



حاشية الأشموني

أو، تنوير الحالك

على منهج السالك الأشموني

على ألفية بن مالك

الشيخ أحمد بن عمر الأسقاطي المصري الحنفي

6 10
—
950

بکتاب

حاشية الاشعري للشيخ الامام الاسقاطي رحمه الله تعالى

کراس
عدد ۲۰



بِقَوْلِ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى لُطْفِ مَوْلَاهُ الْحَبِيبِ وَالْحَقِّ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
 الْأَسْقَاطِيِّ الْحَقَنِيِّ تَعَمُّدَ اللَّهِ بِعُيُوبِ نَفْسِهِ وَجَعَلَ يَوْمَهُ خَيْرَ أَمْرٍ
 لِمَنْ رَافَعَ الدَّجَانَةَ لِيُخَفِّضَ الْغِيَابَ وَفَتَاحَ الْبَرَكَاتِ
 لِمَنْ حَزَمَ شَوَاعِلَهُ وَلَا زَمَ الْبَابَ وَالصَّلَاةَ وَالْإِلَامَ عَلَى سَيْدِنَا الْحَبِيبِ
 الَّذِي شَدَّنَ لِقَوَاهِ الرُّكَايَا وَجَعَلَ فِيهِ الْوِزْرَةَ وَارْزَاقَهُ وَإِحْسَانَهُ
 وَالْعَمَلُ وَالْفَعْلُ فَعَدَّ قُرْبَانَهُ فَوَادَّ وَصَفَتْهَا عَلَى سَنَدِ
 الْأَلْفَةِ لِلْعَلَامَةِ الْأَشْمُوفِيِّ طَبِيبِ اللَّهِ تَرَاهُ وَجَعَلَ الْفَتَى مَوْلَاهُ يُعِيدُ
 مَطْلَقَهُ وَتَفْتِيهِ مَنَافِعَهُ وَتَبِينَ شَوَاحِدَهُ وَتَهَيَّلَ لِقَارِبِهِ مَقْلُوبُ
 أَمْرِ يَجْمَعُهَا قَدْرُ الْعَارِفِينَ وَجَدَّ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ ذُو الْفَضْلِ
 الْمُنَافِقِ وَالْمَدَدِ وَالْمَشْهُورِ سَيِّدِ قَاسِمِ الْأَسَادِي الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ
 أَبُو السَّعُودِ أَبُو النُّورِ نَفْسًا لِلَّهِ بِرِكَاتِهِ وَاعَا دَعْلِيًّا قُرْبَانًا صَالِحًا
 وَعَوَانَةً وَسَيِّدًا تَوَسَّلَ بِهَا إِلَى كَلْبِهَا عَلَى مَنَاسِكَهَا الْعَيْنَةِ مِنْ مَالِكٍ
 وَهَذَا أَنَا ذَكَرْتُ مَوْزَاكَ كَتَبْتُ الْفَتَى نَقَلْتُ مِنْهَا فَالْبَالُو حَقًّا لِحَاشِيَةِ
 الْغِيَابِ مِنْ قَاسِمِ الْعَبَادِي عَلَى هَذِهِ الْكُتُبِ وَالسُّنَنِ وَالْمَطْلُوعَةِ
 عَلَى شَرْحِ بْنِ النَّاطِلِ وَالزَّيْلِيِّ لِلْحَقِّ الشَّيْخِ الْأَسْلَامِ ذَكَرَ الْأَنْصَارِي
 عَلَيْهِ أَيْضًا وَالضَّادُّ لِلْجَهَةِ لِلرَّفِيعِ وَلِغَايَةِ الْهَيْمَةِ الْحَفِيدِ الْوُضُوحِ وَالِدَالِ

وقف مدرسه

الْهَيْمَةِ وَالْمِيمِ لِلدَّ مَا مَيَّيْنِي عَلَى التَّهْيِيلِ وَالنُّونِ وَالْفَاءِ لِحَاشِيَةِ
 الْعَلَامَةِ الشُّنَوَانِيِّ عَلَى شَرْحِ الْقَطْرِ لِلْفَائِظِ وَالسُّنَنِ وَالْفَاءِ لِحَاشِيَةِ
 الْعَلَامَةِ لَبِ الْهَيْمَةِ عَلَيْهِ أَيْضًا وَالْعَيْنِ الْهَيْمَةِ لِمَنْ شَوَّاهِدَ الْعَيْنِ
 وَعَنْ مَا رَمَزَتْ إِلَيْهِ مِنَ الْكُتُبِ الذِّكْرُ بِالْفَرَجِ كَالْمَغْنَمِ وَحَوَاشِيَةِ
 وَهَاشِيَةِ الشَّيْخِ سِرِّهِ وَالْعَرَبِ مِنْ خِجَاعَةٍ وَالتَّهْيِيلِ وَهَاشِيَةِ
 لِلدُّنُورِيِّ وَأَسْأَلُ وَنَبِيَّهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيَّهَا خَالِصَةً
 لَوْجِهِ الْكَرِيمِ وَسَبَّحًا لِلْعُزِّ وَخَيَاتِ النِّعَمِ وَإِنْ يَنْفَعُ بِهَا كَمَا يَنْفَعُ
 بِأَمْلِكُهَا أَنْفَعُ عَلَى كَدِّ قَدْرٍ وَبِأَخْبَارِهِ حَبِيرٌ وَحَسْبِي اللَّهُ وَبِسْمِ الْوَيْلِ
 وَأَوْهَ قَالَ الشَّيْخُ فِي الْقَامُوسِ الشَّيْخُ مِنْ أَسْمَاءَاتِ فِيهِ الْكَلْبُ
 أَوْ مِنْ حَبِيرٍ أَوْ مِنْ أَحَدِي وَحَبِيرٌ إِلَى أَحَدِهِ أَوْ إِلَى الْغَائِبِينَ وَقَدْ
 يُطْلَقُ أَنْ يَخْبِرَ عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ هَذَا الشَّنَّ لِلتَّجْبِيلِ وَأَمَّا الْأَمَامُ مِنْ أَمَكِ
 أَيْ صَارَ أَمَامًا لَمْ يَأْتِ قَدْ أَمَكِ وَهُوَ الْمُقْتَدِي بِهِ وَالْبَتِّ وَجَعَلَ مَامَ
 فَامَامٌ يَكُونُ مَعْرُودًا وَجَعَلَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَأَمَّا الْمَعَامُ هُوَ الْمَسْكَلُ
 الْعَظِيمُ الْهَيْمَةُ مَخَارِجُ وَأَمَّا الْحَقُّ مِنَ الصَّقِيقِ وَهُوَ الْبَيِّنَاتُ لِلْسَّابِلِ
 بِاللَّذَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ وَيُطْلَقُ عَلَى الْعِلْمِ بِالْإِسْبَاحِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَعَلَى بَيَانِ
 حَقِّقَتِهَا تَحْتَ عَلَى الْوَجْهِ لِلْفَقِّ سَمْعُهُ الْمُدْقِقُ مِنَ التَّدْبِيرِ وَقَدْ
 اثْبَاتٌ لِلتَّسْلِيلَةِ بِدَلِيلٍ أَضْرَفِي ذِكْرَهُ بَعْدَ الْحَقِّ تَرْقُ وَيُطْلَقُ عَلَى
 أَمْعَانِ النَّظَرِ وَالْعُزُومِ عَلَى الْفَوَافِقِ وَعَلَى بَيَانِ حَقِّقَةِ الْأَشْيَاءِ عَلَى
 هَبِّهِ الرُّقَّةُ سَمْعُهُ أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ لِلْخَالِدِ اسْمُ جَامِعٍ لِمَعَانِي
 الْحَامِدِ فَلِذَا أضافَهُ إِلَى اسْمِ الْجَامِعِ لِمَعَانِي الْخُودِ وَعَلَى مَا مَخَّ مَعْنَى
 بِجَدَانِهِ جَمْعٌ بِذَلِكَ بَيْنَ الْخُودِ وَالْخُودِ عَلَيْهِ وَمَعْنَى مَخَّ أَعْطَى وَالْمَخْنِ
 الْعَطِيَّةُ وَمِنْ بَيَانِ لَمَّا وَابْتِيَانِ هُوَ الْأَطْيَارُ بِجَرِّ حَقَّةٍ وَابْتِيَانِ هُوَ الْبَيِّنَاتُ
 بِالْحَقِّ كَذَلِكَ لِحَاشِيَةِ الْوُجْهِ وَحَوَاشِيَةِ حَقِّقَتِهَا قَانِ قُلْتُ هَلْ يَكُونُ
 هَذَا أَحْمَدًا وَفَعُولٌ بِجَدِّهِ وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ سَقَمْتُ مِنَ الْخُودِ قُلْتُ نَفْسُ قَانِ
 الْأَضْرَاعِ مِنَ الْخُودِ حَمْدٌ قُلْتُ أَحْوَرُ وَأَيُّ حَمَلَةٍ الْخُودِ أَنْ يَكُونَ طَبْرِيَّةً
 وَأَشْيَابِيَّةً شَرْحٌ دَرَّةُ الْغَوَا مِنْ الشَّهَابِ وَأَمَّا وَفَتْحُ الْخُودِ مَا فِيهِ
 وَفِي نَظَائِرِهِ مِنْ بَرَاغِثِ الْأَسْتِمْلَالِ وَبَيَانِ كَوْنِهِ فِي الْكَلَامِ لِلتَّجْدِيحِ

الألفيه
 والشَّيْخِ

اشارة الى ما سبق الكلام لصله بمصاحبي العزم الماضي لما نفذ
والقاطع كما في القاموس واصافته الى العزم من اصنافه الصنف
الى الموصوف اي بالعزم الماضي واو العزم اي الجهد والنيات
والصبر ونوع وابراهيم وموسى وعيسى وعبد مملوات الله وسلامه
عليهم **١٠** وخصف الى الخفض ضد الرفع والرفع القطع وعامله الله
عز وجل واليهان الما طل والكن ب والتمراد كنمة اليهتان كلمة
الكفر **١١** محمد بالي يول من المرسولة او عطف بيان لها ويجوز
رفعها على الخبرية مستقلا محذوف وبنيته منعوا الفعل بمحذوف
والمعقب الخبرية فلا صلة بعد ضم لنا وكما في القاموس من مخلص
منه ولباب عدنان اي حاله فليذكر لباب بعد خلاصة تقتضي وعدا
كاتبه معد من احدا **١٢** صلي الله عليه وسلم والعدنان نبي النبي
للجميع عليه **١٣** الذين اصرروا الى من عارقه العرب ان تغرق قبضة
في اخر ميدان سابق الفرسان من اعدي فرسه واخذ يعلو
ساقا والكلام تمثيل لخال ال واصحاب في السبق على غيرهم في جهاد
بحال من سبق الفرسان ويحمل المكنية والتخيل والترشيح قاله حميد
السعد والمخاركا في المصباح الموضح الذي تضمن فيه الجليل اي تعد
فمن السابق بان تغلف قوتا بعد ان استفي **١٤** والظاهر هو المراد به
عناشر الميدان **١٥** وبرزوا الى اظهروا والمراد بهن القصة
والشان كلمة التوحيد واطلق عليها ذلك لانها من قرب الصبر المذكور
في نحو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله وان لا اله الا هو
فهو من اطلاق اسم المشرق على المشرق **١٦** بستان البستان البستان
بضم الهمزة كما في القاموس ففي الكلام استعارة مكنية بان سنب
البستان بالرجح في العورة الاعتدال والنيات البستان تخيل
فهذه الخواص اما الاشارة الى الصنف المرتب الحاضر في الذهن
سواء كان وضع الخطبة قبل المصنف او بعد لانه لا حضور للالفاظ
للمرتبة ولما بينها في الخارج فاقبل انه ان كان وضع الخطبة بعد
المصنف فالاشارة الى الحاضر في الخارج ليس يستقيم الا ان يراد به

الاشارة

اشارة الى ما سبق الكلام لصله بمصاحبي العزم الماضي لما نفذ

الاشارة الى نفوس اكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون
التركيب من الثلاثة والاشارة منها ولا يخفى انه لا يناسب هذا المقام
وفيه بعد ايضا لان الحاضر من النفوس لا يكون الا شغفا ومن السبب
ان ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك الشخص بالاسم الذي
ذكره بل العزم وصف ونوعه وتسميته وهو نفوس اكتابة الدالة على
تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعات بالاعاني المخصوصة ام من ان
يكون ذلك الشخص او غيره مما اشارت في ذلك المفهوم ولا شك في انه
لا حضور لهذا الكلي في الخارج فلا اشارة الى الحاضر في الذهن على
جميع القدرات **١٧** احسن كذا اقل بعض المحققين شواقي على شرح الاية
شرح اي الالفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على
معان مخصوصة بناء على المختار من ان اسمي الكتب وما فيها من التزم
عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة شواقي
قوله لطيف من اللطافة وهي في الاصطلاح رقة القوام او كونه
شفا فاما يجب البصر عن ادراك ما وراءه والمراد انه مختصر صغير
لما اذ كون الشيء شفا فاسبب قلة اجزائه فاطلق اسم السبب
على السبب سبق قوله **١٨** بديع اي اخترع لا على مثال في المختار ابداع
الشيء اخترعه لا على مثال البديع للتبديع والتبديع ايضا انتهى وهو هنا
بمعنى اسم المفعول **١٩** مذهب المقاصد في المختار التذويب كالشفا
ورجل مذهب اي مظهر الاخلاق انتهى **٢٠** عذرا لافيه استعارة
بالكتابة وتبليغ حيث شبه التحقيق في نفسا ونفعه بالسك وخوه
وذكر انش وهو الراجحة الطبية كما في المختار وتجعل والاوداج جمع درج قال
في المختار والاديج يسكون الرا ولحقها الذي يكتب فيه وقوله التذويب في
كتاب يسكون الرا في طبه انتهى ويعني مضارع عني به الطبيب عني
بان قد ظهرت بجهته بثرية او بدنه فهو عني قالوا لا يكون العبق
الا للراجحة الطبية المكنية مصباح **٢١** وبد التذويب لا يخفى
ما فيه من المكنية والتخيل والترشيح وبين التحقيق والتدقيق في
الخلاس الداعي **٢٢** هوان يتخذ اللذان المتجانسان في حروف واحد ولم يكن

لفران متقاربا وبين الادرار والابراج الخاسر المتعارف لتقارب
 الحرفين مجزجا كذا بين خي وعلي فوال عن الافراط هو مجزج وقد
 مختار فوال عن التفریط هو التقتير مختار فوال فوال ما بالفتح اي
 عند اختار فوال ولم آل جدد اعدا من الالو محتمل ان يكون
 بمعنى منع فتعدي الي اثنين خذ في احد هما لعدم تعلق التزمين بذكر
 والتقدير ولم يمنع احد اجد او محتمل ان يكون بمعنى اوفر فيكون قاصرا
 والمنا يتعدي باسقاط الحار والتقدير ولم اوفر في جدد فوال
 الحار فانقلب بفتح وفيه ان النصب باسقاط الحار فوال غير لغوي وقيل
 على الحال وبزده ان وقوع المصدر خا مع كثرته مقصور على السماع كما
 بان في باب ه فالاول جعل النصب على التخيير وعن ابي القاسم الهمز بالفتح
 التا ففته بمعنى لم ازل فكون جدد اخترا بمعنى جاداسم على المنقصر
 والمهد ففتح لقيم ومنها وقيل القراء قال لهد بالضم الطاقة والفتح
 المشقة بفتح فوال في تنقيح شريح الشعر فذبيبه مختار ففقط
 تفسير فوال والله اسأل الى اسأل تعدي بنفسه الى مفعولين
 نحو ولا يسألكم اموالكم ان يسالكوها ومنه ما نحن فيه فالاسم الكريم مفعوله
 الاول قدم عليه لافادة التقران يجمله مفعوله الثاني وان بمعنى استقيم
 تعدي الى الاول بنفسه والى الثاني بمن نحو يسألوك عن الاملة وما فيهما
 نحو الرضى فاسئل جديرا فوال وما توفيقا الا بالله التوفيق خلق
 قدرة الطاعة في العبد را بعضهم والمناحية لأخراج الكافر فليس عوفق
 وان خلق فيه قدرة الطاعة وزد بالله مبني على ان القدرة سلامة اعضا
 والحق فوال الصفة المقارنة للفعل وهي متفنية عن الكافر وغيره من
 يباشر الطاعة شمر لي على الواجب فوال عليه فوكلت اي عليه اعتمد
 لا على غيره قال الراغب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت لعل الله يني
 توكلت له وتوكلت عليه بمعنى اعتمد فوال قال تعالى وعليه فليتوكل
 للمتوكلون ولا يروى على الفصح وقوع الاعتماد على غيره لان الفصل من في النسبة
 الى الاسم اوله اذ الاعتقاد عليه في تحصيل الاسباب وتيسيرها وما تقتضيان
 به تعالى وان المقصود بالاعتماد انما هو الله تعالى والاعتماد على غيره صوري

ان كان يعني
 استعظم

ومعني

ومعني اعتمد على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان وعلى وان
 كانت للاستعلاء وهو غير ممكن هنا لكنه اذا صار اليه مشهورا في الاستعمال
 في سلم بلع اصل معناها نحو ما اعظم الله من فوال واختار صيغة الضارع
 الخافان في باب النعمول المطلق ان الضارع يستعمل في بعض المواضع الدوام
 نحو قوله زيد لوكي الطريق ويوم من الخافان والله يقبض ويدبسط وذلك
 لان له شيها باسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضاعا على الزمان انتهى فوال
 ثم عدل الى الرفع بعد الدوام قال في باب التثنية اصل في سلام عليك
 سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا
 والنصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث فز فوال سلاما انتهى لكن
 وقع له في باب النعمول المطلق ما ينافي في هذا حيث ذكر فيه ما حاصله
 ان وجوب حذف العام لما في اعادة الدوام مع بقا نصب المصدر فوال
 دم وهو الحق وهو عزى عند اكثر وقيل سديا في اصله لا عارب
 يحذف الالف الاخرة واحال الالف واللام بفتح فوال تنبيه التنبيه
 في اللغة التوقيف على الشيء والابقاظ له وعرفا عبارة عن عنوان بحث
 تدل عليه الاحكام السابقة بطريق الاحال بحيث لو لم يذكر له لم منها باد في
 فامل وهو معرف خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا التنبيه والمناز اليه
 بعد اما الابقاظ او المعاني والمناسب هنا الابقاظ لانها الانسب لكونها
 العنوان بخلاف المعاني لان عنوان الشيء ما يدل عليه وقيل سديا فيقرأ
 ساكنا وفيه نظير ولفظ الفصل وما اشبهه كاللفظ التنبيه في حكمه المذكور
 من فوال معتزلة يجوز ان يكون حالا لازمة من محذوفها النصب معرب
 فوال نصب تقديره العزق بين الاعراب التقديري والحال للمانع في
 التقديري هو تقديري الاخر من الكلمة كالع الغنى والمنازع من الاعراب
 في الجاني هو الكلمة بتمامها كما كانت معربا عن الكاف في فوال وحيز نصب
 ايضا بدل قال في المربوع منع فقد والبدل انتهى وهو مبني على ان
 خبره لا من يربى وليس كذلك بل هو بدل من الله وان كان بدلا لانه
 يبدل لمن البدل ثم يربى على الملائكة بدل البدل فانه يجوز تقديره كما قاله
 ابوحيان وابن هشام في بحث اذ من المعنى فوال مفعول لقال فعل محب

فوال تقديره ولم يربى
 سلاما واستعمل في الاعراب
 النصب انما لا يربى

وتوسط البذل للكتابة عن كونها سهلة لا يصعب فهمها على
 الناظر منها ولا يفتقدون الوصول الى حاجته منها ويحتمل ان في الكلام
 استعارة غيبية وانه شيئا الغيبية مكرم بعد سائله حصول
 اعراضه ولا يحاط به وعلى انعقد برين فلا يجوز في الاطراف بر ويحتمل
 ان في الالف استعارة مكتبة واليات العطا يحتمل والوعد ترشيح وبين
 الموجز والمفرد للمضارع واسناد البسط اليها بما يحتمل في قوله
 لما وله اي صيات قوله والا فضع في جمع الفة الخ وقد ظلت ذلك قلت
 في جمع فة لما لا يتبدل لطايف الوصف لديهم امثال
 ومطلني الخ لذي يفتك لدا وغيره في كثرة بعكس ذا
 ولراد بالوصف للمصنوع فدخل الخبر والصبر في غيره عايد
 على ذي عقل وفي كثرة اي جمع كثرة في لما عرفت اي من ارتكابه
 غير الافصح في وصف صيات بوافرة

الكلام ما عالج منه

قوله كلامنا المعالجة للضجر اللغويون فانه عند معجزة
 عن القول وما كان مكعبا في نفسه كما في القاموس في لفظ اختلف
 في اللفظ لغة فغير انه بمعنى الذي مطلقا يقال اكلت الفرة ونقلت
 الشواء ولويدون افعالها الموقبل انه الذي من المطلقا المتيقن
 من فعلت الرجاء المتيقن لانه محارص به في الاساس لا نقل في عرف
 الخاة ابتداء اوله جعله بمعنى للفظ الذي ما يتلفظ به الانسان
 حقيقة او كلامه لا كان او موضوعا مفردا او مركبا شتوان
 اي صوته محل على بعض الحروف اعلم ان الصوق عند اصل السنة كيفية
 عند تحريف خلق الله تعالى من غير ان يتركب الحروف والقرع والتمج خلافا
 لهما فان قبل الحروف لفظ فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل
 قلت للراد بالحروف ان ثلث الحروف بدعية تعرف من غير احتياج
 الى معرفة معنى اللفظ شتوان في اي حال وجوب اللفظ محال لان الحروف
 لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لا متناع التلفظ بالسواكن
 ابتداء والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها

فهم

فلم الدور لا نقول يجوز ان يتلفظ بالحركات والحروف معا ودور
 لثمة جازي كما في الاصناف فان ابوة الهم موقوفة على نبوة الابن
 وبالعكس شتوان حقيقا كزيد ومنه الحد وفات شتوان
 او نقد برا كالفهر للشترا فانه ليس بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ
 فاعا عبروا عنه باستعارة لفظ للتفصل له للند ريب في قوله
 معند بالوضع فان قلت يلزم على اعتبار كون الافادة بالوضع جزوع
 الحار قلت بموضع بل موضوع بالوضع بل المركب مطلقا وان كان
 وضعه نوعيا شتوان والوضع مطلقا جعل شي بآزاشي اخر حيث اذا
 فهم الشيا اول فهم الشيا الثاني ووضع اللفظ ضله دليل على المعنى
 ويظهر من كلام الشيا الثاني انه اراد بالوضع القصد في حسن
 السكون عليها اي بحيث لا يصير السامع منتظر الشيا اخر انظارا ما
 كالذي يتقرب للسند يدون للسند اليه وبالعكس خلاف الفاقص
 كاشفا نحو للفعول به فان قلت تعقل الفعل للتعدي موقوف على
 على المفعول به قلت انما يتوقف على تعقل شيا وهو معلوم كل شخص
 فلا يستظران يذكره المثل للتعقل اصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان
 حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى
 انتظار تام فان قلت لو ذكر المفعول كان كذلك فيكون معه كلاما
 قلت الاحتياج الى خصوص الفاعل لاجل بنا الفعل له حتى لو بني للمفعول
 كني للفعول شتوان في مخرج باللفظ غيره وجه الاختراع به
 فان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بدية وبين فضله
 عموم وخصوص من وجه مع ان يخرج به ما شأله غوم فضله
 واللفظ مع فضله الذي هو ملية كذا في اجتماعهما في الحروف
 زيد والفرد اللفظ في المفرد والمند في نحو الاشارة
 والرمز رزم من باب قل وظهر اشارتي اوجاب او شتة مصباح
 وظاهره ان عطف الاشارة على الرمز من عطف العام على الخاص
 فليتامل في المعلوم مدلوله بالضرورة مبني على القول بان
 يشترط في الكلام الفائدة الجديدة فاليه ذهب المصنف في الخصال

انما لا تستطرد وتكن الافادة الوصفية بان يحسن السكون بالمعنى
 السابق ولو فيها جملته احد والا كان للترك الواحد كلمة او غير كلام
 اذا حوّل به من جملته موطوبه ناسيا او من لا يحمله وتعد ذات زمان
 والمخاطبة لا يخرج عن كونها واحدة لفظا وعرضا ومحل الخلف
 ما اذا ابتدئ به فينص ان يقال زيد قائم كان البارحة شتواي
 قوله فعن المقصود ينبغي ان المراد بالوضع فيما امر القصد قال
 دم وكثير من العووين لا يتغير وقد القصد في الكلام انتهى قوله
 اللفظ مصدر راريد به للفعول اي لللفظ اي لا الرمي فانه فعل الرامي
 والكلمات تعاملته منه وهي مرمية بفعل الشخص ليس هو الكلام وكل
 الكلام متعلقه وبما ذكر من ان اللفظ بمعنى لللفظ انه وقع اعتراض
 الجيبان بان اللفظ جمع لفظه فيلزم ان لا يكون كلاما الا ما وجد فيه
 ثلاث سؤالات كالحلق بمعنى للحلق في انه مصدر ريعني اسم
 المفعول الا ان الاول حقيقة عرفية والثاني محاور مرسل است اي لا
 الاول معنى الاصلي وصال مراد منه الا بقرينة خلاف الثاني
 في نظر اليان الافادة تستلزمها اي لفظا او تفهرا كنم ويلي في
 الجواب وين لك لفظا في اس خطية ان قد يكون بسيطا مستنداً
 الافادة بما ذكره قد يرد ان الافادة بوجه لا تركيب في الاعداد للتركيب
 في الكلام من التبعيض لا بتبينية وهي وتجريها في موضع
 الحاشية المنبر للتركيب في تقسيمه فزاد لانه لا زاد بعض
 العلم ان من احدى اضرار من ان يصطلح الثاني على ان يذكر احدهما
 فعلا ولا اخر فاعلا واجاب المص بان هذه الزيادة غير محتاج اليها
 لو جين احدهما ان اتحاد الناطق لا يتغير في كون اللفظ كلاما كما لا يتغير
 اتحاد الكاتب في كون الخط خطا والثاني ان كل واحد من الصالحين
 متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة انك لا على لفظ اخر بالاضري
 انتهى واعترض به الوجه الاول ورده الشنواني ويحجب قاسم قوله
 انما يتغير في الكلام الخ ومن بدا بتعريف الكلمة نظري الى انما يتغير الكلام
 والخز مقدم وليظن اني الوجهين اولي بالاختيار قوله لان التماثل

لا قبل

لا قبل اخص اي من التركيب مطلقا لمصادقها فيما فيه من كلمة
 الى اخرى مع اللفظ بينهما وصدق التركيب فقط فيما فيه من كلمة
 الى اخرى بدون اللفظ بينهما في وعرض الزيادة وقوع اللفظ
 اي المناسبة والارباط بين الكلمتين باسناد واحد بها الى اخرى
 او اضافتها اليها او وضعها بها او نحو ذلك بخلاف غيرها اليها بدون سبي
 من ذلك كقام جائز في ان منقسم باعتبار واحدة كلفه اشارة
 الى ان قوله واسم للترقيم للكلم باعتبار واحدة وهو الكلمة في التقسيم
 في الحقيقة للكلمة وهذا واضح معني وان كان بعيد اللفظ فان ظن
 اللفظ ان التقسيم للكلم نفسة لكنه مشكوك معني فانه ان اردت تقسيم
 الكل الى اجزائه لزم عدم تحقق الكلم بدون اجتماع الانواع الثلاثة
 وهو باطل لتحقيق الكلم في ثلاثة اسما وافعال او صرف او ثلاثة مخففة
 منها مثلا وان اردت تقسيم الكلم الى جزئيات لزم وجود الكلم في وجود
 من الاسم والفعل والحرف وهو باطل فان اردت بالاسم الاسما
 وبالفعل الافعال وبالحرف الحروف تبقى اقسام اخرى جارية
 ككلمات هي اسم وفعل وصرف وكاسمين وفعل وعكسه ويمكن ان
 يجاب باختصار الاول والمراد التقسيم الى اجناس الاجزائي الخلية
 فهو من تقسيم الكلم الى جزئيات التقسيم هو قيود الى امر مشترك
 افضل الصور امور متعددة هي اقسام له وكل من تلك الاشياء التي
 الى الكلم الامم يسمى تقاسما وبالقاسم الى الاخص للاصل من ضم وقد اخرج
 تقاسما والكلم الامم بالقاسم الى تلك الاشياء الخمسة مقسما والتقسيم
 الذي اقسامه لثلاثة لثلاث في حقيقته وهو ليس تقاسما عند الإطلاق
 وما ليس كذلك اعتبارا في الكلم هو للتعلي الذي مشترك فيه كبرون
 والحري قسيمه والكلي لمجموع من حيث هو مجموع والجز بعض الشيء
 والكلمية نبوت الحكم لكل واحد حيث لا ينبغي فرد ويكون الحكم
 ثانيا لكل بطريق الاتزام وبقيتها الجزئية وهي النبوت لبعض
 الافراد ويكون ما هنا من ذلك التقسيم منقطعا قبل ان كلام للمص
 يقتضي ان يكون الكلمة مجموع الثلاثة لكل واحد منها لان الواو تو

بلع وجبه السقوط ان يحل كون الواو كذلك في تقسيم الكل الى اجزائه
 اذ لا بد من اجتماع للعطوف والنعطوف عليه في الوجود ليعتبر
 الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق التقسيم على كل جز بطريق الحقيقة
 لا في تقسيم الكل الى اجزائه فان الواو فيه مطلق للمع الاقترادي
 التاب في كل فرد لان مورد التقسيم فيه لا بد ان يكون مشتركاً في
 اطلاق التقسيم على كل جز بطريق الحقيقة في وليست الواو معني
 اولاً بالكلية منقسمة الى ثلاثة لا الى اربعة كما في مصادق للشيء
 اعلم ان الصدق في الأفراد معني للكل ويستعمل على فعال صدق
 الحيوان على الانسان وفي الغضائبا معني التحقق ويستعمل في فعال
 هذه القضية صادقة في نفس الامور **قوله** اما ان تصح عتاول
 مصدر خبران واسما الكلمة فيصير المعني لان الكلمة اما صلوحها ركناً
 للاسناد او لا وهو غير مستقيم لان للصدق لا يحل على الذات فلا بد من
 تقدير مصاف محدوف اما من الاسم اي لان حال الكلمة اوصولها او من
 الخبر اي لانها ذات صلوح ورجح هذا بان الفروق اما نشأت من الخبر
 فالأولى المتأويل منه ولا تقدير لخال والصلوح لا يناسب مقارنه
 في تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني صرف والاول اسم وفعل ويستدعي
 صرف **قوله** الثاني الحرف واخواته عن الظاهر ويستدعي عدم صحة
 الحصر على الاول لان حال الكلمة لا يصر في الصلوح وعدمه وعدم صحة
 الحصر على الثاني ان صلوحها لا يصر حمل عدم الصلوح عليه وقيل ان تصلح
 بنا وبالمصدر مستلزم احد وفي الخبر والخلة خبران اي لا نقلاً اما صلوحها
 ركناً للاسناد ثابت اولاً ويجوز ان يجعل الخبر من باب الاسناد الحجازي
 او يكون للمصدر وللواو مؤلاً باسم الفاعل فلا تقدير على ان السد فرق
 بين صريح المصدر والفعل للقول به **قوله** من رجع الى المعني يعرف
 ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل والثاني يرتبط به
 من غير حاجة الى شيء منهما **قوله** الثاني الحرف استباق كان سبلاً
 قال ما لا اول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوف
 على الجملة الاستيعابية وكذا ان تعطف او لا ثم جعل المجموع جواباً وكذا

الحال فيما بعده وذكر بعض الاقسام بالعطف وبعضها بدونه سلوكاً
 لطريق الاستيعاب في النيات في المصاحفة والعطف على الاصل **قوله**
 واقل ما يكون منه ذلك اي التالف لم يذ كر جملة الصور وقال في
 التفرج وصوراً اليك الكلام سنة اسمان فعل واسم فعل واسمان
 فعل وثلاثة اسماء جملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه اسمين ويزاد
 سابعة وهي تالف من اسم وجملة وثالثة وهي تالف من حرف
 واسم نحو الامالان لا التي للتمييز لا خبر لها عند لا لفظاً ولا تقدير
 وتم الكلام جملاً على المعني وهو معنى ما قد يقال هذه ترجع للتركيب
 من اسم وفعل كما قالوا في الجواب عن جوابي زيد وان امكن التعرف
 بان يا نايبة عن ادعاء الالبست نايبة عن امتي بل عناءه **قوله**
 نحو ذانيد ومثله زيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم
 الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والمع عطف
 الفعل مع مرفوعه المستتر فسطم ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء
 لا اسمان فقط **قوله** او فعل واسم وقدم الفعل على الاسم لان
 للوقوف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر **قوله**
 والكلم اسم جنس لانه يدل على الخاصية من حيث هي **قوله** وقيل
 جمع رد بانه يغلب على فغيره التذكير والجمع يغلب عليه التانيث
قوله وقيل اسم جمع مردود بان له واحداً من لفظه والآخر
 على اسم الجمع خلاف ذلك **قوله** تفرج **قوله** جمع بالرفع صفة اسم **قوله**
قوله يجوز في ضميره التانيث لا اطلقوا هذا ان اسم الجنس يجوز
 في ضميره التانيث والتذكير كمن قال في التفرج في اول باب العدد
 وكذا الثمان اسم للجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط
 وهو الغم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البطة وما فيه لغتان
 التذكير والتانيث وهو البقر اسمي **قوله** كسندة وسند
 يسكون الدال للهيملة فيهما وفخها في التانيث في خط الانه **قوله** جمع يعرف
 بينه وبين واحده بالصيغة لا بالتاء **قوله** الكلمة قول مفرد
 ولم يقل **قوله** ليطابق الخبر للبتد في التانيث لان شرط المطابقة

ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه وان يكون رافعا للخبر للمبتدأ وان
لا يستوي فيه المذكور والمؤنث والقول هنا وان كان بمعنى المشتق
اي مفعول الا انه مصدر ويجوز اعتبار الاصل في مثله واعتبار
حاله المنتقل اليها على ان الرضي خرج بان التا لا تلحق من المصادر
الاما وضع وصفا ثم ان التا في الكلمة لا وحدة للتا في قول الجح
بن الام والكلمة وتعرفها بتعريف المعروف بنا على ان الجنسية كالعبدية
لا تدخل الاعمال حاصل في ذهن السامع ويرد بان اللام انما تقتضي
التعريف في ذهن السامع من وجه وهو يقتضي اللفظ لا مطلقا فالمعنى
هذه اللفظة معناها ذلك الشيء على طريقة التعريف الالهي ثم تغاير
الحكم به للحكم عليه من حيث الوضع والخبر لا يقتضي للفاصلة من حيث
الحقيقة بل من مغايرة القول المفرد للكلمة لانه لا شيء من الحكم به
يحكم عليه ثم ان اشتراك اللفظ للعرف وللعرف بالافراد والتوكيد لا ينافي
ان هو منهما واحد فلا يرد ان للعرف صا مفرد وللعرف مركب ولا شيء
من المفرد يحرك فان قلت اللام تفيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير
كقولنا الجنس والتا تفيد عدمها كقولنا للوحدة قلت لان اسم كثر
التا للوحدة في المعنى العربي وليس سلم فيجوز القول بتعريفها على
معنى الوحدة اذ ليست نضائية على انه لا اضافة بين الجنس والوحدة
والواحد بالجنسية والتعريف ان التا ليست لوحدة حتى اشار اليه
اللام بل لعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا له
حتى لا يصح جعل الجنس معارف هذه المفهوم وهذا الاشياء في الكثرة التي
يستند عنها الجنس والقول كما ياتي لفظه ان على معنى يخرج به غيره
كالذوال الاربع وصح الخروج به وان كان حسنا لما في قول المفرد
للكرب والمفرد ما لا يدل جزوه على جزه ومعناه فان قيل مقتضى كون
القول جنسا انه جز الكلمة ولا شك انه اسم لقوله علامات الاسماء
فكون جزيا والمفرد والخبري متناهيان في الكل على الخبري في عدم
جز الكل على الخبري قلت القول له اعتبار ان هو جز في ما اعتبار مادته
وجز بها باعتبار مفهومه ومثله يقال في مفرد لان العضل جز واحد

الجواب

الجواب يستط ما قيل عرف الكلمة بجنس وفضل وكلاما فاذ ان لها
فيكون احد افرادها جنسا لها وهو محال لان الفرد خاص وتسمية
ما في النفس قول لا لغوية والالفاظ انما تطلق بحسب معانيها في
الاصطلاح والقول فيه لا يطلق عليها في النفس فلا اشتراك في القول
باعتبارها فلا يلزم استعمال المشترك في الحدس في اللفظ او وزن
فعل اي يفتح الفا وكسر العين فان عدم كسر العين فاما كانت مضمومة
كعضد حار اسكانها ايضا وان كانت مفتوحة او ساكنة كبطل لا يصعب
لم يخرج عن الاصل وان عدم فتح الفا فان كانت هي والعين مقصورتين
او مكسورتين كلفق وايل حار اسكان العين نحو ربح غير الاصل في غير
ما ذكره خورده وعذب غري على شرح لتعريف العرب وسيد لوني بان
نعم توجيه اللغات انتهى ذكرها الشرح قوله لفظ لا اي حقيقة او حكما
فقد حل طيات الله لان من شأنها ان تلفظ لهما قطعا بل هي ملفوظة
ما لعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة اليه تعالى فلا يرد ان القول
ان من اللفظ لانه خاص على خروج من اللفظ فلا يقال لفظ الله كما يقال
قوله الله ويخرج بالبدال للملأ والمراو الدلالة الوضعية لا لفظ
للفهم عند الاطلاق فخرج الالفاظ الدالة بالطبع واورد ان
معنى كثره في موضع الابيات فيلزم ان لا يكون المشترك في الواجب
بان للوضوع لمعين موضع لمعنى فيدخل في ساق القول لا علم
يحتل ان يكون فعلا ما ضار او فعل يقتضي اي اسم فاعل اي عام
ومر حيث اللفظ الفضل لا تقدم ومن حيث المعنى خبر الامور واساطيرها
لا فادته انه مفرد عنها في التركيب ايضا في له وضع الشرح في
الاول قوله عو ما مطلقا اي لا من وجه اذ لا يفرد الكلام والكلام
القول في شيء قوام ولا يقتضي اي ليس كل قول كلاما او كلمة او كلاما
لا يفرد في مثل كلام زيد قوله وحار الابتداء الكلمة للتوقيع الخبر
حل الكلمة على التوقيع يقتضي انه اراد بالكلمة هنا المعنى دون اللفظ
وح شافاه للكوذي لا يصح لانه غير محتاج اليه فقط ويمكن ان
يجاب بان الكلمة بمعنى اللفظ اخرج من افراد ما يسمى كلمة فاما ما يسمى كلمة

صادق بلفظ كلمة لأنه يطلق عليه الكلمة ومعناها كزيد وعمرو
لأننا ملاب قولنا فإن المقصود اللفظ وهو معرفة أي بالعلمية
وهذا ما على أنه إذا قصد بكلمة انظرها دون معناها كانت على الكلمة
اللفظ لأن مثل ذلك موضوع نوعه صنف لا يقضي لشيء بعينه غير
معناه وبغيره فيكون علما وهو ما يشي عليه جماعة منهم السعد وورده
السيد بأنه مبني على دلالة اللفظ على لغتها وبها سلمت بالوضع
انتهى سبق قوله الأكل من الخنثامة ولا يغنيها لا بحالة زائله
لا بحالة بالفتح أي لا بد فاعيل لأصيلة واعتبر بان الحنة نعيم
وهي لا تزول وإحسب ما ن قاله قاله قبل إسلامه وكان يعتقد
أن الإحنة أول دوام لها وبأنه أراد به ما سوي الحنة من نعيم الدنيا
لأنه كان يصيد ريشها وقوله من باب التسمية الشيء باسم بعضه
فهو محار مرسل وقيل أن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت
له بذلك وحدة فصار ريشها ما الكلمة فاطلق عليه كلمة على حدة
الاستعارة المبرجة وعلى كل فالعلاقة تفيد أن أفعلا معا على
الحل لا يختص بالمعندة وإن اشبه التبيد وما قيل إن علاقة
هذه الاستعارة تقتضي استراط الأفاة إذا الارتباط لا يكون في
غير التبيد ودان الارتباط في الشبه به أعم ولا فائدة في الكلمة
وأما الارتباط بين حرفين فله كسبهم ريشة النور
عينا الريشة والريش الطليعة والجمع الرشا قال الشاعر
صادق بما قاله غيره أنه الناظر الذي يجلس على مكان عال
ينظر النور يكون مقفرا وكثر الدين جزو منه ولما كانت هي المقصورة
في كون الناظر ريشة لأن غيرها من الأعضا لا يقين بد ولفظها
فيها فقد صارت كلفظ الناظر فلا بد في لفظ المطلق على الكل من
أن يكون له مزيد اختصص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز
إطلاق البداءة أصعب على الريشة وإن كان كل منهما جزءا من ريشة
بالحر وهو الكثرة التي تعد معا عامل الحرا من باب وفيه قصور وورده
أما القصور فلا لأنه لا يتناول إيماننا عن الكثرة من لفظة وغيرها وأما

سبب التسمية
بشبه الريشة
لأنه يمشي
على مكان عال
وينظر النور

للدور فلاخذة المعروف في التعريف ثم التعريف للذكر إنما يأتي على
القول بأن الأعراب لفظ وأما على القول بأنه معنوي فهو تعبير
مخصوص بعلامته الكثرة وما ناب عنها قالهم أن أرادوا الجرا أداة الجرح
من صرف وغيره وردحوص أن تقوم والحيلة المضاف إليها مع أنها
لسان اسم إلا أن مراد ان العلامة دخول أداة من غير حاجة
إلى اعتبار التناول بل فيخرج ما ذكر لا احتياجه إلى التناول وإن أراد
به الإشر المحصور من حركة أو حرف لم يرد ما ذكر إذ لفظها المعنى لم يرد
فيه لكن يردان للشيء كالضمير لا يعرف اسمتها على هذا التقدير
بالحر وقد يقال يكتفي المضاف عرف بغيره انتهى قوله وبالإضافة
إلى المضاف لأن كون الأضاف تسمى العامة على خلاف الصحيح ولم يذكر
الجرح بالشيعة لأن العامل فيها عام على المستوعب ثم غلبت صفة
استعماله في النوعين علم بالعلمية وبه يتدفع اعتراض الهنائي بأن الشيء
فعل للنون فلا يصح حل النون عليه ولا يرد على هذه العلامة قوله
الأم علي لولان لو علم لفظه لولذلك شدداً آخرها وظل الجرح
سبب فاعيل لفظه لولذلك شدداً آخرها وظل الجرح
ومنتطق ومن عن نفسه النون بالسكون لغير توكله بغير
استطفاً استغناء بقوله لا خطا بنا على أن المراد بالخط أن تكتب تصور بها
أوعودها عن الألف مع التضييف الضيف لفظ على
العاصد والواحدة والإشنة والجماعة بلفظ واحد ويجوز أن يقال
طبيعة وصنيفة وصنفان وإضافات والأول الصنف قال تعالى قولاً
صنف فلا تنفخون ريشة في الألف للقول في الألف التوافق جمع
قائمه ومن أضر متحرك في البيت أن أول ساكن يلمع مع المتحرك الذي
قبله الساكن هذا مذهب الكل في عند غيره أضر كلمة في البيت بقرحة
قوله تتوهم الترميم على حذف مضاف إلى هذا مذهب جماعة وقيل
الناظم وقيل لا حذف لأن الترميم يحصل بالنون نفسها لا فاعل حرف الفعل
لقرح قوله ألقى الدم إلى الدم القدر بالذال المحجمة وعدل ترخيم
عادله وأصبت كبر لئلا سبني ثم لما نزل إلى هذا من أفند التوهم غير

إيمان

ان راعيا انما يذكر القارب والرجل والرجل والرجل والرجل
والرجل اجمع بل وهو ممكن الرجل ومثله وقوله وكان قد نزل
وكان قد نزلت وذهبت لقريته لما نزل والاستكنا منتطع اي قريب
ارجح النكاح بها لما بعد لم نزل مع عزمنا على الانتقال وكان مخففة
من التثنية قوله وقام الرجل واورد والقام للكان للظالم الغير
من القام بفتح القاف وهو القمار والاعان جمع عني بفتح العين وضربا
ما بعد من اطلاق المفارقة وقوله طوي اي خالي والحق تفرق بفتح
الضام الرياح وجواب رب محمد ون اي قطعته قوله لمارب عمرو
لما حاد من ادى مرهم بفتح الميم حاد في خاصر في دا او وجه وما يمتحن فاعل
بفتح الميم وكسر الميم معناه كافي خاصر في دا او وجه وما يمتحن فاعل
نجد ووما مصدر به والتقدير وبعد وعلى الرجل الشمار امر ليس
برشيد قوله لم يزل يمشي اي على تقدير ربه في اللفظ النافذ لوقوعها
بعد النكحة في الواقعة بعد النكحة والكسرة فانها تصور بانها ثبتت
في اللفظ فتخرج بقوله لاحظا بفتح القاف وميم اربعة اورد عليه تنوين
الحكاية كان تسمى جلا بفتحة الجيم فانك على اللفظ للسمي به بتنوينه
وتنوينه في ما لا يفرق وتنوين للباي في الفروع وتنوين الشذوذ
حكي هو لا فمك بتنوين هو لا هذه اربعة انواع خاصة بالاسم ولا تزد
على اللفظ اطلاقه التنوين واجيب بان الاول والثاني من المرفوع
وقد يقال ان في الثالث ان الفروع لما ابحاث التنوين ابحاث الهمز
ونوزع بوجوده لثنتين في الاولين وسبب البناء في الثالث واما الرابع فاعل
للفعل المتكون من غير كثرية اللفظ وليس بتنوين ودره في المعنى بان
من حكاية سماء تنوينها هذا ولي على ان سمعته في الوصل دون الوقت
وتنوين من غير ليس كذلك اعترضه بان نزل لوضع هذا النظر لا يمكن ان
يقال ان سمي ما هو الذي تنوينها هذا ولي على ان سمعته في الوصل
دون الوقت انتهى فالاولى في ان بان الله لم يقصد الضمير في التثنية على
للتثنية بفتح عين التوجه لغير الوقوع في التثنية قوله تنوينه لا يمكنه
من اضافة الدال الي للدلول قوله تنوين رجل وقاض قوم بعضهم

ان تنوين

تنوين رجل بفتحة الجيم تكون مدلوله نكرة وغلط بانه لو كان كذلك
لزال من افعال التنكير حيث سمي به مذكر وقد عني بطلان الاسم
بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التنكير وايضا برسمه
اذا سمي به وفيه بان التنوين ثبت فيه مع كونه على وتنوينه
في الاصل للتنكير وايضا لمتافاة بين التنكير والتنكير معا
اما كونه للتنكير فلان الاسم مشعر واما كونه للتنكير فلانه
وضع لشي لا يعينه فان سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير والتنكير
دون التنكير فتنوين كونه تنوين تنوين كمن كما اختاره من وعلمه
لا يختص تنوين التنكير بالبنات والخصم بها المتخصص بالتنكير
سبق قوله وقوله لا الحق لبعض البنات فباسم في العلم
للتنوين بويه وسما عا في باب اسم الفعل المختوم بالها وعبير بها
وفي اسم الصوت بفتح و ورو على التعريف تنوين هو لا فانه حق
منها وليس بالتنكير لان يقال الساذج لا يزد نقضا سبق قوله وابه
بغير تنوين اما هو كان باسم الفعل معرفة ونكرة مع ان سمعته
الفعل والفعل فيصلي كذلك لانه اذا قدر معرفة حمل على المعقولة
الفعل الذي هو معناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من افعال
الفعل الذي يتعد اللفظ به فتعريفه من علم الجنس وقيل من
قبل للمعرف باللام للضرورة باعتبار المعنى فان معنى منه
السكوت عن هذا الحديث وقيل العهد بانه لان معنى ايه حديث
الحديث للعبود وانما لم يجد التعريف والتنكير في الفعل لعلها
الطريق لان اسم الفعل من جملة الاسماء فاحرفه فحرفها ولا ضرورة
تدعو المثلة في الفعل والطلاق التنكير على الفعل يجوز وليس
ترك التنوين في جميع اسماء الافعال دليل على التعريف وانما يكون ذلك
فما بالحقة التنوين وما تقدر ان دفع قول النسخ كون اسم الفعل
لغير التنوين معرفة مبني على ان مدلوله المصدر وانما على القول
بان مدلوله الفعل فلا بد ان جميع الافعال تكرر انهي سبق قوله
وهو اولى قيل بل التعبير بتنوين التنوين اولى لكونه اضافة

الفعال بالكتابة لا باللفظ لأن يقال إنه سماعي قوله ومصدق
 في هذه العلامة خلافاً لقسام وتقلب ومن وافقهما من الكوفيين
 على جواز الإسناد إلى اللغاة مطلقاً وكثير من النحويين على
 المنع مطلقاً والفرق أجماعاً على الجواز بشرط كون المسند اليها
 قلباً وباقراً لفظاً علق نحو محنتني أقام زيد وجعلوا منه
 كيداً لهم من بعد ما دلوا الآيات لنفسه وأوله الأكثرون بأن
 في هذا الضمير البداءة من قوله اعتماداً على التوقف نظيره للتراث
 فإن الاعتقاد على التوقف لا عين في مقام التعريف ويرد بأن
 مثله كذا لا يورث في الحقيقة زواله ولا يستند إلى الاسم
 إعلاناً للإسناد عند التوقف معنوي ولفظي فالمتصور هو التوقف
 لفظي فالمتقوى هو إسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة إلى لفظها
 نحو زيد قائم ويسمى وضعياً وهذا هو الخاص بالاسم واللفظ
 إسناداً ما هو ثابت للفظ الكلمة ليس كزيد بل في موضع
 فعل ماضٍ ومن حرف جر وهذا أصل الاسم والفعل والفرق كما رأيت
 بل يكون الجملة أيضاً نحو لا اله الا الله كلمة توحيد والمحققون على
 خلاف ما ذهب إليه المصنف ويقولون إن ضرباً في قولك ضرب فعل
 ماضٍ اسم ولد اخترعها وإنما اقتضت على الكتابة والإخبار بها بأنها
 فعل مع كونها اسماً إنما هو باعتبار سماعه وهو ضرب الذي يدل
 على المحدث والزمان فهو مظهر الإخبار في زيد قائم وكذا الحكم
 في من هو ضرب ونحوه ثم وقد وافق المصنف المحققين في كافتة حيث
 قال وإن نسبت لأداة حكماً فابن أو عرب وأعملتها اسماً على
 الأعراب لما كان على حرفين ضعفاً ولو كان ثانياً صحيحاً
 بخلاف ما لو جعل نحو ذلك على غير اللفظ فإنه لا يضعف إذا
 كان الثاني صحيحاً ويجعل من باب ما حذفت لامه نيباً وموحى
 علة من أنه فكل من زعموا الخليل على استنباطها الإخبار بها
 وعدم دلالة ضرب على حدث وزمان محصل فخلوها عن الفعل
 ودخل حرف الجر في نحو مرفوع بضرب فإن قيل التقدير بكلمة ضرب

لزم كون لفظاً فإليه غير اسم كافي للفظي وعدم ذكر متعلق لمن سم
 في الممنوع بالضمب لغت للقول وفيه خبر مستتر بأن من
 الفاعل عائد على القول على تقدير مضاف وإلا أصل الممنوع تقديره
 من فلان معانيه الأربعة أي لأن لا يمكنه والتكثير ومثاله
 جمع للذكر السالم وقبول الأضافة والتعويض عنها مما استأثر به
 الاسم على غيره والمفعول به لا يكون إلا اسماً قد تقع الجملة
 مفعولاً به لأن قال مول بالاسم لكنه لا بعيد في مفعول القول
 وأما الخاتمة لفظاً للأشارة إلى تفرقة مدخولها
 وقصيدها وغير الاسم لأنصاح لها لأن ذلك يتوقف على التوجه
 إلى الشيء وملاحظته بالذات وأورد أن خبر معنى الفعل وهو الحديث
 ملاحظ لذاته فلم يدخله لتبين هذا الخبر كما في الاسم للشفقة
 عرفت لتبين بعض معانيها لأن تمامه غير ملحوظ لذاته لأن منه
 النسبة وأجيب بأن خبر معنى الفعل إنما هو الحديث للهم من حيث
 أنه ميم فلو عني خبر عن وضعه وقد يمنع أن الواضع اعتبره
 في الفعل من حيث أنه ميم بأن يكون الألف من شرط تحقيق الوضع
 له بل الظاهر أنه اعتبره في الفعل سكتاً عن إلهامه وعدمه ولكن
 أن يقال لما كان الملاحظ في المشتقات أو لا هو الذوات جاز دخول
 الألف في تعريفها وأما ما ليس فعلمه للمثابة فيمنع دخول
 اللام لتعريفه على الأصل وأورد أيضاً أنه لم لا يجوز تعريفه
 باعتبار الزمان إلا أن يدعي اعتباراً إلهامه انضماماً
 الساكنة إنما سكت للفرق بين ثا الأفعال وثا الأسماء ولم
 يكسر لئلا ينفك فعل الحركة التي تفعل الفعل شئوك في قوله
 وبها تنى العلامتين اللذان قال الله اللاهقة للين والهي
 كست فاعلا اصطلاحاً لاسم لهما ولا لغة أو سماعاً لهما
 تفعل النقي والرجاء فإن قيل إن لم يفعلها فقد قاما به فكان
 فاعلاً قلت فيكون نافعاً وأجيباً وهو ما ظهر وقد بين
 بهذا أن في الرد بالثا الساكنة نظراً أيضاً إذا التاين من الدالة

على تانيك الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كقامت هذه
 افعلة وانا اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك اما ليس
 وعسي فلان مرفوعهما ليس موصوفا بمعناها كما مر وما
 نعم وليس فلان معناه ان كان امدح واوهم فكذا وان كان
 حسن وقبح فلان الفاعل هو الحسن اي الماشية والحقيقة
 وهو لا يفعل الوصف بد كورع ولا انوثة وانما دخلت التثنية
 فيها لتساكاة لفظ ما بعد هاء بنو شري قوله حرفية ليس اي
 قياسا على ما التافهة تجميع التي تفرح قول بحرفية عني
 اي قياسا على فعل تجميع الترشي نصريح قوله اسمته لغمر
 وبيد اي لحوار حرف الجر عليها فيما هي ضم الولد ونم الصير على
 بين القمر وسياق جواب ذلك في ما هما ايضا تدخل الاسم والاعل
 والظرف غومري اخي فاكرمني فالفني وهذه العلامة روي على
 من قال ان هات ونقال اسما فعلتين توضيح اي بل العوج انما
 فعلا امر لد لا لهما على الطلب وقبولها بالمخاطبة وهما مستنيان على
 حذف حرف العلة من امرهما فالجندوق في هات البيا والظنون
 من تعالي الالف نصريح هذا اذا امر بما ذكر فان امرهما موث
 نينا على حذف النون قوله واما لاحقها اسم الفاعل الخ وسوخ
 ذلك شبهته بالمضارع لفظا ومعني ولم يبين لان الاصل في الاسما
 الاعراب فيقع على اصله مع انه لا ضرورة في بنايه بل في الحاق النون
 به وقد اختلف في بناي المضارع عند اتصال النون به نص على
 الضمير قوله اشهر صدره ياليت شعري من جنس اي ليني
 اشعر فاشعر خبر ليت لعل ليني شعري وياي شعري الذي
 هو المصدر رغبة ويايت البيا في شعري عن اسم ليني وحيثما الي
 مثلا مفعول المصدرع قوله اقالين الخ قلله اريت ان حان به
 املود امر جلا وليس المرود الاملود بضم الهمزة التام وللرجل
 ما لحم المزمين قوله وسوخ الابتداء بفعل قصد الحسن فيه ان
 الذي يخيل بالعلامات الفعل احبسه قال ان اطي بعد نقل ما ذكره

قوله
 اشهر
 صدره
 ياليت
 شعري

الم ولان الجملة خارجة بخروج الجواب لمن قال افعلي بيجي
 بشي فقال فعل بيجي يكن اولذا ولا النكرة تقدم عليها
 شي من ممولات خبرها التي جعل للمعرب للسوق كونه
 اي فعل خيم للمعروفة اي الاسم والظرف قوله اي سوي
 قابلي الخ اعترض بان لنا كلمات لا تفعل المذكور هنا وليست
 لحرف كزال واخوانه وقط واجب بان هذا من التعريف بالهم
 وقد اجازته للمقدمون لا فادته الصير في الجملة فان قلت
 القمر على العلامات المذكورة موقوف على التثني الذي لا ينقد
 حرفية بعض الاسماء قلت التوقف يبين له ما يستفيد به
 اسمة تلك الكلمات التي انقت عنها العلامات المذكورة فان
 قلت هذا التعريف هو الكلمة بقرينة ان الحرف من اقسامها
 فما صله ان الحرف بجمه سوي قابلي العلامات المذكورة فخرجت
 الجملة فان قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عددها
 علامة للحرف لانه يلزم منه الد وواجب بان الحرف حتمية
 كونه حرفا وحرية كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدده
 علامة للحرف لامن الاول فلا دور على ان هذا لا يبراز لا يتوجه
 على الحرف لانه لم يغير في علامات الاسم والفعل بالحروف بل عني
 الفاظ مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا
 وان كانت في الواقع حروفا فانه قوله انظر الى اصلها من
 الاحتصاص بالفعل فالص لان اصلها ان تكون بمعنى قد كافي
 هل اني على انسان وقد خصص بالفعل فكذا اهل كتبها لما
 تطلعت على عمدة الاستبصار انحطت رتبة هاهن قد فاضحت
 فيما اذ كان في خبرها واذا لم تره في خبرها تسكت عنه انتهى قوله
 في عنصر زيد الكرمته للامرح في ان فعل جودا بل بها الاسم الذي
 تلك فعل اختيارا سوا كان مرفوعا او منصوبا وهو مذهب
 الكسائي وقال من مع وجود الفعل في الكلام لا يجوز دخولها على
 الاسم وان كان معمولا لفعل مضمون الفعل المذكور بل لابد من

ما ذكره في الخبر فانما لا يقال
 ما ذكره حبيب بن عيسى هذا المرفوع

زيد
حسن

الايها الفعل لفظا فلا يجوز احتيارا نحو هل زيد اضربه بالضم
 ويجوز بالاولى هل زيد اضربت بغير الضم وعمل زيد خرج قال
 السعد والثالث فيجوز بانفاق الحاجة قال وما ذكره صاحب
 المفصل من ان نحو وجهه فعل خرج على تقدير الفعل فتصحيح
 للوجه القبيح البعيد لانه سايق تخلي على الارض مرة قوله
 حق الخ لثبوت الاعمال قبل الظاهر ان حقه عدم الفعل الخاص
 لعدم العمل مطلقا سبق قوله وهو المختص بالمكان كان الاحتيا
 موجبا للعمل المنظر اثر الاحتياض وانما حقه ان احتياض التي
 بالهي دليل على قوة تأثيره فيه فاذا اثر في المعنى اثر في اللفظ
 لتكون اللفظة على حسب المعنى سبق قوله لتتأخر عن منزلة
 الخبر الى امها التنبية وال فلان العامل بخطاها قال
 سبق واما السين وسوف فلان الفعل كان دال على الزمان
 المحتمل واما خصصانه فهما معه بمنزلة فعل موضوع دال على
 الزمان المستقبل من غير اشتراك واما قد فتدخل على الماضي
 والمستقبل ثم انها تقرب الماضي من الحال وهذا انما يثير في زمان
 الفعل تضاريف كالسين انتهى قوله بالما المذكورة اي لفظ
 التا للقدمية التي تنقسم بالصفة الحاضرين قال للبعد الذكري
 ولا يجوز ان تكون المحسن لدخول التا للفاضة بالاسما وفيه
 ليس عن الراعي قوله من اللفظ اي لفظ الامراي صيغة لخرج
 او امر باللام فان دلالة على الطلب نشأت عن اللام لا من الصيغة
 بخلاف الامر بالصيغة تصرح قوله ان امرهم فان قلت
 هذا لا يشل فعل الامر للمستعمل في غير الامراي الطلب كالاجابة
 قلت ممنوع لان استعماله في غير الطلب محال واستعمال اللفظ
 في معناه المجازي لا يمنع وهم المعنى الحقيقي فنه ب قوله
 او فعل يجب تبع فيه المرادي وهو مما لا يتفق مع اعترافه
 بان توكيده بالمتون نادرا لانه لا يرد لغيره عنه كما قاله
 اولي الجواب عن توكيد اسم الفاعل قوله واما امراي

اللفظ

عن

اي اللفظ الدال الخ يريد بهذا التحويل تصحيح الاخبار على
 قوله والامر بقوله هو اسم اذا قاوه على فلان بعده يقتضي
 عدم محتمل كمن يرد عليه ان هذا الكلام يقتضي ان لا امر
 اسم لصدقه عليها فانما لفظ الدال على الطلب وضعا وليت
 بقايلة للنون فالاولى انما الامر على فلان قدره وتقدر معه
 مضاق اي وكلمة الامر واللفظ الامر فصح الاخبار وان دفع
 لا يرد وقد ضرب ومنهم الامر اخذ من قوله ان امرهم وهو
 التا يفيده في جهة الاخبار لا في دفع الامر بل من قوله محال
 بمعنى حلول او مكان حلول فنه متعلق بمحل على الاول وعلى
 الثاني متعلق بخبر وفي اي اعني فيه اذيله وقوله هو اسم
 جملة اسمية خبر فاعين والامر وفي دالة على جواب
 الشرط لا جواز له من قوله محو صفة وجهه بل في التوضيح
 بنزال فتذكر ان قال وهذا اولى من القبول بضم وجهه فان
 استعملها معلومة مما تقدم لا ينما يقبلان التنوين انتهى وفي
 حمله ثلاث لغات سكوت اللام وفتحها منونة وبلا تنوين
 وكلام الناطم يحتمل الثلاثة من قاسم الغزي

المعرب والمبني

قوله موجب ان يقدم بيان الاعراب والسناد اشاردة للاختلاف
 على اللص ويمكن الجواب بان المعرب والمبني للمصطلح عليها انتهى
 معرهما على الاعراب والبناء عند التامل ولو سلم فلتكلمة متفكة
 ليس عن العنيتي وقوله فلتكلمة متفكة اي لا للمصطلح بربويات
 للمعرب والمبني من حيث انصافهما بالاعراب والبناء من حيث
 قبولهما الاعراب والبناء وان سبب القول ايضا بلفظ نق قوله
 بعد راعب اي ابان الخ قال في شرح الخردود والمناسب من معانيه
 الابانة اذ القصد به ابانة المعاني للثلاثة انتهى وقال في الفوائد
 ان التغير انشأ بالمعني الاصطلاحي سبق قوله او اجال يقال

عربت البدان فقال في مرعاها اذا انتقلت من مكان الى مكان
 واخرها اجربها اي اجعلها مرادي قوله او غير يقال اعربه
 المعجزة قوله اذ انزل عرب النبي يقول اعربت النبي انزلت
 عربته في اللغة للسلب مرادي قوله ما يجي به اي شي نطق به
 وليس المراد حدوثه بعد ان لم يكن لانه لا يصدق على ايون
 اذا دخل عليه عامل الرفع فان الواو كانت موجودة قبل العامل
 ونوشي قوله البيان مقتضى العامل جرح به حركة النقل
 والاشاع والتخلص من الساكنين فلا يكون اعرابا ولك ان تقول
 ان التعريف المذكور لا يتناول اعراب الفعل للضارع لا بد له
 بجائه لبيان مشعقضى العامل الذي هو الفاعلية والقوة
 والاضافة قاله السنوي واجاب القليوبي بان الاختصار على
 الثلاثة المذكورة مع ان تعريف العامل الا في شامل ليعامل
 الفعل اما لان الاعراب متناول في الاسماء والانه اغلب فيها فلم
 يلتفتوا اليه او لان المراد بعده وعنه كما ينبغي كل من الامر
 او عن الجمع بينهما او عن الاول فقط في تأمل السند وتدريب اللسان
 فان قلت قد عرفوا العامل بما به تقوم المعنى للتعريف المذكور
 فتعريف الاعراب بما السام قيد منه فيته دورا جيب بانه تعريف
 لغوي ليس للتصوير به الا بيان المعنى الذي وضع له اللفظ سنوي
 قوله من حركة البيان لما وتغييره يسكون اولي من تسكون
 لان السكون لفظ والتسكين فعل ومراده بالحد في حذف الحروف
 فم ذلك من جعله شيئا لتسكون دم قوله معنوي والحكايات اي
 والوقوف قوله تغيير اي تغير اطلاقا للمصدر وادارة الحاصل
 به او هو مصدر يمتد للفعول اي كون الاواخر معبرة في كوني
 قال ابو حيان اعتقادنا المصدر للفعول مختلف فيه اجاز ذلك
 الاخفش والصحيح منع سق قوله او اخر الكلام اي ذات اباب
 تبدل حرف يعرف حقيقة او كما في المعنى في النصب
 والظروا وصفه بان تبدل حركة بحركة اخرى حقيقة كما في جمع المورث

انه

او كما

السالم

السالم جروا ونصبا فان حركته تغيرت حكما ونوشي وللراد بالآخر
 ما يشعل الآخر حكما فدخل تغيير التثنية والجمع لان النون فيها
 معزلة التنوين وتغير اخر الحرف الاول من المركب ايضا في
 وتغير معزود في اخره ثم اعرب بالحروف معزود عند من
 يقول الاضطر لم تعد لان التاميم مقام النون كما في تغيير معزود
 حذف اخره كاخ وطرح به التغيير في غير الآخر لتغيير
 او نحوه وان امكن خروجه بما بعده لانه لم يكن لعامل لكن قيد
 اختلاف العوامل لم يات الا بعد واصافة او اخر الكلام حسنة
 كلام الكم ببطان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الاعراب بالتغيير
 ثلاثة او اخر التي هي قبل الجمع ثلاث كلم التي هي قبل الجنس للغير
 وانما جعل الاعراب في الاخر لانه دال على الوصف اي كونه مفعول
 او فصلة والوصف مشاخر عن الموصوف فكذلك اما بعد على سنوي
 قوله لاختلاف العوامل اي تغييرها ودخول احدها بعد الآخر
 والمراد باختلافها وجودها وان لم تختلف لان الاختلاف يستلزم
 الوجود فدخل الاعراب للمرب ابتدا او عبر باختلاف المتعاطية تغيير
 والحي العوامل الجنس فتسطل معنى الجمع وخروج باختلاف العوامل
 التغيير بتقل واشاع وتغيير نحو غلامي بالياء وليس باعراب بل
 الاعراب التغيير التقدير يري سق قوله الدخلة عليها اي الحاصلة
 وللحققة معها فدخل العامل للمقدرة والتأخر والقنوي لقوله
 لفظا وتقديرا حالان من تغيير على انهما مصدران بمعنى اسم
 المفعول اي مملووظا اثره لان نفس التغيير ليس مملووظا او مملووظا
 ذلك ويجوز لهما على المصدرية وهما بمعنى المفعول ايضا
 اي تغييرا مملووظا ومقدرا على ما سئل وعلى التغيير المفعول
 عن المضاف اليه فالاصل تغير لفظا واخر الكلام او تقديرها
 اما تغيير اللفظ فواضح واما تغيير التقدير فالاضافة لا في
 ملائمة لان الاصل جعل التقدير في التقدير متعلق به وعلى
 الخبرية لكان الحد وفيه مع اسمها اي سواء كان ما ذكر لفظا الخ

سوق قوله ٥٢ المذهب الحولان الاعراب لغة الظهور فالاسباب
 جعله لا يرضاها معنوي ولا ان ذلك موافق للكلام المتقدمين
 فانهم قسموا الاعراب الى رفع ونصب وجروهي اسباب التغير
 فكذلك القسم واما جعل القسم مائة الاعراب او جعل الرفع انتقال
 فيكلم لا يخفى وقوله حركات الاعراب من اضافة العا
 الى الخاص وتسمى بياضية عن السيد الصفي قوله لم يختلف
 عندنا قدما جوابه عند قوله لاختلاف العوازل فراجع
 يراها الشوق اعترضه عن الرفع اعلى تلك الصفة كوضع ثوب
 على ثوب فانه لا يسمي بياضية في قوله ٢ بيان مقتضى العامل
 خرج به الاعراب قوله من شبه الاعراب من قبله لبيان تلبس اتي
 به الرفع الالفام عن ما وشبهه تكسر السين وتكون الباء مخففة
 بمعنى البسية اي من لامر المشابه للاعراب في كونه حركة او حرفا
 او سكونا او حذفا وكونه في اخر الكلمة لافي اولها وفي حشوها
 وه قوله وليس حكاية الحزاي وليس هو اي ما في بيان تفتقر لعال
 حكاية خوم زينا او ايتا عا حو لمجد به تكسر الدال او نقل حوتن
 او اتي بضم النون او خلاصا من سكونين علم يكن الذين تكسروا
 هذه الحركات ليست بعرابا ولا بنا والاسم معرب تقدير اهلها
 مائة من ظهور الاعراب فهو مقدر للتقدير فراجع
 نعم ان هذا من التعريف بالاعم وهذا اشارة المتقدمين
 وانهم ان حركات البياضية لا يفتقر اليها فيكون الرفع او النصب
 نحو قولهم الى باركتم سكوني لروم اخر الكلمة الى اللزوم
 حبس وخرج واما نقله الى الآخر لزوم ما عداه حركة واحدة
 فليس بنا لانه ليس باعراب وخرج بقوله حالة واجزة العرب
 المختلف الآخر بقوله لغير عامل ما لزم حالة واحدة كالظرف
 المغير المنفرد وما لزم النصب على المصدرية وقوله ولا اعتلال
 لامانة اليه لان العرب المعتل مختلف الاخر بقدر او او ركله
 ما لا يلزم حالة واحدة من اللبيات كحدث وقد يقال للراد بالذوق

قوله المذهب الحولان الاعراب لغة الظهور فالاسباب جعله لا يرضاها معنوي ولا ان ذلك موافق للكلام المتقدمين فانهم قسموا الاعراب الى رفع ونصب وجروهي اسباب التغير فكذلك القسم واما جعل القسم مائة الاعراب او جعل الرفع انتقال فيكلم لا يخفى وقوله حركات الاعراب من اضافة العا الى الخاص وتسمى بياضية عن السيد الصفي قوله لم يختلف عندنا قدما جوابه عند قوله لاختلاف العوازل فراجع يراها الشوق اعترضه عن الرفع اعلى تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمي بياضية في قوله ٢ بيان مقتضى العامل خرج به الاعراب قوله من شبه الاعراب من قبله لبيان تلبس اتي به الرفع الالفام عن ما وشبهه تكسر السين وتكون الباء مخففة بمعنى البسية اي من لامر المشابه للاعراب في كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا وكونه في اخر الكلمة لافي اولها وفي حشوها وه قوله وليس حكاية الحزاي وليس هو اي ما في بيان تفتقر لعال حكاية خوم زينا او ايتا عا حو لمجد به تكسر الدال او نقل حوتن او اتي بضم النون او خلاصا من سكونين علم يكن الذين تكسروا هذه الحركات ليست بعرابا ولا بنا والاسم معرب تقدير اهلها مائة من ظهور الاعراب فهو مقدر للتقدير فراجع نعم ان هذا من التعريف بالاعم وهذا اشارة المتقدمين وانهم ان حركات البياضية لا يفتقر اليها فيكون الرفع او النصب نحو قولهم الى باركتم سكوني لروم اخر الكلمة الى اللزوم حبس وخرج واما نقله الى الآخر لزوم ما عداه حركة واحدة فليس بنا لانه ليس باعراب وخرج بقوله حالة واجزة العرب المختلف الآخر بقوله لغير عامل ما لزم حالة واحدة كالظرف المغير المنفرد وما لزم النصب على المصدرية وقوله ولا اعتلال لامانة اليه لان العرب المعتل مختلف الاخر بقدر او او ركله ما لا يلزم حالة واحدة من اللبيات كحدث وقد يقال للراد بالذوق

الذكر

للمذكور عدم تغير اخر الكلمة بسبب ما بدخل عليها من العوازل
 او ان تلك الحركات لغات وكل لغة فيها من حيث تلك اللغة لازمة
 وفي لازمة حالة واحدة من تلك اللبنة سوق قوله ومنها اي بعض
 الآخر مبني ليس لي ان في كلام النظم حذفا على حذفتهم سقي وسقي
 فان دفع الاعتراض بان عبارة النظم يقتضي تطاهرها ان من
 الاسم هذا من السنين ومنه شي اخر لم يذكره لغيره وهو يشعر
 بان قولنا منه ومنه لغت لغيره قال بن والحق انه لا يعقد
 حصر ولا غيره لانه بل يعقد عدم التغير بقربته العدول
 عن القضية للمفصلة ان بقية في مثل هذا المقام انتهى وقد
 بوجه ان دلالة لغيره ان المصداك ان السبي ما شبه الحروف
 فان للعرب موما لم يشبه الحروف علانه لا واسطة بينهما فترسبة
 لغيره موما كما اشار اليه الله في قوله وبيس منكم اي في الاستيئة
 او فيها وفي الاعراب والاول ليس متمكنا غير ممكن وهو المعرب
 الذي لا يتصرف والثاني ليس متمكنا امكن وهو المعرب المنفرد
 ولا واسطة بينهما وذهب قوم الى ان المضاف ليس
 المتكلم للمعرب والافيني وسوره حذفا وليس بشي تخرج
 يعني ان حذفا الاسم مخففة الى ذلك اخرج به غير واحد كما ان
 جني والراجح و ابن العطار واعتراض الى جنان بان الساطر
 القرد ذلك مرزوم عليه لكن اورد انه ذكر في باب الاضافة
 من اسباب السنا الاضافة لمبني واجب بانه حذفا هنا قيد
 الغلبة اي لشيء من الحروف غالبا بدليل كلامه في باب الاضافة
 او ان الكلام هنا في المبني لروما ولا سبب له الا شبه الحروف
 علفا للمبني جواز افتقار يكون شبه نحو الاضافة لمبني كروما
 ولا صبيته في الاسم معرب لمبني وجوب شبه من الحروف مديا
 ومبني جواز الغير شبه من الحروف بدليل باب الاضافة وظهر
 حين تعبيره عن ذلك فان قلت لم يعرب الحرف الذي اشبه
 الاسم في وضعه على ثلاثة اصرف كسوف او اربعة كلعل او خمسة

مبني

لكن لا نعرب المضارع حين اسمه الاسم وسياق بيان قلت
 لان المضارع بعد المشابهة قابل للاعراب فانه يقتضيه عليه في التركيب
 التركيب معان يحتاج الى الفرق بينهما كما سياتي بيان خلاف الحروف
 لا يعتقب عليه في التركيب ذلك فلو اعرب كان اعرابه ضارعا
 ويدل على ان يقتضي للاعراب في الاسم والمضارع تعاقب
 المعاني التركيبية فلا تزداد لبعض الحروف معاني افرادته كالبا
 تكون للاصاق والاستعانة والسببية وغيرها
 كالمضارع الوضعي لما قال الوجيهان لم اقف على اعتبار شبه الوضعي الا
 لهذا الرجل يعني الناظم وقال بن همام قال من اذا سميت بشا
 اعرب قلت ات باحلاب همزة الوصل والاعراب وهو ينبغي
 التسمية الوضعي انتهى ورد الاول بان عدم وجوب ان يبقى لا يدل
 على عدم الوجود والتسمية للفظ مختص في لسان العرب كزيادة ان بعد
 ما المصدرية لسانها ثمانية والثاني بان كلامهم صريح
 في الفرق بين بيان التسمية وغيرها فانهم اعربوا التسمية ولو كان
 على حرف او حرفين بل ولو كان حرفا نحو يا عوي اذ اسمي بها
 نعرب اعراب بد فكان وضع التسمية لما كان ظاهرا مع شرف التسمية
 منعفا عن تأييد المبدأ يدل له ان الناظم قابل للاعراب في التسمية
 فكان تأييد شبه الحروف في الوضع كونه باصل وضع اللفظة كقولهم
 فان قيل لو قال يدل الوضع للفظ لما كان اولى فانه مقابل
 للمقنوني ولا بد انه يدخل تحت باب لان اللفظ المعنوي له شرط
 وهو كونه في الاصل قبل زعم الاولوية متمنع لان في التعبير
 بالوضع تكتفي على الترتيب المذكور مع الاختصار فيكون اولى من
 التسمية للفظ الثاني من ذلك ومجرد التناسل في القياسية
 لا ينافي ذلك فان قلت قدم الوضع وهو جامع على عدم اعتبار
 واللاحق العكس قلت فدل ذلك تقدمه للاوضاع في الذي من
 الامر الحسني الى الامر المعنوي على ان تقدم ما هو كذا على عدم
 اعتباره اتم كونه في مظنة للنع واعني ان في بناء الاسم شبهة بالحرف

من وجه واحد بخلاف منع العرف لان التسمية الواحد بالحرف يبعث
 عن الاسمية وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا اخر الا انه
 ليس في التبع عن الاسم كالحرف لقوله والاصل في الاسم
 اللاحق في مقابلته الحروف وبالنسبة للموضع فلان في قول
 التثنية في الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حروف
 بتدنية وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بينهما لان ذلك
 عام وبالنسبة للاستعمال ز قال بعضهم الاصل قول عسب
 ما هو لنا سب للطح وجب ما هو الحق من جهة الوجود والحارجي
 ايما قطعية الكثرة الخارجية فكثير فالاول مراد اهل العرف
 والثاني مراد من هنا في قوله لانها ثلاثان وصفا قال الجوهري
 اليد اصلها يدي على تعاقب التثنية لان جها اليد ويدي
 وتجمع فعل كفاس واقرس وفلوسه والدم اسله وهي بالتحريك
 وانتكاه واعنا فالوادي يدي لمناسبت اصلها فده قال من اصلها
 ومن على افعال بالتثنية لانه جمع على ادما ودي كطفي وظن
 وطبي وقال المبرد اصله ففعل بالتحريك وان لم يجمع لم ينعظ
 به والداعي يدي تحريكه اصح من التثنية ومبين وهذا
 اصح انتهى يعني تحريكه اصح من التثنية وان كان واويا عنده
 واعني حروف العلة اعضاء والظاهر انه حذف القياس
 اذ قياسها الايات لسكون ما قبل حرف العلة كما في طي ودلو
 فان قلت يرد عليه مع فانها تاسعة وضعا مع انما تعرب ظروفا
 في كنه مع زيد وقال في نحو ما اسما قلت لما كان الاصل
 من احوالها الاضافة وهو من خواص الاسماء بعدت عن الحروف
 فاعرب على الاصل وقيل انما بعدت وفيه اللام وهي الالة المنقلة
 عن باب الاعراب مقدرفها ان افرز كذا ظهر على ما قبلها ان
 اضيفت وهذا مقتضى كلام بن الناظم ومختار الرضي ولتأمل وجه
 ظهور الاعراب عليها قبلها ان اضيفت فان ذلك انما يكون فيما
 حدثت لانه شيا ولو كان الحذف هنا نسبيا لم يقدح في الاعراب

فيها ان اوردت وجعله نسبيا في حال دون حال قال
 الشاطبي لما قاله هو الحق قد تضمن معنى الخ
 فان قيل الالفاظ التي تشبه الحرف في المعنى حروف لا سيما
 قلت ثم لو لم توضع غير هذه المعاني كان الشطبة للشيء
 وضعت كغيرها الا وان كانت لها ثانيا وبالعرض ومن ثم
 قيل تضمن دون وضع فان قيل الكلمة المتضمنة لمعنى الحرف
 متضمنة لمعنى اسم معرب فلم يربح جانب الحرف على جانب اسم
 المعرب قلت لان الحرف قال في بانه لم ينزل عما يستحقه
 ولا كذلك اسم لانه قد بقي منه كثير وما كان قابلا في باب
 اولي مما تنزل قدمه عما يستحقه في قوله فما فعلوا انزع
 فيه ما هم ودرجوا هو بان اللام العهدية بشارة بها الى معبود
 فتمنا او خابها ومخرج فقد وضعوا للاشارة حرفا شبيهة
 كالخطاب والتثنية عند لحن قول اكثرهم كالقمتي والتمحي الى
 الخطاب والتثنية لكونهما يتفقان الاشارة في بعض المواضع
 كوجه ان توضعوا للتثنية والخطاب الكافي وتركوا الاشارة
 في بعض المواضع بلا حروف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كوضع
 لما قبلها وما بعد فما تفرج قوله بلاتنازلوه من وجعل الالف
 في قوله اصلا من ثبوتها على السان والافتقار الى سلم من
 اعتراض الشاطبي بان هذا الذي قوله بلاتنازلوه محمول
 فان قدره من شرط بناء اسم الفعل ان يكون العامل مؤنثا في لفظ
 وهذا هو مقتضى البناء الشرطي ولا يستحب في اصل المعنى على هذا
 من شرط بناء اسم الفعل ان يكون معربا وهذا محال انتهى ولا يرد
 المصدر والتابع عن فعله لان نيافته عن الفعل عارضة تفرج
 ولا يغيرها فانها تفهم منه ان العامل قد يدخل عليها ولا يعمل
 مع ان العوامل اللغوية لا تدخل على اسم الافعال بالالتقاء
 فلو قال ولا يدخل علم ما عامل لكان اولي واما قوله زهير
 فلمن حشوا الدرع انت اذا دعيت نزل في في الذعر من الاسناد

الى اللفظ

الى اللفظ اي دعت هذه الكلمة بفتح قوله وهو ان يقتصر
 الاسم الى اورد عليه اللقائي لفظ القول مراد به حكاية
 ما بعده ورده الدوشري بان القول لا يقتصر انما الى الكلمة
 تقول قلت قصدي وعوذ كذا انتهى قوله الى الكلمة اي
 اولى المعاني مقامها كالوصف في الالموصولة او عوض منها
 كالشون في او دوشري قوله كالحرف انما افتقر الى الحرف
 في افادة معناها الى الكلمة افتقارا متاملا لا لافا وضعت
 لتستعمل في الافعال الى الاسم بفتح قوله كسكان منصوب
 على المصدرية والناصب له فعل محذوف تقديره واسم
 وما ذكره من ان سكان ملازم للاضافة هو للشهور وقال
 الفخر الرازي سكان مصدر لا فعل له ويستعمل مضافا وغير
 مضاف واذا لم يضاف ترك تنوينه ففعل سكان مؤنث
 اي براه منه كقوله سكان من علمة الفاجر وانما مخرج
 من الصرف لانه معرفة وفي اخره الف وكون انتهى كلام الفخر
 بفتح قوله فلا يبيى اي لا يفتح بناؤه فلا ياتي جوازه كما ياتي
 في باب الاضافة وبالنسبة الى الفتح كقوله في الآية المذكورة
 قوله على عارضته في اي من لزوم الاضافة اي الى المزدليل
 ينتقضا ذواذا وغيرهما يلزم اضافته الى الفعل فافاضت
 مع لها مضافة لكن لم يضاف الى المعزول الى الفعل زو وروى عليه
 قد الاسمية ولدن فانها ملازمان للاضافة الى المعزول وهما
 مبدآن وبحاجبان لزوم الاضافة الى المعزول انما تقارض
 تحتم البناء جوازه وهذا يجوز اعراضهما في لغة دوشري
 قوله من وجوه صورة التثنية صرح في ان وان وتان لسا
 متشبهين حقيقة مع تفرجه والابا بها معربان واذا جمع بين طرفي
 كلامه اتضح كونها معربتين مع عدم تثنيتهما قال في التفرج
 قول ملحق من قولين فان من قال في كذا قال يا بها معربان
 بتثنيتهما حقيقة ومن قال يا بها بتثنيتهما قال يا بها على صورة

بفتح

المشي في الحالات الثلاث وليسا مشين حقيقة وهو الأصح لأن
 من شرط التثنية قول التثنية وإسما الإشارة ملازمة للتثنية
 انتهى وقد يقال لا يلحق على التحقيق فإن قياسا تثنيتا ذاتا
 ذاتا وتثان بقلب الالف ثانياً لكن خالف ذلك وتجي بها
 على صورة التثنية غيرها لا على حقيقة فكانا معربين وذلك لأن
 كونها مشين حقيقة وإن خالفنا سائر أنواع التثنية من حيث
 عدم القلب وحذف الالف ونحوه ومثله في اللذان والذاتان
 قوله لقيام النفوس مقامه فالإضافة موجودة بوجوده خلافا
 صورة البناء فإن المضاف إليه إذا نزل منزلة ضد البناء صارت
 الإضافة منصوبة حكما مع عدم قيام شي مقام المضاف إليه فافترقا
 ولهذا ابتدئ ما قبلان - يعربا إذا فزوت فكيف يشبهها إذا
 اضيفت فتأمل قوله - عدد في شرح الكافية الخ في قوله
 في التثنية الاستعمال بعد بعضهم السهم المحروري وهو انما يرجع
 لما ذكره بعد بعضهم التثنية اللفظي فلو كان السام ان حاشا
 الاسمية بنيت لشيء على السامية في اللفظ وأن عن الاسمية
 بنيت لشيء على الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الحية
 وكلا معينا وقد اسمية كما ذكرنا من لفاجب والملازمة
 في اللفظية لكن ما كان على حرفين يكن أراضه في الوضع بناء على
 أنه لا يشترط في الثاني كون حرفين وعلى اشتراط ذلك لا يكون
 التثنية فيه شيئا كما في الثاني أكثر من حرفين موجبا للتثنية بحرف
 كما هو مع كلام العربي في الباب الثامن والكلام في استنباط
 البناء للوجوب في قوله وللأردا إسما قبل التركيب قبل بحرفي
 فيها الخلاف للذكور محل تأمل قوله بالحرفين للملازمة قبل قوله
 قوله لا معرفة ولا مبنية أي لعدم موجب كل منهما واسكون آخرها
 وصلنا بعد سبيل وليس في اللبنيات ما يكون كذلك وهذا اختيارنا
 المحض إن في قوله معرفة حكما ما على أن عدم التركيب ليس
 سببا والتثنية للذكور ممنوع لأنها متاخر بالاعمال لو دخلت

فكر

وكذا

وإذا كانا في اللفظ

وهذا

وهذا اختيارنا للبحر في ومنه يعلم أن الكلام في اسما لم تشبه
 لظرف شيئا قوله أما في كالمضمرات فبنيته اتفاقا في قوله
 ومعرفة الاسما الاضافة بمعنى من وضابطها موجود لأن بين
 للعرب في الاسما محوما وخصوصا وحدها وتعريف للعرب بما ذكر
 أو من تعريفهم إياه بالثنية يختلف آخره باختلاف العواصم لأن
 ذلك تعريف للتثنية بما الغرض من معرفته معرفة لكن أورد عليه
 أي فالأفعية وقد شبهت لظرف واجب بان للرد ما سلم من
 شبه لظرف التثنية المتعارف وهو الذي يعارضه معارض بان لا
 يشبه اصلا أو شبهه ولكن عارضه معارضا ليس والله الشا والم
 لقوله التثنية المذكور في قوله يظهر اعرابه أي أن لم يمنع مانع فلا يرد
 أن الصحيح قد تغير اعرابه إذا لم يكن آخره للوقوف أو الإدغام
 أو التقصيف وفي المحكي والمنشع آخره وقد يقال كلامه مبني على
 الأعم الأغلب أو للرد يظهر اعرابه في الجملة أو يصح أن يظهر
 اعرابه نحو قوله وفيه عشر لغات ذكر غيره في الاسم عما
 عشرة لغة جمعا العاقل الدنوشي في قوله سماء سماء واسم
 سماء كذا سمي وزد سمة وأثلث أو أبل كلها ونظما بحيرة فقال
 سم سماء سماء كذا سمي سماء بتثنية لهما وسينان قوله
 فلأن أفراد معلول عدة التثنية لا يعلم أن عدة التثنية لظرف ومعلوم
 مدح لهما ما دخلت حرفه وهو المبني فالمعنى أن الأفراد المبني
 الذي هو معلولها مدح لعدة التثنية محصورة في ألفا كما قال
 ابن عقيل للمضمرات واسما للظرف واسما الاستفهام واسما الإشارة
 واسما الأفعال والاسما للوصولة بخلاف معلول عدة الأعراب
 وهو للعرب فإن أفرادها غير محصورة فإن قلت بقي من اللبنيات
 اسم لا والنا دي المفردان وأفرادها نحو مضبوطة قلت الكلام
 الكلام في البناء الأصلي وبنا وما عارض ومن لم كان اعرابا حاشا
 قوله وقيل مخفي يقيد أن في النظم مضى فاحذروا وقوله شاختر
 عن المذكور والمحدوف ولا يلزم الأخبار باللفظ للمختل لصحة التثنية

لم

عن معز بن قزح على ما يجزم به مضارعة برء عليه جميع اسرار الله
 فانه مبني على السكون فصحها كان او معتلا ومضارعة ليس
 محزوما لتساويه على السكون وتكونه في محل جزم على السكون بعيد
 خصوصا في المعتل وملاحظته محذرة عن كون النسوة مع بعده
 لا يصح في المعتل لان المعتل المحذور من نون النسوة محذور عند
 الآخر وبرد عليه ايضا الامر اذا باشرته نون التوكيد
 فانه مبني على الفتح ونوشري اي محذورا كان او معتلا في المثال
 ان مضارعة محذوم بالفتح وانه لا يتحمل الامر الذي لا مضارع
 له كما تليها في قوله الخوري ^{سقي} من سكون في صحيح
 الاخر مملوطة به نحو اضرب او مقد نحو اضرب الرجل وبعض ^{سقي}
 اوجد في وقد لا يبق منه بعد الحذف في الاحرف واحد نحو لزيد اقل
 فعل امر من ولي يلي وقد لا يبق منه حركة كما اشار اليه رم ملغزا
 بقوله اقول يا اسما قولي ثم يا زيد قولي وذلك حملان والباقي
 ثلاث حمل وذلك لان الاصل قال اي معنى غايد ثم حذف الباء
 لتساوي وتغلبت حركة الهمزة لئلا يلبس فيها وحذفت ^{سقي} لفظا كضرب
 ومنه ضربا على الاصح في قوله لتساوية للزمنة التقليل والمضارع
 معرب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فاستحق اي سيعرض
 السكون الذي هو اصل البناء الى اصل الاعراب الذي هو الحركة ^{سقي}
 قوله في وقوعه صفة الى لا يعني ان الواقع كذلك هو الحيلة لكن
 لما كان المقصود بالذات من الحيلة الفعل المحذورة او الماروقوعه
 كن كد موع ^{سقي} قوله كرا منهم نوالي الى صفة النائم هذه بانها
 قاصرة اذ لا توجد الا في السكون الصحيح وبعض الناسي نحو انظرون
 واكتسب لا تقبل في فيه مراعاة اولى وبان مؤاليها لم يهل بدليل
 غلط وعرض فيفيد ولو كان مقصودا لبيان وصفا لم يتقرر مواله
 دون ضرورة والسد باب التاثير بالغا نحو شجرة قال انما سببه
 تميز الغافل عن للفعول نحو اكرمنا واكرمنا ثم حلت النان والنون على
 ثالثا في الرفع والالتصال وقد يقال انما راعوا الاول لانه لو حمل

الاول على اكثر لزم التوالي للذات ولو في بعض الصور بخلاف العكس
 فانه لا توالي فيه اصلا فراعته اولى والفاظ رتبة على اصل الكلمة
 وليست منها فكانه لم يتوال في شجرة اربع حركات حقيقة فان قلت
 الفاعلة بدليل قوله فلدنوه وتحدوه فلولم يتغير التاثير
 قلب الواو بالهنة كسرة لرتنهم الواو المتطرفة المقنوم ما قبلها
 قلت الاصل في قلنسوة والتحدوه وهو المعزوم موضع على الفاعلة
 طارحا في الرفع نحو قلانس وقاحد بخلاف نحو شجرة فان الاصل
 بدون النان واما غلط وعرض فيفيد فلو ان الاصل والاصل
 غلط وعرض مثل قنفل وجادل ثم ما ذكر من منع العلة
 الفاعلة احد قولين ذكرهما بن الاباري وصح الخوارزمي قوله
 فيما هو الكلمة الواحدة طرف التوالي لا لاربع حركات لئلا
 يلزم طرية التي في نفسه ونوشري قوله فذاع الكونون للز
 ردمه بهم بان افعال الحارم ضعيف كافعال الحاربانة فتن من
 القول بناء على رأي امامهم الكسائي ازحرف المضارعة هو على الاعراب
 عنده وعرضت فيجب انما الاعراب وفيه نظر لحوال الاعراب
 على التدبير شواقي قوله ونشوا حرف المضارعة اي دفعا للالتصاف
 والمضارع للرفع في الوقت وانما ياتي الالتباس في الصحيح دون
 المعتل وحل عليه غيره ونوشري قوله لان الامر معني الحولان
 الفعل موضوع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او ضمرا
 خارج على مقصوده ولا يتم قد نظرا بذلك الاصل كقوله لنظم
 انة يا ابن خير قرشي وكمرأة مراعاة فذلك ملغزا بانها التاثير
 في الحديث لتأخذ وامصا فكم ولا نك تقول اعز واخس وارم واض
 بواو امر في كما تقول في الحزم وكان البناء لم يبعد كونه بالحذف
 وكان المحققين على ان افعال الا نسا محذورة عن الزمان كعبت
 واقسم وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردوا
 عاين لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكن ادعاء ذلك في ثم لا يصح
 ليس له حالة غير هذه وح فيشكل قلبه واذا ادعي ان اصله

التمر فإن المثال على الإنشاء المذكور الفعل بمعنى في الإيام
 والتخصيص لأن الاسم يكون مبهما بالتكثير ويخصص بالتعريف
 والمضارع عمل الحال والاستقبال ويخصص الزمان المستقبل
 نحو السين وسوف فإن قيل ذكرنا في باب الإضافات أن المضارع
 لا يكون إلا اسما لأنه مستفيد من المضارع اليه تقريرا وتخصيصا
 وتعللا لا يكون إلا في الاسم فيشكل على قولهم هذا الفعل يشبه
 الاسم في التخصيص فالجواب أن ما هناك حكم على الجموع أي مجموع
 الأمور لا يكون إلا في الاسم وإن ذلك لا يكون أصالة إلا فيه
 نقول لا وقبول لا الاستدلال بها تدخل على الاسم عوار
 في ذكره مرة وعلى الفعل عوار زيد ليحكم في التركيب وكما
 أراد مطلقا للتركيب لا تشخصها فتدخل على الفعل بالقياس
 إلى اسم فاعله والراد الخبر بأن لفظا أو تعديرا فتدخل
 يقوم بالنسبة لتمام لأن أصل يقوم بسلوك العقاب فتعقلت
 الحركة من الواو للسكن الصحيح قبلها وقوله وقول الناطق
 في التيسيل جواز الزور في شجرة التعليل السابق فقالا ما هو
 والثاني فلان الماضي يقبل ما يقول زيد ذهب فيعمل قريب
 الذهاب ويعرف فإذ ارضيت قد فقد تخصص وأما الثالث
 فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام إذا وقع جوابا
 للواو أما الرابع وليس عطره وتوسل والماضي بحري
 أيضا على الاسم كفتح وهو فزع واشترطوا شروعت غلبا
 وحل جليا وقال أن للشيعة في تلك الأمور معزلة عن ما جازي
 بالاعراب لأنه خلاف للشيعة في تعاقب اللفظ في وجاهل
 ما ذكره أن ما قالوه ليس تام في نفسه ويتقدم مقامه لا فيه
 لأن تلك الأمور الأربعة ليست هي السبب في اعراب الاسم حتى
 يترتب على ثبوته في المضارع اعرابه لأن شرف التام أن يكون
 عرسب لكم ولك أن تقول أيضا وإن لم تكن سبب الأعراب
 إلا أنه يصح الاتفاق بسبب للشيعة فيها على طريقي قياس

الشبه

الشبه لكن فيه أن قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس
 العلة إلا أن يجاب بأن قياس العلة متعذر لأن علة اعراب
 الاسم توارد المعاني التي لا يميزها إلا الأعراب لا مطلقا وقوله
 بجواز شبه ما وجب له أي للاسم ذكر الشبه هنا فاسد بكل
 الجائز هنا عوار عين الجواب هناك لا شبهه فإن الذي أوجب اعراب
 الاسم على ما ذكره وهو القول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة
 وذلك تعيينه ثابت للعقل لأن للوجود شبهه وإنما يصح لفظي
 على تلك المعاني المختلفة بأسماء يعارم وقوله من قبوله بصيغة
 واحدة معاني مختلفة لأن ذلك في الاسم عوار ما حسن زيد وفي
 العقل عوار لا تاكل السمك وشرب اللبن فإن كلاما من التركيبين
 يحتمل المعاني تقريرها واضح وأورد عليه أن المتبادر أن الاسم
 إنما عرّب لتوارد التبع واللفظ والاستنباط عليه في تركيب
 واحد وليس كذلك وإن للماضى قد يتعاقب عليه معاني
 عوار ما صام واعتكف فإنه يحتمل أن المعاني ما صام وما اعتكف
 أو ولكن اعتكف أو معتكفا فالحق أن الاسم إنما عرّب ليتوارد
 الفاعلية والمفعولية والإضافة ومن جملة الإمكان التي
 نظرافية للثال المذكور كما لا يخفى وهذه لا تصور في العقل
 المضارع لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال أسسه الاسم
 فأعرب سة قوله لا تاكل السمك وشرب اللبن دفع الإلباس
 فيه لغير الأعراب أن تقول لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن
 فيكون مباحا عن كل منهما ولا تاكل السمك شارب اللبن فيكون
 لفظا عن الجمع ولا يكن منك أكل سمك ولك شرب لبن فيكون لفظا
 عن الجمع ولا يكن الأول فقط بقوله والمضارع فرعا خلافا
 للكوفيين الأول هو البدع وقيل لأعراب أصل في الفعل الوجود
 فيه بغير سبب وهو لانه خلاف الاسم وهو فزع فيه قوله
 ما شئنا لفظا أو تعديرا لقوله لا تعين العنصرين قوله ومن
 نون الثالث أي للوضوح لأن ذلك أصالة وإن استعملت للدكور

عوض ذلك بحالة الرفع وينسبه على الكسر في غيرها فان فقد شرط
من الشروط للتعدي منه فلا خلاف في اعزابه وصفه واذا استعمل
لفظه للراديه معني ظرفا بني اجتماعا فاقبى عن الاوضح والفرق
بني العدل والمقيمين ان العدل يجوز معه انهما زال خلافا للمقيمين
سواء في الرفع واسباب البناء على الحركة الخجدة حركة النقا الساكنين
من حركات البناء بنا فيه قولهم في تعريف النقا والسر كناية لا نقلا ولا
تخلصا من ساكنين فانه يقتضي ان تلك الحركة ليست بنقايس وقد منا
جوابه في الكلام على تعريف النقا فراجع قوله حجة زان ان طري
سادسا وعقوبة الطلب للحركة غورث ولما كنا بين من الحديث
بنيا على حركة لان تمام النقايت وفي طلب تحريك ما قبلها فاجري في
وسايعا وهو الفرق بين ادائين يحوان وان وقفوا فيهما بالحركة لمزنية
الاسمية قوله اولها اصل في النقايت قد يقال هذا بنا في ان فائدة تنوس
النقايت الدلالة على حصة الاسم فكس في باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف
فيبنى وقولهم ان النقايت لا يمكن ولا يمكن فانه يدل على ان كل معنى غير
ممكن والظاهر ان يقال بدل هذا او كونهما لمحاالة اعراب او كونهما
ممكنا في بعض الاحوال فانهم لم يملوا له الا ما يعرف تارة ويبنى اخرى
سواء في الرفع واسباب البناء على الكسر لاجل النقايت كسب من استا
البناء على الكسر ليس عليها يعني ان النقايت الساكنين سبب لمطلق الحركة
لا حركة مخصوصا وانما سبب الكسر كونهما الاصل عند النقايت الساكنين
لان الكسرة لا تكتب بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الامع
التنوين والاوال والاضافة في قوله او طلب الحقة كان اعلم ان
اذا قبل بني كذا الكذا او حرفا وكانت الحركة كذا الكذا فليس المعنى
على الاختصار في ذلك السبب فقد تعدد الاسباب في قوله بنيت
كيف للاتباع لا بناء في التعليق بالحقة في قوله عزاء معنى راقونه
نظرا على ان فتح الراء هنا انما ياتي على لغة الانتظار فهو واقع في
الحسول في الاصل فكيف يكون بناء اما على لغة الاعماء فالضم متعين
فما روايتي بعض ذلك فيما ياتي في قوله من قبل ومن بعد اتبع الشدة

الكلام

الكلام عليها في باب اضافة فراجع قوله وشافعة الغايات
وهي الظروف المنطوقة عن الاضافة سميت بذلك لانه كان حقا
ان لا يتعدية لبقية المعنى للتشبيه لكون الغاية هي للشيء اليها
حذف المنسوب اليه وصنعت معناه استعزب صيرورعا غاية للحاقة
ذلك لوصفها فسميت بذلك الاسم لا استعزابه ولم يسم كل واحد بتطوي
الاضافة غايتين لحصول المعنى عن المضاف اليه في باب المضاف قوله
عزوا زيد سبب في الكلام عليه في باب النداء قوله كسب بنيت على الضم
لانما للفتح والواو تدل عليه فكانت الحقة في عن كالواو في الزيدون
ويطرون وهو وحلت الدالة على الاشياء على الدال على الجمع لا
الاكثر جمع كما قال من ليس قوله عزاء في الضم في قوله فسمي اذكر
هو الوجه واما النقايت كسب فاما اقتضى مطلق الحركة فاما
احتاج الحرف على النظر لان الضم هنا ليس في الاصل لظاهر خلافه
في قوله ادعوا لانه حركة حمزة ادعوا ونقولنا الظاهر سبب في
اضواء الضم او حركة الياء وكون بعضهم غلغل الضم في قوله سببه
الواو لاني ما قرناها الخ لاسلفناه من عدم الاختصار في السبب
في قوله ان القاب الساكنين لا القاب في جانب البناء والواو
ولو عبر بالانواع لكان اولى لان حق الالقاب للساكنين في كل من
التيمة والملقب ان يطلق كل منهما على النقايت كان يقال الرفع
النصب وعلى الملقب كان يقال الاعراب الرفع وكل منهما مجمع
لاستلزام الاو احوال السبب على مساويه والبناء على الاخصر على
الامر فثبت ان هذه الامور انواع داخلية تحت الاعراب
وهو جنسها لا انما القاب له وهو ملقب لها ويمكن الجواب
بان في كلامهم مضى فخذوا اي القاب انواع البناء
والقاب انواع الاعراب ثم رابت العز من جملة نقل هذا
الجواب عن بن ادم قاسم يعني ان تكون ما ذكر انواع البناء على
القول بانه معنوي شكي فان اللزوم ليس معنويا الى الفتح
واخواته قال الدون شري وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح

عن ذلك بحالة الرفع وينسبه على الكسر في غيرها فان فقد شرط
 من الشروط للتعدية فلا خلاف في اعرابه ورفعه واذا استعمل
 الجرد للاداءه معني ظرفا بي اجاعا فان قيل عن الاوضح والفرق
 بين العدل والتعدي ان العدل يجوز معه اظهار ال وال خلاف التعدي
 سبق قوله واسباب البناء على الحركة الحجة حركة البناء الساكنين
 من حركات البناء بنا فيه قولهم في تعريف البناء ليس حكاية ولا نقل ولا
 تحلصا من ساكنين فانه يقتضي ان تلك الحركة ليست بنايس وقد منا
 جوابه في الكلام على تعريف البناء فراجع قوله حنة زان ط بي
 سادسا وهو قوة الطلب للحركة غوزيت وكنت كسايتين من الحديث
 بنيا على حركة لان تاء للتانيث وهي طلب تحريك ما قبلها فاحري في
 وسابعا وهو الفرق بين ادائين يحوان وان وقف اولهما بالحركة تنزبه
 الاسمية قوله اولها اصل في التكن قد يقال هذا بنا في ان فايزة متوسن
 التكن الدلالة على ضعف الاسم فكسبه في باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف
 فيبني وقولهم ان التني لا يمكن ولا يمكن فانه يد لي على كل مبني غير
 ممكن والظاهر ان يقال بدل هذا او كونهما لمحال اعراب او كونهما
 ممكنة في بعض الاحوال فانهم لم يملوا له الا بما يعرب تارة ويبني اخرى
 سبق قوله واسباب البناء على الكسر لجعله التنا الى كين من اسباب
 البناء على الكسر ليس عليها ينبغي ان التنا الساكنين سبب لطلب الحركة
 لا الحركة خصوصها وانما سبب الكسر كونهما الاصل عند التنا الساكنين
 لان الكسرة لا تكتب بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الامع
 التنوين والا والاضافة لم قوله او طلب الحقة كان اعلم انه
 اذ قيل بي كذا الكذا او حرك او كانت الحركة كذا الكذا فليس المعنى
 على الاختصار في ذلك السبب فقد تعدد الاسباب فقوله بنيت
 كيف للتابع لا بناء في التعديل بالحقة لم قوله عجزا معناه انه فيه
 نظرا على ان فتح الداء انما ياتي على لغة الانتظار فوقع في
 الحسول في الاصل فكم يكون بناء اما على لغة الاقام فالضم متعين
 فاما واياي بمعنى ذلك فيما ياتي في قوله من قبل ومن بعد اتبع الشرح

الكلام

الكلام عليها في باب اضافة فراجع قوله وشايعه الغايات
 وهي الظروف المنطوقة عن الاضافة سميت بذلك لانه كان حقا
 ان لا شرعية لتعديها المعني للشيء فيكون الغاية هي المنسوبة اليها
 حذف المنسوب اليه وضمت معناه استعرب صيرورعا غاية الخالفة
 ذلك لوصفها فسميت بذلك الاسم لا استعرا به ولم يسم كل بعض بتطوي
 الاضافة غايته حصول العوض عن المضاف اليه في باب المضاف قوله
 عجزا زيد سياتي الكلام عليه في باب النداء قوله كفن بنيت على الضم
 لانها الجمع والواو تدل عليه فكانت الضمة في عن كالواو في الزيدون
 ونظرون وهو وحلت الدالة على التني على الدال على الجمع لان
 الاكثري جمع كما قال من يس قوله عجزا ضمير المومنون الضم فيلما ذكر
 هو الوجه واما التنا الى كين فاعنا اقتضى مطلق الحركة فاعنا
 احتاج للحمل على النظم لان الضم هنا ليس في الاصل الظاهر خلافه
 في قل ادعوا لانه حركة حمزة الدعوا ونقولنا الظاهر سندا فاعنا
 ضمير اخيرا ونومرة اليها وكون بعضهم علل الضم في نحو بنا سببه
 الواو لاني في ما قرناه الخ لما اسلفناه من عدم الاختصار في السبي
 من قوله ان القاب السا عبر بال القاب في جانبى البناء والبناء
 ولوعبر بالانواع كان اولى لان حق الالقاب للساواة لكل منها
 البقية وللقب ان يطلق كل منها على البقية كان يقال الرفع ه
 النصب وعلى الملقب كان يقال الاعراب الرفع وكل منهما متبع
 لاستلزام الاول حال الشيء على مساويه والثاني حال الاخص على
 الام فثبت ان هذه الامور انواع داخل تحت الاعراب
 وهو جنسها لانها القاب له وهو ملقب لها ويمكن الجواب
 بان في كلام الشم مضا فاحذ وفي اي القاب انواع البناء
 واللقاب انواع الاعراب ثم رايت العز من جماعة نقل هذا
 الجواب عن من ام قاسم بنى ان تكون ما ذكر انواع البناء على
 القول بانه معنوي مشكل فان اللزوم ليس ممنوعا الى الفصل
 واخواته قال الدون شري وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح

الخواما على القول بأنه لفظي فالامر واضح انتهى وقدم القاب
 النبا على القاب الاعراب لان الاصل في النبا السكون وهو مخرج
 للحركة والاصل في الاعراب الحركة وهو امر وجودي والضم
 سابق على الوجود والكوفيون لا يفرقون بين القاب
 الاعراب والنبأ بخلاف السريين كلهم يجعلون القاب انبا
 علامات لاقاب الاعراب فيقولون مرفوع بضمة منصوب
 بفتحة مجرور بكسرة مجزوم بالسكون بن ام قاسم قوله
 والاسم قد خفض بالحركة يقال هذا انكرا مع كونه قبل
 بالحركة والنون وال لا تفتول ذكره هناك لبيان تعريف
 الاسم وهذا ذكره لبيان ذي نوع من انواع الاعراب خاص
 بالاسم من جماعة والباقي بالجرد اخلة على المقصور وهو
 الاستعمال الشائع بن قاسم قوله لان عامله لا يستعمل
 اي لا يفتقاره اليما يتعلق به قوله فيقول منصوب بان مضمرة
 بعد الفا الواقعة بعد النفي ثم قوله خلاص الرفع والنصب
 لقوة عامليهما بالاستقلال فعمل المضاف مع مشاركا للاسم فيما يفرق
 ثم قوله كونه فيه كالمعوض من الخرافي جبر لما فاته من
 المشاركة فيه فعمل كل من صنف للعربية ثلاثة اوجه من الاعراب
 تتعادل وذلك ان الحزم راجع باستغنائه عامله عن تعلقه بغيره
 والجر راجع بكونه تنوينيا فمعا دلا له قوله ان يكون اعرابه
 بالحركات او السكون اي لا يفتاخر من الحرف والحد في سكونه
 لا قد خفض الحالك للتشديد لا للتعليل ولو قال خفض بالحزم فكان
 اولي فان قوله بان يفرقا ما يخل بعد السك الى الاجرام ولا يستعمل
 في اصطلاحهم بمعنى الحزم لكن الاجرام لما كان مطاوعا للحزم
 ولا زماعنه اطلقه عليه بن قاسم قوله لاضافة الى ورفعه
 زيان العلامة هي الحركات والسكنات البانية وذا العلامة
 هي الحركات والسكنات الاعرابية فقد اتحد في الخارج وحصله
 ان العلامة وصاحبها متحدان فاقا مختلفان اعتبارا انتهى قوله

لان اعلنا على الاصل الا لان ما عرّب بالحروف حقه ان يكون
 رفعة بالواو ونصبه بالالف وحده بالياء لاحتساب الحركات
 المنوب عنها يسر قوله فامس الاسماء اصف فقر الاسماء موزعة
 وليس من حد في احدي المحدثين لاحتسابهما في كلتين لانا ذلك
 خاص بالمقتضين بن قوله ان ههنا اما ما منعوا ليعمل مضربا
 الاستعمال لا منعوا لمقدم بان لان ان لا يلزم الا الفعل فاعلم
 او مقدر او اشتراطهم كون الشاعرا ضمير متحرك او الفاعل مقدر
 على حذف اللام الحاصلة ليعمل ليعمل قوله هم المضاف الى الزوج
 اما كان او ايا او غيرهما وقد تطلق على اقارب الزوجة فاعلم
 قوله يكن لها النون في قوله ليعمل ليعمل كناية ومعناه شي تقول
 هذا امك انما في شدة قوله يستقيم ذكره من العورة والافعال
 القبيحة بن قوله والنقص ان تحذف لامه اي اعتباطا قوله
 وفي الحديث من تعزى الى ابي من انتسب وهو الذي يقول بالان
 اخبر الناس منه الى القتال في الباطل فاعضوه بمهزة م
 مفتوحة وعن مهلة مكسورة وصار مشددة معجمة
 وتكون افعال التاوسكون الكاف بعدها نون اي تقولوا له
 اعضض علي ذكرا بك ولا تقولوا اعضض علي هن اسك
 بالكتابة تخرج في له وقصرها من نقصان اسرند
 المفهوم من افعال التفضيل ان النقص فيها مشهور وهو قد
 مرح بان النقص فيها نادرا في قوله ان اياها الى الساهد
 في اياها الى الساهد وفي السك مكره الى مكره حزم مقدم
 واذا كان متبدا او حزا او مكره متبدا او احوال ثابت فاعلم
 سد مسددا ليعمل على قول الكوفيين والاختصاص من است
 لا يشترط في الوصف الاعتمار على نفي او شبهه وبطل يعطى
 على مكره ابن جماعة واصله ان تسمية حين قلت اخوته
 طلب تبارهم وتجان له حال يقال الوجودي فقال له تسمية
 اخبر بنا الى موضع كذا او كذا ما يريد به ثم مضى الى القوم

الذي يملهم فتميم عليهم شاة وقال ايها ابا حنن فلما راي
ابو حنن انه قد نزلت به السلية جعل يذب عن نفسه
ونقلهم مجده فقال الناس ما شجعه فقال ابو حنن تكبر
اخا لا يظلم ريشي قوله واحوا باسكان الحاكك لو ومنه
قوله ما المراهون ان لم يلقه وزيراً عند الكريهة معوانا
على الصواب قوله حوا كثر وفتح القاف وسكون الراء مثل
دلو يطلع على قدح من حنث وعلى مبلغ الكلب قوله وحوا
كثرا يفتح القاف وسكون الراء وهزة مقصورة كح وهو الرق
والخيف والظهر قوله وحوا خطا يفتح للغة والظا للهيئة
وهزة مقصورة وهو عند الصواب قوله ففعل بالضم كيدليل
زوايا اثنان من المعين وهي الواو متحركة قوله ومذهب
للخيل ان وزلفا فعل بالاسكان اي لان الحركة زيادة فلا يقيم
عليها الا تثبت واجيب عن حجة من بان الاسم اذا حدثت
لامه م ن في لا ترد عينه الى سكونها في قوله اي من باب
قوي ضم القاف وتكديد الواو واللام ادانه واوي العين واللام
قوله واصله فزه اي خذ فت القاء اعتباطا وقيل الواو ميم
لا فاعلم تغلب لا تغلب القاء تحركها وانفتاح ما قبلها ولا يفتح
ساكنان الا لث والثنون فتحذف الالف لانه المشي لا يستمر
الممكن على حرف واحد وذلك جائز وضعت الميم لانها من اصرف
الزيادة ومن خرج الواو وقرها غنة كالواو ومن قوله وذهب
العزالي ان وزن ايما الذي يدل للاخو وجو ورد قوله ولكن قوله
وجها على افعال افعالا فاعلم لا يكون العين الصيغة لا يجمع على
افعال بل على افعال قوله اف يفتن فيه ان ذو ملازمة للاصالة
فاستطاعتها فيها تفصيل الحاصل واجيب بان الشرط ينصرف الى ما هو
محتاج اليه لا ما هو موقوف فيه ليس ولا ينقص نحو لا باله فانه جائز
بدون تشديد ولا يمتنع في الفغير واللام محجة بين المضاف
والمضاف اليه على مذهب الخليل وس واليهورق وانحرار ما بعد

اللام

اللام بها لا بالمضاف لا بقا اقرب ولا ن الحار لا يعلق انتهى معني
فان قيل لو كان لا اياك على الاضافة لكان معرفة فيجب
الرفع والتكرير ولنا العزير من هذا الفصل ان يصير
المضاف كانه ليس بضمي ولا يستكرير الرفع والتكرير
لكونه في صورة التكرير والخبر مقداري لا اياك موحود
سمي عن السعد فان قلت تشكي عليهم لا اياي وانما تقرب
الاسماء الية بالاصرف اذ كانت مضافة لا لئلا قلت جوابه
يعلم مما قبله قوله يصح ظان الحيدرة كالحوت لا يرويه
شي يلقه اي يبلغه قوله وكلها تضاف للبالا ويجوز عند
ذلك رد ما حذف منها وقلبه يا وادغامه في اليا فيقال
اي بالشد يد قال ان اخره
فلا واي لا اسما حتى يبنى الواله المص الحنينا
وهو مخصوص الشعر عند السريين ويجوز في الشعر وغيره
عند الكوفيين ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون جمع ابا
جمع سلامة يبه عليه ابو حيان ثن وعلى الجواز اذا وقعت
مرفوعة فعل يكون رفعها بالواو المقترنة لا بفتحها واوها
يا وايا لا تشكي للرفع كما قالوا في جمع للمذكر السالم اذا اضيف
لها اخو حاسن يمينه فعل ولا يسعد ان كذلك ولا ينافيه قوله
للم بشرط الاعراب ان يفتن لا لئلا يانه مبن على عدم
رد هذه الاسماء الاضافة الى اليا قاله سم وهذا الذي لم
يستوعب يخرج به كلامهم سبق بني ان الضم اذا اضيف الى اليا
ردن له الواو وقيل ما عند الجمهور ايضا فعل يقال انه متعرب
بالحروف المقدرية زفعا ونضبا والطاهرة خبر او معرب
بالحركات مقدرية كالطاهر من اطلاقه ان اذا اضيفت الى
يا المتكلم اعربت بالحركات المقدرية قال العظام القول بان الاعراب
بالحركة لا يظهر اذا الفرق بينه وبين سمي بحكمه لان تعالى لو قيل
في حالة التثنية فاي لوجب الحكم بان الباقي في اعراب مما قبل

في مطلقا علم ان الياء المدخلة في الاحوال الثلاثة على حد واحد
وان اعرابه اذا كان عليه في حال افزاده دون اضافته
انتهى وحاصله انه لو كان معربا بلحوق نظيرت الالف حال
النصب ولم يقلب بالعدم مقتضى اعرابه لقلبها كما لم يقلب الف
الثنية لكن نقل في الاشياء والنظائر الفرق بين الالفين
لانه فحد في الف التثنية سبب واحد يقتضي قلبها وعارضه
الاخلاق بالاعراب وهذا فحد سببان لقلبها يا واضحا وقوعها مع
مكسور وكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الف تكون تالفة
بعد ما يقوى سبب القلب فلم يقتد بالعارض فقله وانما
تضاف لاسم جنس الخا لا يتم وضعها لتوصلوا بها الى الوصف
باسماء الاحاس فلذا لم يجر اضافتها الى الصفات ولا تضاف
الى الاعلام غالبا ومن غير الغالب ان الله ذو كبرياء وقد اضيفت
الى الضمير سبذ وذا والى الجملة كقولهم اذهب يدى لتسلم
وتوشى قوله جمع سلامة اي لكذكرا والمكوث فان جمعت
بالالف والتانيان اريد بالاب وما ذكر معه مما يحجج بالواو
والنون من لا يعقل اعربت اعراب الجمع بالالف والتانيان
جعت جمع تصحيح كرا عر ب بالواو رفعا وبالياء جرا ونضا
ولم يجمع منها هذا الجمع الالف واللام والهمزة قوله قال
في شرح التسهيل الذي يفسره فيه بان الاعراب انما هي به لبيان
مقتضى العامل فلا فائدة في جعل مقدرا متنازع فيه دليلة
والفاظا صرفة ان بالدلالة للطلوبية دم ولا عذر في جعل
الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذ اصلها كما جعلوه في الشئ
والجوع من نفسها ولا حاجة الى التثنية والجمع فالكلمة قوله
وهذا الولي ليتوافق الذي يرد عليه ان حركة هذه الباعرضة
فلا تنهضن فوجه لقلب الواو المتحركة الفاء واجبة بان حركة
الياء في الاصل غير عارضة لينا الكلمة عليها غير انهم فقروا
حذفها والتانيان بحركة الاتباع ليجري الباب على سنن واحد

هو

فعلون

فعلون هذه الحركة مع عروضا معاينة الاصلية في اعرابها
القلب حرف العلة للمحرك بعدها فحظت فيها حجة العروضا من
حيث الاتباع وحيث الاصلية من حيث بنايتها عن الحركة الاصلية
دم قوله ان هذا اللذهب اصح ووجهه لخرجاتي بان الاصلية
في الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او معتدلة فاذا امكن به
التقدير مع وجود النظر لم يعد له عنه وقد امكن في هذه
الاسماء دم قوله وكذا الواو لا يظهر هذا في هي وذا وما ل
ب قوله اسم دل اي وضعا على اثنين اي شيئين مذكرين
او مؤنثين او مذكر ومؤنث فخرج بقوله اثنين ما دل على اقل
كرجلان او اكثر كصنوان ومنه فخرج المصركرتين لان المعنى
كرات كثيرة وليس من حقيقة وانما هو ملحق به ككلمة وسعدك
والدلالة هي للمفعل في التقدير على الزمان فلا تقتضي ما سمى به
من الشئ ولورده على التعريف انه صادق على الصغير في التماثل
وعلى اثنين واثنين اذ هي مفعلة عن انت قانت ورجل ورجل
وامارة وامارة واجيب عن الاول بان المراد بقوله اسم للعرب
بترسية ان الكلام في العربات وعن الثاني بان المراد كالمعطوف
العاطف والمعطوف من لفظ لا من معناه لقوله بزيادة اثنين
عن العاطف والمعطوف اي بالواو خاصة دم وانما عدد نواحي العطف
سواءه التطويل والتكرار ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى
اصل من فوض ممنوع الا في الضرورة كقوله كان بين فلان وفلان
ورما حيا في الترسيد ورا او لتصد التكرار كقوله لوعده قروفر
كان اكثرهم ميثا او فضلا عما خرجوا في رجل طويل ورجل قصير
او مقدر كقول الحاج ان الله محمد ومحمد في يوم انا محمد النبي
ومحمد اخي قال الرضي وقد يكرر التكرار دون عطف خوفه من ان
ودكا وكان قوله كما عرفت كما اعلمه للمص قال ابن هشام والذي
اباه ان الحويين يسمونه مشى حقيقة والا لذكروه فلما جعل على
المثنى غابت انه شئ في اصله بخواتمي قال الرضي وقد بيني

ويجمع غير المتقين في اللفظ بعد جعلها متنى اللفظ بالتقلب
 كما في العربي ويتبين ان تغليب اللفظ لان المراد بالتقلب
 التحقنق وان كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر الى اللفظة
 بل بقية الذكر انتهى **تنبيه** شترط فيما بين ثمانية شروط
 الا فزاد الا عراب والتكبير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى
 وان لا يشغله عن تشبته تشبته غيره وعدم التركيب وان يكون
 له ثمان في الوجود لقرع وانت خبير بان الشترط الرابع معني عن
 الثامن وفيه شيطان آخر ان يكون فيه فائدة فلا يشترط
 وكذا الاسماء المتشبهة التي لا يحد وعريب الثاني ان لا يشترط
 الفعل فلا يشترط الفعل من شترط وقد يقال اشتراط التماسك
 معلوم من اتفاق المعنى فانه يقتضيه وقد روي في تشبته كل
 المعنى واحد لا يحد وفيه فاما الاشتراط الثاني فالمتاع فيه
 عارض للمعنى من التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان
 يثنى سق قوله في كملت رجلها الخ تمامه كلتها معقولة
 بزيادة والسلاهي بضم الهمزة وتحتيف اللام وفتح الميم وحذف
 السلاحيات وهي العظام التي بين مفصلين من مفاصل الاصابع من
 اليد والرجل وهو مستبد أو واحدة صنعت وفي كملت رجلها مقدما
 حذرة قوله وبعضهم يعربها اعرابا مثنى وهي لغة كنانة بحركات
 كالأخوية وفي هذه اللغة دليل على ضعف قولهم زعم انهما في لغة
 الجور معربان بحركات مقدرة وان التقلب اللفظي جارا ونسبا للتشبه
 باللفظي وعلى قوله لو كان كذلك لم يقلنا ما مع الظاهر في هذه
 اللغة اذ لا يجوز ذلك في اللفظ وعلى فتعني لفظا بما يشبه ما به
 اقوى وايضا فان القلب هنا مع عامل مناسب بخلاف القلب
 في ذنبك فانه حادث تغير عامل دم قوله كلاًهما الذي كلاً الفرنسي
 حين استند جريهما قد كفا عنه وحلة وكلاً نقسهما اراي حاله اراي
 من تربي الفرنسي بربواروا اذ التفت من عدد او فزع والشاهد في
 اقلعوا وايضا غير المعنى في الاول شترط واللفظ في الثاني وقد

تنبيه وزن كلا عند البصريين فعل واللفظ منتقلة عن واو بدل
 اند الهاء في كلتا وقيل عن بالقولس انفا لوسي بها وكثيبت
 لا تنكبت يا ووزن كلتا فعل والهاء للتانيث والتأنيد ليس
 لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني وايا وهو اختيار ابي
 علي وذهب الجري الى انفا زائدة للتانيث وهو معني لا
 ثا التانيث لا تقع حشوا ولا تعد ساكن عزالة وانما وقعت
 حشوا في بترتان لئلا يلبس تشبته المونث بتشبته للذكر او يقال
 ليمتنع وقوعها حشوا في الحروف الاصول زفة له عبران متلفا
 اي سوا فزاد اوركبا او اضيفا الى ظاهر او مضى ويمتنع اضافتها
 الى ضمير تشبته فلا يقال ارجا الرجلان انما هي بقرع عن اللوح قوله
 وخلف الباء الى المراد لفظا يكون في موضعها وقاعة مقامها
 من حيث انفا دالة على مقتضى العامل لا في النوع الخاص الذي
 ثبتت له اي وهو كونه علة الرفع وفي بسك ونحوه خلفت
 آيا الالف تقدير ليس عن بن همام قوله وجرأ ونسب نصب على
 الحال الخ فيه ان وقوع المصدر المتكررا حالا وان كان كثير مقصور
 على السماع فالاول فعل النصب على الظرفية بتقدير مضان اراي
 وقت جرو نصب قوله الاستعارات باخاطفت الخ ولان النون مكسوة
 فلوكما قبل الباء لوقعت اليابين كترتين وذلك مستقل جدا في
 قوله وفي لزوم الالف هذه اللغة هي التماس اذ كانت الالف
 انما جعلت للدلالة على اثنين لا لذلك وللرفع اذ الاعراب
 انما يسحق بالتركيب والالف سابقة عليه دم من اصحاب
 هذه اللغة من يعرب بحركات مقدرة على الالف كالمقصور ومنهم
 من يعرب بحركات ظاهرة على النون نق قوله جمع المذكور الى الم
 لم يحده كالتنبا عند المنى لانه يعلم منه بالمقايسة وعربة الفلكي
 عباد لعلنا كثر من اثنين مع سلامة بنا مفردة وبشرط فيه ما يشترط
 في المنى قوله لسلامة بنا واحد اي لفظا وتقدير الخ فتح جمع كبير
 لتغير فاحص لفظا رجالا وتقدير اصفوان والمراد سلامة ما ذكره

اعلال لا يخرج منه ما تغير فيه بنا واحد للاعلال
 عز قاصون والاعلون ^{من} الى ان الذي جمع هذا
 الجمع الخاضع من بين العقلاء العلم والوصف دون غيرها
 غورجل وانسان حراً للعلم بالحق ما فاته من زوال
 التعريف العلمي وصوناً له عن جميع الكسرات الذي يكثر فيه التغير
 المتناهي لنفس العلمية وتكون العلامة الدالة على صاحب
 الوصف الذي يجري عليه في الجمع لعلامة العمل الذي وضع
 الوصف مثلاً ما له مودياً معناه معللاً باعلاله مصححاً بغيره
 وهو في الفعل واو فكذلك في الوصف وان كانت واو والفعل اسماً
 في قوله علم اي غير معدول عنه لما في فانه منع تشبيه
 عمر وجهه تصحيحاً وتكسيراً وقال اقول جاني رجلان مثلاً
 عمر وكلام عرف قال ابو جيان ولا علم احداً وافق مع قول
 العرب عمران بن قالد ^{ومعنى} لا علم انا الاسم اذا كان علماً
 بمرطبه صح اسرار الجمع عليه وذلك بعد ان تنكره واسم المراد
 انه بغير علم وجمع وفقر على تلك الحالة في العلمية شرط فلا قيام
 على الجمع والتكسر شرط كسوت الجمع بالفعل انتهى
 لمذكر عاقل اي فلا اعتبار باللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت
 رجلاً زبدياً او سمي بجمعه بالواو والنون ^و اذ اجمع
 مذكور ومؤنث غلب المذكور عاقل وغيره غلب العاقل
 فقال زيد والمصدق ان مقلوب وزيد والمميز منطلقون
 فالشرط ان يكون بعض الاحاد مذكراً عاقلًا والتغير بما قبل
 اولى من التغير بفعل لان اذ لم يكن المقصود ولا يرد جمع اسماء
 تعالى لان اسماء نوقلتية وما جمع منها معقود على اصلاح
 وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد اوصفة المذكور
 عاقل لان الجمع فيها ايضا لا يتفاس ولا يرد على التغير بها
 جمع صفات من لا يعمل ولا يعلم عزاء كذا يعين لانه ذلك
 تكسبيه غير اولى العلم بهم في الصفات تكون مقصد ذلك الصفات

من افعال العلم ومثله في الفعل وكل في تلك يسجون وحسن
 اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم
 فالصفة اشرف من التكسير ^{من} قوله من تا الثانية اختار
 به عن الف الثانية فيجوز جمع السمي وحلي واسماً وحراً
 اعلا ما لرجال ثم العلة فيما ذكر انه لا يحلوا ما ان تحذف له التا
 او لا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين وعلى
 الاول احلال لا يفا حرق معني وقد صارت لازمة بالعلمية
 لان الاعلام نصان عن التغير في قوله كرحل فان جعل
 علماً لمذكر عاقل جمع هذا الجمع ^{من} قوله كزبدي قاله النظر
 لا يبي قبل زبدي فلم يرد الثاني التفسير تنزيلاً للقول كمنزلة
 تا الثانية ولم يقدري زبدي منقولاً الى المذكور زبديان تنزيلاً
 له منزلة طلحة ^{من} قوله كطلحة قاله وانظر لاي شئ استخرج
 طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم الموث باعتبار لفظه وقيل
 في العدد ثلاثة طلحات بالحق عدده حرف التا فدل على
 اعطائه حكم للمذكر اعتباراً بمعناه انتهى قال بعض الافاضل
 للغير عندهم اولا وبالذات انما هو المعنى فاذا اوجد ما يمنع من
 مراعاة رد عاد اللفظ ثانياً وباعرض فني باب العدد ليس
 هناك ما يمنع مراعاة المعنى في طلحات فراعوه وفي باب جمع
 المذكور انما هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في طلحة وهو
 التاين فلم يقولوا طلحون وراعوا اللفظ وجمعوه جمع الموث
 لئلا ينفوت المعنيان ^{من} قوله او التركيب المزجي الخافوا
 المركب اخصافي فانه جمع او للمقتضى يقين ونصاف الثاني فقول
 في غلام زيد غلاماً موزيد وعن الكوفي اي احازه جميعاً معاً فيقول
 غلاماً موزيداً وعلا في الزبديين بك الدال فيها الصحيح ^{من}
 واحازه بعضهم اي مطلقاً وقيل ان حتم بويه حازوا الاقلام وعلى
 الجواز في الخشوم بويه منهم من يلقى العلامة باخره فيقول
 سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبويهون فخرج قوله

الزائد

كبريخه برق يفتح الراعي لمع قوله كالزبد بين او الزبد بين
 علما هذا اذا اعرب كل منهما بعد التسمية باعتبارية قبلها
 لا سلبا ام ذلك اجتماع اعزابين في كلمة واحدة فان اعرب
 بالحركات جاز تسنيته وجمعه ما لم يتجاوز حصة احرف
 فنقول في الزبدون علما زبد وتون لانه لا يحذف نون
 لغاية زيادة الاسم وهو سبعة احرف وان اجتمع في اخره
 اربع زوائد بخلاف ما يحاو وخسته فانه يخرج عن متناج
 كلامه مع اجتماع ما ذكره **قوله** خالصة من ثا التانيث
 اي للوصوغة له وان لم يستعمل منه لتصح اخراج نحو علما
 فان التانيث ليست للتانيث بل لتأكيد المبالغة دون
قوله ليست من باب افعل هو صيني كزعريرة حاملة للثا
 او دالة على التفضيل وانما اعتبر في الصفة قول التالاب
 لان القابلية للتانيث بالفعلي وانما جمع هذا الجمع ما شبه
 الفعل الحاقا به في انه اذا ارتكبه قد كثره بعد سلامة
 لقلبه واوله ذلك الجمع الاسم الحامد وانما جمع الافعل للزم
 التفرع فيه وهو كثر التكرير في شبه الفعل في الفرعة فحل
 عليه **قوله** احاز الكوفون ان يجمع نحو طلبة أي احتجوا
 باستماع والقياس ما السماع فقولهم في علامته للرجل
 المشهور علانون وفي ربيعة للمعتدل انما ربيعة رعونان واما
 وانما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير وان ادي الى
 حذف التانيث قال وقعته الاعقاب في الشهر الاصح واجيب عن
 السماع شذوذه وعن القياس بان جمع التكسير يعقب بانه
 التاليد وفة ولا تانيث في جمع السلامة ليعقب على اربعة تكسيرا
 غير مسلم لانه لم يرد منه سوى البيت ولا يقاس عليه مع امكان
 قابلية جعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم
قوله ليست في التاليف يعقب ترك بعد الاستئنا
 لان جمع ذلك ليس بجمع نصيخ بل ملحق به كما سيأتي **قوله** من الذي

هوذا

هوذا الطربا الفقه نكت والعا شوق جمع عاشر وهو من بلغ حد
 التزوع ولم يتزوج ذكره كان او انثى والورد بالضم جمع امرؤ
 والشيب بكسر الشين جمع اشيب ونحو المسيف الراس وان زائدة
 بعد ما التانيث **قوله** عشرون اسم جمع لا واحد له من لفظه
 ولا من معناه وتفسري **قوله** فان فعل ليس العلم والصفة قبله
 هو صفة لقوله الحد لله اهل الحد واجيب بان الكلام في اهل
 بمعنى ذي القرابة لا بمعنى الحق للشي **قوله** او يكون جماله
 رتبة في الكشف فقال العالم اسم لذوي العلم من اللامكة
 والتعقيل وانما جمع لشل كل جنس باسمه **قوله** باعتبار تعقب
 من يعقل هذا اقول اني الحسن فانه ذهب الى ان المراد بالعاليم
 اصناف العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهرى وذهب بن عسك
 الى انه اصناف العقلاء فقط يفرج **قوله** وهو جمع للمعلم والصفة
 وساع ذلك بمعنى الوصفية فيه وهي الدلالة على معنى العلم
 كشاف **قوله** وانما هو اسم لا على التنية استدلال في ذلك في التفرع
 بقوله تعالى ان كتاب الابرار لعلى عليم وفيه ان بقية الآية
 يدل على ان عليم اسم لكتاب المرقوم الا ان يصار الى اعتبار
 والتقدير يرسل كتاب راجع **قوله** وارضون شذوذي من باب
 سبى لعدم استيفاء ما يطه لانه جمع تكسير ولد افصح واوه
 ثم يعطيان ارضون متدا وحلة شذوذه لانه معطوف
 على ما قبله وحلة شذوذه لانه يعقب ان هذه النقطة
 من الخلق المتني ونحوه **قوله** ولم تكسري تكسير اعرب
 بالحركات وشرط بعضهم شرطا اخر ان لا يكون له مذكر جمع الاول
 والنون لا يجمع عوضه لان مذكره جمع يذكرك فلو جمع هو به ايضا
 لحصل الالتباس **قوله** وعزه تكسر العين المهملة وفتح الزا
قوله وشبه بضم اللام وفتح الموحدة يفرج **قوله** وقيل
 يضم اوايه كما ينفرد من كلامه الا ان **قوله** وال
 سنة سنوا وسنه اوفيه لتلك العارضة من الجمع او في جي الفعل على

ما ذكر فكر هو اتفاق حركات الاعراب على الواو لا اعتلاها وعلى
 الها لهما ما أخذ فوا الواو والها وعوضوا منه التاء
 لقولهم في الجمع لا اعتراض بان فيه دو لا لان الجمع فزع الافراد
 وقد توقف العلم باصالة ذلك للرف في المفرد على اصالته
 المزعومة في الجمع واجيب بجمع الدور لان توقف المزعومة
 على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة للرف
 على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود ولم يتجدد حجة التوقف
 في وفي الفعل تانيث وسابقت اي والفعل للسند
 لصير متكل او مخاطب براد الاشياء الى اصولها كالجمع
 من التافئات في المصاحح وقعت في العقد عند الرفع وهو الصا
 السر انتمى والعامة الساحرقا مكن قوله وشذ انصوت
 لانه ليس يتجدد في اللام ولا يظن ان فيه شذوذ اخر وهو
 قد كسر على اصلا لان اشتراط اتفاق التكسير انما هو لحد في اللام
 فانه اذا كسر ردت لامه فلا يستحق التعويض فاما ما لم يحد في
 منه شي فكسره وعدم تكسره سببان لان اللام ناسبة فيه
 نفسه فلا يحزم التكسير ولا ينفعه دواخرون تكسر الهزة
 وحكي بونن فتحها وتفتح الى الهملة وشذ بد الرابقع
 واوزنه بكسر الهمزة ولا في جوعدة وزمة لاصالهما
 وعدد وزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما استغلت الكسرة على
 الواو ونقلت الى ما بعد حاتم حدثت وعوض منها ما التانيث
 تخرج في وهي الغضه قال الطبي الرقة الدراع المقزوبة
 والها فيه عوض من الواو والحد وفيه تحا في عده واصلة الورق
 قوله وفي التراب اي الماي في السن قاله في القاموس اللدة
 التراب للجمع لدايات ولدون والتصغير وليدات ووليدون
 الالديات كما غلط فيه بعض العرب انتهى وقوله غلط فيه
 الخ فيه نظر فان العربي لا يمكنه ان ينطق بتغير لسته قاله دوني
 قوله وشذ ابون واحون وكذا اعمون حيث حدثت لامها

ولم يعوض

ولم يعوض عنها شي ومع ذلك جمعت هذا الجمع واصالها الواو
 وهو بفتح قوله اسم اصله من السموحدثت لامه وقول
 منها الهزة في اوله قوله واخذت اصله اقوحدثت لامه
 وعوض منها ما التانيث لاصا التانيث قوله وشذ بنون
 في جمع ابن لان المعوض فيه هزة الوصل واصلة بنو قوله
 فوساها اصله مشواه فليته الواو بالانكسار ما قبلها تخرج
 قوله في جمع طيه بكسر الطاء الهمزة وفتح للوحدة اصلها طيو
 لقولم طيو له اذا اصبه بالظنة تخرج قوله وشذ بنون
 على الحال من ذا واصفة لحد في اي وردوا شيها بور وكفي
 قوله في باب اي باب سين قوله على النون اي سينه
 قال المرادي ومن اصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين
 في ما على اي انزكالي من وكسجد مخاطب به خليله
 ومن عارضهم مخاطبون الواحد بصيغة المتني ويحد اسم
 البلاد وسببا بكسر الشين للجمعة جمع اشيب قوله وهو اي
 الجمع الخ وتعطف القتر حمله على باب سين وكل
 منها صحيح فان بعضهم يظن هذه اللغة في الجمع نفسه
 كالحق به قوله من لا عرند من فتح العين والراء الهملة
 وسكون النون وفتح الدال الهملة واخرة سين مهمله وهو
 الشديد والظلال يفتح الطاء الهملة وتخفيف اللام للحالة
 للسننة والعتاب بكسر القاف جمع فيه ما يتجدد من الاديم وقد
 يطلق على ما يتجدد من السنا والمناجد في ضار بين حيث جعل
 اعرابه على النون فلذلك ثبتت في الاضافه وخرج على ان
 الاصل ضار بين ضار في العتاب يحد في ضار في الدالة ضار بين
 عليه كقولها مذ لولا بها على التكنية ولان المتني اكثر
 قد ران في الكلام من الجمع فهو او في بالتصديق فعملوا التثنية
 وهو الاثني لكسر حلهي وهو مذهب قطرب والواحدة
 الاعلم وهو اقوي المذهب فاعلم بحركات مقدرة

عليه الا حرف قال الراعي وفيهم الاعراب من هذه الحروف
يصنع بعد القول ورده لناظم ايضا بلزوم ظهور
اللفظ في اليا ويلزوم بتثنية المشوب ثانيا لغير الحركة اليا
وانفتاح ما قبلها واحابا اليوحيا غنة الاول بانهم لما علوا
النصب على الجرحوا الحكم على الساكن واحد فكذا قد رجا
الكسرة قد روافضه تحققت الحال وعلى الثاني بان المانع
من قبلها فبعد العز في بين المثنى المدكور وغيره وان كان
العتا من ما ذكر من القلب ولذلك لا يحظم من العرب من
يجري المثنى بالالف مطلقا فافتح العار زيادة
او جواب اما مقدم على حد وبال فكم وفرفا بينه
وبين نون المثنى قال بعضهم وانما لم يكتف بحركة ما قبل
اليا فارقا لاختلافه في نحو المصطفين انتهى والقائل ان يقول
بعد التثنية لا يبرح فصولا التميز في نحو المصطفين نون المثنى
والجمع بغير حركة ما قبل الاخر لا في الالف في نحو المصطفى خذف
في الجمع وتقلب ثانيا في المثنى على انه يرد على كون القاروق
حركة النون حال اضافة المصطفين لسقوط النون الشيخ
حصل بها العزق وكان ينبغي ان يقال ولم يكتف بما ذكرنا لانه
في العزق من الالف وانكرنا زعائف اخر من الزعائف
بفتح الذي جمع زعيفة بكسرهما وكسر النون واللام معا لا وعيا
الذين ليس اصلهم واحدا وان اهد في كسرون اخرين وكسرها
انما تكون بعد الساكن في البيت لا بعد الواو في جمل الاربعة
الشاهد في كسرونه وانما وضع باله عتيل ان يكون الكلمة كسرية
اعراب بالاضافة على لغة من اعرف ذلك بالحركة
على اخوين الى الاخوة في الحنف في السهل وفي واراد بالاضافة
هنا حنا في قطاة يصفها خفتها استطلت اي ارتفعت القطاة
في الهواء اعرف منها اي من سلمي والجند بكسر الجيم للعتق
وطبيان بفتح الظالمجة وسكون الموحدة وفيما النخبة اسم رجل

العرفت بفتح قال قبل حقت الحرفا الارضي اما نون المثنى
والجوع فالذي يعوي انكالتون في الواحد في كونه والاعلى
تمام الكلمة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته تعد المعنى
كون على حصة اقام كاصريلا في النون وانما يسقط التنوين
مع لام التعريف لاستلزامه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون
في بعض المواضع علامة التنكير ولا يسقط النون معها الا في
لا تكون للتنكير انتهى ومن دخول التنوين اي لغظا
كالزبدن او قد برأكا لغيرين قوله عوضا عما فيها الى هذا
قول قال الراعي وقال في النون عوضا عما فيها الى هذا
ويتبينه مع الا حرف المد عند حروف اعراب التنوين الذين
لحركة الجا بالنون بعد عوضا من الحركة والتنوين الذين
كان للفرق بينهما والحركة وان كانت مقدرة عند بعض اصحابه
لكن لما لم تظهر كانت كالأدم ثمانية ربح جانب الحركة مع
اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منها فثبتت
معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة في حذف معها
النون فمضى نحو جاني رجلان في عوض منها وهو الاصل
وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلان من التنوين
فقط وفي رجلان وقعا ليس عوضا منها ولا من احدهما وفي نحو
ما زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال
بعد ان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة فكتبة
عن القويض عن الحركة انتهى لانها انما قال مع ان الالف
قائمة مقام الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن التنوين
معافان قلت هلا قلنا بان غلب مع الاضافة حكم الحركة
ومع اللام حكم التنوين قلت لانه لو قلنا بغيره لكانت لفظة
والمصنف اليه وهو قليل بل يثبه بعضهم بغير الطرف
لدمع نوم الاضافة الخايم في علم ما لم يوجد فيه المواقم على ما وجد

فيه يجري الباب على سنن واحد وهذا المختار الثاني
 ودفع يوم الأفراد الى القابل ان يقول لو اعتبر يوم الأفراد
 فيما ذكر لا متفتت اضافة للجمع المنفرد او المحرور
 كرات قاضيك ومردت تقاضيك الا ان يعرف بان هذا رفع
 الالتباس فيه لغير الوقف على المتضاف ولا كذلك فيما عني فيه
 على ذلك التقدير اي لا نأذا وقف على المتضاف دون
 المتضاف اليه رجعت النون وجره عنها بزوال الالتباس ولا
 كذلك فيما عني فيه على ذلك التقدير اي تقدير عدم زيادة
 النون لئلا لم تزد لم تكن دفع الالتباس لاستواء الحالتين وقضاه
 ووقفه في نحو جاني هذا ان كانا قل من ام قائم وليس
 محيد لان هذا ليس بمثنى حقيقة وانما هو على صورة المثنى في الاول
 ان يمثل نحو لان تثنى خور في اللغة دمه وما بنا وان قد
 جمعا قبل الذي جمع بالث ونا هو المفرد وهو لا يعرف هذا الخبر
 ورد باننا لا نسلم ان الذي جمع بالث ونا هو المفرد بل ينبغي ان
 يوقف الجمع بذلك والمعنى والجمع الذي قد جمع بالث ونا اي
 تخفف جمعته بالث ونا اي بالث زيادة ثما وهذا معنى صحيح
 لا غير عليه وقدم الثا على الالف لضرورة النظم
 ما كان جبالا مراده لهذا التفسير دفع ضرر دعوى بيان وقضاه
 سبيلان بكسر في الخبر التي سكنت عن الرفع لانه دراصل في الكلمة
 التي قدمها في قوله فارفع عنهم واما الحرفا بما ذكره وان كان
 كالرفع فيما ذكر ليتبين ان النصب محمول عليه ولما اقدمه لان
 النصب تابع له ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتم
 اي بالفتح وانما نصب هذا النوع بالفتحة لتبنيها لفظه الثاني
 التي تبدل في الوقف ها وحرا لما كان من حذف لامه كما عرفت
 نحو سنين بالحروف جبر لما فانه من حذف لامه وليس الوارد
 من ذلك مفردا مردودا للام خلافا لاهل في على في زعمه ان سمعت
 لغاتم بالفتح مفردا لانه واصله لثنية او لغوية تحرك حرف

العلقة وانفتح ما قبله فقلبت الفاقصا راجاه وورد بان يلزم
 الجمع بين العوض والمعوض بفتح وينبغي على قول ابي
 علي ان يكتسب سمعت اللغاه بالثا لا بالنا لان الوقت
 كذلك في قوله لتجري على تبين نفسه ولانه لو لم يحل
 النصب على الحرف لزم منزلة الفرع على الاصل لكنه وان
 قلت قد علمت منزلة كون جمع الموصوفات معربا بالحركات
 ففلا تحلت نذك للزينة ايضا قلت ان تحلها لم لغرض فقد
 هنا وهو رفع النقل الثاني من اجتماع الحركة والحرف ولا
 يلزم من تحل المعذر لغرض تحل لا لغرض
 تبينه ومن عبره يجب عن ايراد ما ذكر بان جمع الموصوفات
 لقصار علمها لجمع بالث ونا قد ايرى اصل معناه قوله
 لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات كان
 واحدا ولو ذواته والذي اسما قد جمع جعل اي الذي
 جعل اسما علما او الذي جعل اسما مفردا بعد ان كان جمعا وذلك
 انما يكون بالسمية فلا يرد ان جعل بمعنى صير واذا رجعت لم يكن غير
 اسم ثم صارا اسما بل هو اسم في الثانيين
 ايراد القول القياسي لانه انما تكلم في الاموال اقتباسا من قوله
 على اللغة الفصحى وانما بقى ثبوته مع ان صفة تبع الفصحى ثبات
 والعلمية لان ثبوته ليس للحرف بل للمقابلة مراد في قوله
 من ينفقه التثوين لئلا يراعى مراعاة الجمع في الاعراب وما لا ينصرف
 في حذف النون وان لم يكن للحرف كونه مبالا في الصورة قال
 السمع في شرح التوضيح وتكون الكثرة ما يستعمله عن الفتحة لا بعد
 هو لا غير معروف للعلمية والثانية انتهى وقضاه الله لوسر به
 مذكر كان مفروفا ووجهه ان الثانية التي يمنع الحرف عن التي
 تغلب في الوقف ها في اقتضاه كلام من عطف في شرح التبيين
 من انه لا فرق بين مثل هذه علم زحل وامرأة محل نظر
 الاعلى قول غير الجوزي انها كالتاينث في قوله تنورقا من

اذ دعاء الخاي نظرت الى نارها قبلتي وانا بالاسام واهلها يديرب
 مدنية الرسول صلى الله عليه وسلم وادني دارها اي اقرق
 دارها منا بعيد **قوله** كفتين هو ما يسد من جلود اهل
 النار وعديتهم **قوله** على النون منونة اي ان لم يكن العجا
 فان كان امتنع المتوبين واعرب اعواب ما لا ينصرف نحو قنشرين
 نقيح **قوله** محري محريون العربون اعني معرب وفتح ست لغات
 اصحهن فتح العين والراء وضم العين واسكان الراء وعربان بالضم
 واسكان ايضا وابدال العين حرف مع الثلاثة ومن لم ين الغوام
 عربون بفتح العين واسكان الراء ونوشي عن الدسري ومراد
 الشئ اللغة الاولى **قوله** والاعراب على النون منونة ينبغي
 تقييده بغير التغير في الوجه الذي قبله **قوله** والخامس ان تكثر
 الواو وفتح النون ونظير هذه من يلزم المنى الا ان مطلقا
 وكسر النون ويقد لا اعرب بفتح وقصينه ان يقد بالحركات
 هاهنا على الواو **قوله** ما لا ينصرف فيه دليل على ان لا يفعل
 النفي الحال وغيره ولا يختص بالمستقبل خلافا لاكثرهم
 ما فيه علتان الخاي اسم يعرب بالحركات اصبح فيه التغيرات
 مسميان بعلين منع القرني معتبران فلا يشكك فعند اذ صرف
 والعلية في اللغة عارض غير طبيعي سدي حاله غير طبيعية
 وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى التوجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار
 المتكلم عند حصوله امر اناسيه وذلك الامر المناسيه نسي الحكم
 فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مما اذا كان كل واحد
 خفولة لا علة تامة اذ الحكم انما يحصل باجتماع اثنين او ما
 يقوم مقامهما ويدخل في التعريف المذكور ما دخله التفسير
 والنون للضرورة والتماسيه وما جمع بالواو وما زيدت في علما
 كاذرعان ولم ين الاسم لما قبله الفعل في علتين مما ذكرنا
 اول شبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في التنا ولم يعط لها عمل
 الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول

فت على ان لا
 تاتي للقرن الحال

وانما يقتنع في هذا الحكم يكون الاسم فرعا من جهة واحدة
 لان المشافهة بالفرعية مشافهة غير ظاهرة ولا موقنة اذ الفرعية
 ليست من خصائص الفعل الظاهر بل يحتاج في اشافها الى تكلف
 وكذا اشاف الفرعية في هذه الاسماء هذه العلة غير ظاهرة كما في فلم
 يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين وكان اعطا الاسم
 حكم الفعل او ليس الحكم مع ان الاسم لما شافه الفعل فقد شافه
 الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس
 ذلك لطلق المناسيه وقصر العدل في التسع استقراين **قوله**
 ولما قبلها في باب راقود خلا الخاي في ان المعنى في كل منها على
 التميز وبيان تعاقبها ان راقودا ان نون لم تحرلا والاحد
 والراقود ن طويل يطلى داخله بالفاء وهو معرب وضمه
 رواق قد قاله الجوهرى **قوله** مالم يصفه او كذا عدة
 انتفاكل من الامر ان التفرع العطف بالواو وبغيره نفي كل نحو
 مالم عسوهن او تفرضوا **قوله** بعدال رد في ليس جسيو
 لان البعدية لا تقتضي الاتصال **قوله** توصل بالصفة
 المشبهة الاصح ان الداخلية على الصفة للشبهة معرفة كافي
 للمعنى **قوله** ما انت بالقطان ناظر الى التقطان الحد
 وناظره مرفوع به وهو من العلة السوداء الاصف الذي فيه انسان
 العيني واليا بما يراه سبيه **قوله** رايه الوليد لا يما
 شديد ابا عا الخلفة كاهله الاعاجع عب كبر المعن لليلة هـ
 واخره هـ وهو النفل واراد بذلك امور الخلاف الشاقة والكال
 ما بين الكتفين والمعنى البرق هـ الرجل في حال كونه
 مباركا شديد كاهله باعبا للخلفة **قوله** ان شئت
 من الخسبت البرق اسمه سيما اذا رقبته ابن بصوب
 برقا بالمضغبر وثائق البرق تشدد بذا اللام اذ الملح
 وسببت جواب الشرط وقوله دليل ام ارد اي دليل الامد
 فيه الشاهد واولها اي جنونا مفعول الضارع **قوله**

يكون باقيا على منعه الحسنا على ان المراد هو المتون فقط
 وذلك مقصود مع الالاضافة **قوله** يكون متفرقا مطلقا
 يعني على ان المراد هو الحروف **قوله** واختار الناظم الى هو الحق
قوله اذا زالت منه علة وان كان احد سببه العلمية
 ابن جماعة **قوله** النون رفعا قد خذف هذه النون فتدبر
 كما في النون وكما لو اجتمعت مع نون الوقاية نحو تحاوي
 فان الفصح عند المص وهو مذهبنا ان النون في نون
 الرفع لا نون الوقاية وفي جمع الجوامع واذا اجتمعت نون الرفع
 مع نون الوقاية حاز الفتح والادغام والفتح والادغام
 الحذف وفيه انتهى وحذفها نون التوكيد واجب والنون الوقاية
 حاز كسرة وفيما عدا ذلك حاز على قلة نحو لا تدخلون الجنة
 حتى توصفوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وسكت عن حذو
 هذه النون وهي مكسورة بعد الالف غالبا على اصل الفصح
 من النعا الساكنين وقيل اشبهها بالفتحة مفتوحة بعد اخيرها
 للفتحة وقيل اشبهها بالجمع **قوله** الف اسن اي شخصين
 اسن مخاطبين كانا نحو تفعلا يا زيدان او مخاطبتين نحو
 تفعلا يا هندان او غائبين او غائبتين **قوله** الاصل
 علامة رفع الى اشارة الى اعتراض وجواب حاصل الاعتراض
 ان عبارة مضطربة حيث جعل النوع من الرفع موافقا لمذهب
 من ان الاعراب لفظي لم يخالف ذلك فذكر ان حذفها الجزم
 والنصب سمى اي علامة وحاصل الجواب ان قوله رفع لفظي
 حذف مصاف اي علامة رفع فيوافق قوله الا في سمى لكن
 الثاني في الثاني اولى لموافق مذهبهم قال **قوله** وتكون تاويله
 بجمل الجزم والنصب والخذف على المعنى المصدرى فالمعنى ان
 حذف في المتكلم النون علامة على جزمه ونصبه الفعل فلا ينافي
 ان الخذف فسر للجزم والنصب بمعنى الامر اني **قوله** واجمعة

التعريف

التعريف جماعة او لمن الجمع لشمول الجماعة لغو الزيدون سمون
 وزيدون وكروهم ويقومون خلاف الجمع وان لا يشمل التعريف
 الجماعة اصطلاحا كما ان تعبيره بالثلاث او لمن التعريف بالثلاث
 لا خصا ص المسمى عرفا نحو الزيدان وسمون الاثنين له والقول
 وجمود **قوله** او بالجماعة ولا يكون عند اليهود الا ضميرا
 وهي عند الاخفش والمأزني حرف عطاى **قوله** فعله فالفعل
قوله دفعها بثلاث النون عبر بالثلاث لمقابلة الخذف والمرد
 بالنون الثالثة **قوله** وانما اعربت هذه الاعراب لانهم ارادوا ان
 يغيروها بالحروف كما اعربوا نظيرها من الاسماء لفظا مثل
 صار نون وصاربان وصاربن في مطلق الحركات والسكنات
 ولا يمكن جعل الواو والالف والياء علامة لاداءه الى اجتماع
 متماثلين فخلو النون علامة لانها سدت ذلك السد عروفت
 العلة ولما تقدم في الواو والياء وابدلت منها الالف في نحو
 زيد المحدث فوها لاجل الحاذم ثم حملوا النصب عليه كما حملوه
 على الحرف في نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الحرف في الاختصاص
 وانما اخرج وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لان النون للمرفوع
 المتصل بالخبر خصوصا اذا كان على حرف ومن حروف تلك واللين
 فالكلمة معناه المنصور ومسكن وعادى **قوله** وذهب
 بعضهم هو الاخفش كما في التسهيل **قوله** حركات مقدرة الواو
 شوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدرة **قوله**
 واصلة تعفو اي يواو في الاولى لام الكلمة والثانية واو
 الجماعة استغلت الفتحة على الواو في الفتحة والفتحة ساكنات
 في حذفه الاولى لا تنعا الساكنين وحضت بالفتحة تكون فاحز
 الكلمة بفتح **قوله** لا زعة المراد بالزوم في الالف والياء لزوم
 وجودهما في احوال الاعراب كلها لفظا او تقدير الكثرة بشكل
 خروج ما في الالف والياء العارضتان بسبب انقلابهما في هذه
 كما لغوي والمغري اسمي شمول وفاعل وان التقدير المذكور

فبما مع عدم لزوم جواز النطق بالهمزة التي هي الأصل
 و يوشى عن الثاني وقد يقال ان الهمزة للتحركة من جنس
 حركة ما قبلها سواء بالنقض بالشاذ سواء كان كالمبطل
 والمركب في فان قيل حاصل كلامه هنا وفيما يأتي تخصيص القتل
 من الاسماء الافعال بما اضره صرف علة مع انه لا يخص بذلك
 بل منه ما اوله واوسطه صرف علة ايضا قلت اجاب الساطعي
 بوجهين لمخص الاول ان التخصيص اصطلاح عوي والتميم
 اصطلاح صرفي فلا اشكال ومخص الثاني انه ليس في عبارته
 حمله فيما اضره صرف علة لانه انما حكم بان هذا القسم ليس معتلا
 وذلك لا ينبغي ان المعتل مع منه انتهى قوله فخرج بالمعرب الخ
 لم يخرج الفعل والمعرب بالاسم كقضي وعلى ويرى وفي نظر الى
 ان الاحناس لا يخرج بها فتصديرا لحد بالاسم لم يذ خلا وعقده
 يخرجها لما مرق في الكلام وصنيع الش هنا محال لمصلحة هناك
 فتأمل قوله جميعه خرج في تقدير الكسر لكن علة في غير ما لا ينصرف
 اما هو فتقدير الفتح في حال الجرح خلافا لقول ابن قلاش بقدر الكسر
 اذ لا تقلع التقدير في قوله التقدير بحسب كذا لا فاعا هو استعري
 مع النفس لا اعتمادا في الم والمحركة تنفع الحرف من الحرفي وتقطع
 عن الاستطالة فلم يعتما اولها اذ اضرته الالف انما انما انما
 في قوله انه يحرك عن المعاني انه مع المد لان صوت الالف
 تغير بعد ما افترق صوتها اذ كانت الهمزة بعد ما وقبلها
 المد ود وهو ما حرك اعرابه همزة قبلها الف زائدة ولذلك لا يسمي
 خورا في مقصودا اذ ليس في الفعل مدود وما نحو تشا وشا فلا يسمي
 عند اكثر من مدود لان الالف التي قبل الهمزة اصلية متعلقة
 عن العين في قوله او عن ظهوره في الاول كما قال الرضي فهو الاول
 لا نحو غلام لا يسمي مقصودا مع انه قد عني ظهوره في الاعراب في
 قوله الخذ فانه لا يسمي لان الالف المتعلية لا يغلو عن نظير
 اما الاول فلان خوفتي حذو لانه لا يسمي التثنية ولا يسمي مقصودا

واما

واما الثاني فلان عويدي عويدي تفكر منه بعض المركبات وهو
 لا يسمي مقصودا في قوله ونصبه ظهر يسمي منه المركب المزجي
 اذ اعرابه اعراب للتثنية وكان اخر الجز الاول بالمعدي كرب
 فلا يظهر في اخر الاول النغمة للاختلاف استمعها بالحكمها حالتي
 الدنيا ومنع الصرف فانه الوحيان لكن نقل م عن البسيط وشرح
 الفضا حواشيه اليها واسما ففاحالة نصب انتهى سم بين ان
 الف لا يسمي ثقل باعند انما لها بالنصب قبل تقدير النغمة على اليها
 اذا نصب او على الالف المتعاقبة يا الظاهر الثاني هو ان يخلو منه
 ظهور النغمة على اليها في قوله ونصبه ظهر يسمي منه المركب المزجي
 الثاني سنوي لغتنا فان قلت قوله ونصبه ظهر يسمي منه قوله
 ورفعه اليه قلت دالة للمنطوق القوي والرد على من منع التقدير
 محض بان الحركة مقدورة على اظهارها ولا فائدة في تقديرها
 عن ابن هشام قوله فيوما يوافقني الخيانة وتوما تزي من غير عول
 تقول يوافقني اي يجازي بين بالثاني والشاهد في غير ما قل حيث
 حركة الياء في قوله فالتضحية علة انه معقول بان ليوافيني والتقدير
 وفاقبر ما ض قلت ظاهرا تقديره فيضدا انه معقول مطلق لا معقول
 ثان فتأمل انتهى والقول بالنصب اجيب السعالي واصلي بقول ان تقول
 في رحلة الشوط هو الضم والمناوقة الفا بده على الجواب من
 حيث التعليق لا من حيث الحركة معني في قوله اونا قصه فنبذنا النغمة
 ليستنا قصه وليس كذلك فكان ههنا يقول وكان الناقصة بعد علة
 وفيما يشانه في قوله ومضاه حاله اي من الضم في حرف هذا
 اذ لا يسمي مقصودا بالواحد وان كان متعديا لا يسمي مقصودا
 معقول فان لم يسم في قوله فالان النونية غير الجزم هذا قول ومثابه
 وقال ابن السراج لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه
 اصل فغلبت الحافظة عليه وفي الفعل فخرج وذا حجة لتقديره ولقد
 الاول فخرج في قوله والالف نصب الخ يجوز رفعه لكنه خلاف
 المختار ساطعي في قوله ينعمل مع تقديره انما الالف في قوله الخ

الاشياء
 من غير

جاز ما لا يعنى المتأخر من حروف العلة لا نه تسكونه ضعف قريب
من الحركة فتسلط عليه الحازم تسلطه عليها فان قلت لم يلق
المضرب بالحزم في الفعل كالحق به في الافعال المحسنة قلت انما
الحق به ثم لتقدير الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب بضمتا
بالحركة على الاصل ثم قضت كلامهم ان حرف العلة حذف بالحازم
قال المرادي والحق ان الحذف عند لابه اى لان المحذوف
به انما هو الضمة للتقدير وانما حذف الحرف استتباعا ومناسبة
تكتبه اذ كان حرف العلة مدالا من حروف العلة وتعرف وتوضيحا
كان الابدال بعد دخول الحازم فهو ابدال فيا يسي ويمنع
الحذف لاستغناء الحازم مقتضاها وان كان قبله فهو
ابدال مشا ذ ويحوز مع الحازم الحذف والاشياء انما على
الاعتد ابدالها بغيره وعنده وهو الاكثر وهذا قول
ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل
دخول الحازم والحذف في ذلك الحرف لم يندل فتسلك ان تهليل
الهمزة كصفتها لتخرج قوله وحكم منقول به ان كان تقصر عين
تود منه نظره فان تقصر عيني حكم وهو متعذر بالواجب كمنعوى
مطلق كما ذكره الله في الوجه الثاني او منصوب بنزع المافض
والاصل انقض حكمه ويحجب بانه لا مانع من استعمال
تقص عيني فو من قضى غزوة دسه اداة كما في القاموس
وليس المراد بالحكم معناه المصدرى على هذا كما يخفى شديدا
جعل حكما منصوبا بنزع المافض منه نظرا لان الضمة تسمى مقصور
على السماع فلما مل حروفه وتفكر من تلك الهمزة فيكون
نسبة الى بعد الضمة وما في اصله على حد قد اهدي ياي النسبة
وعوضتها الالف في قوله انما تاتيكم الى الانبياء وما هو الخبر
وتسمى بفتح التاء الموقوفة تنسب في الافعال كقولك وتعال عنت
لقد بك بالغتيف اذا بلغت على وجه الاصلاح وبالتدبير اذا
بلغته على وجه الافساد والدينون جماعة الابدال دات الدين وقاعل

باق ما لاقت والارادية وجلة والاشياء مفرقة
بين الفعل وقاعله في قوله هيكت زبان الى زبان اسم
رجل من الزن وهو طول الشعر واداء انكار عليه في مجيء ثم
اعتذاره فلا هو استمر على الجوى ولا هو تركه من الاقوال قوله
فصل في قوله قال له والحزم مقدر في الاقوال الثلاثة انما
وعبارته من فتقد رانما كانت متحركة في ذلك فتحدتها بالحزم
انتهت ونقل الغاكم ان اشياء حرف العلة مع الحزم لغة قوله
وقيل بل حذف في المقابل قوله قد ثبت في وليس مقابلا
لوقله فتقد فزيرة كما يتوهم من مقابله القول بانه لغة
لنحوه بنى مما يقدر زينة الحركات ما سكن اخره لا رغام نحو
وقيل اورد خالوت والحكي في نحو من زيد المن قال ضربت
زيدا ومنه الجملة اذا جعلت علما نحو انما طرأ فان الذين
السيد انه معرب تقديره والحكي في قوله في الاعراب زعموا
مفعول به كما في التسهيل فاندفع ما في الاوضح من احكامه
المعز في غير الاستفهام شاذ وما سكن اخره وقفا والتقدير
فيه للتقدير وما استفعل اخره حركة الاتباع وما سكن اخره
للتخفيف نحو الي بارككم يسكن الهمزة والمضارع لما للتكلم لفظا
او تقديره او ليدل بالاسم الباعث على غلاما بقلبه آليا الفا ويا
ابن ويا امته بالتأويا آليا ويا امته وليس مني ولا مجموعا
جمع سلامة كذا كرم ان الحركات كما تقدر في الفعل المعتل بقدر
في غيره وكذا السكون بقدر في الفعل في مواضع خلافا لما يوصيه
اقتصار اللغوي والم فبقدر الحركة في الفعل الصحيح اخره ادرك
للا رغام نحو يرب بكرة او للوقوف او للتخفيف نحو بارككم يسكن
اخره وهذا يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء
والافعال في الشعر كما ذهب اليه من مالک وقال ان الاعراب
حكاية عن لغة عجم خلافا لمن ينعم مطلعا ولكن منه في الشعر
وتقدير السكون فيما كسر اخره لانما ال كذا في نحو لم يكن الذين كغروا

وفي الميمون اذا تبدل لنا محطنا على اللغة الضعيفة وفي نحو
 لم يكد مضارع وزد اذا سكن لامه وقفت الدال لا لتفت
 الساكنين وما كان الحرف الاخر منه مدحفا فيه نحو لم يكد
 وما حرك في الوقت من القوافي نحو وانك مهما تاملت العكس
 بفعل ويقدم انه قد ير فيها ثلث فيه حرف العلة للضرورة ولا يام
 المقدم يوم ان اللزوم لا يتقدم وليس كذلك فتعذر الالف واللام
 في الالف الستة اذا اضيفت الكلمة ولها ساكن نحو في الحسن
 وتلثني بقدر فيه الالف اذا اضيفت الى ما ذكر وجمع المذكر السالم
 وما لحق به بقدر فيه الواو والياء اذا اضيفت الى ما ذكر وما يلزم
 اذا كان الاعراب مده ولا في ساكن اخر غير متصطفوا القوم
 والمنتهى الغير للرفع وتقدم الواو في الجمع المذكور الى حالة
 رفعه اذا اضيفت الى بالتمثيل نحو جاسم فان قد اهل كان اليا
 المنقلب عن الواو علامة للرفع كما كان علامة للبع اجيب بان
 الواو علامة للبع من حيث ان حرف علة وهو باق وعلامة للرفع
 من حيث حقيقته ومنه لم يبق فان قيل خصوصية الواو وان ابقى
 لكن بقي بدلها وهو النون فلم لا يجوز ان يكون مقربا بالاعراب
 النقط في حالة الرفع لو حوّل ذلك لخصوصية الواو كما انهم حكموا على
 غير المنفرد في الجر وجمع النون السالم في النصب بالاعراب المنفرد
 لوجود البدل لغيرها وهو الفتحة والكسرة اجيب بان الواو في حكم
 المخصوص وتقدم للحرف في كل ذلك للاستئصال وتقدم لتقدم
 في المنتهى والجمع حال المكانية كقولهم وعنا من غرقان في جواب انك
 غرقان ومعناه يعني من هذه الخرافة ولو قيل من غرقان لم يور
 هذا المعنى وتقولون الذين الذين في الغزاة الذين وما ذكرناه
 من كون التقدير في جاسم للاستئصال هو ما خرج به من الجواب
 واعتبرون عليه بان التلظ بالاعراب سلب في الاعلال مستثقل
 وبعده متعذر وكذا الاعراب نحو الغني فلم يجعل الاعراب نحو الغني
 من المتعذر ونحو سلب من المستثقل واجيب بان الاعراب نحو الغني

فيما كان الالف والياء
 في الاعراب والاعراب
 في الاعراب والاعراب

قبل

قبل الاعلال بالحركة وتلقاها بوجوب ابدال الحرف يا حذر فلما قلت
 اياها الواو والفاء لتقدم الاعراب لعدم قول الالف شيئا من الحروف
 في التقدير في نحو الغني للتقدم للاستئصال للحركة في نحو الغني
 لان تلقاها لا يوجب تقدما بل ابدال الحرف في نحو الغني
 مما تقدم رواه ما سلب فاعلم انه قبل الاعلال بالحرف وتلقاها
 بوجوب تقدما على الالف والياء في نحو الغني في مثله للاستئصال
 لا للتقدم فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض بوجوب الاسكان
 وتقدم للحركة فلا يصح قوله وتلقاها بوجوب ابدال الحرف لا
 اجيب بان للراد النقل للمعبر وسواء النقل الحاصل بتحرك
 حرف العلة وانفتاح ما قبله ويجري كل من الاعتراض والظن
 في تقدير الاعراب المقصور للتقدم في نحو الغني للاستئصال
 مع انه فيها قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر ولتقدم النون
 في نحو الغني والتقدم والتقدم انتهى من حاشيتي الفاعلي

التكرار والمعرفة

لما فرغ من المقدمة الاولى شرح في النامية وهي باب النكرة
 والمعرفة وما في الاصل اسما مقصدتين لتكرار وتعرفته
 فنقلا وسمي اسم المنكر واسم المعرف تفرج
 تكرر قابل للتكرار لفظ الحد ورواها لا في عليه بل لا يستقيم
 لا طبعيا ولا استعمالا ولورد على التعريف اسما المتوكل في
 الارباع واسما الفاعلين والمفعولين فانها لا تقل الولا تخرج
 موقع ما قبلها ويجاب بان هذا تعريف بالخاصة ولا يستلزم
 فيه الانفكاك لكنه قد يشك بقوله وغيره معرفة واجاب
 الد نوري عما ورد اسما الفاعلين والمفعولين بالخاصة
 واقعة موقع ذات وقع منها الحد اوقام ليعا او وقع عليها
 والذات تقبل للموثره وبانها تقبل للموثره في المعنى
 الاحوال وذلك اذا اريد بها المعنى في ذابنة في الجملة انتهى

يعتزم

لا انعكاس

وقوله لكنه قد يشكل الى اي لانه يدخل في الغير التكررات التي
لم تسبقها هذه الخاصة قال ولعله اشار بقدر الى امكان
الجواب بان غير غيره للتكررة لا لعل بل الى ان يكون يراد عليه
انه يصير الغير منهما فانه لما لم تعرف التكررة ايضا لم يجمع
لا يعرف الغير قلا فانه في التعريف انتهى وبقي النظر في غير
التكررة نحو ضرب رطلا واثمته فانه واقع موقع ما قبل الـ
مع ان الصحيح انه معرفة بنوشي قوله موقع صاحب
لا يقال صاحب اسم فاعل في الاله اخلة عليه اقوال اصحابها
موقوف اسم فلا يكون ذواتا لان الـ ليست مؤثرة لاننا نقول
صاحب من الاوصاف التي غلبت عليها الاسمية قال فيه مؤثرة فيكون
ذواتا كصاحب زوفيه من ذواته مؤثرة للوصف بها فلم يست
الا عن صاحب المستعمل في المعنى الوصفى لا الاسمي قال الاله اخلة
عليها فموصولة والا في ان يجب بان المراد واقع موقع ما قبل
الـ ولو في الجملة وصاحب كذا فانه يقبلها باعتبار معناها الاسمي
الغلبى وان لم يقبل باعتبار معناها الوصفى المراد من ذي انتهى
قوله فانهما عند معرفتنا ان يعرف حواشيها والجواب بطابق
السؤال ورد بان نظائرها غير لازم ولا شراخ في انه يصح ان
يقول في عنده رجل من بني عم وفي ما دعاه الى كذا امر مهم
وانصبا فيهما فاما ان مقام اي الشان واي شيء وهما تكررات
فكذا اما قام مقامهما وايضا فالاصل هو التكرير عن اللفظ قوله
وهو سكوتنا وانكنا في نظرينا الثاني بان صفة منونا واقع موقع
طلب سكوتنا ما لا موقع سكوت كما قال لغوات معنى الطلب
المقصود من اسم الفعل انتهى ورده الـ بنوشي بان الواقع موقع
ما يقبل الـ لا يشترط مراد فانه لا يقع موقعه كافي من وما التكرير
فان الـ ليس على انهما واقعان موقع انان وشئ ولا شك ان
التعلق بالمقصود فانه منها انتهى قوله لانها الاصل لا قد يعارض
اهماله التكررة اشرفية للمعرفة وتخرج النظر الى الاهماله على النظر

الى الاشرفية يحتاج الى دليل في جوابه ان السكوت لا يتراخى انتهى
وزعم الكوفيون ان كلام التكررة والمعرفة اصل في قول
مثله معلوم في قوله فكل واحد الى الصابط ان التكررة اذا
غيرها عنها ولم تدخل تحت غيرها في التكررات فان دخلت
تحت غيرها ودخل غيرها عنها في الاضافة الى ما دخل عنها
وبالاضافة الى ما دخل تحتها فكل في قوله اذا واسطة
هو مذهب الجمهور وقال ايضا بعضهم في الثاني من التنوين واللام
كحوما ومن وان ومتى وكذا في قوله فكل عالم رجل فانه تام
لصحة المطلق لفظ عالم على ذلك بل على انه سبحانه وتعالى قوله
عز من الوصول الى قال للـ لان منها ما هو معرفة معين تكرة لفظا
نحو عام اول وعكسه نحو هامة وما فيه الوجدان كواحداه وقد
نظنه فاكثر العرب يجعلها معرفة وبعضهم يجعلها تكرة ونفسها
على الحال وكذا في اللفظة فاحسن ما سبق به ان تكرار
المعرفة لم نقول وما سوى ذلك تكرة انتهى قاله وهو كلام
ظاهر في حاله عن التحقيق قال ان صاحب المعرفة ما وضع لشي
بعينه والتكررة ما وضع لشي لا بعينه قال الرضي قوله بعينه
احتراز عن التكررات والمعنى ما وضع لان يستعمل في واحد بعينه
كان ذلك الواحد مقصودا لوضع كافي الاعلام او كما في غيرها
انتهى راجع دم قوله للنادي المقصود كماله في خلاف حواشيها
فانه تكرر وهو لا يزيد فانه معرفة بغير التنداء على الصحيح للحدار
عند الملم وازداد بالنداء وضوحا في معرفة بال مقدمة
وناب حرف النداء مناسبا قال ابوحيان وهذا الذي هو
اصحنا في قوله فاعرفها المصير على الاصح وقيل العلم وقيل اسم
الاشارة وقيل في الاداة ولم يقل احدهما المضاف اعرفها اذ
لا يمكن ان يكون اعرف من المضاف اليه وبه تعرف وما كان ينبغي
للم تقدم لفظ الجملة فانه اعرف للمعارف عند من ينفذ المسمى
الاجماع عليه واعتراض تبخير الحاجة باعرف لان افضل التفسير لا ينبغي

بالحمد

من مادة الترفيق قاله **قوله** وقيل هما في مرتبة مواختيار الناطق
 ٥٧ تعريف كل منهما بالتفريق **قوله** وقيل الحكمي اعرف من الموصول
 في ايله من كيان واستدل بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي
 الذي جابه موسى اذ الصفة اما مساوية اودون الموصوف ولا في
 بالمساواة فيثبت الثاني واجاب للممان الذي يدل او مقطوع
 او الكتاب علم بالعلمية على التوراة قال **قوله** وهذا تسليم من اللام
 انه لا قابل لما واو بين الموصول وزي الاداة وهو خلاف
 مذهبه انتهى **قوله** في مرتبة ما اضيف اليه مطلقا وذهب
 للبراني ان لضاف دون ما اضيف اليه مطلقا وذهب
 جانب الطور لا بين والفت لا يكون اخفى **قوله** في رتبة
 العلم اي ليلال يتفقد القول بان الصمير اعرف للمعارف **قوله**
قوله واعرف الضماير من التكلم لانه يدل على المراد بنفسه
 وعشاهدة مدلوله وعدم صلاحته لغيره وتتم خصوصية
 في الخطاب لانه يدل على المراد بنفسه وبخواصة مدلوله
قوله في الغائب الالم من الالهام يجوز زيدانية عطفها على زيد
 وعرفا كرمته فان نظرك اليه ايهام لاحتمال وجوده الى الاول
 والي الثاني فقص اختصاصه لذلك ونظر فيه **قوله** بانه ان وجد
 دليل على وجوده الاول فلا الالهام والاخر فلا قرب حتما فلا
 ايهام انتهى **قوله** قال ابوحيان اعرف الاعلم اسما
 الاماكن ثم اسما الاناسي ثم اسما الاخصاس واعرف الاشارة
 ما كان للتعريف المتوسط لم التعريف واعرف ذي الاداة ما كان
 اليه المخصوص للتعريف في شخص ثم الجنس **قوله** فما وضع
 ندي غيبة لا يخرج بقيد الوضع الا كما الظاهرة فانها وان دل على
 ذي غيبة في غير زيد فقل كما انك انما توضع للتعريف معتبرا فيه الغيبة
 او على ذي حضور في غير قول امير المؤمنين خليصة امير المؤمنين
 يقول كذا كذا امير المؤمنين لكن المصنوع لا يتغير في معناه وان تحقق
 في هذه الصورة وقوله تقدم لا يخرج لفظ غائب فانه وان وضع

الذي

الذي غيبة لكن لم يتغير في ذي الغيبة الموضوع له تقدم ذكر خلاف
 الصير وقوله اول ذي حضور لعل المراد من حيث كونه ذا حضور يكون
 الحضور معتبرا في معناه ففرض لفظ خطاب فانه وان استلزم الحضور
 ٧٢ من معناه ذلك انصفت لخطابها ومن لازم الخطابة حضورها
 الا ان الحضور لازم لمعناه وليس معتبرا فيه وبعبارة غير المصنف
 من كلام الخطاب او خطاب تقدم ذكره الخ وبرهانه لفظ متكم ولما
 وصحبه بان المراد ما وضع لتكلم به او خطاب به **قوله**
 كانت وهو ليس محض التكلم للظهور العتق على جد ما ان كانت لان
 المراد هنا اللفظ لا معنى الصير **قوله** سم بالضمير والضمير
 معنى الحيزي على قياس التعريف طرية عن اخبرته اي اغتنته وهو مصر
 واما الضمير فمقتضى حد قوله عقدت العمل وهو عقيدتي معتقد
 وسماه الكو فيكون كناية قال من كيان وليس يدرك
 لان الكناية تطلق على ظاهر اقم مقام ظاهرها كيانا لان
 الطعام والاولى يستعمل في الصير للستر فانه قدره في الاستمر بان
 طفق الا في التفسير كالصير للستر فانه قدره في الاستمر بان
 وحكمه اياه بهير في زيد عند صار بها هو مخرج من الناطق بان هو
 في المثال فاعل الوصف والصير الغائب المبني والمجموع كضربها وضم
 ومنه في فانه لك يمكن افشاح التلطف به ووقعه بعد الاكلا
 وقد يجابه بان التقدير بان التلطف بالمترو فان الصير انما
 نفا على كانه الناطق بل كانه لفاعل المترو فان الصير انما
 فيها ذكر من لها فقط والموقوف للاحققة ليست منه بل دعاء في
 انصتة طرية وهذا كل ضمير متصل يتناول كونه حرفا واحدا من
 الاعمال منزلة للزبية فمنع تقدمه وان حزه خلاص المنفصل فانه
 كونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في خبرهم الما فقط وفي
 من خبرها كالمجموع وجميع ما ذكرناه نفس عليه الرضي وغيره نقله
 شيخنا **قوله** لا يتبدل اي لا يتبدل ان يتبدل غيب
 وضع العرب لا يجب العقل لان النطق بالتكلم في الافتتاح يمكن فقد

المنفصل

الشريف

النطق

حديد ولا يلي الا هذا الوصف والوصف الذي قبله متلازمان
 واحد ما يعني عن الآخر وكذا معاً بلهما وكان العرفان بيان حكم
 احد كل من الفصل والمنفصل في الاستثنائية ما تكرر
 عند العبد والظاهر انه لبيان الواقع في الاستثنائية ما تكرر
 الزيادة في الثانية زيادة اي ما ياتي عدم محاذرة احد
 غير كذا اي ان كنت حارماً في كذا كانا والكاف الخاف في ما تكرر
 ارتفع وكان يكون عليها المحرر على نفسه الضمير المرفوع والمنصوب
 ومحرور وتسميه في متكم ومطابق فغائباً فالمتصور من ماسلبيه
 التمثل لغائب لا المنصوب لان الكاف من اكرمك مثلاً له والمقتضى
 من ماسلبيه التمثل المرفوع لا المخاطبة لان الكاف من اكرمك مثلاً
 له وفي التثنية ماسلبيه فاب في ارضي وفي الاشارة الى ما عناه
 منه لا علامة كذا التانيث خلافاً للاختصاص والملازم
 فلا تصرف في لفظه فلا يثنى ولا يجمع وامامهم في حق فاسما
 الانسان والجماعة في الرابع استغنا قال وهو ما قسم
 شبه لطف فدل على عدم انحصار لغة البناء في شبه لطف وقد اسلفناه
 انتهى وكذا ان تقول لا نسلم ان الاستغناء عن الاعراب قسم شبه
 الحروف كغير الحروف لم تكن الاستغناء عنها اذ لا يعتبرها
 من المعاني ما يحتاج الى الاعراب كما قدمنا في حق في هذا
 السبب بان مقتضى كون البناء للاستغناء ان لا يكون لها محل من الاعراب
 فانه اذا كان مستغني عنه فلا معنى لاثباته في محل انتهى
 باختلاف صيغة المراتى ولا يضر استثناءه صيغة المحرور فيصنع للمنصوب
 كما لا يضر استثناءه الضمب بالحرف في فكتة ما لا يلحق وفي كلمة جمع التانيث
 السلام ولعل هذا هو المقصود في كون هذا هو المستغنى عنه انتهى
 بعارضه قوله ان ايق كالشبه الوضعي في اسم جيتنا والله
 عفته الى قبل عليه كيف يستقيم هذا وهو ما عفته بصلوح المحرور
 المتصل لنفسه وبصلوح فالتلغات وبصلوح الالف والواو والنون
 للغائب والمخاطب وليس هذا سبباً للتثنية بل ينبغي ان يكون سبباً للتثنية

وحجاب منع المحرور بما ذكر فانه وان عفته بذلك عفته انما انما
 صيغ اكثر الفخاير لا اختلافاً معاً فاما انما عفته وانما انما
 وهو لغائب والمقتضى بذلك الضمير للتثنية كذا والكاف طرداً للباب
 ونظراً لمحرر قال بن همام العرفان ما ان ذلك خاص به
 بالمثل قلنا وكلاماً فيه فاعترض بضربه ومروق به والمخواب
 انه لا يعني بان لفظ هذا لفظ هذا التثنية فيما في الحركات بل انما
 في التثنية يعني ان الكاف كما تقع المنصوب تقع للمنفوخ وكذا العا
 يس والهم بالمحرر والضمب والرفع على الضمير باعتبار محله لا بالنظر
 اليه من جهة قوله ليت فيها معنى واحد هذا هو المعنى المست
 للتثنية الذي ذكره ونحوه لا مطلقاً لانه معنى واحد في محل محجب
 زيد من كوني مسافراً واكرمك بخالد ومرفوعاً في المعاني للجمع التثنية
 وهي في محل رفع في الاول ومحل نصب في الثاني ومحل جر في الثالث
 وتكون ان تقول ويقوع السافراً ذكر في محل رفع غرض والكلام
 فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الامالة وهو ما له
 وجود في اللفظ اي بهير له وجود في اللفظ والمفعول به وبين
 ان يراد باللفظ ما يتم المذكور في المقدس لبيت اول الحدس بالزاد المحذوف
 والعرفان بين المحذوف والمستتر ان المستتر القائم بالذهن والمحذوف
 لفظاً باللفظ لم يحدف فان قلت والمحذوف احسن حالاً من المستتر
 والامر بالمعنى ولذا اختص المستتر بالرفع قلت المستتر مستغنى
 بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زان عنه دلالتها ولذا احتج
 الي قرينة ودلالتها ضعف من دلالتها قاله الثاني وفي العرفان
 الذي ذكره بين المحذوف والمستتر نظراً في الثانيان به ثم حذف
 غير لازم لجواز ان يترك ابتداعاً في المستتر ليس لفظاً بل في
 التثنية في المحذوف لفظاً فموضوع يمكن التثنية بخلاف المستتر
 وهو ما ليس كذلك اي غير لبيد له وجود في اللفظ وانما له
 وجود في اللفظ كلفه العقل وشمل التعريف للمستتر جوازاً فانه وان
 حاز ان يكون له وجود في اللفظ لكنه حالة الاستثارة لا وجود له واذا

ما نرا هرا فلا يضر ان له وجود في اللفظ على ان التحقيق ان
 الضير المستتر فيه لا يبرز لان العرب لم تضع له لفظا قاله الرضي
 وقول النجاة تقديره هو مثلا لضيق العبارة عجزوا عنه بالمرار
 ان قول اي لا يقب ولا يخر هذا ما خوض من تقديم ما حقه
 المتأخر ببعين ان الضير مستفاد من تقديم الخبر قوله وجوبا
 اي استنار او هو ب اي ذا وجوب او استنار واجبا وهو وصف
 لمصدر محذوف لا يغير والا كان محذوف عن الفاعل فليدرك ان الموصوف
 بالاستنار الوجوب وهو فاسد في قوله وهو ان لا يخلفه
 الخاي الذي لا يصبغ ان يخلفه ذلك في اعراب والوقوف
 الواحد خرج المرفوع بامر الواحد كقوي والمرفوع يا مولا
 واليا عه كقوسا وقوموا فانه يبرز ولا يشترط
 انما كان الاستنار واجبا في هذه الامكنة لان معه ما يستدعي
 الضير فكان الضير بارزا في صدر جملة التكاليف ينبغي ان
 يقيد بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف الفصل الضير بقوله
 في حين يؤمنه بيت وهو امن ومن لم يجره بمرئنا صروعا
 وقول الاخره اذا انما اطلق اذا الخلل كرت وكذا يقال
 في المبد والسا وفعل امر الواحد ان فزمن حذفها الاستنار بغير
 ونوشري قوله او بنا الخطاب خرج المبد وبابا الخفة وبنا الغاية
 فانه يشترطه جوارا والمبد وبنا الخاطبة والخطابة والخطابين
 فانه يبرز ولا يشترط او بفعل استنار قال اي ما كذا فلما
 وجب الاستنار في هذه الافعال الخسة لم يبقا مجرى اداة
 الاستنار التي هي اصل فيه وهي لا فكلما انه لا يظهر بعد ما سوي لم
 واحد فكن كك بعد ما حري مجرعا ان قوله او بفعل التفضيل
 مشكلا بان فعل التفضيل قد يرفع ظاهرا في سبيل التكميل عند جميع
 العرب ويرفع الضير البارز على لغة غير مرتب برجل افتتحت
 انت اذ لم يعرب انت مستد ان يرفع حسب ليعين الضير اما الذي
 يعين الضير فانه يرفع الظاهر نحو هيات العتيق فلا يكون الاستنار

موقفه

واجبا

واجبا في قوله بغير الغائب الى مثل كلامه الفعل والصفة المذكور
 والمحدوفين كتملق الظرف الواقع ضمرا او صفة او صلة او لا
 قوله المصنعة اي الماشقة على الوصفية مثل فعل التفضيل واستنار
 بما في غلبته الاسمية كالأبيض والاصفر والصاحب وكما الصفتان المذكورتان
 ذو معنى صاحب والمندوب كدشقي فانه لا يقال لا يصبغ
 ضمير المستتر عما يخلفه الظاهر والضمير المنفصل لم يرد هذا
 وانما يرد لو ضمير بما يجوز ابراره على الفاعلية ولا مصلحة في
 الاصطلاح على ان نقل عن انه اذا في نحو مررت برجل
 مكرم هو ان يكون الضير البارز يؤكد الضير المستتر في
 الوصف وان يكون فاعلا وهذا يضر به على ان يجوز ان يقال
 زيد قام هو على الفاعلية وقال السيد الصفوي العلم ان يعين
 قول من مالك ومن واقفه ما يخلفه تركد ليس معناه ان ذلك
 يخلفه في ندابة معناه بل في رفع عما مله اياه فعني وجوب
 الاستنار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالاعمال
 ضمير استنار وجوازه لا كون الاستنار في الضير المستتر واجبا
 او جازا اذ ليس لنا من متضمن بالاستنار يجوز ظهوره فيقول
 الموصية اذا استنار فلان اراد وجوب الاستنار بغيره عندهم
 منع وان اراد معناه عندهم كان مشاحة في الاصطلاح على
 ان الاستنار بالمعنى الذي يدناه هو عين القسم الذي
 جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان القسم في لغتهم
 هو الضير المستتر باعتبار الاعمال وفي تقسيمه مكملة فليست
 بقران بقا عليه ايضا انه لا يصبغ لحوال اقوامنا على ان ان
 قائم المستتر والتميم ان عاقل المشوع عاملا في التامع فقد
 على اقوام في الضير البارز اي رفع محذوفه قال في النسخ
 والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه من ما كذا واربعة لم يكن
 وغيرهما مشكلا لانه لا يخلو ما ان يريده واجوز الاستنار
 انه يجوز ابرار الضير مقبلا او منفصلا والاول معتد رواكنا

موقفه

صار ظاهرا فلا يضر ان له وجودا في اللفظ على ان التحقيق ان
 الضمير المستتر فيه لا يبرز لان العرب لم تضع له افعالا قاله الزبي
 وقول النحاة قد حره هو مثلا لضيق العبارة عجزوا عنه بالمراد
 نفي قوله اي لا النسب ولا للبرهه اما حوز من تقديم ما حقه
 التاخير ببعين ان الضمير مستفاد من تقديم الخبر قوله وجوبا
 اي استنار او صواب اي ذا وجوب او استنار واجبا وهو وصف
 لمصدر محذوف لا يميز فالكان محولا عن الفاعل فليكن ان الوصف
 بالاستنار الوجوب وهو فاسد في قوله وهو الذي لا يخلقه
 الخ اي الذي لا يبعث ان يخلقه ذلك في العرب والوقوف
 الواحد جرح المرفوع بامر الواحد كمتوي والمرفوع بامر الاثنين
 والواحدة كفوسا ووقوموا فانه يبرز ولا يستتر كما فعلنا يزيد
 انما كان الاستنار واجبا في هذه الامكنة لان معه ما يورثه الى
 الضمير فكان الضمير بارزا في قوله سيد وبهجة النكاح الى ينبغي ان
 يقيد بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف انفصل الضمير عن قوله
 فمن نحن نؤمنه بيت وهو امن ومن لم يجزه غير منا مرفوعا
 وقول الاخره اذا انما اطعن اذا الخيل كوت وكذا ابقا
 في المبد والباء وفعل امر الواحد ان فمن حذفها لا يستتر في فعل
 وتوسري قوله او بنا الخطاب جرح المبد وبنا القبة وبنا القانية
 فانه يستتر فيه جوارزا والمبد وبنا الخطاب والخطابين والخطابين
 فانه يبرز ولا يستتر او بفعل استنار قال لبا ساك ولنا
 وجب الاستنار في هذه الافعال للثبوت لغيرها بما يجري اداة به
 الاستنار التي هي اصل فيه وهي لا فكا انه لا يظهر بعدها سوى اسم
 واحد فكذلك تعد ما يجري مجراها في قوله او بافعال المنفصل
 مشكلا بان افعال التفصيل قد رفعت عما في سبيلها كالتكاد عند جميع
 العرب ويرفع الضمير البارز على لغة حوز مررت برجل افضل منه
 انت اذ لم يعرب انت متبدا نصريح قوله ليس بعين الضمير اما الذي
 بعين الضمير فانه يرفع الظاهر عن غير هاتين العتق فلا يكون الاستنار

مرفوعا

واجبا

واجبا سبق قوله بفعل الغائب الخ مثل كلامه الفعل والصفة المذكورت
 والحذوفين كتحقق الظرف الواقع خبر الوصفة او صلتا واما لا
 قوله المضافة اي الباقية على الوصفية مثل افعال التفصيل واستتر
 بها ما عرفت الاسمية كالأبلغ والاصح والماض والصفات المذكورة
 في بعض اصحاب والنسب كدمشقي فانه لا يقال الضمير
 ضمير المستتر عما يخلقه الظاهر والضمير المنفصل لم يرد هذه الاعمال
 وانما يرد لو فسر بما يجوز ابراره على الفاعلية ولا مشاحة في
 الاصطلاح على ان نقل عن انه اذا حاز في نحو مررت برجل
 مكرمك هو ان يكون الضمير البارز توكيد للضمير المستتر في
 الوصف وان يكون فاعلا وهذا نص منه على ان يجوز ان يقال
 زيد قام هو على الفاعلية وقال السيد الصفوي العلم ان معنى
 قول من مالك ومن وافقه ما يخلقه ذلك ليس معناه ان ذلك
 يخلقه في ناديه معناه بل في رفع عامله اياه بمعنى وجوب
 الاستنار وجوازه عند من وجوب كون المرفوع بالاعمال
 ضمير استنار وجوازه لا يكون الاستنار في الضمير المستتر واجبا
 او جازا اذ ليس لنا ضمير متحقق بالاستنار جوارزا في قوله
 الموصية اذ الاستنار الخ ان اراد وجوب الاستنار معناه مخدوم
 منع وان اراد معناه عند من كان مشاحته في الاصطلاح على
 ان الاستنار ما لمعني الذي يبناه هو عين التقسيم الذي
 جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان القسم في القسم
 هو الضمير المستتر باعتبار العمل وفي تقسيمه مكملة فليست
 بل ان يقال عليه ايضا انه لا يصح لجوارزا قواما على ان ان
 تأييد المستتر والصحة ان عامل المشوع عامل في التابع فقد
 عمل اقوم في الضمير البارز اي رفع محله انتهى قال في الصحيح
 والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه من مالك وابن عيسى
 وغيرهما مشكلا لانه لا يخلو ما ان يريده واجوز الاستنار
 انه يجوز ابراز الضمير متقبلا او متقبلا والاول معتدروا

مرفوعا

بما لا يمكن ان يكون له ان يبعد عنه الى الانفصال
 الا فيما استثنى وليس هذا منتهى وجوبه اختيار الثاني
 وقوله في المثال متفرع لان المراد بقرينة الامثلة جواز ايراد
 مع متبوعه فتركيب اضربوه في ان من ساكن وان يوحى
 وغيرهما قالون بان كوزيد قائم وزيد قام انوه تركيب واحد
 مع اخلاق للسند اليه ولا يضمن بهم ذلك الا ان يقطع النظر عن
 خصوص السند اليه فيخرج قوله وذا ارتفاع قال بربحيات
 تسمنه ذار ارتفاع ليست جيدة لان الضما بربحية كمن يحكم على
 موقعها بالاعراب والحواء ان هذه الاضافة تجارة والعلاقة
 بينهما الموضع للفظ كما قالوا وهو يوحى ان العلاقة الدالية
 والمدلولية وفيه نظر لان معنى قولهم ان المسيح في محل رفع انه
 في موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعا في الرفع غير ثابت
 في نفسه لا في لفظه ولا في مدلوله ^{ان} انا هو وانت انت قلت
 قد حات الثلاثة اعني الرفع كروما انا كانت ولا انت كانا والقرينة
 بالينين وهما مخلو بمنزلة قلت هو على السبابة واما قوله اريد
 هو الفاعل فليس له موضع عند الشرطين بل هو متبع في
 الصحيح وكلامنا في الضمير ولا ينقض به تعريف الضمير المنته
 انه انما يدل على الغيبة لا الغائب ^{من} مذهب الشرطين
 ان العا انا انك الفاعل نحو انا قد فعلت فاعدا واما زيدت وفقا
 لسان الحركة ولذلك عا فتبهاها السكت في قول حاتم هكدا
 قرزي انه ولا تباين بالالف في الوقف كتبت في الخط لان الخط
 مبين على الوقف والابتداء ^{مجموع} الاخرى الثلاثة
 بدليل يوفقنا في الوصل في لغة عجم وبعضهم يقول ان العا في قول
 حاتم انه بد لمن الالف ^{من} قال الناظم من قال الختام جازاته
 وليست الا انا اشعا لانه لا يكون غالبا الا في ضرورة قال اما
 ان الالف ليست اشعا فلما عرفت ان واما ادعا القلب فلا يثبت
 تقدم عليه لاسيما وان استبني بالهرف فينا فيه القلب لانه نوع

من الشرط

من الشرط والمخروف وما اشبهها عبرة بالية ^{من} واما اصولها ومذهب
 الكوفيين ان واو عو ويا هي للاشباع والضمر هو الالف بعد ها
 بدليل التنسية والجمع فانك تكتب فيها واو اول هو الوضو لان
 حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حروف الاشباع لا تثبت الا ضرورة
 فانما حركة الواو واليا لضمة الكلمة لا لتخفيف مستقلة حتى يصح
 كونها ضمير مفضلا اذ لا تفرقة لكانتا كما هما اشباع على ما ظن
 الكوفيين الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو واليا
 نحو بنو بني وكان قياس المسكن والجمع هو ما وهما وهوم وعين
 فتخفف جدي الواو واليا ^{من} وفي التثنية وتكون هاهو وهي
 بعد الواو واليا واللام وتم جاز وقد شكك بعد حمزة الاستفهام
 وكان الجروحة في الواو واليا اضطرارا وبطلتها فليس واسلا
 وشكك دوما عند انتهى ^{من} وقيل غير ذلك قال الشرطون
 ان الميم واللام والنون زيدت في اللين والجمع ^{من} واما
 انت في الضمير عند الشرطين ان لا ومذهب جمهور الكوفيين انه
 بجملته ضمير ^{من} فانما من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير هو انت
 فلما ارادوا انفصالها وعموها بان تستقل لفظا
^{من} فان ايا هو الضمير الخ وان قيل كون ايا هو الضمير
 والواو حرف تنوين الخ لا يوجب عدم صدق تعريف الضمير
 على ايا اجيب بانها وضعت بالاشتراك لا التكميل والمخاطب والعا
 وكل من ذكره ^{من} والى على معناه غاية الامرانه محتاج الى قرينة
 معينة فذلكم القرينة تلك الواو والقرينة لا يتوقف
 عليها اصل الدلالة بل يقين للدلول فان قلت قد علم من كلامهم
 ان التكميل والمخاطب والغيبة مدلول تلك الواو والى فلا يكون
 الضمير الا التكميل والمخاطب او غايب بل على مجرد الذات فلا
 يصدق القرينة قلت الوجه حل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا
 فاما من ايان دال على المخاطب شرط اخرانه بالواو والى لان الخطا
 مدلول الواو والى لم يصدق التعريف عليه ومثله

على

ان من انت وفي وعه ولو اضافة الى وقيل الواحق هي
 الضمير وانما يقرأ وعامة جمع الخوامع وزعم الخليل
 في المعاصي ان يوان ابا مضاف اليها في اي صهيوان احدها
 مضاف الى الاخر لظهور اضافة في قوله قايه واما الشواب
 وهو مردود تشد وده ولم يهد اضافة الضمير ولو كانت
 ايا مضافة لزم اعراسها لا مضافا مفعلا ادعوا اضافة
 اليه والمبني في لزوم الاضافة اعرب واشاره النا
 اورد الناظم عارفين ان هذا المذهب مقتضى اضافة الضمير
 وليس مستغنى لان اضافة اما التخصيص وانما تكون في اسم عام
 على الفعل واما السكون فكذلك اما التخصيص واما كونهما من الضمير
 التي في ظرف المضاف مستغنى عن ذلك ولان ابا لو كان مضافا
 للزم اضافة الشئ اليه واجاب باختصار ان تكون اضافة
 للتخصيص فليست متناهية تكون ابا ضمير لان التخصيص يصير
 المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة ولا اضافة وضوحا نحو قوله
 علا زيد نابعنا راس زيد ثم واجابة في ان شرايع بقوله
 وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك في الخواج
 في زيادة الوضوح كقوله وكفرته ونوحان الذي كرهت قرئش
 ولو جئت بكلمها بحجاء واما التزام اضافة الشئ اليه نفسه فلا يشترط
 عقدي بما اعتد ربه عنها في نحو جازيد بنفسه كن اقال قال
 الذي اعتد ربه عن وقوع الاضافة في قوله نفس النبي
 وعينه ان المضاف في مثل ما يدل على ان ما يدل عليه المضاف
 اليه فان للرد لا يعني ونفس حقيقة الذات وهو صالح لان يكون
 المضاف اليه وعينه كونه ام وهذا في الحقيقة متعدي لان تكون
 الاضافة في ذلك هي اضافة الشئ اليه نفسه فكيف يلزم للم
 في اكل مثلا انه من اضافة الشئ اليه نفسه ويعتد بعد هذا
 الاعتناء مع اشتراكه على منع الشئ بعد تسليمه ان
 وفي اضافة الى منومه انه في حال الضرورة بحسب المنطق مع امكان

للتعاضد وهو صحيح على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع في الشعر
 وان كان للشاعر عنه سند وهذه الاما على قول الناظم ان الضرورة
 ما ليس للشاعر عنه سند وحقق كل الا ان يراى باسكان الاتصال
 عدم المانع الصانع غير الوزن فتأمل قوله وما اصحاب العلم
 ليست اصحاب قوما فاذا ذكرهم قومي الا بالقرافي الشاعليهم حتى
 يزيد وقوي حيا الي ومن رايد في فاذا ذكرهم بالمضرب جواب
 الثاني ويجوز الرفع عطفا على اصحاب وهم في يزيد هم مفعول
 اول ليزيد وصا مفعول ثان والشاهد في علم الاخر
 بالبعد الى التي تتعلق بحلقت في بدت قبله والاموات
 شارعه الساعة والوارث ويجوز فيه الضرب على المفعولة والجر
 بالاضافة والهاء والسينايد والشاهد في صنت اياهم نضج
 وكونه محصورا فيه قد يقال وما قبله محصور فيه ايضا
 ويجاب بانه صحيح عند علمي اللغوي والبيان اما عند النحاة فاما
 يكون ذلك بامناوينا والازد له اذا الذائد الى الذائد اوله
 والجملة واخره دال على جملة عبيد الطارذ والذ ما يكسر الذال
 ما يدل على حفظه ثم قوله اوكون العالمين واما قوله اوكون
 حرق في نحو ما بين انما هم اوكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف
 الى المنصوب نحو سترهم حتى كتم ظالمين او منصوبا بمصدر مضاف
 الى المرفوع نحو عجبته من حرب الامير ابا فان قالوا يجوز من
 صرك الامير قلنا ويجوز بغير ابا ثم فان كان جوابهم فهو جوابا
 او مرفوعا بصفة حرق على غير من يله يجوز زيد على صاريه
 هو او مفعول لا غشيوغ نحو خزون الرسول واما او واقعا بعد
 واو للجملة كقوله فليست لا تفك احد وقضية تكون واما هنا
 بها مقلا ليدى او واما اما المكسورة الهزة لشدة الميم غزاسا
 انا واما انت او واما اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق
 حقا ياك فلي فلن ازال مطيعا او مناري خويا اياك واما انت
 او منصوبا بعامل في معنى قبله غير مرفوع ان تحدث رتبته نحو

مما تهم

لنفسه اي اي رسا في نضج - وصل ووصل الخوجه الاتصال
 كونه الاصل ووجه الانفصال العرب من توالي اتصال في
 فثلاثين تخرج والحقبة منفصلة حقيقة اذ لا يمكن للعين
 الاتصال والانفصال ولا التلوغزها وعاسلته مغفول افضل
 وحقن مغفولة الاول ولو ادعى العكس كان اولي لان الوصل ارجح
 فتعلق العامل الظاهر الدال عليه به اولي - او افضل
 سلبه اي صوره بصورة المنفصل وحقولها المدا ولسلته
 لا يمكن فصلا لانه اذا قلت سلبا يا ه لم تكن لهما وجود
 ومعني سلبيه استعظيمه وهو من سالت تعني استعظيمه
 لا يعين استعظيمه - شبيهه اذ اوردت مغاير لعل السلب
 مما يترشح الاول والثاني حكم باب اعطيه وان كان بعضها
 فان كان الضم واحدا وجب اتصاله او اثنين اول وثاني
 او ثالث فكا عشت او ثا وثالث فكذلك تعني السوحي
 والاتصال ارجح مستفاد من كلام الناظم لا يغفل
 انه حيث امكن الاتصال وجب وامتنع الانفصال اذ في الفروقة
 علما ان الاتصال هو الاصل والمغاير من اتصال الشيء بحالته
 عند الاطلاق ولا يرد عليه كون الانفصال مع الاسم ارجح لانه
 الما ذكر الفعل ولم يقرض للاسم او اسم اي وصفه
 او مصدرا - ان يساكنوها السؤال عنها يعني الاستعطاء والو
 وهذا الوجه يولد من اسماع الضمة - والاتصال
 ارجح لاختلاف محل الضميرين نضج وقال لان الفعل اقدم في
 اتصال الضمير من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل
 والمفعول لذاته وهما المشاهدة اثبت - لقد كان حبيبتك
 فيه الشاهد وهو يثاني الضمير من متصلا وهما هنا شبيهة
 وقرابا اول الضميرين في حبيبتك وفيه الشاهد مجرور بحلا بالاضافة
 مرفوع محلا على الفاعلية وشط هذه الصورة ان يكون اول
 الضميرين مرفوعا كما تقدم في الضابط فكيف يدخل مثل هذا

المثال

المثال في الضابط السابق الان يقال المراء ان لا يكون مرفوعا
 فقط - ومنعكها المصدر فلا تطلع ابنت اللعن فربما
 اي في العرس المطلوبة ومنعكها مبتدأ اخره استطاع وبش ارب
 يا عظامك سياتيها متعلق باحدتها وابنت اللعن عتية المنكوك
 في الحاشية اي ابنت انا في من الامر ما للعن عليه
 واثبت كذا في شرح الكافية وكذا حية بن الحجاب والذي يحزم به الجواب
 نقل عن البديع ان ذلك خاص بكان وان الاتصال متعين في اخولها
 وقولم ليسني وليد شاذ وعلى الاول لا تدخل كما دلل خبرها
 بتدركونه غير متضارع والنا ذكر لونه ماضيا - ان يكفه
 الخ قال النبي صلى الله عليه وسلم لعرضي الله تعالى عنه لما طلب
 ان يقتل ابن ميار عين فخير بانه الدخال يفرج فواف - فاب
 لا كنهها الخ يعني ان يبيد الزبيب يقوم مقام الخرفان لم يكن الخدر
 شيد الزبيب وفي اخيه اعتد با من شجرة واحدة واللبان كبر
 الدم كالروائح فقال هذا اخوه لبان امه ولا يقال بلبن امه
 فقه - بلغت لك الرضا دق فاحا لك كسر الغزة وهو الاخص
 فان كان القياس فحقها ومبتدأ مرفوعا - خبر في الاصل الخسر
 عليه ان الاول مبتدأ في الاصل وحق المبتدأ الانفصال في بين جوار
 اتصاله بل رجحانه وجوابه في قول الرضي وجب اتصال اولهما
 لقربه من الفعل والاولي في الثاني الانفصال رعاية للاصل
 نقله - ارجح سببه الى الارحاج جمع ربي كعصى وهو النخلة
 والاشعان جمع صنف بكسر الصاد وهو الخمد والاشع كسر الهمزة
 وفتح الحاء الهمزة جمع احنة وهو الخمد ايضا - وقد مره
 الاخص الخ من فوايد التفسير على تشديد باب سلته بتقدير
 الاعرف فان مجرد قوله وما اشبهه لا يبيده صريحا تجوز ان
 لا يبيد في الشبه بتقدير الاعرف فاذا وعد البيت ذلكا تشييد
 صريحا لانه اذا وجوب تقدير الاخص عند الاتصال وذلك
 صريح في التجوز الوجهين مشروط بتقدير الاخص لتوقف احد

الوجهين وهو الاتصال عليه كما افاد ذلك البيت ايضا مفهوم ذلك
 التثنية وهو انه اذا تقدم غير الاضطر وجب الانفصال فقدم
 افاد التثنية بذلك التثنية وبيان مفهومه في قوله
 الثلاثة فانه امران الاول احتراز عن غير الابواب الثلاثة فانه
 لا بد تقدم الاضطر كما في ضربونا سلبونا فان الاول وهو الواو
 من غير العاين فهو دون الثاني وهو النون الذي هو ضمير المتكلم والثاني
 يؤخذ من عدم هذا الحكم للابواب الثلاثة ومع ما قد يتوهم من انه
 خاص ببيان سلبه فيقال هذا عطف به قبل ذكر البابين الاخرين
 ولم فصله منه بهما ولا يجوز تقديم هذا الى الامانة
 من قول عثمان اراعتي الباطل بيطا انا واجاز اليك وكثير من القضا
 تقدم غير الاضطر مع الاتصال اعطيتك بول ولكن الاتصال
 عند عروجه وقد من ما ثبت في انفصال هذا المقيد
 بانفعا الكثير اما مع وجود اللبس فيجب تقدم ما عوقفا في المعنى
 يجوز ان يعطى اياه وانما لم يلبس السك كالمع على هذا القيد
 اعتمادا على ما ياتي في باب تعدي الفعل وفي اخبار رتبة
 الزم فضلا عن ان يتعلق بقاعدة سلبه وما بعد هذا لا من قبورها
 كون احد الطرفين اعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد
 وبه قد من تقدمه بباب سلبه تقييد قول للمع كذا اخلصه بما
 اذا لم يتعدا رتبة الزم فضلا لعدم شرط الاتصال وهو
 تقدم الاضطر لانه عند اخبار رتبة القيد لا يقال تقدم الاضطر
 وقيل ان اياه ان قلت فيه ان حال لا يعقد من معموليه
 مبتدا وخبر قلت بل يتقدم منهما ذلك وقصاري امره انه مثل
 شعري شعري وذلك جائز وقد يبعث الغيب اي قد يكون
 سببا في الإجابة لوجهك الخ اي لوجهك في وقت الاصل
 لسانه ومن ان الياه اي البسطة والهجعة الوصل اتباع الكرم اليا
 والقباس ان الياه اياه وقد صلت لك الضيقة العضة يكون
 تعا عن الشدة وتوهمها معينا ليا ولان كلفهما معا المتشابه اي وقد

جملت

صلت نفس تطيب بصفة يفرح العظمنا بما اخلصنا من التعريق ايا
 مثل الصفة التي استبها والقياس لضمها اياها ولم يكن
 الاول مرفوعا احتراز عن محو ربه فان للتعريف والبيان المعاني
 الغنية والافراد والتذكير ولم يجب فصل الثاني لعدم الحد والمذكور
 لان استنار الاول يمنع توالي اللذين واخلاق الحال يمنع القيام التاكيد
 قائل لم يجوز في كلام ما بعد على جوارزه فانه قال
 واكثر في كلامه اعطاه اياه فانفتحرت ذلك ان هذا اعطاه هو
 واقع في كلامهم بكلفة بل يقتضي ان قد اجاز بعضهم
 الاتصال مع اخبار الضمير في التكلم او الخطاب والغنية مطلقا
 وهو صنفين منه عليه اللاري وقيل بان الضمير مفتوح
 او ساكنة او حذوفة والكم دلالة بخور في اكرم ربي اهان في
 وصلا فيها بنون مكسورة نون وقاية الظاهر المقادير
 مبني لاحرف معيني ونوشري وقد رتبني وانما جاز
 حذف النون فيما لا يفعال شرفي واسميت الحروف الا في بيانها
 اذ ذهب الى صدره عدت تومي كعد بدا ليس الرسل
 الكثير واسم ليس مستتر فيه وجوبا عايد على البعض للمفهوم من
 القوم وبما المتكلم المتصلة به خبره تخرج فالصحيح ان الحد في
 نون الرفع اي لا نون للوقاية وهذا التخرج بان نون الوقاية تلزم
 مع الافعال الخمسة فانه لا يفتح عنها نون الرفع وقد من احكام
 اجتماع النونين في الافعال الخمسة لانها تاتي الفعل الكسر بعين فقط
 بالفتحة في قراءة فاع في لافعا تاتي الفعل الكسر بعين فقط
 اخذه من لكسة الحقة بل اسم التي هي اخذت الحرف بخلاف تشرية
 تفرين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كسرة
 وقيل الحق لمروضا قاله الجاهلي واعلم ان التشديد المذكور في هذا
 في غير المعتل ما فيه بخور وعاء وري فلا كسرة فكان ينبغي ان يقال
 الحق المعتل بخور طرد الدباب او كسرة كسرة على الظاهر في
 ولقد عرفت ان الاحراب كذلك ورد الناطم التشديد المذكور

بان الكسر المحقق للفعل بالخاطبة كما قال انت من لحاق الكسر
مع بالتكلم لان بالتكلم فضله فيني في تقدير انفصال
بخلاف بالخاطبة فالنفا على انتهى ونقله الدوسري واقره
واقول جوابه ان الكسر مع بالخاطبة في الوسط حكما فلا يجوز
فيه كما نقلناه عن الحامي بخلافه مع بالتكلم قوله كنهه جابر الخ
تمامه اصادفه والقد بعض ما لي قاله زيد الخيل الذي سماه
السبح صلى الله عليه وسلم زيد الخير وقيل عنه مزيد زيد فلا في
اجابته اذ اختلفت العوالي فان مزيدا وجابر بن يحيى ان القا
زيد بعد الوفا بينهما وبينه فلا لقياه طعنه فخره فقال
زيد يعني الحامي العوالي الرماح والنية بضم الميم التمهيد اي يعني
مزيدا تمثيلا كنهه جابر قوله فقلت اخبرني في لاحظت اغت
والقبر الفلاف والابيض السيف والمجاد العظم قوله
وحد فعا كراهة الحكون الحدوف هو نون العاقلة من الاربعة
الاول هو من هاء الكثيرين لانها طرف وامشية في لغتي
وقيل للحدوف النون الاولى وقيل الوسطي ثم فقوله النون
الاولي وجهه انما اعتلت بالستون اعتلت بالحدوف وقوله
الوسطي اي بانها في محل اللام التي لم يفتحها النون عاليا دونها
عن بن الصايغ قوله ومنه قراءة نافع قد بلغت من لدني
عذر رافقه نظرا يجوز ان يكون للحدوف نون الوقاية لان
حدوف نون لدن لغة قاله زقلت في هذه النظر نظرا لان
نون لدن المتحد في اذ كان المضاف اليه ظاهرا كما يفتله
رم في باب المفعول فيه والمضاف اليه في الآية صير قال
صا وا يجوز ان يكون الاسم في قرأته اي نافع لد والنون الوقاية
لان لم يتحرك الاخر والنون انما في مبالا لتصور الاخر من الحركة
انتهى قوله بمعجز جسي راجع لعدني وقطني واخر رايه عن قد
وقط بمعجز اسم الفاعل اي كيفني فلهذا حال انفصال اليها بها
نون الوقاية وعن قد الطرفية وقط الطرفية فانها لا يتصل

بها بالتكلم قوله ايضا مصدر لافه لثامه بمعنى رجع مضموم
على انه مفعول مطلقا حدق عامله اي ارجع رجوعا الى الاصل بفتحة
الحدق ولا اقرر على ما ذكرته او حال حدق عليها وساجها اي اخبر
ايضا واخبر ايضا واما استعمال مع ذكرسين بينهما توافق بكل استفا
كل منهما عن الاخر فلا يجوز جازيدا ايضا الا ان يقدم ذكر كونه احدا
ولا جازيدا ومضى عن عدم التوافق ولا انضم زيد ونحوه ايضا لان احدهما
لا يستغني عن الاخرين هشام قوله قد بقي من وفي السبع وقيل انهم كانوا
وكسر القاي كثر وعليه من افقد للتحقق او نفي يكون مضمومة
مبين للمفعول فقد لتقليل والمعين قد نفي الحدق النون الوقاية
قد لا في قد وقط فيكون انبأته فربما كسر اخري وهو تابع في ذلك
لان القاطم والصحيح ما ذكره السبع ان هشام من ان حدق
النون منها قليل وعليه فبقي في النطق بعين ياي من وقيل
القوم واوفهم انهم قامين وقد لتقليل قوله قد في من
مفر الى تمامه كسر الامام بالسجيج للمجد اي بالجميل للمبال عن
الحق واراد بالجميل طيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام
واراد عبد الله قالنا هذا في قد في وقد يحذف الالف النون
في الاول وحدق في الثاني ولققت بان الثاني لا سا هذا فيه
على حدق النون هو ان يكون اصله قد قد لحق به بالاقافية
وكسرت الدال لالتقاء الساكنين زقوله امتلا الخوض الخ مهلا
نصب بفعل محذوف اي مهلا مهلا وزويد اصغته وقد ملات
اي لا تك قد ملات بطيخ قوله وليس الموافيني الخ ليريد
مبين للمفعول كسر والمعين ليس الذي بانتي لسقطها بيا قوله
فلما مضمومها ذلك الخ علة المنع لزوم الفصل بالتوك سبت
المعنائين والمضاف اليه قوله غير الدجال اخر في علة فيه
ثلاثة اسئلة احدها في اخوف فانه مقتضى ان غير الدجال
حاي فان اصل افعال ان يكون من الدلا في المبين ليعا فلما
المعين ان غير الدجال محذوف منه والثاني في البيا فان افعال

اما اضاف الى بعضه والباقي قبل ذلك والثالث في الحاق النون
 وحواش الاختار ذكره الشرح وحواش الاول ان فعله اضاف او
 اوافق والجميع ممكن اما حاتف فوافق للمعنى ولكن يكون من باب
 استعمل من ذات الضم والضم والضم والضم والضم والضم
 حذف للصناف ولهذا التقدير اندفع السؤال الثاني فامضاف
 وعلى ان يكون من وصف المعاني بما توصف به الدوات مثل
 شجر شاذ وموت مايت وعجب عجب في الاصطلاح وحرفي ثم
 قبل حوفي هذا الشرح حوفي من حوفي غيره واصل الحديث حوفي
 غير الدجال احوفي حوفي ثم حذف الحوافن وحذفها عن والبا
 فصار غير الدجال احوفي مخفيا في حذف الصناف وقد تضمن
 هذا الجواب والجواب الثاني الجواب عن السؤال الثاني ايضا وبين
 على الوجه الثلاثة انه لا بد من تقدير مصاف واما في الوجه
 الثاني فيحتاج الى تقدير مضافين **ثم العلم** هذا هو
 النوع الثاني من التعريف ويطلق لغة على العلامة وعلى الرابة
 وعلى الجبل بر قاسم وقال في حو لغة مأخوذ من العلامة فيدخل
 فيه كل اسم معروف كان او كثر ونقله النجاة للاسم الا ان
قوله اسم يعني المسمى بهذا التعريف عند المصنف خاص بالعلم
 الشخصي فان للبشر عنده فكرة معني فلا يقسم فيه وعلى ما هو
 الحق فيمكن ان يتناول التعريف ويراد بالتعريف ما بين الكسبي
قوله ويجوز ان يكون علمه متبادلا لهذا الاولى من الاول
 لوجهين احدهما انه لا يخبر عن الكثرة بمعرفة والثاني ان العلم
 هو الخبر عنه **قوله** تميز الخبر لخصيته ان تميز علمه
 راجع الى الاسم وذلك مخالف لقوله بعد علم المسمى الا ان يقال
 المراد تميز خبره عن غيره من علم المسمى كالمخرج بان خبر علمه
 عما يدخل المسمى عليه في الاضافة بمعنى اللام الاختصاصية ويجوز
 عوده على الاسم في الاضافة بمعنى من أي العلم من نوع الاسم
 كل اسم عين سماء بغير قيد **قوله** فخرج بقوله يعني المسمى اكران

كروى

كروى لانه لا يقين سمائيا وكشم ولقد ان تقصده لا يقين مدلولها
 من حيث الوضع وانما حصل التقين بعد الوضع لا من عرض في المسمى وهو
 الاختار في الوجود الخارجي فيخرج **قوله** كالمضوء والغنية يتأمل
 وكه كون الغنية قرينة وعلا جعلت تقدم الموضع ولو كان **قوله**
 وقول لفضلة لا يختص بالموجود من منها حين وضعه فليس المراد بعلم
 الشخص ما كان سماء فز احقيقا واما ان مستحصا في الخارج لا
 الموضوع له في كونه المخرج ولا تستغفره في الخارج حين الوضع فتعلم
 شخص العلم خارجي بالنظر للاغلب ولا يورد ان العلم الشخصي قد
 يوضع لمعني ذهني **قوله** يتبين اليها اوليا العربي ومن قال انه
 منسوب الى قرن لثنا لاجل هو مري قد سمي بقرينة **قوله** وسندتم
 ضبط السنوي بالنسب والادال للجهتين وقالين تمام بالادال للمهلة
قوله وواضح لك في النظر سمعة اعلام وان من علم
 الكلب وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ولقولون سمعة وان من علم
قوله وهو ماصد رباب اقام اي علم مركب مصاف صدر من كذا خبر
 بالمصاف بخواب لزيد حاذ اسميت به او بوزني فيم اذا اسميت به فان
 الاول لاضافة فيه والثاني الاضافة فيه فخر العلم لا كعله وفاد الخبر
 الذي في العلم يعني ماصد رباب او بنت كان رايه للزواج وبنت طبق
 لفرع من الخان **قوله** وهو ما اشعر الخاي باعتبار من يسميه
 الاصلي لا العلم لذهو الادات التي وضع لها ولذا عر باسمه وروى ذلك
 او وضع ثم الفرق بين الكسبة واللقب بالخيرية فاستأر بعض الكسبي
 بالمع والدم لا يصر كما في الخبر والي لقب وكذا الفرق بينهما وبين الاسم
 ويورد قول بعضه يخط في تعريف القبة عن محمد واحد وقيل
 اي لا شعرا بها بالمع وقد يعني ان ما وضعه او اسم مطلقا ثم
 يعتبر الاسعار وعاضمة بنج الصاد وكسها عوض من الواو
 عن الجوهر **قوله** فخرن في الجملة ما لم يشتر الملقب والافند
 كقوله تعالى انما السج علي فلا ضرورة في قول ان طين المخرق وفان
 عبيد خلا في لثنا لاجل **قوله** لان اللقب في الاغلب الى وان

صفة في المعنى وحتمها التأخير ولأنه لو قدم عليه لصنعت
فائدة الاسم لأنه بعيد ما يفيد الاسم وزيادة قلت
ما ذكره يقتضي منع تقدمه على الكنية أيضا فتأمل ثم رأت
السنوني قال وتعليقهم لتأخير اللقب يقتضي وجوب تأخير
عن الكنية واختاره بعض المتأخرين ومقتضى ما تقدم أن الكنية
التي من أفراد اللقب كافي للتمييز فيما انفرد في اللقب الحسن انتهى
قوله أنا ابن مزيعة تضم الميم وفتح النون وسكون القنة
لقب عربي ولأنه كان يلبس كل يوم ثوبين فاذا أمسى مرقعاً وما
السماء من ذراعتيه بحسن وجهه تفرج ما كان ذلك الكلب
الحاذ الكلب لقب عربي وبطن خال من عرو وشربان كسر الشين المعجمة
وفتحها شجر بعلمه القتي وحلة وحلة عوي للصفة لظن
شربان قومه أقسم بالتمامه فأغفر له أنهم أن كان فخر
أن قاله قال لفر من الله تعالى عنه أن نأفقه قد ثبت فأخبرني
لقال له عن كذب وتلف على ذلك فأنشده فقال لقب العنبر
كسب لقاف يلقب بفتحها إذا رقت حننه ودر بعباه وفخره في
كسب لقاف يلقب بفتحها إذا رقت حننه ودر بعباه وفخره في
عينه تفرج ما وما اعتز عرشه إلى أصله أن السيد سعيد
أن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في الحلة فتألم قليلاً ومات منه
لقال رسول الله صلى الله عليه وآله اعتز العرش لوت سعيد ماز
فمنظرة حسان ومن الله تعالى عنه تفرج ما وقد رفع نوحه
دخول الكنية إلى الرفع ممنوع لصدق قوله وإن كوناً معز بفتح
قوله سواه ويشمله الكنية والاسم أي وأن يكن اللقب كونه
معز من كافي الاسم للمعز من يمنع ذلك كون بعض أفراد
الأمركب وهو الكنية معز من المعز بفتحها يقال المثنى
والجمع في باب الأعراب والمضارع والشيء به في باب النداء ولا
والجولة في باب النداء والمثنى والجمع في باب النداء ولا
الجولة في باب النداء والمثنى والجمع في باب النداء ولا
والجولة في باب النداء والمثنى والجمع في باب النداء ولا

معز أو الثاني مركباً والوجه خلافه وفاق للزم حيث قال واث
كانا معز دين أو أيما حازت إضافة الاسم إلى اللفظ انتهى وذلك لأن
المضاف إليه يجوز أن يكون مركباً كعلام عبد الله خلاف للمضاف
قوله سعيد كوز أنكر النسيم والمساوق قوله
يتأولون الأول ما يقع نسبه إلى الألفاظ معز بن سعيد كوز بن
وفيه أنه قد ينسبون إلى الأول ما يقع نسبه إلى الألفاظ معز بن
سعيد كوز وهو أنه إذا جازع من القاعدة لغيره خارجة
كأنشده قوله كوزم كوزم ورد على اسم وهو على مدلوله إلا أن كوزم حق
قوله أو عطف بيان كونه شربان قوله والقطع لم أرفق قطع البيان
نضاً وانظر حوازه كالبدل لأنه أخوه قوله عن شربان
استقر له فيه قبل العلية أن في العلية لتقريب الضرورة فالحمد
متناول لما استعمل قبل العلية التي هي العلية لتقريب الضرورة فالحمد
متناول لما استعمل قبل العلية الجامعة في علمية أخرى كاسامة
علم الشخص بقوله وذو رجال الخ رجال الخطبة والشعر
استدواهم من غير تسمية قبل قوله كلها منقولة وأيضاً جعل أصلها
قوله وهو ما استعمل ما يشعر بأنه لا بد في العلم
من أن يستعمل وظاهر عبارة المفتاح في عدم اشتراط
وأورد على الحد أنه غير قايح الصدقة بما استعمل علماء نقل
على أنها كاسامة فانه استعمل علمه حين ثم نقل علم شخص
مع أنه منقول لغيره بقوله وعلة عطف على قوله
منقول أي ومن العلم حلة وهذا شروع في تقسيم أجزاء العلم
باعتبار غير الذي قلناه فلا تنافي بينه وبين ما قبله فلا بد
أن الثالثة قسم من المنقول فكيف جعل قسمها له بقوله
برقعه منقوله إنما يقال برق السبك برق تروقا إذا تلا وقال
برق الصربا كسر برق إذا جازع فلم يطرُق قاله الجرمي
شباب قريباً أي ذاتاً شعراً بفتح قوله على طرف الخ
تمامه الانشام والاعصى الطرفاً بفتح العزة وسكون الظا وكسر الراء

والايات جمع مائه من الملوذ اذ اخلق ما به علم واصافته
 الى الفناء بمانية وهو مبتد اخبره على اطرقتا والتمام بفهم
 اللذة وتغلب الملم بيت يستتر به حوائج الخمة والعصم كسر
 العين جمع عصي واراد ما في المنة من الخمة نبتة المنقول
 نبتة الاول انما انما نبتة عن الناقلة والمائي الخواني والثالث
 حلة لم قد ريد في ادم والقد يد الساج ذات حد في زيد
 فانه علم منقول عن الخلة ولعله خلة الدال (ان يحكى اصله)
 وافته قول بن الضايغ ان العلم الخلة لا يوصف باعداد ولا سبيل
 هو يحكى ان يتي لكن قال السيد انما معرفته تقدر لا يقدر بالاعداد
 في اخرها في الباب من المنافع من ظهور الاعراب فيها حركة
 الخلة فسنى على السكون انما لم ينفذ اليها للتكون ذات
 اللفظة ثم فقه الاعراب والاصول في الظهور ومما فقهنا في الاصل
 في السكون فالترزم مع الباعثين وبالجملة لما كان للتركيب هنا
 تدنيا في الخلة لم يكن ليا به حظ في التركيب بخلاف المنقول
 كنهها خسته عنده فثبت ان التركيب العددي ليس من اللزجي وهو
 الناسب لظهوره فقه تركيبه لكن القوم حو التركيب في الاضاف في اللزجي
 والاسنادي فلما غلب تركيبه عن اسماويه او لا كانت التسمية
 في كلام العرب او لا فاعراضا في الجوان على الحصر بالتركيب من حقين
 كما ان اوصاف واسم كبا زيد اوصاف وفعل كعد قام اجيب
 عنه بان تلكه شبهة بتركيب الاسنادي كقوله عنها فاذا سمي بها
 حكيت واسما التركيب المتوصفي كزيد القائم فلفظ بالمراد
 بتي انه اذا كان العددي من اللزجي وروا انه اذا سمي به على كارج
 به اللفظي والمناظر لم يذكر الحكاية في اللزجي وقد
 يضاف صريح الى غيره فيعامل المجرور بما يتقنسه حاله من غيره
 وقد يلزم منه فتح الفرق ويقابل الصدا ايضا بفتح حاله
 الا في فقه الفرق العليا في حالة الفقه فلا يظهر نحو انما معددي
 كونه واعرابه اعراب غيره الخ قال بن هشام واجروا على

لنقله الحكم غلام زيد انهم يشبهوه به فمن لم اعربوا كلامها وعلي
 كل من الحكم العلم ومن لم منعوا حرف او نروا في ابن اوي وبنات
 او رب للعلمة والوزن وان كان العلم انما هو للجمع لا الاخر وهو جمل
 وقا لوجاهتي اليك من فلان بترك تلتون بكروا ان كان المرصوف
 ما من المجمع انش وقوله وقالوا حالي انما هو فلان لا يعلم
 ان اعطى الحكم العلم لا يتقيد بالعلم للعلم وان وقع التنبيد بك
 للدراميين كما نقله في التبرج واقره ولما تعلم ان هرة في ابي هرة
 عن مصروف كما قاله السني في حواشي السنن والاختلاس
 للعلم بحركة اللز باب والخلة وكل ما يصار من العلم والموام وحركات
 الارض وما اشبه راسه لاسر لحيات جمع احسان في الحركات جمع حشرة
 صغار دواب الارض قاموس قوله فلا يضاف ولا تدخل في اي
 الا اذا قصد السماع فيها بفتح قوله في سجان علم التسبيح روي
 هشام عليه السلام لا رتبة للاضافة واجاب بان الاضافة اليه
 ينقل العلمية ما كانت للتعريف او التقييد واما ما كانت للبيان كقوله
 طي ويزعون موسى فلا واجاب البضاوي بان علمه انما هو عند
 قطعه عن الاضافة وعبارة سجان اسم بمعنى التسبيح الذي
 هو التنزيه وقد يستعمل على فيقطع عن الاضافة وينبع من الفرق
 انش قوله ويدد به وتنصب الذي بالمسوق فيها لفتح قوله
 امتد اي جماعته فانه ان هذه الاسماء اي اعلام الاحسان في
 موضوع الواحد اي للزاد المهم هذا عند جمع من محقق الاصوليين
 اما عند اللغاة وجمع من الاصوليين فاسم الجنس ما وقع الحقيقة
 مطلقا اي بالحقين ز والمائي ارجس وعليه يتا في الفرق بين اسم
 لجنس والذكورة بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية
 بلا قيد سمي اسم جنس او مع قيد الوحد السابعة سمي ذكره قال بن
 قوله والفرق بين احد الخ وعلى اللزج ما ان اسم الجنس موضوع
 للماهية ايضا في الفرق ان في علم الجنس لا يخط المحذور بالاهية
 وفي اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظة بارا في

فلما بد وان لاحظ المعنى قلت المصور الذهني وان كان احاصلا لم يلاحظ
 في المكرة خلاف المعرفة فان الملا حكمة واجبة فيه وعدم اعتبار
 التي لشر اعتبار العدمه قوله المتحدة في الذهن اقل المتعينة فيه
 باعتبار رغبته بانه قوله اخلقه على عقل وضعه هذا على القول بانه
 موضوع الفكر للتشرا على القول بانه موضوع للماهية حقيقة والا
 فجاز ولذا يقال في علم النفس قايه قوله امعربط من اعترط الارض
 اذا ذهب فيها اسم عن الخوازي في قوله وشبهة من الشارة وهي
 الحدة لما في ابرقاس من الحدة سم قوله واسامة لم يعرف تركيب
 اسم الا في اسامة بجور كون الحزة بداهن فاوالوسم وهو النكر
 سم قوله كذا الخار الخار متدا وعلم خبر وكذا حاله في عين الخوازي
 فلما لمراد بالصور الحرة من الخور بل مطلق الصور وانما غير بالغة
 لان فعال الخار من اعلام الموت فغير بالصور لسان اعتبار انش
 المسموع عن الشاطبي قوله انا اقتضينا الخ انا تقع الحزة لسانه
 معقول اعلم في بيتي قبله والخطبة لفضلة في قوله يكون للذوات
 والمعاني الخ هذا القسم لما قيل للمفهوم والمصادق والافعال الجنسي
 انما هو موضوع للماهية بعد حضورها في الذهن فليس ينقسم الى الذات
 والمعنى وقوله ويكون اسما وكلامه يقل والقبابا اذ لم يقع التلقب
 في العلم الجنسي بخلاف الشخص من كذا كان او مولدا وفقوا بعضهم لم يقع
 تكلف الهماء مزرود ونقل النقات وقد رضوا على ان غير لغت
 فاطمة محبوبة امرئ القيس وجر لغت الصديق في الله تعالى
 عن اسمها وعلمها من قوله قد جاء العلم الجنسي لما بولاهن ذلك اسما
 الكنية الانزوي ان كل نسخة من نسخ كتاب الفارسي العسدي تسمى
 بالانصاح لا يحسن بد كذا نسخة دون اخرى كما ان اسامة كذا لك
 وكذا الباقي فاذا قلت هذا الانصاح فهو كقولك هذا اسامة
 تشعرا في فريحا واذا قلت الانصاح خبر من الفعل والفصل فهو
 كقولك اسامة اخر من لالة فهو علم جنسي في الما فوات دم قوله
 صبان بن بيان بنج اولما وشديد الكنية وهو من اسما الاضداد

لان

لان الجولات متشعبة حقة لامينة ولا بينة بفرج قوله
 ابو المضا بنج المم والصاد للغة والمدمر قوله ابو المضا
 بنج الدال الهملة وتكون العين للغة وفتح الف المدمر وفتح
 والذخف كالمنع الاخذ النرقاص من اسم الاخذ قوله
 ما وضع لشار اليه اعلم من اشار اليه اسامة حسنة الطوارق والاعضا
 لان الاشارة عنده اطلاقا حقة في الاشارة للنسبة ولما
 صير الغائب وامثاله فانما للاشارة الى معانيها اسامة وحقة
 لاحسة وفلذلك الله ركب مما ليس للاشارة النخسية في قوله
 الخور حامي والاشارة الحدة وده الاصطلاحية والواقعة
 في التعريف لغوية كذا في قوله هذا اصله ذو بلاتوب
 لثبته محكم العين بدليل قلبها الفا وحذفت وحذفت لانه
 اعتباطا في قوله لغز داي ولوحك لصة فوكك واللع وذو
 الفريق وقد اشار بها الى الاثنين مخوعوان من ذلك والى الجمع
 كقوله وسوال هذا الناس كذا ابيد والى كذا في قوله
 على القول بان كل منهما باق على اصله سبق عن بن هشام قوله
 منه كذا برر على كونهما للذكر قوله
 بنيت لغز على الجوان كارة سقيا ورجا لذل العاتل الزارة
 لان المعنى لذلك الشخص والاشان من قوله وذابها كسوة
 في قوله وذابها مضمومة بعد حزة مضمومة بفتح قوله بنيت
 الذال في اسامة منقلبة عن الفاذا قوله وقد تكلم باري ما
 وقفا لسان الياء اجري الوصل بحراه قوله وته تبا مسومة
 معلومة عن ذال قوله وبأخلاق اعلم اشباع قوله
 وفي تبا مسومة مقلوبة عن ذال في فقه الملح بني الدليل
 التا واليا قوله وما قبل ذال ذال في قوله وذات بالنا
 على الضم في اسامة ذال والثالث بفت كالتا في امارة في قوله
 المعزدة اي راجحا لصة فوكك ذي الحاجة وذو الفرق في قوله
 فلا يشار بعد الغنة لغيره لما كانت الاشارة تكفي بها عن لشار اليه

اسامة
 فلا دور سقم

وما انت الاصل الحق بالكتابة فاسما كثره الفاظ اشارت بها
 فاسم الغنى في اللفظ وان كان لم يكن من اسما الاشارة غير
 ذواتا مراد في اللفظ ان اردت به اللفظ الذي اشارت
 بالمرادوا ليست والاضافة التي افاضها اللفظ اضافة المفرد الى
 كليمه والمعنى ان ذواته وان ثانيا في اللفظ المشي للرفوع اي في
 النوع مؤنة المفرد لكليمه ومخففة انما من افراده فكل من
 مرفوع وان اردت به المعنى اي الشئ اي شئ من قوله لرفع
 على المساحة اي للرفع لفظه اللفظي من قوله في قوله اي بان
 المعنى بالالف مطلقا على لغة كنانة وغيرها اوبان ان يعنى
 نعم لقول ابن الزبير لم قال له لعن الله ناقة جليتي النكاح
 ان وراكها اوبان فيها خير الشاى اي ان الشاى هذا ان لساها
 والساوى الشاى في معترض ما من احد مما ان يعنى نعم
 شاؤا والشاى ان اللام لا تدخل في خير للبند او اجيب عن هذا
 بان اللام داخل على مبتدأ محذوف اي لساها احران والساوى
 الشاى منبسط لان خير الشاى موضوع لتقوية الكلام ولا يلزم
 الحذف والسجع من حذفه شاؤا اي بان ان للفتوحة اذ خففت
 واختار ابن الحاجب ان هذا ان مبني وان قول اكثر من هذا
 خروضا لغيره ايا معنى من اللفظ اي من كرا او شاعا فلا
 او غيره وبدل لغيره كلامه وقوله والمد او من القصير
 فيه لغات اخر فعلا ما بدل الفزة ها واو لا ضم الميمين واو لا
 بالتيوتن وقوله ذم المنازل الخميم ذم بطرقاته اللان الفهم
 للفتحة والغنم للاتباع اي اتباعا للذال والكسر على الاصل وهو
 الارج اي ذم المنازل بعد مفارقة منزله اللوى اي العلو والعيش
 معطوف على المنازل وقوله على راي الناطم والمواعظ على ان
 ثلاث مرات في وفي وفي الكاف واللام وبعد وفي وفي
 بها وفي غير الشئ وبالنون للشد والكاف في الشئ ووسى وصى
 للمفرونة بالكاف وصددها لان زيادة الحروف تستعمل في زيادة المسافة

وجهه من الحاجب فالكى وقد يستعار للتقرب ما البعيد لتقربه
 المشير نحو وما تشك بيمينك ونظرة المشا الىه يجوز ان
 ربي ويستعار للبعد كالحج لكتابة الحال كخوضه من شيعته
 وهذا من بعده وقد يتقربان مشاربا ايها واليا لقوله
 تعالى ذلك بذكره في قوله ان هذا هو القصص من عن الجامع
 قوله ولحق الكافي الى وفيها ثلاث لغات الاولى ان تحلف لا خلاف
 احوال الخطاب ولها العنقا الثانية افرادها مفتوحة مطلقا كقول
 دالة على الخطاب لفظا لعلامة افرادها مفتوحة في التذكير
 مكسورة في التانيث فالكى تليق هذه الكاف ارايت
 بمعنى احب في جواريتك هذا الذي كرمت علي فالسا فاعل
 والكاف خروفا خطاب هذا هو الصبح وعكس ذلك الفراء ويرد
 صحة الاستغناء عن الكاف واللفظ لم تقع قط مرفوعة معني
 قوله فكان اسم الاشارة الى وكان للكاف محل من الاعراب
 واللام متغفلا متغفلا العامل من قوله ولحق هذه الكاف اسم
 الاشارة الى قضية الاطلاق ان الكاف تلحق جميع اشارات للون
 وقال لا تلحق منها الاي وناوذي والوانك وتلك وتلك
 تكملها في الثلاثة وتلك وتلك فتخرج الشا فيها وتلك وتلك
 انني وفي الصحاح لا تغل ذلك فانه خطأ وقوله فتح التا بقض
 بجواز ان تلحق التا للتقرب الا ان يذني ان هذه مختصة بالمتوسط
 والبعد قوله وهو لغيره فميم فانه لا يابون باللام الا في الجمع
 بقرينة تتبناه بالاولئك مع قوله اول الباب ان قصر والفتحة
 تميم ويحجمه التا في شرع التوضيح قوله او مع اي مع اللام
 وانما كسر في ذلك وسكت في ذلك لان الالف مخففة فلم تقصدوا
 حذفها فحركاتها كسر للسكتين وكذلك في سكت لان الباء بعد
 الفتحة قرينة من الالف في الكفة واما تلك فادخلت اللام على
 في ولم تحرك الباء لكسر اجتماع الكسرين والباء اذن لم تقصدوا
 سكونها فحذفت للسكتين واما تلك فحذفت العتاة فلفظا فليته

وما انت الا نزل الحق بالكتابة فاسالكثرة الفاظ اشارت فبان
 فاسم الغزي قوله وان كان لم يكن من اسم الاشارة غير
 ذواتا مراد في قوله للمثنى ان اردت به اللفظ الدال على اثنين
 فالمراد بالثمة والاضافة التي افاضها اللفظ اضافة المفرد الى
 كلمته والمعنى ان ذوات ثنائيان للفظ المثنى للرفع اي ضمنا
 النوع بقوة المفرد لكلمته ومخففة انما من افراجه فكل منهما مثنى
 مرفوع وان اردت به للمعنى اي اثنين اي شئ حل قوله للرفع
 على المساحة اي للرفع لفظه او داله ثم قوله يقول اي بان
 المثنى بالالف مطلقا على لغة كنهه وغيرها او بان ان يعنى
 نعم كقول ابن الزبير لم يقل له لعن الله ناقة جملتي المبتدأ
 ان وراكها او بان فيها ضمير الشان اي ان الشان هذا ان السابقان
 والتاويل الثاني معترضين بامر من احد هما ان يعنى نعم
 شاذ والثاني ان اللام لا تدخل في خبر المبتدأ فاجب عن هذا
 بان اللام داخل على مبتدأ محذوف اي لهما سائران والتاويل
 الثالث تنقيح لان خبر الشان موضوع لتعقوب الكلام ولا يناسب
 المحذوف والموضوع من حذفه شاذ الا في باب ان للفتوحة اذ خففت
 واختار ابن الحاجب ان هذا ان مبني وان قول الاكبرين هذا
 خبر ونصبها لغيرها با معني قوله اي من ذكر او موشا عاقلا
 او غيره ويدل عليه كلامه وقوله والمدد اولي من القصير
 فيه لغات اخر صلا بما بعد الهمزة ها واو لا نعم المزمين واو لا
 بالتثنية رقة زم المنازل المزمين زم بالمركبات الثلاث نعم
 لا تخفيف والنعم للتابع اي اتباعها لذلك والكسر على الاصل وهو
 الارجح اي دم المنازل بعد مفرقة منزله النوى اي العلل والعيش
 معطوف على المنازل رقة زم على راي النافذ والمبور على ان الهمزة
 ثلاث مرات فترى وهي الحجة من الكاف واللام ونعدي وهي المقرو
 بها في غير المثنى وبالنون للشد والكاف في المثنى ووسفي وهي
 المقرونة بالكاف وهذا لان زيادة الحروف تستعمل في زيادة المسافة

وصح من الحاجب فالكسر وقد يستعار للتعب ما للبعد لقطعة
 المشير نحو وما تفكك بهتك ونقطة المشير الى نحو زكتم الله
 ربي ويستعار للبعد نحو كناية الحال نحو هذا من شيعته
 وهذا من عدوه وقد يتبعان مشاربا فيهما والها قوله
 تعالى ذلك بذكره ثم قال ان هذا هو القصص من عن الحاجب
 قوله ولحق الكاف الخ وفيها ثلاث لغات الاولى ان تحذف لاختلاف
 احوال الخطاب وهي العضي الثانية افراجه مفتوحة مطلقا كقول
 دالة على الخطاب ففقط العلة افراجه مفتوحة في التذكير
 مكسورة في التانيث فالكسر تنبيه للمخ في هذه الكاف ارايت
 معني اخر في نحو ارايتك هذا الذي كرمت علي فالنا فاعل
 والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح ولكن ذلك الفراء وبره
 صحة الاستغناء عن الكاف والظاهر ان فتحه مرفوعة معني
 قوله لمكان اسم الاشارة الخ وكان الكاف محل من الاعراب
 واللام مستغنى لانها العامل في قوله وتلق هذه الكاف اسم
 الاشارة الى قضية اطلاقه ان الكاف تلحق جميع اشارات النون
 وقال لا تلحق منها الا في ونا وزي فالواو كذلك وتلك وتلك
 تكسر التانيث الثلاثة وتلك وتلك بفتح التانيث وتلك وتلك
 انهي وفي المحام لا تغل ربك فانه خطأ وقوله فتح التانيث
 بجوارز فيفتح التانيث الا ان يدي ان هذه تحذف بالنون
 والبعيد قوله وهو لغة غيب فانه لا يابون باللام الا في الجمع
 بتثنية مثله با ولاك مع قوله اول الباب ان قرا والفتحة
 نيم وفتح به التانيث في شرح التوضيح قوله او مع اي مع اللام
 واما كسره في ذلك فمكسر في تلك لان الالف خفيفة ولم تقصدوا
 حذفها فحذفها بالكسر للمكسر وكذلك في سكر لان الالف بعد
 الفتحة قريبة من الالف في الخفة واسانك فادخلت اللام على
 في ولم تحرك الالف بالكسر لاجتماع الكسرين والالف اذن لم تقص على
 سكونها فحذفت للكسرين واسانك حذفت الفاتحة فقلت

واختلف في هذه الامة فقبل الامة بعد للشارع اليه وقيل بعد
المطابق وقيل لتوكيد العدد والثالث مناسبتة لقول الناظم
سورة كراهة كراهة الزوائد وقيل لانها تدل على قرب
الشارع اليه واللام على بعد وهو مستقصى لكأنها تجمع مع
ها وهي بتوسط أو البعد في الخلاف وقيل لأنه يتوهم انهما كانا
عذابة ولك اضري سم قاه وعلى لصاحبا لها وحدها
قده في سلة التبريل بان لا يكون مني ولا مجموعا فلا يجوز هناك
ولا هو لا كذا قال دم اخذ من اوصيان وكثيره وبر عليه في الملح
قوله من هو ما كان الضال والسراني ولا وجه لهذا الايراد
لان كلامه كما هو ظاهر فيما يكون مطروحا وهذا الإبره وردت
خلافه سم وبه يعلم ما في غيب الشاهد الكافي راب
بني الخاراد بني الغيا العترة ويا على الظرف الاغنى والظرف
تكرار الظاهر من الادم سم وبه الكافي ملاحظا صره
مسألة لدا في تصرفا كذا وليس كذا لكن بل يلزم الصبح والافراد
سم عن بن هشام سم او لم يمانظر في قوله ومن لم كان كذا
صل في السعيد والغريب والظاهر هو الثاني دم في له او هناك
هذه بفتحها والنون المشددة وسكون التاء ومعناها للفتحة
الماء زبدت عليها التاء الساكنة فتد التاء الساكنة وقد كس
ها وهما تفتح سم قال الشاعر معنا الخميني من متدا وهو
الصوت المعنى بضمه قوله لمن اي الجن معا اي فيها والصغير
يرجع الى الارض في بيت واحد قبله وذات الشاتان في عمله
استعمل المقدر في معا سم وزمماجات للزمان فها وهناك
كقوله واذا الامور تعاطت وتسايفت فها ليعرفون اي
المفزع وعو هناك اسمي للمؤمن اي في ذلك الزمان وقيله
اذ جاء من فركم كذا استدلالهم ونور بان احتمال اعادة
للكان فيما ذكره ثابت وكأنه قيل في ذلك المكان الذي كانت
حاكم في زمانه كذا او كذا دم وتقل عن بن هشام ان حينا ولم

يستعاران للزمان قوله بين اسم الإشارة الى اطلته وفي
التبريل فقهه بالجر فلا يقال ها اذ كان واما هانا ذلك
فيمتنع من اصله مع الادم وانما امتنع ها اذ كان مع ان ما التبيين
تدخل على ذلك لانها حاق هاله قليل فلم يحتمل التوسع في
يقع في خطه للصبيان وها اذ اذ الشرح لما انما متبدا اذ اخبره
وعلة الشرح حال تدليل قوله هانت ذاقا ما وان كان للمعنى
على الاخبار بالحال لأنه المقصود واستبانة للبيان او غير
ان او غير ذ والمجلة خبرنا او خبرنا وذا منصوب على التثنية
او الاختصاص او صلة ذاعلى قول الكوفيين ان اسم الإشارة
تكون موصولة واحدها الاولات والمجلة لازمة على كل حال
اذ هي المقصود الذي لم به القادح بضاروي وما شئت
في هوها انتم ولا تحولم او لا تحولم سم وبغيره قليلا يرد
عليه صورتان يقع الفصل فيما غير الضمير كثيرا احدهما ان
يكون عند اعشك ويحذف قوله ما كذا انور وباسعد الامل
الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف وحرف الجر منه نحو
لاها الله ذ يقال بقطع الهمزة وصلها وكلاهما مع اثبات
الالف من ها وحذف فها دم سم عوها ان ذي عذرة فضل
بينها بان للوكدة والاصل ان عذري عذري سم للموسى
هو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء فغيره اذ جعله من تمامه
ان قاسم الغزي قوله موصول الاسماء مبتدا والذي مبتدا
تاز خبره محذوف كانه قال منه الذي ولكن وكذا الالف
موصول الاسماء عام بدخل حقه جميع للموصولات شاطبي قوله
فخرج بقيد الاسماء الى غير صحيح لان قوله الاسماء ذكر في جاتها المرفي
لا التعريف فلا يصح الاخراج به كالصواب اخراج للرفي بقوله
لعابد دم قوله وبقوله الي عابد حيث ان كذا للموسى
الحرف في كاهم وضمير الشأن قوله واراد بالموولة الظروف للاخبر
ان كلاما الثلاثة ليس جملة اولت بشي اخر والصواب ان يقول

وهذه ملحوظها اذ متدرة الى مفرد موك بالحدة نحو الذي قام
ابو الذي في الدار والقيام نفس اي شخص بمعنى
وقد له بقرينة معارضة حب سعاد القياس حب
وانت الذي الى مقدم فارب ليلى انت في كل موطن وان
في رجمة الله اذ قيسه في رجتك او في رجمة الذي اصله
الذي لا ياتي وعند الكوفيين ان اصله الغال فقط وقوله
اصله الذي اي على وزنه وشبهه فكذلك ابو صفته كما ان ذوالنار
لما ساكن ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة خلاف سائر الموصولات
وزيدت فيها ان لا يتوهم ان الحلة التي بعد صفة لان الحلة
لا تكون صفة للعرفه المعز ولوحده كالفرق والجمع
مع بقا الكسرة كقوله

ان تغدو الذي لا تشك مكنتا جلا وان كان لا ياتي ولا يدر
وقوله سفتتكم الت سفتكم فكلها بك ما جاء من لونه وكرم
مع اسكان الدال والتا كقوله

فكنت الامر الذي قد كيدا كالشدة في رسته فاصطيدا
وقوله ارضنا الت اون ذوى العز والذل فاصحوا ذوى العز
وتشدب عاه الياء مكسورة ومهزومة وهم الكسر
التا ان كن اما الضم فبفتح واما اي فلما كان سبب بنايها
حد فسن اشبهت الغايات فاستدلوا كسرهما بقوله
وليس للمال فاعله بمال وان لفظة الا الذي

تعال به العلاء بضم طيه لا قرب اقرب والنصب وقوله في بانها
لوجه ان يقول فاعز بضم طيه فان فيه تثنية الياء والذات
والتيان وان يقول تنها او جعا واجيب بانه انما حكم على لفظ
الذي والى وهما مكسران واجمع الذي على القياس فالتحاج
لذكره بن قاسم على انه سيقول جمع الذي الذين فبعد ذكره
وانما اخره لانه لم يركب الكلام على المفرد على المبني ثم الخوض به عن
تفصيله لا يثبت بضم الف الاولي على انه مستند لضمير الخطاب

ناصة واليا مفعول مقدم وهو المناسب لقوله اوله العلامة وانما
جعلته بنف التا على انه مستند الى ضمير اليا واليا مستند افعيه انه
مع عدم مناسسته كان الواجب رفع تثنية لغيره عن الناقب للظلم
والاخره خصوصاً عند الناطق من قوله بل ما يليه لا يفرج بمفرد
واليا اذ ما لبث الا ولا يكثر في التفرج بالمفرد وكان القياس
المتعنه انها معربان وبعظم ما يري ذلك بل يقول هو ضيق من حلة
غير صبيحة على الواحد في اللذان واللتان صبيحة للرفع والذات في اللذان
صفة لنفسه والحر والاول والي ان ايعا ان كلا واحدة منها صبيحة
متعنه خلاف الظاهر ومثله حذف لالتا والفتحة
العزق بين تثنية المرب والثنى والنون ان تشدد
الفتا صل ما ذكره لثان بتي ثالثة ومجوز النون كقوله
ابني كلمته ان عجز اللذان فكل المول وفكنا الاعلالا وكقوليه
مما اللذان تولدت ميم لعتل غزله ميم وراثة ومي لانا ولانا
حدان الزموا وتقويين الذي ينبغي على هذا التقليل ان لا يجوز
التشديد في الصغر لعدم الخلق منه فلا تقويين من الوجود
واما لم تقويين في يد ودم وعجز اذ قالوا انا واما لاني
التقويين سماع وان سلم انه قياس فانما يكون التقويين مما
التثنية في السبب في الحدان منه كالذي عن فيه وبين ودم
ليست كذلك قوله الا لي بوزن العالي وكتب بغر واولقبح
قوله وشكلى الى اي وتغنى النون العمود الذين يستلحمون
اي يلبسون اللامعة اي الدروع حالة كرام على الخيل اللذان
تراءى يوم العزج كالحدا القمل بضم القاف واسكان للوحدة
اللاتي في اعينهن قبل وهو الخول وقوله اي الله لشم الى الشم
جمع اسم من الشم وهو ارتفاع في قبضة الانف مع استواء اعلاه
والعين الحداد فاعل احاد وصقلها مفعولها قوله مجيبا
تامة وصلت محلام يكن حرام قبل وقبل ميم على الضم
وبعضهم بالواو والى وكلمهم كلم يقول ذلك في التفسير ومثلي في

لغتان احزابا حذفا بوزنه لطوله باصلة كقولهم
 وان الذي يحالته بفتح وما دم هم القوم كل القوم بام خالده
 وجد قال فقال الذين رويته كل فقد جعل في شرح التسهيل ليست
 المذكورة والذين شاذا فكيف يكونان لغتين راجع دم قوله
 نحن الذين ولا يصحوا اي يصحون اي القوم صباحا والليل بالفتحة
 مومع بالتمام وخار تحضبه تعليل او حالا والمحتاج من المبالغة
 دام مطره وانما كتب الذين على هذه اللغة بلامين كقولهم
 من الزعم الي انه حالة بناه تشبيه بالحرف فانزاع عدم
 ظهور الخطا حال البناء ليل يجرى القوي او مشبه فيها
 هو تشبيه بالحرف فانزوعا والظهور محال الاعراب لانها تشبه
 الحرف لكن للفرق في علم الرسم ان لام التقريب تحذف من الوصول
 الامني الذي خاصته كتبت فيه فرقا بينه وبين الجمع
 بها كالتكلم والعلمين وقد منع المقرون علمين جعل لعالم
 كونه اجز منه فقياسه ان يجمع كون الذي من جملة الذي لما ذكر
 والواقع التعارض في كلامه قوله سببا لذات الذي في التسهيل
 وجع التي اللاتي واللاي واللواني واللايات واللاي
 بلاهز وللا واللاوي بالفتحة واللواني بالمد واللايات
 مكسورا او معربا اعراب لولا ان انتهى والاولي انه فيكون
 والاولى مشتركين جمع الذي وجع التي دم قوله في العالم
 عدل عن التفسير بالغا قال لان من يخلق على الله كقولهم تعالى
 اني بخلقكم لاني خلق ومن بعده علم الكذاب ولا يوصف البارئ
 تعالى بالفعال لعدم الادراك وهذا يعلم ان الكسوف العز يزور
 باطلاق المبهات عليه قوله لغرض تشبيه قال دم متبي
 نسب الى المشتبه من شأنه ال لا يشبه الا الى العقل اجري
 عليه حكم العاقل انتهى قوله اسره العظام الرب القطع
 من كماله والهمة للشدائد اوه سرب العظام وكواه الهما
 وطلبه منها اعادة الجناح كما يفعل ذلك مع العاقل صوغ اطلاق

من عليها

من عليها ز في الاعمال تكسر العين وفتحها اصله انم حذفت
 الهمزة والون تخفيفا وصاحا ظرف والطفل ما يتخلى من
 انار الدار وهل استقام انكاري اي قد تفوق اهلك المتغير
 بعد هم فكيف تتقوا العصر بفتحين الدرر فصل عن فتح
 الميم وكسر هاء من من عيشي لاقته العرض التميل فلا في ذلك
 احتمال ان من فيمن تكرر موصوفة بالحدة بعد هاء ساق قوله
 والاكتر في ضميرها المعالست عابدة على خصوص من للوصول
 لان من في ومن بعثت ليست موصولة بالشرطية وهي عابدة عني
 من التي تمام من ذلك فمثل الموصولة والشرطية والاستفهام
 والكرة ز في نفس الخ نزل العروق في بادية فاقا ه
 ذب فرجاليه من زاده وانكسر في اما ما قالها الغير
 العالم قال في التلوع وكون ما الغير العقلا قول بعض ائمة اللغة
 والاكثرون على انه للعقلا وغيرهم انتهى وتشمعل
 في غيره الخ ويكون من محار التعليل لا من استعمال اللفظ في
 حقيقة ومحارزه ويصح استعمالها من هذا نظر العاقل قال
 في الكافية وعند الاحتياط خبر من نطق في ان يجمع بينهما اتفق
 فاما ان يغلب الاكثر والاشرف في قوله وتشمعل ايضا
 في صفات العالم من ذكر الى اوصاف العام فان صفات من عقل
 مما يصدق عليه ما لا يعقل دم قوله نحو كبر اما طاب
 ما طاب الخ اي الموصوفة بأي صفة اردتم من التكرار والذبح
 والنايه واصدا ذلك الى غير ذلك من الاوصاف دم من التثنية
 التثنية في قوله في الميم امره اي الذي لم يعرف النسيبته
 وعدم النسيبته وكذا وجدت النسيبته واستبرم عليك
 حاله بالنسيبته الى الذكور والافوثة ومنه رباني نذرت
 بك ما في بطني محررا لى الملمد واستمالها في هذا حقيقة
 لما نافع الى الطبيب العاقل وجهه اليه ولغعد مرفوع بعيد
 والدر طرف سمين قوله ربما تكرر الخ من الامة بما الى الصلح

وقبله اصر النفس عند كل مسلم ان في الصبر جملة الخصال لا تقتضي بالامر
 ذريعا فقد كشف عما هو غير اختيار المسلم الفاعل والفاعل بالمد
 مثل العلم والفعال للعل الذي تشبه به الدابة ليعلمها من الغتام
 ووجه الشبه هو السهولة والبركة شمني قوله وهو هو المحض
 وهو متبدل خبره ما قبله او غير محذوف في قوله هو خبره هو
 والجملة صلة الموصول والظرف متعلق بمحذوف لان فيه معنى
 الفعل اي ولم من هو الثابت في حالتي السرد العلم قال ابن عباس
 وحتاج الى تقدير هو ثالث تكون مخصوصا بالمدح فالمدح ونحوه
 الي تقدير هو رابع علي القول بان المخصوص خبر طيبا محذوف
 انتهى قوله الا اخفى ظاهره ان الاخفى يمنع ذلك وليس
 كذلك فانه يجوز وجوب ذلك لكون معرفة موصولة والجملة
 بعدها صلة وان تكون ذكره موصوفة والجملة بعدها صفة
 وعليها خبر للبعد المحذوف وجوبا تقديره شيء عظيم وكفه
 قوله وفي بان ثم لا يفي موضع ثالث وهو قولهم اذا ارادوا
 للمالعة في الأخبار عن احد بل كذا من فعل الكناية ان
 مما ان يكتسب اي انه من امر كناية اي انه مخلوق من امر ذلك
 الامر هو الكناية لما معنى شيء وان وصلها في موضع خفض بدل
 منها والمعنى بمنزلة في خلق الانسان من قال الكثرة محذوف
 كان خلق منها فانضبط على التمييز فيه ان ما موصوفة
 للنظر في الامام فلا يميزه واجيب بمنع للتساوية لان المراد بها شيء
 عظيم فهذا الاعتبار حصل التمييز سمي واصال الى المهور
 على الفاعل اسم موصوف براسه وليست متفوقة من الذي
 ومذهب المهور الى محل الخلاف اذ لم يكن العهد اما اذا كانت
 له كما في قوله جاني صائب والزمتا الضارب فلا كلام في جرحها
 عن بان محذوف للوصف لغيره لانه لو جازع تعريف
 الموصوف لجازع تنكيره بل اولي لان حذف المتكررة لو كانت
 موصولا حرفيا لا ولت مع ما بعدها بمصدر علا بالاستمرار واللازم

باخل

باخل م عن قوله كان منع اسم الفاعل الى اجاب الاطف
 بالترامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال تصرخ
 اخق منه بد ولفظ لان الفعل اصل في العلم فلو لم يكن اسم الفاعل
 يعني الفعل والوصول لبعده عن العمل لقربه من المعنى الجامد
 قوله واحيانا اي المفعول واجاب عن بان محذوف مقتضى
 الدليل في هذا الاسم لكونه علم صورة الحرف فنقل اعرابه الى
 صلتها رتبة كما في الا لكناية بمعنى غير انتهى وفيه ان كوف
 الكلمة علم صورة الحرف لا تقتضي نقل اعرابها الى ما بعدها
 بل بناها وكوفها في محل اعراب والاولى ان يقال ان الام تترك
 مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد
 معرب بحسب العواصم وفيه إشارة اليه بان
 مقتضى الدليل لانه نظرا لاجل الاعراب ان بدو على الوصول
 لانه المقصود وانما بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهوره في
 في اي للموصولة كجاني ايهم منته وكذا في اللذان واللتان
 فبين قال باعراهما والذون على لغة ومنه بام سمي الى اي
 بالهم والسلمة كذا الام واحدة اللام وهي الجارة
 فان للشرقي العراض للشرقي لغتي الهم سمي منسوب الى مشارق
 ونحو قري من ارض العرب ولا كما اشار في لان الجمع لا ينسب اليه
 اذا كان على هذا الوزن والعراض جمع قد يفتقر وهو ما فرض
 في السابعة من الصدقة والساعي هو من يذهب صحاح قوله
 وذو طوبى اي يبيتها بالمحارة الخ في قوله اي بعد
 قلب الواو الفاعل مع نفا الساع على الفهم في التوضيح
 وكلها اعرابا اي ذات وذوات الغراب ذات وذوات بمعنى خاصة
 وعلات انتهى وفي شرحه واذ العرابا نونا لعدم الاضافة قاله
 الموضع قوله تا نفس اي اسالك بالفضل والكرامة عطف عليه
 ان نقل حركتها الى الاحذفت الاولى لا لئلا يكون حرفا لث
 اب التوق والانيق بحجة ثم نون مفعولة جمع ناقة واعلمها لوقه

ساعيا هو من يبيت
 في الفاعل بل يجمع
 التواشي قوله م

اعلم

وقبله اصر الفنى عند كل مسلم ان في الصبر حيلة الخصال لا تصح بالامور
 ذريعا فقد يكشف غما ويغير اختيار المسلم الفاعل والنما بالمجد
 مثل النمل والنعلا الخلد الذي تشبهه الدابة ليعنهما من القيام
 ووجه الشبه من السهولة والبركة شمني قوله وهو هو المخصص
 له ومقتضاه ما قبله او غير محد وفي دم قوله على غيره هو ان
 والجملة صلة الموصول والنظر متعلق بمجرى الخوف لا رفيه معني
 الفعل اي ونم من هو الثالث في حالتي الصبر العلى قال بن يعاقم
 ويحتاج الى تقدير هو الثالث يكون مخصوصا بالمدح قاله ونحتاج
 الى تقدير وهو الرابع على القول بان المخصوص جنس عند المحذوف
 انتهى الا ان الاخص ظاهره ان الاخص ينمى ذلك وليس
 كذلك فانه جوه وجود ذلك يكون معرفة موصولة والجملة
 بعدها صلة وان تكون ذكره موصوفة والجملة بعدها صفة
 وعلمها خبر للبتد اعذوف وجوبا بقدره شيء عظيم وكونه
 قوله وفي بان نعم الخ بقى موضع ثالث وهو قوله اذ ارادوا
 للسلعة في الاخبار عن احد تلكا من فعل الكناية ان هذا
 مما ان كتبت اي انه من امر كناية اي انه مخلوق من امر ذلك
 الامر هو الكناية لما عني سى وان وصلتها في موضع خفض بدل
 منها وللعنى عن الله في الخلق الانسان من قبل الكثرة عجلته
 كان خلق منها فانضبط على التميز فيه ان ما سوية
 للفرق في الانعام ولا يميزه واجيب عنع للتساوة لان للراد لها شيء
 عظيم فلهذا الاعتبار حصل التميز سمي واصال للتمييز
 على انما اسم موصوع براسه ونسبت متقوصة من الذي دم قوله
 ومذهب للمهور الخ على الخلاف اذ لم يكن العبد اما اذا كانت
 له كما في قوله بها في صائب والزمتا الصائب فلا كلام في غيرها
 عن بادخذف للوصوف والذواته لوجاز مع تعريف
 الموصوف خارج تنكيره بل اولي لان حذف المنكر اكثر لو كانت
 موصولا لولا اولت مع ما بعد ها بصدور عما لا يستلزم او اللازم

باطل

باطل م عن قوله كان منع اسم الفاعل الخ احاب الاظفى
 بالترامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال تصرح
 احوه بد وبما لان الفعل اصل في العمل فلم يكن اسم الفاعل
 معني الفعل والوصول لمعد عن العمل لقربه من نعام الخامد
 قوله واحاب اي المنع الخ احاب من بانه خوف مقتضى
 الدليل في هذا الاسم كونه على صورة الحرف ففعل اعراه الى
 صلتها رتبة كما في الالكائية بمعنى غير انتهى وفيه ان كوت
 الكلمة على صورة الحرف لا يقتضى نقل اعرابها الى ما بعد ها
 بل بياها وكونها في محل اعراب الاول ان يقال ان اللام تترك
 مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد
 معرب بحسب العوامل وفيه إشارة اليه بان
 مقتضى الدليل الخ فيه نظر لا حق الاعراب ان بدور على الموصول
 لانه المقود وانما بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهوره
 في اي للموصولة كجاء في ايم فزنته وكذا في اللذان واللتان
 فمن قال باعرابها والذوات على لغة دم بام سم الخ اي
 بالسم والسلمة كذا اللام واحدة اللام وفي الحارة
 فان للثري العرايض للثري بفتح الهم سلف منسوب الى مشارف
 وهي قري من ارض العرب ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه
 اذ اكان على هذا الوزن والعرايض جمع فربطه وهو ما فرض
 في السابعة من الصدقة والسماع وهو من بعد صحت صحاح قوله
 وذو طوبى اي يثبتها بالحجارة الخ قوله والذ اي بعد
 قلب الواو الفاء سم قوله مع بقا السماع على الضم في التوضيح
 وحكى اعرابها اي زان وذوات الغراب ذان وذوات بمعنى حاصلة
 وصلحان انتهى وفي شرحه فاذا العرايض لم يدم الاضافة قاله
 الموضع قوله بالفضل اي اسالك بالفضل والكرامة على عليه
 كما نقل حركة اليه الى الاحداث الا لا نقا الا كذا في جملة الخ
 اي النوق والاسبق بحسبة لم يكون مفعومة جمع ناقة واملاها نوقه

في قوله
 اسما

ساعيا هو من يهيم
 في الغيايل يهيم ساعيا
 كواشي قوله

وجها النوق استقلت الصفة على الواو وقد رمت الواو فصار النوق
 فقلت الواو با فصار انيق وجميع على اناق جمع المفعول والنوق
 جمع ما رقت من مرق السهم وسائق من السوق واطلق
 ابن عصفور الخبيث قال تقول في فتية د والطامة دوا
 دفعا وذاو الطنبا وصر وافي حمها ذوا وارفعا وذاو
 ولفيا ورافية ذان ذوا وارفعا وذاو وافي نصبا ووافي
 جوبا ذوات بضم التاء مطلقا **قوله** والحق الخامل الذي
 فقد قاله قياسا على ما قالوه **قوله** فافرب عنه ذلك
 اي تكونه قاله قياسا ولم ينقله عن العرب **قوله** من انما
 تستعمل لظلم يجعل من وجه الشبه كونه العنبر العاقل لان ذلك
 لا يتلقى مع من **قوله** تلفظ واحد فيقول لها ذارسته ومن
 ذارسته تريد معزدا او مثنى او مجموعا منها عند كرا او موشاة طبي
قوله على اربعة ٢٢ كلاس ما ومن الاستفهام والجاب للنازع
 بالعرفان بان ما جازى من الامام خلافا من فاعضا
 لا لتمام فيها لا خصوصا عما ينفع فلا يجازى شيئا بينهما ولا الخليلين
 صنفين اما الاول فلا يفتى ادوات الاستفهام كما فلا خصوصية
 لخاص من دونها واما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كانه
 مختصة بمن يعقل لا لخاص من دونها الا ان يقال انما لا يعقل لوسع
 دائرة من يعقل والرجوع في ذلك السماع وكلاهما مسرور تصحيح
 والمراد بالعام الفاعل ويجوز ان الفاعل عند الكوفيين والناظم
 على وجه اخر وهو تقديرها زائدة توضيح **قوله** ان تجعل
 من الاما مرف في اخوانا الفاعل كل ما ومن وحشية الى البقا او قلت
 وغيرهما على انما اكثر انما ملخص ان جعل مع غيرهما ليس واخذ
 ليكون ذلك اظهر لمعنا ما طرح **قوله** مستفهاما استشكل على
 ما فيها من اوجاب بالعام من بين ادوات الاستفهام مختصة
 بمراده ويجوز عند الانفا جعل الجمع اسما واحدا موصولا او كره
 موصوفة **قوله** دعي ما دعت ساقية وكن بالغيث جربني

كالجمهور

بمعنى شي

فالمجرب على ان ما ذاكه مغفور لعمري وهو موصول عند السرا في
 ونكره عند الفارسي لان التركيب ثبت في اسما الاضراس دون
 للمصولات **قوله** وفي الخواب فالنبد وال خواب على الاول لم يفرق
 على الخشار وعلى الثاني منضومان على الخمار لان حق الخواب يطابق
 السؤال **قوله** الا نسا لان الخواول بقلب والعب النذر
 وحلة بلفظ صفة لا حرك ففان مل مؤلف صفة فان الظاهر
 ان لولة جواب الاستفهام لصفة والمشهد في ابدال لغزها
قوله واجازة الكوفيين بل اجازة كون جميع اسما الاشارة لمؤولة
 استدل لا بقوله تعالى ثم انتم هولاء تنكرون اي انتم الذين وقوله
 تعالى وما كنتم بميئدين اي وما كنتم واجيب بان تقولون حال وكذا
 بيمينكم **قوله** عدس الخ عدس ثمر لملات وسكون السين صوت
 مزجيره البقل وقيل يسي به البقل كما هنا اي يا عدس وامارة
 نكر اي حكم **قوله** ان لا يكون شارا لعمري اي لا يغفل عن على
 المنذر وعلى بصيرة صفة لغير التبع **قوله** ما ذا التواني وامتنع والتواني
 صفة وما فيه او العكس **قوله** صفة لغرفة فان قلت لو كان للموصول
 معروفا بصلته ومع جلة لغرفة التكرة الموصوفة اوجب بان تكون
 الموصول بوضعه معروفة مشاربه الى المعهود الذي بين التكلم
 والخطاب بمصنوع بصلته بمعنى لغت من مرته اذ كانت موصولة
 لغت الانسان للهود بكونه مفر وياك وفي موضوعة على ان
 تكون معروفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فلكان قلت
 لغت انسانا مفر وياك وان حصل لغت لك انسانا تحسب بغير
 الخطا لكنه ليس بخصما ومنه والفرق بين المعرفة والتكرة
 الخمسة ان تحسب المعرفة وضرب **قوله** واظم بقوله بعده
 الخ من البعدية وان كان لا يلزم منها الا يقال الا انما ظاهرا
 فيه ولا يجوز الفصل بين الموصول وصلته باجبي
 لا يجوز فقد تم الصلة لا يفتيد انه لا يمنع فقد تم اجزا الصلة
 يعقبها على يعقب وهو كذلك **قوله** ذلك عليه فله ال اي فيكم

ينام

ما لا يعمل لا يتبدر عما لا ما من باب الاستغفال . وقوله لا يصلحها
 وعمله ان العاجب منطلقا معناه معتدرا بان ال لما كانت
 على صورة الحرف للزحزحة من الكلمة صارت كثيرها من الاجزاء التي
 لا تجمع المتقدم فيها ولهذا افرقت عنها بحمل صلتها الوصف
 الصحيح لتكون معك الاسم الواحد . وقوله وكانوا زاحدين الى العمل
 من الزاحدين بصفة الزاحدين من موادة او مبدئية اي يقع بهم التزهد
 الى ان يعيدوا الى الزاحدين للاحتراف ان كل محتمل دم قوله ان
 تكون معبودا والمرجع في ذلك الى الوصول فان اريد به معبود
 فضله معبودة وان اريد به الحسن فضله معبودا كذلك كمثل
 الذي ينطق وان اريد التعظيم انتهت صلتها بقرح قوله فان
 لزم ليس الخرك الو لازم من مراعاة اللفظ فتح وجبت مراعات المعنى
 نحو من هو هذا امك ولو قصد المعنى سابق اختيرت مرعى تتخو وان
 من السؤن من هو في السنة في التيسيل وفيه وتعب المعنى بعد اعتسار اللفظ
 كثيرا وقد تغير اللفظ بعد ذلك انتهى فالاول يتخو ومن الناس من يقول
 انما الله وبالموم الاخر وما هم بمؤمنين والثاني يتخو ومن الناس
 من لا يتخو ابو محمد بن الفضل في سبل الله في قوله ويخذه عزرا
 اولئك هم عند اب معصيا واذ انشأ عليه اياتنا ونعالم ما احصاه
 منع مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى وبين انه لا يخالف ما في التيسيل
 لان الذي فيه اعتبار اللفظ او اللفظ المعنى ثانيا ثم اللفظ ثانيا ومشي
 السوط على الجواز فقال ويخو البداة بالمعنى كقولك من قامت
 وقعد انتهى وخرج من بان للنع مذهب بعض الكوفيين واما الاولى
 للجواز على صنف وقوله وحله خبر مقدم والذي وصلته مستدا
 موجزا والاولى ببيان وقوله تأمن للدار بانام منها ما يغيب بخو ذكره
 ما يتعلق به بخرج وقوله ان تكون خبرية لان لا يجب ان تكون
 مضنون الصلة حكما معلوما لوقوع الخطاب قبل حال الخطاب والحال
 الانشائية لا يعرف مضنونا الا بعد ايراد صفتها ويقع الغشمية
 صلة نحو وان سلكن لبيطين في مستثناة من الانشائية وقيل

الصلة

الصلة جملة الجواب وهي خبرية متوقفة على اخبار القول
 او على ان ازوتها هو الصلة ولعل بعد وفاة الخبر والجملة معترضة
 دم وقوله الاولى قال بن حاتم وقعد القول لا بد وفاة عاقل قوله
 وان تكون غير نقيية لان النقيية انما يكون فيما يخص سببه فبها
 العام متناق لما قصد بالصلة من التبيين في قوله فلا عو
 حال الذي كنه الى ومثله حال الذي حتى ابوه في غير سببه قال
 انما ظم ولا يوصى جملة لا يحل معناه احد نحو الذي يحلها به فوق
 عينيه في قوله وصفه مربية الخ من قيل شبه الجملة واما
 قوله صاحب الفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى يفعل وهو مع المرفوع
 جملة واقعة صلة فزود سم قوله اسم الفاعل واسم المفعول الى الرار
 بما القدوث فان اريد بها الشبوت كالومون والصايغ كانت تلك
 الناطقة عليها حرف تعريف ليعبر ورتمام صفة مشبهة متوقفة عن
 الطول وقوله نحو ابط الى فابط الى الاصل صفة لكل مكان منبطح فيقال
 على الارض المستقيمة واجز في الاصل صفة لكل مكان مستو صارت كخفا
 بالارض للمستوية ذات الرمل التي لا تبت شيئا الا بالاطم والدايل
 على ان هذه الاسماء السطحة منها معنوية الوصفية انما لا تجري صفات
 على موصوف ولا تعمل على الصفات ولا تتخلل صلة لشيء قوله
 ما انت بالحق الذي لم يكن بين الفضيل والشاهد في العزفي واما
 مدخنة في الكلام انما الحرفية والحق وجوب ال ادغام مع الحرفية
 وجوازه في الاسمية للفرق بينهما ولم ينعكس لان الحرفية اكثر وقوعا
 فباسبابها العفنية وقوله تعرب الافعال ولا يكون فعلا ما ضا
 الا في العطف نحو فامعتر اقضها فانهم قوله في لفظ ان تكون
 الصلة مباشرة للوصول فالافعال هي الصايغ والمثلك كثير
 لا قيل سم شبيهه قال دم قوله ان جملة الصلة لا يحل لها
 من الاعراب ينبغي ان يستثنى منه الجملة الواقعة صلة لا فيكون
 اذا محل لوقوعها موقع المفرد ونفسه الشئ بقوله ان سلكن
 جملة واقعة موقع المفرد لا محل وانما ذلك للواقعة موقع المفرد

محل بعد قولين

بالإصالة والموقع بعد الشئ بطريق الإصالة لا يتم فالمراد
 صلة ال فعل في صورة الاسم ولهذا المعنى الماضي ولو سلم فلما
 ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة
 ال لا محل له والأعراب الذي فيه طريق العارضة لا في الماضي
 عن انتمى قوله ومذهب الناظم الخ فالمراد ان يكون قابلا للبعث المذكور
 ان تقول للمرضى حكومتهم وهو مبني على تفسير الفروع بما ليس بالشاعر
 عنه فتدبره وهذا المعنى لا ان الشاعر لا يلزمه تحليل جميع العبارات
 التي يمكن ادا المقبول فلما فقد لا يحزم وقت النظم الإحصاء واحدة
 تحليل عزمه فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب لانتفع هذا الخ في وانما
 في كل ما يدعي انه ضرورة ان يدعي انه امر اختياري لكن الشاعر من
 ان يقول غير ذلك العارضة وتعين تركبها اخرية به النظم وهذا
 سهل على من له محالة النظم الشعر واللفظ عليه كعدم في التفسير
 الضرورة انه ما لا يوجد الا في الشعر كان للشاعر عنه فتدبره
 او لم يكن ثم قوله من لا يزال الخ الشاهد في قوله ألمع اى الذي
 معه فيجب تقدير متعلق الظروف اسما ويستثنى ذلك من قوله
 الخ الظروف اذ وقع صلة بقدرها الفعل لا الاسم وجرت في الماوس
 الواحد بر قوله اى كما اضطرنا لاختصاصها بغيرها قوله خلاف
 لاجد الخ بر قوله وسلم على انهم افضل بوضع وضعه الرضا وها
 على الضم وغير الموصولة لا تثنى لفتح قوله يشونغا الخ
 كزبان واثنيان وامون واثبات تخرج قوله لفتنتها الساكنة
 اذا اشتبه الرشد في الخانات فانها ما تخرجها وقد قدره قوله
 ويكون بلفظ واحد الخ بين به وجه الشبه ففعلما يتوهم ان منه
 كونهما لغتين اعاقا فان له لسر كن كذا لانهما تكون لهما على ايضا قوله
 ما لم تثنى ما مصدرية ظرفية قوله وصدر الخ لاجل انما تثنى العاقل
 نصف اربعة كلفا غير مضافة فيما يكون صلتها لغيره قوله وهذا
 وصلها صفة ظاهرة التمييز بالفتن ويحتمل ان يقال لا مانع من ان
 الاسم الظاهر كونه محو جابهم زيد فتدبره في مقام عهد فيه

الجماد

بحالها منار
قوله فيكون

الازدي

صدر

ان زيد ارب واحد من الجماعة بقوله ثبت لا نقلا لما حذف
 صدر صلتها لاول ما اضيفت اليه مثله فكانت بمنزلة ما لم يضاف
 لفظا ولا نية كالقدم والجملة الثابتة الموصولات حذف صدر
 صلتها وجمعت اليها من النبا اولا في قياسها النبا واعدا لها
 محال في ما نقص من صلتها شئ رجعت الي قياسها ولا يخفى ما في كل منها
 ولما سبب بناها قال الزجاج ما تثنى في ان س غلظ الا في هذا
 ونقص غلظة بل لا لانه لم ان اثنى ايا تعرف اذا اوردت فكيف يبينها
 اذا اضيفت زحوا لا نقصا اى لكثرة بل يلزم انها في المعرفة
 لفظا ونية ومن يرى ان الموصولات معرفة بصلتها اشكل عليه
 انه يلزم في اى اجتماع تقر بين الجواب ان انا محتاجة اليها يعرف
 حتى من وقعت عليه وهو المضاف اليه والى ما يعرف عنه وهو
 الصلة بخلاف نية الموصولات فانها تقتصر الى ثبات فقط وما صلة
 ان الموصولات ليس فيها ما معناه شئ سوى نية متفجرة الى المضاف
 اليه لوضع المعنى الذي وقعت عليه بالنظر الى جنبه ومتفجرة الى
 الصلة لتوضيحه بالنظر الى نفسه وانما التزموا كون المضاف اليه
 معرفة كى لا يضاف ما زيد لم الترتيب وهو اى الى ما هو مذكور فصل
 تدافع في الظاهر قوله ولا يهل فيها الخ هذا مذهب الكوفيين
 ففي التثنية ولا يلزم استقبالها ملة ولا نية خلافا للكوفيين
 قوله فقال انك اختلفت واجاب غيره بان ايا وضعت على انهم
 والاهام والمضارع منهم فغني مناسطة لها بخلاف الماضي اذ لا هم
 فيه فحصل الثباتي والخروجها وضعت له فاشترطوا العاملي
 متشبه بالثباتي عن التثنية والاستغناء عنه لانها لا تعمل فيها الاثبات
 فالكه قوله والاعلى الكمال اى باعتبار ما يضاف اليه فان اضيفت
 الى متفجرة صرحت بتأريسي اى فارتفع في الكمال في الغروسية
 والشاعر على الموصوف خاص بهذه النية وان اضيفت اليها مدح
 مررت بوجه اى رجل وبني للكمال في الرجولة والشاعر على الموصوف
 عام في كل ما يدع به الرجل وانما لم توصف فيها المعرفة لانها

اي م

لما استعملت الى معرفة كانت بعضا مما نقصا اليه وذلك لا يتصور
 في الصفة ويلزم ما في هذا الوجه والذي تعده ١٢٠ صفة
 لفظا ومعنى الى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى او معنى لا لفظا
 فتمت وشرحه في ان يستدل بصل انما تستلزم الطول في اي
 للزوم لها بلزوم اضافتها لفظا ومعنى في الطول لا بما يقول
 الخبر او غيره صوابا لعدم العمل على الخبر كالاية او تارة كالمثال
 في اي تعوي السامع انما اخرج الى الاضمار لان العرفوع اذا
 قد رفاعا بالظرف فلا ضير اليه او متدا في الظرف صير
 للتدليل لا للموصول في اي فان لم يستلزم الخذف في لزم
 منه لا سيما زيد فانهم يجوزوا في زيد اذ ارفع ان يكون ما موصولة
 وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا اي هو زيد في ان العابد وجوبا
 ولم نكل الصلة وهو مقيد وذلك لانهم نزلوا الاسما منزلة الاخر
 لا استثنائية فتناسه ان لا يصح بعد ما حلت فان قبل الاسما
 زيد الصالح فلا استثناء لظول الصلة بالفتع معنى قوله شروط
 الخ بغير طمان اضران ان لا يكون تعوي في غير ما الذي ما هو
 فان لا يكون بعد خبر محذوف الذي ما في الدار الا هو والذي انما في
 الدار هو في اي اجاز الفاعل الى زبانه لم يسع وبانه يعود الى
 وقوعه في المطع صلا في اي غير مبتدأ بعد في اي الخبر
 المتبدا ومنه انما في اي فلا يجوز حذفه محذوف الذي الفاعل هو اوان
 الفاعل هو وقع في اي او وصف بنبيل في اي فانما في اي
 فخرج عن ذلك محذوف الذي اي اياه اكرمت لان الصير منفصل وحذفه
 في الياسه بالمفصل ومثله لما قد بدع من القصص عند البنايين
 والاهتمام عند النحويين تخرج محذوف اذ كان انقضا للصير بالقديم
 او بعدد الخ فان كان خبرا ذكره نحو هذا درهم هذا الذي اعطيت
 اياه خارجا عنه لعدم اخلاله بالمقصود من الانقضا ونسبه
 ورصن ما اشتبهت كل من زاما يثبتن اياه في اي فخرج عن ذلك
 محذوف الذي اي اياه اكرمت لان الصير منفصل وجب الذي انه فاعل

هـ

لان مستعمله لان يمتنع فيه الخذف لعدم فضليته وعدم استغناء
 الذي بدونه وعدم ما يدل عليه الخذف في اي والاضمار
 زيد عند لان الوصف صلة ال واسمها اخفية والصير اذا كان مدح
 يدل على استبها لفظا فاذا حذف فان عن اللعين حفيد
 ما المستغنى عنه لسا الذي استغنى عنه القوي اي استغنى وغلب
 عليه محذوفها قبته وان قد يله حفيدا لكدر والاعاد في ما المستغنى
 اي المستغنى عنه في المعقب الذي في الخبر الذي يعقبه النبي اهل
 النبي من الكمال والدل ما يمنع الرجل الحازم ان يمل من سلوك الطريق
 السداد والابن مرفوع بالاعاد واهل النبي مفعول اول والثاني هو
 العابد المحذوف اي في المعقب النبي ان منصوب صلة ال اي
 حذوفه عن اذا كان عابد اعلمها اما اذا كان عابد على موصول قبلها
 محذوف الذي ان الضاربه فان المنصوب عابد على الذي وعابد الات
 هو الصير المستغرق في الوصف فلا يمتنع حذفه فخرج
 محذوف الذي ضربته في دارة اذ الصير المحذوف عن ولا يدري
 المحذوف ام غيره وبذلك علم ان على الامتناع اذا اريد حذفه مع ممل
 كونه باطلا لتوقف المقصود على الكلام على ذكره في قوله عامر
 اي ناصب للعابد تعدد اربابا يوجد فيه شروط العمل لان اضافته
 في الصير في الصير في محل نصب فهو مثل المنصوب في المعنى
 حنفا وليس ناصبا عن الفاعل فخرج محذوف الذي ان مقرونة
 تخرج فان فاضل فاضل اي فاضل في اي فاضل في اي فاضل في اي
 مقصد ربي اي افضض فضلك اومدة فضا بك دليل انما يقضي هذه
 الحياة الدنيا بغير عن الموضع في اي ونصير الحلال بكسر
 المشنة العوفية ما ولد عندك فان شئت انصرفت
 وليس بمدة الا نازعهم ان لا يكون ثم صير خبري لعمري محذوف
 بالذي يمرت به في دارة قال ام وهذا مستغنى عنه فخرج انه علم
 انه لا بد له من ضربته يدل عليه وفي هذه العجوة لا يقوم
 على الخذف من ضربته فلا يجوز حذفه انما في اي فاضل

تلا

الحذف القياسي فلا يجوز حذف الذي بمشابهة عبارته حيث حذف
 الضمير المحذوف مع انتفاء الوصول لأن الحذف فيه سماعي لا قياسي
 ويجوز تخريجها على أن الأصل ببشرية الحذف الفاعل لا فاعل
 الضمير منصوب على المفعول به يؤسف أن كانه قيل ببشرية المفعول
 الفاعل وحذف الضمير المنصوب كغيره ذهب بونين وابن الزكركاني
 إلى أن الذي في الآية موصول حرفي والحذف بقرينة وإنما كان حذفه
 عند التوسط المذكورة قياسا لأن الضمير عبارة عن الوصول للفاعل
 واحد فإذ حذف الفاعل مع الجور كان في الكلام ما يدل عليها وما
 كانه يدل عليها سماعا لنظا ومعني قال والوجه جواز
 الحذف فيها إذا اضطررنا لفظا لا معنى بحذف صريح بخلاف
 انتهى والاحتياط في التعلق بشئ ما إذا كان أحد المتعلقين فعلا والآخر
 مفعولا فعليه أن يكون بغيره لا بغيره كالمفعول والوجه
 وهو أن قبلة من باب صلة بقرينة وقد كنت الحسنة اسم امرأة
 وحقبة كبر الحيلة وسكون القاف وقع الموحدة أي مدحطولة
 وأصلها في اللغة تطلق على ما بين عامي فجواب شرط مقدر رأي
 إذا كان كذلك قطعهم الموحدة ولأن أصله الآن بمنزلة من حذفنا
 وهو أن السامع في الشهادة العلية سمعه وهو يستند بالواو أي
 وهو علق على من سمعه الله تعالى وعلى الأولى متعلقة بعلته والحذف
 بصحة والوجه الموصوف كذا الضمير للوصول بغيره كذا الضمير
 الذي يعرف أي به بقرينة ويجوز أن الضمير هو الوصول كذلك
 نحو مرفت بظلام الرجل الذي مررت أي به وقال الكسائي
 يجوز أن يظهر في ذلك الحذف في نحو ذلك الذي ببشرية والحذف قياسي
 على قول الكسائي أي كما مر سماعي على قول غيره أن انقطاع الهمزة
 ويشد بالنون وتوصل بمولانا وتوصل بمصدق بضمها مصدق إلى اسمها
 معنى بلعن من زيدا وأحب بلعن ذهب زيد ولكن المعنى الكرمي
 الذي أرى استقر أنهما لأن الخبر في الحنفية هو الحذف وكذلك أنما
 الحجاز ما عو بلعن الكرمي أي زيد بقرينة فان بابا النسب إذا لمقت

سنان
عليه

أخر الاسم وبعد ما التا افتاد معنى للمصدق وهو الرئيسية قاله
 وقال ابن عمام بقدر ما يكون ومثلها الحنفية منها
 وإن أي المعنوية الهمزة الساكنة النون الناصبة للمضارع وتكون
 فعل منصرف ولو انما مفعول ما وما وتوصل بفعل منصرف
 غير امر وعمله اسمية لم تقصد بحرف بقرينة عن الموضع وكذا
 وتوصل بمضارع مقرونة بلام التقليل لفظا أو تقديرا نصريح
 ولو وتوصل بفعل منصرف غير امر فوالله الذي أي معنى
 وجه حكمه الفارسي بونين ومن أوفى الدلالة عليه قوله
 يا ليتني منع المعروف عنكم حتى يدرك بها امر ما صنعوا
 ولت رزق رجال مثل نالهم وقوت كثرت وسمع كالذي سوا
 بقرينة عن الموضع وقوله وطمعتم كالذي خاصنوا أي خوضتم ولما لم
 يدعي الأصل كالذي خاصنوا حذف النون على لغة أو أن الأصل
 كالمخوف الذي خاصنوه حذف الموصوف والعايد أو أن الأصل لمع
 الذي خاصنوا فقال الذي باعتبار لفظ المع وخاصنوا باعتبار معناه

المعروف بأداة التعريف

كان القياس في الأدوات ولا يتول المعرف كالم يقل في احضات
 للمعرف بالأضمار وهكذا لم بعد مخالفة النظائر لأضافة
 الأداة للمعرفة إلى التعريف والأداة ما توصل به إلى الشيء
 فوالله لفظ اسم فعل بمعنى أنه والفاعل شرط محذوف أي إذا جعلت
 المعرفة اللام فأنه من جعله ال كذا الاستفاد من المطول وقد راداة
 الشرط المحذوف إذا أكد أوقع لغيره ولحق أنه لا يحذف من أدوات الشرط
 إلا أن قال من كمال بأشياء الناس جعل قط بمعنى حب وعلى تقدير جعلها
 اسم فعل فهي بمعنى يكره جعلها اسم فعل أو الفاعل بمعنى أنما غلط مرتين
 على المحذوف وعلى جعلها بمعنى حب ومنه قوله محذوف أي فمقتضى
 ذلك أي قبل المعرفة اللام وحسب هذه بمعنى كافي لكن لما قطعت عن الأداة
 أثبتت معنى لا غير والفاعل على هذا أداة لتعريف اللفظ وفي نحو واحد

وما فنظ يجوز ان تكون عاطفة اي فاكثرت ولحد ان يعلم ما في قول
 ابن عباس ان الغار يدق الاراضة عندي قوله فخط عرفت اي اوردت
 تعريته ونظام مبتدا وعرفت منتهى اي عرفت وقوله الخطيرة
 والخطرة من السط والفاة من الناس الذين امزجوا احد عجز
 قوله وعند الثاني زائدة الخ قال الثاني وفي صحة هذا القول
 نظر اذ لا معنى لان الحملها معرفة الا انها موصوفة بالتعريف وذلك
 مناف لكون الهمزة زائدة انتهى واجيب بان المنافي لوضع ال التعريف
 كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لا زائدة في حرف التعريف بحيث
 انما الست حرفا امسا بدليل ان لعل ان موضوعه لا يفرق مع ان
 لامها الاولى زائدة سبق قوله فيها اصلية فيه للزيادة اي لا
 مراد منه وهو الحرف لان الزيادة نوع من التعريف والحرف لا يقبله
 بعمل كما لا يخفى ولا ما الاولى زائدة ويجب بان هذا ليس ساذ
 الحروف سبق قوله ومرة الوصل مكسورة الخ وقد يقال انها وقعت هنا
 لعارض وهو كثرة الاستعمال ومن قوله والوقف عليها الخ ولا يوقف الا على
 ما كان على حرفين مع قوله في التذكرو قطع النطق قبل تمام الكلام لم يذكر
 باقية ولم يمثاله الس وعبارة به بالها يوقف عليها عند التذكرو نحو
 الي اذ نذكرت ما فيه ان لا كتاب وفي نسخة اسقط قد في التذكرو
 ونصها بالوقف عليها قوله يا خذيلي الخ واعادتها كما في قوله وع
 فالح وهذه السبعة تتعين بتعريف سائر النسخ عليها اذ فيها تتبين كلام
 الس قوله يا خذيلي الخ اريد من ربي ربي منجى الموصدة فيها اذ يوقف
 والدارس العاني فضلا بكسر الخ الهمزة وتخفيف اللام اي يحالين وكل
 بل انصب منه المنزلة السحق بفتح السين الهمزة وسكون الخ الهمزة
 الثوب البالي والبرد ضم الموصدة نوع من الشاة وعين بالشديد
 والعطف فاعلم ومعناه بالعين المجرى من قوله والتمال بفتح السين
 المجرى من حجة العطف وناوتها تردد هوليها بربعة فان احد
 في فضل الس وفي القاموس المعنى المنزل الذي غنى به اصابه
 دفع الخ الى مدله بكسر اللام الاولى ويجل بفتح الباء والهم معني

حب او بالواو الخ الهمزة وهو اقرب ع قوله الي نفس حقيقته اي
 وهو مضمون ليس يخفى قوله لتقدم الخ متعلق بقوله معينه قوله
 فان ذلك كان خافضا بالذكور الاشارة راجعة للذکر للهموم من
 مذرت وعبارة السخاوي وكان هذا النذر مشروعا في جندهم
 في العلم ان قوله والحضور معنا في علم الخاطب معطوف على قوله
 لتقدم وصلة من الهمد الخارجي يتبعها لعل العاني وجعله الخاة
 من العهد الذهبي سبق قوله اوجبه اي حاسبه اي حاسبه اي حاسبه وقد
 اشار به الى حصة غير معينه لعل هذا انموذ الخاة بالمعنى بلام
 الجنس الذي جوزوا فيه ان يثبت بالجل الخبرة سبق قوله في معنى
 التكرار اي وان كان في اللفظ عبري عليه احكام العارف من وقوم
 مبتدا واذ حاله ووصفا للمعرفة وموصوفا بها وخو ذلك قوله
 لا استغراق فزاد الجنس اي لتعريف الجنس الذي اريد به استغراق
 افراده بان اريد هو في ضمن جميعها فالمراد بالافراد للتعريف فيها
 اذا كان مضمونا جميعا الاحاد المجموع عليها في شربها للخصم
 لا استغراق حضا بضمه ثمانية التمثيل بفتح التمثيل بفتح التمثيل
 حضا بضمه الرجال فاما بصدق بواحدة هي المعلم وقد يجب بان
 المراد جميع علوم الناس فيه ونفسه في قوله وقد تزداد اي لا يثبت
 التعريف فبان ان الفعل باعتبار الكلية وتذكره في قوله الا في نظا
 باعتبار الخافق واسا ريد لك الجواز الاخرين بالاعتبارين سم
 قوله لا زما اي زيدا لان ما قوله وفي الاعلان التي قارت الخ فيه ان
 العلم هو مجموع ال وما بعد ما من خبر من العلم كالحتم من خبره وشك هنا
 لان قال انه زائد واجيب بان المراد من ان لا يثبت للتعريف قول الس
 بفتح السين الهمزة والهم وسكون العا وبنها الهمزة واصرة لم يبق في
 والبس بفتح المساء الحقة والين الهمزة بفتح وهل هو في مبتدا
 مضارع وسع او غير قولان ولا يثبت على الاوله قوله اسماء الينا علم اللام
 العجبة الاستعيا وصلها وهو واو وحوا علم الصلة واللام لانهم اقموا
 على المتعلق عليه ولا على الثاني ان لا كلمة عربية فكيف تفاوت وضع الام

الايمان واعني اللغة عواسه ولا انقطاع من ان يضع كلمة بعضها من كلم
 العرب وبعضها من كلم الفرس قوله علي رجلين فالسؤال علم ساعد
 يعوي وانيس علم بني تفرج والذين في اللان لزوم الي
 فله اللغة اكثر العرب وحد فها منها لغة قليلة فله من صانها
 اللغتين مرادي ولقد جئت الي اي جئت لك والكد
 جمع كد والعنا فالجمع عنقول يضم العين وهي نوع من الكاة
 وبنات او يرجع ابن او رجوعه لهذا اجتماعين فترى فرق بين جمع من
 يعقل ومن لا يعقل وفي ارض الكاة قوله ليس يعلم اي له هو
 نكرة لان مفردة ابن او بر وقوة نكرة كاس ليون وقدره انه لم يسم
 بنات او بر الامتوخ الوفي لان مفردة علم على نوع من الكاة و
 معنى قوله السري اي السيد كما تعقل انما قد
 على الحارث والحارث على العنان السلوك التري لان كلامها اول
 مما تعد بها معركه والبيان تمثله للفقول معا دعيانه
 مثله في شرح التسهيل لما قارنته الاداة فله لا فاعليه لازمة
 وعلى ما تعارضة كقولنا لمجي واجيب بانه يحتمل ان المغرب
 سموا بالنعمان فيكون الاداة لازمة وسموا شمان لكون
 عارضه في الباب سماعي قد يقال جيب كان الباب
 سماعيا لا كبر حاجة او فائدة في التقييد بالمتقول عن ما قبلها
 والاحترار عن غيره مع قوله بالظنة الظنية ان يكون الاسم
 بحسب الوضع فوم فيعرف قوله بحسب الاستعمال خصوصا تاريخ
 شفق استعمال ذلك الاسم في غير ما غلب عليه ايضا وانه
 لا يتفق ذلك بل يستعمل ابتدا فها غلب عليه والظنة في الاول
 الحقيقية وفي الثاني تقديرية حكي في شرح السبعة
 العشرة اليا مفتحة الهمة وتكون العشرة مقصودا قوله
 وحول ذلك قيل كان يظن الناس بتمامه فثبت برج فسفت
 في زمانه التراب فسرهما فترى بجماعته فلهذا كسر السفتان
 قاسم قوله والثريا اصلها نزوي من الثروة لكثرة كونهما فاما

سبعة فصفون علي نزوي فقلت الواويا وادعت البيا في البيا
 بفتح قوله اوجب ان قلت اوجب المصحف في ان في السند
 وقد تفرق في هذا مصحوب ال ثلث اوجه ما ذكره والموصول
 باي والتوصل باسم الإشارة قلت سطر الي الذي يتوصل بال
 او باسم الإشارة الي قد امضوا معا ان يكون حبيبة والنعنا
 في حوالها لغة والصق البست كذا لم يبق الا الذي في قوله
 لان اصلها المعرفة في المعنى وهذه في الاصل لتعريف العبد
 قوله اخذنا الاصدرة الابلغ بين خلف رسولنا ورسولنا حال امت
 الفاعل امواسم مصدر من الرسالة فيكون منعولا ثانيا
 كما يقع في الهمة في اخذنا للتفريق وحقا ظرف اي في حق او مع
 مصدر المحذوف اي محالي هو اخذنا من
 الاعنى في الاصل من لا ينفك فلا وفقلت كمناسة الغزوة ويكون
 العين المعية وكسر اللام واخره موحدة ثقيلة سميت تام اربا
 لفتح قوله وظاهره ان ساق بعن اللذال المعية وكسرهما بعدها
 بأ موحدة فنامنة حكمة فالف ففان ثقيلة منهم لتأنيده
 ذبا من مغلوب قاموس ففان عتيق ليعول مغلوبا
 كتيوم بمعنى قائم سموه بذلك لانهم يقولون الذبان يطلب
 الثريا والعموي يعوقه عنها لكونه بينهما بفتح قوله فوم
 اسن صابر كونه في الحال منه في المصنف يوضح كسار قوله
 المردان الي في الاثنين وسائر الايام ففان فاذ لم يزل صارت
 تكراج والعصر ان اسما الايام اعلام توهجت فيها الصفة فقلت
 عليها كالحارث فغلبت صارت كالدير القصر وعرضه
 الاخر كنه الخادم لا يصفى يستعمل الاول في الثاني فقول حنة
 الخمسة انوارا وحذ المائة درهم واذ الالف دنانير قوله
 ما زال الاسم زالمستمر سمود علي بزب وفترها يد في بيت
 بعده وحسن الاشياء فيه انما بعد فافادها السند
 وحل يرجع اليه رجوع متتابع رجح يستعمل متعديا الي حنة ولانها

وثلاث الاشياء فاعل كَيْسَفُ الاشياء بالثلاث المثلثة والفا بينها الف
 وهي الحار موضع عليها العذر وقد عا انقبه بالضم وبكسر
 فاعله تشرها بالحذو الوجه تمسكهم بذلك فنعته لان اضافته
 للفظ لا تفتد قرينها بخلاف العدد واما قوله عن القياس وانتم
 الفتحا اما القياس فلان قرينها المضاف بتعريف المضاف اليه فيكون
 وقول اللام على المضاف فابا واما الاستعمال فالمسعود وفيه حوات
 كمال اللام على المضاف اليه دون المضاف تنبيه على من قوم جوار
 لغرض المضاف فقط نحو الالف درهم وصوردي فتبيح في الصورة لاضافة
 المعونة الى كثرة فان قالوا الزائدة فذلك لا يناسب واذا ورد مثله
 قدر المقتضى بضاف في محذوف مبدل من المذكور اي الالف الف درهم
 واما قوله عن الاسمين اهما عا ابا جان قوم تركها من المعطوف
 فتقول الاحد وعشرون واثنان عا اصدي درهم ورسه الالف
 هذا شريع في الاحكام التركيبية والتركيبية المفاداة راجعة الى
 جملتين اسمية وفعلية وهما التسمية كاي التسميل والتبدا اصل
 المربوعة لانه من مبروهم فلهذا قد جعلنا الفعل الفاعل لان عامله
 للفظ هو فاعله كل من اصيل والافعال الثلاثة في التسميل ونظيره
 فائدة الفاعل في خوربد في جواب من قام فعلى الاول ترجح كونه مبتدأ
 خبره محذوف وعلى الثاني ترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى
 الثالث نسوية المفعول لان اسم الاستدعاء استدعي مبتدأ
 والمبتدأ استدعي خبره فاعلى الترجيح به انشابة الى المقصود مع
 الاعتبار وايضا فقد لا يكون المبتدأ خبرا اصلا كافي اقتراح
 يقول ذلك لانه بمعنى قل جعل لم التسمية بالمبتدأ والخبر هي
 التسمية و يقول المبتدأ والمبني عليه والنظريون يتركون
 الموضوع والمفعول اسم هو الاسم الذي ورد عليه اسم ان ولا
 التسمية فان لم يجرى رفعه صفة على المثل فهو مبتدأ واجيب
 بانه باعتبار الرفع مجرول لان المفعول كالعدم باعتبارها وانما
 جسد به اذا اعتبر القنصبة العاري اي لفظا وقد برا

خبر

خبر خوربد في جواب من قام اذا قدر فاعلا دون شري
 عن العوامل لانه جسمية في اللفظة اي النسوية الى اللفظ
 نسبة المفعول الى المصدر فاعلى اللفظ عين اللفظ او الخبرات الى
 الكلمات فاللفظ عين للمعنى اي العوامل للنسوية الى الاشياء
 للمعنوية سق قوله غير الزائدة يعني واسمها ليدخل
 محذوف واما قوله غير اعنه او وصفه الى حاد ومسطوف
 عليه من الاسم وعلم منه ما اشتراط العذر في الوصف فخرج نحو
 لاهية قلوبهم والمراد الوصف ولو تا ولا فدخل نحو لا فلكان
 نقول فذلك مبتدأ وهو عبارة عن الوصف لقيامه مقام الفعل
 وهو ينبغي وان نقول فاعله غير من الخبر تبيح ونحو غير فاعله او زمان
 لان المضاف والمضاف اليه كالمثل واحد يستلزم انهم قالوا اقل
 من يقول ذلك فاعله لا وصف ولا فاعله بل صفة التكرار فمقتضى الخبر
 واحار في التسهيل جعل احار والمراد بالاحار في قوله غير اعنه
 اللغوي فاندفع لزوم الدور باخذ الخبر بتعريفه وبالعكس
 فيشمل الصريح والمفعول قد بدعيان المفعول اسم حقيقة فلا يلزم
 الجمع بين الحقيقة والجاز المتع خصوصاً في الحدود وان الفاعل كالمثل
 فذلك اسم قوله وتسمع بالمعدي الى ان لا يه على تقدير ان وقيل
 الفعل اذا رتب به مجرول الحد تسمع ان اسند اليه ونضاف اليه وهو
 اسم حكما فلا سمع من الحقيقة والحكي سق قوله جسد درهم جسد
 مبتدأ فابا فانه زائدة درهم خبر كذا قالوا قال النسوي وهو لا يبر
 مرضي فان شئنا انكاره فاعلى اختيار ان جسد درهم خبر مقدم وان
 للشئ درهم اذا القيد الاخبار عن الدرهم بانه كالفه وما قاله
 شئنا هو الصواب انتهى قال سم ان اراد ان القيد ما ذكره بما ليس
 بفتح المقطع بانه قد ينعكس الخال بان يكون القيد الاخبار عن
 الثاني بانه درهم بان يتصور من يريد اخذ كذا بته مع حذوف
 معنى الكفاية وبما ليس المقدار يقال له جسد درهم الرفع
 اذ ليس القيد الاخبار عن الكافي بانه درهم وان اراد بانه قد

المبتدأ

يكون الحق القصد ما ذكرتم ليحجب ذلك سببا في كونه ما قالوه
 غير مرضي وان اراد ان اطلقا فم غير مرضي فليعلم مع انه لا يلزم
 ودليله بره عليه مثله فتدبروا لحجب التصريح المذكور مع هذا
 انتهى هذا اذا كان الواقع بعد محسبكم تكرار معرفة نحو محسبكم
 زيد فحسبكم خبر لا متبدل الا يتعرف بالاضافة قاله المذاهب وانزع
 بانه وان لم يتعرف بالاضافة فخصص بعبارة التحسين في سببها
 لا يتم
 الابتداء وان كان الخبر معرفة فيجوز كونه مبتدأ انتهى ويؤيده
 ما في النسخة حكاية حشد مبتدأ دليل وقوعه اسما لان في فان
 حشد اسم والاسم هو المبتدأ في الاصل ووجه ما قاله المصنف
 انه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن التكرار الا في كونه ما كلف وضرب منكم
 زيد عند كافي التسهيل وكذا ان تمنع ان يحسب مبتدأ وقع التكرار
 عليه ما ذكره المذهب المعجوز الاخبار بالمعرفة عن التكرار في التفسير
 دون غيره
 قد برة لكم واوضحه غير انه ومن كلام العرب انه يحسب
 يزيد فناهيك مبتدأ اخر ويزيد مبتدأ زدت فيه الباء المعنى ان
 زيد انا هيك عن ان تطلب غيره لما فيه من الكفاية
 مستغنى به اي لانه لا يحسن السكون عليه لانياسه بالضمير المفتقر
 الي زيد يعود عليه ويزيد مبتدأ اخر وقيام خبر مقدم لا مبتدأ
 وابوه فاعل به ولا يجعل من هذا الباب وفيه نظر وجه النظر انه
 لا مانع من كون زيد مبتدأ او قيام مبتدأ انا ويا وابوه فاعل الغنى
 عن غيره والحالة خبر عن زيد نظير زيد اقام ابوه فاعل الغنى
 عن الغير مستغنى به لم يكن لهذا الخبر مبتدأ من خبر اصلاحه عند
 ونفي عنه غيره ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في الغنى
 كالنفل والنفل خبر له ومن ثم لم يفاعله كلاما دمه ورده بان
 الاعتناء لا يلزم ان يكون خبر بالفعل بل يكفي فيه ان بواسطه وفصول
 التمام بما يستغنى للمبتدأ عن ان يكون له خبر والاستغناء لهذا المعنى
 صادق لعدم الامكان انتهى اقاطن الخواص اقيم وظننا اي

رجلا او صفة مشبهة كذا في المحفوظ نحو ما فرس في احوال وانما
 اسم الضمير فليس من ذلك لانه لا يرفع الا الضمير المستتر ايا الظاهر
 فيرطبه والضمير في سكتي به وفيه في المرفوع فقال ان يكون حلتين
 به واذا انزع الخافض من المرفوع لا يكون في المرفوع كذا في المثالين
 انه قد يكون مبتدأ كما في اصل احسن في عين زينة في المرفوع في عينه
 سابق فاعلم ان مبتدأ خبره في المرفوع في عينه في عينه في عينه
 خارج في المرفوع في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 بد كذا في المثالين في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 مثال له من خارج زيد على ان من فعله في المثالين في المثالين في المثالين
 ابوه في خبره في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 خبره في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 ما يصلح في المثالين في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 مسد للبر قال للمار في وضمير في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 وحكي ام قاعدان ما الخبر للضمير في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 لا يقطعون بام للضمير في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 ذلك لا يتم بمتى يستوفى في المرفوع وقد يقال ان الفتحة في عينه في عينه في عينه
 للمعطوف الحلة ثقلة وم فم وكذا في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 قاع زيد في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 وعين مبتدأ او ماضون فضا في المرفوع في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 عن المرفوع فان نظرا في الاصل في المرفوع في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 للنظير في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 شرح السبوطي ومثال المرفوع في المرفوع في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 اي كونا الوصف مبتدأ او ما بعده فاعلا وكونه خبرا في عينه في عينه في عينه في عينه
 للضمير ويستغنى به احسن القاضين امرة فانما يتبين فيه الوجه
 الاول لان الوصف اذا عمل من المرفوع وجهه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه
 الاول في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه في عينه

به

اقام

يكون الحق العبد ما ذكر لم ينجح جعل ذلك سببا في كونه ما قاله
 غير مرضي وان اراد ان اطلق فم غير مرضي عليه مع انه لا يلزم طلبة
 في وجهه بل هو عليه مثله فندبروا يجب للتصحيح المدا كور مع هذا
 انتهى هذا اذا كان الواقع بعد عيبك تكره معرفة نحو عيبك
 زيد فسلك خبر لا مبتدأ الا يتعرف بالامانة قاله المصنف وانه
 لا يمانه وان لم يتعرف بالامانة فخصص بغيره والتقصير بغيره
 الا مبتدأ وان كان الخبر معرفة فيجوز كونه مبتدأ انتهى ويزيد
 ما فيها النبي حكاية حشد مبتدأ يدل وقوعه اسما لان في ذات
 حشد ابتداء والاسم هو المبتدأ في الاصل ووجه ما قاله المصنف
 انه يجوز الاخبار بالمعرفة عن التكره الا في محرم ما لك وفيه عيبك
 زيد عند كما في التفسير وكذا ان تمتع ان عيبك مبتدأ او تمتع التكره
 عليه بما ذكر لان مذهب المصنف ان الاخبار بالمعرفة عن التكره في التفسير
 دون غيره نعم من خالف غير انه خالف مبتدأ خبره محذوف
 تقديره لكم او خبره غير انه ومن كلام العرب يا هيك
 يزيد فها هيك مبتدأ خبره زيد مبتدأ زيد فيه الباب المعنى ان
 زيد انا هيك عن ان تطلب خبره لما فيه من الكفاية غير
 مستغنى به اي لانه لا يحسن السكون عليه لا التباسه بالخبر المقتض
 الي زيد للمعنى عليه فزيد مبتدأ خبره وقايم خبر مقدم لا مبتدأ
 وابوه فاعل به ولا يجعل من هذا الباب وفيه نظر وجه النظر انه
 لا مانع من كون زيد مبتدأ وقايم مبتدأ انما بنا وابوه فاعل اغني
 عن خبره والمثله خبر عن زيد فغير زيد اقايم ابواه فاعل اغني
 عن الخبر مستغنى به لم يكن لهذا الخبر مبتدأ من خبره اصل حتى حذف
 ويغير عنه غيره ولو تحلف له فقد خبر لم يثبت اذ هو في المعنى
 كالفاعل والفعل خبر له ومن ثم يفاعله كلاما د ورده بان
 الاعتناء بالاستدلال ان يكون خبر بالفاعل بل يكفي فيه ان يواسطه وقول
 التمام بما استغنى للمبتدأ عن ان يكون له خبر والاستغناء لهذا المعنى
 صادق لعدم الامكان انتهى فاقطع الخواي اقيم فاعلمنا اني

رجلا

رجلا رجلا او صفة مشتبه كذا في المعروفه نحو ما في شرح ابوابك وانما
 اسم المفضل فليس من ذلك لانه لا يوافق الا المصنف المستكر او الماهر
 فليس له ولا يفتقر خبره كذا في غير المفضل فوقع فاعلم ان يكون حكاية
 به واذا وقع الخبر من المصنف لا يكون مبتدأ كذا في الخبر
 انه قد يكون مبتدأ كما في خبره في غير خبره المصنف في خبره
 سابق فاعلم ان مبتدأ خبره من غير خبره المصنف في خبره
 فاجز خبره لا مبتدأ لانه خبره من غير خبره المصنف في خبره
 بذلك فاعلم ان لا يوافق الا مبتدأ خبره من غير خبره المصنف في خبره
 مثاله من خبره زيد على من فعله المصنف في خبره المصنف في خبره
 ابوه فغير خبره لان قاي حكاية حشد لان يكون خبره ما يضاف اليه يكون
 خبره الا في ان يكون خبره او خبره في خبره المصنف في خبره
 ما يطلع ان فاعلم ان لا يكون خبره او خبره في خبره المصنف في خبره
 سدد الخبر قال للدار في وجوب اقامه فاعلم ان خبره المصنف في خبره
 وحكي اقامه فاعلم ان خبره المصنف في خبره المصنف في خبره
 لا يقطع على الخبر المصنف في خبره المصنف في خبره المصنف في خبره
 ذلك لا يقطع على خبره في الخبر المصنف في خبره المصنف في خبره
 المعطوف والمثله فاعلم ان خبره المصنف في خبره المصنف في خبره
 قاي زيد خبره وقايم خبره المصنف في خبره المصنف في خبره
 خبره المصنف في خبره المصنف في خبره المصنف في خبره
 وغير مبتدأ او سابق فضاء اليه وعلى فاعلم ان خبره المصنف في خبره
 عن الخبره فان نظرا في الاقدام والاولى الخبر المصنف في خبره
 للخطوط على الخبر المصنف في خبره المصنف في خبره المصنف في خبره
 شوح السوطي ومثال الخبر المصنف في خبره المصنف في خبره
 اي كون الوصف مبتدأ او ما بعده فاعلم ان يكون خبره المصنف في خبره
 للخبر ويستغنى منه اخبار الفاعلي امرا فانه يتعين فيه الوجه
 الاول لان الوصف اذا عمل خبره المصنف في خبره المصنف في خبره
 الاول في خبره اغب المصنف في خبره لانه يلزم على الثاني المصنف في خبره

به راء

اقام

الاشارة ولا قسمة خلافا للعلل ولا يلزم تقدير قوله
 قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج سهل وتفرق بين ما
 وقوله في الفتحة واصنع هذا ابتاع ذات الطلب الى بان النون
 هي الفتحة غير المنقولة للمخاطب ولا يميز له الا ما هو معلوم
 له قبل والطلبية لا تكون معلومة قبل ثم قوله وهو جعل مبح
 فاعله هل يصح ان يكون فاعلاها بعض المستند ومعنوهما بعض اللفظ
 يجوز به وهذا يعزى ايضا في ذلك قال في التسهيل وان وفي
 معطوفا على المستند فعل واحد ما وقع على الآخر صحت للسلسلة
 خلافا لمن منع انتهى وقوله معطوفا اي لهما بالابواب خاصة فلو كان
 المعطوف بالافاء امتنع للسلسلة اجازة وان حدثت العاطفة
 صحت اجازة والوصف كالفعل فيما ذكره **قوله** والالزم الخ
 الجواز الزم على الصحيح المذكور ايضا جعل التقدير لان له
قوله والماستر التقوي ذلك خير هذا اذا قدر ذلك مستد اثنا
 بخلاف ما اذا قدرنا بالماستر بدلا منه او عطف بيان لا نقا
 لانه لا يكون اعرف من المنفوت بقرح وقوله خلافا الى ان
 الخبر مقرر وان مادته لفظية واكثر وقوع ذلك في مقام
 التعميم معني قال التميمي وضع الظاهر موضع الضمير في مقدر
 المقطع حاز قبا سا وفي غيره يجوز عند في الشعر بشرط
 ان يكون اللفظ الاول وعند الاحقش يجوز في الشعر وغيره وان
 لم يكن اللفظ الاول انتهى **قوله** الحاقة اما الحاقة فالحاقة مستدا
 وما استغنى فيه المعنى العظيم مستد انان والحاقة بعدها خبره
 والماضي خبره خبر الاول **قوله** هو زيد بن الرجل لما كانت
 اللام للجنس وان لم تكن للاستغراق والجنس يستعمل على ما كان
 الرجل مشتقا على زيد وغيره مجري استغناء له عليه مجري الذكر
 المعنى مثنى عن الظن **قوله** وهو غير جاز ان كانوا ضروا بعدم
 الجواز والاقلام من الجواز اخذ المصنف الكلام **قوله** المثال وهو زيد
 بن الرجل **قوله** على ما قال ابو الحسن اي من كون الرابطة اعادة

المبتدأ

المبتدأ للضمة **قوله** لا يلبس يمكن ان يكون الجند واد بالجنس
 مبالغة **قوله** وانسان الانسان لعين المثال الذي في سورة
 وغير نعم السين المهملة اي يكسبه هو لازم ومصدره القصور
 ويح نعم اللام وكسرها كثير ويختص ويفرق بفتح الراء والشاهد
 في قيد وشتمين ويحتمل ان يكون اصله غير لما عنه معني **قوله**
 وان تكن اياه معني قال المصنف الجملة المتقدمة بالمستند انفعلة
 خبرها عن مقرر يد على جملة كحدث وكلام ومنه ضمير السات
 انتهى وفيه سقط الاختراض المشهور بانه ان اراد تكون الجملة
 نفس المستند الاتحاد في الماصد في نكل مستد او خبر لكذا وفي التمهيد
 فاطر لانه يودي الى الغال الخ **قوله** كمنطق الله حسي الذي
 يظهر في عين او نحوه انه ليس من الاخبار بالجملة بل بالمعزولة بالجملة
 في نحو ذلك انما قصد لفظا مرادى وهو ظاهر ولا اول ايضا وحده
 وهو وان كان الاخبار باعتبار اللفظ فيطلق عليه جملة باعتبار انه
 مركب اسدي اذ غايته الجوز وهو جاز **قوله** والمعزولة بعد
 ان يشمل الفعل المقرر لانه مالمس جملة والفعل وحده ليس جملة **قوله**
 يستفاد من قوله الا في وامر به مطلقا لانه اذا كان الخبر جاريا على
 غير من حوله فلا كان كالاسم في وجوب الإبراز مطلقا كما هو من باب التبع
 كما بينه من قبيل في شرح التسهيل وغيره **قوله** وفيه ان يكون الفعل مفعولا
 وليس جملة محل نظر لان الخبر في تلك الصورة جملة فظاهرا **قوله**
 منه بعد قول للم المامد فيه اشارة الى اعراب المامد مستد اثنا
 والعلة لئلا يكون خبر وان يشق راجعا للموصوف دون الصفة والحق
 انه يجوز اعرابه صفة للمعزود ورجوع الضمير للموصوف دون الصفة
 والحق انه يجوز اعرابه صفة المعزود ورجوع الضمير للموصوف دون
 الصفة وان كان كالمش الواحد لا يحسن وروية والعريضة على كون الرفع
 ما ذكر استحال كون المامد مستقانا **قوله** من المصنف ان المستند
 او القدر كونه من الصفات التي اعلنت مصادرهما فتقدر لما مضى
 دم **قوله** مستند بره عليه زيد ما قام الامور ويجاب بان هذا او كونه

لانه لغرض اقتضا ابرازها اي وهو الخلق قوله يرجع الى المبتدا
يرد الى التمام عليه زيد عروضا به هو وجاب بان هذا معلوم
مما ياتي في قوله والوزنه الخ وهو كالمخصص قوله والوزنه
التي يستثنى منه مسئلة وهي زيد قائم الواء لا قاعدا ان قالوا
سبقت عن بعض الخواص قوله اي الضمير المذكور ذكر انوحيان
ان الظاهر خلاف الضمير في ذلك فقال زيد عروضا به زيد ورده
المراي بان وضع الظاهر موضع الضمير في غير موضع القيد متعيب
واجاب العلامة بجملة بان يحل منه متعيبا اذ لم يكن اقلية موقعه
لمعنى اخر مقصود وهو رفع الایعام مثلا اني على ان في الایراء ايضا
فصل الضمير مع تاجره عن العامل وم قوله حيث لا الخبر المثل
الخبر في كنه الفت والحال عن الضمير ومثل الوصف الفعل نقله
وم التسوية قال بن هشام وانظر في عوز زيد عروضا به هو اوفي
داره عورثه عند ظهورها عروضا به دارها هو فعل جيب الایراء وحل
لا ذكره النجاة وقد يقال انكوا بذكر ذلك في الوصف لانه متعلقه
وهو نايبه اني قوله وقال الكوفيون لا يجب فيجوز على قوله
في زيد هند ضار بها هو كون الضمير قاعلا وقوله تاكيدا واما زيد
عروضا به هو فاعله غير والمعربون يوعنون الفاعلية وشعرون الثاني
لا يحتمل الایراء وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع ونقول الضمير
المتداني الذي ان ضار بها هو وتقول الكوفيون مثل ذلك ان قد زوا
الضمير فاعلا وان قد زوهه فكذلك في الواضحات ما هو وكذلك في الجمع
من العرب ايراد الوصف لا على لغة اكملوا في البراعث دم قوله واستدلوا
لذلك بقوله في وجه الاستدلال ان قومي متدنا اول ودي الجند متدنا
فان ونا نوهما خبر الثاني وهو خبر الاول والمعا عائدة على ذري الجند
وهو في المعنى لقومي لانهم السابقون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوفا
لان اللسان ما من فان الذي مبنية لا بانية ولو برز فعل على اللغة
الغضبي بانوفا هم وعلى غيرهما بانوفا هم ولا حاجة لهم في ذلك لاحتمال
ان يكون ذري الجند مقصور بانوفا محذوف فينبغي المذكور والتقدير

بانوفا

بانوفا ذري الجند بانوفا والذريع جمع ذروة وذروة كل شيء اعلام
تفريق واكثر وانظر او عرف عبر شرط ان يكونا قامين على
الناقين وهو ما لا يتم بخبر ذكرهما متعلقا بالخبر بانوفا
وزيد بن اوفيك وبكى ان يستفاد بقيد التمام من تعريف الخبر السابق
وقوله الاي فان بقيد الاستفاد بقيد التمام من تعريف الخبر السابق
جماعة العصب انه معمول المحذوف وقال الضمير الصحيح انه المجموع لان
المقصود الاخبار بوجوده في الظروف الا انهم جند فوا بعضه لزوما
وسموا بالاي باسم الخبر بخلافه او قد قال الخلاف لفظ لان الثاني
بانه مجموعها نظر الى المعنى المقصود قال ان كان شيخنا الامام العلاء
الكامل بن الهمام غتاره تبعنا المصنف وعلم ان الظروف الشامل للباب
والخبر ووزنه ان مستقره لغو لانه ان كان حامله معجابه فلفظ ولا
خشتراخي وقال بعضهم المستقر ما كان عاملا عاما واجبا للذوق
واللغوا ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة ميت فيه
او بان عوزيد راكب على الفرس سمي الاول مستقرا في الثاني لا يخلو
متعلقه العام انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه الى الظروف مني متقرا
فيه ثم حذف الصلة اختصارا لكثره دوره وسما الثاني لغو لانه لما قبل
اليه جيب متعلقه فكانه القسيمي قوله وانتقل الضمير الى اجمع المحذوف وهو
اولي من كونه قبله او يعبر عنه وهو مردود بقوله فان كماله وهو الرد
ان اجمع مرفوع لا يعلج ان يكون توكيد النواي ولا للدعوى لانها منصوبات
ولا للضمير المحذوف لان التوكيد والمذكور متناهيان ولا لاسم ان على جملة
لان الطائفة العمل زال بدخول الناصب فنعين ان يكون توكيد للضمير
المنقول الى الظروف وهو المطلوب ولا يكل بالفضيل بالاجنبي وهو المدح
فانه جائزة في الظروف بقرينة قوله ناوب معنى الذي ناوبنا كايها
او اشتريه في معانها كايها ولبعض الماضي في النهاية الوصف الذي
يعني الماضي بما في الجار والخبر وانما قاعلا في الظروف فيلزم ان الظروف
اذا كان يعمل فيه الظروف فان يعمل فيه اسم الفعل افعي واوولي وقال
الماضي الظروف مقصوره لعقب ظاهره وهو بمنزلة المفعول به في وجب

التي تليها انه اذا قدر في الطرف المستقر كان او كان فهو من كان التامة
 بمعنى حصول الوقت والطرف بالنسبة اليه لعل من كان الناقصة والاكات
 الطرف في موضع الخبر فيقدر كان اطري وتسلل القدرات من غير بعد
 حركه لو جدين رجه غيره ايضا بان الاصل في الخبر الاخر اذ قال وهو الحق
 اذا المعنوم من زيد عند كانه مستقر واستقر وهو علامة للثبوت فان
 اراد والمجاز وهو استقراره في الماهي قد واستقر واستقر ومن قال
 السعد الاضحا في ان المعنوم من زيد في الدائيات فيها او مستقر
 لا يثبت واستقر ويريد في قول من هناك الحق عندي انه لا يخرج تقديره
 اسما ولا فعلا بل يجب المعنى اني قد وتقدر بل الفعل يجوز في الخبر
 بان صيرورة للثبوت ذات محل من آله عراب لا يدرك بل كونهما بقدر
 يوفق منها بالثبوت في ذلك وقوعها موقع مستقر وقدره قوله لا يثبت
 وقيل الذي لا يثبت التامة قد ركب وجعل ما بعد ان اعرابا تقديره ان
 الفعل موجب ان فعل الشرط لا يليه فعل الا ان كان جوابا والخبر ان
 ما بعد الجواب واما اذا التامية فاحضها بها بالجملة الاسمية
 للعرض بدلها وبين التامية عند امد ما للثبوت وقيل متصل على الفعلية
 للثبوت بعد وقيل مطلقا مع قوله يعارض بل بموضع كالتامة
 في جوابي الذي في الدار قال يا يعين انما يجزى في الصلوة ان يكون تقدير
 مستقر على الخبر المحذوف على جدي قراءة تعظيم عما على اني حق
 بالرفع لعل ذلك في اطراف هذا المعنى قوله جملة واما قوله كل امر
 ساعد او مدان فتوسط بقدر المعاني فتاد ريعي قوله اذ يجوز
 تقديره بعد التامية ظاهر ان الخبر الظرفي اذا تقدم على المتبدي في خبر
 هذين الموضعين وقد رتب لعله بفعل فانه تقديره ما على الاصل
 لكن في المعاني ويلزم من قدر التعلق فعلا ان يقدر موصرا في جميع المايل
 لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المتبدي اني وفيه نظرا لان علته
 امتناع تقدم الخبر المعنى على المتبدي اشارة الناس الاحتمية بالفعلية
 وذلك مع التوقف لام الحذف والتقدير وجوابه ان المقدر في حكم
 الملقوظ في امتناع في الملقوظ امتنع في المقدر وان كان علة المنع

لا يجوز

لا توجد في المقدر ريعي قوله انما يجب حذف في هذا الخبر نظر فقد
 يجب حذفه لدليل يجوز زيد على الفرس اي راكب قال دم ونوم جماعة
 امتناع حذفه لتكون الخاصة مرد وبالايجاع على حذف الخبر عند
 وجود الدليل وعدم وجود معول ككيف يكون وجود للمعول ما ناعا من
 الحذف مع انه هو الدليل او مقول لدليل اني قد ولا يكون اسم زمانا
 الذي عند التثنية وتثنية قوله واخبروا نظرون وحرف ظرف المكان
 في انه يكون خبرا هي لفظة غالبا واعلم انه اذا اخبر نظرون مكان متصرفين
 اسم عن فان كان الظرف كثره نحو السابون فانك والشركونا حانك
 وعن فقام وانتم خلف جاز فيه الرفع والنسب والرفع راجع وان كان
 معرفة بخور يد اسماك وداري خلفه واركض السابون راجع الرفع موزع
 ولا يخفى رفع المعرفة بالسعر وتكونه بعد اسم مكان خلافا للكونين
 سبيل شرحه في خبره عن جنه وكذا الحال في الصلوة والصلوة قال
 ابو النجاشي والدل ورد ذلك اعراب الزمخشري اذ في اذا انشدت
 بدلا من مريم وليس بشي اذ لا يلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية
 تقول سرق زيد ثوبه فيصلح اذ لا يجوز زيد ثوبه عن عاتية
 عاتية قال ابن سبيون لفظة الجسم قاعدة ان التامة الجسم قايما قال
 فكان الصواب ان يقول انما لا يجوز باسم الزمان عن الإهتام اني
 وشرح بالخبر المعنى ومنه الزمان كما ليوم من الجمعة فيخرج عنه تصرف
 الزمان غالبا واعلم ان المعنى ان استقر في جميع الزمان او كثره
 والزمان كثره نحو اليوم يوم والسرير مرفوع اسم الزمان غالبا ويجوز
 محذوف وجوه نحو الصلوة يوما او في يوم وان كان الزمان معدومة
 او تكرر ولم يستقر قد والمعنى انه يكون اكثره فالتالي للصلوة والملي
 نحو الصلوة في اول الخروخ اليوم في اليوم ونحو الخروخ يوما او في
 يوم وقد يرفع نحو الخروخ اليوم معلومات نفا ويل اسمها الى اسمها معلومة
 وخرج بالغا لظهور السر يوم الجمعة فلا يجوز لعلهم القابضة
 لعدم القابضة لدل هذا المعنى في معنى من يستلزمه
 القابضة الجديدة او على من حب من يكتفي بالغا في الروضيه وبعد

السافر فاما كلاما قاله ب ووجه عدم الفاعل ان الزمان عام
 لكل شخص فالاخبار بان زيد افي ذلك اليوم اخبارا يعلمها
 الخطاب ضرورية فلا فائدة فيه صحت بغير اول تفرج الا ان تصف
 الزمن وتخصمه فانه يجوز اذا اظهرت في حق فلان في زمن
 حبيب واما طريق المكان فليس عام كالزمان بل قد تنظر في
 الاحرام وحكامها ما كان لا يكون لغرضها كذا الاخبار به عن العن
 لمؤيد الادب وغيره فكانا دم قوله المذلل واللبلة خلاف
 المذلل وخلاف الشمس اليوم لانه غير متوقع فلا ينشئ الدلالة
 على الحدوث قاله من السراج ونظيره دم تنبيهه اذا
 قلت اليوم الجمعة جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة
 تنضم فلا كالسب والعيد والظن لان فيه معنى المظن والمؤ
 والظن اركن ذلك اليوم بوقته لانه بمعنى سائلك وامر الذي
 تذكره واما الاحد والاحد وما بينهما فلا يجوز فيه الالرفع
 لافلا لا تنضم جلا واحدا الفراء ونظام الرفع والنصب في
 الجميع فتقول على رايها اليوم الاحد رفعها ونصبها فاذا رفع جعل
 نفس ما بعده واذا نصب حمل اليوم بمعنى الا ان كانك قلت الاحد
 واقع في يوم الوقت الذي هو الان تنهين وشرحه قال ابو جيان
 ومقتضى قواعد العرب في غير اسم الايام من اسماء الشهور
 ونحوها الرفع فقط نحو اول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم
 سم عن السوطي قوله الحكم عام الختامه بفتح قوم وتنحوت
 قال احد في كل عام بفتح قيل والاحسن ان يكون بفتح عللا لظن
 لا غمارة فلا مبتدأ الا ولا خبر فلا مبتدأ وتنحوت من النسخ الغل
 الناقصة وتنحوت بفتح التام النسخ وقوله وذهب قوم الخ
 الوجه ان يصح القول على كل من الامر ب قوله ولا يجوز الابتداء
 بالذكرة اعلم ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من
 الكلام حصول الفاعل لا المبتدأ بخبر عنه والاخبار عن غير معين
 لا يفيد غالبا ولا ان المقصد من الكلام اعلام السامع ما يحتمل

ان جعله والاعود الكلية قل ان جعلها احدها وانما جعل الامور
 الجزئية واور على الاول محي الفاعل ذكره وهو غير غن واجيب
 بان الفاعل على تخصيص بالحكم للتقدم عليه فالجواب وهذا يوم لا نه
 اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان خبر الحكم غير مخصص فكيف
 قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشيء كالقول
 الابعد معرفته فاما كقولك يمكن وقوعه بان تخصيصه بتقدم الحكم
 عليه لا بالحكم نفسه كما يعلم من كلامه الحاشي الا في ما رأت الختم نقل
 عن من الجواب انما جاز ان يكون الفاعل تارة مع انه محكوم عليه لما فيه
 من التخصيص لان حكمه لما كان متقدما عليه من الحكم عليه لا بد كره
 الابعد تقرر الحكم في الزمن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة
 في كونه متقدما عليه ككون الصفة افرق بينها وبين الخبر المتقدم
 العلم به ووجه انتهى قوله ما لم تقدم ايتمت عدم افادتها والامانة
 للنفي لا للنفي بوجه كاسم الغالب ايجز الافادة في الاصول
 الفاعل اختار من يتعالى عن الدخان في قوله من قبل نقل خبر
 مبتدأ محذوف ومن للتبيين ومقتضى محذوفان على انها متعاقبات
 اي فهم بعض فريق النصب بالاقبال والاخلال ويحتمل ان يكون بمعنى
 في والمعنى فكم يخرجون من فريق مقل وفي فريق مستكثر ويحتمل ان
 يكون بمعنى من والمعنى فلم يخرجوا من فريق مقل وفريق مستكثر
 تنبيه عن دم قوله ان يكون الخبر مختصا بالمراد بالاختصاص من هذا ان
 تكون الجور والمجون والمصاف في اليه والظرف والمستند اليه في الجملة
 صالحا للاخبار عنه محي قوله قبل لا دخل بالتقدم لاقباله من
 هام في المعنى وحمل السويع محذوف اختصاص الخبر لكن الحاشي كعبه
 بين ان التقديم دخل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
 بتقدم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
 بصفة اشتقاقه في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة انبي
 قوله لعدم الفاعل لعله مبني على اشتراط الفاعل في التذييل في
 مقابله لا يمنع ذلك وقضية مذنب سم والمقدم بين جواز ذلك حيث

في بعض فريق م

[illegible][illegible]

حصلت فائدة بان جمل مضمونه ان تكون عامة لان قلت
عددها في مخصصات النكرة مشكلا في العوم ضد المخصص فكيف
يصح ان يقال حصل بالتحريم تحفيس حتى ساغ لا يتبدل قلت هذا
انما يريد على من قال ان النكرة لا يتبدل بها الا اذا تحضنت بوجه ثالث
لم يقله وانما عددها في مسوغات الاستدلال بالنكرة فليس وجه
التشويغ تحفيس النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان
الاسم النكرة بسبب عمومها ما نزل المعرفة من حيث انه يصلح القدر
على سبيل البدل فساغ الاستدلال به لا يقال فيصح ان يتبدل بوجه بلا
مسوغ لان عمومها يدل لانها نقول عمومها متوهم بخلافه مع المسوغ
فانه يضي كما افاد في قال الشئ ولا يرد ايضا على من قال ان النكرة
لا يتبدل بها الا اذا تحضنت بوجه لانه لا يريد بالتحفيس ضد
التحريم وانما يريد به حصول المسوغ انتهى وما لو افترق
في سياق الاستدلال في عمومها نظرا في سياق الاثبات واجاب
الشئ باللفظ فيه وقد تم بحكمة خبر من خرافة او يقال لما استلزم
عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لغز على من حصل
المسوغ انتهى ان تحفيس بوجه الى قضيتة هو از حيرت
ادبي في الدار لان التبدل موصوف فامتناع ادبي في الدار لعدم
الوصف ولا معنى لذلك مع اتحادهما قاله واجاب بعضهم بان
المعرب اعتبارا بالتحفيس بالوصف لتكنه توجد في بعض المواضع
وهو كما لا يظن الحكم لذلك النكتة وان لم يظهر اثرها في قوله
وتحو لغز مومن الى وقيل للمسوغ معنى العوم بقرينة وقيل لا مر
الاستدلال ونومري قوله نحو وطائفة لا فيه وعلى الناظم حيث
من بالارادة للتشويغ لواء الخال معنى قوله شرعوا انال في عمله
مهما ان مضمونا وهو مثل يضرب في ظهور امارات الشر والارادة بان
الطالب وقيل للمسوغ فيه كونه في معنى الفاعل شئ
نحو قائم للزبدان الصواب ان يمثل بخوض الزبدان حسن ان الكلام
في التبدل المحكوم عليه لانه يحتاج الى الاعتذار عن وقوعه نكرة

انما تشد المحكوم به كالوصف في قوله
عنه يكونه تحفيسا بالعلوم
والنكوبي في قوله كثر في الاستدلال
قوله في اليوم والامثلة وهذا
متعلق بكتبت او كتبت سابقا
يترط الى اذا امتنع بخوضه قائم
او عطف ذلك عليه في قوله ما لان
ان حرف العطف مشترك بين اللغاتين
في احدهما مسوغ في الآخر ولا سلم ان
وانما ذلكما بر من اول الامر لان الكلام
مخوطة اعة وقول معروف ببولان يكون
مكم طاعة بمعنى قوله رجل من ام
العموم لانه لما فضل واحد من على
لغز منه على وف فضل الشاخص في
بالرفع خبر متبدل اهدوف اي في قضيتة
بدل من تلك اية بشرط في الدال التبدل
على التفرقة في اية ان في مسوغات
عاملا في طلب فوجدنا كتاب تحفيس
والاخر كون الخبر ظرفا مخصصا
لا مطلقا وهو بان فلا يجوز في قوله
وان وحده لا اعتبارا على الخبر عند
ذلك في هذا هذا الخبر موصوف
بطل مات معنى هذا ان الخبر موصوف
ذلك مسوغا الاستدلال بالنكرة
الكمون خبر في الالوية الله تعالى
السكر سكر في الالوية الله تعالى
استلزم من ذلك الخبر في الالوية

حصلت فائدة بان جمل مقصوده ان تكون عامة لان قلت
 عن هذا في تخصيصات النكرة مشكلا اذ العموم عند المخصوص فكيف
 يصح ان يقال حصل بالعموم تخصيص حتى يساغ الابتداء قلت هذا
 انما يدعى من قال ان النكرة لا تبدأ بها الا اذا اخضعت بوجه والله
 لم يقله وانما عدها في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجهه
 التسوية تخفيض النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان
 الاسم النكرة بسبب عمومه ما نزل المعرفة من حيث انه يصلح التقيد
 على سبيل البدل فساغ الابتداء به لا يقال فيصح ان يبدأ به جمل
 مسوغ لان عمومه بدلي لا ناسف لعمومه متوهم بخلافه مع التسوية
 فانه نفس كما افاده قال الشيخ ولا يرد ايضا على من قال ان النكرة
 لا تبدأ بها الا اذا اخضعت بوجه لانه لا يربط بالتخصيص عند
 التقييم وانما يريد به حصول التسوية انتهى وهو انما وقع
 في سياق الاستنباط في مجموعها نظرا اذ هي في سياق الإنبات واجاب
 المعنى بالمعاقبة وقد تم بخمسة خبر من خبر اذ او يقال لما استنبط
 عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لعذر على فرد حصل
 الشك في انهم ان تخصص بوصف لا يقتضيه جواز حيوات
 اذ في الدار لان للبند اموصوف وامتناع اذ في الدار لعدم
 الوصف ولا معنى لذلك مع اتحادهما قاله واجاب بعضهم بان
 المعرب اعتبارا بالتخصيص بالوصف لتكنه توجد في بعض المواضع
 وحكوا بان نكر ذلك لتكنه وان لم يظهر اشرها في قوله
 ونحو وانما هو من الى وقيل للتسوية معنى العموم بقرينة وقيل لامر
 الابتداء ونوشري قوله نحو وطائفة لا فيه وعلى انما ظم حيث
 مثل بالابتداء للتسوية لواء الحان معنى قوله شرا فورد ان ال في قوله
 مبررا اي مقصونا وهو مثل عز في نظرا مارات الش والراد ان
 الطالب وقيل المسوغ فيه كونه في معنى الفاعل انتهى قوله
 نحو قائم الزيد ان العنوان ان يمثل مظهر الزيدان حسن اذ الكلام
 في للبند الحكم عليه لانه يحتاج الى الاعتذار عن وقوعه نكرة

احد المبتدأ

اما المبتدأ القام به كالوصف في مثاله فيشترط تنكيره فكيف يتعدى
 عنه بكونه تخفيرا بالعل دم قوله اذ اوردناه اي على راي انفس
 والكوفي قوله كتيبن الله اي اوجس خبرا وبلغت لصلوات والظير
 قوله في اليوم واللبلة وهذا الولي اذ يلزم على الاول ان في اليوم
 متعلق بكتب اولئك تساق على اليوم وتوشى قوله العطف
 بشرط اذا امتنع نحو رجل قائم قاي الزلفه عليها يجوز الابتداء به
 او عطف ذلك عليه في يجوز ما كان متصفا مع قياسه للانع دم وقوله
 ان حرف العطف مشترك بين اللغتين فحينها عليها كالتس الواحد فليس
 في احدهما مسوغ في الآخر ولا سلم ان نحو رجل قائم يمنع ثم ما لم يطرد
 وانما ذلك جاز من اول الامر لان الكلام كله لشي واحد سمي قولا
 بخوطا عة وقول معروف يجوز ان يكون خبر مبتدأ احد وفي اي المطلوب
 منكم طاعة سمي قوله رجل غير من امرأة وقيل للسويج جنس معني
 العموم لانه لما قيل واحد من على واحد من جنس علم انه لا خصوصية
 لعز منه على فرد وحفل الشياخ سمي قوله بحب لتلك مبتدأ وخبر وقضية
 بالرفع خبر مبتدأ احد وفي اي هي قضية او بال نصب خبر اوهال او الخبر
 بدل لمن تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بد لكل وصفها ليس
 على السبق قوله فيكون فيه مسوغا ان كونه في معنى المفعول وكوت
 عاملا في قوله وعندنا كتاب حفيظ احد المسوغين فيها لوصف
 والآخر كون الخبر ظرفا لخاصة قوله وهو اعتمادا على علمي واستنباط
 لا مطلقا اذ هو غير كاف فلا يجوز في يجوز بد قاي الية كون قائم مبتدأ
 وان وحدا لاعتمادا على الخبر عنه معنى قوله بقرينة تلك اذ وقع
 ذلك في افراد هذا الجنس غير متعادلفي الاختيار بعينها فائدة بخلاف
 رجل مات معنى وبه تعلم ان الخبر متى قدم ما يجبر الاختيار بعينها كان
 ذلك مسوغا لابتداء النكرة بقرينة قوله بحال اي وحيدك والشارف
 الكوك سمي قوله الذي يقرن اي الغنم والظروف على المثل للادنية
 السكك سمي قوله لولا الاصطبار الى اودى عليك والقوة لظ
 واستثنت مقتت والظن بغير ثبوتة مفتوحة السير سمي قوله

كم حجة لا يجوز في حجة مع حالة الضرر على ان كم خبرية وجمعة مخبرية والنف
على ان كم استنهاية وهي مخبرية والرفع بالابتداء وفيه اتحاد وضو
قد حلت وكذا صفة حجة والميز على هذا المحذوف ولم في محل نصب على
الطرفية او المصدرية اي كم وقت او كم حيلة وقد عا بالغا وهي المراءة
التي تقوحت اصبعها من كثرة حملها والعار جع عوارج ففنه مشوقان
الوصف والوقوف فبعدكم قوله موسعة الموسعة بضم الميم وفتح
الراء والسين المشددة والعين المهملة عنجته تعلق على الرسخ لحافة
الموت وهي مبتدأ والسوية الفاعل برونيا معنى اذ لا يريد من سعة
دون اخرى بخلاف رجل قائم ونحو ارساعه خبر وعسم افعة السين
والسين المهملتين مبتدأ وطوبى وزج في الرسخ وبه مقدمة
خبره وشي يطلب وحض الاربع لا يتركوا ان يعلقون كتبها ويخرجون
ان من علقه لا يفر عن ولا يفر فركه ولبس الى الحاجة اليه
مع كافي التمسك في فذلك عند زيد بحرة الى وحيات بان الكاف
اشارة الى ما عدا هذه الامثلة من افراد الانواع المتاركة
الامثلة اليها وقوله ولبس الى اشارة الى ما عدا تلك الانواع
المتاركة الى امثلة المذكورة اليها من الانواع الاخرى التي تحقق
الافادة معها سم قوله لان الخبر يشبه الصفة الخ وان المستد
محكوم عليه ولا يكتفى بوجوده قبل الفعل فتصحب في اللفظ ايضا
ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه وانما قدم الفعل في الجملة
القلمية للايدان من اول الامر بالمعاقلة دم قوله واما
يبليح وحض الى اعني ما فيه من الدين وكان الواجب بيان سبب
عدم بلوغ درجات قلت لعل السبب ان الخبر لا يجيء ان يتبع
المستند في التثنية والتثنية ولا في اعرابه للحد وخلاف الصفة
فاختلعت راجعة عن ذلك قوله وجود والتقدم المراءى بالمراد
عدم المنع لا الاباحة المستوية الطرفين لرسوله وشك من شك
اي ينفو من منقصد قوله حين يستوي للزمان الخ محتمل ان
فيه لفلان الذي يحكي في الفاعل مع المفعول ويعتجل خلافا ووقوف

بان العامل ثم اقوي لانه لفظ واصل في العمل فتصرف في معوله به
بالقديم خلافا هنا والمراد باستواءهما ان يكسوبا في مطلق
التعريف والتشخيص في عنهما ر عن الانسان في امة فخر صديقي
زيد كل من الخزين صانع ان يجربه عن الاخر ويملكه للعلم بخلاف
العرض فاذا عرف السامع صديقا لك ولا يعرفه على القين باسمه
واردت ان اعنه عنده قلت صديقي زيدا ولا يصح ان تقول زيدا
صديقي فاذا عرف السامع زيدا باسمه فعينه ولا يعرف ايضا
بانه منه بقله واردت ان تعرفه فذلك قلت زيدا صديقي ولا يصح
ان تقول صديقي زيدا معني قوله عو راجع الى الجاهل اي لا
احدى الفكرتين بمضمونه بالوصف دون الاخرى فلم يستويا
تكميلا فعلى ما مر عن الحيان خرج عو هذا بقوله عادى يات
فان الفكرتين هه وان استويا فتدبر لكن الصفة قرينة لفظية بنية
قوله عو ابوصيفة ابوصفا القرينة للمعنوية وهي التشبيه
فاضة بان ابوصيف مبتدأ الامة شبه وابوصيفة خبر لانه شبه به
تقدم او تاخر بقرع قوله لا يام تقدمه الى اعترافه باعور منها
انهم لا يمتزجون رفع اللبس بدليل اعلان مختار ووضع اولئك
واسما الاحناس والكم كتمان والحواب ان الاصل موعات ما يرفع
اللبس بدلي برفع الفاعل ونصب للمفعول واما ان الضمير في سلة حزان
الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيب بلسان على لغة العام ومنها
انه انما من في الالباس اذ ارجع الى المعنى ولا فرق في المعنى بين
الحلتين فان التصديق الاخبار هيام زيدا ووجهها فيهما جعها
والحواب للنع بل في زيد قام تكررا لاستناد لفصل بقوى الحكم
ولا اعتناء بزيد متنا الكلام عليه وافادة الثبوت ومنها الجاهل
الفاعلية والابتداء في الى التار زيدا ومنه كحواب هذا
فما بعده قوله فلان قال في نحو زيد قام الى شك عليه الاسم
اخارا في المعاقم زيد اعز اب زيدا في عا او مبتدأ دم ومن ثم قال
ر الاوجه ما قاله بغيرهم ان غير الفعل من المشتقات المعتمدة كالفعل

انتهى واجب بان جواز الرهبان ليس لانها كان كل منها مخالفا
 لاصل كافي قائم زيدا والالتباس المحذور وانما هو اذا كان احد
 الرهبان موافقا للاصل لا فيسقط الذهن اليه من غير معارضة
 بنور الشكوك والالتباس انتهى وهذا يجب عن اجازة الرهبان
 في حق الدار زيد **قوله** وليس كذلك ما نفا الى ثقل السوطيين
 المص للفق في المتن لتمام الاراس سقوط الالف الساكنين ويجاز
 بانه يمكن دفع التلبس بقول الوقت على الالف والوصل منه الوقت
 على ان التلبس انما يتصور في مثل الزيد ان قاما لا في نحو احوال
 كما **قوله** مختصرا بفتح الصاد واصله معتق فيه حرف
 الفاروق في استتار الضمير **قوله** باحضار للتبدا اي كونه
 معتقرا فيه بان يخصص منه الخبر لانه يخصص في الخبر كايوجهه **قوله**
قوله وعمل الالفك القول عند ربه فيارب هل لا يك النضر
 عليهم فاصل بانه فاصل هل النضر على الالف وصل المعول الالفك
 والصادر في الصدر والفرو قيل لا شاهد في الصدر لا احصر
 في الخبر بل في متعلقه ويجب بان ما ثبت لمستقله من تقديم
 وتخير تبينه ويجوز ان يقال للمعول والنضر مرفوعان بما قبلها
 لا عتاده على هل لانه كالتعليل وذلك لا يجوز فيه فكلا يجوز
 ما الاقام زيد لا يجوز ما الا في الدار زيد **قوله** ومجرى قوله
 من اسم شرط وفعل الشرط كان انشائية بخلافه مع اسمها وجري حاله
 اسمية خبر كان المحذور على هذا فاعترض بها وبين جواب
 الشرط مجزوم ويكره معطوف عليه **قوله** او موقول اي يتقيد
 مستد اي لو ثبت وبورده ان الملح بين لام التوكيد وحذف
 التبدا كالمع بين متناهيين فالاول جعل اللام زائدا يفرج **قوله**
 اولاً الصد بالخبر منه خبر كان فانه يلزم الصد بقول الاخبار
 بالجل واذ خبر عن نصيب لا يتقدم عليه تفرج والنظر ان خبره
 كافي التبريل بخبر كلام زيد منطلق **قوله** يجب انضال فيجب
 انضال خبره اذا كان طلبا بخبر زيد اضربه وزيد فلا تفرجه

او كان للتبدا دعاء وسلام عليكم وويل لزيد او وقع الخبر موجزا
 في مثل نحو الكلاب على المقر قاله السوطي او كان التبدا امدا ومنه
 عزم اراته من يومان ومنه شهران خلافا للزحاجي في جعله
 بعد مد خبرا مقدما ويومان متبدا موقرا او هو متعقبا لآت
 يومان تكره مسوع لعا وكون خبر ما اسم زمان مقد ما على رايه
 لا يسوغ ذلك لانه ليس بطرف ولا يتخير من جميع المدد بالغا يومان
 وذلك هو الحقيقة قاله من الجانب او كان للتبدا ضمير متكلم او محامد
 مجر عنه بالذي والى التي او احد فرعها او تكره او معرفة بان وقد
 عاد الضمير مطا بقا في التكرار والخطاب نحو التي الذي تفرج زيد لوات
 رجل تفرج زيدا وانتا لرجل تفرج زيدا وانا الذي اضربه زيدا وكان
 التبدا امثها بالخبر بخبر زيد زهير شعرا وابو يوسف ابو ضيفه
 دنوش في وفي هذا الخبر نظر ظاهر فبعد حوز التم وغيره فيه
 التقيد كما مر **قوله** وعو عندي ورم الخ ليس بتكرارا كما تقدم من **قوله**
 قوله كمنه كمنه لان ذلك في مسوع التبدا او ضالبيان ان التقديم
 واجب لدفع الالتباس وعلى ان التقديم دخلا في التسوية لا مانع
 ان عمل به امران منه فيما مر على احدهما وصاحبا الآخر **قوله**
 كطراي حاجة **قوله** سبينا حاله وما جعله منبولا مطلقا اي
 احبنا سبينا فالظاهر منه لان الظاهر انفتاح تبديع على حاله
قوله على العترة مثلهما زيد لا يجوز رفع زيد دللا او سانا **قوله**
 مع رفع زيد فخر مثل على ان النقصه لغراب وانقلاب الاسم على
 الحان من التكرار للوحدة او على الظرف او على الغائب ففعل الزمان
 وان يكون متبدا كما في حالة الرفع وعمل وجه الرفع ونقصه البناء
 يكون في علايا الظرف **قوله** من معنى الخواشي **قوله** من عود الضمير على
 متاخر لا قاله عتيل قد جرى الخلاف في عو من غلامه زيدا
 او ضرب غلامها جازع مع ان الضمير فيه عائد على متاخر لفظا
 ورتبة ولم يجز خلاف في منع صاحبها في الدار والفرق انما عا عليه
 الضمير وما انضال بالضمير وتلعا وعتبه الضمير على ان ياتي استركا

كلمة المعية خلافه **قوله** الاكونا مطلقا هو مجرد الحصول والوجود
 والاستقرار ونحوها والتمدد هو الوجود الخاص بكتيافه وقعود
 وحدانية جهده **قوله** واذا اريد الكون المزدوج بانه
 تاويل والاصل علمه **قوله** فليكن بالمعنى رد بانه يودي الي
 رفع التوكل عن جميع الاحاديث او غالبا على انه انما في اوله
 دواء الخديت عربا اما اذا كانا عربا وهو الطاهر فلا لغت
 الحجة بلسانهم **قوله** ونحن للمعنى مردود بورود مثل شجرة
 في الشجر الموثوق به كقول الشاعر
 لو لا زهر حفا في كنت مسترا ولم اكن حافيا للعلم ان حيا
 وقولها فوالله لو لا الله خشى عواقبه لخرج من هرير جوارحه
 وقول لا زهره ولو لا بنوها حوقها لخطبها كخطبة عصفور في الكلام
قوله فتوكل على الله والى المعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
 لان القسم موضع الضمنية كقوة استعماله **قوله** للعلم به الخ
 فان مراعاة لمرك في القسم وتبينه له دال على الخبر المزدوج
قوله نحو عهد الله لا نقول انما كان غير نص في القسم لانه غير
 ملازم له اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله بحب الوفاة ولا يفهم منه
 القسم الا بذكر القسم عليه نص **قوله** وفيه نظرا لا يتوقف الخ
 يجب بالان لم يدعوا النعنين والتمس كيفية الاحتمال **قوله**
 موافق وفي لعل الخ في غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده
 وانظر ما المنع من ذلك **قوله** لمكان لام الاستدراك انه يجوز
 ان يكون اللام داخل على المستند المقدر بينهما وبين غير كونهما
 لانه في كونه خبرا كما في الوافي ام الخليلي المصور ان التقدير لم يجر
 وتعد الاحتمال قوله بن عصفور كما في التوضيح ورد عليه
 بانه اذا دار الخ في بين ان يكون من الاوائل ومن الاواخر بل كل
 على الاحراز في وان دخول اللام على شي واحد لفظا وتقديرا
 او لم يجعلها داخلية في اللفظ على شي وفي التقدير على آخر
 بفتح **قوله** عنيت مضموم مع عيتم ان المراد ظهورها في المعية

والعلم

والعلم الظاهر ان هذه الواو تحذف غير المعية كما لو قيل كل رجل
 وصنيعته مخلوقان او معلومان **قوله** وصنيعته اي صفة
 سبقت مشعرة لانه اذا امر كما صانعت اوضاع فهو تطلق الصفة
 على التوكل والعقار والكل صريح **قوله** الا انه لا يذكر
 للعلم الخ اعترض بان الخبر المزدوج من نحو متقاربان خبر
 للمبتدأ من فلا يسد المبتدأ الثاني مسده اذ للمبتدأ لا يسد مسده
 الخبر واجيب بان المبتدأ الثاني ليسد مسده الخبر من حيث هو
 الاول فيجوز حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من
 حيث انه خبره فلا يشترط لوجوب اللذان بعد الثاني مسده من
 كلاجه ولهذا استقام ما قبل ان الخبر منفي فتد بعد المطفوفين
 بعده ما يسد مسده فكيف يجوز حذفه لان الخبر المعنى من حيث هو
 خبر الاول محله قبل المطفوفين **قوله** يشب بفتح العين الملة
 اي يشرق **قوله** وزعم الكوفيون المزدوج لانه لا يلزم من
 كون الواو معين مع ان يكون بمنزلة لان مع ظرف فيصح ان يكون
 خبرا على الواو **قوله** وقبل حال لا يصح هذا التقيد يشك على
 مثال القسم الثاني فان الحال فيه يصلح الخبرية ولذا قال المصنف اذا
 جعل الاول في نظرب **قوله** عن الذي لا في الخبر باضا في المعنى
 على غيره **قوله** او اسم تفصيل مطفوف على قصد **قوله**
 والتقدير افكان واذا كان فادعنا زيادة المعنى واذا عند زيادة
 الاستقبال قال الله وفيه تكلفات كثيرة ومي حذا في اذاع الملة
 المضاعفة اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والمعد ولعن معني كانت
 النافقة الي معنى التامة والذي يظهر لي في تقديره نحو قول
 زيد ابلاسه قاعا اذا اردت الخال عن المفعول وهو في زيد ابلاسه
 قاعا اذا كان عن القاع اول انتهى **قوله** التي هي الخبرية نظير
 فان الخبر انما هو ظرف الزمان المضان للمهلة كان بل الخبر انما هو
 متعلقه على الصحيح **قوله** وسد الخال مسدها فنه تسامح فان
 الخال انما قام مقام الظرف لان في الخال معنى الظرفية في الخالق مقام

كله المعية خلافه **قوله** لا يكونا مطلقا هو مجرد الحصول والوجود
والاستقرار ونحوها والتمتد هو الوجود للخاص كتيام وفقد
وحدانه جديد **قوله** واذا اريد اكون للمردود بانه
تاويل والاصل عدمه **قوله** فربما بالمعنى رد بانه يودي الي
رفع الوثوق عن جميع الاحاديث او غالبا على انه انما يقع اوله يكن
رواة الحديث عربا اما اذا كانا عربيا وهو الظاهر فلا يتام
الحجة بلسانهم **قوله** ونحنوا للمعنى مردود بورود مثل شجرة
في الشجر الموثوق به كقول الشاعر
لو لا زهر حنانيا كنت مشرلا لم يكن حاننا للسم ان سموا
وقوله فواته لوالله عني عواقبه لخرج من هلال حنانيا
لغول الزبير ولولا بنوها حنانيا لحنيتها عصفور ولم انعم
بها **قوله** فلو لم يكن الفروا الى معنى ولا يستعمل مع اللام الالفنوح
لان القسم موضع التعقيد لكثرة استعماله **قوله** للعلم به لئلا
فان مراعاة لم في القسم وتبين له دال على الخبر المحذوف **قوله**
قوله مخوفا انه لا فلي انما كان غير ذي في القسم لانه غير
ملائم له ان يستعمل في غيره مخوفا انه يجب الوقاية ولا يفهم منه
القسم الا بدكر القسم عليه تصريح **قوله** وفيه نظرا لا يتبعه لئلا
يجاب بانهم لم يدعوا التعقيد والشك في الاحتمال **قوله**
مؤخذ وفي العمل للندف خبر واجب اذ لم يسد لغواب مسده
وانظر ما مانع من ذلك **قوله** لمكان لام الاستدلال انه يجوز
ان يكون اللام داخلة على المتد والمقد رينما وبين خبره لوجودها
لانها في كونه خبرا كافيا لاني ام للظن المحذور ان التقدير لم يجر
به وهذا الاحتمال قول من عصفور كما في التوضيح ورد عليه
بانه اذا اراد المندف بان يكون من الاوائل ومن الاواخر يلجئ
عليه لا واخر اذ بان دخول اللام على شي واحد لغطاء وتقديرا
اولي ما جعلها داخلة في اللفظ على شي وفي التقدير على آخر
تصريح **قوله** عني مفهوم مع احتمال ان المراد ظهورها في المسية

والغا

والغا الظاهر ان هذه الواو تحذف خبر المعية كما لو قيل كل رجل
ومعنيته مخلوقان او معلومان **قوله** وضعيته اي صفته
سميت منبته لانه اذا امر كما صانت او ضاع هو وتطلق الضميمة
على اثباته والعقار والكل صريح **قوله** الا انه لا يذكر
للعلم الخ اعترض بان الخبر المحذوف من غير متقاربان خبر
للمتد من فلا يسد المتد الثاني مسده اذ للمتد لا يسد مسده
الخبر واجيب بان للمتد الثاني يسد مسده الخبر من حيث هو
الاول فيجذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من
حيث انه خبره ولا يشترط لوجود المندف بعد انشي مسده من
كل وجه ولهذا استقطعا قبل ان يفرقني فله بعد المظوف ومن
نوبه ما يسد مسده فكيف يحذفه لان الخبر المعنى من حيث هو
خبر الاول محله قبل المظوف **قوله** يشع بفتح الياء لانه
اي يشرق **قوله** وزعم الكوفيون الخ رد بانه لا يلزم من
كون الواو بمعنى مع ان يكون بمنزلة لان مع ظرف فيصح ان يكون
خبر اعلاها **قوله** وقيل حال لا يصح هذا التقيد يشك في
مثال للمعنى انما في قال في بعض القبرية ولنا قال المص اذا
جعل اللام عليه نظرب **قوله** عن الذي لئلا في الخبر بانها في المعنى
على خبره **قوله** او اسم تفصيل موقوف على قصد **قوله**
والتقدير ان كان او اذا كان فاذ عند اداة المعنى واذا عند اداة
الاستقبال **قوله** وفيه تكلفات كثيرة وهو من اداع للالة
المضاهاة بها ولم يشك في غير هذا المكان والمندوعن معني كانت
النافقة الي معنى التامة والذي يظهر لي في تقديره بغيره
زيد البلاية قاعا اذا اردت الخايعن المنقول وفي زيد البلاية
قاعا اذا كان عن الفاعل اولى انتهى **قوله** التي من الخبر في نظر
فان الخبر انما هو ظرف الزمان للشاف للجملة كما ان الخبر انما هو
مقتلعة على الصحيح **قوله** وسد لئلا يسد ما فيه شامخ فان
لللال انما قام مقام الظرف لان في الخايعن الظرفية في الخايعن مقام

الطرف القائم مقام الخبر قوله لما يلزمها المتبادر قام عن اللسان
 الثاني ان تمام الخلق قوله خرافة في الخلقين وفي حال الخلقين
 المعاصر بالبين والاشهاد في وهو عفتان قوله فلا يشهد الذي
 انما في قوله المصدر رجلا سابق على عمل الخبر فلا يكون في موقعه
 ليدل على قوله اي الكوفون واشتهر فانه بان الكل متفقون
 على ان معنى خبري زيد افعاما اهراب او ما ضربت زيدا افعاما وهذا
 لا يستغنى الا من تقدير العربيين والاشتهار للمصدر المتبادر انما
 فيه وعومه باق عند عدم نقضه بالحال او الخال من تمام الخبر
 ثم خبره بمفعوله في حال القيام فيكون للمعنى كل ضرب مني والتم على زيد
 حاصل في حال القيام واما عند الكوفيين فالمشده اعند معتمد بالحال
 فيكون للمعنى خبري زيد المنقضى بحال القيام حاصل وهو غير مطابق
 للمتنق عليه اذ لا يتعنى من حصول الضرب المصدر بالقيام حصول
 الضرب المفيد بالمتنق وفي وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الضرب
 المتنق عليه قوله فاختره في التسهيل اي لعله الخذف مع صحة
 المعنى لكن يلزم عليه حذف المصدر فابقا عليه وقد نص في الكفر
 عليه وفي الكلام في موضع اخر ما يشعر بالموازاة قوله وقد من
 الخ لا يتبع وقوعها حلة اسمية بلا او وفاقا للكسائي ويجوز انما
 المصدر المذكور وفاقا له ايضا لتسهيل خبري زيد الشديد قايما
 وفي توسيطا بين المصدر ومفعوله نحو شرك مذنونا السويق قولان
 والصحيح المنع للضمن للمصدر ومفعوله بخلاف تقديرهما فليس فيه
 ذلك وفي توسيط مفعولها بينهما وبين المصدر ومفعوله نحو خبري زيد ا
 قريبا ركبا قولان احدهما الجواز وعليه البريون والكسائي لعدم
 الضمن بين المصدر ومفعوله عن السويقي قوله واخاره بسوية
 لقول المنع ايضا عنه قوله وراي للراي مصدر مضاف الى فاعله
 والتم مفعوله وبال بدل اوبيان ونبي في الساعه وعكس اي الهم
 قوله وشذ قولهم الخ من وجبت احدهما الضم مع صلاحية الحال
 للجنسية الثاني ان الحال ليست من ضمير مفعول المصدر بل من خبر المصدر

للمستز في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من انكاف المضاف اليها فكل
 ان الذات لا توصف بالمتنق فيجب قوله سمط انضم الميم
 وفيه السين للهمزة وتشديد الميم واحده طامهلة تنقح قوله
 اربعة براد موصوفان الاول بعد سيما نحو اكروا على اسماء زيد
 بالرفع فزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا الثاني بعد المصدر والميم
 فاعله او مفعوله محذوف جرحا وشكرا ذلك وكذا خبر المتبادر احد
 وجوبا لميل الفاعل او المفعول للمصدر بالقيام مقام الفعل كما كانت
 ولي الفعل والمعنى هو كذا اي هذا الدعاء كذا بنو شري عن قوله
 ما اخبر عنه نعت الخايعا وجب حذفه لعل انه كان نعتا في الاصل
 فقطع المصدر انشا للرفع او الهم او الترخيم كافي النفا ولا ينافي اذ
 ان يستعملوا له الحالة التي كان عليها وفي الاوالم المنقوت فلو
 الظاهر يعلم ذلك لاحتمال اداة الاختيار وقوكافي النفا اي كما
 او صواب في الفعل وهو ادعوا في النفا اي في معرفته مدح
 نحو الحمد لله الحمد او ذم عو من الشيطان الرحيم او ترم نحو الحمد
 المسكين زفلو كان المنع لا يضاع او تحضين وقطع جان ذكر المتبادر
 وحذفه تنقح قوله ما اخبر عنه محض من ثم المحذوف وجوبا
 لانه بعد حذفه صار الكلام لا نشاء مدح عام لزيد في خبري محذوف
 الجملة الواحدة دم قوله التقدير في ذمتي عهد ووصاحد في
 لدلالة الجواب عليه وسد مسد ولم تفتح المراجعة في القسم لان
 في اعتبارها هنا نظرا كذا والمثال المذكور ليس بمحاظا قطعا للمعنى
 في ذمتي متعلق بعهد او شاة وهو مضمون الجواب لانه هو الذي في
 ذمته لا نفس العهد وللشاق بنو شري قوله سمع وطاعة اصلها
 اسع سما والجمع طاعة ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر فلا يحرم
 بينهما ثم عدل الى الرفع للمفيد الدوام واجبوا حذف المتبادر استغنى
 لحالة الضم واحدا للحالة الفرعية بحري الاصلية لانه بعد
 في اللفظ والمعنى علامة هذا النوع فحة الانقضاء عن واحد من
 الخبرين والاختيار قوله كم سارة مع سري اي شرب على غير قياس

لان قبلا لا جمع على فعله بل على فعلا وقال السهيلي انه اسم جمع ونحوه
 من يد ذابت الى البت اكسا الغلظ وعشقت معسك بكسر الباء
 القسمة ومثلي بكسر الغنة اي ثعبان يتي كغليل ليليل وهو زمان
 شدة لظروا القسبة والشا والمعنى من كان ذابت فلانا شدة ان هذا
 البيت بين فخذ في السب واناب السب في قوله بنام اي الذي ي
 يجوز فيه العطف اي للاطلاق به لكن قال من الغاب هذا
 في الخبر للشيء لانه لما كان المقصود منه المعنى والواو تشعرا العدد
 حازا الاثنان لها ولما كانت الذات واحدة حاز تركه الواو اما
 في السماء لظاهرا لانه لا يجوز العطف يجوز ان يكون ابو عمرو والواو
 اذ لا ينفرد ويكون الواو باعتبارها فعل لا يعلم عند ذلك الا العطف
 على المتبدا او تقدير خبر الثاني كالاولى من عن من تمام
 وتركه اي عند الجهور وذهب جماعة الى المنع مقدس الكل خبر
 متبدا غير الاول اي هو المردود وهو والعرض جاء على الثاني
 صفة للاول وهو مكلف ادعى اليه دم اه حلو حاصف ذم ابو
 الحسن ان الثاني صفة للاول لا خبر وان المعنى هذا اخلو فيه
 حروصه دم ووجهه ان الصفة توصف اذا انزل منزل الخادم
 ورد بان الصفة كالنعل وهو لا يوصف ولو وضع هذا الرد لم يصح
 التصغير وهو جائز للاطلاق فيخرج عن الموضع قوله حاصف
 قياسه حقيق جوهر في قوله اعبر به من يعمل بكلماته يدبه
 لان قال اعبر به جوهر في قوله خلا في اي على اي فانه اجاز فيه
 مستند مقوله نعم من لقان من احسن فكان من احسن له وابما
 وهو سواد القيم يصح ان يخبر عنه بكل من كونه ابنا وان احسن
 بخلاف نحو الزمان يصح ان يخبر عنه بكل من حلو وحاصف في قوله
 وزاد ولله الامرج المع بعد المريد في شرح التسهيل قال انه غير
 ظاهر وان كان المتأقدا لزيادة على شرح الكافية لان كلام المصنف
 لا يخفى في ذلك سورة له عزيموك كالتحفة يقال لا مزق بين هذا
 المثال ومثال المصنف افع متعدد معني كنبوك ويجاب بان المراد

ان كلا

ان كلا من افرادهم متصفا بكونه سريا وشاعرا فلان اجمعها
 بخلاف كل من افرادهم ليس متصفا بكونه كاتبا وصاحبنا
 وفقها فكل افرادها زوايا واعتراضه في التوضيح فمضاهب
 التوضيح الاعتراض على ولد الناظم من لولاه ما تابع لابه
 كاعتراض قوله وان يتوسط بينهما مستبد او ان يتقدم ما عليه
 على الاصح فهما يقرع عن البدع تتخذ سكت التمسك الشك كالمص
 عن نقد المتبدا وهو قسما ان اخذنا ان يذكر كل من المتبدا
 مجردا عن خبر مضاف اليه خور يدي عرو هند متار بته في داره
 من اجله ويجوز عن المتبدا الاخير منها ويجعل مع خبره خبر الذي عليه
 ثم يجعل عن المتبدا المتلوم مع ما بعده خبرا عن المتلوم الى ان يخبر
 عن الاول بتاليه ويؤتى بعد خبر المتبدا الاخير بواو بط المتبدا
 ومعنى المثال بعد متار بته عرو في داره ومن اجل رند والكا
 ان يكون كل من المتبدا مضافا الى خبر يعود للمتبدا قبله ويكون
 عدا او خبره في محل خبر ما قبله اي ان ينزه في المتبدا الاول نحو
 رند عه طاله اخوه ابو قام فانوه متبدا وقام خبره والجلدة
 في محل خبر لاخ والاخ وما بعده في محل خبر الحال وهو ما بعده
 في محل خبر الحال وهو ما بعده في محل خبر الم وهو ما بعده
 في محل خبر رند ومعنى المثال ابو اخي حال عم رند قائم غزيب
 في اما موصول لفعل في ظاهره ان ال الموصولة لا تدخل
 القاء في خبرها وهو قوله سور السريين ردا لهم المص في التسهيل
 بقرع الجوان وشله في شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة
 فاقطعو ايديهما والجرير جعلوا الخبر في الآية محذوف اي
 مما تبلى عليكم فكل ان رقة قوله لفعل لا حروف شرط معه لوقال
 كما في التسهيل لفعل صالح للشرطية فكان اولى لانه يشترط في الفعل
 ان يكون متصدا واما استئصال ولا نقد ولا ما الثانية
 قوله او نظرون شائل الحار والمور فان كانت الصلة غير ذلك
 الثلاثة استغنتها كالاسمية فلا يجوز خواله في ابو محسن فكلم

لان قبله لا يجمع على فاعله بل على فعلا وقال السبيل انه اسم جمع ونحوه
 من يد ذابت الخ التي انكسا الفلظ ويعتبط معسك بغير الياء
 القسمة ومثلي تكرر الفاعلة اي فاعلا تلي كنفيل ليشيل وهو زمان
 شدة لظروا القسمة والشا والمعنى من كان ذابت فلا شدة لظروا
 البيت بين حذف السبب واناب السبب **قوله** ميام اي الذي
 يجوز فيه العطف اي للاختلاف به لكن قال من الحجاب هذا
 في الخبر المستفاد انه لما كان للتصور منه المعنى والواو تشعر العدد
 حارا الاثنان بها ولما كانت الذات واحدة حاز تركه الواو اما
 في السماء فلما عبر عنه لا يجوز العطف بخوزيد اخوك وجر والواو
 لا ينبغي ويكون الواو باعتبارها تفعل لانهم عند ذلك الا العطف
 على المبتدأ او تقدير خبر الثاني كالاول ولا يرفع عن بتمام **قوله**
 وتركه اي عند الظهور وذهب جماعة الى المنع مقدس الكل خبر
 مبتدأ اغبر الاول اي هو المردود وهو العرش جاعلين الثاني
 صفة للاول وهو مكلف لاداعي اليه دم **قوله** حلوهامض ذم ابو
 الحسن ان الثاني صفة للاول لا خبر وان للمعنى هذا اختلفت
 هو صفة دم ووجهه ان الصفة توصف اذا انزلت منزل الفاعل
 ورد بان الصفة كالنعل وهو لا توصف ولو صح هذا الورد لم يصح
 التصغير وهو جائز للاختلاف تخرج عن الموضع **قوله** حاصف
 قياسه حين جوفه **قوله** اعرس هو من يعمل بكلماته
 لا يقال اعرس هو صدي **قوله** خلا لا يعل على اي فانه اجازية
 مستندة لا مقولة **قوله** لقيم من لقمان من اخيه فكان من اهله وابيها
 وهو سواد القيم يصح ان يخبر عنه بكل من كونه ابنا وابن اخوت
 بخلاف نحو الزمان لا يصح ان يخبر عنه بكل من حلوهامض **قوله**
 وزاد ولده لا مرج المعنى عند المريد في شرح التسهيل خا قاله الله غير
 ظاهر وان كان انما فقد الزيادة على شرح الكافية لان كلام المحدث
 لا يخبر في ذلك ليس **قوله** يخبر بنوك كالتخريف يقال لا فرق بين هذا
 المثال ومثال المحدث انهم متعدد معني كنبول وجواب بان المراد

ان كلا

ان كلا من افرادهم متصف بكونه سريا وشاعرا فلان اجمعها
 بخلاف كل من افراد بنول ليس متصفا بكونه كاتبا وصائفا
 وفيها كذا **قوله** افردا **قوله** واعتزله في الموضع فمضاه
 الموضع الاعتراض على ولد الناظم من لونه انه تابع لاسمه
 كما عرفت **قوله** وان يتوسط بينهما مبتدأ او ان يتقدم ما عليه
 على الاصح منها يفرغ عن اليد مع تخلصه سكت التثنية كالنصر
 عن لقد والتبتدأ او هو تسمان اخذوا ان يذكر كل من التبتدات
 مجرور عن خبر مضاف اليه بخوزيد ع وهذا متاركة في داره
 من احله ويخبر عن المبتدأ الاخير منها ويجعل مع خبره خبر الذي عليه
 ثم يجعل عن التبتدأ المتلوم مع ما بعده خبرا عن المتلوم ان ان يخبر
 عن الاول قبله ويوفي بعد خبر المبتدأ الاخير بواو التلويح
 ومعنى المثال عند متاركة عرفت في دار ع ومن اجل زيد والتا
 ان يكون كل من التبتدات مضافا الى خبر مود المبتدأ قبله ويكون
 عند اخره في محل خبر ما قبله اي ان ينتمي الى المبتدأ الاول نحو
 زيد ع طاله اخوه ابو ع فام فابوه مبتدأ وقام خبره والجملة
 في محل خبر لاخ والاخ وما بعده في محل خبر الحال وهو ما بعده
 في محل خبر الحال وهو ما بعده في محل خبر الم وهو ما بعده
 في محل خبر زيد ومعنى المثال ابو اخي حال عم زيد فام عرفت
قوله اما موصول بفعل الخطا فانه ان الالمسولة لا تدخل
 انما في خبرها وهو قولهم يور الميرين وظالهم المص في التسهيل
 شرح الجوانع ومثله في شرح بقوله تعالى والسارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما واليه يرجعوا الخبر في الآية محذوف اي
 مما ينشئ عليكم حكم ان اذ **قوله** تفعل لاحرف شرط معه لوقال
 كما في التسهيل تفعل صالح للشرطية فكان اولى لانه يشترط في الفعل
 ان لا يكون مفردا عرف استقبال ولا نقد ولا ما انما فيه
قوله او يظنون شاملا للجار والمجور فان كانت البصلة غير ذلك
 الثلاثة امتنعوا عنها كالاسمية فلا يجوز نحو الذي ابو محسن فكلم

ان كلا

خلا فلا ين السراج دة قوله واما موصوف بها اي اسم منكر موصوف
 بالفعول والظرف المذكورين على التناقض ولو قال واما موصوف
 بها احد هما كان الظاهر قوله اني احدهما اي الموصول والموصوف
 المذكورين قوله عز الذي ياتي في قوله وقوله
 ما الذي الخيزم اللبيب معانا فخصون وماله قد يضيع
 دم قوله وكخور جلد بالحق الخ وكخور جلد عنده خزم فبيعه دم
 قوله وكذا الوعد عدم الاستقبال اي بان كان الفعل ماضيا معني لم
 يدخل الفا وبعينهم اجازة فكان قوله تعالى وما احصا يوم النقي
 الجعان فذاذ الله واول بانه على معني التبيين كانه قبل وما
 تبين احصاها ايكم دم قوله او وجد مع الفعلة او الصفة
 حرف شرط اي وحرى تنفيس او قد او ما الثالثة قوله ازال الفا
 اي ازال اجواز دخول الفا اواز الحكم الفا وليس المراد ان النواحي
 دخلت على تركيب منه هذه الفا فانها لم يزلها وانما المراد ان الفا دخلت
 على تركيبها من اجواز دخول الفا ثانيا منه فان زالت الجوازات تضاف
 المنع لزوال الجواز وهو شبه الشرط بحيث ان كلمة الشرط لازمة
 المصدر فلا يعمل فيها ما قبلها دم قوله جازت الفا لا يفسد
 لما لم يقترن معني التاميد لم يقبل في حاشي واخوالها اي
 نظا يرفعها وفي الشرح تعاد وعطف اجزا معا عليها مع عدم تعديها انما
 اليها اقسام الثبات فلذا اخصت باحكام عند كونه له شرع كان
 وانظر المشتد اي عند السرايين واحتج لم بان كل فعل يرفع وفي نصب
 وقد لا ينصب فاما انه نصب ولا يرفع فلا وباللصاحبة انهم
 الافعال لفا اذا كان خبرا عزا وكانوا هم الظالمين والصبر بالاستقرار
 انما ينصب لفاعله وقوله على دفعه الاول يدل ان الفعل انما بعد
 دفعه فما استند صوابه وليس انما استند اليه هذا المرفوع واما
 انه وان لم يكن مستندا اليه لكنه في صورة ما استند اليه دم قوله
 ما اتفاقا لكونهم اختلفوا في كلفه فقول الفاعل انه شبه بالمال
 وقول السرايين شبيه بالمنقول وهو الصحيح لظهور وروده معرفة

سرايين واخوالها

وجايدا وقال بقية الكوفيين حال حقيقة ويرد بان مروياته لا يكون
 ففعله دم وعلى الحال فان خبر المرفوع عندهم وهل سدت الحاش
 سده محورا بالنقل عنهم قوله وبم خبرها الحقيقة ونسبته مفعولا
 محورا بفتح قوله لا نزل الشرط للشد الذي يدخل عليه هذه
 الافعال ان يلزم التقدير والخذ في ولا عدم التقيد ولا الاستدائية
 بنفسه او غيره كاسم الشرط والخبر عنه يفت مقطوع وطوى اللومين
 واقل جعل لقول ذلك ومعجزة الفا الثمانية بفتح والمراذع بعد التقيد
 هذا لزم صفة واحدة لا لزوم وجه من اوجه الاعراب فلا يكتدر في الشرط
 الرابع دم ويستثنى من لازم التقدير خبر ان كانا تدخل عليه كانه
 وشرط الخبر ان يكون جملة طلبية وتذكر قوله وتكون بالمكارم ذكرت في
 يتصل وذلك لان هذه الافعال في الحقيقة صفات لمضار وانما كانت اخبارا
 طلبية لم يحكم من ان يكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية نشأ فني
 الكلام لانها تكون لها صفة مصدر خبرها تدل على ان المصدر خبر عنه بالمضارع
 في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه
 بالحصول في احدهما فتا قضيا ما قبله على ان زيد عندكم ام لا فزيد
 ليس لاستنبها المشتك بعد الكلام حتى يلزم الناقض وان كانت طلبية
 وهي كما ذكرنا صفة للاخبار الكثر بالطلب في الافعال عن الطلب وقت
 الاخبار فتقول كذا ما اي فمحل يكون قايما اي محل تقوم وان اختلف
 الطلبان بان يكون احدهما امرا والاخر استنفا ما نحو كوني محل عزبت
 اسخرا لا اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجب طلبان على مصدر
 واحد في حاله واحدة فاما اذا كان خبرا معتردا متضمنا لمعنى
 الاستنفا م جاز لان ذلك الخبر يجب تقيد به على الجواز كان زيد
 وكل كلمة استنفا م تقيدت على جملة احدثت فيها معنى الاستنفا م
 فلا يبقى في الفعل اذن معنى الاخبار حتى ينشأ فني فهو مضمون الخبر
 فان قيل فيجب ان يجوز تقيد جملة الجملة عليها لجوازهم ضرب
 كان زنه قلت لا يجوز لان كلمة الاستنفا م تحدث في الجملة التي
 تليها بل افضل معنى الاستنفا م لا في جملة اخرى بعد ما قاله من

فلم كانت اخبارا

خلافه لان الساجده قوله واما موصوف بهما اي اسم مذكر موصوف
 بالفعل والظرف المذكورين على التقاطع ولو قال واما موصوف
 كذا حدما كان الظاهر قوله ان احدهما اي الموصول والموصوف
 المذكورين قوله نحو الذي باقي كذا وقوله
 * ما الذي الجازم اللبيب معانا فخصون وماله قد يضيع
 دم قوله ويحور حاله في الحيز ويحور حاله عند حزم فيبعد دم
 قوله وكذا الوعد لا يستبان اي بان كان الفعل ما خلسا معني ليد
 تدخل الفا ويغتنم اجازة تمسك بقوله نعماني وما اصابتكم يوم النقي
 الجماع فنادى الله واول بانه على معني التبيين كانه قبل وما
 تبين اصابتها بآلهم قوله او وجد مع الفعلة او العينة
 حروا شرط اي وحررا ففقدن او قد او ما الثاني قوله ازال الفا
 اي ازال اجوار وهو لما الفا ازال الحكم الفا وليس المراد ان النواحي
 دخلت على تركيبه فنه هذه الفا فانها لهما وانما المراد انهما
 على تركيبهما حواري دخول الفا كابتا فنه فازالت الحواريات فبها
 المنع لزوال المحور وهو شبه الشرط من حيث ان كلمة الشرط لازمة
 التصدير فلا يعمل فيها ما قبلها دم قوله جازت الفا لا يفسد
 لما لم يتغير معني الابتداء لم يتبدل في كان واخواتها اي
 نظا يرتقا وفي الشرح بما وعطف افعالها عليها مع عدم تعديها
 اي انما ام الالف فلذا ارضت باحكام مستدكر قوله ترفع كان
 رانظ المشتد اي عند المبرزين واحتج لم بان كل فعل يرفع وفيه تعصب
 وقد لا يتعصب فاما انه يتعصب ولا ترفع فلا وبالنسبة لهذه اشتم
 الافعال ليعا اذا كان خبرا عزو وكانوا هم الظالمين والصبر بالاستقلال
 انما يتصل بعامله زنة على بفعه الاول بدليل ان الفعل لما عطف
 رفعه فاستند حوالية وليس التامح مستندا اليه هذا المرفوع هو وان
 انه وان لم يكن مستندا اليه لكنه في صورة ما استند اليه دم قوله
 ما ثاقا لكنه اختلفوا في المصوب فقال الغرا انه شبه بالمال
 وقال المبرزين شبه بالمفعول وهو الصحيح لظهوره معرفة

كان واحدا

وجاددا

وجاددا وقال بقية الكوفيين حال حقيقة ويرد بما مروياته لا يكون
 ففعله دم وعلى الحال فان خبرا للرفع عندهم وهل سدت الحالت
 مسده محورا بالفعل من قوله ونسب خبرها الى حقيقة ونسبته مغنولا
 بخارج يرفع قوله لكانا نطلي للشرط للشد الذي تدخل عليه هذه
 الأفعال ان لا يلزم التصدير ولا الخذف ولا عدم التقى ولا الابتدائية
 بنسب او غيره كاسم الشرط والخبر عنه يفت مقطوع وطوى للموصوف
 واقل رجل تقول ذلك ومعصية الفا التمامية يرفع والمراد بعدم التقى
 هنا لزوم صيغة واحدة لا لزوم وجه من اوجه الاعراب فلا تكرار في الشرط
 الرابع دم ويستثنى من لازم التصدير خبر ان كانا نطلي عليه كالمسند
 وشرط الخبر ان لا يكون جملة طلبية وتذكر قوله وكوفي بالكارم ذكرت في
 يتصل وذلك لان هذه الأفعال في الحقيقة صفات لها دراجات فلهذا كانت اخبارها
 طلبية لم تكل من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية نشأ من
 الكلام ليعا كقولنا صفة لمصدر خبر فاندل على ان المصدر خبر عنه بالمصوب
 في احد الازمنة الثلاثة والطلبية في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه
 بالحصول في احدهما فشا فتنق واما قوله علمت ازبذ عنكم ام لا فزيد
 ليس لاستنهاض المتكلم بعد الكلام حتى يلزم الناقض وان كانت طلبية
 وهي كما ذكرنا صفة للأخبار استثنى بالطلب في الافعال عن الطلب في
 الاخبار فتقول كقايما اي في فعل يكون قايما اي في حال تقوم وان اختلف
 الطلبان بان يكون احدهما امرا او افعالا استنهاض ما نحو كوفي حال ضربت
 اسخا لاذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طلبان على مصدر
 واحد في حالة واحدة واما اذا كان خبرا فمقدرا مستقضا لمعني
 الاستنهاض جاز لان ذلك للمعز بيج فقد عيه عليها لحوالي كان زيد
 وكل كلمة استنهاض تقدمت على جملة احدت وفيها معني الاستنهاض
 فلا يبقى في الفعل اذن معني الاخبار حتى يتناقض فهو ومضمون الخبر
 فان قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها بخلافهم فرب
 كان زيدا قلت لا يجوز لان كلمة الاستنهاض تحدث في الجملة التي
 عليها بلا فضل معني الاستنهاض لا في جملة اخرى بعد ما قاله من

فلهذا كانت اخبارها

تنبه بان الاول يجوز تعدد الخبر خلافا لابي درستويم لتبطل لانه
 في الاصطلاح للتبديا فاذا جاز تعدده مع ضعف العامل في قوته
 اولى من الثاني قد يجزى هنا وفي باب ان معرفة عن تكررة ولم يجز
 ذلك في التبدل والخبر لا لباس لاتفاق اعراضها عن السوطي
 قوله وصار شرط ما دخل عليه صار وما عنيها ودام وزا الخ
 ان لا يكون خبره مفعلا ماضيا فلا يقال لصار زيد علم وكذا المواقف
 لغز الدوام على الفعل وانما فيه بزم الخبر والماضى لغز الانقطاع
 فتدافعا واختلف في جواز دخول مقتضى افعال الباب على ما خبره من
 والعيج حوازه مطلقا فليس الفرقون وشرط الخبر لدخوله ليس على
 الماضى ان يكون اسما خبريا ان لم يمتنع ليس خلق الله اشعر من
 ورده ابو حيان بان من غصنور حكما لاتفاق على الجواز من غير
 فتدبر عن السوطي قوله ومعناها القول فان قيل القول
 لازم للحدوث الذي يدل عليه خبرها فاي فرق قلت تفويضا
 مدلول وفي غيرها لازم للدلول قوله وليس يخفى ليس كثره
 يحي اسما تكررة محضه كقولهم قد رايت وليس يشي باقيا من غير طريق
 القوي ومزور وجواز الاستقراء عليه دون قرينة حكى وليس
 احداي هنا واقتران خبرها بواو وان كانت جملة موجبة بالا كقوله
 ليس في الاووية اذا ما قالته عن البصر اعتبارا وشيا ركبا في
 الامل كان بعدن كقوله اذ لم يكن احد باقيا فان الشايرة على الاي
 او شبهه كقوله .

ولو كان هي في الحياة مخلدا خلدت ولكن لا سبيل الى الخلد .
 وشايرتها في الثالث بعدن كقوله .

ما كان من اشرا لا وميته محتومة . لكن الاحال تختلف .
 لتبطل وشرحه قوله . لشيئ من الخا لما اشترط تقدم ذلك في الازمنة
 المذكورة لشيئها المتغير باعتبار تقدم المتغير عليها لتكون للآيات
 المقصود اذ في المتغير آيات قوله والملازمة التي والديا وانما
 قاما مقام الشيء لان المقصود بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي بقرع

قوله

قوله ليس يتبدل الخ ليس مفعلة او اسما خبريا لان وما بعده خبر
 او اسما في اية اعضاءي جمع وصل قوله ولا يحدث
 الثاني في نظر الدنوشري شروط مقبولة وعقد في نفي شروط لا في المصارح
 قوله اذ كان لا قبل المضارع في قسم قوله شططا خبرا بضم الميم اي
 صاحب نطاق وجواد يقال هاتلان شططا في راسه اذا جازبه وركبوا . الا ان اسلي
 الخ باخره يد اي باعده او هو خبره تنبيه مؤكدا لا في اسم امرأة لا في
 منه وعلى الصحابة والذين السابلية والبرعارة مئة مستوية لا شئت
 شيئا بقرع قوله على المصدرية الظرفية سميت مصدرية لانها تنقير
 بالمصدر وهو الدوام وظرفية لسانها عن الظرف ومولدة كقوله
 فلو كانت مصدرية غير ظرفية لم يعمل دام بعدها العمل المذكور في
 ولي مرفوعها مفعول في قولها لغيري ما من متحججا ولو لم تدكر ما
 اصلا فاعري بعدم العمل ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية
 العمل المذكور بذكر ما دامته السموات اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود
 المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية بقرع وقضيته انه لا يلزم
 من وجود الثاني مع زوال واخواتها وجود العمل المذكور فليتنا محال ثم
 تامنه فوجدت لكم كذلك في برج وانفك لجواز التمام فيها كدام دون
 فتي وزال لعدم مخالفة نفي بذكرك فاما شرط في دام تقدم ما
 المذكورة لانها اعني دام لوقفة امره بنوت خبرها ليس بها جائز
 قوله . مشايرتها في السبيل والاصح ان لا يلحق بها ان لا تقدم مطلقا
 اي سوا مصدر خبرها فكان اولى وان لا يعمل من هذا الباب غذا وراج
 ان في الامة في معدن واخا صا وشرع بطا لا احتمال كقول المنقوت
 حال لا سيما ولا يوجد الا كثره دم قوله وهي امن للامتنع ذلك منهم
 في امن وعاد محققا بانها مغلان تامان قال والمال للفقير بعد محال عدم
 قوله . وبما تضمنت لهم القسمة الذين الخالص والمعدن الكرم والعنقطة
 الطويل والعارب الكامل قوله . غزا اي دنا عظيمة فامول قوله . ارجو
 شفرته في التامر من بعد السيف كمنه وفقه كاربعة امن والشرة
 المعرفة وهي السكن العربي والجمع شفار مثل كلبه وكتاب تصبايح

قوله

فقدت كائنا حريقه قال من الحاحبه وهذا لا يطرده وان اطرده فانما
يطرده في مثل الموضع الذي استعمل فيه فلا يقال فقد كائنا معين
صار بل يقال فقد كانه سلطان كونه مثل فقدت كائنا حريقه واكتنه
من قوله ما كان حاضرك طاهره انه يقتصر باستعمالها معين صار
على هذا التركيب الحاضر ولا يعدي الى غيره ده قوله استعمل في
الاستعمال به انما يعول اعتبارا مست خلا لا باعتبار اسمها عليها احتملوا
اذ لو كان معين صار لم يقع المانع خبر لما مرده واختلافها اصطلاحا
قوله فالتون من التون به اعتباره طائر والقباء والدور اسم
رجل متقاربان قايوم قوله بنتها الى الدنيا الارض المنفصلة
والنظر الى الغالية والمطامع فطائر والمطلوع مطبه دابة مظهر
في سيرها في شرج واللوز ما غلظ من ارض قايوم قوله وغير
ماض في فيه اشارة الى ان كان الماضي ولا دالة لها على استمرار الارتفاع
بل ذلك الى القرينة من قوله منه اي من الماضي اي من مادته
سم قوله استعمالا اي جازا استعماله بان لم يعلم انهم متفوا منه
وان لم يستعملوه بالفعل سم قوله ودوام على الصريح لان الغرض من
منها حاصلها وايضا صلة ما المصدرية وكل فعل وقع صلة لما التزم
مضيه واماندوم ودم ودائم ودوام من تفرقات التامة قوله
وهوذا الى كذا دام عند الاقدمين فانهم انكروا لما مضى رعا
فقط ر قوله الامر ولا المصدر من شرط عملها النفي وهو
لا يدخل الامر ولا مصدرها لعدم واللتها على الحديث عند مجرور
النفي بين تفرق قوله واسم الفاعل المحتمل ان سكوتها عن اسم
المفعول لانه لا يبين الا من متقدم وهذه الافعال ليست من المتقدم
ب قوله توسط الخبر من كذا تقدمه عليها الا دام وليس عليها
يا في ما لم يعرف ما يوجب ذلك او يمنع يجب تقدمه عليها اذا كان
مفردا له المصدر نحو اسكتنا ومنتج ان كان مقرونا بالاو كات
المفعل مصدره ما يقتضي المصدر بكونه لا يعقل بدنه وبين
الفعل كمل واسم الشرط والاستفهام عن هل كان زيد قائما او تاخذ

الطريقة

عن الخبر

عن الخبر من قوله يحكون زيد حسنا وجهه من قوله لا طيب للعيش
الشاهد في تقدم خبر دام وهو منقضة على اسمها وهو لد انه وحيد
ان يكون مع يان الشارح ما عا لثاني والا صناد في الاول فيكون
الخبر المستتر في دام اسمها وهو مقدم على الخبر ولد انه نائب
الفاعل بمنقضة الذي هو خبر دام فلا شاهد فيه ر قوله يحكون
غلام هند فعلم ان ليس بقوم اذ ليس فيه ما يوجب التوسط اذ لو قدم
الخبر على الناسخ لم يمنع فالصواب ان مثل نحو هذا ان يكون في
في الدار ما جربها فلا يتقدم الخبر هنا على الناسخ لاجل الوقف ولا يتقدم
عن الاسم لاجل الضمير فيجب ان المراد بوجه التوسط امتناع التاكيد
ف قوله ومن لما لا ومنه ما قال ومنه ما قال ومنه ما قال ومنه ما قال
عنه مرفوعة يحكون زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه
او حسنا كان زيد وجهه لعطف بين العامل ومفعوله الذي هو خبر
انتهى قوله كان غلام هند فتعريفها اعلم ان المقم قال في التسهيل
في باب التبدل اما نفسه ويجوز في دارة زيدا جاعا وكذا في داره
تبادر زيد وفي داره ما عند هند عند اخفى قاله وللنفول
الميرين لخوا كذا اخفى ولام للمير يوم خلافه نعم الكوفون مانعون
لكل المسيلين ووجه الخوا ان المضاني والمضاني اليه كش واحد
فاذا كان احدهما مقدر والتقدم بوجه ما كان للمضاني اليه مقدر
التقدم معه انتهى واذا تقرر ذلك فالظاهر ان ما قاله النحوي
على المنع لهما من التبدل ومن العجب ان ده وافق النحوي في وجوب
تأخير الخبر فيما ذكره في باب التبدل اما حكمه سم قوله
فكاستبه دام خطر يربط عليه امتناع كون خبرها اسم استفهام للوقف
تأخير ما له المصدر او تقدم مفعول العلة ومثل دام في ذلك المنع بها
لان لها المصدر في خبره انما على طلب المصدر رفا بها اعطى خبرا
الاختلاف في الاضرم قوله بد لى اختلافه في ليس قد تقا
اختلافه في ليس مع ما ذكره في الثاني الاتفاق في دام قد ترك بغيرها
قوله تختلف فيه لا يلزم من الاختلاف فيه في الجملة الاختلاف فيه هنا

ب قولها والناصفة كما في ذلك مرة الاستفهام وكذا ان النافذة من كل
 صرح السوي في كل ما ليس لها الصديق لان نفعها احباب رديا
 وذلك لا يخرجها عن ذلك لما من النصف باعتبار ما يصل كقولهم نفعي
 اقليم كلامه لا اقليم انما جواز تقديم الخبر على غير المتين لما في كلامه
 ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه
 في الدار زيد اجاله وعن عوزيد ان اضر ولم اضر ب قولها بغير ما منه
 الخ استدل بالحق في قوله ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 حكى خلاف ما تقدم من جوارق ما لم يزل زيد فعبارته ولا مطلق النسخ خلافا
 للفرق ومع سبق خبر ليس مطلقا اتفقوا على انه لا يستعمل عليه اذا
 كانت استثنائية لانها بمنزلة الابل كقولهم في الامكنة في استثنائية ذلك
 وان كانوا لا يخبرون فان خبرها يتقدم قبل ان يفسر استثنائية النسخ كان
 مخالفا في خبره بل كذا احد ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 انه لا يطردها في زيد ان اضر ب قوله وجوابه ان اللم تركه قد الغلبة
 هنا اعتمادا على ذكر انما واستار اليه بقوله كما علم وانما امتنع تقدم اضر
 لضعف عامله بخلاف زيد اللم واجيب بان لا يربطان يوم معمول
 لمحدوث تقدمه يعرفون يوم ما يتيم وليس مقروفا جلية حادثة موكدة
 او مستأنفة وان يوم في محل دفعه على الاستدابة وبغيره على التمسك
 الى ما يتيم وليس مقروفا جلية بصر ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 تقدم خبرها اذا كان ظرفا فليراجع ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 في فعليتها مردودا لان اللم تضر في كل علامات الافعال على الاختلاف
 في فعليتها عسى وصرح به من عقل هنا ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 دفع او على قلادة ويصدق في مفعولان بمعنى كفل وعزل لانه يستغنى
 نفعها على ان لا يتوقف على المفعول ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 وستر قولها لعدم اكتمالها بالمرغوع لانها تدل على زمان دون حدث
 فالاصح دلالتها عليها بالاسم انتهى وحقق من ان ليس دالة على الحدث
 ايضا وهو الاصل قاله والذي يقتضي ان محل عليه قولهم يقال ان كانت
 النافذة مسلوقة الدلالة على الحدث لانها مسلوقة ان تستعمل دالة على

الحديث

لحدث دلالة الافعال التامة عليه في نسبة معناها الى معز ولكن دلالة
 الحروف عليه فمعرفة تلك سلبا لدلالة الحدث نفسه انتهى واستدل بالنص
 لدلالتها عليه بعبارة امور منها انما يستعمل او امر او امر موضوع للطلب
 فحصل للحدث ويستعملها اسم فاعل وهو يدل على ذات ما عتبار حدث
 وتقع مفعول مفعولي وقد مرى وقد مرى مفعولها ونما مفعولها
 ويشبه على الخلاف المذكور عليها في الظرف والمورد ذكره ابو حبان
 وغيره ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه
 وفيه في الاولين فامر وفي الاخرين متعدية في مفعول من الكون كمصدر
 الدنيا فمفعول من الدنيا الا التي بمعنى كفل قصد بها الكفاية والامانة
 ومفعولها في الثاني العاين بالعين لليلة العذي تدفع منه العين وكذا مفعول
 المورد عليه فالامر مفعول موكدة في العاين ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 او ظاهرا في الصحاح وبرج الخ الذي ظهر الامر بانه ذهب السكون والنجع
 بينهما ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 ان يقول زال لا يعني التثقل ولا يعني ظل ما زال فاعلم انما الاول
 في فنية الافعال عنها اذا اوردت تامة ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 من الفعل بغيرها وبين اسمها باحتمال منها بقرع وبغيره منه جواز عوزيد
 كان طعامك املا وبغيره ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 الخبر فلا فضل واعلم ان مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه
 منه فلو قيل جاعل بغيره ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 بغيره ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 وتقدم المفعول على الخبر كما مثل اما اذا تقدم المفعول عليه فانه يجوز اجماعا
 لمكان الاطلا على زيد وقد يجوز تقدمه على كان نحو وانهم كانوا
 بظلمهم عن السوي ب قولها بغير ما منه ان يقدم ما فيه ب قولها بغير ما منه
 او اياهم لمعول عود وقعود خبر كان فقد ولي كان معول خبرها وليس
 ظرفا واجب ما ذكره اللم ولفظها بالالف المجرى والجم وممثلة
 فنافذ وقد اخبر من المدحان بالذات لليلة والجم وممثلة

في الاستدلال

يؤثر كان الثامنة ويستغنى عن نقد بر الخبر لان احراز النافعة صح
 النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيح الجري الاستعمال
 على سبب واحد ولا يختلف العامل سبب على من المص ولا ان الثامنة قليلة
 الاستعمال ولا يحذف الاكثر الاستعمال للتحسين ولكون الشهادة دالة
 على الحذف وانما فيضعف نقد برهما من جهة ان الكلام معها بصير كان
 اجنب عن الاول والمعنى على تعلقه به **١٠** - اضغها لان فيه حذف
 كان وضربا بعد ان وحذف فعل ناصب بعد فاعلها وكلاما قليل
 غير مطرد بقرح **١١** - ارجها لان فيه احراز كان واسرها بعد ان
 فاحراز المتبدل بعد فاعلها وكلاما قليل بقرح **١٢** - متوسطا ان بين
 القوة والضعف اشتغال كل على الاقوي والاضعف فني بضمها قوة
 نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعها قوة رفع الثاني وضعف
 رفع الاول فتساويا وبه قال الشلوبين وقال بن عصفور قد فيها
 اصل بقرح وجه الاصلية ان الحذف في النصب اكثر منه في الرفع
 ونوشري **١٣** - من لدن لا الخلد اصله لدن وشو لا مصدر
 شالت النافعة بدونها اي دفعتم للشراب في سائل بلاها وقتل جمع
 سائله على غير النحاس والادوية كسر العزة وقبحها وبالمشاة فزق
 من انك النافعة الى الادوية ولدها اي تبعها فاكسر على انه مصدا
 اي من لدن كانت شولا لما بعده الى زمن ادويةا والنقح على انه
 جمع اي الى زمن يكون لها ادوية اي استباح **١٤** - قدرة - الخ اي
 قدرة نذكر لان الغالب على لدن ان تضاق الى المنزلة وهو تقدير
 معني لا تقدر اعراب فستطرد به بان لا يستلزم حذف للوصف
 وصلته ويقام معلوما بلا ضرورة ومفاده ان نقد بر اعراب
 من لدن كانت فليزم عليه ان ما قر منه وقع فيه بقرح **١٥** - وسيدان
 بضم السين على لدن لان القوي يستلزمه **١٦** - اركب قتل
 انما يقال هذا في الامور الحارضة عن الناس والنظر وليس شريفا
 حزن عن فعل محال للقياس واذا كانوا يقرعون حروفا عن جملة
 في نحو بر مبدل وهذا **١٧** - وجوبا واجاز الخبر ظهورها على انها

زائدة لا يحوز ولم يبد مسندا **١٨** - كسل الكاف زائدة والناف
 فاقتربت كذلك **١٩** - والاصل لان كنت برا وقد مشا الام وما
 بعد ما سبقت فكل علمي اقرب للاختصاص اي لترك لا البر غير
٢٠ - وحذفت لام التثنية اي اختصارا وكان كذلك وقد يقال
 ابن الاختصار وقد هو من عن لفظ كنه ما وانت ونوشري **٢١** - نهضت
 كان وحذفها ان لا يقع ما بعد ما متدا فكان بعزلة فعل محذوف
 لمضوريا يد له عليه فان قلت فيه حذف الصلة قلت قد حذف عوضا
 ان حراما كانه اي ما كنت **٢٢** - وادجت الى اي وجوبا **٢٣** -
 ايا حارسة الخ اي يا ابا حارسة لان كنت ذا نفع فزنت والضعف السنة
 الجديدة بضمها بالوشح المعروف **٢٤** - حذف كان مع معمولها الخ
 اشارة الى موضع كان حذفته فيه وجوبا ايضا وهو قبلها النسب
 للاول **٢٥** - عن **٢٦** - نافية الخبر وهو قتل وهو اب الشرط محذوف
 لدلالة ما قبله عليه تقديره فاقوله واجاهة الى هذا التكلف اذ
 الظاهر ان ما من بنية تأكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل للمقد
 ولا ومنعها موالشرط فاما اداة شرط مؤكدة نظير فاما من والشرط
 للمقد ومحذوف للواب لما مر والاصل افعل هذا ان لا تنقل فيه وهذا
 واضح لا غير عليه فليكن بالحق ونوشري عن اللقاني **٢٧** - امرعت
 الارمن اي اكلات والمرب الخضب قاموس **٢٨** - او نكته هي الحارضة من
 الغنم قاموس قول **٢٩** - تحذف نون اي وصلا لا وقوله لان الفعل المؤنق
 عليه اذا دخل المحذف حين يقع على حرف او حرفين يجب الرفع عليه بها
 انكته كنه ولم يبع فلم يكن في وقت باعادة الحرف الذي كان فيه
 اوله من اجتناب حرف لم يكن ولم يلزم مثله في لم لان اعادة السا
 نودية الى الناف الخازم بخلاف لم لان فان الحازم انما اقتصر حذف النية
 لا حذف النون فطر شرحه وانما حذف النون في مستوي الشرط كثره
 الاستعمال وبتمها خبر وف العلة **٣٠** - ومن ثم اذ لم تكن لساكنين لم تحذف
 لزوال الشبه **٣١** - لم يتقبل بضمه نصب اي لان الغياير يروا لانها
 الي اصولها فلما حذف منها تبين الاصول بقرح **٣٢** - فان لم تزل الخ

المرأة تسمى الميم ومد الهمزة كأنه نظرا إلى وجهه فلم يره حذ الفتح
 بأنه يشبه المنع لاي الاسد والوسامة بنف لليم التواوالمس يشرح
 قوله لا مكان الا ميمتي على مذهبه في تفسير الفروغ ونقدم في
 المصولة به قوله وقد فرقي بنا ذلك هذه القراءة تزيد للمع لافها
 كغير الواحد ب قوله فلا تقترب من ههنا بالان الاستئنا للفرغ
 لا يكون في الموصوب الا في المضائق وضرب للمقد ليس بفعلة فلا يجوز
 ما زال زيد الاقاعا لاستحالة استمراره على جميع الصفات لا تمام
 من قوله فننقد هنا تمامه بعد اننا وبل انما جزوق وعصنور للمع
 فيها عند جرح البيت على زيادة الهمزة في أي الفتح حين قال للرازي
 وهو ضيف فان الالم تثبت زيا دفعا قاله قلت حوزة الواحد
 في قوله تعالى بما لا سمع الا دعاء وندوانشد عليه الفرزق
 هم القوم ايجبت حكرا سيقونهم وطعنوا بالمع من محل ومحرم
 انهم في حواصم الخ قال به ذوالرمة والمفراج جمع حروص وهي
 النافقة الحسنة او الشديدة او الضامرة فامون والمراد بالحسنة
 حبسها على غير علف يريد انما تتابع معده السير فلا يرسل من اجل ذلك
 الى المرقعي قال للرازي واومعني أي اوسكن النبا مروج قاله
 واحسن منه ان قيل او عاطفة وترى عطفا على باحة انهم في قوله
 وساحة منصوبة على الحال فيه منفع اما على تقدير ان يكون عامل
 الحال لا يشك في وجهين احدهما ان المفزع قد ياتي في الثبوت وان كان
 المستثنى فصلة اشياء في الحال والثاني ان ما قبل الا قبل عند المبرزين
 فيها بعد المستثنى منه الا في قوله او في المستثنى منه وما على تقدير
 ان يكون عامل الحال على الحسنة فمن ثلاثة اوجه احدها ان المفزع
 في الاثبات قبل كالمرا الثاني ان عامل الحال يكون الظرف للجنس
 عنه وفيه ضعف والثالث ان المستثنى ان يكون مقدم ما في الاستئنا
 المفزع على عامله والمجيرة الموصولة يقال لا غيب على ذي الرمة قال
 انما قلت الامانة والاول الشخص والمذهب الكا في عدم عني شرح
 للجمعية في ما ولا ولا وان للثبوت ليس

ولنا

والما اشبهت الى اشلوب الى الحاقها بما جامع الذي ذكره فان
 قلت بعد قياس في اللغة وهو متفق قلت لا نسلم انه قياس
 لجواز ان يكون ذلك من قبل الاستقلال وما ذكره محقق له ولو سلم
 فلا نسلم ان القياس في اللغة متنع ولو سلم انه متنع لكنه متنع مطلقا
 بل في المدكولات اما في الاحكام كما هنا فلا متنع وعن بن جاعة
 لما عني الى انما نظير هذا لو كان على ليس عما فيها من النفي وليس كذلك
 بل ليس على ما مع استقامت نفيها سم قوله اعلمت لك بعض الكوفيين
 المرفوع مبتدأ اوله منصوب بظهر نفسه بنزع الخافض يشرح قوله
 ما النافقة وان دخل عليها همزة الاستفهام سم قوله وهو القياس
 ذلك ان اعلم الغم سم قوله لعدم اخضاها اي بالاسما وحقها الخفي
 من الحروف ان لا يعل قوله شرط فلا تنحل الا بما خلا لا ليس فانها
 تعمل دون شرط منها شاذي فتأمل مع ان ان لا يعل ليس كما اعترف
 به بعد ذلك فليتأمل قوله لمعها النفي حقه ان نفي النفي
 الخبر كما مر به في التوضيح فان انتقام نفي مقول خبرها لا يطرأ
 غير معمولها سم قوله اي علم اي من نحو باب المستد افا انه علم منه
 ان حق المتبدا للتقدم وقول الخبر قوله بل عند انه لا يعرف الغنة
 والخفية المحساسة قوله في حجه على ان يمتش على قوله
 الكوفيين ان ان للفتنة بما هي النافقة من ما بعد ما توكيدا وهو
 مردودنا بما ولو كانت نافقة مؤكدة لم نفي العمل كما لا ينبغي
 بتكرير ما اذا قيل ما ما زيد قائما وبان العرب قد استعملت ايت
 زائده بغيرها التي معني الذي وبعد ما المصدرية التوكيدية
 لشيء او انما في النافقة فلو لم تكن للفتنة بما النافقة زائدة
 لم تكن لزيدا بقا في الموصولة مسوغ قاله المص ويستفاد منه
 رد الشرح الذي ذكره بن عقيل لعل ما وهو عدم تكررها سم قوله
 بالاكذبا عما ولو انتقض نفي لم يورث حجة الغيب عند المبرزين فما
 زيد غير نائم قوله يجوز ما محمد ارسول قد خلت من قبلنا لرسل
 كذا اذا ابد لمن الخبر زيد لم يحسن بالاعزما زيد بشي الاشبه لا يعبا

هنا

بهما حكم البدل والبدل منه سمع عن السيوطي قوله وما الذي
 للثبوت والدولي الذي سبق عليه قوله او مولى اي بانه
 من باب ما زيد الاسماء والتفكير لا بد ورد وان مقبولة خارجه
 بضع وثلاثة يرفع ولا يذهب معدبا اي تعديبا قوله وقيل غلط
 الخ فيه نظر فان العربي لا يظا وعه لسانه ان ينطق بغير لغة كما قاله
 يرفع قوله وقيل مولى اي بان مثلهم متبدل لكن بني على العنق لا يماه
 مع اصنافه لم يني احوال احوال والخبر يحسن وفي اي ما في اليهود بشر
 منهم ثم منع قال الله في سحرهم وعلى هذا لا غير فاعلمه للفصل بين يهودين
 اسمها بالخال انتهى وفيه تسليم الحال وقد ورد في المعنى بان حذف
 عامل الحال اذا كان معنويا متنع قوله وفي السبوت في الاول رده
 بان هذا يقتضي عن الجري والذي قاله س واذا قلت ما منطلق عباده
 فقد رفعت ولا يجوز ان يكون مقدا مثل موضع كما انه لا يجوز ان
 احوال عباده على قوله ان عباده الله احوال لا نقا ليست بفعل هذا
 صريح في المنع ثم انه يشبه بسبب خلاف في منعه لم قال وزعموا وقالوا ان
 الغزوق قالوا ما مثله لم يسم في قوله وهذا لا يكاد يعرف هذا اسم لم
 يحكمه عن العرب وانما قال وزعموا لجهالة عن غيره ثم نفي مقارفة
 عرفانه على عدم تكديراها انتهى قوله اقبضى اطلاقه منع في فيه
 شي لانه اطلق اولا وقال عقبه وشيخه جروا وطرقا لا لا فرق بين من
 الخبر ومجمله والتشديد بالمول يقوله كافي لا لا يفتقد لاه للمال لا يحمي
 والاطلاق مع التقييد لا يقتضي التمسك بالاطلاق بل يقتضي حمل الاطلاق
 على ذلك التقييد كما هو القاعدة ب قلت جروا طاعة لله في مثل
 هذا المقام القضيض بالمال لا يفتقر جري عليه ش اح كلامه متافلا
 داعي الى التيمم وحمل كلامه على من عبى برعصنور وقد عرفت انه
 محال له ذهب اليه قوله منع العمل الى هذا هو المشهور في قوله
 وهو اختيارنا في قوله قاسما ذكره في معمول الخير والاول ان يفرق
 بان الخبر عدة ومعه فقله ويحسب في النفقة بما لا يتوسع في اليد
 قوله وسبق جروا في تيممه على شرط رابع العمل بما وعدنا لا ينضم

معمول الخير اذا كان ظرفا لان هذه الحروف متعينة لا تقوى على
 التقرف معها ومنه يؤخذ منع نقد لم معمول الخير عليه فتمسك
 ومنع نقد لم معمول الاسم عليه وان تردد فيها الكفاية
 بان عليه جزم للملار دبا لا هبة الاستعداد والزم فينبط الامر
 وان كتبت اصنافا على محذ وقيل ان لم تكن امنا وان كتبت امنا
 وما كل الخ فيه الشاهد حيث اطلق عليها بانها معمول الخير الذي ليس
 ولا يجوز قوله ز وعليه فلي منسوب وقاله تد ادوي يرفع كما يكون في
 والملة من انما عارف خبرها والعا يدخذ وفي اي عارفة انتهى قوله
 من بعد مقبولة وكذا من بعد مجرد بالمال الزائدة ولا يجوز جزم
 قوله ولا يجوز تضمين الا قال للفقير وقيل ان يقول ان لا يمنع
 النصب للفقير بل وكذا يعني لان يوفى الا يرى ان بقا التي شرط
 في عملها انما هو احوالها مع انتقاء النفي بالما تقدم واجاز
 المبركون بل ناقلة بعض النفي الى ما بعد فافقوا على قوله ما
 زيد قاعا بل قاعدا بان نصب على معنى مل ما هو قاعدا ثم قوله
 موجب في الميم اي انت قوله حاد الرقع اي اتباعا على العمل قاله
 الشر في شرح التوضيح وفيه نظرا لان الرفع مشوخ ولا يحمل الرفع
 ولذا قال السيوطي ولا قاعدا على اصناف صوب قوله والنصب
 الخ اتباعا على اللفظ قاله الشر في شرح التوضيح قوله جواز الخبر
 وذلك لدفع توهم ان شات عند العرب من لاه السام قد لا يصح اول
 الكلام وعند الكوفيين لما كيد النبي قالوا ليس زيد القام رلان
 زيد القام غالبا بمنزلة اللام يرفع والمسئلة كذا كثر وطوف
 للخبر متفيا ومن ثم امتنع ليس زيد الاقاييم ولذلك امتنع البدل
 على اللفظ في ليس زيد ليس الاشيا لا يعوبه وكونه تعيل الايجاب
 فيخرج ليس منك احد او كونه لم تستعمل استغناء فخرج ان في ليس زيد
 ولا يكون زيد اسم عن بن حاتم تنبيه ورد تقول الباعني اسم
 ليس اذا قلنا في موضع الخير كقراءة بعينه ليس البربان قولوا هو حكم
 نصب البر وقوله ليس بعينيا بان الغني ايضا به ببعض الذي في يد

الاشيا

تخرج فوالله عمن قبلنا اننا اهداهم للتبليط الذي تبليط في سبيل
 النبوة اذا جئنا الى اهل طوبى من اهل الجنة فاجتمع
 اسد حرسا على الاكل في قوله يتعد فتنهم الشاف وسكون العين
 الملهة وفيه الدال وفيها فيه الشاف والتعد والعنصه فيخرج قوله
 يقول اذا اقلوا الى ارفع واقروا بصفت بالارض وسكنت في قوله
 فان ثنا على اي احد ولا تلاقوا بد من ثنا لان عدم الملا فاة
 هو الثاني وحقه كسر الملهة بمعنى حسنا وان عد في الجوز كسر المراء
 في قوله وتبعه على ذلك الزمخشري ثنا منها على ان للفتن لزيادة البيا
 نصب للبر والسركن بك فان للفتن ثنيه في قوله يتعدون ان في
 التنبية به تنكر في التثنية بالاصح كما في شرح الكاشفة جواره في ما التقيبه
 وغيره كما للفتن ثلثان والفتن محتر صا بقرط ان لا تستغن التي بالادب
 في قوله لا يخرج من الموضع الوعد لك فعمل الشاف في لاريك والفتن لياس
 والورد قال ومع قيام بعد الاحتمال الظاهر لا يمكن الاستدلال به على
 المطلوب في قوله في التكرات لا وجه اشتراط تنكر معولها انها للفتن
 للفتن راجعا ولفي الوحدة للطفة مرجوحا وكلاهما باكثر من النسب
 قاله ب ولا يرد ما وقع في امثلة ما زيد راجعا ولا اظهره قاعدا
 ان لا يعمل لما لم يبي زائدة والاسمان تابعا ليعول لما تخرج قوله
 اعلمه تليس لا فان قلت لم تقدم ما على لا قلت لا ما قبل في العارضة
 والتكرات فكانت امتدنها فان قلت الاصل في كل من للرفق عدم العمل
 لعدم اقتصاده وكل ما كان اقل خلا كان اوفق للاصل فكان الحق بالتقديم
 ثم قلت لما كان العمل لاصل للثابت ليس كان اكثر مما لا قوي في الثالث
 وكان الحق بالتقديم من بعضهم قوله يترطها النبي والترتيب اي وان
 لا يفصل بينها وبينها في ما ومقتضى كلام التوضيح اعتما والمفصل
 بمحو الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومحو فلا في ما في قوله لفر الخاي
 اي يقرب والى الموضوعين بمعنى ليس وقبل الشاهد في الاول لا محالة
 ان يكون على الارض جازا وبها محال والنور زالحا والوفاي لما فقط
 في قوله سواد القلب اي صيته في قوله فاجاز الزمخشري من ذهب الى جازي

وطائفة في قوله انقصي كلامه اي بعد ليل قوله الا في وقد بلى الآخرة
 فاقض كثر وما قبله في قوله بل عاها على ليس قبلها بالنسبة ان مشاها
 لما لان ليس لشيء الحال ولا ليت كن كنه فانها لشيء مطلقا بخلاف ما
 فانها ايضا لشيء الحال وذكرنا انما ان عمل لا اكثر من عمل ان قال
 ابو حيان والقضايه عكسه لان ان قد علت لظا ونشرا ولا اعلم لما قليل
 جدا بل لم يرد منه فربما سوي البيت السابق قوله عن ميراثي
 الحرب في قوله وقد تلي لا ان انظر القبر بعد في لا مع قوله
 التوضيح وعليها اجاع من العرب الا ان يقال قد للفتن بالنسبة
 لها او يقال الاجاع في الفراء ون الوجوب فلا شاف في القلة قال
 ب واول جوابيه انما يتبع على قول من يستعمل المتكرر في معنييه
 في قوله وقد تلي لا وان في القلة يستعمل بشرط تنكير للوعول فيهما
 وهو في لا ت طاهر واما في ان فشكل لان الشاف قال في الفتنة ان
 ان لا قبل الا في معرفة عكس لا واما قبل في المعرفة والتكرار انتر وقال
 ابن خروف في شرح الجوز اذا كانت ان ثني علت عمل ما في لغة اصل
 الجوز ولا تعمل الا ثني تعمل فيه ما انتهى ويشتط في ان يقال النفي
 والترتيب خرج به السقوط ويوجد منه امتناع تقدم خبره على
 فيها مطلقا وكذا معمول الخبر الا ان يكون ظرفا او جارا ومحو راجعا
 في قوله وتعلمه عن الاخفش فان اولها مرفوع مستد احد وجوز
 او منصوب فيقول لعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه
 ايضا انما قبل عمل ان فتصيب الاسم وترفع الخبر فيخرج قوله وعنه
 جهوزا للبرين والخبر وما يخرج على الاعمال قول بعضهم ان قائم
 عمله ان انا قائم لخدمته محذوف محذوف ان اعتبارا فادعت نون ان
 في قوله وهذا في الدنيا في الوصل وسبع ان قائم على الاعمال انتهى
 في قوله فالصحيح الاعمال فقد سمع الى والمشاركة ان لما في المعنى الذي
 علة بسبب وهو مشا به ليعزم قوله قراءة سعيد الذي يحزها بعضهم
 على ان ان محذوف من التثنية وانما تصيب الخبرين وعمله احسن
 لشواقة القرائن ان ابياتا وعو جرح على شا زنجير قوله والمحي

ليس الاصلان الذين بهما المائلة المنعفة في هذه القراءة المائلة
 باعتبار الانسان والمائلة للنشئة في قراءة الجماعة باعتبار
 العبودية فلما خالف بين القراءتين لا يوجب اوجهاً من
 الاعلى اصغى الخبيد لعقوبان نقص المعنى بالنسبة الى معمول الخبر
 لا يفرق بين حزم ^١ وقد عرفت ايضاً الامثلة ^٢ انه لا يشرط
 لولا يخلو لما يوجب قوله والاعلام ^٣ ملحوظ وساعة لمفعول منه
 لا يشرط لفظ المين خلافاً للقد ^٤ قد انفعلة لا يعمد الى
 مرفوع مستغنى وحتم والناهد في واث ساعة مرفوع والجملة حال
 ووجه اي وبها يكثر المين ^٥ فاجبت ان ليس الخ ان يفسر به
 واسم ليس محذوف ووجه حاله تعالى ليس المين حتى بقا الصخر وفي قوله
 واسم ليس محذوف ونظراً في مرفوع ليس لا يحد في كافي الترخيع ان اراد المحدث
 الاستشارة ^٦ لشيء من الاول انه قد رتباه على السكون لم كسر على اصل
 النفا ان كان كاس ونون للمرفوع معنى قوله وفيه ايضا اعمال
 لا في الخ ووجه ايضا الجمع بين معمولها بقوله في معرفة اعتبار شرح
 الكافية في معرفة ظاهرة فخرج المقدرة فانما تقع معمولات
 لانه قد راسم في قراءة الجماعة معرفة قال الناطم لا بد من تقدير
 المحذوف معرفة ان الماد في كون المين الخاص معنا موضوع فيه
 اي مرفوع وليس الماد في كافي المين ^٧ فانما العمل في
 تكملة اي انما العمل في الظاهر اذا كان تكملة قوله وان المين الذي
 انظر مع قوله وانما العمل في تكملة قاله الشهاب قلت قد شاق قريباً
 ما يوحى منه الجواب بقوله قر العظم هو عيسى بن علي بن ابي طالب
 مرفوع من الخ وفردى بحفضه فخرج القراءات لا تستعمل في احاد
 اسما الزمان خاصة كما ان مذكراً ومن ذلك وانسد طلبوا لخصا
 ولات او ان واجب بان الخ في الالة والبيت على اعمار من الاستغناء
 كما في قوله لا يصح ان يفسر الخ في رواية مجردة عن معنى قوله اي
 كانه لم يظاهرة انه جعل كانه خبر لات ولا يصح لان من شرط عملها
 كون معمولها اسم زمان كما تقدم فالصواب ان يقدروا لات حين مناص

حيثما

حيثما كانوا لم يكون كما بنا صفة للغير لا خبر قوله اصل لات الخ هذا
 مذهب الجمهور في نوعين كلاً من معنى قوله لعقوبان بشرها
 باللعن اي وهو ليس قال في الترخيع ورواية الى هنا اصل من
 زباد تعالى ربت وبت لا لا محمولة على ليس وليس تنقل بها اليها
 ومن لم تنقل بالالمحولة على ان انتهى قوله وقيل له لغة الخ وفي
 لتانيك اللفظ قوله وقيل قبلها ليس اي تبارك ايها في المعنى فهو
 على هذا الفعل ماض وقيل لات ماض بليت بمعنى نعت وهو على
 هذين كلمة واحدة وشهد الجمهور ان التاقد تكرر على حركة اعمل
 النفا ان كان ولو كانت فعلا لم يكن للتكرار معنى فوجه قوله قلت
 اليها اي لا يخرجا وانما ما قبله قوله جعابتي اعلايين مما قبل
 تا قوله لم يحسنه الا ما وشا اصلها موه وشوة قلت الواو الالف
 لما مر والماء في قوله في يطلدس وطد الشيء يطد وطيداً
 وطدة انكته وتعلم قاموس قوله وتبدمن وتبدن تبدوا
 وتدة تبتة كما وتدة قاموس قوله ان قلب اليها الالكنة الخ وفيما
 ان الباكسورة عندها انما ياتي القابل افعال المقاربة
 لم يقل كاد واخواتها كما قال كان واخواتها لان ذلك يدل على ان
 كاد ام الباب ولم يثبت ذلك عنده خلافاً كان فانه ذلك الدليل
 على انما ام بالها لان حدث اضاهها داخل تحت حدثها ولها من
 الترفقات ما ليس بعينها وفي التذكرة للمقاربة مصدر يقارب
 وفاعلها الماراد به من واحد كاسر وليس الماراد به من اثنين كاسم
 سم قوله وصفت للدلالة الى فيه تجوز والمقابلة وصفت لترب
 الخ لان الدلالة عارضة للموضع لا موضوع له دون شري قوله
 من باب التعقيب واما قوله التوابع من باب تسمية الكل باسم الجزء
 ففيه نظراً لان تسمية الكل باسم الجزء عارضة عن اطلاق اسم الجزء
 على ما تركب منه ومن غيره كسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء الجمعية
 من غير تركيب باسم تسمى تعقيب كالتعقب والعون ^٨
 ونوسركي عن النفا في فعل كل فوجه اختصاص هذا المعنى الذي

هو المقاربة سري لكل باسمه او غلب غيره انه حالة وسط بين الترتي
والشروع في الفعل سم قوله كذا كان كذا وعني المراد الترتيب
في الحكم وانه واحد لا القياس وقد دلت على ان اللفظ اشار الى المعنى
في الحكم كما قال في الترتيب ولا يتقدم هنا الخبر وقد يتوسط في ذات
قلت فلا موقع للاستدراك في قوله لكن ندرا في قلت بل لم موقع
لاطلاق العبارة لفظا سم قوله لكن ندرا غير مضارع هذا لا يقتضي
ان كل فرد من افراد الخبر وردنا لا قال له وبه اندفع اعتراضه
عقيل بان الذي ندرا محسب ضار عن هذا انما هو الاسم اما
الاسمية والماسنوية فلم تقع بالكلية مع ان ظاهر النظم يرمي
ورودها فادرا انتهى قوله غير محتمل فعل مضارع لو اريد المن
على ظاهره ولم يقد رجلة كما ان احسن قاله من ولا يخفى ان الحروف
المصدرية كخرج ما اقترن به عن الجلية الى الافراد بدليل امتناع
وموقعه حواء شرط او قسم او شرط من حيث فاستلح الجلية غير
مخرج بل الوجه ان يقال بشرط في خبرها ان يكون فعلا ظرفا
فان لا تقامه ولم تشبهها فارقتها ومقتضى وقت ايجت وفيه
زوجه لا يكون المصدر اكثر في العدد لا اليوم لمحا قايما قوله
وقد جعلت في القلوب انية من التوق ومن متعلقة بقرينة
قلوبه من الرجلين فربية الموضع من رعا لم يلفها من الاعيان
في مرتبة قارب زوجه جعل الرجل الواحد في ارسا وكانه
لها على جعل اذ اظهره ما اذ اخلص شرطه خبر جعل الجلية الشرطية
فلا شاهد فيه زوجه وتكون يد في الخبر في ان المقرون بان
خبره مفعول به وهو مدح الخبر فان قلت كيف جازا فتراب
الخبر هنا بان مع انه يلزم منه الاخبار عن اسم العين بالمصدر قلت
اعند بعضهم بان من ياد زيد عدل وضمير بان على تقدير مضاف
اما في الاسم اي عس جاز زيد ان يخرج اوفي الخبر اي عس زيد صاحب
ان يخرج وفي هذا العدل زكلفت اذ لم يظهر المضاف الذي قد روه
يوما من الدهن في الاسم ولا في الخبر دم قلت قد منا في عبا اكله

عن

عن السيد ما يتعين مراجعته فكتبه وذهب س الى ان المقرون بان
مفعول به على اسقاط الخافض والفعل معنى قرب او يقتضي الفعل
معين قارب واكتفون برون ان الفعل قام بميزة قرب وان
والفعل يدل اشتمال من فاعله وردا به يكون في بدلا من ما
يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا اشتمال البدل قلت ولا مانع
من ان يكون البدل لازما كما لزم وصف محروك اذا كان ظاهرا قاله
دم ففي المقرون بان ثلاثة مذاهب قوله ندرا لا عني من
افعال الترتي والترجي وموقعه قد تخرج حصوله فاحجب الحيوان
المشعرة بالاستقبال فكان القياس وجوب الاقتران بان حتى ذهب
جمهور النحويين الى ان الترتي من ان خاصه بالشرب يفرج قوله فافتر
بان بعد ما فكبل انما غلب في افعال للشارية خبره الخبر لكونها
من شدة القرب الذي فيها كالمفعول للشرع واذا كانت مع ان فهو
مستغنى عن حرف الخاء كاد وكرب من ان يقوم واو يترك من ان يقوم
ثم حذف حرف الخاء على القياس واوجبوا صاحب فذكر الاستعمال
وان اما منصوبة او مجرورة واذا حذف ان من اخبار هذه
الافعال الثلاثة فاما ان يند مع الخذف كما في شمع بالمعبد
واما ان يحذف ولا يلائم تقدير من قوله كادت النفس للامانة
اذ عند احسور بطة وبرود ونقيض من افاض الملت بالغا والشار
للحجة والامانة اذ اقصى والربطة بفتح الهمزة وسكون اللام القصة
وبالظا للهمزة الملاءمة ان كانت شقة واحدة والبرود مع برود الاء
بها الكسب يفرج قوله فدار لها اليضايسة واحد يضم لظا للهمزة
مفعول اول لا وشرها مفعول ثان له ومعنى حساسة المغنم ونهنت
نحوت وما مصدرية والتقدير بعد قربي من الفعل في شواحد
اغراء الفعل قوله وتسمى حري بنج الحاء واللام يفرج وضمم دم
كبر الراء في اللغات وكلام الرعي موزون بان حري بنج الراء فعل
ماض غير ثالثة انتهى قوله والراء هو المولود ان مشجري وجهه
ما قال من فاضله حركه بان يفعل واحلوق بان يقوم فخذ وحرك

عن السيد ما يتعين مراجعته فكتبه

هو المقاربة سري الكل باسمه او غلبه غيره انه حالة وسط بين الترتي
والترتيب في الفعل اسم قوله كذا كان وعني المبادى والنظير
في المقارنة واحد ٧ القياس وقد لا بالعل إشارة الى انما ثلثا
في احكام كاقال في الترتيب ولا يتقدم هنا الخبر وقد توسل الى انما
قلت فلا موقع للاستدراك في قوله لكن ند بالي قلت بل له موقع
لا خلاف العبارة لفظا سم قوله لكن ند غير مضارع هذا لا يحسن
ان كل من افرد الخبر وروادى قال له وبه اندفع اعتراضه
عقبيل بان الذي ند بحسب خبر عن هذا انما هو الاسم اما
الاسمية والمناصوبية فلم تتبع بالكلية مع ان ظاهر النظر هو
ورودها في ادراك انتهى قوله غير جملة فعل مضارع لو انما
على ظاهره ولم يقد رجلة كان احسن قاله من ولا يحسن ان الظروف
المصدرية يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الاخر اريد انما امتناع
وقوعه حواء شرط او قسم او ضمير عن حيث فاستلزم الجملة غير
يخرج بل الوجه ان يقال بشرط وضمير ما ان يكون فعلا الخ قوله
فان قلت لتمامه ولم يشبهها فارتفعها ومما صنعت فانت اى صنعت وقول
زوجه لا يكثر المصدره اكثر في الفعل اليوم ملكا قائما قوله
وقد جعلت الى التلوه ان به من التوق ومن سئلته بقرى الى
قوله من هذين الرجلين قربة المخرج من رعا لم يغير ما من الاعمال
وامرئها قريب زوجه جعل الرجل الى الشاهد في اصل واما انه
نباها على جعل اذ انظر الى ما اذ احدث شرطية خبر جعل الجملة الشرطية
فلا شاهد فيه زوجه وتكون ند دون الخ مخرج في ان المفعول بان
خبره فاعترضه فثبت وهو مدح للمهور فان قلت كيف حازا فترأت
الخبر هنا بان مع انه يلزم منه الاخبار عن اسم المفعول بالمصدر فقلت
اعترضه بقرى بان من بان زيد عدل وعظم بان به على تقدير مضارع
اما في الاسم اى عسى ان زيد ان يخرج او في الخبر اى عسى ان يصاحب
ان يخرج وفي هذا الفعل وكلف اذ لم يظهر للمضارع الذي قد روه
يوما من الدهن لا في الاسم ولا في الخبر دم قلت وقد منافي في الكلمة

عن

على السيد ما يتعين مراجعته فكتبه وذهب الى ان المفعول بان
مفعول به على اسقاط الخافض والفعل بمعنى قرب او تبين الفعل
معني قارب والكونيون يرون ان الفعل قام بمنزلة قرب وان
والفعل يدل اشتغال من فاعله ورد بان يكون خ بدلا من ما
يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن الفعل قلت ولا مانع
من ان يكون الفعل لازما كما لزم وصف نحو قرب اذ كان ظاهرا قاله
دم فحق المفعول بان ثلاثة مذاهب قوله لندى لان عسى من
اعمال الترتيب والترجي وموقعه قد تترجي حصوله فاحتمل الى ان
المشعرة بالاستقبال فكان القياس وجوب الاقتران بان حتى ذهب
جمهور النحويين الى ان الترتيب من ان يخاص به الشرع بقرى قوله فاقترأ
بان بعد ما فكىل انما غلبه في افعال للعارضة بتريد الخبر كقولها
من شدة القرب الذي فيها كالمناشروع واذا كانت مع ان فهو
باعتباره صرفا الخاى كاد وكرب من ان يقوم واو يكمن ان يقوم
ثم حذف حرف الخ على القياس واوصوا صاحب فذكره الاستعمال
وان اما منصوبية او مجزوعة واذا حذف ان من اصاب هذه
الافعال الثلاثة فاما ان يقد مع الخ في كافي نعم بالمعدي
فاما ان يحذف واسا لا يقد من قوله كادت النفس للثمة
اذ عند الحسور بطة وورود ونقص من افاض المبت بالغا والاضاد
للجنة اولئالة اذ اقضى والربطة بفتح الداء وسكون اللاماة القصة
وبالظالملة الملاء اذ كانت شقة واحدة والبرود مع برود لاله
بما الكمن بقرى قوله فادرسها الى الجباسة واحد ضم لظالملة
مفعول اول لا وشرها مفعول ثان له ومعد حساسة المعنى ونهنت
نحوقة واما مصدرية والتقدير بعد قرى في الفعل في شواحد
اعراب الفعل قوله وتسمى حري في الخا والنا لقرى وعظم دم
كبر لوقا الى اللغز وكلام الرعي يوزن بان حري بفتح الداء فعلا
ما ضاع غير ثمة انتهى قوله والزمو اطلولق ان شل حري وجهه
ما قال عن فاصلها حركه بان الفعل واطلولى بان يقوم لحذ وحز

العبارة كما في المصنفات

الجزائري وغيرهانا للزوم خلاف ما تقدم في عسى اشتراك الثلاثة
 في الراجح المحقق بالمتعقل يكون عسى متبينة في الراجح فاعني
 تميز بقا عن الزوم ب قوله وبعد او شك لا يشغل كونه او شك
 مشاركة لكادوكرب في الدلالة على القرب والتقدمية في الاصل
 بحرف الجر مع اخضا عها عها بفكيت الا قتران بان ويدفعه
 ان القرب للرجح للضرب عاض فيها وديها اذ هي موصوغة
 للاصلح للعقل القرب من قوله بوسك من الخ للنية الموت
 والعزات بكبر العن للجهة وتسد يد الراجع عزة وهي المغلة
 تفرع قوله ومثل كاد في الاصح كريا اي في العا المتأخرة وان
 الاكثر تجزئة من ان واسا ر بقوله في الاصح لخلاف من الغالب
 اذ قال في مقدمته كرب من افعال الشروع ب قوله قد برزت
 الى مرت تصم الموحدة اي صككت واليهن بنج الموحدة والعا
 وبيا بلنما اسم رجل ومنورا من الشور وهو الملال ز قوله
 سقاها اي الورق والصل بنج السين المهملة وسكون السين
 الدول للثغول ما لما وتقطعا اصله تنقطعا والاحلام بالحاء المهملة
 المعول والطا بالمسألة المطر بفتح قوله كرب القلب الخ لولي
 شدة الوجه والوشاة جمع واش من وشية اذ ام عليه بفتح
 قوله لما بلنما الخ قاله وانما لزم كون الخبر هنا هو كسب ذوق
 مضارعا مجردا عن ان ولم يجعل اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا
 بان لان المضارعة مجرد عن غير الاستقبال فاعني في الحال وهو من حيث
 المغلقة يدل على الحدوث دون الاسم ومن حيث ظهوره في الحال
 يدل على كونه مستغلا به دون الماضي فلما قصد في هذا والافا
 حدوث معتد رجوها وكون فاعلها مستغلا به ويجب ان يكون
 اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بان انتهى قوله ويطبق بالباء اليه
 المكسور سنوي قوله وعلق بكبر اللام دم قوله عنه على
 مستور شذ ومنه غريبة كقوله هببت الوم القلب في طاعة العرب
 فلم كاي كنة بالدم اغزبه دم قوله فافيا عا عا كقوله

فغادي سنها وتبين منها واول ان يزيد على الثلاث والذي ينبغي
 المتعقل عليه العا بمنزلة قارب وكذا فسرهما الاصمعي واشد قلته
 هذا البيت بما في الضماد والكلام انما هو في الافعال التي قبلها العا
 ناسخة والا فاعدا قارب وقرب دم قوله ان يكون فاعلا
 لضمير الاسم وذلك لان افعال هذا الباب انما جات لتدل على ان
 مرفوعها هو الذي قد تلمس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد
 في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليحقق ذلك كقوله فوله
 واسقيه الخ اي بجمع مية والملاعب جمع ملعب موضع اللعب وما يوصل
 اسم او هو في ع فاسية من باب التحدث اذا عده ونشره مضباع قوله
 السكتية الخ وكما انكاف صفة بغير السكون قوله بله لان الخ اي بدل
 استعمال لافلان يتكلمه وينطلي بل فاعلها ضمير مستتر هما والتقدير
 كاد ان يحارة تكلمن وجعل نوي بغير فاعلها الضمير على البدل دون
 المبدل منه لانه المقصود بالتحكم غالبا واعني ذلك عن عوده الى المبدل
 منه فسقط ما قبل انه ليس في الفعل ضمير يعود على اسم كاد وجعل في
 ان ذلك شرطا تفرع قوله ان ترفع السبي وهو الاسم الظاهر للضا
 الي ضمير يعود على اسمها بفتح قوله جعفر ز يا وهو موضع بالشام هو
 والعراق بفتح قوله روي بضم فقهه اي على المفعولية بيلين
 قوله مرفوعه على الفاعلية به وفيه ان عدا فانه متقبل بضمير يعود
 على المجرع الذي اسم عني وفيه روي على اي حيان حيث منع من ذلك
 بفتح قوله جبر كان هو اية يكون قوله خلافا لايض اي بعد
 الموانس وهو شاها حال متوصفة يقال بلد وحش اي قفر وسياها
 اخيرا ز ويجوز ان يكون وهو شاها خبر المنعوم بمعنى بضمير قوله
 وتند الخ اي تحاور دعا فم بالعين والفاء واللين اسم حارثة
 والموادي بالعين المهملة عوانو الدهر فاعل تعد وتفرع قوله
 اموت اسم في الاسم بالعين المهملة والرجاء بكسر الهمزة والهم
 اسم موصوف ومقتنا متعقل مطلق ومن معنى من مرفوع خبرات
 بفتح قوله اتبت جاعة الخ ووافهم الناطق في الاول توضيح

قوله والصواب الخ كذا في التوضيح قال الخليل حكى ولد المصنف
عن من عثم عنه انه رجع بعد ذلك وكان الصواب ما قاله من
مالك الا انه لم يغير ما وقع لانه كان قد ساء في السمع لكن
على تقدير صحة ان الصواب كما قال من مالك لا دليل في البتة لانه
لم ينصب واذا لم ينصب يجوز ان يكون اسم فاعل لكان التامة كما في
كرب قال اعتبارا من باق انتهى قوله دون كبريا لما للموجد والكبر
ابن عبد الرحمن بقرع قوله وان كارب في البيت الثاني الخ في المعارج
واصله كارب مرميا كارب يوم وفاته بقرع قوله حكى الخليل
فقد استولوا مضارعا لطنق فعمل ايضا هذا او روي عن قول المصنف
تبدت احتل معدن لاثنين حكى الخليل فطوقا من قال لطنق المشي
وطبقا بفتحين عن قال لطنق بالكسر وقالوا كاد كورا ومكادا ومكادة
توضيح قوله سد عني واخولج واوسك الخ اما غير الثلاثة فلا
يستدلان بفعل قوله قد برع في عبارة التمثيل وتشد او تشد
واخولج لان الفعل ففتحين للبر قال ر وطأ صر هذا انما في هذه
الحالة فعل ناقص سدان وصلتهما مسدجربة وطأ صر كلام الجماعة
انما فلان تام ولا حاجة الى القول بما نفى استغنت عن الخبر والمخالفين
قالا عند ي افعالا فاعلة انا في عني زيد ان يقوم فتاخر
واما في عني ان يقوم ربه فتدشد في ان وصلنا عن الخبرين كما في
احسن الناس ان يتركوا اذ لم يقل احدا احب فرج في ذلك عت
اسبقا للفتي قال ر وهذا امور احدها انما قال لوطا صر هذا
الانما في امكان جمله على التام بان يكون ان فائدة الكلام التي
كانت عمل الخبرين حصلت لهذا فهو مقني عن الخبر باعتبار حصول
التأني به وعدم توقفها على شي اخر الثاني على ما افشاه للم يكون
ان بفعل ساد عن الخبرين فتلا في العن بان بفعل عن ثان اول
كما عرفت في ذلك في شرح الكافية وقد يجب ان يانه من المصنف الاول
امره لان ان والفعل جلت محله فتدشد مسدده في غاية المصنف الثاني
على كلام المصنف ايضا يكون ان والفعل في محل رفع ونصب باعتبار قيامها

منام المرفوع والمنصوب واثبات فعلين مختلفين لشي واحد باعتبار
الامتناع منه انتهى وقيل ثمانية ومقتضاها قرب
وتجوز وجه اخر انه يرد ان تجوز ضمير الوجهين بوجه الثاني اسم
سمي تفاعل الفعل فله ما قد شئتوا فتدشد في المتد ان كان مفلا فافوا
من الانسان وقد يجب بان يكون هذا لان الكلمة فعلية كما حال
لانما مشددة بفعل انذ وضعت ولا بد لك هنا فتأمل فان هذا
الموافق قد ينفذ بتجوز قد يرد لك الاسم الظاهر متبدا موحدا
كاد كره الانشوي في شرح التوضيح سم قوله وسوان تكون الاسم
الظاهر مرفوعا يعني هل يجوز هذا الوجه اذ الميقون الفعل
بان نحو عني واوسك يقوم زيد ب قوله اذا الاسم قبلها الظرف
قال الشارح في شرح التوضيح حكى تدشد الاسم الظاهر متبدا بحكم
تدشمه حقيقة فان قلت عني ان يقوم زيد جاز لك ان تحذف
انما متبدا موحدا فيجوز في عني الوضمان المذكوران اي رفعها المصنف
وتجوز بها منه فتقول على الاول منهما عسا ان يقوموا الزيدان وفي
الثاني منهما عسا ان يقوموا الزيدان وجاز ان تعظم فاعلا فيجوز
الوجهين السابقين فيما اذا كان بعد ان فعل اسم طاهر انتهى فيشكل
على قوله جاز لك ان يحصل زيد متبدا موحدا انه يلزم التماس للتدشد
بالفعل وقد تجوز وامنه كالتدشد في المتد اسم قوله خلافا لفعل
اي في نصب الاسم ورفع الخبر قلت وانما مع كون كل من عني فاعل
للترجي قوله وجن اما انظاره انما يرد امران احدهما اناسه
صغير من غير انما ثبت في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما
قوله بان الزيدان ما عسك فالكافي بدل لان الثاني تطرفا
لان باب اناسه صغير من غير انما ظنه المصنف الثاني ان للترجي قد ظهر
مرفوعا في قوله قلت عسا فانما راس وعسا اسكافي في نحو ما فان
ر قوله ولو كان للضرب الثاني له لانها ان يحسبان المنصوب عنها
مرفوعا في المعنى اذ مدعا محالان الاعراب قلب والمعنى محاله ر قوله
وفيه نظري لوجهين قدما بهما قريبا قوله علم ان من تقديم النسخ

الدخول على التبتد او الخبر والاستغناء بهما اي عند دخول
 هذه الاصرف عليها بحيث تستعمل الكلام ولا يحتاج معها الي شي اخر
 وخرج بهذا التبتد لولا الاستغائية واذا الغائية وان اشبهها كان
 في لزوم التبتد والمخرج لهما بغيرها من حيث افتقار لولا الوجوب
 واذا الكلام سابق لم قوله تبسعا على الغريبة الخ فقد يقال
 ولم يخرج الي ذلك فيما المحولة على ليس لان فرعيتها فامة الثبوت
 لعدم اتفاق العرب على اعمالها وبطلان اعمالها عند النقض بالا
 او تقدم الخبر او وجود ان قاله ب قوله وان معايرها في الاظهار
 قد يقال وكان واضحا ان كان ذلك قلت هو كذا فكذلك هذا
 الوجه بخلافه وكان اصلها فاعطيت الاصل وهو تقدم المرفوع
 على المنصوب بخلافه فان قوله معني ان وان التوكيد اعلم
 انهم يقولون ان التوكيد وبطلون فيمثل توكيد الايجاب والسلب
 وذهب بعضهم الى ان التوكيد الايجاب محب وبطلت له قوله في لا
 العاملة على ان ان ما علمت عليها لا في ان التوكيد الايجاب
 ولا التوكيد النفي والشي قد يحل على نفسه الا ان هذا مقتضى
 بان ان التوكيد النفي ايضا كما في قوله تعالى ان الله لا يظلم
 الناس شيئا الا ان يحل قوله ان التوكيد الاسات على معني
 ان حيث كان في خبرها نفي تكون المقضية بعدها معدولة للحول
 فلا اشكال الا ان في هذا بعد ان اصطلاح الضاء عند قوله
 ولكن لا يستدرك والتوكيد اي انفا تورد تارة للاستدراك
 قال جماعة وفسروا الاستدراك برفع ما تقوم ثبوته نحو ما زيد
 سحبا لكنه كرم لان السحابة والكرم يكاو وان يفرقان فنفي
 احدهما يوم انشأ الاخر فما قام زيد لكن غيرا قام وذلك اذا كان
 بين الرجلين تالاس او تماثل في الطريقة فلهذا التوكيد نحو
 لوجاهي اكثر منه لكنه لم يجرى فاكرمت ما افادته بوبن الاستغناء
 والمشهور ان معناها واخذ وهو الاستدراك وفسر بان نسبته
 لما بعد ما نحو ما هذا ساكنها لكنه متحرك او عندك نحو ما هذا

لا بد ان استعملها كلام
 متعلق بما بعدها

ايضا

ايضا لكن اسود قبل او خلاف ما زيد في ما لكنه شاربه قيل
 لا يجوز ذلك معني قوله وقال انما اصله لكن اي يفتح ان ب
 عن السوفي قوله نظره في الهمزة الخ وعدم اقتباس طرح
 الهمزة للتحريف وهداى النون للملاقات الساكن انما هو في الترتيب
 بعد الوضع وما نحن فيه تركيب قبله مثل قوله ومعني كيت
 المعنى فاللام وهو طلب حصول شي مستحيل او ممكن غير متوقع
 على سبيل المحتملة قوله ولعل للترجي وهو الطبع في حصول امر
 محتمل يمكن الوقوع ب قوله والاشفاق وهو توقع امر يمكن
 بخلافه قوله والتعليل الخ ويجاب الاكثرون بانها في الايتين
 المذكورتين للترجي مع قوله وتحقق لعل بالممكن وقوله فزعون لعل
 ابلغ الاشياء اسبابا للمعوقات انما قاله جهلا او بحوفة واقعا معني
 قوله وفيها عشر لغات مشهورة وهي لعل وعل ولعني وعني ولاي
 وان ورغن بالمهلة ورغن بالمهجة ولغن بالمهجة ولعلت لتسهيل
 وزاد بعضهم لعنتين وعل ورغن بالمهجة واخذت في النفي للمهجة
 في تلك اللغات الثلاث فقبل به لمن المهلة وقيل لا وهو الظاهر
 لقوة وعدو النفي يد لامن الغنى معني قوله وكان للتشبه سوا
 كان خبرها جامدا او مشتقا وقال الزجاج من التشبيه ان كان الخبر
 جامدا او للتشبه ان كان مشتقا وكذا في ما لان الخبر هو الاسم والشي
 لانه شبهه وتندفع هذه الشبهة بان المعنى كانك سحبا في المعنى
 تباير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما الاخر لا لا قيام
 الوصف مقام الموصوف وحصل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر
 بعينه فصار الخبر في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر
 فلهذا نقول لا في اسمي وكانك معني والاصل كانك رجل عني وكذا في
 معني كذا قد رده الوصفي وزعم الكوفيون ان المعنى تالي للمعنى والتعريب
 وانشدوا على الاول فاصبح بطي مكة مقسعا كان الارض ليس
 لها عمام اذ لا يكون سببا لانه ليس في الارض حقيقة وانما المعنى ان
 بطي مكة اشترى الارض ليس ليعاها م وجا معني التعليل من حيث

ان الكلام فيها في المعنى جواب سوال عن العلة مقدر واجب بامور
 احدها ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا يكون على ظهرها
 فالمعنى انه كان ينبغي ان يتسرب بطن مكة مع دفن حاتم فيه لانه
 لها كالفيت والثاني انه عجل ان هذا ما قد خلقه من سد مسده
 فكانه لم يمت والثالث ان الكافو لتقليل وان للتوكيد فما كان
 لا كلمة ومعلوم ان الثاني كانك بالثبات مقبل وكانك بالفتح ان كانك
 بك مخط وكانك بالذات لم تكن وبالاحزة لم تزل والمصحح العيا
 في ذلك كله للتبسيم وخرج ذلك على وجهه فقال الفارسي
 حرف خطاب والبارزاني في المركان وقيل الكاف اسم كان وفي
 المثال اذ وجد في مصنف اي كان زمانك مقبل بالثبات ولاخذ
 في كانك بالذات لم تكن بل الحلة الفعلية جزوا الباء بمعنى في وهي
 متعلقة بكنن واما على صير الخطاب وقال ابن عصفور والباء
 في كانك وكان في كافتان لكان عن الحال كانكهما سا والبارزاني
 في التثنية او قال ابن عرون للتصديق كان اسمها والظرفية جزوا
 بعده حال سد ليل كانك بالثبات وقد طلعت بالواو ورواية
 بعضهم ولم يكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متعلقة بفعل الكلام
 كالحال في قوله تعالى فانه من التدركه معروضين فكيف وما بعد
 في قوله ما نزلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي اصل كان في
 كخط وكاني اسم الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الساكنة
 في المعنى وقال الرازي الاول ان لا يحكم بزيادة شي ويقول التقدير
 كانك شعرا بالدنيا اي تشا بعدها من قوله تعالى فينقر به عن
 حبيب والظرفية بعد الجور بالاحال اي كانك شعرا بالدنيا او تشا
 بعدها غير كانية الا تزي اي قولهم كاني بالليل وقد قبل وكاني
 بزيد وهو منك والواو لا تخرج للخل ان كانت احدا لهذه الحروف
 وراجع الترتيب الى العلوم من التثنية الى الباء قال
 لمعنه بعد العواصل بالحرفية الا في الذي الخراف
 قلت حيث توسع في الظرف والجور فضلا جاز تقديم خبرها عليها

طاهر

طرفا او مجرورا في الترتيب ولا يتقدم خبره من متعلقا قلت لا
 لها الصدر قال في الحاجية لها اي يطلع له الحروف صدر الكلام
 انتهى قالوا البعد من اول الامور اني قسم من اقسام الكلام الاكل
 بدلي قسم منه كالكلام المؤكدة والتثنية على التثنية ولا تدركه
 والترجي ثم قال في الحاجية سوي ان اي للفتحة فينكرها اي ليس
 لها الصدر فان قلت لم لم يجر تقديم خبرها عليها قلت
 بوجه بالخل على الكسوة فالصا فزعمها وقد لا ياتي في كون الفتحة
 التأكيد الكناية بمعين الصدر وهو لا يبيد ان كان لا يكون الشيء
 معين شي لا يلزم ان يبادر به في كل ما يتقدمه فان دفع ما وقع معنا
 لا يجران فان قلت فلم استع تقدم خبرها على اسمها فان كان ظرفا
 او مجرورا كما تقدم قلت بوجه بان خبرها اقوى لانها تثبت الفعل
 للفظ ومعني ولا تامة متعة فعل متعدي وهو كان وما يشبهه
 لتدريجها وهو ليس والفعل المنصرف اقوى قاله ب اما كونها
 شائعة لافعال لفظا فلان منها الثلاث والرابع والخامس
 وكلها مبتدئة على الفتح كالنعل واما معني فلا ياتي بمعنى اكد وتثنية
 وترجيح وهكذا غير البديهي الى الوجود واصلة المعنى لانه
 من اداة الرجل بذا اذ اسفه وفعل هذا لانا فجد في حمزة البديهي
 على غير قياس او ان لها يا ثم جد لعل الساكنين ويجوز على
 الشير في لغة العرب جعل البديهي من مقبل اللام بالواو يقال
 بدوت على النوم في البديهي اصله بد بوقلت الواو يا غزي
 واو يا و يجب ان نقدر العامل في الظرف بعد الاسم الخ في بعض
 الحواسي واختلفوا في المتعلق هنا فقبل هذا بعد الاسم لا منه
 الاصل في العامل ولا يتقدمه فاصلا لكونه ممنوع الاظهار
 فلا يجوز تقديمه اي على الاسم ويجوز تقديمه على الخبر
 وسأني في قوله ونقصا التواسط معقول الخبر وينبغي ان تقدم
 على الاسم فضلا لما من معولها مطلقا وتقدمه على الخبر ليس فيه
 فضل لما من معولها مطلقا بل في الجملة ب قوله ومنه يقتضيه

الوجه خلا فلا يجوز تقديمه فيما وهذه اقوى بدليل جواز تقديم
 الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا منا فامتناعه هناك قاله قلت
 وهذا الوجه حسن لكن ذكر الشيخ ان الامتناع لان تقديم المعدل
 مؤذن بجواز تقديم العامل والعامل معنا لا يتقدم انتهى وقته نظير
 لان ما ذكره لعلي كافد مناه لا على ما كان في الاثنان في علي الجواز
 فيما انه يرفع عليه عن ما ذكره هنا فكان جوازه وهو جوازه
 فلا تخفى ان من جاز ادالامه وبابه فتح واحاك اسرار
 ومصابه خبرها فمما يتعلق بمصاب وهذه الشاهد وبالله اعلم
 وسأوسه مبتدا وخبره اي عظيم ^{في} جواز تقديم الخبر
 الجواز يطلق بمعنى عدم الامتناع فبشرط الواجب كما قال فلا حاجة
 للتقديم ^{ان} قلت في الدار صحتها اي يجب التقديم في ذلك وقد
 يمنع التقديم كما ان صاحب الدار فيها قاله قلت امتناع التقديم
 فيما ذكره مدعي الكوفيين واجاز القميون كافتدائه في كان فالاولي
 التثليل بجواز زيد البيا لدار ليس يكون اللام داخله على الخبر
 وعمران افصح الوجه ان جواز الفتح دون وجوبه يعني ادخاله اما في هذا
 ان المعنى افصح وهو بان وجب السد جواز ان اجاز ولم يجب
 فتو له وفي سوي ذاك الكراي وجوبا واما فيما ياتي فالمعنى افصح
 وهو بان وجب السد وفي سوي ذاك بان امتنع السد واجاز رفع
 يجب اكثر وهو بان وهو ان السد ^{في} في محل فاعل خبرا ولم يكفرهم
 الله وعز وجل ما ان زيد اقام لان ما للسد رتبة لا تدخل الاعلى المتعل
 فالقديم صاغت ان زيد اقام اي ما ثبت قيامه وعزولوا انهم صبروا
 التقديم ولو ثبت انهم صبروا اي ولو ثبت صبرهم وهذا التقديم مدعي
 الكوفيين واختاره المحققون واكثر البصريين على ان المرفوع بعد المبتدا
 محذوف الخبر وهو بان وقال ابن عسكروا خبره لا شتما لم يكن فاعل للسد
 والسند اليه ^{في} او متعول محل المقول به كما مثل للمفعول له
 نحو جيتك في اسك والمفعول مع خبره فيسجلو سجدت وانا قد غدتنا
 وقع مستعمل خبره في امور كما لا انك تشتم الناس ولا تقع متعولا فيه

ولا مفعول مطلقا ولا حالا ولا غير اذ لم قوله يجوز ومن اياته انك تربي
 الارض لها شجرة اي ورويت الارض لها شجرة من اياته هذا مدعي
 الخليل وقال للطرزي اسم للمدعي المرفوع بعد النظر في فعل وعند من
 وان لم يعتمد الطرزي على خبره ومن اياته انك تربي الارض تصرح
 قوله ولا صادق عليه على اسم المعنى قوله خبرها او خبر ان ^{في} ^{في}
 هو اعتقاد دي انك فاضل فليس فقها لا بما خبر اعتقاد دي وهو اسم معني
 غير قول ولا صادق على اعتقاد دي خبرها لان فاضل لا يصدق على
 الاعتقاد وانما وقعت لسد المصدر مسدوما ومسدوم لها والتقدير
 اعتقاد دي فذلك اي معتقدي ذلك ولم يجوز كرها على ان يكون مع
 معمول لها حلة خبرا لما عن اعتقاد دي لعدم الرباط بقرع قوله
 خلاف قوله انك فاضل فليس كرها لانها وقعت خبرا عن قول لا يحتاج
 الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفسا للمبتدا في المعنى
 والتقدير برفق في هذا اللفظ لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة
 بقول كانت من حيث المبتدا فتحتاج الخبر ولا يصح فتحها لفساد
 المعنى لان القول لا يعبر عنه بالفضل بقرع ^{في} ^{في} واعتقاد دي
 انه حق فيصير كرها ايضا لان خبرها وشوحي صادق على الاعتقاد
 ولا مانع من وقوعه ان معمولها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط
 بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد دي يكون اعتقاده حق
 وذلك لا يصح لان الخبر لابد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا
 وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق
 عليه نحو قولي انه حق لظهورها اذا كانت تكسر مع احد ما فيها
 اولي بقرع قوله او الاضافة لعل الوجه ان الضرر بالاضافة
 ان كان ذلك المضاف من ما لا يضاف الى المعزوقين التثنية او الجملة
 بنين اكثر والكثير اجاز الخبر بان لم راي الحنفية ذكر ذلك
^{في} ^{في} والواقعة بعد حيث قال بعضهم قد اولم عوام الغنى وغيرهم
 بان الفتح بعد حيث قلتم ان جاز وغيره تسكابا لئلا تضاعف
 الا الى الجملة وعلى لزوم الفتح اقتران الواجب وغيره والاقرب جواز

الوجهين الكبر باعتبار كون المضاف اليه حلة والعنف باعتبار كونه في معنى
 المصدور والمذكور ايضا فلما اتي الحلة لا يفتقر وجوب التسمية
 الاصل في المضاف اليه ان يكون معتزلا او متناجيا ايضا فلما اتي وجه
 في قول المرادي فيصير العنف على هذا وجه الكسائي وعلى ذلك ينبغي
 حوازا الوجهين ايضا لان الواقعة بعد اذ ويؤيده حوازا في اذ
 الغايبة مع انضمامها بالحل قاله **ر** قال **هـ** ويجوز العنف بعد
 حيث وان قلنا انما مضافه الى الحلة بما على ان ان ومعموليهما
 يتاويل بعد روافق في موضع مستند الحلة وظهر محذوف وحذف
 خبر المستند الذي بعد حيث غير قابل انتهى قلت وهذا احسن
 سلامة من التثنية والتخريج على النادر **هـ** والواقعة
 خبر عن اسم ذات الحلة ان العذر لا يخبر عن اسم الذات الا
 بتاويل وذكركم من مع ان قاله في التخرج وحجز باسم الذات
 اسم المعين ويقدم ما بينه **هـ** والواقعة بعد اذ اي وما بينهما
 من الظروف الماضية فخر جديك يوم ان عبد الله سافر فلو قلت
 حيثك يوم اذ زيد فاقم لم يحسن لان هذا يعتبر باذ الاستقبال
 ولا يقا بالاي الحلة الفعلية والصواب يوم يقدم زيد كما قال
د قلت وفي حمل شبه كاذ في وجوب كسر ان بعده نظرا هو لان
 اذ تلزم الاضافة الى الحلة فتجب الكسر وما شبهها لا يلزم اضافته
 اليها في اي وجب الكسر **هـ** اذ التقدير بما ثبت في اي فليت
 ان في التقدير او اول العلة بل يوله مع معمول ما عصبه وهو فاعل
 محال محذوف والحلة الفعلية حلة للوصول العرفي الظرفي **هـ**
 او حكيت بالقول قال ابن عثام يعني او كانت حكاية لقول **هـ**
 مشاهير النقول ويرى ان الاصل او حكيت بالقول فاذ في الحارة الاولى
 فارتفع الضم وانصل بالفتحة لان لا يحكى قول سموع الالف المحكية
 كلام اخر انتهى نقله **هـ** وجب العنف عبارة المرادي وحجز
 ايضا من القول المضمر بعض الظن فانه يجوز بعد العنف والكسر
 لقوله انقول انك بالحاسة تمنع من فتح جعل القول عاملا ومركبا

حكيه لان الحكاية رايت مع استيفاء شرط احرازه بحري الظن
 حاضرة انتهى ويجب فتحها ان وقت بعد قول التعليل نحو احضرك
 بالفتحة الكثر في اي لا تكسر لا تكسر في **هـ** او قلت محال الحارة
 لم عز العنف مع ان الحال يكون مصدر كما يكون حلة لان المصدر انما
 يكون حال لا لانه كان مراد لا مولا ذكره الرضوي اي لان القول بول
 معروفة بشرط الحال التذكير وهذا الاحتمال في اليه مع الواو لان الحال
 للضرورة لا يقع بعد الواو قاله **هـ** وقوله لان القول بول لمعرفة الخبر
 اورد بالنسبة على هذا الاطلاق محوبا لاني ان رجلا متعلق فانه
 مول بكرة قطعا ولم يجب عنه قلت يمكن الخواص بان معنى قوله
 بول لمعرفة يحكم له حكم المعرفة اي انه في حكم المعرفة من حيث لا يوصف
 ولا يوصف به في شبه الضم ومن حيز بان القول بشبه الضم في
 ذكر شيخنا الفاروق باسمه تعالى في العنف احد السبا في كتابه الا ان
 قال شيخ الاسلام فكلولهما محل الحال فكلولهما محل العنة عوضا عن
 انه فاصل ولا بد فيها ان يكون ان اول الحارة ليخرج من الاول نحو اجل
 زيد فعندي الله فاصل ومن الثاني عوضا عن زيد فعندي الله فاصل
 فلا يكثر ان انتهى قوله علفا باللام اعني بالعلق بغير اللام من العلف
 لانه في **هـ** لم تراي الحلة لطف لشيء وسماها متوهم وان هذا
 في اي حيث كسر في اللام في الوجهين **هـ** بعد اذ الحاجة من
 اضافة النداء الى المندلول قال في التخرج الحارة مع الفاء والمدا المجموع
 والمغنة والعرض من الايمان لغير الدلالة على ان ما بعد ما يحصل
 بعد وجود ما قبلها على سبيل الحاجة انتهى قوله **هـ** وكنت اريد المرادي
 بضم الهمزة على المشهور يعني الظن ومنغولة الاول زيد او الثاني
 او ما مصدرية اي لقول الثاني الناس منه ذلك وعبد الفاعل كناية
 عن الحنة والحارة جمع لزمية كسر اللام وتطرف اللغوم وقيل مضافة
 تحت الاذن اذ انما لظن سبارة فلما نظرت في قفاه ولما زنته ظهر له
 عبوديته ولومه وحشنته وضمها بالذكر لان القفا موضع الضم **هـ**
 واللعازم موضع الكسر **هـ** وعلى هذا فلا يتغير الخ من هذا المعنى

قفت الضم
 القول لا يقع حال

ان اذا حرف فكلالة واضمح على مذعبه اذ لا في الخبرية عليه
 يروي بالكسر على جعلها جوابا للقسم او حبة القريون وانما اجاز الفخ
 الكوفون والكسار بعنه مشتق عليه ولا نه اذا لم يجب فلا اقل من
 رجحانه ولا نه لا يخرج لحد في حرف الخبر لم جعلها جوابا قاله
 الشيخ خالده واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى
 الطلب للقسم لا قسميا اذا اتصل في الجواب ان يكون من كوط لا محذوفا
 انتهى وكونه ليس قسميا واضمح في مثل هذا البيت اذ للتكرار هذا الفعل
 ليس قسميا بل طائرا ليس غرضه ان تقسم واما في خبر قولنا خلعت ما بينه
 علي كذا الامانع ان يكون قسميا ولا يصح عدم الجواب في الخبر والمجوز
 يقوم مقامه ويؤدي معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا
 مع صلوا الخبر قال دم وينبغي ان يكون ما يشبه الجواب مساويا له
 في هذا الحكم فيصور الوجهان بعد فاقية خبرا علموا انما غنم من سف
 فان لله حنة فرب يخبر الهزة وكسرها من خبرها فان وصلها خبر
 لحد وفي الجملة خبران ومن كرها في الكلام تام لا حذو في فيه وعليهما
 فاصولة واما بعد ما محذوف ومن شحال اي واعلموا انما غنم
 قلنا او كثرنا فالحكم ان لله حنة او ذنبه حنة قول خبرا لقول الخبر
 مبتدأ وهو قول ايضا فله لقول لان اسم التفصيل بمعنى ما يضاف
 اليه قاله ان احد خبرها قول لان الود لم يظن خبره قاله الفخ على
 معنى خبر القول الخ قال قول مفيد وليس بمعنى القول والتقدير
 خبرا لقول احد الله ولم يجمع لان المصدر يجمع الاعم فقد اخذوا
 يكون قد اخبرني المصدر بالمصدر والمعين وقوع الخبرين على خبر اولي
 بآي عبارة كان ^{١٠٠} والكسر على الاخبار بالجملة اي والقول يعني
 القول اي خبر مقولا في هذا القول وهو اي احد الله ولم يجمع مع انه
 معين للمفعول مرعاة لاصل المصدر فالمعنى خبر مقولا في اي احد الله
 فيكون الخبر وقع بلفظ خاص وهي هذه العبارة المعينة وعلى هذا
 في الجملة خبرا لمفعول خلاف لا يبي على ^{١٠١} خبر على اي احد الله
 الخ لانه على الفخ يكون العال هو الخبر وهو صحيح لان الخبر اي الساجل

وان كثر يكون الال حلة اي احد الله وهو لا يصح لانه ليس بمعني وفيه
 انهم قد بعدوا عملا انسانيا ويجاب بان ذلك بالمعنى المصدر رب
 لكن كثر في نحو اش الخفيد ما يقسم ليس المراد من القول ان يكون اللفظ
 الثاني فالواو واللام بل المراد اعم من ذلك فكما ان لعل القول هنا
 قول ويشهد لما قلناه انك لو قلت بحال ان احد الله جازية الوجهان
 الكسر على معني على بلساني هذا اللفظ والقسم على ان المراد على بآي
 شي كان من الاعمال حد الله انتهى وقد يقال انما يكون هذا اللفظ
 عملا اذا ربي بالعل للمعول اذ اللفظ ليس نفس اللفظ بل اجاز هذا
 اللفظ قاله ^{١٠٢} قال الشيخ لا مانع من التاويل المذكور وان
 التقدير اجاز هذا اللفظ ^{١٠٣} اي مومن ويصح الفخ لان الايمان
 ليس قولا بقرح ^{١٠٤} وقولان زيدا بعد الله الخ ولا يصح الفخ
 لان حد زيدا غير قائم بالكلية فكيف يستند المعظم الي نفسه بقرح
^{١٠٥} صالح للفظ عليه اخرج نحو التلي ما لا وان عرا فاضل فان
 ما لامزة غير صالح للفظ عليه الخ لا يصح ان يقال له ما لا وقيل
 عمر رجب كسران بقرح ^{١٠٦} بالخ عطف على ان لا يجوز من عطف
 المنفرد على مثله والتقدير ان يك عدم النوع وعدم الظاهر ^{١٠٧} نحو
 عرفت امور حتى في اخره مثال للعاطفة والفاضة معا فان جعلت
 عاطفة نصب ما بعدها او خبرا خبر ما بعدها ^{١٠٨} فكذلك كانت
 اما استثنائية فتكون حرفا واحدا كما في التفرج واجاز للمعنى على
 ان المصدر للمول مبتدأ خبره محذوف كانه قال اما معلوم انك فاعب
 قال دم وفيه بعد لا سئل ايه حوا ز الفخ بعد الاستثناء حنة
 وان ذكره بعضهم ^{١٠٩} ونقح ان كانت بمعنى حقا تتبع فيه للذهب
 حلا باكلة واحدة بمعنى حقا وهو مفيد ووقع ظرفا خبرا به عن
 المصدر الذي كما ول به ان وجزاها وقالها حة اما كثرنا فالنذر
 للاستخدام واما اسم بمعنى شي وذلك الشاهق والمعين اختا قاله
 في اللعين وهذا هو الصواب وهو منقح ما لفظ على الظرفية وان
 وصلها مبتدأ والنظرون خبره ^{١١٠} ومنه قوله اعلمنا فامه

فبينا وبينهم فزق وعقافت على الظرفية وقيل على المصدرية اي افاق
 عقا والمعية وكبر الجرم مع جازا فاستقلوا اي تقضوا سرحتين واداد
 بالنسبة اليه التي يقصد بها الماخر ومعنى فزق متفرقة
 لاجرم اصله من الخرم بمعنى الكسب تفرج في وعقد الفرائد
 لاجرم المذكور في التوضيح ونقل الى ما كان عن القرائن لاجرم منزلة
 حقا بفتح حاء والضم على ما كانه الخ فلا فية النفس وجرم اسمها
 والمعين لا بد من الايمان وقوله لا فيك جواب قسم محذوف واجرهم
 قائم مقامه ومنزل منزلة دنوشه في نصب الخبر الخ اي وان
 تقدم معموله عليه نحو انه على وجهه لقادرا ان بهم يوم يوسد غير
 خلا فالانما لم واعتمد بعنه الخفيد لان الفاصل فيما اعترض عليه
 ظروفا تشايع فيه وهو تايح لابي في شرح التسهيل حيث قال لا يتقدم
 المعنوي على عامله المعنوي باللام كرموه للزم الخ قال الخفيد
 وانما لم ترحل اللام في قوله لمعك قائم بفتح اللام وكسر الهمزة الذي
 يعود على محذوف ان لان صورة ان قد زالت فكانها شي واحد
 لتوكيد انتهى بين حرفين لمعني واحد قد يقال كونها لمعني
 واحد متضمنة التاكيد اللفظي وهو ليس بمكروه الا ان يقال
 مدار اللفظ على تكرار اللفظ بعينه او مرادفة وبفتح الدرافة هنا
 ب قوله فزجنتوا اللام الى الفخر ولم تكسوا اذيتهم اللام وجزوا
 ان لا فاعا عامل وعن العامل المتقدم سيما وهو عامل متصرف لا يتوي
 على العمل مع تاجره لا لا يقرب غير خبر ان انما لم تدخل
 اللام في خبر غير ان لا فاعا تدخل في الجملة ولا تقرب معناها ولا حكمها
 بخلاف اخرها فليت تدخل في الخبر للضم والعلل انتهى وكان الاستشبه
 ولكن بغير قوله لا يستعمل الامم كلام وان بغير الجملة في تاول المفرد
 انتهى بفتح الهمزة بفتح الهمزة بشكل على ما قدمه من ان ان تكسر اذا وقعت
 موقع الحال وان لم تغتر بالواو ومثل الخبر للفتنة بهذه الالة الا ان
 يقال ان الواقعة موقع لما ان تكسوا بابا او يقال القارة محمولة على
 الشذوذ ام ان تكسوا الشاذ في الخبر وهو موزون زيادة

اللام او يوضع على مبتدأ محذوف والشعرية العوز الثانية ومن
 بتصحيته ان قد مضى في نظر الرتبة اي علم فكلها والامدلية
 وما زلت الاسم زان انشا وظهر بها كالحام واللام زائدة
 والاعلام من هام على وجهه لعدم صياها وصيها اي ذهب من المشتق
 او غيره واللفظي المبتدأ وتكلم مراد بفتح الميم اي بكل مذنب وهو في
 الاسم مراد بالبرج وهو المكان الذي يذهب فيه زقوله اسم ايات
 الخ ايان علم وفي حرفه خلاف في حرفه راي ان وزنه فقال ومن منعه
 الحرف راي ان وزنه افعلا منقول من ايان ماضي بين وهو المختار
 والاعلام جمع على بكسر الاول وهو الرجل من كفارهم وسودان جمع اسود
 سني قوله ولا ياتي في اللام اي من الاضارفة لما قد نفيا ليل الجمع
 بين متماثلين في عزم ولن ولما ولا وحل الباقي حله تخرج هو
 في اية في اشارة واللام نصب للآلة ان يقال في محل نصب
 على المعنوية واللام عطفت بيان او صفة قوله واعلم ان تسليمنا
 الخ ساذ من صهيح حول اللام على الخبر للنفي وتعلق الفعل عن
 العمل حيث كسر ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر للنفي ليس
 لمرضاها اللام وسوء ذلكم شبه لا تغير فادخل عليها اللام
 وللمعني ان التسليم على الناس وتركه ليسا معشاورين ولا فزجنت
 من السوا وكان حقه ان يقول للاسوا ولا معشاورها ان كنهه انظر
 فقدم واضر وسوفي الاصل مقصد به عين المسألة فاذن تكسر ووجه
 خبرين اثنين تفرج في ما كرمنا لانها في الاصل للاسم وجعلت
 على المعنوية لشبهه به دون الماضي لعدم التشبه به فان قرأ بقدر
 قرنته من الحال فاشبهه للضام في ان الحقة او كان صامدا كنعم
 لانه لانها المستند للصور فيحصل بذلك شبه المضارع نقله
 ب عن المقرب هو صريح في ان نعم وبين من افعال الانشا فزقوله بن
 هشام بغير ان فتح المسئلة من جهة ان الانشا لا يقع خبر المعند
 الادوات لا فتقون ان عهد في بفتح في بفتح الانشا انش كن استدلال
 بعزم تكون حلبة نعم وبغير غير بين يوقوع ما خبر لا في قوله

نعم ان الله نعم بما يغفركم به انتم بما كانوا يعملون ولعل ذلك ينفع على
ما نكتناه من الخبر في غرض من الافواج التي يجوز جعل خبر ان انشا
ان كان طلبا ونظيرة كثيرة وقوم في ابيعة النبي صلى الله
عليه وسلم ولا يجوز مثل ان ينسب الخبر الى النبي صلى الله عليه وسلم
بوكدهما لولا ان نسبة الخبرية بسيرة علي لما كان غير متصرف
شامل للنسب والمخرج به عدم جواز دخول الالام عليها كراعاة اجتماع
الامين قال الاشاطي ولعله لم يحترز منه انك لا على صلة امتناع دخول
الالام عليها واما النبي وقال بن غاري بل اندرج في قوله ما قد تغنيا
بسيرة آء خلافا لما صاحب الترشيع بالواو وهو خطا بالماري حيث
ذهب اليه منع دخول الالام على احوال النبي الاستدلال على قد وانجأت
هذه الالام الدخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيد او الله
لقد قام بقرينة قوله فان تعدت الالام للتسمي الخ اي كما هو مدع
المجوز قوله ولحقه الواسط قد يشيل الواسط بين الخبر المتقدم
والاسم المتأخر وفيه خلاف قال السوي وان راخر عن الخبر دون
الاسم فقال بن جوز ان المتأخر ان يجوز دخولها عليه لتعلقه بما قبل
الاسم بخوان عندي لئن أمار زيد النبي صلى الله عليه وسلم معول الخبر
يشيل المنقول به وخرج الميم بجواز دخولها عليه ويشيل المصدر والمنقول
له قال ابوحيان وينبغي ان يتوقف فيما لا يقدم الاجتماع مع قوله
فان تمكينا للخبر صلحا لم يخلو خلافه في الغرض والغرض انهما ان
المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا واما المعول فاسم قال
الموصح والعقل عندي قولنا انشأ فلان لعل اشارة اليه بين
زيد امر وزيد مع قولهم لا تقدم الخبر اذا كان فعلا فاعلم انما تقدم
المعول وان لم يجز وان تقدم الفاعل لان المانع من تقدم الفعل ان ينسب
وذلك معني حق به دون المعول فكذلك هنا بقرينة قوله ان لا يكون
ذكر المعول حالا لان الحال لا يكون خبرا ولا حال غفلة الطريق كقولهم
وهو ظرف والعرف بينه وبين المنقول ان المنقول قد ينوب عن الفاعل
فيصير عدة واذا انتد رعي على ما علمه صار متبدا والالام تدخل على المتبدا

نقح

تبع وقضية هذا الفرق ان الخبر كالحال بنا على الامح عند المنصف
من جواز تقدمه على عامله اذا كان فعلا متصرفا لانه لا يجوز
بناء بقية عن الفاعل ب قوله فلا يجوز ان زيد اصابه
لعمري لان المعول من مقام الخبر اذا دخلت عليه مع تقدمه
كانت داخلة على الخبر بخلافه مع قاحزه ب قوله تقدم معوله
الخ وكن تقدم معولا لاسم بخوان في الدار كما زيد عن
السوي قوله اذا دخلت الالام على الفضل او علي لاسم الموصح
المنصف والوحيان وهو لما على المعول للتوسط اذا كان ظرفا
او حالا فمجرد وان دخلت في الخبر ايضا نقله سم عن السوي
وعبار عن الغند واما ان زيد الذي الدار لقايم فاحذر ذلك
المشهور على ان يكون الالام بوكدها ومنع ذلك الرجاء وهو
الصحيح لان الفرق اذا أكد قائما بما مع ما دخل عليه او مع غيره
اسمي ويشهد بالخبر قوله اني لعنة ادي المولي لنا وصفي بن
وحي ان اذ اوديت مقاد بسيرة ما الزائدة خرجت الموصولة
والمصدرة فلا يكفان جوازا عند حسن وانما فعلت حسن قوله
قالت الاية خير قالت لامرأة فقال لها ذرقا لعمامة قبل
كانت تفر من مسيرة ثلاثة ايام وفقرها انها كانت لها قطعة شعر
مير يارب من النطا فقالت لبت الحام لينة الحاميتة او فنيه
قد بكم للحام ميتة فنظر فاذ القطار قد وقع في شبكة صبا فاعلم
فاد اهو ستة وستون قطعة وبفنها ثلاثة وثلاثون فافترع
ذلك الى قطا فقا كانت مائة بقرع والي يعني مع واو يعني الواو
وفندي يعني حسب وعومني في السكون لكنه كسر للضمور ورف
وهو متبدا آخره مخذوف انجسبي ذلك قوله وبذات بيوت
المنع لما سبق الي قد ينول المنصف ومن وافقه يكن في صحة الاعمال
الاختصاص بالاسم ولا ينزعم من زواله ولذلك تطاير اعتبروا
الاصل ويريد ذلك ما ياتي في قوله وخففت ان نقل الالام وعلما
ذلك بزوال الاختصاص كاسيانيات وقد ينزق بان الحقيقة لا تدخل

نعم ان الله نعم ما ينطق بها انهم ساء ما كانوا يعملون ولعل ذلك بنا على
 ما نقسم من الخبر في نحو من الافواج التي يجوز جعل خبر ان انشا
 ان كان طلبا ونظرة في كثره وقوعه في اذعية النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا يجوز مثل ان يبتدأ الخبر ان الطلي لتأخر متعلته
 بكونه ما لو كان نسبة الخبرية بسوقه على الماضي اذ كان غير متصرف
 شامل للمبين والمفرد به عدم جواز دخول اللام عليها كراعاة اجتماع
 الامين قال الشاطبي ولعل لم يجز زعمه ان لا على صلة اجتماع دخول
 اللام على اذوات النبي وقال بن غاري بل انه يرجع في قوله ما قد نفى
 بسوقه خلافا لصاحب التوشيح بانواعه وخطاب الماردي حيث
 ذهب المصنف دخول لام على اذوات النبي لا يستلزم على قد وادعى ان
 هذه اللام اذا دخلت عليها لم يجرى جواز القسم والتقدير ان زيد اوله
 لقد قام بقرينة فان تعدت اللام للقسم على اي كاهومد عب
 الجمهور وانما وقع الواسط قد يميل الواسط بين الخبر المتقدم
 والاسم المتأخر وفيه خلاف قال السيوطي وان تأخر عن الخبر دون
 الاسم فقال بن حزم ان اعتبار ان يجوز دخولها عليه لتعلقه بما قبل
 الاسم عنوان عند ي لبي الدار زيد النبي بسوقه معلول الخبر
 يميل المفعول به وصرح المصنف بجواز دخولها عليه ويشمل المصدر والمفعول
 له قال ابو حيان وينبغي ان يتوقف فيما ولا يقدم الاجتماع بسوقه
 فان لم يكن الخبر صليا لم يجز له خلافا لاختش والفرا وعتهما ان
 المانع قام بالخبر كونه فعلا ماضيا واما المفعول فاعلم قال
 المصنف والمقول عند ي قول الاختش والعزائد ليل اشارة البصريين
 زيد امر و حزب مع قوله لا يتقدم الخبر اذ كان فعلا فاحازوا تقدم
 المفعول وان لم يجزوا تقدم العامل لان المانع من تقديم الدليل ان التناس
 وذلك معنى حق به دون المفعول فكذلك انما بقرينة ان يكون
 ذكر المفعول حال لان الحال لا يكون خبرا ولا حال بخلاف الظروف يكون خبرا
 وموظفون والعرف يبينه ومن المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل
 ليسير جملة واذا تعدى على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ

نقح وقضية هذا الفرق ان الضمير كالحال بنا على الاصح عند المصنف
 من جواز تقدمه على عامله اذ كان فعلا متصرفا لانه لا يجوز
 بنا بقرينة عن الفاعل بسوقه فلا يجوز ان زيد اضراب
 لعراي لان للمفعول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه
 كانت داخلة على الخبر بخلافه مع ما حزه بسوقه تقدم مفعوله
 الخ وكذا تقدم مفعول الاسم عنوان في الدار لسكاننا زيد عن
 السيوطي قوله اذا دخلت اللام على الفاعل او على الاسم الخ وصرح
 المصنف وابوصان ومولما على المفعول للتوسط اذ كان ظرفا
 او حالا محذورا وان دخلت في الخبر ايضا نقله سم عن السيوطي
 وعبارة المصنف واما ان زيد النبا المار لتمام فاحاز ذلك
 المبتدأ على ان يكون اللام بكونها وضع ذلك الرجاء وصرح
 المصنف لان الحرف اذ أكد فاما ما رجع ما دخل عليه اوسع ضميره
 انتهى وشهدا للمجاز قوله اني لعند اذي المولي لنا وحسن عيني
 وعلمي اذ اوديت معتاد بسوقه ما الزائدة حيث الموصولة
 والمصدرة فلا يكفان عنوانا عند كحس وانما فعلت حسن زعمه
 قالت الالكاهن غير قالت لامرأة تقال لهما ذرقا البامة قبل
 كانت تبصر من مسيرة ثلاثة ايام وقعتها انما كانت لها قطة تسد
 مريم اسرب من النطا فقالت لبي الحام لينة الحام منه ارضيه
 قد به ثم الحام مية فنظر فاذا القطة قد وقع في شبكة صبا ففعل
 فاداهو ستة وستون قطة وبضها ثلاثة وثلاثون فافا ضم
 ذلك الى قطة فاما كانت مائة بقرينة والى معنى مع واو بمعنى الواو
 وفندي بمعنى لحسب وهو مبتني على الستون لكنه كسر الضم ورف
 وهو مبتدأ خبره محذوف اي عيني ذلك زعمه وبذهب سبويه
 المنع لما سبق الخ قد يقول المصنف ومن وافقه يمكن في جملة الاعمال
 الاختصاص الاصلي ولا يفرع ومن زواله ولذلك تنظير باعتبار ابناء
 الاصل ويؤيد ذلك ما ياتي في قوله وخففت ان نقل البعل وعبدوا
 ذلك بزوال الاختصاص كاسياني وقد ينفرد بان الحقيقة لا تدخل

على فعل غيرنا سخي عند المبرهن والناسخ داخل على المبتدأ والمجر
فكان الاختصاص بافتتاح قوله قال لياكم القلا البقي
قوله ولكن ما يقضي فتوق يكون الخ الوهم ان ما صدر موصولة
لا كافة - قوله اعد نظرا الخ من هذا الشاعر صا عدة بدي
بانه يفعل به الخا را المفعلة الشغار انا يستعمل لانها كافي البيت
سمني قوله غلا لا بيت فلو قال ابو حيان ذكر ظاهرا لثروني
ان ليعا بليته الخلة المغلقة بل نقله ابو جعفر الصغار من المبرهن
لكن الاخفش على سبعة حفظه قال انه لم يسمع قط ليتها يقوم زيد
سم قوله واذا زرقه معطوف الخ في التسهيل والفت وعطف البيان
والتركيد كالمنقوص عند الجري والزجاج والفراسي ولم يذكر وا
المدل والعباس انه كسار التواضع فيجوز بحوان الزيد من قد
استغنيتها بها بلها بالوضع قاله الرضي وصلى بن عصفور انه لا يجوز
عند المحققين من اصل البقرة في غير عطف النسق من التواضع الا النسب
فقط لان تتبع سني فيجوز لانه في نفسه دم قوله لم يجب بضم اليا
من احب الرجل اذا اولده ولدان نجبا ولا نجبا ولا بقا المرأة التي تلده الابنية
وسماها بتو له تحميمه اما على جذ في الزايد او تكون الاصل النسب
انما وما لم حذف للضاف واقم للمضاف اليه مقامه فارفع واستتر
وقوله وليس معطوف الخ في البقرح وكون الرفع بالاعطف على محلي
الاسم هو قول بعض النحويين الذين لا يسترطون وضوء الخا في الظا
لذلك الجدل اني ونسبه بن ككوفين وقيل ان العطف على موضع ان
مع اسمها دم قوله على محلي ما قبلها فندرج فان ما قبلها لا محل له لكونه
جملة ابتدائية او مستأنفة فلو قال على جملة الابتداءية قبلها لكان
اولي قوله تعين الضبا اي فتمت الرفع لئلا يلزم العطف قبل تمام
المعطوف عليه ان كان من عطف الجمل ولئلا يلزم تقدم المعطوف
على المعطوف عليه ان كان من العطف على الفير يقرح قوله واحاد
اكتسب الرفع للمحل الخا حيث يتعين كون الخبر للاسبغ غير ذلك
وزيد احيات ما عوان زيد او عرو في الدار في الزايد في يقرح عن

للموضع

عن الموضع قوله مطلقا اي سوا اظهر اعراب المعطوف عليه وضم
قوله وقباريق مفتوحة وبامثلة عتمة متددة اسم نرس
يقرح قوله ويتمن الاول في قوله وقباريق النعيق في الخوازان
تقدم اللام داخل على متددة عند وف اي لم يعرف كما قاله
اوزايد كما في التوضيح قوله في الشا حولة الشا المعطوف على
في النسب والمفعلة بضم الشا اما معنى المصدر كالعموم مع الخا كالموت
م م م قوله وان المفتوحة على الصحيح ذكر الخلا في ان المفتوحة روت
المكررة ولكن يقتضي قرابينها وبهنا وذلك لانها وان كانا ملين
لا يفران معنى الظلم من السلوب الي السلوب بل يعقوبان ما دخل
عليه من غير تغيير فاشبهما الحروف الزايد للتاكيد فكان حكم
الابتداء ايا ق لم يزل غلا فافا وا كانت مؤكدة لكنها تغير معنى
الظلم بنقله من كونه جملة الى كونه مغروا فلا يراي محل للسماء
لا فاما عبرت اللفظ والمعنى لم يتوكم الابتداء فدم شبه محال
اسمها الحروف الزايد للتاكيد فلذلك خالفا وبها مقابل الاصح
والعريف اذا قلنا ان هذا عطف من عطف الجمل انما مع معمولها بجملة
مزد فلا يعطف عليها جملة لان الجملة لا تعطف على المفرد قاله ب
ولم يعين الخا في قال الرضي والسبغ في ومن تابعه لم يلتفتوا الى
استدلالهم فقا لو ايجوز العطف على اسم ان المفتوحة
مطلقا اذ يبق معها الابتداء بل مع ما في خبرها في تاويل مفرد
فا سها كيف حرفي الكلمة انشئ وقال الشلوبيني مذ صا الاكثرين
المنع وهو المعج دم قوله اذ كان موضعها للخ بعد الفيد نقله
دم عن المصنف قال وهو اختيار ابن الحاجب قوله ما ان نقله ما علم
للاصاحبي يند بمنزلة المكسورة قال ابن الحاجب وللمفتوحة
نقسم قسمين قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز
فالقسم الذي يجوز عوان يكون في حكم المكسورة كقولك علمت
ان زيد اقايم وهو لان كلمة ان وان كانت مفتوحة لفظا لرومها
موقع للمفعول لكنها مكسورة مكالا فاما مع معمولها فاقية مقام

منفوق عليت ومما حلة احد ما مسند اليه الاخر مسند وان كانت
 المنفوقه علي غير هذه الصفه لم يجز العطف علي اسمها بالرفع نحو
 الجبني ان رديا قايما وعرضا فلا يجوز الا التمسك بالغايب في حكم
 المكسورة لانها موضع منفرد من كل وجه قال الرضي وفيه نظر لان
 بعد تسليم ان المنفوقه وما في خبرها يتقدم براسين فنقول ان ويدا
 الاسمين بعد ريجلت زيد اقاما وتعللت زيدا اقاما يتقدم ريجلت قيام
 زيد وكولها يتقدم براسين لا يجوزها عن كولها يتقدم بر المنفرد اذ داند
 الاسمان يتقدم بر المنفرد هذا منع الحق ان اذ وما في خبرها ليست
 يتقدم براسين بل براسين اول الامر يتقدم براسين منفرد اعني المصدر الذي
 ذاك الاسمان مولان به ولذا قال بعض النحاة ان المنفوقه حكمها مطلقا
 حكم المكسورة في جواز العطف علي اسمها بالرفع انتهى قول الرضي
 معناه لا يشترط ان يكون هذه الثلاثة ضمير معنى للثلاثة فالتسم
 وهو متساوي في التوافق عطف الخبر علي الاشياء انتهى ثم ان لزوم ما ذكر
 انما في اذ كان المضمين عطف الجمل اما اذ كان من العطف علي الخبر
 فلا كان ينبغي ان يجوز مطلقا قال في التقيح ولم يحضر في جواب شك
 قوله وحقت ان الخبر ولحققتها شرطان احدهما ان لا يكون اسمها مفعلا
 لخواتمك لغايل والثاني والثاني ان لا يكون الخبر غير صالح لدخول
 اللام بخوان زيد اقام ويستثنى من ذلك ان يكون متبعا فانه
 وان كان لا يدخل عليه اللام ولكن لا يتوهم معه ان ان نافذة
 ليس عن برهان قوله فقال العمل اي ان ولها اسم فان ولها
 فعل وجب افعالها ولا يجوز ادعاء الاعمال بافعالها وضربا لاشياء
 وانما قل العمل هنا وبطل فيما ذكر كفت علي من ذهب مع ان
 العمل في الاوصاف زوال الاضيقا من لان الكروا هناك اقوي
 تكونه بواسطة امر اجنبي وهو ما خلافة هنا فانه بواسطة
 اسقاط بعضها ب قوله نحو وان كل لما جيع لدنيا محض و
 فكل مبتدأ واللام لام ابتداء او ما مزيدة وجميع خبر المبتدأ او محذوف
 نفعه وجميع علي المعني نفع ويجوز ان يعرب جميع مبتدأ قايما مو

في خبرها
 الاشياء ان يكون
 في خبرها

ومحذون خبره وهو خبره خبر كل سم قول نحو وان كل لما يوفينهم
 فان محقة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لانها وما
 موصولة خبران وليوفينهم جوار قسم وقيل ما ذكره موصوفة
 وجلة القسم وجوابه سدت من بالهاتف والتقدير وان كل لما خلق
 موثي عمله يفرح وفي قوله سدت من بالهاتف لا بالهاتف لا بالهاتف
 المحذوف وتكلم اللام لانها الحكم بالزوم بنا فيه قوله وربما
 استغنى عنها لا يابول ذلك متيقن لهذا المعاني وتكلم اللام ان
 لم بعد المراد سم قوله لعدم التمسك فان لزم علي الاعمال ليس
 لزم ايضا قاله وتكلم في عنوان هذا الذاهب وانما اعتقد
 في ان الاعمال لعدم ظهور الاعراب الرابع ليس انتهى قوله
 وذهب النحاسي الي انما خبرها الخبر اصب بدخولها علي انما خبر
 المتصرف عنوان زيد لتمام وعمل منصوب الفعل الموصوف عن مقبه
 في عنوان واحدنا اكثر مما استغنى دم قوله فاعمل الاول
 جيا كران لان لام الابتداء اتعلق الفاصل بين العمل قوله وربما
 استغنى عنها لان قد يسكن التغير وربما المتقننة لعدم الجزم
 بالاستغناء مع التقييد بالشرط المذكور لان حاصل ذلك انه مع
 القرينة يستغنى تارة ولا يستغنى اخرى مع انه مع القرينة
 يستغنى ولا بد وجاب بانه ليس المراد بالاستغناء الحكم بعدم
 الاحتياج الي اللام حتي تجزم بالاستغناء ولا بد بل المراد به
 ترك اللام اذ احدث القرينة جاز ترك اللام وذكرها ان يصدق
 انه مع القرينة قد يستغنى اي ترك اللام وقد لا يستغنى اي تذكر
 اللام سم قوله ان الحق لا يخفى للبعد ان مراد ما في هذا المثال
 التي لوجوده في الخبر اذ لو ارد به نفي النفي في الاشياء قاله
 ب قوله اما ان اية الاما تقع آية من ان اذا امتنع والضم
 الظاهر من ذلك الاول اسم الله البسمة والثاني البسمة ولهذا قال
 كانت والقرينة المحذوفة للذات ان المصدر الاشياء لا التي لان
 القصد للمأخوذة قوله غالب ينبغي تعلقا بالنفي ليكون حاصل للتبيين

ان اتصال الناسخ بعالم ينتف في الغالب فنصدق بالكثره ولا يلزم
 ان يكون الاتصال غالبا ولو جعل متعلقا بالمتن كان للفظ ان
 اتصال الناسخ بعالم ليس مع ان الشئ وغيره انما ذكر والكثره
 قوله موصل اسم متعول من اوصل اليها في معنى اتصال غير متعلق
 وان كان ناسخا للشرط الناسخ كونه غير نافي يخرج ليس وغيره
 يخرج زال واضواها ومحوها كان وغيره فخرج ما دام ان كان
 الفعل ناسخا وفعلت الادم على الخبر الذي كان خبرا في الاصل
 وان كان غير ناسخ ربطت على محوله فاعلا كما في او متعولا ظاهرا
 او مضمرا منفصلا فان اجمع النافع والفعول فعل في السابق منها
 ما لم يكن ضمير متصلا بقرع قوله فعلت الى مقامه حلت عليه صورة
 الملتقى وشئت بنح السكت للعمية وهو اضع من ضمها اخبارا ونقصا
 الدعا وحلت وحبب بقرع قوله كونه ما ضابطا من كلامه ان
 الناسخ يتوعد فيه الناسخ عليه وبه مع في القرع بل ادعى اتفاق
 عليه لكن مع في اللام في شرح التسهيل بان للمضارع الناسخ غنظا وانما
 عليه قال دم وهذا عجيب من لفظ حمل مثل ان فعلت لمسا مقبلا
 مع عدم ورود في القرآن ومثل ان اظن زيد القام غير معنيين مع
 وقوعه في القرآن انتهى قوله حلا فاللافتى والوقوفين يوم
 ان اكون فين يجران غنظين ان للكسورة وتد خلوا على تمام وقيل
 وذلك بخلاف القاعدة فانه لا يجران غنظين ان للكسورة ويجوز
 ما ورد من ذلك على ان ههنا فنية واللام ايجابية بمنزلة الين
 عن المعنى قوله فاسمها مستكن فيه اشارة الى وجوب كونه ضميرا
 اذ غيره لا يوصف ما استكان وان كان للدرية لفظ في سوا الكات
 للسان ام لا عند الناطق وذهب من العاجب اليه انه لا يكون الانسان
 والي وجوب الاعمال القرع قوله فلو انك لظ الخطاب فيه الموثق ومع
 عند اقاله صديق على ما واصلت انسانا صديق او شبهه فبلا معين
 فاعل لفعل يعين مفعول ع قوله ما كد ببيع للثنية المظن والمرج
 بنح اوله الكبير والشال كبر للثنية العيان وهو من يكون وقوله

مفردة

مفردة اي من وجهين عند من العاجب كون اسمها غير ضمير الشأن ولو كونه
 مذكورا ومن وجه واحد عند الناطق وهو كونه مذكورا بقرع قوله
 ولغيره اجل جلة اي لشيئا لما على السند والسند اليه بما فظ على
 الاصل حيث لم يذكر الاسم بقرع قوله وطلبا لما اي باعتبار النافذ
 كما يعلم مما سبق قوله صدر للجملة الواقعة خبرا عن المظهر اللفظ
 ان اسم كبر راجع للغير وفرد ذلك بقبلا وان كان الخبر اصطلاحا هو الجملة
 كما تقدم لانه في الحقيقة الفعل بقرع ولم يكن دعاء اي ذارعا اي مقصدا
 به الدعاء قوله في احسن الفصل للقرع في التوضيح بالوصف
 وانما ايجع الى الفصل للذكر للتمييز بين المصدرية والجنسية والمازالت
 لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشريطة حوان اذا سمعته وان لم يولد
 ولا التي فعلها جامدا ورعا لم يخرج الي فاعل وان كانت الجملة غير ذلك فيخرج
 الي فاعل بالسنن يوسف او قد قال الرضي والجرح في نحو علمت ان لم ام
 ولن تقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا ينفصل بينها وبين
 الفعل بشئ من اللزوم المذكورة لكونها مع الفعل شيئا واحد ولا ينفصل
 بينها وبين ما هو شرط فيه لضعفها انتهى قوله بقدر ونفي الى الحاصل ان
 الفعل اما مثبت او منفي وكل منهما اما ما من او مضارع فالمثبت ان
 كان ما ضابطا فاصلا لا ينفصل وان كان مضارعا فاصلا له اول ولا
 وما لو فاعلا في الامتناع بقرع بالنافي فتخرج من الماضي والمضارع
 بقرع قوله او نفي بل ان قلت لا فائدة لتفصل بها لوقوعها بعد المنقذ
 والمصدرية قلت قال الرضي قد لا تفصل لابين المصدرية والفعل لانهما
 لكثرة دورا لهما تدخل في مراعى لا يتصلها احوالها عوجبت للمالك
 فاذا انقضى وقوعها بعد المنقذ فان كانت بعد فعل العلم لم تلتصق
 بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون مختلفا وممكنا
 ولا التماس بينهما الا في هذا اللوضع انتهى وينج ذلك انما لم يميز
 شيئا لافا بعد فعل العلم لاحتياج التمييز بين المصدرية لا تقع بعده
 وبعد فعل الظن لم يميز لاحتمال المنقذ والمصدرية بعده مع لا ب
 قوله بلا ولن اولم اي فقط بقرع قال ابو حنيفة ولم يخطها ما ولا يليا

فينبغي ان لا يقدم على الجواز حتى يسبح ب قوله اه قولون اي
 ايم قولون ر قوله انا زعيم الخ اي كليل والرائح بالزعمية
 ثم انما الخ والموثوث والموت وانما قد في شقين اي انك
 قبطين والاطلاق بكسر الطاء جمع طلبة بفتحها شجرة محصورة ر قوله
 والخامسة ان غلب الله عليها اي في قرارة من خفف ان وكسر
 الصاد فاعبر السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة
 الثانية وهو المصحح بفتح وقوله في غير السبع مزاجه في السبع
 بغير ضمير لان ما هما من السبعة بقرينة ذلك قوله انتهى منصوصا
 اوجب لهما اسماء مؤنثة وانما فعلك لهما واجبه الاعمال مؤنثة
 لهن قوله وهو اي ضمير لان كثيرا عبارة التمييز بتعل في اسم
 كاسم ان المفتوحة انتهى ومذهب المعري ان المفتوحة ان اسمها
 المصغر لا يجب كونه ضمير شيان فا ذكره الشنخلاف مختارا والمحيط
 قوله وهذا الخ اي ورب صدره وتكناه اي بها صاحبه كقيني
 في الاستدارة واسم كان ضمير الشأن او ضمير عابد على المصداق
 فوجوز ان يكون بديها اسم كان على لغة من الزم المبتدأ لان
 وجوز ان يجرها قوله ويوما نوافنا الخ نوافنا مقارع من
 المرافاة وهي المتالبة بالاحسان والخطاب لامرأة ومبنيهم
 الميم وفتح القاف وتشد بد المهمة اي حسن من التمام وهو
 الحسن وتخطوا اي تناول ككته ضمن معني الميل فغدي بالي
 والوارق بمعنى الورق واللم بفتحين جمع سلمة وهي شجرة
 من النضاعة قوله على رواية من رفع فيها فقصته ان الام
 في الثاني ضمير شيان مع ان طلبة مفرد موصوف عابده فتشكل
 ان ضمير الشأن لا يجر عنه مفرد ويجب بان طلبة تستد ان تقولا
 حيزه قفرا روي يجوز ان يكون طلبة نطقوا اسمية وان يكون
 نطقوا اسمية طلبة واسم كان محذوف اي كالحا طلبة انتهى لكن
 قوله الا في وان يكون مفردا في الثاني بان هذا الخبر قاله
 ب قوله وعلي رواية النقيب مما من الثاني في البيت الاول

ثبت

ثبت فيه الاسم والخبر وما الثاني فقال في التوضيح والنصب على
 حذف الخبر اي كان مكانا ظاهريا انتهى فله من عكس الشبهة
 بالمائة ولا مانع ان يقدرا الخبر هذه للراة كما قاله
 قوله فضلت بلم لظاهرة مطلقة واقبالا ان يقول كياس
 المتفضل في ان ان يخفى الفصل هنا بغير الحامد والبعث العمل
 الفرق بيني كان الحقيقة من العقلة والركنة من كاف الخبر
 وان الناصية المضاعف عن الحقيقة قوله لا يوجب لك القول
 الفرع ونظر الرب نارعا والاصطلاح من اصطحت بالناظر
 تد كبت لهما والخبر وروى الخبر ما عا ف منه وآلم من الامام
 وهو انزول بفتح لا التي لتي للنبي اي لتي الخبر عن جنس
 الاسم في الاسم والاداء فقه على سبيل التفسير لان الاعمال على
 ليس تكون لتي للنبي مضاعف على سبيل الاستغراق فلهذا لا يجر منه
 الظهور ولا يجر من الوجود خلافا لمن يقوم ذلك كما بدنه في لتي
 وسينه عليه الشق قوله اذا قصد بل لا كان الفاصل انهم ضموا
 لتي للنبي نصا على سبيل الاستغراق لفظ لا مقننه معنى من
 الباسنة فلزم من ذلك انه اذا قصد والتحق كذا لم يقتض بالاسم
 ب قوله الاستغراق اي استغراق الجنس والدرج من الاسم
 مفردا كان او مشي او مجموعا وفي التخصيص واستغراق المفردات
 من استغراق للنبي والجمع معنى انه يتناول كل واحد من افراد
 والجنس يتناول كل اثنين ولا يتناول زوج الواحد والجمع يتناول
 كل جماعة ولا يتناول في زوج الواحد ولا اثنين بدليل اعتبار رجال
 في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون ارجل فانه لا يصح اذا
 كان فيها رجل او رجلان انتهى يقول المص لا ان لتي للنبي ظاهرا
 بالنسبة للمفرد لعل مراده التي لتي للنبي بغير في الجملة سم
 قوله الا ان اسماء التكرار اي لفظا التي تدخلها من انبائية
 قوله على فيما يلها اي لان ما اختص بقيل على فيه قوله وان لا يكون
 الخ اي والتي قد جعل على شيعته كما جعل في نظيره حينئذ وكان الاولي

التي لتي

ان يقول معنى الموكد وكانه اركب ما ذكر لمقابلة قوله وان ان كيد
 الاشارة وكوعرها قوله في الاول وفي الثاني بالاشارة الموكد جعلت
 المقابلة زهولة وان التوكيد الاشارة جعلنا في ان من لنفسه لا ما
 تتقبل مزاحمتة وتقبل منه التوكيد الثاني ايضا قوله حالت عليها
 في الموكد ولما اخطت وجهها عن ان في امور منها ان اسم لا لا يكون لا مظهرا
 واسم ان يكون مظهرا ومضرا ومنها ان اسم لا لا يكون الاكثرة واسم
 ان يكون معرفة وتكرة ومنها ان لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها
 اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا يكون واسم
 ان يكون ومنها ان اسم لا للمعروف يختلف في اعرابه وثنايه واسم ان
 لا خلاف في اعرابه بقرينه قوله شرط حال الى الاحتمال ان المجرور
 ما لا حال ما يشمل الضمما كما في الضمات والضمات به ومع هذه الشروط
 كون النفي للجنس وكونه نفا في ان لا للنفي للجنس نفا سوا يجب
 اسمها او نفيها واثارها الى رد ما قيل ان كونها للنفي للجنس نفا
 محضوكا اذا قيل اسمها قوله سمعة الثلاثة الاولى فثبت من التكررة
 وتكرير الاسم والمعنى ومن قوله في تكرة والامتناع من قوله في
 وبعد ذلك قوله وان يكون نفيه نفا قد يقال كون النفي
 نفا فزع العمل للتكرير كيف يجعل شرط اسم قوله وانه لا يكون
 عليها حار مستقرا وما استقر ان عليها كانت اسمها ان ومتوسطها
 مطلق الشبه لان لها المصدر ولا ان الحار انما يتعلق بالاسما
 فاذا دخل على لام يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فتكون الاسم
 بعدها محولا للضار لا لما على ما جاء به قوله وشذاعال الزائدة
 اي لانها غير متضمنة وشرط العمل الاحتمال بقرينه قوله لا بد من
 لها الزائدة وذنون اسمها ولما خبرها وانما عكست مع الزيادة
 لانها اشبهت النافذة نظرا وصورة فلو حفظ فيها جاب اللفظ دون
 المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى للشيء المستقرا ومنها مستقرا ومن لو
 ان لو شرطها متمنع والعرض ان انه ينبغي لم واستناع النفي اشاعت
 فدل على اشبات الذنوب لعطفها لا يفرها عنها واذا ثبتت الذنوب

استمع

استمع اللزم لان جواب لو اذا كان متبعا في نفسه يكون متبعا بعد دخول
 لو بقرينه لا على سبيل التفسير اي بل على ظهور سبيل الظهور
 اعلم ان في التكرة بعد لا بلا استفراق ابد اضرة التكررة في سيات
 التكرير تارة تارة براد استفراق افرادها بشرط انما لها بالوحدة وهو
 للراد بنفي الوحدة حتى ان للراد في قوله لا قبل قايما اذا كانت للنفي الوحدة
 نفي كل فرد انفرادي بنفي الانفراد مطلقا وفي قوله لا رجلان فامتنع
 اذا كانت للنفي الوحدة نفي كل رجلين منفردين عن غيره لا مطلقا
 بل حيث تلازاد الخوف من الكوفيين ان لاحنا اسم معين غير وان
 وان الفا فليس دخل عليها نفسها وان ما بعد ما خفف بالاعتناء فزعم
 برادها حرفا وبسببها زايغ ويصون بذلك انما صار في قوله بقرينه
 وان كان الاسم معرفة او مستقرا اجملت اي خلافا للتكرير في
 في الاولى ولما في في الثانية وانما اجملت في الاولى لانها للنفي للجنس
 لا يمكن حصوله مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظا للجنس
 حتى ينفي للجنس نفا قايما وفي الثانية لانه قد منع امرها الفصل
 وفيه عامل ضعيف لا نفا تجعل بمسألة ان التي تحمل معاملة الفعل
 لا بالاصالة دم قوله وجوب تكرارها اي خلافا للبرد وانكران
 تنبيل اما وجوب التكرار مع الفصل فلاله جعل تكريرها متبعا على
 كونها للنفي للجنس في التكررات لان نفي للجنس هو تكرار النفي في الحقيقة
 قاله دم وهو يدعي ان النفي انما ينفذ في كونها للنفي للجنس
 ثم قال وما مع المعارف فان تكرار خبر ان لما نفا من نفي للجنس
 الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة انتهى قوله واما معوقضة والاسم
 لها اي مما يجر ان اجملت في معرفة قوله لئلا اي بتكرره قال
 للمحر قد رقوم العمل للمعامل معاملة التكرة مصفا الى مثل وقده
 اخرجون بلاسي بعد الاسم او بلا واحد من سميات هذا الاسم قال
 والصحيح انه لا يقدر بتقدير فاعدا بل بما يليق فتقدر لا زيد بلاسي
 بعد الاسم او بلا واحد من سميات وتقدر لا فريش بلاسي من بطون
 فريش ولا اياها ولا كسري فصي بلاسي بل دم قوله وعدم التكرار

في قوله الذي التوضيح وانما تذكر في قولك لا نؤكد ان نقول لتأوله بلا
 ينبغي لك ان يفي وفي غيره ولا اذا دخلنا على الفعل لا يجب تكرارها
 لان في معنى التكرار ونؤكد بفتح النون وسكون الواو من التثنية
 والنون وهي العظة مستدا وان نقول سجد حذره كافي الرصفت
 مع مرفوعة قاله القزويني والظاهر ان المرفوع هنا ما يبي عن الفعل
 قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المنقول
 اي ليس متنا ولك بعد الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله اي
 فتشط بنا وتاويل في المثال ودعوى الضرر في البيت ما اخرج منه
 للبرد وان كيسان على عدم وجوب تكرار اذا دخلت على معرفة ان
 قوله اسما ما ثبت الحاسا مضارع وما ثبت تكرارها معنوية
 وهي بمعنى اني لا اراك منصوب بان المقدرة واسمه مشتق وسأني مجزوء
 اي باعض فوقف على بعد في الالف على لغة ربيعة فلما متعلق به
 وما موصولة ولا فائدة وافت مشددا وشابية من الشبهة حذره
 ومن شأننا متعلق به بفتح قوله وهو ما بعده سبي من تأمر
 معناه غير مانع لقوله المنقول اذ الفتحة تم قوله فانصب بها
 مصافا وانما لم يبين كالمفرد لتقدير التركيب فيما فوق انتهى واع
 بنى طريق في لا يظن طريقا كاي في لان الصفة مع موصوفها واحد
 في المعنى تنبيهه اخذت في الاسم الواقع بعد لا في لا ابا لك
 ولا علامي لك فذهب هشام واس كيسان انه غير مضافي واغا
 عومل معاملة المضافي في حذف التثنية والنون واختاره للصار
 وان المصاحب ذهب الى انك وسرور الجهور اني انه مضاف حقيقة
 ما يختار المعنى واللام متحدة بين المضاف والمضاف لصير المضاف
 كانه ليس بمضاف فلا يستكرضبه وعدم تكرار لا واغا لم تكرارها
 في الاخر لا لافا غير مصاشرة لتمام وقد مضى في الاسماء الستة كلاما
 يتعلق بذلك قوله فقال لا تشعوبين لا خلافة له ينبغي ان يكون
 الخلافا بظايفه من الصوبين وهم اصل البقرة وذلك لان
 الكوفيين يقولون في ان التي لا محولة بصلها انما لا عملها في

المجر

الحزب مطلقا لما ظنك بهذه دم قوله فذهب الاخفش ايضا
 ايضا هي العارفة له اي لا فافا استقت به العمل باق والتركيب
 لا يبطله دم قوله انه لا يجوز تقديم خبرها الخايب ولو ظرفا
 اوها راو مجزوءا واما مجزوءا خبرها اذا كان ظرفا فلا ينبغي
 على اسمها المبني لمنعه التركيب ولا المنصوب لان شرط العمل ان
 وهل يتقدم على الخبر فقطس قوله وهذه الفتحة فتحة بنا للويل
 اركان اسم لا مشتبا على المنع قبل وصولها نحو خمسة عشر عند هنا
 فهل يتقدم له فتح جديد كما في نظيره من النواحي قد رافضام
 المبني قبل البناء فيه نظيره قوله لمعنه حرف للبركلام الشم
 في الترجمة ككلام التسهيل يرجح في ان الثمنين يقتضيان المبني وعليه
 فانما اعرب للمضاف وشبهه لان الاضافة عارضت الشتم وما
 اشبهما ملحق بعام قال الي واما استشكل هذا القول باسقاط
 ان يكون الثمنين باصل الوضع مجزوءا لما رآه ابن الناطق في باب
 المبنيات انتهى واما الفرق بين هذا الثمنين وبقض الفرق في فقد
 قد بناء في ذلك الباب قال ب وتعليل الشم بوجه انه لا فائدة
 في الحكم بالتركيب الذي ذكره اللق وظاهر المتق ان علة البناء
 التركيب كما هو احد القولين انتهى قلت فيه تسليم ان التركيب
 يقتضي البناء وقد نقل سر عن بن حاتم ما نصه الذي لحصل في ان
 التركيب لا يستدعي البناء ولا يلزم بل يبايد ليل بعينه لا يقتضيه
 جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن ابن يفتي هذا البناء انما يقتضي
 الفتح ففتحان عمل علة في كوفيا البناء على الفتح دون حذره
 اعلقة في اصل البناء الا ترى ان بناء الاسم واما اوغالب الشاذ
 ولا تركيب في الفرق بين ابن يفتي التركيب البناء وهو بان نضاد
 البناء احق منه بان يقتضيه انتهى في قوله وعلى النسخة في
 ولا اعرب المعرب من هذا النوع ولما اني جمع للركن على الكسر
 كما في ب قوله فينبان علي ما نعتان به قد يستشكل بانهم
 جعلوا على الذين والذين على صورة المثني معارضا لشبه الحرف

فيمر به لا هناك وجاب بان الشبه هنا وهو نقص معنى حرف
 الاستعراق اقوى من الشبه هناك وهو الافتناء الى جملة وبيان
 التثنية هناك وردت على المبني فاصغفت بسبب البناء لا
 للوارد قوة وهنا بالعكس فان سبب البناء ورد على التثنية
 فاصغفت لذلك ويرد على الاول اعراب زان وزان مع تضمينه
 معنى الحرف وعلى الثاني اعراب المضاعف مناص وروسيه البناء
 على الاضافة ويقر بان الاضافة اخص بالاسم لوجود صورة
 التثنية وللمع في الفعل بل قبل جميع الفعل قوله تعالى في
 ولكن لو راد للثمن تتابع قوله عنهم شئوا اي اهتمم فغلب
 قوله وذهب المبدء الى انها معربان قال فيهما في حكم المعطوف
 والمعطوف عليه فالمعطوف عليه مضارع للمضارع فيجب النصب
 وروبان المعطوف عليه في باب لامبني نحو لا رجل وامرأة وله ان
 يقول اردت به عطف الذي يكون التتابع وللتنوع فيه كما سم
 واحد كما في باب البناء نحو ما ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المشي
 والمجوع مثل هذا المشقوق ولكنه ينفص نحو باريدان وباريدون
 وقبل اما قال ذلك لانه ليس بشئ من المركبات بنى فيه الحرف
 الثاني او جمع والجواب انه لم يتم دليل قاطع على ان لا مركب وكذا
 فليس بنا وه التركيب ولو سلمناه فحين نقول حرف موزان وحرف
 موزون في السمع حرف موت دم عن الرضن قوله وقد روي بالزنا
 الخوا والجنة صد اعن العرب على ضعف قولهم اعين الكسر وانسخ
 ولد اقال اس حروف او رفعوا على السماع ما اضلنوا دم قوله
 لا ساغات الخرج سبعة وهي الدرع العا سعة والفا وفتح الخ
 وسكون الهمزة وفتح الهمزة الخا وفتح ودا كتيبه بملوها ساوا
 لكثرة الدروع والثا سلة من السبالة وهي الشعاقة قوله
 الام في الحصد هذه العركم الصغار بعينه والصغار رنفها الصا
 الهوان قوله لا نسب الخ تمامه اتبع المثل على لرائق
 قوله او مركبا لا اول ففقد يجوز ان يقدر رفعها خبر لها

مع اي لا حول ولا قوة موجودان لنا لان مذهبنا ان لا المنفوح
 اسمها لا يعمل في الخبر وإنما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف
 على مبتدأ اول قد زمر فروع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام
 جملة واحدة مؤزلة وموزونان ويجوز ايضا عند تقدير لكل
 واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
 الكلام جملة واحدة وعلى مذهب غيرنا المتأيد بان لا المنفوح اسمها عاملة
 في الخبر فيجوز ايضا ان يقدر لها معا خبر واحد وذلك للخبر يكون
 مرفوعا بلا اداة والثانية وان كانتا عاملتين الا انها متى اقبلت
 متماثلتان فيجوز ان يعمل في اسم واحد كما في ان زيد او ان عمرا
 فاما ان ويجوز ايضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حاله
 بفتح قوله العطف على جملة مع اسمها ثم ان قدرت لا الثانية
 زائدة او بلفظها لكونها فعند من يجوز ان يقدر لها خبر
 واحد كونه خبرا للتبدي او ما عطف عليه وعند غيرهم لا به لكل واحد
 من خبر معزول لا يجمع لا ولا ابتدأ في رفع الخبر وان قدرت لا الثانية
 عاملة على ليس ثم بعد رخصتها على حالها ولا يحصل الخبر لهما جميعا
 للالزيم اجتماع عاملين على محمول واحد ولا سقائنه هنا فان
 لا التثنية خبرها مرفوع ولا العامة ملة على ليس خبرها منصوب
 دم قوله فلا الخوال المفعول بالعل والنا ثم من اثمة اذا قلت له
 ائتت ونا هو المفعول اي ليس في الجنة قول بالكل ولا نائم احد احد
 وما نلفوا به من طلب شهوة حاصل مقم على التابيد تخرج
 قوله زائدة الى القضية كون العطف على جملة مع اسمها لان الامم قوله
 المعطوف عليه فلا يكون المعطوف في خبر ما فكذا يكون لا الثانية زائدة
 لتأكيد النفي الا ان يكون في الكلام كسم والمراد العطف على الاسم بلفظها
 محله مع قوله فان عملها رفع الخ من الاختصاص بالاسم المبني بل
 للعرب بالمضارع وشبهه كذلك قوله فاما النصب الخ هو اصغرها
 حتى حقه يوشى وجاعة بالضرورة كمنون المنادي توضيح قوله
 نيا لعطف على اسم لا الخ اي على لفظه لا لما اطر في ان بنا اسمها معا

على التولية بعد قوله
 وبين قد سم وان خبر لفظ

على الفتح نظمة منزلة العامل الهدوث للفتحة الاعرابية وعند انتم
 العطف على محل الاسم واسم الخبر فمقد - لا يجوز ان يقد ر لم خبر
 واحد بعد ما لا خبر لا حول مرفوع بالابتداء عنده وجوب لا قوة
 مرفوع فلا ان الناصبة لا سها بعاملة عنده في الخبر وفاقا لغرض
 فلما ارتفع الخبر بما ملين مختلفين وانه لا يجوز فيجب ان يقد ر
 لكل منهما خبر على حاله وعند غيره يقد ر لما خبر واحد لا
 العامل عندهم لا وقد ما يجوز ان يقد ر لكل خبر يرفع في قوله
 ان الناصبة الماسع ترفع به بالفتحة لا بد ان تقع فتأمل قوله
 لا يفتي اما رفعه ثم ان قدرت الثانية تكرار الاولى وما بعدها
 معطوف فتأخير عن الاسمين وان قدرت الاولى لعملة والثانية
 عاملة على اسم او بالعكس فتأخير عن اصدما وتبني الاخر محذوف
 ولا يكون خبرا عنهما للامرين محذوف وان كون الخبر الواحد مرفوعا
 منصوبا وان كان تورا ودعا ملين على معمول واحد معنى قوله
 واما بناؤه على الفتحة اي والكلام جملتان قوله ومعرفة الذي يعني
 ان المفرد هنا في مخالفة المضاف ومضارعه وان المبنى هنا يشمل
 المبنى وجه المذكر والمؤنث فيجوز في صفتها اذا كانت مفردة
 البناء بان تبنى صفة لاولين على التيا والثالث على الكسر ان مبنى
 هو عليه وذكر الفتح نظرا للفرد في باب الاعراب لا يخرج هذه
 ثم لا بعد بنا صفة جمع المذكر على الفتح اذا كانت جمع مكر وان كان
 هو مبني على التيا محذولا بين ظرفا سم قوله لمبنى الاصل ان يقول
 لمفرد فغير عنه بل يراه من عن ان قام قوله فان فتح على القول
 عند الفتح ان مجموع الفت والمفتوت في محل نصب او ان كان واحد
 في محل نصب والذي يظهر لنا في شديده فارتقت العسفة هنا
 صفة المناوي الممن حيث لم تبن كالمنادي بان الصفة هنا هي
 المنصبة في المعنى اذ المنص لا لا رجل ظرفين هو نظرا لاختلاف صفة
 المناوي ليس المناوي من حيث المعنى سم قوله عن بنية تركيب العسفة
 الحاي حاجة اي ذلك مع ما مضى عليه السم فيما تقدم من ان بنا

الاسم لشخصه معني من لا التركيب واسم الالف على هذا من ان تركيب
 الصفة مع الموصوف مع دخول لام ان كان تركيب الصفة مع الموصوف
 يقتضي البناء فعلا اعتبر الالف فيها تقدم في بناء الاسم تركيبه مع الا وهو
 ظاهر للفتح ليس من مخالفة ظاهر المثنى مع احراز الصفة والموصوف
 في علة بنا بها على سن واحد واما ما قيل ان التركيب قبل دخول
 لا لا يقتضي البناء لانه كالا حراب انما شئت بعد تركيب الاسم تركيبا
 يتحقق معه العامل فعلا ابدلوا قبل فتح وقد مفع بان لم يبدلوا
 لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات قاله قوله محذولا عن طريق فها
 ومنه لاسما ما باردا عندنا لانه يوصف بالاسم اذا وصفه والتفكر
 بانه تركيز حقا فوضع اي لان الالف الثاني لما وصفه عن كونه
 مناديا فلا يصح كونه تركيزا ولا بد لا لعدم مساوئه للاول بفتح
 قوله مراعاة لحال اسم لا وقيل باعتبار الاتباع لمركبة البناءية
 كونهما غير منزلة الاعرابية كما في النداء دم قوله وغير المنزلة الى وقال
 ابن معط صفة المبني للمضافة منصوبة لا غير لعملة قاسما على صفة
 المنادي المبني مضافة والعارة ان يفرق بأن يا لوباشة المضاف
 لم يكن فيه الا النسب فلزمه النسب لما وقع صفة لما باشرت
 ويجوز في المضاف الذي باشرت لا الرفع عند التكرار محذولا لاجل
 في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النسب لما وقع صفة لما باشرت
 لادم عن من قوله لمقد ر موجب البناء غير واضح بالنسبة لقوله
 وغير ما يلي بالفضل لاحظه في البناء حتى يكون مانع البناء المحذور
 الذي منه الطولي لانه خبر والمبنى لا يبنى في هذا الباب والتواضع لليلة
 بتعد ر البناء لوجود الفاصل بين قوله وقد يتأوله قوله وغير
 المنزلة بان جراد غير المنزلة من لغت او منعوت ومنه ان الضم في قوله
 وانصه والرفع انصه بالنسبة للثاني عايد للمعوت وليس ذلك لعدم اللام
 م قوله فتا وهو جرح على التركيب حصل او لا جذا فت لا وليس ذلك
 بغيره فقد قالوا لا عليك واسم لا باس عليك فكذلك في الخبر الثاني
 من جري للركب كذلك محذوف الخبر الاول وكذلك ان تقول ليس هذا في الحرف

بالسهولة خلاف حد في الاسم فلا يلزم من جواز حذف الاسم جواز
 حذف الخوف يس قوله حكم البدل الذي شامل البدل البعدي لا الشامل
 وان كان لا بد منها من غير ولا يقل في معرفته لأنه يجب ان يضاهي
 اني وكذا الضمير بل قد يكون مجردا بعدة وايضا فاعية ما يلزم
 عند الاضافة تعين رفعه لأنه بد غير صالح كقول لا سم وبقي قطع
 البيان والتوكيد قال من واملعتن البيان ونوالبد لا الخي واما
 التوكيد فان كانا لفظيا فالاولي كونه على لفظ التوكيد مجردا عن
 التنوين وجازا الرفع والنصب واما التاكيد المعنوي فلا يجوز ان يحد
 المنى المبني في اكيد معنويا لان المنكر لا يوكد ذلك التاكيد الذي
 وانظر حكمه على القول بجواز اذ افاد كاستعماله للمع وبقي تعين
 الرفع لأنه معرفة ب قوله حكم الفت المفصول اي فيمنع البيا
 قال ابو جابر ولا يجوز ان يجعل البدل منه والبدل بمنزلة اسم مركب
 كاجاز ذلك في الفت لأنه على منية تكديرا لاما لم يغيرها جازر بقدر
 ان يفي وجوز ان لا يندلسا لبيان ان كان معزفا فذكره جواز جعل صاحب
 قال من قوله اقرب اذ المنع من المنى المبني لأنه لا يفرق عن الفت
 الذي يبين جواز ان يلو عليه من حيث كونه المقصود انتهى قوله لا احد
 رجلا وامرأة عطفا على محل احد قوله ولا احد رجل في اي محل احد
 قوله لا احد زيد في اي محل احد قوله واعطى الخ
 على إطلاقه فتشمل العاملة على ليس ب قوله اي عطفا لعل المحامي
 ولا تكاد على الحال في قوله اظعن في اي عندكم الا فزيان منكم
 بعدون على اعدائهم اي لستم باهل حرب وانما اهل كل كثير
 قوله لا ادرعوا في اي الاكتفاء على الصريح قوله الاصطلاح
 الحرف ما ذاك الذي لا فاه واشتالي من الموت وسلي متعلق
 بجن المحل وفيه ما بين فاذا اظرفه قوله قتراب بالكتيب
 خواب المتي اي الضم والاثان تقررت وقد استقرت لعل فلا تبدأ
 كسرها على كتبه استبانده قلت فلي العتلات استقادة مكنية
 تعزيرها لظهور ابيات اليد تحيليه وقا لهما لما في والكبر

اي

اي شلاها كالجدة من الهمة واستند لا بالبيت ووجه الدلالة منه
 ان استطاع اماض لا او اما صفة لا سها مراعاة لفظها مع اسمها لا لفظ
 اسمها فقط ولا انصب وعليها فزجوعه مرفوع عطفا على الاسم احد
 الامر من اما بنون الخبر او مراعاة لفظها مع اسمها وايا ما كان في قول للمدعي
 بقرع قوله ورجوعه فاعلا على حد ومضاف اي نائب فاعل
 والفتة صفة ثالثة يشكك عليه ما مر به في باب النداء ان الموصوف
 بالمكة هي الشبهة بالمضاف ولو كانا من الموصوف بالجملة وصف
 نفسه الا ان يخرج على ما اجازته المع من ترك تنوين الشبهة بالمضاف
 مع اعرابه سم قوله لا رجلا منصوب بعقد راي الانزول في رجلا اوها
 بنوه جاز اسم وروي رجل بالجر تعدد الامر رجل ورجل بالرفع بالابتداء
 لخصمه بالاستفهام قوله بد على محصلة هي المرأة التي تحصل
 قتراب المحدث استقاط للغير ومنه الخبر في آله الا انه واسه
 بدل واجب الرفع لأنه غير صالح لعل لا والبدل الضمير المستتر في الخبر
 المندرد وقيل اسم لا باعتبار عمل المبتدأ اي باعتبار عمل الاسم وقيل
 دخول لا الاول اولى لان فيه ابد الامن الاقربيا بخلاف الثاني
 فان الابدال فيه من الابدول لأنه لا داعي الى اتباع باعتبار
 المحل مع امكان اتباع باعتبار اللفظ فان قيل كيف يصح هذا
 والبدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنسبة الى البدل منه
 سلبية فالجواب انه انما وقعت النسبة الى البدل بعد المنقص
 بالا فالبدل هو المقصود بالنسبة للغير في البدل لكن بعد
 نقصه ونقص المتبقيات دم قوله جواز عند الجازي في قال
 ابو جابر واكثر ما عتد في الجازي دون مع الا نحو الا انه اي ثبنا
 اوفي الجود او نحو ذلك قال الرعمري هكذا قالوا والعرب انه كلام
 تام ولا حذف وان الاصل الله مستد او نحو كقولك زيد
 متعلق لم في باديات الخبر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا
 كالك الذي معها في لا رجلا في الدار ويكون الله مستدا موهنا واليه
 خبرا مقدما وعلى هذا تجري نظايرة لفظا سببا الا ذوال النصار

لا اله م

ولا في الاعلى ووجه الموضع ان فيه سلامة من دعوى الخلف
 ودعوى ابد المكل محل المدل منه وذلك على قول الجمهور
 الاخبار بالمعرفة عن التكرار وعن العام والخاص وذلك على
 قول من يجعل المرفوع حذرا لرفع وقول الزمخشري ويكتب اي الخبر
 مع لا كانه لا عمل له وعلى هذا لان للمتدلا للوجوه فرفع ولا عملت
 في الخبر نصب المجل لزم ان لا ترفع المشد وتكتب الخبر وهو غير
 معروف من اسم قوله فلا فوات اي لم قوله قالوا لا ضراري
 علينا قوله ووجه افرهم الخ ترك فيه طرد رتبة على غير اولين
 البنية للتمام بل هو لرجل من بين البنية اجتمع هو وحامه والناحية
 عند ما وتصحاطين لما قدمت حائما عليها فتردونه فقال
 هلا سألنا البنية ما حبس عند الشقا اذا ما حبس الريح ورجاهم
 حرفا مصرية في الداس منها وفي الاصطلاح اذ اذا القاع عند
 ملق اصرقا ولا كرم من الولدان مصير الحاذرة الذي يخرج ال
 والحق النافذة المبرولة ومصره صغرنا يقال نافذة مصرمة اذا
 قطع اخلافا ليس لا حليل ولا يخرج الدين ليكون اقوي لها
 والاصلاح مع صلاح وهو ما خول الذنبت وتعلم اي شيء من فتح اي
 شيء من الشئ مما يشبهه به وانكناح مع كنوح وهو النافذة
 الخوب والامرة مع مرار تكرار الصاد وهو جنط يسد به مزع النافذة
 للبرص منها ولد بها وما ملق اذا لم يكن ثم دورا لو لدان جميع وليد
 من ضبي وعبد ومصبر من صحته بالعين اذ استتبه الصبور
 وهو السراب بالعادة ز قوله ندر في هذا الباب حذاف الاسم
 وهو بعضهم في قول القائل فخير عن عند الناس منكم اذ الدعاء للبر
 قال يا لا ان يكون يا لا يا قوم لا فراق خذ في اللنادي وقول لا لا
 كل واحد منها ثبت لحوار الخلف فلا ضرر اذا جمع جائز في جائز
 دم قوله اذا انقل بالخير او حال الى قيد ذلك في التسهيل والمبرر
 احتراز من الجملة الفعلية عوضا لا يقوم ولا يلزم فيه التكرار دم قوله
 وجب تكرارها لئلا في التكرار الذي يفيد بها شيئا واذا اقول

هذه الافعال تدخل الى ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه
 الافعال وما لا قبل الا للمتد على المتد على الاستفهام عز ال افضل
 وعلا من عندك فانه لا يدخل عليه كان لان الاستفهام كـ
 الصد ر فلا يجوز ويدخل عليه فقلت ويقدم عليها لانه مشرب
 فتقدم بخلاف اسم كان لانه مرفوع فلا يتم واما الخبر فمفوز
 ان يكون استفهاما في البابين اذ لا مانع من تقديمه فربما نحو
 ان كنت وان فقلت عذرا فوله بعد استفهاما على ما جرى
 على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتأخر ويقدم المتد في الخبر
 على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل - ق قوله على المتد
 والخبر الى يسكن على ذلك سبب ان زيد اقام وان يقوم زيد كلاهما
 على من ذهب واقفال التقدير برعوصير الطين خرفا وعرض
 زيدا على قوله دم وقوله على من ذهب من ان الكلام لا ينفذ
 فيه فلم تدخل على المتد والخبر وذهب المبرد الى ان الخبر محذوف
 لا التقدير حسب ان زيد اقام ثابتا او مستقرا وهكذا وقد يقال
 ليس في العبارة ان هذه الافعال لا تدخل الاعلى للمتد والخبر
 - ق قوله محاولة غير اي من حيث المحاولة اي القدرة او -
 او من الراي قال الرضي ولا في قوله في قوله راى ابو حنيفة حل كذا
 عليان راى الذي من الذي متعددة الى واحد داعيا لحوارات
 نقدي قارة الى معقولين كراى ابو حنيفة كذا اطلاق وتارة
 الى واحد وهو مصدر ثاني هذا ان لتعولين معنا فالاول ما
 كراى ابو حنيفة حل كذا كما قد يستعمل علم التعددية لا تثبت
 عند الاستعمال انتهى - ق كقولهم اها لك الخ اها لك بكسر الهمزة
 والفتحة سرفتها والكاف معنوله الاول وذ اعوي معنوله
 الثاني فان لم يقضض الطريق شرط وجوابه محذوف وجلة
 يسومك معني كلكم نعت دعوى وفاعله مستتر بعروي
 دعوى وما لا استطاع معنوله الثاني نفعي قوله دعائي النور
 الى العوا في جمع غائبة وهي المرأة التي خشيت حبسها وهما العبي

التي هي ومنه قوله الاول الباء والثاني حلة في اسم اي تقيت ونسرا في
 اسم كذا اذ هي به ولنا شأنا بظلم الاربع في الآخرة او قطع اعني
 القوس او غلوة اذ اعز في شبه الآخرة ووجدنا عبارة في قوله
 قال الاخفش مصدرها الوجوهان وقال السيرافي مصدرها الوجوهان
 في التي بمعنى اصاب ومصدرها الوجوهان فالوجوهان ايضا انتهى قوله
 في قوله لا زمة ومصدره الاول وعد مثلث الاول والثاني في قوله
 والباء في قوله ب عن السيوطي قوله في قوله كان تشبعت
 الحسب بمعنى المشغول من شئت الباء في قوله اذا او قد شئت وفي
 الحرب نازها فعوذت من عود الرطل بالشد يد الغريم في قوله
 فصا الباء اسم فاعل من صلي بالناظر صليها صلي من باب قلب وجدها
 مصباح قوله حسبنا النزل الحاربا عتري اي من حيث الارواح وما
 زائدة وثان فلا مبتدأ في قوله فاشقرة او حرة وبما في اي فاشقرة
 وبما في او حرة وبما في قوله او صزل حوبنا لينا للمفعول عند
 السبب ومصدره النزل او نايب عن الفاعل في الثاني الوقي ويجوز
 خفض العبد بالاضافة ونصبه بالتشبيه بالمفعول به ورفع
 بالفاعلة وان رجها النصب واضعها الرفع وعروم وعروة
 جواب شرط تقديره اذا ادرت ذلك فاعتبط من السلطة وهي
 ان يقتني مثل حال المعبوط من غير ان يريد زوالها عنه في قوله
 وبما لو لم يتلق ما بعده في قوله والاكثر فيه للولد الم يذكر
 اكثرهم ذوي فيما يتعلق بالثاني ولعل قوله دريت الوقي من باب
 التقيين وهو لا يناسب في قوله فان دخلت عليه حمة النفل فحله
 اذ لم يدخل على الفعل استعماله فان دخل عليه نقدي في طائفة
 مفاعيل نحو قوله تعالى وما ادر اكرمنا القارعة فان كان مفعول اول الكلمة
 الاستفهامية سدت سدت المفعولين في قوله ولكن بمعنى خذل في
 الخنا رخله من باب ضرب جذعه انتهى قوله فان كانت بمعنى
 ندم بحساب كذا انما نقول معنى العلم موجود في تعلم الحساب
 وغوة لانه امر بالعلم فلم يحصل بينهما فرق ويجاب بان المراد

فما نحن فيه طلب العلم في الحال بما يدكر من التعلق واما تعلم
 الحساب فالمراد فيه طلب محصل العلم بعد ذلك من ورة انه اذا
 قال تعلم الحساب لا يصير علما فيه في الحال بخلاف تعلم شفا الناس
 فهو بعدوها فانه يصير في الحال علما لما بعد المضمون في قوله
 والتي تصير صير واصا ومنقولان بالتشبيه والهمزة من سار الذي
 هو من اخوات كان ومعناه التغيير في الوصف فان كان معلمي الفعل
 نقدي بالتشبيه الى مفعولين احدهما يعرف الخبر ويصير كذا الى
 موضع كذا اي تفتكك اليه ونحو شري قوله لموجعل واخذ
 ومنه ندم من قوله بقا لي بند فرب من الذين اوتوا الكتاب كتاب
 الله ورا طيورهم فكتاب الله مفعول اول ورا طيورهم مفعول
 ثاني وبعيد من يتخذ فعله ظرفا للبتلان الطرف لابد ان يكون
 حاربا لعل الفاعل فيه والناظر وان غير كائين ورا طيورهم
 عن من هتاف في قوله ووجب هذا الم لازم المعنى توضيح لانه انما سمع
 في مثل والامثال لا يتعرف فيها بغير في قوله قصير في الامد
 طيرهم ابا بيل وهو من السريه مستعمل في مفعولات والواو
 في قصير فان باب الفاعل وهو المفعول الاول ومثل المفعول الثاني في بعض
 مضاف اليه والكان زائدة والعصا ذراع لكل حية وفيه تشبيه وقيل
 ذراع الذراع بفتح قوله قد عرفت ان الحقامة وقيل في الحال في قوله
 وعزرا بفتح العين المجهدة وتخفيف الراء في اسم واد وثر منسوب
 على القرية وفي معنى اليقرح في قوله لو يرد وكم من بعد ايمانكم كفا
 فكفارا مفعول ثان وروى بن السري فان رديس مما يقتضي مفعولين
 لا يقتضي ذلك باب اعطيت بدليل انه اذا قيل اعطيت زيد اقلت
 ما ذا اعطيته فقال اعطيت درهما ولو قيل زدت زيدا لم تقل ما ذا
 زدت به فهذا يقتضي الفعل المتعدي وغيره للمتعدي وتبين ذلك ومما
 ان منسوب ردت الثاني بذكره التذكير والاستفهام وان يكون هو
 الاول اذ لو كان مفعولا لم يتركه هذه الاشياء لدليل اعطيت زيدا
 عمدا للمعنى ولا يعني انما ذكره في اعتبار الفعل المتعدي وغيره يقتضي

ان يند ليس مما يتبعه لا يثنى الا ترى انك اذا قلت نندت الشيء
 لا يقال انما نندته وقال ابن عباس نندت انما نندت انما نندت
 هو ان يكون له ما مغفول او ان يكون حاله الذي يند في ان
 يكون للمعنى على انه مغفول والمغفول على الحال وغير مستلزم ان يكون
 المعنى على سبيل الاعراب على خلافه منه عليه من جني انتهى راء
 وحقق بالتحقيق الى معنى اما فعل امر بمعنى اخصص واما فعل ما صحت
 معنى المفعول ويوجد الاول والنوعين للسان والثاني والامرعب
 قد الزما بين التخصيص بالنظر للمجموع من التعليل والالفاظ
 اضافي بالنظر لمعنى وما بعده فلا يرد ان التعليل يجري في محذور
 وانصرف قوله انما مشا والماء الاوقات الخاي مصدر المفعول
 الثاني مصداق الى الاول واما محو ظنت زيد عمر فالظن ظنت
 عمره زيد او كون زيد عمر راجع لاجزاي الموصول في ان للمفترضة
 قوله والامرعب بالمفعول فيه انه يلزم تقدم مفعول الخبر
 المعنى فالاولي رفع الامر على الابتداء وعب مبتدأ الثاني قاله
 وعليه فالترابط محذوف اي الزمه قوله كذا انتم في التسهيل
 وتعلم معنى علم غير متصرفي قاله وهذا مذهب الاعلم والعجم
 انما انصرفا على ان السكت تعلقت ان فلا نا خارج بمعنى علم
 اني وقياس من هذا ان يدخلها الالف والمقليل قوله وام المفعول
 والمصدر رسا في انه قد جيب الالف في المصدر بخلاف الفعل
 من سوانها لا حاجة اليه لانها لم تدخل في قوله وغير الماخ انما هي
 لها للملازمة الامر بدليل قوله والامرعب قد الزما وقوله كذا
 تعلم سبيل بل والحال بتوسطه او اخره محل ذلك ما لم يؤكد الفعل
 المتوسط او للتأخر والافلا يحسن الالف قال الرضي وتأكيد الفعل
 المتوسط منصوب فيجوز التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك المفعول
 والالف ظاهر في ترك الاعتناء به فيشبهها شبه التثاني واما توكيده
 بالضمير واسم الاستارة المراد بهما المصدر اسهل اذ ليسا محيين
 في المصدرية انتهى وقال ابو حيان لجواز الالف مع المتوسط والتأخر

شرطان احدهما ان لا تدخل لام الابتداء على الاسم محو لزيد قائم ظنت
 ولزيد ظنت قائم فانه لا يجوز الا لئلا لنا والثاني ان لا ينفى
 الفعل محو زيد قائما لم اظن وزيدا لم اظن قائما فانه حينئذ يعجز
 الا لا محال انه تعين بنا الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا
 بقوله وما احوال له بنا منك تسويل لان اداة النفي دالة في المعنى
 على ما بعد احوال كذا في التكت وبنيان يكون كلام الاستدلال
 صام من اللغات وما ذكره من الشرط الثاني في محو نظر وقوله لان اداة
 النفي دالة في المعنى على ما بعد احوال فبمعنى نظره والالف
 والاعمال في سواي ان ضمت العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء
 له وقيل الاعمال اقوى لان العامل للفظ الذي من الابتداء انصرف ورجع
 الثاني في التوضيح فذكر شكاك للزعماء ولم يقابل بعد لالعا ذلبي
 شكاك في احوالك والربع الدار والحا عين الراطين ونصا تلتقت
 والعا ذلبي اللامين قوله يروي برفع ربع على انه فاعل شكاك
 الخاخره في التسهيل والعام بين الفعل ومرفوعه جاز لا واجب فلا
 لكونين انتهى قال د وربع المحرروي وابو حيان قوله وذكر لانه
 لا يستصحب الا ما كان مبتدأ قبل محو ظنت ولا يبتدأ باسم اذا تقدم
 الفعل وفي حجة ظاهرة واستدراك المصنف بقول يقول الشاعر
 شكاك البيت فانه يروي برفع ربع ونصبه فاما ثانيا في ذلك على
 قوله وقد نزع فيه بان لا يشتم ان شكاك فعل ومفعول بل هو
 مضاف ومضاف اليه فعل في تقدير رفع الربع يكون شكاك مبتدأ وربع
 الظاعين خبره والعا على ملق لتوسطه بين المفعولين وهو جاز
 بلا فزع وعلى تقدير نصب الربع يكون شكاك منصوبا بفعلة مقدرة على
 الالف على انه مفعول اول تقدم وربع الظاعين مفعول ثان واطل
 عامل والالف انتهى قوله بل يتقدم عليه شيء قال الدوشري
 اذا تقدم هذه الافعال شيء فان كان لا ما لنا أكد تعين الالف لجواز
 زيد الظن ابوه قائم وان كان حرف الاستفهام محو الظن زيد انطلق
 معني الاموال فان كان يصلح محو هذه الافعال نحو ان ظن زيدا قائما

ومتى نظن زيد اقاعا فان جعلتهما معمولين لقاعا فان كانت بالجنار
 ان شئت اعلمت لسانك الكلام على الظن وان شئت العتق وان
 الكلام على الظن فقلت اول زيد قائم ثم اعترفت بالظن بنفي
 وزيد وان جعلت ابن ومتى معمولين لظن لم يجز الا كما قال
 وهو لان الظن لم يقع بين ما هو معمول به وقع عندنا والذي تقدم
 عليه انما هو معمول وقيل يجوز ان يمتى وقوله وقيل يجوز هو هذا
 الكونين والاضنى القابلين لجواز الالفاظ في الاستدلال وقوله وامل
 عطف على ارجوا مع انها عيني لاختلافهما لفظا وهذا العطف من خصاي
 الوادى قوله ملاك الشبهة ملاك الشئ بكسر اللام وفيها ما يتوهم به
 والشبهة بالكسر للظن وقوله نفى يجوز للجواب ما ذكره في تاويل
 السنين ثلاثة اوجه احدها ثانيا لان حذف اللام قد جرد في الجملة
 كقولنا تعالى قد افلح من زكاه والاصل المتداول والاول والثالث متضمنان
 اما صنف الاولين وجوب صنف حذف احد العولين دون الاخرين
 حذف وغير الشان لانه يستعمل في مواطن التخييم والحذف متناهي لذلك
 واما صنف الثالث وهو الالفاظ فلا يتم نزول تصديقه عند اليه في الجملة
 وهو ايا من ان يمتزله تقدم لشد المطلوب للعامل ونزلوا تقدم
 الشئ والاستنباط لكونها دأطين على الخبر تقدم بر منزلة تقديم الخبر
 اما اذا قدر ادخلين على العامل بطل الالفاظ فيجوز وما ذكر من الاول
 علم انه لا وجه للكوفيين والاضنى في السنين المذكورين على جواز الالفاظ
 في الاستدلال قوله كما عرفت اي في قوله السابق في الصورة الثالثة والاربع
 اربع وقيل واجب قوله ولا يفيد في شرح اللام لا بل لتي لتي لتي
 احتراز عن التي بمعنى ليس واليه يشير كلام الرضى سق قوله
 الثالث احتراز عن غيرنا لانه فتنين كما لا يدين وكان الحفظة
 سق قوله في جواب قسم هذا القند ذكره من هشام وان لمص ولم
 يذكره للمع هنا ولا في التبريل ومثل م الاول بقوله ونظنون ان لستم
 الا قليلا ولنا في بقوله اظن لا يتوهم زيد بقوله او قسم كذا في
 مثلتي ما في التزام التعليق قبلها بقوله ولقد علموا هذه اللام

على المرات
 ما على ما اعلم

لستم

لستم وقوله من اشتراه هذه اللام للاستدلال هو اي المطلوب قوله
 لسانك عن اللام للقسم ونفى لام جواب القسم والقسم هو اجلة
 في بحث نصب معلق عنها العاقل بل لا يم القسم لاجلة الجواب فقط
 فقط ما قبل اجلة جواب القسم لا يحملها وان الجملة للمعلق عنها
 العامل لا يحمل بقضاها بل ان هذا قال ابو حسان والاراضى ان لا يند
 لام القسم في المعلقات وفي المعنى ان افعال القلوب لا فاعلا
 العتق بحجاب عما يحجب به القسم كقوله ولقد علمت لسانك متى
 انتم في الخبر لام ثنائتين عن كونها للقسم نفي وقد يستعمل
 ما ذكره اولاً من اجلة القسم وجوابه علق عنها العامل بل لا يم القسم
 بان لام القسم متاخرة عن القسم لان القسم مقدم رقبها فكيف
 تعلق عنه ولم يتقدم عليه الا ان يحجب بان القسم كان المتفق
 به تأكيد الجواب كان معه كالشئ الواحد وكان المتصد رقبه
 متقدم على القسم سم فان قلت لم تفرق الاجمال والالفاظ في مثل
 ذلك كما لا اعتراض به قبل التعليق والجواب الجملة في جود ذلك كسلة
 هو لا ينطعون لا يحمل لها بل لا حزا لهما ونحو التعلق لا يحمل اجزائها
 بل لما سق قوله في الحكم له اي السلق لا التزام التعليق لقوله
 الخاتم وقوله سوا كان بالحرق شمل فلو علمت هل زيد قائم
 وفهم خلاف فاجازه قوم ومنعه احزون مع اتفاقهم على جواب
 علمت اريد قائم ام عمرو قال بن الحاجب فالاحزون نظروا الي
 صورة الاستنباط في الموصفين وانما نفون نظروا اليان مضمون
 الاستنباط ما لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الاستاويل وهو ان يكون
 ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستنباط مع لم احسب
 الشين منسوب اليه ذلك الحكم فتصل التعليق العلم لشيء على صفة
 كما اذا قلت علمت ازيد عندك ان ام عمر فلعنه علمت اخذ ما معنا
 على صفة وهي كونه عندك لان ذلك سوال الذي يقال في جوابه
 واما اذا قيل هل زيد قائم فليس جوابه نسبة قيام الى زيد
 او غيره حتى يصح ان يقال تعلق العلم بذلك خبيا تعلق مع امر

وانما جوابه نعم او لا فهو غير متيقن فكيف يصح تعلوق العالم بدلك
 والجواب ان المتعلق مع نعم زيد قائم بغيره مع لا ما زيد قائم ولو لا
 ذلك لم يستقيم ان يكون نعم ولا هنا متعديتين في فعل المتعديتين
 من محكوم عليه ومحكوم به هو الجواب وهو المتعلق قائم
 واما قولهم ان المتعلق مع لا ما زيد قائم بغيره مع لا ما زيد قائم بغيره
 حاز نفسه وهو الامور هذه الصورة مستندة من كونها
 المتعلق بجوابه قائم به وهما ايضا رفعة في لافه بعد ارايت
 بمعنى اخبرني بخبري ارايت زيد اومن هو فيمتنع رفعة ويجب
 نفسه لان الاستفهام ليس على ظاهره بل والدليل على ان
 ارايت بمعنى اخبرني انك تقول ارايت زيد اما صيغ فيقال ساfera
 قائم كقوله في الا لا يقال لا ولا نعم ولو كان الاستفهام على ظاهره
 لكان ذلك لا يقع لطلب التقدير كما يقال لعلك زيد فتقول
 نعم او لا وكلامه ليس بغيره ان ارايت بمعنى اخبرني لا تعلوق
 وقد مر به ابو علي واعترض بوردتها معلومة كثيرا كقول
 تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله او اتاكم الساعة اعراضة
 تدعون وكقوله في القرآن كثيرا بفضل من يصغرون ذلك
 فان قدر المعقول محذوف واختصارا والتقدير قل ارايتكم
 عذاب الله ولا تعلوق فان قلت هو متعلق عن الجملة الاستفهامية
 وهي في موضع المفعول الثاني قلت جملة الاستفهام هذا
 لا حمل لها على ما اختاره الرضي وليس سلم ان لها محلا فلا سلم
 ان العامل متعلق عنها بما على قوله الذي يخبرني ان المتعلق هو
 ان يوقع بعد العامل ما يبيد مسد منصوب به جمعا ومثوله
 من المتعلقات ايضا لعل اي لا ان التزمي مثل الاستفهام في اية
 غير مران ما بعده منقطع عما قبله فلا يبرهنه وقال في الجامع وغيره
 ببدوي سق قوله وقد علم الخبر ان المال مكتوبه ولو قرأ الكثير فقال
 وفر المال لكرم ووعده كثر سق قوله والظاهر ان المتعلق انما هو
 الدام يبيد ان للمتعلق لا يشترط ان يكون في صدر الجملة المتعلق عنها

وقد يقال ان اللام حتما في الاصل صدر الجملة لكن زحلق عنه
 لا تقوم وحين يصدره حكما سق قوله ان زيد اقام بالكسر
 الى الفعل المتعلق هنا جاز لا واجب والمستثنى من خصوصية التعلوق
 وهو ما خذ من تغير من الحناز بالجواز لكن قال ابو الحسن ولسن مراد
 ان الحناز بالجواز التغيير بل انه جاز بعد امتناعه قبل
 كبران وهو صارق بالواجب الذي هو المراد لما عرفت ان التعلوق
 واجب ولم يستثن الا صورة واحدة اشترى وقد نهى عنها ما سق قوله
 سلمه عند وجود سببه لجواز قد يكون الالف واجبا قال الرضي
 ويصدر الفعل المتكسر اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله
 في الاعمال والتعلوق نحو اخبرني شك زيد قائما وعلمك زيد قائم
 واما الالف فواجب مع التوسط والتأخر عن زيد قائم فكيف
 غالب اي ظني زيد قائما غالبا او للصدر لا يثبت نصب ما قبله
 لا قبل واما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل من كوزا مفعولا
 والفعلة الفعل كذا ان حذف حوا في صورتين يجوز الفاعل الفعل
 واما له مؤسسا ومشاخرا لكن الالف مبيحة واما ان حذف الفعل
 وجوبا كما اذا انصف الى الفاعل نحو ظنك زيد قائما اي ظني ظن
 فعند من قال العامل الفعل دون المصدر فهو كالتوضيح حوازا نحو
 سق زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لفعل
 الفعل لا المصدر ولكن اعند من قال العامل هو المصدر لاعتباره
 مقام الفعل لا كونه مقدرا بان والفعل اشترى قوله لا للتعلوق
 عامل في الجملة انما كان له عمل في الجملة اي عمل الجملة دون عمله واحد
 من جريها لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة وعملها
 لا جزئي الجملة ليس بطريق الاصل فثبت استتبع عارا في الجزر ان رجع
 الى الاصل وهو جعل الجملة جفيدة قوله حتى يجوز العطف بالتعصب
 على الجملة بعد ان للمتعلق انما يمنع العمل بالنسبة الجملة للمتعلق عنها لا
 بالنسبة لشوايها ويقضي ان للمتعلق انما يتعلق عن المعطوف عليه
 دون المعطوف وان صد اريد بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف

والفأ جوابه نعم ولا فهو غير متعين فكيف يصح ثلث العلم بذلك
 والجواب ان المعنى مع نعم زيد في ما يرفع لا ما زيد قائم ولولا
 ذلك لم يستقيم ان يكون نعم ولا هنا متعديتين فعمل المنكسر ومن
 من يحكم عليه ويحكمونه هو الجواب وهو المنكسر للتعليق في كلام
 ديم قوله اعني فعل ما من وقيل اسم للفعل فيرفع
 حاز نصبه وهو الامور وهذه الصورة مستثناة من كونها
 التعليق موجبات قوله وهما زائدا رفعه بخلافه بعد ارات
 معني اخبرني بخوارات زيد انا ومن هو فيمنع رفعه ويجب
 نصبه لان الاستفهام ليس على ظاهره والدليل على ان
 ارات معني اخبرني انك تقول ارات زيدا ما سمع فتعال بافرا
 قاهر كنهه قس لا لئلا لا ولا نعم ولو كان الاستفهام على ظاهره
 لقل ذلك لا لئلا لطلب التقدير كما يقال اهلك زيد فتقول
 نعم او لا ولا امرس بسبب ان ارات معني اخبرني لا تقول
 وقد صرح به ابو علي واعترض بوردنما معلومة كثيرا قوله
 لعا في كلامكم ان اناكم عذاب الله او انكم الساعة اعراصة
 تدعون ويحوة في القرآن كثيرا بفضل من مصنفين ذلك
 ما ان قدر المفعول محذوفوا اخذوا بالمقدّر قل ارايتكم
 عذابكم فلا تعلقوا بالقل هو متعلق عن الجملة الاستفهامية
 وهو في موضع المفعول الثاني قلت جملة الاستفهام هذا
 لا يعمل لها على ما اختاره الرضي وليس لان لها محلا خلافا
 ان العامل متعلق عنها بما على قول الزحري ان التعليق هو
 ان يوقع بعد العامل ما يبيد مسد منصوص به جمعا ثم قوله
 من للعلقات انصبا لعل اي لان التزم مثل الاستفهام في انه
 غير مرفوعان ما بعده منقطع مما قبله فلا ينفك وقال في الحامع
 يرد في سق قوله وقد علم ان الما كثره ولو كثر الكثر فقال
 وفر الما لك ومعد كثر سق قوله والظاهر ان المتعلق انما هو
 الامام يبيد ان للعلق لا يشترط ان يكون في صدر الجملة المتعلق بها

وقد يقال ان الامام فيها في الاصل صدر الجملة لكن زحلق عنه
 لا تقدم ونحو مصدره حكما سق قوله ان زيد اقام بالكسر
 الى الفعل التعليق هنا جاز لا واجب فليست من وهو في التعليق
 وهو ما قد من تغير من الحان بالخوارات كقوله ليس مراد
 ان الخبار بالخوارات التغيير بل انه جاز بعد امتناعه قيل
 كثران وهو ما فرق ما لواجب الذي هو المراد وما عرفت ان التعليق
 واجب ولم يستثن الا صورة واحدة اشترى وقد نهى على ما مر قوله
 سبيله عند وجود سببه الجواز قد يكون الالف واجبا قال الرضي
 ومصدر الفعل العلى اذ لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله
 في الاعمال والتعلق نحو اخبرني فليكن زيدا قائما وعلمك زيد قائم
 اما الالف فواجب مع المتوسط والآخر غور زيد قائم فليكن
 غالب اي ظني زيد اقاميا غالب اذ المصدر لا ينفك من كونه
 لا قيل اما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل من كونه مفعولا
 والفعل الفعل وكذا ان يحد في حوار في الصورتين يجوز الفاعل
 فاعاله متوسلا ومشاخرا لكن الالف فيجوز اما ان يحد في الفعل
 وهو كما اذا انصف الى الفاعل نحو ظنك زيد اقاميا اي ظني ظنك
 فعند من قال الفاعل الفعل دون المصدر وهو كما لو حد في حوار اخبر
 سق زيد ظنك قائم ومعني زيد قائم ظنك ويكون الاعمال ايضا فعل
 الفعل لا المصدر وقد ثبت عند من قال العامل هو المصدر لاعتقاده
 مقام الفعل لا كونه مقدرا بان والفعل انشئي قوله والتعلق
 عامل في الجملة انما كان له في الجملة اي في الجملة دون محله واحد
 من جريها بان هذه الافعال انما تطلب بالاضالة مضمون الجملة وعملها
 لا يجرى في الجملة ليس طريق الاصل وضمت اشنع جوابا في الجزاين رجع
 الى الاصل وهو جعل الجملة عند قوله حتى يكون المعنى ما نصب
 على الجملة بعد ان للعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة المتعلق عنها لا
 بالنسبة لتوابعها واقتضى ان للعلق انما يتعلق عن المعطوف عليه
 دون المعطوف وان صدر اية بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف

كل من امره بالمعنى مراعاة للمعنى على سبيل اللزوم او كما يبدى عليه
 تغييره كالقول صحيح بالجران فنتأمل في قوله ولا موضعان القلب
 فيه حذف المفعول الثاني اي ما هي ولا لازم على ادري في اللزوم
 وذلك يجوز وتبين لك ان المعطوف حلة فلا يمنع من قطع حلة
 امري متضمنة للمزيد على حلة للمعنى غزبا للتعليق وفي التبرج
 ومع عطف موضعان على محل الحلة انما قطع مفردا في معنى الحلة اي
 معزول كان فتقول قلت لزيد قائم وغيره بكون امره ولا تقول قلت
 لزيد قائم الخ ولا يجوز ان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الحلة
 انني تولد بروي ينصب موضعك باكثر الى هكذا استدله بن
 عصفور ولك ان تدعي ان البكا مفعول وانما ما زاد في وان الاصل
 ولا ادري موضعان القلب فيكون من عطف الجمل او ان الواو الجمال
 وموضعات اسم اي وما تفت ادري قبل خيرة الخان انه لا موضعيات به
 القلب موجودة ما البكا معنية له قد تلحق بافعال التلويا الى قال
 هو يقع الاستفهام بعد كل فعل معين العلم كعلت وتبينت ودرت وبعد
 كل فعل يطلب به العلم لتفكر وامتنعت وبلغت واستفهمت وجميع فعال
 الجواس كملت وانبرت ونظرت وسمعت وشعنت وذهبت فمعلته
 انتهى قوله العلم عرفان الخ ينبغي ان يكون من اضافة الدال اليه
 للدلول والمعنى لفظ العلم الدال على العرفان ولفظ الظن الدال
 على اليقظة ولا يجوز ان يكون الاضافة بيانية ان ادري بالعلم والظن
 لفظا وكذلك ظاهره وقد ان ارد المعنى في الثاني اليك لفظ الظن
 واليقظة بخلافه في الاول لان العلم يكون عرفانا لان المعرفة علم
 ب قوله قد تدبر لواحدها اعني ان بين العلم والعرفان فرق
 كما ذهب اليه من الخاف وفيه قال قلت اني لم اعرفه لا سمعته الا
 متعلقا واحدا لا زعمناه عرفنا انني في نفسه يعني اما التي تعبر
 الى اثنين وفي معنى عرفت الشيء اني في نفسه بل على صفة وقال
 ص لا تقول ان بين عرفت وعرفت فرقا معنويا ونصب الخبر من احد
 دون الاخر مذكول الي اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المعنى وبين

في المعنى

الذي يحكم نظرا انتهى قوله ما العلم في المخرج وراي للكتابة كالمعنى
 القاد لا تخلق خلا قالنا طي انتهى قوله ابوحنن لا هو من
 نفسه لروى اخر ذكر فيها حاجة من قوله لفظوا بالشام فصار
 برام اذا الى اول الدليل وروى فيها اسم رجل واسم حلة
 انما ذكر في غير هذا فمقتضى مقتضى معطوف على ابوحنن واونة
 منصوب بالظرفية جمع او ان وانما لا ينفك الهمزة وبالمثل اسم
 رجل واسم له فانه قرع في غير هذا ففضل بينه وبين العاطف
 باونة لان قدره ويجاز وانما له اونة وصلى انقد استه
 واذا ظرفية ويجاز الدليل انطوي والغزل اي انقطع فاذا الثانية
 للمفاجاة والورع لاق اصدر من ورد لها ولا يسهل للتعليق
 والال لرب والسراب نحو الذي يري نفس اليها كانه ما وتلا لا
 بكم للمودة ما يبدى له الحق من ما وعنه فاراد به جملها
 قوله ورفعتي مفعول ثان اي ولا يجوز ان يكون حالا لانه
 معرفة بشرط الحال لا تنكير ان للمصنف به يرفع على منع تعدي
 راي الحلية الى اثنين وجعل ثاني للمضروبين حالا لا راعى
 بان رفعتي بمعنى مرافقي فهو معنى اسم الفاعل فالاضافة فيه
 غير محضبة بقرينة للوضوح قوله ذا الروا للتعليق الى بدل
 وما جعل الروا التي ارتكبت الاقضية للناس قال بما عاين هي
 روايتي توضح قوله قلت القالب والمشهور الخ على ان مذهب
 للفرق كالمعنى اختصار الروا بالحكمة توضح قوله اما الثاني
 في اجماع الخ والعزق بينهما حيث اجمع هنا واختلف فيما بعده
 ان مضمون لما هو المفعول به في لفظة فلوحدها احد من كان كذا
 بمعنى اجزا الكلمة الواحدة والعزق بين جذوي احدهما اقتصارا
 حيث منع اجزاها واختصارا حيث اختلف فيه كاسياني ان ذاك
 لفظة فهو بمنزلة المذكور لانه معلوم ب قوله فخر سيرة
 والاصح المنع وعلى قولنا العزق بين هذا الباب وبانه اعطى
 عدم القابضة هنا وهو دعي هنا لان من المعلوم ان الانسان

الذي يحكم نظرا انتهى قوله ما العلم في المخرج وراي للكتابة كالمعنى
 القاد لا تخلق خلا قالنا طي انتهى قوله ابوحنن لا هو من
 نفسه لروى اخر ذكر فيها حاجة من قوله لفظوا بالشام فصار
 برام اذا الى اول الدليل وروى فيها اسم رجل واسم حلة
 انما ذكر في غير هذا فمقتضى مقتضى معطوف على ابوحنن واونة
 منصوب بالظرفية جمع او ان وانما لا ينفك الهمزة وبالمثل اسم
 رجل واسم له فانه قرع في غير هذا ففضل بينه وبين العاطف
 باونة لان قدره ويجاز وانما له اونة وصلى انقد استه
 واذا ظرفية ويجاز الدليل انطوي والغزل اي انقطع فاذا الثانية
 للمفاجاة والورع لاق اصدر من ورد لها ولا يسهل للتعليق
 والال لرب والسراب نحو الذي يري نفس اليها كانه ما وتلا لا
 بكم للمودة ما يبدى له الحق من ما وعنه فاراد به جملها
 قوله ورفعتي مفعول ثان اي ولا يجوز ان يكون حالا لانه
 معرفة بشرط الحال لا تنكير ان للمصنف به يرفع على منع تعدي
 راي الحلية الى اثنين وجعل ثاني للمضروبين حالا لا راعى
 بان رفعتي بمعنى مرافقي فهو معنى اسم الفاعل فالاضافة فيه
 غير محضبة بقرينة للوضوح قوله ذا الروا للتعليق الى بدل
 وما جعل الروا التي ارتكبت الاقضية للناس قال بما عاين هي
 روايتي توضح قوله قلت القالب والمشهور الخ على ان مذهب
 للفرق كالمعنى اختصار الروا بالحكمة توضح قوله اما الثاني
 في اجماع الخ والعزق بينهما حيث اجمع هنا واختلف فيما بعده
 ان مضمون لما هو المفعول به في لفظة فلوحدها احد من كان كذا
 بمعنى اجزا الكلمة الواحدة والعزق بين جذوي احدهما اقتصارا
 حيث منع اجزاها واختصارا حيث اختلف فيه كاسياني ان ذاك
 لفظة فهو بمنزلة المذكور لانه معلوم ب قوله فخر سيرة
 والاصح المنع وعلى قولنا العزق بين هذا الباب وبانه اعطى
 عدم القابضة هنا وهو دعي هنا لان من المعلوم ان الانسان

لا تخلو في الغالب عن علم او ظن فلا فائدة في ذكرها من دون
 للمفعلين سم عن قولهم الجواز في افعال النوا اي تكون
 لكثرة السماع منها فيقولون الذين كنتم تترجمون اي تترجمونهم
 شركا توضح ويعدل من تعد بر ترجمون اتم شركا وان كان من الكبر
 لان الكلام في حذف للمفعلين مع الا في حذف ما يسد مسددا
 بفتح وكسب اي يحسنه خانا علي قوله منعه من متكونا بحته
 ان المفعل في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة التاملي
 فيه ومن جهة كونه احد جزئي لليلة في كبر طلبة امتنع حذفه
 وهو متفق غير كان فانه مطلوب من جهتين والا خلا في جواز
 حذفه اذا دل عليه دليل بفتح قوله في قراءة الخ قارها السبعة
 غير موزة او قراءه جزء بالفا العوقية على ان الذين مفعول والى
 تقدير مضاف اي على الذين قوله هو خير الم هو خير فضل ويرا
 مفعول ثان والا ولا يحذف قوله خلا ومقتضى هذا عند الجمهور
 وقيل خلا فقط قوله جواز فلهذا يجوز الحكاية مع استيفاء الشرح
 لتبديل قوله مضارع قال وسوى به السجاني قلت بالخطا
 واكثر قل توضح قوله المبد وبنا القطاب اي لا يقيد في الافراد
 والتذكير قوله او كظن الخ او في خبر النقي بغير قاطعة للدار
 نفي كل منهما قوله او جعل اي مفعل بفتح للمفعول وال حال والمفعول
 معا ويمكن ان يعم فنجنا والمفعول بالمفعول ب قوله وان ببعض
 دي فضلت بفتح او ككها لا انا الاصل في ضم المايز الى المايز الجواز
 وعليه فالنقييد بالبعز جري على الطالب فكل من فهمه كك
 قال النقييد والاقرب اليه احتراز عن الفصل بكتها وشهد له
 له الهام عن تنوع الركن في الشرحات وهذا انيد فغ ان قوله
 وان ببعض الخ حسولا نه لم بعد زيا دة على ما قبله انتهى
 علام قول الخ ما استلها مية حذفها لدخول الجار قبلها والى
 نعم العين اذا كان بالبرج وغيره وبفتحها في النسب وانا في المور
 دخله على فعل يحذف في متباعدة للدخول بفتح قوله شي يقول

والا في قولهم
 الجواز في افعال
 النوا اي تكون

المفعل

الا انقص جمع فلو من وهي الشابة من النوق وهو مفعول اطوار الرواس
 جمع راسه من قولهم نافتة رسوم يورثها الارض من شدة الوطى
 ومن الرسيم وهو ضرب من سيرا ليل زقوله مع الفصل بالظرف
 قال ابو حيان وكذا معول للمفعول يحذف هذا يقول يريد ايضا زيا وقيل
 لا يضر الفصل مطلقا ولو باجبي وعليه الكوفونون والثر الصرخين ما
 عداس والانشرب من السوط قوله من هذه الاربعة اي ترونه
 مضارعا وكونه مدفا منا الخطاب ووقع بعد استفهام فعم
 انفسا المعقول وانا انت تقول زيد منطلق في التوضيح فان قدرا
 الضمير اى اشارة فا علا يحذف اي قول والفتب بذلك الحد وف
 جاز اتفاقا في النقي قول لا سدي باللام اي ايضا تبعد من
 الظن دم قوله ان يكون حاضرا ويقول فيقول ان تقول الذا رجعتنا
 والحق ان متى والحق ان متى طرف الخجنا لا تقول بوضيح وفيه
 نظران تقول على هذا خبر مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتباره
 على استنهام الاعلى قول من لم يشترط الاعتقاد عليه نقيح ويمكن
 ان يجاب بان المصدر لم يشترط ان يكون القول مستفهما عنه لان قوله
 مستفهما به ليس منه ان المستفهم عنه لقول سم قوله وعندكم
 وحل لمولده ما قيا على معناه او لا يكون حتى يفهموه معنى
 الظن اختارا وانما ابجبي وعلى الاول الاعلم وان جزوف وصا
 البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ ب قوله قالت الخ قاله
 اعرابي ما وضعا واقي به الى امراته فقالت شيرة اليه ههنا
 لمرانه اسرا نيا اي ما سمع من بني اسرائيل وهذا مفعول اول لما
 والساقي اسرا في باليون بدل اللام في لغة ومعناه عند الله
 قوله اذا قلت اني الخ فانه وضعت لها عنه الولية نالو ففتحت
 ان على الخامع معولها سدق مسد مفعول قلت وايب ايب
 راجع فاصل مدة مفعول ايب ومنبر عنه لمعول الى اللول والولة
 بفتح الروا وكرا اللام وتشد بدا العتشة البردة والمهر بفتح المع
 وسكون الجيم عزوم والاصل فتحها نفس الزها بعد استدار الخ

—

نقبح قوله اما من الخ قال ان وقد يقع الموضع بعد القول
 على خمسة اوجه احدها ان يكون موديا معنى الجملة فقط
 نحو قلت كلاما حقا او باطلا اذا قلنا ان زيد آثم وثانها
 ان يعبر به عن المعنى لا غير نحو قلت كلمة او لفظا عبارة
 عن زيد وثالثها ان يكون لفظا يصلح ان يعبر به عن المعنى
 وعن الجملة نحو قلت لفظا تنقيب هذه الثلاثة احوالها
 اعيان اللفظ الحكمي من لوازمها مع غيره معبر به لا عن جملة
 ولا عن مود بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته
 ودرجاة اعراضه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا
 لثامها مع غيره معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به
 نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر ما يكون به جملة كمؤله
 تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام انتم وخاله
 اسهام في الثاني حيث قال اذا قيل قلت كلمة ان يريد بها
 الكلام فما سواها فاقولنا شعرا او نسي كلمة كزيد او مقام
 اوصل الختم اجاعا او لفظا كلمة فسيتم خلاف قاله بعد سوف
 كلام من فلا ادري من اين اخذ جوابكم في الصورة التي هي من مقام
 فيها المنع باجاء خبر او انتم في قوله لم يرد في معنى الجملة ونعتبر
 ذلك بان جعل مكان ذلك المعنى جملة ثم جعل عليها ذلك المعنى
 دم قوله خلافا لمن منع الجاي واعرب ابراهيم في الآية من ادعى ان
 للشيد بعد و اي هو ابراهيم وما افتتوا به انتم اوفي اسلامته
 من دعوى الخ في قوله واما جملة فتعبر والجمع الاصل في استعماله
 اي القول ان يقع بعده اللفظ الحكمي الذي تنضم ذكره قبل نحو قلت
 زيد قايما او الذي هو واقع في الحال نحو قول الامام زيد قايما فيلزم
 ان تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظ بها للفظ
 احرفي عن هذا الكلام والامام كثر حكايته او الذي يقع بعد نحو
 اقول هذا زيد قايما انتم وقضيت ان لا يدعوا حق الحكمية
 من اللفظ بالحكمي وغير الحكمية وقد يكلم مع ذلك ما يقع مقتضى

كمول

كمول للمول قال الخ فان الظاهر انهم لم ينطقوا بجملة الخ لا بدورة
 في خبر هذا الكلام ثم ويدفع بان ما يقع مقتضى الخ لا بدورة
 في قوله فكلون في موضع مفعوله حل في مفعوله او مفعول مطلق
 بوجه كالترغضا في فعدا الترفضا اذ هي دالة على وقوع خاص من
 القول فيه مدعيان كما سبها اختيار من الحاجة والذي عرفت
 الاكثر وانهم ظنوا ان تعاقب الجملة بالقول كقولها يعلم في علمت
 لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير العلم
 فاكثر في انتم والاصواب قول الخ بوزن اذ يصح ان يعبر عن الحكمية
 مفعوله كما عرفت زيد من مرتبة زيد اياه مفعول في خلاف الترفضا
 في المثال فلا يصح ان يعبر بها بلفظا مفعولة لان نفس القول قد
 لستة العرفين الكلام قولا فكسبتهم اياه لفظا والما الحقيقة انه
 انه مفعول متفوق معنى تنبيه لا ليق بالقول ما في معناه
 بربسوي بعد القول خلافا للكونيين تشبيل من هو نادت زيدا
 اقل وانتم زيد قايما للتعبد الكوفيين بحكمة بناديت واضرب
 وعند التبريد يقولون في اي ناديت زيد اقلت له اقل وضو
 الصبح استلم واري في نسخة اذ واعلم وهو احسن منه فقم
 اذ في الباب فكذا في الترجمة في قوله الخ ثلاثة واي قال في غلام
 يدخل في راحة العلية والخمسة كموله تعالى الا نزلكم اسم فاستند
 قديلا وكراركم كثر اسرركم مطلقا اي عاين حاله كانت
 لاغا قال ذلك لان تعظيم شرط لو اذ الالغا والتعلق كون العامل
 في هذا الباب مبدئا للمفعول لانه معزلة طغت في اللفظ نفسه
 مفعول ليس فقط وتعظيم منه مطلقا موضع قوله للسان والياك
 اي ان اسمها للشيد او الخبر والذين هما مفعول علمت مفعول
 خبر مخرجها معاليها واما حذف الثلاثة جمعا فقالت الناظر الصواب
 حوازه لدليل وعنده وان لم يحذف باب غن الحذف لغير دليل
 وذلك لان قولك علمت وطمئنتا فائدة له لان الانسان لا يطمئن
 منكم لظن او ما الاعلام فانه فيلوا منه نخرج قوله وفي خبرهما

اقتصار الفاعل السابق فقصته من الدافع هناك ما يغني عن غيره
 لازم حصول الفاعلية هنا بدو الاول بخلافه هناك بكونه
 ومنه البركة الحادثة متبدا وجميع الاكابر خبره واعلم ان
 لتوسطها منية للفاعل بين المتبدا وخبره نفع قول
 واستدراك ان الله لما صله انما في الله اياك اعني عاصم فلما
 وسط الفعل وتقدم المفعول الاول وصلى مستد انما فعلت الى غير
 الرفع انت وهو ب قوله ولكن كك يعلق الفعل بينهما دلالة تنويع
 اذ امر قائم على حرق انكم لم تخلقوا بد قوله فلا يجوز ان لا
 كاول مفعول اعطيت من قوله ويجوز حذفه اقتصارا واختصارا
 اجمع ذكرهما لامر حذفهما اقتصارا ايضا لكن في الرضى الجواز
 ب وقد منع عن الناظر انه الصواب قوله وان تعد بالواحد
 الخ في كلام الشاطبي دلالة على انه سمع في علم اي معنى عرف
 نقلها بالهزة لا شين فسقط قوله اي جبان انما حفظ نقلها بالتصنيف
 نفع قوله وانما بينهما الاعراض التوضيح وكما هو مفعول
 كما في الحد في ليل وغيره وفي منع الاثنا والتعليق انتهى
 قال شارحه وفي كون الثاني منها لا يكون جملة انتهى وبه يوجد
 اقتصارا للمتن على الثاني في قوله والثاني منهما الى وما صله انه
 يحتاج من البيان ما لا يحتاج له الاول فان للمفعول الثاني من حيث
 هو يعلق كونه جملة بل قيل انه يكون جملة بسبب التعلق واللام بين
 الامر كذلك احسن المقام ببيان حكم الثاني بالاعتقاد على تنجيه
 الثاني مفعولا كما تنبأ لاحتمال كونه جملة ولو شبه للمفعولين جميعا
 مفعولين كما وعاءهم انه من تشبيه المجموع بالمجموع وانما في غير
 امتناع كون الثاني جملة بدليل ان الكون جملة لا يتصور في الاول
 سم قوله بقلعان عن الثاني في المعنى اذ اقلت علت زيدا
 لا يوه فاعلم فصد جماعة من المتأخرين الفعل ملحق عن الجملة وقص
 عامل في جعلها نصب على انما مفعول ثان فخال في ذلك بعضهم
 لان الجملة حكما في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يورث العامل

في نقلها

في نقلها وان لم يوجد ملحق نحو علت زيدا ابوه قائم انتهى واختصار
 الزمخشري الثاني حيث قال انما التعلق ان توقع بعد العامل
 ما يسد منسوبه معا ونقل الثاني عن صاحب الانصاف ان
 الامر عموما اختاره الزمخشري قوله ومن تعلق اري عن الثاني
 قوله تعالى رب ارفني كيف تحيي الموتى كما ان تقول ليس هذا من
 باب التعلق في شيء بل جملة كيف تحيي الموتى في ما ومنه مصدر
 على المفعولة والتقدير اري كيفية احياك الموتى كما قال الكوفون
 لان ما كذا في وتبين ثم كيف نقلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا
 بهم نفع قوله بيا واخولنا علم ان من لقي هذه الاقوال با علم
 ليس قاطعا بان الهزة والتعريف فيها لتعلق اذ لم يثبت في السابق
 ما ينقل عنهم هذه الاقوال وانما هو عنده من باب التفسير اي
 ان كلام تلك الاقوال من معني اعلم فمعمل معاملته دم وفي قول
 الشارح لنصبها معناه اشارة الى ذلك وفي الصريح عن الناظر ان
 اول من ذلك يعني من نصب بيا واخولنا لانه انما عمل السلك
 منها على نزع الناقض والثالث حال ويرجع ذلك كونه خلا على ما
 ثبت وهو الموسع وان فيه سلامة من المقيمين الذي هو خلاف
 الاصل انتهى قوله ثبت زرعه الخ فالناظر انما يثبت الفاعل وهي
 المفعول الاول وزرعه مفعول ثان وجملة تعدي الى مفعول
 ثالث وما بينهما اعتراض نفع قوله وما عليك الخ اذا الخ
 الشاهد في اخير حيث نصب ثلاثة مفاعيل ثانيا النائية عن
 الفاعل والثاني ونداء في مريضها مرفعا ملازما زفوله او منغم
 ما يتصلون الخ يتصلون مبني للمفعول ومن استتر نام بمعنى النبي
 والشارح في حديث حيث نصب ثلاثة مفاعيل الضمير الثاني
 عن الفاعل والثاني وجملة له علينا الا لا زفوله وانبت ثنسا
 الى الشاهد في انبت حيث نصب ثلاثة مفاعيل ثانيا النائية
 عن الفاعل وثنسا وضمير اهل اليمن ولم يله حال اي ولم اخبره
 زفوله وخبره سرور الخ الشاهد في نصب خبر ثلاثة مفاعيل

التي البنية عن الفاعل وسود امر بضمه وسود لفت امرأة كانت تنزل الغيم
واعلم ان بنا قانا وشجر وحدى لم تقع بعد شيئا الى ثلاثة متاعيل
في كلام العرب الا في موضع المفعول رتبة ليد فان كان للصنع المفعول
التي في الترتيل وما صبح المفعول من ذي ثلاثة فكل حكم ظن في الاقفا
على المرفوع انتهى اي فانه ممنوع في ظن واخرها لعدم الفائدة كما مر
وهنا حازر منقول اعلم زيد لمفعول الفائدة لا قد مناه ثم قوله
في النقل الى ثلاثة بالهزة نقل من مائة المخرج عن الاخفش ان
التقصيد كالقدرة بالهزة وهو غريب في الالفاظ قوله
الفاعل في عرف الضا الى واسالفة فهو من اوجد الفعل قوله
استدالية له لست اليه وربط اسالة اصطلاحا ما ذكر باعتبار م
مدلوله وصيت فخر الاسناد بالهزة وظل فاعل شبه الفعل وزيد
في انهما زيد اولم يقرب زيد الظهور غنى النسبة والربط والظن
حيث المفاعيل جزوها بقسدا اصطلاحا فانما تسمى مطلقا استويا
وللتا ومن الاسناد الاسناد بالاصالة فخرج التوابع اي بعضها
وهو للمطوف بلحق بالبدن اذ الاسناد الى التابع الا فيهما خلاف
النسبة على ان الاسناد في البدل بنا على ان عليه تقدير
من جنس الاول سبق قوله اصلي الصيغة يخرج ثم وشهد عفا في
ان يقيد بدل ذلك يكون على طريقة فعل تفعل ب قوله مكر فوعي
اي ان قلت كيف قال المرفوع لم مثل ثلاثة قلت هي ثلاثة من
حيث الصورة اثنان من حيث للسند فانه في الاول والثالث
فعل وفي الثاني اسم شبه الفعل ب قوله الاسم المخرج ظاهرا
كان او مفعلا بادرا او مستترا بقرينة مقابلة بالمول سبق قوله
والمول به اي بالاسم المخرج والتاويل اما في سائر كامل في
السابق هنا فان وما دون لو كان في التفرع او بغيره في باب
التوابع عنوان الذين كلفوا سوا علمهم انهم لم يقدروا على
انذكر فعدمه اذ جعلنا سوا خبرا وما بعد هذا فاعلم
كذا قاله دم وبه بره ما في التفرع من انه لا يقدر الفاعل مول

بالاسم

بالاسم من غير سائر هذه الاحرف الثلاثة انتهى وظاهر كلام الشارع
ان الفاعل لا يقع حلية وهو مذهب العربيين وقال مائة وعلمه جماعة
جوز ان يقع الفاعل حلية مطلقا نحو نعمتي يقوم زيد وظهري اقام
زيد وقال الفراء حاة جوازها مشروط بكون السند الى الحلية قلبا
وبافتراضها متعلق بخواطره اقام زيد قال مائة وعلمه نظره
لان اداة التعليل بان يكون ما بعده اشبه من ان تكون محوذة ولكن
يعلق الفعل بها هو كالمزمنة وبعد فعندى ان المسئلة مخصصة
ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد
الى مصنف محذوف لا الى الحلية التي ترى ان المعنى ظهر لي جواز اقام
زيد اي جواب قول القائل ذلك وهذا لا بد من تعدية دفعا للتناقض
اذ ظهورا لشي من ان الاستفهام للتقصي للمجهول ثم قوله والتقصيد
بالفعل يخرج المستند اذ يمنع هذا بان المستند في زيد قام المستند اليه
الفعل لانه مستند له قطعاً وان اخرجت هو مقام للمستند اليه ويك
المستند من اسناد الفعل ما يكون للمستند مجزا للفعل ب قوله وظن
الصفة السابعة عن الفاعل ومن يسميه فاعلا جذا وهذا القيد
كالرغم في الخلاف راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل
اولا وليس خلافا معنويا دم قوله وذكر امول به الى المول بضم
اسم وضع موضع الفعل نحو اياك انت وزيد ان تخرجا فم اياك ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل وعطف عليه
للمرفوع وياك وضع موضع اهدر قال ابو حيان ومنه لغوامد
للاحطافها معينا الاستعاق نحو اسد معني شجاع ففعل الفهر وقد
يرفع الظاهر سبق قوله صفة المراد فعلم اسم الفاعل واسم المتفعل
واسئلة للباغفة والصفة للشيء دم قوله باضافة المصدر الى
الشيئية واضافة بمعنى مضاف واضافتها الى المصدر بيانها وقال
الشاطبي ان فاعل المصدر اذا اضيف لا يسمي فاعلا عرفا كما ليس
زيد في زيد قائم فاعلا ولا في زيد مقرب مفعولا وان كان المعنى
في البيع على ذلك انتهى وقياسه ان الجور بالحرف الزايد كن كذا فلا

فلا يراد ما شال ذلك على اعتبار دفع الفاعل لصاحبه الى تميم الرفع لا
 مقوله او من والى والى واللام الزائدة نحو صيات صيات
 لما تعدون زقوله الم بانك والاشياء تقدم الكلام عليه في الرفع
 والمشي قوله ويقضي جيتد بالرفع على محله هذا ما ذكره جمع منهم من
 مالك واسم مام وهو مبني على ان الاعراب الجلي لا يحسن بالبناء
 وشكل عليه قول الرضي ان معنى كون الكلمة معربة تحلا الفاعل في موضع
 لو كان فيه اسم معرف كان اعتباره كذا او كذا فانه يقتضي ان ذلك
 لا يتصور فيما اذا كانت الكلمة معربة وشكل عليه قول الرضي ان معنى
 ايضا فوهم بين الاعراب الجلي والفتحة كمان للمات في المجرور عن
 الزايد ويجوز ما قام بالحرف الاخير فالظاهر ان يكون المجرور فيها
 تقديرها وبذلك يخرج المعنى في شرح الشواهد على قوله ما انت
 بالحكم الترخي حكومته فقال فاما في الحكم زايعة للتاكيد والرفع
 حكومته في محل رفع لا لخاصة الحكم وهو مرفوع تقديره انه خبر
 اني وهذا هو الغياض على المشع والحكي للرفع ويجوز ان اعلمها
 تقديره اتفاقا في قوله لا يجوز في اي بدون رافعه اما مع
 رافعه فيجوز الدليل بسبل قوله لان الفعل وفاعله كراي كلمة
 برده عليه ان الفعل عند قمع المترتبة مع انه عدة وكذا والكلمة
 فالاولى ما قام بعضهم انما يحذف الفاعل مع المترتبة كالفعل
 وللتد ان الفعل عند قمع فلو حذف لزم قسام المرفوع فيه
 اني قوله واحاز الكسائي حذوف في المرفوع ويكره حذف الفاعل
 في اربعة مواضع في ما ان الفاعل عن الفاعل وفي الاستثناء المرفوع
 نحو اقام الاحمد وفي الفعل كسر العين في النصب اذ ادل عليه مقدم
 شله عواسع بهم والبر في المصدر نحو وا طعام في يوم ذي تسبته
 بقيا اني قوله انه قطري نفع الناف والطا وكسر الواو شديد
 الي اعرال وروى وهو قطري من الناف والماد في تفرع له فان كان
 هو ان يفتح من السلامة اي فالنصر ما وقع ماد له عليه فالس
 للشاخذة فوضع قوله لا في يجوز في قام اي على الرفع واجاز الكوفي

في المجرور على الكلمة
 وفي القدر كذا في المجرور
 اني وان كان الفاعل

الفاعلية

الفاعلية كما في قوله عز وجل اعد من المؤمنين استجارا اية على
 الارج وجوزوا انفس والكوفيين الرفع في ذلك على الاستد او سوغ
 الاستد ايا لكة فقدم الشرط ونعت بالقرن هذه نحو قوله
 والارج الفاعلية اي لان الاستد ايام بالفعل اولى منه بالاسم وهذا
 ظاهر في الشريد ونما اما في انتم تخلقونه فعارض بان في الفاعلية
 نما الفاعل عطف ام نحن الفاعلون عليه وفي الاستد اية تناسب والنسب
 اولى من النحال واذا انعارض للرجحان يشافط ويبقى الوجهان على
 السوا يفرح قوله وبعد فعل اي كل فعل فالتكثرة للعلوم كما في
 علمت نفس ما احقرت فافاد كلمة مسيلين ٧١ وفي كل فعل لا بد
 له من فاعل الا في المواضع المستثناة والافعال المكوفة كعمل
 ما واطال ما والثانية انه لا بد من تاخير الفاعل عن الفعل خلفا لمن
 فقر كلامه على الثانية سم قوله اي وشبهه اي شبه الفعل واشر
 الفعل لانه الاصل واراد ما لفعل اللغوي والمراد بعد منهم فعل فيشمل
 الجميع قوله فاعل اي واحد لان التكررة في سياق الاسماء لا يحوم
 لها من قوله فان ظهري وجد حقيقة وحكا بان يكون معدوما
 في حكم الوجود كان يكون محذوف فاعلة كما في ولا تصدك فان فاعل
 هذا الفعل والواجبة المحذوفة للمنفذ السالين ويصح قوله
 والافضل استر ولو هذا المقيم اشكل اذ لا يلزم من عدم الوجود
 حقيقة انه من مستتر الضمير في ظاهر الفاعل على المعنى وهو هو للفاعل
 في الاصطلاح فغابر الشرط والظرف افعاله للراوي ومواده بافعال في
 للمعنى للسند اليه في المعنى وهو اولى من قول بعضهم ان ضمير ظاهر لقال
 اللغوي لان الظاهر قد لا يكون فاعلا للمعنى بمخومات زيد ومواده
 بانها صرحا بما بل المستتر فمثل البارز اس قوله واجاز الكوفيين
 تقدم الفاعل راجع بما يقرب الفاعل من اللبتد اعلى من صم فاما اذا كان
 خبرا لمستد فاعلا وفي شرح الانفة لا يخاف ونظير غيره الخلاف
 بين القريين والكوفيين في التثنية والجمع ففوق الزيدان قام والزيد
 قام جاز عند الكوفيين غير جاز عند القريين من جملة قوله

تحتك تقول الزبا لا الزبا منج الزاي والبا للوحدة المشددين والمد
 ملكة للزوي ووجه الصلحان مشهور وي مرفوعا ولا يميز ان يكون
 مبتدأ او خبر له في اللفظ الا انه ويبد او هو منصوب على الحال فتعني
 ان تكون فاعلا هو مبتدأ مقدم عليه فقد تقدم الفاعل على المبتدأ
 وهو المبتدأ ويبد انفع الواو وكسر الميم وبمعناها مبتدأ عنته
 فاعلا مبتدأ النودة قاله للزوي لسد الحال مسدده وهو يخرج
 على ان مشبها مبتدأ محذوف للزاي لسد الحال مسدده وهو يخرج
 على ان مشبها زوي كذا في التوضيح وفيه نظر لان
 الفاعل لا يتقدم مرفوع عند الفريقين فان الفريقين يعمون مطلقا
 وانكوفيون يعمرون مطلقا قاله الزاي في قوله وهو فعل
 قال من عاصم وكذا الوصف في قوله اذا ما اسند الالف للاطلاق
 مؤلف على لغة قليلة قاله ويظهر ان يكون اصحاب هذه اللغة
 يذكرون العلامة اذا قالوا قام اليوم اخوك جواز اذا قالوا
 ما قام الا اخوك وجوبا كما يفعلون من وغيرهم في علامة المورث
 المشتق من قضية هذا الخبر ان من يجوز الخاق التا وعلمه مع
 الفعل ما يجوز الخاق الالف ايضا هنا وفي اللعين وضع ابو حسان
 على هذه اللغة جاز في من جاءك لا فاعلم شيع الانع ما نظم يجمع وقول
 اذا كان سبب ظهورها بيان ان الفاعل الاتي جمع كان لخالقها هنا
 اول لان اللفظة عنته انتهى وقال دم واذا قال ارباب هذه اللغة
 فاما وقد اخوان واعلموا احدهما فانهم يفرزون في الامر من غير
 انفسهم فيفصل كل من الغلغلي اليه ولكنهما في احدهما ميم وفي الاخر
 علامة انتهى قوله نوط فتا الى ان نوط تصعب من الزبيز وقال
 المارفتي في الخوازم وقد اسلماه اي خذلاه سعد اي اجنبي وحيم
 اي صديق او قد استدلوا به على الخاق الالف في عطف مغز على
 مغز فيقال فاما زيد وعمر وقياسه فاما زيد وعمر وقياسه
 وقوله وقياسه فاما الخا هل قياسه ايضا فاما زيد واخوك
 وقوله في عطف مغز على يعني بغير او فان عطفه با وهو فاعل زبي

او

او في قوله يدعي امتناع انسان العلامة بان الفاعل واحد التا
 غائبة ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان قلت قام اخوك
 او غلاما كان فتعني ان يلحق لان الفاعل انسان قطعنا وانما قصد
 فان قلت قام اخوك او غلاما كان او قام غلاما كان او اخوك لشذبي
 ان يلحق لانه لم يتحقق كون الفاعل انسان والاولي اولى بالمتع
 لانك قدمت للفرد انهي قوله بلغة اكلوني الزا غيب قبلها ان
 من حرقم اكلني او اكلني كما اكلوني فغيبه لاني العلامة
 وتويفا العلامة العقلا وعن السرا في انفا ما وصفت بصفتا العقلا
 محاذ اجريت بحري ما يفعل مثلما تنتم لي ساحدين ويرد ان الاكل
 لا يخص بالعقلا واجيب بان الاكل محمول هنا على معنى التعدد
 والحرور من اعماضه ذروا العلم وانه شذبي في قوله
 يتعاقبون لاني با في طائفة عقب طائفة لم تعود الاول عقب الثاني
 قوله لانه حديث محقق فيه شيء لانه وان وقع فيه اختصار
 الا ان هذا اللفظ المختص يتعين كون الواو فيه حرفا لاسناد فعلها
 الى الظاهر الا ان يريد ان هذا الظاهر يدل ب قوله لغة
 اذ شذبه بفتح الميم وسكون الزاي قال في الصحاح ازيد ابو حي
 من الهمز وهو بالسين افعه سمي به لانه كان كثيرا المطا فتعني
 كثيرة من يقول اسدي اليك اذا زادي اليك اذ شذبه بفتح
 السين للغة وهم النون وفتح الميم بفتح قوله كما لزم ان الشا
 بال دلالة على التانيك وعلى لغة الميم في الفرق بين علامة
 التانيك حيث انتموها للذلالة من اول الامر على ان الفاعل
 موزع وبين علامة التثنية والجمع حيث لم يمتزوها للذلالة
 من اول الامر على ان الفاعل مثنى او جمع وقع توهم ان الالف او الواو
 هي الفاعل او وجود صورة تعدد الفاعل فانه قد يستقيم وانما
 لا احتياج الى التانيك لان الفاعل قد علم منه التانيك
 اذ اللفظ قد يكون بصورة للذكر وللاردمنة كونه وبالكسبي
 علان لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا في المقام

تم قوله للزوم اما وقوع الابدال الخ لقال ان يقول ان ارد لزوم
 الابدال او التقدم والاختار عند كل العرب قللازمة متوخة
 او عند هؤلاء القوم المفوضين فلا نسلم بطلان الثاني
 وقوله فالملامة ممنوعة اي لا غير اصحاب هذه اللغة لا يترشون
 الا بالواو والنون فلا يترجم وقوب الابدال او التقدم و
 والاختار لحوال الخ في وقوله قللا نسلم بطلان الثاني اي لانه
 لا مانع من القول لوجوب الابدال الخ التقدم والاختار عند هؤلاء
 القوم المفوضين قوله واللازم باطل كان يمكن ان يقال
 واللام يبيد حسدا لا هذا حكم طعي قوله اتفاقا
 لم يمنع دعوى الاتفاق على بطلان وجوب الابدال والتقدم
 والاختار بل يمنع بطلان استناد الفعل مرتين بالنسبة انفسا
 لمعول القوم فانه اذا لم يستعمل كذلك عقلا فالمانع من ان يوجد عقلا
 فان قلت هو يستعمل عقلا اذا الفعل الواحد يستعمل صد ورهين
 اشين قلت هذا خطأ لان الفاعل في المعنى واحد مع انه
 لا يترجم ان للسند للاشين فعل شخص واحد ب قوله فعل اخر
 اي هذا في منه جوازا لطلاق الاصطلاح على الخلف وان كان الاصطلاح
 في الاصطلاح انما يستعمل في الضام ولا يورد ان هذا استعمال
 محاذي ولا يرد في ذلك لو سلم فترتيقه ظهور ان الفعل ليس
 بضمير سم قوله استنهام محقق في جعله بضمير قوله وهو ان
 من قرا واذا قدر الفعل في حواشيه مع كونه اسمية في حواشيه
 العفلة او ولو مثل ما يكون فعلية فربما ما فهم انه لو كان اسمية
 لم يقدّر بالفعل ب قوله او فقد عطف على محقق ريد في تقديره
 لفظة الفعل للمعنى للمفعول ب قوله يسج له فيها يسج
 مبني للمفعول وله نائب الفاعل والاصال جمع اصل نصين فاصل
 جمع اصل وجمع اصل على اصل تصح قوله فصار في ذلك
 ممكن ويحتمل اي بل يحتاج وما مصدرية والطرف اليها كقول
 لا فعلا لمخذ وقت في فعل الفعل فيما ذكر قبلا وفادنا الجري

ولجري

وارجى ولا يجوز في نحو عظمي المسجد رجل لا فعال للمفعول في خلافه
 في المسجد رجال زيد توضيح قوله او هذا اول من تقدم الخ قال
 السيد الخ في الجواب عن تقدير الفعل دون الاسم مع مخالفة السؤال
 ان يقال ان السؤال جلية اسمية صورة وفعلية حقيقة ببيان ذلك
 ان قوله من قام اصله اقام زيدا مخرجا عما خالده في غير ذلك لا زيد
 قائم ام عروا مخرجا لان الاستفهام بالفاعل او في كونه متغيرا
 يقع فيه الالهام فلما اريد الاختصاص وضع كلمة من دالة اعمالا
 على تلك الذوات للصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام فكذا
 الشئ وجب تقديرها على الفعل فصار في الجملة اسمية في الصورة
 لعروض تقدم ما تدل على الذوات وفي الحقيقة في فعلية فله
 ما مراد الجواب جلية فعلية على اصل السؤال فالطائفة حاصلة
 حقيقة اشقي فنبينوه فيما يشيها اليه هو معارض بالمثل
 والذليل على انه مبتدأ انه قد جازن ذلك بقوله تعالى قد من بينكم
 من ظلمات البر والبحر اي قوله قل الله يبيكم منها وما يقال ان
 قدم لا فائدة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديره على
 عامله على الاصح والاهم ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب
 اكثر فالجمل عليها اولى تصح قوله او اجيب به في عطف على
 اجيب به استفهام قوله لم يعرب بالعين والذات المهملة من حله
 الامر اذ اخشيه والوجد الشوق تصح قوله استفالة الخ
 العدد اذ جمع عدوه جانب الوادي وخوفه بالنقص عطف
 عليها وكل مث مفعول اشقي وهو بالمثلثة من انك انظر اذ ام
 والفادي الا في العذرة والشاهد في كل حين حيث حد في
 فيه الفعل اذ تقديره سقاها كلا حيث دلالة استفه عليه فام
 السحاب الذي فيه صوت الرعد فهاك السواد اي شديدا
 فاما وهو عطف على ما جاز قوله وقانا ننت
 من اضافة الدال اليه بدل اول قوله بل الماضي بل في الثاني او
 الوصف كما في اقامة هند وهت كذا مبتدأ السائل ب قوله

اذا كان لا ينفك الا في الموضع فيعمل بخود او في موضع المراء والموت حقيقة
 او جازا وما قيل الموت ما لنا ويل وماله حكم للموت لا ضافته الله
 لا ينفك الا ان الفعل لما كان في زمان قلت من يجوز ان لا ينفك
 للموت كذا الاول والقياس لما قلنا ان الفاعل قد جاز في ذلك قلت
 لان لما قلنا ان الفاعل قد جاز في الاعراب فان الفاعل قد يكون مبرا
 فلا ينبغي ترك اعرابه لفظا بما قلنا على سكون التاء الاصل في الاعراب
 ذات ما هو قدام من السكون من غير ضرورة وان اجري الاعراب
 على ما قلنا كان بمنزلة اجرا الاعراب في وسط الكلمة لا يقع منزلة
 الجزا في الحقيقة فكان في الحاشية ما هو الفعل مع بين المصالح في قوله
 والله يلزم من غير ما قلنا من الجاز لان له ما فعل انما لن في اللزوم
 على انه وان عطف عليه منكره عند قامت هي وزيد وقامت
 عند وزيد يلزم من غير ما قلنا في كسبه وفيه انه تعالى لقولهم يهلك
 المذكور على الموت عند الاجتماع مع عند وزيد قامات الا ان يقال
 التعليل خاص بها في غير ما قلنا في رد ابو حيان قوله وانما
 يلزم فعل مع غير امرأة هند ونعت امرأة عند فاننا على غير
 متصل وانما الجاز لا يلزم من متصل ينفك للستر من
 من قسم للتعليل عند قامت وفعل غير لا ينفك كالحندان قاما
 ولا اشكال في ذلك ويحمل فعل من الواحدة لفظا طبة او لفظا
 كقمة ما عند لقولنا لا ينفك ويحمل من وقوع مع انه لا يلزم في ذلك
 لعدم الحاجة اليها لان الكلام والمخاطب يعين المقصود والموقوف
 متعينة للموت فلا التماس بل يمكن فاما ان يستلزم ذلك من
 كلامهم واما ان يحمل كلامه على السكون فيقال في المفهوم فيفعل
 ب وقوله فاما ان يستلزم الثاني والعريضة استحالة لما قلنا التا
 وقوله في المفهوم تفصيل يعين انما يلزم في قامات ولا يلزم في فن
 ويحتمل في قال ب ولا يرد انما يلزم غير ما ذكر كواحد اسم الجنب
 الذي ينفك بينه وبين واحد بالتا لان الكلام فيما يوفق به
 بالتا ينفك فاما انما يلزم لا حاجة الثانية والثالثة ذكر للموت

للتا ينفك

للتا ينفك بل للفرق وانما الكلام فيما يلزم من الافعال للتا ينفك
 لان هذا فيتمثل بقوله تلزم الماض انتهى فاقرب من ذكر ان المقول قوله
 وانما ضا في انما يلزم ما ذكرنا لظاهر الفصل والجازي بغيره ما
 بعد بقوله ظاهر متصل في الحد من الثاني لدلالة الاول اي حذف
 عند الانفصال من الثاني قوله ذات حرك في المصباح الى ما كسر فخرج
 المرأة والاصل خرج فحذف التا التي هي لام الكلمة ثم عوض منها را ووقفت
 في عين الكلمة لانه يصغر على مخرج ويجمع على اعراف وقد يستعمل استعمال
 بدووم من غير يقونين انتهى وهو في النظم من المصنف وكلام المصاح بدل
 على انه يختص بخرج المرأة وظاهر لفظ الفاعل قوله وهو الموت المعنى
 اي تانيا معنويا اما لفظا ايضا او دون لفظ ويرد عليه ما لا ينبغي
 مذكوره من مؤنثه نحو برعوث فانه لا يثبت وان ارد به مؤنث كما ذكره
 ابو حيان وذكر ان ما فيه تا التا ينفك ولا ينفك مذكوره من مؤنثه
 نحو مئة مؤنث وان ارد به منكره نحو قوله فلا يلزم في المصنف
 الوجه هو ان الوجهين هنا في الظاهر المنفصل وبه مع دم حيث
 قال يقال ما يقوم الا انك كما يقال لما قامت الا انك فاندفع ما في
 الشرح من وجوب التذكير قوله ولا في الظاهر الجازي التا ينفك
 والاولى الاشارة ب عن السوي قوله ينفك اشارة الى التا ينفك
 الوجهين في المصنف المنفصل قوله تساوي هذه التا التي في ذلك
 قلت قامت لزوما لقولهم يقوم بالعوفة لزوما نحو يقوم هند وحيت
 انهم لزوما التا ينفك انتهى لزوما المضاف فتقول طلح الشمس وتطلع
 الشمس بالعوفة والقصبة يقوم اليوم هند ويقوم اليوم هند معا
 وم قوله وقد ينفك الفصل الثاني ذكرنا التعليلية ولفظ الاباحة اشارة
 الى ان الاصل الاشارة وبدل عليه قوله والموت في مع فعل بال لا لا حيث
 قد بدلا في التا ينفك الفصل بغير الا يكون المضاف معه منفلا على الاشارة
 بل لا يربط المصنف وانما يجب اشارة مع الفصل لان الفعل بعد من
 الفاعل للموت وصفت العناية به في قوله المتين التا ينفك
 قد يرد هذا القيد من لفظ مخرج لانه ليس بباللزوم لولا الفصل لانه

ان

انما هو في ظاهر الحقيقة ~~تدبر~~ لو كان الموت الحقيقي المنفصل
 مفتوحا لاسم مدركهما توسل اليه بزيد قال المجازي ثنتين الاثنا
 دفعا للثلاث ولقد عده المصنف بما اذا لم تفرقة على اثنا عشر يوما
 اليوم زيدا الكرمية فلا يجب الثاني وقد يقال القرينة في هذا
 المثال موضوعة والمطلوب دفع الالباس من اول الامر ~~سواء~~
 عزم منكن واحدة اى امرأة واحدة كقدره للمهور ما يتقدر
 المبرد حفلة واحدة فلا شاهد فيه لان الثاني مجازي
~~فان~~ والاهود الاشياء هذا مع فرضه الكلام في الموت الحقيقي
 نعم ان الاهود مع الموت المجازي يؤول مع اليوم الشمس هو
 الحذف وهو ما صرح به ثم عزم قال اظهر الغرض الحقيقي
 على غيره ثم قال والذي يظهر في حذف ذلك فان الكتاب
 العزيز قد كثر فيه الاثبات بالعلامة عنده ~~الاسناد~~ الى الظاهر
 غير الحقيقي كثره فاشبه وكثرية احد الاستعمالين وليس
 ارجحيته فينبغي ان الاثبات بالعلامة احسن ونازعه سريان
 كثرة الاثبات بالعلامة في القرآن يحتمل ان يكون لا يقتضا المقام
 اياها ~~فانه~~ اذ معناه ما ذكره احد الحنفية ان الفصل بغيره
 من ادوات الاستدلال لا الفصل بالاولا ~~فانه~~ ان غير مثل التدبر
 لانه يكفيه اثباتك من المضاف اليه ~~فانه~~ فاقبعت الخ
 صدره طوي النحر والاحواز ما في جرونها وصف به ناهية
 والمواد بالمظهر المعزول والنحر الخشن والاهرام راجع جرد وعي
 ارض ~~فانه~~ ليعا والمزوم جرم من نعم النعمة واسكان السرا
 لم بالمجتمعة حزام الرجل والمراشع صفة الصلوة جمع جرسع يضم
 الحزم واسكان البرا وبالمجتمعة المنفتح البطن والجنب ~~فانه~~
 في الثاني احسن تقدير الموت كقول ذي ب ووجهه ان ذي
 صفة ومعناه وينتدبر اليه لا يظهر الموصوف فيحتاج لتقديره ~~فانه~~
 الثاني ~~فانه~~ في شعره ونع اعترض بقوله تعالى فلما هاسكيات
 قبل التدبير جات العذبة سليمان قلنا انما التدبير فلما جات

بدليل

بدليل رجع اليه واحباب بعضهم بانه حمل على المعنى لان الحديثة مال
 ورده من عصفور بان تذكر الضمير بها المعنى بانه اشعرنا وارده
 الشاطبي على النظم قوله تعالى في ان ربه انه قريب لقوله تعالى السما
 منقطره واحباب بانه انما تكلم على الحاق التام الفعل خاصة وعزل
 ذكرها في الصلة لانه ذكره في باب النعت وباب الثاني
 فلامزته الحلة للزفة السحابة البيضاء والورد في المنظر والاشاهد
 في انبل ~~فانه~~ مع مع فيه اشارة الى ان ما سبق في غير الجمع ومنه
 المعنى نصيب الثاني لمعنى والمظهر الحقيقي كالمعدن فاستأفقت
 المعينات والمواد للجمع الدعوى بمعنى ما دل على جماعته من اجل اسم
 الجمع واسم الجنس الذي فانه كذا لك ~~فانه~~ قال
 حتى اذا ثبت الجمع الفاعل اعدت الضمير اليه مؤنثا واذا ذكرته اعتد
 مدركا نقول قام الرجال الى اقول قام الرجال الى اقولهم
~~سواء~~ سوى السالم من مدركه في الشاطبي ما حاصله ان الجمع
 السالم اذ المزم فيه تكثير الواحد وقلب افعا على شكل السالم
 وليس فيه شروطة كما رضى جاز فيه الوجهان وكذلك ما جاء من
 هذا النحو بالاول والثاني عوليات حكم التام صعدا الخبر انتهى قوله
 والسالم من مؤنث اي من جمع مؤنث فخرج طلمات مما كان جمعا بالالف
 والثاني ذكر فانه يجوز فيه الوجهان لتسهيل قلنا اما كان جمعا للمؤنث
 المجازي الثاني بمخرجات وظلمات ويجوز فيه الوجهان شاطبي
~~فانه~~ قال ابو حيان الفرق بين المذكور والمؤنث لا يكون في اكثر
 الالسن قال وهذا من احسن ما اعتد له من التدكير في قوله
 تعالى فلما راي الشمس رابعة قال هذا ربي فاسار يلفظ التدكير
 حكاية لقول ابراهيم ولم يكن في لسانه شرف قبل واحسن منه
 الخ ذكر مراعاة التدبير اربا عشر بالمركب سبق قوله وقام الصور
 انما لم يعتبر الثاني الحقيقي الذي كان في العزول المجازي الطاري
 ادا للحقيقي كما اراد التدكير الحقيقي في رجال ~~فانه~~ وقد انقل
 باسم الجمع فيده في المنقصر بالمعرب وقال ان السبي عن الذين لا يبال

فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي انشئ قوله ومنه قال ليشوة
 وكذا اسم الجنس نحو كثر النخل وكثر النخل عن السوطي شبه
 الخذف اكثر من الانثاء في جمع التفسير واسم الجمع والجمع بالالف
 والياء المذكورين تانثان التاويل وهو كون كل منها جماعة
 وعن السوطي استواء الامرين فيها وتقدم رجحان الانثاء في المجازي
 قوله الا ان سلامة نظم الواحد الخ قال ابن هشام اوجب البيهقيون
 التذكير في الزيدون سلامة نظم الواحد ووافقوا على جواز
 الوجهين في نظم المرأة عند مع وجود صفة الواحد بغيرها من غير
 مزيد عليها فلو هي ما اعتبر به لكان ايجاب التانيث هنا اولي من
 ايجاب التذكير هناك ومن ايجاب التانيث في ههنا ليس قوله
 اوجبنا التذكير في قام الزيدون برؤ عليه عززلت الوايلون
 فان هذا من جماع التصحيح مع ان حكمه ليس حكم واحدة اذ حكمه جواز
 الحاق العلامة وحكم واحد لا متنازع لها فيها ويؤيد الجواب لما مر
 عن الشاطبي اذ وايلون لم يستوي شروط الجمع لتعدد الفعل فليس جمع
 تصحيح بل يخلق به ^{الوجه} يجوز من ايجز لمن منع فعل واحد وتصعد
 انصرفوا بغيره ^{قوله} لم يسل فيها نظم الواحد اذ الاصل يتوحد في
 لامه وزيد عليه واوون في التذكير والف وتالي التانيث تصحيح
^{قوله} وبان التذكير في حال الفصل او لان الخ قيل في هذه الاجوبة
 الثلاثة اجوبة نظرا اما الاول فلان الفصل بغير الا اربع وفيه
 التانيث وتركه مروج وقد اجتمعت السبعة هنا على تركه فيلزم
 ان يكونوا لا قد اجعوا على وفيه مروج واما الثاني فلانه يلزم
 منه حذف الفاعل والمفعول لا نقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه
 نظرا لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو
 المومن والكا في معرفة تكون الموصوف للثبوت والدوام لا للتعدد
 واليقود فيرفع قوله والخذف في انما الفتاة كذا انما فتاة ههنا
 مع السوطي ^{قوله} لان قصد الجنس الخ قال الشاطبي ههنا
 التعليل يقتضي ان كل مفعول تانيث اذا قصد به الجنس يجوز فيه

الوجهان وقد يلزم ذلك بحضرة المرأة خبرا من الرجل وبار
 للمرأة خبرا من الرجل لانه فطر المرأة طهر من الرجل وما اشهره
 بما اال فيه جنسية وليس من ذلك ما قامت امرأة وان كان في معنى
 ما قام احد من هذا الجنس لان المرأة هنا ليس المراد منها الجنس
 بل المراد واحدة والعموم انما جاء من المنا في خلاف ما قامت من
 امرأة فانه بالخيار لان يقول من افا دمعين الجنس شاطبي ونقل
 ابن هشام ان الاكثر في المولود المقرون من الزائدة ان لا يفتقه
 علامة التانيث قال وسبعين التذكير في كفي لصداي لان العرب
 التزمت فيه ذلك ^{قوله} الانثاء احسن منه بخالف قوله
 ابن الصنف ويختار الخرف ^{قوله} والاصل في المفعول ان ينفصل
 هذا الاسترخاء ما قبله لاحتمال ان يكون الاصل في كل منهما انما انما
 كالتنقل عن الحقن وبالنظر اصران المراد بالمفعول المذكور للمفعول
 به وحده ويحتمل ان يراد الام لكن قد يمنع المحي بخلاف الاصل
 في بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقع في صحة الكلمة سم عن الشاطبي
 قوله وما قاله منع المحي تحقيق بعد الجواب بالنسبة لما عدا
 الوجه الاخر ان ما ذكره واستدل به من بان الاحمال ولا يحذر
 فيه وما نحن فيه من بان اللبس وفيه المحذور لانه في الاجمال
 لانهم غير المراد كما لا ينهم للراد وفي التباس بينهم غير المراد وفيهم
 للراد ومن دور وعدم فهم شي لا يحذر وفيه قاله ب وهذا احد
 النظم بتماما سابقا له في باب التعدي والمعلوم من ان الخذف
 مع ان وان يطرد مع امن ليس ويعتبر بان اللبس عن محور عيت
 وان تفعل او عن ان تفعل فلا يحذف الحار للالتباس فسر ما لا يبيد
 منه شيء التباسا ليس ثم قال ب واما بالنسبة للوجه الاخير فكانه
 يريد ما ذكره المراد في بقوله ولا يلزم من اهازة الزجاج الوجهين
 في الآية جواز مثل ذلك في قرب موسى وليس لان التباس الفاعل
 بالمفعول ليس كالتباس اسم في خبرها وذلك واضح انتهى وهذا
 لا يقع في كلام النظم لانه لا يفرق بين الاسم والمخبر وبين الفاعل

عن الفاعل

والفعل ونظير ان المفعول لا يسم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه ان
الظن يبين منقولاً في غير المنع في غير النسخة اذا خفي الالف
ولا يظهر الفرق بينهما انتهى قوله واخر المنع وجوباً الى وجوب
تاخير للمفعول سلم فيما اذا كان ضميراً متصلًا كالمثال الاول واما ان كان
فأصراً كالمثال الثاني فالواجب تأخيرها ونقدت عليه على الفعل والفاعل
فالمراد بوجوب التأخير الذي افاده كلام المصنف الوجوب الاضافي
اي بالنسبة الى توسيطه بين الفعل والفاعل اي بمنع التوسيط
واما التأخير فقد يجب بان كان الفعل ضميراً متصلاً وقد لا يجب
بل يجوز التقديم على الفعل كما فهم من قوله وقد يجي للمفعول قبل
الفعل او يقول الوجوب الذي افاده كلامه مخصوص بقوله
وقد يجي الخ بقوله ان ليس جرد ذلك اذا كان المفعول انشده
او تحفته لتسهيل قوله فلم يدرك الا انه الى عتبة ظرف
والا ان الاصل ما دوننا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمه
الكلام السر والعداوة يفرح قوله ما عان الا ليم الخ الليم
هنا القليل والجبا نعم الميم ولشد بد الموصلة واحزه مرة غير
ممدودة الحسان يفرح قوله فلما الى الخ لجام نعم الاسراع
قوله لا ينكاس المعنى لما ن معنى قولنا انما ضرب زيد على انحصار
ضرب زيد في عمره جواز ان يكون عمره موزوناً بالسنين اذ احر
وقيل انما ضرب على زيد جاز ان يكون زيد ضارباً للخص احر ولم
ولم يحزن ان يكن عمره مضروباً بالسنين احر يفرح قوله منع التقديم
مطلقاً هو الاصح فاكه قوله من يهوه الى ابا الفلانة بكسر الفين
المجته كنيه بل وكما يجزي اي جزا كجز اسماء بكسر السين والنون
الميم اسم صانع من الخورق للفقراء وهو نف عظم فلما فرغ الفاء من
اعلاؤه فمر متسائلاً لبيبي لغره مثله وقوله وارق بالشعر تداعى
والبدى اللطاف والذرى نعم المجته جمع ذروه بكسرة زاي وذروة كل
شيء اعلاه وقوله جزا الكلام مفعول مطلق وجزاوها الضرب
والركي بالحجارة يفرح قوله وفيها من القياس مع قوله لم يضرب

وضربت

وضربت فوكما حال الثاني وضربه زيد اي ابدال زيد من الفاعل وجب
باجزا مستثنى ان لم يسم على خلاف الأصل فلا نقاس عليها ما ليس
من بابها يفرح قوله والطول نعم الطاء وعينه اللام ونضج قوله
واختلف في نحو ضربها اي افعالها اتصل بالمفعول فيرجع الى ما اتصل
بالفاعل المتناظر بقوله الثاني ان يكون مرفوعاً الى في جوار متصل
هنا خلاف بعاذه المرفوع وسند الكوفيل قوله ان هي الاضائة الدنا
قال الزحمر في هذا الضرب لا يعلم ما انتهى به الاعيان بلوه من بيانه واحله
ان الحياة الاضائة الدنيا وضع الضرب موضع الحياة لان الضرب يدل
عليها ويمنها قال ومنه في الشئ على ما حلت وفي العرب تقول فاشان
قال للمم وهذا من جرد كلامه ولكن في مثله في النفس وفي العرب
منعها لا مكان جعل النفس والعرب يدل من وجعل وتقول خنزن قال وفي
العبي وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف الامكان وجه ثالث في المثالين اسم
بذكره وهو كون من ضمير القصة انتهى وانقد بعض قول الممد ان الالف
من قبلها ضمير ضمير الضمير عنه بان الخبر اذا كان مضافاً للمثنى
او موصوفاً للمثنى وجعل ضميراً كان للبتد الذي هو ضمير عايد عليه
ما عتبار ما قبله من الاضافة او ضعفه وح بصير القدر انضائنا
الدنيا الاضائة الدنيا وهو غير جائز وليس في كلام الزحمر في دليل
عليها ما ذهب اليه المص لانه قال وضع في موضع الحياة ولم يقر موضعها
الدنيا في قول الخ وفوله لان الخبر يدل عليها ويستلها يعني ان سياق
هذا الكلام دل على ان المص هو الحياة فيكون القراءون السائقين لا الخبر
نقله دم قوله ضمير الشان والفتحة ما تان التثنية لثقتان هو
وسبوه ضمير الامر وضمير الحديث وسماه الكوفيلون ضمير المفعول لانه
لا يدري عندهم على ما ذا يعود وتسمية المبرين اولى لانهم سموهم
والكوفيلون انما سموه باعتبار وضعه سند لا ضمير الشان
الاجلة خبرية مفرجة خبرها واقراده لازم وكذا تذكره ما لم يلم موت
نحو انما عند حنة او مذكره به موت نحو انما قاربك او فعل
بعلامته زانف خوفها لا تفر الا بصار فخرجنا نيشم باعتبار الفتحة

على تذكره باعتبار الشأن ويرز مند واسم ما منصوبا في
 بابي ان وظن ويستكن في كان وكاد يستعمل واغما الزم كونه مختبر
 غنية دون الفصل لان المراد بالفضل هو التمدد في الغنية
 والمختص بالمراد لهذا الضمير الشأن فيلزمه الاخر او الغنية
 كالمختص بالمراد اليه ولا بد ان يكون مقبوعا في الجملة الفقرة له
 شيئا عظيم لان المقصود بهذا الالهام في التفسير تعظيم الامر فلا يقال
 مثلا هو الذي يظلمهم قوله اسما فاصلا اراد به الاسم الموصوف
 سمي قوله اسما معناه الذي في كون معناه ممن يقال الاما
 ٢ يفتكر سمي الشايب عن الفاعل احد من ترجمة غيره
 بمنعول ما لم يسم فاعله بوجهين احدهما ان الشايب عن الفاعل
 يكون معنويا وغيره والثاني ان المنصوب في قوله اعني زيد
 وشاريعه في علم انه معنول الفعل الذي لم يسم فاعله وليس
 مقصودا لو كان في شرح السند وروا عنه الموصوف بان المنعول
 الذي لم يسم فاعله صار في الوقي على الالفة على ما تقدم مقام الفاعل
 من معنول او غيره حيث لو اطلق لم منه ذلك ولا يخرج عنه شي ولا بد
 فيه غيره انتهى وذكر في المعنى لسان الاولوية وحين غير حدين
 احد هو انما اخبرنا في انما اوضح والهرب بنين ان عتارا لا وضع
 والاخر في المذهب الاولوية موجودة في كلامهم وكذا الاخرية
 لا لا عبارة اخبرنا ذكرها في نادية ما قصدوا في قوله لغرض
 اعلم ان النقص من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدة ما ترتب
 حصوله عليه قصد بالفعل او ابتداء في الزايد كالمقصودة
 بالفعل كقول النقي لحصوله من النقص عن الخطا في الفكر ويشهد
 كل منهما اذا قصد بالفعل غير فاعله جملتا في المقصود من في فاعله
 والترتيب على الفعل في الجار مثل ما عرفت به وتوضيح الترتيب
 وما المال والاهلون الا ورتبه ولا بد لهما ان شررا الوادع
 ومن الغني مناسب الغني في قوله الله الذي ثقلت الآوه وغربت
 نواوه دم قوله او معنوي ومنه ان لا يتعلق بذكره غير من غير ان لهم

واذ جيت اذ قبل كم تسبحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال
 اسما دها الى فاعل مخصوص بل الي اي فاعل توضيح وشرحه
 والمحل جملته الجمل من الغرض المعنوي يتبع فيه التام وهو غير ظاهر
 وانما الغرض في التوضيح من جعله مقابلا للغرض المعنوي في
 تعديل الحد في الجمل قال من شام فيه نظر لان الجمل انما يقتضي ان لا
 يفرق باسم الفاعل لا ان تغرق كنهه وكل فعل يجوز ان يستند الي
 اسم الفاعل المشتق من مصدر مثل سائل وسام سليم وهذا
 لا يكون له وقتا واجاب عنه دم ونازعه في عايشة فراهها
 قوله فيما لم يرد عليه انه اذا تقدم الفاعل ما رمتد اسم ان الشايب
 لا يلزم فيه ذلك لا نه اذا كان ظرفا او جاررا ويجوز ان يكون مبتدأ
 اذا قدم ويرد ان الفاعل يثبت له الفعل وهذا لا يلزم لئلا يسهل
 الجور واليوت لم الفعل ويجاب بان كلامه في الفعل به بلا واسطة
 وهو اذا قدم صار مبتدأ او لا بد ويثبت له الفعل ولا بد واسا
 الحار والجور وانظر في سبيل بيان ولم يفرع فيها بقوله فيما له
 والما في لبيان به حري فيجعل على بعض الاحكام وورد ايضا ان مما له
 اللغز كذا اذا كان مذكرا وهذا لا يثبت للشايب اذا كان مؤنثا ويجاب
 بان المراد فيما له من حيث هو لا فيما له الفاعل الخاص فما مؤنث
 مؤنث له الفعل والفاعل للمؤنث قاله سمي من الرفع الى لوقا
 من وجوب الرفع والبدنه والناخير كان احسن اذ كل من التلافة
 واجب الا ان يقال جرح بالوجوب في الناحية دون الاولين مكان للذي
 شبهه سمي خبرنا في الفصاح التوال العطا والنايل عليه سمي
 ووجوب الناحية يعني غير الفاعل عند مور النقي سمي قوله
 وغير ذلك اي كنا نقتض الفاعل لتأنيده ان كان مؤنثا غير مجرور
 الاتصال وصيرورته كالجز ومنه توضيح وشرحه وقوله غير مجرور
 اي لان الحار والجور من حيث هو لا يوصفان بتأنيث فالا لسعد
 في شرح الغري ويرد على كلام الله انه لا يجري مجراه في العامل لان
 نائب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المصوغ للمفعول واسم المفعول

سعة القول بعد التبين

وفي ادقاعه بالمصدر المثل بال فعل وحرف مصدر في خلاف دم قوله
 فال فعل انما ينضم اليه استعارة بان فعل المفعول فرع عن فعل
 الفاعل وانه مغير عنه وهو مذهب الجمهور وذهب غيرهم الى انه
 اصل بنفسه شق من المصدر للمفعول ابتداء وقد يشعر به قوله
 في التقريب وزد عو من تسمية او رد الشايط على الله انه ذكر
 ضاحك الصحيح والمعتل الذين من الى سر خاصة وترك ذكر حكم
 المضاعف وما اعلمت لانه اولاه ومعتل العين من غير الحاسي ولم ينك
 ذلك ما ذكره هنا الا ترى ان المعنى ليس ما قبل اخره في اللام في تكسوس
 بالاطلاق فانك تقول في زدر في اقر في استقر واستقر وانضم
 في المضارع للمعتل الذين على ضم العين الاول وفتح ما قبل الاخر انك
 كل من الودا والبا والنا عرفنا لودباع وبسقام وبسبانه للمعتل
 الفا بالواو ويجوز قلبه الواو فيه حزة تقول في فاري اوري وكذا اخو
 بفعل ويصل يزاد فيه على ما قاله قلب الفا واو نحو يوطر وصول وما
 اخره من الماضي ان يصير ما كدي وري في دعي وري وما اخره من
 المضارع با او ولو قلبها الفا نحو يدعي ويرمي في عويد عويري فان
 قلت هذه احكام تغريفة لا تنطبق هذا الباب فليعتل بن كسر في القريب
 والمضاعف في الادغام قلت ان المعتل وما فيه من الاستقام وغيره
 والمضاعف كذلك بانه التقريب والخراب انه جري فيما صنع على حدة
 كثير ذكر وما ذكر في هذا الباب وتركوا ما تركوا في التقريب والادغام
 واذا روي للمؤمنان حصلت الفايده انتهى وبجاءه اخرى بنه بما ذكر
 على ما تركت سم مطلقا اي ما ضيا كان او مضاعفا قوله
 والمفضل بالاض اكثر الخ ومن العرب من يسكنه كقولهم لو علم منها
 الدين والسك انهم ومنهم من يقلب الكسرة فتحة في المعتل فيقلب
 الياء الفا فيقول في زوي زيد لا يندج للهمزة تفصل في معتل اللام
 ثلاث لغات كرها قبل اخره وتسكنه وفتحه فيجوز قوله كينفي
 لانها الاعتقاد في قوله في المطاوعة سماعا للمطاوعة
 والبيد بنفسها للمطاوعة لا فاعضاة لتلك المبتدئة منيت لها وفتني

كلامه ان في المطاوعة من اول حرف في الفعل لوصف الثاني لها بانه الثاني
 وذلك لا يكون الا في الماضي لان حرف المضارعة ثابت لها في المضارع
 فلا يكون الثاني لها فيه ثانيا فاعلم ان الثاني للمطاوعة والمضارع
 باق على ما كان عليه فيقول يتعلم ويتعبد عن الشايط
 قوله من كلامه زيادة اي زيادة معناه فخرج تاخو من الشايط
 بمعنى دسنة فاعلم ان زيادة ولا ينضم ثانيا فاعلم ان يكون زادا فاعلم
 معقودة بخرج عن اللزادي قوله وثالث الذي يميز الوصل بين
 لان كلامه ضا في الماضي لان الوصل لا يفتح للمضارع ومثاله ايضا
 موصل بين كنه وذلك بعين ثانيا ثلث للمضارع في بناء المفعول على
 حالته في بناء الفاعل اذ لم يذكر مخالفه غير ما تقدم من ضم اوله وفتح
 ما قبل اخره شاطي قوله ثلثي لا يخرج المعتل غير الفعل كقولهم وقد
 واغثور قال ابو حسان حكم هذه هذه التي تحت فيها العين حكم الصحيح
 ب قوله عينا اي فقط قال الجاهلي ليلال بر عليه مثل طوي وكوي
 من اللين فان لا يعل عليه ليلال يعني اجتماع اعلان في بطوي
 ويعوي انتهى قوله فقد قرى وقيل الذي قرأ الاستقام من السعة
 في قيل وعين هو اكساي وحشام قوله والاستقام هو الايمان
 لقول اللزادي وكيفية التعلق به ان تاتي على الكلمة بحركة تامة
 مركبة من حركتين اهز اذا لا شيو عا حزة الفتحة مقدم وهو الاقل
 يليه حركتان وهما الاكثر ومن ثم تحفت اليها بفتح قوله ومن حاز
 اما ذكره ليلال يتوسم انه لا يجوز في تعدد النوع لا تقصاره على
 ذكر الكسر والاستقام دون الفهم لو عمل او لتسببه على قلته في هذا
 النوع ويسبق عليه الكلام على امتناعه اذ ادى الى نفس بر قوله
 ليت وعمل الخ ليت للمعنى وليت الثالث توكيده والثاني فاعل
 بنغم وعمل معنى النبي زقه له حركتان من الى الشاهد في حركته
 والحياكة والنسج والنبره علم الشوب والجنة امساوا والنسج على
 نبرن كان اسبق وابني والعبر في حركته والاقوال بعد مرجع
 اليك منها لانه ورد ايد زقه له لمصولة في نحو خشار المبرود

ان صانعا بالاحمال والحق فيه من باب الالباس والاول واجاز
 الاخر رفقة لعدم فم للراد وغيره بخلاف هذا انه يفهم منه غير
 المراد دون المراد فلهذا در المصنف ب كتن هذا لا ينفع الناظم
 لما علمت انه لا يفرق بينهما في الاظهر في الجواب عنه ما قاله السيد
 من ان اللبس الواقع في نحو مختار ومضار لا مند فعه عنه بخلاف
 الواقع فيما نحن فيه فان السكينة منه ووجه بان ليشم او يضم
 في حذفت وبنت وكسره في عقت انتهى لكن يبقى الظرفية من وجه
 اخر هو ان الالباس لا يقتضي الامتناع مطلقا بل الامتناع لا يقتضيه
 فان اذاد للم امتناع مطلقا فهو مشكل وان اراد الامتناع حيث
 لا قرينة فاما وجد جاز ونواظر ولا بعد ان هذا مراده ب قوله
 وما لاي قد يري لعجز قد يسهل مسيلة اللبس المذكورة بقوله
 وان يشك لا يصيد فيجب في عجز كرو وفي مره من المضاعف شكل
 حيث منه اللبس كما في ارد واما ضا مضي للمفعول فانه اذا ضم اوله
 التبر بما مر الخافة بالرد فقياس التزام اجتناب اللبس اجتناب الغم
 والافتقار على الكسر او الاشام لكن بشكل على ذلك عدم اجتناب الغم في
 قوله تعالى ولورد والعاذوا الا ان يقال فز من الكلام حيث لا قرينة
 والعقبة هنا مردودة وهي ان الامتناع لا يقتضي شرط اسم قوله لكن الاصح
 هذا الغم وهو عاكه منيف كالتهم قوله من كل فعل على وزن افتعل
 او افتعل وردا لطبي ان للفر فز في الثلاثي جريان الالوجه الثلاثة
 في العتاق والمضاعف ثم فز في ذلك في التماسي في العتاق خاصة واصل
 تقريره في المضاعف استندوا وهم انه لا تدخل الالوجه الثلاثة
 فانه يقتضي فيه على ما قرر اول من ضم ما قبل المضاعف وليس كذلك
 بل هي جارية فيه كما جرت في الثلاثي المضاعف ونقل عن من جرت ما يدل
 لذلك انتهى قوله في هذا التزم معركتها فتقدم مع الغم وتقدم مع
 الاشام وكسر مع الكسر كتن فضبه لكن الافتقار على الغم في هذه
 الوصل المذكورة لانه اطلق اوله وان اول الفعل يضم واقترعنا على
 جريان الالوجه الثلاثة فيما قبل المعنى شاطبي فلا تعال للنيابة

في
 في
 في

من الظروف

من الظروف والمصادر الخ قال من هذا بالظرف لانه شرطان الظرف يخرج
 هو اذ وصول الغاية اما بتقدير الفعل بغيره نحو سير يزيد من خفاف
 واما بالاختصاص وهو اما ما لا يحوز من اليوم واما ما لا يحوز من
 الخسيس اوها لصفة محوز من طوبى واما لعلمة من لفة والمخيس والمعدة
 له شرطان الظرف يخرج نحو معاذ الله ووصول الغاية بوجه من الوجوه
 الثلاثة الا نحو سير السير او سيرا ليل او سير شديد انتهى وقضيت
 انه لا بد في نيابة للمصدر من الاختصاص ولا يكون لتقييد الفعل بـ
 هو للظرف المتصرف من الظروف ما يلزم الظرفية او غيرها ومن المصادر
 ما يلزم النسب على المصدرية سم قوله المختص ان يلفظ ظاهر
 او مقدر رفقة المعنى اعازا وسير يزيد سير بتقدير الصفة اي واحد
 والام بعد انتهى قوله واحيانا اخفى حلي عندك فان قلت
 لم يحو خلافا في المصدر غير للظرف وحقان يحزه فيه فيقدر في
 سبحانه انه كمن عامله المذوق مسنيا للمفعول قلت للمصدر الذي
 لا يتصرف لا يكون الا محذوف عاما ولا يكون الا انشائيا فلا يطر
 فانية المقديره فعل المجهول بل لا يصح البته لان افعال الانشا
 لا تكون الامسدة الى الفاعل الذي هو غير المتكلم قوله
 لعدم الغاية لان الفعل يدل على مطلق الزمان والمكان ومضا
 في الاول والتزاما في الثاني والمصدر والمهم مستفاد من الفعل
 ومع اختصاص كل منهما بالوصف مثلا تحصل الغاية بقرع
 قوله احق لان مصدر المصدر المؤكدا كترابعا ما من ظاهره
 بقرع قوله خلافا لما اجاز له اي كالكسائي وعظام وشبهها
 ابو حيان بقرع وحمل الخلاف متبدا بما اذا المبات لعدم مصدر
 المصدر مختصين بـ قوله لم يذكر نيابة مصدر الظرف قال
 د اعازا من السراج ان بها الجلس تريد على عواي مكان وبين
 ان بقدر حمل الخلاف في نيابة الظرف المؤني على هذه الصورة واما
 اذا قيل اجلس اليوم احد في السعد الحامع فقلت على تريد ذلك
 للكان المستقيم ذكره فلا يتوقف في جوازه احد ويكون محل الخلاف

ان نقول عليهم غير تقدم ذكر مكان انتهى في قوله يستعمل من الاقلام
وهو الاحتاد وسؤرك من الاساءه جواب الشط الاول وتدرى بالذال
المعلم من الدربه وسيل الصاده جواب الشط الثاني تخرج في قوله
هو اي المخرج له لئلا ان الصفات المخصصة به فلا تقدم له يوم القيمة
وزنا اي انما لان اعماله توزن ومن خلفت موازينه الا انه معني
في قوله وبذلك توجه وصل بينهم فيكون المعنى وصل هو اي القول
المعبر او هو له بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وليس انما ياب
للظرف لان غير متصرف وكذا يقال في البيت بعده تخرج في قوله
والقابل للثابتة من الجوارات وعبارة من مقام والخارج والمجروح
امران المرفق فخرت السبعة التي فخر بها العربي على هذا الظاهر
وهو قول الفايدي انما بالاختصاص باحد الاوجه المذكور بحوسب
ما سبكه او بالرجل او برجل من او بالعلية بحوسب يزيد فاما بتقدير
المتعلل بغير حوسب في طريق سيرا شديدا اي قوله والاذل
على تقليد كاللام في اي لان المجزوء بها مفعول لاجله واليهود على منع
نبايته خلافا للنفق وعللة المنع ان المفعول لاجله مبني على سوال المقدر
فكانه من جملة اهرى والمعد ابعثل منع نباية الحال تخرج وفي كون المجزوء
عبر تقليد مفعول لاجله عند اليهود نظر لانه لا يوافق المنقول عنهم وانما
هو مذموم من الجانب سؤ قوله فقد نفس من عصفور الذي اي حاجته
للتقليل نفس من عصفور مع قول المتن الا في باب التمييز واهم رجس
ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى طلب لنفسه فذهب في قوله
الريدي نعم الراعي ما يؤن ساكنة لشبهة في رندة هاربة من بلاد الهند
دوسري قوله ولنا سبوت يزيد سيرا اي ولنا من الادلة على نابة اليهود
في لسان العرب هذا التركيب حيث ان يوافيه المجزوء لم ينبسوا المصدر بل
ابقوه منصوبا ولوانا بوه لرغوه وان لم ينب المصدر الظاهر فغيره اولي
بالمنع لكونه اشد انما ما منه وما كونه يرجع اليه يعود فلا اصل خدمه
تخرج في قوله انما يراعي محل الجواب عن قوله ولا نه يبتع على الفصل
بالرفع قوله محل ظهور هو المجزوء بحرف نايد او غير نايد ومفعوله

ظرفا لا اول كمال التام والثاني كقولهم
فما لم تجد من دون عدنان والذال دون معد فالترقيع العوازل
منعيب دون الناب استباحه دون الاول فان اعرابا المنعيب بنجد
ونظير في المنعيب فنقال ان لم يجد دون عدنان تخرج في قوله خلافا
مردن يزيد لان وجهه مما حرك حرف اصلي معد في قوله ولا نقول
في المنعيب مروق يزيد لان لا يجوز في المنعيب حذف الجار ونقدية
المتعلل بنفسه مع غير ان وان ذلك تخرج في قوله والناب في لابه
الجواب عن قوله ولا نه يتقدم ذلك ونقز به ان عند س هذا
الناب عن الفاعل خلافا لصاحب الكسائي ولا غير المصدر كما قالوا
وان الناب هنا غير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو الملك للذكور
عليه بالمعنى وانما لم يقيد بغير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسويا غير
فيكون مستند الختم وذلك يجوز كما تقدم تخرج وفيما لم تقدم
الذي يقال عليه يجوز حين ان يكون في مسو لا يميز يعود الى الملك لانا
نقول لو كان كذلك لوجب ابراز التمييز لجواب الصفة على غير من هو له
سمي في قوله وامتناع الاستدلال الجواب عن قوله ولا نه اذا تقدم الخبر
في عدم التردد هذا الجواب من عصفور واجاب الخفاف بان بعض
الفاعلين يجوز ان يتقدم متبدا اما الناب الحق واحد ووكذا نحو
في امرأة هند ولو قل في امره هند لم يجر ان المتبدا حينه يصير
عابد اعلى شي من الغير مؤخر انتهى في قوله مع امتناع من احد لم يقرب
اي ان من الامراء في الاعباد لا يقع احد في الامنيات لان نفسهم مسو
لذلك لموله اذا احد لم يفتنه شأن طارقي نفس عليه من مالك وصفت
امتنع المقدم امتنع الاستدلال تخرج في قوله مع امتناع لفتا لعند الخاف كان
ممتناع ان الفاعل حقيقي انما لك لانه في صورة العقلية وهو لا يثبت
الفعل لاهتديد وهو جار مجازي فيكون مفعول فتنسقط قوله ولا الفاعل
لا يثبت له كذا وقد برده ان جار ايضا فيكون وما تنسقط من ورقة وما
تخل من اني الا ان يقال ان خبر الفاعل من كثر ففتنت كونه في صورة
العقلية في قوله لا لظرف ذهب الفاعل الى ان صرف الخبر في موقع رفع

وهو مبني على قوله ان الما في نحو مررت بزيد في موضع نصب وهذا
 قول امر عوب عنه لا يقتضيه القواعد ثم قوله عليه قد وحق
 الخ وان حرف الجر لما كان ملازما للجر واطلق الملازم وان ادب
 الملزوم بنحو شري قوله ان الناييب المجموع رده ابو حيان بانه لم
 يدع اليه احد لكن في المعنى ان الاصح ان يحويهما قائم فليخرج
 قوله ان وجد في اللفظ احترام عن ما لو وجد في المعنى بان كان
 الفعل يطلب للمفعول به لكنه لم يذكر في اللفظ فلا يمنع ان يات عنه
 قوله مفعول به شمل للمفعول به على التوسع وفي الشرح
 ولا يمنع بياية المفعول المستوفى لعارض وهو المنسوب بالنسب
 الفعل انتهى قوله بل يفتن انابته لان غيره انما منسوب بعد ان
 بقدر مفعول به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه
 غيره لان تقدم غيره عليه من تقدم المفعول على الفعل فغير
 موجب لغيره قوله مطلقا اي سواء تقدم الناييب او اخر لانه
 كثر انما يجمعن الجزى الثاني باسناد يجري الى الحار والجرور قوله
 والما برضى المنسبة الى الانابة الرجوع الى ابيه بالتقوي وترك
 الذنوب ومعناها من عذبت بمحاكتك اي اقمته بها والناس احد
 في ذكره حيث ناب عن الفاعل مع وجود للمفعول به وهو قوله
 قوله كما في البيت احب جمود العرب عن غياها بما هو في وعن
 المرأة بالغا شاذة في الموضع وعمل ان يكون الناييب عن الفاعل
 في الآية غير مستثنى في المعنى عند اعلى العفوان للمفهوم من بغيره
 ان يجزي العفوان قوله وانما اقم للمفعول به غاية ما فيه انه للمفعول
 الثاني وذلك جابر تقي وجعل البهاوي المستتر عايد على الجزى للمفهوم
 من الجزى انتهى قوله قبل في الاولوية لانه منها هو قوله الاكثر
 قوله وقبل للتعدد راوي اي بان ولي الجزى الفاعل اكثر من نحو قوله
 الجزور اي لانه مفعول به لكن بواسطة من قوله طرف المكان في الجزور في
 اقامته خلافا والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كسر بابتداء وكذا
 طرف الزمان لا الفعل بدفعي للذكر والزمان نحو من جلات المكان فانما يد له

دلالة لزوم كدلالة على المفعول به فربما شبه به من المذكورات فكان اول بالاقامة
 قوله من باب كسي وهو باب للمفعولين اللذين ليس افعلا للشيء والخبر
 ولا افعلا احدهما حرف الجر من عن الشاقي قوله فيما انتباهه من قد
 يتوهم انه لو كان للمفعول الثاني مؤنثا وانث الفعل اذ دفع الانثاس ليس
 كذلك لان غاية ما يد له حيث انث الفعل ان اللوث هو الناييب ويلزم
 من كونه الناييب انه للمفعول الثاني فلو ان انه الاول وهو ظاهرا
 قوله بخلاف ما لم يومن الشاسه قال لبعض المتأخرين ينبغي ان يشترط
 على اللبس لجنط الرتبة كافي قرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند
 اليه فخرج وساقى عن الرعي ما يوافقه قوله فيما ذكره من الاتفاق
 نظرا لعل للمعنى فيم عنده حكاية الخلاف قوله اذا كان ذكره
 والاول معرفة اي لان المعرفة حق بالاسناد فيها من الكثرة تخرج قوله
 وقبل بالمتن مطقا اي سواء كان معرفة او ككرة طر الدباب ذكره
 في باب ظن وهو باب للمفعولين اللذين افعلا للشيء والخبر قوله
 واري وهو بيان ما لم يودي الي ثلاثة شاطبي الى التقد طر الدباب
 قلت هل لا حار اقامة الثاني عند حلق اللبس ووقع اللبس به
 بل جاء كرا الثاني في موضعه والمنع من تقدمه لا ينع اللبس في عزمه
 موسى عيسى باعجابهما للمفعول وفي قوله قد صدق في باب باخر
 الخبر قلت على الفرق باسكان الاحتراز هنا بكلمة باقامة
 غير الثاني ولا كذلك فيما ذكرنا لا بد من ذكر الفاعل للمفعول الثاني
 والخبر ولا طريق الي دفع اللبس الى العجايب والترتيب فلكل الرضي
 والذي اري انه يجوز قياسا بياية الثاني من باب ظن عن الفاعل
 معرفة كان او ككرة واللبس بوقع مع الزام كل من للمفعولين رتبة
 ثم ذكر مثل ذلك في الثاني مشيوي اعلى انتهى قوله ان يكون جملة
 اي فيما تصوره فوجه كذا في ظن وثالثا علم وعبان التسهيل
 ولم يكن جملة او شيئا انتهى ومن جملة هو الطرف والحار والجرور
 والاصل مع اقامتها مبني على ان لا يجوز انما مع وجود للمفعول به
 المخرج لوجوده هنا وهو الاول لا يفيد كلام الرضي فيكون الثاني عند

المصنعة للوارثا فافا للكونين واستثنى الرضى من الموحدة
الحكمة نحو قبل يا ارض ابدى ما اكل والموولة بالمعروف كما في الفاعل
عزيبين كم كيت فلانهم اي كيتهم فقلنا هم اولم يبد لهم كم اهلكنا
اي بقوة اهلكنا قال ففتح بين كم كيت فقلنا انتهى
الاولا فلانها دل عليه كلام الرضى من حوارا نابة المفعول الثاني اذا
كان ظرفا او حارا ونحو ذلك قبل يقوم مقام الفاعل مع تعلف
او بدونه الظاهر يدونه بل لا تصور متعلق حينئذ للظرف لانه
يوقع على النابة براريت الشاقي ذكرها بويدي ثم قوله واما
الثالث يعلم حكمه من حكم الثاني من باب ظن لانه هو فاعل المفعول
كما قاله لغتهم خلافا لما في التوضيح بقوله وهو متضمن كلام التثنية
قال السيوبي وعزبه من مقام في الجامع بقوله اخرج من منع
الاضداد لا يرد على المفعول لانه شرط لمجوز عدم اللبس بقوله فيها
اذا كانا لكونين نحو ظن افضل منك زيد اذا كان زيد هو الاول
بقوله او معرفتين نحو ظن صدقك زيد اذا كان زيدا هو الاول قوله
ويجوز الصبر على متنازع لفظا ونية احاب عنه بجوابي الاول
منع ناهية فنية لانه مذهب كونه المفعول الاول بركته التثنية على
ان هذا لا يمنع المنع مطلقا لحوار اقامة الثاني مع ايجاب ذكره
ومرضه لا ثباتا للحدود والثاني اعتقاده كما يكون الثاني عنة كالحج
كالفاعل لا يقال يمكن الاعتراض عن ذلك باقامة المفعول الاول
لانا نقول هذا لا يتعد كاحوز فافنا اذا نزع فلان في الفاعلية
او الالفاني وغفرا هو الضمير من الاول متنازع لفظا ونية ولم يمتد
عن ذلك مكان الاعتراض عنة لاول الفاعل انتهى وقوله منع ناهية
بركته معارض بان الناهية عن الفاعل شبيهة بالظن لانه مستند اليه
فركبته المقدم كما في التوضيح وقوله مع ايجاب ذكر الثاني في موضع
ممنوع اذ لم قبل له احد بل لا يصل عند نية تمنع الفاعل تعد عنة
قاله من قوله والابدي نعم الهمزة وتشد بد الموحدة لتثنية
اي ابدك ببد بالاند لن نقرح قوله مفعول صحيح لعمدة الخلافة المفعول

عليه حقيقة لكون الاغلام واقفا عليه ولان اصله الفاعلية هو اوافق
ما كان متلبسا به يتبع قوله شبهة اي في بعضها مفعول اعطي اي فاعلا فان
المفعولة عليهما بخار وعد الدليل يقتضي منع الثالث ايضا ويجوز
في باب ظن قاله ب قلت في خبرائه كي باب ظن نظر لعدم وجود
المفعول الصحيح فتجوز نية غيره بعدا ورد الدليل المذكور
ما به لا يقتضي منع قوله ونبتت عبد الله الى الفاعل الثاني المفعول
الاول نابتة عن الفاعل وعدا عنه على قبيلة المفعول الثاني وهذه
اصحت المفعول الثاني وكذا ما جاز صحت وموافاقا فاعل كراما وليس
خبر بعد خبر وصحتها فاعل ليسا والمفوض اليه وتشد بد الواو اليه
كانت تسمى بواو ميم السجاسة والمردا اعيان القبيلة والمصنعي
اجترقان النسبة المدعوة بعبد الله الكاسية باليا مة مواليد
كرام واداسا واما الشام فترجى قوله حكيم المراج الى في التثنية
ولا يوجب خبر كان المنفرد خلافا للقول لا يجوز كنه بقاء ولا جعل لمفعول
خلافا له ولكن في التثنية ذكر ابي حيان منع نية
للمفعول معه وقال الاستاذ الصغوي جاز عند البريبي نية
افعل مضى فالي المصدر يجوز ان يشد اليه قوله مما علق بالرفع اراد
الرفع الثاني لا مطلقا فلم يجز ان يستثنى الفاعل والمشد به وخرج
كان واخرا فاعلا في التثنية قوله النصب لمعتقد النصب مستندا
وله خبر ومعتقدا حال قال في التبرج وصل نفسه برفع الايبا تكون
مقددا وادافع الفاعل المحذوف فتكون مستقصا من همان اتمها
الاول ويعزى لسبويه انتهى فاورد على النظم انكم احاز واسلب
زيد نوبه ونوبه بالرفع والنصب واجيب بان النصب على اسم
مفعول به لان سلبه تبعدي لا شين والرفع على بدل الاستعمال كما قال
ابن هشام اذ ارفع على البداية فان المفعول الثاني بغير قوله
ورفع مفعوله به لا يلتصق بالخطا عنة بل يرجع ان المنسوب فاعل
وان الرفع مفعول به وذلك نقض لامر لم يكن جعل الشاقي للرفع
في هذا ويجوز فاعلا عرفة والمنسوب مفعول وان كان للتمييز على خلاف

ذلك والاعراب ابتدائها تكون على حسب العلامة التي تكون التي تكون
في الاسم المرفوع ونوافق ما ذكره كلامهم حيث جعل ذلك من قبيل
القلب الذي قد السكت مطلقا ورده غيره مطلقا وقال صاحب
التمهيد للفقهاء ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والافلاسه قوله
فلا نقض قال ابو جابر وقلب الاعراب لغير المعنى فيه مذاهب فلا نقض
احدها انه يجوز في الكلام والشعر والثاني انه لا يجوز الا في ضرورة
انه لا يجوز في الضرورة وتضمن الكلام معنى يصح منه القلب والذي
محمدا فاما ان لا يجوز في الكلام ولا يجوز في الشعر الا في حال الاصل
وقد يجوز فيهما وفيهما معا لغير المعنى بـ استعمل الاعم
عن المفعول للردا لعلها ما يجوز فله فيما قبله فنقل
الفعل للمرفوع واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة
وللمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والمرفوع لا يفسر في هذا
الباب الا ما يصلح للفعل فيما قبله مرادى زقوله انما يفسر اسم
واحد كما هو المشا در فلا يرد ان الناطق ترك استراطا ان يكون المفعول
عنه اسما واحدا قال بقرام ومقتضى قوله شغل الخ ان جهة نصب
الشاغل والمشتغل عنه واحد وهو الحق وبه يعلم ما في قولنا الشاغل
ان الناطق ترك استراطا لجهة نصب الخلاق فله يسر كونه صحيح
المد ما ينبغي عدم الاستراطا قال وبعبده فقلنا الاخص عن العرب
انهم يقولون ان زيد احسب عنه فزيد منصوب على انه مفعول به
والسببي منصوب على انه مفعول فيه انتهى وبهذا ومن المشغل عنه
احتاجه اليه فخرج لتعني بها بعد كزيد في الدار فافترقه وجواز
اعمال ذلك للمشتغل في النصير فيما قبله والامكن النصير شاعلا عنه
از هو لا يبعد ان يظلمه فخرج فزيد اما احسنه والمراد جواز عمل
الفعل في ذاته لا مطلقا والاخرج ما يلزم وجوب الرفع كما ياتي بـ
ونقيده ان على كونه نصرا باعتبار السمع وقد يكون اسما ظاهرا
يجوز انما هرب زيد او يجوز حذف النصير كنه فيج لما فيه من القطع
والهيكلة خرج به السعد في باب الانشا وخرج بقوله سابق للمشتغل

عنه

عنه ضاحر عن مرئيه زيد اعلى ابدال الظاهر من المعنى ومرئيه زيد
على الانبدا وتقدم الجملة خبرا سبق قوله بنصب لفظ يجوز ان يكون
هذه الباء بغير معنى بل لا من عنه كما قرر في الفم وان تكون على حالها صلة
لشغل ونصير لفظه للنصير وللرا د بنصب لفظ النصير بقدي الفعل اليه
بلا واسطة كزيد مرئيه وينصب الفعل بقدي اليه بواسطة بـ قوله
ان سبق اسم قال الرضي وقد ينسب الى اسمان منصوبان لمقدمين او اكبر
عوزيد اخاه مرئيه اي هرب زيد اخاه مرئيه وزيد اخاه علامه
مرئيه اي لا يست زيد اخاه مرئيه علامه مرئيه انتهى وعلم منه
ان محل اللواز اذا كان الناصب للمقدم متعدد بعد المشتغل كنه
فلو كان الناصب للاكثر فضلا واحدا مقدرا امتنع الا عند الاختصاص كانه
الشاغل بـ قوله او ملاسته اي ملاسته غيره بان فعل في مضارع
الى غيره عوزيد اخاه او غير ذلك كاسبق سبق قوله لورفع
له الى غير محتاج اليه مع قوله مستقبلا عنه نصيره لان معناه انه لو نصير
لعمل في ذلك السابق قوله نصيره لفظا او محلا اي بان يصلح لذلك في
حد ذاته وان لم يصلح باعتبار التعارض ففعل فتم وجوب الرفع كما ينبغي
د قوله والسابق نصيره هذا الامر للاباحة بالمعنى الشامل للوجوب
وغيره ولهذا فضله بقوله الاتي والنصب حتى الخ - قول ففعل
انصر وقال الكسائي والفرا بـ الفصل الظاهر ما لذاته ان هو المعنى نحو
زيد اخاه مرئيه فمرئيه عامل في ما زيد اكانه عامل في نصيره واما نصيره
ان نقل العامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسد عوزيد مررت
به وقررت اخاه فالناصب لزيد مررت لسه مسدحا وزنه والكتاب
لغيره مررت لسه مسدحا انتهى وليس محل الاسم نقل معناه فاما حازان
يعلم لفعل الظالب للمفعول واحد في ذلك للمفعول وفيما قبله
واحدة لان النصير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تشكيله على
نصيره تأكيد ايقاع الفعل عليه من قوله نحو ما فيه شي لا ينبغي بـ قوله اي
فلا يبعد بينهما استكمال بانه ان اريد انه لا يجوز ذلك على وجه التاكيد
ختم او على وجه التاكيد فنوع وبانه كين يستقيم ذلك والمحقق

في الواقع الجمع بين البدل والمبدل منه لغة وبلاغة ويرد الاول
 بان الحد في سابق التأكيد والتأني وان للشيء شكل التمسك به
 البدل المتوهم في المبدل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا
 الاول لا الثاني وفيما رده الاول انظر الى المعنى لم يرد
 التأكيد على تقدير الحد في لبرده عليه بان التأكيد ينافي في الحد
 بل حاصل كلامه انه هل يجوز والجمع بينهما على وجه التأكيد
 وليس في هذا تأكيد مع الحد فان قيل وجه الرد ان قضية هذا
 انه مع الحد في تكوينه تأكيد ايضا قلنا ممنوع للجواز ان يقول
 مع الحد في حقيقة البدل ومع الذكر يكون تأكيد اعلى ان منافاة
 الحد للتأكيد محل بحث كبير فالوجه في الاول بان المذكور كالحرف
 من المحدود والجمع بينا في السوئية ٢ من معناه انه ياب عنه في اللفظ
 ومع الجمع نسخ التأكيد في اللفظ **سنة** موافق ذلك الفصل
 الى الوجه ان تحل الموافقة على الموافقة بوجه ولو يكون احداهما
 على الاخر كما في زيد ضرب اخاه او مروق باخيه اى لا يست زيد
سنة واما معنى دون لفظ بقى ان لا يوافقه لفظا ولا معنى كمن
 يكون لازما كزيد ضرب اخاه اى احبته قاله ب اى فان ضرب
 اخي زيد ملزم لاحبته زيد فان قلت اى لزوم بينهما مع انا
 نقول ضرب زيد او اكرمت اخاه وانا قد ضرب الاخ وتعمل عن
 اخيه فلا يزيد بصره اهانته ولا غير اهانته **قلت**
 لم ندرع اللزوم الفعلي فلهذا ما ذكرت بل اللزوم العادي الذي
 فانك قد اقبل العرف بتسبون فاعل ذلك الى الجمل فتقولون
 انظر الى صنف فلان ما انجبه ضرب انسانا وكرم اخاه وتقولون
 لمن ضرب شخصه اخ ما ضربته فانما ضرب اخاه وعلى هذا القول قد
 لزيد اى مثال الضرب به بل يمكن بعد او يكون ذلك الضرب
 كناية عن الامانة والضرب المذكور مراد به الضرب المعنوي **دم** قوله
 اذا شذبه جاوزت زيدا مروق به فيه بحث لان كون الجاوزه
 في معنى لزوم ومحل نظر لان معنى لزوم لزوم مثلا لا هو محاذاته

وقت للبر فصدق على الجاذي انه ما يزيد لا محاذاته كيف
 تكون اللزوم محاذية في معنى لزوم ومحل نظر في قوله
 امر على يد ياردي ليلى اقبله الدار وذو الحد انا
 وكيف يمكن تقبل الدار وقت محاذية في معنى لزوم ومحل نظر في قوله
 المفهوم من لزوم المعدي بالما مراد في الجاوزة غلظ المعدي
 يعني بالبيت فانه مرادفة المحاذاة **سنة** قوله ان لا يفصل المسايق
 في اخر الباب انه لا يطر الفصل في الوصف مع العرف بل بينهما **سنة**
 بالعدل مقصود علمه **سنة** قوله لم قد يجوز رفعه لانه يمكن ان
 يستفاد ذلك من كلام المصنف ان يقال المراد بفتح الضم استعجال الرفع
 على البدء اخذ من قوله ما عطف بالفعل فان فيه اشعارا قويا
 بان الرفع من عزم الضم ان يحصل الفصل لما عطف به فثبت
 وعدم الرفع كمن **سنة** قوله لا يجزي في التمامه واذا استكت فثبت
 ذلك فاجزى ومنشئ بضم الميم الى الالف التبيين **سنة** فلا يلزمها
 الاخرج الفعل اى الفعل الصحيح اى للرفع به لا المقدر فانه في بينها
 اى لا يقع بعدها متعلا كما او منفصلا بمجمله لقوله ان زيدا لفته
 فأكبرته مقدرا انه زيد الفتى لفته فأكبرته ولولا هذا التقييم
 لما صح قوله لا يقع لا يستعمل بعد ما فواذا انظر هذا **سنة** فظهر لك
 اشكاله بقوله تعالى واما عود فقد بناهم نصب عود فانه
 منصوب على الاشتغال بمقدري بعده واما كس ادوات الشرط فلان
 وجاب باستثنا ذلك بدليل ان الفعل الذي بشرط ان يليها
 مرفوع هو الشرط بشرط اما محذوف ومرجوحا جواز عمل ما بعد الفاء
 التي على جواب اما فيما قبلها من بعض اجزاء الجواب فتوزان
 فيسرب ويحتمل انه جري على ان ما ليس اداة شرط كما تعلمه في
 عروس الافراع عن احيان **سنة** قوله اذا مطلقا اى سواء كان
 الفعل ماضيا او مضارعا جوازا زيدا لفته او لم يكن **سنة** قوله
 او ان والفعل ماضى اى لفظا ومعنى عز ان زيد لفته فأكبره
 او معنى فقط عز ان زيدا لم تلقه فانتظره ويتبع ان زيد اتلقه فأكبره

ان لما حيزت الفعل قوي ظهرا له فلا يليها غيره خلافا ما اذا
لم يحزمه اما المضى واما الغزمية فبجرها كالتقدم فتصنف ظهرا
للفعل فليها غيره بقرينة **قوله** فتشوبه النظم بين ان وحيدا
مردود حقاوية ان الفرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب
النصب حيث رفع الاستعمال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع
الرموز فليست لازمة وبعبارة النظم فاطقة بذلك بقرينة قوله
فالرفع التزمه ابدأ اكد با بدارا وانظرا حركلام فان ظاهره
جواز الرفع والنصب بعد اذ اسم قال في النسخ وفي السبعة دلالة
افعالهما هذا مطلقا والثاني هو اذ هو لما عني العلة مطلقا
والثالث المقتضى بين ان يفتقر الفعل بعد ويجوز وهو لما علمه
وان لا يفتقر فمتنع حكاهما في المعنى انتهى فبعبارة الاصل ان التزام
الاسمية معها انما هو للفرق بينهما وبين الترتيبية للمنقصة بالفعليته
وقد عمل بها الفرق ولا يفتقر الترتيبية لمعنى سبق عن من استقام
قوله وتخرج السبعة من هذا الباب لئلا يقال في التوضيح ولم اذكر
من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر النظم لان بعد الاستعمال لا يبعد
عليه انتهى اي لا يبعد فيه ان يكون الاسم للتقدم حيث لو تفرغ
الفعل عن الضمير مثلا وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس
لهذه المباشرة قال في المكي والمجواب ما اعتمد النظم فشا وفي التسهيل
من حذف من اقسام المستعمل عنه ما يجب رفعه لان العامل في نحو
حزبت فاذا زيد بقرينة هو وزيد عامل ذاته ويحذف ذلك صالح للفعل
بذاته في الاسم السابق لورقة لكن منع من عمله مانع وهو تقدم
ما لا يعمل ما بعده ففما قبله فلم يمنع عمله ففما قبله لذاته
وما لا يمنع عمله ففما قبله لذاته سواء في عمله حيا او استغنى
فهو معدوم ومن اقسامه وما امتنع عمله ففما قبله لذاته كالفعل
النصب او مثل التفتيل والصفة المشبهة واسم الفعل بخز زيد ما
وعروا كرم منه تذكروا وجه الاب زيد حسنه وزيد وبذلك لا يبعد من
اقسام الاستعمال لعدم صدق الحد عليه انتهى قال في المكي وبره عليه

قول المع لا في الوصف ان لم يكن مانع حصل احترازا عن الوصف
الواقع صلة لان مع انه باعتبار ذاته يصح عمله ففما قبله
لكن منع من عمله مانع وهو وقوعه صلة لان وقوعه مانع
لم يصح الاحتراز عن ذلك وتيسره في التسهيل يكون غير مانع
ولا يتبعها وهو الخففة الي غير ذلك مما عذر مما امتنع عمله ففما
قبله مع ان هذه يصح عملها بذا الحقا ففما قبلها ولما امتنع القول
لما منع عارض الا ان يجب انان التقييد ففما ياتي وفي كلام التسهيل
ليس لا في الاستعمال بل لصحة النصب فيه لان الفعل وان وقع خبرا
كنه بذاته صالح للفعل ففما قبله ويجاب بالفرق بين الفعل
والوصف بان الفعل لقوته اكثر نصلا حيثه بذاته بخلاف
الوصف انتهى **قوله** في نحو خرجت وزيد وزيد خبر وعمله لما جا
في الحال ان حلية الحال المبدوءة بغيره متبعت بغيره ففما قبله
ومتنع الواو **قوله** فلا تفسر عملا فيه لئلا يعبأ باللفظ في شريح
التسهيل وما لا يعمل لا يفسر عملا على الوجه المعبر في هذا الباب
وهو كون للشعول نحو في اللفظ من العامل المضمر ولما علمه
اي ان قال فلو تصدق الدالة دون التقويص لم تكن المسئلة
من باب الاستعمال الى ان قال والحاصل ان الفعل لا يلا دون
دون تقويص لا يلزم ففما قبله للفعل الى قال في المكي وقضيت صحة
النصب في نحو زيد ما احسنه وان لم يكن من باب الاستعمال انتهى
قوله واخير نصب للزقال **قوله** وانما جاز النصب حيث يليه ففما
امر او في او **قوله** لان وقوع هذه الاشياء للشد قليل في ذلك
الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطبيعية فعلية اولي ان اتم ذلك
وكذا احتصاص الطلب بالفعل **قوله** في طلب اي تفسر ما عذر
لا فرق بين طلب الفعل والترك **قوله** او بقرينة في نحو اخرجت
عنا يبيد ان لام الامر ليس لها الصدد وعذر به **قوله** ويحذف
ابنه له اي لا فرق بين الطلب للظا ومعنى والطلب معنى فقط قاله
اب **قوله** في نحو زيد احسنه ليس اطلب فكيف ودر حقي احب

قال ب قلت هو وان لم يكن طلبا لكنه على صورته بل هو طلب
 حقيقة عند جماعة منهم الزمخشري كما باني في بابه قوله ٢٧ الفعيل
 في محل رفع اي على الفاعلية عند من وزيد انما لا يطلع الفاعل
 فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لا يرفع
 الفعل جامد ٢٨ بول فيما قبله فلا يفسر باملا نصريح قوله وانما انفق
 السبعة عليه في جواب سؤال تقدريه انه يرفع كونه نصب وانما
 قبل الفعل الطلي لزم اجاج القراء السبعة على الوجه للرفع وهو
 ان لم يكن ممنوعا غير واقع او قليل الرفع جدا وتفسير الجواب
 ظاهر هذا وذكر السعد عند قوله تعالى وما جعلنا من سبق
 الآية انه لا يمنع اجاج القراء على احد للمازى وان كان مرجوحا
 كقوله تعالى وفيه الشمس والارض والسموات كون الفاعل موصوفا
 عن حقيقة بلا فاصل من قوله مما يشي عليكم حكم الزائدة والمازى
 اي في ذلك للصفات وهو حكم واتم المضاف اليه وهو الزائدة والمازى
 مقامه وحذف الخبر وهو الحار والحرور نصريح ويجوز ان يكون الزائدة
 والمازى ضمير مستلحا وفي اي هذا بيان حكم الزائدة في ستة
 ثم استوفى الحكم اشارة الى ان الفاعل استعنت منه لا غاطفة للالزم
 عطف الانشاء على الخبر واذا كان مستلحا لم تكن الآية من الاشتغال
 لان صرحه لا يرفع في اجزاء حرة اضري وسرط الاشتغال ان يكون
 الفعل المشتغل بالضمير حيث لم يشغل به هذا في الاسم السابق في
 قوله في نحو هذا اي تمام بين الشئ موصولا وصلته فعل وظرف
 لا تقدم قوله وقابلة الخ تمامه واكرامة الحسين خلقا حيا والو
 في وقابلة واورد فيقولان فيحق الخ لله فبئس من الله والرومة
 من الكرم مبتدأ والدار بالجيبين هي ابها وهي ابها وظلوك بغير الله
 وسكون اللام بمعنى غلبة عن الازوج خبر اكرامة وكما خبر بعد خبر
 وجاء اسم موصول وكلمة نه من بعد هذا وفي الخبر والحكمة صلة ما والعايد
 محذوف والكان بمعنى عني والضمير في ما مرفوعة قوله فيقال
 المبرد الفاعلين الشرط اي لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاعلين

لا تدخل

لا تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زيدا فاعله وهو انصرف قوله وقال
 ابن السيد بكسر السين وسكون الياء اخر الجوف في قوله وان باب شا
 بالتركيب كلمة العلة بفتح السين معناه الفرج وهو ابو الحسن طاهر بن احمد
 في نسخة والرفع في العموم اي يشهد بالشرط في العموم والاباء قوله
 من اهزة الاستفهام اي بخلاف بقية ادوات الاستفهام يجب النصب
 معها كما تقدم وانما لم يجب فعلها على الافعال كما في اخرها لانها
 ام الباء ولم يفسر في الامهات شي قوله في المختار الرفع اي
 لسلامته من التقدير قوله في ان كانت زيدا بقرينة قال المص فيسوي
 ابطال حكم الاستفهام لمدح من الفعل ولم يطله الاضطرار وعندنا ان
 انما فاعل فعل متدر تقديره انما وزيد منصوب به انتهى فاعل
 اثبات الخلق وان لا يجيز ما قاله الاضطرار لان الاشتغال لا يكون
 بالنظر الى الاسمين اصلا وكلام الاضطرار يقتضي انه بالنظر اليهما
 كذا فهم الاكثر وقال في حروف وانما منع من ذهاب اليها بفتن
 مادام انما مبتدأ وكن يقول الاضطرار لو سئل عنه فاما اذا جعل
 فاعلا بالحد وفي الذي يرفع للذكور فلا يمنع من اصلا فلهذا
 اصلا ونسط ذلك الدما ميني فراجع قوله اكل يوم زيد انصرف
 اي ونحو في الدار من الفتنة قوله اي كان الاستفهام عن الاسم
 فالرفع اي واجبه لان الفعل محقق وانما الشك في الاسم قال للمازي
 هذا هو القياس ولكن القضاة اجماعا على اختيار النصب لما كان معه
 حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل فظهر هذا ان ما قاله
 ابن الطراوة شا ذيل قول العرب ازيد اهزته ام عن انصرف قوله
 انعية العزاة اهزة للاستفهام وتعلية منصوب بفعل مضى يسره
 ما قبله والتقدير اسأوت فقلتة نظمت وانما قد زنا ساويت
 لان عدلته استعدي الاباح في وتعلية وزنا بكسر الزا وباء اخر الجوف
 وطبعة بضم الطاء وفتح الهاء والمطاب بكسر الميم وباء اخر الجوف
 فتايل والدارس بالنصب صفة سعلعة وقوله ومنها النون عا
 اولاً وان وانما قيد الثاني في يكونه احد هذه الثلاثة لانه لو كانت

غيرها لا يتبع الاشتغال بعده الا في المخرجين قوله ولا
 غير ذلك في بيان الدخلة على الفعل الماضي يجب تكرارها في غير
 في غير النجاء وهذا لا يكرر والخواب ان ذلك مقتطع من كلام والفتنة
 لا يزيد الا بانه ولا يكرر كونه مثلا ونوشه قوله وقال من الساذن
 بما هو صفة فذل او مبين مجتهد في الدال المكسورة بفتح قوله
 ستوبان الى قوله هذه الاضرب على اسمها والافعال لظلال غير ما من
 اذ في النفي وفيه لم ياولن فالفا محتملة بالافعال في حكم
 ان الشرطية في وضوب السبب ان اضطررنا غير الى ذلك نصريح قوله
 المجردة من ما لا يصحيد تشبه ادوات الشرط فلا يلزم في الغالب
 الافعال فان افتتحت بما صار اداة شرط واضفت بالفعل بفتح
 قوله وبعد عاطف المطلق فمثل غير الواو خواريت زيدا ثم عمدا
 مريت به ورايت زيدا او غير اكرمت اياه شاطي سرف
 على معول فعل لا شرط فيه ان لا يكون افعله من التبع اما اذا كان
 افعله فانه لا يطلب للشكلة فيثبت المشتغل عنه اذ كل ما ثبت
 له لو لم يدخل عليه عاطف مسوق بحلة فعلية حفيد وذلك لا يدخل
 السبب في قوله لا حق بالاسماء قوله بخوفام زيد وغير اكرمت
 قال من مقام كنت اقول بمنزلة ان يكون الحكم كذلك اذا علمت الحلة
 الفعلية على حدة الاشتغال كزيد اضربه وقام اجوه ثم ظهر ان
 بينهما فرقا وموان في هذه بعض على صورة السبب الضعيف في زيد
 اضربه اذ لم يان بعده شيء ثانيا في الفعلية بعد استغفار الضعيف
 في الصورة ولا كذلك العكس فان تقدم الفعلية تقدم لما بعده
 السبب ويستدعيه قوله والمنازع السبب طلبا للتاسية
 الخ فان قلت يقال ان فيه الخذف والاصل عدمه قلت الخذف
 في العربية كثير جدا ونحو الخذفين المتقاطعتين قبل جراس
 ابن تمام قوله من خوفام زيد واما جروفا كرمته وفي حكم اما اني
 للمناجاة اذ اذنت رانت عبد الله واذا زيد بغيره عروفا اذ من
 اذ ان لا يتبع ما بعدها مما قبلها ولا تطلب للشكلة بينهما كما

سأطير

شاهي سرف قوله فان الرفع فيه احوال لعدم امتناعه الى الفتنة
 شقي ومثله ما لم يوجد مخرج السبب نحو اما زيد كالتزمية
 شبه عليه للرادى وقضيت ان الرفع ليس المحمود فيجوز
 ترجيح السبب واستوائها وهو الاوجه لتقابل المرحمين
 بلا مرجع ثالث اصدما زفوله لان الكلام بعد ما ساقف
 قضيت ان الواو الدخلة على اما للاستيناف في قوله
 غوزا الى علم الخاي عند في المضاف والتقدير على حلة معول
 فعل بقرينة ظهور ان الحلة لا تعطف على موز حاتم سرف
 غوزا كرمته القوم حتى زيد اكرمته مخرج في ان المنفرد بعد
 حتى منصوب بفعل مقدرا معطوف على المنصوب قبلها
 خلافا للمرجو اية في قوله والماد حتى فعلية لغاها من ارضي
 الاسم باللفظ قاله اللغوي واذا ان الشهاب الناسي بالهم
 المامر وانما كان بما ذكرنا مكانه حال انما على التوكيد قوله
 القى الفحيح ولا كذلك هنا انتهى وفيه ان التوكيد ممكن هنا ايضا
 بل مخرج الناطق انه الاجود وعبارته فان قلت مرثب القوم حتى
 زيد اضربه فالوجه ان تنصب زيد اعترض العطف في جعل
 مرثبه توكيد انتهى فعليه في الموكد مرثب زيدا ثابتا
 بقضية العطف ونحو التاكيد لبعض ما افهمه الكلام السابق وقوله
 التاكيد اولى من التاكيد لا يمنع امكان التاكيد قوله
 حرف ابتداء اي اعطف لدخولها على الحلة قاله سرف وسلمها
 في ذلك بل عومار ايت زيدا بل جازا الله سرف اشهر
 القاطنين لوجوه ومزورة العطف وشرطه مع قطع النظر
 على الفعل كقوله تنزل الرفع في السبب نظرا لانه ان كان
 حتى وكن لا يتبع التاكيد بمقتضى ما لا سيما يقع السبب
 بعدها اذ اشهرها فضلا عن ترجمه وقد حوزة ترجمه كما تقدم
 فالامناع من حوزا السبب نعمنا وتكونان داخلين على الحلة
 الفعلية وان كان الرفع ارجح او لا طالب للسبب كما في قوله

زيد ارايته قاله ب قوله كما نزل ان عجب الى لطيف
 الخواص السؤال في الجملد المعقولة ان عجب فيه
 استغناء عن مضمون القول اوليه لم اولن الا لا يجوز زيد اعني
 وشر المله اكومه وزيد الا اضربه نقله عن السوي وقيل
 في التبريد عن ابن السيد قال لم وهو ضعيف لان الذي
 المتأخر لا قوله قال وكان ينبغي ان السيد ان يزيد ان
 ولما انتهى قوله منقوب اما اذا كان لا يستغناء مرفوعا
 عوا بهم فربما مرفوع اي وانك تحب بالرفع لطيف الخواص
 السؤال في الاسمية سق قوله ان يكون رفعه يوم وفما
 محلا لما قال عن كما اذا ارت ان تحران كل واحد من ما ليكل
 اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تمكك احدا منهم الا اشتراك
 لحد الثمن فكل واحد من ملكي اشتريته بعشرين نصيب
 كل في موضع في المعنى المقصود لان المعنى اشتريته كل واحد من
 مما ليكل بعشرين ولو رفعت لفظ كل احتمل ان يكون اشتريته خيرا
 له وقولك بعشرين متعلقا له اي كل منهم تشتري بعشرين وهو
 المعنى المقصود وما احتمل ان يكون اشتريته من مما ليكل بعشرين
 ورفعه اذن مطلق اي لا احتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود
 محلا للوجه الاول اذ ربما يكون ذلك على هذا الوجه الثاني من اشتراه
 كد عكر بعشرين او با قولنا كثر وربما يكون كذلك من جملة ما لمسه
 والاولا وغير ذلك فكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولي
 كونه دوما نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره انني وكل
 الشرا لغيره وان الحاجب وغيره المستند بقوله تعالى انك لشي
 خلقناه بقدر وقال الرضي وهذا المثال المتورد من اكتاب ومن الكتب
 العز لا يتفاوت فيه المعنى لا يتفاوت في امثاله سواء جعلت الفعل
 خيرا او مصفا فلا يصح اذن التمثيل وذلك لان ميله تعالى لكل شيء
 كل مخلوق نصبة كما اوردته سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او
 عنه وذلك ان قوله خلقناه كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما بقع عليه

اسم

اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع المكنات غير المشاهدة وتبع عليها اسم
 شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء
 قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير مشاهة فاذا نزل بهذا
 قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر وعلى ان خلقناه صفة على شيء مخلوق كان تدبر
 مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة على شيء مخلوق كان تدبر
 وللعبان واحدا لفظ كل شيء في الآية يخص بالمخلوقات سواء كان خلقناه
 صفة له او غير اولين ذلك مع التقدير الاول اعني منه مع التقدير الثاني
 كما كان في مثالنا انني ونقله له واقفه قلنا ان قوله بل قال
 الرباب كما نقله عنه سق انظر على هذا اصل يكون الرفع ارجح اذ
 لا طالب لغيره اسمي قلنا وفي هذا الاعتراض نظر لان لفظ
 كل شيء في الآية وان كان يخص بالمخلوقات لا يدفع العام الرفع
 الوصف المحل بالمقصود اذ المعنى على جعل خلقناه صفة على شيء مخلوق
 لنا كما ان بقدر وهو مطلق المقصود لان التخصيص بالصفة
 يوم ان ما لا يكون موصوفا لشيء لا يكون بقدر والصفة هي المخلوق
 المنسوبة له تعالى فالمخلوقية هي التي لا يكون منسوبة لا يكون
 بقدر فربما ان تم مخلوق الغيرة تعالى وهو مذهب المعتزلة واما
 على جعل خلقناه هو المظهر والمعنى كل مخلوق مخلوق لنا بقدر وهو المعنى
 المقصود ببيان للعنيين فرقنا عروبه تعلم ما في قوله وللعبان
 واحد وقوله ولا يصح اذن التمثيل نعم التفاوت في الآية ليس التماثل
 في مثاله بل التفاوت في مثاله التماثل ذلك لا يقتضي عدم صحة
 التمثيل بالآية لان المثال العام الرفع وصفا محلا بالمقصود وذلك
 موقوف في الآية كما هو موجود في مثاله فتأمل قوله لكونه غير
 مخلوق اي به بل مخلوق لغيره وهذا مذهب المعتزلة قوله لا
 الوصف لا اي يجب ان يكون خلقنا ليس بصفة حتى يصح تسمية العاقل
 قوله ومن ثم نتج للشيء اي ومن اجل ان الصفة لا تنتمي للوصف
 قوله وجب الرفع الى ولا يصح نصبة كل شيء لان تقديره بتسليط
 الفعل عليها انما يكون على سبب المعنى الممداد وليس المعنى هنا انهم

بلغ

فصلوا الاشارة في الرفع حتى يقع تسليط فعلوا على كل واغما المعنى وكل
شي معنول ثم ثابت في الرفع وهو بخلاف ذلك المعنى فرفع
كل واغما على التجديدية والفعل للتأخر صفة له اولى وفي
الرفع خبر كل بفتح قوله ذان وجهين اي اسمية المصدر فعليه
الرفع تسليطاً له من الرفع والنصب على السواء بحله كاقدم
الناظم لظنهم ما اذا لم يكن فعلاً صريحاً من محوز قد قام فاما على
فكره فالرفع فيه ارفع ولا اثر للعطف به عليه للترابي وغيره
ز وقوله فالرفع فيه ارفع بحله كايوجد ما تقدم اذ لم يوجد
مخرج النصب كان يكون الفعل للشغول فعمل طلب والنظر الفصل
باذا الغائية قال قد وقضية كلام بعضهم وجوب الرفع وبعضهم
ترجيحه قوله ولا يرمح ربح انما هو ان النصب بان الحلق على الصغرى
اقرب وهم يراعون الحواز ما مكن قال في الترخيم وعرض بان
الرفع يرفع لعدم الاشارة لكل منهما مخرج فتساوى انتهى قوله
فانه لا امر للعطف فحيث ان الرفع كالم لم يتقدم هذه
الحلة ومخرج به وهو ظاهر ان منضاً العطف للاختلاف انشأ
وضراً كما ان احزناه لان العلية هنا معينة لوجوبها في
كالعدم فلا ينظر الي التناسب كالتقدم عن الحفيد عن الرضى قوله
مبعنا بالنصب قال في التوضيح وهو المختار اي لانه لا يجوز العطف
على الصغرى لانها خبر والمعطوف على الخبر خبر فلا بد من رابط
والرابط ولانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها صاحب
عن الاول بانه اكثرى لا محلي فقد يفترون في التوالي ما لا يفترون
في الاول بانه محذور بشدة وسخطاً وعن الثاني بان الاعراب عالم
يظهر في المعطوف عليه حازان بطف عليه جملة لا اعراب لها
ثم انه ما مانع من النصب وتعدى الجملة الفعلية معطوفة على
جملة المتبدا والخبر فان عطف الاسمية على الفعلية وعكسها جائز
الان يقال امكان العطف على الكبرى حازم الرفع والنصب فلا
لغرضه بالنصب في وكلام الشر يفيد انه لا يجوز وجهه

ان الاسمية مع معطوفة على مجموع الجملة الاولى لا على الخبر فيها حتى
يحتاج الرابط به الى مجزوءه فانه مع انشأ العابد لفظاً
وتقديره فكذلك يحتاج الاستثنائية مما لا يحتاج للعابد فانه
معطوف على الخبر فلا حكمة ولو وجه استثنائية فلنصر فانه قد
لا شك ان اصلاً ما الاستثنا فكلامهم عن اخرج فيه لفر النسخ ونقل
ابن عصفور ان س وغيره لم يشترطوا صراحة واستدلوا بذلك باجاء
الغرض على نصب والساو فيها وهي معطوفة على سجد امن والخبر
سجدان فيها خبر يعود على الخي والشعر اني واما وجه الاستثنا في
قديمه من انهم يفترون في التوالي ما لا يفترون في الاول فيقال في قوله
الوارث انما اي في حصول الربطان الوادفها معنى للجملة كان العا فيها
معنى السببية بل لبل هذا ان تقوم وتبعد وقال من خروف تبعاً
لطائفة جميع حروف العطف بحيل لما اربط واستحقاق قوله
قد ربي اجول في البلاد لعلى اسرصد ثقا او يساحود
وحز علي القدر راو سبب مسود فخرج له شبه العاطف
الخبر على اليك وبلى قوله وشبه الفعل عبارة عن واسم
الفاعل الناصب لليعول به كالفعل خلاف ما اذا لم يقسم على
زيد قائم علامه وبكر كرمته لان مشا لمة للفعل خبر تامة
انتهى قوله على السوا فيها وعليه في الثاني فيكون العطف على
الوجه لانه في معنى العطف بفتنه فارساً ما غادروه فيه
الساد وما زائدة وغادروه تركوه ولما منعوله الثاني
وهو بضم الميم وفتح الحاء المهملة من لم نسب في الحرب ونهمل بضم
الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء حيان ونكس
بكر النون وسكون الكاف منيعين ووكلي يعقبن من وكل امده
الى غيره لهذه زمنة سبب جات قالان تمام قال الطال على
جناث مخفوف بدلا من الوارث لانه لا يجوز عطف جات على
فما ابيح اقل الخبر من بانه مستدركه واجات الشايط بانه
لما كان يقوم ان ما خالف المختار في الوجه السابقة خلاف الفياس

وليس

زيد وعمر ودرودان
الواو تكون الجمع المذكر
والله اعلم

حتى ا

وقع ذلك بانه ايضا مقبوس سم قوله وفضل مشغول بحرف جوازا
 الشايطي ان للراديه فضل المشغول عن الاسم السابق بالحساب
 والجور وحواريد في الدار حربه ومثله الظرف حواريدي عندك
 انزلته واما حجة على ما ذكره السمع وغيره فيلزم عليه التكرار
 لتقدمه في قوله منصف لفظه والحل فان للراديه نصب المحل بقدي
 الفعل اليه بواسطة حرف الجر واحاب سم بانه انما يلزم التكرار
 على احد احتمالين في قوله او المحل على ان ما هنا اسم لانه يشمل
 ما لو كان حرف الجر دخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما تقدم
 وما لو كان دخلا على مضى في السبغ لولا بسطة ولا تكرار مع ذكر
 الاسم فلا اسك على شاطي قوله او باضافة اذ لا يتاقي الفصل بذلك
 بين للمشغول والاسم السابق حجة على ارادة الفصل بالمضاف
 بين للمشغول وضمير الاسم السابق فلزم التوزيع في كلام الشاطي حيث
 قال بن عصفور انما لم يجزوا في زيد امررت به الجركان ضميرة
 مجرور كما رفعوه اذ كان مرفوعا حواريدي قام ونصبوه اذ كان
 منصوبا حواريدي امررت به اذ كان مذكرا كالمجاور لم اجد محال منع
 العواجل محذوف وان ذكرته كان عنزلة حذف في بعض الكلمات
 وانما البعض لان الحار صرف حربه لتعدي الفعل فاسم من
 النقل يقلت في قوله عنزلة حذف الى بقول اذ لو كان كذلك
 لما حار حذف متعلق للدار مع انه حذف كثر اجوازا وجوبا
 قوله او باضافة اي و باضافة او باضافة بعض مضاف
 ولولم ينح المحذوفون الجمع بنا على ان المراد الفصل بغير تبعية بدليل
 افراد مسيلة التابع قاله ب قلت في كون او مع ذلك منع
 المحل نظرا لاستبعاد الفصل باحدهما ولا يما لا نك نقول زيدا حربه
 راعنا فيه وزيدا الكرم من اكرمه ويحذف كذا شاطي قوله
 كرم الحار حقه القسمة بثبوت الاحكام في الاسم السابق منهما واجب
 في وجه السبغ قسامة بالمشبه والمثبه به بل تعلقه بها بوجه ما
 قوله في جمع ما تقدم فيه انه محال لصور الوصل من وجهين الاول

ان العامل للمقدر في محل الوصل لا يكون الا من لفظ المذكور ومع
 معناه والعامل الذي يقدر في الفصل اما من معناه وذلك في مسيلة
 حرف الجر والاسم لازم معناه وذلك في مسيلة للمضاف الثاني
 ان النصب مع الاتصال احسن منه مع الانفصال كما سلكه من هاهم
 قوله ووجهت عليه بالنسبة للمفعول والنائب للاسم السابق فعمل
 الملازمة منبها للمفاعل والمقدر ان لا يسهل زيد اجبت عليه
 لان الفعل اللازم ان لم يكن له متعدي معناه فقد والنائب من لفظ
 الملازمة وقيل مطلقا من قوله وسواني في الحجة اخذ من قوله
 السابق والنصب حتم الحار والمقصود بالفعل لا ينفرد في الاسم وكلامه
 مخصوص او مقيد بدليل من كلامه سم قوله وصفا بقول اسم
 للاشارة الى ان الاسم غير الوصف لا يعمل فيما قبل قوله والحل اي في محل
 فيما قبله لا مطلقا ولا لام يصح التقيد بقوله ان لم يلما مع لان ما
 احترز عنه بذلك وهو في الحجة فان الواقع صلة اليبص عمله
 لكن لا يعمل فيما قبله وفي هذا الصفة للشبهة خاتمة بقوله فالحل
 لا نقوله ان لم تكن ما نخرز وجها قبل مجيئه على انه لا يناسب اخراجه
 فان لم يخرج عما قبله لان التشاؤ منه المانع الطاري ولما منع من
 والاسم قوله حواريدي ان ضاربه يعني ان يكون خبرا مستمدا ضار
 المحذوف النائب لزيد الالف لفرله و فرقه ضاربه لانه مفسد
 لمرفوع وقام مقامه ثم ان كلامهم صرح في حجة على ضارب المذكور
 فيما قبله فهو مع قوله في حواريدي انت عني التي لا يصح خبره
 راعب لئلا يفصل من محو ليه حاجتي بقضي ان المرفوع وقوع الايدي
 قبل العامل وان تقدم للمفعول عليها في قوله بخلاف انت ضاربه
 هذه المخالفة لانتا في قوله سوان المعين ان الوصف العامل كالنقل
 العامل من غير نظر لمادة مخصوصة فتولد لاحتياج المرفوع فقال
 يمكن الاعتماد على الاستثناء ب وجاب بان المستعمل على الاستثناء
 انما هو الوصف المقدر لا المذكور الذي في الكلام فيه قوله ان لم يكن
 مانع اي من الفعلية فيما قبله حصل اي طر له وهذا يسكل على ما

في قوله حواريدي ان ضاربه يعني ان يكون خبرا مستمدا ضار
 المحذوف النائب لزيد الالف لفرله و فرقه ضاربه لانه مفسد
 لمرفوع وقام مقامه ثم ان كلامهم صرح في حجة على ضارب المذكور
 فيما قبله فهو مع قوله في حواريدي انت عني التي لا يصح خبره
 راعب لئلا يفصل من محو ليه حاجتي بقضي ان المرفوع وقوع الايدي
 قبل العامل وان تقدم للمفعول عليها في قوله بخلاف انت ضاربه
 هذه المخالفة لانتا في قوله سوان المعين ان الوصف العامل كالنقل
 العامل من غير نظر لمادة مخصوصة فتولد لاحتياج المرفوع فقال
 يمكن الاعتماد على الاستثناء ب وجاب بان المستعمل على الاستثناء
 انما هو الوصف المقدر لا المذكور الذي في الكلام فيه قوله ان لم يكن
 مانع اي من الفعلية فيما قبله حصل اي طر له وهذا يسكل على ما

وحاصل

وجنبناه ما افاده كلام المصنف من ادخال هم وجوب الرفع في
 اقسام الاستعمال ذلكما توجيه ان الشرط عند اللزوم ان يكون العمل
 في ذاته قابلا لعله فيما قبله وان امتنع لما مضى ووجه الاشكال
 انه على هذا الحاجة لتقييد هذا بقوله ان لم يكن مانع حصل لان
 الوصف العامل الراجع صلة لا مثلا في ذاته يعمل العمل فيما قبله
 وان منع من ذلك وقوعه صلة لا فان قيل ذكر هذا الشرط لبيان
 انه انما يساوي الفعل في الرفع والنصب اذ لم تكن مانع خلافا
 ما اذا كان كما اذا وقع بعد اذ الفاعلية فلا وجه لتخصيص هذا
 بهذا الشرط بل لا معنى لقوله سورة بالفعل فاعلمه ما يقال
 فيه في الاسم لهذا الشرط المراد من الفعل ايضا احتما ما يحتاج
 الاسم لانه انما منع من الفعل في العمل او يقال لما احتاج الى تقييد
 الاسم بكونه ذا عمل لانه لا يعمل على الاطلاق بخلاف الفعل فليج
 في هذا التقييد ايضا لانه لو سكنت عنه لزم ثوبا قويا انه
 لا يشترط فيه بان يقال لو كان شرط فيه لذكره ايضا مع القيد
 الاول اذ لا يحسن ذكر احد القيدين وترك الاخر بقرينة ومن ثم
 امتنع لتفسير الصفة للمنسقة ظاهره ولوم الظروف وان حار
 حلها فيه مع تقدمه ولا مانع من استلزامه ولا يرد على خارجها
 من قول المصنف لان الكلام في الاستعمال على العموم او بالتحديد
 للمفعول الذي هو الاصل في ذلك الباب انتهى قوله تعالى
 الرفع في زيد عليك بنصف جوار نقيب زيد بملك مقدرا بدله عليه
 عليك وان لم يكن عوضا منه في اللفظ كما خرج به المصنف في المعانيج
 ولزمي دركها وخرج م بان المصنف يخرج عن اسم الفعل عند وفاء وان
 خالفه غيره قوله وهو الكسائي والغاصب عنده الاسم
 المنقح وهو اسم الفعل المتأخر كما انه ناصب لغيره على ما بيناه
 اول الباب قوله يجوز المصدر في الخبر والمصدر في باب الاستعمال
 اقوال الجواز مطلقا المنع مطلقا التفسير المذكور في الخبر وعمل الجواز
 فالناصب فعل من غير المصدر رجع قوله وعملها صلة بتابع

الحق

اللامعي ان الاستعمال يتوقف على حصول العاقبة والارتباط بين
 العامل والاسم السابق حتى يظهر ويظهر متوجها اليه في المعنى
 في الجملة اذ لو لم يتوجه اليه اصله يفتقد استعمال فان هذه العاقبة
 كما حصل بسبب نفس الشاغل لكونه متغيرا ومضافا الى غيره يحصل
 بالتتابع المذكور في العاقبة يجوز ان نفس الربط والباقي بتابع وبما
 للسببية لان كلا من التتابع والاسم المذكور سبب واسطة باعتبار
 عمل العامل فيه او في متبوعه في حصول الربط بين العامل والاسم
 السابق وقد نشرنا لغير خاتمة فانها فيما ذكرنا نظرية وقد يقع
 في بعض عباراتهم ما يقتضيه تفسيرها بالاول ولعل المراد انه سبب
 للعقبة قاله بقوله بتابع اي المتأخر قوله تعالى ان النعت
 والمنفوق كالشيء الواحد مع غيره او عطفه على ما لا يولوي بشرط
 ان لا يبعد معه العامل كما في التسهيل وانما اختلفت مسألة
 النسق بالاول ايضا لمطلق الجمع فالاسمان والاسماء معا بمنزلة
 اسم متفر او مجموع فيه صيرورنا استلزام ان لا يبعد العامل لانها
 ليست الجمع في الجمل بل في المفردان وهو قوله او عطف بيان لانه
 كانت في الاصطاح والتقصيص انتهى قوله قال في التفرع وبق من
 التوابع التوكيد ويصح محبته هنا لان الصيرور للتفصيل عائد على
 التوكيد اي فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى قوله السببي
 لولم يبق بالاسم سببي سبب الاسم الضمير يجوز ان يقرنه بقرينة
 في يجوز ذلك ان قلنا في البدل هو العامل في البدل منه فان قلت
 ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا ما يجعل العامل
 في الاخير في الرفع معن في النصب وعلية قرأت معترضة بينهما
 قلت عامل البدل ليس كالمندرجين من كل وجه حتى يصح ان يكون
 خبرا او مفعولا لغيره وانما هو تقدير معن في الام يمكن من بدل المفرد
 من المفرد ومن بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالانفاق بقرينة
 فتأمل قوله وكذا التبع اذا كان العطف بغير الواو وكذا لو كان بالواو
 واعيد العامل بخلافه انما يرتب على وجهه اخطاء وغيره الواو اشاكل

ان العامل

اللفظ وتقدم انما تكلف في الرطب في العطف على ذات الوجهين فليس
الرفع قولاً حادثة اذ ارفع فعل ضمير اسم للعبارة التي قبل
وان رفع للمفعول شاعله لفظاً او تقديره في تقدير رابع الهم
السابق فجمه في تفسير فاصبه انتهى وفيه الخلاق الاشتغال
على ما اذا تقدم اسم وتجاوز عنه فعمل طالب في المعنى على
انه فاعل له والمشتغل عنه مرفوع ضميره على الفاعلية كما في الاشدّة
التي في الشرح فالاشتغال كما يطلق على اشتغال الفعل عن نصب
الاسم السابق يطلق على اشتغاله عن رفعه واصر من عبارة
السرير في ذلك قول السبوح على الاشتغال في الرفع كما نصب لفظ
انتهى لكن بشكل على ذلك ان شرط الاشتغال ان يكون الفعل
المشتغل حيث توسط على الاسم السابق لعل منه ولا يتصور
ذلك هنا عندنا ان مالك كالمفرد بين القائلين من تقدم الفعل
لان العمل هذا الرفع على الفاعلية والفعل المتأخر عن الاسم
لا يمكن ان يرفع ذلك الاسم على الفاعلية فان خفض ذلك الشرط
بالاشتغال في نصب اجتمع الى وجه الفرق قاله **قوله**
اذا رفع فعل لفظاً كائن الأول او تقديره كالمثال الثاني **قوله**
اذا قدرت ما كافه اي للشيء عن العمل فقد رتبته وقد ضميره
ولا يجوز ان يكون عروفاً على الجحد وفي آية لم يبع لستما قد
عروفاً وقد رتب ما زادته غير كافه لم يكن الرفع واجباً بل
حائزاً لما تقدم من انما اذا انقبل بها ما الزائدة جازاً انما
والاعتراض بعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية وان قدر
ما مصدرية كان الرفع واجباً لكن على الفاعلية لان ما
المصدرية يجب ان يلزمها فعل ظاهر او مقدر تخرج مفعول
او بالفاعلية **قوله** لا بد من مقدّر يدل قوله بالفاعلية
كان اولى لتدخل نحو ان زيد مرفوع فغضب عليه بالبيت
للمفعول **قوله** يجوز ان احد من المشركين استخارك ايمن كل ما
وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ويجنب فيه القاني

بان او **الشرط** انما تقتضي فعلاً ما اعم من ان يكون رافعاً او ناصباً
وكون استخارك تفسيراً لا يتبع لحوار ان تنصب احد يوجب
مثلاً مقربة المقام في سقارك فتلا يقصر انتهى ويجاب بان
العرض التمثيل الاستنباط والتمثيل بكنية الاحتمال ان تسلم
ان للراد الاستنباط على وهو الرفع على الفاعلية فالمسألة
امتناع الرفع على الاستنباط **قوله** وذلك عند المبرور
يطلب ان يزداد الكوفيين لانهم قالوا بلون نحو ان تقدم الفاعل
على رافعه فيكون حواراً الاشتغال في ذلك عند من افس من
جوازها عند من قال لا يتقدم **قوله** وقد يكون رافع الفاعلية
او النباية عن الفاعل وذلك في كل موضع يرفع فضية النصب في
النوع الاول **قوله** يجوز زيد ليق انما رتحت الفاعلية ان الرفع
على الابتدائية بسلام الاخبار بالجملة الطليقة عن المتبداهو
خلاف القياس والفاعلية سالمة من ذلك وخارجه في المخرج
ما بان رفع زيد على الفاعلية بسلام ان يكون بفعل محذوف مرفوع
بلام الامر كسره واجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون
ناهما انتهى **قوله** ويجوز قام زيد وعرف وقد فتح فاعلية نحو
لفعل محذوف ونفسه بعد ليا سبب العطف على الجملة الفعلية
قوله ويجوز ان يرفع ونسأ قال في المعنى الرفع على الفاعلية
في البشريد ونسأ ارفع منه في انتم تخلقونه وتقدر الاسمية
في انتم تخلقونه ارفع منه في البشريد ونسأ المعاد لهما الاسمية وهي
ان عن الخالقون انتهى **قوله** وقد يستويان وذلك بعد ذات
الوجهين بقدرى الفعل **قوله** وفيه ذكر المنقول
وقول السبوح انه مذكور في باب الفاعل لا يخلو عن نظر سبب والتقدير
لغة القائلين واصطلاحاً ان يحاوز الفعل الفاعل الى المفعول
قوله الا لو انما فصل الى اعترض ما موصى بها ان جفته ان يقول
ما مضمون مصدر وغيره في ظرف زمان وكان فان ضميرها
يتصل بالفعل للزم كيد ما شهدناه والمقبل سرته ويجاب بان

المتبادر من انما لا الغير انما له من غير توسع - ومنها لزوم الدور
 ليقول معرفة المتعدي على جهة الحاقها المذكورة وصحتها لها
 على معرفة المتعدي واجبت بان المقصود من غير المتعدي بالنظر
 لما بعده الانسان في نفسه فان قوله لا ضرورة وتريد ان تصب
 مقول في النفس بخلاف قولك فنه وانت تريد غير المصدر فلا تعد
 النفس بقول ذلك غزى ومنها ان الغير في نحو الصدق كنهه غير
 غير مصدر ولا يصح ان يكون انما متعدي واجبت بدعوى
 انما متعدي ولو جوز ان قوله ان فصل اي جهة ان فصل وهذه
 العلامة عرض لازم في مطروقة منعكس من قوله ما فيه جرح
 به حال الكسب سر له والثاني ان يصاغ الماضي ولا لا ان علم
 انه يبنى من الفعل اسم مفعول حتى يعلم انه فعل متعدي وبالقسم
 قلت يمكن الجواب بنحو ما تقدم قوله ان يصاغ منه اسم مفعول
 تام اي جهة ان يصاغ فظا من عيارته انه يبنى من فعل الفاعل المتعدي
 والمشارق بناؤه من فعل المفعول والحق بنائه من المصدر اي
 قاله اللغائي وتام بالرفع صفة اسم وينظر هل يجوز جرحه بالحوار
 او لا ونشري والمراود تمامه استغناءه عن حرف خبر وانما في التمثيل
 قد باطرا لا خارج عن غرض الدار فانه يصح منه اسم مفعول تام
 فنقول الدار مخرجه ولكنه ليس بطرد فلا يكون مفعول بالقرع
 قوله نحو عمل قال اصل الفعل هل يعمل عمل استعمل في كل شي انتهى
 فنه عبارة يقتضي انه يستعمل فاصرا متعديا فالتمثيل به غير
 مقرون بما يقتضي تعديه ليس بجيد وكان الجهد ان يعمل بجواز شي
 عليه ان قلت كمالا لثبته الاحتمال قوله فانصب به جرح والله
 الناصب للمفعول به وهو قول الشريفين وهو المعصم وليس الناصب
 الفاعل بخلاف الحشام ولا يجوز الفعل والفا على خلاف اللغائي
 المفعولية خلافا لثبته مقام الدوران ودره اطعام بثبته
 اد لا فاعل لم يوظ ولا كالموظ وجهه انهما كالشي الواحد من كل
 وجه ثم وجهه خلت ان للمفعولية صفة قايمة بذات للمفعول

في قوله
 لا فاعل لم يوظ
 ولا كالموظ
 وجهه انهما
 كالشي الواحد
 من كل وجه
 ثم وجهه خلت

ولفظ

ولفظ الفعل غير قايمة به واسنا والمك في العلة القائمة بذات الشي
 اول من غير صا مقروح ويطلبه لم ازيد اورد زيد دم وعلم من
 تخصيص الفعل المتعدي بنصب للمفعول ان بقية الفاعل ينصب للمفعول
 واللازم بقرع ان لم يثبت عن فاعل الى كان مفعول ان يقول
 ان لم يثبت عن فاعل جرحه فوسعت للكتب ومنه لا يجمعون الى الملام الا على
 واما عدم نصبه مفعوله اذ انما عن الفاعل معلوم مما سبق في باب
 الفاعل اذ لا واسطة كلام الشرح لاجل كونهما وصف
 ما يتعدي قارة بنفسه واخرى بحرف كشكرته وشكرته له ونحوه
 ونحوه له وعبارته وقد يتبادر الى الفعل بالاستعمال الى المتعدي
 واللازم فيصاغ لاسمين اي المتعدي واللازم فالدم وهذا القسم
 مختلف فنه على ثلاثة مذاهب والصحيح انه قسم براسه وعليه
 مشي للم ان ياتي وقال السمعاني انه متعدي لان معناه مع اللام
 هو للمعني بدونه وهو انما انشكر على ما بيد الفاعل واذا تعد
 المعني وجب انه متعدي انتهى قال اللغائي لكن لقائل ان يقول
 اذ كان اتحاد المعني مع تشاوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف
 من التعدي او اللزوم فليس كونه متعديا واللام زائدا
 باوليين كونه لازما واللام محذوفة توسعا بل قد يترج هذا
 بان دعوى الحدوث اول من دعوى الزيادة انتهى وعلم كلام السعد
 يجوز العطف بالنصب على الجوزية للام كقولنا انا ذلك فنقول بفتح
 لزيد وعما بالنصب واما على كلام غيره وهل يجوز نصب عمل الفعل
 الذي يشري عن شيئا من جوزه قال فالذي يقتضيه النظر عدم
 الجواز لان فهو بالنصب في النسخ انما هو على تقدير تقدمه
 والمتكلم لم يبين كلامه على تقدير التعدي وانما ثبته على تقدير
 وهو هذا الاعتبار لا تعيل النصب انتهى قوله لازم له لعل الملام
 اللزوم غالبا او بشرط عدم المانع كالمر من فلا يراد بكثرة الاكل
 مزلو بعد الامن وكذا كذا الصواب قوله كنه الرجل بغير العايد
 ثما بغيرها غري وانظر مع قول التبرج ان افعال الطبايع بغير عايد

للفظ

لنفسه انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور الافعال المذكورة
 عنها انتهى قوله **قوله** اذا اكثر اكله لا يخفى ان كثرة الاكل عرض لا شئ
 فالصواب تفسير الجوهرى وابن سينا حيث قال انهم اذا اشتدت
 شهوته للاكل يسرعون من اكله **قوله** نحو الشعر الخ هو بنا مفتقب
 وقيل ملحق باخره واملها افشعدهر واسما زواطا ان لم يكن
 المعنى والهمزة فكل هو اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول
 ونقلوا صركته الى ما قبله ثم ادغم احد المتحركين في الاخر قاله
 ابو النجا واعترض بان حكم الملقى ان لا يدغم لئلا تنفوت الموازنة
 ولهذا وجب اللزج في افعلس والاستاء الى اتحاد المصدرين متبوع
 بفتح **قوله** وما الحقبة الخاق جعل مثال النفس من اعرض في
 وزنه ليعبر ما وباله في التكسير والتفخيم ويعزده كدوشري **قوله**
 واعضلي في زيادة الي في اعز به **قوله** وقد جازمه المتعدي
 الخ اجيب عنه بانه ساذ والمتعدي الخلاق انه عز منزه تصريح
قوله واخرندي بالنسب للغة مراد في اسردي معنى **قوله**
 وقد جعل الغساس الخ قال الزيندي احسب هذا الشعر مصنوعا
 ودوشري **قوله** الاضاهي والمراد بالمشابهة له المشابهة في
 صورة وزنه في الالة وان كان اصلا الحق هو به **قوله** والاضاهي
 الكفوف افعلس ونعم من ذلك ان افعلس كذلك لاضاهاته
 له **قوله** وما اقتضى دل افافا وس **قوله** نطق وظاهر ووضو
 نظم المعنى سهل ويحوز في ظاهره فحقما بفتح **قوله** او عرضا لانها
 هذا كون الفعل من حيث هو عرضا لان العرض هنا غير العرض ثم
 تقريبه قوله وهو ليس بحركة جسم ز هذا والاقرب ادخاله
 ماد على نظائره او دنى في العرض لان تقريبه اليه والموضع يصدق
 عليه ثم فعلية فعطفا عرضا على ما نظافة من عطفا العام على
 الخاص **قوله** ونعم ليس بحركة جسم لم يذكر هذا التقدير في التفسير
 السجدة وقد يقال الظهوره **قوله** ثم ان هذا التقدير ليس هو علم فظم
 مع انه متعدد الا ان يقال العلم والهم ثابثان او متزلا منزلة

الثابت

الثابت كنتم يشكل تعريف السحابا ونوشري **قوله** وهم اذا شبع
 قال ابن حاتم **قوله** فاجواسي بن الناطم نفسين ثم شبع لماره من غير حصة
 ولا هو في الاستعمال واقع انتهى مع انه في التوضيح فزيم ثم شبع
قوله او طاف المعدي الخ المطاوعة شولا فاعل فاعل اثر فاعل
 فعل اخر فاعل **قوله** قال من السكي وجدت خط والذي انه يقال
 كسرة فالكسر لا يقال فالكسر يقال لعلته فتعلم ويقال وما
 يعلم وفتح بينهما بان التعليم يتوقف على امور من كانت المعلم وامور
 من جابب المتعلم وهو موضوع لما هو من جابب العلم فقط علات الكسر
 فانه يقبه **قوله** لا يكون في الكسر من غير توقف على غير اخر دوشري
قوله اما مطاوع المتعدي لاكثر عو طعة لضاف فتعلم **قوله**
 وعدا زما لا ان ان امكن فيه ذلك اما اذا كان لا يتعدي اصلا ككسرة
 وعرض فانه لا يكون في حكم ان يتعدي بالخيار عند وقد يقال
 كل من حدث وعرض يتعدي نحو حدث لي وعرض لي **قوله** والرد والمراد
 بالمقدمة ما يسهل ذلك ب ثم المقدمة بالخيار لا تتقدم باللائم
 فان التقدي يتعدي بحرف الجر الى غير ما يتعدي اليه بنفسه
 وكلام المص لا ياباه لان قد بة اللازم لا تنافي لقدمه غيره على
 ان المقدمي بالنسبة الى غير ما يتعدي اليه بنفسه لازم وانهم كلا
 ان الضرور هو للفقول والله الذي في محذوف وهو ما قال من انه
 الضيق **قوله** فالنفس المقتر لم يبين ان صاحب وهو عند الكوفيين
 نفسا استقامت الفار وعند البصريين نفس الفعل وان المحل المقدر يظهر
 ليس **قوله** وشذبا وعلية على جره اعلم ان حذف الفار وانما عمله
 فوعان شاذ بالبيت المذكور في مظهر وهو لكونه النجدة وهو كذا
 في باب حروف الجر **قوله** اشارت الى الاصل اشارت الاصابع
 ما لا تكن التي تكتب ويصده اذا قلنا في الناس شر قبيلة **قوله** قايما
 محذوف نقلا اشارت الى ان نقلا متعلق بغير لا عانده والوجه نقله
 محذوف فنعوم اقديره الشارح م ويرجع قوله نقلا محذوف فقط
 صغ قوله وفي ان وان يطردفانه قسم المحذوف لمتبين سما في غير

كمال الصدق ولا يحذف منها الا لام العلة ٢ فبالايدى على جارها
 خلافا لاختصاصها بمعنى ٣ وقد يلزم في تقدير قد ما معنا نظرب
 وقد يقال ايضا للتعقيب او لتعقيب الشئ ٤ فانه عز لعليت زيدا
 مما لا يجوز تقديم الثاني هنا على الفعل او تقديمها عليه ب قوله
 او فلما صرنا والاول ضمير ما ذكره من وجوب التاخر ليس لازما
 بل يجب ان يقال الاول واما الثاني فان شئت قد رتبته على الفعل وان
 شئت اخرجته عن الاول وعند قوله اذا كان الفاعل في المعنى
 محصورا الى النظر اذا كان من حوز اللبس وكون الاول محصورا كما
 اعلنت زيدا الاعراف فانه ان قدم الاول حوز اللبس فانه مراد
 المحرقة وان عكس المراد لعمدة للمحصول اللبس الا ان يقال لا بد من
 المحرقة من العينة البرافعة للفساد ب قوله حكم المستعاضة ولذا
 حكم مفعولها امرقا لاصل بتقديم الاول وهو امرت زيد الجزاء يجوز امرت
 خبرا زيدا وقد يلزم الاصل نحو ما امرت زيدا ١ ضميرا وقد يمنع
 نحو ما امرت زيدا ٢ واعتذر ان اظهر عنه في عدم التقرن لمفعولين
 بان اصلها للتبذير او التبذير وقد ذكر احكام ترتيبها في بابها فلو اعادة هنا
 كان تكرارا وفي عدم التقرن لمفعول امر بان الفعل في حكم التقدري الى
 فاعلان اصل الثاني في المحرقة لكونه كذا في خبر اهل في ترتيب المفعول
 ٣ ٤ وهذا فضلا عن واحدة او اكثر وتسمى الظرف والجار واللام
 وعبر بالفضلة ٢ بالمفعول لانه قد يكون حوزا لقسمه مقام الفاعل
 فلا يجوز حذفه فلو عبر به لكان غير صحيح لمفعول المقام مقام
 الفاعل شائطي وقد يقال المقام مقام الفاعل يخرج بقوله ان لم يضر
 قاله ٥ والا فرب انه غير بد كذا تكون مكانا عاما في جميع الفضلات
 ليس وظاهر كلامه ان عدم ذكرها تسمى حذفا اصطلاحيا سواء كانت
 لها في حذفها اول ما تواف بها اصلا على قوله وفي المفعول الواو
 المتن على فلا صرح لكان اولي لمثل لقان ونحوه قوله اجز
 المراد بالحوال عدم الامتناع فتمل وهو مفعول منتهى وهو خبر زيدا
 ب قوله ان لم يضر فانه من اقتضاه على اشتراط عدم الفاعلية

لا يشترط الدليل وهو العلة بالحدوث بخلاف حذف الناصب والعرف ان
 الناصب عمدة لكن قال انشا طي وقد يشترط العلم في غير العمدة
 بل القاعدة انه لا عين في الخبر دليل عمدة ١ ٢ ٣ او فضلة وانما اغفلوا
 عن الاشتراط في المفعول للحكمة اخصت به مع فعله وهو ان فعله
 للمعنى طالب له واول عليه اجالا انشئ وقد يشترط عليه ان عمدة
 الحكمة توجد في ظن واحدا لها ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١

.. في القس في اختلاف في اقتباسه والحقا بان سماعي قوله ان
 لفظ لا يشل الفعل كما مثل في الاسم نحو حقيق على ان لا يقول على اسم الحق
 من حقيق معني حريص لغيره انه محقق في قول الحق ومرتبة عليه قوله
 لتقدير الكثرة في هذا لافادة القس في ظاهره ان اللفظ يستعمل في الغنيين
 فيه جمع بين الحقيقة والجاز معطية العز من عبد السلام وذا هو التعريف
 انه مستعمل في المعنى الآخر فقط فالقس في جاز مرسل لانه استعمال
 اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقربة من الصلة والراد الصلة
 ما له دلالة على التقين ارتباطا بالحد وفي الذي في ضمن المدكور
 فيشمل ما اواضى اللازم معني المتعدي فان التقدة في قربة
 التقين والحقوق على ان التقين ان يقصد ما لفعل المدكور
 معناه الحقيقي مع حذف حال ما حوذف من الفعل الآخر معونه القربة
 اللفظية نحو احدثك فلان معناه احدثه منها اليك حدة وقد يكتسب
 كائنا الى يومنون بالغيب يعرفونه مومنين بس على التفرع عنه
 ثبت الى يقال قبله الحب عتبه فوقية عو حدة واستله فنده
 والخزيرة بالخالفه والذال للمهمة الحسن من المشا ونسب اليه
 المهمة والقاف والضميع الذي يضر حينه على الارض تحتك
 الخويلد والراد بالارد الرق ونسب وصن له نصفه محله
 والشاء في يبارد نسبي في بحث اليا قوله حدة انتقال ظاهره
 ان دخولها قياسي في اللازم وون الشدي قال في الغني وحقوق
 انني وقل قياسي فيهما وقل سماعي فيهما دم قوله تقصيف المعنى
 اي تمام تكن حرة نحو ناي ففتح لئلا يودي الى ان الحرة تدم او يدم
 فيها او صرف خلق فيذكر عنه وبهذه كسبتل وشرحه لم هو سماعي
 في اللازم والمتدي لواحد ولم يسع في للتقدي لاشين وقل
 قياسي في الاولين معني قوله لعلامة انما كان فاعل متعديا
 دون نقا على ان وضع فاعل نسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره
 مع ان الغير ايضا متعلق بذلك ووضع نقا على النسبة الى الشريك
 فيه من غير قصد الى تعلق له معني قوله للطلب والنسبة مرج ما لو

كان

كان للبرور كاسي الما فانه لا يكون متعديا قول كاسي حجة لقا
 اي طلبت حروجه فهو مثال للطلب قوله واستقصيت زيدا اي استقصيت
 الحسن اليه هذا او ما بعده مثلا لان النسبة معني قوله لتقنية معني
 استقصيت اي ولو استعمل على اصله لم يحز فيه ذلك واما قول الكثر
 ان استغفر من باب اختار فقرر ود معني وعني باب اختار كل فعل
 تعدي لاشين احدهما بنفسه والآخر يحرق لغيره وهو سماعي الذي
 سمع منه هو اختاروا صرا واستغفروا نسبي وكني ودعا وزوج ولا
 الراد منوع الفعل على استعماله في الفعل الواحد الى اثنين
 وغفر متعد لواحد فاد اصنع على استعماله تعدي لاشين فلا يكون
 من باب اختار معني قوله ومنه تحبهم الطاعة وطلع نبر اليه اي
 بضم العين فيهما ولا كاشلها معني قوله لعدم الاقيام اي لان الاصل
 مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم لما هو مستغرق معني
 التنازع في الامر وبسبب ايضا باب الاعمال فالاول نظر لاول
 الامر والثاني نظر لآخره والتنازع لغة التجارب واصطلاحا ان
 يتقدم عاملان على معول كل منهما طالبا له من جهة المعنى غربي
 قوله ان عاملان اي مذكوران فلا تنازع بين محذوفين
 ولا بين محذوفين ومذكورين فيجرب مرسلطان اما باطلاق وسيدكره
 او على اولها فيما بينهما نحو والتم ظنوا كاطنته ان لن يبعث الله احدا
 وكون ثانيهما حوايا لاول اما حوايته الشرح نحو التوفى افرع عليه
 قطرا وهو اية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيم في الكلالة فلا
 يجوز فام قد زيد معني قوله في اسم يميل الظاهر والضمير وقول
 ان الحاجب شرطه ان يكون ظاهرا ان اراد به مقابل للشرط فذاك
 والازمنة ان يكون نحو ما ضربت وشتمت الاياك من التنازع مع انه
 منه وعلله حري على الغالب قوله اذ الثاني توكداي فهو ملغى
 لتزيله منزلة حرق زيد للتوكيد والعمل لاول قوله كفاي ولم
 اطلب للصدره ولوان ما اسعي لادى معني قوله والافند
 المعني وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم اطلب معقولا على

كتابه ولم يلزم كونه متبذرا لانه حصل في غير الامتناع المعروف
 من لو واذا امتنع النفي في الاشياء تكون قد انتبه بعد ما نفاه
 نقوله ولو ان ما استقي لا في معيشة وانما لم يجز ان بعد مستانفا
 لا لا ارتباطا طبع بينه وبين كفاي فلا تنازع بينهما معقول وانما
 التنازع كثر على تقدير الوجود والحقا دعوى بان لخال قد فعلها
 والنفي اذا دخل على كلام منه تقييد توجهه الى ذلك التقييد فيقتضي
 ان تكون لم يطلب مثبتا تكونه فتدرك كفاي الواقع جوابا للثقة
 لا تنقاسا واما وان يكون قابلا لتبعية غير طالع التعليل وفلذلك
 معنى قوله اذ للردا للبعد الدليل لا ينجح فساد المعنى الا ان يرد
 فساد المعنى الاول او يقول لتناقض المعنى ب قوله ولم اطلب
 المكذوب ويدل على هذا الحديث وقوله بعد وكذا اسمي على موثله
 وقد يدرك الجدل للمولى اسالي في كمي ولا يخفى انه وان خرج
 هذا التوجه عن فاد المعنى الا انما استعمل على فساد النقط للفصل
 بالانجيز بين كفاي ومجمله الا ان يجوز ذلك في الشعر او يقال ربما
 يقع فساد النقط في كلام الدفا دون فاد المعنى الى ترى الى قوله
 العزوق وما مثله في الناس الاممكاه وابوامه هي ابوه يتقاربه
 قاله العمام وفي ثمار الصناعة للدينوري ان معنى ولم اطلب ولم اسع
 وهو غير متعذر فذلك لم يجعل به ولم يعمل الا الاول قال ولا ادري كيف
 خفي على الاما اصل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لحوادث
 احوال الاول سق قوله وتكونهما فكل من نحو الخاى اقدر بذلك
 من تقدم المعول وكذا التوسط توضيح وهذا امدهم لظهور ما حاربه عنهم
 في اللغز والفارس في التوسط فالنص وقد يتنازع العامة لان ما
 قبلها اذا كان منصوبا وثقبة وم بانه يلزم عليه عند احوال الثاني
 تقدم ما في خبر جرف المظن عليه وهو متعذر فان قلت قد اركبته الجور
 في نحو انما يسير في الحيلولة الامارة واقعة في الفصل بعد العاطف ولكنها
 قدمت عليه لفظا قلت هذا المكمل ليس متعذر الى غير الخوف بل هو مقصود
 عليها عندهم انني قوله من يجوز ليد قام وقد قيل في التوجيه بقوله

المردم

ايهم

لهم فثبت فاكوت قوله اما المثال فظاهر لان الفعلين المذكورين لم يطلد
 الفعل في الاسم السابق اذ الفعل الراجع لا اسم اذ تقدم عليه لا يطلب
 بل يطلب بغيره ب قوله يقتضي ان لا يمنع الخاى لعدم اخذها نحوها
 مع انه متعذر كفاي التوضيح ووجه امتناعه حرفي كلام وم قوله او اسما
 بينها بما اي في الشرف يفرح ولم يبين المراد بالاسم للشرف مع قبله بقا
 اقروا كتابيه وتقبل بوجه الضير للقييد بدون قبله اي ليشا نا الفعلين
 في العمل بان يقتضيا الحديث سق قوله نحو فادم الحاصله فادم فاد من
 الكاف الغاوم ابدلت الواو همزة والهم علامة الجمع ومعناه خذ وانصرح
 قوله عبادت مغيبا الختامة فلم اخذ اليها بك موبلا وحدث مبني
 للمفعول وقوله الفعل المصدر قد علمت اولى للقبلة انما هي الخليل
 للغير والشاهد في العينة وعن الضرب حيث تنازعا سمي اكبر وله اسم
 رجل ب قوله ولا تنازع بين حرفين اي غلطا لاي النسخ لان المروفي
 لا دلالة لها على الحد حتى تطلب المعولات يفرح واما فان لا تقبلوا فاما
 لم ان لا مورادها ان احوال ان يقتضي احوال لم ولم يثبت الا في شاذ
 ولا يمكن لان الفعل في مجزوم بان الثاني لم لا تفصل من الفعل فيها
 اطلب بخلاف نحو ان ما نعم ان لا نعم الثالث ان لم لا تدخل الا على الفعل
 في بيانه اخص وان تدخل في الانظ على الاسم نحو وان احد الرابع ان لم لا
 تدخل الا على المضارع وان تدخل على الماضي ولم يفعل في تاويل
 الماضي فاد اصلنا العمل لم فقد اعطينا كلاما محولا ولم نفوت امرا
 شيا محولا يس عن ابن هشام قوله ولا بين حرف وغيره من احارزه
 بين حرفين احاز من حرف وغيره نحو فعل وعسي زيدان يجوز على
 احوال الثاني ولعل وعسي زيد احواله ج على احوال الاول ورويان
 منصوب عسي لا يجوز في جرح قوله ولا بين ما مدين لان التنازع يقع
 فيه الفصل بين العامل ومجمله والما مدي لا يفصل بينهما وبين مجمله بفرح
 قوله واختاره في التبريل وقال في ترجمه والصحح عندي جوازها بشرط
 احوال الثاني لانك لو اجمعت الجول لفصل ما لا يجوز فصله وبحث فيه
 وم بانه يجب توجه كل من العاملين الى المعول المتنازع ومنع احوال

الاول بين وجوب التوجه المذكور بل جوازه فلا يكون للسبلة من باب
 التنازع أصلاً انتهى قوله تصحون التنازع ثلاثة في الشئ ظرف
 ومصدر واولها انفراد لو عمل الاول لا يضر في الثاني والثالث فيه
 اياها ولو اعمل الثاني لا يضر في الثالث وقد بينا انه اعمل في
 الأخير بناء على جواز حذف النقطة مطلقاً كما اختاره في التبيين قال ب
 قوله استمر في التسهيل الخ قال في شرحه وهو زيد منطلق من اخوه
 لا يجوز فيه تنازع لا كذا لو قصد فيه التنازع لا سددت احد العاطفين
 الي السبي وهو الاصح واستدعت الأخير المعتبره فيلزم عدم ارتباطه
 بالمبتدأ لأنه لم يرفع فيه ولا ما التمس فيه وورد دم منع المزمع
 لان الاخر رفع الضير العاين في الخارج الذي هو مضاف الى ضمير زيد فيكون
 رافعاً لما التمس فيه فيتركب بالمبتدأ وبما الذي لا يمتنع هو جوزيد
 قائم وقاعد ابوه فما مازيد يتصور فنقدم ابوه فلا اذا انطقت بالتأني
 فكيف يطق ويان بقيد السبي بالمرفوع واخراج السبي للمصوب يقتل
 بان السبي المصوب كذلك في جوزيد مرتب واكرمت اخاه لا كذا اذا
 اعلنت الاول الأخير في الثاني والرابط له لان المفلين مسدان لا يرد
 انتهى وفي الحاشية يجوز في السبي للمرفوع في جوزيد قام عنده ومقد
 لا حله اخوه ويتبع في السبي للمصوب في جوزيد مرتب واكرمت اخاه
 انتهى فالمدار على الارتباط وحده لا فرق بين السبي للمرفوع
 والمصوب وقيل للنازع من التنازع في السبي المرفوع كما ثبت
 ان عزماً ان دفع معني يكون محمول قد جري على غير من حوله فليز
 ابراز الضير وان رفع محمول فيخطا لا نه قد وقصه معني والوصف
 اذا وقصه لا يعمل ورده في التخرج بان هذا يختص بالمرفوع بل جري
 في السبي المصوب ايضا نحو كلام زيد من ادب معني اخاه اذا كان
 الصادق والابن زيد اوان اعلنت الثاني وجب ابراز الضير في الاول
 لجريانه على غير من حوله وان اعلنت الاول فيخطا لا نه قد وصف
 بيمين انتهى قوله مبتدأ اي ثبات قوله والاعلان قتله خبراً عنه
 خبر بعد خبر وفيه شح لان الخبر مجموع العامل والضير الذي هو محموله

لا العامل

لا العامل وحده لم يحتاج لاستئذان ذلك من قولهم ان الخبر المعاني لا يتقدم
 على المبتدأ وقولهم ان ضمير السبي لا يتقدم عليه فلنا مل قوله وغير ذلك
 الخ من ذلك كون محمول خبراً ومعني صفة له او طالع من ضميره فوضوح قوله
 خلاف السبي للمصوب الخ مانع الشايطي التنازع فيه وعنده بان كذا اعلنت
 الاول فلا بد من ضمير يعود على السبي وضمير السبي لا يتقدم عندهم عليه
 انتهى وقد مرنا المنع ايضا عن دم وغيره ولذا قال في التبيين الوجه
 اعتناح التنازع في السبي مطلقاً قوله كما مرنا نظراً الى اي محل
 قوله والمان اولي ولو كان اضعف في العمل لم يكن كما قلنا اولي
 بما قبله ب قوله لتربك لا كذا لو اعلنت الاول في صورة العطف
 عوقام وقعد زيد لم فصلت بين العامل ومفعوله ناجي بلاه وزيد
 ولعطف على السبي وقد بقيت منه بقية وكلاما خلاف الاصل ودم
 فان قبل الفصل بالضمي لا متناحاه يقتضي وجوب احوال الثاني قلت
 نفي عن جواز الفصل بالضمي عند قوة العامل في بحث اسم
 التفضيل وقوة العامل هنا بالقي عنه الكوفيين والقرنبي عند
 النهرين لا يؤخذ من اطلاقهم وصرح به من هشام قوله وهو ان الاول
 اولي ثم كما يليه اولي ما بعدهم والاستقراء شاهد بان احوال
 الثاني اكثر في كلامهم دم قوله ذاك امر اجماعه قوية غزير
 قوله ومن احوال الاول قوله كذا كذا الخ بعد ان يعلم ان الاستقراء في
 قولهم من عرف استقراء كلام العرب فوجدت احوال الثالث وان مثله
 استقراء غير تام نعم لا يحفظ من كلامهم احوال الثاني مرادي قوله
 متطابقة الأخير الأخير لظاها راي غالباً بترسل وقد لا يطابقه
 اجازة عربين ومزيت فومك بنصب القوم اي مزيتي من ثم وصرح
 ب بقعه وحمل المطابقة ما لم يثبت فيه المذكور للموت غريب
 وقيل عند انه لا يضر على وفق الظاهر بل يضر مندرجاً من كذا
 لا يضر من الصمام قوله والاول منه الكوفيون اي ما منهم اذا
 اخبر للمرفوع في الاول بدل لما سيذكره فلا بنا في ما تقدم من اتفاق
 القرنبيين على جواز احوال كل من العاملين قوله قبل الذكر اي لظا

وبقية قوله فذهب الكسائي الى قول ما قبله اشنع مما قرئ منه فان
 حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر وعنه هو القسحور عنه
 وفي شرح الانشراح ما ذكره الكسائي انه يحذف الفاعل في غير ما
 وطرت الزيد بن باطل يروي عنه مستحق في الفعل مفرد في الاضمار
 كلها سبق قوله شكسا قوله تفنقوا هذه التثنية ان تفنقوا وادار
 فتنافوا في حال ولم يقل تفنقوا على حال التثنية في الاضمار وادار
 الاول فدل على حذف الفاعل وسند كذا الشواهد وتنفقوا في الفعل
 الممثلة وسند بدلها وبالفاظ اي استتر والاضمار شعر وبذمت
 بالموحدة والذال المحبة المشددة غلبت وشلم فاعلم وكليب
 يفتح الكاف وكس اللام جمع كليب يفتح قوله فاعلم لما شمل فان
 العمال كالنوازل واجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع من قوله
 ولا انها نقلت عن الفراء جوار الاضمار موقوف في هذا ايضا قال وهذا
 هو النقل الصحيح عن الفراء في قوله لان المدة يستعجز بها لا ينفيد
 وجوب الاضمار لا مكان وجوب الاضمار وجواره قاله اللقاني وجيب
 بان المقصود وجوب الاضمار بالنسبة الى الحذف واما بالنسبة
 الى جوار الاضمار فله دليل اخر وهو لزوم التكرار نعم في هذا
 الدليل نظر لانه قد جازى الفاعل في المواضع معروفة سبق
 قوله قد جازى في غير هذا الباب بحث فيه اللقاني بان جوار الاضمار
 فيه لغرض الاضمار الشرح لا مطلقا يكون او وقع في النفس لا ينفيد
 جواره مطلقا واجيب بان المقصود الاستدلال على الاضمار
 قبل الذكر في جوارانه وانه ليس مقتضا في نفسه ولا شبهة
 ان وروده في غير هذا الباب ولو لمذ الغرض ينفيد ذلك اذ لو كان
 في نفسه مقتضا لما جاز مطلقا وحاشي يفتح ان كان به فمما نحن فيه
 لوجود الداعي وهو امتناع حذف العدة واستعناع التكرار والاضمار
 فتعين الاضمار وانظر ما لا يخفى من كون المرص منها احوال في التثنية
 سبق قوله وقد سمع ايضا في هذا الباب الى فان قلت عند الفراء
 اطراد الجوار لا مكان ان يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد قلت

لومح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لورد ذلك في كل محل
 بل الواجب على ما ورد عن العرب على الاطراف ما لم يدل دليل على خلافه
 لا يقال ما عتد به الكسائي يدل على خلافه لا ما سمع ذلك لانه
 يثبت شعري يمكن تأويله فلا يقيدهم النظم والنثر العربي في الاضمار
 قبل الذكر سبق قوله وكذا لا جمع كليب والتثنية هذه تقرب السواد
 ومدرسة شديدة الحجة ومثولها ظهورها في الليل وان هذا
 في خبري واستشعرته حيث تنافوا في لون مذهب واجل فيه
 الثاني واضر الفاعل في الاول واستشعر اي جعلت لون المذهب
 شعرا اوليا سا والمذهب يضم لليم الموهبة ولا جهة فيه او الضمير
 في الاول غير بارز اي فلا مانع من دعوى خلوه من الضمير
 قوله لا احتمال افراد غير الى تقدم ان دم مرع يفتح ذلك فانظره
 مع قول الشرح على ما لا يخفى وكيفية التثنية المتعاضدة مع
 اعترافهم بفتح ذلك ليل قوله ان يكون جارا لمضارع في اللزوم
 بعد ان مع حذف جوارها وهو موقوف على شاطبي قوله غير خبري ولم
 يلزم التثنية كما سيذكره الشرح قوله ولا يجوز ضربا لا يستعمل
 عن التثنية جواره قوله واهوته الى سيا في جواره واهوته
 مقدما قوله وعمدة في الاصل فلا يحذف جوارا غير كان والمفعول
 الاول والثاني من بان طين يجوز حذفه لدليل في ايجاب ذكره واضر
 موقرا يسلك على ما قاله قوله ثلاثة مناهج زاد في التوضيح
 ما نعا وهو اظهاره قوله ميل الى جوار الى وقصدته تحوينا
 اضماره موقرا بالاولي ب قوله مطلقا اي سوا كان هذه في الاصل
 ام ٢٠ قوله ظاهر كلام التسهيل قال السوي مذهب بن مالك واز
 الاضمار مقتوما في غير باب طين انتهى ويلزم منه جواره في باب طين
 بالاولي لانه عمدة في الاصل ب قوله واهوته ان يكون اي شرطا
 كون المذوق مثل التثنية افراد او تذكيرا وفردا فان لم يكن مثله
 لم يحذفه فمخوعلين وعلت الزيد بن يمين فلا بد ان يقول
 اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله البرهان رشح

وقوله فلا بد لك من الله ما سباني من انه اذا كان الضمير لغرض ما يطابق
 للمضرب الاظهار قاله بقلت لا مخالفة لان وجوب الاظهار قهرا
 يأتي من معنى الضمير والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون
 بوجوبه نعم بشكل هذا الاصل فلو ان الثاني واشاروا الى الضمير
 فقامل قوله لانه قد دللوا عليه بالضمير ان قلت بعد ذلك لئلا
 يجري في الحدف من الثاني وجوزوا في انه ممتنع ودليل المنع من
 الثاني وصورة تسمية العامل وقطعه حاشا في الحدف من الاول فتمنع
 وقد بين انه جائز قلت الهيبة عبارة عن ازالة العامل ما هو جموله
 معنى وقطعه عن العمل فيه فهو عدم عمله في لفظه وفيما سوادفه
 ولا يخفى انه انما يجري في الثاني دون الاول لفصله عن القول بالعمل
 الثاني وحده خصوصه لا اعتراض لان التي بالمعنى الذي ذكرناه من
 عن العامل الاول الثاني قوله اذا هي في الفاعل ومحل مبني
 للمفعول اي ضمير والشاهد فيه وفي استاكنا حيث تنازعنا عودا
 اسجل واعل الاول فامتنع في الثاني والاسجل بكسر الهمزة وفتح الحاء
 المهملة ضمير معروف وقوله بمكانه الخ يقيم الدين ويخفف الكاف
 واصله ظاهرا موضع سوق في الحاملة ونحوه بالعين للمهمل
 وقيل بالمجوز وقد تنازع بين الكوفي في شعاعه اي السلاحي عمل
 الاول فامتنع في الثاني اذا صله المعرف لم حذف قوله من الذين
 ولم يذكره المتأخر انكالا على وجه من نظائره للمذكور في الابواب
 السابقة كتاب الفاعل ونائبه ونقد في الفعل ولزومه حيث
 خرج منها بما حاصله وهو اقتضاب الذين سم قوله هو استغنت
 الخ وجه الذين للتأخر من استغنت الخا هو استغنت علي زيد
 فترتفع معمو الفعل الثاني مع ان المراد استغنت زيد اما لو اراد
 استغنت علي زيد فينبغي جواز الحدف اذا ليس هو الذي يتبادر
 هو للدارس قوله لانه مع الحدف لا يعلم الخ فيه نظرا وهذا
 انما يسبب الاحمال للمص لا يترتب عنه سم وقد اسلفنا ان الهم
 لا يفرق بينهما فكلامهم موافق له قوله علي قال الاول ولو اعمل

الثاني

الثاني لتقدير الهم ونظني زيد وعمر واخا اباهما اخوين يسوقه
 واجاز الكوفيون الاظهار الخ وقد منع من وجوب المخالفة بين
 الضمير والمفعول اليه اذ لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى وان كانت
 وقيله فان كن نسبا والضمير للاولاد فانما هما قردي على
 المعنى المقصود قوله لتنازع العالمان الزيد بن ابي
 الاخوي وبواقعه قول التوضيح والذي يظهر لي فسا دعوى به
 التنازع في الاخوين لان نظني الاصلية لكونه مني والمفعول
 الاول من ذواتي واجيب بان التنازع فيه مطابق الاخوة من غير
 نظر الى كونه مفردة او مني وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم
 فخرج ويحاط بمنع ان التنازع في مبهم لان مطلق الاخوة الصادق
 بالمعروف والمنفي لا ايهام فيه بل هو امر معلوم وانضاحه ان المتكلم
 لما قصد ان يأتي بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الغلاة
 وقيل كل منهما ان يعطاه مكيفا بالصفة المناسبة له سم قوله
 في التمييز فكذا قال اي لا يما نظران دم قوله وكذا لغو ما قام
 وقد اريد اي من كل اسم مرفوع وقع بعد الا وانما لم يكن من
 التنازع لفساد المعنى وكذلك لا يجب ان يكون في احد العالمين
 ضمير لهما موصيان الى الفاعل عند ذلك ينتهي احد الغليل عن
 المذكور بعدهما والمقصود هو معهما فيه دم وقوله ينتهي الخ اي
 لان الفعل المنفي انما يصير موجبا عقارنة الالمعولة لفظا او معني
 وعلى تقدير تنازع في تناظر الالمعول الملحق لا لفظا ولا معني
 فيلزم بقاءه على المعنى بن همام قوله موقوف اي بانه من الحدف
 لدليل الامن التنازع واغترض في الثالث بانه يلزم حذف
 الفاعل واجيب بان المنع حذف الفاعل لفظا ومعني اما حذفه
 لفظا مع وجوده معني ولا امتناع فيه وهنا كذلك قال الارب
 فاعل لهما معني وان كان من حيث اللفظ احدهما ونعت للمواضع
 خبرهم قوله ويجوز الخ ويحذف المفعول له فانه لا يقع التنازع فيه
 تخرج عن النهاية قال ويجوز في المفعول معه تقول قلت ومررت

المفعول للمفاتيح

وذهب ان اعلنت الثاني وقت وسبق واياه وزيد ان اعلنت الاول انتهى
 المفعول لما طلق قوله وذلك تغير للشيء للترجيح بانته تقرر
 الفعل وهو لا يجازي قوله من مصدر رأي مخرج ولا يجوز ان يقع ان
 وضعت في موقوع المصدر فلا يجوز فيه ان اضر به لان تحتل الفعل
 للاستقبال في تأكيد انما تكون بالمصدر انهم لان ان تفعل يعطي
 محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر واورد على الخد نحو
 كرهت كراهية في ان المصوب مفعول به واجب ان الكراهية
 لما اعتد ان كونها قامت بفعل الفعل المذكور واشتق منها
 فعل استناده وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهية فاذا كررت
 بعد الفعل بالاعتد الاول نحو كرهت كراهية في مفعول مطلق او بالاعتد
 الثاني نحو كرهت كراهية مفعول به سمي له تركه عاملة قال
 دم تقاعد من المراتب انه تركه مصدر عاملة ولا يصح حمل العبارة
 على ما فيها فان الفعل اذ ادى الى الزمان والنسبة والحدث والمصدر
 لا يبدل الاعمال المحدث هي مجردا وانما شرط في انما له اللفظ الذي
 هو امنه فغير قوله كرهت كراهية احدثت كراهية بها وقال انه ليس
 هذا من التاكيد التام بل هو من التاكيد الراجع للصور كما لنفسه في
 انني وفيه ان رفع الصور لا ينافي التاكيد للفعل في الحقيقة والظواهر
 السيدان نحو قطع النسي الامير لرفع توهم الصور الى التكلم بالجماد
 انتهى قوله يخرج المصدر المميز للزوج المخرج ايضا المصدر لا يبين
 للعقد في قوله كرهت كراهية ان قوله يخرج لصور الحال الموصولة
 ايضا الموصولة فلا تقع مفعولا مطلقا وما قاله من الجواب من ان الموصولة
 المكملة بالمفعول مفعول مطلق قد معنا في باب ظن رده عن المعنى قوله
 المصدر الموكود كذا اذ اي وهو غير الثاني فانه موكود للقول في
 حروجه هذه القيد وانه ليس مبنيا لنوع عاملة وهو للبتدء العمل
 في متبوعه مع فام نوع عاملة منه ان المتبوع بين نوعه فليس في
 شيء سببه واما الاول فيخرج بقوله ما ليس جبرأ قوله لان جعل للمفعول
 الخو لان العامل يصل اليه لا جبر ولا عطف ولا تقدير فان قيل

المفعول

المفعول به كذلك قلنا قد يفيد بالحوادث كونه به ليس قوله كجوع
 اليه صلة اي لغة فان دفع ما في اللفظ من قوله من جري اصطلاحهم
 على انه اذا قيل مفعول فاطلق لم يرد اللفظ به لما كان أكثر لفظا على ذلك
 حققوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يفيد في الاعمال للمفعول للكلز ولكن
 لا يطقون حل ذلك اسم مفعول لا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى لان ذلك
 بحسب الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة وايضا فانها باعتبار ما ينبغي
 وهناك بمعدلا الاعتبار سبق قوله لا نه مفعول الفاعل على حقيقة
 اي لانه للمفعول حقيقة على الفعل المذكور فاعماله فعل الفاعل اياه
 قيامه به بحيث يقع اسناده اليه لا ان يكون موكرا فيه موكدا اياه فلا يشر
 عليه مثل اياه موكرا جاري والاشارة اعم مما ان يكون اياه او سلب
 ولا يرد فيكون في زيد من المعصام قوله فاعماله ليست مفعول الفاعل
 فيه غير ان للمفعول افعاله فعل الفاعل حقيقة في حقيقة افعاله لا كراما
 كد وحرية قاربا والمفعول به فعل الفاعل حقيقة في نحو نعتت قياحي
 ومقودي سم قوله جري الخبر فيه تطلب او اراد به لما ليس مع الفاعل
 اسم لا حقي ز قوله لم يكن في سبيل التصديق مقدمه فقدا ووجه ذلك
 بانه اخرج الى التعراب لا لتباسه بالفاعل قوله الاستطراد هو ذكر الشيء
 مع غيره في غير محله لمناسبة بينهما قوله المصدر اسم الفاعل قال اسم
 ولم يقل المصدر ما سوى الزمان لان لفظ المصدر انما يطلق على اسم
 المعنى الواقع من الفاعل او الفاعل به لا على افعاله كذا للمعنى ما طبع
 واورد ابوحيان ان من المصدر ما لا يفعل له وبالفعل وجواب بان عالم
 يوضع بقدر سبق قوله على الحق والزمان اي يدل عليها مطابقة
 وعلى افعاله تضمنها وعلى الفاعل والمكان التزاما وفيه نظر بل له
 مدلولان وهو النسبة لوجه به السيد سم قلت في هذا النظر نظر
 فان ما ذكره في قول الجوزي فلا يثبت من عليه بطريقه السيد لم قوله وعلى
 احدهما بينهما وجه انما طبع ما ان لا له الفعل على المحدث يعرفه وعلى
 الزمان بصيغته فلا يدل على احدهما بالمطابقة ولا المقصين ولا الاتم
 فان قام موضوع للقيام الواقع في الزمان الماضي وعلى مجموع ذلك

بالمطابقة ولم يدل عليها احد مما بالمطابقة لان مجموع الحروف والصنعة لم يفرق
 الواحد من المعنيين ولا بالتعريف لان دلالة اللفظ على مرسياه بغيره
 بان يكون نية ذلك اللفظ في جميع احوال المعنى فبسته واحدة كلفظ العز
 مع كل واحد من المعنيين فان نسبتها الى كل واحد منهما على حد واحد وليس
 كذلك قام فان دلالة اللفظ على الزمان على غير الوجه الذي يدل به في العيان
 اذا كانت دلالة اللفظ على الزمان بالضرورة ودلالة اللفظ على الزمان بالصفة
 ولا بالضرورة دلالة اللفظ على الزمان من دلالة اللفظ على ما خرج عنه والزمان
 والمصدر لم يفرقا عنه انتهى وذهب من الطراوة الى ان الفعل لا يدل على الزمان
 وادعى من هناك يتوهم خلق اللفظ في الزمان فانه مشكل على قول اللفظ فان
 معناه عندهم اوصافا يخلق الزمان في زمان ماض وعندها ظاهر اللفظ
 لا دايما الى كون الشئ ظرفا للشيء انتهى قوله غلغله اي يصدر منه قوله
 اذ انك للحدث كاي لا يقال يلزم منه في الشئ في نفسه لا نقول
 للمفعول اللطيف ليس المصدر للمفرد فكيف جعله اوصافا
 او عدده زوجه ولو لمعني دون لفظ الصديق ابقاوه على الما انك
 في اللفظ والمعنى واما هو فيجب ان يكون تصديقا في باب النية وسياتي
 وقوله او فعل يوصف اي متصرفين في فعل التبع وافعال التفسير فانها
 وان كانا مستحقين فيما غير متصرفين لا يستعان للمفعول اللطيف في اوصافه
 اما للكون فانت اليوم الامم لوما واصغرهم سرها الطباخ
 فلو ما منصوب بحدوثه وشروط في الفعل ايضا ان لا يكون ناقصا ولا ملني
 عن العمل بغيره وادخل من تمام الصفة للشيء في الوصف فبسته بقوله
 دارا في طريقي اشرهم طرب الوالعا وكما في التعليل وهو جازع غيره
 لغصوبه على السبب ليس وعلى انما في فطرب الوجه البقي متصرف
 بحدوثه قوله فان جهنم الى شكل بما في الكفاية من ان جزاؤه معناه ما
 بما اوزون به وجزاؤه منصوب بحدوثه وفيه بحدوثه اوصافا او منصوب
 جزاؤه ما عينا رخصته للمصدر في قوله ويكون جزاؤه معني بملقون
 من غير متعين وحله على جهنم لا يعين ذلك لان المصدر قد جازع في اسم
 المعني من غير تأويل لفظه المبالغة في قوله جعل الوصف متعلقا بفعل

اي والفعل

اي والفعل مستقما من المصدر قوله وذهب الكوفيون الى ان قلت
 ما الفعل الذي يتعين لا يستحق في المصدر منه عند قلت سناه ففعل المتعدي
 على الخلاف في الافعال بما زمانه سبق ففعل الماضي وقيل المستقبل وهو
 الخ لاني الماضي كان قبل وجود مستقبل اذ هو مسبق بغيره دم وبلي
 هذا غير الاصل من الافعال ما حكمه قوله ودم بطلقة في نظر المعنى
 على الوجدان في الفعل او في المصدر قوله لان شأن النوع الذي يحالف
 ما ذكره في جميع الموث انما من قولهم ليل يلزم من ليله العز على اصله
 للمستعمل نحو ان يكون مساويا او نقص في نحو ان يكون ان يدرى اصله
 لان النوع هناك معناه الاول متغيره مرتبة فعنا ليس كذلك دون شي
 قوله توكيده اي يحدد توكيده في الافعال في العدي في العديان التوكيد
 ايضا وانما اخصر بها في غير التوكيد لان الغالب عندنا في النوع والعد
 كون المتصور مجرديا بها سم قوله او لم يبين ان اوصافا وفيما بعد
 لمنع الخلود والجمع سم اي فيمكن ان يكون لنا مصدر معين للجمع هو
 والعد وهو مرتبة مرتبة لا يميز في مراتب زيد قال بن معط والموعود ما
 نكرة موصوفة او معرق باللام فاورد عليه المضاف وهو مرتبة حزب
 زيد واجيب بانه من باب حزب سوطا اذ يستعمل ان حزب الانسان
 حزب غيره فالاصح بما مثل حزب زيد ثم حذف للموصوف ثم المضاف
 ورد بان هذا موجود في حزبته القرب المعهود اذ يستعمل انما القرب
 المعهود وانما يقع مثاله واجاب الجوابي بان ذلك يجب استعراط
 كونه موصوفا لان اللام للصفة لا للتعريف على المظهر لا اذا و
 لفظا هو حزبته القرب الشديدا ونقد رآه رتبة القرب اياها الكامل
 المستحق ان يسم حزبها من عن من تمام قوله يبين اي للفعل
 المطلق بخلاف الضمير في قوله غلغله فانه المصدر ليس قوله وقد
 ينوب الظاهر كلامه ان اللذان منصوبان بفعل المذكور وهو مذهب
 المادني وعند الجمهور انما صبه فعل مقدم على لفظه فيجوز استدلال الجمهور
 بقوله الساكنة النقرة البتة ان كانا شيئا المحلول على الفعل المتصل
 قوله في موصوب بعين مقدم لا بالساكنة لوصفها بالمتعلق ولا بوصف

الموسول قبل قيامه قال لم قلت لا يلزم من امتناع ذلك تعيان مانع
خاص بالمحل اعتبار ذلك فيما لا مانع فيه انتهى وهو ان يوصف ان
لما في معدلا ان المنصوبات في الاستلزام للميل فاصلا وهم ثمانين
خلده ولا تقرب منه شيئا لا يمكن ان يقدر لفظا عاملا من لفظها الجري
الباب على سن واحد دون شري ورجحه ايضا بان الاصل عدم
المقدور بلاموزع مغيرة اليه قوله كليتة للراد بالكلية والصفة
ما دل على كلية او بعينيتها فذلك في رتبة جمع الضرب وعامة الضرب
وكلما يظلمون نقيرا ولا تقرب منه شيئا وبعد استغنى عن ذكر ما
الترطية والاستغناء منه دم قوله بعد امر من جدد بالامر جدد
وعدا اذ اعلم عليه فالحم تضط نالضم والكسر وضواحد
الانفال التي حات في الضائقة على الفعل وليست مقدرة والقياس
فيما يقدر يمينه الضم وما استعدي الكسر وما عدا ذلك سماع
شاطي قوله فظان اني صدره وقد جمع الشينين بعد ما
قوله بحور جمع التفتري وجهه عدا التفتري والتمرفضا من التاي
عن المصدر مع انها مصدران انما من غير لفظ العامل فيها
سم قوله ومنه قوله يعيه الى السجون والبرود بالفتح ما سخن
من اللوق وما برعنه والشاهد في جاحيت نظيه بجميه وهو
من قبل فزيت جدا وفضل ذلك بقوله ومنه ان الخاص بمرافا
للأعاب بل لا زله زقوله بحور عدا انه الله حال الساي الظن طيبي
او الظن يقدر معرفة لا تكرة لان الضمير معرفة وهي لا تقوم
مقام التكرة فان قلت فيه انما قبل الذكر فله منع لان الفعل
يدل على ذكر المصدر فان قلت الضمير بحور عدا على عدا الله فلا
تكون انما سمع المصدر فقلت لا لان الظن قد استوفى معنونه فلا
يغيب الضمير على انه معنونه به بحمله عايد على عدا الله لغزاف
جعل عدا الله متصوبا عما يضره اظنه او مرفوعا بالابتداء فلا يكون
من هذا الباب في اقول وقوله فيقدر معرفة الى فيه فاعلم انه قد
جوز في المخرج ان تكون العاوي نايبة عن المولى يكون التقدير ان

ظنا

لما في الواحدة من مقام انتهى ووجهه ان الضمير كما يعود على الوقت
يعود على التكرار ولعل وجه اختيار من مقام لهذا ان الفعل لا يدل
على اكثر من المصدر وذلك كاف في التكرار اما اللين للنوع فمتناج
مع ذلك ان يكون وصف او اضافة ولا دلالة للفعل عليه الا ان يقال
انما عن الوقت من اللقام من حيث ان التمثيل لما سئوب عن المصدر اللين
لنوع كمن هذا للباسب تعليله بان الضمير معرفة الى فاعلم انه
ومنه اعذبه عذابا لا اعذبه الى اي لا اعذب هذا التعذيب الذي
فالضمير هنا نايبة عن المصدر المؤخر بقرع فان قيل يلزم على ذلك
الصفة اعني لا اعذبه عن ضمير الموصوف اعني عذابا قلت ممنوع
لان الضمير يعني التعذيب والتعذيب والعذاب واحد فهو نظير محمد
جا الوجد انه اذ الجنة ابو عبد الله كنية له دون شري قوله للشار
به انه وان لم يكن متبوعا بالمصدر بحور فيته ذلك وهو مذهب الجمهور
وذهب الناطق الى ان الاتباع شرط فيخرج قوله الا انه قليل في قيام
الوقت مقام المصدر فيكون عكسه وم قوله ما تقرب ديدا اي
اي قربا تقرب زيدا قوله بحور ما شئت فاجلس اي اجلس وسئيت
فاجلس قوله الله اي اسم الله قوله من به سوطا اصل من به
شربة سوطا فخذ في الضفاف في قيم المضاعف اليه مقامه مراد بقوله
او ملاقيه في الاستعاق الا في او مشاركة في اللادة لان المصدر
ليس مشتقا على المشهور وقد مثله بقوله ويكتل اليه تشبها
فالتشبيها مشاركة للتمثيل في المادة لا في الاستعاق زقوله ساقا
جعله من اللاد في الاستعاق مع محله اسم مصدر اشارة الى
كفاية ملاحظة للملاقاة للذكورة بحمله في الموضع اسم عين
للنات نايبة عن المصدر سم قوله غير علم اختيارا من بحور عدا علم
للمر فلا يستعمل مؤكدا الا ان معينا العلم نايبة على معنى العا مل قال
الضمير لا نه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل وقد ورد على ذلك
سجانه فانه اسم مصدر علم على تسببه وقد استعمل مؤكدا لتمامه
الحذوف ويجاب بمنع علميته وهو راي للموم قوله لانه بمنزلة كثر

لا

لأنه يثبت لما مر عن يوم من أن التأكيد إنما هو للصدر والعامل
 لا للفعل فهو بمنزلة تكرير للصدر والصدور فيه وجمع فكان
 الأول أن يقول لا يقول لأنه جنس يصدق على الكثير والقليل فلهذا
 واخر واقع به ما يتوهم من ظاهر الأمر في قوله وثمن الخ ولا يثبت
 عنه معنوم فوجدنا الصدقة تكون السلبا أي لا توجد غيره
 وأما ويريد هذا التمسك بظاهر الأمر للتكرير سم قوله لفظيته
 أي للبين لذلك المذكور من التكرير والجمع أما النوع فلهذا وجود
 نوعين وأنواع في جنس واحد وأما العددي فلأن ما من عدد يعزى
 الأول زمانه عليه ممكنه س قوله فالتكرير للحوار ووجدنا قوله
 مقال والتكرير بأنه التكرير واللفظ لا يدعي شيئا للحوار أصل
 بالعقوبات يفرح ولا يخفى ما في قوله شيئا لفظي قوله للقوة عاملة
 في القوة التكرير في النفس لأن كذا الشيء مرتين أثبت له من ذكره
 مرة والتكرير دفع الحذف قاله ز قوله وإنما في ذلك السارد
 أي الناطق بأنه أن يريد أن للصدر المؤكد يقصد به تقوية عاملة
 وتكرير معناه دائما فلا شك أن حذفه منافق لذلك المقصد ولكنه
 ممنوع ولا دليل عليه وأن يريد أن للصدر المؤكد فقد يقصد به
 القوة والتكرير وقد يقصد به مجرد التكرير في نفسه ولكن لا نسلم
 أن الحذف منافق لذلك المقصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل
 المذكور فلان يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف والذلة فترسيته
 عليه الحق وأولى ولهم يكن معناه بدفع هذا الغم من مكان قد
 بالسماع كغاية فأنهم يحذفون عامل المؤكد حذف فاجاز إذا كان
 خبرا عن اسم غير في تكرير ولا حصر جازت سببا وحذف فاجاز
 في نحو سقيا ورعا وحذا وشكرا لا كمن لفتح مثل هذا أما المشهور
 عن وروده وأما التمسك على أن للسويع حذف العامل منه فلهذا
 الغرض وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيه الحق الكلام
 انتهى قال بن عتير وما قاله من الناطق ليس بصحيح لأن جميع الأمثلة
 التي ذكرها ليست من للصدر المؤكد في شيء لأن للصدر بغيرها غايب

غائب القائل وهو من منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما انتهى
 قال في الجمل ما قاله ابن الناطق ممنوع لأنه إذا اقتضى القياس
 منع حذف عامل المؤكد وأمكن حذف الوارد من ذلك على غير التأكيد
 فلهذا عليه أو ليصح بين الأمرين ولا ريب أن الحذف منافق لمقصود
 التأكيد فتوهم وهو دعوى للممنوع كسائر مقدماته وبدل لك
 علم أن للصدر مؤكدا ومباين للسويع أو العذر وبدل من اللفظ ما لا
 انتهى والحق أن للصدر الناطق عن فعله من قسم للصدر المؤكد وهو
 في معنى الاستعانة من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع بفرح عن الممنوع
 قوله وفي سواه لدليل ينع معني مشع فيه خبر متبادر وحذف
 به في سواه لدليل أي والحذف في سواه الخا فمعني السماع مستبدا
 خبره في سواه عن حذف مضاف أي حذف سواه سم وحذف جار
 على الثاني ولذا جاز حذف عامل المصدر المبني لأنه يدل على معني
 زائد على معني فعله فاشبه للمفعول به في حذفه فتبادر حذف
 عامل للمفعول به في قوله وواقع في الخبر إذا دل الخبر ما ليس بطلب
 والامتنان أن قوله حذا وشكرا لا كمن وصرا لا حصرها وغيا
 وطاعة وسما من الألفاظ الذي لا يحتمل الصدق واكذب وتكذب
 عن اللغوي قوله كذا لا يراد منه صرا عليه ورعا وسقيا وهذا
 النوع يختص بما كان متعدد ما من الأفعال بدليل غشاه بنيد لا
 للتعدي فلو قلت سيرا لم يلزم فيه الصرا والفعول لا أن يكون
 تكريرا كما ذكره ثم هذا على تكريره غير مقبوس عند س وقاسم الغرض
 والمرا شرط أفراد للصدر وتكريره نحو سقيا له ورعا ووجه
 القياس ظاهر لكثرة ما جاز في الأمر والدعا في قوله
 بد لا من فعله لأنه على أن ما ذكره فخاله فعل مستعمل وأما سقيا
 بد لا على ذلك فثبت أن أهر القياس مشروط بما كان له فعل مستعمل
 فخرج ما لا فعل له مثل رجا وقوله ووبه ووبه انتهى وقوله
 مختص بما كان مستقدا على عليه يتوهم فصار عليه مع احترام سيرا
 لا كلاما لهما لأن مقتضى ما بالحرف سم قلت يمكن للجواب بأن غشاه

بغير من صبر المتعدي في المصباح صبر من صبر من باب ضرب
 جلبت النذر على الخدع واسطرت وصبرت زيدا يستعمل لازما
 ومتعديا انتهى قوله اي لم لا تفقد كذا في شرح الكفاية فاعمل
 لان هبة ويجزئها عن ذوقها وصرح بعضهم بتمجيد حذف نحو زومها
 قال ابو حيان والذي يختارها من المثلي والاسم مجبي معها على النفع
 ونون في قولنا شاعره قد زارها من كذا في قولنا لا حزننا حسي
 كان الذي فيها كذا في كذا في قوله قال دم فيحتاج مع ذلك الى ان
 يقال ان هذا خبر في معنى الهمي وكلا الامرين خروج عن الظاهر
 انتهى ولو قيل ان المتصور ما منقول به لما مل بعد وفي لا عطفة
 والتقدير اعمل فما لا لا تنوذا كان له وجه وجهه ونوشر في قوله
 وحسن عصفور له وجهه انه جعل كذا للصدر وقاما مقام العامل
 وبذلك قال ابن الصايغ يفرح قوله فضررنا تمامه خائيل الخاود
 فخطا في قوله فهو مستقيا اعلم ان هذه المصارف على اختلافها من باب
 يرفع على الاستعانة لا قد اسما فان كانت معارفه فين وان كانت
 تكررت فلا فيها من معنى التعاقب الواسع له وخبيته له وويل له
 ولم يقولوا اشقر له ورفي والضرب في هذا اكثر لتكرره فلو كانت
 معرفته عن الويل له كان الرفع اكثر ويحول عليها ساء وانما قالوا
 الويل له والخبيته له ولم يقولوا الشكر والرجي لك والعار والخور
 الواقعان بعد نحو مستقيا متعلق بتعدي خرج مجزئ البيان والتقدير
 احسن لك ولا يتعلق بالمصدر فهو مستقيا كذا على هذا اهلنا وزعم
 الكوفيين الى انه كلام واحد ونوشر في وفي تقديره على كلام باقي في
 حروف الجر قوله او مفرقا للعبارة المستعمل او في قوله مع استقام
 ورويه للنفوس والمخاطبة او غايب في حكمها من اني والآخر كذا وقد
 يكتفي بخرج يلمز المخاطب وقد علم ان الشبب نزلة منزلة المفضل
 حين مخاطبته ومنه كلامه انك لو قلت المصروف قد علاه الشعب لم يكن
 الحد في واجبا اذ لم ينزله منزلة المفضل ومثال التوضيح تدون استقام
 قوله هؤلاء وانما الاوغير كقولهم بتبعية اسباب السيادة والظبية

وقد يقال ان هذا على احوال عرفة الشريخ كما يغير الاستفهام للفتي بنفي
 شي ونحوه بعض شعر الجاسق قال
 اسعنا وتلاوا وشيا قافية عزة وناوحيه ان ذا العظيم
 وان امرا دامت مواثيق وده ما على مثل هذا انه كثرتم
 والذي يظهر ان الهزة في مثل ذلك الشبب لا للتوضيح فاما ان يكون
 الحد في هذا النوع غير واجب او يقال هو دخل تحت الانشأان
 النقيب انشأه قوله انوما الذي انلوم لوما وتقولوا انشأا
 وصنعه اعبداهل في شعبي عزسا وعدا منادي وشعبي يضم المضم
 الشبب للجهة وفيه لغير المهملة والبالوطة موضع تخرج قوله
 والثاني انما الواقع في الخبر بالمعنى للتقدم قوله ما دل الى يوجب
 الحد في هذا ساقى لا قياسي ثم قوله وهذا اشكر الى اعني
 بانه يقال ههنا الشبب وشكرته شكر واجيب بانه مع ذلك
 الفعل يكون خبر لا الشا والكلام عند قصد الانشأا وعنده يكون
 المصدر والفعل متعاقبين حيث ذكرهما تركا للجزء ولا يستعمل
 كذا الا مع هذا وكذا ولا يقال هذا وجد او شكر الا ان يضر على
 للوزن ولا يلزم الاضمار الا مع لا كذا فلهذا الامور جرت مجرى الشبب
 يعني ان يلزم فيها ما التزمته العرب يفرح عن بن عصفور قوله
 وما تنقصها صرة يوم ان هذا قسم قوله بدلا من فعله وانما
 هو قسم منه في الواقع بدلا من النقط بفعله اما واقع في الطلب
 كندا واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما سمع فلم تنقص له
 واما نفس وهو الواقع تنقيلا لما قته حلة تنقيمتا او مكررا
 وكذا وكذا وقد يقال ان قوله وما تنقص حطفا على نداء اي
 كذا وكذا تنقص وتكمل قوله عامله عند كثر الشاكية
 من عن من ههنا ثم اي لتفصيل حقيقة ما قبله سواء كان مقوله
 طلبا او غير او المراد بعاقبة الطلب والخبر انما الذي تنزيت
 عليها وتأتي على اثرها فالطلب كالاته فان طلبه شد الوفاق
 تنزيت عليه فوايد فضلت بما ذكر من المصادر والخبر كقول

الشاعر لا يجد ان فاما اذا وقعت غشي فاما بلوغ السؤال والامل
 د م واحترقوا بقيد العيلة عن كذا ما يتا وكره بالقراب ناديا
 او كلكه هلاكا فاضربه فلا يجب الحدف فيه وقد من الحاجب ما قبل
 تكونه حلة فلا يجب الحدف فيما يقع تفصيلا لما فيه معز ولا يزيد
 سفر فاما يصح حة او يثبت اغنى ما هذا او حصل المنقول للفظ تصيلا
 مساهة معني ان له خلا في التفصيل لان المنقل هو وما عطف عليه
 فهو بعض المنقل سفر قوله والتقدير فاما عتوا الى فيه حذف
 لون الرفع لغير ناصب وجازم وهو لغة قليلة ثم لا تم عين
 استند اي وان دخلت عليه النواسخ نحو ان زيدا سيرا سيرا قال
 من ويجوز ان يكون ما كان زيدا الاسير من هذا سفر قوله جان
 الاضمار الخ هذا اذا لم يكن مستغنيا عنه ولا معطوفا عليه والافاضار
 واجب لتمام كل من الاستنظام والعطف مقام التكرار كذا انت سيرا
 ويجوز ان كلا وسر يفتح ثم اذكره من جوار الاضمار والافاضار موافق
 لشرح السهل قال الشاطبي وهذا قد يسلم مع المصدر للمعين عزانت
 سيرا واحذف اظها بالنقل لعدم اظها ره فهو اذ وجوز حذف
 عامل للمؤكد مستحب كذا قلت انت مسحور وكان كلامه متنا قضا
 والمجوز ان الله لا يات في بل ان ثبت استرا التكرار يندمه مجوز
 لاظهار الامل لكن في المصدر للمعني واما للمؤكد فلا يدخل هنا
 لانه مستثنى بنفسه قبل اسر قوله حيث يرفع الى اي وهو با يفتح
 قوله لانه يرفع معه الى فقيته ان لا يتقدم الحكم باسم الغني بل
 باسم لا يكون المنقول للفظ خبر لغرض حقيقة نحو امكك نفسا نفسا
 وح فلي مفهوم قوله اسم عن تفصيل اس قوله ومنه ما لا يورث
 مؤكدا ان قلت بشكل على قول للضم وحذف عامل للمؤكد امتنع لان
 هذا امكك وجب حذف عامله فضلا عن جوارزه قلت لا اشكال
 لان الامتناع عنده في غير مؤكدا لليلة وسره ان الليلة هنا قاعة
 مقام العامل ودالة عليه مجوز عن ان يكون هو العامل في الحال
 في حكم المذكور بذكر ما تضمنه وقام مقامه ثم قوله هو الواقع

بعد حلة الخ والاصح منع تقدمهما اي الموكد لنفسه والمؤكد لغيره
 على مكانها فلا يتقدمان على الليلة ولا يتوسطا بها تسهل لان
 مقصود الليلة يدل على العامل فيها ولا يتا في هذا الا بعد تمام الليلة
 دم ولا يات سايرا وكان كون الليلتين عامليتين في المصدرين لا فاضما
 معني الفعل فلا يتقدم المصدران عليهما الضعف العامل فلا يكون
 من هذا الباب سم عن من قوله هي نفس في معناه ان اريد لا يحتمل
 غير معناه مجازا فهو ممنوع او حقيقة فالمؤكد لغيره كذا لكن اذا احتمل
 انتا ابنه لغير معناه احتمالا عقلي ولهذا اذكر من انه ايضا موكد لنفسه
 سم قوله الشعر بالحدوث اي الدال على امر حادث متقد لا على
 امر اسخ ثابت وم قوله كمي كذا يعني ان يحيل منه لغزله حلة اي
 بعد حلة كالحلة في هذا الكلام تكون اشارة الى الشرط فان قلت
 لم يشترط مثال الضم وعنه على صاحب المصدر لان كذا ذات عضلة
 ليس صاحبها للتكلم في لي بل صاحب ذات عضلة قلت معني كذا ذات
 عضلة بكما كذا كذا ذات عضلة فالعني المنصوب بقوله بكما ذات
 عضلة صاحبه بالتكلم المذكور فان قلت الكاعمد ونقص فاذا
 عدت اريد الضمون الذي يكون معه الكا فاذا قرئت اردت
 الرفع وحذفها قاله الجوهر في وج مثال للضم بشكل لان الليلة
 لم تشمل على اسم بمعناه قلت ما في الليلة معد ولكن قعره للضرورة
 اوله وحذفها من اصل اللنة انما تعبر عن ان طابى قوله
 فالمنصوب للذوالناصب له فعل مجز وفي وجوبا لدالة الليلة عليه
 دلالة زامة معنيته والاصل له صوت بصوت صوت جاراي
 بصوت جاراي فاقم الاسم مقام المصدر كما في اعط عطاهم ويجوز
 في هذا النوع ان يكون الفعل للتقدم من غير لفظ الصوت فنفس الصوت
 على الحال وان يكون ولا يكون ذلك الا اذا كان نكرة فكأن التقدير
 يخرج صوت جاراي مثل صوت جاراي ويبدى صوت جاراي فيكون ان
 يكون من لفظه فان كان معرفة فهو مصدر لا غير فان كان نكرة
 جاز ان يكون مصدرا او حالا للمصدر ولقد برة بصوت صوت

معلوم جار والمال تقديره ينفوت مثل صوت جار هذا المصنفين
 مذهب س ليس ويجوز الرفع مع استيفاء الشرط على الندبية
 والصيغة ان كان ككرة ذكرها س ويجوز ان يكون خبر المندوف وفتح
 الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله س وقال
 الخليل يجوز الصيغة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والفتحة كلفا
 اول اذهب من حروف الي ان الرفع مخرج لان الثاني ليس هو الاول
 والفتحة سالم من هذا الجواز وذهب بن عصفور الى انها متساوية
 لان في النصب التندبر والاصل عدمه تفرج قوله لعدم احتوائها
 على ما فيه اي لان الضمير المورع على الرفع عليه لا للناج قوله
 لكن على الحال اي من الغير المستقر في عليه الفعل النصب متعلية
 المندوف فان قلت بوج الحام معرفة فكيف وقع ما لا قلت هو
 تقدير مثل كاشف عليه كلام الخليل السابق قوله وانما يصلح
 المصدر الى هذا الحذف لقوله ليس فيما نقله من فانه قال
 وظاهر كلام س ان ذلك المنصوب منصوب بقوله صوت
 لا بفعل مقدر قال وانما انصب لا كمرق به في حاله تصويت
 ومغلطة واما دعوى الش ان المصدر لا يعمل الا اذا كان بمعنى
 ان والفعل وبدل من اللفظ بفعله فمنوعة وساق في ذلك كلام
 ان شاء الله تعالى دم قوله ما ان معنى الى ما نافية وان زائدة وفي
 السابق مرفوع عطفا على منك وانما بدل الخليل انه مدح الخليل كفي
 الخليل وان لم تحذف كفا في الخليل كسر الهمزة الاولى وفتح الثانية
 غلافة السبع والمعنى ان هذا اللفظ صغير قد بلغ في التقدير
 الى حد لا يصلح بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما عس الارض منه
 منك وجوز السابق سم قوله كبله الخيلة على ثلاثة اوجه
 اسم لدج ومصدر بمعنى الترك واسم مراد في كبت وما بعد بها
 منصوب على الاول ويحتمل على الثاني وسرفوع على الثالث وخبر
 بنا على الاول والثالث واعراب على الثاني وقد روي بالوجه اشلا
 قوله تيمنا السيوف نذر الجاهل للمعني وسيدكر ان هذه الالوه

في باب اسم الفعل والجار جمع محبة عظم الراس الذي فيه الدماغ
 وضاحا بارزا والما ما تجميع صامته وهما الراس سمي قوله
 ومكنيات عن الرب الى الخالق الموصري ومع جملة دعه وويل كلمة
 عذاب وقالا يزيد يها يعني رويس كرم وويل كويل زقوله
 وفيها لا يقتضي انه مفعول به لا مفعول مطلق ونوش
 المفعول له قوله وقدمه الى وذكره بن الحاجب بعد المفعول
 فيه لان احتياج العقل الى الزمان والكان اشده من احتياجه الى
 العلة س قوله واقرن الى الزمان والكان انهم مفعول
 مطلق تفرج قوله ينصب مفعولا له الى واسمه الفعل على تقدير
 لام العلة عند مجزئ النصبين وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من
 لفظه والتقدير جيتك اكره كما اكره ما وقال الكوفون ناصبه
 الفعل المتعتم عليه لانه ملاق له في المعنى مثل كبرت حلوسا
 تفرج شديده لا يجوز تعدد المفعول له الا على جهة البدل واللفظ
 ارشاد في س قوله لا تكبد شيئا اي لا اجل ان تشكر بالبناء للفاعل
 اي لتكون شاكر اسم قوله ودن طاعة يجوز ان يكون دن عطفا
 على جبه وشكرا علة لما او غير عطفا عليه لكن جبه علة اعم
 شكرا ب وهو مناسب لكون المندوف مثل المذكور فالهذ وفقرنة
 لكن الش قال ودن طاعة فاشقيا المندوف غير المذكور ولم يبه
 ب على ذلك واقضي كلامهما ان للمندوف معدن ولم يذكر ذلك في
 المعني في بحث المندوف قال زودن اما من الذين يفتح العال اعم
 اقرب اومن الذين يكسرها اعم جاز من الجازاة اعم قوله فالشرط
 حصة استثنى ابو حيان تبعا للناظر من المشاركة في الفاعل والزمان
 ان وان اذا تابنا عن المصدر فحذف معها الحرف ايضا ويجوز
 في كذا اذا كانت خاصة بنفها ان تنصب مفعولا لها اذ ذلك السبك
 منها مصدر فيكون مثلاً وان وحذف خبري ما المصدرية بحرفي ان
 وان في جواز حذف الحرفين جواز ترك لما عطف الي اي احسانك قال
 الشيخ ابو الدين لا اعرف في ذلك نصا س عن اللادى قوله كونه

المفعول

مصدداي ان الضرب يشعر بالعلية والذوان لا يكونان عللا
 للافعال لغالبا لا يفرح واحترار يغالب من نحو الارض وضربها
 وضربها للانام سببه له وجوز يونس اما العبد الخ لا نسلم
 انه مفعول له ونفسه لا يعين ذلك حتى يرد وقد جرح علي
 ان يكون للاصل بها تدكر العبد فهو مفعول به انتهى ولم يلزم
 هذا القابل لعدم ما بينهما تكن من شيء بل قد مر في كل مكان
 بما يليق به دم قوله وانكره من حيث قال هذه اللغة خبيثة
 قليلة ومع ذلك لا يجوز هذا المصنف الضعيف في المعرفة الا اذا
 كان غير معين ليكون في موضع الحال واما اذا اردت ان العبد
 معنونة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قوله اما المذمومة فلا يعرف
 كن دم قوله وكونه قلبيا قال الرضي وشرط بعض كونه من افعال
 القلوب قال لانه الفاعل على افعال الفعل والحامل على شيء يكون مقتضا
 عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل مثلا شيء وقد سبق حتى يكون
 حاصلة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخلق والامارة فاما
 تبقى فيه نظر والبراهين ان اراد وجوب تكلم الحامل وجود المفعول
 وان الاداء تقدمه اما وجود او تصور الخ لا ينفعه ويستغنى
 بجواز عجزيتك اصلاحا لا مكر وضرب تا ديبا اتفاقا فان قال
 هو يتقدم برادة اصلاح واردة تا ديب قلنا نقول ايضا جيتك
 سمنا وعسلا فظهر ان المفعول هو الظاهر لا المبدء فيقول المفعول
 له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مفعول عام له عوز عذبت
 حنيا فهو من افعال القلب كما قلنا لو اما ان يتقدم على الفعل بقوا
 اي يكون عزمنا ولا يلزم كونه فعل قلب عوز منته قد عا وجبت
 اصلاحا انتهى فقله سق وذكره كلاما مبني من اجتهته قوله وكونه
 عللة اي باعتبار افعال الفعل سواء كان عزمنا او فاعه كوز كبحه ليك
 ام لا فنعني الضرب حنيا اذ الحين وان كان باعنا للفاعل في وقوعه
 عن الطرف ليس عزمنا او فاعه في وقوعه عنها قاله زواستل جمل
 العللة شرط لا لفاعل الشرط ومثل الشرط لا جعل شرطها وجوابه بان هذه

شرط

شرط لنفسه لا لغيره ما هيته انتهى بقرح قال سق فان قلت من
 اشلة المفعول له ضربته تا ديبا مع ان الضرب سبب التا ديبا فلو
 فكيف يكون التا ديب سببا وعللة للضرب قلت الضرب عللة في ايجاد
 التا ديب وتصور التا ديب وتعلقه سبب في الاقدام على الفعل
 الذي هو الضرب فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان
 به سببا فالجملتان مختلفتان وقال الرضي واذا كان الحدث للعلل
 تفصيلا وتغير المصدا بالحدث كما في ضربته تا ديبا واعطيته مكافاة
 فليس هنا حدثان في الحقيقة بعد ذلك واحد لان للعين اديته بالضرب
 وكما فيه بالاعطاء بالضرب هو التا ديب والاعطاء مكافاة والعللة
 هنا في الحقيقة ليس هو المصدا المصوب لان الشيء لا يكون عللة لنفسه
 بل هي اثره اي ضربته لتا ديبه لكن لو مرحت عا هو العللة لا ينتج عند
 الحاجة لعدم المشاركة في الفاعل والزمان اذ ربما يحصل هذا الاثر
 فكيف يشارك الضرب في الزمان وانما نصبت هذا المصدا ليعينه
 العللة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما
 بينا انتهى قوله وكونه محدد للعللية في الوقت بان يقع الحدث
 في بعض زمان المصدا بحيثك طعا وقعدت عن الضرب حنيا او سويت
 اول زمان الحدث اخر زمان المصدا بحيثك عوز جيتك حوزا من قرارك
 او العكس عوز جيتك اصلاحا لك الحالك وتهدت انفا عا المصدا قاله
 عن قوله وفي الفاعل بان يقوم بشي واحد كقيام الضرب والتا ديب
 في ضربته تا ديبا بالتكرار في قوله خلافا لا يفرح وعاهته بقوله
 نقلي بركم البر في حوزا وطعا وسيد كر الش حوايه قوله لان معجبا
 بركم الخ فاعا على الروية على هذا احوفا على لظوف والطع وصعل الروية
 حوزا وطعا حالين قوله مما عدا القضا القليل ايم خلافا ما اذا قد
 القليل اذ لا يتصور حوزا عوز عوز القليل اذ لا يتقبل قوله لم يفرح
 اي وقوبا عند من اشترط ذلك الشرط قوله او ما يقوم مقامها
 وهو الباء وفي من يفرح قوله وفي بعض النسخ باللام وانقر عليها
 لانها اصل قوله بحيث الخ تمامه هذا السق لانه لا يستل ليعمل

حتى يشرأوا الزمان
 بل هو في الحقيقة

كبر اللام ما يلبس والمفضل الذي يبقى في ثوب واحد والشاهد
 في النوم انزوت فنلام التعليل لان النوم لم يقارن نضوها افعالها
 ثابعا في قوله وفي لغز في الغماحه كالانقضاء المصغور ببله
 انقض والشاهد في انزال لام التعليل لعدم اتحاد الفاعل لان
 لذكر كمال فاعله المتكلم وفعل يتروى حرة وما مصدرية وبله
 القطر حال من المصغور يتقدم في قوله وقد انتفى الاتعاظ
 في ام الصلاة للفاعل القيام هو المخاطب وفاعل الدلو كالمحسن
 وزمنها مختلف لزمن الإقامة متخلف عن زمن الدلو فلهذا كجبر
 باللام التعليل وفي اللغز اللام في الدلو كجبر بعد فطاهره القائل
 والدلو كالمثل يقال ذلكت الشمس مالت عن وسط السماء فخرجت
 وليس يتبع حرة التي بعد ان الطرور يسمي مفعولا ومذهب المتكلمين
 انه مفعول به مخرج به من عقله والظاهر في المفعول منه وسذكر كماله
 في الباب الا في قوله وقول ان يضيها الدلو لانه شبه الحال والتميز
 لما فيه من التباين وكونه نكرة بخلاف القرون بال نقر حرة
 من امك التي تامة ومن يكونا ناهيه ينتهز قوله افهم كلامه ان الضاف
 وجهها فهاهم ذلك انه لو استأثر الامر من منه لكان الظاهر ذكره مع
 الجرد او مصحوب المشاركة اياه ج ب قوله الثاني اوم ايضا
 للزواني في اونها منه ذلك اونها منه ايضا جوار تقدم مفعول
 للمفرد المفعول لان الدليل منع من الاحتذاء اذ و ناك فيعمل
 به في المفعول فيه وهو المسمى طرفا قوله اي اسم وقت
 او اسم مكان الى اي لفظ يدل على احدهما ولو باننا وبيل فندخل
 ما عرفت ولا لتدخل احدهما او حري بحره واما مجرد تقدم اسم
 او معهم فلا يدخل ذلك واما هو اصل ان المفعول فيه اما يتصف
 به الالفاظ ودخل في التعريف ما استعمل قارة زمانا وتارة
 مكانا نحو اي وكل بحسب ما يتضاهى اليه لان المعنى ان الظرف
 لا يخرج عنهما الا ان الكلمة المشتملة ظرفا اما ان تكون داما
 للزمان او داما للكان يسر وخرج ما ضمن في باطراد وليس لاجدا

الغنى في قوله
 المسمى طرفا

منها يجوز فربون ان تلحق عن اي في وقته يقال ان ضمن هذا معنى
 في فليكن ان يجعل ظرفا لانه مكان اعتباري او لفظي فيخرج
 تعينا معني في قوله ضمن معني في وهو الظرفية والدليل
 على تقدم هذا الضاف للمثال وانشار الى انه لا يغير فيه
 صفة التقيح بها اذ لا يجر ذلك في الظرف التي لا تفرق على انه
 عند التقيح يجرورها عن الظرفية كما ياتي قوله باطراد وان
 تنعدي اليه سائر الافعال واعرض هذا العقد مجزئ لاسما للفاذر
 كالنسخ والليل والريد فانها لما بنفسها افعال السير ولما صيغ
 من الفعل يجوز كلك فلا يقال بعد زيد من جرد كلك واحدا
 سم عن الثاني بانه مستثنى من اعتبار اطراد بدل قوله ويشترط
 كون ذا مقيد الى انتهى قوله فلما اسم مكان الى جوار تقدم الظرف
 مع اتحاد العامل وعدم الابدال باختلاف حيزي الظرفين قال ابن
 هشام في شرح بانيته سعاد لما يجوز تقدم الظرف اذ كان من نوعين
 فاما اذ كان الظرفان من نوع فلا يعمل بينهما عامل الا ان يكون الثاني
 تابعا للاول او يكون العامل اسم غرضيل لانه في قوة عام ملين
 يجوز زيد يوم الجمعة خبره يوم الخميس وذكر من يصفو رانه يجوز التقدم
 مع الاتفاق اذ كان الزمان الاول عام من الثاني في قوله لتيته يوم
 الجمعة عدوة وانه يجوز نصب الظرفين بليقت لعل ان الثاني
 يدل بعض من كل لانه اجاز سير عليه يوم الجمعة عدوة برفع اليوم
 ونصب عدوة ولو كان بدلا لتيته في اعدائه انتهى وكذا في المعنى
 في حيث اذا قول من يجوز فون يوما من جده ارجعوا ولاكم
 فونكم اسم فعل ومعناه ارجعوا والمأجع بينهما كذا اقامام كن
 ظرفا لان الظرف انما يجره لتقدير عامته وهو منتف هنا اذ لو
 قلت ارجعوا ولاكم واردة الظرفية كان بمنزلة ارجع في الورا والرجوع
 لا يكون الا في الورا فذا الظرف مستغنى عن الفعل والظرف لا يكون
 كذلك قاله جماعة منهم ابو القاسم واسم عام ورده السمين خو ان
 كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا الى الموقف الذي اعطينا فيه فونكم كقول

فيه نوراً من يقين وهذا الطرف ليس مستغاداً من الفعل انتهى
 على ان الطرف قد يكون للتأكيد سم وساق ما يودع قوله
 لنا على معنى في أي لانه ليس المراد ان الطرف واقع في ذلك اليوم
 والعلم واقع في ذلك المكان وإنما المراد انهما في نفس اليوم
 وان الله تعالى يعلم نفس المكان المسقط للوضع الرسالة فيه
 نصريح قوله فتشككنا على الفعل به في جعل حيث منعوله
 نظراً لانه مبني على خبرها وهو نادركا في التسهيل فلا يحس بخرج
 التسهيل عليه ولهذا قيل له ولو قيل ان المراد يعلم الفعل الذي
 هو في محل لم يرسله لم يبعد وفيه انما حيث على ما عهد لها من
 ظرفيتها انتهى واعتزله انتهى بانه بعيد لانه يقتضيه الفعل
 والوصول الذي هو صفة وتعين صفة ذلك الوصول في ان للمعنى
 كما مر انه يعلم نفس المكان المسقط للرسالة لا سيما فيه وفي الصدر
 والذي يظهر لي انما حيث على الظرفية المجازية على تعين العلم
 معناه ما يتعدى الى الطرف فيكون للتقدير زيادة انما حيث
 جعل رسالته اي صوراً هذا العلم في الموضع الذي يعمل فيه رسالته
 فالظرفية مجازية قال السفاقي وفيه نظراً ان اشكالاً لا يتبع
 ولو قد راى ان الله تعالى يقتضيه انما في هذا المكان دون غيره
 قال السفاقي في قوله في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله اي
 صوراً هذا العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون
 الفضل قال السفاقي لم لا حاجة الى تقديره اذا ما منع لعل العلم
 في الطرف والذي يظهر لي انه ما في على معناه من الظرفية ولا شك
 انما هو من حيث متجاوز الطرف فكم موضع ترك فيه للمعنى لتمام
 الدليل وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع انتهى قوله وانما
 في مكانه اجماع نظر فقد قال في المتبع غلط من قال ان اسم
 الفضل لا يعمل في الفعل به لورود السماع به كخبر وهو احد
 سبباً وليس بمبني لانه ليس فاعلاً في المعنى نحو ما في سبباً
 القوا انما انتهى وفي الاستئناف قال محمد بن مسعود العرن افعّل

الفضل ينصب المفعول نحو ان ركبوا علم من فضل عن سبيله
 تصريح قوله فلا يقال غت البيت الحكيم لا يقال ذلك لان يقال
 غت فرسخاً ولا قد ان مكاناً في الفرق ب قوله وان فضل
 متعدد بنفسه لاعتراضه المصدر على فعل وبانه لغرض جرح
 ويرد الاول وقيل لا فرقاً في محذور ان وبانارة دم دخل
 بتعدى بنفسه تارة وكذا في الجرحي وكثرة الامر برفعه
 يقتضي انها اسلان قوله وقيل على الظرفية قال ابن الحاجب وهو الشيخ
 دم ورد بان كل شيء وقع ظرفاً للفعل فلا بد ان يقع وقوعه خبراً
 لمبتدأ ولا يجوز ان اجماع زيد الدار من قوله وعلى هذا في الاحتجاج
 الى ذلك لان المنصوب على الفعلية المرفوعة غير مضمي معنى في وهو
 خارج بقوله ضمناً معنى في والمنصوب على الظرفية انما يقع خارجاً
 قوله وعلى الاول احتجاج الله لان المنصوب على التوسيع متعين
 معنى الطرف وليس نظراً في احتجاج الى اخرجه بقيد الاطراد في
 خلافاً للشاذ حيث قال ان التوسع فيه ليس على معنى في بلها
 الى الاخر اذ عنه بقيد الاطراد لانه خارج بقوله ضمناً معنى في
 قوله لتفهم الاسم الجواب عن قول الجاني انه يلزم التأخر
 ان يكون الطرف مبيهاً لانه يضمن معنى الطرف انتهى وبما حصل
 جوابه ان التضمن هنا معنى التقدير وواقب بعضهم بان التضمن
 المتضمن للنسب ما كان في اقل الموضع اما هو طار على الاسم بعد
 ومنعه كما هنا ويشكل عليه لا رجل اذا قيل بي الاسم لتضمن معنى
 من الا ان يقال ما كان في الاصل الموضع موجب وما كان عارضاً
 مجوز واسم الا على احد الجانبين والطرف على غيره فيحتاج لبيان
 سر ذلك بر قوله يتبع على ان او على بايعا في ترميزه والمراد
 بكوفها على بايعا كوفها احد السنين قوله او بمعنى الواو اي
 للتوسيع وحيثما حكم الواو في وجوب اللطافة قوله تنع الايدي
 قوله وهو الايدي لان كليهما ظرفاً لاجدما ب قوله فافضيه
 بالواقع فيه وعلم ان الواقع فيه قد جب وقوعه في جميعه وقد

وقد فصل ذلك ان الزمان اربعة اقسام مختص معد و ٢
 كرمضان والحرم والصيف والسبا فتقع جوابا لمخ وكم ولا معد
 ولا مختص فلا يقع جوابا لمر واحد منهما كمن ووقت ومعد وغير مختص
 فتقع جوابا لكم فقط نحو يومان وثلاثة ايام واسبوع وشهر
 وقول ومختص غير معد وقد يقع جوابا لمخ دون كل نحو يوم الخبي
 وشهر للمضاف اليها اسم الشهر نحو شهر رمضان في الذي يصح
 جوابا لهما معا او لكم فقط يجب وقوع حدث ناصبه في جميعه نحو فاذا
 قلت سرت المحرم يجب ان يقع السر في جميعه ليلة وتغادره وتنازلت
 شهرا فان كان حدث الناصب مملخص ببعض الزمان استغرق
 جميع ذلك البعض فاذا قلت ختمت رمضان وجب وقوع الصوم في
 جميع ايامه ودون لسانه وكذا صحت شهرا والدمهر والاربعون
 والاربعون ومعرفة بالالتصميم فاذا الاستغراق ما يستقبل وقد
 يقصد التكرار مبالغة فيعامل للقطع معاملة المتصل فتقول سرت
 المحرم وانت لا تريد التعميم وانما قصدت المبالغة وما اصل جوابا
 لمخ يجوز فيه التعميم والتضييق ان صلح الطرف لهما وتقوم
 يوم الخبيس للتعميم وتقومات يوم الجمعة للتضييق ويؤسرت يوم الاحد
 غير الامر من قبلها الاول علم بما ذكرناه ان اسم الشهر
 اذا لم يصف اليه لفظ شهر يقين ان يكون العمل واقعا في جميعه اما
 اذا اضيف اليه ذلك فلا يمتنع بل يجوز ان يقع في بعضه كمن شهر
 رمضان هذا مذهب من قبلهم ووزع الزجاج ان المحرم كسهر
 المحرم ويكون المبالغة وفي بعضه والصحيح الاول لان الشهر حين
 اضيف خبره كونه اسما لثلاثين يوما لان الشيء لا يضاف الى نفسه
 الثاني يجوز اضافة شهرا في جميع اسم الشهر عند الجمهور وقتل
 مختص بالاربعة عشر رمضان الثالث مذهب البصريين انما كان
 العمل واقعا في جميعه ينتصب على الظرفية وذهب الكوفيون الى انه
 مشبه بالمفعول به لان الظرف ما انتصب على تقديره فاذا امر
 الفعل اعتد بعندم تقديره لا فتضا ليعا التضييق دم قوله جوابا

اي جانبا او ذواتا وفس ما بعده قوله فاما اذا وقع خبرا للشي
 ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة
 ولا خبرا ولا حالا لا للجمع عليها لثلاثة اسباب القطع والبناء ووقوعها
 موقع شي اخر يفرج وفي استثنائ ذلك نظرا وليس في العادة ان كل
 ظرف يقع في هذه المواضع وبحال المنع اذا لم يعلم للضام اليه لعدم
 الفائدة من قوله حينئذ هذا امثله من ذكر امر القادوم عند
 قوله اي كان ذلك الذي كان ما يقول واقعا حين اذا كان كذلك
 واسع الا ان ما اقول لك فيما جازان يفرج قوله وكل اسم وقت
 الاسم الوقت لئلا الضم مع انه لا ينصب على الظرفية وان نصبت على
 واجاب الشاطبي بان الامتداد من المواقف والناظر لما تكلم على
 الاصل وهو انظر اهراتني وثلث ايضا ما ضم من الفعل شرطه ولم يذكر
 هو ولا غيره في ظرف الزمان وكان من الغنى ذكره فانك كما تقول فعدت
 مقعد تريد للكان تقول فعدت مقعد تريد الزمان ولا فرق بينهما
 واجاب الشاطبي بان المصم يقسم ظرف الزمان بل اجمال القول فيه
 فمكن ان يريد افعاله انتهى قوله ما دل على زمن غير مقدر ومرة
 كان او تكررة من قوله كمن الى وينصب على جهة التاكيد للمعنى لانه
 لا يزيد على دلالة الفعل ومنه اسرى بعينه لتللان الاسرا لا يكون
 الا بالليل ولا تكررا لتاكيد في الظرف كما لا يتكرر في المصدر والحال
 من السبوط قوله كمناحة مرج من خلافة حيث قال ويستني
 من اللهم جانب وما اعناه من جهة وجهه وكنت وذري وغارجه
 الدار ودخلها وجوف البيت ولا ينتصب شي من با على الظرفية
 بل يجب التقرع معه بالخرف انتهى ومنه ظاهر وباطن ولد الجن
 من يقول ظاهر باب الفتوح حينئذ قوله وهو المقادير صرح في ايضا
 من اللهم وهو مذهب الفارسي وغيره لكن ذهب الشوليين الى خلافة
 لان اللهم ما لا غاية له واحد ودعوى ووجه لها فائدة وصود
 محصورة لان لليل مقدر معلوم ومن للساقية وكذا الباقي وقال
 ابوحيان الصحيح انه شبهه بلهم ايجز جيب انه ليس شيئا معين

مقبول قوله يتكرر توجهه بما في التبيين السابق ب قوله وقت
 فتوق اليه اي عزوب الثريا ز قوله ومقدار عزو حوزو بل للمقدار
 هنا عارضا عن الزمان حتى يكون بعد جذا في مما ناب عنه المصدر
 عن الزمان لا افاده قوله في هذا الصنف الذي في بيان نيابة المصدر
 عن الزمان فالمتقدر من مصدر عزو حوزو في المعنى وقت لخر
 حوزو راي وقتا قدر وقت ب قوله والاصل مدة غيبة القارطين
 في هذا مدة وايضا غيبا غيبة ثم غيبة وايضا غيبا القارطين
 وجلا نحرها في طلب القارطين برضا نحر المعقول مع
 قوله بنصب نالي الواو اي للذكر في اول ثبوت في العربية حذا واو
 للمفعول معه كافي للمعنى وفي قوله تالي اشعارا بانه لا يجوز الفصل
 بين الواو والمفعول معه بطرف ولا غيره وهو كذلك فلا يقال لقيام زيد
 واليوم عمل فان حاز الفصل بين الواو والقاطعة ومعطوفها لكن الواو
 هنا نزلت منزلة لقارع المجرور فنعو الفصل بينهما في قوله ذات
 فعل هذا مفهوم من قوله الاتي بما من الفعل وشبهه في قوله واسم
 يشبه عبارة التوضيح واسم فيه معناه وصرفه انهي فانظر مع هذا
 قول الشاعر في قوله قد في في قوله والطريق سرعة بغداد
 انه لا يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه وان عطفه من حيث
 المعنى على مضاعفه وهو كذلك خلافا لاي معنى ب قوله وشرب
 اللبن اي نصب كثره والا ونوع منزلة الاسم فينبغي ان يعطى حكمه وقد
 صرح بعضهم بانه مفعول معه وهو الحق انهي وعكسه فلا يكون المصدر
 الموصول ان والفعل عطفا على مصدر مما حوز مما قبل الواو ولا يجمع
 عن العطف قوله في الاول فعل فيه شي لانه ان نصب الفعل الثاني
 اسم ناولا في قوله فله او تعد لان التقيد بذلك بنيان المعية
 ولو قال بد اجارا لست حتى يكون غير منصوبا كان اولى لان الرفع
 يخرج بنونه فله ويمكن ان يقال خرج بقيد من نحر قوله عز كل
 فعل ونصبه فلا يلة على هذا يكون من قبيل جيت انا وزيدا عند
 قوله خلافا للصير في نعم اللين وفقرنا فانما يصير نصب للمفعول معه

المفعول

بالظرف

عن تمام

عن تمام الاسم كالنيز نحره واما بالموحدة قوله وشبهه
 يستدل في الصفة المشبهة واسم التفضيل فاما الاستفهام المعقول معه
 ب قوله اذ لو كان الامر لي وريضا بالغا لو كانت ناصية الشتر
 تقدم فعل وشبهه واما هذا حكم بما لا يظهر له لانه ما من حرف
 فاصب الا وهو مشبه بالفعل او بما يشبهه ب قوله لوجب اتصال
 الفعل بما انفص بالالا استثنائية فانما عا ملة ولا يتصل بالفعل
 ر وسيد كذا شجوابه في باب الاستثناء قوله وتناول اظلمة والفعل
 الختا واما ايضا الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافا لما في شرط اللزوم
 ليدل بيقين بالمفعول والناقص كان وهو الصحيح حكاه في كل من شرط
 التكرم ليدل بيقين لان الصحيح انما مشتقة فانما يدل على معنى
 سوى الزمان ب قوله اي ما تنفع الى يقضي ان ليس للمؤد بالمتعدي
 المجدوق المدلول عليه بل المراد المؤد واي ما يؤول عليه الكلام فان
 تنفع لا يتاى ان يكون محذوف في قوله ما لك معنى ما تنفع
 قوله ومن اعمال شبه الفعل قوله لك الى مبني على ما ذهب اليه
 الزحيري في جملة من ارجب اسم فعل بمعنى يكثر في الصفة بانية
 والكان مفعول به وسيف فا على الفعل مفعول وغيره على ان
 حسب معنى كان والصفة اعرابية وهو مبتدأ وسيف خبره والفعال
 مفعول به متقدر بحسب والواو عطف حلة على حلة وفا على حسب
 مضر عايد على سيف لتقدمه فليس الفعل مفعول لا مفعول لان المفعول معه
 لا يعمل منه الا الفعل او ما يجري مجرى الفعل ليس حكمه مما يجري مجرى
 الفعل ب فحسب المتقدر مضارع احسبه اذا اعطاه مرادى قال
 ابن هشام انما لم يقولوا في حكمه انه نصب للمفعول معه لانه ما مضى
 فمضارع احسبه انما هو الضمان لان المصدر انما يدل على الحد مجررا
 فعند بدل عن ذات ومعنى قام بها وهو الكفاية فلهذا الثاني
 يندفع ان يقال انه مصدر مجزوف الزايد واسم فاعل فذا
 لا يحارب للضام في الحركة والسكون واما اسم فعل فذا معرب
 واسم الفعل مبني ومضارع واسم الفعل ايضا ويدل على الاضافة

انه روي عكسك والحق بالحر فيكون صفة مشبهة وهي
لا تشب الفعل معه انتهى قوله فقد في الواجب وايضا
مفعول معه وكثيرا خبر يكونوا اي لن وي فعل والمشرع التبيين
زوقا ع فقد في اي كلفني قوله هذا ارد اي الخاير في المصلحة
والسرايل بالكثر التبيين فاموس قوله وهو اتفاق قال ع وانا
لا اري منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاضع عن المصاحب
فان ذلك مع والاعطاء الذي هو الاصل خارج عن رد اوعى العتق
قال ع ويمكن جعل الامم على غير هذه الصورة قال ع ولا يخفى انه
من البعد قوله حفت وفي ان تمامه فلا محضال ليست قريبا
مخرجي اعني كلف ع قوله من القية للقلب الا فاللق مفعول به
والسوة مفعول مطلق قوله لمض وهو ما في وجوب الاضمار ونظرا ذلا
مقتضى له وكلامه صريح في الجواز مراجه قوله وبعد ما استفهام
للا ان قلت لم الكثر للمبور يتعدى الفعل فيما انت وزيد وكيف انت
وزيد اوم يتعدى انه في هذه الك واما ك مع ان الفعل فيه مقدر
لان معنى هذا انك هذا استغفر ك قلت تعد به في هذا الك
واما على جهة امتناع ذكره على قوله فيما انت وزيد اولا انه يجوز ذكر
فنز الجواز ذكر منزلة تعد به على الواو انتهى قال ع وتبقى
الاشكال في منع هذا الك واما ك وضوا ما ك وزيد ام ان انصب
فيه بالاستقرار فعلا حاز نصب واما ك بالاستقرار انتهى
وجاب بالترق لقوة الداعي الى تعدى الفعل في ما ك وزيد
سبب تقدم ما الاستقلا بامته التي هي بالافعال اولى وتاخر
لغار والمجرول لا تقصاه ما تعلق به وضوا بخلاف هذا الك
واما ك فانه ليس فيه الاداع قاعد وهو تاحر لما روي في
فافتقرا فلكي قوله او كيف للى او قبل فخر ظاهر لتسهيل بخوان
واما في الخاف التقدركت واما ك فمن فت كان فانضم الضير
وهو على هذا مرفوع بكان وقوله بفعل كون لا يتبع لفظ
الكون وقد قد رابى الناظم ما تلابس فقد روم ما تشع قوله

مما
فانتهى

مضمر وجوبا في وجوب الاضمار نظرا ذلا يقتضي
له وكلامه صريح في الجواز مراجه قوله فاما انت
والسير الخ فاما مة يندج بالذات الضابطة اي ما تفسر
والسير في مختلف لفظ التمام اي مكان فخر تملك فيه
من سلكه ويرج من برج ته الاما اذا حيدة والضابط
القوي رتبة والاضمار يكون وزيد لا اعلم ان
قدرا لتقل مع ما مضيا ومع كلف مضارفا لقال لا كنت
وزيد وكيف تكون وقصبة واختلاف هل هذا مقصود او لا
لقال السراي في التعدد ان جاز ان في كل من الوجهين
والترقي غير مقصود ولو كانت مع وقال بن وادرك
هو مقصود ان ما دخلها معنى التقدير والانكار وان
سكت ما يكت فلان اتقن قوله لما مضى معها فالانكار
مع كلف تايه للاستفهام المجرى فتعدى المضارع معها
صا لتمام ان تعد لما مضى معها كذلك قوله وخبرها
ما تقدم عليها في صرح في نقصان كان وذلك متعين
مع ما انما لا يكون حالا ومع كلف يجوز جعله كان تامة
فكفي حال كذا جواز من تمام مع ما التمام وجعل ما متعولا
مطلقا كذا كذا اي قال كذا الذي والرجال
بكثر التبيين والاختلاف لظا لظلمة سبغ من جلود ليس فيه
خشب والبا السنية مقدمة في ان جعل في سبغ سبغا
وسملا لفظ اوله تعني سلا وقوله والتقد نرا زمان
لالتقد زمان هنا يتعفن ويحمل النقص والتمام
وتعنيها تعني بفتح تقد زها في باقي الاسئلة والافهام
الافعال وقوله وان من النقص على المعتكلا اعلم
ان معنى النقص والفتح مختلف لانه مع النقص
يكون للوعي انها ج ما في الرفع يحمل ان يكون اجابا
او مزيدا والثاني قبل الاول او بالعين فكيف يحكم

برهان المظن مع اختلاف المعنى والذي يظهر ان يقال
 ان المتكلم ان قصد المعنى نصا نصبا لا غير وان قصد
 المعنى نصا نصا لا غير قصد الوجه ان يقال وان قصد
 عدم المعنى نصا نصا لا غير احتمال الايهام ورفع لا غير
 وان لم يرد شيئا من ذلك بل اذ مطلق النسبة اليها اسم
 من النسبة اليها قصد الا الى احد هما فصاحبة الآخر
 جاز الوجهان فليعمل هذا الآخر عمل كل منهما قال دم
 وهذا النوع يستوي فيه الوجهان عند من عصفورا وليس
 عندك شيء كثر فيه العطف ولا عندك شيء يستوي
 فيه الوجهان في الالحظ وقول من عصفورا وجه
 اذ لا يترجى قلت يترجح العطف لكونه الاصل في الواف وهو
 الذي يظن له القوة على تقدير كونك لما انما اجتزى لهذا
 التقدير لان مجرد تركه النافذة وتركه نصبا لا يقتضي التمان
 من رضاعه اذ قد تركه كان مقبلا على تركه لا يترجى
 وتركه برضاعها فانه تقدير التمكن من الرضاع بخلاف
 للمعقول معه لانه تقدير مضاجعتها اياه وذلك لفعله التمان
 في قول اذ العطف على المذهب طرف واكل من واكملت
 فلان اذ اكلت غلبه وانك هو عليك في قوله الطينين
 بضم الكاف من الطين اكلت الطينين في قوله تعفنا
 في الاكل كان يقال واكل امز به الى اللسان واكل اللسان
 امره في قوله وتعفنا للمعنى في الثاني قال الناهضون
 المراد كونوا السني اسبكم والمطابقون هم المأمورون بذلك
 ولو عطفنا كان التقدير كونوا لهم وليكونوا له وذلك
 خلاف المقصود انتهى وقال ابو القاسم كان ينبغي ان النص
 يجب اذ ليس المعنى انه امر بئى انهم بئى بل امرهم بواقعة
 بئى انهم وقد لعل في ذلك انه اكد التقدير بقوله انتم
 ولما كان المانع من الرقع كون المعطوف عليه مضمنا جازيما

عمر

قوله كما في نحو مالك وزيد او ما شئت كما وعمل النصب
 في هذين ونحوهما كان مقصودا قبل الحار او بعد لا يس
 متبوعا بعد الواو لا يس خلافا للسرا في وان خوف
 تسهل والتقدير الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا
 معه وتصيره مفعولا له اذ التقدير ما لك وملا يستل
 زيد او يلزم عليه ان المصدر متبوعا وهو ممتنع واعتذر
 عن هذا ان قصد رخصا في قوة للمعطوف به لوضوح الدلالة
 عليه على ان المصدر مفعول انما المصدر متبوعا في هذا
 المصدر المتبوع معطوف على الخبر الذي هو ان الخبر في
 الذي يتعلق به لك في المعنى ما مثله يستل ذلك الامان
 المعكوف على الخبر واعلم ان المعروف في ما لك وخبره ان
 يكون مردقا بالخال نحو مالك قايما وهذا قد وقع على
 غير ذلك وذلك انما عطف عليه من قولك وملا يستل
 زيد احصل من الفائدة نظر ما كانت الحال تحصله
 ممتنع عند الجمهور والمبرزين لا جمهور
 الخويين لان الكوفيين قاطبة وبعض النحويين لا يرون
 زيادة لاقص في قول فنعن النص لا معنى انه يجوز
 في ما شئت وعمل لك نه اوجه الخبر على الاضمار كما في قوله
 اكل امرئ خبسين امرا وان روقد بالمثل نارا والرفع على
 ان الاصل نص ما شئت وشان غمر ثم حذف المضاف
 واقم للضيق اليه مقامه والنصب على ما بينه وليس في
 الخبر خلاف المدح كور في ما لك وزيد انما هو جاز عند المدح
 وغيره في الكلام وان كان غيره اقص منه واذا كان كذلك
 فان تعين النص في هذا المثال عند الجمهور
 عطفها على تمامه حتى ينقضي ما التعميناها اي عند دم
 دماغة سم في ورجح اي دقتن وطون في قوله
 فاول عطفها بامثلةها اعترض بان هذا الكلام ممتنع قوله

وانتفا فانت انت علام
 لعل لا فب نظير في كلام

ان يقال علمتها ما وثبنا كما يقع مع استلها واللازم باطل
واجب منع بلالانه بدليل قوله ظرفة لها سبب لزومه
لما والسبب في قوله او اعتقد للجهل وجهين احدهما
ان يكون خبرا فيها امتنع عطفه بين نصبه على المعية
واخرا عاملا يقع خبره كقوله تعالى واجمعوا امركم
وشركا كما فانه لا يقع خبره معطوفا لان اجمع بمعنى عزم
فلا ينصب الاخوان الامر ولك ان يجعل شركا مفعولا به
يفعل مقدرا بقدره واجمعوا من جمع لان جمع بمعنى ضم
المتفرق فينصب الشرا وخوة والثاني ان يكون تنويعا
والمعنى امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النسب
على القربة ونوع يصح له عاملا لان المعية فيه ايضا بمنزلة
كقوله علمتها ثبنا وما يجوز ان يجعل قوله او اعتقد
اخبرا عاملا شاملا للناسب كما متلنا والمارة كقولك مالك
وزيد فيصور خبره لا بالاعطف بل باعتبار المار كما نص عليه
في شرح الكافية وكلامه فيه يورده هذا الاحتمال مرارتي
لا سيما قال السعديني ان اذا قلنا جاني القوم
الاريد اولا استلنا بطل على اخراج زيد وعلى زيد
المخرج وعلى لفظ زيد للدور بعد الا وعلى مجموع لفظ
الاريد اولا هذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسير
فيجب ان يحل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني فيقول
هو اخراج الجاني اعل ان المراد باخراج المستثنى ان ذكره
بعد الاستين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيمن ذلك
للسامع تلك القربة لا انه مراد لمتكلم ثم اخرجه فلا يلزم
التأخير شاطبي ويلزم عليه ان لا يكون الاستلنا من الذي
استلنا وبالعكس وهو شري وحق بعضهم ان دخول المستثنى
في جمل المستثنى منه ثم اخراجه بالا واذا جازي اخراجه
انما كان قبل استناد الفعل ونسبه اليه فلا يلزم التأخير

في جواز القوم الاريد الا انه عزلة قولا القوم المخرج
منهم زيد جاني وزك ان النوب اليه الفعل وان باخر
عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي
المستثنى اليه والمستثنى سابقا على النسبة بينهما
لنفي الاستلنا لما كان المستثنى اليه هو المستثنى منه
مع الا والمستثنى فلا بد من وجوده مع الثلاثة قبل
النسبة فلا بد اول من حصول الدخول والاخراج
قبل النسبة فلا بد ان يرضى ان قوله بالاختصاص
بالذكر اصلها في الاستلنا اذ هو حرف والحرف هو
الموضوع لا فاده للعلمي التيمم يستل خلافا الباقي فانه
اسم ويستل بين الطرفين والفقهاء قولوا فالاخراج جنس
اي لقوله الاخراج باليد لخواص العطف للمثبوت بالصفة
تخلو عن رتبة مومنة وبالشروط نحو اقول الذي ان حارب
وبالفاتحة نحو واتوا الصام الى الليل ولا استلنا نصريح
قوله يخرج القصص الى غير شرا قوله وقوله انما القصص
من المخارج القابست بقصصها الاستلنا
الدخل حقيقة للوجه ان يقال الدخول حقيقة لفظا هو
او تقدير فان المستثنى في المستلنا المخرج دخل حقيقة
في المستثنى منه الا ان الدخول تقدير من حيث ان المستثنى
منه الذي هو محل الدخول بقدر لا يلفظ به بوجه
موجا كان لا على هذا التعميم يكون قوله الا في وعد لني
لا تفصيلا لما اخبرنا ويجوز ان يفيد هذا ما لا يحجب
اخذ من مقابلته عما ياتي فيكون ما ياتي بما للحكم اخذ
لا تفصيلا قوله متختم اتفاقا فانه نظير قائلنا استلنا
جاني لفظ حكاهما ابو جيان وخبر علمتها فترجمنا الا قبل
شاطبي وحل الآية في المعنى على ان شرا في معنى يكونوا
منه بدليل في شرا بعد فليس يتبين والصلام في الاستلنا

فلا بد ان عندهما في قولهم ان الازيد اذ جرت
 الاصفة على الاول شاذي قوله او منقطعاً ولا بد
 ان يكون بينهما وبين المستثنى منه مناسبة فلا يقال قام
 القوم الاقربا قاله الخليلي واعلم ان المستثنى المنقطع
 قد يكون مفعولاً مقدرم وقد يكون حالاً نحو لست علمت بغير
 الا من توفي وكفر فغلبه الله العذاب الاكبر قال ابن خلدون
 من مسند الازيد به الله الخبر والحكمة في موضع نصب على
 الاستثناء المنقطع قلت واهل الاثر من هذه الجملة
 في الجمل التي لها محل في الاعراب وينبغي ان يقدر على هذا
 في قوله لا ما قبلها بواسطتها هذا قول السري واعترضه
 المصنف بوجه تكرر الا في قولهم لا عمل ولا يكرم من عمل
 الفعل فلهذا عدم الظاهر وليس في الكلام فعل معدي الى شيئين
 بحرف واحد وقد عطف في قوله ولا مستقلاً هذا قول
 ابن خلدون في محله بان غير اذ او وقت موقع الانفس ما قبلها
 من الفعل بلا واسطة وزد د ما ان الفعل اللازم انما نصب
 بلا واسطة المفعول المطلق والحال والتقدير والمستثنى في قوله
 قاموا الازيد ليس بشيء من ذلك وبضرب آخر في قوله تعالى
 زيد قد قيل بانه على الحال وفيها معنى الاستثناء انتهى
 قوله ولا استثنى مفعول هذا القول الزاج فانه يرى ان نصب
 المستثنى بالمستثنى نصب المنادي بما لا يوزي والا وضرب الثاني
 دليلان على الفاعل المقدر في مسقط الاعتراض بان ذلك جمع
 بغير حرف المعنى والفعل طليت واعني قال د وقد اعترض
 ايضا بانه يلزم منه جواز الفعل بتقدير ما منع ولا يلزم
 ذلك لان تعال ما ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكانت
 امتهن الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير جرحه
 ولو ورد الرفع جوازاً والاسد لكانت ما بعد ونحوه
 في قوله خلافاً لما عني اي قولاً ما تقدم من ان الاله الناصبة

من

مخالفاً

مخالفاً لما عني ذلك وقضية كلام الله ان الخلاف في ناصب
 المستثنى شامل للمستثنى المتصل والمنقطع وخالفه من الخليلي
 فانه قال بعد ذلك الا قول الازيد اذ جرت في المنقطع واما المنقطع
 فان العامل فيه وعملها فيه محل لكن ولما خسر بقدره المعنى
 ومنهم من يبين ظاهره ومنهم من يقول انه كلام مستأنف
 دم قوله عليهما اشعر به كلامه قد فهم ايضا من قوله الا في
 والحق الا بناء على ان المعنى الفاعل العكس وليس بقاطع لجواز ان
 يراد الفاعل من جهة المعنى والاخراج ب قوله لا ما حرف الجر
 ولقيام معنى الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم المعنى
 المتقضى للاعراب فان قيل دخلت الكذا على الفعل في
 نصبه لك الله الا فعلت فامن الاضطرار اجيب بانه في
 معنيها اسيلك الا فكل دم قوله ما لم يتوسط لالآت
 العامل طالب لما بعد ما وهو اقوى منها فقد علمها
 قوله والالست كذلك لا صحح على القول بان المستثنى
 في حكم المسكوت عنه لا على القول بالاضطرار لئلا يكون ذلك
 لانه لا يستغنى عن الاثبات في ومن الثبات وتقدر
 صحته هو منتقض بخلافه لان الازيد انما يكرم
 اي لعدم العمل بتم قوله ولو معنى دون لفظة معاً ولا
 يقول ذلك الازيد وقيل بل يقول ذلك الازيد وقيل بل
 يقول ذلك الازيد في قولنا بخل وقيل بل وقيل معني
 البخل قال ابو علي قلما يكون بمعنى الصفة نحو قلما اسرف
 حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاشياء الحاز الرفع
 ونحو معنى انبات التي التكبيل لقوله قلما عرس حتى مجيء
 بالثبات خبر من الصفة الاول ولكون اقل جل ولا بالنفي
 لا بد من عليه فواضح الاستدراك لا بد من العلم بالنافعة ومن ثم
 كان وصف المضاف اليه اقل في الازيد فلا او طرفاً لان اصل
 النفي دخول على الفعل ولو قلت اقل جل ذي راحة لم يحسن

وقد ورد في السبع الخاضع في قليلا فقرة من عامر وفي
 امرالك قراءة غير من كثير وفي في قوله ما انقطع قد
 البصير في الا في المنقطع تلكم وغيره يسوي ويرجى الاول
 امور اخبرها انما وتلك حرف محرف الثاني انه نفس
 ما لا موضع له على الامور فله الثالث انه نفس ما صاحب
 بناصب ودر القلب ما صاحب غا فيض الدافع ان فيه بيان
 للعنف فان المنقطع عزلة الاستدلال في انه يعقبت
 الكلام برفع ما سوي ثبوته او نفيه وليت باخراج حقيقة
 وهن الا يعطيه التفسير يسوي لسن قوله ما لم به من علم
 الخ في بناء الظن مستثنى منقطع يخرج مما افهمه كما لم به
 من علم من تفرع من العلم والظن فان الظن يستقصر
 بذلك العلم كقراءة قيامه مقامه قاله من العلم وقد يقال
 انه يخرج من المنطوق بناء على ان العلم قد يرد به ما يشمل
 الظن فيكون الاستثناء متصلا قال في التصريح وغيره
 بقراون لا اساع الظن بالرفع على انه يدل من العلم باعتدال
 الموضع التي في نظر المسوع كقراهم بذلك فان القراءة
 بالرواية لا بالرواية وكلام التصريح يوضح خلافه قوله
 ما قام احد الاحاد على انه يدل على علة ملاحظة معنى الا
 اذا المعنى ما جاني احد غير جار وغير جار بصدق على احد
 قاله قلت يخرج من ثبانه يدل على غلط فقال اهل
 الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقا لان يدل على غلط غير
 موجود في الفصح من كلام العرب انتهى قوله ويلزم في
 اي رب بلدة والبوا فخرج بعفور وهو ولد البقرة
 الوحشية زيد من ابيس على لغة غمما والعيس ج عيسا
 وهي الابل النبطية ما قرأنا شيئا من الصفة
 وبتت كرام في ثلثنا منصوصة تلكم والشاهد في الا انسان
 فانه استثنى منقطع على ان يدل وعامله ما يلي السان

عشنة في ظرف متعلق باجاهد في بيت قبله
 ومكافاة في الحرب ظرف والشاهد في المشرق في قوله الجرا
 وبالفا نسبة الى مشارف وهي قرية من ارض العراق في الحكم
 في خدته رفته شرطا جوارا ليدال الخ قد كسبه بعد
 الشطوق له فيه ابدال وذكر ان من حقيقة البدل ان يصح
 وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالمحكم شيئا
 في قوله يمكن نسبطه الى بان بهما مستثنا بالمتنق عن
 المستثنى في قوله نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص من
 مصدرية ونقص صلته بالمصدر في محل نصب وقال
 السجاني في محل رفع على الاستدلال بالزيادة في والتقدير
 ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وزعم الشلوبين
 انه في محل نصب على المعنوية والاستثناء مفرغ اي ما زاد
 الا النقصان ورد بانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة
 وزعم الطراوة ان ما زاده واستغني عن الواو ما في
 قولك ما قام زيد الا وقعدت في قوله وغير نصب
 اي نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاستثناء
 مستثنى سابق الى ولو منقطع نحو ما جاح الاحاد احد
 فيراد احد معنى بصدق على الواو لتقص البدلية وكما جاح
 الاحاد القوم فيراد القوم مكررا القوم ونحو الحار
 على المستثنى منه اي على المستثنى منه وعامله
 فانه متمم عند المص قال في التسهيل ولا تقدم روت
 شد ودر المستثنى على المستثنى منه وعامله يدل على
 احدها وما شدة من ذلك فلا يقاس عليه انتهى وقوله
 يدل على احدها فتقول ما جاح الا زيد القوم والقوم الا زيدا
 ضرب وهذا مسئلة وهن ان تقدم المستثنى على المستثنى
 منه وعامله لكن يتوسط بين حرفي كلام نحو القوم الا زيدا
 حاول حيث يجعل زيد مستثنى من الضمير في جاح واو فيك

دع

ثلاثة اوجه هذا المنع مطلقا والحوار مطلقا قبله هو
 الصحيح والثالث التخصيص بين ان يكون منصرفا فيجوز
 او غير منصرف فيمتنع وهو المختار لان السماع انما وزد في
 التصريح بـ قوله في المنفى او شبهه كما هو ظاهر في قوله
 على قوله قاله بن عصفور ولا يقاس على هذه الصفة وقد
 قاسه المؤلفون والبغداديون وابن مالك سيبويه قوله
 بدل كل من اكتسب وجهه ان العامل فرغ لما بعد الاواب
 نحو حرعام اريد به خاص فصح الابدال توضح وهو واضح
 فيما اوردته من الأسئلة فانظر عما قام الازيد التوم اذ لا
 يجوز ابدال الكل من البعض ويحصل ان يقال ان ارجع التوم
 واحدا محانا صحت المسئلة فكان من بدل الكل من الكل
 والا لم يجز الا على وجه بدل الغلط بـ قوله ولكن نصبه
 اي المستثنى السابق قوله ان ورد يدين ان يكون المراد
 ورد عن العرب سواء حصل فاعل ورد من نصب او صير الاسم
 السابق لان اختيار النصب لا يتعبد بورد ذلك بل بالذي
 يدين ان يكون المراد ورد متبدا اي صدر و فاعل ورد
 ضمير الاسم السابق يعني حيث انبت بالمستثنى سابقا فاجتز
 نفيه لانه الفصحى قاله تـ وبه يندفع ان عبارة الناظم
 غير محزنة لان الكلام معروض على ان التقدريم لا يقاس على
 ان سماعا كما توجه العادة وان قوله نصبه اجتز مع قوله
 ان ورد كما سئل فحق فانه اذا وقف الحكم باختيار النصب على
 وروده فورد لا بد ان يكون منصوبا او مرفوعا وعلى
 كلا التقديرين لا اختيار فيه اذ لا يقال الا كما سمع او رجع
 الشافعي وقال انه لا جواب عنه في قوله لانه الفصحى
 اي والاعتناع وانما كان مختارا للشمس كل كما مر وقد قات
 بالتقديم قوله وما لي الا لا الشاهد منه في موضعين
 فالله اعلم بالطريق وقوله ففيه مذهبان حاصل الخلاف

ان تقدم

ان تقدمه على الصفة على ما تقدمه على الموصوف
 بل يكون البذل مختارا بلزم عليه تقدم البذل على النعت
 والواجب العكس وقد يقال هذا مستثنى عن عدم وجوب
 الترتيب ونوشي قوله وان يفرغ الجوز ان يكون
 التقدري من العزل في المستثنى منه لفظا قوله وهو
 الاستثناء الذي يفرغ السابق المذكور في قوله كما لو لم
 يجوز زياده لو يكون ما مصدرية ويجوز عكسه اي عدم
 الا في كل علم الاب قوله لا يعود في ذلك لفيد فانه
 لو قلت قام الازيد كان المعنى قام جميع الناس الازيد
 وهو بعد وفرة بتخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد
 منتزعة في الغالب فاجتمع الاستثناء المرفوع في الموجب
 بـ قوله وان يفرغ ذلك في الجواب وقال بن الجاني يقع فيه
 بشرطين احدهما ان يكون فضله لا محالة الثاني ان يحصل
 به كاي ذلك فقرات الازيد وكذا لانه يجوز ان يفرج جميع
 الايام الا في ذلك اليوم ثم وخالفه للمطر في الباب
 كما اتفق على الموانع التي وان لم يستعمل للمعكومات
 الازيد وكذلك ستم قوله فلا يجوز ان الازيد اي لانه
 كذب كذا قيل وفيه نظر لحوار ان يحمل على المسألة او جعل
 الحراما فيها او يقتصر الحد وفيه تحيد تصدق الكلام على
 ان الكذب لا يرد له عند الضوي لانه يعنى عن احكام الامور
 صادقة او كاذبة ستم قوله جميع للمعولات شامل للمعول
 معه مع انه يجوز التبرع فيه لا يقال ما سرق الا اولى
 واما التواضع فلا يجوز التبرع فيها الا في البذل واحازره
 الزحرفي وابو القياوس في الصفات وكلام الضويين كما في
 المعنى مخالف ذلك ستم قوله الا المصدر الموكد ان فيه
 تنافضا بـ قوله فمناول اي بانه مصدر نوعي اي ظنا
 ضعيفا بـ قوله احسن من قوله لقاله واسبقا بـ فهم

ظ

قوله في الآية وان يفرع سابق على قوله وقوع العامل
لان المفترغ قد لا يكون عاملا نحو ما في الداء الارز يد انتمى
قال سيم وقوله نظير لا فرق بين التعبيرين والمفترغ
في المثال هو الابتداء لان ذكر الخبر والاقتضى الابتداء
الطالب للمبتدأ والعامل فيه فلا لم يذكر المبتدأ الذي
هو الحقيقة المستثنى منه الحد وفي فقد تفرغ الاستعمال
لما جعل الا وهو زيد في المثال لا يقال الابتداء ليس سابقا
على الابد متاخرا عنها لا نأقول هذا ممنوع بل هو سابق
عليها لان سبق الخبر انقضاء وهو طالب للمبتدأ في الحقيقة
التي هو الحد وفي المقدور قبل الا فهو سابق على الا انتمى
قوله كما في الامثلة فان السابق في اعداد المناات
الثاني عامل وفي الثاني غير عامل لانه خبر وهو يعمل في
المبتدأ وفيه ما مر قوله وذلك ان توافقا في المعنى
ظاهر في الاختصاص ببدل الكل والحكم لا يختص به بل هي
في اقسام البدل الاربعة تفرغ قوله وتعطوف عليه
اي بالواو والخافضة دم قوله ان اختلفا فيه الا اذا كنت
غالطا واردت الامر بمررت فالعائد لكل
الخویدل البعض من كله نحو ما اعجبني احد الارز يد لا وجه
وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شي الارز يد اعلمه وبذلك
الامر بمررت نحو ما اعجبني الارز يد اعرج اي بلعرو يقصه واعلم
ان جعل الا العائد لان كان بنا على ان الفاعل مستثنى
على الاستثناء من الضمير المحرور فلا اشكال في ابدال العلاء
منه لكن يشك في ان يكون الاقنه للتاكيد بنا على ان العامل
في البدل نظير العامل في المبتدأ منه فتبين ان يكون الا
عاملة فيه لا موكدة فاعني جعلها موكدة مع الحاجة
اليها للعمل ثم تقدم عليها للعمل لا يقال لعمال البدل
لا يظهر لان كلامهم يقيدها وانما ظاهره كيدني ان يجعل العلاء

من خصا
العار

عطف بيان لبدل هذا الاشكال وان كان بنا على ان الا
الغائي محرور على المتبعية للضمير المحرور فلا اشكال في
ابدال العلاء منه لان البدل لبيد منه لكن يجوز ان يصح
ان يجعل العلاء عطف بيان سيم قوله الا الفاعل العلاء
حرف في انه لو عبر بذلك لكان العلاء لا فاعلي ان العامل
في البدل نظير العامل في المبتدأ منه يكون العامل في العلاء
الامقدمة فتعلم ان الا قد عمل مقدمه اي حين نصبنا
الاسم على الاستثناء فاب ما كد من شئت اي حذرك
والعلم والتميز انما هو البرق في وان تذكر اي الا
لا توكد عطف على محذوق اي لما سبق التوكيد قوله
بالعامل للفرع من بعض المعمال على الا والمعنى انما لا يجر
لا في واحد اي لا يجعلها موكدة في واحد واجعلها موكدة فيما
عده وفيه انه يكون ساكناعنا الواحد المنزولنا تميز
لا فيه فلم يعمله واعدا به وفيه انصاره كان العباس
على هذا ان يقال محابه استثنى اي مما بدلك العامل
وهو لا فيكون في كلام المص الاطباء في موضع الاضمار
فتحتاج لبيان كنهه فان جعلت الا ايضا محذوقا بان التعبير
الا لا لعمال ثم ما سا بالايوه المغارة بل المتبادر منه
المغارة ب قوله فليس عز انصت للامتناع بشغل
العامل بالكر من واحد في امتناع الابدال فلم يبق الا انفس
على الاستثناء دم قوله والا فاولى لقربه من العامل
تفرغ قوله نصب الجميع بدني ان يكون منصوبا بفعل
نفس الحكم به اي اخفى مثله ان الحكم بدلي على الامتناع
فلا كان الحكم والامتناع استلزاما ان الركوب فاما
والترتب وقال من هشام واسار بقوله والترم اي انه
لا ياتي بعد الفة من قال العلاء الا انك نام ان اذا قلت
الارز يد العمل الا بكذا احد برفع زيد على التفرغ ورفع احد

على الابد ال ونصب الثاني والثالث على الاستئنا لزم امران
 احدهما الفصل بين التابع والمتبع والثاني استعمال
 اللغة الضعيفة في غير المجال الذي ثبتت فيه ولولا هذان
 الامران لم تكن مستعينة في القياس انتهى ونه سد فقول
 ب ان قوله لنصب الهم يكتفي ان يكون باعتبار الاعلى
 والاشهر والافضل ان يجوز غير النصب على اللغة
 القليلة المذكورة في قوله السابق وغير نصبت الى انتهى
 وانصب لنا خبر الاطلاق لشمل الايجاب والنفى وما
 قوله وجه بواحد منهم اختصاصا باللفظ من قرينة
 ما تقدم من ان غير النصب لا يكون الاعم النصب قوله
 ويجوز واحد فلا يجوز اتباع الهم لان التابع الواحد
 كالبدل لا يتعدد زيدون عطفا واجازا لا بد من اتباع الجمع
 قوله على الرابع فهم منه جواز نصب الهم على
 اللغة المذروجة ب قوله فطريق معرفة لفظي طريق
 ثالث وهو ان تسقط المستثنى الاول وخبر الثاني بالثاني
 وتسقط الثالث وان كان متعكلا بلع فالتجزئة
 وهكذا الى الاخر توضيح قوله الوترية وهي في مثاله
 العشرة والاثنيان قوله الشخصية وهي الاربعة واحد
 قوله واستثن محذورا ومثل غير بيد لكنها اخذت من غير
 من اربعة اوجه اما لا تقع صفة ولا تستثنى لها الا في
 الانصاف ولا تضيق في المعبران وصلتها ولا تقطع عما الاضافة
 دم التفاصيل السابقة فيما اذا تكرر الالوة او لغيره
 اجزاها الشاطي في غير كنه حيث قلنا هناك فيما اذا تكررت
 الاضافة لمغاها لا تظهر ان تقول به صافي حكوما قام العموم
 غير زيد وغيره وبيل الوجه ان غير محذورا لغيره لا يعطى
 ب قوله معربا وقد تفتح في الرفع والجر لاضافتها الى معني
 تسهيل لقوله لم يمنع الشر منها غير ان نكفت حاشية

في عضو

في خصوص ذات اوقال لغرا ضيفت لمجوع ان نطق
 وهو معرب لا معرب بدليل انه يقولون المجوع في موضع لفظ
 من لفظه وغير متعلق باستثنى الوجهان في قوله
 استثنى ويجوز ان يكون في قوله وغير محذورا لغيره
 راوه وان كسر شيئا من الفاعل الاول والاولى لان فيه نصبا
 على المحذورات ب قوله عند الجمع بالنظر للغة المشهورة
 اما على لغة جوار الانشاء مع الايجاب كما تقدم فينبغي ان
 يجوز رفع خبر في المثال الاول ب قوله وتفتح اني عنده
 غير الكسائي في قوله الكسائي اجاز في عوما قام الازيد
 النصب بيا على هذا من غير حذف الفاعل ب قوله
 اصل غير ان يوصف بما لا يقتضيه معايرة غير ذلك
 اما بالاعاشة موزون برجل غير زيد فاما بالنسبة نحو
 دخلت بغير الوجه الذي خرجت به والاصل هو الاول
 والثاني محاذ ب قوله في اذ وقعت في النظر موقع هذا
 الكلام مما قبله فانه ان اراد ان يحمل لتعرف بالاضافة
 مع نفاها صفة التكررة او شبهها لم يكن ذلك وان اراد
 انها خرجت عن الوصفية فلم يكن ذلك وان اراد ان لا يتعرف
 بالاضافة لم يكن له فادرك ب قوله فلما ضمنت معنى الا
 للعبارة فلما اجتمع ما تقدم غير وما بعد الا في معنى المقابلة
 لما قبلها حلت الا في بعض المواضع ومعنى الجمل انه صان
 ما بعد الاما معر لما قبلها لفظا واما ما بعد الا فلا يعتبر
 مغايرته له اذا كانا اوصفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير
 على الآخر من اجل الاعلى غير لان عنوان اسم والتمس في الاسماء
 التكرمة في اللفظ انتهى ب قوله فاجللت الاعلى قال
 واذا حملت الاعلى غير في الصفة والاحرف لا تقبل الاعلى
 وهو ما لما العارفين بها تفتت الجمل في الوصفية وهو ما تتخذه
 من الاعراب لولا ما عرفت فها قبل ذلك الاعراب على ابعاد

على غير في الصفة
 غير على في الاعراب

الاعارضة انتهى ^{في} الموصوف جمعاً قال المصنف فلا يوصف
بها معزلة محض ولا معرفة محض ^{في} قوله لو كان غيري
الذي سمي منادي محذوف الأداة والصادر نفس على
الظرف وهو خبر كان والصادر السيف القاطع والذكر
والمدكور من السيوف ما كان ذاماً ورد في شئ ^{في} قوله
فالصادر صفة فته تسامح لأن الصادر ليس هو الصفة
وإنما الصفة هو مجموع الأول والأسم انتهى ^{في} قوله صفة
غيري أي وغيري تشبيه بالجمع من حيث أنه صفة على
الثلاثية فافقها ^{في} قوله أنتجة الخ أي أنتجة وهي
البلدة الأولى العبد في الثاني الأرض وإنعام الناقة
لهم الموحدة وبالجملة صولها شئ ^{في} قوله لا يجوز
حذف موصوفها لأنها فضيلة في الوصف لها وليست
بمتصلة فته خلافاً لغيره على ذلك ^{في} قوله
الأجيب بضم الاستئنا لأنهم لم يريدوا أن يخرجهما عن
صورتهما الأصلية البتة ^{في} قوله فيجوز عندي درهم
الأداني الداني تسد من الدرهم وقيل هذا الكلام محذور
بدرهم كامل ^{في} قوله كأنه يجوز أن يقال على الاستئنا من
حيث أنه الدرهم هنا عبارة للجمع في المعنى باعتبار استغاله
على الدواني قطعاً فخرج الداني منه ^{في} قوله لأنه
يشتق الأجيد لأن الدرهم لا يعلو الجيد وغيره ليسم الاستئنا
لأنه أجيد أو غير جيد ^{في} قوله وقد يقال أنه مخالف
للمعنى كون الأوصاف لها ^{في} قوله الأجيب بضم الاستئنا مخالف
أقول الحاجة في الآية أن الأوصاف والمتمثل من الأوصاف
بأنه كان معني تعنا رجل الأرض لعلنا فان كلاماً من الآية
والمثال لا يصح الاستئنا ^{في} قوله لقول الحقيقة فيه شئ
وأجاب بعضهم بأن المراد بالاستئنا ما هو خارج من المتصل
والمقطع والممتنع في المثالين المتصل لا المقطع انتهى ^{في} قوله

يعني

ينبغي أن يكون اشتراط هذا التقيد لا غنى لا يحترز به
عن شئ ^{في} قوله قلت هذا لا يضر لأن الأصل في التنبؤ أن
تكون لبيان الواقع ^{في} قوله لو كان فيها الحق الآية لفسدنا
قال في التنبؤ فلا يجوز في هذه أن تكون للاستئنا من جهة
المعنى والتقدير لو كان فيها الحق ليس فهم الله لفسدنا
وذلك يقتضي عنونه أنه لو كان فيها الحق فهم الله لفسدنا
وليس كذلك المراد ولا من جهة المقول لأن الحق جمل متكبر
الآيات فلا عموم له فلا يصح الاستئنا منه ^{في} قوله
قام رجال الإندي المبعوث ونزع للبردان الآية لفسدنا
وإنما هذا ما يدل على أن لو كان على الاستئنا ^{في} قوله
الشي انتفاؤه وبره أنه لا يقولون لو جاني دياراً ركنته
ولو جاني من أحد أكرمتك ولو كانت منزلة الثاني لكان
ذلك انتهى ^{في} قوله لو كان معنا رجل الخ وجه عدم صحة
الاستئنا هنا أن رجلاً لا يجوز له ليعرف الاستئنا منه
فتبين أنه انطابق ما بعد الأوصاف كما في المثال
والوصف محض مثله في قوله رجل موصوف بأنه
غير زيد وإن خالفه بما زاد أو غيره فالآية المذكورة
فالوصف هو كالمثله في قوله متعدي موصوف بأنه غير
الواحد لأن المتبادر ترتب على تعدد الألف ولم أر من
افصح من هذا المعنى ^{في} قوله مما ينصب الاسم بعد الأ
وذلك لأن الاسم الواقع بعد عن الذي صار متنبئ
بواسطة جمل الألف كان مشيعاً لكونه مضافاً إليه
فغيره غير على سبيل العارضة والبدل على أن الخبر إنما يدل على
حقيقة خوار العطف على محله كما في ^{في} قوله وأما
النظم فشكل عليه مراعاة محل خبره ولفظاً لا محلاً
على هذا التقدير ^{في} قوله وعلى التشبيه الخ أي بجامع الإيام

في يجوز في تابع المتعدي بها الاكذات تابع المستعدي
 بالاشتمال لقوله . وما حاج هذا الشوق الاثامة . فقلت على هذا غير
 جفت سمر على انه صفة في امة وان كان مرفوعا لما كان الا
 حامة بمعنى غير حامة . قال بن الصايغ والاكثر على
 منع الحمل على المعنى في الا واولو البيت بان خفض سمر
 على الجوار او على انه صفة خفض انتهى وانظر جملة من
 الجوار مع اختلاف الحركة لان حركة خفض الفتحة وان
 كانت نائمة عن الكسرة والظاهر ان ذلك لا يكون وان
 لا بد في الجوار من التماس كل اللفظ لقوله نالجر
 وبالنزاع ينبغي وبالنصب قوله قطعه من كلام من الخ
 هذا بقوله خرمه لقوله ومراعاة المعنى قد يهمل ان
 العطف على المعنى يغير العطف على الحمل فا العطف على
 التوهم ولكن الفرق بينهما بان العطف على المعنى قد ادر
 على كون الكلام بمعنى كلام اخر له ذلك الاعراب كما كان قام
 التوهم غير ذلك يعني قام التوهم الا انه اذا العطف على
 الحمل مداره على ظهور الجرح في الطائفة لذلك الحمل
 والعطف على التوهم عبارة على ان يكون ذلك الاعراب
 لذلك اللفظ في بعض الاحوال قد راعى ذلك الحال في غيره
 والا قرب هذا الاول اذ ليس هنا عامل يقتضي غير هو زيد
 فان غير الانقضي غير ضرورة في الحالة ولا في الاصل
 ولا في بعض الاحوال قاله ب قلت الذي يظهر من كلامهم
 ان العطف على المعنى عام تشبه العطف على الحمل والعطف
 على التوهم وقوله بعد وظاهر كلام من لا يمان للمراد
 من القسمة كما يعلم من شروع التسهيل وقولت اذ ليس هنا
 عامل الجرح مع فان غير كما اقتضتها هو الاسم بعد ما
 بالامانة اقتضت نصبه على الاستثناء بواسطة حملها

على الاكذ لما كان الاسم منعولا بالجر للاضافة نقل
 النصب الى غير على سبيل العارضة كما مر وقد صرح بغيره
 بان غير واسطة لا تنصب ما تبعها في الحقيقة بل
 من الاحكام فلتستعمل في الاستثناء المنصب كقام التوهم
 سوى زيد والمنقطع لقوله
 لم الف في الدار وانطق سوى طلل . والوصف كقول
 اصابعه بلا كان فيهم . سوى ما قد اصاب بني النضر
 ونقبل تأخر العواقل الفرعية زافعه وذا صبه ثم قوله
 ولا ينطق الفخا اي بالفخا او صنف ينطق معنى بذلك
 قوله اي اذ الصبور اذ ظرفية حدثت الجدة فغوض عن
 التنوين والتقدير اذ تركتها في هذه الحالة ولست اذن
 الناصية كما يتوهم سق قوله دناهم من الدرس بالكر
 اي حارسهم كما جازوا ر قوله من الظروف المكانية
 عني وسط ظهره قوله على الفاسي للاجاجة الخ
 لاستناد ذلك الفاسي مع حكاية ابي حيان وابن هشام لذلك
 ب قوله ان المستثنى بغير قد حذف الاكذ المستثنى بالا
 تشبه بخوفت عشرة لئلا . وبالتنوين اي روقا
 ونصبا وعلما بالحركة اعرابية وما في تمامه في الاضافة
 قوله ان تسوي تقع صلة الموصول متشكلا لانه ان اراد
 انها العلة من غير تقدير في اصلا اقضي انه اسم مفرد
 موصول به وهو باطل اذ المفرد لا يقع صلة بغير مع ان
 سوى لا تكون صلة المتك لا وان اراد الفاضلة مع
 تقدير في ثبوتها فليست هي الصلة بل خبر صلة ان قد ر
 متبذرة ومفعول العلة ان قد ر ثبت قبلها فعلى تقدير
 المتبذرة افلا اختصاص لسوي بذلك بل يجوز في غير لام
 اي لا شرط نحو جازهم غير جاهل ومع غير اي شرط طول
 الصلة ومع عدم الطول ساد عند البقريين وفي اساسا

عند الكوفيين - قلت مراد الفاصلة مع تقدير نحو
وسماها صلة نظرا الى الظاهر وان كانت في الحقيقة
معمول الصلة كما سمى عند زيد عند كل خبر وان كان
هو معمول الخبر وفي جاز الذي عند صلة وهكذا
يعني وسط الذي بمعنى القصد فالوا قصدت سوى
فلان اي قصدت قصده وهذا العزب ملحات فيه
سواء في العدم بجره سواء ان رفعته وجب ان
يأتي بكونه هو دم اي ليكون سوا خبر عنه وعلى كل فالصم
أما في رفعه عطف على الخبر للترتيب سواء ما قصدت
على المعنى وهو الخبر كضعف العطف بعدم الفصل
وعبر عما قصدت عن الواحد الى كنه في المعنى لو قال
عن غير الواحد لكان صوابا اذ لا يقال زيد سمع
عشتوا اذ الاستواء الاختصاص امر ليس لا يقتضي الا
مع التعدد بل ليس بخلافه لان نقل هذه الافعال
في الاستنباط المنع ولا في المنقطع وظل في الاصل لازم وقد
يفهم معنى جاز في تعدي بنفسه والزموها هذا التقيد
في الاستنباط ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالالتي
في الباب ولهذا العرض الزعموا انها رفاعه وفاعله
عد او لم يظهر معها قد مع كونها في محل النصب على الحال
ولهذا الوجه انما راسم ليس ولا يكون وما عد اذ تعدي
في غير الاستنباط ايضا بل لا يكون خالدا للعل
المعنى لا تعد ولا تحسب فلا منافاة بين كونه للاستقبال
وكونه قاما ما صواب قوله مستثنى وجوبه من وجه
الوجوب قوله على البعض لا هو قول المبرزين نصح قوله
فان من سأل المتون في كنه عايد على اني الالاق هن
بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في توصيل الله في اولادكم فانه
في قوة اولادكم المذكور والاثاني فان قلت لا فائدة في قولك

فان الاثنى نساقلة العائدة حصلت بوصف
بالنظر في بعلة فان قلت اذا كان محط العائدة هو
النظر في فاهل فائدة ذكر نساقلة فائدة التوطية
للموصى لعله يفرح قوله وقبل على اسم الفاعل
هو قول من في الفعل المتقدم وهذا قول الكوفيين نصح
المفهوم من الفعل المتقدم وهذا قول الكوفيين نصح
ورد بان فيه دعوى خلاف مضيق لم يلفظ به قط
وبان تقديرهم لا يوردي المقصود من الاستنباط
عدم الاطراء لا احاب دم بان قابل ذلك الما ذكره لئلا
المستعمل على الفعل تبينها على كنهية التعزيز في غيره بحيث
تعد الفعل بتقدير من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه
فمن قبل القوم اخوتك ليس زيد القدر ليس هو اي
اي المتنسب اليك بالاخوة زيد وليس هو اي نسب
الاخوة ليس زيد انتهى قوله وفي مرجعه الخلاف
المذكور فيكون الاصح ان مرجعه البعض المذكور
عليه بالكل فالنسب وفيه نظر لان المقصود في جازي
القوم خلا زيد او عد ازيد ان زيد لم يكن مع غيره
اصلا ولا يلزم من محاوره نقض القوم اياه وخلو بعضهم
منه محاوره الكل انتهى واوجب بان المراد بالبعين
من بعد المستثنى وفيه ان اطلاق البعض على الاكثر دليل
فلا يظهر الجواب بان البعض منه لا يتحقق الا محاوره
الكل وخلو عنه او ان البعض في سياق الذي فيضم
كل بعض سبق قوله نصب على الحال فان قلت كيف
حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع خال
الامع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله
ابوحيان نصح وسكت عن خلا وعد الفعل لما تعدر
قد بدد التها على الحد فيعلي الى الية تعدر معها لكن

المعجم ان قد مختصة بالفعل المتصرف وخلا وعدا
 جامد ان ^{قوله} وقبل مستابقة المراد به عدم
 تعلقها بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعنى
 تصرح ^{قوله} وهي من عصفور وعلمه لعدم الترابط
 قال ان قبل اذ اعادة الضم على البعض للمضارع
 المستثنى منه حصل الربط بالمعنى فالجواب ان ذلك غير
 منقاس ^{قوله} ولا يستعمل يكون الخ اي كما لا يستعمل
 في الاستدناء غير يكون من كان ^{قوله} عند السخط
 لا السخط المحروقة بعد اومي انني الاسخط ونحو الذي
 غلط بسواد شعيرة بياض تفرج ^{قوله} على تمام
 الكلام فيكون الناصب لموضعها هو الجملة المتقدمة عليها
 التي تنصبا عن تمامها مرادى تفرج ^{قوله} لعدم اطراد
 الاول لانه قد لا يكون فعل او تشبيه نحو القوم اخوتك
 خلا او عدا زيد ^{قوله} ولا نهما لا بعد بان الخارج مكمل
 بانه لا يلزم ان يكون معنى التعديته اتصالا بمعنى ذلك
 الفعل في الميزور بل معناها جعل الميزور متفعلا كذا الفعل
 واتصالا بمعنى الفعل على الوجه الذي يقتضيه الحرف
 وهو هنا مقيد لا تنفاته عنه واما الاستدلال بانها
 بمنزلة الاوفى لا تتعلق فسادا لانه لا يلزم من كون
 حرف معنى حرف مساواة له في جميع احكامه الا ترى
 ان الالات عمل الحروف هذه الحروف تعمله انتهى ^{قوله}
 وبعد ما المصدرية للزينة وصلها بالمصدرية بلحاظ
 وهي لا توصل به فاما ان يقال باستلزامها وان ذلك
 في الجامد اتصالا وهذا ان متصرفا في الاصل ^{قوله}
 وقبل على الطرفية هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه فان
 كثيرا ما حذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر وتصرح
 قوله ولا تنصب ما هي مصدرية كانت او زائدة لانه

فعل جامد واما المصدرية لا توصل جامدا وجلت الزائدة
 على المصدرية واملحظا وعدا الخرجا عن القاعدة
 قوله واما الاصبع بفتح الهمزة واما الالصاد واما ج
 العين وليس ينظوم كما قد يكون ولشدة حواسنة
 الشيطان تغزه عنه المغفرة وحمل اما الاصبع قربا للشيطان
 تنبها على التماق به في الحسنة وفيما الفعل ^{قوله} تفرج
 قوله حاشا ابا ثوبان محتمل انه على لغة من قال انت
 اباها واما اباها قوله ليس سلبية قد ام التثنية بضم الموحدة
 من النكر وهو الخرس وقدم بفتح الف واستلوا الدال
 المهملة ثنية اي معنى يقبل ^{قوله} تفرجته هي التي يرادها
 العشرة وحده فليعد اخبر الوجهان الآخران لا ف
 يراد بها فيهما مع التنزيه معنى آخر قال من فاذا استعمال
 حاشا في الاستدناء او في غيره فبها تنزيه الاسم الذي
 بعده عن سوز كذا في غيره او فنه فلا يستثنى لها الا في
 هذا المعنى انتهى قوله تنفيا بالحرفنة حزمة بان تنف
 الحرفنة اعتمدا على الدليل من المذكورين لا تحلوا عن
 مناقشة املا ولا فلان الحرف الكثير الاستعمال قد ينفرد
 فيه بالحذف نحو سوا افعال وسيف افعال في سوق افعال
 واما ما بنا فقال سارح العباب لا سلم دخول حاشا على
 حرف الحرفان اللام فحاش لله زائدة عوضا عما حذف
 من حاشا قلت وفيه تعلل لانه لم يعد التعليل عن
 محذوف من كلمة شئ تدخل على كلمة اخرى ليست محل
 الحذف دم والنواب عن الاولين تسليم ان سوا وسيف
 منقطعان من سوق ان الاصل في المتصرف بالحذف
 وغيره ان لا يكون في الحرف فوجوده في الكلمة دليل
 على كونه الحرفية عنهما الا ان يقوم دليل على ما حرف
 كما في سوق سمي قوله ولا ينبغي ان الغلبة لان اتصالا

لا بد فيه من ثلثي الاسمية وهما لا يتفانها اسمي قوله
 وحاشا الله بالاضافة وليست جارا ومجزورا كما توهم
 ابن عطية لانها انما تر في الاستئنا ولتوئنها في القراءة
 الاخرى ولو جعلها على الادم في قراءة السبعة والخار لا دخل
 على الخار معنى قوله ان تكون مدينة ولما زاد مع بعضهم
 انما اسم فعل معناه انما او تترأت ويزده اعادها
 في بعض اللغات معنى قوله لفظا ومعنى اما لفظا فظا
 واما معنى فلان معنى لكرهية الاستئنا ومعنى التزنية
 الابداع عن السوء وما يقتضيان اسمي قوله التفت
 المصدرية وحاشا الاستئناية التفت في اللفظ اعاد على
 كلمة ما التي في الحديث وقوله وحاشا الاستئناية كلامه
 مستأنف من مبتدأ اخر عطف على اسم ان وخبرها وجوز
 ان يكون ضمير لفظا اعاد اعلمها حاشا الذي في الحديث
 وانت المميز باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستئناية
 موصوف وصفة معطوف عليها المصدرية سمي قوله
 ويزده للوجه الرد ان لا زائدة كما كيد التي تنعسح
 ان يكون ما زائدة لمصدرية ويكون هذا من كلام الرازي
 ومقوله عليه السلام اسامة احب الناس الى الله مني
 ليس بكامل ارجح الى الالكون زائدة عن غيرها منصوب بخبر
 والمعنى والاستئني غيرها فتكون من كلامه عليه السلام
 ولا تعارض بين رواية الطبراني وتلك الرواية المنقولة
 وجعله ولا غيرها من كلامه عليه السلام سمي على
 ان المقدر مضارع فان كان ما منها كان ولا غيرها من كلام
 الرازي لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه يلقى في الرد الطبراني
 والرحماني سمي قوله لا سيما الى من لا سيما منكرة
 مثل وزنا ومعنى وعينه وافي الاصل الا انها قلبت
 بالاجتماع باسائة مع الباء المتأخرة لظي وفي دم قوله

مع ان الذي بعدها منه الماي وذلك مناف للاستئنا
 لانه اضاح وما بعدها داخل بل هو اولى من المتقدم بالحكم
 وذهب الكوفيون الى انه مستئني ووجهه انه مخبرج
 مما قبله من حيث اولوته بالحكم المتقدم دم قوله
 ولا سيما يورث ارم على هذا المحذول لامر القيس عند
 الارب يوم صالح لك سبها وادارة خيل اسم لعذريو يوم
 دارة خيل هو يوم دخوله جدي عذبة ويوم عقرة للوزان
 مطبته حين وردت العذ بر يقبلن فيه ففعل على ما بين
 وقال والله لا اعطي واحدة منكن يؤلفا حتى يخرج بحرية
 فتأخذه فابن ذلك حتى تعالي انما في حين واخذ بن
 نيا لئن لم قلده له فلدحستنا واحفنتا فحرفين ناقة
 تسمى وخيل لعدهد قاموس قوله لعن محمد وف
 والخذف هنا واجبا كما قد مضاه في باب الابداف
 وما موصولة اي بالحالة الاسمية بعدها وقد توصل
 بعقلية نحو يحيى بلامك زيد ولا سيما نعطيه وبطرف
 نحو يحيى الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة دم قوله
 على التخييل لسي كما هو ظاهر كلامه وقال بعضهم على التخييل
 لما وهي ثمرة تامة كانه قال ولا مثل من زمره بالثمرة
 بقوله فنهج المهور قال بن الدهان ولا اعرف له وجه
 ووجه بعضهم بان ما كافة فان لا سيما زلت منزلة
 الالاستئنا فينصب على الاستئنا المنقطع اي لانه
 مخبرج عما اخبره الكلام السابق من مساواته كما قبلها قوله
 ودخل الى الالوا وهو كقرا منه اذ يرمع ما بعدها فتقدم
 جملة مستقلة سر قوله وهو مخفي قال الرازي وما يوجد
 في كلام المصنفين من قوله لا سيما والا مكرنا تركب غير عربي
 انبي قال من وقد يذف كما يؤيد اسماء على جملة جمع
 خصوصا فيكون منصوب الخال على انه مفعول مطلق مع ثبائه

وهو العالين

على نفسه الذي كان له في الأصل حتى كان اسم لا التورية
مع كونه منسوب المحل على المصدر ولتسامه مقام خصصها
فأذا قلت أحب زيد أو سبها راكبا فهو معنى وخصو
راكبا فراكبا من تفعل الفعل المفعول راي واخصه
بزيادة المحبة خصوصاً راي وكن في احبة ولا سيما
وهو راي وكن في فوك احبة ولا سيما ان راي وخطاب
الشرط مدلول عليه بمعاملة خصوصاً ان راي احبة
بزيادة المحبة ان راي وقد راي استماله على المحبة
ما جعله المرادى تركيباً غير عز في راي فوك
الراي عذ في راي الأولى فيكون محذوف العين كسبه
ولا يجعل محذوف في الراء كند ودم ولا ان ذلك يستدعي ان
اليانفت ساكنة بنا على مركب الاعتد اد تعارض في ذلك
وان تحرك كما لا يوافق اصارت احداً الاسم وذلك تكون لا موجب
له وحكي انه يقال سبها بالستقبال والتعريف مع حذف
لا ولم اقبل عليه من جهة غيره ويوجد كسر في كلام المتأخرين
من علماء النحو وهو يعيد قولهم فم بالفتحة الحقة كسر
الفا امر من وفي نفي والفا للفتحة سمي قولهم وهم عند
الفارسي نصب على المحال فاذا قيل قاموا لا سيما زيد
فلا معلقة ونسب حال اي قاموا عتري ما نلش لزيد في القيام
ورده من هشام بانه لو كان كما ذكر لا متنع وهو التوافق
اذ هو لا يتكلم على المحال المعززة ولوجب تكرار الا اذ هو واجب
مع المحال المعززة واجاب عن شئ ليعترضه اما عن الأولى
فان التزام امتناع وهو التوافق عند اعتقادنا انه منسوب
على المحال وهو كما في قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سبها
لا يكون حالاً بل هو اسم لا التورية واما عن الثاني فالتزام
وجوب التكرار وقد قيل معنى وان انشأ لفظاً والتكرار
اللفظي ليس بضرورة وقول قاموا لا سيما زيد اي مع شئ

فوك

فوك لا سيما ومن لزيد في حكم القيام والا اول منه واما هو
اولي منهم لان المذكور بعد الاستيما اولي بالحل الترتي
اسم للالتورية وخبيرها محذوف اي ولا مثل زيد موجود
الحال
التيها منقلبة عن واو حها على حال
وتصغيرها على جوبلة واستيقا فم من الحول وهو الشغل
قوله تذكر وتوكت والواجب في لفظها التذكير في معانيها
التأنيث معرب قوله وصف ولونا ولا فذلك لليلة
وتصغيرها بغير قوله فضلة المراد بالفضيلة ما ياتي بعد
تمام الكلام اما يستثنى الكلام عنه لشرح قوله
منقصب وقد جرياً زائداً نثراً عاملاً اذ هو خبر في المعنى
كقوله في ارجعت نجابة راي الحكيم من المسبب متبهاها
او عن الزائدة نحو ما كان يلقى لنا ان يخذل من ذوبل من اولها
بينا يتخذ في المعقول وفيه نظر مرادى ووجه المنظر
انك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ زيد اي حال لونه خازلا
لك فانت متبهاً ليد لانه ناه عن اتخاذ وعلى هذا
فلزم ان الملائكة انبتوا لانفسهم الولاية قوله ويخرج
الفتوى من ميني على جواب الارجاع بالخس وعلى ما يله يقال
يقال ان الفتوى لم يزل قولاً فانه ليس بوصف لانه
نوع من الرجوع قوله اذ المراد بالوصف ان اراد مطلقاً
فكم ولا يبعد او هنا وفيه نظر لانه يوافق التحليل معزداً
ولا قوله الا يقول لكن ليس مستحقاً بل الموافق ان مراد
بالوصف هنا ما يدل على معنى في الموصوف وقد يجب
بالحكايا لثاني والمراد ما صنع من المصدر بنفسه
او معنماً الان هذا الينا سب كلام الشراي في التنبيه
الثاني قوله ومنقصب يتخرج اللفظ لك ان تقول خرج غير
المنسوب واما المنسوب فتخرج عما بعده لانه ليس المنصور
به معنى في قوله تعريفاً ليس يتكلم اي الحكم فخرج

الحال

الاولى والثاني

النصور والنصور موقوف على الحد فيلزم الدور وجوابه
انه يمكن في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ب قوله
بطريق الكثر في الحد يقال المتبادر من قولنا مفهم كذا
ان المتبادر ان يكون المقصود هو على ما يتبادر ب قوله
مشغلا لا يعنى عنه غيبه السابق مفرد الالنه لا يفيد انه
مغلوب وان الاستيفاق غالب ب قوله من المقدر
ليس يفيد كما في سحر من الخبز ومستلزم من الشر كذا
قيل ولك ان تجعل استيفاقها من مصدر الاستيفار
والاستفسار ب قوله لكن ليس متحقا فابدى مع
ما قبله دفع ثوبه ان يكون الغالب واجبا في الغرض
ب قوله المؤكدة اي لمضمون جملة قبلها كالمات
الاول اولها ما كالتالي اولها جربا على ما من في الاثر
كلام جميعا ب قوله والشعر عاملا بالامثلة من النظم
بقوله تعالى انزل اليكم الكتاب مفضلا وهذا اسهل
منه فان القرآن قد تم معنى وجوابه ان انزل الذي
هو عامر الحال يدل على تحدد مفعوله ولا يلزم من دلالة
على تحدد تحدد لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى
مرفق هذه الدلالة عن ظاهرها على ان التام يتبع تحدد
هو الكلام القطعي القاي بدلالة العبارة الدالة عليه
والمتصف بالثبوت هو الاول الثاني لا الاول متفي
ويوم ايضا جملته مثلا لا المؤكدة ومثلها بن النظم
للمسعر عاملا بحد ومما حبا وكل معنى ب قوله خلق
الله الزرافة للأنف الذي افصح من غيرها ويدل بها
بدل بعض والطول كالارعة ونقال بداهة القول
منه او خير والجملة حال وصفة لان الزرافة معروفة
باللينة تفصح هو سبط العظام اي من الثدي
والاستواء والتوي بكسر اللام دون العلم ب قوله وغيره

لاضابط

لاضابط لغیرها بل هو سماعي توضيح قوله قاعما بالقسط
حال من قاعا على شئنه وهو الله تعالى واعتذر الزمخشري
عن افراده بالحال دون المعطوفين وان كان من اجازيد
وعمر كذا لا يجوز بان هذا انما حاز لعدم الالباس وسكت
عن بيان حجة التاخير قال التفتازاني كافا الدلالة على
علمه بينهما تفصح ب قوله ويكثر المعنى ولا يعنى عنه غلبه
الاستيفاق لانه لا يفيد كثرة المعنى في المذكورات
قوله يد ايد قيد احوال من الفاعل والمفعول وبعد
بيان قال س كما كان لك في سفيالك بيان ايضا فنعلق
بحد وفي استولى للتبيين معنى ب قوله وفعلوا رجلا
فهو امثلة بجلين رجلين وضابطه ان ياتي التفضيل
بعد ذكر المجموع بحرية مكررا في نصب الخبر الثاني بخلاف
نصب الزجاج الى انه يؤكد وان جئنا الي انه صفة الاول
والفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع
الحال جاز ان يقول قال المرادي والختار انه وما بعد
منصوبان بالعامل الاول لان هو عما هو الحال
ونظيره في الخبر عن احوال حاض ولوداهب ذاهب
الى ان نصبه بالعطف على تقدير جن في انفا والمعنى رجلا
من جلا كان مذهبها حسنا ونص ابو الحسن انه لا يجوز
ان يدخل حرف عطف في شئ من المذكرات الا الفا حاشية
انبي قال س اوله نحو فمضوا كبكة ثم كبكته بقصر
وكان الزجاج راي ان بابا الاول معنى مرثا فعمل الشاع
تاكيد او لا بد ان الثاني غير صالح لكسقوط ظهوره
لان له ان يقول انما الغزم ذكره وان كان ناكدا لان
ذكره اشارة على المعنى الذي قصد بالاول وكما في
التقدير عند من جئنا بابا سابق باب ثم حذف الص
كأصح عند الخليل مررت برجل زعير على تقدير مثل وجا

لاضابط

زيد زهير اعنده وعند غيره دم قوله اي كاسد ظاهره
انه من التشبيه البليغ وعبرة غيره اي سجا عا وظاهره
انه استعارة وهو ظاهر على ما اختاره السعدوني اذ
وقع اسم التشبيه خبرا عن اسم التشبيه او خالاه منه مثلا
من يجوز الاستعارة اسم قوله فتمثل لها بشرا دعوي
الحال يقتضي انه تمثل في حال كونه بشرا ولا غنى عنه
وقت التمثيل لك لا بشر خالاقرب انه منصوب بمنز
الخالق اي فتمثل لها بشرا ونصور بصورته تعالى
قوله موطية بكسر الهمزة لا يضاف ذكره فوطية للتعش
بالمشتق وشبهه معنى ومقتضى كلامه باسما وان
الموطية موصفة للحال لانه لما كانت مع الموصوف كالشي
الواحد صارت للحال شبهة بالمشتق تصريح قوله
او طور يفتح الهملة وتسلون الواو اي حال قوله
تفضل بالاضافة للمعنى تصريح قوله تسرا تظم الموحدة
وتسلون الهملة حال من فاعل اطلب للستر ورطبا
حال من الضمير المجرور عن تصريح قوله واسجد لمن
خلقت طينا فطينا حال من الضمير المنصوب المذوق
لا من اذ الحال فتد في عامها فالطين ليس قديما في
السجد لعدم مقارنته له على انه ليس مقارنا انضبا
خلقت اذ الطين سابق على خلق آدم فلو قيل منصوب
بترع الخافض اي خلقته من طين لكان اظهر لقائي
قوله وجعل الله الخ في الاولى على معنى سوبا في صفة
المشرقة والثانية على معنى معدود او الثالثة على
معنى مطوبا والرابعة على معنى بشرا والخامسة على
معنى منصوبا والسادسة على معنى متا صلا تصريح
قوله والحال ان عرف اي في كلام العرب ففنه اشعار
بان ما جاء من الخال معروفا قاطعا هو سماع لانه امر تناوله

على التثنية

على التثنية ولو كان قياسا لم يحتم الي ذلك فان قيل الامر
بالتا ويل لا بد لعل عدم القياس يدل على قوله السابق
وفي مبدى قول وهو متعين اجيب بانه لم يقل هناك اول
الامر من المشتق اذ ان كان من كلامه تعالى لم يسم قوله
وارسلها العرسل تكسر العين الهملة مصدر زعاجلة اي ازدم
وهو حال من المعاني في ارسالها اليها بده لا يلبث في قول
وجا والحق العترة يقال ايضا جاجا عترة اي عترة
الاصل والجامن لا وهو الكثير والعترة من العترة وهو الستر
عني العاقرين السترين كقوله وجه الارض وحذفت
التا جلا للتعش على فاعل على فعل بمعنى مفعول وقوله
لما يتوهم الى قوله لا تكثره اقل في التصدير ما لا يقيد
عامها فقط ولا معنى للتقريب هناك فلو عرفت اوقع
التقريب ضارعا عن قولنا نقفا المراءوا لغت التابع ان كان
لمشهور بخوطبت المص للكتوف ابو المقطوع ان كانت
لمر فروع او يتوهم ان كان زيد المر اكس ومرتبة زيد المر اكس
او يقال قد يكون الاعراب غنيا فلا يمنع الاختلاف في اللفظ
من التوهم او قد يفكر عن الحركة وبالحلة لا حاجة
لدعوى ان التوهم انما يكون عند الاتفاق في الحركة وطور
البيان في غيره سيما ان لم مطلقا اي سوبا تضمن معنى الشرح
اولا ونحوه في ذلك القياس على الخبر وعلى ما سمع من ذلك
سبق قوله حالان وقال الميرز فيهما بتقدير اذا كانت
سوبا ان وجهه حال من التا على اي فوجدك مصدرا
مجد وفا الزايدة اصله عجا والاصل رابت زيد امولة
له بروفيت اياه دم قوله ان يكون حال من التعرول
اي كانه قلت رابت زيدا منفرذا لم وضعت وحده
مؤمنها وهو مقدم وجهه احد او واحدة لا مفسد
محدوف الزايدة دم قوله يدل على انه الخ ان كان

وجه الدلالة بغير كون الحال هنا من الفاعل لكون
 المجرور مذكورة جالية عن أحد المسوغات فبغيره ان يجي
 الحال من المذكورة المذكورة جازية لقوله كما يأتي في قوله الفصح
 لا بد لي على ما ذكرت من قوله فهو مصدر راي مقصد را
 وحده ثم يحد من الزوائد او مصدر راي محد تحد قوله
 او ان يبين من باب المصدر راي اسم موضوع موضع المصدر
 الموضوع موضع الحال فيوجد في موضع ايجاد في الجار في
 موضع موجد من راي قوله وذهب المبرز والافقيني
 الى دلالتهما بان تحد في عامل المولد اما متمم او بعد
 عن الجوانب انهما وزنا التزام تنكير ذلك وانه لا دليل
 عليه فانه قالوا العامل السابق قلنا العامل لا يدل
 على الخاص وان قالوا المصدر قلنا بل هو ما اقتضاه
 فان كل مصدر يدل على فعله فان قيل هذا لا يترد على
 المبرز لانه يبينه قلنا لا يبينه في نوع الفعل
 بل في قوله فلما علم منه كان وقت عمله بجند الاضيق
 اذ لم يقع المصدر بعد اما قالوا العامل فيه عنده ما
 بعد النكاح اسيا في قريبا رايه منصوب على
 المصدرية اي وانس في موضع الحال قوله في تاويل
 صيرته صيرا على هذا من معنى القتل ب قوله
 مصادر على حد في مصادر وظاهر على هذا ان الظاهر
 في موضع الحال قوله وقبلها مصادر على حد في
 مضاف في عبارة المراد في وقيل هي احوال على حد في مضاف
 اي انكته ذاك الرض الى قوله انت الرجل على اي وجوه
 مما قرئت فيه الخبر والى الدالة على الحال فخلها حال
 والعامل فيها ما في الرض من معنى الفعل اذ مضاف
 الى عامله في قوله وفتاح الحال ضمير مستتر في الرجل لما يأتي
 قوله وتبلا هو بضم النون واسكان الهمزة الغضبية

كالنساء

كالنساء وقد مثل بالضم وهو بديل جوهري
 يحتمل عند الخيارات ان يقال والذي اري ان المصدر
 في مثله غير انه قلنا في المعنى اي انت الكامل على
 اي علمه والى دليل عليه انك تقول هو فارون كنز والمثل
 عروضا وسبقوه نحو او عده ليست باحوال ولا مضاد
 انتهى وقال القائل الرجل ما اول تعلم وعلمنا معناه مطلق
 ثم قرأه يجوز زيد في شعر شعرا اي ما كان خبر شيه
 مستداه في شعره في التقدير خبر شيه به مستداه وهو
 زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف
 مثل ليزول اللفظ القسبة لما في الكلام ابلغ وشعرا
 حال في تقدير الصفة اي شعرا والعامل فيها ما في زهير
 من معنى الفعل اذ معناه محبة وقصا به في الحال ضمير مستتر
 في زهير والخاص الماول بالمتن فيقول الضمير يخرج قوله
 ناصرا ما بعد التاقيع فانه المرادى وعليه جمع لكنه منافي
 لقول السعد ان معول ما يتقدم في الخبر لا يتقدم عليه
 في قوله نحو اما علمنا فهو ذاك علم ووجه عدم علمه فيما قبله
 هو المضاف وكون المضاف اليه لا يتقدم ما يتعلق به
 على المضاف مع كون المضاف اليه مصدر لا لا يتقدم بها ليكون
 مضافا الى الالف قوله في معول له والعامل فيه فعل
 الشرط المبرز في اي مما يذكر في احوال العلم فهو عالم وصنعته
 لقوله لا اقبل الذين على المصدا وظاهر كلامه ان ليس بوجوب
 ذلك وقد حكى عنه كمال الاخفش فكان ينبغي ان يذكر عنه
 هنا حوازا الوجهين ثم قوله انه ان المتكلم والمعرف الى قوله
 ثم وكذا الذين يوجهون نصب المتكلم والعلمون رفع المرفوع
 وكلاهما من الغريقين الوجهان في النوع الاخر قال ابن هشام
 والظاهر ان رفعه علمانه معول لفعل الشرط متصفا للمفعول
 اي بما يذكر العلم او علم ولا تعلم موضعنا ذكر فيه اخذ خبره

المزبد بعد ما غير بعد التوقيع انتهى قوله مفعول
مطلق اي تأكيد والفاعل فيه ما بعد الفاء وفيه
ما مروضعت بان المصدر المؤكد لا يكون معزفا
ودعوي الزيادة خلاف الاصل زحوة اولها الصواب
اي لا دلالة احد هما ان ذلك اعراب مطرد في حالتي
التعريف والتكثير خلاف القول بالحالية فانه لا يصح
في المعرفة وفي جميع احوال ما بعد الفاء بخلاف قول
الافحش الثاني انه ليس فيه اخراج ثني عن نفسه
او الغالب فيه الثالث مجيئ المصدر هنا كقولهم اما
فربنا فانما افعلها المرائع هو امر زحوة اذا المفعول
ينوب عن الفاعل بخلاف الثالث قولهم عجزا رعاها
العرال منه وفي قوله لانه عجزا رعاها انه مفعول
في موضع الحال وهو مذهب سيبويه والثاني انه مفعول
الفاعل مقدر اي عجزا رعاها العرال فمفعول في محله وهو مذهب
الفارسي والثالث انه مفعول الحال محذوف اي مفعول
العرال مراد في قوله لانه كما يشهد الاله بحكمه عليه
في المعنى بالحاق وفيه انه قد يكون فاعلا وليس كاقولا
تتكبر خلاف الغائب وجاب جاز ذلك اذا المكن له
حال او يعرف بان الفاعل مؤخر امد اعيا عاقله فهو في
قوة الموصوف نصرة للمع عليه به فهو تكبر مخصوصة
ب قوله فحقة ان يكون معرفة ولانه اذا كان تكبر
كان ذكر ما عندها وتحققها من بين امثاله اعني وصفها
اولى من ذكر ما بعد ذلك الموصوف الاله الامن الاول
ان بين الشرا فيهم بين الذي الموصوف اليه لم يكن
قيد ذلك الموصوف في قوله فان تاخر الى لانه لا يؤمن
التباين للحال بالوصف اذا الوصف لا يتقدم على الموصوف
بخلاف ما اذا لم يتاخر له لا لتباين في حال انقضاء ذلك

لمع

الحال

الحال ثم طرد المنع وفيه انه يقتضي ما متناع ما فيه
ليس مع انه مخرجون جواز الحال من التكررة المخصوصة
وقولها ان كلام رجل فانما مع حصول اللبس في ذلك
لا احتمال الوصفه ويمكن ان يجاب بقلة اللبس هنا
لان التكررة لما تحضنت في السياق الذي من الرجل
المقصود على الحال خلاف ما اذا لم يتخصص لان ساقها
مقدم على تقدير الحدث المنسوب اليها وفي المعنى
ان تقدم حال التكررة عليها ليس لاحل النسب في الحال
منها بل لئلا يلبس الحال بالصفة حال كون صاحبها
متخصصا وفي ما يوافق بقرينة ما في قوله موخا
ظلم ما به ملوح كانه حال والتمثيل به بقيد ان صاحب
الحال المستد اعني ظالم وقد منع لغيره في الحال من التباين
فالوجه ان جعل صاحب الحال الغير المستد في الغرض
لست ب وما قيل ان الغير الظرفي لا يغير فيه الا اذا تأخر
مردود ورجح الناطق كون الحال من التكررة بان الحال الجبر
فعلها لا يظهر الا من اولي قلنا نعم لو شأوا ولكن القرنين
اذن بالترجيح والظلال بفتح الطاء المملة واللام ما يحسن من
اذا ردنا الى الموصوف الغرض في التكررة الى المعية مع خلة
بالكر وفي طائفة بعض النسخ احيانا النسب منقوبة
بالذهب في قوله في الجسيم خبر متخون من سحر حسمه
بالقعة نحوها وبالفهم شجونه اذا تغير وصفي حال من الجسم
وبينا اي ظاهر احوال من شجون مع انه ليرة لتقدم عليه
ولو علمية معترض بين الحال وصاحبها والخطاب لمؤنت
قوله اما بوصف ولسمته في لا يفرق كلامه من كلام
من عندنا خلافا للظاهر وابنه في قوله وجاب عن ان المتكلم
هنا يوضح في انما اعرابا امرا المنسوب خلافا من الجور
بالاضافة لوصفه بكم مع قوله ما انه لا ياتي في الحال من

المضاف اليه الا اذا كان المضاف جزاء او كذا وعلا ما في الحال
 وذكره مندر دهنه تخرج ويحجب يمنع ان المضاف ههنا
 ليس كجزء للمضاف اليه بل هو جزؤه من حيث ان لفظة كل
 فتنا بمعنى الاسر فاعا حسبه ما يقا في اليه ز وفي نصب
 امر او وجه احد ههنا على الاختصاص الثاني على
 المفعول له الثالث على المصنوع من معنى يترك الرابع
 على الحال من كل ومن منتر الفاعل في انزلنا اي امر من
 او من منتر المفعول وهو الماعى انزلناه او من الصريح
 المستتر في حكم الخامس انه مفعول منذ من يفرج ووجه
 كقراءة لغزهم ههنا ايهم من الى عبدة يفرج وهي سائفة
 قوله ولما جاء كتاب من عند الله تصدق بمصدق فاحال
 من كتاب لغزهم بالوصف بالمرور بعدة وهذا الادليل
 فيه لحوازان يكون مصدق فاحالا من الضمير في الحيات
 واكثر ذلك ان يانقل اليه بعد حرف الاستقرار ز
 في ذلك ضم اللام وما خربك في الحجة صفة له وهو
 الذي يستعمل في العالم العرف والساهد في مصفونا اي عملوا
 زهه اويين من بعد نفي الخ لانه يصير المتكلم مع سبق هذه
 مستغرفا فلا ينبغي فيه الهمام ويدخل في النفي قوله زجل
 قايما زهه وما استلكتا من قرية الى قرية ولها كتاب
 معلوم حال من قرية وزعم الزبحر في الهاصفة لقرية وانما
 توسطت اور وبنية لتاكيد لصوفى الصفة بالموصوفين
 ورده الناطق بفرج قوله كل يبيع امر الخ انظر لغته مسوقة
 الاستدراك هل كان ههنا ولا قوله الي الامام بكسر الهمزة
 التلخيص والتأخر والوعى بالجملة الحرب والهمام بكسر الخ
 الموت قوله باصاح ههنا اي قد روفق في جواب
 الاستدحام الانكاري قوله من غير مسوغ الخ وهو مفسر
 عند خلافه لتكيد وبولس بفرج وجهه لا وفي ان الحاك

الما دخل

الما دخل لتكيد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها
 معرفة او شهماه لان الواو هنا الخهذ التعليل
 لا يوافق لتكيد عدم تنكيره غالبا بانه كالمبتدأ الخه
 ان يكون معرفة لانه يكر على ان المطلوب فيها التبرين
 او ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف
 قوله هذا اخام جديد وجه كون الوصف به خلال
 الاصل كونه حاملا ووجه استلزامه عدم تبادر
 التبعية فلا يلتبس وفيه ان اللزوم قد يميز ويحجب
 بانه لا يميز في النصب وظهر الباب قاله والمشهد
 ان التصريح في هذا الوجه يميز لاجال زفلو كان
 ما قبله معرفة كخوبين احاطا كجديد الم يكن الاحالا
 قوله مع معرفة كزوجه ان تقول مع محض
 بدل قوله مع معرفة لتكيد خوهنا رجل صالح واسرة
 مقتضى عدم قوله والموصوف في موقع نصب الخهنا
 على تنوين حال فان ترك تنوينه لم يضع الموصول
 خفن بالامانة وهذا امر فاقه لانه يعمل المتقدم
 على صاحب الحال وما عملها جميعا واذا قرى بالتعريف
 لا تميز الا بالتقديم على صاحب قال بن هشام ولا ذكر
 نقلا في خصوصية هذه المسئلة بالنسبة الى العامل
 قوله ايهم اكثر العوتين فيه وفي قوله
 زواعن ظاهره من ارادة جميع الخاة فحجب عن تعبير
 بذلك بانه نزل اكثر لقللة الخالف لهم منزلة الجميع
 قوله لا يتعدى بحرف الجر في شيئين انظر بحر مرية
 يزيد الكرم فان العامل في النعت ههنا في المنعوت
 الا ان يقال النعت والمنعوت كالشي الواحد او يقال
 المراد لا يتعدى مع التفرج بالواسطة قاله

الما دخل

قلت الاول ان يقال المراد لا يتعدى يدون اتباع كما قالوا
في نظيره من ان الفعل الواحد لا يرفع شيئين بذو
اتباع فهو فقد ورد ان قلت هذه دعوى بلا
دليل اولم يرد في يدون ان الية التي استدل بها
والايات محتملة لنا وبذلك قلت ظاهرا يدون على عناه
والاحتمال في بعضها بعد جد ولا عدول عن الخاص
مع مساعده الناس فترادى قوله وما ارسلناك الا
كافة للناس فالجمافة حال من الناس عند الظاهر
وبلزمه تقديم الحال المحصورة وتقدمي ارسال باللام
والاول متنع والباقي خلاف اكثر توصيف واجاب شارح
عن الاول بان المتنع تقدم المحصور وحده واما تقدمه
مع الجايز عن الباقي بان الجايزة اكثر لا تفرق ان تقدمي
ارسلناك كلام كثير فصيح نحو وارسلك للناس انما
على انه يمكن ان يجعل المحصور رساله والمحصور فيه
كونه للناس كافة وكل في محله ب قوله بتقليد الخ
طرحا ل من مجرور عنكم والذين الفرائق وبذلك كرا متعلق
بتسليم وحسب ابتدائه ب قوله لكن كان الخ ليمان
اي عظماء خال من الباقي الى متقدم ما عليها وصار
حالا ايضا اما مترادفة او متداخلة من الصلة او هي
الطريق وبنظر من صار ديا تا كيد لغني ليمان لترادفا
تأمل قوله فلان حين اياي والذين الذين حين اياي
امتناع زوجه فان كل اذ واد للراجع وود من الية
ما بين الثلاث والعشر وجمال كبير للمملكة وما موجوده اسم
رجل وفراجه الما وفتحها واسكان الذي المجهدة اي بعد
والشاهد فيه فانه حال من قتل بتقدمه عليه زوجه
مشغوفة الخ من الضمير في بك متقدم عليه اي قد
شغفته بك حال كونه مشغوفة وشغفه للباب اصا ب

شغافة

شغافة غلاف قلبه زوجه وحل بعضهم الية
الحزب الخ ليقس كما قال فلا يرد على الحكم لان
الاحتمال البعيد لا يتقدم في الادلة الظنية سم قوله
والا للمبالغة الخ قوله الزجاجة ورد اننا ظاهرا للحاق
الباقي للمبالغة مقصور على السماع ولا يتأني غالبا الا في
اسنة للمبالغة كعلامة ذكاة فصلا في ذلك فان جعل
على والله حل على ساذ وقوله الزمخشري الرسالة
كافة مقصود لنقل من الدهان ان كافة لا يستعمل
الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان
معززا اذكرها مع ترفع قوله كذا تفصل مبردت
بمعنى صوابه مبردة كذا تفصل مبردة
العدو وما عتق فيه تقدم الحال على صاحبها ان يكون
منصوبا بكان اوليت او فعل او فعل تعجب او اتصل
بصلة ال غوا القاصد كسبلا زيدا او اتصل بفعل
موصول به حرف نحو اعني ان خربت زيدا مؤوبا
قاله السيوطي قوله ان يكون الحال محصورة بلغي ان
يكون المتنع التقدم بدون الادون التقدم مع الاوية
خرج مكي قلت هو من كور في النسخ قوله كما اذا كان
محصورا فيه ما مر وشاربا لباقي الى عدم المحصر من ذلك
ان يضاف صاحب الحال الى ضمير ما لا يبرر الحذف ابرهه
اخرها قاله الناظم وولده قوله وذلك باباه لان
المصا لا يعمل الصلح قوله اي حال التي غلاف في
الحال سرقه اليه من حكمة ميعا اي رهوكه والمزج بتلخيص
الحكم مصدر ممي يعنى الزمخشري والقياس فتح الخ الى الصلح
التي قياس عنده الترخي مطلقا سواء تقول ابغني
للمعامه الى الزمخشري بها تارك لا بابا وادرت
بالرفع للرب وتاتي خبران ولا بابا في مقول تاتي اي

لاب لى موصود قوله فلا تخفواى يمنع هذه الاستنباطة
ولا تصادفها الى زيادة عليها بـ فمن قال ابو جابر والذي
تخاره ان الخبر ورثا لاضافة اذ لم يكن في موضع رفع والاضافة
لا يجوز ورود الخال منه سواء كان المضاف خبره او خبره
او لم يكن لما تقر بان العامل في الخال هو العامل في صاحبه
والعامل في المضاف اليه اما المضاف واما الاضافة
واما اللام وايا ما قد رتب لا يصح عاملا في الخال
ولا جهة فيما استدل به للمصاحم ان يكون اخوانا
منصوبا على المذبح ومتبعا لامين لم وضيفا حال لا صلة
على معنى دين او من الضمير في اتبع تكلم قوله في قوة
الساقت الى اذ لو قيل في غير الندوة ودرنا ما فيه من غير
اخوانا او ان ياكل اخاه مينا وشبه ابراهيم خنثى لمحسن
قوله بفعل حرفا اي ما لم يقع صلة حرف او بعد لام استد
او قسم كناية قوله او صفة الخ ما لم تقع صلة لال وسياقي
واعلم ان الخبر في الفعل والصلة المذكورين متفرق بالمصدر
الناسي عن فعله فانه يجوز تقديم الخال عليه كما سبقت ذكره
وليس واحد منهما قوله وقيل علامات الفرعنة زادن
المصير مطلقا اسم اشار الى بيان الفرعنة بالثاني والثنية
وليه والى الاخير لا عطف لاعتقاف الفعل التفضيل لانه يعاين
في بعض الصور وقد يقال ان يقول ان التفضيل على تشكيك
انما هو ايضا في بعض الصور في ان قيل وهو عا وعوض
لاقتباسا الا ان يحاب بان عدم قبوله مفيد بحالة كبرى
الموضوع وبقيتها في حالة اخرى لعدم ذكره نحو مرق لينة
بين فلان فهو قابل في الجملة مطلقا بخلاف اسم التفضيل
فان قوله مفيد ابد بـ قوله في ان يرفع عليه شاملا
لما ذكر كان الحال جملة مفيدة بالاول وهو مذهب الجمهور
والمنع فيها انما هو منع على العارضة من قوله غاي الخال

اي من فاعل ظليق قوله وعاملها ظليق ان قلت معمول
الصفة المشبهة لا يكون الا سببا موصرا فكيف جاز تقديمه
وكونه غير نسبي قلت المرد بالعمول للمالك وما علمها فيه
بحق الشبهة واما عملها في الحال فمما فيها من معنى الفعل
تصريح قوله ومخلصا زيد رعا فانه تقدم الخال على
عاملها مع مشدده مع ان العامل خبر فاعلى وحيات بانه
احد القولين واختاره سـ قوله شئ ثوب للخلية
مع حال اي متفرقين يرجع الى المون نقص
ما احسن زيد امثلا فلاننا امثلا ما احسنه وكذا يقال
ما احسن امثلا زيد الما من عن شرح العمدة قوله او صفة
تسبه لجامد او صفة لال قوله وعامل من الخ وهو مشد
ثلاثة من باب ان ليت وكان ولعل وهذه الثلاثة تعاقب
الحال دون الثلاثة السابقة والتبعية والاشارة والظرف
والخبر ورواها والاستفهام الذي يراد به التقظيم والابتداء
خونا لها الربع مكيبا بسا حته وفي نحو الخال من المناذلي
خلاف سـ والخلاف فيه تركه الشرية تلك عند محرم
فجدة حال من هذه والعامل فيها اسم الاشارة وهو تلك وفيها
معنى الفعل وهو اشير دون جزوفه فان قلت العامل
في الخال وصاحبه يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهذا
قد اختلف فان العامل في الخال معنى الاشارة والعامل
في صاحبه للتد اقلت العامل في الخال حقيقة انما هو الفعل
المدلول عليه باسم الاشارة بقدره اشير اليها مجردة
والضمير الموقر فهو صاحب الخال والعامل فيه وفي الخال
واحد تصريح سـ كحرف التثنية نحو هذا زيد فاما فاعلا
في قاما حرق التثنية وقيل اسم الاشارة وقيل كناية
لتنزيلها منزلة كلمة واحدة فان كان العامل حرف
التثنية جاز ان يقولها قاما زيدا ولا يجوز على الوجهين

الاخرين عن من باننا زفا نظر الفرق بين حرف التثنية
وما تقدم عن شرح العهد قوله واما مقطوف على حرف
التثنية قوله فلا يجوز ان الثانية فصحت اى اذا علمت
ذلك فلا يجوز ان قوله هو القسم الثاني الواجب الناجز
عن العامل قوله ونذر تفيد بها ايضا نظ هذه السلسلة
ان يكون الظرف خبرا متاخرا عن الخبر عنه ويتوسط لكان
بينهما سر قوله نحو سجد مستقرا في الحال فيه موكلة
س قوله هذا مندفع السريين لا تفيد ان كلام الخبر
موافق لقول السريين محال لقول الاخفش خلافا لما في التوضيح
ان الناطق تبع قول الاخفش قوله انت قاعا في الدار
فقا عا حان من انت عند الكوفيين القائلين بان البيت
والخبر ترافعا فالعامل في الحال وفي صاحبها واحد وهو
الخبر قوله ان كانت الحال ظرفا يجوز عندك انما
اذا جعلت عنده كحالا ويحتمل انما مذكرا عن زيد
قوله او حرف جرائ مع مجروره يجوز في الدار عندك
على ان تجعل في الدار حالا وعندك خبرا ومنه قوله زيد
من العلم بكان دم قوله ان كان غيرهما كمال المتن
ووجه ذلك انما يتوسع فيما لا يتوسع في خبره
قوله واستدل الخبر اعني الفراء والاخفش وثبت الكون
فان البيت الاخير يدل لم ينصب مطوبا
وخالفه اي على الحال من الضمير المنتقل الى الخارج والمجرور
بعد ما رده من كون الخوض مستد او غير خبر
وتحقق اوراعهم حال من الضمير المستقر في الخبر المنتقل
اليه تعد حذف الاستقراء والشاهد في تقدم الحال
على عاملها الظرف واما ما ذكره وتبعه من ان رده
خبر مستد المحذوف وان الشاهد في وقوع محققه خلا
من الضمير المجرور والخرف متقدما عليه انتهى فلا ياتي هنا

ولا يوافق

ولا يوافق الضابط الذي قد مره لان تقدم الحال على صاحبها
المجرور مسئلة غير هذه تقدمت في قوله وسبق حال
الخالفين مل ويحتج من احب زاده جعله وراه في حقيقة
والادعاء جمع درع الخديد وحذ ارضهم الهمة وتغنيف
الذال للغة بنا غاذا للقول بسلط الحال اعني
اعني تاذي ذلة بين الخبر عنه وهو الضمير المنفصل والخبر
عنه وهو له بكم وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف
بشيء وهذا لا يوجب بل يعين ما قلناه في البيت فكله
قوله وتا ول ذلك المانع بان لسبب ضرورة وان خالصة
ومطويات معولا لصلة ما ولقيضته وان السموات
عطف على خبر متصرف في قبضته لانها يعني مقبوضة استيلا
وبمعينة فعول الحال لا عانها توضيح او مقدر المجرور
لما اقتصر على ذكر الحرف مع ان التقدير به وبالفعل لان
الحرف هو المقتضى للمنع فان كان المقدر غير مقدر
بالحرف جاز تقدم الحال عليه نحو قاعا حان زيدا
قوله نحو سري زاهابك غاربا فلا يجوز سري غاربا
زاهابك قوله او فعلا مقرونا بلام الابتداء حقيقة
ان يقول في خبر بان ان السليم من المناقشة لكون زيدا
مخلصا للبعد ربه فان قلت وحقه ان يقيد المقدم بكونه
على هام الابتداء التي اقترن بها العامل لتيسار من وزود
نحو تحتها اصبر قلت لا يصح في على اعايا جديده انه
مقرون بلام الابتداء لم هذا التركيب مما توقف فيه
قوله نحو لا يصبر محسبا فلا يجوز محسبا لا يصبر قوله
او مسئلة لا خلاف قبله غير ما يقو من الذي خافنا
جاءوا ز تقدم معمول الصلوة عليها لا على الموصولة
انضا سيوطي لم قوله او الحرف المقدر على عاملا
كان نحو كذا ان تنقل قاعدا فلا يجوز ان قاعدا تنقل

او غير عامل نحو سرفي ما فعلت محسنا فمتنع سرفي
 ما محسنا فمتنع سرفي ما محسنا فعلت والاول متفق فيه
 على النفع لان الضمالة بصلته كدلالة حرف وموصول
 وعامل في الثاني مختلف فنه دم قوله انت المصلي فذا
 فلا حوزا انت قد المصلي قوله وهو وهم منها لا في
 كلام الجوان ما يفيد الحوزا فانه قال واما المثال
 الذي ذكره المصنف فمتنع فيه تقدم مكسور اسيرها
 من جهة ان العامل في مكسور النعت بل من جهة تقدم
 المضمر على ما مضى وقد نفس الضم نون على منع تقدم
 المضمر في هذه المسألة وما اشبهها وانه مما ألزم نسبة
 تأخير العامل انتهى وفيه نظر لان ما مضى للمضمر هذا رتبة
 التقدم عليه قوله فكيف حازيد فكيف في موضع
 الحال من رتبة وهو ظرف شبهة باسم المكان عند
 يقتصر الى الاستقراء وعند الاحتشاح هو اسم غير ظرف
 وعلى القولين يستقيم بها عن الاحوال فقنا على الاول
 في اي حال وعلى الثاني على اي حال حازيد قصر
 في معزدا حال من الضمير في النفع وهو العامل فيه
 ومعنا حال من عزم العامل فيه النفع قوله من استمر
 الى لا بد من اختلافها اما اذا واجا حال لا سال المصروف
 حال لا اذا سال السمع واما اذا قال لا حوزا فمعزدا
 النفع من عزم معزدا سيوطي قوله في اخري فلا
 يجوز زيد رايها احسنه مقبلا دم قوله وزعم السرافي
 الاحتجاج في النصوص لعرفه حوزا الى الجمل افضل
 منه للمصنف احتجاج الى سماع دم قوله ستة اشياء وهي اذ
 وكان واسمها الاول واسمها قوله بلزم اعمالها في اذ
 الاحتجاج بان الظرف يتقدم على العامل وان كان معني
 فعل دم قوله وتأخيرها كان القياس وجوب التأخير

كما في المثال

كافي في الحال الواحدة لكن اغتفر تقدم الحال الفاعلية
 بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخذنا لتسا فان قلت
 اقبل احد هما فالأفعال وليس قلنا يوزي الى فضل
 الفعل من من وبحرفيها واما الموصول والاضافة في فضل
 فقد فضلنا نظرون وعدل به والتميز قلنا ذاك فضل
 حازر وذا فضل واجب في نوع خاص اذ يجوز تقدم
 نفع على الموصوفه قد يجوز ان تقدم اما الموصوفه او
 وهو ما قاله واعلم ان تكرير الحال بعدا ما واجب
 لوجوب تكرير ما يحوز به زيد اما قاعا واما قاعا
 ولذا بعد لا يجوز تكرار كذا ولا ما شيا ومثله في التسهيل
 وتقدم في باب لا تقتيد به الحال المعترضة فاعلم
 جملة المتراضية تقر يقى لرد قول من عصفور الا في شياطين
 اي على زيداني رجلان حازيا حالان من فاعل الزيد في الجوز
 باللتكالم الموزع بعلى ورجلان يسكنون الختم واخذه ثوب
 قهرج قوله ومنع من عصفور اى فتناسل على الطرف
 فاني للمصنف وليس بين انتهى اى للمعرق الظاهر بينهما لان ونوع
 الغبار في زمانين او مكانين محال واما تقتيد الحدس
 بقدر من تحالفين نحو من موما مدحورا او عتقار من في
 محكي غير متزحين نحو استر بته انفس اسورا ومترحين
 كاستر بته حلوا حاضنا فلاناس به من قوله هذا
 لسر الحققته ان هذا المثال من هذا النوع ووجهه
 ان الحالين لغز في المعنى وان تقدم في اللفظ
 نعت الاول بنا على الاصح من جواز نعت المشتق
 قوله قد يكون جمع للرادكه قسم التعريف اقيم المكنية
 فدخل حوزا لتبين قوله في التوكيد ان اعد لفظه ومعناه
 لني وضع انتهى اى على وجه الاولوية فلا يمنع التعريف

فتقول لعلت راكبا زيدا راكبا ولعلت زيدا راكبا والكا
ثم في هذا النوع اعني التقدير جمع قد يكون العامل واحدا
وعمله كذلك نحو جازيد وعمر ومسرعين وقد يكون العامل
واحدا وعمله مختلفا نحو لعلت زيدا ومسرعين وقد يكون
العامل متعدد او العامل متعدد او عمله مختلفا نحو لعلت
مسرعين وقد يكون العامل متعدد او عمله مختلفا نحو لعلت
زيد مع عمر ما زينا شاطبي **قوله** راعيتك داعي
نفي **قوله** وقد يكون تقريظ وفيه طريقان احدهما
ان يكون كمال صاحبه نحو لعلت بقعدا فعند معجزة
والثانية ان يوحى نحو لعلت زيدا فعند امجد **قوله**
مرادي في القول بان ذلك ليس من التقدير في سني وهم
لخروجه عن اصطلاح النحاة **قوله** فعنه ظهور الخ
حاصله انه عند حرف اللبس يجب جعل اول الحالين
لثاني الاسمين والثاني للاول وعند امن اللبس يجوز
العكس **قوله** وثانيهما للاول وانما فعلة ذلك ليكون
احد الحالين غير صاحبه ولو عكس صار كل منهما متقبولا
قوله وما ذكره قول الجمهور في التثنية عكسه واختاره
السيوطي **قوله** مصعدا متقدرا يجوز فيه العطف
والجذب **قوله** لانه لو هو ان الحالين لواحد ولكن في وقتين
قاله بن هشام **قوله** تذكيرا اذا كانت الحال مفردة
وقد وما نصيب ان يكون له فعلها للاقرب هو الوجه
كلعتك زيدا راكبا وجازيدا وعمر صاحبا اشارة لذلك
في التسهيل واجاز ان يخشري ان يكون حالا من كل منهما
وتعظيم منع هذه المسئلة فان لم يصح الاخذ مما كلعت
هكذا راكبا او راكبة فالامر ظاهر **قوله** ومؤكد
انتهى الجمهور ونفاها الفراء والمبرد والسياسي لانها كل واحد
وهو لا يكون مؤكدا او بديده ان الخبر احد جزئي الاسناد

والحال

والحال فضله مستغني عنها **قوله** لا تع في الارض
مفسدا تقول راعيا راعيا وعني يعني عنوا في الاول
وعنا في الثاني وعلى اللغة الثانية حان الآية الكريمة
واما مثال المصنفين على اللغتين شاطبي
فعلى الاول نعم القا وعلى الثاني نعم **قوله**
او معني ولفظ هذا الضم قليل ولعلته لم يعل له
الناظم ويمكن ان يكون اني بالمثال بقتيد التقيد اخراج
خو لم قاغا لانه عنده غير مقيس ككته خلاف ظاهر
التسهيل شاطبي **قوله** وارستناك للناس رسول
لا يجوز ان يكون اني بالمثال رسول لا مفعول مطلقا
معني رسالة لقوله ولا رسوله رسول وهو في اوضح
مضغيا او صخر عن بن هشام **قوله** اضع مضجعا
والنوع في العطف والحد بالكره عند الهزل **قوله** لمضجون
جملة هو المصعد الماضي من مادة الكلام وبعييته من
حيث دلالتها على الاسناد لقيام زيد من زيد فليجوز
واخيه من التمام بانه تعالى من الجدلة **قوله**
وان تؤكد جملة جعل في التسهيل التاكيد خبر الجملة وهو
واضح وعبارته تؤكد في بيان يقين او تجرأ وتعظيم او تعاضد
او تحقير او عید خبر جملة الخاتمة وامثلة ذلك على
البركت ان من دارة مغروفا واما غير وشعا عا وهو زيد
جليلا وانما عندك فيترا الى العفوك وهو زيد مغرورا وانا
زيد متمكنا منك **قوله** أي عامل الحال وهو بان الجملة
كالعوض ولا جمع بين العوض والمعووض **قوله** ولفظها
يؤخرها من معكدة الجملة لان عامله ضعيف لا يقوى قوة
العامل الظاهر خلاف المؤكدة لاملها فيجوز تقديرها
بأن المصدر المؤكد شاطبي **قوله** انا من دارة الخاتمة
وهل بدارة بالناس من عار ودارة اسم الشاعر وبها

[illegible]

منک

مستطلب وعدم محذور وهذا اولى من جعلها لعطف جملة
 على جملة كما فعل النحوي وعليه الاول مفتحة بقرا عراب ولا تارة
 والعطف مثل قولك انتي واخوتك بالنسب وعلى
 الثانية فالنقطة بنا للتركيب والاصل ولا تقيين بنون
 التوكيد المحذوفة محذوف للفرق ولا تارة معني تارة
 غير متقدمة تعلم استقبال كالسين ولين وتحوها واستغنى
 بالجملة الشرطية اذ اوقعت حال اخوان تحمل عليه بلهفت
 او تتركه بلهفت لا لسلط الشرط عن اصله او معني الكلام
 فله كمثل الكلب على كمال ولد امرع مع محققون بان
 الشرط اذ اوقع حال لا يقدر له حزاب قال من همام لنظر
 لم امض في الجملة الحالية ان تصدريد ليل استقبال ولم
 عتبع ان تصدريد ليل اما هي مثل سخط الضيف ولم ترد
 استقامته ولم عتبع ان تحسب بدليل استقبال نحو رات
 رجلا معه صغر صايد انه عذرا انتهى وحاصل كلام السيد
 انما هو عدد رت بدليل استقبال لهم استغنى لهما بالنظر
 لهما ملها فتعقبت المقارنة انتهى تسدية شبهه
 باسم الفاعل لانه يوزنه لفظا وتصديده معنى موضح
 فكان كالحال للمفردة **باب** والمختص بالانسان
 جملة عبده الله وقومه ولاسياب اظا قيرم عوت
 وخليت غريب مالكا في ابد **باب** علفها للترقا م
 لهما لم ايكد تسريع علفها معني التفعول اي على جها
 نقلى وعرضا عين الزم حيث تاعرض للانسان لام
 حيث انعقد وزعما بقية الزاي والعين مفعول له اي طعا
 وتسريع علفه نفع الميم اي مطع صفة له **باب** او هم
 قالون من التثنية حال معطوفة على بيان وهو مصدر
 في موضع الحال والمعبر بها عذرا حالان توهم بانين هو
 او قالين نصف النهار ولا يقال او هم قالون كراهية

الارض بعد اب الارز والشاهد في عقب المسكهم والعقب
 ينفخ اليها بعد رعيه الطيب تكسرهما اذ الرق
 ويكفون الارض بغطوها من الجبل بعد اب الارز اذ
 ولوحان للبحران الدليل للطلوع والربيع والشهد
 في اسباليه لم عزى
 شيخ الابا طي طالب اي من ابن ابي طالب شيخ الابا طي
 وقعت برقم الحارم المنزل والشاهد في قد غير السبي
 وهو كبر السام بل السوب اذ اخلق والسا ربات بالرقم
 عطف على الملاحع سارية وهي السجاية التي تأتي ليل
 والعطل ثنائع المظلم
 اوزايد
 المصبرع وحب العتاجير كان يفتح العا والعصر شجرة
 حب اخرو منه نقطة سوزا ويسمى عنها الدنيا والساهد
 في لم يحط والمعني ان ما بعثت من الفهم الذي يلقى بالصورع
 كذا القتا المصير لانه اذ كسر ظهره لكون غير الحرة
 سقط النصف للثمامه فتنا ولبنة وانفثا باليد والنفس
 الحار الذي يتجرب للبراة والعلم استر عنان
 لزوم قدم مع الماضي لان قد تقرب الماضي من الحال وفيه نظر
 لان قد انما يقيد التعريب الى الحال الذي هو زمان التكلم
 لازم وقوع العامل وهو انه ان الما يقيد لشعر بالخصو
 حال وقوع العامل من جهة كونه في الاصل بالتعريب الى
 الحاضر في الجملة فان الماضي لا يستقله بالماضي لا يقيد
 المتأخرة فان كان العامل ايضا ماضيا بل زمانا وهم اتبع
 ماض بالنبسة اليه كما انهم انتم طوا التجرد عن علم التنبه
 لذلك وليكون مما نصله الحاضر
 اي في قوله تعالى اوجا ولم حوت صد ورع وعوقا لولا
 لاخوانهم وقد وا قوا
 ففعل الم الثالثة الخ

ابن هشام وهو المصواب دم
 ان قد قالوا وقد يتبعان بعد الاخوان لقينه الا وقد
 اكروني ولم يسج فيه قد من دون الواو وال
 نصف النهار جماعة ورفيقه بالثعب لا يدري وصفه عايضا
 لطلب اللولو انصف النهار وهو عايض وصاحبه لا يدري
 حاله ونصف عيني انصف وقوله الما غامرة حال من
 النهار ولا واو فربما ولا ضير يعود على صاحب الحال
 اذ الضير للمفردة عايض على الغائبين فالحجج اليه
 الواو معني كمال السنين وانما قد رعبا الواو وقت
 الضير على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط
 بالواو اقش وانظر صلا فكل ذلك في فتن يدوم
 ثم الضير وقده بعدا كان الربط بالضمير مقدما على
 الربط بالواو ليعلم العطف في الثاني دون الاول
 فاستقرار الما صله ان للمعنى كون عام فحج
 حذوه ويتوجه هو اذ كونه خاصا واجب حذوه بل يجوز
 اذ اوجدت قرينة قلت لكن لا يصدق على الظرف
 انه حال لانه لا يسر حال في الاستصلاح الا اذا كان
 متعلقا بما كما ليسر اليه كلام الله فتامل
 قد حذو ما فربما عمل مستثنى ما اذا كان العامل معنويا
 كالظرف والحوادث واسم الاستارة وكذا ذلك والحوادث فيه
 فربما ولا نصفه سبوطي فلما عمل الحال ما نسبتة الى الحذف
 ثلاثة احوال احوال الحذف والذكر وجوب الذكر وجوب
 الحذف فربما هو فربما زيد اقاما فربما فربما فربما
 الحال المستندة مسندة وتقدم في الاستدراك
 ايول عطفا وجوب جن والما عمل فيه لتمام الجملة مقامه
 كما هو قوله نحو يصدق يدوم فصدق اقتران المنصوب
 هنا بالما ولم لازم لتسهيل وكونه حالا مذهب من وعامه

مقدون في المثال من فوائده ضرورة ان الخلو دونه متعارف للدخول
 واما ما بين في الالة الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال
 المقارنة أي لتجارب في حال أمتكم المحقق فلا حاجة الى جعل
 الحال مقدرة على التحقيق والتقصير بعد الدخول لا معناه
 فالحال بالنسبة اليها مقدرة واما زعمه المستوفى له
 وفيه نظري في ثلثة بدالك نظر قاله واما المثال فيقال
 الى ان ثلثه كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنته
 بان يكون ذلكا اريد منه للمقارنة لكونها عامه واجبا
 السمي بما جازت له ان المثال يكفيه الاحتمال

الخبير

هو في الاصل مصدر من اذ اخلص شيئا من شئ وفارق
 بين متشابهين وقوام في الاسم المميز غير مجاز من
 اطلاق المصدر على اسم الفاعل بقرح أي تخار لغوي وان
 كان هو حقيقة عرفية ولو شري والخبير في التبيين والتقدير
 الفاظ مترادفة فالقوله اسم أي مسمى لان التمييز لا يكون
 حيلة كما ياتي في معنى من التفرقة الشاطرة بانسه
 لا تميز التمييز واجبات به بانه ليس المراد بكونه
 معنى من كونها مقدرة في الكلام في كون الكلمة صالحا للتفريق
 بالكون الاسم مبدل للجنس قبله ولو بالاول ولعل المحقق
 فيما اوردته فان قوله طاب زيد نفسا موافق لطاب شي
 متعلق بزيد وهذا التفسير فيه قوله تعالى اني وهابته
 ان المراد بمعنى من بيان الجنس وعليه فيخرج به ما اخرج
 لقوله مبدل اذ من فيه ليست للبيان ولا حاجة لقوله
 مبدل في الوجه عند الجمع بينهما ان يراد معنى من مطلق معناه
 أي الخاص بها كما هو التبادر من نسبتها اليها فلا بد
 ان يكون بمعنى في ولا يخرج الحال بقوله بمعنى من فيحتاج مع

مقدون وجوبا تذكره قد تعب المتصدق به صاعدا
 وقيل منعول فمطلق حذف عامله أي فضعد المتصدق
 به صعودا ثم حذف الفعل فظفاه المصدر ثم انبى الوصف
 عن المصدر ثم في التوبيخ وهو قسما مع استنساخ
 كما مثل وغيره نحو قلعدا قد علم الله وقد سار الرب
 وحده قد علم الله اعتراض دم قوله اقاما وقد بعد
 الناس المثال قوله قاعا واما وقد بعد الناس فهو
 وان كان حالا وفي كلامه مسافة التوبيخ الا ان صاحب
 القاموس قايما والعامل قايما دم وفيه حذف في العامل السند
 الحال مستلذه قوله اعتمنا مرة في قوله نظر اذ ليس المراد
 انه مخول في حال كونه محتملا بل انه يقول بعد القول
 المخصوص من التهيئة الى التهيئة فهو مصدر في الحال
 وهو قد صارت من تمام من قوله المثال في حذف
 الفعل وقامت الحال مقامه وهي مستعملة في التقدير الاول
 ومؤكد على الثاني وهما يقتضيان التوهم وبما اوردته نقا
 هنا لعلنا لم نعلم وهو يظن بظن في تفرج وحققه
 دم في الفعل المطلق في له قد جحد في الحال الذي لا يربط
 ويجوز حذف في الحال عام تنب عن غيرها او يتوقف المراد
 على ذكرها انما في لم يتعد حذف في صاحب الحال
 قال من واعلم انه يجوز حذف في في الحال لدليل نحو الذي
 ظهرت بوجه اريد انني وقدم في الحال للمؤكد لمقصود حله ما
 يقتضيان صاحب حذف وهو بوجه في نفسه الحال
 باعتبار ان فيه اشارة الى ان هذه التفسيرات ليست للحال
 بحسب الذات ولد ان كانت متداخلة بمعنى له باعتبار
 التبيين والتوكيد في قد تاتي في الحال محتملة لتماما قد تقدم
 في اقتضاها الى مقارنته في اسمها بعض مستعصية
 سمي قوله ومنه ادخلوها خالدين الى اما كون الحال

مقدّم في الحال من فوائده من ان الخلود غير متعارف للذخول
 واما امثال في الالة الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال
 المقارنة أي لتفكر في حال أمكنه الحق فلاحاجة الى جعل
 الحال مقدرة نعم التحقيق واليقين بعد الدخول في معناه
 والحال بالنسبة اليها مقدرة دم وانزاعه السخوف له
 وقد نظر اي في مثله يداك نظر فالدم واما للسؤال في راع
 الى ان يثبت كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة
 بان يكون ذلكا اريد منه للمضي المقارن لزمان عامه واجاب
 السمع بما حاضره ان المثال يكفيه الاحتمال

الخبير

هو في الاصل مصدر ومن ادخل من شيا من شي وخرق
 بين متساويين وقولهم في الاسم المميز غير محار من
 اطلاق المصدر على اسم الماعل بقرح أي محار لغوي وان
 كان هو حقيقة عرفية ولو شري والتخمين والتشديد والتخفيف
 الفاظ مترادفة فالتخمين اسم اي صريح لان التخمين يكون
 حيلة كما راي في قوله بمعنى من اعترضه الشايطان بانه
 لا يشك في التخمين واجاب بانه ليس المراد بالتخمين
 بمعنى من كونه مقدر في الكلام كون الكلام صالحا للتخمين
 بل كون الاسم مبدل الخسر ما قبله ولولا ذلك لاول وعند الحق
 فيما اوردته فان قوله طاب زيد نفسا موافق لطاب شي
 متعلق بزيد وهذا الاسم مقدر قوله نفيا اي هو اصله
 ان المراد بمعنى من بيان الخسر وعليه يخرجه به بالخرع
 لقوله ميثا اذن فيه ليست للبيان فلاحاجة لقوله
 ميثا فالوجه عند الجميع بديهما ان مراد معنى من مطلق معناه
 اي الخاص بها كما هو الساذر من نسبتها بمعنى اليها فلا يرد
 انها تكون بمعنى في ولا يخرج الحال بقوله بمعنى من يحتاج مع

ذلك لقوله مبنى مع انه يرد على هذا ايضا ان قوله مبنى
يعنى عن قوله مبنى من لانه يخرج به ما يخرج بقوله مبنى
من كالحال كما يخرج به اسم لا قاله ب وقوله فلا يرد لها
لا يخرج على قوله ان لا يرد عن مطلق معناها وقوله
مع انه يرد لاجوابه على تقدير التسليم ان المعروف
اغنا العتد المتقدم عن المتأخر دون العكس فاما ما
مبين صفة اسم واقادته ان التمييز لا يكون مؤكدا وهو
قول من قاله من هشام وبه انه دفع قول من ان التفرقة
بيننا والتمييز الموكدة الى اخر ما اقال به قوله فخرج
لاسم لا التفرقة وخبرنا الى اي فانهما وان كانا على معنى
من كذا النسبة للبيان بل في الاول للاستغراق وفي
الثاني للابتداء ثم في اي كاذبة قال استغفر الله مستديرا
من اول ذنب الى ما لا ينتهي ثم في اي كاذبة فخرج
بالفعل قوله فخرج لكل هذه الصلابة جارية على غير ما
ب اي فكان الواجب الاسرار قوله جملة وفقر
قصدته ان يميز الالة مقابل لتمييز المفرد والمصطلح
عليه بين القوم ان المقابل لتمييز المفرد يميز النسبة
الذي هو اعز من تمييز الالة فكان الاول ان يقول النسبة
في الالة اما ضاهاهما في قوله والذي دل عليه
كلامه من الواجب ان التمييز دائما بما نفس الذات عاتية
ان الذات اما مفكورة واما مقدرة عاتية اهم عرفا
عن الثاني بانه يرفع الالهام عن النسبة نظرا
لظاهرو قال في المنهك الصافي النسبة على الحقيقة
لا الالهام فيها اذ تعلق الطبيب بزيد اتم معاوم اما الالهام
في المتعلق الذي ينسب اليه الكتب في الحقيقة بحسب
القصد المحتمل انه يكون دائما وعلى غير ذلك وثبات
العنوي قد عرفت ان التمييز في عو طاب زيد نفسا

في الحقيقة انما هو عن امر تقدير الى المقدس طاب شريف
والتمييز بين ذلك الشيء وقوله من عامل بيان لما في
ما تضمنته من مقدر بيان لما في ما عرى
الى مقوله متعلق بتسليم من في على بيان للمعول
في محول والتحويل في غير الالة غالب لا لان التسمية
وقايدته مثبتة الاعمال بالانفصال يكون اوقع في النفس
تدبيره ان وقع الاخبار بالتمييز عن الاسم الاول فهو له
اولا بسببه محو كرم زيد بل يكون ان يكون الاسم الاول نفس زيد
والفخر عن محول وان يكون الترادف ان زيد وعلى الاول
يكون كونه حالا والوجود استمال من فعله عند قصد
التمييز حرمنا على بيان لغوي المقصود بالتحسين عليه
لستيل وشرحه من طبيب زيد نفسا محول عن
المعاني اليه وزيد ا طبيب نفسا محول عن المشتل
وقوله وسقان ذاهالة تقرب من خبر بكنونة الشرفيل
وقوله واساله ان اذلا كان له نخبة غفرا وزغامها تسيل
من انفا لهذا الفتح له ما هذا فقال وزغامها فقات
السائل ذلك ونفسا لها على التميز والمقدس برسرعان
اهالة هذا وعلى الحال قاموس فسرعان اسم فعل
وفي نسبه لوجات الثلاثة والتمييز محول عن الفاعل والاهالة للرفع
وقوله اعراض يريد اعراض من عوام حيث قاله
النظم والناصب لميل النسبة هو المستند من قول واشهرته
ولعلنا على طلاق غيوم قوله ينصب اعتبارا عما قد نشره
انني واحضار جواب الشئ ان التميز في تمييز النسبة هو
المستند من فعل واسبه لصفة وصفة بالاعلام من حيث
نسبه لا النسبة متعلقة به فيصح وصفه بوصفها وهو
حجوز فقولها عما قد نشره باق على عمومه ويمكن الجواب
حيث ان هذا العزم مخصوص بقوله بعد انفس باعلا وقوله

وعامل التمييز مطلقا والفعل الخ فانه يد لعل ان
 العامل في تمييز النسبة للفعل وسببه والعامل اذا كان له
 ما يخصه لا يقال انه باطل خاصا معني قوله بما قد شره
 الا في ما سياتي مع ان لنا ان جعل قوله كمن اراد ان يقتل
 ب قوله رفع اليهم ما دل الخ الذي بينه التمييز في الحقيقة
 هو المقدار المقار لان المقدر ان قوله من مقدار
 ما حي يوجه خبر الذات في المقدار المذكور وهو ممنوع
 والوجه التفسير باع من المقدار كما فعل المداوي وعارضة
 وتبين المراد رفع اليهم اسم فله محل الحقيقة وقال والمنذر
 الذي يفسر التمييز اما مقتدروا وهو الممتنع والمكسر والمتم
 والموزون او عذر وجعله يعقوب من المقارن او اقام غيره
 او مثله او غيرها بحوليه لانه فارسا قال ولما انقصر
 في البيت على التمييز بالمقدار ككثرة انقياس التمييز
 عنه انتهى قوله وقصير التمييز غائبة مما كبر ومن ارض
 ما به واربعة واربعون ذرا عا جعة اققره وقمر الاقمار
 وعنه ايضا المكون مكيلا سبع صاعا انتهى قوله ومنه
 تندية مثالا معا وتعال فيه من وتندية منان تومج والى
 رطلان زواله معناه اخلان وجه اعماله مع جوده لشبهه
 باسم الفاعل في الاستمجة والطلب للجنوي ووجوه ما به
 النعام وهو التنوين والنون وقيل لشبهه بافعال من وهو الاصح
 لان عمل الشيء على ما هو به استمجة اولي نصرا منه وبعد
 ذي الاشارة الى التلصص السابقة وجوها كل ما دل على مساهة
 او كمال او وزن قراي منه كذنوب ما الذنوب كرسول
 الدلو العظيمة ولا تسمى نونا حتى تكون مملوءة وتذكر
 وتونك وقال الزجاج مذكرا لا غير جمعه ذنوب مثل كتاب صياح
 قوله وجب على الخب بالضم الخائفة وجمعه صاب وصبه
 كغيبه مصباح قوله ويجي كبر النون واسكان الى الماهلة ويجي

باسم نوعا المعنى يفرق قوله وراقود وهو من السريط
 داطله بالقرار قاموس قوله لنا مثلها ابلان الظاهر
 ان هذا المثال مما وجد فيه شرط وجوب النصب الا في
 وذكره هنا السريط اظهر قوله وما كان فرعا لا
 ضابطه كل فرع حصل له بالترتيب اسم خاص بلبه اصله
 وتكون مما يصح اطلاق الاسم عليه قوله في قوله اخوره اي
 حوازا الا اذا اردت هذه وكذا الا ان نفسها لا يشترط ربحا
 فختل الخ فكذا اخفض بعض لم يتغير لسميته بالنصب نحو
 حب زمان وبعض يحان فان تعبرت به كخاتم فضته
 ربح الخ وعلى النصب لتبديل وشرحه قوله اذا امنت
 انما قد لا لا لو اطلق تومج بقا تنوبها ونوبها وان جره
 من مقتدره كما في تمييزه او طاهره كما ياتي في قوله واحد
 من فنون المعنى الذي اراده كمد خطبة
 عند اقال الشاطبي عند ابدال افعال انتهى وقد وعد
 شرط الخ من المضائق اليه لان المضائق كالجزء في صحة
 اسقاطه ويحتاج الى تقدير اي عندي مدح عفت
 او بعد امد وقال المكي مدح متندا وعند الخ تراى
 قوله والنصب في نحو ذنوب المراد به بالحوالفا ديز
 وقد به لان الخبر في نحو خاتم حد يد اكثر من النصب
 كما في حصول التعريف عند في التنوين
 بعد ما اضيف اي ولو تقديره وقد خلو الكون ممثلي ما
 او فلان ما وزنه متفقا سيما فان ذلك مقدرا للاضافة
 لغير التمييز ممثلي وملان الا قطار ومتفقا لا قطار
 لتبديل وشرحه لكن قال لا نسلم ان الاضافة المقدر
 كالصحة بدليل ثبوت التنوين مع الاولى دون الثانية التي
 قوله من هذه المقدرات هذه التفتيد لشكل عليه
 محترز قوله ان كان الى التسمية علمي ان المميز المضائق تمام

وهو قوله اشبع الناس رطلان
 المعنى ان هذا السريط ان
 قوله وهو التفتيد لا فله المداوي
 انما هو في قوله ولا شمع اضافة
 الى المعنى في قوله

التي لا تعقب عن تمام الاسم والقول بأنه غير عن تمام
الجملة وليس هو لا قول ثالث بقرينة قوله فنعلم بالخير
صدره عن غيره فلم يعد له سواء وقها أي تكسر التاء وقها
والأصل بها أي تكسر التاء بالانسيبة التي تعاقبه اسم بلد
قوله فنعلم بالتعقب الظاهر ما كتبه للوقوع من اللفظ
الذي ليس بقرينة وقد ذكر الساطع في جزوف الحركات الائمة ان من
من التي تليان الحذف من الحارة للتمييز ان ترى قوله
ويدل كذلك يعني زما دلها فقصته أنه على قدر عدم
الزيادة لا يكون موضعها يقينا والام بدأت الاستدلال
وح قد اتفق على ذلك التفسير في الالكان المحذور
محمولا لذلك الشيء فيصير العطف على محله فلجوز سم
قلت لا يلزم من التعلق وجود المحل جهة العطف على المحل
لقولهم انما الراعي محل يظهر في الفصح فالوايان يكون
الحار ذا اليد والمحذور اطر فاما تقدم حقيقته في نائب
الفاعل فتأمل فالذي يظهر ان من عند عدم زيارتها
متعلق ومع تعلقها لا تعطى على محال محذورها
طافها مامه الخ لعمامة الهمزة اسم امرأة او انه جمع او ان
والشاهد في مستقيم يقع القاء موضع النقاب وما
زائدة ^{٢٠} ان غير العدد بمعنى غيره المكسوب بقرينة
ان الكلام في غير التمييز المكسوب عن فلا يرد ان غير العشرة
فادولما اني الثلاثة جمع ^{٢١} بشرطه الافراد ومن ثم
قالوا في وقطعنا من اثني عشر اسباطا ان اسباطا بدل
مما قبله والتمييز كان في اي فرقة ^{٢٢} وعامل التمييز
قدم لحيث اني مع توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو
طاب نفسا زيد وتعل من الصائغ الاحراج على جوازها في
قوله لان الغالب الخ وفتل لان التمييز كالنصب في الابقاع
والنصب لا يتقدم على عامله فلذا اما التهمة بقرينة قوله

لما فيه

لما فيه من الاحلال بالاصل فيه ان الشيء قد يخرج عن اماله
ولا تراعي ذلك الاصل كتاب الفاعل كما كان منصوبا
كان تقدمه على الفعل جائزا فلما قام مقام الفاعل
لزمه الرفع وكوته بعد الفعل فاي مانع من ان يكون
للفاعل اذا صار على صورة الفضيلة حكم المفعول من جوار
التقدم والاولى ان يقال ان التحويل انما هو كتحصيل
الاحمال لا التفصيل والتقدير محال عند اللغويين
ونابها ان تمامه قد علمت والكل على ما ونا لا تحسن قدم
على عامله وهو مشبه ^{٢٣} ونزاحل من التميز
فيه نظروا الوجه انه مفعول مطلق ^{٢٤} وما كان
نفسا المصدر ^{٢٥} البحر لبي بالفرق جديدها ^{٢٦} صنعت
التي الخرم اخذ الامور بالانفاق ما رقت ^{٢٧} تحتها
عازرا جيب عنما انه مرفوعة ^{٢٨} وقاسا الى احيب
بالفرق بان التعريف التقديم فيما في محلهما الفرقة من
الماخبر كما بدنا خلاصته ^{٢٩} قوله ردت الى السيد
تكسر السين الهمزة الذي اي تعبر مثل السيد ووصف مثل
شديد اي حتى وتعلق بتكسر اللام للسدرة اي طويل
القوام وتكسر يفتح الكاف ويشين معية اي مشرع في
عوده وعطاه جاسام فكلها ساسا لاقا غير قدم على
عامله ^{٣٠} فلو هو منه فيه نظرا لانهما عند الناطق
متساويان ففرا التسهيل وقد يعني استدائه اسم بعد
اذ بعد تقدمه بفعل اني فكان على ان لا يقول فسر لول
يقول ولا يصحح للاستدلال لاحتمال ان عطفا ولا مرفوعا
يحد وفا ^{٣١} وكذلك التمييز لما كان يقول ان التمييز
قد توقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد ^{٣٢} انفسا
سنتي ^{٣٣} متينة للهدايا قال من مقام المدا لعمية
الصورة والحالة المستوحدة للساعدة كما هو المتبادر في جرح

الجملة مما انتصب عن تمام الاسم والقول بأنه يتميز عن تمام
الجملة وليس بحول قول ثالث فيقول قوله فيتم المخرج
محدده بغيره فلم يعد له سواء فيهما في كسر التاء وفتحها
والأصل فيهما في كسر التاء الباشية التي تمامه اسم بلد
قوله فقل للفتن بعض الظاهر ما حمله للوضع من المعاني
التي ليس بفتح وقد ذكر الساطي في جرد الألف ان من
من التي كسان الجنس من الخاصة للجنس انتهى قوله
وبدل لن كذا يعني زيا لها فصدته أنه على تقدير عدم
الزيادة لا يكون موصفا بقيا والامتنان الاستدلال
وحيث لا يتعلق على ذلك التفسير في الالكان المحذور
معمولا لأن كذا الشيء فيصير العطف على محله فليجوز
قلت لا يلزم من التعلق وهو المحل صحة العطف على المحل
لقولهم انما الراعي محل نظير في الفصح في الوايان يكون
الخارج لا بد من المحذور واذا كان قد تم تحقيقه في نائب
الفاعل فتأمل فالذي يظهر ان من عند عدم زيا زلفا
متعلق ومع تعلقها لا تعطف على محال محذورها قوله
طاعها ما مع الخ لضم الهمزة اسم امرأة او انه جمع او ان
والشاهد في منعها بفتح القاف موضع النقاب ومما
زائدة قوله ان غير العدد يعني بغيره المنصوب بغيره
ان الكلام في حواله المنصوب عن ولا يرد ان غير العشرة
فما دونها في الثلاثة جمع قوله شرطه الا فراد ومن ثم
قالوا في وقطعنا ثم انتم عشرة اسباطا ان اسباطا بدل
مما قبله والتميز بين وفاء في فرقة زائدة وعامل التميز
قدم لاجل ما في منع توسط التميز بين العامل ومعموله لخص
طاب نفسا زائدة وتقل بن الصانع الا جماع على جوازها فيخرج
قوله ان الغالب للزوجة لان التميز كان لغيره في الانباج
والنقل لا يتقدم على عاملة فكذلك اما التبريد فيخرج قوله

لما فيه من الاحلال بالاصل فيه ان الشيء قد يخرج عن اصله
ولا تراعي ذلك الاصل كتاب الفاعل لما كان منصوبا
كان تقديره على الفعل جازا فلما قام مقام الفاعل
لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع من ان يكون
للفاعل اذ اصار على صورة الفضلة حكم المفعول من جواز
التقدم والاولى ان يقال ان التحويل انما هو مقتضى
الاحتمال لا التفضل والتقدم في محل هذا المعنى
ونابا بالانما قد علمت ان بعد كل ما وينا لا يفسر قدم
على عاملة وهو مشبه بـ ونزاحا من التميز
فته نظرا والوجه انه مفعول مطلق وما كان
نفسا المصدر في التحويل بالانما اذ جازها قوله صنعت
الخ الخزم اخذ الامور بالانفاق ما رقت قوله محتجنا
عاذرا جازها عن مانه ضرورة قوله وقاسا الخاضع
بالعز فان التعريف التقدم فيما في منه محلها لغرضه من
التأخير كما بنا في الاخرى قوله ردة ردة السيد
كسر السين الهمزة الذي اي نفس مثل السيد ووصف مثل
شبه اي خفي فمعلق بكسر اللام للسيدة اي طوبى ل
القوام وكسر الفتح الكا ولا يشي معية اي مشرع في
عونه وعطاه جازها فكلما بنا لا يفسر قدم على
عاملة قوله فلو هو منه فنه نظر لانه عندنا لظاهره
مشي ان فني التسهيل وقد يعني استدائه اسم فعل
اذ اعيا بعد بر فعل انتهى فكان على انه ان لا يقول فصار
نقول فلا يصلح ان الاستدلال الاحتمال ان عطفا والامر ففوا
يخذوف قوله في كذا التميز ليقال ان يقول ان التميز
قد توقف معني الكلام عليه نحو ما طاب زيد انفسا
سنته مبنية للمبتدأ قال بن منام المباداة ليعتبه
الصورة والحالة المستمرة للشاهدة كما هو المتبادر في يخرج

مثل كل ما دقاومات ملها وعاش كافرا وان اراد الصفة
 فالنظر لهما اوقع لمعقوبهم لكن عجز منه جازيد والنسب
 طالعة قاله دم هو معنى مقارنا لطلوع الشمس بحسب
 التاويل لا عجز لانه معنى للصفة انتهى **قوله** ان الحالك
 يتعد دلالة وصف في المعنى والشيء يكون له اوصاف لا يعني
 ذكر بعضها عن بعض كالحجر خلاف المتميز فان العقيدة منه
 نفس ما انهم والتفسير الواحد كافي **قوله** لخص الله
 دهره فارسا قال قوم ان انقباض فارسا هنا على الحال
 وضعفه من الجاهل بانه لا خلقا ما ان يكون حالا مقتدة
 او موكدة وكلامها غير مستقيم اما المتقدمة فلا تكلم نرد
 للبحر في حال الفروسية بل مطلقا واما الموكدة فلا شرط
 ان يكون معنى الحال من غير ما من الجملة التي قبلها وان
 لو قلت بده درة كان محتملا للفروسية وغيرها قال
 وانا لا نرى بلها فرق لان التميز ما احسن فروسية
 فلا تدرجه في الحال فرق بينه الا بها وهذا المعنى هو للفتاد
 من قولنا ما احسنه في حال فروسيته **قوله** لما فهم من ان
 عدة الشهور وهذا التبر هو صاحب التمييز وهذا صاحب
قوله وهو انما عشاري الذي هو صاحب التمييز **قوله**
 مزدودة وجه الرد ان الالهام قد ارتفع بظاهر الفاعل
 فلا حاجة الي التمييز وهذا من كلامه **قوله** شئني
 والصحة ان ارد الا وفرضه ابو حيان علم ان في انهم من سيرا
 فذا تميزا حزن عن الحضور وزاد اباك بديل منه كشمسي

شروط

سميت بذلك لانها تجر معنى الافعال في الاسماء ولذلك لم يسم
 حروف الاضافة معنى الافعال للاسماء والاطهر انما سميت
 حروف الجر لانها تمل الجرا سميت بعض الحروف حروف الجزم

وبعضها

وبعضها حروف النصب وبعضهم يسميها حروف الصفات لانها
 تحدث في الاسم صفة من كنعين وظرفية وغيرها
 وقدم الكلام على الجرا بالحرف على الكلام على الجرا بالاضافة
 لان الجرا بالحرف هذا الظاهر صادرة عاملة فاهمة لان الحرف
 قد زيه الاضافة لا العكس ودليل القدر انما هو الكلام
 ولا ان عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ولا ان المضاف كثير
 ما يحل في احكامه على الجرا لا نرى قولنا اني الفتح انما جاز غلام
 من يقرب اهرب جلا على من يقرأ متر واذن لان الالف
 ان الاستغناء لا يعمل فتم ما قبله ولما لم يجد والحرف المستعمل
 ان لعلوه استغناء لا قبله ذلك ما سابع لا عماله منه قد جاز
 منه ان كان اضافة اليه الاسم **قوله** وهو من الجرا
 ان يلاحظ في مثل هذا التركيب ان العطف سابق على الجرا
قوله من قد يقال هنا على لغة الي بل ما هي الاصل
 عند الكسائي والفرا وخفف كثره الاستعمال **قوله** وقد
 يقال الكلام لا يخلد استكت المصراع الكلام عليهن ولعله لما سكت
 انصاع عن الكلام عليهن ولعل ومضى لقائه الحرفين **قوله**
 براد الغني المحذرة اذا انت لم تنفع فخر قالوا وخواص
 اذا فخر بتلك الرافعة اي للمفرد والنفيع اي لغيره يستحق
 الضم ونفع من يستحق النفع **قوله** وعدها
 عطف تفسير والمخدا ع ارادة المكررة بالاسان من حيث لا
 يعلم **قوله** عطف بالانصاف **قوله** ثابته الاولى
 الجرا يجوز الجرا في باقي لغات لعل بقرع
 لعل الله الخ قال من هشام واعلم ان جرد لعل في موضع رفع
 لا لا يتدل لتدل لعل منزلة الجرا الزايد جامع عدم التقاي
 بعامل وقوله ففعل خبر المشد انني فاعتبرا زيدا نفا
 من هذه الجملة او لم يكن اعتبارا عدم زادا من جهة
 اخا لهما معنى تاسيسا وهو الترجيح لغيرها من الحروف التي

من غير زيادة دم وتشرم لفتح الشين المعجمة المادة
 للفضاء ففتح **ب** لعل إلى العوار الخ صدره فقلت ادع
 اخري وارفع الصوت مرة ومجروا لعل مستد او قريب
 خبره **قوله** هذا **ب**ل بالنقص **قوله** شين اي
 السحاب اي روين فلن اعداه بالياء او هي التبعيض فو
 وترفعت اي توسعت وجررت فالشبح الضيق تزعم
 العرب ان السحاب تاخذ الماء من البحر ثم تخرجه
 بها التيس لم يقيد في التيسيل بالتيس **قوله** هرة
 الاستفهام اي مفتوحة بعد ما اليه وتراده الاستفهام
 صورة لا مفعول **قوله** وليس للخر الخ اي بل بالجر وف
 وان كان لا يتنظ به كان النصب بعد الواو والفا وفي
 ولا م الخ وديان الخ وفة دم عن المق **قوله** ومن وافقه
 هم جماعة من المتأخرين وشبهتهم بان ذلك شبهه بغير
 الواو ومن الباء والياء من الواو والاختلاف في ان الخ
 بالواو والياء **قوله** المم مملئة بالضم والفتح
 والكسر **قوله** نحو ما الله عند الاختصاص في **قوله** على وفي
 واحد وقد يقال لما كثر هذا الشبه لو كان اصلها
 الشبه عارض **قوله** وليست بذل من الواو والفاء
 لو كانت كذلك لوجب فيها كما في التاء **قوله** ولا اصلها
 من المضمومة الميم المستعجلة في من زى تحذف ثوبها
 لان الاشارة في تلك ان تحذف بالرب واما رواية الاخفش
 من انه فساده **قوله** ان لا قد خبر الخ وقد تقدم
 جوابه في **قوله** فالضمائر مجرورة بها عند
 فتكون حرفا خارا للمضمر محققا خبره دون الظاهر
 ولا يتعلق بشئ **قوله** هذا الضمير موضع رفع بالابتداء والخبر
 مجزوف **قوله** فكيف يكون الضمير محلا **قوله** ووضع ضمير الخبر
 للرد وبان النيابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها

بالاسماء الظاهرة في الاستعلاء **قوله** اذا عطفت على
 مجرور او لا اسم ظاهر تقين رفعه لانها لا تحذف الظاهر
قوله **ب**ل بكونه ذلك عن اتفاقا فانكاره هذان
قوله **ب**ل بكونه **ب**ل بكونه **ب**ل بكونه **ب**ل بكونه
 وهو ما بعد من المائر واذا دبا الحسن **قوله** بن علي رضى
 الله تعالى عنهما **قوله** **ب**ل بكونه **ب**ل بكونه **ب**ل بكونه
 من طاح نطرح او يطرح **قوله** الطاء وما مصدرية موصولة
 وهوي سقط وجزم الشين حذفته والقنه ضم القاف
 وشديد بن النون اعلى الخ والنيق بكسر النون وسكون
 المثناة القصبة واخره قاف ارفع موضع في الجمل وهو
 بضم الميم فاعل هوي **قوله** **ب**ل بكونه **ب**ل بكونه
 قد كونه الاختصاص في من ومنذ بانها اخصا بالرب
 لانه معناها اذا كان اسمين فخصا بجزاوات للمناسبة
 بين معناها اسمين وهو في اخصا بالظاهر الاظهر في
 الدلالة على الوقت لظهور الاختصاص وفي جنى بالهاء
 لغت عن الى بالفاء لا غير الاضرا او ما انقل بالآخر
 حضورها بالظاهر وفي الكاف بان دخولها على الضمير
 يودي الى اجتماع الكاف في نحو كك وطرد المنع وفي الواو
 محط رتبها عن اصلها وهو الى بضمها باحد القسمين
 وخص الظاهر لاصلها وفي رب اخصا بها بالمتكررا لفاء
 علم على القلة او الكثرة والاعجاب للعلامة في المحتمل
 للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في احد المحتملين
 والمعروف اما دل على القلة فقط كالمعروف والكثرة فقط
 كالمجوع وهو ان المتكرر يكون الاظاهرا وفي التاخير رتبها
 عن اصلها وهو الواو بضمها بضع الظاهر وخص منه
 ما هو اصله بان القسم هو اسم الله والحق به عورث
قوله **ب**ل بكونه **ب**ل بكونه **قوله** قال بن عصفور ما يسيل

بمعنى الوقت كالوقت لشيء ان يكون مما يستعمل ظرفا
فتقول منذ متى ومن اي وقت ولا يقول
من ما لان ما لا يكون ظرفا فان قلت يستعمل على
دخولها على الافعال فكيف يصح دعوي الانقضاء
بالوقت اجبت بانها ع كسائر ظرفي اتفاق والكلام
فما اذا كانا خارجين وبانها داخلان على زمان محض
وتعد الاولى لانها مختصان بالزمان اذ ليسا حرفي خبر
لكن ينبغي ان يراهما مع الفعلين مضيا فين الجملة فليكن
بحال كلامة عليه السلام وتكون في شرط في خبرها المتكنا
تفريعها وانه شرط رابع وهو ان يكون متفرقا فلا يجوز
من سحر تريد به سحر العقبة لانه لا ينفرد فلا يجوز
ويشترط فيها فليكن ان يكون ما ضيا وان يكون اما منفيا
خوفا رايته من يوم الجمعة او قولا متطاولا نحو سرت
من يوم الخميس ولا يجوز كملته من يوم الخميس اسقوله
واختصاره في الخبر في الاستعمال النصب فلا مناقض قوله
الاي وما زوا من خوربه الخ بنا على ان متاهل الالف
معروفة وهو قول المازني والشرين وقيل بكرة واقتداء
الزحري فان عصور لانه عائد على واجب التكرار
متكررا ولا يلزم وصفه خلافا للبرود ومن وافقه تشبها على
قول البرود اكثر المتأخرين وفي البسيط انه راي المبرين
وقد نطق عليه وعلى شبهه مضان الى غير ما استعمل في الكوفي
خوفا تشاا وشغلها والثاني نحو كل شاة وشغلها قال
ابن السكري اجاز الصوابون رجل واحد وسعورب رجل
وزيد والفرق بين تقدير الاول والثاني في القاموس
يجب ان يقول في لقب ورده عطا الخ صدره واه رايته
وشكا صليح اعطه اي رب واه اي سا قط فانه كهمزة و
اصليحت ووشكا اي سريعا اي رايته سريعا وصدع اعطه منقول

رأيت وعليها كسر الطاء غير وانفذت خلصتها ومنعولة
محذوف وعطية بفتح الطاء مصدر رايته الافراد والتذكير
استقنا عطية التميز للمعنى المبراد وحكي الكوفيين جوار مطابقة
لفظا نحو رايته امرأة ورايها رجلين وهكذا في قوله فالفير
بغير بعدة ففتح جوفه غدا في الميز فبان بغير وتقدمت
فالمعروف بنفسه وحكي جوفه في قوله قرينه قطب واجبت
بانه على سنة من قوله ورايها اي اراها اياها عتسا
ع قوله واه او عال الخ صدره على الدنابات تشبها لا كسبا
على اي الحار الحشي والدنابات اسم موضع وشبها لا معقول
ثان وكشاة بفتح المثناة قريبا وام العال اسم مضية وشبها
للدنابات واكربا عطف عليه في قوله ولا ترى لعلا الخ اي في
والخيلة الزمعة والسامر في كره ولا كمن اي كالحار الحشي
ولا كالان والحاظر المانع من التزويج وهو مستثنى من بعدا
قوله التبعين الله للبرود ولقاء جماعة زعموا في نحو
اكلت من الرغبة انما استند الغاية فان ذلك معنى لا يفارق
اصلا ولم قوله ان خلفها بعض وكون الحروف اعم مما قبلها
كالامة للذكورة فان المحبوب اعم من المنفق رايته بيان
لجنس وكثيرا ما يقع بعد ما قبلها ومما بعدا ولي لا فراط
ايها مما نحو ما نسخ من اية مما تاتاه من اية وهو محذور
في ذلك وهو وضع نصب على الحال ثم قوله ان خلفها اسم
موصول بخبارة وعلا منها محبة وضع موصول مع محذور
موضعها ان كان ما قبلها معرفة ومضد فقط ان كان بكرة
نحو فاجتنبوا الرجن من الاوقاف اي الذي هو وكن وفوق
من اساور من ذهب اي هي ذهب انبي والوقال الذي هو
الاوقاف كما قال الجوزي لكان اوضح في استند الغاية
المردوب الغاية في هذا وفي قوله كثرها الغاية جميع للساقية
اذ لا معنى لا تبتدئ النهاية فاشبهها بالنهاية وتعرف عن الابتدائية

بان يحسن في مقابلة الزمان الى اوما يقيد فانه كما عود
 بانه من الشيطان الرجيم لان معني عود به التقي اليه
 فاما هنا افادت معني الاستقامت عن من
 في الامكنة عودان يرتد بالامكنة فاعاد الازمنة ليشمل
 ما ليس زمانا ولا مكانا نحو من فلان الى فلان فاما ههنا
 لا يتد الفانية مع ان فلان ليس زمانا ولا مكانا
 من المصدر الحرام للمفعول ان المعني المصدر امر
 مبدوءة بالجر وعن مكان انشد ذلك الفعل او زمانه
 وقد تاتي بالثا الفوقية والحقنة نظران
 الحرف وتذكره بستره غير ان المعني للمفعول ان
 اصطنع ومن ازمان فيه الشاهد ويوم جلسته من ايام
 العرب للشهر وعرض اختبر ان لسبقت
 نفي في نقل السعد عن القوم ان من تزد في غيركم الخيرية
 اذا فضل بينه وبينكم بفعل متعدي حكومتكم تركوا من حبنا انبي
 وهذا واراد على اشتراطهم ههنا مقدم النفي وشبهه
 وهي الزائدة اعلم ان زيادة حروف الجمع المنصوب احسن
 من زيادة تعامع المرفوع لان زيادة تعامع المنصوب في محلهما
 لان الحروف الحرفا تدهل لتعدي الافعال الى الاسماء والنوع
 انما المنصوب ونها دقعا مع المرفوع في غير محلهما لان حرق
 الحرق يعدي الفعل الى المرفوع دون سري قوله والاستقام
 لخاصة وفي الشاق المدة بها نظر خلاف بقية ادواته
 والعرق ان هل طلب التصدق دائما لشرح
 ولا تكون هذه التكررة الامتداد ولو في الأصل فدخل اول
 مفعولي ظل واتي مفاعيل اعلم وصرح الخبر فلا تزد منه
 من او مفعولا به خرج بقية للمفاعيل قال
 ابن هشام وكان وجه منع زيادتها في المفعول لبقية والمفعول
 لا جله والمفعول فيه انهن في المعني بمنزلة المجرور مع واللام

وفي زمن الاتباع من ولكن لا تظهر المنع في المفعول المطلق
 وجه وقد خرج ابو القاسم عليه ما قرط في الكتاب من شي
 فقال عن زائدة في موضع المصدر في تعريفها والراد
 للمفعول به على الحقيقة فخرج في مفعولي ظل وثالث
 مفاعيل اعلم لانها خبران في الاصل وليس مفعولا به على الحقيقة
 والمفعول به على الحقيقة هما هو ما تتضمنه ثابتهما مضافا
 الى الاول اذ المظنون في الحديث انهما مفعولان
 كما مر واهل الكرم استراطكون هذه التكررة متساوية او متعلا
 او مفعولا به فلهذا لم يزد في الخبر والتمييز والخال
 وهو لا يجوز ذلك مع تكررة لا تختص بالنفي فخر
 ما حان في من رجل الا ترى ان رجلا فعل دخول من تحت نفي الواو
 ونفي التكررة على بسيل العموم ولهذا انصح ان يقال بل بطلان
 فان قلت اذا كانت من تعيد النفس فكيف تكون زائدة
 اجيب بان للراد من زيدا دقعا كونه في موضع يطلبه العامل
 بدقعا لتقدير محبة بين طالب ومطلوب فان كان سقيا
 فخلل للمعني للراد كقبح مع تكررة تختص به لا
 التكررة الملازمة للنفي بل على العموم بزيادة من انما
 افادته مجرد التوكيد بخرج جعلوها زائدة للخبر
 اجيب بان التقدير قد كان هو ان كان من مجلس المظفر والظرف
 مستغفر حال من الضمير للسكن في الفعل العائده على كان وكان
 تامة وقيل التقدير كان شي من مطر ومن مطر لتتبعين
 او التبيين قاله من الحاجب واعتراض بان حذفي الموصوف
 واقامة الجملة او الظرف مقامه فليل الاسماء اذا كان الموصوف
 فاعلا وقيل ان هذا على بسيل الحكاية كانه يسئل هل كان من
 مطر واجيب وقد كان من مطر فريد في الموصوب لاجل
 حكاية التكررة في غير الموصوب كما قال دينا من تزدان
 وصح من ذلك يعني ان اجيب تمنع زيدا دقعا لاجلها

للتعريف ولا بنا فيه قوله تعالى ان الله يعجز عن ان يهدي السفل
 اذ لا يعبدان بعض التعريف الذي هو لغو وجوبها لغو وخطا
 البعض لغو لغو لغو وخطا للتعريف هذه الامة من التوحيد
 بمعنى يدل ويعرف حقيقة قيام لفظ يدل بمقامها
 قوله اخذوا لواءكم من الدنيا والآخر من الآخرة
 لواء واحد فخالفه ولا واحد لها من لفظها والفصل الذي
 السابق اذ الفصل فيها والافضل صغر الالف والالف بالحقبة
 واللام للثبوتين وتشد بد للوجوه العلمية سميت واسما
 افلا على الحكاية لا يتم بكتوب ادى ولان افلا معنى
 ما دخلوا من الارض الظاهر لفظا لسان الناس معنى
 بعض جبال ذكرتها في باب الفاعل
 نحو يا ويلنا الى وقال صلى الله عليه وآله لا تدرككم الساعة انما
 بعد ذلك من العذاب انشد وكان هذا القابل يعلق مقناها
 بويل من قول الذين كفروا من النار ولا يهتج كونه تعلقا
 مقناها للفصل بالخبر ورغم ما كان ان من في خبره الفصل
 من عرو الكفاية وكانه قبلها وزيد عرو الفصل قال
 اول من قول وغيره انما لا تدرك الارض في نحو افضل منه
 وانبت الاخطا في نحو سمنه اذ لا يقع بعد ما الى التوب
 وقد يقال ولو كانت الكفاية لضع في موضعها عن معنى
 معافاة الساعه فوكوفي فيجب ان يقيد بالسبا الاستعانة
 ومع قوله من الظروف في الظاهر لفظا لا تدرك معنى
 قوله وبقرناه من القوم وقيل على المقربين اي منعاه منهم
 بالقر معنى تنزيهه من غير التبرين ان احرف الحد
 لا يوجب بعضا من بعض قياسا ان احرف الحزم واحرف
 القسمة كذلك وما اوفهم ذلك وهو عند مولانا ولا يعمله
 اللفظ كما قيل في ولا يملككم في جند وع الكفل ان في ليستعني
 علي ولكن سنبه المصنوع لئلا يكتنع من الحدع بالخال في النبي

واما

واما على يقين الفعل معنى فاعل يعدي بذلك الحرف كما عنهم
 شرب على البحر معنى روت واما على شذوذنا بة كلمة عن اخرى
 وهذا الاخر هو كمال الباب عند الكوفيين وبعض المتأخرين
 ولا يعملون ذلك سدا ومن صهم اقل تعسفا معنى في حرف
 الباء ذكر في الباب السابع نحو ذلك لان محروفت في
 الحاء عند المشرق في التسهيل خلاف ذلك فقال ولا يلزم كونه اي
 محروفت في حرفي متعلقة بشذوذ اضربا وملا في اضرب
 خلافا لزاو ذلك وهو سلام معني الحرفي متعلقة
 بشذوذ ولا مسألة بالعامل بالسلام للفصل بالمتدا
 ان عظام من المصاحبة وذلك اذا سميت سببا في الحروف
 قال الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجوز ان زيد مال قبله مع زيد
 مال معنى من فعل نجي او اسم تفصل بشرط استعناهما
 من لفظ الحب او البعض سمي فلا تترك في الزنا وله
 بعضهم على تعلق في الجذوف اي مطلي بالعارضا في الى الناس
 في ذوق وكتب الكلام وقال من عصفور هو على يقين تطلعي
 معنى مصفون قال ولو صححى الى معنى في الحاز زيد الى الكوفة
 معنى والوحيد الهنديك والمطلي للدهون سمي
 بالكونية الكافي وبالنسبة الى الالف في القسمة المضمومة والسبب
 الهلة السائلة والفاق المفروقة وروي لفتح القسمة والواو
 مصارع وروي بلسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى ابركني فلاجل
 من ركوب سمي في ام لا سئل الحق من اوصاف القدر
 والسلسل بتملن ولا مين السهل الدخول في الحلق سمي
 وحزبه الى حزبها المع على ان الاصل تنوي بالكسر فعلت اكسره
 لغة والباء قال في رضى رضى وفي ناسية ناصاه وبرده
 ان شرط هذه اللغة حرك الباء في الاصل بمعنى واجيب بان اصل
 هذه الباء الحركه وسكونها عارض للاستقبال مع قوله عوفرت
 القرآن لعل القرنية هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه معنى القر

لج

قالت وقال الشيخ القزويني هذا ذكر الاخر وجعله غاية قوله
 القزويني الصفة للقرينة قوله القزويني قوله لا يجوز ان يكون
 القسم للقرينة صان نفسه متفصل عن هذا الصنف وهو الذي
 الوصال سمي قوله سمي لهما في الجواب بالقرينة والقرينة
 بعين مبهمة مضمومة فزاي مكسورة فحتمية بمعنى نسبت لغيره
 لجأ مبهمة والذين يملكون اى مجموعا والقرينة غاي عدم الدخول
 دعا الشاعرة على ما بعد حتى بانقطاع الخرجة سمي قوله عمل
 لها جواب ان قوله عندئذ مطلقا اى سواء كان ما بعدها من جنس
 ما قبلها او لا وقيل ان كان من جنس دخل وقيل بدخول مطلقا معني
 نادى عدم دخول الانبدا وعبارة والاظهر عدم دخول احد
 الاستدلال الا انها في الجرد وفاد اقلت اشترت من هذا النوع
 الى زالم بدخل للمصنفان الا القرينة انتهى قوله وفي تعدية
 فان قلت اليك اللام للتعدية في بقية المواضع قلت
 بل وكذا لمحض هنا للتعدية ولم تعد غيرها بخلاف بقية المواضع
 فانها اذا دأب مع شي اخر فلان القرينة والتعدية فعلان
 على ذلك حفيد قوله لذلك وعلامته محبة وضع ملك موضعها
 اذ قيل للمال ملك زيد قوله وجعلها اى لام الاستحقاق قوله
 الواقعة الخاى والتي للاختصاص بخلاف ذلك قوله نحو قوله
 ومنه ولكافين الخاى عند الدعاء معني قوله وقد سمع عن
 الثلاث لا ويرفعه ان فيه تعديلا للاشتراك وانه اذا قيل المال
 لزيد والمسلم لزيد القول بانها للاختصاص مع كون زيد قاسلا
 للملك لا يلزم استعمال المشترك في معنييه رتبة وان لم يمنع
 معني قوله كما احبه كثير لان فعل النجب انما يصاغ من الفعل اللازم
 ولذلك تعدى نقله من فعل المفتوح العين وفعل المسبوحا الى فعل
 المفتوح باب قوله واني لثقروك لا تقدم في المنعولة
 احاطت لا تنفع الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اخبارا عن فعل الاحارة
 واللام حكمة كما في قوله يخرج في عرابيتها تضاميا اذ خرج بمعنى ايقظ

الخروج

لجرح سمي قوله الجرح التاكيد وهو المعترضة بين الفعل
 المتعدي ومفعوله وبين للتضامين نحو لا انا لزيد معني
 قوله واما التقوية لاولا لثرا في غير المفعول به من المفاعيل
 وانما لزيد كمنعت لان اللام لليلة لا للتقوية ولا مع
 عامل يتعدى الى اثنين لان ان زيدت في مفعوله فلا
 يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في احد هما
 لزما التخرج من غير حرف قاله المصنف قال ابن هشام هذا
 الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احد هما دون الاخر وزيدت
 اللام في المقدم لم يلزم ذلك قال كلام ابن المالك المحمول
 على ما اذا تأخر العامل عن مفعوله وكلامه شعور بذلك
 انتهى قوله منع بالتأخير المحمولا اجمع بالتأخير والتعوية
 في ذلك كليم شاهد من معني قوله نحو لزيد ان الخمر
 قد يقال انما افاد النسب مجموع الكلام وم قوله القسم
 والتعجب معا وهي مكسورة على اصلها لانهم قالوا لام الخمر
 مكسورة لامع الضم ما عدا الباء والامع المستغاث به وفهم
 هنا ان اللام للتعجب تبا فيه وقوله في باب التعجب ان الصفة
 كلها للتعجب وقد يجاب بالانتماء ما قالوه في باب التعجب ان
 الصفة كلها للتعجب وقد يجاب بالانتماء ما قالوه في باب التعجب
 ويكون شتمهم هنا التعجب لانهم كثر شتمهم الطالب للستين عاى
 ما صفة السيد من انه محار من شتمه ما لكل الحزب فز شري
 قوله به ينبغي الخقامة تشويه الظان والامن والجهد
 بكر المبهمة وفيه الطينة والحيدة العقدة في قرن الوعد
 والتشديد ليل العاى والظيان بالظالمية المستوحاة والعنة
 للشددة بالسين التبر سمي قوله فاما كمن ليل الخمار فمعلم
 وتحقق العين الجملة والفتل بالفاء والعقبة من اعترفت
 ليل فتكنه فهو مفار وحار ويد بل بالمعجزة وعلم جعل استوف
 وفخر للضرورة سمي قوله لام العاقبة اكثرها البهريون ومن

تبعهم قال الزمخشري والتحقيق ان اللام العلة وان التعديل فيها
 واراد على طريق الحجاز وبما انه انه لم يكن داعيا الى الالتفات
 ان يكون لهم عدا واخرى بل الحجة والتميز غير ان ذلك لما
 كان نفعاً للتعاظم ومثرتة نسبة بالداي الذي بفعل
 الفعل لا صله فاللام مستعاره لما نسبة التعليل كما استعير
 الاسد لمن نسبته الاسد معنى وحقيقته السنين والاسد
 السامع لقول آوفاي معناه هو خوفك له وكذا اذا
 له وفست له ومنه ولقد وصلنا لم القول دم
 السنين قال في المعنى وهي ثلاثة اقسام احدها ما بين الفعل
 من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وهذا يظهر ان تقع بعد فعل
 تعجب او اسم تفضيل مع من جبا او بفضا تقول ما احبني وما
 انقضيتني قال قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو
 مفعولها وان قلت الى فلان فالامر بالعلس الثاني والثالث
 ما بين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما بين مفعولية
 غير ملتبسة بفاعلية ومضوية كل منهما اما غير معلوم
 مما قبلها او معلوم ولكن استوفى سانه تقوية للبيان
 واللام في ذلك كله متعلقة بحذف في مثال المبتدئة المتعربة
 سقيا لزيد وحدها ففقد اللام ليست متعلقة بالمصدر
 ولا بتعليلها المتعدي لانها معتد بان ولا هي مقوية للعامل
 لضعفه بالضرورة ان قد رانه المصدر او باللام الخذف
 ان قد رانه العقل لان لام التقوية صالحة للستعوط وهذه
 لا تسقط ولا هي محذوفة منها منه المصدر فتعلق بها استقرار
 لان الفعل لا يوصف فلهذا اما اقم مقامه وانما هي مبنية
 للمفعول او عليه ان لم يكن معلوما من سياق او غيره
 او مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس تعد من المحذوف
 اعني كما زعم من يحذفون لانه تعدى بنفسه بل التقدير
 اراد في لزيد وليتي علي ان هذه اللام تليق متعلقة بالمصدر

انه

انه لا يجوز في زيد سقيا له ان ينجب زيد لعامل محذوف
 على سطرطة التغير ولو قلنا انه المصدر الحال لم يعمل دون
 حرق مصدر ذي غور بقدر معموله عليه فنقول
 زيدا ضربا لان الضرب في المثال ليس محذولا له ولا هو من
 جلته ومثال المبتدئة للفاعل بقا لزيد ووجاهه وانما
 في معنى حزم وعكس فان رفعتها لا يتدأ واللام ويجوز
 خبر وتعليلها الرفع والاشين لعدم تمام الكلام فان قلت
 بناله ووجع فنصبت الاول ورفعت الثاني لم يحذف الثاني
 الدليل في المداول اذ اللام في الاول بين وبين اللام المحذوفة
 لغيرة اشين وقوله بل التقدير اراد في لزيد ليس المراد
 ان المحذوف في المقدار الذي يتعلق به اللام وتقول انما لانه
 لو كان كذلك لكانت لام التقوية للام الشين فينبغي ان يكون
 مراده بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام الشين اراد في
 لزيد فيكون اراد في مبتدأ ولزيد طرق مستقر وهو الجذر
 فتعلق محذوف على القاعدة في مثله موافقة
 عند محذوف اللام من المبتدئة للاختصاص وهو ثلاثة اضرب
 اما ان يحذف الفعل الزمان لوقوعه فيه خوكتته لغيرة
 كذا او يحذف به لوقوعه بعده خوكتته لم يكن خلوها
 به لوقوعه فاما خوكتته ليدلة ثبت ومع الاطلاق يكون
 الاختصاص لوقوعه فيه والظرفية استين اي
 اطلب بها المعافاة لالة عليها فوجه وقد تبيينان
 السائد للتحقيق فلا يقتضي كلامه ان السببية في اليا
 اقل من الظرفية وهو مجموع ولا يبا في مع في قوله السببية
 فيها شاذي ومثل مع فنه مساحجة اذ لا يردف
 لظرف الاسم واليراد الماثلة في الجملة وان معنى المصاحبة
 للزينة من حيث الناحية لغيرها ومعنى مع المصاحبة
 الكلية للملاحظة فقد وبالمذاق علي قياس ما قالوه في

بلغ

الابتداء اذا كان معنى اللفظ الابتداء او اذا كان معنى
 قول له انما انطق بظاهرة انه قياسي فاورد عليه
 الشايطي اكل لا يقول جعلته يزيد فنفقنا معنى معه ولا
 درهمي بالذاهم معنى معها ولا اعرضت بفلان بمعنى عنه
 ولا اتقنت بالذاهم تزيد منها واجاب ما به فقد القياسي
 بالنسبة للمواضع التي تصك في هذه الاحرف لا لغيرها
 عما هي بضاه فاعطت عنه التي في القرن حقة بان
 تكون لظروف احتوا والمظروف غير كالمثال الاول او يحازا
 بان فقد الاحتوا يجوز به في البرية او الصخر في خصوص
 فلان علم او عهدا معا وفي نفسه علم ومنه والتم في الفضا
 حاة ويكون الظرفية مكانية وزمانية ومتغيرة بالقدم
 ان الزمانية لا تكون حقيقة شرعا فيقول لا اصل لكم في
 حيز في الخلق قبل اني هذا ليست بمعنى علي ولكنه شبه الصلابة
 لتكنه من الخلق بالخال في الشيء يخرج وفاضله ان في النظم
 السريع استغاده بتعنه حرك في متعلق الحرف لكنه لم
 يحسن تعزيرها وتعزيرها انه ستة استعلا للمعلول على
 الخدع بظرفية للقبول في غيره ثم استعار الظرفية للاستعلا
 واستعمل المشبه في الموضوع المشبه به اعني الظرفية
 حرك لا استعارة في الاستعلا والظرفية وتبعتهما
 في فعل في سورة ثم بطل الختام معدي فما ان كنت
 ليس بنوم الترجمة السجدة العظيمة وعدي بالذاهم اللجة في
 للمفعول اي ليعلمه حد اي نقلا والست بكر المملة جلور
 البقر للموضوعة بالقط وخضها لانها كانت ليس الملوكة
 والنوم كل من الولدين الذين في جبل واحد والمعنى ان
 شعاع طويل حتى كان يباه على شجرة عظيمة تام النوى لانه
 لم يسار كره احد في من امه سخي في المناسبه وهو النافلة
 بين مقبول سابق وفاضل لاحق معني في واقعة من اي

في معناه

في معناه الاضطر وهو ابتداء الغاية سخي في الاعمال الخدر
 اي اشرف من لغز بالكسر نغم في ذقت الهمة والنون تحقنا
 وصبا حاطركا والظلال ما سخص من انا والدار والعصر
 الدهر سخي في ايام ثلاثة احوال وقيل في عقب ثلاثة
 احوال ولا دليل على هذا المضاف وقيل الاحوال جمع حال
 لاحول اي في ثلاث حالات نزول المظروف وتعاوب الرباع ومرو
 الدهر وقيل يريد ان احدث عمده حشيشين ونضف من معني
 مع معني في موافقة الباي في معناه الاصل وتصور
 الانقضاء حقيقة كان او محاذيا سخي في وتركب الخ
 الابا هر جمع البعد وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكليل
 جمع كلوه او كلته وفي معني البيا وقال علي بالها اي لمجد
 نصارة في هذه الشان سخي في قياسا في نظره
 معني وجهه ان القدر عليه وهو فانظر من ثلق لا تتعين
 الباقية للزيادة كوا ان يكون من استنفاضية لاموصولة
 وانكلام لم يقوله وانظر ثم ابتداء مستنفاضا بقوله من ثلق
 ولا حذف في القولين وايضا ما ذكره من زيادة البيا
 ليس بقياسي بل سماعي والباقي سري عليه حرف غير سخي
 في اننا توسعنا لوجا السيل بدخاظم والبريد هجئة
 مفتوحة فم مفتوحة فتونا ساكنة فذالم ملة مفتوحة
 فتم الخلد الاسود قال ولوجا هذا البيت من قبيل
 القريد خولم فيها دار الخلد لا مكن وعليه فلا زيادة ولا نقص
 سخي في فليت في اسم الخوف ما اسم ليت وضرة لوجا الساعد
 في ثماي بيلم وشنوا جواب اذا من ثلق اذا فرق والاعارة
 مقبول كره او المقبول به وهو وجه في الظرفية لعلامها
 ان يصل في موضعها في في في بيد رمال للظرفية
 المكانية وقوله بغير مثال للزمان في المقبول وهي
 التي يحسن في موضعها اللام غالبا والاحترار غالبا من قول

عليه وزاد على قبل الوصول تعويضه وقيل المراد ان لم يجد
شياء انتدا مستقيما فقال علي من يتكل معنى **١** افتات
جمع فكل نفعتين وهو الغض والقضاء بكسر الهمزة جمع عضه
شجرة لها شوك معنى **٢** وفيه نظيران راقه التي بمعنى
اغيبه ولا معنى له هنا قلنا المراد تعلوا وترتفع معنى ففتين
معني تزوف تعلوا بعد اياه يعني **٣** الاستعداد لان التفرق
هذه بما قبلها لتعلق خاشا بما قبلها عند من قال به لا نقا
اوصلت معناه الى ما بعد ما على وجه الاضراب والاختراع او
حينئذ بعد ما على **٤** والحق في علي بن ابي طالب من الخايب
قال وزاد على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير الحقيقة
ثم هي بما هو ليعقبي فيها معنى **٥** كما نذكر ادبنا الى انقل
بمعنى الاولى عموم قوله لم نثبت ما نسا فقال بل ان فيه شفا
ثم انقل الى الثانية قوله علي ان قرب الدار غير من البعد
معنى **٦** المجاوزة اي تجاوزة شي وبعدة عما ذكر
بعد عن سبب ما يتعلق به قوله نقول رمت السهم عن القوس
اي جاوز السهم القوس بسبب الذي واخذت العلم عنه
اي غا وزت العلم المعلم بسبب الاخذ قاله بن عقيل ونقال
في رضى الله عنك المحدث المأخوذة عن المور بسبب الرضى
وفي فاسيل به خبر ان للسهم لونه عا و السهم لونه سبت
السؤال **٧** لا ينحك أي لله ذراعيه يحك ودينا فاعلى
وعن وني كثر **٨** واستلخاساه عاله اناله والسرلة
جمع سري والرابعة بكسر الراء مخوم الخاله اي اقتسما طبا والخاله
ما قبل من رية وغيرها معنى **٩** الاستعانة في شرج
اللاب يجوز رمية بالقوس بالنظر الى ان القوس جعلت آلة
للرمي واستعانة بها فيه ورميت على القوس بالنظر الى يد
الرامي التي اعتمدت على القوس ورميت عن القوس بالنظر
الى السهم معنى **١٠** اجترع الخ قال بن جني اذا راسا غير فلا

فلا تدفع عن التي بني جنبك فحذفت عن من اول الوصول
وزيدت بعده معنى **١** المتشبه اي بيان ان شيئا مشاركة
ما مع مدخلها في شي **٢** بالتقدير انما الاكثرون وفيه
بعضهم جوارزه بان يكون الكاف مكسورة بالحكاية س كما انه
لا يعلم فيها وزاد الله عنه والحق جوارزه في الحجة من ما هو في
وي كانه لا يبلغ الكافون اي اغيبا لعدم فلاحهم وفي القرينة
على الكافة لا في المثال وما المقصودية عنوا ذكره كما بعد الم
معنى **٣** يقضي ان ذلك قليل قد حجاب بان قد لعقوا
او ان القلة بالنسبة لبقية المعاني او تعقبات **٤** وهي
الزيادة وشرط زيادتها من اللين شريطة ومنه ليس كنه
شي الاية وقيل الزيادة قبل وقيل قبل معنى النصفة فلا
زيادة قاله ابن عقيل **٥** استلخاساه افس اللين مع هذه
الاحتمال لان ما لها واحد **٦** اذ اصح الزادة كل اي
الاحتمال **٧** اي ليس من مثله ولوم بعد الكاف
زادته صار للمعنى ليس شرف من مثله فلهزم المثال وهو
امات للمثال انما زيدت لتوكيد نفي المثال لان زيادته
لحرف بمنزلة لعادة الجملة معني **٨** الاحسن ان لا تحقل
الكاف زائدة ويكون نفا للمثل بطريق الكناية التي
هي المبلغ لان الله قد اتموه و قد اتموه فاد النع من مثله
لزم نفي مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو اعني الله
نفاي من مثله فلم يصح نفي مثله مطول فبطل الكناية
لانه لو احق الخايب في الخايب لراحق اي ضوا امره والاف
جمع قرب بضم القاف مع ضم اللام واستكناها ونعم من
الحاضرة الى امرق البطن واللين الطول **٩** الاستعلاء
كما في معنى خبر ان الله الاحقن والكوفون **١٠** الخبر
اي كل خبر وقيل للمعنى خبر ولم يثبت في الكاف بمعنى انما
وقيل للتشبيه على جند ومضاف اي صاحب خبر وقيل في ان

كانت ان المعنى على ما انت عليه معنى ثوبه واستعمل
الكاف اسما للثوب فخرج كالمثل ورافضا فله ثوبه
ثوب القلب حب كالبدن لا بل فاق حسنا من بيم القلب حب
ويستدل بها كقولها
لا يذنبون ولا يني ذوي شططه كالطعن يذنب فيه الذنب
ولتوك الاحسر
لو كان في قلبي كقدر قلامه حب الغير كما انك رسالي
وتقع مقولانه كقولها
لا يبرمون اذا ما الاقوي جلاله برد الشا من الاحمال كالادم
قاله دم وشعين الحرفه في موضعين احدها ان يكون زاسره
خلافه انا زباده الاسماء الثاني ان تقع هي وتنفوخ بها عاصلة
خلافه لا من ما لك في اجازته ان يكون مضافا ومضاف اليه على
اشمار مستد معنى ثوبه يصفى كذا صدره بغير فلا
كبناج حم والبناج بقر الوحش والخم بالضم التي لا قرن لها وهي
خبر ينقل والمثمن الذائب وجعل بعض هذه اوخره معقود
لموصوف محذوف والجواب ان الاصل عدم الحذف والادغام
البعيد لا ينافي الدليل الظني ثوبه نكا للقوة الذي يمثل
القوة وهي كسر اللام وفيها العقاب والسفوا عجبين
سميت بذلك لا عوجاج متعارفها وعلت من الجوزان ولولع
من اولع بالشيء وهو موع به بفتح اللام اي مغري والكلمه
الجماع المتكبر في سلاجه اي للاستقرار بالدروع والبقع الذي
على زاسه بفتح ثوبه واجازة كثيرين لثوبه وافي
لخو زيد كالاستد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسف
مخفوضا بالاضافه معنى ثوبه استعمل لا وقد يكون على فلا
ما ضايقول على جعلوا علوا وعلى على علا قاله تعالى
ثوبه عليها من دخلها يقين ان اسمها لا يتعد الى الله وهو
من عليها فانها لا يجدان تغيرها لانه جعل ذلك شاهد اعلى

الاجية

الاسمية لا ما يبطاها وهو كذا وكذا فاذولت زيد لي
السطح وسرت عن البلد احتملا الاسميه والحرفه واذا
دخلت من تعبدت الاسميه وكثيرا فلفظ في هذا من
ابن هشام واعلم ان عن اذ استعمل اسماء لفظ الاضافه
على وان كوز قطعها عن ما كقولها
يا تبت نفوسك لوصف نوسا من علا نوسا به تقطع اجوار
واذا من الداظة عليها زائدة وقيل لا يتعد الغايه
درية نفع الدال للمهملة وكسر الدال وفتح المهملة وهي
لخلقها التي تتعلم فيها الطفن والرحم يسمي عدت
من عليه لثوبه ثوبه نقل وعن بعض ثوبه يسمي اي عدت
العظام من فوق العرق وتصل كسر الصا والمهملة تقصرت
وظهورها كسر الظا السالمة وسكون اللام وبهمزة بعد هاء مد
صيرها عن لما والفتحة القصر الاعلى من اليض وزر ابراهيم
مجتبى مكسورا وانما بينهما منبأة تحتة وبالمدا ص
على نطقه والمجهول الفتر يفتح ثوبه يستعملان ايضا اسمين
وخروين وقد عتلتان الاسميه والحرفه وذلك اذا وقع
بعدهما ان وصلتا نحو ما را ثوبه منذ اومد ان الله تعالى
فقد ان عتلتان حرم ما بعدهما او رفعه شاطي وغيره
ثوبه او اوليا الفعل ولا يكون الاماضيا فلا يجوز منذ
لقوم لان عاملها لا يكون الاماضيا ولا جمع والاستقبال وان
قلت يجوز على معنى حكاية الحال قلت متعوا ذلك لبيان
جمع محذوف ان هذا او تعدد الزمان فان المعنى مذكر من
ثوبه قاله ابن عصفور فقا من قال انما مضافه للثوبه
ولا زمان متقد بان محذوف وقد يقال ان لها مانعا اخر
وهو انه ح تباويل المتقدر وتاويل الماضيا عن ابن هشام
ثوبه وجماع مبتدأ ان الخ وساخ الابد ايها الماضيا معرفتان
مبعينتا الامد والابد سم وهذا الاعراب هو الذي اضافه ابن

كانت ان المعنى على ما انت عليه معنى شدة واستعمل
الكاف اسما لا يفتقر حذف كما مثل وباضافة لقوله
ثم القلب حب كالبدر لابل فاق حنا من نيم القلب حب
ويستدل بها بقوله
لا يذهبون ولا يهين ذوي شطط كالطعن بذهب فيه الذنب
ولتكون الاحاسيد
لو كان في قلبي قدر قلامه حبا لغيرك ما انك رسالي
وتقع مقولته لقوله
لا يبرمون اذا ما الاقوي حمله برد الشا من الاحمال كالادم
قاله دم وتعين الحرف في موضعين احدهما ان تكون زائدة
خلاف الما اجاز زيادة الاسماء الثاني ان تقع هي وتحذفها صلة
خلاف الابن مالك في اجازته ان يكون مضافا ومضافا اليه على
اظهار منبذ معنى
كسناجح والبقاع بقدر الوحن والحب بالضم التي لا فرق لها ولا يمكن
خبر ينقل والمثمن الذائب وجعل بعض هذه وعجزه صفتهم
لموصوفى محذوف والجواب ان الاحمل عدم الحذف والادنى
البعيد لا ينافي الدليل الظني قوله بك اللقمة الخ اي بمثل
اللقوة وهي بكسر اللام وفحها العقاب والسفوف المعجنتين
سميت بذلك لا عوجا منقارها وحلت من الجوزان ولوع
من اوقع بالشيء وهو موع به نفع اللام اي مغزى والكسبي
الشجاع المتكبر في سلاحه اي لست تبالد روع واللقنة الذي
على ناله بصفة روعة واجازة كبريون الذين هم روافي
لجوزيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد
مخفوقا بالاضافة معنى
ما ضايق قول على بعلو علو وعلى على علا قاله تعالى
من عليها من دولا تعني ان اسميهما لا تعقد بحالة وهو
من عليها كما انها لا يجعلان بغيرها لانه جعل ذلك شاهدا على

الاسمية لا يابطا لها وهو كذلك فاذا قلت زيد علي
السطر وسره عن البلد احتملا الاسمية والحرفية واذا
دخلت من تعقبت الاسمية وكثيرا غلط في هذا عن
ابن هشام واعلم ان عن اذ استعمل اسما لزم الاضافة وتخلل
على فانه يجوز قطعها عنها لقوله
بانت نفوس الحوص نوسا من علا نوسا به تقطع اجواز
وايا من الداخلة عليهما ذاك وقيل لا تبد الغاية
درة فحق الدال للمثلة وكسر الدا وفتح الهزة وهي
الخلقة التي يتعلم فيها الطعن والرياح في عدت
من عليه الخ فاما تفضل وعن قبض نيزا مجهول اي عدت
الغطا من فوق العزج وتفضل كسر ايضا ذلل للمثلة بقوت
وظووها كسر الظا للمسالة وسكون الميم وبهزة بعد هامة
صبرها عن لنا والعقب العشر الاعلى من البنين وزر ابن ابن
مجنين مكسورا ولما بينهما مناة تحتة وبالمد ارض
عكسها والمجهول العفر يفرج
وخروني وقد عتلا ان الاسمية والحرفية وذلك اذا وقع
بعد هما ان وصلتا متخوفا رانته منذ ومن ان الله في
تفضل عتلا حرم ما بعد بها وروقه شاطبي وعصية
او اولها الفعل ولا يكون الاما ضيا فلا يجوز مد
نقوم لان عامها لا يكون الاما ضيا فلا يجمع ولست قبل فان
تكتاحوز على معنى حكاية الحال قلت متفوا ذلك ليس
يجمع على ان هذا او تغدو الزمان فان المعنى مذكر من
يؤمن في انه ابن عصفور وفي من قال ايضا مقنافة للمثلة
ولا زمان تغدان مجز ذلك وقد يقال ان لها ما نفا اخر
وهو انه تناول التصدر وتناول الماضي عن ابن هشام
قوله وهما متدان الخ وساغ الابتداء لهما لانها معروفتان
بمعنى الامد والامدة وهذا الاعراب فعل الذي اثناه ابن

الحاجب ومع بانه مذهب الحقين لكنه مشكل لعدة من عند
 في الظروف اذ كونهما متبدا من غير كونهما ظرفين فانه
 يجوز كونهما ظرفين متميزين بمعنى ومما استشكل به مع
 الاستدائية ان قيل ما للوجب تقدمه وهذا جاز يومان
 من كذا جاز يومان امد ذلك واجيب بانهم اخرجوها رافعة
 محرها خافضة في المعالاة على اسم الزمان
 والقدر امد لا يقتضاها الامدان كان الزمان حاضرا او
 معدودا واول المدة ان كان ما فيها معنى قوله وقيل
 بالعكس اي انها حيران وما بعد ما يتبدد اقول ان الواجب
 وهن او هي لان المعنى واللفظ ناياه اما المعنى فلا يمكن
 جميع المدة بانها وقتان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان
 يوما نكرة لا موصوفة كما لا يستقيم ان يكون مبتدأ فان قلت
 الموصوف له تقدم الخبر الطرقي عليه قلت محذور ذلك لا يكون
 مصححا وانما يكون بعضا ان لو كان الظرف طرفا للمبتدأ وجع
 للمدة في قولنا جميع المدة يوما ليس طرفا ليو مان اذ لو كان
 ظرفا له لكان نائبا عليه وجميع المدة ليس نائبا عليه
 بل المراد انه هو شئني كونه وما بعدهما فاعلى على وعلمه
 يكون الكلام واحد استعلا على اثنين وعلى القولين قبله
 يكون كلامين ويكون جملة من لا عمل لها لا يعطى شئواك
 معتد بقدره على الاول ما امد ذلك وعلى الثاني ما بينك
 وبين رويته وقال السيرافي في موضع نصب على الخاتمة
 قال ابن هشام والسيرافي لعدم الربط قاله بل هو شئ لان
 للمعنى عند بعضهم بين وبين رويته يوما فالربط موجود
 بحسب المعنى فان لم يكن موجودا في اللفظ انني قوله
 اي هذا لان هذا ثمانية توحيه قوله والثاني هو ما اذا
 اولها جملة قوله ما زال الخ تمامه فسمي خاتمة لانه حصة الاشياء
 وخبر زال بياني في بنية بعده والمراد بحسب الاشياء ارتفاع قائم

او موضع

او موضع قبره بفتح قوله وما زالت الخ تمامه وليداتها
 حين سبوت وامردا واليا فغ بالثناة القصة العلاء الذي
 باحق العشرين سنة بفتح قوله فكلن التي لا تتدا
 الغاية سم قوله نحو ما رايته من ومنه يومين اي من
 ابتداء هذه المدة الى ان تالعا سم قوله وربع للزوجة
 فقالتك من ذكرى حبيب وعرفان عرفان كفتيان مخفية
 مشهورة قيا موسى قوله بدليل الخ دلالة فيه لحواز
 ان يكون الفهم للاتباع عن قوله لم يدب الى الخ القصة
 بضم القاف وتشديد النون على الجدل والحق بكسر اللام دار
 نحوذ وا قون خلون والحق بكسر اللام لانه خرج كسرهما
 ايضا وهي السنة شئني كونه ولان بعضهم قال من وقم
 قال مدسوا كان بعضه اول الة عترة فلي هذا يجوز
 ان يكون اصله الفهم لحنف فلما احتيج التعر كد للساكنين
 رد الى اصله انني كونه وهي الكثير كثر الى وليت
 للتعليل واما خلافا للاكثرين ولا الكثير واما خلافا
 لان درستونه قوله يارب كاسية الخ وجه ذلك ان
 الحديث مسروق للتقوية والتقليل لا يناسبه فعني قوله
 عارلة بالرفع خبر كاسية فانه مبتدأ في محل رفع والمعار
 والمجرور خبره صفته وان جعل خبرا فاعا رخصه بغير
 او ضمة لكاسية او بدل على المحل وبالمجرى على انه صفة
 او بدل على اللفظ او على انه قرب من فنة وبالنصب
 على الحال من الضمير المستتر في الخبر والمجرور بناء على انه
 الخبر وهو حال منتظرة قوله يارب صامية يا صامية تقصام
 وقا على خبر بمضارع بفتح قوله ان يصومه ولان
 بقومه استعمل في الصوم والقيام في ثني لانهما موكبانه
 او جاز مرسل فاندفع ان لن ينفي المستقبل لانها موكبانه
 قوله الارب موكور الى يريد عيسى وادم عليهما الصلاة

او موضع

واللام توصله ويلده تسكون اللام وينفتح الدال ومنها وامله
 يلده يسر اللام وتسكون الدال فكلن اللام تسبها تسكنها فالتسا
 سكتان فحركة الدال بالفتح ابتعا لفتحة التاء وبالضم ابتعا
 لفتحة الهاء بالفتح **ق** مما حظا يا هم فري خطا يا هم وهو
 الظاهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وفيه مثل في المعنى
ق فتمارضة وفيها احتما لما الاسمية بمعنى شئ وفيه
 بدل **ب** والاحتمال للذكور يجري في عما قليل ومما حظا يا هم
س ويزيد بعدهم الى قد تفرق بين رب والكاف وبين
 الثلاثة قبلها بان اختصاصها بالاسماء اقوى بدليل جريها
 كل اسم خلاف رب والكاف فانها انما يحركان بعض الاسماء فلما
 الخطأ تكتبها عنها صنعتا لاجل انها مختلفة **س**
 دعا الحامل الى تمامه وعناجه يبين لها والقامل القطيع
 من الالاف والمولى يتشد بد المودة للمعنى والعناجه جمع
 عضيخ بالضم طول العنق من الخيل فلما ارتكس الميم جمع
ز كما الحيطان الخصره فان الخمر من شر المطايا لا الخمر
 تضم الحاء للهامة جمع حمار والحيطات متداخلة شرهني تميم
ع قوله بين يهري اي اما ان يهري يضم الموحدة بملحة
 بالاشام فخطا بالحم والمله الواسعة فله **س** محذوم
 بالميم من الخدم تفصح **ق** بها او فتت لاي نزلت في جيل
 وقامه نزلت في لوى سلالان بفتح السين جمع شمال ربح
 مع جبة القطب تفصح **ق** بل يلد الى تمامه لا يستكر
 كتابه وجره اي لرب يلد والنجاح الطرق والتم العيا
 وجره اي جهره بسط تنسب الى جهر بفتح الجيم قرية
 بفارس **ق** ربي يصعد يضم للممتن جمع صعود فصح
 الصا وهو العقبة شمتي **ق** فذلك الى تمامه فالجسر
 عبادي غايه محول وفروقت انبتها ليلالا والقيام المعاود
 والمحول يضم اليهم الذي اي عليه حول **ق** فله محول الى تمامه

نواع في المروط وفي الرباط اي رب جور يضم الحاء للهامة وهي
 الشدة بياض العين وسوادها وعين اصغر من جميع عينها
 وهي الواسعة العين والمروط جمع مروط تكسر الميم اذ اراد
 علم والرباط جمع ربطة بكسر الراء وتسكون العتمة مله لم
 تلفق **ع** قوله ويلد الى تمامه على انواع الهموم بياض
 رب ليل بكوع الجبر في كثافة ظلمته وسدوله كستورة
 وليست اي لا يمتد في **ق** قوله رسم اي تمامه كذا القبي
 الحياة من قبله اي من اجله قوله حتى يتدح الى تكبر
 من الديد يتجتن وهو الكبر والاعلام الخيال وصدره وكربة
 من الافرير الفتة اي اعطيته الفا ورايه ضرب **س** له خلاف
 للزجاج لاجل الظهور بان لم الاستعمال مئة قاعة مقام
 عد رمك وبه لا يعمل الخرقه اما قام مقامه ورايا نشر
 وهو احدى البر على لم دليل على ان الخبر عن كونه عوضا
 من اللفظ عن خلاف ك الخبرية لما اشترط دخول حرف الجذر
 عليها كان عينها محذورا لا اضافة لا عين خلافا للفرات تفصح
 بحر في متعل متعلق بالعطوف وليس لخرنا العطف لما يلزم
 عليه من العطف على معولي تعاملين مختلفين وهذا اجاز
 في الخاص ايضا **ق** له الخاص في المعطوف عليه اي على
 ما يقين من قبل المحذوف وكذا فيما بعده قوله ففعل
 اصغار لاجل وجه بان ان يحصره بالافعال والافعال تعقضي
 الحار **ق** وقدره سارا قبل وقد يرس هو الصواب
 قال بعضهم اذ قلت ان الامر لمقتض للمعنى فانك قد قلت
 مررت بصالح لم تقول ان الامر بصالح فيما يستقبل وانما
 المرور واقع فلا بد من اضاار لتكون فتقول ان لا ان فيها
 يستقبل موصوفا بكون مررت بصالح فانما قد مررت بصالح تفصح
س يجب ان يكون القابل للعلم ان حرف الجر لا بد له من متعلق
 لانه موصوف لا اتصال فعني الغفل الى الاسم والذي اوصل

هذا الفرق معناه اليه هو الذي يتعلق به الحرف والتحقيق
ان العامل لما يعمل في الاسم الذي يلي الحرف في الحرف الحار
والاطلاق من قال العامل في الحار كذا فانه تسامح وقول
من قال الحار والحرف يرتبط كذا فانه لا يمتنع فيه ان الحار منزل
منزلة الحرف من الحرف فخطا يتعلق بها معا فاذا قلت مرت
يزيد فزيد متعلق بما انقل بمعنى انه معمول له بحسب الحال
اذ هو في محل نصب على ان معنى الفعل يقتضي نفسه لو كان متعديا
كما يقال اجازت زيدا هذا اذا لم يضر الحار والحرف وعرضا
عن العامل اما اذا صار عرضا عنه فحكم على محلهما جميعا
باعتبار هو اعتبار العامل فيقال محل من الكرام في ممررت
يزيد من الكرام محروفي زيدا من الكرام رفع وفي محلهما زيد
نفسا به نصب وقوله وهو فعل في محل الناقص والحامد
قوله في معناه اي الفعل وقوله محو الفتح عليهم في المعنى الاول
متعلقة بالفعل وهو انتم والباينة عما يشبه الفعل وهو
المعشوب قوله وهو انه في السموات مثال المتعلق بما
اول عيشة الفعل في متعلقه بالاسم المعطى له وما ذكر
قوله ما انتم نعمة ربكم يحنون مثال المتعلق بما يشير الى معنى
الفعل اي ما فيه راحته فالنا متعلقة بما لا ينفصل من معنى
الفعل وهو الذي قال من الحاجب ولو علقت الناحية لا فاد
في جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله وليس
في الوجود جنون سونفة ولا المارد في جنون خاص انني وهو
متين على جوار النطق بالحرف المعاني ومن ذهب للجنون المنع
وقيل يجوز مطلقا وفضل اعظم فقال ان كان ناسا عن فعل
حذف حار كذا على سبيل النسيان بخوار لزيد والاولا يبين
عن قول المهور ان تقدير النطق في الآية بفعل دل عليه الناق
اي النسيان ذلك نعمة ربكم يعني قوله اي اثنين ذلك نعمة
ربكم ظاهرة ان النطق بفعل دل عليه الثاني وليس مراد الا

يقال

يقال مقصوده تفسير معنى ما النافذة للسوغ لتعلق الحار بها
لا تقدير متعلق اخر فلو كان كذلك ان معنى النطق
الارتباط المعنوي والاصل ان افعل لا يفرق عن الوصل
الى الاسماء فاعتبرت على ذلك بحروف الحروف الزائدة لما دخل
في الكلام كما كذا ولم يدخل في ربط نفسه في الكلام للمعقوبة
ان يقال انما متعلقة بالعامل للمعقوبة لان التحقيق لفظ
ليست زائدة محض لما تحتل في العامل من الضم الذي
قوله منزلة العامل ولا معدنية محض لاطرافه استقامتها
فلهما منزلة بين منزلتين معنى قوله الا ترى ان محروفا الخبر
ولا انما لم يدخل في توصيل عامل بل لا فادة معنى الترفع كما اذلت
لا فادة التي في اخرها ما منبهه على ان الاصل في الحروف
المتخصصة بالاسم ان تعمل الا في الحرفين قوله معقول في
فيه ان يكون الحرف معقولا لاني في النطق وقدر عن ان
النطق معناه ان المتعلق معقول الا ان يؤول بان المراد معقول
الفعل متعدي بنفسه فاد حاجة لتعلق الحرف بعمل تعديه
للفعل قوله فان قالوا ان النطق لا فاد فلو كان كما يقولون لم
يعطف على عمل محروفا ونفسا في المعنى وقد جاء العطف
بقوله في رجل واخاه اكرمت فيعملون الحارم الزائد في الاو
وان لم يكن زائدة ولا يجوز في الفصح بزيد واخاه ممررت
دم قوله خطأ لانه متعدي بنفسه بحاجب ان تعدى الفعل
نفسه لا غير تقديره بالحق اذا قصد فعله لا يحصل بزيد
تقديره بذلك لفظ فانه لو عدى بنفسه فاذ معنى
التعقل والتقدير ونظير محبة فوكل اخذت من الدراهم
فغيرت الفعل عن لا فادة معنى التبعيض لان كان متعديا
نفسه واستفاد معوله في المثال الثاني يمنع جملة معولا
لخذه كما في زيد اطربته الاسماء متعلقة مطلق
الاستناد واصطلاح الاسماء اسم الي غيره على ان يؤول الثاني من

مضافة

الاول منزلة بتوحيده او ما يقوم مقامه في حيز ومراحه
 بالاسناد وضميمة الى اخرى مطلقا الا للتقدم بكونه على وجه
 الافادة وعندها بالانفا مشتقة من الضيف لان الضيف
 يستند الى من قبل عليه وورثا في الاصل انما في قاع
 المصدر بالاعلان فعله فنقلوا حركة الياء الى الساكن قبلها
 فانقلب الياء فاجتمع الفان حذف احداهما وعوض منها
 تا الثانية س ويسمي اول المتضاف بغير مضاف والثاني
 مضافا اليه وقيل بالانكس وقيل بطلوع كل من على الآخر
 او بتوحيده ساملة لاقامة الازمية عن علامه وسبويه
 البقرة وعرفان ملة وجوارك برهان قوله ظاهر التنوين
 ومقدركشون مفاع لان غير المتصرف فيه تنوين مقدومه
 به ليل نصب التمييز في جوارحه وجرها اذا نصب بعد الاخر
 تمام الاسم بالتنوين تصريح قوله احذف كان فيه ذلك
 والا فلا حذف كما في لدن زيد ولم غلام فيمن اعربه مضافا
 الا ان يقدر فيه مع كونه مبديا تنوين فلا يحتاج الى التبعيد
 عما قلنا لكن يرد الحسن الوجه الا ان يقدر في الاضافة قبل
 وحذف التنوين قد حذف اي هو اذا تنوين عندا من
 اللبس فلا يجوز في نحو شجرة زيد وعرة عن الالتباس
 وانما في اخر راى بالمضاف في قول س لسانه عن الحروف
 المتقدرو قبل لا فتقابه المضاف اليه كما يقتضي العامل معوله
 وقيل يعرف مقدرو روده لان الحارثه حذف وينبغي عمله في
 حوزة وانما در كلام وقيل العامل الاضافة وروى ان الاضافة
 هي المعنى يقتضي الاعراب والعامل ما به يتقوم المعنى للمقتضى
 للاعراب وانما لا يتقوم بنفسه س قوله وانما يقتضيه
 الاضافة جوارح شاع بختونها المضاف وبالنصب على الحال
 والتمييز والاشباع اقل الاوجه س قوله او يقتضيه الاضافة
 معني في جوارح اشباع المعنى اليه على الظرفية س قوله

اذالم يصح الاذا كفتينه ان معني في انما يكون فيما لا يصلح فيه المعنى
 الظرفية كما ان كفتينه قوله والام هذا الما ذلك ان معني الام انما
 يكون فيما لا يصلح فيه معني في ولا معني من وير وعليها ان ما يصلح
 فيه معني في ومن يصح ان يكون على معني لام الاختصاص فيجاب
 بان المباد اذ لم يصلح الاذا كفتينه بان ارد بان المعنى
 الظرفي وقوله لما سوي ذلك بان لم يرد معني الظرفية ولا التبعيد
 وبه يعلم ان مثل حصير المسح وجوز ان يكون معني في ان ارد معني
 الظرفية س قوله بعضا مبدئي جمل البعض على المعنى الام من
 الحري والتعب ويكون الخوازا مع خافضة لزم استدراك قوله مع
 معية الخ س قوله مع معية لان التنوين لفظان مع المعنى انما
 زيد وضمير المجدد او الاول فقط نحو يوم الخميس والاني فقط
 نحو زيد فاذا اضافة معني لام المسكن والاختصاص لو أصبح
 فاعلم ان الاضافة التي على بعض من هي للمساواة بالاضافة
 البالية لان المراد من البالية انما اشار لذلك الخايمي س
 فالام هذا الخ لا يلزم معية التصريح بعامل لكن افادة الاختصاص
 الذي هو مدلول اللام فتوكل يوم الاحد وعلم الفقه وشعر
 الاذا ك معني اللام ولا يصح اظها بها فيه فبعد الاصل يرتفع
 الاشكال عن كثير من مواد الاضافة الائمة والحاج في هذه
 التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد جاني وقال الخليل
 ليس المراد من قولنا الاضافة معني اللام او معني من ان اللام
 ومن مقدرة وانما المراد ان المضاف انما عمل لما فيه من معني
 الحرف لان الاسما للخصه لا حظ لها في العمل انما في
 لما سوي ذلك بوخذمة ان الاضافة اللفظية على معني اللام
 وبذلك خرج نجي والشلوين واستد اعلم ان اظي بظهور
 اللام في نحو مقيد لما معهم فقال لما يريد وقد يقال صدقة
 اللام لام التقوية لا اللام التي اضافة معنيها وفي جعل

الاضافة الفلانية على معنى اللام نظرا لما في مثل زيد حسن الوجه
 اذ ليس من مقصودنا الى الوجه بتقدير صرف بل هو هو قال في
 وقضية كلام الفطر ان الاضافة الفلانية ليست بمعنى صرف
 قوله ذهب بعضهم هو ابو حيان بنعالي بن ورسوليه ام قوله
 ليس على تقدير صرف واللام تشا في العبارتين في المعنى وليس
 كذلك وخوابه انه ليس قوله معنى علام زيد علام لزيد فليس
 مطابقا من كل وجه اذ معنى المفعول بمعنى التكرار وانما قصدوا
 الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة التكرار او اختصاها
 من جهة اخرى **قوله** ولا يثبت عطفه على تقدير عطفها
 قوله ذهب بعضهم هو ابو الحسن ابن الصائغ يشرح قوله
 معنى اللام على كل حال لان كلاما من الظرف والسبب يجمع منه معنى
 لام الاختصاص كما مر **قوله** وموه الاضافة الى ما كانت
 الاضافة بمعنى في قليلة ردها الى الاضافة بمعنى اللام قليلا
 للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة فالاولى بها ان تقول
 فاما على جهة مع امكان ردها الى الاضافة بمعنى اللام **قوله**
 توسعا حاجة اليه اذ لا يربط معنى اللام ما قبل الاختصاص فانه
 واضح في الظاهر **قوله** الاعداد الى العدد ودان عشرة رجال
قوله بمعنى اللام اي اختصاصا **قوله** بمعنى من بوجه
 جواز الامر للمعنى كاجازة معنا للظرفية او اللام **قوله**
 والمقادير المتعددة كاعتبار بوزن زيد **قوله** نحو المضافة
 فيه انه لا يثبت المضاف اليه الاضافا عن المضاف فاذا قيل هذه
 الثلاث مائة لم يكن مطابقا للمعنى المراد وجواب بان ذلك يقتضي
 في المضاف اليه من جهة للبعيدة فيقال هذه الثلاث مائة والاضح
 لمثل ذلك لا يثبت قاله **قوله** نفس معنى من اي مانع من معنى لام
 الاختصاص هنا ايضا **قوله** واختص اولها على تقدير اضافة
 الجمل التحصيل لا لتكرار او التعريف لانه في تاويل المصدر للمضاف
 الى التعريف لاني فاعله احتمالات لصاحب التفسير استعمل ابو حيان

الاول والمراد الثاني والابن في ذلك وقوع المضافة
 للتكرار دون المعرفة لان ذلك باعتبار ظاهرها دون تاويلها
 قال في الجمع وفي وجه التعريف نظرا لا بتقدير المصدر فالتعريف
 معنى كما في هذه التسمية فلا يلتفت الى الاضافة فيه كما لا يشك
 فوكك علام جمل وانما تريد افعلا مبنية لانها فلا يلزم في
 المصدر ان تعد رمضا فان لم يقدر مونا بما قال **قوله** وقد
 بدفع بان المضاف اليه لا يكون الاسم فلا بد من تاويل
 الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحدث بها فله تعدر المصدر
 مضافا اليه فالمضاف اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر
 مضافا الى فاعله بوزن هذا اذا كان الفاعل معرفة فان
 كان تكرة فمثل الامر كذلك ولا يلزم من كون تكرة في الجملة
 ان يكون تكرة عند تعدر المصدر **قوله** ولافه نظرا الى
 واعطه التعريف اي نوعا من انواعه المقدرة في لام المقرب
 فتعريف المضاف بتعريف انقسام تعريف اللام كما مر به السيد
 والمراد بالتعريف التعريف او الانقسام لا القيد واعلم انهم لا
 يطلقون التعريف على التعريف وان كان فيه تخصيص معنوي
 فلا يقال ان في كراهه خلق قسم الشيء قسمه **قوله** وان
 لسانه المضاف الى جميع المصدر واسم المفضل **قوله** ومضافا
 وتواليا وابل قال في وقد حاشى الاسماء على اسم الفاعل
 المستعمل وكانت اضافة لفظية لقوله محذوف الا فانه لكل
 المعنى الاول ان في **قوله** معنى الحال او الاستقبال فخرج
 ما ارد به المصنف او لا يتم كمن خرج **قوله** فيما ارد به الاستمرار
 ان اضافة لفظية **قوله** اسم فاعله ومنه اشبه الى الفاعل
 كزيد العسل **قوله** فمن تكرر اشارنا اضافة التكرار الى
 الى التكرار الذي كان قبل الاضافة اي الى المراجعة التي كانت
 في كلامه افادة ان اضافة لا يقيد التحصيل كما يفيد
 التعريف **قوله** والدليل على ما لا يقيد تخصيصا ان افعلا قوله فان

زيد ضارب زيدا في اختصاص موجود قبل الاضافة نحو ضارب زيدا
 غائبا من الغنطة وحران يمتثل حال المبطوط من غير اعادة
 ذوالها عنه فكأن الحصة تفرج قسما فانتهى به الحرج من ضم
 الحاله له وسكون الواو والحقين للجمع صفة مشبهة حال من الضارب
 المجرور بالباء المارة على النابط شبرا ومعناه حديد الغوار
 والبطن الضارب المطى والشهد يضم السين للمهلة والها التعليل
 النوم والعرجل الاخيه يفرج قوله وذو الاضافة الى ذلك
 مستدام والاضافة صلة او عطية بيان او اسم بالقطعة حكمة
 محضها قال يكون اضافة الصفة لقطعة مني على كونها عاملة في
 محل المضاق اليها ما رفعها ونضبا والصفة المشبهة حائزة العمل
 دائما فاضاها لقطعة دائما واما اسمها الفاعل في المفعول فعملها
 في مفعول موصوف حائز مطلقا لان ادنى الفعل يكمل في عمل
 الرفع الشدة اختصاص المرفوع بالعمل قاضا فيها الى سبب
 هو على عملها معنى لقطعة دائما هو ضارب قطعه ومسود وخضه
 واما عملها في المفعول به ونحوه فيحتاج اليه شرط كونها بمعنى الحال
 او الاستقبال والاستمرار لانهما اذا شبهان المضارع الصالح لقطعة
 المعاني الثلاثة فاضاها في اذن لقطعة اخرى ونحوه فخصه
 خصه اما التحقير فتعريف التنوين الخاص بزيادة في ضارب زيدا
 ومعنا اربابهم وقلدركا في ضارب زيدا ونون التثنية كما في
 ضارب اربابهم او الجمع كما في ضارب اولادهم واما التنوين في نحو
 مرفوع بالرجل الحسن الوجه فان في رفع الوجه فيه خلوا الصفة
 عن مفعولها وعلى الموصوف في انفسهم فتم احرازها في الضارب مرفوع
 وصف المتعدي في الخبر على من مضاف ومن ثم استغنى عن وجه لانها
 فيها لرفع وجه الخبر وهذه الاستغناء في التنوين لان التاكيد تنصب
 على التمييز تنوين فان قلت فليكن اضافة الضارب الرجل لقطعة
 مع انها لم تعد مختصا ولا تحسن لان المفسر من قلت لان العرف
 شربوا الضارب الرجل بلخص الوجه في نحو من الجرح علسوا في السبب

فان

فان قلت الاضافة المعنوية بقدر التحقير يذف التنوين والاولى
 فلم يسووها لقطعة قلت اذ العوض من هذه الاضافة
 ان تعريف المضاف او يخصص بالمضاف اليه ولكن هذا
 التنوين هو المون فلم يخصصه بالقطعة مبالغة في اتصال الاول
 بالثاني ونحوه لانه لم يفت بالمعرفة اي اذا اختلفت المعرفة
 لا يفت بالمعرفة ولا يفت به لا معرفة ولا به لا يفت عليه
 بها ولا ينصب على الحال ولو كان ككرة لحاز منه ذلك ونحوه
 ونحو المشبهة بالقطعة وجه الشبه ان للمضاق لاهنونه واختار
 شتمته بذلك ككرة لقطعة والا فليكن ان تسمية بالشبه
 لغیر لقطعة ووجه حجة المعنى مع الانفصال ان اضافة ايم
 الى الصفة وهو كعكسه غير متيسر في قوله نحو سميت الخايع يفتي
 الله يفتي لام الاختصاص تنبأ على ان المراد الوقت او المكان الخايع
 وكذا السابق في قوله اضافة المؤكد يفتح الكاف الى المؤكد
 بكبرها في قوله اي على زيد صاحبنا الخايع ان البيت ونحوه
 من اضافة الشيء الى ملامسته من غير ان يولد بها ذكر وقد
 نكر العلف في ذلك والام اصف دم قوله نحو يومئذ فاليوم
 مؤكدا واذن مؤكدا والذي يظهر ان هذا من اضافة الاعم الى
 الاخص كشم ارباب وذلك لان اذ تضاف الى جملة محدودة
 نقد سرافا وقلت جاني زيد واكرمه حينئذ فالمعبر عن
 اذ جاني الثاني يخصص بالاضافة الى الجاني والاول عا من ذلك
 فهو اعم منه فلا يكون الثاني مؤكدا انه لم يكن معتبرا
 له ولا يملكه نفس الاعم بالاخص فالاضافة اعم به بانه
 اي واكرمه حينئذ هو طين نجيب وقوله فقلت الخ يقال
 بخير جلد البقر والحيثية لحيته والشاهد في هذا البلد حيث
 اضاف المؤكدا الى المؤكدا فان الضام مقصورا هو جلد البقر والضارب
 اعلى الظاهر في قوله اضافة الملقى معنى كونه ولفظ ايم
 لا يقتضيه الا كما عتدا وبلخراف الزايد للتوكيد وقوله

ثم اسم اللام اي ثم اللام ثم الحواشي ايه اسالون اما للوصول
 معرفة بصلها اكثرها من الموصولات فلو كان ما انضاف اليه معتدا
 به لزم اخضاع معرفتين على معرف واحد من المعرفتين
 انما بلغنا الى الشاقد في بغداد العراق ودمشق الشام
 في العمل الذي يقال لا اعمال لدخول ذلك في قوله واخصي
 الخفانه افا وان المضاف تارة يخصص وتارة يتعزوا والاضبط
 ما يخصص بضم ط يخرج ذلك فيكون ان يعرف حيث تشمل ذلك
 في معرفة بضم ط يخرج ذلك فيكون ان يعرف حيث تشمل ذلك
 الشئ اظفانها ووجهه انه اعلم في نفسه تشبيه المنسب اليه
 وذل على ذلك كثر من لوازم التشبيه وهو الاطلاق وكذا
 المفكر بالمثل المذكور في المضاف استكر وذل على ذلك استعمال
 في سياقها استكر استكر من مقام لا يشبه التزيين الخ
 ينبغي ان هذه الكلمات لا تعرف بالاضافة الا فيما استثنى
 لا يفرق بالاضافة لان المانع من تعريفها بالاضافة مانع من
 تعريفها بال... كل وعبر بيان الابهام فيها ان يعرف
 شيئا موقعا وما عداه وكذا في مثل زيد ورد كان كثرة المعاني
 ولما لا يوجب تشكيك غير ومثل كان كثرة علمان
 زيد لا يوجب تشكيك كون غلام زيد بكثرة وشبهه كمثل
 وما ذكره النمن ان المانع من التعريف سببه الابهام
 مذهب من السراج والسيرافي وذهب من المبرد الى انها
 كون اضافة للتعريف لما فيها اسم الفاعل الذي يعمى
 الحال لا ترى ان غيرك بمعنى معايرك او مثلك بمعنى ما تذكرك
 في قوله لا تترك اباهم الخ فبسته المضاف لا يخصص بالاضافة
 اليكدة وهو مذكور بل يخصص بالاضافة مطلقا وتسمى
 الاضافة فيه مذكورة في ما عدا عن الخان شرطية وما
 زائدة وفلكن الخ جواب الشرط واسم كمن مستر وللغالب
 خبرها وغير الغالب لغته وفيه اكد احد والكعبه كمن جماعة

لخيل

الخل عند السعد في جمع مع التميم من قن البديع لم قال
 والمناصب ما لقان والنون مغايرة فافته الخبان
 استر المضاف مغايرة المضاف اليه او بما نالته في شئ معين
 كالعلم والكر يتوزن بمثل حاتم اذا استر بالكرم فهو
 مذهب من السراج الخ وزعم السراج غير الاستعراق ابد
 وكسكن عليه الخ جوابه ان قال يتعزى عن قنما ذكر لا يحمله
 صفة بل يحمله بدل... ووضا ان يذا الاستعراق
 معتقروا انما استن ذلك في الاضافة المضافة لا فادتها التزيين
 او التفسير المضاف وعلما غير محتاج اليه مع دفران
 ان وصلت بالشان انما استرطاف في المضاف اليه في سلسلة
 الصفة للتشبه التي هي اصل المسئلة لان رفع القوم لا حصل الا
 كما مر من التوضيح وحمل اسم الفاعل على ما في قوله كمثل عليه
 في غير النصا خلافا لوجوبه من القريب الرجل لا يجوز الخبر
 لعدم الوصف ففانته المشافعة من تشبيهه الشئ المذكور
 معتبرا فيها ايضا اليه اسم الفاعل واسم للفعول واماناع المضاف
 اليه في غير فونه ما لا يجوز في التبع واجاز الضارب
 الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل وزيد على ان يكون زيد عطفا
 بيان وهو في الحقيقة البدل فان قدر البدل قائما مقام
 الجسد لانه لم يجر وان لم يقدح كذا كذا جاز وقال المبرد
 لا يتبع محروفي اللام اما يقع موقع متبوعه ومذهب من
 قوي اذ قد عمل في التابع ما لا يعمل في المتبوع لان المتبوع فيه
 ليس بظاهر بل بظن بالتحديد... وهو الساقان
 لقوا بغير لغوام تضافه الساقان اليه وصدره اما انما
 قنلا وما في جمانا شفا واما انما في الهزة الاولى وللوحدة
 وسكون الهزة الثانية فاشافا الصبر في لها ومن المسوي
 وفي ما بعد القليل الخوام اعطاس التي تحول حول المانعة
 او بالذي لم اضيف اليها انظر لو قد للتوسط نحو زيد الضابط

راسه عبد الحاي قاله بقلت مع في التفرح بان ذلك مستمع وقفا
 واما لليلة الثانية فلان اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت
 قرونه من كونها في المضاف الى المضاف اليه كالمثلث الواحد
 ولذا يستمع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب
 من اخذ المفعول الثاني في المضاف الى المضاف اليه عاقل في الامان
 ملاحق والقتل المصلحة من الاسر قد فتت نون على لغة زيه وفي
 ختم بفتح الهمزة الواو انت الحقامة مبي وان لم ارج منك نوالا
 فالمستحققة منه مفرونة بان مضافه الى مفعول مفعول مضاف
 الى ضمير ما فيه ال وهو الواو ضم الواو والقول العطاء تفرح
 وفتح هذه المبردة مدرك الخلاق على ينزل الضمير العابد الى ما
 فيه المنزل اسم للفرق بان ام لا في المفعول في المفعول الثاني
 على المنع بفتح الهمزة وهو مفعول مفعول مفعول مفعول
 واحتاج الى ان لا يفتقد لم يفتح فيه لا شتر اطل لما طاب
 ان يعلما الخ الالف فيه علامة بتدنية على لغة المكون في المفعول
 تفرح ونايه علم قوله مضاف الى المفعول الثاني المضاف اليه
 المعارف بخبري المفعول بال قوله بخلاف الضارب وهو
 لا متناع اضافة المفعول الى التكررة تفرح قوله مفعول المفعول
 خفي ان الضمير مايب عن الظاهر واد اجدي المتون من
 الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك ناسه تفرح
 وقال اخضر كحسام بضم الهمزة موصوب المصوب المغنونة
 وهي مخففة وموصوب لظن الاضافة وهي غير حقيقة لا دليل على
 الاضاف المتون ولقد في سبب اخر غير الاضافة وهو مفعول
 الضمير للتفصيل عن وقوعه منفصلا فان المصوب هذه شبهة
 لان المصوب الذي يقتضيه المفعول لا يلزم كونه لفظا بل يقتضي
 منه بالاعتبار ايضا فان عمل الاسماء الخ لا يقتضي هذا افعال
 لغيره والنصب ان يحمل على الاكثر واما جعل سبب خذ في المتون
 افعال من صور الضمير للتفصيل عن الانفصال فتستغنى عنه كانت

خذه

خذه للاضافة حصل لذلك ولا من معنى مقتضى بقا الاتصال بعد
 المتون او المفعول في باب افعال اسم المفعول قوله المضاف
 الخ لفظا مستداه حلة لا يملك والعودة كل ما يبقى
 منه وتفسيره انما انك والوكف قبل الليل والخورق امور
 قوله عن جمع التفسير لان حكمه حكم الفرد في ال على ان
 فاعل كاف وكاف خبر كاستداه اعني كونها وفيه نظران الضمير
 في وقع انما يعود على الوصف لا انه هو الذي يكون مفعول او مفعول
 وليس الخبر لا يثنى على المفعول ولا مفعول في ضمير راجع الى المتداه
 ليس قوله والحلة خبر الاول فيه تامل لعدم الرابط بين الحلة
 والخبر عنه الا ان يقال ان وقع متضمن له لان الضمير
 فيه راجع الى الوصف للوصف يكون مفعول في كانه قبل وقوع
 الوصف الذي كونها فيه مفعول او مفعول كاف في قوله وهو
 هو ان الكسري على انما شرطية وهو المفعول في كانه لولا
 الاسمية السابقة عليه مثل ان ظالم لي فقلت سر وهذا
 لسلامته مما مر قوله وبما الب الى الامور التي يكتبها الا سمي
 بالاضافة اجدر من التعريف والتعريف وفتح الفتح وتذكر الموصوف
 وقايت للذكر والمصدرية بحول الليل والظرفية غوثوني
 اكلها كل حين والاعراض بخوفه حنة عشر زيد حين اعرب
 والاكتر لينا ووجوب المصدر فلما اوجب تعدد المستداه
 في غلام من عندك والخا دي عشر لينا وذلك في ثلاثة انوار
 احدها ان يكون للمضاف من ما كغيره مثل ودون الثاني ان يكون
 المضاف زمانا مفعول المضاف اليه اذ الثالث ان يكون للمضاف
 زمانا مفعول المضاف اليه فعل مفعول ما اصدبا مفعول المصيبة
 الاولى والخا دي عشر مأخوذة من هذه الابواب وفي من ذلك
 الامور البتة نحو اسرى بعدده وعلمت غوثية الغنونة
 والمجتمعة فاحسن الدار يستغنى قلبه سر قوله ان كان الخا دي
 بغير ما ذكره في التبريل وهو ان يكون للمضاف بعضا من المضاف

اليد وكيفية فقال الاول بعد القناعة ومثال الثاني من الرياح فلا يقال
 احدثت يوم عروبة لان الضافي فيه ليس بعضا ولا بعضا وان كان
 صلتا للحدث **قوله** موصلا اسم مفعول من احدثته لكذلك اذا جعل
 افعلا او افعلا لشيء ان يكون افعلا لذلك لان يكون جعل افعلا **قوله**
 حاربه عليه اي البتة وثرة بفتح المثلثة وتشد يد الراي
 كثيرة لما وتمامه في تركي كل جدد بفتح كالد رهم والشاهد
 في اوله **قوله** طول الدنيا في الخقامة نقصن كلي ونقصن بعضي
 كما شريك المصدره وتشرق بالقول الذي قد اذعته
 والقاه الراجح وشرق بريقه اذا غص بانه علم في الازاعة
 الاشباع **قوله** في القوا حن الخقامة ولد لهم من الخيل
 اهان والضمير لعل من الاخطال والشاهد في معروفة **قوله**
 شين اي النسوة كما اشتهرت اي كاهنات واهنات
 تستبدت اي مالت باعاليها والمؤامر مع ناسية **قوله**
 ائادة العقل الخقامة وعقل عاضى الحوى بزج وتوثيرا
 في مكسوف ويتوثيرا **قوله** رقية الفكر ما مفعول
 رقية ومعن خيرا وفيه الشاهد في التواني المتكاسل
قوله وتجنله لا يقر فيه بالاحتمال لما فيه من الملقى
 المذكور على الله ولا على ما فيه ولا في منه اقوالا اخرى ان
 في سبوتون فصل وهو مستوي فيه المذكور للوثوق **قوله**
 لما استوى فيه ذلك اذا كان معني مفعول وهو في الآية لسر ذلك
 الا ان يقال شبه به فاعطى كلمة انتهى وقيل التذكير على قول
 الرحمة بالغفران **قوله** لانفعا الشريط اي لعدم متلازمة
 الماهي فيها الخذف بقاؤه على جوار التذكير في نظر قامت امرأة
 زيد وان كان للمضاف غير صالح للخذف اخذ من قوله في باب
 المتاعل والخذف قد ماتى فلا فضل الوجه انما كان ذلك سماعا
 توقف بعد ان السماع اوله فلا شك في جريانها هنا ولا يدخل
 للاضافة في الجوار وعدمه **قوله** لما خذ معني اي بحسب

الموارد فلا يبريد من الامن والاولا ب فانه صحيح وايراد الاتحاد المثل
 الترادف كما في اللبث والاسد والتساوي كالتساوي والناطق سوا
 كان التساوي بحسب الوضوح كالمثل او بحسب الدراد كما في الصفة
 والموصوف وب ويندرج فيما اتخذ معنيما اتخذ لفظا او معني
 فلا يقال جازي ويزيد بارسيل هذا الاتباع على التوكيد وجوزفته
 الفارسيه الاضافة **قوله** وخرج ما غاب معني واتخذ لفظا
 فقوز فيه الاضافة كالمستتر كخوض العين قاله من جملة
قوله لان المضاف يتخصص لافيه حسان الموصوف يتخصص
 بصفته فعلا وان تخصص المضاف بالمضاف اليه اذا لم يكن غيرا في
 المعنى كما ان تخصص الموصوف بالصفة وليس غير المعنى وايضا
 فعل التفتة للفاخرة بحسب اللزوم وعلى بعضهم منع اضافة التفتة
 الى صفته بان الصفة تابعة للموصوف في الاعراب والوزن
 مضاف اليه كانت مخرقة دائما ولم يتصور متابعة الموصوف
 في الاعراب ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة
 ان تكون تابعة في الاعراب وموجزة عنه فلا يمكن ان تتضاف
 ولا كانت متقدمة عليه ولم يتصور المتابعة ايضا ومنع اضافة
 احد للترادف من اول التساوي الى الآخر بعبق الثانية اذ للقصور
 بعلم من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فيكون الاضافة
 لغوا وانما يقال هذه الاصاغة تفيد حذف التنوين المعتمد
 للضعف ولم يكن لغوا لانما يقول في مثل الاضافة ترك كلمة كامكة
 وهو اخذ من حذف التنوين وفيه نظر لانه قد سبق في غير
 الكل من مع التنوين **قوله** حافي سعد كزان قيل لم اشتهت
 سعدا في كزان ولم يفتني اسد الى سبع الجوان ان الاعلام كفت
 فجازيها من الضيف قائم بحرفي غيرها ولا ما قد نا بالاضافة
 معني مقصورا باعتبار تقديره يعلم له وغيرها كما في قوله
 زيدكم ولان الثاني اعرف واشهر فكان في السبعة فائدة ليست
 فيما اعترض به **قوله** عن بن الحارث **قوله** بالاول للميراث محله اذا

نسب الى الاول ما ينسب الي غير اللفاظ اما اذا نسب اليه ما ينسب اليها
 فيجب تأويل الثاني بالمسمى ثم كسبت سعيد كذا فانه يتبين ان
 نقول ان كسبت اسم هذا المسمى قوله ايضا في معنى هذا الاسم
 قيل الاطران ان يارد كذا من قوله دون اللفظ ويولد سعيد في
 سمر فكون من اضافة للدلول الى اللفظ بـ **قوله** حتم الحق
 بالمدون غاصبها الحق لا يضافت في محاري السو لا غير السال
 لها فمقطها فتطوها الاقدام تفرج عن **قوله** فصله الساعة
 الاولى ويولد ساعة بعد الزوال فالاول ساعة فزنت فيها
 الصلاة غصام **قوله** وسعد لكاد او اليوم او لوقت ليعام
 سوط لم يحتمل ان يكون المكان مقدرا في نظر الكلام فكون السعد
 مصفا الى والعام فصفة المكان وحتم ان يكون المكان محذورا
 والعام قايما مقامه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيها
 السعد اليه تبديله متنع اضافة الخاص الى العام كاجد
 اليوم لعدم الغالبة بخلاف عكسه كيوم الاحد لوجودها
 حرد لطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفيه القاف واللام وحقق
 غامقة ففتح السين وسكون الراء لهما الهمزة وكسر العين بفتح **قوله** واطافة
 الصفة اي ويقدر اضافة الصفة الى محضها ومحضها عن لاف
 الاضافة فيها بعين من لان المضاف الى محض المضاف لا موصوف به
 اذ لموصوف محذوف بفتح **قوله** خوف الدار الاخرة لعل تاويل
 هذا ان معنهما ان المضاف اليه في الحقيقة محذوف الى الغالبة
 الاخرة وما بعده من اضافة الاعراض اليها **قوله** وتعض الاعمى
 الى بعضها متنع اضافة كالمضمر واسم الإشارة واسم الشرط
 واسم الاستغناء **قوله** فكل اي اذا لم يكن توكلد والافاضة
 فان كان احدهما المقتل اضافة لفظا نحوها القوم كله وزيد
 الرجل كل الرجل فوشرى **قوله** فكل واحد وفيها معرفة زنية
 الافة عند س والتجريد ولذلك تاتي الحال من الموصوفات
 بكل قايما وبعض جاتا اصل صاحب الحال القوي وذهب القاري

الى انها تكتبان والزم من قال تشعر بهما ان يقول ان نفعا وسدا
 وتلما وكوها معارف اللفظ في المعنى معنات وهي الحركات
 باجماع ورومان العرب تحذف للمضاف اليه وتزيد وقد تزد
 ودلح الحان بعد كل وبعض عليها وانه تفرج وطا صران القوي
 انما هو اذا كان المضاف اليه معرفة وحيث حكم بتعريف كل واحد
 مع حذف للمضاف اليه فيلحق بغيرها ما لمعرفة اولاً نظر للمص
 قايضا صورة التكرار فيه نظرا **قوله** والظاهر الاول **قوله** فكل
 وكذا وايضا فان لم يكن الضار الا ثلاثة الكاف للتصلة بالميم
 واللام والها والميم والالف ولتظلم ما حوكلها وكلاهما وكلاهما
 دون ي **قوله** وقهاري التي بالياء المفرومة تقول مقاراك
 انتم على ايضا ان تقول وقد يقال مقاراك بفتح القاف وحذف
 الالف الاخرة وفقره بفتح القاف وحذف الالف **قوله** دم
 وحما **قوله** بلحا المملة للمقومة **قوله** بفتح غائيه اي فيها
 وذلك هو الاول الى لا يصفى الا في اسم جنس طاهر يستعمل ولو
 معرقا نحو ذوالفضل العظيم **قوله** وذو اي الذي **قوله** كسر
 الصفة لاذل الموصول **قوله** وذو وفات وكن استينها **قوله**
 تستعمل **قوله** كجده **قوله** المصب على المصدرية بفعل من لفظه
 حكي لا يصح وجدا الى حد اذا انفرد وقيل لفظه كالبوة
 والقدرة وقيل محذوف الزايد من الاجازة وقيل بضم
 على الحال لما ولم عوجد وقيل على حذف حرف الجر والاضيل
 غلي فحده ولازم الاخر او لئلا يربو له مصدر وقد شق **قوله**
 وقد يحري على سحلا على وعدهما **قوله** فكلنا ذلك وقد بنا فافقته
 كلدق على فحده سوط **قوله** الابد ليك لان يستعمل
 في الاجابة وسعد بك كالتوكيد لما تفرج ويجوز استعمال **قوله**
 وعدة **قوله** فليعلم بالغا لافق للمعظم وقد صرحا
 حذف مقوله اي فليباي اي احابي والثانية للسبب ومدها فيه
 الساعداي فاجابة منه لسؤل بعد اجابة ان سالي في امرنا به

وقضا البتين اذ بها حصل الاعطاء قوله والعامل في خبر ليد من
 لفظه برونه هذا اذ كان عاملا من معناه كما في التوضيح
 لامن لفظه لان برونه ليس كما ذكر في اللين قوله من معناه
 اشارة الى ان فعله لم يستعمل ولا في قوله السابق من الب
 بالمكان الخ لان اخذه من هذه المادة باعتبار نوع الفعل فبقي
 ان فعلها ففعل قوله وذهب بولس خلافة في ليد فقط وقول
 ابن الناطق ان خلافة في ليد واخواته وهو توضع قوله كما في
 قد ما ذكر اشارة الى الف الحرف وكونه اذ الف على الاطلاق
 لا يتبدل با كما في فعال وعلا لسم قوله وروى عليه بقوله ليد
 وجه الرد من ذلك قيام خبر الغيبة والاسم الظاهر مقام الكيان
 والاسم المتقوم مقام مثله فتعين ان تكون الكاف في ليد متحرا
 اسما وروى عليه الضاحي في النون اجابا ولم يحسن فوصا في ذائد
 وبالحق لا الحق الاسماء التي لا تشبه الحرف بوضع واجاب في التبرج
 عن الاول بان ليد ولي يدي مورس اذ ان فلا يعطيان للرد
 عن الثاني بان النون يجوز حذفها لانه اضافة كما في سج
 الاعلم في نشر المسئلة وكما في اني خبرها ما لم تحذف في ذائد لا لا
 استل قوله الخلل في خبره غير المستملة عن خبر راجع الى مضافة
 وشرطي للمواقع ان لا تقدر زوال واخواته او ام اولي
 او لكان اولت او لم قوله حيث هو طرف مكان نادى الحرف
 وقد مر ايضا اللين واعدا لهما لغة تنقيسية ويقدم الكلام على
 ما يعا في اللينيات قوله واذ هو موضوع للوقت الماضي لزوم
 النظر فيه الا ان نصا في الربا زمان كوصف وفتح مفعول الخو
 واذا كرهوا اذ كنتم قبل لا كنتم وكما للمستقبل نحو يومنا نحن
 اخبارها والتعليل نحو لان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب
 مشتركون وهل هو حرف بمنزلة لام العلة او ظرفي والتعليل م
 مستفاد من قوة الكلام فلو ان والمفاجاة وهو الواقعة بعد
 بنينا او فيها لقوله استشهد راسه خيرا او عني به فبينما

العسر

العسر اذ بان ميا سب وهل هو طرف زمان او مكان او حرف مفاجاة
 او حرف زائدا قول مغني قوله فشميل لظافة الخا عتوض
 الساطي لظافة في حيث بان به نوح اضا فيها الى جملة اشياء
 خبرها فعل ما من او مضارع وفي اذ باستفخ اضا فيها الى جملة
 اسمية خبرها ما من انتهى وقتها لما في لانه المناسب
 لا ذالتي لما في والافا لخصار كذا وكذا ويكون عين الماضي
 ويمكن ان يحاب بان كايام الناطق فيما مضى اليه حيث واذا شوا
 كانت الاضافة حسنة ام لا ووجه القبح فيما ذكره انه حيث
 وعد الفعل بعد حيث واذا حقه ان يلحقها بما شانه اذ وان
 الخرا في جعل اللية التي لهما مغفلة اليها لكن هذه الغنص
 قبح اضافة اذ الى جملة اسمية خبرها فعل عند القابل
 بالحوار وفيه نظر لوقوعه في التبريل لولا ان الساتق
 قوله واذا كرهوا اذ انتم لا اذ هو ما في ما بعد ما مفعول
 به ورم للهور انما طرف لمفعول بعد في اي واذا كرهوا الغنة
 انه اذ انتم واذا كنتم واذا كنتم اذ كنتم اذ كنتم اذ كنتم
 بما يعني كالتهاب لالعا والاشاهد في اضافة حيث الى مفعول
 وقيل بهيل مرفوع حيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه
 واو له ونظيره حيث لهما بعد مفعولهم تبين في المواضي والحيث
 بضم الحاء وكما في حوضه كذا وكذا والبعض لسوق قوله
 اي لان ينون الى الحذف اذ واخواته اذ واخواته اذ واخواته
 اذ واخواته اذ واخواته اذ واخواته اذ واخواته اذ واخواته
 اضا فيه ما بينه كايامه في اذ واخواته اذ واخواته اذ واخواته
 بالهم ما لا يخفى بوجه كين ومدة ووقت وزمن وما يخفى
 بوجه دون وجه كينار وصباح ومساء وعداة وعسك
 بخلاف ما يخفى بتعريف او غيره كاس وعقد فانه لا ينقل
 الى الحذف ومنه الحد وروى للمعد وروى من للمعد واستخرج
 وتبرؤ سنة فلا يضاف شي من ذلك الى الجبل على الصبح يروي

قوله ويوم المراهبه مطلق الوقت فانه قد ان يوما محمدا ود
على هذا كقولهم قوله اضف هذه الخ وان صدرت الجملة عما ولا
اقتضى اسمي لمختلف الجملة من تعارفها الاسم ونسبها للغير
والاضافة حالها وان صدرت بلا التبرية والحر في اسمها
عليها كان عليه من بنا او نسب وقد يجوز في حكم الانفس
ان يتكلم يوم لآخر ولا يزال الاوجه الثلاثة فالعلم على اسم
لا التبرية والحر على ان الاسم الزمان مضاف الى مفعول في معرفة
بين للتضاد بين كما اعتبر صفا بين الحار والمبرد في حيث لا يلازم
والرفع على ان لا ملغاة لوجود شرط الالف وهو التكرير
او على ان لا عاملة على ليس فان لم يتكرر نحو حيث من لآخر
موجود جاز بقا على لا التبرية وجاز الرفع على ايضا عاملة
على ليس فتشبه الحار وحار الحار فهو مفعول في انه صفة
فان اذ قلت اليه عليه فقلت حين اخر مفعول في لا في
ان يرفع الاسم والصفة فقه لان دخول اليه على غير لا التبرية
قليل او ممتنع وليس كذلك وجوزها على غير لا عاملة على
ليس فيمتنع لغير لان اليه الزائدة لا تدخل في الصفة وقوله
وان اي على الفتح يفتح قرينة ما كاذب الذي كاذب لا يتقبل
حوار بنا به خبرا به كاذب في اضافة الجملة بل يجوز بناؤه
اذا اضيف الى مفعول ميمي ومثله في ذلك كل اسم ناقص اليه
كغير ومثل ورون وبين وذهب الناطق اليه لا يبنى مضاف
اليه ميمي بسبب اضافة اليه اصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة
من خصائص الاسماء التي تلحق بسبب البناء وتلقبه فكيف تكون
داعية اليه والفضاء فيما استشهد فانه حركات اعراب
فقل في انه لم يلق مثل ما انكم ينطقون حال من منطلق وبين
ودون في نقد يقطع بينك ومنا دون ذلك مضمونان على الظرفية
سوط ويسهل على التفسير بنا يوم في يومه الا ان يوجه
بالجمل على يديه وهو اذ ب قوله واذع من وزعت آروا اذا

كثفت

كثفت قوله على ان المصدر اخذ من منهن قلب على اخذ من
بنون توكيد خفيفة والتكلم بالتشديد تكلف الحكم بالكتسب
وهو الاضافة قوله على ان لا النسبة وعبر كصدر اخذ من
الروايد منصوب على انه مفعول مطلق والاصل على انك رايه
تقرب الى ذكر تكلمه بكرا او كقلبك ولا غلوا منه ولفظ
الجملة من صوب يترج لتاقتن دم في القسم قوله وقيل
فعل معرب الخ صرح في حوار وقوع المضارع بعد ظرف الذي
معني اذ وهو مشكل اذ يقع للمضارع بعد ظرف ما من ما
عد اذ يكون ما ولا بما معني في التبريل واذا نكر واذا يقول
والما قام زيد يوم يقوم عرو مجعني يوم قام عرو متنع
والطوائ انه ارا ذكر ما هو معني اذ وما هو معني اذ هو
في ما معني اذ جعل التفسير في قوله واختربنا الشياطين
وتناسية عن غير التوجيه وانظر قوله الامتناع في بقراءة
ناقع قال لا دليل فيها لا يقال ان يوم نصب على الظرفية
خير عند امسار اية لان كور قبله لا للموم واوردت
يلزم مخالفة هذه لقراءة الرفع وجاب بانه لا يحذر
قوله ولم يحز البهرون لك وعللوا بان سبب التامع الماضي
فصل المشككة فلا وجه للتامع الاسم والفعل والمعر
ورده للم بانه لو كان سبب البناء قصد المشاكلة لكان
بقا ما اضيف الى اسم ميمي اولى لان الاضافة الى المفرد
اضافة في النقلة والمعني بخلاف الاضافة الى التثنية
فالخا في التقدير الى مصدر وانما السبب شبه الطرف
للمضاف اليه الجملة بحرف الجزا في جعل الجملة اليه تلييه مفعولة
اليه لا يغيره وذلك ان قلت من قولك حين قلت وان
قلت كان كلاما ما قبل حوار من وامثالها وان جعل
ذلك سبب التامع ويرى عليهم ايضا ان المشاكلة تطلب بين
المضاف والمضاف اليه والمضاف اليه ليس هو الفعل بل الجملة

ولو نقلوا الكلام الى الخلة وادعوا بناها فتحصل المشاكلة معها
 لزمهم جواز البناء مع الاشياء والمفارقة الا ان يقولوا ان الفعل
 هو المقصود بالبناء من الخلة عيب للمعنى فاعتبرت مشكلته
 وان كانت لاخلافه الى مجموع الخلة **قوله** فالزموا اذا قال
 ابن هشام لم ار من صريح ان شبهه اذ كسبه اذ يعني وعرب
 على التفصيل المذكور وقاسمه عليه ظاهر انهم قلت صرح به
 الشاطبي خاتمه وقد قناه عنه **قوله** من معنى الشرط
 غالباً وقد خلوه عنه عواريل اذا بغض لها ان قد نزل شرطه
 حذفوا ما بعد لو اعلمه باهت المقدر لزم تعليل التسمي على شرط
 واذا امتنع ذلك تعين انما ظروفي مجرد متعلق بخذ وفي الحال
 والتقدير بترتيب البيت اخلاصاً وقت غشيانته فان قيل والخال مقيد
 للفعل ليقيد شرط قلنا حال مقدم **قوله** لكن اذا اعتدلا
 اي كسر متواضعا سدا اذ كسر غير كسر وصعب ومن امر من هان
 لغوي فهو بضم الهاء ومن قال انما بالكسر وانما غلط فقد غلط
قوله فاذا ظروفي اي للمقتضى وقد عني لما عني بخروا واراو
 تجار **قوله** منه معنى الشرط لكن لا يحزم في الفقرة الشروط بفتح
 وفتح تاليه وهو مبني للمعنى المذكور او افتتاح الخلة **قوله**
قوله والعامل فيه خبره وانما لزم تعديه لمعنى الشرط وانما امتنع
 عليه ان يعملوا فيه تاليه لانهم قدروه كاذباً وصحت معناه في الخلة
 التالفة **قوله** على المشهور فيهم بعضهم ان العامل تاليه وهو انه
 محبة مقترنة بالخال في خبره وبان التالفة لخوا اذا انتج خروج ولزم
 ضلوا ان دعوا ان لا اضافة وان يفروا بان اذا تزلزلت كونها
 كافي اي واتي واما اذا وجبت فلولا الاضافة ما حصل استابط
 واجاب الاولون بان الظرف الخارج لا يخبر بمتبع فيه بالتقدم
 حيث لا يتقدم غيره في الظرف بالمشتق التاخر **قوله** قبل وان
 احد الذي في ان المرفوع فاعل الفعل بخلافه لغيره المذكور **قوله**
 اذا باهت في باهلة اذ لا قبيلة من قبيل وحظلة اكرم قبيلة

من قديم

منهم والذي روي عنهم الرازي من ابيه **قوله** فغلب
 اضماراً كان وباهت اسما والخلة تعدية خبرها تقيح وهذا اظهر
 ان كان في البيت غير شائنة فكان ينبغي للمحدث في هذا القيد
قوله فغلبا نفس الخا وله وبنيت للمحدث استماعه الى قوله
 واجازا اجترأ الخ وقال بن الربيع ان كان الاسم الواقع بعد او خبرا
 عنه باسم فالقول بما قاله من منع للسلسلة الا ان يمنع فوقف
 على محله وان كان غير اعنه بفعل والقول قول لا يخفى شاطبي
قوله لا الظرفية جرح في استنها وهو قول جماعة ممن من السراج قيل
 بمنع جرحي وقال ابن مالك يعني اذ واسقنه في اللفظ لانه محققه
 بالماضي والصحيح عندنا انما هو في وجوده ووجوده في وجوده وعلى
 مدعي الاسمية جوازها كزعمي امس كرمك اليوم لانها اذا قد نزل
 ظرفاً كان عاملاً في الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس
 والجواب ان المعنى لما كنت اليوم اكرامك في امس كرمك وكذا
 جوازها فلا مانعاً اتفاقاً وجملة الجملة مقترنة بان الغاية او
 بالغا عند ابن مالك وفعلاً مضارعاً عند بن عصفور ومعنى **قوله**
 لهم استن ان اللفظ ملهم استن ومعرفه صفة شائنة للفظ الجدل
 وانما استن سبق ولولا ذلك لزمه ان يقولوا استن
 خلافاً للكونين فانما اجازوا اضافة الى التكررة اذا كانت
 محدودة عوطلاً حين غندر كما عان مرادي وغير في المعنى
 بالتكررة المحذوفة في اطلاق التسمية واحدة وعبارة السوي
 قال الكوفية او تكرة محدودة بناء على جواز توكيدها انهم في
 يستل يقيد للمعنى بالتكررة لانه ما شئ في التوكيد على هذا
 التوكيدية **قوله** ان يكون هذا التفسير على غير محتمل
 الدلالة على انهم وما يبدل على شئ الجمع الذي يراوده للمعنى
 نحو قطعت رويس الكسيتين ففعل على هذا وكلاهما رايي
 وقطعت كلاروس الكسيتين شاطبي **قوله** كلانا عني
 لغتنامه وعن اذا متنا استعقنا **قوله** ان الخبر للذي

الغاية والوجه المحبة وكذلك القيل بفضيل فالعطف فيه للتفسير
 لا نأخذ أمثلة في المعنى لأن الوب استيعت في اسم الأسماء
 الموضوع للمفرد البعيد فما استعملته للمثنى كما ذكرنا في نحو وان كل
 ذلك لما متاع لسانه شيا من شئ فلهذا يجوز كل ما ذكرنا وجوز
 لأن كلا موضوع لنا كيد المثنى فنقتل المثنى في المضاف اليه المقصود
 من عن بن الحجاب قوله كذا في اللغات أي نزولها في
 الدهر قوله كذا الضيف هو الضيف وروثه لا بد من الضيف
 المعقوف وتقدم في المثنى حكم الضيف الرجوع اليها لا في
 معنى بعض لا يأتي هذا على ما قد عرفت قال بن الناظر أنما من المجر
 غير أنه كل ومع للمعروف منزلة بعض انتهى وظاهره جريان ذلك
 في جميع استقام أي وبه فرج السبوط لكنه خص ذلك في التسهيل
 بالشرطية والاستقناء ممتدة قوله وان كريفها فالسبوطي محل
 حوازل التكرير حيث كان المجرور بما واما من المتكلم فلا يقال التكرير
 في زيد الفضل ولا في زيد ولا في غيره فكنل وعدارة التسهيل
 تقتضي العموم من قوله بالعطف أي بالعز والتسهيل في قوله فاقصد
 فاصل بين المعقوف وهو تنو والمعقوف عليه وهو كريفها ولعله
 استدارة تكون الفاصل جوابا في غير اجنبي وضع عطف للضارع
 على الماضي لأنه في معنى للضارع لأنه شرط والشرط مستقبل فان
 قلت المعقوف على الشرط له حكمه منلزم من تقدم قوله فاضف
 تقدم قوله فاضف تقدم الجواب على الشرط قلت انتقير في التواني
 ما لا يقتضيه في الأول ولكن ان تقول الأصل وينو الاضمار فاضف واو
 عطفت شرط الجواب على شرط وهو اب فحدث جواب الثاني لدلالة
 الاول فحدث وجواب الشرط اذ لم يكن ما ضار جاز في الشعر
 من قوله او تنو بالمفرد الى او تنوي به الجنب نظير ما في الدلالة
 او نطق عليه ما كوا وخوأي زيد وعرفه فغير قام به وقيل
 فلا يستعير تكرير أي كما قاله للمص بل يكرر تكرير المقول قوله
 لا خصص بالمعرفة للمعنى ان يوجه بان في أي اجبا ما من جهة

الجنس

الجنس ومن جهة العين فاسترط بغير المضاف اليه لتعريف الجنس
 فاما العين في الصلة فام جمع تعريفان من جهة واحدة ب قوله
 فلا يقتضيان الا الى تكررة لا نقا او اضيفت الى معرفة كانت بعبارة
 اليه وذلك لا يتصور في الصلة نعم لأن ايا لا يكون صفة الا اذا
 دلت على الكمال والتمتعين بعض لا تدل عليه انتهى وشرط هذه التكررة
 ان يكون مماثلة للموضوع للفظا ومعنى نحو رجل اي رجل او معنى
 لا لفظا نحو رجل اي انسان فلهذا يجوز رجل اي عالم ولا يقال اي رجل
 ونقدم بسط ذلك في الوصول قوله فطلقا كما في فضيلته في
 الشريطة حوازا مضافا للمفرد ومعروف اذا نوبت الاضمار ولا مانع من
 جعله نحو اي زيد اعلمك بالجنس فمعنى عن غيبيل ممنوع وقد مر
 بالجواز بذكره قول للمص او تنو الاضمار في الشريطة ولا اعتبار
 لأن كماله هناك في أي مطلقا قوله ثلاثة احوال اخصاص
 الموصول بالمعرفة والصفة بالتكررة وعدم الاختصاص في الشريطة
 والاستقناء ممتدة قوله لدن يفتح اللام وفتح الدال وسكون النون
 وهي المشهورة وقد يقال لدن يفتح اللام والدال ولدن كدندن
 ولد مثل على ولد مثل على ولد مثله تسمى قوله فخر فادته
 بيان ان عامل المجرور المضاف الى الاضافة والخرق المقدر زمني
 فائدة حسنة لتستغنى الامن حوايات احوال المصداق هذا اصح
 من قوله لا اشأ طيب انما ذكر لخر لدن كرفا بلة وهو المقصود
 جريح حوران الى الضارع المصروع فالعائنة من غننت بحسب ما في
 وراحقن ورفنه الجهن والجنه والدوايب جمع ذوات الشعر
 بصفة بعد الدال المجرور والشاهد في اضافته لدن الى جملة بشر
 وفنه نظرا او محتمل ان يكون على افتراء ان بدل ليل انما نظير بغير
 احيا نورد بان فيه هذا في الوصول المجرور في وقفا صليته نصريح
 في الا لدن فضيلته انما كان دائما وليس كذلك قال ان لدن
 او رائحة زمان او مكان فاذا اضيفت الى كلمة تحققت للزمان
 لان ظهور المكان لا ينافي مع الجملة الاضمار انتهى قوله ونصب

عذرة ما فاما جملتها فانهما ثبتت بالاضربين في علمه والاضربون مشبه
 بالمضاربين والاضاربون هو العامل في ثابته فكل ذلك ما هو متفرع
 عليه بالنسبة فاذ انا سمعت النصب في ثابته عن مقام الاسم فقام
 ان الاسم هو النصب الا انهم عبروا بتلك العبارة اسارة الى
 انه لولا القيام لا جبر بالاضافة كما ان النصبين زيدوا لتمامه
 باليون لا جبر ولعلنا قد اردنا ان يدسنا في ثابته فكل عذرة
 لها السهل النصب على التميز والنصب على التثنية بالمفعول فلان جملنا
 انما للمصاحبة سهل النصب باصناف فعلت قوله على التميز عن ثابته
 وحيث ان لذن مدلوله هنا اول زمان منهم فتمت وذلك لتمامه بعد ذلك
 قوله وقد اشرنا الى ان الناطق بهذا الاصل ان لذن لانه انما
 لذن على ما ثبت لتمامه الاضافة ويؤيده من لذن في قوله تعالى
 اي لذن كانت الساعة لا الذي دال على الساعة لذن في قوله
 قوله واستبعد الناطق وجهه لزوم نفسه عذرة بعد لذن في قوله
 ابو حيان والذي اشرنا انه لا يجوز في المعطوف الا النصب لا يجوز
 لغيره عذرة عند من نظمه ليس في محل جبر اسماء على مذنب من نصب
 بكان مقترنة ولا يلزم ان يكون لذن النصب بعد ما ظفر في عذرة
 وهو غير محفوظ الا في ما لا يجوز في التواني ما لا يجوز في الاول
 ونقل من عن هشام بن عوف قوله على التثنية بالفاعل ظاهرة
 الفاصلة فعدت بل من سوادهم في قوله ولا يثبت عذرة
 بعد لذن لكثرة استعمالها معك ولا يكون عذرة بعد لذن الا انما
 وان كانت معرفة ولا نصب الا مع وهو لذن في لذن في قوله
 في قوله لذن الغايات اي الاولها ومما هاتفت الاول من
 الزمان والاول من المكان ولذا لم يقل ابتداء الغاية ومن ثم كانت
 اسما لا حرفا بخلاف من ومنه فانه انما لنفسه ابتداء الاول
 ولا ينافيه قوله اي انما لذن في المعنى لا ابتداء اذ لا يلزم من ذلك
 كونه معناه بل يكفي في اللزوم انما اذ استعملت تحقق معها معنى
 الابتداء اسم قوله ان الغالب اليه ولم تقع في التنزيل الا على هذا

الوجه

الوجه الكثير ومن غير الغالب لذن وب وعذره ان المعاملة
 لشيء ما بالحق في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم
 التقيد بغير فصل من الخاب عليه بناها كون معنى لغتها
 على وضع الظروف واخر النبا في صلاة قوله الا في لغة قيس
 فانها معربة عند من تشبها بغير تفريح واعرابها عندهم خاص
 بصفة الشهادة كسما في قوله وتلغيم قري من لذن
 باسكان الدال واسما فيها الضم وكسر النون والماء ووصفها
 بنا وهي قراءة ابي بكر عن عاصم ونقل ابن السكيت عن الفراء
 ان الكثرة في هذه القراءة لسكان اعرابا بل هي لانها الساكنين
 من حيث سكنة الدال الساكن الباقين سبع تفريح قوله
 وفي نقل عند مطلقا يقتضي انما معربة والمفعول خلافة
 لكن ذكر في المعنى انما معربة فراضه وعامل الوباء معاملة
 اليه في وعلى فتصل مع الظاهر وبالعاب يامع المصنف غالبا السهل
 قوله لا لذن اي ماله قيام بذاته وهو في الخارج بنفسه
 بخلافه عند ذكر المال عند قوله والمعاني التي هي الاقام له
 بل انه سوا كان من الاعراض الخارجية ام من المعقولات
 الذمينة قوله هذا القول عند ي صواب وعند فلان علم
 هو امثال للمعاني فيه ظرف للمعنى ولم يمتثل لما وقعت فيه نظرا
 للمعنى لظهوره قوله وعنته ذلك في لذن اي فلا تكون
 ظرفا للمعاني حاشية للمعنى لان ذلك قوله والزموا اضافة
 اسمها مع قد ينافيه قوله الا في قوله مع الخ الا ان جواب بان محل
 اللزوم اذا كانت ظرفا ومعان في ذلك لظن او سواد اللزوم غالبا
 ولزومها للاضافة معلوم من النظر على ما معطوفة على لذن
 وحصل مع النانة متداخلة فكل واحد من الوجه من محل مع الاول
 متبدا وما عتقا بعد ما خبرها لانه بعد لذن فيها للاضافة قوله
 وبما سمع لكان الخ صواب ان يقال مع لكان الاصطلاح اول زمانه
 وقد عتقها وقد نافي لزمان يقترب من اخرها لاول خور رب

الوجه

مع وولد اوقت جنرا عن الحنة والما في نحو صحتها مع اذان
 العم والما في الحنجر ازيد مع عرو والرايع الحوان مع السوم
 اخاه عدا اذ قد فتح اعراب قال المص وكان حقا النبا فيها
 بالحق في الجود والحض وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال
 والوضع الثاني اذ في كل صفة بلذا لم يحق العود الا بها
 اعدت في اكثر اللغات ليس بها عند في وقوعها جنرا واما لا كلمة
 وصلة وذا لا على حضور ولا على قرب فالحضور نحو حجب وضرب
 والقرى نحو ان مع العسر انتهى ليس بها بالحق لم يردا للام في
 الاضافة لان الرفع نوع من المرفوع الذي لا يناسب الجود وانما
 روت في الافراد لتقوية الكلمة في قوله فربما في الرفع
 اللباس الفاخر والمال فلما كسر اللام ونقلت الهمزة وقت
 بعد وقت يقع في قوله وعلم ففتح العين للهية واسكون
 النون ليقرب تركه مبنية عندها من عن للمم ولتقوية
 حرف المصاحبة وضع اول موضع ساطلي تخرج قوله والهي
 المقاباة على اسميتها لان المعنى في المثالين واحد في قوله
 فروع مع الخ ويكون ناقصة في الاضافة تامة في الافراد على
 اب وام وامام وكذا فافنا فصة فهما وغير هذه الاسماء تامة
 فيما كملت التثنية والعلمية في الاسماء ناقضا وقاما في قوله
 وتنبه على الحال وقول وقوعها في موضع رفع جنرا كقوله اشفوا
 بنصره واما صوابا معا سوطي في قوله معن جميعا كذا اقول
 المص قال ابو حيان وليس يصح فقد قال المص اذ اقلت جاء
 احسن ان فعلها في وقت او وقتين فاذا قلت جاء معا في الوقت
 واحد انما هو شرط ان قول المص لا يبطل قول المص اذ لم يكن
 تقليده في قوله نحوها الزيد ان معا اختلف في ما قد ثبت
 الخليل وسيبويه وصححه ابو حيان الى ان فتحها اعراب كما في حال
 الاضافة فان الكلمة سببية التفظ حال الافراد وحال الاضافة
 ودل على بولس والاحسن وصحبه من ما لك ان في فتحها لفتحة فتجا لها

حين

حين افرقت دد اليها الحنون وصوام الكلمة فصار مقصودا
 وانما من ما لك توقعه كذا كذا حالة الرفع كالمقصود ورد
 ابو حيان بان سنان الطريق غير للتقوى اذ اخبره ان يني
 على نفسه ولا يرفع يقول الزيدان عندك سموت في وضوابة
 ان من ما لك قال بل بالما اذ افرزت خرجت عن الضمنية في قوله
 دال على مخالفة ما قبله لحننة ما بعده اما بالذات الحوارة
 من اجل غير ذلك او بالصفات كقولك لحننة قلت بوجه غير
 الذي خرجت وليس المراد بالحقيقة لسانا لاهية والالانفاس
 بنحو زيد غير عرفان ما صيرها واحدة وهي الحنوان الناطق
 والتركيب فتخرج في قوله فاذا وقع بعد ليس الخ وكذا بعد
 لا الناقية كما خرج به الرخري وابن الحاجب والناظم والتشد
 عليه الناطق حوايا به

تخرجوا المحدث فزينا لعن على اسفلة غير شيل
 فتح ابن هشام وزعان ذلك من مرد وديح في قوله وفي اسم
 ابي ليس في محل رفع او خبر لها في محل نصب فالنقد رعا الرفع
 ليس غير ما مقبولا وعلى النصب ليس المقبول غير ما تخرج
 في قوله وقال الاطش اعراب وهذا التنوين للتحسين وقال
 السوطي لا يتظار معنى للمضارع في قوله الفتح مع ثوبين
 لخطيها عن الاضافة لفظا ومعنى تخرج في قوله ودونه لينة
 لفظ للمضارع في قوله والحركة اعرابا اتفاقا اعترض بان
 غير يجوز ما واما على الفتح اذا اصبحت اليه فبفتحها فبفتحة
 حال الاضافة ثم حذف للمضارع اليه ونحو البناء على حاله لغو
 ذكره في الفتح مع التنوين لان التنوين اما للتمكن كقول
 خاص بالعرف والتعويض فكان للمضارع لينة مذكورة تخرج في قوله
 قبل كذا ان ايا ران قبل وبعد لسملان للزمان والمكان وان
 الاولى بالمكان في قوله حسبها استعمالا واحدا ان يكون
 بمعنى كافي فتستعمل استعمال الصفات فتكون تعنا لينة مذكورة برفع

سك

حسب من اجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كذا عبد الله حبيك
 من رجل واستغنى الى الاساخ فيهم جنهم فان حسدا لله حبيك درهم
 ولقد اورد على من زعم اسم فعل فان العوامل للفظ لا تدخل على اسم
 الافعال باثناق والثاني ان تكون بمنزلة لا غير في المعنى فتشتمل
 معزودة وهذه هي حجب المتقدمة ولكن ما عند قطعها عن الاضافة
 تحدد لها اسما هذا المعنى وملازمها للوصفية والحال والاشياء
 تقول دابت ردا حبيب ولبنت زيد حبس قال الجوهري كانك
 قلت حبس حبسك فاصرفه ذلك ولم تنون انهي وتقول فبضت
 عشرة حبس حبسك فاصرفه ذلك ولم تنون انهي وتقول فبضت
 او البون افضل قلت الهمزة الثانية واو ادم كد كد ليل
 فقام في اللج او ابل والاول لا يستلزم فاسما وانما معناه اشياء
 التي لم يكن له بان وقد اوفيل انه يستلزم لاسما كان
 الهمز لفظي او لافلو قال لان كان اول ولد له لانه ذكر فانت
 طالق فقلت ذكرا ولم تدل غيره وقع الطلاق على الاول
 دون الثاني ولا يستلزم ان احدهما ان يكون صفة اي افعل
 تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم افضل المفضل من منع الصرف
 وعدم لا يثبت بالثا و قول لمن عليه نحو هذا الاول من هذين
 ولقبته عاما اول والثاني ان يكون اسما فيكون مفعولا كقولته
 عاما او لا ومنه ماله اول لا احرق قال ابو حيان وفي هذين
 هذا ايه لك بالثا ويوفي ايضا فقال اوله واخره بالمتوسط
 سويك وبقي استعمال الثالث وهو ان يكون طرفا كرايت الغلال
 اول الناس اي قتيلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي اذا قطع
 عن الاضافة بني على الضم ^{نحو} وعلى يوافق فوق في
 معناها وفي بناء على الضم اذا كانت معرفة وفي البناء
 اذا كانت نكرة فبناء في امرين ايضا لا تشتمل لا محذورة
 عن ايضا لا تشتمل تضافه كذا قال جماعة من علماء النحويين
 وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ ايضا

بحور اضافتها وقد صرح به الجوهري بذلك فقال انما انتدته
 من عمل الدار لئلا يلام اي عال ومقتضى قوله واعزوا نصبا الى
 النفا بحور انضافا على الظرفية او غيرها وما اهل شيئا
 من الامر من موهوب لا يوضح وجهه في شرح الشذور ليس هو
 الجوهري فيما تقدم عنه وفيه نظر ظاهر
 في النفا ملازمة للظرفية فيه نظرا لافها بحور قطعها عن
 الاضافة لفظا ومعنى بالاعتناء بحور اضافتها وهو على
 كما تقدم قوله في الجود لعل الدار به عدم النقص او عدم
 كاله - يريد لزوم الظرفية او شيئا والظاهر ان المراد
 به عدم التشبيه والجمع ^{نحو} والا فتقارر الى معنى ذلك
 الحذف ليس المعنى المنصوص فان قلت فهذا الاحتياج كمال
 لها مع وقوف المقام اليه فلا يثبت معه كاسم الموصولة
 مع وهو ما يحتاج اليه من قبلها قلت لان ظهور الاضافة فيها
 بمرح حبان اسمي بالاختصاص بها بالاسما ما حيث لا اذا
 قالها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا انها
 اصنافها ليست بظاهرة اذا الاضافة في الحقيقة المصاحبة
 تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في كل وبعض
 التثنية عن المضاف اليه لم يبين ان المضاف اليه كان ثابتا
 بثبوت تدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون
 الثبوت لانها ظروف فكليلة النقص تناسب البناء ومعناه
 عدم النقص الاعرابي ونبت على حركة ليعلم ان لها عركا
 في الاعراب وعلى الضم خيرا قوي الحركات لما قطعها من الهمز
 لحذف الحاجة اليه اعني المضاف اليه اولتها لما جوع الحركات
 لانها في حال الاعراب اما محذورة عن او منصوبة على الظرفية
 اولتها في حركة بناء فاعركلة اعربا ^{نحو} ولشبه الظروف المنعقدة
 عن الاضافة غايات كما قدمناه في التثنيات ^{نحو} وعلى بنا
 للصدره لعل ما ادري وفي لا فجل ^{نحو} لعل لا فجل لا فجل

انها

حسب ما يرى في كافي عن غيره وهو لا يعرفه كذا عبد الله
من رجل واستنما الى اسما في خبرهم فانه حسد الله بحسب دراهم
ولهذا يروى على من راعى اسم فاعل فان القوامل للفظية لا تدخل على اسما
الافعال بالانفاق والثاني ان تكون بمنزلة لا غير فاللفظ فيتمثل
معزوة وهذه هي حجب المستندة وتكونها عند قطعها عن الاضافه
تحدد لها اسما لها هذا المعنى وملازمها لا وصفها والخاص بها والابدا
تقول بانها صا حجب ورايت زيد احب قال الجوهرى بانك
فان حجبى وصيبك فافترق ذلك ولم يتون انشئ وتقول فتصنف
عشره فبما ان حجبى ذلك توضيح اول النعمان اصله
اولا يوزن افعال قلبت الهمزة الثانية فافترق اذ اعز ذكر ليل
قولهم في الحج الاول والاول لا يستلزم لاسما فانها معناه انما
الشيء لم يكون له فان وقد لا وقبله لا يستلزم لاسما لان
الاهمزة تفتى اولها فلو كان ان كان اول ولد تدرجته وكذا فانت
طالق قوله في ذكره ولم تدرجته وقع الطلاق على الاول
دون الثاني ولا ولا استنما لان احدهما ان يكون صفة اي افعال
تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى كل افعال التفضيل من منع الصرف
وعدم ثابته بالثاني وتقول لمن عليه خبر هذا الاول من هذين
ولعنته عاما اول والثاني ان يكون اسما فيكون معرفا غير لقنه
عاما ولا ومنه ماله اوله لا اخر قال ابوحيان وفي نحو فان
هذا اولك بالثاني وفي ايضا فقال اوله واخره بالمتنوعين
سوقا وبقي استعمال الثالث وهو ان يكون طرفا كرايت الهدال
اول الناس اي قتالهم قال ابن هشام وهذا هو الذي اذا قطع
عن الاضافه بني على الضم ^{الاول} وعلى وتوافق فوق في
معناها وفي بناء على الضم اذا كانت معرفة وفي اعرابها
اذا كانت نكرة ففعلها في امرين ايضا لا تستعمل الا بحزورة
من ايضا لا تستعمل مضافه كذا قال جماعة منهم ابن ابي ربيع
وهو الحق وظاهره ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ ايضا

يجوز

يجوز اضافتها وقد صرح به الجوهرى بذلك فقال انما لا يندسه
من على الدار بغير اللام اي عال ومتنقضى قوله واعزوا نصبا الى
انها يجوز انضافها على الظروفه او غيرها وما اهل نشأ
من الامر من موجودا توضيح وحكم في شرح السندور ليهو
الجوهرى فيما تقدم عنه وفيه نظر ظاهر ^{في}
في المقام لا رتبة للمضافة فيه نظر لا سيما يجوز قطعها عن
الامضافة لفظا ومعنى بالاعتقالات يجوز انضافته وهو على
كالقدم قوله في الجود لعل المراد به عدم التقريف او عدم
كالمه بريد لزوم الظروفية او غيرها والظاهر ان المراد
به عدم التثنية والجمع ^{الاول} او انقاراي الى معنى ذلك
الحذف ليس باللفظ المقصود فان قلت فهذا الاحتياج حال
لها مع وقود المقام اليه فلا يندس مع كاسما الموصولة
مع وهو احتياج اليه من قبلها قلت لان ظهورها لا ينافي
بزع حجاب اسمها لا اختصاصها بالاسما اما حجبها واذا
قالها وان كانت مضافة الى الخبر الموجودة بعدها الا انما
انضافها اليها ليست بظاهرة اذا الاضافه في الحقيقة الى مصداق
تلك الخبر فكان للمضاف اليه محذوف ولما يدل في كل وبعض
التنوين عن المضاف اليه لم يجز ان ذلك المضاف اليه كانت ثابت
بشئ تدل به والمساقتا في البناء في هذه الظروف دون
الشعوب لا سيما ظروف فكملة التقريف تناسب البناءا ومعناه
عدم التقريف الاعراب وينت على حركته ليعلم ان لها عرقا
في الاعراب وعلى الفن خبرا في قوى الحركات كما لحظها من الهم
تحذف المحتاج اليه عن المضاف اليه او تتجهل بالمجاميع الحركات
لانها في حال الاعراب اما محذوف عن او منصوبة على الظروف
اولها الحركه بناها محذوفه اعرابها ^{الاول} وبشيء الظروف والمعرفة
عن الاضافه غايات لما قد منها في اللينيات ^{الاول} على انما
لوصدره لعل ما ادري واني لا وجل قوله لعن لا لئلا لا يفتح

المثناة الغوفية والربعانية والشديد اللام على رجل وشي نظم
 المثناة العتية وفتح السهل للجنة تصب تفرج قوله أفتاى
 هو أي العرس أفتاى صا من البطن ومن غث في محل الرفع على
 الوصفية ومن غث بفتح غيظ وهو غير بعد جرح قوله ومن
 قيل ناري الخمامة شاعفت مولى عليه العواطف والمراد
 بالمولى ههنا المومني والمولى الثاني يدل من الضمير في عليه
 كنهه قدم للفرقة والمعنى ناري كحل ابن عم قرآنة قرآنة
 بعدنوه خارجة أحد جرح قوله من قبل ومن بعد بالجر
 من غير يتوهم قرآنة شاذة للمجدي والعقبي يشرح
 داعرنا نصبا اقتصار على ما هو الأصل في الظرف وتعلم
 منه حواز الخرب لأن هذا شأن الظرف ولم يطل لأنه لا يشك
 له مطلق الأعراب قاله ب قوله وما من بعده يخرج عنه
 غير فالق ذكرت قبل قبل وهم قد حكوا فيها اعتبارها بالفتح
 والجواب أن المراد بالفتب القلب على الظرفية وذلك لا ينفي
 فيها بس ويدخل فيه على فوجب وقد قد مناعن التوضيح أن
 نصب على الظرفية أو غيرها غير موجود وما حجب فقال
 أبو حيان وأوجه له فيها إلا غير طريق إلا أن نقل عنهم نصبها
 حالا إذا كانت ككرة انتهى فإن أراد كونها ككرة قطعا على الإضافية
 افتقر إلى استعمالها مع متعوية شائع والفا كانت مع الإضافية
 معروفة وكلامه معناه وإن أراد فكثيرها مع الإضافية فلا وجه
 لاستراط التذكير لأنها لم ترد كذلك وأيضا فلا وجه لتوقفه
 في يجوز أن يقال على الحال فإنه مشهور حتى أنه مذكور في
 كتاب الصحاح وأيضا لا وجه لاعتداله عن ابن مالك بذلك
 لأن مراده بالتكثير الذي ذكره في قبل وتبعد فهو ان يعظم
 الإضافية لفظا وتقدرا توضيح قوله بالما الفرات أي أعرب
 السايح قوله فاشترى بعد الصد ووجن قلنا لا يهد
 اسدينية واسدينية بدل من الأسد وخطية تكبر وله وشديد

البا

البا اسم موصوع وعلى لذة صفة جزاء فدا قدمت على موصوفا
 فمات حالا ز وعمل أن يكون المتن فيه وفي البيت قبله
 للفرقة قال المرادي إذ انوت الغايات بلا منظر اختار
 سن فاصحابه تنوينه مرفوعا وعليه فاشترى بعد على
 لذة جزاء واختار التثنية فاصحابه تنوينه منصوبا لقوله
 فشاغ لي الشراب وكنت قبل لا يفرج قوله لأنه جعل بالحقبة لل
 وقال يعظم بل إنما اعرب لعدم تنوين معنى الإضافة لمعنى
 كنت قبل كنت قد بما فاد إدن أو لا أي متقد ماض وقول
 المص إذا ما كذا فنية موافقة لكلام هذا البعض إلا أن
 يريد بالتكثير والتكبر بحسب اللفظ قوله وهذا القول
 عند من وضعه ولا فرق في هذا المعنى بين ما أعرب
 من هذه الظروف للمقطوعة وما بني فيها قال أبو الفتح
 وهو المضاف إليه ولو بواسطه فتشمل ما إذا حذف
 انما كانا في التثنية الثاني أو يدعي أن الأول حذف
 للخلقة الثاني ثم الثاني حذف فخلقه الثالث لأن الإصحاح
 الحذف على التدرج دم قوله باني خلفا طاهرا في أن القيام
 مقام المضاف من شمله أن يصلح لأعراب المضاف فأو كان
 المضاف إليه جملة لم يحذف المضاف إذ الجملة لا تصلح
 للتعاضدية والمفعول شاطئ سم قوله لقيام قرينة
 فأنما نزل المص ذكر ذلك التكاليف على فله من كثرة الظاهر التي
 شرط فيها ذلك وشرح ما لو لم يكن عليه قرينة فمتنع أن يقول
 ضرب زيد وأنت تركد ضربا غلامه فلا قرينة فإن وجدت
 قرينة جاز بلا إشكال شاطئ عن بن جني وطاهره أن مدار
 أطر الخذف على القرينة لا على امتناع استعلاء المضاف
 إليه بالحكم خلافا لما في التثنية فإنه يدان فرض الحذف مع
 العلم قال أقياسا أن امتنع استبداد به والأصحاح أن
 واستكمل دم فخر لا يتبع استبداده على السماع فقال كيب

جميع هذا مع قولهم في التوكيد اذا قيل جاني زيد احتمل ان تريد
 غلام زيد او ابن زيد او نحو ذلك انتهى وتجب بان تقدم هذا
 الاحتمال للاحتياط في رفعه لا يستلزم طفا زركا به بالفعل
 قياسا ما تنبذ به اذا حذف المضاق فتارة تكون طرا
 وتارة لا تكون فتارة يكون مقتضاها وتارة لا يكون ذلك يعود الى ضمير
 عليه وقد اهتم الامران في قوله تعالى ولم يبق من قريته اهل كما
 في اها باسبابنا وهم قايلون الاهل ولم يبق من قريته اهل فحذف
 المضاق ولم يبق من قريته اهل او لا بد اعاد الضمير على لفظ قريته فقال
 اهل كما هو الحال في ما لم يبق من قريته اهل وادعاه باعادة الضمير
 عليه او هو قايلون **قوله** في مقام المضاق اليه في قوله
 المص عنه في الاحكام المتعلل جميع ذلك حتى قوله السابق ورعا
 انكس ثا او لا يملكنا وحيات بان المقص اهمه بالاعراب لانه
 المقصود بالذات في هذا الفن فنفس عليه بغيره **والاخر**
 ان يقال لم يتعرض للمص لغير الاعراب لانه مبني على سلامة
 المحذوف وهو جلا في الاكثر **قوله** البريض هو اسم فاد
 وروي مجزى لغير بدسقى والحق في الخبر فالسلسل العذب
 او البارز قاموس **قوله** عنوان هذين حرام ونحو الاذان
 والاقامة سنة اي فعلها **قوله** وفي الخالية عبارة
 التمثيل في التكرار ان كان المضاق مثلا انتهى وهو التمثيل في
 الصفة نحو مربية رجل زهير شعبل اي مثل زهير **قوله**
 ويقام الثالث الملائمة الثالث ما اضيف اليه الثاني وان لم يكن
 هو مضادا عكسا ما قبله كقوله كلامه **قوله** فاذكره في قوله
 الذي لا يذوق من السيرة والعبادة اسم فريس وظلها اي
 عزها في مشيها فاعل ادرك وعزمه بفتح اللام الملهمة وكسرة
 الذي هو الذي اغار على اهل الساعية **قوله** كما قد كان الذي
 كالحرائد الذي قد كان او على الخبر الذي قد كان وهو يكون الخبر
 بالمضاق وذكره لدفع توهم ان هذا احد غيرهما كما قد جدد

نقال

بحار غير المضاق فان قلت التسمية بهم ان هذا الخبر غير ما كان
 الا لاسمها التي بنفسه قلت بفتح اللغاة مرة بنا على ان العزم لا يغير
 زمانا والخر غير من ووجه التسمية كونه بالمضاق قوله لكن
 بشرط ان يكون ما عطف عليه ذليلا على المحذوف **قوله** تورد
 اضله لتورد **قوله** لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين اي
 مختلفين وذلك مستبعد لان العاطف نايب عن الغافل في عامل واحد
 لا يعمل آخر وانضبا ولا يعوي ان يتوب مناب عاملين هذا **قوله**
 من والمبرد وان السراج وهشام وزهبا الاخفش والكساي
 والزجاج الى الخوازاختر المحذوف دون العطف لان حذف
 ما هو عليه لئلا يجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين
 مختلفين في الخبر على المتفق عليه او لي من الخبر على المختلف
 فيه بفتح قوله كالحري دون عطف كون هذا اسما عيا
 مذهبا الصريون والكوفيين بفتحة **قوله** ومع
 المنصور العاطف المضاق لغير لا فنية كلاما السيوط ان هذا مقس
 عند الاكثر **قوله** كقراءة من جاز في الخبر مخالفة للقياس
 من وجه اخر وهو ان المضاق ليس معطوفا بل المعطوف
 حلة في المضاق بفتح **قوله** كماله الخ اي على حاله
 او المعنى بقى مثاله الاول اي يصير حاله مثل حاله
 والمغفرة التي اقضاها الله سبحانه على ان العزم لا يغير
 زمانا كما مر **قوله** اذ به تفضل اي بفضل الاول بالثاني
 او العكس **قوله** بشرط عطف اي على ذلك الاول وسبق
 اطلاق العطف بغيرها **قوله** واصله اي لئلا يذوق
 المعطوف واعلم ان الشرط اخذ امرين اما اضافة المعطوف
 الى مثل ما اضيف اليه الاول او عطفه على ما اضيف اليه الاول
 والثاني نحو عطفنا او نفع من قبله بوضع **قوله** ما قبله
 عارضا للخبر العارض السحاب ومن طريق الرواية دون السير
قوله وقد يكون ذلك الخ مقابل الغالب **قوله** ومن قبل

نادي الخوا ومن قبل ذلك وجعل في الغرة الأصل ومن قبله خذت
البا وعتت الكه نقوله شرفا وموقع بعد ومن معام وعلمه فلا شرف
فيه من قوله فلا خوف عليهم اي نظم انما لا يخفى ونؤمن وكسر الهمزة
وكسر الراء من محضين وقد انقلب نفاية الفا من غير تنوين وختم
الهمزة وهي منوارة وتصلح لظن الاستشهاد ويجعل الفتحة فتحة
اعراب قوله وهذه من لفظة المسئلة عنده من باب
الفصل بين المضاف والمضاف اليه فلا يجوز الا في الشعر لفظ المند
المضاف من قبل الشارح لان يد ورجل يتكنا زمان في من قال لها
فاجعل الثاني لقربه فهذا في معمول الاول لانه فضيلة وهي جائزة
فما ساق في قوله وعندنا الفراء الاسمان الى خمسة العشر
بالضبط من كاليه والرجل والنصف والرابع وقبل وبعد ثلاث
حار وغلار فلا يقال اشتريت دارا وغلار زيد بن سوطي سم
قلت لعل وجهه ذلك ان المصطفى كالتس الواحد فاعتبرت
انما فتر ما عفا قوله وهو على الاول عبارة للمنفصل لثقل ذلك
بان جعل بعد رها فكل الشتر عطف اي الاول المذكر كوزا اي
المذكر كماله على الاول او اول اخر على الاول المذكور
فصل مضاف اي من المضاف اليه ولا بد من نفسه بان لا يكون ضميرا
ما نصب خبره ما اذا كان الفاصل مرفوعا لانه عند
ذلك ممكن في موضعه فكان الفصل به فصلا حقيقة فاشكره
لذلك شافيا سم قوله معنولا او ظرفا لغير الفصل بمجموع
الامور التي تبرز الفصل بكل من فيه نظرا واشترط في الفصل
اذا كان معنولا ان لا يكون حيلة لظوله فلا يكون محتمل قوله عند
الله مطلق زيد من قوله تلك مسا بل ظاهره امتناع الفصل
اضيقا في غير ما احتج بالتمييز من المضاف وان لم يكن احسن منه
فانه معمول لكن تكلم لم لا تعتبر المفعول ايضا لانه غير اضني
من المضاف بناسبه اعتقار ما لا يكون احتساب قوله مصدر
اي معقد لان والفعل ساقلي قوله والمضاف اليه فاعلمه تبع

في التفسير بالغا على التبريل قال با هشام ويرد عليه قوله ترك
يوما نفسك وجوها انني وهو منهي على ان الأصل ترك كل نفسك
قائه من اضافة المصدر الى معنوله بعد حذف الفاعل والظاهر
ان الأصل ترك لنفسك شافيا ما مع هوها فهو من اضافة
المصدر لفاعله فلا مرد وقد تبع في التوضيح ما في التبريل
غير رده قوله ما لا يجوز ان يكون مكانا لان الأصل محاشي
اسما كمناني اياك قوله قتلا ولا دم شركا بهم برفع قبل
على النيابة عن الفاعل بزمين ليس للمفعول وحركته كما لم يقل
مصدر رضائن وشركا بهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى
فاعله واوداهم معنوله وفصل به بين المضافين وحسن
ذلك كون الفاصل فضله فلا يعتد به وغير احتساب لثقله
بالمضاف ومقدرا للتخفيف فسقط طعن الزمخشري في هذه
الفترة بقرى قوله فتشاهم المصدره فتشاهم اذا اجتنبوا الى
السم رافة وبعده ومن يلغ اعتقاب الامور فان جدد له ذلك
اصل ومعاجل والبعاف بتثنية الموحدة وبالسا المثنية طائر
صنفين لصاد ولا يضطر وفصل به بين المضافين والاحمال
جمع احد طائر قوله قد اسهم الخ صدره وخلق الما زى
والقوانس بحر خلق عطا على ما قبله والمما زى بالمعجزة وتزيد
البا من الدروع السيف والقوانس مع قولن وهذا على السيفته
من الحديد وقوله فزجتها الى الزج الطعن والمزجة كسر
الهمزة قصير والقوانس بفتح القاف الشاه من النوق وكل
لها من المضافين قوله ومعنا اي اسم فاعل واسم معمول
معني الحال او الاستقبال قوله فلا عتيل الله الخ ينصب
وعنده وحركته قوله وسوال ما منع المصدر ما زال
يكون من نوبك بالغنى وفصله منصوب فاصل بين قوله
او طرفة اطلاقه على التبريل المرد وكما هنا شافع قوله كانت
يوما المصدره فترسني بحيرة كوشن ومدحتي اي اصلح ايعالي

المصاير

نادي الخاي ومن قبل ذلك وجعل في الغرة الاصل ومن قبل فخرت
الياء وبعثت الكسرة فتقوله شربت دموعي ومن سحام وعليه فلا شرب
فيه من قوله فلا خوف عليهم اي نظم انما لا يخبرونون وكسر الهاء
وكسر الشاء بن محسن وقرا الخوف بفتح الخاء من غير تنوين ومن
الهاء وهي منويزة ونقلها انشأ للاستبصار ويجعل الفتحة فتحة
اعراب قوله وهذه هي الفخذه المسلة عنده من باب
الفصل بين المضاف والمضاف اليه فلا يجوز الا في الشعر لحظ لا بد
ايضا من قبل التنازع لان يد ورجل تكنا زعان في من قالها
فاعمل الثاني لتعريفه بعد في معمول الاول لانه فتحة في جاز
فتا سياتي في قوله وعندنا الفراء الاسمان الى خمسة الفراء
بالمصطفيين كالبند والرجل والنصف والرابع وقيل ولابد خلاف
ما روينا فلا يقال اشتريت دارا وعلا من زيد سبوطي سم
قلت لعل وجه ذلك ان المصطفى كاشي الواو قد فاعنتت
اضافته ما معا قوله وهو ليس الاول عبارة المتن لتحمل ذلك
بالفعل بعد بها هلكه اشترط عطف اي الاول المذكور اي
لنتر وبعثت على اول اخر الاول اخر على الاول المذكور
فصل مضاف اي من المضاف اليه ولا بد من تقديره بان يكون ضميرا
في قوله ما مضى خبر ما اذا كان الفاعل من قوله علة عند
ذكره ممكن في موضعه فكان الفصل به فصلا حقيقة فاشكره
لذلك ساقط سم قوله مفعولا او ظرفا لغير الفصل بمجموع
الامور التي يجوز الفصل بكل منها فانه نظرب ونشترط في الفصل
اذا كان مفعولا ان لا يكون جملة لطوله فلا يجوز ان يمين قوله بعد
الله مطلق زيد سم قوله تلك مسال ظاهره امتناع الفصل
اختيارا في غير ما حق بالتمييز من المضاف وان لم يكن احبنا منه
فانه مفعول لكن تفكيكه لا يقتضي الفاعل بان يمين غير مضمين
من المضاف بنا سبه اعتقار ما لا يكون احبنا ب قوله مفعولا
اي مقدر لا بان والفعل ساقط قوله والمضاف اليه فاعله تبع

في التفسير بالفاء على التسهيل قال بن هشام ويرد عليه قوله ترك
يوما نفسك وهو اها انتهى وهو منهي على ان الاصل تركك نفسك
قانه من ايضا فاعله صدر راي مفعوله بعد حذف الفاعل والظاهر
ان الاصل تركك نفسك شافا تو ما مع هو اها فهو من ايضا فة
المصدر لفاعله فلا مرد وقد تبع في التوضيح ما في التسهيل
غير بوجه قوله ما حاشا في ما ان يسور مكان لان الاصل ما حاشي
اسما لمكان اكل رزقه قتلوا ولا وهم شركاءهم برفع قتل
على النيابة عن الفاعل بمر من للمفعول وحرك شركاءهم فاعل
مضد رمضان وشركاءهم مضاف اليه من ايضا فاعله صدر راي
فاعله واو لا وهم مفعوله وفصل به بين المضافين وحسن
ذلك كون الفاعل فضله فلا يعتد به وغير احب اليه لعلقه
بالمضاف ومقدرا للتخبر فيستقططعن الذي تحري في هذه
الفترة بقرح قوله فتساقم المصدره عند اذ اجبتهم الى
السلم رافة ولعده ومن يبلغ اعقاب الامور فانه جدير لصل
احل او معاجل والمعاين بتثنية الموجد وبالثا المثلة طائر
ضعيفا لصاد ولا يضطاد وفصل به بين المضافين والاحاد
جمع احد طائر قوله قد اسم الخبر صدره وخلق الما زى
والقوانس بحر خلق عطف على ما قبله والمما زى بالمعجزة ولستبه
الباء من البرزوع البيض والقوانس مع قوله وهو على البقية
من التويد وقوله فزجتها الى الزج الطعن والمزجة بكسر
الميم ومع قصير والتكوس بفتح القاف الشابه من النوق وال
بها من المضافين زقوان وصفا اي اسم فاعل واسم مفعول
تجني الحال او الاستقبال قوله فلا عتبيل الله الخ يفتب
وعده وحرك سله قوله رسوا لما منع الخبر صدره ما زال
يوقن من نوبك بالفتي وفضله منصوب فاعل بن قوله
او طرفه اطلاقه على ما شمل المحرركا عنا شايح قوله كذا
يوما المصدره فرشي عني اكون ومدحتي اي اصح ايحالي

التضامين

غير على النسب من رشتهم اذا الصفت عليه الرشد ومدحتي
 مفعول معه وفضل بين المتضامين يوما والعسل يفتح العين وكسر
 السين المهملة تنكس العطار التي جمع لها العطر وقوله فيها
 خطنا الى ما مضى القصة والحظة للفتنة والاسارى كسر الاسر
 وقد زاد لحظة احزى وهي القتل وكله فكم واستمر وفصل
 بين المتضامين باماع وقوله ما مضى القصة فيه نظرات
 خبرها معز و خبر ضمير القصة لا تكون الا حلة مريحة للجن
 بلها ضمير ضمير خبره على حدان هي الاحياء الدنيا على ما مر
 في باب الفاعل قوله يا حبيبي متعلق بخبره وانما تراه خبر
 المتضام مفعول لا يا حبيبي ويجوز ان يتعلق بضمير وجد على انه
 للفصل على ما ي من احاز افعال ضمير المصدر زوجه وغرب
 لان ضمير المصدر الذي اجزا افعاله تار زوجه من استتر شافى
 استر قوله معمول غير المتضام في دخل في تفسير الاحتمال
 لهذا الصفت والمند او لا يجوز عطفها عليه عطف الفاعل
 العام لا متناحرا ما وفيه ان مراد ما لا ضمير ما لا ضمير
 لمعط العطف ويمكن ان يقتضى الاحتمال ما اشار اليه انتم بقوله
 فاعلا كان الخبر قوله ايجب ايام لقاب الرجل ولد ولدا
 عبا ووالله فاعله فصل بين قوله تشقرا متباحا الخ تمامه
 لا تخفى ما للزنة الرصف والمساو ك مفعول فان لشمير فصل
 به بين المتضام وهو ندي والمتضام اليه وهو رصفها ويدي
 مفعول اول فامتحا حالاً يمتصية اي متصوكة والكاف
 للنسب وما مصدرية والرصف فاعل تخفى وما للزنة مفعوله
 وهي السعابة والرصف تفهمن جمع رصفه وهو حجارة موصوف
 بعضا الي بعض وما الرصف ارق واصغر قوله فاحاط الخ
 اي رسم هذه الدار كخط الكتاب ويقارب اي اللفظ او يزيد
 اي ساعده قوله من ابن ابي شيخ المصدر رفعت وقد سئل
 المراد في سيفه قاله معاوية لما اتفق ثلاثة من الخوارج على

واقول

تفسير

ان يقتلوا على ابي ابن طالب وعمر بن العاص ومعاوية فسلم اثنان
 وقتل على نفسي الله تعالى عنه والمراد هو عبد الرحمن بن الحبحر
 قوله كان يزدون لئلا قال من هشام عتق ان اباها المتضام
 اليه على لغة القصر ويبدو له او عطف بيان سوطي وهما بالرفع
 خبر كان قوله وفاق كعب لئلا قاله بحبر بن زهير اخو كعب صاحب
 باني سعاد اخوان هسان ع قوله يزي اسمها الذي نفسي من
 اصبت الصدا دارسته لقتله حيث تراه وفي من اغنته اذ ربه
 فخاب عند ماته والارغوا الكف عن التبع ونقص مضام
 والعزم مضام اليه وهو انما فعل نقص ففصل به بين المتضامين
 ع قوله ما ان وهذا بالضم زايد والصبا العاشق ووعد
 بالرفع فاعل خبر فضله بين المتضامين ع قوله فانك لها
 الخ في رواية لظن لمطر باضافة النكاح اليه والفضل بالها
 وهي محتملة للفعلية والمفعولية للدليل الذي ذكره وعلى
 التقديرين فالها محروقة باضافة المصدر اليها وعلى هذا
 فيشكل خفف مطر باضافة المصدر اليه لان المتضام لا يضاف
 لسين مصدر اليه بل ان كان النكاح احل في وسببه ان مطرا
 كان قبح للنظر فحتمه امرأة صلبة وكانت تريد فراقه وهو
 باي ذلك يقبح قوله بالنعمة التي منه نظرفان الفعل وهو
 تروم ليس مفعول صايل هو عا مل في المفعول الاول وهو مرفي
 الثاني وهو جلا غابة الامران متعلق بالفعل وهو باي لعدم
 عليه وفضل بين اي وبين الارضين بالفعل ومفعوله تروم في
 قوله باي تروم الخ تمامه الذي ان ام عسفر الكفار و
 الذين يفضله الا والموجدة والكفار كالكاف موضعيات
 وعسفر الكفار اي احلوا الدبر الي ام تروم هو الخو الكفار ع
 قوله معا وصرارة لئلا اسم من الشتم وهو الكبر وصف به
 الشاعر رجلا يظهر التكبر كنه له او الخارب وقت ظهور لعناق
 الخيل لا يجر انه في الخروب والهادي العنق والساهد في جبرة

بلغ

ع قوله وفقد لما التقي المراد به ان يصح حلول حرف النفي
 والمضارع محل غير مع خلفوها دم قوله حازان بتقدم
 عليها لما ذكره من الخوارق فيه الذي يخبري ولم يدكر انهم
 خلاف قول المرادي والذي صحه المضارع للمنع قاله في القوم
 وهو في الخصام غير مبين وهو دليل ظاهر بان اجاز للسند
 لكن بشرط ان يكون للمفعول ظرفا او عدلا انتهى قوله لعلم قد
 التقي لغيره لا يعم وضع النفي حرف والمضارع موضع غير
 ويخفى فيها للانعقاد كما هو لا يقرب زيد لعدم الرابط ووجد
 منه ان للمضارع اليه غير لو كان جاعا نحو قاموا غير مضارع
 زيدا انه يجوز تقدم المفعول المعصية بحلول حرف النفي والمضارع
 محذوف وتخفى منها قل قال قاموا لا يقربون زيد في قوله للمضارع
 حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حال افتتاه

المضاف الى المتكلم

قوله مقبلا يعني بالاصطلاح الضمير وهو ان يكون حرفا العادة
 اخره وقبله حركة من جنسه فيخرج نحو غزو وطمس قوله او يكن
 من غير النفي فالنفي لكل من المذكورات اي اذا التقي فاصد امثلة كونه
 ثم قوله قد في مشهد اول وجوبا مستدانا والباي بالضم
 مستدانا وفيها شذوذا رابع ثم قوله اخرها واوجب التكون
 هذا اعم من قول الكم وندم التا في المنزلة قوله هذا راوي لعل
 اعراب كذا وكوه مقد رتعد بالعلم امكان محذوف اخره
 لوجوب سكونه للادغام لاستعنا لا كما هو عليه في غير هذه الحالة
 ثم قوله فاصلا في الجمع للرفع زيد في معنى بعد الاضافه ولم
 ين امله قبلها انما يذكره في المنصوب والجزء قوله ثم التقي
 النعمة كونه في انه يند التقي الواو يا على قلب النعمة كونه
 واخراجهما ان يند التقي النعمة على قلب الواو كما في اخر جمع
 جروفاهم فقبوا النعمة كونه ثم تذكر وصول الي قلب الواو يا لا جملها

ولو عكسوا كان اقدا ما على الاقوي من غير تدريح قلت لا يمكن الحكم
 في اخر لانه يودي الي قلب الواو لغير موجب لخلافه في مسلمي والم
 قديم قلب النعمة في اخر الواو في مسلمي ان قلب الواو يا في اخر
 ناشي عن قلب النعمة كونه وقلب النعمة كونه في مسلمي ناشي عن
 قلب الواو يا بفتح قوله اودي يني للثبوت بعد الرقا ووجه
 ما تقدم رقي به تبيين للثبوت حين مكثوا جميعا في طاعون اودي
 هكذا عاقبوني اوديوني والشاهد في بني ع قوله لمن اي
 اكس الحرف للضموم ببل المطلق بالكتابة لقولها ان النسي لغير
 هوذا اذا خفف سم عن الشاطي قوله عن هذا بل تصغير
 هذا لول وهو المدرك من الارض او من دول وهو المنطرب
 من تصغير الضم فيها وهي من مصر بفتح ثمة انقلصا
 يا عوصا بفتح كونه الطريق التي يستحقها ما قبل الباقية قال ابن
 هشام هذا تسمية الطريق عن الحركة في غير انوات الاعراب
 ومثله لا يملين ولا قاعين ايرا قوله حسن وليس ذلك
 واصا عندهم ثم قوله شيعوا الاخرة ليدنة الحشدة والعتقوا
 تبع بعضهم بعضا في الموت ويخرجوا الى المعركة والراعي في المفعول
 ان يخرجهم المنة قوله يستندون في النظر فان هذا المبدل
 فيما تقدم اذ ليس من المقصور قوله تدي وعلى ذلك ان الت
 الاستماء قاله اوجان ب وهو اسم لواحد الاوه من النعم
 تخرج قوله الاسمية قيد بذلك لتكون مما نحن فيه وهو
 المضاف للبا والافلح فيه قلب النعم ان انما ب قوله
 فان الجمع اتفقوا في الرفع فان بعض العرب لا تقلب فتقول
 لراي وعلاي مرادي وظاهره ان من يقول لداي يقول
 الاي بفتح قوله وهو ما سوي الاربعة الخ واجازا لم يرد
 اي فاطمة وبر واللام ولقاهما في المنطق واختره في التسهيل
 فيقال في في الاكثر قاله ابن الحاج لهذه الثلاثة مما يجب
 فيه فتح التا بعد ان يدغم فيها ما وليته مع خروجها عن الاربعة

المستثناة ثم ان هذه الثلاثة اذا وقعت مرفوعة لا سعدان
 تكون رفعها واو مقدرة لانقلاب واوها واو لا لا ينقل للرفع
 كما قالوا في الجمع للذكور اذا اضيف للمفعول تسلي ولا تايه قول
 المص اول الكتاب وشرط في الاعراب ان يضمن الالف لانه مبني
 على عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة سم وهذا الذي
 لم يسمعه كلامهم ثم جرت عليه وقد جعل من ذهب للرفع مقابلا
 للمفعول من الاعراب بحركات مقدرة ولعله انما لم يذكر لان
 في حالة النصب للعلم بحكمها بطريق المقابلة على الواو سكونه
 وقد عذف هذه الامور اذا كانت الاضافة للمختصين يستل
 واحترز بها اذا كانت للتعريف نحو يا مكرمي من اوجه الحال
 او الاستقبال فان اضافته مقدرة الانفعال في تمارج اليا
 فيه ما اتصل به فلا عذف ولا تقلب ولا حظ لها في غير النسخ
 والتكون ثم قوله وكسر هاتفة قليلة لبني يربوع ووجهها
 انهم زادوا بعد يا الاضافة با ساكنة فوجدوا الترابية
 تحسفا وانقلبت الكسرة دليلا عليها او انما دعوا يا الجمع في يا
 الاضافة ساكنة لم كسروا الالف لثما الساكنين وسوغ ذلك مع
 نقل الكسرة عليها ان الالف اذا سكن ما قبلها نزلت منزلة لرفع
 الموصول كقولهم وحي ثم قوله وفي الخبر كسرة طاهرة اعترض بها الكسرة
 موهوبة قبل مفعول عامل المرفوع جيب بان كسرة المتاسسة ذهبت
 وخلفتها كسرة الاعراب وزادوا بالاصل بقا ما كان ثم قوله
 مبني زودا فله لا متضمن لثابه فان قبله الاضافة لمبني قبلنا
 شرطا في غل الصافي في الاقام سرا اعمال المصطلح قوله
 ان في رفعه التاييب للوجه المنع ماضيه من الالباس لانه
 يتبادر من صيغة المصدر رانه من لبني للفاعل ومنه يعلم
 انه لا منع فيما كان فعلا لازما للثا المفعول كزكم فصورنا اجنبي
 زكام زبد ولا من الايتان يحوي مصدر ي موصولا بفعل مبني
 للمفعول نحو يبي ان يقرب زبد يس ودليل الجواز الجمع في

اعمال المصطلح

فعلهم

قولهم اجنبي قراءة في العام القرآن وعلى ذلك تقول اجنبي اكل
 الخبز وشرب الماء وتضمن المصدر بالبع على اعتقاد معنى الرفع
 ولذلك قد درس قولهم عجبت ان اتباع آتيا نه اي من ان
 اوقعت شاطبي ب فساد ان فاعل المصدر يجوز حذفه
 لان المفعول الذي تضمن اجله وجب ذكر الفاعل مفعولا في المصدر
 وذلك لان الفعل مع فاعله جملة ولا بد لها من مسند وجب
 ذكر الفاعل لتصل جملة مستقلة والمصدر لا يكون مع فاعله
 جملة ايا ولا بد من جزم معموله يكون معه جملة فعلية ماضية
 بلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر ووجهها اذا كان اسما للكون
 وقوة من مصادر الافعال الناقصة ثم قوله بجلا في فاعل
 الفعل فانه لا يجوز حذفه الى ما قبله اياها في باب الفاعل
 قوله لا يتعمل من هو سياتي اخر الباب ان الواقع تدل على اللفظ
 بفعله بفعل المضمر كونه اعمال الاول كونه والمصدر في ذلك هو
 الاستقراء ثم قوله والثاني اقيس لانه كسرة فخره بالفعال
 ثم قوله في مسغبة اي جماعة يفرح قوله فاعمال اثنان
 فاكيل كعبه من مشاةقة الفعل بدخول الالف عليه بفتح ولم يسمع
 بفتح الفاعل بعده الا في قوله *
 * تجلت من الرزق المسمى الله * ولذكر بعض الحسن فقرا
 بنصب المسمى وفتح الله بالرزق ثم وذكر ان هشام ان عمل
 المصدر في الفاعل ضعيف مطلقا ثم قوله بفتح الختامه
 از لنا هاتمين عن القيل بفتح متعلق بالالف وهما جمع هاتمين
 وهم الراس واقفا في الكسرة لاختلاف اللفظين والمفعول الاعيان
 وقوله ضعيف في لغاهم حال الفرار راجح الاحل هو وضعيف
 فاعل المفعول النكارة ثم قوله الى الغيرة اي او المفضل
 للغيرة فلم يكل العجز وتعمما منصوب بالفتحة وهو كسر القم
 اسم زحل ثم قوله فلتك والنايين للغيرة منصوب بالفتحة
 من ائت الرجل رقبته ثم قوله اي المصدر وانما يعمل للمخاطبة

انه لا بد في علمه من جهة حلول الفعل بحله اما وعده كالآتي بـ
 من اللفظ بفعله اوقع الفرق المصدر في المصدر على ان يعمل
 وذلك المصدر بالمؤكد والمبين بخوفه هربا او فربا من شاطئ
 قوله بـ لا من اللفظ بفعله واختلف في اقتباسه فعمل
 لا ينقاس وينسب الى س وقيل ينقاس في الامر والدعا كما مثل
 والاستفهام كقولهم **هـ** علافة ام الولد بعد ما
 والتوبيخ لغيا استفهام كقوله **وفا** فابي الهم والي والوفي
 والاشكخ هذا الله والوعد نحو قالت نعم فلبوعا بنية تيم قيل
 تنقاس في الامر والاستفهام خاصة **هـ** قوله نصب بالمصدر
 واختلف في ناصب المصدر ففي الايضاح انه مفعول به عند
 س اي الزما هربا وان غيره تراه متصوبا باضربا **د** قوله
 على الاصح هو من نصب **س** وهجاعة وقاله في ذلك للمردم
 وهجاعة ومن ادلة الاولين اضافة المصدر الى المفعول في
 خوفه الرقاب **د** قوله **فما** اذا ورد الخال كلامهم يدل على
 انه لا يجوز نقد بر ما مع الماضي والمستقبل ولست كذلك يجوز
 مطلقا **د** قوله ان الخفيفة وانما لم يذكرها لانه لا يأت
 نقد المصدر بها قليل ولا كثير كقوله ان وما ولا لا نقد بر ما
 سابق بعد افعال العرف فنقد رعلت ما ضربت كما نقول علقت
 ما صبغت وعلقت صنعت فاستغنى عن نقد من الخفيفة بتقدير
 ما شاطئ والاضمير ولا يحتاج لهذا الباب اذ قوله مع ان يطلق
 اسم المصدرية والخفيفة وما دعاه في التسهيل كالمخفة
 الهملة المصدرية تحية لها **س** قوله **لانه** واقعة بعد علم
 قال الناطم ونقد الخفيفة بعد العلم فغيرها بعد لولا او قبل
 كراهة او ارادة او خوف او رجا او طمع او خوف ذلك سوطي
 غير صالح للمصدرية ايضا لا تقع بعد العلم ولا تشد مستند
 مفعول **س** قوله ولست نقد بره باخذ الدلالة شرط قال المولف
 واذا ثبت ذلك امكن الاستغناء عن الهماء في له صوت صوت هجاء

وما قاله ظاهر وليس قليل بل هو ابواب احدها باب ضرب زيد
 قايما فان ضربا عامل على فعله مطلقا مع انه لا يقع في موضعية
 نقد بل هو مع الفعل والثاني باب ان اذا دخلت على المصدر راعا
 لخوا ان الكرامك زيد الحسن والثالث باب لا نحو لا اغراض من احد
 عندي والرابع باب كان نحو كان الكرامك زيد احسنا فاذا
 انشراط الناطم ذلك الشرط لخلل والقواب ان مقاقا المصدر
 ولا يلزم ما اعترض به اما ان كان وان ولا فنقد بران والفعل
 سابق في الافل بدليل انك اذا ارادتها مع النقد بركن العرب
 التزم ان لا ياتي في الخبر للمصدر في هذا العاقل وكذا باب
 ضرب قايما التزم العرب فيه رفض ان والفعل ولا يستكمل
 بذلك مع التزام حذف الخبر فلو اظهرت الخبر رجع الى اصله
 فحان ان تقول ان اضرب زيد **ا** قايما حسن شاطئ وما اجاب
 به لا يجري في له صوت صوت هجاء بل الظاهر ان المعنى يناسبه
 ان والفعل بـ قوله ان يكون مظهر هذا العلم من التقدير بالصحة
 اذ الضمير ليس بمصدر **ب** قوله **فلو** اصله يعمل الضمير باضربا
 بزوال الخبر وفي الفعل فلا يجوز مروري بزيد حتى وهو غير صحيح
د قوله خلافا للكوفيين وسيد كثر وما الحرب اما علمهم ورجع
 وما هو عنها بالمديح المرحي وما الحديث عن ادم لكن اعني في
 هذا في عمله في الجور **د** قوله **فلو** صغر بـ لانه بالتصغير
 بزوال عن الصيغة التي هي اصل الفعل مع نقص المعنى **د** قوله
 غير محدد وبالمراد بالحد وان يكون على صيغة تدل على الدقة
د قوله **فلو** جدد بالتام ليعمل ان صيغة الوحدة ليست
 الصيغة التي استعملها الفعل **د** قوله **فلو** كانت الثاني اصل بـ
 المصدر لم يفرخو فلولا رجا النقص منك ورجعة عنك شاطئ
س قوله **يحيى** به اي يحيى بالما والجلد بالفتح فاعل في اي
 نصف مسافر معه ما قسم لاحيى به نفس الكاتب كادعوت
 عطشا وحره مصدر ومضائي في فاعله **و** الملا بفتح الميم مفعول

ما ذكره في مصدر التقدي لو اريد فان كان من التقدي لاثنين
 حازرت اعنا فنه لغاعله ولفعوله الاول ولفعوله الثاني والآخر
 منسج فيه او المتقدي الى ثلاثة حازرت اضافته لكانها والفاعل
 والى طرف متسج فيه فان كان من لازم حازرت اضافته للفاعل
 وللتطرف والاسئلة لا تخفى شاطبي حواسه فخرج القوافل للمصدر
 اثنى بلاوي وما جفت من تشب وقرع فاعلى فنه وهو مصدر
 مفتاح الى مقعوله وهو القوافل بقرع وقرع مفتاح قد اخرج
 لظا الفر واحد ما قافوده فاقواه فاعلى المقدر والادى
 القافية الما لا القدر وحدث بتسديد المم والتشبيب
 المنون والشين المال الثابت كالد ارفعها فخرج قوله
 نني الد راهم الى الشاهد في اضافة نني الى مقعوله ورفع فاعله
 والد راهم جمع درهم لغة في درهم فاعلى البت للاستيعاد
 يا الصبار في جمع صبر في وصديقه فتنى بذاتها الخصا في كل
 هاجرة بذاتها اي الناقة والهاجرة لقبها النهار فوسه
 في الحديث الى بكتها لعد ولعن الاستدلال بانه والله علي
 الناس في البيت من استطاع احتمال كونه من استطاع في الآية
 بدلا من الناس وفيها المعنى اذ المعنى وانه على الناس في
 مستطيعهم وغير مستطيعهم ان البيت المستطيع زولوم
 المعنى على فاعله من استطاع كمنه على ان في الناس في
 للاستقرار وهو ممنوع لحوار كونه للعبد الذكر في والمراد
 بالناس من يجري ذكرهم وهم المستطيعون لان في مستطاع
 قوله لله على الناس والمبتدأ مقدم على الخبر فانه فان
 لغظا اذ اقدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته كان التقدير
 في البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس ايهو لاء
 الناس المذكورين وعلى اعراب من استطاع بدلا من الفصل
 بين البدل والمبتدأ لانه لا يخفى ما فيه دم قوله
 نحو وما كان استغفارا ابراهيم قد يقال ذكر في الآية بعد قوله

لايه

لايه وهو منقول قوله الخامس ان رضا الحق قد سمله المن
 يجعل اوفيه لمنع الخلو بانه وصوما يتبع ما حراي ما لم
 يمنع مانع تشبيل كما في اعمدي اكرامك وزيد فان الاتباع هنا
 تاجر يودي الى العطفا على الصبر المحفوظ بدون اعادة
 الخافض وهو ممنوع دم قوله حتى يصري الحار الوحي
 اي سار في العاقر مع اثنائه والرواح ما بين الزوال
 والليل وهما جازي الاقان اي اثارها الحار اي طلبها طلب
 المعقب من عقب في الامر اذا تردد في ظلمه محذرا
 السالك خبر بعد خبر لقوله فيما قبله فابته الحارم البطل
 والنعرة بالتشب وبالحجر التنية والتقطان صفة التقرة
 وسالكها فاعله ومشي اي يمشي مشي الملوك يعني المفا
 المرأة العاجزة والخيل يقص لا كره وهو مبتدأ ولها
 خبره والمخلة حال والتفيل بضم الفاء والاضاد قوله قد
 كنت الخ دانت من اللدانية ولها اي بالفتنة والدياب
 لغة اللام اكثر من كسها المظلم بالدين زفر لا عور الابنة
 غاي الخ لان شرطه ان يكون مجززه لا يتغير عند التغير به
 وهذا الوجه برفع الفاعل او نصب المفعول لتغير العامل
 بزيادة الشون وتماه في الباب الرابع من المغني قوله
 كالموصول مع صلته تقدم ان مفعول هذا المصدر صلة حقيقة
 في الفصل بينهما اجنبي والابن الحاصب الاجنبي هو
 للمستقل بنفسه عن الجوار المعترضة كالمبتدأ والخبر والفاعل
 والمفعول وغير الاجنبي هو ما لم يتعلق بذلك المفعول
 قلت قرني زيد في الدار حسن لم يفصل بين المصدر ومفعوله
 باجنبي وانما فصلت بينهما بمعلوق به ودخل في خبره بخلاف
 قوله قرني زيد انا بك فضلت بينهما بالخبر للمستقل
 الذي لا يصلح ان يكون متعلقا بما قبله في الخبرية وانما اصب
 للجل المعترضة مجرى التمهلا لها مستقلة بنفسها فلا يربطها

ما ذكره في مصدر المتعدي لو اريد فان كان من المتعدي لا يتن
 حازت اثنائه لفاعله ولفعوله الاول ولفعوله الثاني والحق
 منقسم فيه او المتعدي الى ثلاثة حازت اضافته لكل منها والفاعل
 والظرف فمستع فيه فان كان من لازم حازت اثنائه لفاعله
 وللظرف والاشارة لا تخفى شاطئه فخرج القوافل للمصدر
 اثنائه بلادي وما حقت من تشبها وفزع فاعل اثنائه وهو مصدر
 مفتاح الى مفعوله وهو القوافل لا يخفى فاقين وراى حقيقة اقدار
 لها الخبر واحدا فاقوده فاقواه فاعل المصدر والملاذ بكسر
 الفوقية المال القديم وحقبت بتسديد الميم والسنب بفتح
 السين والسين المال الثابت كالدار ونحوها بضم السين
 نفي الدارهم الى الشاهد في اضافة نفي الى مفعولة ورفع فاعله
 فالدارهم جمع درهم لغة في درهم فالباء ليست للاستيعاب
 بالصارف جمع صير في مصدره تنفي بذاها الحصة في كل
 هاجرة بذاها اي الناقة والهاجرة نقصا النهار فوسه
 في الحديث الى نكته العدد ولعن الاستدلال بانه والله علي
 الناس في البيت من استطاع احتمال كونه من استطاع في الآية
 لا بد لا من الناس وفساد المعنى اذ المعنى وبيد على الناس
 مستطيع وغير مستطيع ان يحتمل البيت المستطوع ولو لم
 المعنى على قاعدية من استطاع كمنه على ان في الناس
 لا يستفراق وهو مجموع لجواز كونه العهد الذكر في والملاذ
 بالناس من يجري ذكرهم وهم المستطيعون لا بد من متدا والخبر
 قوله لله على الناس والمستند مقدم على الخبر رتبة لان الخبر
 لفظا واذا قدمت المتبدل وما هو من متعلقاته كان التقيد
 بالبيت للمستطيعون حق ثابت لله على الناس اي هؤلاء
 الناس الذين كورين وعلى العرب من استطاع بذاهم الفصل
 بين البدل والبدل منه بالمتبدل لا يخفى ما فيه دم قوله
 نحو وما كان استغفار ابراهيم قد يقال ذكر في الآية بعد قوله

لايه وهو مفعول ب قوله انما من ان رضا المقدس له المتن
 يجعل اوفيه لمنع لللوب قوله وجر ما يتبع ما خراي ما لم
 يمنع مانع تسهيل كما في اعني اكرامك وزيد فان الاتباع هنا
 بالجر يودي الى لفظ على الضمير المفعول من يدون اعادة
 الخافض وهو ممنوع دم قوله حتى يجر الى الجار الوصي
 اي سارقا العاصية مع اثنائه والرواح ما بين الزوال
 والليل وهما اي الاقان اي اثارها الجارية طلبها طلب
 المعقب من عقب في الامر اذا شرد وفي ظلمه محذرا
 السالك خبر بعد خبر لقوله فيما قبله فانت الحارم البطل
 والبقرة نالصب وبالجرا التنية واليقان صفة التقرة
 وسالكها فاعله ومثني اي عيسى مشي المصنوع بفتح الميم
 المرأة الفاجرة ولتقبل قبض لا كره وهو مستند ولها
 خبره والحيلة حال والتقبل بضم الفاء والصاد ر قوله
 كنت الحاد انبت من اللدانة ولها اي بالفتنة واللباب
 بفتح اللام اكثر من كسها المطلب بالدين ز قوله لا يجوز
 غايل ل لان شرطه ان يكون مجزؤه لا يتغير عند التفرج به
 وهذا الوجه برفع الفاعل وايضا المفعول لتقرر العالم
 بزيادة السنون وعامه في الباب الرابع من المعنى قوله
 كالقوس مع صلته تقدم ان مفعول هذا المصدر مستند
 حرة في بعض بديها اجني قال ابن الحاص الضمير هو
 للمستقل بنفسه غير اللول المعترضة كالمستند للخبر والفاعل
 والمفعول وغير الاثنين هو ما له تعالى بذلك الخبر فاذا
 قلت مري زيد في اذار حسن لم يفصل بين المصدر ومفعوله
 اجني ولما فصلت بينهما بمعلقة ودخل في خبره كذا
 فوكك مري حسن زيد فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل
 الذي لا يفصل ان يكون بنية لما قبله في الخبرية وانما حوت
 للجل المعترضة بجرى التمة لا بما مستقلة بنفسها فلا يسر في اياها

ليست بمنزلة احد للذين بخلاف ما ذكرت فانه لو هو انه لا ياتي
وهو الاول والاول وهو الثاني دم في الجهة الثانية من
الباب الخامس من المعنى قوله نظر ما في نحو وكانوا فيه
من الزاهدين اذ قد مره زاهد من فيه من الزاهدين قوله
والا لزم الفصل بالحيث يجب بان زكركم مقتضى الظروف
لا يتأخرهم فيها فالمعقول هنا المفصول عنه وبين عاماله خبر
ان ظركم قوله والاخبار عن موصول قبل تمام صليته اي صليته
المصدر راي معموله ولو صح ان المصدر في انه عايد على الموصول
في الثالث المفهوم من خلق المذكور قبله والضمير العايد على
الموصول موصول باعتبار المعنى ولما ذكر خبر هذا الضمير في
الاحتمال وان كان خبره لان في المثال الاحتمال بعد مصدر رقت
تمام صليته منع سوا كان الخبر عنه اسما موصولا ولا ولما عتبار
للمعنى كما في الآية او نفس المصدر كما ياتي في قوله المزل للمذموم
بالعطاء وغيره فاعرف قوله زيد على الاخصان فادراكه يكون
ان يكون قوله عن موصول على حذف مضاف اي عن ضمير موصول
والا فرب ان عن بمعنى بعد ويراد بالموصول المصدر لكونه في
تأويل الخبر الموصول فاحاصل ما ذكره انما منع تعلق يوم حوجه
لا مرن احدهما الزوم الفصل بين المصدر وصليته بالحيث في الثاني
لزوم الاخبار بعد مصدر رقت تمام صليته فاما قول فاما
انه مساو لافعالهم والظروف في قوله الضمير مبني على ان الفعل
المبني والمصدر ايته فعلى الثاني لا يصير في المصدر بل هو في
ذلك الفعل وغلا لاول يتحمل الضمير وعلى هذا الخلاف جواز تقدير
للمصدر في الثاني يجوز زيدا ضربا وعلى الاول يمنع والحقيق انه
ان قبل الفعل الفعل جاز التقديم والمصدر وان قبل المصدر
من ان يفعول مطلق باب متابع عامله والعايد ايضا ليعمل
وجوز التقديم وان قلنا التقدير الزم ضربا فاعمل المصدر لان
ضربا بمعنى ان تقرب وامتنع التقديم اعمال اسم الفاعل

كتاب
فان

تسمى كلفه اسم فاعلا لان اسم الفاعل يجوز اضافته لمفعوله
وتدخل اللام على معموله الموصوف بخلاف الفعل فهما وان اسم الفاعل
اذا كان خبرا عن مبني لا يعمل في عتقهم تقول هذا ان ضارب
زيدا وتاركه ولا يجوز هذا ان زيد الضارب وتاركه لان الفعل
لا يعلق هنا وعلى هذا امر يربح جليتين ضارب زيد وتاركه
فما جاز ان ضارب زيد وتاركه قوله في العمل متعلق بما
في قوله كلفه من معنى التسمية من قوله حارثة اي باعتبار
الحركات والسكنات ثم قوله في التذكير والتأنيث اي في التمايز
معان قوله لمعناه وهو الحال والاستقبال قوله فالصنعة
حينئذ اسم الفاعل واسم للمفعول واسم المبالغة
والصفة للشبهة فمعناه كالمصدر في قوله الدرهم
ضربه الامير فان قلت لم يدخل هذا في الصفة حتى يخرج قلت
هو داخل في التقدير لكان التاويل فيكون مرادة في الصفة
ما هو اع من الحقيقة والتقديرية فدخل في هذا في السبق
الثاني فليخرج هذا التقديم قوله نحو كرم اي من الصفة للشبهة
وكذا اقرب واخواته من امثلة المبالغة فان شام من ذلك
لا فاعلا اضلا من قوله نحو جاري صيف هو الجنس النطق الوقت
للشرب وقال له معني مصباح قوله نحو ضامن كرم من الصفة
لشبهة الحارثة المضارع في الحركات والسكنات وان ضامرا وكوه
لا تقرب منه الى زمن ماض وبغيره وانما يراد به معنى ثابت
ولهذا اتفاق الفاعل معنى فان قلت احدا لتقدم اعني
قوله لمعناه او معنى الماضي كاف في جازع الصفة للشبهة
فما فادق الملح بينهما قلت فادبته ليعلم من عدم انعكاس
الحدا فاعلم على احد ما هو معنى الاخر من افساد
حقيقة اسم الفاعل دم قوله ان كان عن نفسه معزلا اذ كان
الماضي على ان يقع في موضع المضارع نحو كان زيد
ضاربا جازا من انه يقع كان زيد يربح عملا من دم وقس

عن ستم تنبيه اليا في عزل ظرفية والعزل مفعول من
 عزل عنه اذ الحاء والواو بعده وقوله عن مضيه لا يكون خبرا استغناء
 ولا متعلقا بعزل لانه اسم مكان الامتداد في انما المصدر
 معزول الزاى ولا معنى له هنا فانما هو حال وهو في الاصل
 صفة لمعزل سبعة بان كان بمعنى الحال والاستقبال
 كذا اذا اردت ان يطلق للعند الاستمرار كما اعتد به من وعين
 سمول كلام للمعزول قوله والاصواب ان اللد الخواجه ان المص
 لم يدع ان اللد مسوغ بل ادعى انه اذا وحرف اللد اجل وزك
 يصد في يكون المسوغ الاعتناء على الموصوف المحذوف والمص
 ذكر مضافة للمسوغ لا نفس للمسوغ وان قلت اذا لم يكن
 مسوغا فباله ذكره مع دخوله في قوله بعد وقد يكون
 لغت الخ قلت صرح به لدفع توهم ان اسم الفاعل لا يعلج لزمه
 من الاسم لكن يلزم انه لا يتم كون الاستفهام والنفي مسوغين
 وجاب بان ذلك معلوم عندهم ولا يعتد به هنا فان قلت
 اي تكتة في حذف للمضام من الاستفهام والنفي والمضام به
 في قوله اوصرونا فقلت سره انه قد شاع اطلاق الاستفهام
 والنفي على ادعاء خلاف اللد ادلوشريده او نفي او تلويا ولا
 نحو انما قام الزيد ان اي ما قام الا الزيدان سم قوله صفة
 او مسند اليحتم قول ان الحاجب والاعتناء على صاحبه قالوا
 ليقوى فيه شبه الفعل من كونه مسند الى صاحبه ب قوله
 ومنه الحال لانه صفة في المعنى وليس المراد بالصفة النعت
 بل الايج قوله مسند اذ في الاصل نحو كان زيد ضاربا عمرا وان
 زيدا ضارب عمرا وضربت زيدا ضاربا عمرا استوطى قوله
 على كتابة الخ الى الال زعمري معنى كتابة الحال ان تقديره ان ذلك
 الفعل الماضي واقع في حالة التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون
 انبيا الله من قبله فاما بفعل من في الفعل الماضي المستتر
 كما تحقظه الخطاب وتقوته ليتجنب منه تقول تاتي الاسد

واخذ

فاخذ السيد فاخذهم قوله خلافا للكوفيين والافغني واستدلوا
 بقوله خبر بنو لوب وقدم في باب اللين انه محمول على
 التقديم والتأخير بضم قوله اني انه نرفعه مشرعية من
 قال السيوطي وهو الاصح انني يمكن ان يدمن اعتماده على نفي وقوعه
 كما علم في باب اللين وعلى هذا الشرط في رفعه الفاعل الظاهر
 الاعتناء بغيره دون الحال والاستقبال وقد يستعمل الفرق
 كثيرا في المعنى ان شرط الاعتماد يكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال
 انما هو للمعزول في المنسوب لا لمطلق العمل انتهى قوله المحرر فيفيد
 ان ذلك ليس شرطا في المعزول بالهوب خلافا للكتابي
 فهما محل الخلاف انما هو حمله في الفعل به دم وعلمه فلا يصح
 الاستمرار بقوله كتبت عصرها قوله غنصا بالاسم لا
 عورض بان التكتة والجمع من خصائص الاسماء وانما لا يمتنع
 العمل واجاب بان التكتة والجمع ما بعد استقرار العمل بسبب
 جريانه على الفعل بخلاف التفتير والتفت وقوله
 ظرفي بكتبي تراعة الفعل ولد كعمل منه اسم الفاعل بمعنى
 الماضي ب عن نسخة الشريفة قال من جملة او قولم را عية
 الفعل بحسب ظاهره لا يتحقق لانه لا رغبة للفعل لان العمل لا يقع
 بالعرض فلا بد من التاويل انتهى وعادة س لان الظرف يعمل
 فيه العامل القوي والضعيف لتثنية من الشئ منزلة نفسه لوقوعه
 فيه وعدم التماكة عنه انتهى قوله تفرق لا صدره فاطع را ح
 في الزجاج عصرها تفرق نقلا واكتت وصف لم يستعمل المصدر
 وعصرها مرفوع به واكتت الذي خالطه حركته شوا وقاسوا
 قوله اذا فاقد الخاى اذ رعت فاقد لولها من الترجيح
 وهو ان يقول عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون وخطابته
 الخطيب وقول الامر اعظم وفرض ولدن وذكر كرحوان او اولئك
 الخاطوط والذابل للسان را لانه بمعنى السب فلا بد قبله التا
 لموت لانه ليس على معني الفعل العداوي فهو كما بين وطامت والذ

لا يعمل على الفعل أصلا كما يعمل نحو فكاه ونحو شاطبي قوله وقد يكون
نعتا إن جعل النعت على المعنى اللغوي كان بمعنى مطلق الوصف
فنشمل الحال **قوله** لا يجوز أن يكون الصفة محقة كمررت
بما أفعل فخر مررت بتمام لا يجوز شاطبي فانظر الفرق بين مررت
بتمام حيث امتنع واطا لتماما حيث جاز لا ان يقال النداء
في التام فليس والعقوب ان حذف الموصوف انما استوفى على وجه ان
الدليل لا على الاختصاص معنى **قوله** ليوصلها الى ليزعزعا ونما
فلم يضرها فإوهي قرنه او على واوهي من اوهيت الى ليزعزعا ونما
فركه ليوصلها الى ليزعزعا **قوله** أي كعملنا في أي بدليل بقية
البيت **قوله** فتر المضي أي مع مضي خبره ففي المصاحفة
إعماله قد أرفق **قوله** لا يشترط اعتماد تقييد وحل بشرط كونه
غير مصغرا وموصوف **قوله** قلت تقييد الم فمما سبق بالمجرور تقييد
عدم اشتراط ذلك في مصغور ال ونفرض بذلك كلام السيوقي في
الصفة **قوله** حلا في الماضي ومن وافقه والخامل لم على ذلك
وقوم مع الظاهر فان **قوله** ذكر اسم الفاعل للمفروق بال
لم يفرد الإبدال في فعل الجذر على ذلك غافلين عن انه انما لم يفرد
لذلك بمعنى المضايع لانه كذلك العمل بجروا ففعله جازع
ال وان لم يسم فباسم الماضى تقييد وقد سمع قال يستجابه
ونعالي والخافضين فزوم والخطافات الية ومنه البتة
عرض البيت **قوله** ولا عمل التثنية بالمفعول واللام حرف تعريف
لام موصولة واما مع اعتقاد انما موصولة فالنصب باسم الفاعل
على ان المنصوب مفعول به **قوله** ولا فعل مضمرة فهذا
مذهب ضعيف لان فيه تكلفا لا ضرورة ولا داعي اليه **قوله**
فعل الماضى لم كان قول قوم في علامة وتسا به ان التام الامة
مرور وان المبالغة مستفادة من الوزن بل المنصوب ان يكون
لتأكيد المبالغة **قوله** في كثرة أي في التثنية على كثرة
واما فاعل فصالح لتقليل والكثير لفعل مثلا في الحقيقة بدلا عن

فعل

فأعمل المراد به الكثرة لا مطلقا شاطبي ومفاده ان معنى قول
المص في كثرة في الدلالة على الكثرة والمبالغة وهو خلاف
ما يدل عليه وفي فعل الحب **قوله** عن فاعل يدل فإفاد
امورا احدها التثنية على سبب الاعمال الثاني الاعتداد
عن اعمالها مع المبالغة حتى يغنى عن الفعل الثالث الاعتداد
بان كلامه ليس في نحو كبر ونصير التثنية الى فعل ومنا بطما
ما وضع من اول الامر في فعل او فعل ولم يكن نحو أعنى سى وانما
هذا من باب الصفة للشبهة **قوله** كبر ما جاوز اسم الفاعل
فصحة كلامنا انما انما ينسب للمبالغة اذا كان للفعل
لا للمفعول وهو خلق كبدليل قوله قتل والقتل تنفاوت لان
ازهاق الروح ولا تنفاوت فيه **قوله** للمبالغة والتكثير
هما شيان والمبالغة باعتبار الكثرة والتكثير باعتبار الكثرة
قوله بالشرط المذكور أي في اسم الفاعل فلا يعمل معنى للمبالغة
بدون الاختلاف لا ينسب كما هو وزون في تحقق ما به لا تقييد
ان جميع الامثلة للتثنية على قياسا وهو اسم شاطبي وقال
الكوفون انما لا ينفاد على معاني افعالها فاستغنت ان لا
تعمل على ما ينسب **قوله** من عمل وهو في فعال اكثر من الاثنين بعد
قوله افعال الحب للتمام وليس بولاج الخواص اعتقادا لانه
في لباسا حيث نصب حلالها الذي روعها والخواص جميع خالفه
وهي مجموع الحب واعتقادا لغيره ان ليس وهو من ينظر بجلاله
من الفزع **قوله** اما العسل فاذا شرب العسل منصوب بشار
قوله بشارها مع بانه وهي النافذة للتثنية **قوله** مزون
للتمامه اذا عدم مؤادا فاكاد عاقر فذهب سوق جمع ساق
تضروب لا عماده على ذي خبره **قوله** في اي انت مضروب تقييد **قوله**
عشبة لانه عشبة مضاق الى الجملة لان سعدى اسم امرأة
مستأخرة الجملة الشربة بغيره وروية نظم الدال وانفرد
موضع بين الشام والعراق وتخرج تاجر فبئس اخبره عدة

والجمله صفة لراعيه ويجوز جمع حاج عطف على بحر وفلا دونه اي انفضه
 جواب الشرط واهتاج اي تار والشاهد في نصب اخوان الغنى
 اي اصحاب الصبر يسوع ويصوب خبران زوجه وفي نصب قل الله
 اكثر من فعل ب قوله ذاك الابدال بكثرة والمبتدأ وزوجه مقابل
 قوله السابق في كثره فيكون المدايه كثره البدلية ففي المصاحبة
 اي يدل عنه مع كثره اي اي كثر تيمنه للفقير اسره ولا يهذه
 الاوزان في فعل بكسر الفاء وتشديد العين عوضا عن زيد بشرط الخبر
 وطبع الطعام وسبعة من حروف والحق غيرهما ليعا فاعلا لا بالضم
 والتشديد بدو ضا وجسان سم قوله قناتان اي
 هما قناتان وقوله اناني الختامة محاش الكرمين لهم
 قد بدوا هم مزقون عرضي فاعل اناني وعرض الرجل جانب
 الذي عاى عليه ومحاش خبر مبتدأ محذوف والكلمتين بكسر
 الثاني وفتح الليم اسم ما في جبل على انا وان هو لا محاش اكثر من
 لها قد بدى اي تصويت وقوله او سئل الخ للسئل الحار الحسي
 وشيخ يفتح اليشون وكسر النون وبالجم معنقض بجميع والسم
 اخره جيم الامان الطويل والسلة الظاهر والندب الانز والسم
 والكلم المراج من عضة للمرج قوله لا يبين من غير التللف
 لان اسم فاعل غير اللاني ان يكون على فاعل ب قوله والنادرين
 الخ في منصوب بالنادرين ومعناه انهما يندران في الخلا
 انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه استكاثه هبة منه
 وجنبا منهما قوله لراعيه الخ اي تارهم والستاد في
 غفر ربههم بضم الفاء جمع غفور وهو خبران وغيره خبر كان
 وهو ضم الفاعل يجوز ونعوله جمع غفور يعلم ان المراضل
 ما تشل للغر من امثلة للمبالغة فيدخل جمعة اسم قوله
 اقلنا لا صدرة القاطنان السبق غير الرهضم الراجع لا
 من رام اذ ابرح واو الفاعل الغة ومكة متطوون بالواو
 وانقلاب اوا الفاعل الحال والنور قبض الواو جمع ورقا وهي التي

في نوفا

في نوفا بياض الحسود والاصله للام حذف الميم الاخر
 ثم قلت الا ليا والفتحة كثره للقافية من جعلت به
 الخ اي هو اي تار بطرس من القديسان الذين جلت امها لهم الخ
 واحكى بفتحين الظرف جمع حكمة وهو مشعوب بدها قد لا يلب
 بتشديد اللوحدة للفتحة وقوله وانصب بذى اليعمال الخ
 قال بن هشام هذا الغم انه لا يضاف للفاعل وانما يضاف
 للمفعول والى تركي ان كان خبرا اما الحال والخبر ويحذفها فلا
 انبي في قوله وقد قرى بالوجهين الخ فالأية الأولى قرأها
 حفص بالخفض والباقيون بالنصب والثانية قرأها الوجه بالنصب
 والباقيون بالخفض فيجوز قوله وهو نصب الخ اعترض بان
 ما سوى الثاني قد يكون فاعلا لاجب رفعة خبره من افعال
 زيد ابوه وبانه كثر في باب الاضافه نحو ازال الفصل بين الضا
 والضم واليه بالمفعول في اسم الفاعل كقري محلف وعده
 رسليه واجتب عن الاول بان الفاعل خبره بذكر النصب لان
 الفاعل لا ينصب ولا يفتق فيه اسم الفاعل بضماء وعن الثاني
 بان كلامه مقيد بكلامه فربما اعاد الكلام على حكم الاصل في
 للسلة او في الاضافه تكمل على ما يعرف من الفصل ونقول
 اراد الثاني لفظا او قد مر فاعلا لفظا كعطل زيد درهما والمقدر
 كعطل درهما زيد لان اصله يعطى زيد درهما فدرهما وان تلا
 لفظا متلو قد مر وزيد بالعكس شاطي وقوله على تقدير
 حكاية الفاعل بغير ان جاعلا عنها ما من فلا يعمل في
 يقين في تكون الخ قد يكون مفعولا لفاعل فاعلا فلا يفتق فيه
 لغير الاضافه بل يجوز كما سئل قوله فلا بد من نصبه فيه
 ما مرنا في قوله مطلقا اي يسرا كان الوصف عاملا لا في
 فاعلا فاعله لانه الاصل والافتحة ان يقول فعل واسم
 فاعلا او يقول عاملا في قوله مشربا بصوب الالف واللام الخ
 اسم فاعل او يقول عاملا في قوله وبالمعنى من حيث انما يضاف

من حيث التعريف لا ضافة محض

سواء اذ يجوز الاقتضار الى اجيب باوجه اصغر انها
 المتعقبة الاقتضائية المكن للفعول ان قد تكونين بدل زيد
 ظننه قايما فلا يقدرا انما الظن الحد وفيه سر عن هشام
 وانضا فهو معتقن له الخبر وبيان الاقتضا غير كاف
 بل هو مع المشاهدة التامة بالفعل الذي هو الاصل في العمل
 وذلك بالمشاهدة اللفظية والمعنوية مع الاعتبار على ما مر
 لسبق من الفعل والاول لا يعمل ولا يصح العتاس في ذلك دفعه
 بانه انما يكون الاقتضا غير كاف في النسبة للنسبة على المفعولة
 اتصالا والنسبة هنا ضرورة كذا الخبر فكان النسبة عوضا عن
 الخبر بالاضافة اسم هو فتعقل خبره هو من ذهب
 واكثر المحققين وهو الصحيح بدلتا حذف النون او النون من اسم
 الفاعل من قوله بالاضافة الى المضاي قوله ووجه الاقتضا
 وهشام لا لكن انظر دونه هشام باجازة ضاربه فيضاربه
 بالثبات النون او النون سر عن هشام قوله قد
 سبق ما نه الخ وذكرا هنا كوجهه في اللغة ولا ان العمل
 في الاستين اذا علق احدهما بالآخر الاضافة والعلل بما هو
 على التشبيه بالفعل من قوله واخرى والنسبة محل الخرف غير
 نحو الضارب الرجل وزيد ان زيد الا يصح اضافة الضارب
 اليه كما سبق في الاضافة وهذا ما سبق عليه في التسهيل
 وقد عرفت الخوار انما يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتبوع
 كقول شاة وسلكها قوله تابع الذي انخفض هو مفر
 مضاعف معروفة فمع سائر التواضع وانظر التمثل والعطف
 ان المثال لا يقتضيه اسم وخبره تابع المتعقبة ولا يجوز
 ان شرط الاتباع على الموضع ان يكون على الاصل اتصالا
 في الوصف المستوفى اثره في العمل عماله لا اضافة الخافه
 في الفعل واجازة النون دون عتسا بقوله منفع متعقبة
 او قد يرعى الوجب بان اصل او طابع قد يراد في المضاي

وابق

وابق جرد المضاي اليه سواء في الخبر مراعاة وهو الوجه
 لانه لا محالة المتعقبة ولا حذف للغير اقل من حذف الجملة
 فزان والثاني من المارح سواء ولو جرد عبد ربنا الجازيل
 هو الوجه كما مر في قوله اي فعل الشئ الخ يكت من ناصب
 سكتا للفعل به بما قد مر في قوله واما غير التلو فلا بد من
 الخرف له فكما ان ربنا اذا رفعت كل ما ينداك في اسمهم
 مفعول الرفع على انه نائب فاعل يعطى ومفعوله الثاني محذوف
 اي يعطاه اسم مفعول والنسبة على ان نائب الفاعل من متعقبة
 في يعطى عايد على كذا هو المفعول الثاني ومن احسن لسلامته من
 الحذف والاول احسن لاقامة المفعول الاول دون الثاني وان
 نصبت كلاهما للمفعول الثاني واسم مفعول واجب الرفع وهو
 المفعول الاول وليس في هذا غير فقد لم المفعول الثاني على
 عامله وهو كذا حسن سر عن هشام قوله اسم مفعول هو
 ما استحق من مصدر فاعل من وقع عليه قاله ابن الخليل في
 استحق من مصدر فاعل شامل لجميع المشتقات وقوله من قوله
 محذوف لما عدل الجرد ورسق قوله فكيف فكيف من الرزق ما كان
 من الناس واغني فامون قوله وقد مضى ذال الخلف مفعول الذي
 الاضافة وصدرها والخاري يجري الشبهة من اسم مفعول لغيره
 لا يخفى بالاضافة الى الخرفوع وعداها بل يجوز مع ذلك النسبة
 على التشبيه او التمييز فنقول هذا مفعول الاب او ابا وهذا مفعول
 الاب والخطاب انه عن ما هو في السماع اكثر من غيره او ابا
 الثاني كذا جرد ما عن الاخر اذا كانا معا في باب النسبة للتشبيه
 كالمثالين فحذف جرد واحد من الجوز الاخر ساكن في
 نحو بل الاسماء في الاصل اضافة الوصف لمفعول لا نه عينه في
 المعنى فليزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء
 عنه فلم يبق طريق الى اضافة اهما بل نحو الاسماء في المعنى
 يعود على صاحب الوصف لم ينعيب المرفوع المحذوف عنه الاسماء لانه

بعد تحويل الاسماء دونه شبه الفعالة لا شئنا الوصف عنه
 لغير الوصف فينتصب انتصابها لمجرى اضافة فزاد من في
 آخر الوصف للمعدي لواحده مجرى وقت للمعدي لا شئنا في
 قوله انفراد اسم المفعول للمعدي ان اسم الفاعل لا يضاف
 الى مرفوعة السمة فلا نقول من افتار ابنته زيد لانها
 التي الى نفسه اذا كان مدلولها ابنته وكان الالف في
 اسم المفعول الذي مجرى همراه في ان يضاف الى مرفوعة لكن لما كانت
 اسم المفعول اذا نقدي الى واحد يكون سببا فلا يظهر له عمل في
 شي الا في السبب اسم الصفة في رتبة ما حاز فيها وكان الصفة
 المشبهة عند اضافة بقول من عايد اعلى للوصف وتخرج
 بذلك عن اضافة التي الى نفسه فكذا اسم المفعول ساطع
 عومل بمعاملة الصفة للمشبهة له صا رتبة
 توضح وتخرج به التي في بابا وفي باب ابدية الفاعلين وتكون
 بترتبة توبة معناه لا خذونه في وساعتها فاقته
 اي بعد تحويل الاسماء في شرط امم اللي كما اذا كانت في مقام
 البناء على اسنادها للصفة والرتبة وعنده بالظن وقلت فيه
 زيدا ثم الانا وظام العبيد اي ان له انما يرحون وعبيد
 يظلمون فكذا يجوز لاسم اللي ولو قلته في مقام لا تترتبة فيه
 امتنع اذا علم على المراد ان زيدا له ابا ترحم وعبيد يظلم
 وان له ابنا ترحم وعبيد ظالمين ثم اخذوا الصفة
 المشبهة في وان كان متعديا لاكثر يجوز زيد معط ابوه
 عمرا درهما او معلمه زيدا على قايما قوله ليجز الحاقه الخ
 بعد المشابهة لا يمتنع بها لا يزيد عن واحد في الحقيقة
 ذلك اسم للمفعول الفاعل شرط اخر وهو ان يمتنع ثبوت الوصف
 وتبين سميته العلاج وهذا لم يشتر له للمع ولكن دأخل
 تحت مضمون الشرط الاول لانتفاء متع ان يكون من متعدي الى انسان
 كان في معنى ذلك ان لا يكون له مفعول مدكور وذلك معنى توبة

غير

غير مقصود به العلاج فان قلت فانت تقول على هذا شبهه ان معطي
 الاب ومكسوا الا وهما مما يتعدي الى اثنين وكذا كالمعلم الاب وهو
 مما يتعدي الى ثلاثة فاجواب انا لا نسلم ذلك لان التعدي
 الى اكثر طالت عطاه للنسب فمعنى العلاج باق فيه وان سلم
 فقد يقال انفرادا للمعدي لواحده ما عمل في وا حد خاصة ففهم
 عليه فز فربا سنا ده ان فعل المفعول ولو كان عاملا في
 مفعولا اخر لم يكن من هذا الباب الذي اشار اليه وهذا الجوز
 ساطع بقرينة ان يكون الحاق الخ فاذا جرى اسم المفعول
 محروكة الصفة للمشبهة فانه يرفع السبب على الفاعلية على ما يقتضيه
 حال الصفة للمشبهة لا على التباين عن الفاعل كما يقتضيه حال
 اسم المفعول للوضع تخرج قوله على ذلك للقانع نحو
 منظر العبيد ومووب الخدام

باب في المصدر

قوله فعل قياس اي معايرته قياس مصدر المعدي في الحروف
 منه ما دل على صاعته وجوها نحو غير الروا عبارة ثم عن
 الحاجب قوله قال ذلك في الاضطرار وهو الصحيح وقال
 الغزالي حوزا لقياس وان سمع غيره في قوله بانه في قاعدة
 مصدره وقياسه في قوله لا نحو المرفوعة من فسق ففهم
 قوله وسنته يد فيسندت عروفا فنظمت حركاتها مصباح
 قوله فقياسه الافعال بكسر الفاء نحو قوله ولم يعمل الاول
 استغنا بتجمل الولاية فان الولاية من الحرف تصح في قوله
 مثل فخذ الا تبه بالمتاين على اخرج معتل العين فان المفعول فيه
 قليل لا حيل اليها والاول والاولايات التي غويها وغورت في الشيء
 غويها واكثر الافعال الغفلة الخوصام قضاها وناج بناحية
 واما معتل القاف فاضاعف كذا لغيره كوصا ووصولا ومزورا
 ساطع في قوله كعدا الكاف اسم وفيه معطوفة على مثل ساطع
 محذوق اي مثل فقد او مثل غدا وقع بذلك توهم انه لا ياتي

في الفعل ثقله قال ابن هشام ووجه تعدد العاطف انه لا وجه
لتعدد المثال لعدم عطفه بقرينة كما في معنى امتنع وتلازم وهو
مراد الناطق لا بمعنى كرهه فان دفع الاعتراض بان وجهه متعدي وكذا اذا
في الامتناع جازا لا يطاق مصباح قوله ونم مبنى
للمفعول ولم يسم الا ذلك فالتشكيل به للفعل بالفتح بالنظر الى
للتعدد بقائه متعديا لا لم يصح بنا وجه للمفعول والكلام
في اللازم ان يقال ان المبني للمفعول قد يكون سماعا من لازم
ويعمل منه نحو حين سم قوله او لصوت مع قوله وسجل
سترا وصوت الفعل ايضا ان كلاما من الفعل في الفعل مقبى
في الصوت وبوالفحة كلام السور فان ضرب بينهما فبعد واللام
الجماع بقرينة وسجلت للذين هذا الضم لنا سببه لفعل بقرينة
قوله وفلا هو من الفعل فاموس قوله وان في القدر
غلت قوله لغيا الغراب صياح قوله فهل الغر صوت
وبابه ضرب ومنع فاموس قوله وسجلت للذين صياح قوله وهل الغر
كفر في ظاهره الراس فاموس قوله نعم الظن وضع القلب
صوتا بقرينة غير تحاره بالمشاة النوقية قوله وليس منه
غير بالقدوم غاره بالنون فطاط الثوب فطاطه لا بها استعدادا
والكلام في القاصد فصح به يعلم ما في غشال الشخاط قوله
وسفر بقرينة اعلو توضع قوله فعوله فماله الخ ان اراد القير
فبعد فاللام الواقعة في الجماع قال ابن الناطق في شرح
الامية فماله مقبى في مصدر فعل الذي الوصف منه على فعل
غير شمع سماعه في تجميع وملح ملاحه فهو ملج ونظن تظان
ونظنك وفعله مقبى في مصدر فعل الذي الوصف منه على
فعل فوسل بقرينة فهو سهل وصعب فوسل بقرينة فهو سهل
كسخط ورمي انظر عدله في اللازم مع انه يقال رصنه وسخطه
قد يقال انه من التوليع باسقاط الفاعل لانا في اللزوم به
كغلبه تنظيره الاولي ان يكون هذا الفعل من اول الامر لا انه

تفعل

تفعل ثم حذف الياء وعوضت الياء فانه تعسف للاخوة قاله
ابن الحاجب قوله بان في الخفاهه كما تزي شيها صياح متحرك
والهله العوز قوله اجال من الى اجال مضاف الى من ومن قوله
صلته كالحمل بتقدم المصدر على الفعل قوله وقالوا ذالنا
لزم ظاهره متناقض اذ الغلبة تعني عدم اللزوم والالزام
بنا في الغلبة وجواب بان هذا ايمان لما وقع من العرب وحاصله
ان التام تفكر عن هذه الصيغة في اكثر استعظامهم فاللزم من
عدم الانكسار في استعظامهم وهذا الايمان في التقدير بالقلب
سم قوله مد واقطالي وذكر الغلبة ليعين ان اللدة هي الالف وحده
فيجمع الواو والياء الساكنتان وقيل هما محاسن شاطبي قوله
فتفعل الفاعل كرها في الاصل والافتاح ما قبلها الا ان تصح قوله
كم غدا في الالف الثانية لا فاساكنة مع الالف المتقلبة عن العين
وكلامه يقين بان قلب العين الفاقا حذو الالف وهو الذي
ذكره في التوجيه واستشكل بان شرط قلبها الفان لا يكون بعدها
الف في جواب بان هذا الشرط لما ذكره في مقبل اللام الفتح به نحو
غزا ووزميا اذا قلب منه يستلزم اللوح فيلشش نحو غزي
وربم خلاقه في مقبل الذي الكلام منه وورده اثم شرطوا
في مقبل العين ان تتحرك التالي بها ولا يشك ان الثاني للعين
فما وهو الالف ساكن بل الجواب ان اشتراط ان لا تسكن التالي
على غير الافعال والاستفعال فكيفه ان ذلك الاشتراط انما
هو باعتبار استحقاق الكلمة ذلك الاعلال لئلا يفسد الاعلال
في الافعال والاستفعال الجمل على فعلها سم وصريح كلام من المعص
ان ابدال العين الماحصل بعد حذو الالف وهو صحيح ايضا
ثم ما اقتضاه كلامه من ان الحذف في الالف الثانية هو حذف
الحذف ليس وهذا هو الاقنص والغرض انما العين ومذهب من
اولى لربنا دينا وقرينا من الظرف تصح قوله اقامه اصله
اقواما قوله ابانه اصله ابيانا قوله وقد حذو هو مقصود

على السماع لا مع به المص اخر الكتاب قوله الطبعه من معتل
العين بنا على القول بان الهمزة من خروج العلق واصله الا ان
قلبت خركه عينه في غاية ثم حذفت العين لا يتبعها الساكنين
وقلت اللام فتحة لتظهر في بعد الف زائدة قوله ما قبل
عصدا من لمعنا حركة العين الى اليا الساكنة قبلها وقلنا العين
الف وحذفت الف الساكنة ويقوم بها التانيث عن يارته
استقامه اصله استعوا وعا منها على اصل اعقمت السما
اعنا ما واستعوا استعوا وعا بالتصغير فخرج قوله وشتت
قد يقال مرادكم بمرارة الوصل ما كانت ثابته بحسب الاصل
لا المحتملة لا معارضة فلا يراد الاستعانة في اصلها بظاير
ونظير فادعت التاني في الظاهر واجتلبت هذه الوصل بخرج
لا كسرنا كنه الخ لا بضم الحرف التاني لا اخر نظرا الى الاصل بخرج
قوله وقباس قال على فعل الخ يشير الى ان قولهم ففما تقدم
تجلا محل حشوفنا بفتح ان لا يكون هنا المدح له نعم الفنا
المذكور هنا شاذي وجوابه ان المص لم يقصد بعوله تجلا محكي
بان مصدر الفعل وانما ذكره تيمنا لمعنى واجلا احوال
او يقال لا ذكره هناك من ذكر لقاض مثل العام شتت في امثال
المراد بالماثلة في الحركات والساكنات وعدد الحروف
وان لم يكن من ياره فمجموع ذلك عشرة ابدية ذكر التيمنا
حسنة لفعل ونفا عل ونفعل ونفعل ونفعل ونفعل ونفعل
مخو عسكن مسكنا ويقو على نحو عو ويا ونفعل نحو نفعل
نفعلنا ونفعل نحو عو ونفعل ونفعل ونفعل ونفعل
فخرج قوله تبيطرس بيطر الدواب اذا عالجها بشئ خربها
فجوه قوله فحكيب انما ليس بالحيوان وهو ثوب او شع
من اللان ودون الرد مضى قوله ففلا لكسر الف بفتح
لا ولا وعله في الموضع مقبسا في المضاعف كثر لزال
في المضاعف هو ما كان قاروه ولا منه الا في من جبن واحد

وعينه ولا منه الثانية من جبن واحد بفتح قوله علما بنا اي
والكسور من المضاعف قوله فيما قاروه ما وانما لم يستعنه لان
ما قاروه ما قليل وينا فاعل من فعله قليل في ذلك القليل
والفعال ليس يلزم في فاعل لا سيما وهو قد راد الى كسر الباء
قلسونة في اول الكلمة نادرسا قلوب قوله وتشد يا ومة
يواما ومسا ومة الشاذيواما فقط قوله وعبر ما منزلا في
عبر ما من الافعال السابقة من المصادر المتعلقة بها فلا يراد
انه يشمل مضاد رقاسنة افعال لم يذكرها فيما مر
قوله بحال كسر التاني والالف الهملة وتشد بدلت بفتح قوله
ظا نينة بضم الظا وفتح الميم والقياس القيناتا وقا صر
كلامه ان الظا نينة والفتحة برة اسمان وضما مرفوع
للمصدر لا مصدر وان دم قوله وما بكسر الراء والمد للشد
وبالالف للشددة والقياس براء ميا بفتح قوله وعبر ما
على قدامه وقباسه فبفتح قوله على المصدر المصنف القول
الاختر والقرادون س دم قوله وفعله لعنة ظاهره انه
لا يدل مع الهبة على المرة فيكون لطلق القدي ولعل المراد
العنة على الاحمال اذ لا يفهم حصوه من هبته ثم من للعلوم
ان العنة على الاحمال لا رمة كدرك فطلق الحديث بدل
عليها التراما لكن فرق بين الدلالة مطابقة والتراما
قوله على فلة بالفتح الخ قال من عنام ونظير ان عو كدرك
مما قبله وليس على فعله ولا فعلة يجوز ان ترفع لها الفعل
وفعله لا لانه على المرة الا لعنة ولا يحتاج الى الضمة اخ
لا الياس ان يرس وقباسه ان ما على فعلة بالفتح كهم بدل
على الهبة بدناه على فعله بالكسر وما على فعلة بالكسر
كشد بدله في المرة بدناه على فعله بالفتح وكلام الحار
بروي بحال فقه سم قوله في غير ذي الشاذي كذا لان الفعل
لا يتا في قبه اذ يلزم على ذلك عدم البدنية عين في ما قصد قوله

اشارة فكانم اجتزأ ذلك واستغنوا عنه بنفس المصدر الاصلي
شاطبي في ثبوت المرة وانما يتحقق من المصادر بالاعتدال
في الاستعمال فاذا كان الفعل مصدران قياسا في الاصل
هو المفعول للمرة او سماعيان فلذلك سماعيان قياسا لقياسي
شاطبي ولا بد ان يكون من المصادر للمصادر عن افعال الخواص
المدرسة بالحق عقوقه ومزبه وقعبه فلا يدخل مصداق
الافعال الشاطبية والحضال النسبية الشاطبية كالظرف والحين
والحين والعام فلا يقال عدت علة ولا فهمت فيمة ولا عرفت
سيرة دوني كما في المرة سوى لما يرد في بينهما وزن النسبة
مفعول عن السته بالوزن فقال في المواقف وهو الثلاث التزايد
والترامي والمزيد وان كان في مصدر رعا التناقص والمرة
والترفع على مصدر رعا المستعمل في الفارق القرائن خفا سيطرة
ودرجة واحدة او حسنة وان لم يكن فيه التناقص التناقص على
مصدره من زبانية التناقص انطلاقة وتدرج واحدة
او حسنة انتهى فان قلت اي حاجة الى زيادة التناقص هلاكي
الوصف بواحدة او حسنة قلت الحاجة خروجه الصيغة
عن المصدر العالم واحتمال المرة الستة فخير بالقرائن لان
عادة العرب جرت باحتمال ما فيه التناقص لذلك سمى في
وسد فيه حسنة اي لا يبنى في القياس مصدر الستة على
فعله من غير الثلاث لا يقال لا حاجة لبيان شد وزد ذلك للعلم
به من حوزة من المصادر القياسية الستة المبينة فمن
سبق لا نقول للمصادر القياسية السابقة للمصدر والاعلام
هنا في المرة اول حسنة ولحق ما قلت لزم شد في قوله
وفعله المرة والحسنة في الثلاث خروجهما عما سبق في قوله
يصاغ من الثلاث اي المنصرف في مفعول بفتح الميم في قوله
ان اعتلت لامة مطلقا اي سوا حسنة فاوه في الامة
كم في دم ويحتمل سوا كسرت عين مضارعة او كسرت ليل قوله

او حسنة ولم تكسر عين مضارعة قوله فان كسرت اي عين
المضارعة قوله فتحت اي عين مفعول قوله بضومض تفتح
انت الناقية على مفعول اي الزمن الذي فيه الفرب وهذه
الدار مضربا في تزي المكان الذي ضرب فيه دم تنسبه
ما عينه ما في ذلك كما يصح ففتح من بان سدت مبات
في المصدر وقسمت في غيره وكثيرا يحذف من التفتح والكسر
في المراد به المصدر في غيره وقيل مقصور على السماع وهو
الاصل فلا يقال في مقامات معش قياس على بعض الايقال
في المحض مخاض قياسا على المعاش تسهيل مع شرحه قوله
وتكسر مطلقا اي في المصدر والزمان والمكان دم قوله
فيما حسنت لامة الخ حقه ان يقول ولم تفتح عين مضارعة
متحركة الواو وكوود فان التفتح واجب عند الجميع لقبول اللوحة
بالفتح اتفاقا وان سكنت الواو نحو يفتح فاكسر القرب بكسر
كوحل كيعضه بفتح قال الخ زوي وكذا في المصدر واوه
الزمان والمكان فبا كسر دم قوله وفاوه واو الخ فان كان فاوه
يا ففتح العين نحو منير مع

اسماء الفاعلين والمفعولين في الصفات

قوله الفاعلين والمفعولين تقدم ان هذا الجمع غير سابع فيصح
فاشار بذلك الى قوله في باب العلم ولا يجوز ثلاثة مفعولين
لان مفعولا اسم اللفظ وهو غير عاقل قاله الموضح انتهى ويرد
عليه ان ما قاله مسلم في نحو ثلاثة مفعولين لا ما في عمل
في اسم الفاعلين ومفعول في اسم المفعولين فليس اسما اللفظ
بل هو اسم المفعول والذات الفاعلة او المفعولة وانما الذي
هو اسم اللفظ لفظ اسم المضاف فان قلت الذات الفاعلة
والذات للمفعولة اسم من الافة قلت بضم الجمع مع ذلك
على التعليب اسم قوله من ذي ثلاثة الخ فيه تشايع والمرداد

من مسدود في ثلاثة اذ الصحيح ان الصفات مستقاة من المصداق
 بلا واسطة فلو كان كذا احتمل ان يكون نقيد الثلاثي بفعل
 المنفرد العين معتلا او لا لازما او لا ويحتمل انه مثال فيكون
 الثلاثي شاملا لفعل المضموم العين والمضموم بها فيكون في قوله
 الاتي وهو قليل في فعلت الخ استثنى المضموم العين والمضموم بها
 اللازم من الثلاثي والثاني اولى لانه على الاول يكون للكسوة
 العين المتعدي مستقاة عن كنهه خلافا لارجح الشاطبي
 الاول ب قوله كفد الوادي الخ هو فعل المعنى لازم وعني
 غزوت الصبي بالان الى ريشته منعذ كل منها هو ههنا
 قوله في الاعراض جمع عرقين يفحتم بفتح فاء وكسوة
 اسره هو الذي لا يجد العفة والعاقبة بفتح فاء وكسوة
 كالشرونا ومعنى مصباح قوله وكسوة بفتح فاء وكسوة
 اسارة اليان هذه انواع موردة على فعل وما بعده
 ومصد بان من صدي يصدي وهو صدي اذا عطش به
 شربته قد عمل الفعل المعنيين فبني له الدنيا ان كان يقال
 صدي وهو صدي فمصد بان واسره هو اسره واشربته لمقارنة
 ما بينهما شاطبي ب قوله وكسوة اسره هو الذي لا يصبر
 في الشمس مصباح قوله وفعل اولي وفعل الثاني لم يصبر
 بالقياس لانه لم يطر فيها السماع عنده اطرا ويقطع بالقياس
 فيه وعنه يرى ان فعلا قياسا دون فعل شاطبي ب قوله
 والسم هو الحلد الترك الفوار قوله والفعل جمل فتم به
 اجتران من خيل اسم مفعول بمعنى يحول بقا لاجل ان
 بالفتح اذا انه وجل هو اي اذيت في محول وخيل محروك
 وجرع شاطبي ب قوله فموا حرس بالها المهملة والنسبة
 المحمودة بفتح فاء بفتح جيم الحكان بفتح فاء
 الى اخر الباب لئلا يوهن ان وصف الفاعل من غير الثلاثي
 صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هي اسم مطلق بفتح فاء

انه لو اضره اقنبا نجميع الاوزان من غير الثلاثي صفة مشبهة
 مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل مطلقا فمصد بان الحاجب
 والخمسة في لان الصفة المشبهة عندها لا يكون مجازة للمضارع
 وان لم يقصد لها الحدوث بفتح فاء وكسوة صفة مشبهة الا ان
 قصد لها الحدوث في اسمها فاعل من بفتح فاء وكسوة ان تلك
 الصنع تستعمل الحدوث وان لم يحول الى فاعل فقط لم اذ قصد
 الحدوث حولنا الى فاعل ليس بواجب الا ان ارد الشاطبي على
 الحدوث كما يدل عليه كلامه صرنا قوله فمصد بان على الشوق
 بفتح فاء وكسوة قصدية الشوق ان يكون صفة مشبهة وان لم يكن
 بفتح فاء وكسوة نظرا لقننا ان يجوز بفتح فاء وكسوة مشبهة
 حيث اردت الشوق والاصا لا يسمى لها مشبهة الا حيث خفيت
 او ثبتت كما صرح به ابن هشام في بالها فاء وكسوة وقد استغنى
 عن وزن فاعل الاضمار استعمالا هو قننا وما هو سماع فليس
 موضع استغنا كالعمل في ما مل فاعل شاطبي ب قوله
 كسوة الخ ولم يقولوا شايح وشباب وطالب وعاق بالشد
 بفتح فاء وكسوة لا يملك ما في ولومعت لانه فري انه مايت فاستغنى
 بسوي ابن الفاعل بن هشام ب قوله وقعة المضارع
 خبر على جذن مضاف واسم الفاعل مستدا ومن غير صفة
 المستد اسم الفاعل من غزوي الثلاث ذوزنة المضارع
 بفتح فاء وكسوة مع كسوة الاخير ولو بقدر في كسوة ومقتل
 واستكروا فاما قوله انش فمومتين كسوة انش وهو مقتدر
 من الخيل بفتح الدال فاتباع الاول في المثال الاول والاخير
 في الثاني بفتح فاء وكسوة ومنهم من الهم لان الهم في اول
 للمضارع قد لا يكون محولا خارج خلافا لاسم الفاعل فان
 الهم فيه لازم وماط من غومتين فساد والاصل الهم ولما
 كسوة انش على الحركة ما بعده شاطبي ب قوله قد يستعمل
 كيفية سبق هذه الهم مع صرف المضارعة او في موضع والاول

ان مثاله بين ان للم عوض عن حرف المضارع لازايد عليه فافضا
 لحرف المضارعة يحذف بال فعل فلا تنوم بقاوه في اسم الفاعل
 وانما الورد مع الميم لم تحذف الواو اذية وقد قال وزنة المضارع
 اسم فاعل شاطي ^١ وان فحذف منه الحرف للمضارع عفا للمفعول
 قد كثر مع اسم الفاعل في اللفظ ولا فرق بينهما الا في التقدير
 فنقد ترعنا الفتح كالتقدير هناك الكسر فتقول معتدل ومنه قد
 واختار ومنه قد الاما كان من نحو مستعان ومسكن فان الفرق
 في ذلك ظاهر شاطي ^٢ الا ان اللفظ في اي عن مسعة مفعول
 فاصل مبيع مبيع فقلت حركتها اليها الي الساكن قبلها فقلت
 الصفة لمره لتسمل اليها حذفت الواو لانها الساكنين وحذفت
 بالحدة في الزيادة لظا وقرفا من الطرف واصل مقول مقول والواو
 نفلت حركتها الواو الي الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية
 لتسا الساكنين واصل مرمى مرمى كاحققت الواو والياء وثبتت
 احدهما بالسكون فقلت الواو والياء والصفة التي قبلها كسرة
 وادخمت اليها في الياء فتحرفه نقلا ^٣ لقياسا قوله اي عن
 مفعول الخ وقد ثبتت لفعل عن مفعول نحو عذرت العسل فهو
 عتيد اي عتقد واعلة العسل فهو عتيد اي عتيد ليرسل ويرجه
 قوله في الدلالة لا العمل فلا يقال مررت برجل ذبيح كشبه
 وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات فعناه
 حكمة بالنظر لا بما يطلبه من المعاني حكم الفعل المبني للمفعول
 انتم ففعله يصح مررت برجل جرح ابوه والضم موافق على رفعه
 للضمير لاطلاقا لقول بان الضمير المنقح للضمير وعلى
 هذا ففجر جرح كاسم التفضيل برفع الضمير دون الظاهر حكما
 فم ابوجان ومثابه ولما قيل ان تقول سوطا العمل بما هي
 للعمل في المنسوب لا في الرفع ونحوه عند المص ان يعمل في
 الضمير والظاهر م قوله فعل كبر الفاعل وسكون الثمن نحو
 ذبح ونحو ورجي وطرح بمعنى هذا بوج ومطون ومرعي ومطروح

م قوله وفعل افق الفاعل كعدر وحيط وقض وقض يعني
 معدور ومخيط ومقبوض ومفقوض م قوله وفعله ضم الفاعل
 وسكون الفاعل نحو عرقه واكله ومضغه يعني مضغوه واكلوه
 ومضغوه ثم قوله لم يقرب عليه ولا يقال ضرب في مضروب ولا علم
 في معلوم ولا قول في مقول م قوله قبل السيرة ففعل يعني
 فاعل كسيرة ففعل ماله ذلك كعلم وقد روي حفظ فلا يجوز
 استعماله في المفعول وفاقا اليه ان يكتسب تسويقي ^٤ س

الصفة المشبهة باسم الفاعل

قوله صفة اسحق الذي يروى عليه مسائل امتناع للرمز المذكورة
 بقوله الاتي ولجربها مع الخ فالفا في ذلك صفة مشبهة
 فظها ولم تتحق الخربها كلف وهو متمتع راسا ومسا للرمز
 من مسائل الضم لانها جعلها في المسائل الخن ولا يكون
 للجسنا وكما عنهما بان المراد اسحقان للرمز نوع ما دلحا
 لانها نفسها فتقوله لها اي نوعها وعن الثاني انهما بان المراد
 بالاسحقان خلافا لاستحقاق ولا استحقاق في الضم وان
 قول بل الخن بنا على ان المراد بالخس خلافا للقيح والضعيف
 واما قسم القبح فلا عرفه ولو سلم فقد على جوابه م قوله
 عن اسم الفاعل في هذا التقيد نظرا لليس للقصور في التعريف
 المتضمن اسم الفاعل فقط كافي ساير التعاريف قوله صار منها
 لظاهرة الدخ بسحق حرف فاعله ويرفع اليه في التوحيج
 نفعه الاضافة في زيد كانت الاب والخلص منه ان مراد الاستحسان
 مطلق المعاد والصفة م قوله وان كان متعديا الخ يعني
 ما لو كان لازما ولم يقصد به التثنية بالحدوث فليس صفة
 متعدي م قوله على منع ذلك فليص على جواره في التعدي
 لو احدث شرط فقدر التثنية ومن اللبس وعلى هذا ايضا فافق
 من ادخله لانه لا يتناق الخ فتنبيه هذا التوجيه ان التعيد

ان مثاله بين ان الهم عوض عن حرف المضارع لازا بدليه وايضا
حرف المضارعة يحذف بالفاعل فلا يتصور بقاؤه في اسم الفاعل
وايضا الوبق مع الميم لم يحذف الواو منه وقد قال وزنه المضارع
اسم فاعل شاطيء قوله وان فحذف منه الواو والمضارع عفا للفاعل
قد كثر مع اسم الفاعل في اللفظ فلا فرق بينهما الا في التقدير
فنقدر هذا الفاعل كانه قد رهاك الكسر فتقول معتل ومعتل
وتختار ومعتل الا ما كان من نحو مستعان ومسكن فان الفرق
في ذلك ظاهر شاطيء قوله الا فلحذف اي عن صيغة منقول
فاصل سبع مبيوع فقلت حركتها اليها الي الساكن قبلها لم يفت
الصيغة لم يفت اليها حذف الواو والفتحة الساكنين وحذفت
بالخذ في الزيادة فترقا من الطرف واصل مقول مقول والواو
نقلت حركتها الواو الي الساكن قبلها ثم حذف الواو والثانية
للتساكنين واصل ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم ميم
احدهما بالتساكن فقلت الواو والفتحة التي قبلها كسرة
وادخلت اليها في الياء فخرج قوله نقلا لا قياسا قوله اي عن
مفعول المفعول قد يكون فاعل عن مفعول نحو اعتقدت العمل فهو
عقيد اي معتقد فاعلة المفعول فهو عليل اي مريض بمرض
قوله في الدلالة لا العمل فلا يقال مريض بمرض بمرض بمرض
وفي مقول ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات فعناه
حكمة بالنظر اليها يطلب من اللغويات حكم الفعل المبني للمفعول
التي فاعله مريض بمرض بمرض بمرض بمرض بمرض بمرض بمرض
للمريض لا للاقول بان للمريض المفعول المشتق محتمل للمريض وعلى
هذا فتخرج كاسم التفضيل برفع الضمير دون الظاهر هكذا
فهم ابو جابر كاسم التفضيل برفع الضمير دون الظاهر هكذا
للمعمل في المفعول لا في الرفع ونحوه عند الميم ان يعمل في
الضمير والظاهر م قوله فعل كسر الفاعل وسكون التثنية نحو
ذبح ونحن وربي وطرح بمعنى من ذبح ومنه ومنه ومنه

م قوله وفعل فتح الفاعل كعدد وضط وقتض وقتض يعني
معدود ومخطوط ومقبوض ومشتقوس م قوله وفعله بضم الفاء
وسكون الهمزة عن حرفه واكلمه ومضغه يعني معروفة وكلمته
ومعصومة م قوله لم يقبل عليه فلا يقال ميم في مقرب ولا علم
في معلوم ولا قول في مقول م قوله فبما سئل فاعلم يعني
فاعلم كقوله في المفعول وفاقا ليدل على تسويقي سطر
الصفة المشبهة باسم الفاعل

قوله صفة استحق لان يراد عليه مسابيل امتناع الجر المدكورة
بقوله الاتي ولحرفها مع التي فابقا في ذلك صفة مشبهة
فقط ولم تستحق الجر لها كمن وعمر مستحق راسا ومسابل الجر
من مسابيل الضمير لانه جعلها فيما المسابيل الجن ولا تكون
للجسنا وحرف عنهما بان المراد استحسان الجر بنوع ما دلها
لانها لغتها وقوله لها اي نوعها وعن الثاني انها بان المراد
بالاستحسان خلافا لاستحقاق ولا استحقاق في الضمير وان
قوله بل الجن بنا على ان المراد بالحسن خلاف القبح والضعف
واما قسم الضمير فلا يعرفه ولو سلم فقد عجزوا به م قوله
عن اسم الفاعل في هذا التقيد نظرا الى ليس المقصود بالضمير
الضمير عن اسم الفاعل فقط كافي سائر التعاريف قوله صا ومن
الظاهر انه قد استحسن حرف فاعله ويراد به انه في النوع
نعم الاتفاق في زيد كانت الاب والجد منه ان يراد الاستحسان
منطلق للواو والصيغة م قوله وان كان متعديا الى بقى
ما لو كان لازما والمقصود به الثبوت بالمدون فليس بصفة
مشبهة بغيره على منع ذلك فليس على حواره في التعدي
لو اريد شرط قصد الثبوت وامن اللبس فاعلم هذا ايضا فاق
منه انه لا ينافي الى قضية هذا التوجيه ان التعيد

ليان الواقع في له لا بد من قول الاستناد الى الابل يلزم إضافة
النسب الى نفسه لان الصفة نفس من وقوعها في المعنى شدة انما تبدل
على حد ما كان لا بد له من وجهه واسم الفاعل يد لعل الجواب
سواءه وايضا قولنا ان لم يقصد وان تكفيها وجهها وانما
كنيسة اسم الفاعل وجهه وانما كنيسة سواء كان ذلك لا يطرأ في
الالوان والعيوب لان لا تقول ابيضون وابيضت كاتقوت
صانديون وصانيرة مع عمل افعال فعلا على سائر الصفات المشبهة
تكون له ولذلك حلت عليه الخليل ان يقول ما ذكره في وجهه
اسم الفاعل ان كان هو علة عمل اسم الفاعل فنلزم ان يشترط
ما ذكره له من الشروط وان لم يكن هو علة عمله فلا تفيد
المشاهدة فيه الاتفاقي في العمل وقد حجاب بان المقصود الاتفاقي
في العمل في الجملة فان علمنا بغيرها فكيف بما يشاهدة في الجملة
سواء ما صيغ لا غير تفصيل الحقيقتين نظرا لا فتقنا به
ان يجوز ان يصح صفة مشبهة والحق لا يستوفى مشبهة الا اذا
خففت او وضعت وهذا لا بد على حد الناطق ايضا من ان
شام سواء وقد يقال ان العمل في هذا الباب لصاحب الوجود
موقوف على المعنى اي النظر في معناها وهو نسبة المبدأ
الى موضوعها على سبيل النبوت كما حاز من الصفات ان يستند
الخير موصوفة بان لا يكون في تخويل الاستناد عن المرفوع ليس
واقف فاضافة الى مرفوعة حسنة وما لا فلا سواء
قوله الصفة الحقة ما اعني فان الاعراب مراد على الاول بالحقا
مع انه مجرد لا يكتسب سواء من لازم اي مسألة او عروضا
كما في زمن ورحيم واسم الفاعل المقدرى لو اريد ان يقدر به
النبوت واضنه لمرفوعة عليها مرفوعة بالتمثيل والتمثيل
الى فعل يضم اليه في الالهي المفضل الحاضر الدائم هذا مرفوع
لقول اهل الملأ ان الجملة الاسمية للنبوت والذات واسم
يقول الشيخ عبد الله اهر ومن وافقه لادالة لقولنا زيد منطلق

على اكثر من نبوت الانطلاق لزيد وجه بينهما بان الاسمية تبدل
دالين القضية على مجرد النبوت كما ذكره الشيخ وعقلته على
الدوام كما ذكره من لان الصفة المشبهة لما تبدل في القدر
تبدل الدوام عبقضي العقل اذا اقبل في كل كانت ذواته
والشيخ نفي الدلالة العقلية من قوله كظاهر القلب
يمكن ان يعمل قيد القول لما اشار الى اعتبار الدوام ان
خفوت ان خفوت ظاهر القلب الذي الحضور الذي دل عليه
ذلك في انه من الدوام سم فاندفع ما قبل المصترك بشرط
فقد النبوت وهو ضروري في النبوة من الثلاث
واما المشبهة من غيره فلا رمة لخرى على المضارع تستلزم
وعمل اسم فاعل لا قال بن عام للاراد بالاعمال النفس على طريق
المفعول به واما على الرفع او على الضم لا يتوقف على ذلك
لذلك ان اسم الفاعل هل ان في النهاية الصفة المشبهة
تنصب المصدر لالحال والتميز والمعنى والظرفين والمفعول
له والمفعول معه والمشيء بالمفعول به انتهى وذكر في موضع اخر
انها لا تعمل في المفعول المطلق سواء على الحد كما ساء سم
قوله من وجوب الاعتماد الى هذا في الجدية من القان كانت
معرفة بالعملت مطلقا ان قلنا ان الداخلية عليها موصولة
وان قلنا المفارقة تعريف وهو الاصل ولا بد من الاعتماد
سواء من مرفوعة ومنها قد يقال كون ذلك من مرفوعة
ومعها لا ساء في شرطية للعمل بمعنى انه الموصول الى غاية
الامر انه لا يحتاج الى شرطية لانه لا ينفادها ضحك الالفة
على الحد يجوز ان يعمل اشتراط الحال ايضا سواء
تعمل في شرطية ظاهر في المرفوع لا نفع على الفاعل لا يتقدم
وفي الخبر وضاافة الصفة لان المضاف اليه لا يتقدم وكذا في
المقصور لانه فاعل من جهة المعنى وفارق زيد في اعطيت
زيد ادرها بان زيد اصله الفاعل كميما بالنسبة لنبوة اخري

وهو عطا يعطوا هذه اللفظة اعني اعطيت ولا نه اسم شئ
 بالتميز وان اذ كان بكرة اعرف تميزا والتميز لا يتقدم
 على الفاعل الا قليلا ولا نعل هذه الصفة مشتقة اسم الفاعل
 فلا تقوى ان تحق بالمشبه به سم والاظهر ان غير المفعول
 هنا بالمتنوب لانه الذي تعارف فيه الصفة اسم الفاعل
 اما المرفوع والمجرور فلا يتقدم فيها كما لا يخفى من اقوالهم
 بخلاف اسم الفاعل ايضا فان قد يتقدم منصوبه قال
 في الارشاد ويجوز تقدم مفعول اسم الفاعل عليه فتقول
 هذا زيد اصابته اذا كان فيه ال او كان اسم الفاعل هو
 مجرورا باضافة ويجوز جرحه زيدا بحرف اعلام قاتل
 زيدا وممرت يضارب زيدا فان جرحه جرحا زيدا غير ان
 زيد يضارب مجرورا بالقديم فيقول غير يضارب ومنع ذلك
 المبرور ولو به واسلبيه وجه السراطلافة
 بعيد فاما تعال في غير السبي اذ كان في مفعول اخر لها مغير
 صاحبها نحو ممرت بجر كيب في داره نومك او اعتدته على
 استعماله او في خواصه من الزيدان وما فتح العبدان قاله
 وهو انه ان كلام للمعول المنسوب كما قد مناه فلا يروى
 ما ذكر قال الساطي فان انا غير المرفوع سهل الخطبة ويكون
 داه كراي ان تصغير وهو ظاهر كلامهم انتهى ثم
 بقي ما يخص به الصفة للشبه لا يثبت بالالف وتعالى فيها
 تشبيه مع قصوره وتدل على السوء الاستمرار ولا يعمل
 بخلافه بخلاف اسم الفاعل فيها ولا يجوز الفصل بينها وبين
 مفعولها بطرف عند المجرور ويجوز في اسم الفاعل ما لا يتوافق
 ولا يتعرف بالاضافة مطلقا واسم الفاعل يتعرف لها اذا
 كان تعني المضي والاستقرار وان ال الداخلة عليها حرف
 تعريف والداخلة عليه اسم موصول على اوجه منها ومنه
 للفرقة شبه المفعول به ومنصوبه مفعول به ومفعولها

لا يراعي

لا يراعي محله باللفظ وغيره بخلاف مفعول نصيب وان مفعولها
 لا يتبع بالصفة وان لم يتبع لحن الوجه لليل قاله الزجاج
 ومتاخر والمغايرة ويمكن علم الحديث في فنية الرجال اعرف
 عنه اليه معنى وقد يقال انه شاذ فلا تروى نقضا وعدل النعم
 بان مفعولها محال ابد على الاول فاسم الضمير لانه قد علم
 انك لا تعني من الوجه الوجه زيد في نحو ممرت بجر كيب
 الوجه ممرت ما علمها فيه حق الشبه وهو انك على
 طريق المفعول به لا المرفوع ولا المقيد على وجه اخر
 الطريق وكونه من الفضائل التي ينسبها القاصم وللقدي كلال
 والتميز بفتح هـ من باب ازا فصيلا فند بالبارز لانه
 الذي تعال فيه الصفة من حيث مصفة مشبهة وعلاها في السكن
 من حيث مصفة لا يقيد بلفظ مشبهة وبالاخص
 فاقصمها تعال في متفصل ايضا واما علمها في المتفصل
 دفعا فقد جاء قوله طلقته انت من قوله طلقه اي طلق
 الوجه غير غيوس فيه الشاهد والكلوم المكش في غيوس
 والمكش من الكفر الرجل اذا عيس في استلانت
 اي طولانت وقوله وشرأت لفي الشاهد وهو بفتح الواو
 قسر الشاثلثة لادو طيات الارزاق ووجه السببية
 هنا ان الاصل ما زيدا قال زيدا معنى غير الموصوف في زمانها
 الموصولة وعاد للموصول الضمير المرفوع ويجوز ان يكون
 ما موصوفة تعني شئ من كونه كسبه انفس الموصول
 في كونه وصف تحكى كما ان الموصول يوقل بحلة ذم قوله
 ازور الخ والمفعول وهو نوال وصف بحلة اغده والماضير
 نوال والمستتر على ر على امر او فحصلت السببية فان
 اراد الصاحب فلا تظن النعم في الموصوف بالفرق قاله
 قاله والا فبوصف ان حلة اعدة صفة لا امر او لها ترجع اليه
 انني قلت وعليه فيكون شاهد الضمير وجه المحل فيه قوله

ومضاف الى احد ما في الموصول والموصوف المذكورين فترد
 نزعان **قوله** الى اي عطفت لاسر الناقه تا الزمام
 عوهم والشاهد في التفسير الى الالتماس الاختلاف في الاز
 جمع ان اريد هو كناية عن توفيقهم بالنعمة وما موصولة
 او موصوفة وتحرر البابا بطا الصلة او الصفة والك
 في الازمانية عن الضمير المحصل المسببة الى انهم **قوله**
قوله ومضاف الى احد ما هذا في نزعان **قوله** الى
 ضمير مضاف يتركون ضمير الاضافة **قوله** جملة
 انفة فالانفة مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى
 حارة وحارة مضاف الى ضمير الموصوف **قوله** سيقين
 البتة الى الضمير بفتح الباء وسبق بها الضمير للوجه الرقيقة
 المتبيلة وتضمن مضاف الى ضمير الموصوف للضام اليه المقتبة
 والكلمة ما بين الحارة الى الضمير للعلف والموردية الى
 معجرب الى واحد المضاف ثمانية والخمسة وثلاثة كما علم من
 انواع السبل السابقة **قوله** اخرجوا الى من الالاضافة
 وسندرج في الموصول والموصوف **قوله** ومن اضافة
 لتاليها والربو واسطة الاضافة لغيره قبل الالاضافة
 تاليها **قوله** الرفع على الفاعلية وقد يتعين ذلك كما في
 مررت بامرأة حسن الوجه وقد يتعين بعده كما في مررت
 بامرأة حسنة الوجه وقد يجوز الامر ان كما في مررت برجل
 حسن الوجه شاطبي **قوله** او على الابد الى اي يدل المعنى
 من كل وورد حكاية الفاعل مررت بامرأة حسن الوجه حكاية
 الكوفيين بامرأة قويم الالف وان يجوز رجل مفرط الجسد
 ليس هذا البند بل لا يعنى ولا يشترط لا تشيخ وحواله ان امراد
 الفارس يجوز لرجل على البند حيثما يمكن لا مطلقا فذا لاني
 انه قد يقوم مانع من الابدال مقدرا بلزم محل الصفة للبشرية
 بخذو مع ان لا تقل بخذو فة قلت قد يتغير في التابع

لا يتغير في التجميع غيره كما في نظائره **قوله** المتبع منها
 الى المعنى في الصفة المفردة اذا المثناة والجموعة يجوز انما
 مطلقا كما منه عليه الشر اخر الباب **قوله** وهي الحسن وجه
 الحسن وجه اب وجه الامتناع فيها ان الواجب في الاضافة
 للعبودية اضافة النكرة الى المعروفة فلم يجوزوا في اللفظة
 التي هي فزعها ان تكون على عكس الاصل كما في الضمير ووجه
 الامتناع فيما عداها عدم الفائدة في الاضافة لان
 اللفظة وانما يجوز اذا افاد تحقفا او رفع فيه وهي لا تقيد
 تحقفا المستقر للثبوت بالان لا رفع فيه لو جرد الضمير مع
 المفعول **قوله** الحسن وجهه اعلان ابن الحاجب وتراضه
 الملقوا امتناع الحسن وجهه او وجه ابية ولم ينظر الى
 امكان ان الاصل بالرجل الحسن وجهه او وجهه ان
 ولم ينظر الى امكان ان الاصل بالرجل فكلوا المضاف
 فيها مضافا كضمير ما فيه ال او مضافا لضمير ما فيه ال
 لا يتعين ان يكون لجواز الاصل مزيد الحسن وجهه مثلا وقد
 نص في التيسير على جواز مزيد بالرجل الحسن وجهه لكن
 قال **قوله** هذا التركيب مما يتوقف في محله فان الذي منع من
 جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلف من قيم بلزم لولم
 نقف وهذا المعنى موجود في قوله مررت بالرجل الحسن
 وجهه اذ العود الى ما فيه ال لا يمنع من كون الضمير لبطا اذا
 دفعنا التي **قوله** فالتبع رفع الصفة الى ضمير عليات
 مفعولا مطلقا يكون اجنبيا ولو مفعولا متعلقا بذلك
قوله الحسن الوجه هي في التوضيح في باب الاضافة بان في رفع
 الوجه فيخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف في بشرية
 فيجوز ان يصف الفاعل بحري وصف المتعدي بغيره بغيره فلا
 الصبر في المحر والامر المذكرين وقرن ذلك مع تعريف الصفة
 للمفعول وج فم جعلوا هذا في من باب الفصح والامر المذكرين

باب الضعف كاسيافي ولحقوه اي ضعف الاحرار فتكسر
 الضعة ومقتضى العلة ان المعرفة كذلك الا ان يقال
 الاحرار دون الخلق القبح لخلوه ضعيفا لا قبحا وتفرق
 بان في الضعة للمعرفة اعتمادا على انضا وان كانت المعرفة
 لا موصولة بقوة العلم لاننا قولنا بالها موصولة وقوي
 ومع ذلك فهو متاخر لما نقلناه عن التوضيح قوله
 اخرج من الثانية اي الاربعة الثانية وقوله لقيام السببية
 التي تعلم من هذا الدليل توجبها القبح وهو اتفاق السببية
 في التلطف قوله اي قارس قوي ومنحت استلبيت وهم
 حاد زكي الفؤاد وقلب مرفوع به وقوله الشاهد ويحمد
 بفتح الهم وبالمعنى اي تحب احكامه الامور ويقال سبب كعام
 اي دليل وينبغي تباعده قوله نسب الضعة المتكررة للفر
 وجه الضعف احرا وصف القاصر بحري وصف المتعدي
 قوله وقضية ان للمعرفة كذلك قوله وصرها اياها
 الخ قوله الضعف انه ليس بامضافة الشئ الى نفسه كاسياف كره
 وهذا التعليل موقوف في الضعة للمعرفة وفي التكررة ان كان
 المعمول ايضا المتكررة قوله حسن وجهه فانه زيادة من غير
 غير محتاج اليه وهو وجه ضعيف وان يقال في السببية
 كالتي بعده ومن هنا يظهر استلزام المعرفة بان واللفظان
 للمعرفة لهما اذا اجتمع ضميران ب قوله في الاول وهو اللوحي
 بال والثاني وهو اللصافي في المعرفة لهما من صور الضعف
 قوله فبأخذ بعده الخ اي عكس بعدا لهما بطريق عكس
 قليل الخ عزلة الغير الذي ذهب ستامه وانقطع كسدة
 عزاله والشاهد في نصب الظاهر واجب ويجوز رفع احب خبر
 المندون ورضيه لا وضره صفة لعين ووقع الظاهر
 واجب وضره بالاضافة قوله انما اي التوق وكوم بضم
 التا في جمع كوما وهي العظيمة السنام منصوب على المدح والذم

اعلى السنام وسرا جمع سره منصوب بوادفة من وودقت
 السرة اذ ادنت من الارض من العين قوله اقامت للاعلى
 يعني في وجهنا صفا فاعلى ان قامت واد بارتا مجريين
 بوضع عليها العذر والصفاء الجبل وكنتا الاعلى صفة
 حاربا اي اعاليهما شديدة الحرة وكوننا مضطلاهما اي
 اسافلها مسودة والمضطلل موضع اندر وهو بنا مشربة
 من جان يكون اذا اسودا صبغت الى مضطلاهما والضمير لهما
 قوله شتين اصلاعه باسكان للثلاثة من الشتين توكيها
 مصدر رشكت كفه بالكسر خشنت وغلظت وقوله فما كان
 فيه منبر واحد كل حسن وهره بالرفع قوله احسن بما
 فيه فمهران كلص وجهه بالنسبة له حيله لا يجوز نصب
 هذا الضمير واجازة الغرض فيقال حيله اية ورد بانه لا يفضل
 الضمير ما امكن اتصاله بسوطين قوله ونصب اي عكس
 التشبيه بالمفعول به يستلزم قوله وانظر هوها فيه
 نظر لان هذا الفعل تفضيل والبطام في الصفة المشبهة حم
 فالاولى التمثيل بكون قريش حجب الناس ذرية ذكرهم هو
 وبه مثل المرادي قوله الحسن الوجه الجيلة موضع الضمير
 هنا نصب عندنا وهو عند الغرض سوطي قوله حارمت
 اضافتها مطلقا لخصول فائدة الاضافة من القين بخرق
 النون قوله ومن الجاهل ما في والكرما ورد ذلك في
 اسم الاحناس كرجلها سمى الوه بتميمه امه وهما سمى لآل
 بتميم الام ثم قوله فلو لا الله الخ اي معلل والامر للعدو
 موكود لا ذلك للاسنة فزقت جلدك وجعلته كافر بالمال
 فيعزال الاله اب

التميم قوله

وهو مستعظام وعرفه دم جانه انفعال يحدث في النفس
 عند الشعور بالمرحوم سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب

بل العيب ولهذا لا يجوز على الله تعالى لانه عالم العيب
 والشهادة لا تخفى عليه فافتنه وما ورد منه في كلامه
 عز وجل عزما اصابهم على النار مشروفا الى الخطاب اي جيا
 ان يتعيب العباد منه انتمى به نحوكم بغير رتب
 بالله هذه الصفة اصل ومنعها للاستفهام واستعملت
 في التعجب محاذرا من سجان الله الخ في اللفظ
 موصوفه لتزني الله وسجان علم التيسير منصوب
 بما مل محذوف وجوبا في استعمال في التعجب ونفيه
 دوزة فارسا اصل هذه الصفة الاختيار بان لم يحدث
 عنه الله لم يستعمل في التعجب باحارفا الجارثا
 منادى منصوب لانه مضاف الى اصله باحارثا وما
 انت حارة يدل على التعجب اذ قد بره بل انت اعظم من
 حارة قوله قها ليلي عمامه هي التي لو اننا نلهاها
 واهما كلمة تعجب معنى العجب لا طرادها فيه اكل
 لدالتهما عليه بالواقع خلافا لما مر فانه لا بد له عليه بالواقع
 بل بقرينة قوله فاما الصفة الاولى للجزء ما بينة قال
 من الحاجب وهذه القدر لرات كلها باعتبار الاصل قبل
 نقلها الى التعجب لا على انها الان بعد المعنى وانما معناه
 الان ان الشئ لا يقول في لعب فعل ما من وفاعل بعين في الاصل
 اذ كنت موبد اية معنى الانسان وكذا في قوله عز وجل
 في افضل من الايجوز اتباع هذا الضمير والاستنبطه ولا يهجم
 ابن هشام من قوله تعود عليها والضمير يعود الى اعلى
 الاسماء فاجمعوا على انها مبتدأ كذا على لزوم
 تقدما فلا تباخر اصلا لافها في كلام جري مجرى المثل
 فلمن طريقة واحدة نكرة تامة اي غير
 موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما
 يحبل سببه والتذكير يناسب معنى التعجب فكان معنى

ما حق

ما احسن زيد في الاصل شي من الاسماء اعرفه جعل زيد حسنا
 لم نقل الى ان التعجب والتعجب معنى التعجب في استعماله في
 التعجب من شئ يستعمل كونه جعل جارا نحو ما قد رايته وما
 اعلمه وذلك لانه انفس من اللفظ على غيرته وهي التعجب من الشئ
 سواء كان مفعولا وله سبب ام لا لان معنى شئ بالرفع
 على الحكاية وانما لم يستعمل شي لان كان غير مشترك موضع وان
 كان مشترك اشار اللفظة ما استغنى اي وما بعدها
 الخبر والتقدير اي شي حسن زيد او هذا اقوي من حجة المعنى
 كانه جعل سببا حسنه واستغنى عنه وقد يستغنى ومن
 الاستفهام معنى التعجب ومنه ونقله في شرح التسهيل
 للزوردة في ان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء
 نحو ما اصحات للجنة وما للسار لها مخصوصة بالافعال وبالها
 لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز ان يظن بها اي ولا ان قصد
 التعجب بما افعل جمع عليه والاستفهام ربا ذ لا دل عليها
 انتهى وفي الاول نظر لان مذهب الكوفيين ان افعل اسم مرادى
 ويعلم جواب الثاني بما مر عن دم قوله وقال الاخفش الخ
 رد بانه يشترط مخالفة الظاهر من وجهين احدهما قد يم
 الاوامر بالصلة او الصفة وتأخر الاوامر بالترام حذف
 الخبر والمعادى عليه والثاني التزم حذف الخبر دون شئ بسند
 مسند وروي الاخفش قول ثالث لقول من والزم ويرى قوله
 للزوم مع الكلام الخ لا يرد عليه على كنى وروى في قوله قال
 فيما عليك في وروى في فيستغنى عن نون الوقاية بالانحياز
 ما افترق في فان النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها
 عن المصدر مفعول به لقول المفعول احكام مخالفة
 لاصل المفاعيل منها انه لا يحذف الالف لانه لا يستغنى على
 عامله ولا يحذف اليها فيا حتى ولا بالطرف وانه لا يكون الا
 معرفة او نكرة بخصته بخلاف غيره يقال ضربت رجلا بحجر

لا

ما احسن رجلا خلافا ما احسن زيد اورجل معه التفسيره
بالصفة ان ههنا م من لوجه مصغر اسبق بسطه
اضراب لوجه ففقتة اعراب وقيل بنا لان افعال ضمن
معنى التحيب فبنى م اي لان التحيب معنى حقه ان يودي
بالحرق وان لم يوضع له حرف في قوله على فعله افعال
لانه على صيغة لا يكون الا للفعل واما اصبع فتا د ر يصرح
بالفظة لفظ الامر وعلى هذا الظاهر انه مبني على
السكون ان كان محذوف افعول على حذف الاخر ان كان مقبلة
نظر الصورة الان غنم عن مشاخره وذكر في موضع اخر انه
يبني ان يكون مبني على فقة مقبلة على اخره منع من ظهورها
بحية على صورة الامر في قوله ومعناه كالمرفقة نظرات
معنى الصفة مع ما بعدها التحيب والتحيب من قبل الانشا
فكملت حكم على ذلك بانه خبر نوبسرى ويان بان للترادف ان
معناه الخبر في الاصل ثم نقل الى انشا المعقبات ثم اوبال
ان للترادف ما يجوز ما قبل الطلب من قوله فانما أخذ فاقع ان
وان نقل في التفسير عن الموضع ان الحذف مع ان المستند
ممنوع لعدم السماع قال فقد احكم اخضعت به ان عن اب
ونظيره عسان يقوم انتهى قوله الفظة ومعناه الامر غير
بانه محتمل للصدق والتكذب والظاهر ان هذا امر على الاول
لان المقصور بالصفة انشا التحيب وبانه لا يحاب بالغا
وبانه ليس من الجمل المأطبة نحو احسن لك ونحو زيد في الامر
وبانه لو كان الناطق به امرا لم يكن متجها كما لا يكون الامر
بالجمل خالفه في الثالث ممنوع بدليل وانتم التكرار
وهذا التكرار في الفظة وكذا الرابع لان امره لكل مخاطب
بان نصيب المدح بالحسن مثلا مبني على ان هذا الشخص
قد بلغ من الحسن ما يمكن كل احد ان يظنه به وهذا معنى
مناسب للتحيب في قوله والبالغة لانه اي موضع جودها

نصب

نصب قال للمم ولوا منظر شاعرا في حذف الياء المصاحبة
عن ان بعد افعال لزمه ان يرفع وعلى قولنا انما يلزم بضم
انتهى وقنه يظهر ان الذي لم قوله التحيب والتميز
احسن بزيد يا حسن ولذا اني على صور واحدة دايميا ولا يمتنع
ما منه من التكلف فابضا فتمت بقول احسن بزيد يا حسن
ولا مخاطب شيان في الحالة واحدة وم قوله اي كل مخاطب
لفظه احسن بزيد افعال بالمخاطب زيد احسنا اي صفته بالحسن
وم قوله وانما التزم اقزادة للحوار كما قال اذا كان التميز
للمخاطب لزم ان يطابقه تائيدا وتثنية وجمعا
وحذف ما منه التحيب لك فتمت من ان زيد افعيا احسن بزيد انتجيب
منه وفي الحقيقة التحيب ملة حسنة لا زيد نوبسرى وبندفع
بتقدير مضاف اي من فعله او من وصفه في قوله
نصفه قد يقضى انه لا بد من مطلق فتمت بل لا بد من الوصف
وهو قد زيد في مطلق الفهم لكن قضية تعبير التوضيح
بقوله ان دل دليل خلافة في قوله لان لزومه الحذف اما اذا
كانت الباعض لازمة كما في فاعل كمن فالحال انصرف في حكم
العضلة مطلقا بل النظر الى التائيد دون الحذف في قوله
لزم ابراره الى افعال في الانشاء بان هذا الفعل بمنزلة اسم
وبين فكما لم يجوز اعلامه للجمع هذه من الفعلين لم ينفوا هذا
وجعل الفاعل على المضاف لغيره وان كان في المعنى جمعا وانما
فانه يجوز ان يكون اجري مجرى افعال في قوله ما احسن زيدا
فكما لم يجمع الضمير في احسن لم يجمع في احسن والسمع من حيث
التعاقب في المعنى وانما فان هذا قد جرى مجرى الاسم في التوضيح
له الاثر افعول او الفاعل به واظبط سراج النشام حرفا فكما لم يظهر
علامة الفاعل في اسم الفاعل لم يظهر في هذا الفعل
ان من الضمائر الخمسة المانعة ان يلتزم الفاعل امتناع
الاسم في هذا وفي كلا الفعلين متعلق بلزم

نصب

ما احسن دجلا خلافا ما احسن زيد اورجلا معه لتقصيه به
بالصفة ابن هشام سريته خمسة مصغرا ساقا بسطه
اضرابا لثمة فقصة اعران وقيل بنا لان اقل ضمن
معنى التبع لثمة اي لان التبع معنى حقه ان يودي
بالحرق وان لم يوضع له حرق قوله على فعلية افعال
لانه على صفة لا يكون الا للفاعل اما اصنع فتا ورتب ح ٢٠
اللفظ لفظ الامر وعلى هذا الظاهر انه مبني على
السكون ان كان محذوفا وعلى هذا الاخر ان كان مقتلة
نظر الصورة الان عني عن متاعه وذكر في موضع اخر انه
يبنى ان يكون مبتدأ على ثقة مقدرة على اخره منع من ظهورها
تجنية على صورة الامر سريته ومعناه كالمحرق فيه نظرات
معنى الصفة مع ما بعدها التبع والتبع من قبل الانشا
فكسبه حكم على ذلك بانه خبر نوسري وحيان بان للراد ان
معناه الخبر في الاصل نقل الى انشا التبع ثم اوبال
ان للراد ما خبر ما قبل الطلب سريته فانما قد يقع ان
وان نقل في التبع عن الموفى ان المحذوف مع ان للسندرة
ممتنع لعدم السماع قال فقد احكم اخفقت به ان عن اب
ونظيره عن ان يقوم انشى اللفظ ومعناه الامر عني
بانه محتمل للصدق والكذب والظاهر ان هذا ابر على الاول
لان المقصود بالصفة انشا التبع وبانه محذوف بالغا
وبانه لم يمتدح المحاطة نحو احسن لك ونحو زيدك في الامر
وبانه لو كان الناطق به امرا لم يكن متعجبا كما لا يكون الامر ٢٠
بالجمل خالفنا سريته والثالث مجموع بدليل واشتمل على جمل
وهذا التبع بجزع الضملة وكذا الرابع لان امره كالمحاط
بان يثبت المذكور بالحسن مثلا مبني على ان هذا الضم
قد يلحق من الحسن ما يمكن كل اعدان لفظه به وهذا معنى
مناسب للتعب ٢٠ والبالغة بة اي موضع جرد

نصب

٢٠

نصب قال للمم ولوا منظر شاعرا في حذف التا المصاحبة
عن ان بعدا فعل لزمه ان يرفع وعلى قول الغير يلزم لفظه
انتهى وفيه نظر ان الحذف لم يرفع اللفظ والضمير
احسن يريد احسن ولذلك التبع على صور واحدة دايا والضمير
ما منه من التكلف وايضا التبع يقول احسن زيد باع
ولا يحاط سنان في حالة واحدة دم قوله اي كل محاط
لفظه احسن زيد اعمل بالمحاط زيد احسن اي صفة بالحسن
دم قوله وانما التزم اقزادة لا جواب ما يقال اذا كان الضمير
للمحاط لزم ان يباطفه تائيدا وتثنية وجعا
وعند ما نصب التبع لفظه من ان زيد احسن زيد انتجب
منه وفي الحقيقة التبع مله حنه لا زيد نوسري ويندفع
بتقد موصاف اي من قبله او من وصفه ٢٠ نصح اي
نصح قد يقين انه لا يكتفي مطلق وفيه بل لابد من الوجهين
وهو قد زيد على مطلق الفهم لكن قضية تغير التوضيح
تقولمان دل دليل خلافا ٢٠ لان لزومه للمحذوف اما اذا
كانت الساكنة لازمة كافي فاعل كفي فالحال يقتضي حكم
الفضلة مطلقا بل النظر الى التائيد دون المحذوف
لزوم ابراره الخاضع في الانصاف بان هذا الفعل بمنزلة نعم
وبين فكلما لم يفتوا علامة تقع هذا من الفعلين لم يفتوا هذا
وجعل الفاعل على لفظ المحذوف وان كان في المعنى جملا وايضا
فانه يجوز ان يكون احري محري افعال في قولهم ما احسن زيد
فكلما جمع الضمير في احسن لم يجمع في احسن والسمع من حيث
اتفاق للمعنى وانصافا فان احري محري الاسم في بعض
له الاتصاف في قولهم واظلم براح انشام فكلما لم يفتوا
علامة التا على في اسم الفاعل لم يفتوا في هذا الفعل كسري
ان من الضمير لهما المانع ان يلتزم الفارسي امتناع
الاسم او في هذا ٢٠ وفي كلا الفعلين متعلق بلزم

للمحاط

وكذا قدم ما به نصب على الطرفية وعلم والحكم بقوميتها
معنى النصب قال الشاطبي فالحكم بعدم النصب مسبب عن حكم
اخر وهو اخراجهما بحرفي الامثال **قوله** حرف عجز ما
تقره فاقص كيد الربيع لان المطلق ينصرف الى التام مثل مرادى
وعدم النصب على وجهين احدهما يكون عجز عن الفعل عن طريقه
الافعال من الدلالة على الحدوث والزمان كعلم وحبس والباقي
يكون عجزا واستغناء عن تفرقه بتصرف غيره وان كان با قسما
على اصله من الدلالة على الحدوث والزمان كيد رويد حيث
استغنى عن ما فيها بما قضي بترك وكلا القسمين مراد عجزا
بقبح **قوله** ان يكون فعلا متعوضا من قوله من ذي الذي
لان التقدير من فعل ذي ثلاث ويدل على هذا الموصوف للحدوث
ما ذكره من الاوصاف حضورا قوله وغير ساكن سبيل
فلا نشاطا والوارد من مصدر وفعل **قوله** من الخلف
بالكسر هو الرجل الخافي وقد جلت كعجز حلفا وجلافة قاسم
فانبت له فعلا فني من فعله **قوله** وما اخره اي ابلده
قوله امرأة ذراع كسها بحقيقة البدن بالقران
وكسرها قاسم واسم في الضياء على الفحة تصريح **قوله**
فلا يتبين من وخرج لما يلزم عليه من حذف نفي الامور
في الزيادة والزيادة الدالة على معنى مقصود في
غيره لا ترى انك لو بنيت الفعل من ضارب وانطلق واستخرج
فعلك ما اخرته واطلقه واخرجه لغات الدلالة على معنى
المشاركة والمطابقة والطلب نصيح **قوله** يجوز مطلقا
سواء كانت الهزة المنقلبة لا وضوح مدحس واقترانه في
التبديل وجه **قوله** عجز مطلقا وضوح مدحس الاختصاص
نصح **قوله** يجوز ان كانت في واليه ذهب ان يصغور ولم
تتابعه عجزا وبكسبه في الردح الفقه للاخا شاطبي بقبح
قوله عليه بن القولين مما للنع مطلقا والمنع في احكام

شقي

شقي الفصل **قوله** ما اعطاه الخوا الهزة فيه المنع
من المتعدي لولا احد المتعدي لاشين قبل النصب **قوله** فلا
يبينان من لغ لان البناء منه تصرف فيه والقرين فيما يشرف
تفقي لوضع قوله **قوله** قايلا المتعدي بان يكون من القنات
الاصناف التي تختلف فيها احوال الناس كالعلم والحس ومنها
لقبح **قوله** ان يكون تاما عدل بان التام قد لا يدل على الحدوث
وقته ان الصبح دلالة عليه وبانه لا يتفاوت وقته لو سلم
كان مستدركا **قوله** فلا يبينان من خوا كان الخ فلا يقال
ما يكون زيد قايلا لانك ما ان شقيت الخوا قد في وكلاهما متع
ولاخره ايضا باللام لانك ما ان شقيت الخوا قد في وكلاهما
متع ولاخره اذ هو الخوا يعجز شاطبي **قوله** فلا يبينان
من متع وفيه المنع التماسه بالمتع شاطبي **قوله** يجوز ما عجز
مضارع بضم لا دم للنع ايضا فالمراد ما عجز بانته قد
جاء في الاثبات كقوله ولم ار شيئا بعد ليلى الذا ولا مشربا اروي
نه فاعجز واسما عجز يقع بمعنى مال عجز فان العرب استعملته
منتهاء متعنا انقر **قوله** ان لا يكون اسم فاعله على الفعل عليه
للمضانه لما كان تا الوصف من هذا النوع على فعل لم يبين منه
الفعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر في المتنوع صوغ الفعل
التفضيل منه المتنوع صوغ فعل النصب لتساويهما **قوله** ان
لا يكون متعيا للمفعول عدل للنع بالنسب بين فعل الفاعل وفعل
المفعول **قوله** وبعضه ينشئ من قضيه ان سبب امن اللبس
ملازمة البناء للمفعول وقد يقال قياس ذلك لقوا في اللبس اذا
كان ملازمة للنع وقد يعرف بانه لو جاز في اللبس لم يستحق
صفحة الانسان في النفي وذلك مما لا ينشئ خلاف لقوا في اللبس
للمفعول فانه محذوف عنه من جهة الصفقة كذا شعر الصفقة
واحد بين فعل الفاعل وفعل المفعول فانه الامر انه قد عجز
اللبس وهو مستدفع بالملازمة للنع للمفعول وبان التمييز بين الالبنة

والنعم من القيزين فعل الفاعل وفعل للمفعول ان استباه عدم
 الفعل بالفاعل من استباه فعل الفاعل بفعل للمفعول فكان
 الاختصاص في الاول ثم لم تكن فيه عمل هذه القيزين بخلاف الثاني
 كما ذكره عن ان التقدير عليه الفاعل فليس له احد
 لا يقدم عليها في مثل هذا الاصل المطرود وانما اذا اشتقت تلك
 الانماط بعد انما لا تنفي في الدلالة على الاستغناء بل منها ما التجهيز
 فيها بل هو ذلك الشرط ومنها ما هو ممنوع لعقد حال الاستغناء
 فان القيام والعود في الخلق من قبلها لا يقبل في الدلالة الفعل
 اذ ليس قيام راجعا على قيام وكذا الباقي ما عدا النوم والظهور
 التحيز في السكر والغضب لبقولها الزيادة والنقصان وما الاستغناء
 فلم تكن قد موقوت به شاطبي **قوله** استغناء عما امر في المنة
 والتدليل على الاستغناء استعمال هذا الفعل على هذا الوجه ولم يسمع
 ما اقبله **قوله** وقد يعني في التجهيز للزم في الشايطي
 على هذه وليست مريحة في الشرط **قوله** وقد وجب وقد
 وقد قام في المستوفى لشرط ما مر عن الشاطبي انما
 اي بقدر ما الى ذلك اختار المصنف عدم الرد لوجوب احد على الفعل
 وفعل بشارة كان فعل في اللزوم وقوله لعل الدخول حمزة النقل فبغير
 درها الى فعل لاحاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رقت
 العرب فهو على فعل وهو المعنا عا والقتل العين واللام فالو
 يجب من شي من هذه الانواع ادخلت الهزة ولم تقدر رد الصفته
 الى فعلها مرفوعة قال **قوله** والمحب للمعنى الاول ان يقول
 له كانت الهزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزوم في مثل
 ما علم زيدا نقص مفعول لانه كان تعدى الى مفعولين وبعد
 التجهيز يتعدى الى مفعول واحد كذا نقول يا اب التجهيز ثاب
 ما لغة في المذبح او اللزم والمما لغة فيها لا تكون الا بعد تكرر
 ذلك الفعل حتى يصير كالطبيعة والعزلة فتعقل في التقدير
 الى فعل بالضم وهذا البناء يكون متقدرا فينكوه للتجهيز الهزة

لغوي

فتعدى الى مفعول واحد على القاعدة انتهى **قوله** والمصحح
 عدم اشتراط ذلك اما الاول فلما تقدم واما الاخران فلانه
 يجوز ما احسن ما يكون هذا الطفل وليس اوقع وما اشبه مع
 هذا البرقي وليس بداهم مرادي **قوله** واشدد واشدد
 الى المتبادر ان اشدد كواحد يجرى مجراه افعال يجرى فيها
 فعلا التجهيز وفيه نظر من وجهين الاول ان الكلام فيما يحصل
 بالبناء منه للخارج من البناء من قاعد الشرط واشدد
 وما معه من جملة فاقد الشرط اذ ليس بالبناء الاعلى القول
 لجواز البناء من الفعل الثاني ان ذلك يتوقف على ورود اشدد
 فيجوز فعله وهو غير مقلوم الا ما في في الصحاح والعمام
 اشدد الرجل اذ كانت معه دابة شديده فالبناء من بعدا
 في اشدد استقر بها بعيدا **قوله** يحكى ما نفع الشرط
 عدما لا يحصى التوصل بان شدد عما فقد بعض الشرط بل
 يجوز فيما استوفى الشرط نحو ما اشدد ضرب زيد بعد وتبخر
قوله ومصدر العاد الى اعتراضه الشاطبي بانه قد نجد
 بعض الشرط فنونى بان شدد وعونه ولا يوفى نقده بمصدر حال
 ويتجهى منه فبما سلخوما التراب له او ما لم يقد عدم وضو
 الفعل في الكلام مستعلا بقوله ومصدر العاد لم يلبس للارزم
 احاب بان التجهيز بان شدد وعونه على وجهين احدهما ان يتقدم
 اليه او لا في التجهيز فذا يجري مجرى افعال التجهيز كما احسنه هنا
 لا اعتراض به لانه غير واقف خلفا عن غيره وجهين ما ليعترض به
 من هذا القسم والثاني ان يكون التجهيز بان شدد وعونه توصلا
 واستعلا لا حيث لا يتاخر التجهيز من الفعل وهذا لا يوفى فيه
 الا بالمصدر وهو من اد المد انتهى **قوله** موقولا لا صريحا
 استعمال التجهيز متصووم مع المصدر والفرح نحو ما انكر عدم قيام
 زيد **قوله** فلا يجهز منها لان التامد لا مصدر له ليتجهز
 او يجزوا ما الذي لا يتناوت معناه فلان للمانع موجود مح

الوسيلة كما هو موضح في الأصل فاما نحو ما يقع موته فغير
 احز وحب من فعل الوفا ان الحبقة قامة بالحق بالحب والوفاء
 ما افطع فموتته كان الحب من قطاعة للوفاء دم قوله
 وبالنسبة للاحاد والاوراد الشاطبي انه ما فائدة الشرح وما
 فائدة الشرح على حليم افادة الاول في احاد عن الاول بان علم
 انما خرج بالشروط السابقة منه ما قيل بان قاس فلو سكتا
 عن التنبه على الندور يوم انه اخلال فعن الثاني بان للمص
 قد عبر بالندور عما حاق بالكلام وهو عمل للمقاس عليه
 وعذمه قد دفع ما عساه ان يتوهم ان قوله وقوله اقد
 به مكله ما احده يكن اذ كره جملة لكن رد بان ان المقام
 ذكر لاجد وفعل فقال فقال جدد اده صار خد من الاجد
 قوله لا نقد ما شامل لنقد على الفعل وما في الفعل
 نظروا ويجوز ان يوضح من يفتقن لغيره ان ياحدها مع الفعل
 بهما جميعا دم قوله والصحيح للفرق في الفعل الخلاق اذا لم يتعلق
 بالمفعول منه لم يورد الى المحرور فان يتعلق وجب تقديم المحرور
 كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وقوله جليل ما احسن
 البش سوي عن ابي حيان فان مع اشكل في مثل ان يصدق
 الخلاق دم قوله كقولهم ما احسن الاستدلال بالسمع وما
 القياس فلان الطرفين والمحرور يفتقر الفعل بينهما ما بين للفعل
 والمضاف اليه مع انها كالشيء الواحد فهنا احق وافق وايضا
 فان ليس اضعف من فعل الحب وقد فضل بينه وبين معموله
 نحو من لفظ المحرور لان ما يقع ذلك بين فعل الحب ومعموله
 اولى بالمحرور دم قوله واخر اذ اخالت المصدره
 اقم نداء الخزم ما دام حرمها اي ام عمر والذكر في البيت
 فكله دم قوله كقولهم على الخرافه لما ربح باسرجين باده فكله
 محذوف لا يرمي على الخرافه بالفتح وهو الارض وقوله وهذا
 من الفصل بالندور فيه الفصل ايضا بالندور في المحرور قوله

لنهم

لنهم ان يكون له مصدر كقوله لا نشأ القبح اسمعا لا مصدر له
 كنم وليس دم قوله بالي ان كان فاعلا وانما يكون ذلك بعد
 منهم حب او بغض دم قوله من مفضل غيره اي ليس ما نفهم
 علما او جلا قوله فيما كان يتعدي به حاصله ان الفعل
 ان يتعدي قبل ذلك بحرف لنم تعدي به بعد ذلك يتعدي ذلك
 الحرف والافان افهم علما او جلا عدي باليا والافان افهم
 حيا او نفسا عدي بالي لما كان فاعلا وما كان له لما كان مفعولا
 والافان عدي باللام مطلق دم قوله بعد لول اي لم فعل مدلول
 عليه بفعل الحب والتقدير في المثال الاول المكسوم الشباب
 وفي الثاني نظنه ضد بقا وقيل بعضهم ان يذهب اليه في ان
 ظن لا يقتضي فعل الفاعل فينصبه في الحب ويجوز ان يتعدي
 ويجوز ان ياب كسا الاقتصار وان تعدي به الى احد للمفعولين
 باللام فتقول ما التسي زيد العرو وما اكسى زيد ادم قوله
 وهذه افضل لكرا عين للمصروفة فاعله ذلكا نحو انزل الشعر
 اي صارت دائمة وقد امد حب المصربين ومن جعل فعل المص
 حقة فالهزة عنده للتعدية وابا زائدة دم قوله وخالفه ما
 ان ابا للتعدية دم قوله وجب تقصير غيره بخلاف لا سيما
 ووجه ذلك لكل على اسم التفضيل فانه قد اقبلوا في زيد ارمي
 واغزى دون اقوم وابيع دم قوله وكذا افضل المضعف للمضعف
 الكساي الاعلال في افضل لا ادغام فتقول افضل من هذه العصابة
 واغزى بطلان دم قوله ويشد بضمير الفعل بفتح العين كقوله فعلا
 كجرام على ذلك شبهه با فعل التفضيل فصغره قوله
 مقصودا كذا لسمع فلا يتعدي الجملة الذي سمع منه ولم يسمع
 الا في احسن والمحرور عن الصاحح دم قوله سدن من سدن
 الطين بالعال للمهكمة سدن واذا قرى ومن هو لما كسن
 متعلق به والصال يتعدي باللام السد بالبري واحدها
 منالة بالتحفيز ايضا والسمير بضم الميم ضرب من سحر الطلع

لغز ما جرى مجراها

قوله غير مترفين هذا احد استعمالاته والى ان يقرنا
فبينهما المضارع واسم الفاعل وعوض ذلك فيكون ان الاختيار
باللغة والبوس ويجزى فيها اللغات الاربعة ايضا شاطبي قوله
بدل فيها ونعت وما حكاه الكسائي فيها يقرن ونحوها لا
والنصار للزوجة المتصلة بالازرة لثا اثنا عشر الشاكلة
من خواص الافعال قوله فاشبهان عند الكوفيين والعال
وهو بناء على هذا انشأ بحسب الوضوح وهو من
معاني الخروف وقوله نظران لانشاء الجملة لما لا اسم بعده
ثم قوله خبر بالكرى سريع وقوله نعيم طير يدل على خبر
مضاف الى طير ثم قوله ثمرة لثا ثمانية والخالط لثا ثمانية
والشاهد في بناء حيث يدل لها على اسمية تام لا نه مؤن
عما يلي بدل مقول فيه تام صاحبه فكذلك هو لما على ثم وجب
في قوله ثم الولد وعلى ليس العبر والبيان بفعل الادم ولطف
الخصلة انكسر وهذا التاويل لما في منع كسر لثا ثمانية
انه على الشاكلة ونقل الكلمة عن القليلة وصلها اسم الفاعل اي
لكلمة ثم منسوبة الى الطائر المسمى قوله لثا ثمانية انشأ
المدح والذم والاثنان من معاني الخروف والخرف لا يفرق
فيه واما الفعل منعت والاسمية من انتا حرقني الانشأ عاشر
من تمام قوله على سبل المابقة وذلك لعدم المدح والذم
اذ ليس مدحا او مبالغة لعنيتها وهذه زيادة على الخوفين
اذ عا دهم ان يقولوا انها المدح والذم مقتضى على ذلك لكنه
دفع وهو من ينرم ان المدح والذم بما ليس لثا وكان الاولى
ان يقولوا سبب نقرهما الانشأ وينبذ ان المدح والذم على سبل
لثا لغة او التقييد بالمدح والذم فاللغة هي ما لا دخل له في
تعليل عدم المقتضى ثم قوله واصلا فدل على العيب قوله

وقد يدان كذلك فقال انهم يفتح النون وكسر العين وليس يفتح
السا وكسر الهمزة وظاهر كلامه جريان الاوجه للذكورة فيها
وان كانتا لثا المدح والذم لكن خرج الشاطبي في باب التاكيد
خلاف ذلك وانما جازما وانما واحدا سم وتزكها ثم كسر
النون وسكون العين ثم يفتح النون وكسر العين وفي
الاصحاحات في المرتبة الثالثة وفتح الفرع في المرتبة الاولى والى
اصلها الذي هو فرع انشا والرابعة يفتح النون وسكون
العين وهو وان كانت اخف اللغات لكن فضلها الاولى بان
فيها مع لفظة تقيها على حركة العين دم قوله كما في عين
خلقت على بشرطان لا يكون مما سدت العرب في فكه نحو لحيات
عينه او اتصال اخره ما سكن له نحو سدت ولا اسم فاعل
معتل الادم نحو نون هي اي متسع فللجوز التيسر فيها مع
قوله من فعل يفتح ضبطه بالتون وتركه وذلك ان اسماء التكم
للمبتدئ في الاصل نحو نون فعل ما من الاكثر في الحكاية ولكن تفرها
فتنونا بنا على الفاصلة فتاويل اللفظ فتقول مثلا فعل كسر العين
يجوز تحكيمة ما تسكانا ويصح ان يكون مسمى فعل هذا السمع فتدخلا
تشهد فيه احووجه التنوين ولكن ان تذكر تنونها بنا على الفاصلة
من الذي بنا على الكلمة فتقول اذن يجوز في فعل التمسوة العين تحكيها
بالاسكان ونسب الاسم والفعل ايضا فالفعل على هذا البناء الشاكلة
واغاي علامته لخر وترك التنوين لثمة الذي يقولون هات ان ترك التنوين
لا يصح ومن نشأ من اعتقاد اذ حركة الادم حركة حكاية لسلك الادم
كون ليس كمالا قطعا وقد بنا حوار كمالا حركة لغزانية واكلمة
غير منفرقة من لثا وقد يقال في ليس ليس بامفتوحة ولا ساكنة
ولا ملبس بفتح بابد الهمزة يا على القياس ثم ففتت الباء اللغات
الى الاصناف عن الهمزة عن الفاعلة وفي السسط من قال بانها اسم
في بعد ما هو فاعل عندنا ينبغي ان يكون تابعا عندهم لثم اما بدلا
الغظف بيان فالعين المدح والذم والرفل زينة وينبغي الكلام في غيرهم

نجد فيقول ان رجلا غلب على النسبة التي تقفها ثم بمعنى المدح
اي المدح ومن جهة الرخولية زيد ويحتمل انه حال لم يتناسا
وتكون في الرجل جردا لولد فيما استدلو به من قوله ما هي
الولد قلهم بزوونه بلخرقان فزصا انه بزوونه بالرفع قلهم
مقطوع عما قبله ولذا انقل في العبر من قوله على يد العبر
قوله في هذا المثال الخ يمكن اذفاله في كلام المنه بان يحل
المعنى او متضادين لما في رملها ولو بسطه قوله فمع من اذلت
الانما به زهير حرام معز عن حمانك غير ممكن حال وزفير
هو المخصوص بالمدح وهام صفة اي سنفار في الانفس
عليه لقوله هذا المذهب للمهور الذي اجاز في ان الاضافة
الواهب المالة المجران فعبدها قيا سا ومنهم المنه بلزمه ان
يجز هذا او تنو قف عنه ثم وقد يفرق بان نحو وعبدها تابع
لما فيه ال ونعني في التابع ما لا يقتضي في غيره
وقد جاء طيرة الموصوفه في قوله باطراده وعبره
بقا وما ورد منه على انه المخصوص والفاعل مخرج من تنسبه
جمع الخراع وسر حجب قوله طرقتا بنا للمفعول من الطروق وهو
وهذا الانسان لولا وفقره من الغري ونحو الضائفة والجر في
الاول وكسر الخاء الملة واخره بالهم الذي دمت عليه الوصلة وهي
نوع الوزع قوله والذي لم يكن كذلك لان ال لا تنزع منه ولو
نزع لم يبق للتفسير لا معناه قوله بمنزلة الفاعل فتوكل كما في
الذي يفرح بمنزلة فتوكل كما في الضارب قوله حبيبة مراده بالحيثية
الاستغرافية حبيبة او كما انما يظهر من تفسيره في وكذا ارد القول
بالخاء الجديدة واختار كرمها التقريب للنقل قال وكان الاصل انكسر
فاعل ثم ونسب لانه من حيث المعنى غير المستد الذي هو المخصوص
اذ معنى كرم الرجل زيد زيد بمرحبه وكذا لانه سلب من الفعل
معنى التريمان والحدوث فصار معنى ثم جيد فكانه صفة مشبهة
لكرم الترموان يكون الفاعل معروفا باللام تعريفا لفظا كما في اشتراط

العلم

العلم او منرا مغرا بما بعده وعواضا ساكر في المعنى لاداع لم الي ذلك
وهو انهم غلبوا واخبروا هذا اللبثا الفصل به التفسير بعد الانعام
اذله في النون وقم فاوردوا الفاعل في صورة للفرقة وان كان
في الحقيقة تذكرا ليكون الكلام للمعنى المدح او اللم في الطاهر موصفا
على وجه لا يمكن ان مدح شخص متكورا وزمه لا فائدة فيه وليست
اللام الاستغرافية الخ لانه لا علامة المعنى باللام الاستغرافية حقيقة
امنافة كل الية وكيفية يكون زيد كل الرجال على ان كانت نل هذا على
سبل الجاز والتمنافة قلت امتناع التفسير في مثل هذا يقول كل
الرجال لند على انهم لم يقصدوا به ذلك للمعنى وانما كانت لا يقصد
للمنافاة المذكورة الابع التفسير في لفظ كل والتمنافة لست الرجل بمعنى
كل الرجال بل معنى انت الرجل او المقصد للمدح ان من سئل ان كان
بالنسبة التذكير ليس بمرجل وليس للإشارة الى ما في الذم كما قال
ابن الحاج لان كون اللام في مثل اسرب الماء واشترى العرا سادة الى ما
في ذم الخطاب من ماضية لما في الميم ليس في هذه الفاعلية يقوم
لها نفس الاسم والحق ان توقيف اللام في مثل هذا لفظا سائما
وزيد مدح بمرحبه ليس الخ لم يفرطه كما سبق على الخاص بعد العام
ونسب هذا القول ليس ورواياه الى التكاثر في قوله ثم الرجل
زيد وبشر الرجل ثم ويقع الى انه نكر اجتمع مدح الجنس العام بضم
الرجل وزمه العام بضم الرجل فتوالت ان اللام مدح الجنس بمعنى
انواع الكمال وزمه بمعنى انواع النقص ولا يخرج عن مجموع المدح والذم
في الجملة ولا يترك قوله للاستغرافية مراده كقولنا الجنس بقتله
ولا ان الرجل كرمه كذا فانه في كلام الرجل كلاما فانه في الطاهر
الصغير لزيد ولا يتوكله باعته كذا لظهور معنى الخطاب بالنسبة الى
معنى الجمع وان المقام ليس مقام تحقيق الاحاطة بالجنس في الاستغرافية
احد او امتناع التفسير ونسبه فلما ذكرناه انه ليس للاداء في احتمال
الاداءه جنس اخر ولا ليس الجنس المذكور كما يروى ذلك في اسما الاشخاص

بأن

هذا الاني في المنز والجمع بانفاق قال بوجان ومن
 يري ان الاني قد تنقصت لاسعدان غير ان الرجل نفسه سيوي
 فلا تنقص لان اعادة اللفظ خشيته انسان او عدم
 الاصا او لا تعنى لا يحرفه فنعمة للميز لان ان افر
 خلق المعنى وان جميع حروف اللفظ م ت ا و اى الفاعل
 ان يكون هذا الحرف بالحوار بعد العقد السوي وقد يقال فيغير
 في التابع ما لا يغير في المتبوع فاما انما تناسخ ثم اى ما يصح
 ان تناسخ هذا هو العلم بغيره من قال السوي في انما تناسخ
 نحو من هذا ما لم يزل ثم اصل الاني تمامه ان يميز بانية
 الاوكل الخراج ما وراى لمحا وهو اسم رجل فوكه لتع
 ما وراى لمحا فاما اصح احله وهو الصند يقول عربي
 الخى امرأتى والعورة الصب والخبية ولي معنى مع ع
 انه لا يبرز الخى في مثل المماشاة الى ذلك فانه لا ينبج
 الى بس من التواتر ان لفظه ومعناه انما يفتح كل منهما فى تعد
 فاشبه الحرف ومنه فادرك غير الشان خلاف الفيز العايد على ما
 فلهب نعم فوما انتم الساعد في حيث كدته القمير
 وقال بن الى الربيع الخ ويغير غير ما عدا الخاق
 العلامة في ذلك جاز لا واجب ولا تنقص فتقول انما او نعت اسماء عند
 فلو بدت الاول فيها ونعت نظرية ابو عدا اسم الضمير لان
 التميز غير مذكور ان يكون قابلا لال يشكل عا في نحو فنعما
 هي فاما في تميز عند اكثر مع الفا لا تقبل ال الا ان يقال جعلت عمل ما
 تقبل ال ان يكون كدرة عامة فان قلت كيف تكون عامة
 انما في سياق انسان قلت لما جعلت لكوا على بية ال الحنسة اذ اصل
 نمر حكاية اسم الرجل فيها ونعت اى فيها النسبة اخذ
 وكنيت النسبة سنة لوجين يزارا نث وهو قوله
 اخذ كنتم رجلا لا والله لا ساعدت نطقا الموابعا نطقا بصب
 بترج الخافض وان لم يكن قياسا اى ينطق بدليل مطلقا او باعما عليه

الاني في المنز والجمع بانفاق قال بوجان ومن يري ان الاني قد تنقصت لاسعدان غير ان الرجل نفسه سيوي فلا تنقص لان اعادة اللفظ خشيته انسان او عدم الاصا او لا تعنى لا يحرفه فنعمة للميز لان ان افر خلق المعنى وان جميع حروف اللفظ م ت ا و اى الفاعل ان يكون هذا الحرف بالحوار بعد العقد السوي وقد يقال فيغير في التابع ما لا يغير في المتبوع فاما انما تناسخ ثم اى ما يصح ان تناسخ هذا هو العلم بغيره من قال السوي في انما تناسخ نحو من هذا ما لم يزل ثم اصل الاني تمامه ان يميز بانية الاوكل الخراج ما وراى لمحا وهو اسم رجل فوكه لتع ما وراى لمحا فاما اصح احله وهو الصند يقول عربي الخى امرأتى والعورة الصب والخبية ولي معنى مع ع انه لا يبرز الخى في مثل المماشاة الى ذلك فانه لا ينبج الى بس من التواتر ان لفظه ومعناه انما يفتح كل منهما فى تعد فاشبه الحرف ومنه فادرك غير الشان خلاف الفيز العايد على ما فلهب نعم فوما انتم الساعد في حيث كدته القمير وقال بن الى الربيع الخ ويغير غير ما عدا الخاق العلامة في ذلك جاز لا واجب ولا تنقص فتقول انما او نعت اسماء عند فلو بدت الاول فيها ونعت نظرية ابو عدا اسم الضمير لان التميز غير مذكور ان يكون قابلا لال يشكل عا في نحو فنعما هي فاما في تميز عند اكثر مع الفا لا تقبل ال الا ان يقال جعلت عمل ما تقبل ال ان يكون كدرة عامة فان قلت كيف تكون عامة انما في سياق انسان قلت لما جعلت لكوا على بية ال الحنسة اذ اصل نمر حكاية اسم الرجل فيها ونعت اى فيها النسبة اخذ وكنيت النسبة سنة لوجين يزارا نث وهو قوله اخذ كنتم رجلا لا والله لا ساعدت نطقا الموابعا نطقا بصب بترج الخافض وان لم يكن قياسا اى ينطق بدليل مطلقا او باعما عليه

وليس

وليس يميز لان التميز ليس على معنى الال يعطى عليه الحرف وليس
 سره والتقليد الى النسبة التي تنقلب من نصارى العرب
 والام في قلب مفسورة وفي التلقى متبوعة لاستقبال التميز
 مع بالنسبة فالزلا اللاحقة العز القينة الالة وسطق كنس
 للميز يتوي فيه المذ كرو المون وهو البليع لكن للاداءه هنا المارة
 تنازر على العظمه عيها فاما في الازاد تقدم الكلام عليه
 في التميز وتا ولا ماسع فاما فتاه في فلا وقتلا فالاول
 واما زاد في ضد رحن وفي الزايدا ومفعول به قالان وحن وحن
 تاويل اقرب وذلك ان يدعى ان في ثم ويدرسه وقناه وحن لا
 وزاد عيتر اخرج من الغضوض وهذا وحكمه وزاد اسك ابدال
 مرادى وتاويل البصيان لا ينفع البهري ان لا يجوز تاخير التميز
 نعم الخ فندرم مخره فانه بعد سواة ومن ركن
 يميز جمع بينه وبين الفا على انما هو كونه التميز افا د معنى زائد
 وهو كونه تقاميا وقامة اسم لكما نزل عن تجد الى بلاد الخ اذ
 وقالة الخ تمامه ان الموضع العواجال ترعا اى ورب
 قالة والرم نفع الوحدة الجبل المفعول فيه لونا تشد به
 اللداة وسظها وجوانه كناية عن هذا المعنى وما يميز
 قبل عليه كيف يعجز جعل ما يميز الفاعل المستكن مع مسا والفا ل
 في الانعام واجوب بان المراد من ما سئل به عظمة او احشاه او
 بحس المقام فهو في قوة الكدرة الخنقة وهي احض من الفاعل
 زفوله الشان انما عيتر الى ابو عدا ليست يميز على الاولين وليس
 كذلك فكان الاول ان يقول الثالث انما كدرة غير موصوفة انفسا
 فوه صفة لموصوف محدوف فيه حذف الموصوف بالحالة نعم انه
 ليس بعض اسم مجرور عن او في سبيل انه موصوف فوه كلف ثم الخ
 فيه بعد ان الفعل لقوته كلف كما ياذك في الحروف والاولى في الما
 وقلمان تكون مصدرة ولكن ان يقال انما جاز ان تلك نعم وليس
 لعدم بقر فاما وسبا لهما الحروف فوه فيما اذا وراى اسم كلف هذا

العلم مندرج في كلام المولى بان ما مرزا وفا على جري فيه ولا يخفى
بالمنلوحة علمه فليكن وسراده يقول الفاضل ما وقت فيه
ما ستلوه بنسب غير مضره بخود ففعله دقايقا وفتاح قولان في
تامة فاعلم كنه تامة بخير والفاعل مستتر وعلمها النفس من غير
فانما العلم الاول انه كثر لا يقتصر عليها والتكررة التامة
لا يقتصر عليها الا نادرا بل قد يدعى حصول هذه في كلامه لخرابات
المولوي فيها ومراوده بخول للناس كل تركيب انضمت فيه ما تنم
كما في الفاعل اي والرفع بعد ما هو المحض وما وسكت عنه
هذا التمام كنه فيما قبله قوله والرفع بعد ما هو الفاعل
المحض سكت عنه فيحتمل انه محذوف او افعلى الفاعل عنه على
قياس ما سلف قوله الظاهر انه اعلم ارا دلخ فيه نظير
لان عبارة الناطق نفس في جميع الاول يعني ان مما مرز على العموم والاحمال
والاشعار له الواحد مما صدق عليه من الاقوال ولا يلزم من اقتضائه
في شرح الكافية على ما ذكره من المولى ان شيئا درا من لفظة العلم
هنا **قوله** وقد ذكر المحض هو المحض وقيل المدح بعد ثم والزم
بعد ليس ساطعي وسيم محض ما انه ذكر جنسه ثم خفضه **قوله**
بعد انما الغالب والاكثر ذلك كما هو الاستب بالاحمال والتفصيل للصور
عنا لا انه واجب فقد يدرك قولهم وليس ساطعي وسيمه عليه
قوله اي بعد فاعلم ثم لما في وبعد التميز فيخرج
والجمله فيلخصه والناظر عموم الفاعل او كثر من المتقدم بمناه ساطعي
وتقدم في الاستدلال **قوله** او ظاهر او اسم او اول مستوفى فعل ما سكت عنه
عينا العلم السيدان وجد **قوله** والاول هو النصوح ووجه العلم
ليس له من عاينه الاصل ورجح في الدارج الثاني بانه ليس فيه مما هو
خلاف الاصل الاخذ للشد او هو كثر شايخ واما الوجه الاول فانه
فيه تقدم وتأخير الخبر المعنى على التمام اخلو الخبر الذي هو جملة
من عايد الى التمدد او وقع الظاهر موقع المحض وهو ساذ وباب
الايعام والتغير على الوجه الثاني تحقيقي وعلم الاول والتدري

وعو

ومع غير صحيح فيمنع ادخاله في عبارته هناع كونه خلاف للتأدر
منها **قوله** وليس البذل بل يلزم لامع من كونه لازما لكونه للتأدر
بالحكم وكونه تابعا لا يتقدم في اللزوم وقد يلزم بعض التوابع
كشايخ مجرورين **قوله** ولا يلزم الا لانه قد يقتدر
في التابع ما لا يقتدر في المتبوع قال في الارشاد قد يجوز في الاسم
اد وقوع بدل ما لا يجوز فيه اذ اول الفاعل في علمه جملوه التام في العلم
على البذل وان كان لا يجوز ان انت **قوله** في العلم مستداقولا
واخذنا في القول باسمة ثم يجوز وجه اخر وهو ان يكون العلم
خبرا او مستداده **قوله** في عبارته هذا الاقوال في التوضيح وقد
يتقدم المحض بخود زيد ثم الرجل وقد يتقدم ما يشعر به كتحذف
هو بخو او الحذفنا وجدناه من اربعه العبد اي فهو ليس منه
العلم ثم المعنى فاما ذلك من التقدم اني وهذا اذا رغبنا العلم
على الاقتداء اما اذا جعلناه خبرا للمبتدأ المحذوف في تقديره هذا العلم
او معقول الفعل محذوف في تقديره العلم فيكون من المحذوف لا من
التقدم بصرح **قوله** ان يكون مختصا بان يكون معرفة
او مقارنا لها بالقصص بخبر المولى من بني عثم قال ابو حسان
ويرد عليه نعم البعر جل ونف الا انسان دخل ولم يلا الف فاجاب
بوجود السوء فيما ذكره وهو يتقدم الخبر وان ما ذكر قيل في العلم
قال ومن حقه وهو مشعر بانه قد يفي على خلاف ذلك اني في
الاول نظرا يلزم ان لا يحتاج للمحضر حيث تاحر المحض **قوله**
لما ذكره العلم سم **قوله** وان يصلح للاخبار لا كما قال في خبر الرجل زيد
الرجل المدح وزيد وفي بني الرجل في الرجل المدحوم **قوله** ومقتضى التام
كالفاعل فتناول ما ذكر من الصابط خويم بجلان زيد في رجلان **قوله**
تنبه ان كان المحض مؤنثا جاز ان يقال انبت ونبت مع تدكير
الفاعل تنبيل فتقول انم التواب الجنة ونبت التواب الجنة بشيئ التام
وسقوطها ولا يلا جاز لان سقوطها اجو **قوله** اول اي محذوف
المصافي الى المحض **قوله** فوبين مثل التوم الذي اكد بوا مثل التوم

فاعل والذات كان بوا محض من مبان له فلو جعلت المثل مبتدأ موصفا
 بالمذموم استغنى في الظاهر عن الذي كان بوا عليه والمخلص ما صدر
 قوله وسات مرفوعا ضمير ساق عائد الى النار ومرفوعا غير
 على جدي مضاف الى النار مرفوعا لان التمييز بان يكون غير المميز
 في المعنى والمرفوع المتكافئ قوله فاعمل فاعلا بذخل في حيز
 مع غير الإشارة قوله كتم في كتاب بنم فندخل بنم وهو من
 باب التكماسم قوله من كتم الشرف في القوم من غير الخلق في الجمع
 بني التميز والفاعل الظاهر وان ما في نحو ساء ما يكون محمدا على
 ففوا زنون الخصم من مبتدأ موصوفين واذا كتم عن ذكره تقدم ما شعر
 به فاعمل على فعل أصالة قد يقال ان غير ظرف اذا استعمل
 للمفعول والذم يكون حركته غير حركته الأصلية فيكون التعبير
 تعدرا كما في ذلك ويحتمل ان يوسر في وجه خرج لقواب عن قولهم
 العبارة ظاهرة في فعل بالفتح والكسر في المضموم لانه فعل ثلاثي
 لانه فعل من الثلاث لان ظاهرا من كذا القول عن سمي انتهى قوله
 وما حوال اليه وما حوال اليه بالفتح والضمير ما حوال اليه بفتح
 حوالا القول فيه ينتقض بما حوال اليه بفتح فاعل ولا يظهر القول فيه
 كمال وابع فخرهما مما لا يصح بل انما افردة لانه للذم التمام فهو
 يبيس انبسه بخلاف قوله كتم جمل حق ولوم فالعازم خاص وكثرة
 استعماله بخلاف غيره من افرا فاعل فاعله مزية تعني حسن
 افراجه بالذكور وقوله كمال وابع ينتقض صحة التبعين بما فيقال
 قال الرجل زيد او قال رجل زيد لا شئ مدحه بالقول الى نحو
 مثلا قوله الثالث كمن الذي يؤخذ من القبر بالخوان انه يجوز
 انما وفاعله معزدا مذكرا دائما كفاعل بنم وقوله في فاعل فاعل
 المذكور في الظاهر ان هذه الاحكام تجري في سا وان كان على زنة
 فاعل وان سا ملازمة لاحكام يبيس لا تقارن فاعل فان تحقق هذا
 كان وجهما آخر للحكمة في افراجهما بالذكور وقوله مع بالزور
 الخالو والذم بمعنى الزاير والبا فيه فاعله يقال في زور وقوم

زور

زور وصح كل شئ بانه والهمام بكسر اللام جمع لة بكسر اللام وتشديد
 الهم وهو الشعر عا وزنة الادب فاذا بلغت المنكب فليس له
 ومثل ثم جدا فاعلا فاعلا ومثل ثم وليس بدليل وان ترزما
 فاعلا فاعلا في المعنى كذا في التعليق على الهم وفي المعنى
 بالاصالة وفي النقل والاشياء بعد الحزنة وفي الجود وبما فيها
 في ان افادتها الذم ليس بنفسها بل بواسطة دخول الاوالة يجوز
 في كلفها الاصية واحدة دم وفي خوار ومول رامن غير مبتدأ
 بخلاف ما نعم وان كان لا بد من القاول في المثلين وفي خوار ومول
 لا في الهم فاعلا فاعلا في المعنى فاعله فاعله والاراء
 في الهموم ان قلنا اريد به كتم سوط قوله قبل غلبت
 الغلبة هو ذهب الاخفش قال الظلم وعدا اقول في غاية الضعف
 لانه دعوى بحركة عن الدليل مع ما فيه من تكليف اضعف للفرق بين
 ومن ادعا تركيبا فاعل من فعل واسم من اسم لا نظير لذلك
 فصار الجميع بمنزلة اسما فوكك المحبوب دم وقوله مبتدأ وقرب
 حندا ابانها في تاويل في الاداة فالمعرفة على بين صريحة
 المقربين وممولة بضم حنة كذا دم وقوله مذهب الميرد وابن
 السراج قال المذهب لا يصف ما ذهب اليه لانها معتزلة بنبوته
 وفاعله لا قبل التركيب وانما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا
 لفظا دم ونوزع بان اصل جاب عند بعض فلما رثت التسي معنى
 للذم كتم وفيه نظر لان اصل جاب من جند يجب نعم العين اي صار
 جيبا كالي التسهيل لا ضد بعض فانه بالفتحة دليل كسر عن
 المضارع كما مع نه دم ولو كان جندا اسما للزم تكرار لا نحو جندا
 زيد وآخرو ولزنا من مذهب الذخيرة النواصب
 الاخذ استعمله في النسخ بان لا يندخل على فعل ما فيه جند
 ولا تمل في اسم الذي دخلت عليه الاعلى قوله اي العباس والاي
 الحسن وهو جنس ابنه ولكن وقعه ساعلى رجب فاعل وان
 جند جندا فعل بان معناه عدم نشره بعد النقل كونه لاشياء الذم

وهذا المعنى موضع الاعتبار عن دخول الألف في الحذف لهذا
 الإنشاف كان قد دخلت قبل تحقق الحروف فقامت له حالة الإضمار
 الخاء على الملا هو المخصوص بالمدح فيها بالالف الإطلاق كناية
 عن مودة وعما المخصوص بالذم كناية عن سبب ذكرك اسم
 الإشارة راجع إلى امتناع التثنية في الضمير الملا وقال
 أبو علي وأحسن شائع فلهنك لما لا تلتك الفاعل في ثم بمعنى
 إذا كان ضمير آدم وكنهه وإن يكون ضمير مبتدأ الخاء وقتل حدث في
 خبره على قياس قول ابن عصفور وذكر بعضهم أنه بدل
 وأخبر أنه غطف بيان ويرد الزوم ذكره ولورد البديل أنه
 لا يحل لكل الأول ويرد الباقى ورودة تكرر في وقته ما من
 في لولا الخاء أي عنقني ومخت أي أعطيت والمعنى وربما
 أعطيت هو أي ما لا مطع في دنوه وهو الخبر بالباء
 هو كليل بخلاف حرفا فعل السابق فإنه كثر من وفاء
 العاطف على ما طعن من قوله أو خير أشكال شاطي
 لوجب زيد بصلاح الشاطي بان فاعل جيب غيره أو ما يكون
 اسم جيب أو ضمير مبتدأ بتميز وما أو من كفا على ثم وليس
 من كل وجه لأن جيب جار مجزأة فلا يجوز أن يقال جيب زيد ولا
 جيب آحوك وأجاب عن إطلاق الشاطي بأنه لم يفعل عن هذه التثنية
 التثنية لأنه لما ذكر أحكام ثم وليس الخي بما جند أو انقضى أن
 جيب بغيره أمثال ثم في جميع الأحكام إلا ما خصها به دون غيرها
 وهو جيب التميز للشر وغيره ولا يخفى أن الإضافة بما قاله
 الشاطي ولي لأنه ما قاله وعازمه في قوله فوجب لها
 الخصدرة فقلت أقبلوها عنكم بجزائها أقبلوها أي لئلا
 أي امزجوها بالما مقبولة أي ممزوجة بتميز في فوجب لها
 الخاضع أن جعلتها كالكلمة الواحدة توضح فإن جعلتها
 فتيين على أصلها جاز الوجهان بفتح في مطرد في كل فعل الج
 سواك من في الفاعل أو كثر ما وبه مع في الأرشاف

لا يدن

لا يدل الخليل يدل إذ المعنى كثر بالنسبة للفتح من أوجه
 بوجه الأول والثاني باتفاقا كالأصل فلا يعبروم
 من دخول الواو في لأن دخولها يقتضي أنه مبتدأ جيب
 يجوز ذكر التميز للذكر الخال لتبديل في وروده قبل المخصوص كذا
 كالحذف المال مند ولا يلا سفي في أوجه البراسرار والألأنا
 ومن وروده بعدة كقول
 يا حنذا مرعوا البر المعنى من بوجه فغيثه العشر الرخي
 يس قوله إلا أن نقد تم التميز في المراتب بالالمخصوص
 لهذا النفاة بعدها وإن لم يتصل بها فالمقصود في تقديمه
 لا منع الفصل أيضا في خلاف المخصوص بتم والفرق أن
 الضمير راجع إلى التميز من الإشارة

فعل التفضيل

أولى منها التميز باسم التفضيل ليشمل جنبا وشرا وأولى من التميز
 باسم الزيادة ليشمل لحاقا وحلا أيضا وكان بان هذه
 العماة صارت في الاصطلاح أسماء للدلالة على الزيادة مطلقا التفضيل هو
 الوصف للتمييز على أفضل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل والمبني
 على فعل مخرج لما عد بعض مخرج اسم الفاعل ولما عد بعض مخرج التمييز
 ولزيادة صاحبه المخرج كذلك كالسبب وأحسن وقد يقال
 مخرج التمييز جازبه بقوله هو الوصف لأن أحسن في التمييز فعمل
 لا وصف من قوله تلكم للاستعمال وقال الأخفش لا يقال لا يستفاد
 من فعل جازبه لفظها فعلى هذا أنها سبب وذن حد في الهزة وكونها
 لا فعل لما تفرج في وصف شي هو من الفروقات بفتح
 من شطاط تلك الشيء وبطان معات اسم لص معروف في فخرج
 أحسن من غيره بنوع من اختصار فغيثه سبب وذن كونه متبنا
 للمفعول وكونه نادرا على التلاوة في لذهب التلاوة
 الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز إن كانت الهزة فعلى النقل

أفقر من غيره العفو مغارة لا يبات فيها ولا ما
 اذهي من ديك نوره من زهي معنى تكبر من تشكك به القريب
 للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وجكي بن وردت نساءه للنساء
 وعليه فلا شئ وذو نضج واسفل من ذات الصبي اذ ان
 ز في السمن وهي امرأة كانت تتبع السمن في الفاهلية فاذن
 ابن جبر الاضاري قبل اسلامه فسادا من غلبت المحنة فملوا فقال
 اسكنه حتما نظرا لآخر هذا الاخر وقال لها اسكنه فداشغل يد بها
 عن غيرها وصح لا تقدر على الدفع عن نفسها لخطتها ثم العجين وسعها
 فصبغ السمن واعني حلتك نوره من عني بالنا للمفعول
 وسمع فيه عني كرمي بالنا كلفا على فلفه لا شئ وذو نضج
 وفيه ما تقدم الخ من انه قد بدى فعلا التبع من فعل للمفعول
 ان من اللبس وما به الى عجب وصل الى سبكي من ذلك
 فاذا الصنوع للفاعل والنا قد الانشاء فان اشد ياتي هناك
 ولا ياتي هناك المصدر ينصب هنا على التمييز الذي بشرطه
 التكثير والمصدر في المبني للمفعول لا ينبغي ان ياتي به مولا لا
 والمصدر والمول معرفة فلا تقع غير ان تخرج عن الخواشي وفيه
 نظري الفاعل قد الصنوع للفاعل كزوما اما ولا فهو بالبناء
 لعدم اللبس واما ما تاتي فلو توصل الى التفضل منه ناسد وعنه
 جاز الانشاء بالمصدر المخرج على انه مضد للمبني للمفعول وان كان
 بصورة للمبني للفاعل لعدم اللبس ايضا ومن نصب ههنا
 مضد للمفاد قلت من ان نوحنا المصدر ههنا مضنون وان
 على التميز مع ان احواله ما ههنا على بان التميز يقتضي انه يجوز
 نصب المصدر ههنا ومعه وان نصبه على للمفعول لا على التميز وهو
 صحيح قلت ونجد ذلك في باب التميز والفاعل للمفعول
 بافعلا لا فاعلا ههنا على باب التبع الاتي بنا افضل لا فاعلا للمصدر
 شاعري فنتبع وصليهما من ان الوصل في الجرد انما وجب
 ليعلم المفعول وهو مع الانفاقة فذكره جيا ومع اللام هو في حكم

للمذكور

المذكور لان اللام اشارة الى معنى تقدم ذكره لفظا وصفا كما اذا قلت
 زيد افضل من عمرو قلت الافضل الى ذلك الافضل الى الشخص الذي
 قلت انه افضل من عمرو فليكن هذا الالف في افعال التفضيل الا للعلم به
 لئلا يعرب عن ذكر المفعول راسا لا شئ الفائدة اما في
 ارتفاع نحو افضل منه واما في اعطاء نحو شر منه لا شئ في الجاوة
 ورد بها لئلا يكون كالتحيز او لئلا يقع موضعها واجبا بان صحة
 وقوع للرادى موقع مرادفة لفا هو اذا لم يمنع مانع وههنا منع مانع
 وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يطالب من جزو الجرا الامن
 خاصه بقرى ولا لا تكون الجرور لها عاملا وجهه لا يطالب به
 ان للرادى بالبنفس كون الفاضل ايضا وهذا ليس كذلك
 والنا صرنا ذهب اليه للبر من انفا لا تبدأ الفائدة ولا تفيد معنى
 التفضيل لان الانشاء قد يترك الخ ومن هذا الجواني فيظهر
 ان المراد يكون الجرور بمن هو المفضل عليه انه هو الذي قصد
 التفضل عليه اي اظهار ذلك والاختيارية والاف المفعول في الواقع
 قد يكون اكثر من ذلك وكذا المراد يكون المضاف اليه هو المفضل
 عليه انه للمفعول باظهار التفضل عليه والاضار ولا فقد
 تكون للمفعول في الواقع اكثر من ذلك مع مجرورها
 اي ان علم والا متبع حذوه وقد ذكر مع العلم على كل ما عني
 انه خبر من الاربعة من التمام حذو خبر المفضل للبناء
 كان وان تاتي مفعولي طي واحوالها فلما كان حذو الخبر اكثر
 من حذو الحال والصفة كان حذو بعضه ايضا اكثر
 دونت الخ تمامه لظلال فوادي في هذا المصدا والظا لمونث
 بزو الخ من زود البت اذ اطر الى بطولي والظا ب لصفار
 الفاعل وتقبل من القبوله وهي النوم وقت الظهيرة
 افعلا نحو النبي افعلا بالمومنين من انفسهم بلوكذا بالاند
 كقوله لم ان اجبت باقر ردي حذوكم قوله ونفكره اظهير
 الخ من صلة الطبيب وموعبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء فلو

نقطة تشتمل فيها الماء والحق مواهبه ^١ اقرب من غيره وهي الداخلة
على المفضل ^٢ عن المذكورة وهي المفضلية فتدبره لا حقا
او كانت الحارة لغز المفضل لم يتبع الحق بغيرها وبين ان اجابا كقول
١ ولم الاقربون من كذا ^٣ وهو الاقربون من كل دم
٢ من غير ذلك الذي يفتح الواو والهمزة ^٤ والواو والهمزة
جمع ودية وهي الضلة الصغيرة والحيا وجه حواد وهو الذكر والاني
من الخيل والسلف نفع السن والبال المهملين فاعرفه فالصحيح
٣ والست بالفتح والضمامة واغنا القوة للكار وهما
عشر اربعة ^٥ او اكثر يعني الكثير ^٦ فلو وان على تقدير
انما للضائف السبق الاول وزيادة الى الالف والحق من فنية
بما يدل عليه بالمقارن وهو انما ان تسيل وطرح ارجي
الاول على انما هو رفع مؤكدة للضمير في العلم وهو انما عن
٤ فان التكرار فيض الى ان الحرف تسيله با فعل في المقام
وزنا واصلا ودلالة على الزينة ومعنى اصلا ايها لا يتبدل
الامن نوع معني وذاك معزودا بالما والضائف للتكرار بمنزلة
الحرف في التكرار ^٧ زيدا فقال يصل اصله زيد افضل من
كل رجل فترفضه الى فضله فذات من وكل واصيب الفعل
الى غير ذلك وكذا في بقية الامثلة قال اصحابنا لا بد من كون
الضائف اليه جمعا انه بعض ما يضاهي اليه فالواحد لا يكون
بعضا للواحد تقول زيد افضل الرجال فانما جازا افضل رجل
اختصا لا لفظ لفظ المعنى فانه لا تقوم فزادة المعزود ووجوب
تكرره على ما عده ان كل معزود جازا في موضع الجمع لا يكون الا تذكيرا
فان ثبتت بال جمع الجمع لا يتم لا يرفعون الاصل في بعض وترتبه
في بعض وكذا ان جمعت فلا بد من ال او اما اسفل سا فلن يفوز بها
سابقا ولو كان اسفا فلن لم يفوز بها وبلا وسر ذلك انه غير مستقر
ان يكون لنفس جمعة بمهولة بعضها فاجتبا هذا لا يفيد خلافا
ان تقول افضل الرجال وتريد الحبس او رجلا لا باعيا بهم ^٨ عن ابي جابر

تنبيه

تنبيه ما اذا عطفنا على التكرار المضاف اليها قلت هذا افضل رجل
لا عقله وهذه المرأة واعقله وهؤلاء الكثر واعقله وافضل
رجال واعقله بذكر الضمير في المعزود وضربه والمذكر وضربه على الترتيب
كانت قلت من اول الكلام فان افنت افعل في معرفة شيء كقولنا
وهو لقياسا فاحازس الا فراد عليه قوله وفيه احسن العقلين
جدا وسالفة واحسنه قد لا كانه في الحسن من ذكرنا ^١
فوك كان صغيرا الختما مه حصيا ذكر على ارض من الذهب
لا النقا بفتح الفاء والفاء وبعد الا في مكسورة واخره
عن جملة وهي النقا حات التي ترفع فوق الماء ^٢ قول انما
حيث انما صغيرا وكري وكان حقه ان تقول اصغر واكثر من ذكر
التمثيل باعنه ^٣ يجب في هذا النوع الخصال اذا كان
للضائف اليه جامدا فان كان مستقارا فارداه مع كون الاول
غير معزود تسيل نحو فيكونوا او كافرته اذ للعلمي الاول من غير
وقد اجتمع الامران في قوله ^٤
١ واذا هم اطمو افا لام طاعه واذا هم ارجوا جاعوا فخرجوا
٢ وعلموا في التسيل حري الساجي لكنه معذوب البعض واليه وحي
٣ وجوب للظانعة مطلقا واجابوا عن الاية وعليه حري النور
٤ مطابقة للضائف اليه للوصوف كن انه من جنسه فلا يقال
زيد افضل امرأة لان افضل بعض ما يضاف اليه في واو وعلى
الشرر ردناه اسفل سا فلن يفتح للضائف اليه مع الالوصوف
معزود واجاب بان الانسان حسن فاجتبر اعظم في ردناه ومعناه
في اسفلين وحسن ذلك كونه فاصلة دم ^٥ ففقد من الخ
وقيل التقدير لا ينفك كل منكم او كما قال في كذا كذا ناطحة ولا يفهم
لهذه الصفة الا بالبراديل كونه اخر كما في هذا اعتقادهم ان لها
منوما قال النفا عني اول زائدة وقال الاخر في المعطوف اي ولا
اخر كما في النص على الاول لانه الحش لا يستدريه ونظيره من اناس
ليس في ادلائهم عاجل الحش ولا سول الخرج ولا يريدون ان عندهم

فما اجد ان لا يفرق عند من البتة قال ابن الانباري قد يذكرون
 الشئ باحد وصفيه ولا يكون له دليل خطا بل يكون الحكم عنك
 ذكرا فقدم ذكره سواء مثل بالاية والبيت ^{في قوله} ولما
 طبق لا يفرق بينهما بافعل المنقوب به لا فرق انما بال ومع ذلك يرد
 من ملاحظة السماع قال في المستوفى ولا يستغنى في الجمع والناكث
 عن السماع فان الاسرى في الظرف لم يعل في الاستثارة والشرية
 في كذا والاضار في والظرفي كالفعل في الاستثارة ذلك في الافضل
 والاطول وكذلك الاكرم والايجد فيلزمها الاكارم والاماجد
 ولا يسمع فيها الكرم والمجد في نفس ^{في} اللطافة وعدمها به
 فالطاقة بشئها كماله في الالف الاذعن لفظ من وعدمها
 تشبها بالجر وتنبه معناه فيخرج ^{في} هذه اذ نوبت معنى من
 الخفيفة شعبة ان ما ذكره من انه تارة تعصدا للفضيل
 على الاخر سواء لا يجري في للضائف لكثرة ^{في} تشبها ^{في} قال
 ابن هشام فوالله ان الضائفة في هذا الباب على معنى من ان اراد
 من الداخلة على سماء الاضائف في نحو خاتم فضة فذلك باطل عما
 صبطوه من ان الاضائف انما تكون بمعنى من اذا كان الاول بعضا
 للثاني وهو الملاقاة اسماء الثانی عليه وانت لو قلت في الافضل المرفوع
 عن الناس واناس على جهة الحقيقة لم يصح وان اردوا من الملاقاة
 للمعقول فذلك باطل لانهم يقولون لا بد ان يكون افعل بعض ما يضاهي
 اليه وان الثاني يكون كماله والمجرور من كانه ان يكون غايه الاول
 على ان هذا من المعنيين متعامدا لو قلت زيدا افضل الناس كانت
 حيا مرأ ولو قلت افضل من الناس كان متعامدا فكيف تنفصلك اياه عنهم
 اخرجه منهم فزور ان الفضل والمفضل عليه غير ان فقولنا انظر
 وفيه ان الاضائف تكون بمعنى من الاضيفة له على كذا الوجه وانما اردوا
 تشبها وظاهرا في التعبير عنه وذلك انهم لا يادوا بكونه على معنى ان
 يكون للمفضل لا بما صبطوه عن لونه الذي عني التفضيل ^{في قوله}
 وانما جعلوا الزاكا بمرغوبا واليخفا لثا في كل مرتبة في موضع المفعول

الثاني

الثاني ويجوز بها مضاف اليه كما يفرق قوله فان قد راها حتى
 لا ترد عليه الاية قوله وقد اجتمع الاستعمالان لثاني من
 حيث افرقوا بواقرب ومع احسن فصل الزخرف احسن من سيم
 ما اتقده زيادة مطلقة فلهذا اجمع خلافا احب واكثر
 فابها عما نوي فيه معنى من فلهذا افرز اذ ^{في قوله} فهو طبق
 تشبها بالمعنى بال في الاضائف عن لفظ من ومعناها فيخرج ^{في قوله}
 الناقص والاشبع الى الناقص هو زيد بن عبد الملك بن مروان سيم
 لنفسه اوراق الحديد والاشبع هو عمر بن عبد العزيز سيم به لشعبه في قوله
 بقر البابة اصنافا الى بني مروان لعل انما منهم الايام عا دلون ^{في قوله}
 اغد لمنهم ^{في قوله} لجزء التفضيل لا لبيان المفضل عليه ^{في قوله} الى
 ما ليس هو اعلية كما يجوز ايضا الى ما هو تعصبا كالمثالين ^{في قوله}
 فانه لا يكون الاضائف الخيانا يكون للضائف التي يجب للمعنى الوضعي
 شاملا للموصوف بالزيادة وعنده الا ان للدار في اللغاة عروكة
 الموصوف لبعض التفضيل عليه فالموصوف د اخل لغة خارج مراد اولاد
 تفضيل على من شاركه في هذا المصروف فلا يلزم التفضيل على نفسه
 وعن اخذ هذا المصروف ولم يشترط الكون في ذلك قالوا انما الاضائف
 على معنى من ويجوز في المجرور من ان يكون من غير الجنس ^{في قوله}
 الاضائف من بين معناه الاضائف معناه ^{في قوله} وقسم ان قصد احسن
 منهم لانه لما قبل اخوته جيز يوسف عن اخوته اذ للضائف التفاضل
 اليه وليس يوسف من حلقه اخوته ولا يتحقق الشرط لان يوسف احد
 الاخوة ^{في قوله} اعلم بما يعلم لم وهو اخوه عليه اي هين فلما اول
 بما ذكرناه مشاركة له في علمه ولا في غير ذلك من صفاته ^{في قوله}
 ناعلم اي علمهم والاشبع للبرص على الاكل ^{في قوله} ان الذي سيمك
 النحائي رفقها والبيت اللعنة والذعار جمع دعامه ما لكس وصف
 الاسطوانة والساهد في اعز واطول فانهما معنى عذره طوبى له
 وفي كونها لم يقصد بها التفضيل نظرا لجور ان يرا ان تمام ذلك
 اعز واطول من دعائه كل بيت قرب جزم السعد ^{في قوله} وقاسيه

المبرد هذا اذا لم يكثر من فان اقترنا لهما لم يكن معيضا اتفاقا
 والظاهر انهما اذا كانا معترضا لهما لا يضر حذره عن معنى التفضيل
 اضلا لا بافتقار ولا غيره لان هذه هي الخاتمة للمفوض
 اسم الاستغناء هو اسم جيل فالتعريف انتم ليام ابدان
 الجبل لا يعيب والشاهد في الاسم ^{الاول} وان يكن يتكون من مستهيا
 الخ فلو كان الاستغناء بالمعنى نحو من زيد انت افضل فما النظر
 لكون المعنى مطلوب بالادارة بحسب التقديم لانه بد كنه انتم
 اسم الاستغناء والاضل في الادارة ان يلزمنا مطلوبنا قلنا قلت
 انت افضل من زيد لانه صرناك مستهيا عن التفضيل لا عن التفضيل
 عليه فيقع اللبس وبالنظر لكونه ملغضا عنها لا يجب التقديم
 لانه اسبقه المحرور في الابهام فيقول انت افضل من زيد على ان
 الاستغناء على التفضيل عليه ولا يجب وفي تقديم الادارة واخر
 مطلوبها الوجه والسوء وهو قبح تعدد محذور الفعل عليه ولعل
 سكوت الناظر عن هذا النوع لانه محذور نظر ساطع
 على فضل التفضيل المبرد عليه ان الاستغناء لم يتغير وعلى
 الان يقال لا يغتفر ذلك هو با من محذور التفضيل ثم فانت خبير
 فان اسم الاستغناء ليس اسم المصدر على كل شي بل قد اريد به
 الى ملحق اليه وهو معمول الفاعل فيجب تقديمه عليه لا على كل ما
 تقدم على فعله ^{والثاني} كما فعلت في قوله من انت خير
 تاجيبي فقولنا المستدرك لا يضر معمول كنه الذي هو افعال
 التفضيل ^{والثالث} نزلا فجدوا في التوضيح انه ضرورة عمت
 المحرور ^{والرابع} فقالت لنا الخ انتم اسم اهلا وسهلا وواورد
 لهما لانه معلق باطوبى ومحور تعلقه نزول فلا شاهد
 فيه ^{والخامس} ولا عيب في ضعفه فنه ناسنا اى لا عيب في
 غير ان فصوله في التفاضل اي يتقارب لفظه سريع في شربها
 وهذا من تعقيب المدح عايشا لزم قوله طعينة هي الخوخ
 والمراد ما فيه ^{والسادس} الظاهر ان المصنف به اعم من الظاهر

للتفضل

للتفضل ابرهشام ^{الاول} تدفع الضمير المستتر فان العمل فيه
 ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل بقرينة
 مرور من رجل الكرم منه اليه يحذف الكرم من الفتحه صفة لرجل ويرفع
 الاصل على الفاعلية بالكرم واكثر العرب يوجب رفع الكرم مخبرا متزا
 وابوه مستدما موحدا على افعالهم مستتر فيه والاولى صفة
 بقرينة قوله ^{والثاني} اذ اسبقه في الخ فنه ليس فيه اعتبار بوضوح
 له وقد اعتبره ابن الحاجب والناظر في التفسير قبل التفاضل
 واعتبر بانته دعوى بلا دليل وقيل ان الاسماء العاملة لا بد لها
 من الاعتماد واعتبر بان ذلك يلقى فيه الثاني واجب بان افضل
 لم يقو قوة اسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب للفعول نه خلاف
 اسم الفاعل ^{والثالث} فاستمرط الثاني لكون اسم التفضيل بمعنى الفعل
 فيعمل عليه وذلك لان التفاضل اذ حل على افعال توجب التفاضل الى
 قنده وهو الزيادة فيضرب احسن معنى حين تنفدا لانه ليس
 حسن كمال عين رجل مقيسا الى حسن كمال عين زيد اما بان يساويه
 او بان يكون دونه والمساواة با با ما مقام للدرج فراجع للبعث
 الى انه حسن في عين رجل التفاضل دون حسنه في عين زيد فيكون
 احسن مع الثاني بمعنى حسن فان قلت لو كان زوال الثاني الزيادة
 التفضيلية بالثاني يقتضي جواز حمل اسم التفضيل في الظاهر والمقتضى
 ان يكون عمله في ضمما بالثاني رجلا افضل منه ابوه كما ان في المثال
 المذكور قلت فرق بين المثالين فان للفضل والتفضل عليه في المثال
 المذكور مقدان بالذات والاضل في اسم التفضيل ان يكون للفضل
 والمفضل عليه مختلفين بالذات فتم ضرورة افتقار ضعف المعنى
 التفضيلي فاذا اذ بالثاني زالا بكلمة ولم يتوكله قوة ان يعود
 حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان
 للفضل والتفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنا
 التفضيل فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم حوات
 عمله في انظر حاجي ولا اشتراط الثاني توجبه اخر مستنكره

من انما انما لم يولد وكان مفرغه اجنبيا اشتراطه الاحدية
 خيرا لا اشتراط من الحاجب السببية فالر من الصانع فان اراد ان ي
 نفي السببية الذي اتصل بغير الموصوف كما مثل به في اثنا كلامه
 من عواما رأت رجلا احسن منها بوه فلا شك ان افعال فيملا برفع الظا
 في اللغة للشبهة لكن هذه العتد كان مستغنى عنه بقوله مفضل
 على نفسه باعتبار ان وان اراد به نفي السببية الذي للموصوف
 به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد من ان يكون سببيا لهذا المعنى
 وهو الذي يحل عليه كلام ابن الحاجب وان يكون اجنبيا بالمعنى
 الاول اخرج ما رأت رجلا احسن منه ابوه لكن قدما ان هذا
 خارج من قيد اخر انتمى م قوله مفعلا الخ لا اشتراط كونه
 مفعلا من وجه ومفعلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات
 اخرج عنه مثل قولك ما رأت رجلا احسن مني لانه من كحل
 غير زيد فانما يختلفان بالذات خلاف كحل المحفوظ مطلقا
 المتعدي تارة لهذا وتارة بعد ارفاقه واحد بالذات مختلف
 بالاعتبار ولولا يبقى عليها هو اصل في اسم المفضل والاعتبار
 بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه كنهها اخرجها عن المفضل
 بالنظر كما استظهر فابيد تعجيبه واثار استوكلا يستخلص الى الفرق
 الذي قد مناه عنه بتدريج لا يبدن افعالا ذكر مع الشروط
 لا فعل من الا فعل في جميع استهلاله والذي ينبغي ان يقال
 من اسمي على الاضلال في تعديل عدم عمله فلا هو كونه الشبه
 الفعل كما سمى القاعل ولا الاصف والشبه للفعل كما الصفة للشبهة
 في الحاق العلامات وهو صاعدا في الوجود لم يوجد ففضل
 عنناه كما قاله ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا استعمل
 بالاول واللام ان يجوز رفعه للظا صر فتقول هذا الرجل
 افضل ابوه لانه ينبغي ويصح اذ ذاك وكذا اذا اصبحت الى معرفة
 بخبر زيد افضل لنا سبوة لا شجوة فتشبهه وجهه ج فان قلت
 بالثاني فلا ينبغي ان يعدل الا بالشرط فاله بن الصانع وقد يقال

معنى

معنى التعديل الاول ان اسم التعديل لما لم يقبل العلامات
 في تعدي الاحوال اخط عن غيره مطلقا سم قوله لا ليس له
 فعل عنناه اي في الزيادة ليعمل عمله وكذا ان افعل
 للعالمة عنناه فهو سا بقى فسببته وغالبه في فاعله وشاعري
 فشمرة وم وجاب بالغا لانه لا يطرد لم يفترب قوله
 لوجه كونه مبتدأ الخبر اسم التعديل قوله فلزم الفصل
 يرد عليه انه يجوز رفع الظا على بالغا علية في نحو ما رأت كعين
 زيد احسن فيها الكحل مع انه لو رفع بالابتداء لم يلزم الحد و
 المذكور والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فاستمع فيها ما
 امتنع في اصلها ولا ان الحد ورفاقه في التقدير لان تقديره
 ما رأت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غير هذا
 سم قوله يا حبيب وهو المبتدأ اقل ان ونفي به ما لا يكثر
 من جملة محاولات ذلك العالم الذي لا تعلق له بين العالم
 بوجه كنه الكحل مبتدأ الاحسن خبره فله به تعلق من بعد
 الوجه انتمى قال ابن الناطق فان قلت اي حاجة الى ذلك
 ولم لم يجعل مبتدأ موحدا عن من فنقال ما رأت رجلا احسن
 في الحقيقة منه في عين زيد الكحل او قدما نقول ما رأت
 رجلا الكحل في احسن في عينه منه في عين زيد قلت لم يجر
 تخيل من كنه اجتماع تقديره الصغر على مشبهه والخال الخبر في خبر
 ليس واحد وليس هو من افعال القلوب ولم يقدم كناية ان
 ثبت من الموصوف مالمس باهم فان الامتناع من رفع الفعل
 المفضل الظاهر ليس بصفة ملوحيه انما هو من استحقاق
 فهو الخلف عن مفضله اذا انا حارعا بته اول وهو تقدير
 ما هو امر وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام بخصيصه
 الا ترى انك لو قلت ما رأت رجلا كان صدق الكلام موقوف
 على تحقيقه بل بامور كمن انه لم يحصل لها رايته من الرجال
 لانه ما من را الا وقد راي رجلا ما فلما كان الصدق موقوفا

على الخصم وهو الوجه كان تقديمه مطلوباً فارق كل مطلب
 فقدم واغتنم ما ترتب على التقديم من الخروج عن الأصل
 فان قلت فلم يجوز على مقتضى ما ذكرتم ان يرفع الفعل للفضيل
 الظاهر في الأتيان فيقال رأيت بطلاً احسن في عينه الكمال منه
 في عين زيد قلت لا مطلوبية الخصم في الأتيان دون
 مطلوبية في المعنى لانه في الأتيان يزيد في الفائدة وفي المعنى
 يصون الكلام عن كونه كذا بافترا كان ذلك كذا كان لم عن
 تقديم الصفة ورفعها الظاهر منه وجه تقديم ما هو كذا
 في المعنى وجعله مستنداً فيقال رأيت بطلاً احسن احسن في
 عينه منه في عين زيد انتهى قوله لتقول من اجل عين
 زيدا احسن من الكمال في عين زيد فلا غبار عن التركيب
 ما تقدم الابدال الضمير بظا صر واستقام في قولنا فاشارة
 الى محو رهاق قوله او من عين زيد اي باستقام للضمان
 وهو كحل اذا لم يزل عليه قوله او من زيد باستقام
 معناه في وجه كحل وعين واذا لم يزل في كحل قوله
 وقد لا يوفي الخ وذلك اذا تقدم المفضل على افضل يستغنى عما بعد
 للرفع نظيره قوله نحو ما رأيت كعين زيد الخ اي ما رأيت
 مثل عين زيد عيناً احسن فيها الكمال منه في عينها وما رأيت
 عيناً زيدا احسن فيها كعينه في عينها وعلى الأول فاحسن مفعول
 اول لرأيت وكعين زيد شاع متقدم وعلى الثاني بالعكس
 وهذا ان كان رأيت من افعال القلوب كما ان كان بمعنى
 البصر وهو الظاهر كان احسن زيداً من كعين اوها لا اي شاع
 رأيت عيناً مثل عين زيد في حال كون الكمال احسن فيها منه
 في غيرها ويمكن ان يكون قوله عيناً احسن لا مفعول
 ترأت وكعين كعين زيد حالاً متقدماً ويجوز ان يكون
 كعين زيد وقوله احسن فيها الكمال مفعول للمفعول المتقدم
 اي ما رأيت عيناً مستغنى بها عن الصفتين هندية قوله

كعين

وقالوا

وقالوا ما احسن الخ فا دخلوا من على غير المفضل لفظ
 قول ما من ايام احب الى اهل فنه معنى ما من فعل مبني
 للمفعول او زائد على ثلاثة وهو على الثاني تشاد وعلى الاول
 جاز او لا ليس منه ز فتأمل قوله او ليس به الفضل قال
 ابن هشام الذي نظره ان اولي عهد الافعال لانه لان الفعل
 للتعامل من هذه المادة ولست للدينه بوليت امرها وولي
 زيد غير اذ احسنه ولم يستعمل بعينه الاحقية كما ان
 واخرى ثانياً من غير فعل والفضل ابلغ من قوله فعلاً
 ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخلط بغيره
 لا ما اشتمل الى قد من الفرق بين كذا في فراجه وقوله
 في الاول وهو قوله ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكمال بحسنه
 في عين زيد وقوله وعلى العزيرة طائفة ايضا مع الفعل
 في التثنية وقصوره الخواص قلت في صورة الخواص لا توفى بمضارع
 حتى يقيم العين وهو المراد من الخواص ان في صورة الانثى
 اذا عرفت مضارع حسن المقنوم العين قاتت الدلالة على
 التفصيل وانضاح حسنه اذا فاقته قاتت الدلالة على العزيرة
 وفي صورة الخواص وعبرق بالاول لم يفت شي منها قوله
 حسنه نقوت الدلالة على التفصيل يعني ان ما رأيت بطلاً احسن
 من عينه الكمال منه في عين زيد يصدق لغة تصورتين لغتين
 حسن الكمال في عين الرجل بحسنه في عين زيد ونشأ من
 وان المراد عرقاً فيها الاول وان ما رأيت رجلاً احسن منه لوجه يصدق
 لغتين تصورتين لغتين حسن الام عن الرجل ونشأ وبها وان لكلاً تعرف
 هي الاولى وان ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكمال بحسنه في عين زيد
 يصدق بالاول دون الثانية وان ما رأيت رجلاً احسن بوجه حسنه
 كذلك يصدق بالاول دون الثانية والتكرير مستوياً للمعنى
 سلا عن فهمها باسم التفصيل وبالفعل فان قلت بل تركيب الفعل
 يصدق بزيادة حسن الاب على حسن الرجل قلت ذلك محتمل

ان ما خرج بالمال
 فتر له خبر المصلحة
 الحاصل و هو
 فاعل يخرج النفع
 والتجدي
 حاسن
 الاربعة
 ماحقة التام
 للاهتمام و
 للتابع الا وكذا
 خلافا للكون فيجب تسهيبه
 رجل ياكل قدامه و لست متعلقا به
 من القلابة و محققا لابي و طليا ام له خالي
 تر له يعمو منها و هو عطف النفع عند قوله و تر
 متبوع الى تر له هو العامل في المتبوع يستحق البدل
 فان الجمهور على ان عامله مقدر بدليل المتبوع جاز
 جواز مع الظاهر و جوبامع المعنى نحو من يرتك بغيره
 به تصريح و اجيب بان العامل مع المالك مرتك و هو
 غير مكسر تر له والختاره التام لان العامل متبوع
 انهما معا معني نعم اي فيما لفتا طبيعا للفظ بالمعني

والقول

قوله و هو عطف
 النفع عند قوله
 و تر له يعمو منها
 و هو عطف النفع
 عند قوله و تر

والفان ان العامل في التبع و عامل مقدر به بانه
 جاز الظاهر و فائدة الخلاف في هذا كله عدم جواز
 التعلق به المتبوع دون النتائج عند من قال العامل
 عليه هو الاول و تر له بالنعته لانه جز من متبوعه
 ثم يحطف البيان لانه جاز من النفع ثم بالتوكيد
 لانه شبيه بالبيان في جواز النفع من النفع ثم بالبدل
 لانه تابع للنتائج فكونه مستقلة في النسخ لانه تابع
 هو اسقط عن قوله فتر له فالنفع تابع الا لا يشمل النفع
 المستحق في الاول فامس يا هذا اذ الجزمع انه عطف
 بيان عطف بوسم تر له مخفيا عما المقصود منه بالذات
 للاهتمام بتر له سابق ولو تقديرا فيشمل المنعوت
 المحذوف بتر له بوسمه اي بسبب دلالة و بوسمه
 تر له اي بوسم المتبوع اي بسبب دلالة جازم في
 في المتبوع من حيث انه في المتبوع فخرج عليه بتر
 نفعي من بدله فانه يدل على معني هو في الواقع
 في متبوعه لا يدل على انه في متبوعه و ان استغنى
 ذلك من اضافة العلم الي من يترد بتر له للبدل
 والنسخ فانه لا يثبت ان متبوعه لا يملك بوسمه
 لعدم الاشارة والتخصيص و هو البدل للذبحاح
 في معنى الصور و هي تصريح تر له او في متعلقه
 بتر الام اي متعلق بالمتبوع تر له ليس كذلك

اما البهتان فلان تأتي الاسمية هو الاول واما التكرار
 فلان نفس الشيء هو الشيء فنصريح عن التاكيد وانما
 كلهم اجمعون بقرانه من توضيح الى التوضيح رفع التكرار
 اللغوي الواقع في المعارف في سبيل الاتفاق فهو يجري
 مجرى بيان الجمل في التخصيص رفع الاستدراك المعنوي
 الواقع في التكرار في سبيل الوضع فهو يجري مجرى
 تفهيد المطلق فنصريح في سبيل التاكيد الرجوع الى
 المرجوم بالشبه اما في الرد المرجوم بالمشقة فالتفت
 للتاكيد لان كل شيطان كذلك قاله ابن خروفه سق
 قوله اوتوكيد الخ او تعميم نحو ان الله عز وجل عباد
 الطائعين والعاصين او تفصيل نحو رجلين عربي
 واجمعي وانها مخرج تصدقت بمسدة قليلة او كثيرة
 زواجل ان جمعي النعت لغير الانبعاث والتخصيص ايضا
 هو بطريق العرض مما انصريح قوله وليعطى القوم
 الزوان اعطى ذلك هذا من التذاف لان في التعريف
 ايضا حاوية التكرار لهما ما والنعت والمنعوت في المعنى
 واحد فندفع وقد يشمل النعت المقطوع مع انه
 لا يوجب الموافقة فيه سيوطي ويجاب بانه لم يفت
 نعتا بعد انقطع قال بوبنفي ان يستثنى ما ياتي
 به النعت من هو يا حليم لا تعجل وغربا ولا كرميا قبل
 لمعني فانه لا يتبعه في التعريف انتهى قوله صفة

للمر

لاخر ان التخصيص بالصفة التي هي يقوم ان معناها
 وما بعده ان ولا حجة له لا مكان جعل الاوليان بدلا
 او نحو متبدا بخلاف دم قوله ايها الناس واتيني واتيني
 والصفة بفتح الصاد المعجمة وكسر المعجمة وفتح اللام
 الحية الرفيعة المسئلة والرقش بضم فسكون جمع
 رقشاجية فيها نقط سواد وبياض ونافع بالغ طري
 صفة السم والحيد الشاهد ووجب بانه خبر ثبات
 لاصفة قوله فاول وقدمت له وبه قوله لقرب
 مسافتنا الى الله لا يعني شيئا من الافراد سم قوله
 بالنكرة الخصومة كذا بالمعرفة لانه معرفة في الاحكام
 المنطوية سم قوله في الليم هو الذي الاصل الشجيرة
 النفس واحف الكف طير رة صفة لاهال جود
 بعضهم الحالينة اعتبارا بصورة التعريف ومورد بانه
 ليس المعنى في انه يشبه حال القوم بل المراد ان ذلك
 ما اوجب بانه حال مؤكدة سق قوله ما ينبغي للرجل
 الخ ذهب الاخفش الى تكثير رجل في المثال في الزيادة
 ال والخليل في تعريف خبر على تقدير او ما ذكره فيه
 سلامة من مكلف الزيادة والتقدير والتخصيص وكذلك
 بالاصنافه وخبر مكلف بالعل سق قوله مثلك هو بكثرة
 لان مثل لا معرفة بالاصنافه قوله لا يمنع النعت
 الاخره بالاتفاق وم قوله بالاخصاي الازيد

تبيينه قوله فبيع فان فبيعا اقلا لهما من رجل قد له
ياض ايهما هفت فاسوس قوله فلا يكون الثقتا خفاي
اعرف ففخر بالرجل احيك يدل لانث وسببه فكا ان الثقتا
بوتري الطويل فوجب لذلك ان يبدى بالانفس ليقع الاكتفا
بفان عدوا اشتراك لم يوجد ما يرفع الا المساوي او
الدون لانه قد يحصل برفع الاشتراك سبق مرسلها
نحو الرجل الصالح او اعم نحو بزيادة العالم قوله وقال بعض
المتأخرين المستقول عن من خروف ثل وما ذهب اليه
الجمهور عوي بلاه ليل ب قوله يؤمن كل معرفته ليجب
ان يستثنى منه لقب اسم الاشارة فانه لا يكون الا اسما
معلي بال ذم قوله وهو لوي التوحيد انه هو مستلخه
كالنمل ولوي يعني عندي عند ولا خطه بما ذكره قوله
فانتم لا تخرج عنه قوله ذلك لانه حكم لازم فهو وقع توهم
الاباحة فلهذا كرسم زنا وطا بقتية الامداد الا اورد عليه مثل
قوله برسمه اشاروا كشارو ثوبه اسمال ونظنه استباح
واجيب بان البرمة بمتعة من الاكسار والاشلومي
قطعا والتوب بكون من قطع كل واحد منها سلبا بخلق
والظنفة مركبة من اسباب كل واحد منها سلبا فاما ان
يسمى الاجزاء كلها شيئا المركبة منها جاز ومثلهما وجرام
بما ذكره كونا ضال مع ظلة تحكم حكم الواحد قال تعالى
نسفيكم ما به بطونه والغير لانعام ونبأ ابي س انه

قال

قال افعال واحد لا يجمع جاز الله قد جازي مضافا وم قوله
الافراد والتكسيرة والتكسيرة افع من الافراد عند سلبه
وعكس التلويح وطا يف مفصل اخرون فقالوا ان كانت
الثقتا تابعا لجمع والتكسيرة افع وان كان مفردا ومثني
فالافراد افع تصح قوله لانه قوله كالنمل الى افعهم
ايضا ليجاز نحو برجل قائم اليوم امه للنمل ونحو بامرة
حسن نفيها المجازية التانيثية مع بعضهم سم قوله
بشتق هو في الاصل من المصدر للدلالة على
معني منسوب الى المصدر فتصح قوله وذهب بالذال اليه
الحاد من كل شي وبالهمل العنبر بالاشيا المعرب قوله
ليست مشتقة بالمعني الاصل الذي قد مناه قوله غير
المكائنة فانه للزومها القرينية لا يفرق فيها زوايا نحو
ممرت برجل هنا وهناك او ثم فتلته بحدوف صفة
لرجل تصح قوله وفيها ذالقت ممرت برجل ذي مال
وقلنا ان ذي رافع لغير الموصوف لكونه بمعنى المشتق
هل يجوز ان يقال برجل ذي مال يوه جازي ذي رافع
لللاب فالجواب ان ايا النسخ ابي جازي قال ان الاكثرين منهوه
لثلاثة اوجه الاول انه غير مشتق بل في معناه فثبت
من العمل في الظاهر الثاني انه يلزم الانفاذ وذلك
يبعده من الفعل الثالث انه جازي حرفين وذلك ايضا
يبعده وبما الثالث نظر لانه ان اراد الله على حرفين وصفا

فليس كذلك او باعتبار السورة فسلم تكن ليس هذا سبعا
من شعبة الفعل فنفيد قوله والموصول وكذا سائر
الموصولات المبدوة بمزة الوصل تشبيل قوله
والمنسب اي المنسوبة بتشابه سوا كان باليا كمثل اول
كتا مولاين وخروج المنسوبة نحو قري بما هو منسوب
اليه الاصل تكن غلب جيل جلس لا تعرف فيه للانشاب سق
قوله شرط في المنسوبة التي فيه شرط اخر وهو ان يكون
مذكورا ان لم يكن بمعنى اسم متقدم مجرور من اوفي كاسيان
نصرت وما نقله انا ابن جلا اي ابن رجل جلا الامور
فضرورة ونوشري قوله منكر انا اشترط كونه فكرة
لان الجملة شعبة باللكوة من حيث يقع ان نقول باللكوة
كما تقول في جاني رجل تام ابوه انه في تاويل قيام ابوه
ولست نكرة حقيقة اذ التصريف والتكثير من حوار في
الاسم دم قوله مشحلة جيل ضمير يربطها بالرابط ههنا
لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر ويمكن الفرق بان النعت
ما لم يستلزم المنسوبة منصف عليه له ما احتيج له دليل
قوي جيل ارتباط الجملة به ليعلم انها نعت بخلاف المستند
فانه يستلزم الخبر فتقوي عليه له ما اكتفى بما يدل
كان جيل ارتباط الجملة به وقد يشكك جيل ذلك ان حذف
العابيد ههنا خبر وفي الخبر قليل وكان مقتضى هذا الفرق
العكس الا ان يقال شدة الاحتياج الي الخبر اقتضت

مزبد

مزبد الاعتناء بالرابط المعبر للاعتناء به قوله اي
لا يخفى فيه وهل حذف الخبر والمجرور بها او الجار ومعه
فانتسب الضمير وانسل بالفعل ثم حذف منسوب
قوله ان الاول عن سر والثاني عن الاخفش فمزبد قوله
كان حقيق الشبل المراه وبيها والعجس مقتضى القوس
وعواذب جمع عازبة بمعنى منفرجة والمطنف هو الذي
يملأ الطنف وهو من الجبل وحلة لخطا خط مستقيمة
لتخلل ولعواذب وال به القابل عن الضمير قوله
ان تكون خيرية لان النعت بمعنى المنسوبة ويخصمه
فلا بد ان تكون الجملة الواقعة نعتا معلومة للسامع
من قبل ليكن التعيين والتخصيص ولا كذلك الالتمية
لان لها خارجا يمكن ان يكون معلوما بخلاف الانشائية
اغلا خارج لها سق ما لم يكن خبرا مبتدأ مقدر له ولا
منحصرا له جاز كونه انشائية دم قوله وامنع ههنا اي
لا في الخبر بخلاف الحال في المفهوم تفصيل سم قوله
فالقول انه لان القول كثر اطلاقه في الكلام لتعديج
قوله من الكلام دخل قوله بالجملة الفعلية اقرب
عبارة دم وفيه البسيط ان الوصف بالفعلية اكثر منه
بالاسمية وان الفعل الما في اكثر من الفاعل قوله
لا تقترن بالواو خلافا للزحزهي دم قوله ونعتوا
بمصدر كثر او الاغلب فيه ان يكون بمعنى الفاعل وقد

يكون بمعنى المفعول نحو رجل ربي اي من دم قوله
 تنبيه على ذلك اي على ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع
 وكلامه بوجه انه لو لم يقصد التنبيه على ذلك لم يلزم
 افراجه ولا تذكيره وليس كذلك لان المصدر من حيث
 هو مصدر لا يشي ولا يجمع ولا يوشق قوله في رور يرفع
 الزاي قوله اي هو نفس العدل مبالغة مجازا
 وادعاؤه هو صفات الامام عبد القاهر سبق قوله
 وهو عند الكوفيين المخالف كل من الغريبتين
 ما ندره في باب الحال في اثبتهم ركنا فقد قال
 اليمينيون ان ركنا بمعنى ركنا والكونيون انه على
 حذف معناه وقد يقال ان كلاه كونه ليس للوصفين
 ما هو بعض الجايز عنده سبق قوله لا يطرد ويجنب
 لا يحتاج الي استغن المصدر ليسى سم قوله متعديا
 لا يكون الواو ان يكون مصدر ثلاثي او بوزنة مصدر ثلاثي
 نستخرج قوله في غير واحد المراد به ما دل على مقتله
 جمعا احاسم جنس واسمينا واسما متعاطفة و مر
 ويرد عليه ان يجوز بدو غير ما اذا اختلفت نعت لا يجب
 فيه التفرقة بل يجوز فيه تكرار نعت يجب صاحبه
 نحو جازيد العاقل وعمر الكرم صرح به من وجوبه
 ان المراد بالتفريق ما يشمل ايا كل نعت صاحبه
 واجبا على ما فسر به و مر بدو على قوله لا اذا اختلف

نحو

شا

نحو اعطيت زيدا اباهما اتفقا اذ لا يسبب العطف
 فانه يشتمل جميعا في وصف واحد مؤثف بل يفرد كل
 بوصف اذ يتبعان في نعت متطوع لان التتابع في حكم
 المتتابع فلا يكون اسم واحد مفعولا اول ولا ثانيا
 على ذلك من ولوا ويدا بغير الواحد المشي والمجموع لم
 يرد شي ما ذكر قوله فاعطى الخ ولا يكون العطف
 في هذه الصورة الا بالواو او افعالها لو قيل سريته برجلي
 صالح فطالح او لم طالح لم يستغنى الترتيب في الموصوفين
 بل في الوصفين وليس المراد انه من برجلي اتعفت
 احدهما بالصلح قيل انما الاخر بالطلع دم واما
 قول ابن الحاجب الاله خام ان تاتي بحرفين ساكن
 فتحذف حرفه وتبجلا ما لو كان المنون واحدا
 فانه يجوز العطف بغير الواو كما في من سررت برجل
 راكب فذاهب و برجل راكب فذاهب ز من قوله
 برجلي كرمي ولا يجوز ان تقول برجلي كرم وكرم
 كما لا يقال برجل ورجل كرمي الا في الشعر لذلك
 قال لا اذا اختلف اي لا تنفرقه اذا اختلفت شائلي
 ولا ينافيه جواز ياشيئين صالح وصالح او وصالحه
 اذ اكان احدهما انفي اذ لم يتفقا لتذكروا ثانيا لا
 بالتغليب سم قوله في علة ذلك وغيره وهو
 مقتضى القياس فان نعت اسم الاشارة لا يكون

الاطمنها في القنطاريهم جعلوا القنطاري في الجوامع عوضا عن القنطاري
عن الضمير وحل المشتق عليه تخرج منه قبل يندرج المشتق
الحقايله المراد به وبواقتضا قنطاريه من دم تدل على تخرج

فما فيها من اتيانها وانما يجمع غايته وهي الاجمع
تدلسوفية نظره على ان المنقوت هنا وهو جمع ليس
بمثنى ولا مجموع فلا يطلق عليه انه غير الواحد بل هو
اسم مفرد وان كان مدلوله كثيرا او لذلك صحت تثنيتة
تحويل التثنية الجماعية تدل على تطلب التذكير الي اخره
ثم التقلب بالتذكير ينيح في التثنية نحو مرت برجل
وامرأة صالحين وجمع المذكور السالم نحو مرت برجل
وامرأتين صالحين وبعض امثلة التكسير نحو مرت
برجل وامرأتين صولم ويمنع صولم وتخرج صولم
ولا تقلب فيه واما التقلب بالتثنية بالاعتل فخاص بجمع
المذكور لانه الذي يشترط فيه الاعتل تقول برجل
وافراس سابقين ويمنع سابقان دم تدل على الاختيار
فلذلك ان لا تقلب لكسة غير المختار فتقول على التقلب
مرت بعبيد وافراس سابقين وسابقين وعلى
عدمه سابقين وسابقان دم تدل على التثنية
الاشترط ما ذكره اتفاق المنعوتين لغيرها وتكسر
فلا يجوز جاز رجل وجازيد العاقلان ولا عاقلان كما
يلزم من نعت التثنية بالمعرفة وبالعلم دون لا يكون

احد المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاز واحد جاز عمرو
العاقلان لما يلزم من الفصل بين اليهم ونعتهم ولا
يجوز ايضا ان اخذ اسم الانثاء لانه اذا نعت بالمشق
نحو على حذف الجامد والاسم الظاهر غير اليهم اذا نعت
بالمشتق فليس على حذف الجامد فتدفع الاسمان فانت
وكذلك لا تنزل جازي هذا لوجاهتي ذكر الرجلان للفصل
اللائم وان لا يكون احدا المنعوتين وجملة خبرية والآخر
في غير خبرية نحو جازيد وعل جازي اخوه الصالحان او الصالحين
فلا يجوز هنا الانباء ولا القطع فتدفع من ان تقول
من حمد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او
نعتت لان الاستفهام يستلزم الجمل بالصفة والمجر
يستلزم العلم باليجمع العلم والجمل معا والجواب عن
الاول ان اشتراط الم اول البيا بالمطابقة تغريها وتقبل
يخرج هذه الصورة ويقتد ما هذا من الثاني ان الم
يجوز نعت اسم الانثاء بالمشق وظاهره انه ليس على
حذف الجامد فيمكن ان يجيز جاز عمرو وجاهد العاقلان
اي ينيح هذا اسم الانثاء هذا من الفصل سم عن ان ايلي
قلت ما نقله عن سري ينع بخالفه ما نقله عنه التثنية
وهو امر باب العطف ونحوه واجاز من جازي زيد ومن
عمرو العاقلان جازي ان يكون العاقلان خبر المحدث
انتهى فليتنا مل تدل على عبيدي معني الم سواك

وحيد في القدر جازي وجاهد العاقلان ام لا كما مثل
 انه قد لا يغير استثنائيه من غير ان يقال بالتحصيل
 الا في قوله وخصص بعضهم الخايم اخذ من كلامه من فانه
 انما تكلم بالقياس على ذلك وهو الاختصاص والظاهر انهم
 الحكماء لا فرق في القياس بين قولك هب زيد وانطلق
 عمرو العاقلان وقولك احببت زيدا ووددت عمرو العاقلين
 وقولك مرتت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فانه اجاب الاول
 جاز هذا فصرح عن السالم قوله فان اختلف العاملان
 اخذوا بغيره قوله وحيد يعني قوله وجب القطع فيه
 تأمل فانه يجوز افراد كل بوصف بجنبه وهذا يجوز
 تعريف النعتين وتأخيرهما نحو جازي زيد ومررت بعمرو
 الناضل والغافل عما ان الاول المنسوب للثاني والثاني
 المرفوع للاول كانه كرم في تعينه بدمروا الطريف
 الطريف ولا يبيح ذلك التعليل الا في لان العمل ليس
 واحدا بل متعدد بقرانه من شأن كل واحد منهما ان
 يستعمل لا يختلفا فيما كره لهما من اداء الاختصاص
 وعلا فلا يجوز في الاستماع لان العاملين من جهة المعنى
 شيء واحد فزلا من لفظ العمل الواحد عند الجمهور فخرج
 من هذه يجوز فيها الاتباع والتعلق ويجوز فيها ايضا
 افراد كل بوصف كجازي الطريف وعمرو الطريف كما مر
 عن من وصل يجوز تعريف النعتين وتأخيرهما في الناطق

ما ينبغي

ما ينبغي المنع منه ويجب في هذه القطع لعل مراده
 بوجوب القطع استتمام الاتباع مع النعتين والا
 يجوز من افراد كل نعت قال من فان كان العامل واحدا
 ومحمولة مختلفا الاعراب فان اختلفا معني ايضا لم
 يجوز جمعها في وصف ما ان لغز كلا بوصف او بجمعها
 في نعت مقطوع فان افردت في الاول ان يكون نعت كل واحد
 بجنبه نحو لقي زيد الطريف وعمرو الطريف ويجوز جمعها
 نحو لقي زيد وعمرو الطريف الطريف نعت الثاني بجنبه
 ونعت الاول بيد نعت الثاني لانه اذا كان لا يدس الفعل
 بين النعتين ومنعوتة ففصل احدهما من صاحبه او في
 من فصلهما معا كما في مثل زيد الخال وكذا حالهما عند
 البحر بين اداء النعت معني نحو ضارب زيد عمرو الخالتي
 قوله والشجاع اية الجبنة وكذا الشجع والميم زائدة مع
 قوله يدهم الخ لا عبرة بهذا الاجماع مع كونه سبيل القطع
 فيما يأتي بقرانه نعتا نعتا وجودا وقد يشكك بان
 القطع لا يزد بجهل ترك النعت لاسا وهو جازي وجاب
 بانه يزد لانه اذا كره وقطعه فقد فاق الغرض
 من كونه بالقطع مناف لذكره وفيه انه مع القطع يحصل
 المقصود من بيان المنعوت لان تلك المنعوت المقطوعة
 في المعنى متعلقة بالمنعوت وجاهية عليه والتركيب
 بينهم منه ذلك الان يقال لما كان القطع يشعروا الاستغناء

منشوره عند الحاجة لا يمنع قبحه لما ليس من التنازع
 اذا الغرض الاحتياج مع الاشياء بعدد الاحتياج سم
 ندره واقطع الجميع الا تعدد النعت ليس بشرط مطلق
 القاطع خلافه للترجيح فان قلت ظاهر كلام المصنف ان
 لا شرط لكثرة النعوت قلت انما في كلامه ان التعدد
 مشروط لاحتياج النعوت كلها او قطعها كلها او قطع بعض
 ومن بعض ما يلزم من ترتيب هذه الاشياء في التعدد
 ترتيب مطلق القطع عليها م ندره معين او يتوزع
 المعين تشبيها بترتيب قول خرفق تليس الخا المعينة
 والنون بينهما لاساكثر اختلاط فترتيب العبد لاسا
 ترتيب زوجهما بشرين عمرو من قتل معه من بني قومه
 ندره لا يبعدن الخ فترتيب فاعل يتعدن بفتح
 اليا واليمين وهو عا خرج مخرج النبي لا يكثر ويا
 فخرج والمراد الدعاء بان ياتي ذكرهم ولا يتذهب لانه
 بناء كوالا انسان بعد موته بمنزلة حياته والعادة
 جمع عاد وهذا الحد ولا جمع عدد ولا نفع ولا جمع على
 فعلة والمجزر جمع جزر وهي الناقدة التي تتخذ للحي
 والمعتك من عند القتال والطيبون الكفاية من عطف
 الفرج تفرج ندره القطع والانتفاع والانتفاع احول
 ندره تقدم المنتج الخ لا يلزم الفصل بين النعت
 والمنعوت او بين النعتين بحملته اجنبية لان طباع

العرب

الغرض تنبيه الخرج الى الشيء بعد الاضمار عنه وليلا
 يلزم التسفل بعد التصدير والضمور بعد انكسار الالف القطع
 المبلغ في المعين المدا من الانتفاع اعتبارا بكثرته الخ لا يطابق
 وعلى الاخيرين لا يرد اما يقال مع الفصل لا يوجب حذف
 من يجوز الفصل بالاجنبية لاساكثر الخ لا يلزم تشبيها
 سبق ندره والصحيح المانع واليد وقوله تعالى والحقين
 العدا للفرق بين النعتين في ترتيب فيهما في الابتداء وكذا
 يقال في رواية اخرى في ترتيب النعتين في البيت
 اما بترتيب في البيت بترتيب في البيت في الاول انه فصل للنكرة
 من النعتين ما يجوز قطع الثاني كما جاز قطع نعت المعرفة
 واسما في البيت في البيت كسكت الهم بل اشدا احتياجا
 اليه فترتيب النعتين في البيت في البيت في البيت في البيت
 يكن الا نعت واحد لم يجد القطع الالف الشموع وهل
 يجوز في هذا المعرفة بالنسبة نظر في انه في المعنى نكرة
 فيه نظرت ندره وحياز في الباطن القطع وان لم يتعين مسمى
 النكرة الالف للجميع لان المقصود من نعت النعتين وقد
 حصل بترتيب الاول نعتين وقلاعه وكان النكرة لها
 وضعت في الإبهام لم يشترط في القطع الا مجرد حصول
 اختصاص ما ببعض النعوت واما المعرفة فليست
 كذلك ندره ويا وي الخ لا يوجب حواي السائد والمطل
 من عطف الجملة في جديدها من التلايد والشمع

منه عند الحاجة لا يستقبحه لما ليس من التنازع
 اذا الفرع الاختيار مع الاشياء بعد الاختراع سم
 قوله واقلح الجميع ان تعدد النعت ليس بشرط يمتنع
 القطع خلاف الشرط في فان قلت انما هو كالمعصية التي
 لا شرط لكونها النعوت قلت انما هو كالمعصية التي
 شرط لانتهاج النعوت كلها او قطعها كلها او قطع بعض
 دون بعض ولا يلزم من ترتيب هذه النعوت في التعداد
 ترتيب مطلق القطع عليها ثم له معينا او غير مطلق
 المعين تسميها ثم له قول اخر في تسمية النعوت
 والنون بينهما لا ساكنة اختطفت من العبد لانه
 تزوجها بشريين ثم من قتل معه من بني قومه
 ثم له لا يبعدن الموقفين فاعل يبعدن بفتح
 الهاء والعين وهو عاخر يخرج النعوت الى كونه بابه
 فخرج والمراد الدعاء بان يبيح ذكوره ولا يذهب لانه
 بقائه كمالا لان بعد موته بمثل حياته والعداة
 جمع عدا وهو العدا والجمع عدد ولا فاعول لا يجمع على
 فعل والنوع جمع جزم وهو النافذة التي تتخذ للمعنى
 والمعركة من منع القتال والطبوس المكناة من عطف
 الفرع ثم له القطع والانتهاج والانتهاج اجزئ
 ثم له قدّم المنهج الذي لا يلزم الفصل بين النعت
 والنعوت او بين النعتين بحملته اجنبية لان طباع

الرب

الفرع الثاني الرجوع الى الشيء بعد الانفراق عنه لئلا
 يلزم التمثل بعد التعداد والنعوت بعد الكمال لان القطع
 العلم به المعين المراد من الانتهاج اختيارا لا تكثيرا لعلنا نلبي
 وعلى الاخيرين لا يرد ان يقال مع الفصل لا يلزم من اذهاب
 جزء من الفصل بالاجتناب ما سلكنا او ان لم نلتزم اجنبية
 سبق قوله وانما هو المنع والامتناع قوله تعالى والمؤمنين
 الصلوة والموتى في الآخرة فيخرج فيه على الابتداء وكذا
 يقال في غيره وانما هو المنع من التعداد في النعوت
 السابقين فيكون ترتيب النعوت في الاول انه الفصل للثبوت
 ثم الفصل من التعداد في الثاني كما جاز قطع نعوت المعرفة
 وانما هي النعوت التي لا كنه في الميم بل اشدا حينا جا
 البير فوجيها شاعرا كما وجب لتتابع الميم بل اولي فان لم
 يكن الا نعت واحد لم يجد القطع الاية التعداد وصل
 بجري هذا المعنى الى الجسدية نظر الى انما هو المعنى بكونه
 فيه تطلب قوله وجازية الباقية القطع وانما لم يتبين من
 النكرة الا بالمعنى لان المقصود من نعتها التفسير وقد
 حصل بتبيينه الاول نقص وتلازم وكان النكرة لما
 وضعت على الابهام لم يشترط اية القطع الامم وحصول
 اختصاص ما ببعض النعوت واما المعرفة فليست
 كذلك ثم له وبما هو الذي ويرجع هو اي المايد والمطل
 من عطف المطاة في حيد هاسن التلايد والشعش

بهم ستموا وما غفيرة الراس والاسنان في جميع اسفل
 اجنب الفيلاندر ثم في نحو المصراع في الجوارح
 باله قد يندرج في قوله في الجوارح في قوله
 عيون الاناس في قوله في الجوارح في قوله
 الجوارح في قوله في الجوارح في قوله
 والدم والترم جعلوا في الجوارح في قوله
 لوالدهم والعلل في الجوارح في قوله
 مستان في قوله في الجوارح في قوله
 منيما لم يندرج في قوله في الجوارح في قوله
 من المنعوت والنعت في الجوارح في قوله
 لا يمت في قوله في الجوارح في قوله
 بينهما ثم في قوله في الجوارح في قوله
 نحو في قوله في الجوارح في قوله
 عليه نحو في قوله في الجوارح في قوله
 واعلم ان اشراط العلم هكذا في قوله في قوله
 فانه قد يراى في قوله في قوله في قوله
 نحو في قوله في قوله في قوله في قوله
 يجب في قوله في قوله في قوله في قوله
 تقول في قوله في قوله في قوله في قوله
 صاحب في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

التفسير

فنا

۵

7.

پاپ

في

22

1

1

五

2

2

2

1

1

4

5

4

1

الوحدانية قوله تعالى لا اله الا الله ان لا
 يا لوكم وما بعد من العمل لا تكون صفات لعدم
 العاطف لكن ظاهر سكون الجهور عن وجوب
 العطف يشهد بوجوبها كما في قوله تعالى
 حال تقديره بعد الاستغناء عن وجوب العطف
 الحال في نعت التكرار وجعله بعينه اولى وهو لا
 ويجب ان يشترط العطف في الحال قبله لانك
 المانع من تقدير العطف بالاول الوصف في جاني رجل
 اسر ونحوه من الصفات الثابتة وبالشأن عطف
 مرتب بوجوبها لان الحال لا يتقدم على صاحبها
 المحذور عند الجهور وقد يقال لا يرد هذا الاستدلال
 اذا تقدمت وهذه لا تتقدم من العطف في
 العزيز المريد الله اعني قراءة من جرحه عن
 سورة وانشد الاصمعي .
 ولكن بليت بوصول قوم ولهم من متكررة فيسوم دوم
 قوله واخرت الجملة فيفتح اللام في توسط ايها المفسر
 والجملة قوله وقد تقدم الجملة زعم بعضهم
 ذلك مخصوص بالضرورة وليس كذلك بل تقديرها
 في السعة متابع كقوله قد مر هذا الكتاب في
 مبارك قال ابن عمشور الا حسن جعل مبارك خبرا
 ثانيه يوم قد مره ونعت محمول على خاصة لا

اسم

اسم الاشارة بهم والابتهام مقتضى بيان الجنس فاذا
 اريد رفعه لا يتصور من مثله لا بهاء ولا يثبت
 بالصفات المكتوب التوسيط من الصفات اليه لا يمكن الاستدلال
 من المستند فتبين ذلك والام التبيين في نفسه وحمل
 عليه الموصول لا يمنع صلته بمجيء في اللام جازي
 بيان الموصول الذي يتبع هنا صفة ولا م وان كانت
 زائدة وكلام الشرح لعل لها له فهو عطف بيان على
 الاصل قال المم واكثر المتكلمين يقلد بعينه بمضاهية
 انه نعت ووجه عام اليه ان عطف البيان لا يكون
 الا من متبوعه وهو غير صحيح وقال ابن مسعود
 من حمله على البيان لم يجره وما حمله على النعت
 لم يجره معنى الاستدلال فكانه قال سررت بعينه
 الحاضر ووجه بانه مبني على ان النعت لا يكون الا
 بفتح الاصول به والتحقق خلافه وايضا ان الذي
 يولد بالخط ان هو اسم الاشارة نفسه اذ وقع نعتا
 واما نعت اسم الاشارة فليس كذلك قد مر
 كما سطر اما انه لا يمنع فلان ضم المتكلم والمخاطب
 اعرفا المعارف فلا حاجة لها الي التوسيط وحمل عليها
 ضم المتكلم وحمل على الوصف المرفوع الوصف المادح
 والثناء وغيرهما طرق الباب جازي الشواهي وقد
 يشكل هذا باسم البهتان غني عن الايضاح لانه

اعرف المعارف ومع ذلك نثبت للمعج انتهى في جواب
بانه نثبت بطلان الامل وهو الاله الذي هو اسم الجنس او
الحاقاله بالهم الاغلب وهو الاسم الظاهر في الامل
فيمنع يمنع انتهى واما انه لا يمنع من ذلك ليس
في المعنى معني الوصفية وهو الاله لا يقيما معنى
بالذات لانه لا يدل على الذات لا يقيما معنى بها
جامي وفيه نظرا هو يدل على ما يدل على منفردة
فلو جمع الاله ال على معنى الوصفية كاسم الفاعل
والمتحول دل عليه كقولك في يد غارب وانت هو بل
انما لا يمنع به لانه الموصوف لا بد ان يكون اخص
او مساويا ولا اخص من المظهر ولا مساويا له حتى
يقع صفته من وكالمعنى اسم الشرط والاستثناء
وكل متوكل في الالهام واسم الفعل مصدر حذف
فلمعنى ما كسقياءكم الخيرية يكن مدح من يجوز
يكم بخوكم من قدرنا هلكنا هاهن قدرة سفة تك
يسرنا حاشيته نزل كالمعلم انما نثبت لانه لا يمتنع
علم يمنع به لانه ليس بمتحق ولا بمتحكمة ييسر
والذي منع من العلم بوضع الاله ذات المعنى
ان انتهى التوكيد هو الامل مصدر بمعنى تكلم
المعنى في انفس قاله القري والمراد بالاصل حالته
قبل النقل نزل ما رواه واكثر وهي الامل والعزة يدل

التوكيد

كشاف

كشاف نزل لفعل منسوب الى اللفظ المصولة من
تكمير اللفظ جامي نزل ومعنوي اي منسوب الى
المعنى المصولة من ملاحظة المعنى وهو قسمان
ما يرفع الجواز عن الذات وما يرفع احتمال تقديره
الى المتبوع وسياق بينهما قوله وهو اي المعنوي يسميه
نزل التابع جنس وقوله الراجع للافضل يخرج
ما بعد التوكيد حتى التبدل فلهذا رفع الاحتمال
في نحو مرتبة بقومك كبيرهم وصغيرهم اعلم واخرهم
الا ان ذلك خارج من نفسا من خصوص المادة لتبيينه
قال ابن هشام انما هو ان التوكيد يبعد ارادة الجواز
ولا يرفعها بالكلية وانما يتاخر الانثيان بانها المنفردة
ولو صار بالاول نفسا لم يكد انتهى نزل بالنفس او
بالعين او يمنع الخلو فتصدق بالجمع ويؤكد بهما لرفع الجواز
عن الذات تقولها الخليفة فيجوز ان الجاهلي خبره
او نقله فانه اكثر بالنفس وبالنفس اي ما ارتفع
ذلك الاحتمال توضيح وقضيته ان الجواز معنوي وهذا
ظاهر ان لم يكن المسند اليه على الاله لا يجوز في الاعلام
وقال ابن الحارث يؤكد بها التذكير من المتبوع في النسبة
ومتقناه اه الجواز عقلي لكون المتبوع نجا لاسناد
وهذا لانه اذا كان المسند فلا او معناه الا ان
يكون ابن الحارث لا يشترط في الجواز العقلي ذلك

وقال جماعة ان التوكيد بما ارفع احتمال تقديره وبيان
وعلى هذه السيرة الكلام مجازي المعنى المشهور وان اطلق
عليه المجاز لتقدير عرابه توسعا شق قوله مع غيره
الذي يدل على ان هؤلاء هم ~~كاتبياهم من انما في الكلام~~
الى الله وانه قد خطا في تقديره ~~بما انكره~~ والمقصود منه
قول المفسر في انتسابه الى الله تعالى ~~بما انكره~~ الى غيره
لتأنيده ويكره عليه ما ضافة الشيء الى نفسه خفي
وقد استعمل في باب الحوطة والتفكره قوله فيج
بينها وتقدم النفس لانها جملة الشيء والعين
مستعاره في التعبير عن الجملة والظاهر ان هذا
التقديم لازم وقيل حسن مراده قوله والحداد
حقيقته ابدية انه فان استعمل بمعنى اخر كما استعمال
النفس بمعنى الذم في غوارق زيد نفسه واستعمل
العين بمعنى المجازية في غوارق زيد عينه لم يكونا
تأكيدا بل دلالة على نحو المثالين سم قوله ويجوز غيرها
الاولى ~~بما انكره~~ في تقديره ~~بما انكره~~ ولما جاءوا باجماعهم في الهم
فليس من التوكيد لان الهم لا يرفع له ولانه بالضمير
ولو كان توكيدا كان ~~بما انكره~~ يدون الباطل ويدون
الضمير واجبا وانما هو جمع لتوكيدهم كما ليس في جمع
فليس دم قوله تكن متبعها ليس محشوب بل تقديره
الرد على ابن معط حيث خالف العرب والجماعة في قوله

في توكيد المشق ان يتلا نفساها وعينها وانه بان
ما قاله ابن معط مذهب به عن النجاة وحبيد يكون
قصدا لظلم التعريف بحيث خالفه كثر النجاة عزري
قوله ولا يكره من قبلهم من المفصل وكذا يتبين
المجاز وشرح العدة المصدة جوازها ~~بما انكره~~ في هذا الباب
نكر له قال ابن اياز في قوله بان اياها ~~بما انكره~~ لا بعد ابن
اياز من الضمير ~~بما انكره~~ على ان معناها ~~بما انكره~~ ابن النظم ورد
دم على اي حيان بان الذي نقله من التفتيش عن ابن
كيسان وان بعض العرب نقلت به قوله ان كل مشق
الحا حرمه في كل جزية امينها الى كلبها وكما نامفرد بين
من صاحبها كالناس والقلب وكان المصنف البيهقي
لفظا او معنى فان كانا غير مذكورين فخرق طعنا في
الزيد بن استنح الجمع والافراد للباس وان فرق
منقضا هاخره في لسان داود وحبيد ابن مريم
نقال انما ظهر تباين الجمع والافراد وخالفه ابو
حيان لان الجمع ناقص هناك كراهة اجتماع تثنيين
وقد زالت بتفديتي المتضمنين فالذي يقتضيه النظر
الاقتصار على التثنية واما الآية فليس الحداد
فيها بالاسنان المجازية بل الكلام او الرسالة فليس
هذا ابن داود ولا من عيسى شواهد قوله والمختار
الجمع الخ وجمه ان المصنف والمصنف اليه كشي واحد

فكده هو الجمع بين تثنية وواحد لفظ الجمع لانه قد يجر
 به عن الاثنين مع تمام المعنى وهو لفظ التثنية جمع في
 المعنى سيوطي قوله ويخرج الافراد الخ البصير يرون
 لا يتبسسون الافراد والكونيون يتسوسون ويتفلسفون
 عليها التثنية والمصرخات الفريسيين فخرج الافراد
 قوله وعند يوهنا العكس قلنا في التفسير ولم اقف
 عليه فهو تظن خريبي انتهى عاتقوه مع ما مر عن دم
 قوله عام مقارن لوجهي مرجي مؤنك والساهد
 في بطن الوادئين حيث افند المتضاف المثني معني
 مع اضافتنا الي المثني المتضمن له والطريق غرا
 وهي البسطة والقوا دي جمع خادبة وهي السجادة
 التي تنشأ من ارجلها فاعل ستاك ز نزل
 وممهي الزاي وربهم هي والمهمه القفر والقنف
 البعيد والموت يفتح الجيم واسكان الزا كان لانيات
 فيه وظهرها ما ارتفع منها فيه الساهد حيث ثني
 المتضاف مع اضافتنا الي المثني المتضمن له وفي قوله
 ظهور الزرين شاهد للجمع وجوابه قوله قطنة
 بالسمت لا بالسمين والسمت السير بالنظر والدرس
 قوله ناله الحجاز اما يذاته كالمثل او بملأه فهو
 اشترى العبد كله تصريح قوله والذبيات
 كلاها وزيد وعمر كلاها وهند وزينب كلاهما

وم فصرح لا يتحد تركب متساطين مالم يتحد
 عاملهما معن فلا يقال مات زيد وعاش عمر
 كلاهما فان لفظا معن جاز وان اختلفا لفظا جزم به
 الناطق تبعالا لاختلاف خرافة من يدعوب عمر كلاهما
 قال ابو احسان ويحتاج لكل في سماع سيوطي قوله
 لا يجوز اختصار الزيدان كلاهما واجازة الجمهور قلوا
 لان العرب قد يذكرون حيث لا يواد رفع الاختلاف كما انوا
 بالجمع واكتع بعد كل ولا اختلا لرفع كل واجازة
 ابو احسان بان المعنى اذا كان تقيدها للفظ حقيقة
 فلا حاجة الي لفظ اخر فوكده الا اذا قي برواية
 عن العرب وقد ذكرنا ان ذلك لم يسمع سيوطي قوله
 بالضمير موصلا في تقدم هذا على ما سلك في اشارة
 الى انه لا يشترط فيه الشهير وهو كذا في الاحكام
 اخذ من تشبيهها بكل ب فان قيل قد استقد
 في كل جواز قطبها هذا الامانة نحو كل في ذلك
 يسبحون وهي هي وانما بين الموضعين من الفرق
 الجرياني جلا المذكور وعدمه واما معن التوكيد
 فلا يفتك عن كل منهما فكما يجوز هناك يجوز هنا
 فالجواب ان العرب قد تقيي في استعمالين فاكتر
 في موضع ثم اذا خرجت الي غير القزست احد
 الاستعمالين واهلت الاخذ وهذا سماع في كلاهما

شالبي و كان الفرق بين الجاري على الموكد وغيره بان
 الجريان على الموكد يجرى الى الربط فاسب التمام الضهير
 حينئذ وغير الجاري مستقل مستغن عن الربط فاما يفرق
 الضهير بان التاكيد في الجاري فمعدون غير تبيين
 ويتساع في التبيين ما لا يتساع في التصديق ثم
 بل جميعا حاله انصواب ولو كان توكيدا لقال جميعه
 ثم التوكيد جميع تليل فلا يعمل عليه التزليل مخفي وهذه
 الحال موكدة لان الوصول من ادوات التحريم كانت
 تليل الحالية تقتضي ان التعلق وقع على ما في الارض حالة
 الاجتماع وليس كذلك اجيب بحد بان خلق جميعه قدس
 سفي ثم ولا بد من اسماؤه وابدال الظاهر من غير
 الحاضر بديل كل جازي اذا كان معيدا للاعاطة نحو
 ثم تلا فتم ويدل الكلام لا يحتاج الى ضمير ويجوز
 في كل ان يلى المواصل ما لم يتصل بالضمير نحو جازي كل
 انتم و يجوز جميعها بد لا خلاف جازي كل ولا يجوز
 الاضروزة مخفي ثم اد اوهال من الضهير الا فيه
 منعنا ان تقدمه على عامله الظرفي وتلك في قوله
 من الامانة لفظا ومعنى لان المال ولجنة التكملة
 مغني ثم وجعل منه قول كثير لا تارعه على ايمان
 بان كلام البيت لغت لا توكيد قال ابن هشام وليس
 قوله بئس لان التي بينت بها دالة على الحال لا على

مع

مهم الانداه قال دم وجعلها في السجدة على الحال
 امح لان التفسير على اهل الحال هو المعتمد انتهى
 ثم لا شبه الجاهل صدق كقوله كوكب كل جزي بلع
 يد كوكب ثم لا حاجة الا غير بها حله دون عامة
 لعدم اقتناها البيت بها في لمن الجمع بين ساكنين
 ولا ابتداء في الشعر غزي ثم سلك يكون جنيد الى
 هذا لا يرد لانهم يجعل ناقلة بل سلبا ب ثم لا
 بمعية اكثرم فلي هذا يكون بديل بعض التوكيد او
 تقييد تخصيصا لا تقيد بدم ثم وبعد كل الاخره
 انهم انه لا يجوز عند اجتماع كل واحد تقديم الجمع
 كل مراد به فانظر اذ الاجتماع كد عامة ثم وهو
 قليل بالنسبة الى فلا يبالغ انه يميز نفسه فسقط
 ما قيل انه في اجعبي كثير في القرآن لا قليل ثم لا
 ما كنع الخ ولم يذكرا المعذلة مع ذكر الصوابين له حتى
 او باب المختصات لانه قليل الاستعمال غير متداول
 في الكلام شالبي واكنه مشتق من حول كنع اي تمام والصح
 بالمعنى لمن يصح العرق اي سال وبالعاده المعجزة من
 يصح اي رويوا بين من التبع وهو طول التبع مع شدة ز
 ثم لا وقد يتبع التبع الا تفرح بانه لا يجب فيه صحة
 التاكيد باكنه واخوانه التاكيد بايص واخوانه ولا في
 صحة التاكيد بما التاكيد بايص واخوانه غير انه لا يوكد

شالهي و يكان الفرق بين الجاري على الموكد وغيره بان
 المبر بان على الموكد يروح الى الربط فاسب للقيام الضمير
 حينئذ وغير الجاري مستقل مستغن عن الربط فليفتقر
 الضمير و بان التاكيد في الجاري تصديق غير تبيين
 و يتساع في التبيين ما لا يتساع في التصديق ثم
 بل جميعا حاله تصواب ولو كان تركيد فقال جميعه
 ثم التوكيد جميع تليل فلا يعمل عليه التزليل مخي وهذه
 الحال موكدة لان الوصول من ادوات التحم فان
 قيل الحالية تقتضي ان التعلق وقع على ما في الارض حالة
 الاجتماع وليس كذلك ليجيب بان خلق جميعه قدس
 سفي ثم لا ولا به من اسما و ابدال الظاهر من غير
 الحاضر يدل كل جايز اذا كان مقيدا للاعاطة نحو
 قتم ثلاثم و بدل الكل لا يحتاج الى ضمير و يجوز
 في كل ان ياتي المواملا لم يتصل بالضمير نحو جاني كل
 انتم و يجوز مجيها بد لا بخلاف جاني كل و لا يجوز
 الا ضروره معني ثم لا او حال من الضمير المرفيه
 منعنا ان تقدمه على عامله الظرفي و تنكيره في قوله
 عن الاجزاء فظنا و معني لان الحال و لجهة التكميم
 معني ثم لا و جعل منه قول كثير لما نازعه ما اوردنا
 بان كلا في البيت نعت لا تركيد قال ابن هشام و ليس
 قوله بشي لان التي بينت بها دالة على الحال لا على

معهم

مهم الانداد قال دم و جعل له البيت دالة على الحال
 امح لان التكميل على اهل الكمال هو المعتمد انتهى
 ثم لا يا ائيبه الى اخره صدق كذا كذا كذا الجزئي
 بذكر كذا ثم لا يا ائيبه الى اخره صدق كذا كذا كذا
 لعدم اقتران البيت بالماضي من الجمع بين ساكنين
 ولا اقتران في الشعر غزي ثم لا يا ائيبه الى اخره
 هذا لا يرد لانهم يعمل ناقلة بل مثلها ب ثم لا
 بجميعه اكظم فيله هذا يكون يدل على التوكيد او
 تقييد تخصيصا لا تقييدا ثم لا يا ائيبه الى اخره
 اقم انه لا يجوز عند اجتماع كل واحد تعديم الجمع
 كالمزاد به فانظر اذ الاجتماع كذا عامة ثم لا
 فليل بالنسبة الى فلا يبين انه كبير في نفسه فستط
 ما قيل انه في اجعبي كثير في القرآن لا قليل ثم لا
 بانك الخ ولم يذكر كذا مع ذكرا صوبي له حتى
 ارباب المختصات لانه قليل الاستعمال في متداول
 في الكلام شاطبي و انك شئت من حول كذا في تمام و اصح
 بالمهم لمن يصح العرق ابو سال و بالاضاء المجه من
 بمنع ابرو و هو ان ينش من النش و هو طول النش مع شدة ز
 ثم لا و قد يتبع النش الى تفرج باله لا يجب فيه صحة
 التاكيد بانك و اخوانه التاكيد بالجمع و اخوانه و لا في
 صحة التاكيد بما التاكيد بانك و اخوانه غير انه لا يوكد

بلغ

بالفتح واخواته نحو الابد اجمع واخواته ولا يابصح
واخواته الابد اجمع واخواته وتقل السبيل انك
تجبرين ايسح وايته فليها شمت قدمت انتهى قوله
بالفتح والراي باقوم ليتني ومنعنا فتح العناء والالنا
اسم اسقز قوله والفصل بين الموكد والموكدوها
الدهر واجمع بقوله ايكي قوله دليل لا غير من المعين
اذ من المعلوم ان اغواهم كلهم لا يكون في وقت واحد دم
قوله في المتيقن الربيعم ذلك من قول النظم وبعد
كل اكدوا باحما الخاذ لو كان الثاني توكيدا للاول لقال
اكدوا بالاحما التي لم تدر لا يجوز في النظم التوكيد
القطع لانه يشبه قطع الشيء عن نفسه لا اتحاد الموكد
مع الموكد معين ويشارك التفتيان المقصود منه
المعني الذات والمعني مغايرين قوله لا يجوز يطف
بعضها الا ما من في منع القطع قوله مطرنا النزع والنزع
المراد بالاسل من بدلا الاشغال وبدل البعث ثم
استفيد من المطوف والمطوف عليه معا مع كلة
فاجري سجرام في التوكيد بين ان التوكيد حيث كان استفاد
من مجموع الثاني والاول فرفع كلة واحدة بما اذا هو
فتايله م قلست رفعها بالاسل المتقدم لان مجموعها
هو التاكيد فالسحق للاعراب هو المجموع لكن لما لم يكن
اعرابه من حيث هو مجموع واعراب اعراب دون الخطر

بالذال
المعجمة
منه

منه

تقل اعراب كل جز بالاعراب الذي يستحقه المبرج ونما
للشك كما في كل واحد من صرح الرازي بضمه فيما نقلناه
عنه في باب الحال عند قول الله دخلوا من ارجلهم ولا يخرج
سحق بذلك هنا في قول المطر حلا كما في معارف ومن
ثم لم يقرن ولم تنصب حال على الاعمى سوط ب قوله
بنية الاضافة معنا فالما قدمه من قوله ولا يجوز حذف
الضمير استغنا بنية الاضافة فليقبل قوله
بالعلمية اي البنية كاساسه وهذا قول صاحب البديع
وغيره واختاره ابنه الحاجب وحججهما اوجان ولده يانا
غير مبرورة فليست بصفة ولا شبهة او بما سيج
وكيف ذلك وهو مخرقة فالله في العكس
ولانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بها الا
العلمى قوله بواسطه كونه محدودا وهو ما كان
موسى عليه السلام ابتداء وقتها كيوم واسبوع وشهر
وجوز نضج يومهم الشاطي فقال ونارة يكون توكيد
الثمرة فليجوز عند السكلم لان الفائدة هي المنفعة
فاذا قلت تمت شهر كلة وقت ليلة كلة وسرت
يوما اجمع وهذا السد نفسه وعندي درهم عيلة
فيذ كلة علم ان الصباح وقع في جميع الشهور والقيام وقع
في جميع الليالي ولولم يذكر كلة كان محتلا المعرفة سوا
وكذلك اجمع والنفس وعندها فيذ كواجم في علم جليل

علم ان السيرة وقع في اليوم كله لا في بعضه وبذلك النفس
علم ان الذي يهتدون وهم موصوفون لا موصوفون ولا موصوفون
انهم فلم يثبت كونها للكون زمانا محددا وحسب مثل يومهم
ولا كون التوكيد من الغايات المعاملة بحيث مثل بالعين والنفس
وما في الشرح فيها فقدمنا في التوضيح وغيره تدل وفاقا
للكو فيبين والاختصاص فعلمنا هذا لا يشترط ان يكون التوكيد
والمؤكد تعريفا وتثبيتا عندهم قلنا الشاكي وما
قاله الناظر حسن انفسا عديا سماعا يتقدم فيه
في القياس والاختصاص البينة ان يقولوا ان التوكيد لا يصح
توكيدها قياسا اذ ليس لها عين ثابتة كما لمعرفتها فينبغي
ان لا تؤكد لان توكيدها لا يعرف في غير مفيد وايضا
فالتوكيد شايعة في جنسها والتوكيد يقتضي التخصيص
وهما كالتثنية فينبغي فلا يجتمعان انتهى وتعلمه ليس لها
عين الا لا يفي من علمه اذ يكفي في التوكيد ثبوتها من
حيث تعدد ما وان لم يتخصص عينها وقوله لا ت
توكيد ما لا يعرف غيرا من حيث التوكيد مع الاشارة
في جنسها والنعت يقتضي التخصيص سمر تدل
بالثبوت عدة المصدرة لكنه شاقه ان قبله ارجب
ايا بالفتحة وهي مع مدخولها ما عمل شاقه والشوق
تفرام النفس الى التي رمايت في رجب وصفات
اريد بها معين فغير منصرفين للعلية والعدل

عن

المراد من ان النفس
انها مفيدة ونحوها كالتثنية
المراد من ان النفس

عن الرجب والصنف والافتقار وان يوشري عن
السعد وطهره قد لا قد صحت الا في صوت بكرة البيرو
قد لا ولا يجوز موت زمانا كله لان التوكيد غير
محدودة تدل ولا يثبت نفسه لان التوكيد ليس
من الغايات الا حاطة قد لا واخذ بكلماته في معنى اخره
وان لم يستغن في الجمع ايضا عن ايجاز نكل لان
الجمع اخرج الى التاكيد والافصح يناسبه توكيد طرف
التاكيد اذ لما به فوسع في طرف توكيده واختصر
في طرف توكيد المشي لعدم ادعاء اليها وبين ان الجمع
اخرج ان المعنى المجازي الذي يرفع بتاكيد الجمع وهو ارادة
البعين يتحقق فيه غالبا معني اصل الجمع فان بعض
القوم مثلا اما واحدا وانثان او اكثر والاكثرون كثيرة
ما رادة البعض لا يخرج غالبا عن معني الجمع فيقوي
نظم ارادة البعض بكونها مولى به معني اصل الجمع خلاف
المشي فان المعنى المجازي الذي يرفع بالتاكيد وهو
ارادة احد الاثنين يخرج عن معني التثنية قطعا فهو
ضعيف للمعنى بعد مخرج عن اصل وضع النظر بالكلية
قد لا في معنى التوكيد مشي للمعنى قد لا في
تثنية وزن فعلا اذ اعادة النفس وزن فعلا الا لا يصلح
للمشي فكيف يستغنى فيه بغيره عنه قوله ان كذا للمعنى
المراد تعيين كذا للمعنى وكذا للمعنى قول النظم

المراد من ان النفس
انها مفيدة ونحوها كالتثنية
المراد من ان النفس

عن وزن فعلا ووزن افعل لان وزن فعلا للموثن
 ووزن افعل للمذكر قوله ميت يتحرى بالرفع اليك
 ووزن خالده حبيب ميت من الميت بفتح الميم وتشديد
 القوية اي ينسب اليك بقراءة الزمخشري الخرج قوله
 بكلمها ونقل بعضهم ان ابن مسعود قرأ كل الجنين اني
 اكلمه فيمكن ان يستشهد به ذلك دم قوله وان تكون
 الضمير بالرفع وانما فعلوا ذلك لان الرفع المستقل
 متل منزلة الخبر وكذا هو ان يكون الخبر بما هو مستقل
 من الظواهر فقصده وان يكون الاول بضمير معنى الاول
 مستقل ثم يحذف وهذا المستقل الذي هو النفس والذين
 عليه لفظا وان كان في المعنى تؤكد الرفع المستقل
 لان هو المقصود اسالوا كان هو كذا هو او ضمير
 رفع منفصلا او ضمير نصب متصلا كان او منفصلا
 فلا يشترط فيه هذا الشرط لغت العلة المتعينة
 له لان الظاهر مستقل والضمير المنفصل ليس كالمستقل
 لاستقلاله بنفسه والضمير المنصوب ليس كالمرفوع
 في شدة الاتصال دم قوله بالنفس والعين انما
 اختص هذا الحكم بلفظ النفس والعين لشدته استلزاما
 فانما يستعملان في غير تأكيد كثيرا في بنية الالفاظ
 فلم يكن لها في القوة من الاستقلال بالنفس والعين
 فلم يستكر هو التأكيد المرفوع المتصل بها دم قوله

فبعد

فبعد الضمير المنفصل لا يمتثل في المعامل كونه ضميرا
 فيجوز هل تكم انفسكم بلا خلاف ان التقابل فصل كذا
 سيوطي ووجهه ان هذا الفاعل لما كان له ثقل بالمتصل
 فكان المتصل منفصل بانفسال ما هو من متعلقاته
 ب قوله ثم انت لتؤكد بخلاف المتصل نحو انتفسك
 كذا قوله فيمنع الضمير لان الظاهر لا يؤكد بالضمير
 او المضاف اليه من المظهر بالاعرفية فيمنع ان يكون
 توكيدا لما هو اضعف منه لان التوكيد توكيد التوكيد
 فيجوز قوله يحيى حذقت لانه للمضادة او على لغة
 شاذية منه متكررا اتفق الادباء ان التأكيد
 لسان العرب ان وقع بالكل ولا يزيده على ثلاث
 مرات دم قوله هو عادة اللفظ ولا يضر في اختلاف
 في اللفظ نحو مهمل الكافرين امهلهم بوجه سيوطي
 قوله او تقوية الخ الاولى لوجه كرموا القليلة
 يوم ان اعادة اللفظ لا تقوية فيها بل ان التقوية
 انما هي ما يده التوكيد للمعنى فلا تذكر في حده زنه
 هو اللفظ ظاهر في اللفظ المراد فويده عليه نحو عطشان
 نطشان فانه توكيد للمعنى بانه ليس بمراد في اخ
 لا يبرر والمراد في بفرده دم قوله ويكون في الاسم
 معد فذا كان او توكيد قال ابن هشام لنا موطن لا يجوز
 فيه التأكيد للمعنى وانه قد تكرر لعل الاسد لا يجوز

ان يكون الاسم المحذوف منه فيلزم فتح البعد والبدل منه
لانهم جعلوا النطق بيا من النطق بيو ليدل بقرنه
فان كان الاسم كسر المحذوف وعلما للفتح واد
جعدا للمعزة او قسمة فتوكلت في كسر جال للمعزة
ح قرنه فقام الاسم وفتحة لالة السوف قد لا يمكن
والميم في فتحه اصلها لالة استقامت في فتح الفرس
لدخول الجاد والمطابق العين المملة المستترة قرنه
وقلنا انه النسوة حال قرنه لان الجاد وسر الجاد
اول مشربا وقلنا وعاثه جمع دحشور وهو الحوم من
قرنه يمين بالفتح اسود ثم من باب علمي ميم يا اذن
وصام اسم فعل قوي به ميم وبعده قرنه يهودا
واسلمت جملها قرنه وكثيرا ما تتكرر بها الحروف
ثم خاصنا كما يوجد من التسهيل وصرح بعمية الاشارة
تقصر جوجم بها ليوطي قرنه ونحو اولي ذلك فاولي
عبارة التوضيح اولي ذلك فاولي الامة انتهى وارشد
بقوله الامة الى ان المؤكد ما بعده ويؤكد ان تعريضه
حيث مثل بالاولي ولم يبرزناوه ان المؤكد الجملة
المفروضة بالفتحة لكن احسب عنه بان من صرح بان
الناكث فهدا اذنا فلهذا اذنا اولي افضل وهو مبتدأ
ولكن خبره وقد لا اولي الثاني خبره يعني يكون جملة واما
اذا كان اسما للشغل ومعناه الشروع فكيف يبين فلا

ينظر

يلزم لانه حينئذ ليسر جملة متحققة قرنه ثلاث مرات
الجملة فذلك ثلاث مرات قرنه كذا الحروف في كل لفظ
الخير في الالاتحاد اللاحق للفظ الذي يلوصل قال ابن
هشام وكذا الموصولات لا تكون الا بالجملة الصلة بيوطي
قرنه وهو الاول اذ بهما التحويل نحو لقي ربيعة الله
فيها خلدون في الثانية تركب لقلوب في غير مع الثانية
ضمير ربيعة في ولا يكون الجاد والمجدور تركب الجاد والمجدور
لانه الضمير لا يكون الظاهر ولا يكون المجرور ولا من
المجرور باعادة الجاد لانه العرب لم تبدل ضمير من
مظهر ضمير كذا الضمير فظاهر مضاف للظاهر فاني تبار
اضافة التوكيد لضمير نحو وان كانوا من قبل ان يتقبل
عليهم من قبل لم يسلح من قرنه ولا بد من الفعل
يوطن من كلام التسهيل ان الفعل بين الحرفين يقوم
مقام اعادة ما الفعل به وعبارة السيوطي وحرف
غير جوازي لم يبدل ختبا للاحق ما دخل على ما مضى ولا
يتمامل ما ولو حرف مطلق او وفتحة الثاني ما قرنه
تراه اي الميم والثقل يفتح الراجل ضمير يقرن به
السيور قرنه ليت شعري الاتمام او يكون دون
ذلك اجماع قرنه لا ينسك الا بيوطي الجوز والناسي
المعبر والافتتاح قرنه لا لا بيوطي الالبنة يفتح الوجهة
وسكون المثلثة وفتح النون اخرها اسم محبوبته

والمراد ان يجمع مرأتين بمعنى الشاق ع قوله وسنم الرفع
 الى القوة واسم الشاق المرفوع قبل المنسوب والمجوز في
 فيبدا الكلام ثم قوله اكد به كل ضمير المنفصل مرفوعا ومنسوبا
 او مجزعا لاسم المرفوع فهو من باب تكثير اللفظ وان كان
 الثاني من الالف الاول لفظا لان الضرورة داعية الى
 المخالفة لانه لا يجوز تكرير منفصلين بلا واسطة ولا يصير
 المنفصل غير منفصل واسم المجزوع فاما اكد بالمنفصل لانه
 لا ضمير للمجزوع منفصل حتى يؤكد به فاستعمل المرفوع
 فاما المنسوب المنفصل فاسله ان لا يؤكد الا بالمنفصل
 المنفصل اذ المنسوب ضمير منفصل لكنهم اجازوا تأكيد
 بالمرفوع المنفصل لقوته واسم الفاعل كاسم مفعول
 الاول كلام الالف والتوضيح يقتضي ان المنفصل المرفوع
 لا يؤكد مثله ولا منفصل منسوبا حيث سكتا عن
 ذلك ويظهر ان لا يتوقف جواب الاول ويتوقف على الثاني
 انه لا يجوز ان يكونا متكررين ولا اكد الا بالاك انت
 سق الثاني جواز بعضهم تأكيد الضمير بالمنفصل باسم
 الاشارة وجعل منه لم انتم هو لا يوجب له تولو توام
 عند ما سمي ويؤيد اعراب انت من رايتك انت تأكيد
 لا تقدم ب لكن قال الشاطبي وانما هو في هذا الموضع
 لما ثبت عن العرب انها اذ اراوت التوكيد لكان بالغير
 المرفوع المنفصل تعاليت حيث انت ورايتك انت

وسمى

وسمى بذلك انت واذا اراوت البدل وفقت بين
 التابع والمنسوج تعاليت حيث انت ورايتك اياك
 وسمى بذلك به فيبدا لفظ التوكيد والبدل المرفوع
 ويتخلف في غيره هكذا نقل من العرب وهو ادرك
 بمنا صدها فلا يمارس هذا بنسبها من ان نسبة المنسوب
 المنفصل الى المقالة من ما لك التي في قوله والمرفوع تأكيد
 باجماع اعترض بانهم يجوزون ايجاب التأكيد بال
 اجازة واجازة البدل وهذا ذهب اليه في كل
 ينبغي ان يقولوا بترجيح التأكيد في الوقت انا و
 انت لان البدل في قوة المباشرة ليعامل المرفوع المنفصل
 لا يلي عليه بخلاف التوكيد بالوقتيل بعينه لكان
 حشاهم قد لا يجوز الموكدا لان الموكد مركب للقول
 والمخالف من حيث الاختصار فتنا في ادم قوله واجاز
 الخليل نحو سميت الموكدا من فانه سال الخليل عن
 المثال المذكور كيف فتعلق بالتوكيد فاجاب بانه
 يرفع بتقدير هو صاحبها من انفسها وينصب بتقدير
 انفسها انفسها ووافقتها بها فكل جماعة واستدلوا
 بنقل المعجزة ان صلا وانسونا فلا يقدحوا الخبر مع انه
 موكد بان وفيه نظير فان الموكد نسبة الخبر الى الاسم
 لا نفس الخبر م قوله واجاز الفعل مرفوع بالرفع
 مشكل فانه ان كان بعضهم عطفا على الجملة فبطل

لانه لا يكون مركبا بل منقسما وان كان عطفنا على
 النعم فلم يوت لاما بتقسيم ولان اما غير سابقة
 م قوله وهو على حاله في التوكيد اذ لا من نحو
 طابت نفس من يد و فقيت عينه قد دلوا على هذه
 الحالة في غير دلوا على التاكيد فان دلوا على هذه
 الحالة الروح والبعث الباصرة والمعاد بهما في التاكيد
 الذات هم قوله الا جميعا وعامة وذلك لقلة استعمال
 في التاكيد م قوله لم يطقوا اي في الابتداء وفيه قوله
 مع الابتداء بكثرة لان الابتداء على معنى في ليس
 بعيدا من التاكيد فانه مما لا شك فيه انه لم يباشر
 هاما لا لطلب ادم لم يبعد الى غير طوبى وبغيره
 اذا تحركت عليه الدلالة فيصدر عنه كل من تلك المعاني
 اصحاب الدلالة وهو ناهل في ريان شفي قوله فاسم
 كان فيه الشأن لا كلمة الى جملة الكثرة فانه اذا جعل
 اسم كان فيه الشأن كان كلفا مستترا منه عند تنويع
 على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل الاسما
 لكان كان استعمالا لما في ما يأتى لها بالتقدم قوله
 الى مثل متبوعه اي لفظا ومعنى معني قوله
 به غير كل فييد بالخبر لانما فيه العنبر لو كان من
 جملة اخرى لم يلزم اعتبار المعنى كقوله تعالى
 ووفيت كل نفس ما عملت هو اعلم بما ينشأ من
 وقول

العطف

وقول الشاعر جادته عليه كل حين شقة فترك كل جديته
 م العطف قوله وهو عطف البيان للعطف في اللفظ
 الرجوع الى الشيء بعد الاضافه منه في هذا النوع عطف
 البيان لان المتكلم يرجع الى الاول فادخله ولم يمتنع
 الى حرف لان الثاني معنى الاول واسطى على الثاني
 العمل المنصوب ونفس المعلوم وهذا اما وحيد قوله
 شيد الصفة اي في التوضيح والتفصيل وقد يكون للمع
 فندا لكشاف ان البيت العظم عطف بيان للمعنى على
 جنة المدح لاجل جنة التوفيق وهذا في التوكيد
 للتوكيد في قوله يا نضر نضر اخرا عني قوله وشبه العنة
 مخرج الا لا يرد ان البديل والتوكيد قد يوافقان لانه غير
 مقصور بهما بالغايات فان قيل يشكل على خروج البطلان
 كل ما جاء في عطف البيان جاز في البديل اما استثنى
 وفيه يقول في طلبه انقصه فيمنه واحد جيبه بان جوارف
 الامرين في عطف بيان فاما قصدت بالمعنى الاول وجعلت
 الثاني بيان له فهو عطف البيان وهو معنى شبهه بالنتف
 وان قصدت بالمعنى الثاني وجعلت الاول كالتوليد فهو
 البديل وهذا المعنى ليس في البيت بطابق به قوله
 لاخراج النعم فيد نظر فان التفت خراج بقوله شبه
 الصفة لان شبه الشيء غيره وكذا الشيء فكانه قال تابع
 غير صفة تقتضيه قوله يكشف المتبوع بنفسه قال البديل

عطف البيان بحري بحري النعت في تكميل متبوعه
 وبحري في التوكيد في نفي في حاله وبحري البدل في
 صلاحية الاستقلال وليس نهت لان تكميله
 يشرح وتبيين لا بد لا تليها معنى في المتبوع او يشرح
 من سببه وليس يتوكيد لانه لا يرفع قومه حاز
 ولا وضع عام معن في خاص وليس به لان متبوعه
 يكمل به غير منوي الاطراح بخلاف البدل فان
 الغالب كون متبوعه منوي الاطراح او غير حكم منوي
 الاطراح انما في قوله فاوليه فقال ابن هشام هذه
 النال لتفريع فان كونه كالنعت يوجب ان يعطى
 في ذلك ما علم انه يبين البيان ان يكون كالجند في الازداد
 والتكبير وفرد في غير ذلك في الخط في كلامه لانه
 احاله على النعت في ذلك في لزم فيه ان ياتي قال ب
 انما يلزم في النعت لانه قد يكون بيانيا او وصفا
 يستوي فيه المذكر والمؤنث وذلك لا ياتي هنا
 ان مقام ابراهيم عطف بيان اي مع انه مفرقة
 وبيان بيان تكملة وفيه ما في اخره هو تخالفها افراد
 وجمعية تارة في مخالفا لاجلهم قد يقال ان الضمري
 بمنتهى لا ياتي بخالفة الاجماع على ان دعوى مخالفة
 الاجماع في موصلة فقد يجوز في النحال في عطف
 البيان بالتعريف والتشكيك في ويحتمل انه غير

عن البدل بعطف البيان لتأنيها لا سيما في التركيب
 متبوعه وعطف البيان صفة معن في في الاخر نظر في
 النسخ ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم لم يوافقوا على
 البدل من ان كان متبوعه او كان البدل في عطف
 بالعدة تعين القطع وانما التقييد بما مقام ابراهيم
 او بغيرها مقام ابراهيم فهو مستند او غير مستند انتهى
 في كونه وفيه ايضا عطف ما قلنا في النسخ بيت
 عطف البيان والنعت حيث اختلفوا في عطف او مساواة
 للمعطوف عليه ولم يختلفوا في عطف او مساواة الصفة
 للموصوف قلت يفرق بما مر من ان البشاح عطف
 البيان للمتبوع ببيان حقيقة المعصوم معتم خلافا
 للصفة فأنه التعريف وهو ان يكون الاوضح تارة
 في الجملة في الجمع مجتمعة شعرا في بحري في قوله
 فقد يكون ان الخا عطف ما به مستغنى عنه بقوله فاوليه
 الواجب بانه يفسر في ذلك في عطف الخا في الخا قبل
 فكان في يني انما يفعل شلة في كنه المذهب الاخر
 الخالف في منع الخالفة في التعريف والتشكيك وهو
 المنقول من الفارسي اجيب بانه مذهب شاذ صنف
 فلم يسموه في قوله ابن هشام وهذه سيلة اخرى
 مفرقة في كونه كالنعت فكان الواجب عطفها بالواو
 دون العا الثاني ويدفع بانه يجوز ان يفسر بها في قوله

فما لم يفسر في قوله قد منع
 الى النسخ لاجل ان
 بلى في الاصل في
 في قوله في الحضور
 قد حوّلها بغير
 الحسن في قوله
 والحضور في قوله
 والاشارة في قوله
 الحضور في قوله
 في قوله في قوله

فالويلد فتمنع القاب ^ن البديلة ^ن بدل كل من كل
^ن ^ن ويحتمل من هذا البيان بالمعارف احتجوا بان
 البيان بيان كاسم والتكرار به موقوف على الجهول لا يبي
 المحمول ودفع بان بعض التكرار احسن من بعض والاخر
 بهي غير الاحسن فصرح ^ن ^ن ومثلها الترتيب
 بالصلاحية استارة الجوان طيف البيان او ليس باليدنية
 في غير الاستثبات وببعض في التبيين لان الاصل ان
 لا يكون المتبوع كالمتبوع وان لا يكون التابع كانه من
 جملة اخرى ولان كون الفرض من ذكر التابع التبيين
 او ليس من كون الفرض من ذكر زيادة التعريف قد
 يقال بل جملة ولا اولى لان تبعية البيان في خلاف
 التماس المجموع وانما احتج الجاهلان بكون اولاه نانيا
 فان قيل مشترك الا لزم فان جملة بدل لا مثل ذلك
 والحياد ان البدلية بينة تكرر في المعاني فهو كثير التابع
 وبقي قسم لا يوجب من كلامه اصلا وهو نفس البدل
 في نحو يا عبد الله كزوبا سعيد كزوبنا كزوبنا على الفم
 والحاصل ان الانقسام بعينه من البيان ومقتضى
 الابدال وارجح البين والارجح الابدال وليس في القسم
 مستقاهم ^ن ^ن نحو يا غلام يا ابا عبد الله الخ وان
 يكون التابع مفعول احد فمفعول المتبوع مستلزم
 كاستل فببينة ان يكون يجر احدهما بيان ولا يجوز

ان يكون بدل لا ان البدل جلية تكرر في المعاني كان
 بنائيا في الضمير من لفظ بيان في كل تكرار
 عيني ^ن ^ن ايا اخر في الترتيب فصرح ^ن ^ن ولا عطف
 بيان ولا يبدل ^ن ^ن والواجب بيان في الخبر ^ن ^ن
 ونحو في قوله يا عبد الله كزوبا سعيد كزوبنا على الفم
 تاها المعروف بالاضافة اليه صفة مفعولة بها من التام
^ن ^ن عليه الخبر لا العلم وهذا الترتيب خبره والجملة
 حال من التكرار عليه صفة مفعولة على المتبوع في التام
^ن ^ن لا امتناع في التام خبره زيد لان الصفة المفعولة
 بال لا تضيق الا الى المحرف بها على امر ^ن ^ن يقتضي
 الحذف في المثال ^ن ^ن فقدر المثالين مع التام في التام
 في مسيلتين ^ن ^ن في جميع ما عطف به عليه اخل تحت
 مثاليه لان ذلك كله مبني على امر واحد وهو عدم
 صلاحية وقوع الثاني في اوله الاول وان يتبعه جرح
 المتبوع ^ن ^ن في ذلك ان الثاني وقع تحت التام فقلت
 هذا لا يتصور فيلزم ان الشئ لا الثاني في جميع احالته
 على الاول فلفظ صيغة ذلك ان هشام بان يتبعه استقنا
 عنه كقوله في قوله يا عبد الله كزوبا سعيد كزوبنا على الفم
 هذا الموضع بها البدل فلام زيد ونحو يا عبد الله
 زيد ونحو يا عبد الله كزوبا سعيد كزوبنا على الفم
 زيد افضل الناس الرجال والنساء ونحو يا زيدا الخ

وهذه المستثنيات مستثناة عما اذا بدل له لا بد ان يكون
 صالحا للاجتماع في حال الاصل حاله ان لا يكون فيه فلفظ
 لانهم يفتنونه ببناء الشواحي حال لا يفتنونه في الاصل
 وقد جازوا في ان كانت كون انت تؤكد لو كانت لا مع
 انه لا يجوز ان انت في المستوفي او لا يثبت في نعم
 الرجل زيدان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز
 نعم زيد يقتضيه قوله من جملة اخرى لا يلزم ان تقول
 بان العامل في البول هو العامل في العمل منه به قوله
 ثمان سابل يزاو تسعة وحيث متبوع البيان ليس
 في حكم الطرح بخلاف البدل وحاشية وهي البدل يطلع كـ
 سبب في خلاف عطف البيان عما يمكن ان يجعل من الفرق
 ان حذف المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جواز حذفه
 في البدل منه فلو كان في جملة المنسوبة من العطف وتتل
 خبره والى ان من يضاف اليه والاختصاص وانما خبر جاعليه
 ولا تقع له المناقصة البتة في الكذب بل ان الفصل لما تنفسه
 والكذب بدل من العاصي قوله فرفعه في بيانه فحول
 من هذه النكتة ان يكون البيان فلفظ التفتة في معنى
 في بحث ان قاله ما لم يثبت هذه النكتة في التفتة في
 التفتة في حيث يوسف الرعشي في هذا هو انما
 راها في حاشية يناعي انما تزل منزلة الشيء لا يلزم
 ان تثبت جميع احكامه له الا ترى ان الشاوي المنفرد

المعنى

المعنى مثل لم تزل الغنم والظبية لا يوسف سطلقا
 هذا المشهور ومع ذلك لا يمتنع وصف المنادي عند
 الجمهور انتهى وفي الباب الرابع من المعنى ان الكساية اجاز
 ان ينعى التفتة بفت مدح او ذم او ترحم و اجاز الرعشي
 في البيان المدح فلي في ذلك لا يمتنع في مثل ما ذكر
 في عطف البيان انتهى قوله لا يكون جملة بشكل
 عليهما ذكره اهل النفا في بحث الفصل والوصل من
 ان جملة تلال بالاضم عطف بيان في فوسوس اليه
 الشيطان سقط قوله بخلاف البدل لم يذكر في المعنى
 فيما افتقر فيه البيان والبدل خلافا في جواز وقوع
 البدل تحت قوله لا يثبت الجمل التي لها عمل كقوله في بحث
 الجمل التي لا يصل لها في الكلام في جملة المنسوبة
 ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة انتهى
 قوله في شرطه الذي يستقر فيه وان يكون في النافي
 زيادة بيان قوله في غير نظر في مقتضى البدل
 ليس ميبنا للبدل منه وليس كذلك وانما ينافي
 البدل عطف البيان في انه يثبت جملة استوفت
 للتبيين والعطف تهيين بالفرع المعنى ولان اللفظ
 المكر اذا اتصل به ما يتصل بالاول كما قد ثبت ان
 يكون الثاني بيان للمنافية من زيادة الغلبة ولان
 البيان ينصو مع كون المكر مجردا نحو يا زيد ا

قلت وبمقتضى ذلك اننا ناسم كل ما لا يدفنا كذا ما تذكر
الاول بغير كل منهما انما المقصود فاما الحرير فانه تكرار
خطا في كل واحد مما واقبالا عليه فكل واحد منهما عطف
النسق حقيقة عطف واما النسق فيفتح
السبب فاسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت
الكلام اسقما اعطيت بمعنى عيبتن والمصدر التفتين
فاكره ويجوز ان يكون هذا المركب اسما اصطلاحيا للتأني
المختص فلا حاجة للتأني على نسق فلم اعطت ثلاثة
انقسام احدها العطف في التقاط وهو الاصل في شرطه
اكان توجه العامل فلا يجوز في غير ما جاء في سورة
ولان هذا الرفع عطف على الرفع لانها من الزائدة
لانها في العارضا انما العطف في الحال ولم عند
المحتجب ثلاثة شروط احدها ان كان ظهوره في
الحال في النصيح نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا
فيجوز ان تستط الباقين تنسب فلا يجوز معرفته بغير
وعمر واخا لان جني لانه لا يجوز معرفته بغيرها ولما
تدرون الذي لم تعرفوا فضرورة ولا يختص رعاية
الوضع بان يكون العامل زيدا يدل
فانما يتقدم دون عدنان والدا ووه دون معد فلا يكون العرف
انما ان يكون الرفع بمقتضى الاصل فلا يجوز هذا
ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط

۱۷۷

العمل الاصل هو الذي لا ينفصل عنه لا لتحاكمه بالعدل
واجزاءه كذا البعد اديون الثالث وجوه الجزر احي
الطالب لذلك العمل فلا يجدون ان زيدا وعمر فاما ان لا
الطالب لم يرفع ثم يذهبوا لا يجدون ان لا الطالب يقول ان
والثالث العطف على التثنية وشروطه اربعة خمسة ودخول
في كذا العمل التثنية وشروطه اربعة خمسة ودخول
ولذلك احسن قول من هو في كذا
بداية الى ليست بعد كذا من كذا ولا ينفصل كذا اذا كان جليا
ولم يفسد قوله الاخر وثالثه والآخر فيهم ولا يفسد
فيهم مثل ثالثة طولها في غير ثالثة في ثالثة في ثالثة
والغير في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
المفسد وثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
حيان لا يحتاج على كذا في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
صغيرة ولا يفسد في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
لا يفسد الاخر في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
التثنية في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
بها في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
فلا يفسد في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
الاخر في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
فلا يفسد في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
الاخر في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة

وعنه: «الطيف على العطف والحار فيه غمرا زيدا» أي إذا كان لونه
فاعد لا في العطف على التقاطع الما في كونه ورو العطف على
الحل إشبهه إلا بغير ما رواه بعد قول العاصم والقواب الرقيق
على أصح ما روي به.

والعاطف لا يفتح حذفه ولان المقام الطيف لا بد ان يتغير
وهما مع الاليس كذلك وفيه الاول بان العاطف يفتح حذوه
اذا لم يكن استتلا الكلام بدونه بان يتشتل امر بالمعروف
او يحذر من وجه كمال الاشياء والتماطف والمعنات
المشاطفة والاطاير يفتح ايضاً من مستقرهم فتخرج
منه على العجيج وقال الله فيكون انما طافت من
اكثر الخوف من الخوف من هنا قال في الخبر وهو في العطف
اربعة اشياء قسم يفتح في الاول والثاني في الاول
والثاني وهو العاوي وانما في حق وقسم يجعل الحكم الاول
دون الثاني وهو في حق قسمه للثاني وفي الاول
وهو بل وكفى وقسم جعل للاحد في الاليس وهو
او واسا طم من قوله لانه قليل ولا كلامه هنا مطلق
قيد ما بعده انما في الاليس ما كان مقيداً لم يبق
فيه اعراض على طبعه ثم وانما في الخطا في طبعه
ان قيل في قوله عطف الجوار فتشع انما في ذلك
هو في كثر المعنى قلنا لان العطف في مثل وارجلهم
والخفص انما هو في الوجه ولكنك تأسيت في الخطا
بينه وبين الاليس والاعراض مقدم لا يستحال
الاجرة في النسبة قال ابن هشام وهو مخرج
في محول الخفص في الجوار في عطف النسب وكلامه
في شرح الشروق في الله ثم ان كان فلا يفتح الط

على الوجه الثاني فان قيل وهو في قوله الاليس ما كان مقيداً لم يبق فيه اعراض على طبعه ثم وانما في الخطا في طبعه ان قيل في قوله عطف الجوار فتشع انما في ذلك هو في كثر المعنى قلنا لان العطف في مثل وارجلهم والخفص انما هو في الوجه ولكنك تأسيت في الخطا بينه وبين الاليس والاعراض مقدم لا يستحال الاجرة في النسبة قال ابن هشام وهو مخرج في محول الخفص في الجوار في عطف النسب وكلامه في شرح الشروق في الله ثم ان كان فلا يفتح الط

مقصوداً

مقصوداً غري فوله ما اطلوا الاول والمعنى لم يطلع
لانه اشعان بل ولان البيت ونحوه انما في
الظلم من الشا والبتر في حق الظلم من الاشياء
مضاج من ان اختلاف في ثلاثة في سبعة لم يذكرها
هنا وهي ما لا يري والاداء في سبعة وهذا طبعه والعجيج
انما ليست حروف عطف في قوله كما شالحي ثم ان
ليست بحرف عطف بل حرف ابتداء ثم انما في
انما في قوله ثم انما في قوله عطف في قوله ثم انما في قوله
انما في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله
يونس في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله
فقال يونس ان الله لا يهدي القوم الظالمين ثم انما في قوله ثم انما في قوله
لجملته في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله
قوله انما في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله
الاطلاق وانما في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله
انما في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله ثم انما في قوله
بين العبادتين ومنشأ قوله الفرق بينهما الفرق بين
الما المطلق ومطلق المانع التفرقة عن ان ذلك
اصطلاح شرعي مما نحن فيه اصطلاح لغوي نحو ان
وراد به بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء
لا اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان واحد
مكان وهو ياتي انما اذا صحبت احدا كانتا او

فولده واخصر به عطف الا يورده طبعاً انما المتصلة
 يظهر كما في ذلك نحو سراجي اقتسام قد تدفها عاقلته
 عليها فيفهم من وجوب بان هذا الكلام منطوق فيه الى حلقه
 الاملية اذ الاصل من هذا القيام وانتصوح فالعطف بل في
 الامانة انما هو الذي يستخرج من الموضع ولعل ان العطف
 يتخمس باحد وعشرين حكماً ذكر منها اثنين طبعاً لا ينبغي
 والسابق في الاعتدال بقي عطف الشيء في مراده نحو
 شرعة ومحتاجا والاعتدال في الشيء واجباً مثلها
 والنحو المرفوعة اجتماع نحوها او جعل حذف
 وبقي محوله وما حقه التثنية كقولهم فعدان مثل
 محمد ومحمد ما تضمنها اول ان كان المعطوف في حقه
 نحو عطف الساعات والملاحة الواسعة وسبب في اجنبي
 في الاشتغال ونحوه كقولهم من ريت حمر وابقاه
 والعام في الغرض نحو عطفه ولو ادي ولو سبب
 اما عكسه فيشار كما في حقه واقتراها بالاساو لكن وبلا
 ان سبقت بنفي نحو فلا تفت ولا تسوقا او بول به
 نحو ولا العالين لو نفي بغيره لا تعلقا شاعرا بالله ولا
 الشهر الحرام ولا العدي وجوز ان يحد منها ان اسن اللبس
 نحو كيف اصحت كيف اسببت وتقدم بها مع معطوفها
 في الضرورة نحو جئت ونمنا غيبة وفلسا من
 معطوفها بغيره واورد عليه والعطف في التخذير

والانفرا

والاعتناء والعطف التلقيني والعطف في الجملة الى
 خاصة ولست في الحكاية منها فلا يقال في هذا النصب
 لن قال رايته زيدا فتخرج وقوله والاعتدال في الشيء
 حله اذ الوردية وقوله في حقه والا فلا ما في هذا المثال
 تبطت ثلاثة عشر من اوتة في حقه عشر من اذ افقد
 التقريب والمهله في قوله وسبب في اجنبي في حقه
 يقال هذا كاعتدال الربط بالاعمال كاعتدالها هذا الاحتياج
 الى الربط في الجملة وعطفها بالاعمال كاعتدالها هذا الاحتياج
 وينتبه لانه اذ افقدت زيدا بالجملة يكون ربطها في الجملة
 الواحدة اولى مثال به قلت يمكن ولعله بان الفاعل الربط
 باعتبار افادته السببية ولا تنبيهها الا اذا كان معطوفها
 جملة كما ذكره الشهر الحرام هنا وعطف المفرد التثنية
 وقوله ولست في الحكاية منها الى مثال سبق فيه نظره فانهم
 اختلفوا في العطف الذي اقتراها في موضع الحكاية فكان
 ينبغي ان يجعل بدل هذا انه لا ينطلي حكايته التتابع بها
 نحو قولهم زيدا وعم والامام عطف طوله الحكاية السببية
 ان لا يتبع الا اذا كانا متتابعين كالحكاية استعلا بغيره او
 على التثنية او بالاولى او التثنية في غير زيدا وعم ووكيل
 بغيره ويروي في قوله زيدا بين الثمانية للتاكيد قاله
 ابن بري وغيره ويروى منع المروي في ذلك فوشى
 في لبيبا لدخول بفتح الدال فهو مل بفتح الحاء وضمان

وتما تفتنه الى اعتراف
 بان من عطف الناس فيكم
 التكرار وعطف في حقه
 واجب بان هذا العطف
 في المثال فاكنته ورواها
 وفكنته ليس عاقلها بان
 كذا في المرات وتقال
 ما في حقه في حقه
 له فكان ينبغي ان
 يمثل بنحو هذا في الآية
 في حقه العطف في حقه
 عام لتقر بغيره في حقه

واوله قنا نيك من ذكري جيب وسلال بسقط اللوا
 وسقط بكسر السين ما ساقط من الرمل واللام اكبر
 اللام والقصر من لوق ويليوني تفرج نزله والثالث ترتيب
 الى المعنى وهو ان يكون المعطوف بالاقطار قد يكون
 للترتيب الذي هو هذا يكون المعطوف بايضا المعطوف
 عليه بحسب الذكر لفظ الاصل في الثاني وقع بهذين
 وقوم الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف متصل على
 جمل نحو قدس الواسع الجبر من ذلك فذا الواسع
 ندر له بالتعريب والتعقيب كل شيء بحسب الاثر
 انه يقال تخرج فلان قوله لعل الم يكن بينهما الامدة
 الجمل وان كانت مستطالة قوم ندر له ان كان المعطوف
 جملة المستطالة في كل المسئلة نحو لا يكون من مسجد
 من قوم فاليون الاية وقد تخرج ذلك لغيره والترتيب
 من غير سمية نحو فخرج الى اهله فاجل سبع فترج
 اليم ونحو فخرجت زجرا فالتايات كذا قدم
 ندر له واسما حوا هلكنا هالا ابوا في الترتيب
 لان جيب الياس قبل الاهلاك وفصل الهمزة الاية
 قبل الوضوء ندر له والهمزة في الواو قبل الثانية
 الاية والحديث للترتيب الذي ذكره تفرج ندر له
 قنا تفرج واما نحو فعمله فذا الابرار بحسب التعقيب
 لان عمله غنا لا يتصل باخره ندر له اي اسود

ان فسر الاحوي بالاسود من الخناق واليهن ما
 صفة لغشا وان فسر بالاسود من شدة الخففة
 فهو حال من الدجى واخره تناسب الغا على فني
 في الباب الخامس من ندره فالتعقيب فتنك مدة الخ
 هذا الابدح الاعراض لان معنى المدة لا يعتب سابقه
 وجا بيانه يكفي ان اول اجزا الجمل بمقتب الاعراض
 وان لم يحصل بها مالا في زمن طويل كره الرمي
 والسعد وجملة من فتنك الارض فتنك سق
 ندر له وان الثابت عن لم تقدم ان التعقيب
 لا ينافيه كون الشايف والما بعد الاول من زمن طويل
 اذ اليك فاصل واعتبار في الاية ممكن دم ندر له
 ونم يقال فيهما فتنك وفتك فتشبهيل ندر له
 الروي في الايام والرمح الروي في شيتالي امارة تسمى
 ردينة والاما ييب جمع ابوية وهي ما بين كل مقديق
 من الغضب والهماج انفار ولا اهر ولا اهرات
 الاضطراب بعتب الجري من غير تراخ وليس كذلك
 بل الاضطراب والروية زمن واحد خفيف وجوابه
 ان الترتيب يحصل في خطوات للمينة مقترن ندر له
 واما نحو الذي خلفكم الزم قوم اذ لم لا تفيد
 الترتيب تسكاه هذه الاية وكما بعد هاوا جيب
 بما ساقط ندر له وقيل في قوله فتنك فتنك في الاية

الاولى ان العطف على صيغة واحدة من نفس واحدة
انشاء ثم جعل شيئا واحدا على واحدة ثانيا وبذلك
بالعمل اي من نفس واحدة اي انشئت ثم جعل ثانيا
زواجا الا انه لا يخرج من طراد كذا ثم
خلقت جوارحه الا جوارحه التي من جوارحه فلا لها
نفس القريب والمهله وجوارحه يجمع القريب فتخط
اولا ثم يجمع الاضمار بين نفس واحدة اذ يجمع
ان يجاب به عن الاية الثانية والبيت عني قوله
ان المبدأ اذا انظر هذا مع قوله بعد ذلك الا ان
تكون الاشارة الى نحو وقت التكلم به قوله ان ثم تقع
زايدة كذا العلو والواو عند الانقضاء فزيادة العلو
وقايلة هي خولان فانك قد تظن من زيادة العلو
كقولك واندر وقتك على السكك فافاد انك تبين من
يتبين به قوله جاز زيادة العلو وتبينت العلو الزيادة
لانه قد وجد زيادة العلو ولم يبعد زيادة ثم لم
في غيب هو انما وجب لانه لا يغير لان العمل كالوصف
اذا جرى على غير من هو له ووقع فيه اوجب ايراده
نفسه في جمل من ذلك التحويل نظير ما يقال ان
العمل هنا جرى على من هو له وانما كذا الصبر
زيادة للابحاح ونحوه قوله وانما ان جيب الخ
اشارة اليه هو المثال الذي يري في السواد ويجد

اما

اما بالخال المهلة بنور وجمع بالجمع من الجمع وهو الكثرة
نفسه ثم يجمع العطف فيها بالخال فيجب ان يجمع
ان الذي في ذلك كله كخلعت لعن السبيته واخرجت
عن العطف كما ان الفاعل في جوارحه العلو اسلمى زمر
اذ يكون المعطوف بها بان يكون له نفس كخرات كل
او قد اسبغ ثم يجمع قوله او كيمضيه شدة العطف
قوله ولا يوزن حتى ولو كانا باطلا فانه ان عسى
الاستتار المتصل حسن دخول حتى وان لم يجمع استغ
الاتقوا انه يجمع ان يقولوا مجتبي الجارية الاكلاها
تتبدل كلالها متلا بغيرها ويصح ان يقال المجتبي
الجارية الاولى ها هي الادة الانتقال لان سلك الجارية
لا يتناول ولو كان قد خرج قوله بقرطان او بقرط
اخر هو ان يكون سلكه في العمل فلا يجوز صفت
الايام حتى يفهم الفطر والنصب تنقح عن المعرف
قوله ان يكون المعطوف ظاهر لان معطوفها يفسر
ما قبلها او بغيره ولو دخلت في غير غيبة كان
ظاهرا لانه من الاول لا يفسر فيلزم عطف
الشيء على نفسه ثم جعل في المثال والمطلب على غير
الغائب فيقيد قوله منعه الامة المعند بغير الفعل
مع انها لا تنقطع لانها مستقلة من الجارة وهي مختصة
بالاسماء ولو تأويلها لوقال اسماء بدل قوله منعه ا

لأنه اولي سقته فله ولا يتأقلا الا في المفردات
 اعترضه دم بانه لو قيل صلت مع زيد ما قدر عليه
 حتى خدمته بنفسه كان المعطوف بابعضها مع انه
 جملة وصرح الشافعي في حال المعاني بان الجملة تشدل
 ما قبلها بكون بعض من كل نحو ما كنتم يا فتى لولا ان لم
 بانعام وبنيت انتهى قد لا سرت بهم الى كل اي تنقب
 والمطلوع مطبوع وهو العائنه والجملة جمع جود وهو
 النفس الجيد والارسان جمع ريس وهو الجبل شني
 قوله فمن رفع كل والمعنى حتى كنت ولكنك جاع
 على حكاية الحال الماضية وآما من نصب في الجارة
 ولا بد في النصب من تقدير يوزن ان متعلق الي كلال
 مطبوع معنى قد ان جملة لكل الوقت قال فيوه حتى
 فيه ابتدائية دخلت في الجملة التي هي السليمة والاسمية
 في خلاص المنوع انما للترتيب كذا في المطول والحق
 ان المعبر في محقق ترتيب اجزا ما قبلها ذاهبا من
 الاضغاث الى الاقوي او بالعكس ولا يعتبر الترتيب
 الخلد في الجواز ان يكون للاسمة الفعل لما بعده فمثل
 ملايسة الاجزا الاخرى وما في كل اي حتى ادم او
 انيا لا غروما في التمس حتى الانبيا او غيرهم واحد
 نحو جاني القوم حتى زيد اذا جاء وروى عن زيد منعهم
 فخرج انه لما يلى الى اجتمعوا قلموس قد لا

وفيه

وفيه السائل الى قال في المعنى وهو حسن قد لا
 عجبت من القوم حتى بينهم وقوله جود المردود انما
 حيان وقال حتى في المثال جارة اذا لا يتطرق الى الجارة
 ان يكون بسم او بعض بطلا لا العاطفة ولقد استعوا
 اعجبت في الجارية حتى ولدها وفي البيت محملة انتهى
 قال في المعنى واقل ان شرط الجارة التاني ما بينهم
 الجمع ان يكون مجرورا بها بعضا او بعض وقد ذكر ذلك
 ابن مالك في حروف الجر واقروا ابنه لحيان عليه ولا يلزم
 من استناع اعجبت في الجارية حتى ولدها استناع عجبت
 من القوم حتى بينهم لان اسم القوم يشمل اسمهم واسم
 الجارية لا يشمل ابنها والكي يظهر لي ان الذي لحظه
 ابن مالك ان الموضع الذي يوجب ان يتطرق الي موضع
 حتى العاطفة في محملة الجارة يحتاج الى اعادة
 الجار عند فمعد العطف نحو عتكت في الشهر حتى
 لغز بخلاف المثال والبيت السابقين ساقى ولا ي
 حيان ان يقول ما يشمل اسم القوم اسمها الم تتم
 قديمة على خلافه وهذا ما استقرت به وهي اضافة
 الانبا الى ضمير القوم وم ولجاء الشهي بان المراد
 شمول اسم القوم لانها في الجملة وفي تركيب من
 التركيب انتهى وقال هم ان قوله ان الى لا تخل في
 المثال والبيت محل حتى دعوي عارضة عن الدليل

واي ما منع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الي بينهم
 وان فيمن الجوهر في الخلق انتهى اليه الياس واجاب الشفي
 بان المانع من ذلك مناهي لا معصية في امارة المثال فلان
 حتى المجادة لا يقابل بين وامارة البيت فلان حتى المجارة
 اذا كان قبلها ما بينهم الجمع يشق ان يكون المجور بها
 بعضا خيرا وكبعضا والياس وان كان بعضا الامنة
 ليس ببعض الخيرا انتهى قوله جود بمناكم الي اخره
 الياس من اصايم يوسري شدة ودان بالاساة
 جعلها دهاشني قوله فالحر احسن لقلة العطف
 بحيثي حتى انكرو الكوفيين كما مر قوله الا في باب
 من حيث الارادة بيا بيان يقع بعد الاسم الثاني حتى
 فعل مشتغل بتصب صبره فانما اشتغل برفعه
 نحو قلم القوم غفر له في قام امتنع نصب تالي حتى
 وحيار الوقع والخفض وكان في الرفع اوجه احدها
 الابلند والثاني العطف والثالث امتداد الفعل والمجادة
 بعده خبر على الاول ومؤكد على الثاني كما انها كذلك
 مع الخفض وعلى الثالث مفسرة بمعنى قوله فانصب
 احسن الا ورم بعض المغاربة انه لا يجوز الخفض
 ولا النصب بالعطف بل الرفع او النصب بامتداد فعل
 لا ينبغي منع جعل صريته مؤكدا لمرتب القوم وانما
 جاز الخفض في حتى لقلة لان مثير الفاها للمصطفية

ولا عجز على هذه الوجه ان يقع في الفعل معنى قوله
 انما خلقها بجملة والذي يظهر كقوله ان المصلحة
 الواقعة بعد ما خلقها بالي اتمت ان تعدت بوجع
 نصب والفعل مطلق قاله الجوهر في قوله لا باليه
 اي لا كلفت به انتهى فهو فعل مستعمل بنفسه وقريب
 من معنى الفعل القليل لان معنى لا كلفت به لا انكر
 فيه ان يراه فيما يتعلق من هذه الجهة وقد استعمل
 في المعنى بالي متعديا بالياء قال النووي والوجهان
 صحيحان شعاني قوله بين مفرق بين فالباق قد
 ينتج بين مفرق وجملة شعاني ادري تقريبا في قوله
 ام جعل له في امدا ابن المسم قوله ثم انشد خلقنا
 الخ السبيل عنه هو المستغنى به ولم يسئل عن المسند
 وفي الآية الثانية بالتكس فوسط لا يسئل عنه
 في الاولى وهو انشد خلقنا واخر في الثانية وهو
 ما قد عدون وذلك لان شرط المرة المعادلة للام
 ان يليها احد الامر من المطلوب تعيين احدهما ولي
 ام المعادلة الاخر ايلهم السامع من اول الامر
 الشيء المطلوب تعيينه فترجح قللت اهل الحق
 مدونه فتمت للتطبيق من اعاها فارق في لطيف الجبال
 ومن اعاها فارق في امهر في عادي الثاني
 والحلم حايلا في السامع والهي بسكونه العار في قوله

ان هي فاعل بفعل محذوف يفهم سرقة لانه لا يستلزم
 بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام مما يشك فيه وهو
 الاحوال لانها متقدمة واما من الذوات فقليل من
 قد لا يحرك الا انما يحرك بالاشارة وسهواً في السنين
 المهمة وسكونها واستغنى عن الميم وسكون
 النون وكسر القاف وبالواو قبيلتان والمعنى لا ادري
 اي النسب من هو الصحيح فتخرج من هذه الحجة
 والتقوية منها للمصروفين على انهم مصروفون فكلما
 الى امر بدليل الاخبار بان لا يجوز ان يكون منوعاً في
 نظري في التبعية والاختيار بان لا يجوز من ذلك ليعاد
 رعاية التذكير وفنده فتخرج خبره لان ما قبلها وما
 بعدها الخ وقيل لا ما اتصلت بالامر حتى صارتا
 اعادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانها جميعا يعني
 اي ويرجع هذا بان اعتبار هذا الخبر راجع اليها نفسها
 لا اليها وما راجع عنها بخلاف الاول فلهذا الاتصال فيه
 انها هي من السابق واللاحق فاطلاق الاتصال
 عليها انما هو باعتبار متعلقها فيها المتعلق فتسببها
 به فكذلك انما هو لا من خارج وهو من ان الوجه الثاني
 انما يتبين في المسبوق به حجة الاستفهام لانه في القوة
 فيترجم الاول للمحولة الموهبة فتخرج خبره لانه الاستفهام
 معها في حقيقة اي في الجملة لا في جميع الصور فقد

حكي

حكي في الحقي من الرغشي في قوله تعالى ان كنتم سمعوا
 جعلا ركون لم تتصلوا الحجة فيه لانكاد النون يعني
 وفي قوله تعالى قل تحفتم عند الله عمداً ان يكون
 ام متصلة بمعنى اي الامور والجملة لا فيه للتفسير
 ولم يتحقق ولقد امننا سني خبر قد بان لك اذ اني
 من الطائفة السابق والشاهداني قوله ولست ابا الى
 خبره لا يلزم ان يكون الاختلاف اما قد يتوهم فليكن
 التسوية لمقولة من كلمة سوا فتخرج خبره في التفسير
 فيموزع قيمته وخلت وجه الى نظام المتقدمة لاني
 معناها والاف المتقطعة في المتصلة خبره لكونها
 لا تدخل على المحولة لانها بمنزلة ليل الا ان يبينو حرف
 الابتداء لا يدخل الا على جملة من لم كانت غير عاطفة عند
 الجمهور خلافاً لان جملتها من ما كان لها انما قد تدخل على
 المفرد من كل فاعلم انما لا يلزم انما شايها ظاهره ووث
 فقد برهنوا استدلالاً قد سمع ان هذا كالمقام
 بالتعقب وهذه الا يعرف الا من جملة وان سلم فالتاويل
 يمكن بان يكون متصلة وهذه هي القوة او متقطعة
 وان تعقب شايها محذوفاً بهم اري شايها فتخرج خبره
 او كاد ان يحوم له اليان اذ لو قدرت للامزاج المحض
 لزم المحال في خبره وقد لا تقتضي نقل ابن السجري
 من جميع السريين انما يلزم بمعنى بل والمرة جميعا

وان الكوفيين خالفوه في ذلك وان الذي يظهر قولهم
لا يزيلون البصر بين دعوى التاكيد في ختام هل تستوي
الظلمات والنور وختم ما ذكرتم تعملون ويخبرون هذا
الذي هو جبركم مخفي قوله ذهب بمصنفها اليها
اخذوا في الاول ما لم يعلو في حمله انا خير منه ووجه المعادة
بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل لم يتصور ان يثبت
الاسمية مقام التعليم والسبب مقام المسبب لانهم اذا
قالوا انت خير كانوا عندنا منفي قوله ساعده
ابن جزيه ساعده في الاصل اسم بلا سد وجوبه بضم
الجيم وفتح الهزة وتشديد التختية اسم هذا الشاعر
وهو في الاصل تصغير جوة وهي حرة نصر الى سواء
ثماني سر يا وقال في المخفي قد اطلع الفتى وغيره
بان يتولوا سواء كان كذا او كذا او هو نظير قولهم يجب اقل
الامر من ساء كذا او كذا او السواء العطفية في الاول بام و
الثاني بالواو وفي الصحاح يقول سواي قلت او قدمت
ولم يبد كغير ذلك وهو سهو وقد ابن جعبر سواي علم
القدر ثم اولى تنفيرهم وهذا من السدود فكان انفي
وقال السيرة في سوا اذا دخلت بعدها حرة الاستثناء
لزم ان يدها كنوك سوا على ان تمام قدمت واذا
كان بعد سوا فعلان بغير استثناء كما ذكر عطف
احدهما على الاخرى وكقولك سوا تمام او قدمت انتبي

قال

قال دم وهذا نص مني بقبي بصفة قول الفتى سوا كان
كذا او كذا او بصفة التركيب الواقع في الصحاح وقوله ابن
جعبر الفتى ليس فيها صفة فيجب ذلك موجه لا خطافية
ولا سدود بنا على هذا النص فان قلت فيا وجه العطف
يا و التسمية يا يا لانها تقتضي شيئا فساعدوا و
لاحد الشيء او الاشياء قلت ومهد السير في بان الكلام
محول على معنى المجازاة فاذا قلت سوا على قدمت او
قدمت فتقديره ان تمتا وقدوت فيما سوا و عليه
فلا يكون سوا جبرا مقديا ولا مبتدئا ليس التقدير فيما
وقدوه كسوا او سوا على فليكن وقدوه كبل سوا خير
مبتدأ محذوف في الجملة لان سوا وهذه الجملة محذوفة على
جواب الشرط المقدر وصرح الذي يمثل ذلك في الخطبية
انفتحة في قولهم يجب اقل الامر من ساء كذا او كذا او ان الصواب
فيها العطف بالواو ثماني بها ان المبين هو الامر ان جميعا
وهو صنف بل المبينة اقلها والاقل هو احدهما فجاز
العطف يا و بل ثمين والمجازة هذه التي دم تارة والاباحة
ليس المراد بالشرعية لان الكلام في معنى او بحسب اللغة
قبل المهور الشرعية بل المراد بالاباحة بحسب العقل وبحسب
العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كما نوا ثماني قوله
بعد الطلب اي مبيتهون لم يكن هذا طلب الا طلب
في الاباحة والتحجير ثم المحل على التحجير والاباحة بعد

وبين الإيهام أن المتكلم عالم بالحكم ثم الإيهام دون الشك
غري قولا واعترايا أعظمه أن أو القى للاضطراب
عاطفة وإن كان لا يتبع بعدها إلا الجملة لأن السط لا يتبع
بالخروج أو الكلام من يقتضيها لمير عاطفة بل استينافية
سقى قولا أو إعادة العامل يعني مع حرفه الثاني وحرف
النبي شبي قولا وقداق ابن السكك الذي انكشف
وقد بين السكك ويسكون الواو ويا أن الفاسكون بمعنى
الذين نسقوا النبي بجملة عاطفة الجملة بعدها على
صلة المبدل إلى جانب المعنى كأنه قيل الآن الذين نسقوا
منضجوا واذا فادت نسقوا أي الذين نسقوا للواقع مع أن
النساق الذين لا يتبع فيهم جملة أو بمعنى بل وقداقها
الشعاع تعقلا في شبي قولا أو جات بمعناها إلى طلة
البحر سيولى قولا أو المريف ذو النطقة لالة العيرة بدم
وجد أن المتكلم قد لم يسلي في الساب قولا ثم
أي هم قوم والشاهد أو سافح ما صنعت بنا صيته
أي ليختار قولا مثل طباء الأطباء جمع طاهر
الطبايع وعينه شواكتول سنخ وهو ما فوق
وسف جملة المرد وقيل أي الساب في قوله في الشاهد
قولا أن الكتل إلى الكتل بشارة قولا بجمع وزن الفعل
وزم بركسورة وزي علان لرجلين وخويعين
تنبية خويعين بفتح فارب وهو اللص ويتنقلت

المسألة:

[illegible]

قوله قوله ومن يكسب
محله قبل الترتيب قبله

وتعلم انه ومن يكسب خطيئة لها عقاب من غير
الخطيئة في الدين الذي بين العبد وبين ربه والامر
على نظام العباد من ثم ان هذا من جملة الامور
الاولى بواجب الاستدلال فيها ثم وجعلوه كغيرها
الخرج من ذلك في حشره في التشكيل فقال والامر
ان لا فرق لان الابهة انما استقيمت من الامر واذ
ابح لنا شيان جاز لنا فيها اربعة اوجه وكلهم ينسب
في ذلك مع او قد بينا الجمع العوارض فيهم ثم
وقال ان كانت الامور كذلك وهى مستوحشة في احد
والثقليل جاز في العطر والامر هنا مطلقا لخرقة شبي
ثم اسما في مركبة جلد من من ومن يلبس افساد
ان في الضرورة كقولهم وقد كذبك نفسك فاكذبها
فان جزعا وان افعالهم وقيل بسيطة ولاديل في اليه
لجعله كمن ان يقبض شريطه في الجواب مذكور في اليه كمن
فاخرج فلا يخرج وان كمن في الجاهل صير في الجاهل
فقر له المتفق عليها وهي غنة الشك يخرج في
اما زيدا واسمها واسمها واسمها واسمها واسمها
اما يذهب واسمها واسمها واسمها واسمها واسمها
جالس اما الحسن واسمها واسمها واسمها واسمها
شعوا اما شاكرا واسمها واسمها واسمها واسمها

انها ان قد يقال ان مجموع واما هو العاطف كالثال ابن
الحاجب ولا يبعد ان صورة الحرف مستقلة حروفا في
موضع وبعض حروف في موضع اخر كالن ايام وهذا
الايراد انما يحتمل لو كان قوله ملازمة للواو وليلا يكون
الواو في العاطفة وليس كذلك فلهذا هو دليل على ان
غير عاطفة شبي ثم شئت شامتها كناية عن
موتها لان العاطفة باطن القدم ومن ههنا ارتفعت
رجلا وانكسر باسمه فظهرت شامة قدمه ثم قرأ
وكذلك فتح هزوا وابل يمينه الا اني شاذ ان انما علي
سبيل الاجتماع والافتقار هزوا لفة تميمه وقيسية
واسدية فخرج ثم واما في الجيم ابيهم الفتوح
المنزة في البيت لاسم المصطفى م عن اسم ثم
مقتضى كلامه ان لا يبال في يمين ثم فاحرف بالثب
عطفا فيكون روع في يمين فحين لا شاة فثمان باب
ضرب ابي منعفت فخر الكلام القث والسين الجيد والروي
مستباح ثم في يمين يمين في دخول من هامن العظم
كسره بعد جبره وكل روع مع روع فهو جيب وبار
اي في دلز في عهد هامن يمينه ثم في سافر
ثلاثا جملة قال في المنق فانها لها لفظ في حرف
ابتدا الجملة الاستدلال في كسرت عاطفة وهو ان تستل
في الواو وهو كانوا هم الظالمين ويبدو من القول في جبره

انه بن وورقا لا يوزن من اليه الرابع فما جين افتقر الى الواو
عاطفة بجملة على حدة ثلاثة فظاهر فعله ليس التيق وتبع
بعد التيق والتيق والايضا بسوا الف لا بعد الاستفهام
سيوطي في الجوز على الراجح كمن هو لم يتم قوله ان
ورقا هو الحارث الشيباني وورقا المحدث ابو الووار
جمع باهرة وهي الحقة تفرع من له او قلت واو او فيها
حينئذ اربعة اقوال احدها عدمه وهو ما غير عاطفة
والواو عاطفة بجملة حذف بعضها والثاني ليس
ان كمن غير عاطفة والواو عاطفة متفرعة على مفرد
والثالث لا بن ممنور ان كمن عاطفة والواو زائدة
لازمة والرابع لا بن كسب فان كمن عاطفة والواو زائدة
غير لازمة متضمنة ولا تستعمل لكن عند بعض النحويين
بالواو سيوطي قوله لان مقتضى الواو المحذوفين
بخلاف الجملة فيجب ان تكون عاطفة في ذلك نحو قام زيد
ولم يتم هو معنى قوله لا يقتضيان بالايجاب الا
ويؤنس يجوز اختلافهما في ذلك كما علم من مذهبه المذكور
قوله اي للسلطان لا شرط ان لا يفي شرط ثالث
وهو ان لا تقترب بما خلفه فاذا قبل جازية ببلابل
عمر فالعاطف بل ولا لا قبلها وليست عاطفة
واذا قلت ما جازي زيد ولا عمر فانها عاطفة الواو
ولا تقترب من التيق وتبع هذا المثال مانع اخر من المطلق

بلا

بلا وهو تقدم التيق وقد اجتماع ولا العاين معنى
قوله ان فردا معطوف على خبره السيوطي وان يكون المعطوف
بافتحة الواو جملتها ما وضع فان وقعت الجملة التي لا موضع
لها في الاصل لم يكن حرف عطفت قوله وقال السيباني
ان وا فخذ الا يفي فقال لا يعطف بلا الا بشرط ان يتضمن
ما قبلها بمنع من الخطاب فليكن الفعل مما بعدها فيكون
الاول لا يتناول الثاني فلا يجوز من رتبة رجل لا جاهل
اذ ليس يؤمنه من الكلام الاول ما ينبغي الفعل مما بعدها
ولا انما فعل لتوكيد التيق ويجوز من رتبة رجل غير
جاهل ثم قد لسوق قال الزجاج ان الله بان العامل
يتقدم بعد العاطف ولا يتناول الجماع والاعمال الوعلية
انه لو توقف صحة العطف على تقدم العامل بعد
العاطف لا متنع ليس يزيد قايما ولا قاعدا صفي
قوله كان ومارا الفاء ثار اسم مراح واللبون نوت
ان لن وكلت فذهبت وتنوت ابنت اوله ومن ثابته
وفتح الناجل عال والتوا على جبال صغار ثم
الدها مشورم الدهر زيدا الامم وانه والتعريض نحو
هلا تقرب زيدا الامم وقاله ابي بصير وخالفه من
قوله فقل الحكماء انهم لم ينجسوا ومطلعا
تعميمه على من يظن بغيره فهو جيتي ان كان
تسبب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يجاوز الى

مبني على ذلك الشيء صلا واصل ان كان بحسب الاضافه الي
شيء اخر بان لا يتجاوز اواني ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوز
الي غير ذلك في الجملة وكل منها قصر افراد ان كان الخطاب
تقديرا يعتقده الشركة وتقر قلبها فوجب من حيث يعتقده
عكس الحكم وتقر تعيين ان استقر عند الخطاب
الامر ان يقتصر قوله وبذلك لكن احالة على مجهول
لان لم يذكر ولا معنى لكن سيؤول في جوابه ان الحال
عليه ظاهر ومنهم من قوله وانتقل باللفظ فلذلك
صحت الحوالة في قوله يقتصر برحكم الا الماصل انها تنبذ
مع النبي والشيء امرين تأكيد في وهو تقر بما قبلها
وتاسيس وهو اثبات تعينه لما بعده او بعد
غيرها امرين تاسيسيين ازالة الحكم عما قبلها وجعله
لما بعدها سبق قوله للثان حذفها منه ضرورة
تقره والامر الجاهلي ومنه بالجاهلي احتراس من العرض
والقضيض فتقره ولو اجاز المجره الاي مع الوجه
الاخر فحيد كلام فيمعي ما زيد قايما بالاعادة على معنى
بها هو قاعدتها ويختلف المعنى يعني بالنفي كاشيات
لان ما بعد بل مع النصب يعني ومع الرفع ثبت شي
منه وما جواز مخالفة في لغوه وبلزوما ان لا نقل
ما في قايما شي لان شرطها بقاء النبي وقد انتقل
عنه فنخرج وقد يقال انعقاضه بعد معنى العمل لا يضر

قبا ساجا النصب بعد ما السببية او واو العيبة بعد
 الشيء المستحق بعد ما خبر وما ما بين قوم فاذا ذكرهم
 الا يزيد هم على اليهم فيجوز في فاذا ذكرهم النصب مع
 استقام الشيء بعد سبق قوله وانصوب ما تقدم
 اجيب عن المثال جعل لا معطوف انما لا يكون في القرات
 يتبع الراجح هذا الوجه والاثبات الاوليان لا ينبغي
 كون الاخر فيهما ساجا وجه الايصال لا يخل ان يكون
 الاخر فيهما عن القول لا عن الفعل ولا شك ان الاخبار
 بعد مرة ذلك من ثبات لا يتطرق اليه الايصال بوجه
 فيكون الاضرب فيهما مجرد الاستعانة مضمي
 نراد قبلها الا المراد بزيادة انما تقدم لا العطف وتبي
 ما بعد ما سمي ثم لتوكيد الاضرب بعد الايجاب
 بان يتبين في الايجاب الذي قبلها ويصير في انشاء
 الشيء بعد ما ويرتفع بحرف الاضرب المستلوك عنه
 يحتمل الشيء وغيره شيء وذلك الدير في الكسفة
 بنف الكاف التغير في سواد والاقول في السببية شيء
 بل في النسب عطف لوجود الشروط
 فاذي شفا بعد ما جعله في غير ما عطف قوله
 فافصل بالخير لان المتصل المرفوع كالجزء ما انفصل
 به لفظا ومضي فلو عطف عليه كان كالمتعلق بعين
 حروف الكسفة فاذا ذكره منفصل ليس له نوع استقلال

دم نزل او قاعل ما لان لول الكلام قد يغني عما هو
 الواجب من حركاتها في امارة فكيف لا يغني عما ليس
 به واجب دم نزل ومنعته اعتقد صحتها بغير
 ولما زه الكون في الكلام بلا منصف قياسا على البدل
 والفرق بين الاول والثاني في العطف غير الاول فلا يد
 من تقوية الاول بتدل على ان المعطوف المتعلق
 به ومن غير متعلق البدل لا يحتاج اليه تقوية لعدم
 المتابعة وكما يد له في الفرق المذكور ان الكيد لا النسب
 والعين لا ينفك عنها بل ان العامل فلوله يكون معها
 او لا بالمتصل لا التبعس لتأكيد الناعل سيولي
 نزل قلت اذا قبلت الزاوية المحبوبة والشاهد
 وزهر حيث عطف على الضمير المستقر في قبلت وتعتب
 بجوار كون الواو حالية لا عاطفة وزهر ضم الزاوي
 جمع زهر اي شجرة زهر واصل تهادي متلهي اي
 تتخذه ارادة بالمتاع بقدر الوخش والتلاصق فلا
 وهي الصرا ونسختن حال اي احسن غير الطريق
 وزهلا اي في رمل نزل وعليه وجه البيرين واعتبرا
 بان ضمير الجريسة بالتقوين ومما قبله فلان العطف
 عليه كالتقوين وبان هذا اشتراط في ان يعلقا لملوك
 كل منهما محل الاخر وضمير الجري لا يصلح لملوك محل المعطوف
 واجاب المعه بان شبه الضمير بالتقوين لومع من العطف

عليه

عليه منع من تركيده والابدال منه ولا يمتنعان باجماع
 وان القول لو كان شرطا لم يمنع من رجل واخيه وكل
 ثمة وسخطها بغيرهم واجاب ابنه عن الاول بان البدل
 في دلية تكاد لا يماثل فالجاء الضمير المحرور في الحقيقة
 المتعلق به وللجاء جميعا واجاب بعضهم بان البدل هو
 المبدل منه في المعنى وكذا التوكيد الا التوكيد بالنسب
 والعين لما هو ولا يماثل المتعلق الاسمي الا اذا لم يشك
 انهم يحل في اللفظ الفرق في المال بينك وبينه
 فان البس نحو جاني خلاصك وغلام زبي وانت نزيه
 غلاما ولعدا مشركا بينهما لم يجرى بل يجوز لو كانت تقوية
 في الترجيح المقصود وهل المعطوف الجار والمجرور على الجار
 والمجرور ام المجرور على المجرور استظهر في الثاني قال
 لان القول بمتعين في نحو المال بيني وبينك اذا
 لا معنى للضمان الثاني قلت ولا يمكن التناوؤ البتة
 ضرورة انه متعريف منسوب واقع بعد عاطف فينظر
 في نفسه بما اذا وقع ثم المعطوف مجرور بالفاعل الثاني
 اذ ليس باقل من الحروف الزائدة لا بالاول لئلا يلزم
 عليه الشا الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو
 ممرتك بك وبه جم نزل وليس عندي لازما اختاره
 ابو حيان وقال ينبغي ان يقتيد بان يكون الحرف
 ليس مختصا بجمادى فيحذف من الضمير المجرور

بل ولا تارة لا يجوز عطف كلامه عليه بالجر فلو زعمت على انهم
 انك نطقت بضمير تميز جوارحه وتكلمهم تارة وفاتنا ليوش
 قها ساجدا الضمير المنصوب بها مع ان كلا فضلة وفرة
 الاول بان ضمير الجوز كما جزمها قبله يدل على انه لا يمكن
 استقلاله وبانه يشابه التثنية من حيث انه لا يفتصل
 بينه وبين ما يفتصل به ويجز في قوله العطف فلو يخطئه وبانه
 قد يكون عوضا عن التثنية في نحو غلامي وغلامك
 وغلامه وهذه الاوجه معدومته في النسب تارة
 فاذ هي الاصدرة فالنوم قريب من جونا وتشتت
 تارة وما بينهما الا صدرة تعلق بمثل السواري
 سبب فناء السواري جمع سارية وهي الاسطوانة
 وما مبتدأ والاول للمحال وهو طرجم جمع غايط
 وهو الملبس من الارض وتعاقد جمع لغف وهو مفت
 الهواء بين نسبين والحق السدي والكاهن والكلب
 مع تارة والمتجدا لسلام النواهي لا تعطف عليه
 بها صدرة تارة لا تامة قبلها عليها لا بالعطف بل بفتح
 الجواز والمجوز عطف على به منجى تارة ان الكا الضمير
 جازي قبل ساجدا العطف على ضمير الداعل الى انك
 والجامع شدة الاتصال بها بتصلاته به والفرق
 على الاول من اوجه احدها ان مؤكدة لا ينزل عنه
 العطف المذكورة في المنع بخلاف تأكيد الداعل فانه

يزيل

يزيل عند المنع من العطف اثنان ان تأكيد المجزوء
 بضمير المرفوع على خلاف القياس فلا يلزم حمل الداعل على
 التماس على الجازي على القياس الثالث ان ضمير المجزوء
 اشد اتصالا من ضمير الداعل يدل ان ضمير الداعل قد
 يحمل منفصلا عن الداعل المحذوف فيحمل بينهما فيحمل
 ولا يمكن الداعل بين الضمير المجزوء وما قبله فاعلم
 ان قوله تارة في التثنية فلم يوشا انك يدعي جواز
 العطف بخلاف الداعل لما لم يشهد اتصالا في التأكيد
 في جواز العطف عليه سبب في قوله جواز العطف الا لان
 كلامنا ليس كما يجوز فاجري مجري الكلام دوم تارة
 فانتجيت التلاوة ما ينبغي لان الذي فيها او جيبها
 ليس فيها انفردت حفيد تارة اجمعه مجزوءه المطاوع
 كنية التماسين الحارث القبان ففتح تارة
 ركنه التماسين الحارث القبان ففتح تارة
 واتفاقه المندوف مع حروف العطف وانما كان كذلك
 لبوا في التماسين حفيد ويجوز ان يكون الاصل
 احد التماسين فمذوق التماسين اقيم التماسين
 مقامه ففتح تارة فاءه ري الا صدرة دعاني اليها
 التلب الى لانه وسيمع تارة اي ام في هذا
 يلزم على ما ذهب اليه من الطراوة من ان الحضرة
 انما لا يكون الا متعاطف في شيئين ما معمرج بها نحو

ويسمى هذا انما هو على ما مضى في حركته لم يزل
 في التثنية وعلى السبيل في قوله ام او اقرب جواز
 في ضمير او على صيغة الكسوة وقد جاء ان
 هذا التماسين وهو كذا ضمير على السبيل في حركته
 في التماسين انما هو كذا في حركته في التماسين
 في التماسين انما هو كذا في حركته في التماسين
 في التماسين انما هو كذا في حركته في التماسين

اقام زيدا قعد او با احد هلكا فيتم ان طلاقا حاصل
 فلا يزال عندنا ما يمسك من كل صومعة فمما في التواء
 في هذا التمسك من انما قال وهذا الحكم وهو لزوم
 المعادلة في كل مرة دون سائر اوقات الاستدلال
 ورد بان المعادلة بالمعنى الذي ذكره لا يثبت للثبوت
 الذي هو مقصود بكل استصحاب فلا معنى للتخصيص
 ثم قد يرد في هذا العطف وهو هذا قول الفارسي
 وابن عصفور ومنع ابن جلي والسبيل الى ايجاد
 حرق النبي والتمويه انما حذف حرف الاستدلال
 المستقيم هيبة فكانت هيبة المشرك ثم لم اكلت
 غير الحما مخلوقة بكلمة معناها متيقن مؤول وخارج
 المثال ونحوه مما يدل الاضراب ثم لم ولا يكون ذلك
 الا في الواو فيه نظر في التسبيل ويشار كما في ذلك
 او انتم ومنه ثم يتولد من هذا ما قد يقال عنه ملي
 من اجل انما يرد انما اذا روي في انما انتم
 وقال في المعنى وحكي اهل الحسن اعطاه من هاد ورمي
 ثلاثة وخارج على انما يرد او يرد في ذلك المذكور انتم
 وما هو ان انما لا يشار كما في ذلك وقد قيل في علمته
 النجد بابا بابا ان يتقدم بابا بابا ويشهد بذلك
 تمام ادخلوا الاول فالاول ثم لم وهي الفروغ
 الخ الفروغ اي بابا ان الفريد يلبق المتشاكلين

بعدها

بعد ما اجاز بعد لا او اويل وتكون يطابق احدها
 وتكون العجبان بعد انما وتكون تسبيل وهل حق كالواو
 يجمع عدم الترتيب ثم لم يثبت حاصل الا او راين
 من انما انما تعلق عامله حذف في محله في اشتراكه
 بغيره فبعد ان يتقدم فذهب الحسن صاحبنا ثم لم
 والذين تبوء الدار والايمان من قبله اجمعين من عطف الجمل
 يا صابر فعل مناسب وجعل قوم من عطف الفروغ بتعين
 الفعل الاول وحكي يتسلط به عليه في تقدير اثر الدار
 والايمان ونحوه والآخر على ان التبعين ينشأ من
 ثم لم في الاول فمما لا قد يقال يقتضيه انما في الا
 يقتضيه في الاول ورمي شيء يجمع تبعوا ولا يجمع استقلال
 متبع ولا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف
 موقع المعطوف عليه ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وفروغ
 لام الامر اذا انما لا يفسر فخرج الترتيل عليه مستخرج
 ثم لم وفيه الشائع المعطوف لا وكونه لان يفسر محمول كل
 وشيء محمول على عطف سورة اجمع ايضا وشرة
 على صحة لزوم العطف على محمولي عطفين فتلين ثم لم
 في تقدير الماهرين المنسبون على ان لا يتولد في يرد
 الانصار لان يرد الماهرين في الماهرين او السهم
 ثم لم وهذا في تتبع الخ لم يرد في ام وقد قيل في ام
 حسبتم ان تدخلوا الجنة ان لم تتصلوا بالثقة واعلمتم

ان الجنة حفت بالمكارم حتمت ^{تدبر} وبكدها اهل الواو
 الاول لمطهر جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو
 الثانية عاقلته على مرجح المقدرة فهي لمطهر الفرد
 وهي محل الاستشهاد ^{تدبر} انه انما لمطهر فنزول
 ظاهره ان الناعطية على جملة مستقرة بينهما وبين
 الميزة وان الميزة على اصلها الاصلي وهو قول الزمخشري
 وطائفة ومن ذهب والجوهر ان الميزة فو من من
 تاخير تبيينها على ما قلنا في التقديم واصلها الاصلي
 بعد الف والاصل فانظر في عالم برو او ينعكس الاول
 ما في من النكاح وان غير مطروحة لا يمكن في خوف ان
 هو قاي به على كل نفس ما كسبت وقد جزم الزمخشري
 بهذا في ما ينقول الجوهري من في قوله قد يتقدم
 المعطوف بالواو الخ عاقلته ههنا في تخصيصه بالواو
 فقال هو في الفواتم واو ولا يجدهم قوله جوارحه
 الاختيار هو مذهب الكوفي في نفسه البصريون
 بالضرورة سيوطي قوله ان لم يخرجها التقديم الاول
 يكن المعطوف منصرفا فلا يكون موصولة وعمر بن زيد
 ولم يكن السائل ما لا يستحق بواحد فلا يقال اختم
 وعمر بن زيد خلافا للشلب سيوطي قوله قد لم يعطك
 الفعل لا عبارة على الجمع في قوله عاقلته الاصلي
 الفعل والمباين على المتعارف والمفرد على الجملة والمكسوس

به الا مح ان اتحاد التاويل ايضاً ان الاسم به اسم الفعل
 والمباين مستقبل المعنى او المتعارف ما في المعنى والمباين
 تاويل المفرد بان تكون صفة او حالا او ضملا او مفعولا
 بل ان قال ابن هكاه قال بعض الطلبة لا يتصور ان
 الفعل على الفعل مثال لا في قوله لم يبيد قديم عمر
 المعطوف في جملة الافعال وكما انهم وقد زيد لان في احد
 النملين ضمير اقلت له فلا اقلت يجب ان تتوهم في
 ولم تتوهم في ضمير اقلت له في قوله لم يبيد قديم عمر
 في الامة اقلت له في قوله لم يبيد قديم عمر في الامة
 منسوب او مجزوم فلو لا ان المعطوف للفعل لم يثبت
 نصيبا ومجزوم بانه في قوله لم يبيد قديم عمر
 الخ في قوله لم يبيد قديم عمر في قوله لم يبيد قديم عمر
 فرعون لان الذي اورد في النار هو اتياعهم اياه وعليه
 فلا اختلاف في التفسير ^{تدبر} فالغيران صفا فلا يكون
 ظاهرا وان يكون معطوف على المجرور وفيه من في
 التفسير مع انهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون
 على الاول على اللاحق وجواب بان لا يكون مقيد بما اذا لم
 يكن المعطوف مرتباً فالمعطوف على ما يليه نقل عن
 المحقق ان كل ابن الامام ونظريه كل تقدير على اثر
 من الاعراب لا جاز ان يكون المجرور معطوفا لافعال
 ولا جاز ان يكون خبره لعدم وجوده في الفرض انه

فان كان مرتباً

معطوف على مجرور فقلت الا ان يقال اصل قولهم الجمل لا يدخل
 الاتصال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل
 التبع كما هو في قولهم قلت خرجوا بان الجملة المنطوية
 تقع على اصل قولهم ان كان جملة ما تترن في قولهم قلت
 الفرد كان المعطوف على الفعل وحده كما هو في قولهم لا الجملة
 باسرها دون شري ولا يشي ما فيه والذي يظهر ان اقترن
 لا يصل له من الاصول لعطفه على ما لا يصل له وهو الفعل
 الموصول بل اصله انما هو العطف على الجملة انما هو باعتبار
 انشاؤه في الفعل لا مطلقا ولو سلموا عربا صلة ال
 ليس بطريق الحقيقة حقيقة لا هي في الفعل المعطوف بل
 بطريق العارية من ال الموصولة تكونها على صورة
 الحرف لتقلد احكامها في صلتها فجاز ان يعطف عليها
 ما لا يصل له نظرا لاصلها فتأمل ثم يؤول المعطوف
 عليه اذ صافان خلا وحققا الافراد فيقتضين موصول
 بتأنيصا ثم يؤول الثاني بالعكس لان المفردات
 صلة وحققا ان تكون جملة فالتغير لا موصول باللاتي
 اخرن قوله لم يصح المصدره برب ايضا من العوامج
 والموهج الطويل الخ من التلبا والارادية المرأة الثامنة
 الخلق ز قد يمتد المصدره يات بعينها باعتبار
 اي سيق قاطع وجايز عطفه على يمتد وهو من المجرور
 ضم المصدره قوله والاصل فيه ان يكون اسما بذلك

علم

علم ان الواجهة تاويل ما يصل من المتعاطفين على الاخير
 قوله وكذا في ما قبله قال المم وما استحقه المعطوف
 من التقدير يستحق في البدل عنوا دخلوا او كم واخر كم
 اي ليدخل او كم واخر كم لان ادخل لا يجوز لامر بالمخاطب
 نص من جملة هذا المعنى فان جعل بدلا كان من ابدال الجمل
 ببعضه من بعض كما تقول في العطف دم ثم له مخالفته
 واسا البدل لعلمه بنية تكلمه العامل في موضع جملة اخرى بغض
 كالعطف دم ثم له الثانية انظر هل يعني عن هذه
 انشائية الاولى ثم له منعه البهانيون هذا هو المشهور
 عند الجمهور وقال السيدان منع البهانيون انما هو في
 الجمل التي لا يصل لها وان ذلك جاز في الجمل التي لا يصل
 وكفالة حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبا
 اندرونكم الوكيل وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول اذ
 لا يشك من له مسكنه حسن قوله في هذا بوجه صالح
 وما افسده ووجه الجواز ان الجمل التي لا يصل واقتة
 موقع المفردات وليست بالنسب بين اجزاها مقصورة
 بالذات فلا تتفاوت باختلاف تلك النسب بالجزئية
 والانشائية بخلاف ما لا يصل لها شئ ثم له واجازه
 الصناعات قال السبكي اهل البيان متفقون على منعه
 وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لانه
 عند جمهورهم يجوز لغة ولا يجوز بلاغة شئ ثم له

مستدلين بنحو وبشر الخوجه الاستدلال تقدم احدون
 للكافرين وهو لم يجز مع ما يشترطه واجاب في الغني
 بان المعتد بالعطف جملة النوايا لا الامور واللامستظور
 فيها الا المعنى فكأنه قيل بالذين امنوا وعلوا الصالحات
 لم جنات تبشرهم بذلك يعني قوله وبشر المؤمنين بما
 بان بشر مطوف بها فيكون لانه يعنى امنوا وعلوا
 الفاعلين لا يتحد فتقول هووا واعدا ياربهم يعني
 قوله قال ابو احسان المردني المعنى بانه غلط منه حلي
 س وبينه قوله وان شاع في المصحة بفتح المهملة وسكون
 الموحدة الدرع ومهرا فمعناه زيادة العاقل في غير قياس
 والرسم الاثر والدارس المعنى والبول مصدر يجرى واسم
 فكان من عول الرجل اذا بكى رافعا صوته او انتم شحول
 محذوف المصلتين عولت في فلان اعتمدت عليه شئني
 والشاهد في عطف جملة الاستقمام على الخبرية قبلها
 واجاب في المعنى بان هل نافية مثلها في قولهم هذه الا
 القوم انما استوفيت انتهى قوله تنافي في الاثر اي
 بكلمة بما يسره والامايح جمع موق وهو طرق العيب
 مما يلي الانت والحفاظ لظرفها من ما يلي الاذن والامتد
 بكسر الهمزة والميم وسكون المشددة بينهما واهمال الال
 محركة مثل به شئني والشاهد في عطف جملة كل على الخبرية
 قبلها قال في المعنى وقد يكون معطوفا على امر مقدر

بدل

بدل حلية المعنى اي فاعمل كذا او كل كما قبل في وا هجورين
 اي فاعذر في وا هجورين انتهى قوله ثلاثة اقوال واخضر
 القول الثاني معني اي لحي هذا العطف كثير القول تعالى
 سوا عليكم اذ عوتوهم ام انتم صاغتكم شئني البدل
 قوله الثاني الخ من هذا الاسطلاح ولما في اللغة فمعناه
 العوض وزوال التنزيل عني وبيان ان بيدنا جبرامنا حفيد
 قال بعضهم كيف يستقيم لنا ظم اختصاص البدل بعد
 جامع مانع مع قوله في عطف البيان وصلح البدلية
 بربنا لان معناه انه لا ينافي في الاثبات استثنى عز وجل
 وقسمنا في عطف البيان ما يفيد الجوابية قوله المقصود
 بالحكم ظاهره اذا المبدل من ليس مقصود بالحكم كذا قيل
 وليس يشي لان قوله المختار المقصود بالحكم بالنظر الى
 بقية النوايع لا بالنظر الى كل شيء حتى للبدلية فان قلنا
 ما معنى قولهم المقصود بالحكم قلنا معناه بحيث لو لم
 يذكر المبدل من كان اصل الكلام المقصود حاصل وهذا
 هو الذي يميز بنية النوايع لانه ليس شيء منها بهذه الهيئة
 فلا حاجة الى قوله بلا واسطة لان التابع بعد بدل او لكن
 ليس بهذه الهيئة حفيد قوله بلا واسطة المراد بها
 حرف العطف والامال بدل من الجور قد يكون بواسطة
 نحو قلنا لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يؤمنوا
 الله وانه وعطف الشق الجزية التومنيح واما النسف

قوله واما ما لا غا ملين له اصح
 المذهب في هذه المسئلة
 الحق مطلقا وهو مذاهب
 لان العطف كالعامل ولا
 يقوي حرف واحد ان يكون
 كالعاملين وما اوهم الجواز
 فخره جرح مدرا عليهم
 قبل العطف سميلا وشره
 قوله الجواز مطلقا لان
 جزوات الكلام اذ افادت
 المعنى المقصود منه على
 وجه الاستفهام لا على وجه
 لا النفي والسام والارتم
 توقف تركيب العلماء
 تصانيفهم عليه مع صح

قد بدل الاشتغال بقتل حسن الانتصار على البيل
 منه لان ذلك شرط في حقه كما ياتي به قوله وامر به
 الضمير الى قال في شرح كافيها سنة ط الكثر الخوارج
 معصية بدل البعض والاشغال الغير عايد علي
 المبدل منه والحق في عدم اشتراطه تكن وجوده
 اكثر انهي قد قتل اصحاب الاخذ وهو سوق بالارض
 واصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا على ما في
 الارض وحلها نار او قالوا من لم يكفر في فيه ومن
 كفرك في نفسه عن الكفاية وقيل لا اصل له
 هذه الحوذة هي الشغل الى ان النار بدل وغير بالاخذ
 عن النار ولما كان اشتغالها وقيل الاول بان يكون
 عما حذف معناه في الاخذ والشغل وقيل هو بدل اقرب
 قد ان قصد اي صيحاب قد ورد في تصدي
 صحيح اعم من ان لا يتصد بل سبق اليه اللسان ويتصد
 ثم يتبين فساد قصد بترتيب سلب الي بدل
 السلب سلب الحكم من الاول واشتت الثاني من ادني
 صحيح اي ثم اراد الاصل من الاول بغير
 بدل البديل سلب سلبه والحق في قوله والاحسن
 فيمن الخالي ليللا يتوهم اوله في الصفة اي بئلا حاة
 كما تقول من رجله لا تزدجها هذا اوله في قوله
 قوله زاد بعضهم الى ان ابوابها ان يكون منهم بدل كل من
 بقى

بعض نحو لثبته فدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون
 طرفا ثانيا لان العامل لا يعمل في يوم من الممولات الا في
 واحد فهو بدل من فدوة بدل كل من بعض ولا يكون غلطا
 لانه التثنية لا يكون في كل اليوم بل في بعض ما شانه هذا السبع
 هو المختار عندي وقد جددت له شاهدا من التثنية في قوله
 يدخلون الجنة ولا يدخلون شيئا هناك من يوم يولد
 كما في غداة الاابين الفراق والحرارة مع سيرة وهي
 شجرة الطلح وثاقف بالسون ويبدل الف فاني ثم ناوه
 الذي يخرج حيا الغنفل اراد انه يكفيه ذلك اليوم كناقف
 الغنفل حيث تدمع جبهته لحرارته مع تدمع وتاولوا
 البيت بان اليوم بحسب الوقت فهو من بدل اكل
 تدمع من صفة معناه اناء اقلت اجميني زبد
 عليه ان تزدج اجميني صفة زبد فيبيت يتوكل عليه
 تلك الصفة المحذوفة م تدمع وقيل العامل في اللام
 والاول هو المعبر لان الثاني والثالث لا يطردان لان
 من بدل الاشتغال اجميني زبد فصاحته وكلامه
 وكهنت زبد في شجرة وساني خالد فخره وعرجيه
 والثاني في هذه وساني ما غير متضمن في الاول فلم يرد
 كون الثاني متضمنا واسا عدم اطراء الثالث فظاهر
 لان من بدل الاشتغال يسيلونك عن الشهر المحوام
 قتال قبله والعامل ليس متضمنا في بدل الاشتغال قال

احتجوا بقوله تعالى لا تجعلكم في يوم القيامة لاربي
 فيها الذين خسروا انفسهم وخربت عياد الذين ليس
 بهدول وانما هو مبتليهم فمما بعده دم قوله نحو
 ما من بكم الارض فمما نظرا فزيد ليس بهدول كل من غير
 الحاد طيب بل بدل بعض بقرنه او اقتضي بعضا الخ
 سكنت عن بدل الاضراب فاقترني عدم الجواز فيه
 مكن صرح الجاهل جواز ذلك قوله نحو قد كان لكم الخ
 زعم الاغش ان كان يرعى البديل كل لانه لا يجوز
 ان يجعل بدل بعض والازم انقسام الحصانة الى من
 يرجوا الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك في الحساب
 والخطاب انه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى
 قد يعلم الله الموتى منكم فمنهم بالتمويه وغيره
 من صفات الام والوصوف هم المحتلطون من المناقبة
 ونوحي عن شرح اللطائف قوله او عديا اخره
 الادام جمع له وهو التذوق في بدل ليس مثليا
 بـ او عديا وقيل من ادعى استنساخ الوجود وشبهة
 غلبت والمناسم جمع منسب بفتح الميم وكسر الهمزة
 فغايبا يستعمل الانسان قوله كالكاتب جاكما اخره
 الابتلي هو البصيرة والفرج والسور والاسئلة الالهية
 غزبي وقوله استمالا بطريقه البصيرة جري على الاكثر
 من مراعاة البعد والانتقال استعملت به قوله بلغنا

قوله تعالى لا تجعلكم في يوم القيامة لاربي فيها الذين خسروا انفسهم وخربت عياد الذين ليس بهدول وانما هو مبتليهم فمما بعده دم قوله نحو ما من بكم الارض فمما نظرا فزيد ليس بهدول كل من غير الحاد طيب بل بدل بعض بقرنه او اقتضي بعضا الخ سكنت عن بدل الاضراب فاقترني عدم الجواز فيه مكن صرح الجاهل جواز ذلك قوله نحو قد كان لكم الخ زعم الاغش ان كان يرعى البديل كل لانه لا يجوز ان يجعل بدل بعض والازم انقسام الحصانة الى من يرجوا الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك في الحساب والخطاب انه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله الموتى منكم فمنهم بالتمويه وغيره من صفات الام والوصوف هم المحتلطون من المناقبة ونوحي عن شرح اللطائف قوله او عديا اخره الادام جمع له وهو التذوق في بدل ليس مثليا بـ او عديا وقيل من ادعى استنساخ الوجود وشبهة غلبت والمناسم جمع منسب بفتح الميم وكسر الهمزة فغايبا يستعمل الانسان قوله كالكاتب جاكما اخره الابتلي هو البصيرة والفرج والسور والاسئلة الالهية غزبي وقوله استمالا بطريقه البصيرة جري على الاكثر من مراعاة البعد والانتقال استعملت به قوله بلغنا

الخ

لا يجدنا بدل احتمال من غير بلغنا ومظهر مصدر
 مبيح في قوله لا يجد بدل من غير بلغنا ومظهر مصدر
 تمت انت وسورت بكانت تركبدا تيقا وكذا كرايتك
 اياك جندا الكوفيين والناظر توملج قوله ولا من ظاهر
 مقتضاه الاطلاق في كل بدل ويجمع الجوامع وشرحه
 ومنع ابن مالك بدل المخرج من الظاهر بدل كل قال لانه
 لم يبيح ولو سمح كان تركبدا الام لا جاز الامصار
 توملج بابت زيدا ياء وفيه جواز بدل المبيح والاشكال
 غلبت فليل يجوز نحو لثقت التفتاحة كلك التفتاحة اياه
 وحسن الحورية اهمت في الجارية هو قيل يتبع قال
 اياحيانا وهو كالا في اية المعاصي من مصدر
 ومقتضاه ترجيح المنع سبق قوله اياحيانا مصدر باخو
 اياك ليجد اياي فمصدر يدي اياي اياي فان دعوى التاكيد
 في مثل هذا لا يتلوه من عدم المضمرة المضمرة ما صرح
 معه باداة الاستفهام او الشرط فلا يلي البديل في مكان
 نحو هل احد حاك زيد او عمر وكذا ان تقرب احد رحلا
 او اسراة فمضرب عن شروع التتميل في بله هذا
 ليواقة المبدل منه في اداة المضي تخرج من بدل
 اسم الكسرة فان في حرف الشرط التي تضمنه المبدل
 منه ولم يركب اسم مسيلة الشرط لانه لا تخلو عن
 اشكال لانك اذا قلت من يتم ان زيد وان عمر كان

قوله تعالى لا تجعلكم في يوم القيامة لاربي فيها الذين خسروا انفسهم وخربت عياد الذين ليس بهدول وانما هو مبتليهم فمما بعده دم قوله نحو ما من بكم الارض فمما نظرا فزيد ليس بهدول كل من غير الحاد طيب بل بدل بعض بقرنه او اقتضي بعضا الخ سكنت عن بدل الاضراب فاقترني عدم الجواز فيه مكن صرح الجاهل جواز ذلك قوله نحو قد كان لكم الخ زعم الاغش ان كان يرعى البديل كل لانه لا يجوز ان يجعل بدل بعض والازم انقسام الحصانة الى من يرجوا الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك في الحساب والخطاب انه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله الموتى منكم فمنهم بالتمويه وغيره من صفات الام والوصوف هم المحتلطون من المناقبة ونوحي عن شرح اللطائف قوله او عديا اخره الادام جمع له وهو التذوق في بدل ليس مثليا بـ او عديا وقيل من ادعى استنساخ الوجود وشبهة غلبت والمناسم جمع منسب بفتح الميم وكسر الهمزة فغايبا يستعمل الانسان قوله كالكاتب جاكما اخره الابتلي هو البصيرة والفرج والسور والاسئلة الالهية غزبي وقوله استمالا بطريقه البصيرة جري على الاكثر من مراعاة البعد والانتقال استعملت به قوله بلغنا

اسم الشدة يستلزم ان يكون العبد كذلك الخروقة فيلزم
 وحوله ان الشرطية هي المتصلة هو غير جازح الامح
 وان جملنا ما بعد ان نلعل لا يجوز فاستغنت المسئلة
 لتخالف العمل ولا بد ان لا يجرى العمل بعدها الا اذا
 كان هناك ما يقصره نحو ان امره طائفة وجوابه
 ان انما جرحه البيان المعنى لا للعمل فلا يلزم الخدوع
 نخرج قد لا ويبطل العمل من العمل جازة التسهيل
 ويبدل فعل من فعل واحد ففهم المعنى مع زيادة بيان
 انتمى والمضمر عدم اعتبار زيادة البيان وما اعتبار
 المعرف ففهم المعنى فالظاهر ان معنى ان يدل
 العمل من العمل يدل كل فقط والحق كما قال الشافعي
 بجمل الاقسام كلها فيه قال ابن هشام في تفسيره
 لا بدال العمل من العمل ما اشترط لعطف العمل
 على العمل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في
 النوع حيثما يجوز ان يجتمع في شيئين في الزمان
 قد لا ومنه ومن يعمل في كل وقت في الزمان الذي
 يلزم ان هذه الامة من يدل انكل لان في الالام هو
 مضاعفة العذاب قد لان في الالام ان تباها اسم
 ان وجيل جرحها ولقط الله متصوب بنزع الخافض هو
 او انفسهم الشاهد في توخذا بالنسب ونحوه علف
 عليه قد لا ولا يبدل يدل بعن قال السيوطي بلا

خلف لان الفعل لا يتبعه انتمى فان اردنا ان لقط
 العمل لا يتبعه فالاسم كلفه وان اردنا ان لقط
 متصور في معنى الفعل في الحدث بلا شجره وقد نقل
 في الحق عن ان الطي ثبوت يدل البعس وتقبله
 بغير ان يتقبل متصوفا به بوجه انتمى قد لا واما يدل
 العمل فمطلبه النشاط في بغير ان يتقبل بذكره انتمى
 بغير قد لا تدل الجملة من الجملة هذا اذا كانت الشاينة
 لا يجرى في الاول بقاء في الموضع في بغير والفرق بين
 يدل العمل ويدل الجملة ان الفعل يتبع ما قبله
 في احواله لفظا او تقدير او الجملة تتبع ما قبلها محلا
 ان كان له محلا والافلا في التبعية عليها جاز في تتبع
 نحو سئلواكم بما تعملون الخ مثل بغير التمرع ليدل
 البعس وما بعده ليدل الاشتغال قال فلا يتبعين
 عندنا يدل اشتغال من العمل لما بينهما من الملازمة
 الدورية ثم مثل يدل اضطرار بغيره كلفه انتمى
 يدل الكل نحو قدمت جلست في الارض زيد فلا يعتد
 به لاننا ما يجرى من التوكيد بما يجرى في الفعلين وكون
 المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في العمل الثاني
 لا حمل لما تقتضيان وسكتنا عن اشتراط الضمير
 في يدل البعس والاشتغال في الافعال والجملة
 لتعذر وجود الضمير عليها فخرج قد لا يقول له الخ

ثم انه والحق في الشجرة التي قيلت في ابدالها
من المفرد فانها مع ذلك لا يجوز الجملة الى التثنية
بمجرد تضرع في ثوب تقفرا انتقامها فتعذر مصدر
مضاف اليها فاعلم وهو يدل من هاتين وجهتين
يكون كيف يلتقيان جملة مستقلة فيهما على
سبب التذكير في مفعول في ابدال النمل
من اسم بهيمه والعكس وابدال مفرد من جملة وابدال
حرف من مثله اما الاول فقل ابن هشام ينبغي ان يجوز
ابدال الاسم من النمل والاعكس كما جاز العطف نحو زيد
متق جفاف العدا ونجاف الدم متق انتهى ويكون هذان
بدل النمل لا الجملة بهما في العطف واما الثاني
فقال ابو احيبان ان قبحا بدل من جملة ولم يجز ليعرجا
لانها في معنى المفرد ايجعله مستقيما قبحا واما الثالث
فذكروا من وجعل منها ايضاً انكم اذا ستم وكنتم نرا ما
وعظما انكم مخرجون فعمل في الثانية بدل لا في الاولى
لان التوكيد لا يقال غيره سوى قوله مستقلا عليه نحو ان زيد
عينه حسنة وان هذا اخفها فان تروى نصيب العين والمفرد
فانث المفرد في الاول وذكر في الثاني ولو لان المعتمد عليه
هو البدل المرجح التذكير في الاول والثاني في الثاني
وم قوله تركت هو افرق في شاهد حيث لم يقل
تركاً ثم انما فصل به المفعول لغير المفصل يجوز فيه

القطع

القطع ايضاً نحو سرقة بزياد حرك مضى عليه ثم الاختش
سيروني قوله وان كان غير وافي بان كان لا ينطبق عليه
اسم المفصل سبق العتق فاعتاد لفتا ادعاء اصطلاحاً
طلب الاقبال بحرف نايب ستاناد عودم والمرا دى طلب
الاقبال سؤال الاقبال من ذكر المفرد وملاحظة اللازم فلا بد
نحو يا ابد واما نحو يا جبال ويا ارض فمن باب الاستعارة
بانك يا ابد ويا ارض تحيى لي وطلب الاقبال فيها دعاء
وذلك انه لما سبب الجبل بالمحبوب والمحب في الانتباه للمراد
اثبت له طلب الاقبال اذ هاتم استعمل النداء الموضوع
لطلب الاقبال الغني في الادعائى ولا يخرج عن الترتيب
نحو يا زيد لا تقبل فانه نبي عن الاقبال لا طلب له ونحو
قل اعدا المتعاقبين لصلح به يا غلان لانه الاول طلب
الاقبال لسماع النبي والنبي عن الاقبال بعد التوجه
فاختلفت الجهتان والثاني من باب الاستعارة او المقصود
طلب الاقبال لاسعدوا او تهاست وعرف من تقدير
المساء يادعوا الذي هو من الاخبارات مع ان النفاذ
الاشارة واجيب بانما هو نقل الى الاشكيت غرض
قوله مع المدح من تمنت عليه نعم واو مثل كسا غدا
قوله قد دخل في كل هذا ولا يتدر عند الحذف سواء
قوله ويتبين في الله كذا في المستغاث وياها وابتها
ويتبين في وياهي المساء وفي اشياء فان قيل يا اللبيب

موسم بہار میں

وهو تعالى اقرب الي كل شئ من خيل الورى بياض بان
الذي يفضل ذلك استبعاد النفس عن المعصاة قال
الخطيب يقول ايها المتعبد هي قنابي فان الداعي ينزل
بأقرب غير بعيد وما قال بان هذا أقرب اليها من خيل
الورى فان هذا من الاستعاضة بنفسها بالبدن ثم
يا عمر الدليل على انه مذوب ثبوتها في البدن ثم معبر
بعدمها من جديد ثم فان نفعها ليس بقيت فوجب
عند قصد تدبيرة الميت ويحضر تلك من اسمه زيدان
تقول وازيدان ولو اتيت بها فقلت يا زيدان يا هو سند
او غيره ولا تعين الله تعالى الا لا تشركه بغيره
والمناسبات المستثناة به ثم بحيلة الحروف المتماثلة
في ادوات الله اقبلتها يعرف هو المعنى وقيل اسلاف
المذوب من جنسنا من الغافل حبيب ثم وغير مذوب
الواحد من السنادي واما يعرف الله انتم فمما الله
علاما في الاسم انتم قبيل الاسر عوا اليه وادبه
والدعا على اليا اسلى يا ارمي انتم فلا يكون ذلك مع
غيره يا شهابي وان حق السنادي قيل هذا من لاف الامر
والدعا فمما الله او وقوعه مما لا يبرح من التفتت
بالحق فمما ثم اذا واد اليه ما ادبه هذا الحدوحي
والثاني ان جاد الله منقول ادواته في قوله
ولا يلزم الحرف لاف اسد والغير لاف نفاها في اخلاف

اقتباس

الشاس فلوحذف حرف التمام ببل عليه ليل والحذف
 انما يكون للدليل عليه وجه هذا القدر انما هو
 كوان فيه ال ب قر له والمصحح منه طائفة الخلفاء
 غير الخلفاء انما هو للكلام في ال ب قر له ومنه انما
 فتم في ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 قر له والشارك في ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 بطلان قوله في ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 الجمل من غير انما هو للكلام في ال ب قر له
 عاقل من قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 من ينج وروى عن ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 محال انما هو للكلام في ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 قر له انما هو للكلام في ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 لمن ينج وروى عن ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 للمصنف انما هو للكلام في ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 وروى عن ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 قلبيته ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 لكل من ينج وروى عن ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 بل انما هو للكلام في ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 للشيخ من ينج وروى عن ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 عليه السلام من ينج وروى عن ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له
 محتمل وروى عن ال ب قر له انما هو للكلام في ال ب قر له

ايمى كائنا ما كانا هذا
اذ هو يعطى الخطاب وما
صغر الخطاب فلا مع
بغيره من هذا الا يحسن
لان احدهما يعنى عن الاضاح

احد ثلاثة اوجوهنا فيه انه هو الاستعوي به اعني ثالثها
 انه بمعنى الذين خيرا انهم وما بعدهم صلتهم وقرنه المنع
 فيها انما شئت حذف اسم الجنس لانه ان كان نكرة
 لا يجوز حذفها الا انما انما يستثنى مما لا لانها
 متباعدة من الذي ومتباعدة ما يقول له وهذا ان يكون
 طرية المعرفة وان تعرفنا حرف النكره لان حرف
 التعريف لا يحذف ما يعرفه بل لا يظن بغيره اصل
 النكره حميد باسم الاشارة بمعنى اسم الجنس
 يجوز اذ بنا المعرفه على شذوذه النكره او من
 قرله هذي بوزن لا تامة في النكره واصلت
 منبها هجت من طرية النكره والوزن ليس بالحق
 الواو كسر العين فسطح الحاء والهمزة ليس بالحق
 وكسر السين بتيقن التنوين وخرجه يفتح على
 ان هذي منقول سطر اي من هذه اليه
 قد رويت الحرف الاخر في قوله
 الاسمية المشابهة لالو وسين في الحاء
 وكوفه مثلا انما او تسمى او تسمى
 اه عوك وهذه الحاء ككاف في كوكبه
 احتج الى حذفه لانه لان الاسم
 المحرف الذي في الحاء
 والمنع الحذف بين

[illegible]

احد ثلاثه اوجه ثانيا ان هو لا تنسويه باعني ثالثا
 انه بمعنى الذين جبروا الفهم وما بعده صلتهم من نزل
 فيها انما انتج هذا فمع اسم الجنس لانه ان كان نكرة
 لا يجوز حذفها الا انما يستغنى عنها اذا كان للمفرد
 مقابلة المثلوي ومتنبيا لما يقول له وهذا انما يكون
 على المعرفة وان تعرفنا بحرف اننا قلنا لان حرف
 التعريف لا يحذف ما يعرفه بل لا يخلو بتلويح اصل
 التكرار فزيد واسم الاشارة في معنى اسم الجنس
 مجرما بناكم تراءى على شذوذا ونظرا او مزايا على
 قرأه هذي بوزن المقامة ثم انصرفت وما شئت
 منبها حيث من هاجره اذا تلو والربيع يفتح
 الواو كسر السين مطلقا والهم والنسب يفتح النون
 وكسر السين بفتح النون ع وعذبه بعضهم حلى
 ان هذي منقول مطلق اي مبرزت هذه البرية فم
 قرأه وان الحرف الما بين يني لو توجع موقع الكاف
 الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطابية الحرفية
 وكوفه مثلها افرادا وتسموها فذلك لان يازني بمنزلة
 او عوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى ولما
 احتيج الي هذه الزيادة لان الاسم لا يبيح الا المقارنة
 الحرف ولا يبيح المشابهة الاسم المبني اما المصاف
 والمصارح لانه فلم يبينها لانها ليسا كالكاف افرادا

ولم يبين المفرد المتكول لانه ليس مثلها تنزيها م وجمل
 السبع المثلثا مثلها لانه فذلك الخطا والافراد
 بلا واسطة انني وبني على حركة للاعلام بان يناء فهو
 اصلي وكانت ضمة لانه لو بني على الكسر لا تنسبه
 بالانادي المصاف ليا المتكلم عند حذف ياءه اكتفا
 بالكسرة او الفتح لا تنسبه به عند حذف الله اكتفا
 بالفتحة بفتح اللغات فاكبري واورد عليه ان المنادي
 المصاف يجوز فيها الضم عند حذف ياءه فكيف يحصل
 الفرق واجيب بانه قليل وانما يفعل فيما يكثر ان لا يناء
 الامضا فاسق قرأه المنادي ليس يتقيد بالبيان
 لموضوع المسئلة لان الكلام في احكام المنادي واخره
 عن قوله المعروف ضرورة غزوي وقد يقال جعله قيد
 لا يناء لان الكلام في احكام المنادي لمصول بيان احكام
 المنادي مع ذلك سم قرأه يرفع الي رفع نظيره
 غزوي وبني عن ذلك ان يراى يرفع لورفع او رفعه
 يرفع النداء به بشعر كلام الله قرأه وسوا كان ذلك
 التعريف سابقا هو العجيج وضم الميرد والفارسي
 ان تعريف الملحقة تال وعرف بالاقبال وورد بياسه
 يا هذا ياء انت حبيبة فان قلت العلم اذا الريد امتافته
 نكر في الفرق قلنت ليس المقصود من الامتافاة لا
 تعريف المصاف او تخصيصه بغيره اصنف مع بقا التعريف

سوق قوله والمضاف ولا ينادي مضاف الى ضمير الخطاب
فلا يقال يا فلان لا استلزامه اجتماع التثنية لان
الغلام مضاف من حيث انفسه اي وضمير الخطاب من
حيث انه مضاف اليها الخطاب لوجوبه في قوله تعالى
هذا المتوسط قوله ايا راكيا الا اصل اما ان ما اذعت
النون في الميم وعرفت اي اثبت العروض وهي
ملكة والمدينة وما بينهما من غير ان يلبس اليهم فترجم
قوله انما حال وجود الزمعيان في قوله تعالى
وان التقوى بوجهك ساء او ضرورة في قوله الثاني
المضاف الى معرفة التسميل من المضاف وتسميه
بقوله لا عمل فيما بعده ولا عمل قبل المضاف يعطى
سوق وظاهره ان للموصول جوابا من قبل كذا من
قبيل المفرد في قوله تعالى ومن قبل الى قوله
شبهت ان جواز دخول الاسم في المضاف اليها كقول
عليه السلام المفرد ولذلك جاز ان يضاف الى الوجه بفتح
الوصف اتفاقا ولم يجز ان يضاف الى الحال الا لثبوت
وحكي الذي انه اجري المتعارف للمضاف اذا اطلق
بالاسم يجري المضاف الصالح لها فيجوز ان يسمي
في ما اشار به من جلا ومذهبه فبعبارة لا ينفي المضاف
ناسي عن شبهه بالضمير والمضاف ما هم الكسبه
للصبرة م قوله وبالثلاثة وثلاثين مثله لا يرد

وعروا فبين سميت بذلك ثم قوله ويمنع ادخال
بالحال الثلاث لانها في العلم قوله وان كانت معينة
انما الظاهر ان هذا اصله فيما انفرد بثلاثة ثلاثة
معينة وثلاثين ثلاثة معينة لان المنادي اما
به في اذا كان مفعول المعين وكذا لا يجوز ان يتابعه
الوجه ان اذا كان مع ال الا لما اراد به معين اما اذا
اريد بالمجموع معين لا يستحق كل منهما بابل الظاهر
نفسهما كالوجه من رجل بثلاثة وثلاثين جنيد
فمنعت الاول اي لانه تكررة مقصورة في قوله
وعرفت الثاني اي وجوب الاسم جنس اريد به معين
فوجب ادخال اداة التثنية عليه وهو ال مفعول
وقضية استناع ان يقال يارجل ورجل وهو ما نقله
السيوطي عن الاخفش حيث قال ومنع الاخفش عن
تكررة مقصورة او اشارة الى المنادي فلا يقال يارجل
ورجل ولا وهذا جواز المرد كالايدي لان اي التكررة
المقصودة والاشارة ولا وال من المنادي النبي
وقياس قول المفرد الجواز في مسيلتنا بدون ادخال
ال وقوله المقصورة يخرج خبر المقصورة به قوله
ومنع مبتدأ خبره ود وجوزده ان الثاني ليس
بمجرد علم وانه اسم جنس اريد به معين فترجم
وتحوز يد ضم المضاف الى الاصل والفتح اما على الاتباع

لفتحة ابن اذ الحاضر بينهما ساكن فهو غير حميمين
 او على تركيب الصفة مع الموصوف ووجهها شيئا واحدا
 خمسة عشر تقرير قد لم يابن متصل انت خبير ياب
 المراد يابن لعله هو حينئذ علم فكيف وصفه بالكرة
 حيث قال متصل مضائق فكان حقه ان يقول متصلا
 مضاعفا بالنصب على الحال دم قد لم مضائق الى علم اعلم من
 ان يكون مفردا او فمعه حفيد قد لم يابن فيه الضم والفتح
 ولذا لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف يابن اذ
 كان مفتوحا حواشي الجاهي قد لم والمتنار عند
 البصري غير المراد الفتح اي لفتحة وذهب المراد الي
 ان العلم ايجاد وهو القياس تقرير قد لم سدادق يضم
 السين واحدا لسدادقات التي تند فوق معنى الدار
 قد لم ويازيد الفاضل بصدق ههنا انه لم يل لابن
 علم لصدق السالبة بشي الموصوف قد لم ولم يشترط
 هذا الكون في الموصوف او في الموصوف بغيره اذ كان
 الوصف مفردا قد لم ينتج عن خروج على ان اسلم يابن
 بالالف عند من يبين الالف في الموصوف والفتحة
 والتعجب ان اسلم يابن بالتنوين للمروية ثم حذف
 لالتقاء الساكنين قد لم حكم ابن ابيته هي ا ب
 بزيادة التاء ولا قر للوصف ببيت ينقلوب
 حكاه ذلك والذي يظهر لي كثرة الاستعمال في الاول

دون الثاني فينا سب التحفيف حفيد ويزو التصريح
 ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حادرا
 حميين وهو عذر اليه الموحدة انتهى وهذا انما
 ياتي على القول بان الفتح للاتباع لا للتركيب وهو زو
 ابدا على وان العلاء صاعنا على اذ الفتح للتركيب
 ومثله يابن يد يابن غير يتصرف ابن لتعذر الاتباع
 ويجوز للتركيب بفتح قد لم وياصل بن مثل يناد
 معجمة مضمومة يقال هو مثل بن مثل اي لا يعرف هو
 ولا يعرف ابوه قد لم ويا سيد ابن سيد اشار بالاشارة
 الثلاثة الي انه لا فرق بين الاسم وصفة الذم وصفة
 المدح وفي قولهم ياصل بن مثل ويا سيد ابن سيد اشكال
 من جهة ان ابن مثل لكونه وكذا ابن سيد فكيف جاز وصف
 الموصوف به ولو دخلت على الثاني ان جاز الضم والفتح
 قد لم بالصراع عا لكا فتايله را على هذا التابع ينبغي
 ان يتأخر عن المتبوع ولم يراع ان الحامل على الاتباع
 التحفيف دم قد لم ويجوز مبتدأ غيره موجب واراد
 بالمجوز ما سبق ذكره منكونه على مفرد الزو وقضيه
 وجوز تنوين الموصوف ببيت تنوين الباء لا يجوز تنوين
 في الموصوف في التسميل ما مضى وفي الوصف ببيت في
 غير الباء وجهان قال دم رواها س عن العرب الذين
 يعرفون هذا او نحوه فيقولون هذه هند بنت عام

بتنوينه عند نثره كقوله الاستعمال انتهى قوله
 في غيره اي في غير النذر له والفاء في الما اي اذا لم يقع
 ابتداء سطر وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس
 الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند
 الابتداء والوقف وانما حذف اختصارا لكثرة الاستعمال
 وبذلك حذف التنوين من الاسم الاول وانما اشترط
 ان يكون بين علمين ومفعلة لانه انما يكتب اذا كان
 كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا
 كان اول سطر كان في محل ابتداء عالم الان التاري
 ينتهي الى اخر السطر ثم ينتهي يا اول السطر الذي
 بعده فكل هو ان يكتبوه على غير ما يوجد النطق
 به غالبا دم عن ابن الحاجب قوله في الحالين اي حال
 النذر وحال غيره دم تنوين وان نون فللمضرورة لقوله
 جاريتي من قبس بن ثعلبة وحمله ابن جني على البدل
 والبدل في التقدير من جملة اخرى فلم يكن مع ما قبله
 كالشي الواحد واعترض يانه لو كان الامر كما قاله
 لوجد مثله كثيرا في كلامهم لانه وجه مطرد سابق
 ولكنه قليل فلعلته كان الوجه ان يحل على انه
 منصوبة دم تنوين وفيه خلاف فقد جاز النذر تقديره
 الصمة والعلمة دم تنوين واسم وانصب تنوينه
 بالنصب وون الفتح يدل على انه مطرب وظاهره جواز

الوجهين

الوجهين ولو فيها ضمة مقدرة ويغزو بين هذا وما
 تقدم بان التصغير لا يتبع الارتفاع ولا تخفيف
 مع التقدير ولا كذلك ما ههنا من قوله ما اضطرارا
 نونا وفي ثمت المضموم المون للضرورة المشددة الوجان
 الرفع والنصب وفي ثمت المضمومة المفردة للضرورة
 النصب فقط لان المتناهي حصره منصوب لغضا
 ومجلا وان يكون مقصور نحو يا غني للضرورة وفي ثمت
 على ما نوي في المتناهي فان نوي المجرى الامران او
 النصب فحين سمي على ثمة ينال في ذكرناه فيمليق
 والجملة مفعلة لاستحقاق الرفع وعلى هذا الفرق بين
 ما ينظر فيه او تقديره كما هو ظاهره وذكر ان السامي
 ان جملة بينا معني المهر مشتملهم قال واحترز به من
 العلم المحذور فانه لا يضطر الى تنوينه لان الحرف الذي
 قدر في فيه الصمة يسكن نحو يا قامي ويا غني فاذا
 نون حذف لا تتقيا الصمة كما في مسكن مع التنوين
 فلم يبدأ التنوين في وزن الشعر شيئا انتهى قوله
 بيت الوقيلة حيث كثر في بعد الخبر والفرقة في قوله
 في قوله لا تتركه وقوله لا تتركها بالنصب جواب
 التخيير قوله اعيد له الى الحاجة لكل يجعل نصب
 هذا ضرورة فقد تقدم ان المفرد الموصوف يجوز
 نصبه بل يجب وتامه الوما لا اله الا الله واعتز بها قوله

ضرورت صدرها الخاوي متعجب من جاني مع ما التفتت للروية
 واصلا وايه وواقي جمع واقيت من الوطيت وهو الخفطار
 قد له وواقف النالك والاعلم الا وجهه ان اسم الجنس
 اصل بالنظر الى العلم والاعراب اصل بالنظر الى الابدان والاعراب
 فخرج عن اسم الجنس والبنافرج الاعراب فلما اضطر
 الشاعر على الاصل للاصل والفرع للفرع جنيد
 قد له والاخرين في اسم الجنس قال السيوطي والختار
 عندي عكسه وهو اختيار النفس في العلم لعدم الالاس
 فيه والتميز في النكرة المعينة لئلا يكتسب بالضرورة غير
 المقصودة اذ لا مارق في الاخر كما لا يتوابعها في الترتيب
 ولم اقف على هذا الرأي لاحد انتهى قد له جمع يا وال
 اي مثالا نظروا ان سائر جروها انما كذا كذا في قوله
 ولا يجوز ذلك في الاختيار لان الشاعر معروف وال
 معرفة ولا يجمع بينهما ابي تشرين تشر في مسئلة
 قال الخليل في كبريهم انما افاضل في العلم الذي
 فيمال يتو اصل اليه بهذا الوصول الذي هو من
 وتعمل العلم في من ميتة الجملة الواقعة صلة
 فتقبل باين هو الرجل حال كونه على قصد نداءه
 ثم ذكر عن ابن الجبار ان الخويين مختلفون في نداء
 العلم الذي فيمال كالحارث وان كلام التوضيح في
 باب ال يقتضي اختيار المنع ثم بحث انه لا مانع

انهم انما سمعوا ندما فيمال ليللا يجمع تعريفا
 و ذلك غير لازم هذا الا ان يكون المنع لاجل الصورة
 اللغوية الا انه ينتقض بخوبيا المنطق زبداني
 ويؤيد الجواز ما ياتي من المرد فيها سي به من
 موصول مبدوء بال نحو الذي والتي الا ان يندرق يتاتي
 استقام الى العلم المذكور لكونه زيادة عليه بخلاف
 نحو الذي والتي يسمى به وفيه ثامل ب قد له
 ومو به الناظر ونفس من في مانعه وهو مشكل لان
 ال في الذي لازمة فلا جاز ان تباشر غير اللازمة
 فلان تباشر اللازمة اخرى دم وجوابه ان الذي
 صكي صالحة التي تمت له قبل التسمية وهو قبلها
 لا ينادي بوجوده وال وذلك المانع ياتي وهو المنطق زيد
 ليس المانع من نداءه قبل التسمية وجوه ال بل كونه
 جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فان قلت
 المانع شيان الجملة وال فان زال احدهما بقي الاخر
 قلت المنادي هو الجمع وال ليست داخله عليه
 بل على جزيه فاشبهه بالوسميت يقولك عيونا
 المنطلق واما الذي ومسلته فانه يحكي حكايته
 المفردة لا حكايته لجل المنادي انما هو الذي دون
 صلتة والاعراب بقدره في اخر الذي يقتضيه قد له
 لان تقدير ما زوده الساطي بان تقديره بكل غير

مزيل لفتح جمع يا وال والجار يا القرينة لانه في تقدير
 يا اهل القرينة انتهى وجوابه المنع بدليل قولهم قمينة
 ولا يا حسن لها فان تقديره ولا مثل اي حسن فلولا
 ان تقديره مثل مزيل لفتح دخول لا في المعرفة لما كان
 لهذا التقدير وجه ويلزم على لا في معرفة تشريح
 في كذا اي توبيخا لميم لا ولم ترد مكان الموصوف عند
 ليلاد يفتح زيادة تالميم والياء الاول وغصت الميم بذلك
 لانها حميدة زيادة لها اخر اكهم ررقم قاله السبكي في فتح
 قوله ويشذبا اللهم لان فيه جمعا بين الموصوف والموصوفين
 عندهم قد اتى اذاما لا ما زائدة وحديث ما بعد
 من مكاره الدنيا والم تزلزله بقية جملة الى اخره
 يهبطه انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يفتح
 اللهم لسانا بخير والاصل عدم التكرار فتشريح نايبة
 لا يوصف الله عند س كما لا يوصف غيره من الاسما
 المختصة بالنسب واجاز المبرد وصفه بدليل قل اللهم فالمر
 السموات والارض وهو عند من على النبا المستأنف دم
 فصل قوله تابع في العلم خضع المنصوب وحكمه
 ان تابعه غير النسق والبذل المنصوب مطلقا بخير يا اخانا
 الفاضل يا اخانا الحسن الوجه ويا خير من عمر فاضلا
 فالمراد بالسلا قول النظم وما سواه التابع
 للمضبوط اليه وتمضوب زو قوله يا خير من عمر

فاضلا

في قوله يا اهل القرينة انتهى وجوابه المنع بدليل قولهم قمينة ولا يا حسن لها فان تقديره ولا مثل اي حسن فلولا ان تقديره مثل مزيل لفتح دخول لا في المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه ويلزم على لا في معرفة تشريح في كذا اي توبيخا لميم لا ولم ترد مكان الموصوف عند ليلاد يفتح زيادة تالميم والياء الاول وغصت الميم بذلك لانها حميدة زيادة لها اخر اكهم ررقم قاله السبكي في فتح قوله ويشذبا اللهم لان فيه جمعا بين الموصوف والموصوفين عندهم قد اتى اذاما لا ما زائدة وحديث ما بعد من مكاره الدنيا والم تزلزله بقية جملة الى اخره يهبطه انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يفتح اللهم لسانا بخير والاصل عدم التكرار فتشريح نايبة لا يوصف الله عند س كما لا يوصف غيره من الاسما المختصة بالنسب واجاز المبرد وصفه بدليل قل اللهم فالمر السموات والارض وهو عند من على النبا المستأنف دم فصل قوله تابع في العلم خضع المنصوب وحكمه ان تابعه غير النسق والبذل المنصوب مطلقا بخير يا اخانا الفاضل يا اخانا الحسن الوجه ويا خير من عمر فاضلا فالمراد بالسلا قول النظم وما سواه التابع للمضبوط اليه وتمضوب زو قوله يا خير من عمر

فاضلا لعله لم يرد بالمناوي معينا والاوجب تعريفه النعت
 وبقره المستثنات المبرور بحكمه انما به يتعين جده
 صرح بهش واما المستثنات الذي في اخره زيادة الاستثناء
 فصرح حتى بان تعالجه لا تفرغ نحو يا زيدا عمر ولا يجوز
 وعمر لان المنبوج ينبغي على الفتح سمع من المصنف
 كذا السبكي بالاضاف سيوطي لكن قل من انه ليس
 ولجب النصب بالاضافة قدر مراعاة المحل المناوي
 لان الاصل في تابعه النصب لكونه منصوب المحل وبكذلك
 لا يكاد بالاضافة وشبهها سيوطي قوله كلهم او كلهم
 لانه اذا جرح تابع المناوي بشبهه جاز فيه ان يأتي بلفظ
 الغيبة باعتبار الاصل ويلفظ الخطاب نظر لانه المناوي
 مخاطبة المعنى واما لم يجز ان يقول المسي مزيد
 صرت لانه ليس فيه ضمير انكلم دليل النكلم وهنا
 وجد دليل الخطاب وهو يا تسمي كذا الله على القاطع
 فمقتضيه جواز قطع التاكيد لكن سيوطي في قوله لان
 الاضا فمقتضيه ضمير الجوان ما مضافه غير محضنة
 يجوز فيها الوقع وبصرح السيوطي باب التاكيد بالمتبع
 لانه المضاف المقرون بال والمفرد وكذا السبكي
 بالمضاف على ما ذكره من وجه جواز الاضرب في الاول
 والثالث المحاذية بالمفرد لان اضافة المقرون كذا
 اضافة فان قلت فلم لم يلحقا به اذا التزم باستقلبي

قوله على القاطع مقتضيه جواز
 قطع التاكيد لكن سيوطي في قوله
 الله في روه

قلت مما قلته في اعرابها الذي هو الاصل المختار اليه
والخاتبة تاييد في ثباته لانه لو لم يكن الاعراب لان
رفعها اعراب ولم يختارها مستقلى مما قلته في الاعراب
فرواها اعراب في الحالين فان قلت فلم يجوز بنا اعراب
المعروضة لاسيما الوصف كما جاز في لارجل فربما كنت
تقول الطريق من قريش بالزبد الطريق يسيى واللام
لا تمنع البناء كما تمنع في الخمسة عشر قلت انما عاز
في الان في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان
لا ياشرب الوصف وذلك لان معنى لارجل طريق فيها
لا طريق في الرجال الذين فيها فالنفي مضمون الصفة
فكانه قيل لا طريق فيها بخلاف ياربيا الطريق فانه المنادى
لفظا ومعنى هو المنوع فافترقا قدم قوله ارفع وانصب
فان قلت كيف يجوز زرعها المضاف المقرون بال وقد
اوجبوا نصب المنادى المضاف سلكنا قلت انما تنبى
النصب في المنادى لانه اعراب المفعول به ولا وجب
لاعراب المضاف وبنوا انما يجوز والرفع ايضا يستابع
لا مكان التسمية فيهم المتنوع المشبه للرفع وينبغي
حال الرفع ان لا يكون عمله نصب لانه ليس مفعولا
به بل تابع له ب قوله وملاوه الابدليل انرا ابدال
والنسخة لم بعد ذلك فذلك لا يخصص لما تقدم ب
قوله فلهذا الاما عليه قد يفرق بين هذا والنسخة

مع الحديث ربح الرفع بان ذلك اقرب الى الاستقلال
فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال اولي به قوله
ان الواجبين في السوا كلام ابن الحم يقتضي ترجيح النصب
ب قوله لا يقيده ايضا بالملومين ال فاقترعوا
ابدال في ال وانه لا فرق في الحكم لكن قد عطف النسخة على ابدال
السابق من الجمع ووجه ان البديل في الية تكرار السائل
وهو الفرق هنا وهو لا يدخل في ما فيه ال لكن قال المسم
فجوز حذف ان يقتصر على البديل حالان حال يجعل فيها
كستقل وهو انكثير غويا غلام زيدو حال يعطى فيها الرفع
والنصب لغيره فيها التوكيد والفت وعطف النسخة
المعروضة بالرفع عدم صلاحية لتقدير يعرف ندا قبله
بحول يقيم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة ببنية
على ان عامل البديل هو عامل المبدل منه فليكن
قوله لان البديل في بنية تكرار السائل يشك في ان هذا
اعمال السائل في البديل هو العامل في السائل منه قوله
اجاز انما في ال اي قيسا على النسخة المقرون بال
قال الحم وملاوه في غير بعيد من العجمة اذا لم يتولد
حذف النسخة المتكلم قد يتبدل القاع نذا واحد على
الاسم يدم قال الشاطبي وما قاله غير ظاهر لا كذا
تصدت في ذلك لان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم
الواحد وبذلك يميز بطول ولا يسوغ فيها الانصب

لانه يشبه ما اذا سميت بريد و هو فاعل تقول يا زيد و هو
 فاعل مثل نفاك لانه يشبه نفاك و هو فاعل و اجاب سم
 بالعرف فانه الاسمين فيها نحن فيمشتا بنا المعنى غاية
 الامانة قصدنا واحد لما ظهر بهدق الفاضل الاول
 ما هو من تمام معناه حتى يكون مطولا و اما زيدا و عمرو
 سمى بها فمعناها واحد و كما ان لا يكون لانه المراه
 جملة المعنى المعبر عنها فمصدق الفاضل الاول
 بكونها ما هو من تمام معناه انتهى ترادف فيسويها
 لاستتاع تقدير عرفه انما قبله فاشبه الشئ سبوطي
 لانه لان المعرف يشبه المضاف يمكن ان يكون وجه
 الشبه المحول باله و في التفرج اذ قال لما اشرقت قرنها
 الشبهان في المضاف فخلا في المعرف فمقتضاها المعرف
 انتهى ترادف فلا يجوز فيه عند الاختصاص بالبريد عليه
 الاية وان المعطوف عليه و هو جبال بكره مقصودة
 الا ان ينع عطف و الطبع على جبال بكره فمقتضاها
 نعت المنادي محمول على النقط تسبيل فاذنيل بها
 زيدا الطريق صاحب عمر فان قدم المضاف نعت المضاف
 نعت المضاف او نعت النعت المضاف لفظا و كما يلفظ
 بالنعت و ترادف مبنية على الاسم لانها منادى مفرد
 معرفة ترادف و قد نعت اي ان لم يكن بعدها اسم اشارة
 وقد فرجه فمقتضاها ترادف و تكون عوضا عنه فمقتضاها ترادف

قوله عوضا عما فاعل ما عوضوا عنه ما في اياما تدعو اخص
 هابا لند الصفة موضع تلبس و ما في اياما تدعو لان ما
 مهمة في الاسر فتوافق الشدة دم قولته و قد نعت
 الى المضمر و ذلك اولى و واجب ولا تثنى ولا جمع دم على المندرج
 قولته و يلزم تأنيها الفرق انظر ما العامل للرفع في هذا
 اتباع اذ لا يجمع ان يكون هو العامل في المثنى و لا تليق
 اذ عامل المثنى اذ هو و نادى و هو لا يشقي الرفع و انما
 يتحقق المعنى و هذا الصقل حار في توالي المثنى للرفع عسة
 قال دم و لم اتخذ على جواب قولته ان المقصود انما
 هو التانيخ و لما كان هو المقصود جعلوا اعرابه بالحركة التي
 كان يشقها الواشع حرف الندا تشبها على انه لكنا و قد
 فان قيل ان كان هو المقصود لم يكن معناه لانها لا تكون
 مقصودة قلت معنى قولنا ان السنة غير مقصودة انما
 غير مقصودة بالنية التي مقبولة لانها غير مقصودة اصلا
 و لا يكون هو كونه غير مقصود بالنية جواز حذفه
 فانما لا يبدل حلا غير مقصود و بالنية مع ان لا يجوز
 حذفها انما المقامان هما المقامان هو المقصود و انما
 فلهذا يجوز في تأنيده الوجهين كما يجوز في تأنيخ المضاف
 نحو لا تتركه الظرف قلت ان الجمل من مخرج قايح العرب
 للرفع و يجب ان يكون موقفا عما كان مفردا و معناه
 دم قولته و هي مقصولة الى نداء و انما هو ما في الى نداء
 ما فيه السلام فان السلام لو دخلت المنادى فاما ان تبين
 وهو بعيد لان السلام معاقبة للتوبيخ و هي كالتوبيخ فاستمر

قال في التانيخ
 التانيخ هو
 التانيخ هو
 التانيخ هو

لانه يشبه ما اذا سميت بزيد وعمر فانك تقول يا زيدا وعمر
 فصار مثل ندايك لانهما في نفس اسمي بها انتهى واجاب سم
 بالغرق فاننا الاسمية فيها نحن فبستينا بها الميم فانية
 الامانة قصد ندا واحد لما في يصدق المتصل بالاول
 ما هو من تمام معناه حتى يكون مبطولا وامارنا وعمر
 سمى بها فمعناها واحد وكذا فلا تكون لانه المراد
 جملة اسمي الميم عنهما فصدوق المتصل بالاول
 بكل منهما ما هو من تمام معناه انتهى فبستينا بها
 لا شاع تقدير حرف النون قبله فاسم الشئ سبوطي
 لان المعروف يشبه المضاف فيمكن ان يكون وجه
 الضم الطول باله في وجه النفرج اذ قال لما اذن نقر بها
 اسمها في هذا المضاف بخلاف غير المعروف فكذا لا
 انتهى فلا يجوز فيه عند الاختصاص الميم عليه
 الابه وان المعطوف عليه وهو جبال بكثرة تنسودة
 الان ينع عطف والطير على جبال في تليق به تابع
 نعت المنادي محمول على النقط تسهيل فالانيل بها
 زيد الطير بها صاحب عمر فاف قد في الطائر نعتا في
 نعت المنادي ونعت النعت المنادي لقطعه كما يلقط
 بالنعت وم تله مجبهة على الغم لانها منادي مفرد
 معرفة تله وقد نتم اي اذ لم يكن بعدها اسم اشارة
 وقد قوي به فليحتمل ان تكون عوضا عنه فليحتمل

قولك عوضا عما فاتك عوضا عنه ما في اياما تدعو او
 حيا لند الله موضع تليق وما في اياما تدعو لان ما
 حصة في الاسم فتوافق الشئ دم قوله وقوله
 الى مضوود لك اوله واجب ولا تثنى في جمع دم على الجمع
 قوله ويحتمل تأنيها الفرق انظر ما العام للفرق في هذا
 التام اذ لا يحتمل ان يكون هو العامل في التثنية ولا تليق به
 اذ عامل المتأنيها هو اذ نادى وهذا يشتمل الفرق وان شاء
 توقيف النعت وهذا التحال جاز في نواحيه الذي الفرق عسرة
 قالدوم ولو اقتله على حساب قولك ان المتصوره لند
 هو التام ولما كان هو المتصوره جعلوا اريد بالحق كذا التام
 كان ليصغرها لوما شره حرف النون تشبها على ان النون قد
 فان قيل لكان هو للمتمم ولم يكن مسنة لانها لا تكون
 معقوفة قلت معنى قولنا ان المسنة غير معقوفة انما
 غير معقوفة بالنسبة الى متبوعها لانها غير معقوفة اصلا
 ولا يكون غير معقوفة بالنسبة جواز حذف
 فانه ليس به جبالا غير معقوفة بالنسبة مع انه لا يجوز
 حذف الابهام المضافات من النون هو المقصود من هذا
 فليحتمل ان تأنيده الوجهين كما يجوز في تابع المنادى
 نحو يا زيدا انظر انما قلت لاجل غير محذوف وقا في العرب
 للفرق فيجب ان يكون عوضا عما فاتك مفردا وحاضرا
 دم قوله في معصية الى نداك وانما تسمى ما في نداك
 حاضرا السلام لان السلام لو دخلت المنادي فاما ان تسمى
 وهو بعيد لان السلام ساقية للتثنية وهي كالتثنية فاستلزم

في قوله
 يا زيدا
 انما تسمى
 ما في نداك
 وانما تسمى
 ما في نداك
 وانما تسمى
 ما في نداك

دخولها معطره في المنحدر المبني واما ان يصوب وهو ايضا
 بسيد لمصولة علة البناء وهي وقع التثنية في موقع الكاف
 وكونه مثلها في الاضداد والتثنية وقال بعضهم ان اسم
 جمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التثنية قال الرضي ومنه
 ان حرفي التثنية في احد هما من النايبة ما في الخبر
 وزيادة لا تستلزم في لغة وليس للحدود اجتماع حرفي
 متغايرين بدلا عما هذا وما الله بل المتكلم اجتماع اداني
 بتثنية مع حصول الاستغناء باحد هما ولما مقدومة
 الفصل بين حرفي التثنية واللام بشيء طلبوا التماسا
 غلويا على ماهية معينة حسا جانا الوضع في الدلالة
 عليها التي هي اخر يقع التثنية على هذا الاسم للتمسك
 الى خمسة وهو ذو اللام فوجدوا الاسم المتكلم
 بالصفة المذكورة اما بغير قطع عن الاصناف
 ولهم الاشارة واما انظر شيء واما معناه فليسا وان كانا
 مبهين لكن ليس بمتغايران لان يزاكها مما بالانفصال
 واما من النايب فانه مفروق ازالة ايها ما بالانفصال
 قبله لا ما بعده وانما انتق ذلك فالا غلب ان يكون ذلك
 متكررا كما في ربه رجلا واما ان يزداد فقليل واما التثنية
 فانه وانزالا بها ما بعده لكنه جملة شرعي المتطوع
 عن الاصناف لوجوه الى الوصف من اسم الاشارة لا من
 ومعها من الالهام بما بعده جملة في اسم الاشارة فانه
 قد يزول ايها ما بالاشارة المستوية مع قولك لجنسية
 اي لا الطارية على الاسم كما لم يبق ولا التي عرفت

فقد

فقد العلمانية كما في بيان سبق قولك كما ذكره في التسهيل
 حيا ربه وتوحيدها مع ما في الجنب انتهى واما بالجنس ما
 يتايل العلم لاما يتايل الوصف ليجوز ما في التثنية دم قولك
 عوصارت ملبد للجنس مراده ان عامته الى ما وقع صفة لاد
 المنية للجنس ومعناه لكونه متصفا كان معناه خاصا
 ان المراد انها لله مستحق قولك ذهب الاخفش الخ
 يعني ان يكون قابلا بان الصفة في ايها لصفة زائدة
 زائدة لصفة اهم في ايها اشياء هي حصة بت حاصلة لتب
 التثنية ذلك لوجوب احد هان ايها لصفة زائدة واي الوصلة
 او العرفان كانت معرفة بالجماع الثاني ان صاحب هذا
 القول وهو الاخفش لا يريد ان ايها الوصلة تاتي ولا ضمت
 وهذا صدر من كلامه قولك موصولة بالجملة في ثمانية
 قولك يا من هو الرجل قولك ذو التثنية هو نزع الانسان
 الى الشراء والتدقيق الوزن الاسم قولك كما في الصفة
 ايها في اللام التثنية بل يراد بالشار السبعون عزان
 الرجلان ويا هؤلاء الرجال وال في الصفة مبدية ايها
 المذكورة في اية الا انها تشا ولي اسم الاشارة مع ان اسم الاشارة
 لا يوصف باسم الاشارة وكما ترك استثناء ذلك لظهوره سم
 قولك باسم الاشارة وموصول وهو في محل رفع شاطيء
 قولك الا انها ذا الى اخره تمامه لاصحقة عن يديه
 المقادير الوحيد هذه الشوق وهو مرفوع بالياء اي للهدل
 ونحوه مرفوع والمقادير اصله المقادير قولك ولعل بالانين
 المبيعة هو الذي يدخل على القوم بشرى ووليد وفلك

الثواب الوفاق قولك ولا تقترن للمضاف اليه الاول
 معطوف على فاعل يمكن ان يعطى نفسه اي لا يمكن ان يقال
 ان ما اضيف اليه بعد الاول معطوف وفي المضافات ما
 لا تقترن المضاف هنا منه قولك في نحو سعد لا جناطة
 ان يلفظ بالبناء على صورة اللفظ المفرد ثم يترك
 ويقع بعد ما مضاف اليه واحد دم وينبغي ان يكون
 التوكيد في غير السند فيقال كما سعد سعد الاوس لكن
 لا ياتي منه جميع الوجوه المذكورة اذ لا يمكن نصبه على الاستيعاب
 ولا على تقدير جرح السند ولا تقدير المضاف اليه الاول كلفظ
 الشرط المذكور بقوله في باب الاضافة بشرط عطف وضافة
 الى اخره فاما ان يرفع على السند او ينصب بتقدير فعل
 وقد يرفع على التوكيد قولك سعد الاوس هو سعد
 ابن معاذ وهو الله تعالى عند نصره يا ايم الى اخره فاما
 لا يثبت في سواه مع قولك يا زيد الى اخره تناول الليل
 عليك فانزل واصف زيدا في اليصل لله كان معطوفا
 وهو جم يعمه في الناقاة التوقية والذبح جمع وابل معطوف على
 ز قولك لانه منادى مضاف فهو متقدر بيا والفرق
 بين هذا والسند ان هذا يجوز معه والفرق انما يجوز
 ذلك في السند وان قيل انه على تقدير تكرار الماعل اذ هو
 كالمتقدير المعنوي بخلاف المضافات فقد يرلفظ شاطيء
 قولك او تركب قال المصنف قال ابو حيان ولم يذكر
 اصحابنا لانه لا معنوي وهو ظاهر ولا يلفظ لاختلافه
 جهتي الترتيب لان الاول معروف بالعلمية او السند والثاني

بالاضافة

بالاضافة لانه لم يعرف حتى سلب تعريف العلمية قاله
 ابن هشام وقرمان اقوي من ذلك وهو ان يقال انما
 لم يعرف به الاول قال سم ولا يخفى ان كل المصنفين
 انما يريدون للمصنف اذا سلب العلمانية والافتد بمكان
 تعريف التاكيد اللفظي فانه صادق مع اعتدال فهمه في
 ومع انقال الثاني بما لم يفسر به الاول انتهى قولك
 وتناول منه الاشتقاق كانه قال يا سعد المسلوب فلا ويرد هذا
 الوجه من حيث لان الوصف بالجماسد على يوم الاشتقاق
 موقوف على السماع فلا يقال له ما وجد عنده من جهة وقد
 وجدنا ذلك لغيره ما تقدم من الوجود شاطيء ونقصه سم
 بان وجود المسدودة لا من المحتمل قولك والثاني مقدر
 انما يريد بنا على جواز اتمام الاسماء او اكثرها بالياء وحسب
 جواز ففيه فمضى بين المتعاقبين وهما كالشيء الواحد
 وكان يلزم ان يكون الثاني لعدم اضافة توضح وعليه
 فنشأ في جواب لانها غير مطلوبة لتمام وانما حرك بها
 لانه قصد زيادة هذا الاسم المعنوي على هذا الوجه
 لكن مخرج الشرا بان نصب الثاني بتركيبه فوافقه لنفسه
 للمزيد لا اتمام بالتاكيد اللفظي انتهى ولا يبعد ان يرفع
 حال اتمامه لولا او عطف بيان كما كان في صورة العطف
 لانه انما يبذل عن الاسم بعد كما له والاول لا يشك الا بالضافة
 بخلاف صورة التمام فانه غير مضاف سبق قولك سعد دل عليه
 الاخر منه دلالة المتأخر على المتقدم والكثير عكسه فلذلك
 ذهب جميعهم الى ان الاول مضاف الى المذكور والثاني مضاف

مر

الى المحذوف لكن يلزم عليه التقدير والتأخير والنقل بين
 المعنات والمعاني اليه ويجيب بان ذلك لاستقامة الكلام
 فلا يتبع دم قوله ان الله سبحانه ركبها الى اخره فيه تكلف
 تركب ثلاثة اشياء وقال الفارسي لاسمان معان فان المذكور
 وهو صنف لما فيه من تقار وعاملون على مجهول واحد تقسم
 قوله جازم بانه لا نقله للمصنف عن الاكثر ورده بان
 لا يتعد لفظ يدور ومجهول منه الا ومع استاين زيادة بيان
 وجوز ان يكون منادى ثانيا وان يكون تأكيد لفظ قوله
 ورمعه ونسبه الى اخره في شرح التسهيل وقال في شرح الكافية
 تؤكد على اللفظ والمحل لا يعلل به ان كان محال في قول
 الضمير لان اكثره لا يبين نفسه انتهى المنادى المعنات الى
 يا المتكلم تقدم ان الاصل فيها السكون وقيل التثنية جمع باس
 السكون اصل اول اذ هو لا سلك في كل معنى في اللغة اصل ان
 اذ هو الاصل فما وضع على حرف واحد انتهى قوله
 مع اخره اي حقيقة او محال فيدخل نحو دي ولو وهذا التثنية
 يخرج عن اصله قال الصمام والاصل هما وتثنية فينبغي ان
 يجوز منها ما قاله الالة والاصل والتثنية على الاصناف
 وعدم التثنية بالمراد المروكة في صورة المحذوف قال سم
 وعنه نظير في الجمع لا يتباحثه حينئذ بالمعنى في صورة
 اشياء لا يوساكنه انتهى قوله عبيد بن يحيى ان يكون
 منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لاما الفتحة المجموعة لهما
 لاجل الالف سمر قوله وهو محذوف الياء الى اخره
 قال شراح اللباب وانما يجوز حذف الياء قبلها الثاني المعنات

المنادى المعنات
 اليه المتكلم

الي

اليه المتكلم اذا كان مشهورا بالاصانة اليها فلا يقال
 في يا عدوي يا عدو ويحذف الياء وبعدها الياء فلا يد
 تركب هنا شبهة تدل على الياء المنيرة بالمحذوف او القيد
 حينئذ قوله وهو ثبوتها مفتوحة انما كان السكون والفتحة
 في حوتبة واحدة لا اختلافا في اصلها كما مر قوله وهذا
 اي ثبوتها ساكنة او مفتوحة هو الاصل والياء النافية
 الظاهر ان هذه الالف اسم لها منقلبة عن اسم ويثني
 ان يحكم بانها معنات اليه وانما في محل خبره قد يدعي
 انها ما المتكلم غاية الاسرار انما تعبرت منها سمر قوله
 وهو محذوف الالف منه جمع بين حذف العوض والموضوف
 وهو لا يجوز وجواب بانها تدل الياء وقرق بين الابدال
 والتبويض على ان الالف ان الموضوية تنافي المحذوف
 بدليل واقام الصلاة واجاب لها بادم قوله وجهها
 سادسا لا يفسر ان قائله محذوف الياء والكسرة مخرجه
 معاملة الاسم المنفرد فيضم لغوه وعلى هذا فلا يكون لفظ
 المعنات اليه مقدرا حقيقيا قوله وحمل الاسم معنويا
 قال ابراهيمان والظاهر ان حكمة في الاتباع حكم المبتدئ
 على انهم غير المعنات لاحكام المعنات اليه انتهى وقيل ان هذا
 انه في محل نصب وان معنیه ليس مقدرا لما في سائر المضافات
 للياء والوجه انه محذوف بالاصانة كما اختار المصنف
 لا بالتقدير كما ذهب اليه صاحب النونية والاعلم ان يكون لغوه
 في المعنات وحينئذ فتعصب مقدرا لا يجوز في تأجيله
 الوجهان وقد يوجد ما قاله ابراهيمان وان تكن انقرت

ت

بالاضافة بانه عوملا معاملة المنفرد فاعطى حكمه وان لم يكن
منه حقيقة **قوله** كالمناهي المنفرد وانما ينمى ذلك
فيما يكفر فيه ان لا ينادي الا مضافا قوتهم **قوله** اما اقتل
اخره الى اخره ليستثنى منه عوطي ود لوفان حكم حكم المصير
واما المجدوف لانه فلا ترد خلافا للبرد سبق **قوله**
وهي بوابه مفتوحة ولا يجوز هذا في الاستياس ولا الساكنات
ليلا يلتقي ساكنات ولا تحركها بالفتح ولا الكسر لتقلها على اليا
نفسه وتسكرين ورضي عياي من لجر الوصل جري الوقت سبق
قوله وهي اما مفتوحة الى اخره يعني ان يستثنى منه
الشيء والجمع على حدة عن بياضه ويا من رلى فليس فيها الاثبات
الما فوقه وانظر ما عور عن العمام سبق **قوله** ٥٠
فقطت كفي مصراين ب **قوله** ففقطت لان اصلها
الفتح وعلى القول بان اصلها السكون يوجد الفتح بانه لدفع
التساكنين والفتح سقطت **قوله** والفتح والكسر
لهم واحاز قوم منها سيوطي **قوله** وحذف الياء قبل الكسرة
لان الياء لا تثبت مع الفتح والسيد يفسر قولنا شرح والاند
ويمكن ان يرجع للفتح والكسر معا لان اللفظ اصلها الياء فانه
يعتبر مع الفتح اصلها شايبي **قوله** والاند هذا على قول
الكسائي الا في ومن واخذه دون قول س والبصريين فلذا استند
للمنت **قوله** استمر اطره وفي نسخة اشهر سبق **قوله**
ويا لينة عرج للظلمت لكن في نسخة ان كان **قوله**
فحذفت الالف وثبتت الفتح قد تقدم من الميم لهذا في غير هذه
المسوق نحو يا عبد وم لا يمنون ذلك لها والفرق ثبوت السمع

المعجم هناك **قوله** يا ابن امي الى اخره مما شئ
انت خلتني لدهر شديد وشقيق تقصير شقيق للترم
قوله يا ابنة عمي الى اخره تمامه لا يجوز في اللفظ
مسمى **قوله** فاليابانية ثابته لا غير مسكنة او مفتوحة
فلا يجوز حذفها ليعدها عن المنادي تقصير **قوله**
وفي النداء ايت اعت عرض وكل منها مضروب لانه ضرب
فانه من اقسام اللغات بلغة مقدرة على ما قبل التلخيص
من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل ان لا تستدعيها
فتح ما قبلها لانه الى اليا في موضع الياء التي يسبقها الفراب
المصنف اليها س **قوله** ومن الياء الساكنة عرض انما عرض
تا الثانية عن الياء اذا اضيف اليها الالف والهم لان كل
منها منطقتة التثنية والتاثل عليه كما في علامة حميد قال
ما حسب الكشاف فان قلت كيف حاز الحاق تا الثانية
بالمذكر قلت كما جازحامة ذكر وشاة ذكر فان قيل كيف جاز
لنوعين تا الثانية من بالاضافة قلنا لان الثانية
متساوية في ان علامتها زيادة معنوية الى المسير في اخره
التي وفيه تقصير بان الساكنة لا اسم اذ لم يثبت الياء اليها
تختلف الالف في نحو يا عبد كما عورمها **قوله** وهو
الذي قبل ان الساكنة عور عن الياء وحركتها الفتح وحركتها
بحركة اصلها هو الالف حميد **قوله** وهو الاكثر لان
الكسر عور عن الكسر الذي كان يفتح ما قبل الياء
ويقال من حبات الساكنة لانها لا يكون ما قبلها الا مفتوحة **قوله**
فهم ذلك من قوله عور من فيه نظرا لان العور من الثاني للترم

قوله وبين السواد والابيض مثلي من الجانبين ونبتته
 من عني جوان الخبز بينهما لانه جميع بين موضعين خلافة
 ما قبله ب قوله على ما مر كانه اشارة الى ما مر من
 شيخ الكافية له الى ما مر ان ذلك شاذ والوجه زيادة
 ابني لكن من غير التوضيح انه اشارة الى ما مر انه شاذ
 اسما لا زممة الندا يجوز كون له زممت فعلا ما مضى كضربت
 وكونه اسما فاعل كضاربة معناه الى الندا ومنه اناسبا
 الندا على المفعول ب قوله ليعلم فيه فلا يروى
 الموت فلان ينفذ تا فلا يفسد قوله من غايه عن العمل
 اي علم من يفسد دم قوله وعلى ذلك مشغول ان السلام
 قال في التوضيح وهو وهم وانما ذلك اي الذي هو كناية
 عن العلم فلان وفلان اسمي والحق ان ما قاله ان السلام من
 علي ان اصل فل وقيل فلان وفلان وهو مذهب الكوفيين
 وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه
 لا يقول ان اصلها فلان وفلان تفسر قوله بالفتح
 الساكن قوله ولم يعلم بفتح الهمزة وعلما ان مثله بزيادة
 النون ونون دم قوله يا مكرمان بفتح الراء العذبة المكرم
 دم قوله فبعدته لكل عبيد الجبل اعداته سميت
 بذلك للرجوع اليها البيت ومعنى الجبل خبيث قوله
 فغزوة حيث استل في غزاهما وقيل لا غزوة والوزن
 قول معدون اي يقال لغزاهما الكلم ففتح قوله
 والمسر هكذا لا وجه وكذا هنا مناسبتا لفتح
 خبات للتلويح باهنا في وزنه وبنائه على الكسر

اسما لا زممة الندا

سم قوله من الثلاث جعله الشرع فتمتما بقوله
 والاسر هكذا مع انه يعود لما قبله ايضا فالوجه تعليل
 باطراد ب قوله عندس وقال المبرد هو مسمى فضلا
 يقال قوام ولا مقام في قمر واقعد او ليس لاحد ان يفتح
 صيغة لم تنقلها العرب قال المفسر في وضع المبرد قوت
 فالاولي ان يتاول قوله سيبويه هو مطر على انه اراد بالملح
 الشيع دم قوله ان يكون محروا والجملة السبعة في
 هذا الحاة لا يشمل للزيد قوله ولب سيبويه قاله
 ابو حيان واصحابنا فكلوا على القياس قوله درس المستحق
 تمامه فقامت بالمس والسوابن ومثاله ليعلم الليم وبالقيا
 فوق اسم موضع وكذا انان بالوحدة والجمع يقع على النسبة
 واسكان بالوحدة وفي اخره بين محالة والسوابن بالجمع
 المتصلة وسكون الواو وبالوحدة واخره نون اسم مواضع تفتح
 قوله يا هن الفرد المذكور ولا مع لوبيل قوله هو غزاهما
 قوله وما هنت بسكون النون بالوحدة دم قوله
 ما لي اخر للندوب اي من المردوها السكت قوله
 بفتح الهمزة وكسرهما ايمان العائش في الوصل لغيره وهو
 الوقت وسعت بالكسر لست السكتين وبالفتح تسكتها بمساة
 الضم والفت بذكر من اللام خلافا لكثر الجمع بين الي والسكت
 بدل لكرها ولو كانت بدل اللام لم يحسن الكسر لانه اذا ابدال
 اليها من الواو وغزاهما دم للصيغة قوله اذا استنيت
 اسم شاعر العصف وشبههوا السكر غزاهما المقودة فتردوه في
 الشاوي واميتع الاستغاثة على الاسر اصطلاحا

الاستغاثة

فان المستفاد حقيقة المعنى او الحقير مدلول اسم
 قوائمه منادى فابديته التسمية على ان المستفاد
 اصطلاحا لا يكون الامنادي ولو اطلق وعرفه خلاصه ذلك
 او لم يفهم ذلك سمى قوائمه بغيرها غالبا وقد يخلو من
 اللام فلا ينفرد كما ياتي قوائمه باللام انما اختيرت لمناسبة
 معناها المعنى المستفاد وهي اسم التخصيص اذ خلقت
 على المستقام فلا تارة على الله مخصوص من بين امثاله بل دعاء
 دم قوائمه موقع المضى والمضى الذي يقع معه السلام
 دم قوائمه لان تركيبه في لفظه ومن اللام الخارج من
 خواص الاسماء فانصفت شبه الحرف سقى قوائمه ٥٠
 معرب مطلقا وان جرت باللام وكان معربا قبل التماسا
 ياتي الله قد يخلو من اللام والالف العاقبة لها فيكون
 حكمه كسائر المناديات ولانه قد يكون مبنيا مقبل النون
 نحو ما يمسى والى التماسا والى الف المصير معربا
 قوائمه بيا تقدم ان بالاندي البعيد فيلزم ان لا
 يستفاد بالترتيب الا ان كان البعيد او يقال الاستفاد
 كما بعد لا يحتاجها الى بعد العبرت لانه لكون على استماع
 الامانة العتاج السماس قوائمه لا هو لم يولد عليه
 تعدي الفعل الرابع لم يولد الفاعل الى غيره المتصل قوائمه
 في غير طين اى افعال القلوب دم في باب التخيير وما حمل
 عليه من نحو فقدت وعدمت سقى قوائمه والاصل
 ما اليه يد اي نشر حذفت هـ ال للتصنيف واحدي اللذين
 لا لفظا الساكنين ومنعته من بان ذلك يقال فيما لا له نحو

يا للدواهي

يا للدواهي قوائمه من الكوفيين استدلوا بقوله اذا الذي
 المثنوب قال يا لان الجار لا يقتصر عليه واجيب بان
 الاصل بانهم لا منازع الخلف ما بعد الا الساكنية دم ٥٠
 قوائمه فتبيل زائدة تدليل مصداقها ورد بان
 الزيادة خلاف الاصل سبق قوائمه وقيل ليست بزيادة
 هو الصحيح دم قوائمه بالفعل المزدوج اعتبارا بانه
 مستد بثنائه واجاب ابن ابي الربيع بانه من معنى الالتجا
 يا الزيد والتجني والدواهي وابن عسور بانه ضعفت
 بالترام الخلف فتقوي تعديها باللام قال ابن هشام وفيه
 نظرون اللام المقوية زائدة وهو لا لا يتلون بالزيادة
 واجاب دم بانه صريح في مغنيه بان التصنيف ان لام التثنية
 ليست زائدة لما احتمل في المعامل من الضعف الذي نزلت
 منزلة القاصرو لا مصادفة محضة لا طراد مصداقها
 فلها منزلة بين منزلتين وبذلك يدفع تنظيره انتهى قوائمه
 بحرف النون اعترض بان الحروف باهتار ما فيه من معنى الفعل
 لا يعمل في الجور وهذا غير متقدح لان الظرف ليس اسو احالا
 من الحال وقد عمل الحروف فيه بما فيه من معنى الفعل كقوله
 كان قلوب الظهور طبا وبائسا لدي وكرها القيا وبالمثل
 البالي دم قوائمه حملا على الموضع والاموضع رفع له
 لوضع بالرفع وجوز من بامتناع ما عدا البقر قوائمه مع
 المصروف اطلاقه شامل للمعطى بغير الواد ولا مانع منه
 اذ قد يمتد الاشارة الى تاخروا في رتبة الثاني في التثنية
 سقى قوائمه لامن اليسر لان الفرق بينهما وبين المستفاد

في

له حاصل بطله على المستفاد دم ويقيم من ان الوباس
 موجود فيها اذ كبرت يا وجهه ان المستفاد له قد يلحق
 الدماء اذا حذف المستفاد اثره في الحق ما ذكره لو حذف فتم لام
 المستفاد بخلافه ليس سق قوائمه بخلافه ليس اي فقط فان
 اخرج نيا اخر عدل الفم بامير من خوف اللبس وهو انما رايه
 بقوله ليحصل الفرق في الثاني وفي المستفاد موقعه في الخبر
 فاذا زال احد هاتين الاخر فلا يحسن ما ذكره هنا قوائمه
 بالاعتناء الى اخره غلط ويزيل وبولفسخ اسما جازع
 قوائمه على ما ذكرنا في اخره وهو قوله وفي سوي ذلك
 الى اخره قوائمه فيها الامرين ليل الى اخره تمامه كان بخومه
 كل منار الفل شدد بيزيل وعلا الفل عكك ويزيل
 ع قوائمه بنقل محذوفه الخلام حينئذ جملتان قوائمه
 حال محذوفه الخلام جملة واحدة قوائمه قد جبر المستفاد
 من اجله من اعدان قولنا المستفاد من اجله من ان يراد
 المستفاد والمستفاد عليه او كل منهما وقت المستفاد في جملة
 اي بسببه فاذا كان المستفاد من اجله من النوع الاول لا يجوز حرمه
 من البت بل يجوز بالدم واذا كان من النوع الثاني جاز لها
 فان جبر عن وجب تعلتها بفعل التاكيد او الانصاف او غيره
 ذلك دم قوائمه عاقت الفاي ناوتها من العتبة وهي
 المؤدية فالان تجوزية والدم اضري دم قوائمه نحو ما زيد
 المهر وصح الجاني كما لو ضي بانه حينئذ مبني على الفم وان
 قوا بعد لا ترفع ومقتضاه ان كانت الاستفاد اذ كانت المنب
 والجمع على حدة صار امينين على اليا اخر انظر وجه البناء على

على الفم وعدم تقدير العلم فان الالف لا تقتضي كونه الفم
 قباها بنا بل مناسبة وعلى كونه مبني على الفم فهو
 في محارصب لانه معنول به قوائمه ولا يجوز الجمع بينهما لان
 الالف تقتضي الجبر والالف الفم فبين اثريهما تنافس قوائمه
 وقد عيلا بينهما منطوق ما يستحقه لو كان منادى غير مستفاد
 تقتضيه قوائمه الاما قوم الى اخره تمامه والمفاد ان تخرج للاربع
 اي العالم بالامور قوائمه ومثله اسم الى اخره فيزيد حوازه
 الحاق الالف والالف ههنا وهو اللام ب قوائمه باعتبار المستفاد
 فتقول بالحبب نفع اللدم وباجها الزيد يحتمل تمام اللدم محذوف
 اي اوهوك لزيد لوزوب قوائمه باعتبار استغناء قوائمه
 بالحبب نفع اللدم بنا على المستفاد مجازا شيئا له بمره
 يستفاد حقيقة دم قوائمه وكسر ما الى اخره نحو بالقوي
 للحبب دم قوائمه بالاناس الى اخره للتاثيره الواطيه والتوقل
 بتشد يد العين للجهة النطق والبي الخيل والعدوان التقدي
 الفاضل قوائمه الى القوي لان الثاني يالا يعلم ان يكون هنا
 مستفاد وان صح هذا الساس في الجملة فكلمه لم يتعدوا الاستعداد
 هم لانهم مجموعون بهذا الوصف الذي وصفهم به ولا يهجم اعقل
 من يتصوره دم المتدنية هي بجم النون مصدر بذهب الميت
 او انج عليه وذكر خلافة الحمزة دم قوائمه ما للسادس لاجل
 لمندوب منه اشارة الى انه في المعنى ليس عبادي وهو كذلك
 اذ لم يطلب اقباله ومن قرع معنوا في النداء يا غلامك ان غلام
 احدا المسميين ينطقون خطابا للحمزة ولا يجمع بين خطابين ولما روا
 في السندية ولقد ذكرنا قوائمه المنصاع عليه الى اخره

السندية

أي بواحد لا يخرج عن تعبدت على زيادته **قوله** أو
 المتوهم منه أي كونه محل التمسح فوالله أعلم بما يختص
 وأما صحتها فنحن **قوله** ولا يندب إلا العلم ظاهره
 ولو غير مشهور وصارح من لا يندب إلا المعروف علما كانت
 أو لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب انتهى **قوله** أسعد
 الجسر المشهور خرج المصنف عن إقدام زياده فيجوز تعبدته
 اتفاقا لكنه يشتمل وأعلام رجلا ولا يندب مثله على الصحيح
 والتماني بحججه وندبة كل كلمة والمصنف إنما هو في التمسح عليه
 أما المخرج عنه فأنه يقول وأما صحتها وإن كانت للصلوة
 غريبة **قوله** دم **قوله** أسعد الأشرار وكذا المخرج
قوله رندب الموصول إلى آخره أي عند الكوميته
 وهو عند المصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول
 للندب وبأل وإن اشتهرت صلته فلا يقال والذي جري بوزنه
 إذ لا يجمع بين حرف الندبة والـ **قوله** بالذي **قوله**
 اشتهر أي بالذي اشتهر أي بالصلة التي اشتهر بها
قوله صله بألف هو ظهور الحاق الألف بالفتحة وقدم
 خواصناك بأنه حينئذ مبني على الفتح وقياسه أن يكون
 هذا اللفظ مبني على الفتح وعلى هذا ليس في لغة الأندلس لكن
 الشاطبي جوز تقدير العزم ولم يتر من الحكم الثاني فليصر رسق وأطلق
 الشاطبي كالنص بين وصل للندوب بالآلة لكنه في التمسح لا يندب
 ذلك بأن لا يكون في آخره ألف وما نحو عباد الله فلا يجوز ولله
 اللهاء لا يستعمل ألف وما بعد الألف وما بالمواد صرح بالفتاح
 وغيره **قوله** ماخر العنة وقال للليل وسر بل تعلق الموصول

نحو زياده الطويل لأنها إنما تلتحق نحو المندوب وهو
 الموصوف لا الصفة دم **قوله** ولعقته قول إلى آخره
 والتيسر بيقينه لأن الصفة مع الموصوف كاللصاف مع المصاف
 اليه فكما الجارية والحر الموصوف به يجوز زياد الطويلة ٥٠
 وأجيب عن الأول بأنه شاذ وعن الثاني بالفرق وذلك
 أن المصاف والمصاف اليه تركيا وصار مدلولها واحدا حق
 لو فصلت أحدهما عن الآخر لم تغير المدلول أصلا وليس كذلك
 الصفة مع الموصوف فإن الموصوف يستقل بالندبة دم ٥٠
قوله لا خلاف في إلحاقها بغير الصفة إذا كانت بين
 عليين عن زياد بن علي وقياس قول الخليل وسيدويه أن
 لا تلتحق البيان والتوكيد فعندي أنها تدخل في الندب لقوله
 تدخل آخر الدول طاهره دون المندوب عنه ولا يبعد دخولها على
 كل منهما وكذا يقال في عطف النسب لأن مقام المندوب عند
 فتقول ولعلنا زياده وتدخل المصنف النسب نحو زياده وعمره
 نهاية وتدخل التوكيد اللغظي وأمره وأمره **قوله**
 متلوها إن كان ألفا إلى آخره سكا كانت حركه كالمعصوم وكذا
 كالمصاف للمصاف على لغة من يتلونها ألفا كما سلكهم المصنف وإن
 كان متلوها حركه ثابتة محدودة لم تحذف ظلالا للصوت
 تسهيل فلا انديت الحركه مائة بلعيا قلت والمياه بمنزلة
 العين والكومون مجزئان بمنزلة فتصريف الألف لا نقاء السكتين
 دم **قوله** من جلة نحو وأحد خبر بوزنه فإن قيل صلة
 من هنا لا تنوين فيها لأن زعمهم لا ينصرف للمعية والتأنيث
 قيل فيها تنوين معتد بصغيره وهذا باعتبار أنه علم على الياء وأما

باعتبار ان علم على القلب فهو منفرد بقوله والشكل
 الى اخره كذا يا الضمير وادوة يولي ان مجتهدا فقال للباس فتقول
 في هذه قومي ممي به واقوميه بابدال اللفظ النذبة يا وحذف
 يا الضمير لا لتساكن كثيرين ولو قلت ولقوما لا التباس المشتق
 وفي دمية قومي واسمي به واقوميه دم قوله حقا اوله
 الى اخره يعني اذا اريد به لادة اللفظ النذبة فهاذا كرايدت من
 جنس الحركة والافعال وانما قلت فقط مع كماله من اول الكلام
 وما ياتي ب قوله يوم لا يلبس الا بالاسم لئلا يلبس لست
 عليه اذا قلت في حرف وجهه اي ان يكون الفتح يلبس للمعقود ومن
 الكلام بما يذهب اليه الوهم وهو غير معقود والوجه ذهاب
 ظن الانسان الى الشهود وهو يورد غيره يقال وقت في الشيء بالفتح
 ام وهما بالاسكان اذا ذهب وهما اليه وانما تورد غيره
 واما وهم في الحساب فهو بالكسر يوم وهو بالفتح اذا قلت في غيره
 الاول فاني انما نظرت بالوجه الساكن العاصم بالفتح قوله
 والحالة هذه اي ان الفتح ليس له مطلقا ب قوله كماله
 لغايه عن النذبة يولي على انه جعل المسدود المعقولين لا تزد وقد
 يلزم عليه التكرار مع قوله ما ولا المنادي اجعل المسدود
 ذلك مانع من ان يرد وان تشاء عدم الزيادة في المسدود والاسم
 تورد ب قوله معقود تشبيها للضمير قوله وعلو
 لا لتساكن كثيرين كما مر قوله اشارتها في الوصل وهو عند
 الجمهور من اجزاء الوصل يجري الوقت دم قوله ولغيرها
 بين الالفاظ النذبة قوله ولغيرها جدي الى اللفظ الساكن
 به وهو اذ هو مسدود بفتح معقود مانع من ظهورها الفقرة

لاجل الالف وليس عيني لانه معناه سر قوله لزم
 اليه يمكن حذفها على تقدير مسكونها لا لتساكن كثيرين وان لم
 يكن للمضاف اليها منادى ب الترخيم قوله حذو اخر
 المنادى فربما لا يفتقر الى حروف قبل كلامه للحرف والحرف
 وحذف للرب سق قوله لا هو او لا نذر العدا ليعلم العدا
 ادراك الكلام اكثر من الذي ليس له معنى وانما يفتح المنادى
 الذي التليل ب قوله في موضع المنادى من فاعل الحذف
 اي موحى او الترخيم لمن المنادى في المنادى لبعض وعينه
 ان حال المنادى اليه لا يتقدم عليه قوله على حذف
 معناه لي وقت ب قوله لانه بلا فيه اي في الجملة والا
 فالخذف اعرض الترخيم ب قوله مطلقا اي عن التثنية
 فيقول للون فلا ينافي ان المنادى وطا وهذا الاطلاق مقابل
 التثنية في قوله الا في الا الربا في الماخذه وقضية هذه
 المتابعة حوا في طرح المنادى بالها وان كان معناه وليس
 فالمراد المتابعة في الجملة ب قوله في كمالها بالها
 يستثنى منه قلة كفا من مائة كما سيذكر الشارح قوله
 افا طير الى اخره فانه وان كنت قد ازعمت صوري فاجلي وملا
 حسب المحذوف او اجلي محلا وانما كنت صوري فاجلي
 واجلي استثنى ب قوله محذوف الى اخره فانه صوري واشتاقني
 على معي واذ يدور في العين المحالة وكل الالفاظ
 الذي يحذره الانسان ما يذره عليه صوري واشتاقني
 به لئلا يفسد من عذري بفتح قوله بالها في المبتدئ
 خرج بذلك المستغاث لانه محذوف لكن ظاهر قوله للباس

الترخيم قوله

يشهد بحرف قماش وحذاء مما كان مسببا قبل السد وحقن الحمران
 مما يحتقر بالسدا ويحقن بزيادة واما كل ذلك فمحمول على الحرف
 دم قولته لانه علم جبروت ولم يذعن الحرف دم قولته في
 الاخره قماشه ولا يذعن موقف حرك الوداع او يا صبا عنة
 قولته يا حرميل يوم يد يا حرملة قولته قالا ابو حيان
 الى اخره منذ ذكر في المركب للرجي ما يورث قولته لم تلحق لانه
 فتنزى بالعزموا عليه من جعله اسماء ما حزين بنوعه على الغم
 م قولته كليتي في الاخره وبعيل قاسية بطي الكواكب
 كليتي في صيفي وانصب من التفت وهو السبع قولته هو
 معرب تشبها بالمتاقم قولته هي بالعلم لها الحرف من جيع
 قولته انها على الحركة ما قبلها كفتحة وال يا زبد بن عرفانها
 اتباع لفظة السون والاتباع هنا اولى من ذلك لانه في كلمة
 ولانه اتباع متاخر لمقدم مصر دم قولته وهو اختيار للسنن
 وجه اختياره كونه اسهل قولته في حقيقة الفتح العين المملة
 والفتاق وسكون النون بعدها موحدة فالتفتا انضمت
 للفتاق يقال عتاب عتبتا اي ذل وفتايت حداد تفسر
 قولته سببويه ترخمه ثانيا ايمان بقى بعد ثلاثة احرف
 سببويه قال ابو حيان والعصم مذهب سر وبعور والسماع
 خرقا والوجه في في التا اذني هو على كثرة من اربع عشرة
 احرف وبعور لحدوها وهو الكثير ترخمه بحدوث التا فقلوا التا
 وهو قليل ترخمه بحدوث التا لولاها انتهى قولته اجماعا
 بين بد الى اخره تمامه فكن حرفا فيها تحون وتسرقا في النهاية
 وحر ذابعم للهم دفع الراوي اذ لا المعية تحرف عن الفاعل

قوله

قولته ياربط الى اخره تمامه والمربى اذ الترميد
 قولته الا الرباعي الى اخره اذ الترميد والعلامة في
 الترخم لكثرة نداء العلم قاسية التحريف والترخم وانما
 اشترط ان يكون ما قبله على ثلاثة احرف لانهم كرهوا القصر
 الاسم نقصا قاسيا مطروعا قلنية الاسم انما كمن
 اي ان لا في بلاغته ظاهرة موجبة فلا يورد نحو يد و دم
 فان النقص منه وان كان بلاغته لكنه قليل غير قياسي
 والشذوذ لا يعين به ولا يورد ايضا نحو عم وشج وعمسا
 فانه وان كان قياسيا لكنه لعلته ظاهرة ملحقة الى الحذف
 وما يقتل من ان للسادى ميني والاسما المشبهة تكون على قدر
 من ثلاثة احرف كمن وما مندمع بان البنا فيه عارض فهو
 في حكم الدم وخشته تشبه الرفع كاحرفان قيل قد حصل
 ان ما كان مؤنثا بالها يجوز ترخمه وان لم يبق على ثلاثة
 احرف نحو شبة وشاة فما يلزم استغناء ذلك فيه و لانه
 العلم والجواب ان بقاء على حرفين بعد ترخمه ليس لاجل الترخم
 بل مع التا ايضا كان ناقصا عن الثلاثة اذ التا كلمة اخره
 لكنها المتزوجة ما قبلها بحيث صارت متعقب الحركات
 دم قولته واستاد او في الغالب يد ليل قوله الذي وقيل
 م قولته ترخم الحرك الوسط لانه ان حركة الوسط
 كل الحرف الرابع دم ولذا كان نحو سترع ومعرف وعرف الهمز
 بان حركة الوسط ممة لغيره في حذف حروفها
 على الكلمة وهو التنوين وها هنا في حذف حرف اصلها
 وايضا ليس الحذف ها هنا واردا على حرف بعينه

نظمة الالباس سق قولته قيا ساعلي قولم الى اخره
 لا يخفى ان المراد كراويا صام شاذ ان كما ياتي فلا يقاس عليها
 قولته ان لا يكون ذا امانة ومثل الصانع المشبه به
 فلا يبرحم دون شري قولته ان لا يكون مختصا بالانوار
 ولا يبرحم المني بسبب غور النور كما احذر من سبوطي قولته
 وان لا يكون مندوبا ظاهره ظهوره دون الف النديبه وهو
 مفهوم كلام من قولته ان لا يكون مستقفا فاشا مل الذي
 الدام وغيره قولته اعلم لك الى اخره مررت عامر قد
 في الاستقافة انما يختص بها قولته ومع الامر لخص
 أي وجوبه بالان عني قولته ان لا يكون الى اخره وشيخهم المذكور
 السالم مع ان في ترجمته الالباس بالمتن وهذا يدل على عدم
 الالتفات لهذا الالباس قولته ساكنة المقترون لا يفتقرون
 احرف اللين على احرف العلة الا اذا كانت ساكنة فتقول
 ساكنة وصد كاشق قولته لينا احتراز عن زائد
 ليس لينا عن شمالها من زائدة غيرتين مع قولته
 حتى سفر جلي الى اخره بعد التيقظ ليقولته على عدم
 حروجه بما قبله قولته عن قطر الجبل هو التوسيع
 وافرجه القصر وقاوس قولته فانه يجوز يا قولته لا يقتصر
 على حذف حرف واحد منه بوجوب عدم التلويح قولته
 هي جمع بفتح الهمزة والوحدة والمنة التفتية المشددة واخره خا
 مجهة للعلم المنطوق بفتح قولته وقنور بفتح القاف والنون
 والواو المشددة بعد هاء الصعب اليوس من اعلى تصريح
 قولته باسم الى اخره تمامه ان اللوات ملق ومنظما أي

يا اسما

يا اسما اسوي صبرا وكان تمامه وملق مبتدا اخره محذوفه
 ولذ لك منتظما أي منا ملق ومنها منتظر قولته يا اسما
 اخره تمامه ترجو لبا ورجاكم يباس ورجو ورجو من ورجو
 مع قولته لا يفرق بين الغن المجرى وسكون الراء في النون
 ملق من طين لما طويلا العنق تعبر قولته يا مصلح محذوفه
 الواو مع الاخر وان كانت محذوفه منتظما قولته لان واو
 بعد حة فليس من محذوف الخلاف بل ما استخرج شروط الوفاق مع
 قولته ولا سبب مقل على ما صرح به ابو حيان والسيوطي ودم
 وغيرهم جاز من به من انه يشترط في المخرج ان يكون مبنيا
 قبل السد الا ان يستثنى للركب او يبنى على لغة لغوية لغراب
 ما لا ينصرف او يكون الضم ومن وافقه من الذين في ذلك الاشترط
 سق قولته وكذا انتم في المركب العددي والمفسر ان كانا فركبت
 حنة عشر فحذفت حمة ثم وقفت فانك تحذف يا اسما في اللين
 واذا رجعت بعدك حرة وقفت على لغة من ينوي ان تقول يا بعد
 بها اسكت وان شئت لم تات يا لها وقت باسكان الاخر والما على
 حة من لم ينو فيتم الوقت بالاسكان وذهب الاخفش الى عدم
 المحذوف من المركب المخرج عند الوقت دم وقوله فيقيم الى اخره
 يؤيد ما سبق عن ابي حيان في المونث بالثا اذا وقف حلت
 بعد الترخيم مع قولته وسن انزل الى اخره لعدم السماع دم قولته
 لا يحذف منه الا العا أي مقلك الفيا الفيا قال في غير وجه يا اسما
 دم قولته لا يجوز حذف اللين الثاني لانه وليس بالمراد
 واجيب بان اللين يزول بالانتظار فينتهي الى غنيت سبوطي قولته
 قيا ساعلي على ما قبله ثا التامث لان الجزء الثاني يغيبه ثا التامث

من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتفسيره
كما ان التاء في كذا كذا سق قولك كذا بوزن كذا في الحذف
فكانت قرحم الثمان والثمان ومن ثمة ليعتد اثنا عشر كذا في
ثلاثة عشر واثنا عشر كذا في العاشر وفيه نظرون في الاستمر
براسه في مبدؤهم من معاقبتهم الموزن حذف الالف منه كذا في
الموزن دم قولك كذا لان سر ذكره كذا في الاخره رده ابو جيب
بان سر سر يفر على ترخمه بل قال من العرب من يفر وفيه ليا ناله
اقبل في سره على انه ترخم وجوابه ان هذه العبارة ظاهرة في
الترخم فلا حذف كذا في كذا لا يجهل الا على وجه الترخم لكن الموضع
من كل ما الخفاء ان العلم للنادي اذا كان جملة لا يرم لها على
اعرابها لاصلي وانما وجب حكاية الجملة لانه المسمى بالجملة غرضه
بقا صورة الجملة فيها لان الغرض من التسمية فيها تسمية
المسمى بما ينو عنه المركب والجملة انما قد رخصت معاها في التسمية
المنعوتة فيجب ان تبقى بها على اذ لو عربت لتغيرت لفظا ولو تغير
لفظا لم تغير معناها الا في منما في تبطر في اية التسمية دم قولك كذا
في وجوب لقب السبب التناج ووجه التناج اي راحة التناج والزيادة
في لفظه التناج مقابلة والقب بذلك للناج في التناج من لفظ التناج
تسحق قولك كذا من عدم التناج وهو ان يكون الاسم المتكرر الصريح للغير
سائقا للتسمية قولك كذا ما كان حذو اي الباقي الذي كان حذو
قولك كذا وهو مبدؤ التناج على ما ينبغي اذ التناج كذا في التناج
يكن بعدا لان نحو حوزي من تسمية خاص اذا سميت به دم
قولك كذا لاصول والجمع التسمية بالواو وهو حوزي من التناج
كذلك فيما الوسمي بالجمع ذي الياء نحو قاضون ومعلمون دم

قولك كذا

قولك كذا لاسبب الحذف وهو الساكن الاخير قولك كذا
عدم الدلالة الساكن الصغير كالثابت لفظا ولا حذف في ياء الياء
والحذف في اللفظ التثنية او لفظه العلم لفظا الساكن لفظا وقوله
خز قولك كذا في تاجه الى اخره وفيه تارة يا مشري وقوله
يا نجي مشكل مع قوله الثاني والتميم الاول الى اخره فغير ان خمسة
ما ياتي بالعمنة وهذا ما بعد فلا شك في قولك كذا في لفظه
بعد كسر فتبدل اللفظ كسر والواو ياج قولك كذا في لفظه
واله على اصحاب الحذف والواو لوجه الدلالة فلتبدل اللفظ
كسر والواو ياج تسحق قولك كذا اذ ليس في العربية الى اخره
وذلك لمزيد التثنية لفظا الياء التي قبلها كسر وينكر ما الفرق
بين الاسم والفعل خذ في الاول وجان في الثاني مع التناج
كذا يقال في المبنى بنو شري قولك كذا اسم معرب فيه ان هذا
منادي حوزي وقوم مني والجب بان لم يحكم العرب لوجه ياتيه
خز قولك كذا نحو يدقو وحيل على عاين تسحق قولك كذا
في ترخم نحو صبيان الى اخره الصبيان التسلب وحيل صبيان الى
سجاع رواذا رجعت شاة قلت على قول راشا وعلى الثاني راشا
برو اللام لبقا ياء على حرفين ثانيا حرف علة ولا يكون كذلك
اسم ممكن واما نحو غاد فتقول على الاول بلعاف وعلى الثاني
يلعاف فبذلك اخرج لوجهين احدهما انه يتو الى الالف لان الالف
اعلت والثاني انه صار كاسم فقام على ثلاثة احرف وما كذا كذا
لا تقلب واوه حوزي واوه حوزي حوزي حوزي حوزي حوزي حوزي
بن ثواني لعل لان افان حوزي يتوافق الالف لان الحروف في ثنائيات
فلا كما في ما بان حصة العاوي في واوسميه ان الله من قبله عز اصل

والواو لما تغلب فرغ حيث وقعت طرفا بعد الانفلاحة بعد
قوله لما سبق من ان الواو يحكم لها حكم الحشو قوله
تليها النوا واما العبد لا يترك على الاول لان شرط ابدالها ان
لا يكون بعدهما ساكن وعلى الاول بعدهما ساكن فتدبر ادون
امثال قوله مع عدم افعال وهو ساكن ما بعد حشا
قوله سياتي بيانه في قوله لغز الكتاب وان ساكن بعد السكون
كندا لا غير الله قوله بريح يضي اسلم اري ودعوتني
الواو قوله وعلوه بعل النوى المملة في ما علقته
على البصر بعد تمام اليوتو تصح قوله بوشا ولسا اسلمها
رقا وكساو قوله يا ذوا بود الميزوف اذا صلت له نوات
ولما قيل في الفتنية ذواتا ب قوله والترم الاول الي
لغز كلامه هنا شاعل للعلم والعفة وصح في غير التسهيل
ما قاله جليقة ان هذا اللبس مما يستوي في السنة لا في العلم وهو
الذي له عليه الكلام سر وجهه ان اشتباه اللبس بلملة ما يتكلم
اللبس في الغالب ما له من القرآن كل موضع قامت منه فنية بقرن
اللبس ما من الترجيح على شيء التزم كانا واما دم وعليه فيصح
الوجه ان اذا اللبس كل منها فيصح ترجمه نحو قتاه في ما على الوجهين
بالبشرى فيقول في غير موضع لكن فنية تجوز في النظم ترجم
المشترى والجمع يهدف زيا وتلك كما مر من انفسه على ما ذكره
ولعل الفرق انهما التانيث وصنعت لتعيين الموش فلا يلبق
خذ من عند اللبس لما فاتته الغرض من وضعها ولا كذلك
ما بعد ما سبق قوله لا يكون له الا التانيث وما التانيث
لا يكون مبدلا لاجب قوله سلم فيصح الاول قد يلبس

علم

بلم سمي به ب قوله الاكثر الى اخره لان المحذوف
للترخيم في حكم المجرود لانه مراد بوجه الثاني تنوين المجرود
نبا لكونه كذلك لغز اهل العلم تنبيه لاجل التبيين
ومن المرحم وقته الميراني والغز واستقصا بين السراج دم
وظاهر ان على لغة عدم الانتظار يجوز ولم ثابت مدعاة
للنظ وامام على لغة الانتظار فنية نظرا لانه في المنظم
والذي يظهر للقران لان الحرف الذي يحته الحرف في حكم التانيث
ويومر جو اللفظ التانيث قبل التانيث قوله فواظنا
مكة الى اخره تقدم في احوال اسم الناهل قوله في التانيث واللم المنيوة
وقيل بدلت وا قوله في التانيث الى اخره تعشوت في التانيث
اي الظلام والفتنة في فنية معة فتن حزين شدة البؤس ومنه
بهم فتن سبور قوله في التانيث ما لا امكن الى اخره مما جمع
رمه ما نخر قطعة القيل المانية وشا بعد جبهة وامام
اصلا مائة ز قوله في التانيث اصل صاحب نهم ابن خروف
ان اصل صاحب مائة لغز في محرم الرب المزمع في ترجم
يحدثا لكثرة التانيث في احواله ترجم اخر بعد ذلك الترجيم
لحذفت الياء من صاحب وهو تعسف لا اعي اليه دم للتعسف
قوله في التانيث لغز الى اخره هذا معناه لغز واما المطلاع
منه في تفسير حكم على بخنونا تاخر عنه من اسم ظاهر معرفة
والماعث عليه اما خنونا على ما في الجرا ويعتمد الفتوى او اوضح
حنونا في البعد فقير الى معناه او يجوز بيان الحق ودخوله
حنن العرب اقرى الناس للتعسف بقرن في التانيث كندا الى
اخره ولذا ذكر بعدنا قوله في التانيث كما في لغز على من الاخر

الاختصاص

نحو احسن بزمرد والامر على صورة الغير نحو والادوات بضمين
 اولا ومن والغير على صورة الاستغناء عن كل من خالف غير الله
 وعكسه نحو احرى بالامر ما نسبت هاشلا واليه حار على منفي وما
 قولته في ثمانية الحكم زاد عليه في النسخ ان لا يكون كثر
 ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا خبرا وان لا يستثنى به ولا يندب
 ولا يعين به الا فسر للترك وان اياها اختلفت في صفتها هل هي
 اعراب او بناء في الندائين بالاختلاف وان العامل المحذوف هـ
 لم يوص منه بطي وهو من عمله في الندائين حروفه وان العامل هـ
 المحذوف هنا فنقل الاختصاص من قول الندائين الدخا وهذه
 للحكام بلجعة الى اللفظ واما الحكم المسمى في ثلثة احوال
 ان الكلام مع الاختصاص خبره مع الندائين او الثاني است
 العزم من دكون تفسير مدلوله من بين امثاله بجانب الية
 والثالث انه متبدي لغير او قاعه او زبارة بيان بطلان الندائين
 فيها انتهى قولته وهذا لا يقتضي بدا الاختصاص على
 اسم الاشارة يدل على انها كانت هنا بالموصول ب قولته
 انه مرفوع اي حرفة للنظير يقتضي وهو صحيح في ان ضم اتباع
 اعراب فليست بها العامل فيه فانهم في نظيره من الندائين قالوا
 ان العامل ولا بنا احدثت الضم المشبه للمرفوع فزوي في التامع
 ولا يمكن ذلك هنا وليس هنا يا قاله مسب وسند كرم ابن العلي
 ما ينفرد بالواب قولته بضمه نحو انا وفي قولته او يشارك
 فيه نحو نحن ولك دم قولته ايها العمامة بكسر العين وجملة
 الاختصاص في المثالين في مومنه نصب على الحال والمعنى انا افضل
 فذلك محض مما من بين الرجال والدم انتم لنا محض مومنه من بين الصفاء

نسخ

نصح قولته محذوف ما قال قال ابن العراب المدون باليسر
 منقول من الندائين المتأدي لا يكون ذا لام وهو كالموصول
 منقول عنه قطعا والصلح بمقتل المدون ان يكون منقول من الندائين
 ونصبه بضمه قد كثر في الندائين وان ينسب بفعل محذوف نحو اعني
 او انعم او امدح والتكرار خلاف الامس فالاولان انما هما
 ينسب انما ينسب العزم قال عز وجل انما انما اليك الرجوع منقول
 عن الندائين وانما ينسب النصب المتأدي اجزا النصاب الاختصاص
 مجرور واحد قال كرم وهذا لا يرد في ما قاله ابن العراب
 ان لنا محذوف ومن ان يحمل مثل ذلك منقول من الندائين محذولا
 على قوله وما وجد فيه نسخ النبي قولته بضمه من العزم
 استعمل من محذوف او استعمل خبره والعزم محذوف ما حذر محذولا
 قولته بضمه من معاشرا لغيره من محذوف لا يورث خبره قوله
 قولته بضمه من بدل في اخره من محذوف اعصاب الموصول خبره
 قولته بضمه ولا اسم اشارة ولا موصول ولا خبرا محذوف قولته
 الا لفظ التما وايضا وجه الضم فيها حكمية جالها في الندائين
 فقل جالها من الندائين واستعمل في قوله قولته ان يلى خبره كرم
 ولا يجوز ان يتقدم على العزم ان يكون بعد حشوا بينه وبين ما نصب
 اليه او اخر اسبوطي التقدير والاعراض است و ان حكما
 مغتران معنى فالأحرر السليط والتقدير عكسه والتقدير يشتمل
 على محذوف بكسر اللام وهو التكميل ومحذوف بضمه وهو النفاذ
 ومحذوف منه وهم الشر مثالا غوفي نظر التقدير يكون ثلاثة اشياء
 باياد وبقواته وبما ناب عنها من الاسماء الصافية الى غير الخاطبة
 نحو نساك وبكسر المحذوف منه غي الحسد وسياقي بيانها في كلامه

التقدير والنداء

الى اخوه المنار بفتح الميم والنون حدود الارض والبرية لا ارض
 الا واسعة واليا فيها طرقت مع قوا ^{١٠٠} تكون ما بعد ها
 في اخوه فيمنه ان يقال في غور اسكن راسك والسيف است
 للحدف واليه ان قول قطع وهايزان قدر المنقول معه
 دم قوا ^{١٠٠} لتذكركم من التذكيرة والاسل منهم المهمة
 والسون المهمة ما رقت من المد يد السيف والسكينة
 تصح قوا ^{١٠٠} فتر حذف من الاول للحدف وهو حذف
 الهمزة قوا ^{١٠٠} ومن الشا في المحذوف وهو ما حذف انشك
 تصح قوا ^{١٠٠} وفيه شد وذان الى اخوه فيه شد و
 ثالث وهو اجتمع حذف الفعل وحذف لام الامر تو صبح
 قوا ^{١٠٠} واصنافه ايا الظاهر يقتضون ايا في نحو اياه
 مصانعة للبا وهو قول الخليل تصح وعذب للمهم لانها
 حرف غيبة وعليه فزاده بالاصنافه الربط والتلحق
 قوا ^{١٠٠} مقتضى بد الى اخوه مجتمعا باب الافتراء بالمخاطب
 فلا يقال شاني ولا فان قلت كلام المصنف ليعلم انه جاء الكلام
 والغائب وانه اختلف في القياس لقوله في كل ما حذف فضلا
 وهذه مما فصل قوا ^{١٠٠} ان هذه مما لم يزل الشدوذ
 انما قبله في ايا وقد استثنى هو ايا في قوله فلا ايا على انه
 قبحا الاخر للنائب نحو عليه بالاسم والتمثيل على
 رنيد لكنه قليل وما دل على ان المصنف لم يطلب اي حلو على
 المصوم ونحوه سم قوا ^{١٠٠} كما في النسخ افاك اي هذا الطمس
 وعرفاته قوا ^{١٠٠} الصلاة جامعة اي ينصبها على
 ما ذكره وجوز من غير على الابتداء والخبر ورفع الاول على

الابتداء

الابتداء وحذف الخبر وينصب جماعة على الحال وينصب
 الاول على الاخر ورفع الشا في على الخبر المزدوج
 تصح قوا ^{١٠٠} قد يرفع الخبر الى اخوه مثله فيها المتعلق
 كما اشار اليه بكلام الفرائز قوا ^{١٠٠} الضمة بكسر النون
 الصالحة قوا ^{١٠٠} السلاح السلاح خبر لمبتدأ محذوف
 قوا ^{١٠٠} كليهما وقرا هذا مثل طسبه ان اسان اخبر به
 شين فطلبه ههنا وطلب الزيادة عليها دم قوا ^{١٠٠}
 وامد ولنه هذا شبه للشر قوا ^{١٠٠} والكلاب على
 البقر مثل معناه خال من الناس حريم وشرهم ولغتم انت
 طريق السان قوا ^{١٠٠} ولعشنا ووكيله بكسر الكاف كالمثل
 للهيئة وهو مثل من يعلم الناس من وجهه قوا ^{١٠٠}
 ومن انت زهدا لم يذكر عليا بسوء قوا ^{١٠٠} ولا شتمه
 حد ينهي ان يقول ولا شتمه حروا من حتى يكون معناه
 وكل شي ولا شتمه حرو قوا ^{١٠٠} وهذا لا رعا لك كانت
 المخاطب وعدا شيا فلم يرف بها قراي الموعود على حاله ونا
 فقال الموعود هذا الكلام او ارف هذا ولا ارف من عما قوا ^{١٠٠}
 قوا ^{١٠٠} وان تاتي فاصل الدليل الى اخوه للذي تجد من
 يقوم لك مقام اهلك في الدليل والمنار قوا ^{١٠٠} وعذرك
 هو معدرك انك في العذر وضعف من معناه بان المصدر لا يجوز
 على فعل الا في الامور كالحال لئلا يربط على انه قوا ^{١٠٠}
 وجب القلب وجبها المصدر على فعل في غير الامور
 لما اذن يكون هذا معناه وقيل هو عني اما ذكره شهد
 دم قوا ^{١٠٠} ما خارا اعطى الى اخوه ساق الافعال الناصبة

للمصوب ما يستلزمه على ترتيبها في الذكر السابق فاعلم
 ناصب عليه ما قرأ وظاهر كلامه ان قرا من طرف على يده صفة
 لانه لم يقدّر له ناصبا وقدر غيره وزد في قرا فيكون من صفته
 الجارح هو ناصب امر او امانته فيجوز ان يكون مفعلا
 وان يكون مفعلا معه وليس هو ناصب الكلاب على النهر
 واتبع ناصب حشا واما سوكيله فيجوز ان يكون متقدرا
 وتزبد سوكيله وقد كرهوا ناصب زيد من قولهم من انفس
 زيدا واسم ناصب كل ضمير لا اتوه هو ناصب زعمها انك
 من قولهم هذا ولا زعمك واما هذا في هذا التركيب فناصره
 محذوف اي ارضي هذا ولا اتوه زعمك وتقدر هو ناصب
 اهل النيل واهل النصارى واصبب هو ناصب مرجها واتبع
 اكله ووطيت هو ناصب سدا فاعلم هذا في ثلاث جمل
 وغيره جمل العامل فيها كلها والحداد قدوم صادفت فاعلم هذا
 هي جملة واحدة واحضر هو ناصب عذرك قال سيبويه
 اي احضر عذرك وقال الضبي التقدير احضر عذرك والحداد
 هو ناصب ديار الاحباب مع قولهم **قوله** وبرا قتل
 كلامها باشباش الالف في الاول ولينب الثاني قولهم **قوله**
 وكل شي ولا شئ حرم من كل وجنب شئ **قوله**
 اي كلامي وزد في جمل ان يكون كلامها منصوبا على
 فئة من المرسد الالف ويتبع **قوله** بسلامته من جمل
 الاشياء على الغير **قوله** ام ابي سيبويه **قوله**
 ومن انك كلامك زيد فزيد حرف وقع على انه خبر لمبتدأ
 محذوف اي كلامك او ذكر كقولك **قوله** وهذا على تقدير معناه

اي

اي كلامك كلام زيد لم يعم الفعل ولكن لا يناسب للقيام
 الذي يستعمل فيه هذا التركيب فانه يقال لمن ذكر عظمته
 سبحانك هذا قدرتك من انك نبي الله الامم والاول
 اي واسم الامم لك كما تصح بدعائه الشارح المسمى وقضية
 كذا اسمها هو مفعلة لذلك اعني لاعتبار الرفع في هذا الكلام
 مطلقا لكن قال السندوي ليس اي الامم ناصب بياها لعدم
 كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل ما بها
 واخذها حكمها انتهى وهو الصواب عين المختلفين
 فهي هدم كليات ومبنيات حكماس **قوله** ما ناصب
 عن فعل اي اسم ناصب عن فعل اي لغوه بدليل الترجمة فللرفي
 خارجة عن الحد فانما جارة الزيادة ما يجوز جعلها مفصلة
 الخراج والزيادة عن الفعل فمرها من المعنيت بما يصح للمع
 فلا حيلة الا بزيادة ما يجزى **قوله** هو اسم مفعول
 فان قلت ما فاعلم تسمية الافعال بمسألة الالف المحرر وكثير
 الالف قلت بل الالف قال ابن السراج اذا قال للفتى
 فكانه قال كثر تقصيري جدا واذا قال هيقات فكانه قال
 بعد كان واسمها فاعلم **قوله** جدا ولا تقدم المبالغة
 كانت الافعال مفعلة عنها قال سيبويه **قوله**
 لاجزاج للرفوف كان ولما فاعلم **قوله** من كلف صحح على
 ما قيل اندسح في الكلف لانه يقدح ولا يعتد به بدو قول
 المراءى منه الكلف لا يعني الكلف لانه مقدر ومه لا يعتد
 ولو سلم ما قاله فلا نسلم انه يمنع كسره غير المستدعي
 بالمستدعي وانكسر كالا يمنع ان يكونه المتراوين مستد بانه

اسم الافعال
 والاصوات

للمعرب ما من المتقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فاعطف
 فاصب كليهما وتما وظاهر كلامه ان قرا من طوف على بابها
 لانه لم يرد له ناصبا وقد عرفت وزد في قرا فيكون من عطف
 الجار مع هونا صاب امر او امانته فيجوز ان يكون معطوفا
 وان يكون مفعولا معه وليس هونا صاب الكلاب على التمر
 واتبع ناصب حشنا واما سوكيله فيجوز ان يكون بتقدير
 وتز به سوكيله وتذكر هونا صاب زيد من قولهم من ايتك
 زيدا واصنع هونا صاب كل شيء ولا اتوم هونا صاب زيدا انك
 من قولهم هذا ولا زيدا انك واما هذا في هذا التركيب فها صبه
 محذوف اي ارمي هذا ولا اتوم زيدا انك وتجر هونا صاب
 اهل النيل واهل النصارى واصب هونا صاب مرجبا واتبع
 احلا وطيت هونا صاب سبلا فاعطف هذا في ثلاث جمل
 وغيره جمل العامل فيها كلها واحدا وقد عرفت فاعطف هذا
 في جملة واحدة واحضر هونا صاب عذرك قال سيبويه
 اي احضر عذرك وقال الضبي التقدير احضر عذرك واذا
 هونا صاب ديار الاحباب ثم قول فما قبل و بما قبل
 كلاهما باثبات الهمزة في الاول ونصب الثاني قول فما قبل
 وكل شي ولا شئ حرم من كل وجوب شئمة قول فما قبل
 اي كل شيء وزد في جمل ان يكون كلاهما منصوبا على
 نية من المزمع الا ان لا يتجزأ بسلامته من جمل
 الانشاء على المنزلة فما قبل اي اي سيبويه قول فما قبل
 وعن است كلامك زيد فزيد حرف وقع على انه خبر لستداه
 محذوف اي كلامك او ذكرك قبل وهذا على تقدير معناه

اي كلامك كلام زيد ليس هو للكل ولكن لا يناسب للقام
 الذي يستعمل فيه هذا التركيب فانه يقال لمن ذكر عظماء
 بها فانها حذر ان يقدح في كونه زيد اسما الاعمال والاشياء
 اي واسما الامور كما تقدم بدعارة اشارة الى سبب فينية
 كونه اسما لها منوعة لذلك لم يفتي لاحقا والوضع في هذا الكلام
 مطلقا لكن قال اللغوي ليس اي الامور بامان لعدم
 كونه اسما له بالوضع وذكرها في باب اسما الاعمال والاشياء
 واخذها حكمها انتهى وهو الصواب عند المحققين
 وفي هذين المثالين ومثيلتهما قول فما قبل مانا صاب
 عن فصل اي اسم ناب عن فعل الى اعنه بدليل الترجمة فللرفا
 خارجة عن الحد فانما جازية الى زيادة ما يجزها كما فصله
 الخارج والزيادة عن الفعل فها من المصنف بما وضع للحد
 فلا حاجة الى زيادة ما يجزها من قول فما قبل هو اسم فصل
 فادخلت ما فادخلت تسمية الاعمال بمسألة الانشاء المجزؤ وكثير
 الانشاء قلقت بل المبالغة قال ابن السراج اذا قال للظفر ارف
 فكانه قال كثر لظفري جدا واما قال هيئات فكانه قال
 بعد كان لظفري قويا جدا ولا تقدم المبالغة
 كانت الافعال غفيرة عنها قال بعضهم قول فما قبل
 لاخراج اللزوم كان ولولاها قول فما قبل من كلف صحح على
 ما قبل ان يسم في الكفاية يتقدم ولا يتقدم وبه يرد قول
 المداعي على الكلف لا معنى للكلف لانه متقدم ومه لا يتقدم
 ولو لم يبق له فلا نسلم انه يتقدم لنفسه غير المتقدم
 بالمتقدم وانما كس لا يمنع ان يكون المتقدمين متعديا

اسما الاعمال
 والاشياء

والصحة فلا بد والفرق له في ذلك قولهم اسم الفعل ليس كقول
 عمل فاعله ولعلهم جروا منه على الفعل أو أنه يعمل فعل فاعله
 أو ساواه في التقدي أو غيره من قولهم **قوله** هو المصنف بدليل
 أن منها ما هو على جري من أعماله كمنه وأنها لا يمكن أن تكون
 الفرع البارزة وإن منها ما يخالف أوزان الأفعال فهو نوال وقرار
 وإن الظاهر لا يلحقه فون فكيف سمى قولهم **قوله** استعمال
 الاسم من حيث أنها تنون وتقرّب فينارق ما بعد **قوله**
قوله أن مدلولها لفظ الفعل ليس هو المدلول
 لفظ الفعل بل لفظ من حيث هو اللفظ المعق للوضع
 هو له مثلاً لكون محييه الفعل الذي هو استحيه لأمه
 حيث كونه لفظاً من الألفاظ بل من حيث كونه لفظاً واللام
 على جلب الاستقامة **قوله** **قوله** لكن بالوضع هذا
 يتميز عن الفعل لأن دلالة على الزمان بالصفة **قوله**
قوله مدلولها المصدر يحتاج على هذا الفرق بين
 حيث يتوحد وبين المصادر حيث أعرض **قوله**
 ذهب كثير من المحررين إلى اخذ هذا الخلاف من حيث
 السابق معنى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء أفعال لا أفعال
 لا موضع لها وهي القول بأنها أسماء أفعال موضعها رفع
 بالابتداء والعني جريها عن الغير وعلى القول بأنها أسماء
 للمصدر والنايبة عن الأفعال موضعها نصب ما فعلها
 النايبة تعني لوقوعها موقع ما هو في موقع نصب تعني
قوله **قوله** هو ذهب مما قبله إلى اخذ هذا وما بعده
 جريها في فعلك والركب **قوله** **قوله** في موضع نصب

أي على المصدر ومنه ابن الحاجب بأن روي أمثلاً
 أن كان متصوفاً لعن للمصدر ولا فعل له فلو لم يوجب
 أن يكون فعل مقدراً وجب جلبه ليعن أن يكون اسم
 فعل كما أن سقياً ورجياً وتحوها لما كانت معاً وكما أن
 الفعل منها فقدر وجب خروجها عن اسم الأفعال وكما أن
 جيت أيضاً أن يكون معرباً إذ لا موجب للناسخ فيه دم
قوله **قوله** في موضع رفع **قوله** ابن الحاجب بأن اسم
 الفعل اسم مجرد عن العوامل المنطوقية فوجب أن يحكم بالابتداء
 به دم **قوله** **قوله** لا يمكن أن يكون اسماً يكتفي منه بالإشارة
 عن النطق فكيف لا يكتفي بل لفظاً غير مقامه ولا كذلك للغير من
قوله **قوله** وفيه مشاة فوجه مفتوحه فمشاة تحتيه سائلة
 فدل بهلة يقال قيد زيدا أي امت له قاله أبو علي وتيد
 من التوبة فابردت الهمزة ياءم **قوله** **قوله** ولعلكم الصا
 واليا لشدة الظنية والتألفنة التوبة ويجوز فتح أوله
 وكسر آخره واسكان وسطه مخففاً وفي أشهر لغاته وفتح أوله
 وخم آخره واسكان وسطه وأقلت حيث لك فاللام للتمييز
 والمعنى أراد في لك أو عني لك ولا لتناقى حيث دم **قوله**
 وهذا ينفع العاد لتشديد المشقة الصفة وهذا الت
 ويجوز كسرهما دم **قوله** **قوله** لغير من أغريت **قوله**
 ويجوز قد تغردى من هل فتستعمل بمعنى قبل وتعدى
 بعلي نحو على القلعة ومعني أيت ويشد في بيشه
 كقولهم حي المول فان الركب قد ذهباً وقد يقال
 حيهلاً بالتون وجيهلاً باللات دم **قوله** **قوله** من

الغلا في اي التام للمعرف كحاجر قواني **قواني** بمعنى قورقاني
موت من قورقانيته تصح **قواني** بمعنى قورقاني
اي العبد دم **قواني** واما بالحد وهو من قورقانيته
لا يشهد يد الم تصح **قواني** اي قورقاني
استقلت والكل والكل كال الصدر وما بين القورقاني
قاموس الشاهد في قول حديث اشبع فضة المنة فتولت
الفت **قواني** اي بمعنى قورقاني كذا الطائي
المنشري يكون القورقاني في المعاني والامور والكل
والعصم والاسم فلا تستعمل في غير مكانه **قواني** شتان
الحكم للفتحات من مجلس الحكم تصح ويطلب فاعلا ما اعلم
اشان من شتان زسد وهو شتان المزيان وقد
تراما كتوله شتان ما بين ايزيديين في السدي وانكره
الاصم بنا على مذهبه وهو ان شتان متبخت بمعنى
مفتق وهو جزير طابعه وجهه شيان احدها لغة
في شتان وهي كسر الون والشيان ان المرفوع بعد
لا يكون الامشاني او ما هو بمعنى المشني ولا يكون جمعا ولو كان
بمعني افتق لمجاز وقع الجمع فاعله والفتحة المعنى وهي تقع
الون تبطل من مذهبنا لانها لو كان خبر الجاز تأخر عن التقيد
اذ لا موجب لتقدمه وليس يصح متأخرا وكان ينبغي ان لا يجوز
شتان ما بينهما على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان
بمعني افتق لان لتطما هنا لا يقع ان يكون عبادة عن شتان
والمعني افتق للغالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زسد
وهو حالتان محل وجود علي معنى ان احدي الخصمتين

مختصة

مختصة باحدها والآخر في الاخر كما يقال بيني وبينك
منون بل لا يقال في المعاني بينهما شيان وشيان او اشيا
الا اذا كانا مشتركين في ذلك ولو غير كما قول شتان ما
بين ايزيديين بمعنى افتق للغالان اللذان منها كانت
كل واحدة مشتركا فيها وهو عند المقصود فتقول اما احب
بفتان ما بينهما على معنى عبادة لا يستلزم فاعله
وما كانا به على معنى المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة
عند مجوز ان تكون ما زسايدة وبين فاعله شتان لكن يلزم
عليه احدا احب من الاخر فبمعنى دم عز واما قول بعض المحققين
حاضر يقوي بالوصف تلمية شتان بين خصميك وخصميك
فلا تستعمل العرب وقد خرج على اثار ما موصولة بينهما
شرح الشذوذ **قواني** وما هو بمعنى المعاني لربيت
ابن العاصم قال المعاني فافعل ان اف بمعنى العصب واره
بمعني اتوجع فالمسودة تعجرت وتوجعت **قواني**
لاوه يقع الهمزة وتشديد الواو مفتوحة واسكان الرسا
ومبا لغات هذه واوه يقع الهمزة وسكون الواو وكسر الهمزة
واوه يقلب الواو والواو واوه يقع الهمزة مسدودة وكسر الواو
مشددة ومخففة وسكون الهمزة واوه يقع الهمزة ورفع الواو
المشددة وكسر الهمزة وقدم الهمزة في هذه واوه بزيادة
الالت والها كما في الندية فتكون الحاسكة في الوقت
ومعصية او مكسوة في الوصل دم **قواني** واف بينهما
ثمان لغات من الغالان للعلم وفقر الصنف والسر على اصل
الاستساكنين وهذه الثلاثة مع ترك التنوين مع وجوده

والسابعة ان خفيفة الفاء الشامسة في علي وزين حيلي
 دم واوصل التصريح لغاتها الى اربعين حرفا ان كونها اسم لغتها
 متلذذ ما اذا لم تكتب بالثا فان انشئت بها نصيب مصدر
 ليعمل واجب الضمار وقد ترفع على الجذبة لمجد وفن
 والمعنى في الوجهين على الدعا سبيلهم ثم قد قول **قوله**
 معنى المحب راجع للثلاثة قبلها قول **قوله** لعدم صلاح
 الكافين منه اشارة الى ان محولة للام مقدرة **قوله**
قوله والاولى انت الى اخره قاعده كما نادر عليه الزرب
 فوالهم فقول عني المحب وانت بكسر التاء مبتدأ وياي مقدر
 خبره وموك بكسر التاء مبتدأ والثاني صفة من الشد
 بفتح السين وهو حدة الاسنان وخبره كما نادر من روت
 لفظ والزرب بالزاي ثبت طيب الرحيمة تعبر **قوله**
 عن امسله باعترافه واقدام بمعنى تقدم **قوله**
 قبله والاية الى اخره لاية حيت واخره قوله الذي من ذلك
قوله الى ان الامسك ويكاف فالكاف خبر مجرور بالهاء
قوله والمصحح الاول وهو ان وي اسم فعل
 والكاف حرف خطاب وان على الضار اللام كفي في الخبر الذي
 المصحح ان وي حرف تشبيه معناه التشبيه على الزجر
 اي تشبه واما مجرور **قوله** ومن معنونة من كان
 لتحقيق لا للتشبيه **قوله** **قوله** ويكان من الى اخره
 ليست مخرج من بحر الخفيف واخر صدره الحامن محب
 والنتب بالهمزة المال ثم **قوله** ويا ودية عند
 في السعدنا ودية مبتدأ اخره في البعد **قوله** وينفع الحان

الى اخره

الى اخره قال بعضهم ان الفتوحة مفردة واصلا لها **قوله**
 كز لذة قلبت اليها البقرة العالقة كما وانفتح ما قبلها
 وانت اللتان **قوله** فالوقت عليها اذن بالها واما الفسورة
 الشامي كسليات فالوقت عليها بالثا وكان الشاسر هيا
 كما تقول قريبات في جمع قرياة الا انه حذفوا اللان لكونها
 غير ممكنة كما حذفوا الت هذا وفي الذي في المشي والاهل
 التا فتعمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالعا والثا
 دم **قوله** اسم الفعل على ضربين الى اخره اعلم
 ان كلامهم في تقسيم الفعل الى مجرد ومتنوع يدل على
 ان اسم الفعل هو الجار والجرور وكلامهم على موضع
 الكافة من الفاعل بخلاف هذا ويقتضي ان اسم الفعل
 اغا هو الجار فقط **قوله** عليك بمعنى الزم
 وقد يتعدى بالها نحو عليك بذات الدوز فيكون بمعنى
 فعل مناسب متقدما وصريح من بان اليا في مثله
 رابطة قال والبا تزد كثيرا في مفعولهما الافعال لثنتها
 في العمل **قوله** ومكانك بمعنى اشتهت فيكون لازما
 وسع الكونين فمديته قالوا كما كان زيد اي انظره
 قال دم ولا امر بماي حاجة الى جعل هذا الظرف اسم
 فعل ولا يعلو له على ما به واما يجوز دعوى
 اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك الاسم والاسم
 الفعل نحو مديته عليك واليك واما اذا عكس فلا
 كما لك دم **قوله** ولا يتاسر على هذه الظرف هو
 المصحح لان فيه لارج المعط عن اصله والتميز على ما هو

والسابعة ان خفيفة العا والاشعة في على ويزن حيل
دم واصل النقص لغايتها الى اربعين خزان كونهما اسم فاعل
مقلد ما اذا لم تفت بالت فان انشت بها نصيب مصدر
ليعمل واجب الاضمار وقد ترفع على المفعول ليدل
والمعنى في الوجهين على الدعاء سبيلهم شجرة قوا **قوله**
معنى الحب واجل للشكاسة قبلها قوا **قوله** لعدم صلاحه
الكا حزين منه اشارة الى ان محولة للام مقدرة بسببه
قوله وايضا انت الى اخره تمامه كانهما في حلية الزين
فراهم فاعل محقق الحب وانت تكسر التام بتدا وباني مقدما
خبره وموك بكسر اللام مبتدأ والاشتب صفت عن الشتب
بفتح السين وهو حدة الاسنان وخبره كانهما في من دروت
لشبه والزرين بالزاي نبت طيب الرائحة تفرح قوا **قوله**
عن امس له يا خيرة واقدام بمعنى تقدم مع قوا **قوله**
فيل والاية الى اخره الالية مبتدأ خبره قوله الذي من ذلك
قوا **قوله** ان الامم اولئك فانكاف خبره خبره وراها
ع قوا **قوله** والمصحح الاول وهو ان وي اسم فاعل
والكاف حرف خطاب وان على اضمار اللام كفي في المعنى الذي
المصحح ان وي حرف تشبيه معناه التشبيه على الوجه
اي تشبه واد جردم قوا **قوله** ويرفعه من كانه وكان
للتحقيق لا للتشبيه دم قوا **قوله** ويكان من الى اخره
البيت مدح من بحر اللغيف واخر صدره الحامز بحب
والشب بالميمه المال شمي قوا **قوله** وتا ولبه عنده
في السعد تا ولبه مبتدأ خبره في اليعد قوا **قوله** وليتخايرون

الي اخره

الي اخره قال ببعثهم ان المنوحة مفرقة واحملها هببت
كز لزلت قلبت اليه الالفية العا القدر كها وانفتاح ما قبلها
وانت التانثت فالوقت عليها اذن بالها واما القصور
التا في كسلات فالوقت عليها بانها وكان التانثا هببت
كما تقول قريبات في جمع قرياة الا انه حذفوا اللانث كونهما
خبر حركته كالحذفوا التانث هذا وفي الذي في المشي واما اللغز
التانثا الا افراد والهم فيجوز الوقت عليها بالها والتا
دم قوا **قوله** اسم التمثل على جزين الى اخره ليعلم
ان كلاهم في تقسيم التمثل الى مرتجل ومنتكوت يدل على
ان اسم التمثل هو الجار والجر وركلاتهم على موضع
الكاف من الاضمار كمنال هذا ويقتضي ان اسم التمثل
اغا هو الجار فقط سق قوا **قوله** عليك بمعنى الزم
وقد يتعدى بالها نحو عليك بذات الدين فيكون بمعنى
فعل مناسب متقدما وصرح من بان الباني في مثله
زانية قل والبا تراء كشوا في مفعول اسم الافعال لتنفها
في العمل دم قوا **قوله** ومكانك بمعنى انشت فيكون لازما
وسمع الكوفون تمديته قالوا مكانك زيدا اي انتظروا
قال دم وكلاهما في حاجه الى جعل هذا الظرف اسم
فعل وعللا جعلوه ظرفا على بايد واما بحر دعوى
اسم التمثل حيث لا يمكن للجزين ذلك الاسم وذلك
التمثل نحو منه وعلبك واليك واما اذا امكن فلا
تمكانك دم قوا **قوله** ولا تسانر على هذه الظروف هو
المصحح لان منه لخراب اللفظ عن اصله والتبا على ما هو

بمخالفة للاصل ما يدعي من سن الاستقامة دم قوتك بل انشبه
 الى اخوه بشرط كونه على اكثر من حرف احترازا من جوبك ولك
 دم وهذا صحيح لان اسم الفعل اما هو الجار قوتك بمعنى
 اوليته فيه فلهذا لا اول مستند لا شئ وعلم بمعد الام
 لمفعول واحد فكيف هو وصماه مختلفين وقد يقال استه
 مثل امين واصقب والظاهر انه اسم لقولك لا استزم الي
 لفعل مضارع معزول بلام الامر فانه مستند لواحد من عليك
 وعليه اسمان بفعل اللزوم فكذا المعروف قلت يلزم وجوز
 لام الامر على فعل التكميل قلت لزومه غير صحيح في الترتيب
 ولما اختلفا فيكم وفي الحديث قوما فلا يصلح دم قوتك
 اختلف في الخبر الى اخوه كون الكاف في عليك واخواته هي
 مذهب الجمهور وذهب ابن ابي شاذي الى انها حرف خطاس
 ويرده عدم استحقاق الجار وحده وقول امر على وعليه وجباية
 الاغتشى على عبدا لله جرح عبدا لله بدل كل دم قوتك
 فهو منه رفع عند الضر بوجه ان الكاف ليست من حياير الرفع
 دم وجباية بانه من استعارة من غير الرفع له لكن في الغنى
 ان نياية من غير من جوارها جات في التمسك ببلالة شره كون
 المنوب عنه منفصلا وتوافقها في الازهاب وكون ذلك في العزوة
 كقوله ايجاورنا الاك ديارا لانه ان يقال الفخر لا يفرط الفخر
 فانه يلزم انما من حياير الرفع لا تسترسق قوتك
 ويصحب هذا الكساي على المسؤولية والفعل متروا التقدير
 التزم انت نفسك قال دم ويرده قوتك عليك زيدا بعدني حد
 وحدا فما بعدني لواحد انتي قوتك جرح عند النهرين

بالاضافة

بالاضافة في نحو دوتك وعرف الجرح في عليك ب قوتك
 على بيشه يد الي اعلى ان على جارة لعنك التكم الذي هو الي
 دم قوتك زيدا مفعول به لاسم الفعل وهو على
 قوتك بجرح عبدا لله وهي شاذة عند الجار استبدال
 النظار من خبر الجار من بدل كل غير مفيد للمحاكمة وجواز
 ذلك راي الاغتشى والامر بجرحه صغف بيان دم لكن قال
 زيدا فعلا لا اغتشى على وهم من خبر ان على في على جارة
 التكم لا لعبد الله حتى يفي عليه ان لعبد الله معلق بيان او بدل
 من انيا انتي قوتك فنتبين ان الخبر جرح والموضع فيحصل
 ويلزم على هذا التصدي فعل الغير المتصل الى خبره في غير باب
 فمن ومنه نظردم قوتك ان تقول في التوكيد لا لعزوه
 في بعض التعاليق ما نصه عليك نفسك انت نفسك
 لنفسك تقدم توكيد الجرح لان موكة خبر مملوطة به
 غرتا في بالمر فخر بالمنسوب لانه ففصلة انتي نفسك
 الاول توكيد للكاف وانت فاهل عليك وفي التفتت
 توكيد لفعل الجار المستتر ونفسك الثاني توكيد معنوي
 لنا على ونفسك الثاني خبر مفعول به لاسم الفعل وهو
 عليك سر قوتك ثم سر والامر والاصح ان
 يكون تعبير مملو لان اسم الفاعل يصغر فاما الصامر
 فلا يجوز تصغير قبل التسمية سم قوتك تصغير الترخيم
 سم بدلك لما فيه من حذف الهمزة والاند الزايمتين والتخيم
 الحق في تصغير قوتك كونه حبيبا لا يلزم من كونه مبنيا
 كونه اسم فاعل كون كثيرا من الاسماء مبنية ومع ذلك ليس باسم

فصل حفيد قوا ^{١٠٠} عدم توفيقه ان يكون مبنيا وحق ^{١٠٠}
 الصبر ان يقول الدليل على بقاء انما الشبهت طرف في كونها
 ابد اعمامت غير مسمو حفيد قوا ^{١٠٠} بل الحفك تقدم
 تمامه والكلام عليه في المفعول المطابق قوا ^{١٠٠} وهو الاصل
 في المصدر المضاف يعني انه يحصل من المفعول زقوا ^{١٠٠}
 ومن المير والنفوس هو المرافق على اجزاء في الحال للمصدر ومن
 اشتراط كونه مكبرا فكيف لهما زوا الحال هذا المصدر ان يكون
 هذا مستثنى بيا على وهو ونصب المفعول في كلام العرب عني
 خلاف التفسير قوا ^{١٠٠} من يله يله وكسها فوجد
 الكس ما ذكره الكسار واما وجه الفع من اذ الكانت
 عليه بمعنى كيف جاز ان تدخله من حكم اليونان ان فلانا
 لا يطيق حمل التبرقن بانه ان ياتي بالمعنى او كيت ومن ايض
 وعليه تقترح هذه الرواية فيكون منه معنى كيت التي لا تنها
 واما مصدرية في مصدر مع بال لا يتداول الخبر من يله والغير
 المهور بعل ما سدر على ان يكون شقي قوا ^{١٠٠} وخارجية
 من المعاني المذكورة لتأويل ان يقول هان ان يكون مصدر بمعنى
 التكون منبعا للتشليل والمعنى بعدة متلصبا هي السالمين
 من اجل تركهم ما علمت ومن المعاصي فلا تكون خاصة من
 المعاني المذكورة شقي قوا ^{١٠٠} من غير المصدر المخذول
 الذي له عليه التمثل قوا ^{١٠٠} او مخذوف سار ورويدا
 مذهب سيويو ان نصب هذا على الحال ولا يكون نبت
 مصدر مخذوف لان رويدا صفة خاصة بالموصوف
 فلا تخذف المصدر فيج قلت ليس القر من ما شقرا للموصوف

بالموصوف

بالموصوف الا يكون ذلك قرينة يعلم بها المخذوف فاذا ^{١٠٠}
 حصل الصواب دون كون الصفة خاصة بالموصوف فربما يتم
 المخذوف وهذا العلم حاصل بان الموصوف هو المير والنفوس الدال
 عليه فلا يخبر في حذنه دم قوا ^{١٠٠} متعلقان بقتل ^{١٠٠}
 الوجه ان من عمل بيان لما اوقع مقتدا ^{١٠٠} قوا ^{١٠٠}
 فتخرج الفاعل ولا نقل الخبر بالاصنافه سم قوا ^{١٠٠} مذهب
 الناطق حوان الى اخذ استدلال يقول من في زيدا عليك كالكلام ^{١٠٠}
 قلت عليك زيد اورد ما بين ما قاله سلبو به تفسير معنى
 لا تفسير لمراد تقترح قوا ^{١٠٠} معن الى وجوب قوا ^{١٠٠}
 ولا علامة للمفعول الى اخذ اي لا يجوز بل يمكن مطلقا فتقول
 صبه للمواحد وهو له الذكور والوثق بلفظ واحد دم
 قوا ^{١٠٠} غلط معناه الى اخذ لوجه التشليل فان اللاه
 الى هذا لا يستلزم ما قاله للصفت من ان حقوق العاين
 الباردة لتكون الا في الاموال والمسئلة خلافة في عدما
 من افعال الاموال يعتد من حقوق العاين لبقية مشايخها
 للاموال من ملامع ملتها في ذلك دم قوا ^{١٠٠} علمت
 من هم الغدان الصواب ان يقال علمت بانها علمت
 حاشاها وزيادة فون قبل خبر الفاعل تدغم في الخبر وتقع
 السكون الواجب قبل نون الخبر على ذلك النون للسكون
 وتقع ميم علم على تشديد بها وفتحها كما زيدت النون في ^{١٠٠}
 مني وعني محافظة على كون نون من وعن دم قوا ^{١٠٠}
 لا اسم حفيد مذهب بعض النحويين الى ان هاء في اللفظة ^{١٠٠}
 التسمية اسم فعل لكن غلبت على انها باب الفعلية بدليل

لنفرض من قوله ويلها من الخوف والعلل المصدرة من قول
 من مضى اسم الفعل اي في الكناية قولك كذا الذي يعني
 اي اخافه قولك اي اسما الاموات الى اخره الذي يعني
 اسبغها وهو ما تضمن في بعضها واذا ثبت في القوم ثبوت
 للجنس وقد يستشكل صدق هذا كونه عريضا لا مبالا يستند
 والى على معنى مفرد لان الخطاب بها من لا يعقل في منزلة
 التثنية والجمع والكتاب ان الدلالة كون اللفظ حيث اذا اطلق
 فهو منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يزل احد ان
 حقيقة الدلالة كون اللفظ مخاطب به من يقول لا فهم معناه
 حتى يورد ما ذكر واستيقظ لا احد من اللفظ فانه يقتصر عن
 التواضع وتقدم ما فيه قولك كبريلا للغير اي كبريها
 وقد يثبت بها العاقل منزلة منزلة غيره كقوله الامير اليك
 وقولنا لعلنا لا ز قولك قدس يفتح العين والدال المهملة
 وتسكون السين دم قولك قدس من الغيبة الى اخره
 تقدم في الموصول قولك بكسر الكاف وكسر الهمزة
 ساكنة ومكسورة قولك وهيد بنع البها وكسر ها
 وفتح الدال ز قولك وهاد بكسر الدال لان الكسر اصل
 في حركة التثنية الساكنين ولا حار من له دم قولك وهاد
 وحب بنع الدال من الاول واليهم عن الثاني وسكون هتا
 لانه اصل دم قولك وهاد وحب بنع معين ميملة فيها
 مكسورة في الثانية وهاد مكسورة فيها لانهما الساكنين دم
 قولك وهاد وحب بنع ميملة وحب بنع لانه مكسورة
 دم قولك وهاد وحب بنع العاد وكسر هاء كسر اليهم اصلها

دم قولك وهاد وحب بنع ميملة فلام ساكنة دم قولك وهاد
 واسر بكسر الهمزة وتشديد السين الميملة مفتوحة وهيس مثليا
 الان ادائها دم قولك وهاد وحب بنع ميملة ساكنة
 دم قولك وهاد وحب بنع ميملة ساكنة فالت مفتوحة ميملة مكسورة دم
 قولك وهاد وحب بنع ميملة مفتوحة فميم فالت مفتوحة دم
 قولك وهاد وحب بنع ميملة مفتوحة فميم ساكنة ميملة
 قولك وهاد وحب بنع ميملة مفتوحة فميم ساكنة ميملة
 وعن يمين ميملة فالي ساكنة قولك وهاد وحب بنع ميملة
 وكسر ي فم اخره وكسر ي قولك وهاد وحب بنع ميملة
 الراء المفتوحة دم قولك وهاد وحب بنع ميملة مكسورة دم
 قولك وهاد وحب بنع ميملة مكسورة والواو الميملة العاطف دم والذ
 روي بنع المصنف او المكد وحب بنع ميملة مكسورة ووجه بنع
 اوله اكثر من منه وسكون الواو وكسر الهمزة قولك وهاد
 بيم الواو فتح البها الرحمة ومعد هاء عن ميملة وهو التفسير
 دم قولك وهاد وحب بنع ميملة فواو ساكنة فها مكسورة دم
 قولك وهاد وحب بنع ميملة فواو ساكنة فها مكسورة دم
 ز قولك وهاد وحب بنع ميملة مفتوحة فواو ساكنة فها مكسورة
 مفتوحة وحب بنع مكسورة فميم ساكنة دم قولك وهاد وحب بنع
 اي للشرب قولك وهاد وحب بنع ميملة مفتوحة فميم ساكنة
 فها مكسورة فميم فميم ساكنة دم قولك وهاد وحب بنع ميملة
 الاناث قولك وهاد وحب بنع ميملة مكسورة واسكان للخطف
 ومثله قولك وهاد وحب بنع ميملة مكسورة واسكان للخطف
 وسكون العين الميملة دم قولك وهاد وحب بنع ميملة مكسورة

قوله لموسا بنع السيد للعامة وسكون الهمة وقسنا هذه
فوقية معزومة فشرين معية معزومة فمخز سائلة دم قوله
ودج بدل جملة مفتوحة فمخز سائلة دم قوله وقسنا بقا
معزومة فتوا سائلة فشرين معية مكسورة دم قوله
كفان فشرين معية فالت فمخز مكسورة قوله للزباب اي
الحكاية صوت الزباب قوله وبامهم فالت فمخز مكسورة دم
قوله واشيب بشرين معية مكسورة فمخز فمخز فمخز سائلة
فمخز مكسورة دم قوله لشربا بل الاولي لموسى
مخز الا بل عند الضرب دم قوله ويطبعون معية
مكسورة فمخز فمخز سائلة فمخز معية مكسورة دم قوله
للتلاميذ اي الحكاية لسواهم الوجود عند اللعب ومن هنا
احدا الناس انما دم قوله وطرح بطامه معية مكسورة
فمخز فمخز سائلة فمخز معية مكسورة دم قوله فمخز
افهمه لا يذوق من الواحد بخلاف ما قبله دم قوله
وطاق معية فمخز فمخز مكسورة دم قوله وطوق
بطامه مفتوحة فمخز سائلة دم قوله وفنن
بقاف مفتوحة فمخز سائلة دم قوله وطاق باقى
فمخز فمخز اول فمخز قبل الد والاشافي با
موجدة قبل الد دم قوله فمخز فمخز فمخز فمخز
من اصطكال المصراع عند النكاح دم قوله وقاش ماش
بشرين معية مكسورة فمخز فمخز فمخز فمخز
الد والاشافي مبدوع بعد الد فمخز فمخز
ان من شرط النكاية ان يكون مثل العلي وهذه اللفظة مركبة

مر

من حروف حصرية وليس المعنى كذلك اذ المعنونات والجمادات
لا تحسن الاعراض بل هي من كثر لما احتاجوا اليها اذ صيرت لها
التي هي شبه للكب من الحروف اعطوها حكم كلامهم من تنوعها
من حروف حصرية لانه يتغير عليهم او يتغير على كل سلب
الاحرف اسرها حروفها على اني يمكن من الشبه بين الصلوات
فضا والاراق في كلامهم كالشكاية فان قلت تين في عذبة
الاصوات الدانة على معنى في الشكر كاح لذيق السعاله
قلص هذه ليست ممنوعة اصلا فلا يكون
اسما اصل لا يكون كلمة وهي افان دل بالطلع لا بالوضع
هم قولك **قوله** ما احتوز به عنه كان حواشيه ان
بين للصراذع شبه اسم الفعل قبل بمان محترز قوله
وهو احتراز عن قوله الاخره فان قوله ما دارمية وقوله
اذا انبأ الببل خطاب لما يعقل لكنه لم يشبه اسم الفعل لكنه
غيره فكيف به ولذلك احتاج في الاول الى قوله **قوله** ان
وفي الثاني الى قوله **قوله** انجلى تصريح وفيه نظر لانه يكتفي
به لان النداء كلام اصطلاحي او تاييد عنه **قوله**
ما دارمية الى اخره تمامه اقوت عليها ما قاله المفسر
والعلماء اما الرسخ من الارض سند للببل لانه قد حيز
سند فيه اي يبعد واقوت بانفان خلت والسالت
الماضي والامدالدهر تصريح **قوله** **قوله** الا بها الى
اخره تمامه لوصح غرضه في بيان السمع والذمة والالفة
الاصنام فيك باعتبار **قوله** من قد وجب تكريم لعملة
الاستغناء عنه بقوله والدم غزي وقد يقال الامر بالضرورة

البنية لا يستوجب وجوده فقد يوجد حلازمة الحارث وحده
 فتولد فيه قد وجب لبيان وجوده ودفع حوازه تقوم كنه
 ب قول الله لانه قد تقدم الى اخره يقال فيصير ما فيه
 اول الكتاب غاية الامر انه ادخلها في قوله وتيسر
 عن الفعل الى اخره فيجوز ان يريد ما هنالك في قوله
 عدم ارادتها هناك ب قول الله مشا بهتها الى اخره
 او انها لم يوجد فيها العلة المتقدمة للعرب وهي
 التركيب لان وضعها على ان ينطق بها معذرة قاله ابن الجاه
 دم قول الله لا خير فيها لامن من صيرورة الاموات
 المتأخرة في الامم للخراب والبرق استغنى بها الطالب
 عنها اسماء افعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون او امر وذا
 لان الله تعالى جعل للمواد في غير المالكين من هذه الامور
 بمؤلة العقل فلا بأس بان يتأكل ويحلم بالتمتع كالعقل
 في جميعها اذن هذا المعامل كنه لا يعامل بمعاملة غيره
 العقل من تأكيده والعقل عليه وجود ذلك لعدم فهم الشيء
 ذلك من دم قول الله قد يعبر ببعض الامور العقل
 الذي يظهر ان العلة في ذلك انه استعمل مركبا لانه وقع
 موقع ممكن الا ترى ان كل شئ سمعت صوتا وغا قاه
 وامثال ذلك فالعقل بحاله وقد امرت والتقرير
 ان يقال يجب ان تتركب ان خرجت عن حوائجها وهي
 ويجوز ان كانت باقية على معناها ووقفت في تركيب
 وجب البناء في غير ذلك دم مؤنا التركيب ب قول الله
 للفعل قومه للاختصاص ب قول الله لئولين اي بكل منها

نونا التوكيد

قوله

قوله في ضمور وسوقها شيد الوصف بالفعل
 معنى قوله في لكانت بعض الحكماء كما بدل اللطيفة
 المناوقة وحذتها في محو لا تدين العقير وكلاهما متنع في
 التسمية قاله سر وعبر من بان الفاعل قد يخفى بها ليس
 للاصل احيانا وقال سيبويه في ان المفتوحة انها فروع للكسرة
 ولها اذا حذفت الحكم تخفيا فتعبر قول الله في الواصف
 الخفيفة من التسمية لا خفتها رها كنهها اولان التاكيد
 في التسمية ابلغ ب قوله وقيل بالاعس لان اصل
 البساطة وعدم التركيب قول الله اشهد من التفتيش
 لان زيادة البناء تنفيد زيادة المعنى ويرد صدرها في قوله
 ابلغ من حاذر واجيب بان ذلك اكثر ولا كفي وبان ذلك
 فيها اذا كان اللفظان المتلازمان في الاشتاق معدي
 النسخ في المعنى كصد وصدان لكذرو حاذروم قوله
 او عقل الامر لو قال فعل الطلب لغير التما قول الله
 حطلي اي من غير شرط لانه مستقبل واما تصدع
 قول الله ولا تولد الماضي لانها يخلفها من مدح كنهها
 للاستقبال وذلك في اللفظ كنه قول الله والله
 سيدك الى اخره تمامه لولا ان لم يكن للعصابة جاحزا
 الكاف من سعة ولولا ان مكسورة والتميم من تيسر للعب
 اي صبه وذلك في العصابة بنية للمهلة لركة الشوق
 والمناخ العامير بمعنى قوله كونه بمعنى الاستقبال
 لان ادم اعاي يفتق في الاستقبال ب وقار دم والذين
 سهل ما فيه من معنى الطلب فهو لمعاملة الامر

انتمي قولك هلا تمنا اصله فليس فلما اكد بالنون حذف
فلهذا الرفع فثقتنا فالتسكان للبا والنون فحذفت النون
وذي اسم موضع بالحاء نز قولك فزمتني فيه الشاهد
وصاحي عاشق نز قولك ما واستغناها اويحيى اداوه اسمية
كانت او حرفية خلا فالن خمسة ما لم يزل وهل دم قولك
ارشاوي السلا ابي الطوف بنا وقوله ان ياتين او من اتيانه
نز قولك امبعد كنه الى اخره تكسر الكاف وسكون
الضمة اسم قبيلة وقبيلة ترخم قبيلة للضمة تصدح
وقال بر قبيلة او جماعة ثلاثة فاكثرتني وهو اوليت
قولك فاقبل الى اخره الشاهد في اخره حيث اكد
بالنون الخفيفة لوقوعه بعد الاستغناء فثابت
انما للقافية وفجعت جواب الامر اي فقتل من ساهيا
او معنا مليا وما ثرا نز قولك لا يفتنك الى اخره تقدم في
الفتن قولك فمربك لم يشار الى اخره اي من لم يفتن
لا عذر لوقوعه فاني قد انتقم لهم والاعراض مع عرقوه هو
ما يحبه الانسان من ان يغلب فيه والامساك اذ لا لها
تمسرا طرا منها في مشيها واشاهد في الامساك اصله لا تارت
ابدت النون افعال الوقت نز قولك وعن ولون بعينك
وعن والله نعمت بدم نز قولك واحب بالشرط
المدكورة لانهم كرهوا ان يكونوا الفعل بل هو من فعل وهو
انتم من غير ان يكونوا عاينتم اليه وهو الموزن بعد
صلاحيته كه جاني قولك يا صاح الى اخره صاح منادي
مفرد مدغم والفتن السعة في المال والفلان مع خليل والشم مع

شبهة

شبهة وهي الطبيعة لقولك فاما تنفي الى اخره الله شمره
المراسر واودعني هلك وهو يمدني بالها واذا لم يزل او دعه
ليوافوتا سبب القافية وهو لا في الواقعة قبل حرق
معتوك قبل خوف الدوي نز قولك ويشهد له ما تقدم
الى اخره ومن حذفت الكسامة على فعل للمال اول ذلك على
اظهار مبتدأ او لا فاقم زوا الذي يظهر مذهب الكوفيين
اذ لا حجة الى الاختراع لم كون المال لا يتا في القسم كما امرت
به النحويون في الجملة الاسمية دم قولك بعين ما اريتك
وقوله من غنى عنك امراتك به بصير تصح قولك ويحمد
ما تبطن بيتك لمن جعلته فعلا فاباه اي لا بد لك من فعله
مع شدة تصح قولك اقامات الى اخره يوزن به المشا
لمن كان اصلا كقولك منه ما يشبهه والعيا اقامات الحبس
الولد شجر والدة فيمير كانه هو العنفة شجرة وكثيرها
شوكها تصح قولك قليلا الى اخره تمامه اذا نال مما كنت
تجمع معناه اي جدا قليلا وخبر به المال في بيت قبله ز
قولك رما وفت الى اخره اي نزلت واعلم المبلد في معنى
علي والاشهد في ترفن وفعل شكلات لم شالذ من
ناحية التطب نز قولك بحسبه الى اخره او المبلد الذي
هو الغضب وحقه السبات والشاهد في ما لم يعلم امره
قولك وليس بعصم اي لون الجملة صفة فتنه والجملة
الاشكال لا تقع صفة قولك فلا للعار الى اخره الدنيا
اي القربة وما اويحيى اسم محبوبة وتلقينها خبر للعار ان
الفتن لا وخبر لان اعلمت عمل الحوس من محبة القاء اذ الفتة

وفيها معنى منها والغير لغيره وتعدى بغير البيت ولا البيت
 فهو لغتها ان اناح الى نزل وجر بالجر والدراسي شقي قولك
 وهو صفة فتنبه والتقدير فتنبه فتنبه فتنبه فتنبه فتنبه
 قولك من ان يقول والاصل لا تترنوا للفتنة فتعيبكم فتر
 عدل عن التترنوا الى التنبه عن الاسباب لان الاسباب مسببة
 عن التترنوا واسند هذا السبب الى فاعله يعني فاعله
 قبل التترنوا وهو الفتنة وعلى هذا اذا اصابه خاصة
 بالترنوين وذلك لان المعنى في الاصل ما تقدم وهو التترنوا
 للفتنة فلتعيبكم خاصة اي ان تترنوا لها اصابكم خاصة
 فتر عدل عن السبب الى السبب وهو عن التترنوا بلغظ
 الخطا ثم تبينها عليه بالصفة التي يكون عليها عند التترنوا
 فثبت المعنى على حضور الظاهر بالفتنة ومفهومه
 تكلم من في قوله متكم لبيان الحشر لا للتعريف لئلا يمتنع
 التترنوا للفتنة الى الظاهر وغيره وان لم يكن كذلك لا يمتنع
 التترنوا للفتنة والوجه في هذا طوعا لا منكرا من انظروا
 قولك لا تترنوا الى الاصل لا تترنوا الى التنبه عن الايمان
 الذي هو سبب لرويته الى المصعب الذي هو التوبة
 قولك تشبهها بالوجه وهذا مما في قولك تشبهها
 الجدة جواب الامر عن ذكر هذا الوجه الترخيضي وهو
 فاسد لان المعنى حينئذ فانك ان تترنوا لا تشبه
 الظاهر خاصة وقوله ان اتقدم بان اصابكم لا تشبه
 الظاهر الخاصة مودة ولان الشئ لما يتقدم من جنس الامر
 لا من جنس الجواب لا موقفا لك تقدر في اي بيتي كرمك

اننا في كرمك معني قولك على ان بعد المعنوية
 ضرورية تغير في المعنى على انه فيما اي المعنوية والمعنوية
 ساهي قولك تشبهها بالوجه عطف على ان قولك تشبهها
 من يشك في الاخره تمامه امدا وقتل بي قتيبه شانه
 ويشقن من ثقت اذا وجدوا لا يب الراجح زدقت باجد
 فهم مختار قولك فزاره فاهل في الموضوع والشاهد
 في ثمتنا قولك حديثا اي حديث حديثا وقوله
 ينتمنا فيه انشاهد قولك لبيت بشري اي لبيت
 اشعر وقربوها والعصيفة قولك ومنبتك
 الى اخره غنضي معرفة لا يورده ولا يورثها الودع واطمة
 من الابل وصبره تصنع صبره والصبره بالكسر العظيمة
 من الابل يعني الشك ثوب واخرها مملعة ولا شني قولك
 من تشبه لفظ بلغظ اي تشبهه اقبل في التقب ما فعل
 في الامر ب قولك واخرها مملعة لان مدور في
 الاصل في بيتي على جرك تشبهه خبر لقا فانه وقال الزجراج
 والبراني بل حرك لا لبقا الساكنين اخر الفعل والنون اما
 المفردة للفتنة واما الاولى من المشددة وسوا كان الفعل
 معربا او مبني لا نه بلحا في النون بعد من شبه الهمزة
 فناء الاصل من البشا والاصل في ابن السكون فلهزم
 تحريكه للساكنين فحرك بالفتح ميمامة للفعل عن الكسر
 الجوزي لا ضرر دم قولك والمضارع منه فان قلت
 لم يقولوا اخر جوت مع ان الساكنين على احد قلت
 لا سلم انه على احد لان الذي على احد ينبغي ان يكون في كلمة

وهذا ليس كذلك بل المون كأكلة المنصورة فان قلت
فيلزم حذف الالف من اضربان بعين ما ذكره قلت
يجوز ذلك لانه التما الساكنين على وجه بل لرفع
الالف الساكن بالمنزلة فان قلت فليس كذلك في اضربان
لانه لا التماس قلت لو حذف لزال الغرض الذي انشأ
بالالف لاجله ب عن بعضهم قوله كثره الامثال
اي الزيادة فلا يرد نحو السيرة حين ويحيى كما قدمناه
اول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة ان تون الرفع
تخذف معها ايضا فيما ذكره الا ان يقال حذف مع الخفيفة
حالا على حذفها مع التثنية طرأ قلت قولك الخفيفة
ولما لا يلتبس بالمتروك قوله هل تغزون الي احزنه اصله
هل تغزون وهل ترمون حذف تون الرفع قوله
ويا حن هل تغزون اصله هل تغزون وهل ترمون حذف
تون الرفع نحو الي الامثال ثم انما لا التماس الساكنين واصلها
قبل التاكيد تغزون وترومون والاصل تغزون كتنزيه
نقلت سره والواو الزايم لتثنية اصلها ثم حذف لانتفاء
الساكنين وبما لا يتصل بها مثل ذلك في ترمون فاحسنه ترمون
بوزن تنزيه نقلت سره الي ما قبلها لتثنية اصلها
ثم حذف لانتفاء الساكنين ب قوله واحذف
من رافع هاتين واحذف ولم يوجب بانما تقدم لانه هنا
لو قلب بالجمع بان او يادوا وذلك ثقيل ولا كذلك
فما تقدم ب قوله لان فيه التماس ساكنين اي بالفتح
لاصل الخفيفة وهو السكون والاضمار ان من اجارها بكسرهما

قوله

قوله وكسرهما لانتفاء الساكنين فيه نظرا لان التماس
الساكنين متصوق مع الكسر لا ينزله قاله ب قلت كانه
قيم ان المعداد بالساكنين الالف والنون وليس كذلك
مدا والاشارة ان النون المشددة ذات نونين او لاها ساكنة
والثانية محركة بالكسر لولا تلتقي ساكنة مع النون الاولى
وهذا ينفع التثنية ويحل على ان ما ذكرناه مصراد
الاشارة قوله عقب لانه اي التماس الساكنين بين الالف والنون
على وجه الياخذه الذي هو تقليل الوقع الشديدي بعد الان
قوله والاشارة الثاني مدغم في شطره ان يكون في كلمة وشوطه
بعضهم ذلك قاله السعد في شرح تنزيه العزى وعلى
فالتماس الساكنين ههنا ادوات ليس على وجه وانما لان
احدى النونين محركة يمكن الاحتمااد عليها في المصدر والاولوية
للمساكنين نحو ولا الصالحين بخلاف الخفيفة قوله
ولا تتجهان فالواو والمعطف ولا للمني ونون الرفع محذوفه
بها وقاد يمكن لوزان تكون الواو والفاء ولا للمني والوجه
نقد الرفع تنزيه قوله بقراءة فاف محو او وجمعا
الوصل بنية الوقت قوله لا تتوالى الامتساك
لا يدخل للخفيفة هل قول الجيز فكان الذي ان يقول كالتثنية
قصدا للتصنيف ليس عليه قوله الا في وفي حواش الخفيفة
في اخره قوله واحذف خفيفة الياخذه فان قلت
لم حذف النون عن التماس الساكنين ولم يذف النونين في
الكثر بل محرك قلت الاسم في الربة قبل الفعل فلو حذف
عليه وما تنزيهه ايضا فمقدم على ما تنزيهه لنعمل فتصل

المتوزن على الوزن بان حركه التثنية عند لقائهما سكتا
 وحذفت الوزن عند ذلك فتقول زيد بن العاقل ولا تنزل
 اضرب العاقل ليظهر شرق الاسم وتثنية ما ينضم به على
 ملحقته بالفعول الذي هو ووثبت عن بعض قوافله
 لسكان رد اي لغا سوا قلت ففقه كاضرب السلام يا زيدا
 وخمسة كاضرب السلام يا قوم او كسرة كاضرب السلام يا هند
 دم قوافله لا تميم الى اخره اصله لا تميمين حذفت
 نون التوكيد بدليل فتح الوزن الباقية واتيات اليا
 وعملك اي لعلك واراد بالركن الخطاط الرصبة زقوافله
 فقال يونس الى اخره فزقوله والتماس الى اخره هل
 باتيان على ما قاله المعتكف كما تقدم ان من يلحق الثانية
 بعد الالف بكسر هي حينية يفرق بين ما لديه ساكنة
 وغيره او هو خاص بما تقدم عن سيمويه انه يثبت
 ساكنة ب قوافله واراد في اخره فان قلده
 لم رد المحذوف هنا في الوقف وكما يرد فيه في غير هذا
 فاحرم زوال العلة قلت يرد منه ايضا وان كان
 الاكثر خلافه وعليها فالفرق ان المحذوف هنا كلمة للحقة
 بالجملة اتم منه بجزءها قوافله الما وقت عليها
 اضربها الى اخره قال ابو حيان الذي يظهر في ان زيدا
 في الوقف خطأ لانها تدخل لمعني التوكيد فترحذف
 و يبق بدليل على معقودها الذي هات له سيمويه
 قوافله لزو السبب لحذف هو في الوزن لجملة
 المثليين وفي الواو وانما السكتان دم قوافله

وايدلها

وايدلها بعد فتح الفاء ولذا كسرهم بالالف نظرا الى
 حالتها عند الوقف دم قوافله ان يكون منعولا لانه
 ويحذف ان يكون له ظرما على حذف معصاة لم وقت
 قوافله وذلك لشبهها بالتثنية اسم الماشاة راجع
 الى حذفها بعد الفاء والكسرة قلبها القالب بعد الفاء
 قوافله اضرب طنك الى اخره تمامه ضروبك بالسيد
 قوافله الفرس الشاهد في اضرب بفتح الباء وطلوعها
 يدل من الهجوم وقوافله كسر عظمها الثاني بين اليها
 قوافله الم نشرح لك صدره وقيل انه من انضمت
 بل كاحزموا بلن معا وضة بين الفرفين دم قوافله
 فتقول الحشوي الى اخره ولا يحصل التباس لذلك حينئذ
 تنطق بها بين الاء والكسرة ولو لم تزد التاكيد لم تنطق
 الاء واحدة ساكنة وكذا القول في الحشوي والاء تنطق
 بواوين اولها معنونة دم قوافله مطلقا في المعتل
 والصحيح بدليل الساق في ذلك في نحو اصبر و زده
 واضربن وبحصل اللبس حينئذ وهذه انه قاسر
 ذلك على لغة اسد السراة في زيدا وزيد كله وفيه نظير
 لانه لا يلزم من سوا ذلك في الاسم فتنه جزاء في الفعل
 لتكلم مع انه يفتتح هنا واوات ولان وهذا كذا وواحدة
 ويا واحدة وقد حجاب عما اورثناه من الالباس بان اهل
 هذه اللغة لم يبالوا باللباس في نحو زيدا فانه يلتبس
 بالمضاف الى النيا مع انه الالباس معني للمعني والكلمة تنحذف
 الالباس المؤكد بغيره فكان تاسيل من ذلك فثبت ان يحصل

ما لا ينصرف

من باب اولي **قوله** تشبه مفرق ما جمع بينهما الى اخره **قوله**
ان يدل على ما في هذا وجزم ما علم ان هذا الوجه **قوله**
ما لا ينصرف **قوله** فذكره عقب فاعلى التوكيد لان فيه شيئا يتعلق
فله يتعلق بالمثل كما انهما قمتان به وان فاعلى التوكيد
ثقيلة وخفيفة وهما في المصنف قسمين احدهما ثقيل
وهو غير المنصرف والاخر خفيف وهو المنصرف واحدهما
في الاخر كنون التوكيد ووزن التوكيد الخفيفة تشبه
التنوين وذكر هذا التنوين بوزن **قوله** فاعلى
اسم لتبسيط من ممكن مكانه اذ ابلغ الغاية في التمكن
لا من تمكن خلافا لحيثان ومن وافقه لان بناء اسم
الفتحة من غير الفتحة في المصنف **قوله** فاعلى
والمراد الى اخره يورد عليه انه حينئذ يترك الصدور
لان معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة انه لم يفسد
النقل فمن من العرف لا خذ في تفسيره ومعرفة ذلك
تتوقف على معرفة الصرف فان قلت هذا تعريف لغوي
قلت المصنف بالفتحة من اجله لكن يجمل وضع لفظ الصرف
له فلو كان المصنف هنا قال بهذا التعريف كان عالما
بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون حائلا بين اللفظ وقد
يقال له ليس لفظيا ومن لزوم الدور بانه يمكن ان يعلم
بقاؤه على اصله بغيره **قوله** فاعلى ما فيه الشارح وبقاؤه
للعرف في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة
الانصراف وعدمه واما قول الشارح فيمن العرف فليس المراد ان
ذلك ملاحظة في التعريف بل المراد بيان امر واقعي **قوله**

هو مذهب المختصين لوجوده عندنا انه مطابق للاشتقاق
عن العريف الذي هي التقويص اذ لا صوت في اخر الاسم
الا التنوين ومنها ان الشارح عني اضطر الى صرف المرفوع
او المنصوب بوزنه وقيل صرفه للضرورة مع انه لا صرف فيه
سوى **قوله** وقيل الصرف هو الجوز والتنوين بدليل
عنه الا اشتقاق من الصرف الذي هو على العرف والتعريف
في اللفظ والجوز بوزنه ثقل وتعرف ويرى بانه يلزم منه
ان لا يكون التنوين من جهة الصرف لانه لا يراه تصرفه
في الحركات سوى **قوله** يستثنى الى اخره ان كان المراد
ان حقيقة الصرف هو التنوين المذکور ولا يخفى ان التعريف
هو الذي وقام به العرف فهو في غاية الاتساق لانه لم يتحقق
الصرف في جمع المونث السلام كلف يكون مصرفا وقد
يجاب بان المراد ان التنوين علامة للصرف لا نفسه **قوله**
والعلم انه لا يجب اطرافها بوطا هو كلامهم ان المتصنف
ما لا انصراف وعدمها هو الاسم العرب بالمرآت والافينون
ان يستثنى ايضا ما يجب بالمرآت اذ يصدق عليه انه فاعلى
لتنوين تعرف مع انه في الواقع مصرف بحيث لا مانع من قول **قوله**
بجمع المونث اذ جمع المونث السلام ومجمله لك قبل التسمية اما
ما سمى به منه من عرفات فانه غير متصرف ولا كلام فيه حقيقة
قوله اذ تنق بينه المقابلة هذا مذهب الجمهور وذهب
من سواهم لبعضهم الى ان التنوين فيه للصرف وانما لم يذهبوا
معه لانه لو حذف لتبعض الجوز في السقوط فينكسر ليراعى
جمع المونث السلام فينق لاجل الضرورة حقيقة **قوله**

فقبل من العرف الى اخره وقيل من العرف هو المنفصل
 كان له فضلا على غير المنفصل وهو شري قولا **قوله** من المنفصل
 او الجريان قولا **قوله** في جهات المركبات قل حذف لفظ المركبات
 فكان اول لانه بعدد للتعريف المنفصل والمنفصل الاسهل
 وامن ايا ز يتبعه لذلك قوله **قوله** في قولا **قوله**
 اما فيه فرعيان الى اخره اما المتبع في هذا الكلام يكون
 الاسم فرعا من جهة واحدة لان التشبيه بالفرعية
 غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من جنسها
 الفعل الظاهرة بل محتاج في امثالها الى التكلف وكذا اثبات
 الفرعية في هذه الاشياء بسبب هذه المدة غير ظاهرة
 كما يجب فلم يكن واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين وكان
 اعطى الاسم حكم الفعل والى من انعكس مع ان الاسم لما شابه
 الفعل فقد شابه الفعل لان الاسم تفضل على الفعل فيما هو
 من خواص الفعل ولما لم يكن الاسم شابه الفعل فيما ذكر
 لضعفها اذ لم يشبه الفعل لتمام منع الفعل في البتة
 ولم يطر بها على الفعل لانه لم يتغير معنى الفعل انما كان
 للفعل والفعل سق قولا **قوله** وهي اشتقاقه من المصدر
 وعلى القول بان المصدر مشتق من الفعل يكون فرعية اللفظ
 التركيب في معناه وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من
 حيث انما لم يعرف به لانه لم يثبت لللفظ على كثير من
 الاسماء بل على شيئين بل اشياء كثيرة واكرم دون شري
 قولا **قوله** كدرهم فرعية اللفظ بينه كون التصغير فرع
 التكبير وفرعية الكسر التثنية وجهتها واحدة وهي التصغير

ز قولا **قوله** كاجسام التصغير لهما لهما جمل وفرو غير متساوية
 من جهة التصغير لان لفظ التصغير في التكبير ومن جهة
 الجمع لانه فرع الافراد وجهتها التثنية قولا **قوله** لهما يعني
 وطائفت فرعيتهما من جهة ان التثنية فرع التكبير
 والوصف فرع الموصوف وجهتها التعريف قولا **قوله** والعدل
 الى اخره حصصها في التسع استقرى قولا **قوله** لهما يعني
 جميعها ابن النحاس في بيت ولقد قتلت **قوله** **قوله**
 لجمع وزن عادلا انت معرفة مركب وزد جهة فالوصف كقوله
قوله عا لفظ التثنية حذف هو هاء التعريف واطر وقيل
 فيه قد تكون انت التثنية قاتل الكفر لكن مع التعليل
قوله كقوله في مصدره ذكر تصحيح قولا **قوله** كقوله
 يفتح الدوا والعصا اسم جمل بالمدية تصحيح قولا **قوله**
 كقوله قطعة كسر لفظا على لفظ من ارجز قولا **قوله**
 وصرقه يفتح العين لحد للتثنية اللتين لصرطان على
 الدولما لصلب وعلو قولا **قوله** قاله الجوهري ز قولا **قوله**
 معاملة خالسا على اي فاعلها تغير التصغير حيث حذف
 لمولعة حصول صيغة كسر او يدل على ان ذلك مقصودة
 متباينة ما ذكره بعد من جهة التثنية قولا **قوله** اذ اسمها
 الى اخره يدل على التثنية المرفوعة قولا **قوله** وان سميت بها من قولا
 الى اخره يدل على التثنية المرفوعة قولا **قوله** في لغة كناية
 الذين يرمون بالحروف مع اضافتها لظاهر قولا **قوله**
 اذ امرجت حيلوي نسبة الى حيل قولا **قوله** لما ذكرت في لفظ
 اي من ان اللان متقلبة لكن انقلها بها من واوهم عن قولا

قوله **قوله** وزاد افعلا نفع النافع خرج غيره كحساب
 كما ياتي في جها شمس الجاه والمصام الالف والنون في الصفة
 فتكون على فعلته بكسر الهمزة وفتح النون تكون التسمية فلا
 بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الالف والوزن الثلاثة
 قول **قوله** في وصف ستم الى اخره شرط فيه في العمد ١٠٠
 وشرها شرطانها وهو ما ساء الوصفية انتهى ويمكن ان
 يرجع قول المصنف الى في والمعين خارج الوصفية الى هذا
 ايضا فوضي هذا الشرط ولا ياتي في رجوعه الى هذا امره
 بقوله فالادع المعتد الى اخره لان تفريع بعض المشتك
 والوزن الخاص لا يقتضي التخصيص قول **قوله** وهذا متفق
 عليه من صرفه وسينقل الشارح صرفه عن بني اسد وظل
 استدفع فيجوز ان يكون المنع من الصرف ميمنا عليه
 لكن بني اسد لا يعملون المنع ميمنا وفيه نظرون كلام الشارح
 الا في باب **قوله** واما لانه الى اخره عبارة السبوطي بشرطه
 ان يكون مونث على فعلا وقيل ان لا يكون مونث على فعلا نه فهو
 لبيان مصروف على الاول المقدر فعلة فيه اذ لا مونث له وغيره
 مصروف على الثاني لمقتضى فعله نه فيه انتهى قول **قوله** والعجم
 منع صرفه بخلافه قول الحيان ان العجم صرفه لما جهرت
 انتزاع فيه عن العرب والاصل في الاسم المعروف فوجب الفصل
 به انتهى قول **قوله** كسر اي عظيم الكرم وهو الشدة نصيبه
 قول **قوله** وادرب المداي كبر الوصيين تنفع قول **قوله**
 نحو ميمان من المداي واما ميمان من المقدم فوفته ندما
 قول **قوله** المغار عيين لانه انما تاتي من بحر لبناء على ان

الهمزة

الهمزة تسمى لنا وهو صحيح وعلى انها مع الالف قبلها الثانية
 ولا نظركه اذ ليس له افعلة تاتي جروفي والمتول من سر
 وغيره ان الهمزة بدل من الف الثانية وان الاصل هو بزنة سكر
 فلما قصد ولعله زادا وقبل الدال الضرا والجمع بينهما محال وحذف
 احداهما ينافي فخر المصروف المطلوب اذ لو حذفوا الاول في الماسة
 المد والاشائية لكانت الالف على الثانية وقلب الاول في فصل
 بالمعد امينا وقيل ان الاول في الثانية والثانية مزودة للزوت
 بين مونث افعل ومونث فعلان ويرى بانه يفتي الى وقع فعلة
 الثانية حشوا **قوله** والثاني حرق الى اخره مراد ١٠٠
 بالثاني الهمزة في بحر والنون في بحر سكران قول **قوله** انا
 صرف نحو ميمات ميمي المداي قول **قوله** وزعم المجدد الى اخره
 فيما سأل في قوله في صنفا حسنا في ورد بانه لا مناسبة بين الهمزة
 والنون حتى يقال بان النون مبدلة منها واما حسنا في قوله
 فان قياس حسنا ويراوي في افعال النون من الواو والياء
 وذلك للنداسة بينهما لا ترمي الى ادغام النون في الواو وقوله
 كاشيلا الشبهة في الميم ان يشوبه سوادا زركه **قوله**
 او مقبل لهم النفا **قوله** في اوله الاول استقام في قوله
 نحو اسطر مضاع سطر اذ قال الدواب قاموس قول **قوله**
 وحيد للجدل في لغة الدال وكسر العلب انتهى قاموس
 قول **قوله** وندس اندس كعقد وكنت السبع الاستماع لبعوت
 خفي والغيم قاموس قول **قوله** عار من الوصفية من اضافة الصفة
 الى الموصوف اي الوصفية العارضة وكذا ايتا في قوله **قوله**

من المكر رفيق الوصفية ووزن الفعل وهذا غنلة عند
الوصفية للمكر الذي هو محيى ارجل ورجل وليس فيه
وزن الفعل واعتبار الهمزة في الالف واللام كما في قوله
ان لا تخطئ الساس في قوله والمكر ليس المراد ساسا
اسما بل هو المصروفه اذ لا يخطئ فيها بل المراد المصروفه
فالا مضافه بياضيه زقوله والمكر ليس المراد ساسا
ومعها موخوه على الاحذر وهو ابنيه للباسه وخرجها
قوله والمكر ليس المراد ساسا بمعنى متاير فعني اخذ في الاصل اشد تاخرا
وكان في الاصل معني ما في زيد ورجل اخذ جاني في زيد
ورجل اشد تاخرا في معني من المعاني ظهرت في الاصل
عزوه معني رجل اخذ رجل غير زيد م قوله والمكر ليس
فقط مراد منه اسم تفصيل اي في الاصل قوله والمكر ليس
هنا الالف واللام اي من ذي الالف واللام ومنع الفاعل
ما به لو كان كذلك لوجب ان يكون معرفة لان كل معدول
عن معرفة فاعله يتصديقه قصد تلك المعرفة كما في
اسم وسحر واذا قصد به قصد تلك المعرفة ومن
ان يكون معرفة ولما ثبت كونه مذكورا بالاجماع يطل ان
يكون معدولا عما فيه الالف واللام ولما عاب ابن الحارث
بأنه لا نسلم ان كل ما هو معدول عما فيه الالف واللام يجب ان
يكون معرفة وقوله ان كل معدول الى اخره غير محتمل اذ لا نسلم
في المعدول عن الشيء ان يكون معناه من كل وجه وما يلزم
ان يكون قد اخرج على سيقته التوكلان يستحقا في قياس كلامه
الوصفية اخري نعم قد يتصديق في المعدول عن معرفة

ارادة

ارادة متعدي بعد التثنية والالف واللام كما في قوله
ولذلك بني واما العلمية كما في مصدره وذلك ما في من العرب
في الجسد في اخره اذ الالف واللام لانه معرب ولا
العلمية لانه منتهى فلا يثبت ان يتصديقه تلك المعرفة
التي هو معدول عنها دم قوله والمكر ليس المراد ساسا
مال كان حقه ان يقول او مضافا الى معرفة كما مر في باب
وبما في قوله والمكر ليس المراد ساسا او مضافه لحي الى معرفة لما مر
قوله والمكر ليس المراد ساسا في محذوف في محذوفه مضافا الى اخره كان قايما
يجوز ان يكون يتمدد بوالام مضافه قلت لان المضافات اليه
لا يضاف اليه اذ احراز اظهاره ولا يجوز اظهاره منتهى
دم قوله والمكر ليس المراد ساسا عن لفظ اخر فيه اقامة الظاهر مقام المصروف
اذ المعنى عدل في محذوف واخر عن لفظه الى لفظ المصروف
والمرت زقوله والمكر ليس المراد ساسا لم يظهر اثره الى اخره فيه دلالة
ظاهرة على اجمع هذه السبع توصف بمن العرب ولان لم يظهر
اثره الا في المعدول بالحيات فمن العرب اصبحت عنده
لاختصاصه بالعرب بالحيات والفتن به ظهور اثره
قوله والمكر ليس المراد ساسا بخلاف اخره قال من ويلزم على
هذا ان يكون اخره ان اخره من اوله واخره من اوله
معدولت ايضا عن اخره ان اخره من اوله واخره من اوله
عن اعتبار المعدول بالحيات ايضا والكمية واعتني بالجمع
بالا والوزن لا يبين فيها حكم من العرب وكذا العرب
كونه كبريات لا يبين فيها حكم من العرب وكذا العرب
لتقيرت وضار جرها تبا لغيرها وهو لا يقع فيها الا مع

للثوب السام نصيبه يحول على غيره حميد قواله مراده
 بهم للثوب في هذا المقيد وقع لما ورد من ان احزابا يصعب الواحد
 والمتن والجمع واخر لا يصعب الا للجمع فتكفي يكون حميد وقوله
 عند وجهه السدق انه حميد ولا من احزابه في اللغة لا سلكا
 فلا يصعب الا للجمع قواله من حيثها فلا يقال حميد في
 وجمادى واخر ولا في اخر قواله ولا يصطح عليه
 مثله لان الالف هنا للتحقيق لا يتقدمه بخلاف معنى الفاء في قوله
 سم قواله متا بلاء اخر من الجمع للثوب في جملة من
 واخر من جملة المتقاربين وعنده اخر واحد من جملة اخرين
 في نحو جمع هذه الثوبين والآخرين وعنده اخر قواله
 وورثا في موازن قواله خلافا للثوب اي فانه زعم ان
 هذه الالف كانت الصفة للعدل والتقريب بنية الى وان
 يجوز جعلها توكيد ويدل على ما ذهب اليه الاستدلال المنقذ وتلوه
 تقديره للذكور من الضمير ان يقال بزيادة اسمها اسماء وانما
 تكرات وانما في جملة المنع معارف والافعال المصنوعة فيقضي
 ان الضمير هو انما حال من العرب صفات وحالة العرب
 اسماء وانما حال من جملة ما نسبته الى العرب والتكثير
 قواله ان الضمير احوال الى اخره وتدل ذلك عن العرب
 قواله وهو الصحيح لان ما كان الضمير احوال لا يفسد
 عليه ومنه ما في جملة كلامه قوله العرب يقولون فلا خلاف
 وثله قادم قواله فقد تقدم التنبيه الى اخره اي قوله
 اذا سمعتموه هذه الالف الى اخره قواله وكان له في اخره
 للمعوية ليست بشر طبل كما كان على هذين اللوزين واستوفى

الشرط

الشرط المذكور من حرقه وان فقدت الحصة سيوط عن
 الشارح قواله كذا في المصنف والمجلة والذال للمصنف
 والعارف للجل الشديد تستخرج قواله وكان من منواله
 اخره بدليل الصنف فانهم قالوا رأت تها ميا فلو انما على
 هذا الاستدلال اي تقديره انما حصل الصنف في المصنف
 وان كان مفرقا كما من سار وبلاد قواله الى فعل المصنف
 للمعين كمين وفعل يسكنونها كمين قواله كذا في المصنف
 انشأت في العرب من قواله كذا في المصنف وقوله احملها قولي
 وقوله ان بعض النور فيها قلبت اللغة كسر واعدا اعلان قاض
 تستخرج قواله كذا في المصنف كذا في المصنف بل يجب منها الكاف
 ز قواله وخطا في نسبة الى خطا في زنت قطام مديسة
 ما ليس دم قواله كذا في المصنف وخطا في خطا في خطا في
 فيها موجودتان في المصنف وهو قري وتخي فليت الزيات
 عارفتين في الجمع فقار في ويخونه منزلة مصداق قري لوسب
 الى قاري وضاق حروفا لك تحذف اليها الشدة منها المصنف
 يا في النسبة في المصنف ان حيزه في خطا في دم قواله
 هم بنو الهما واليا الصنف المصنف في هبة فاحس قواله
 لا ظهر بها يتامل معناه مع ان احتواء المصنف يقتضي عدم
 الاظهار كما في باب وعنده من قواله من اول وهذه
 يقال لثوبته من اول وهذه اي اول كل شي مصباح قواله
 فقد جري افعال الى اخره فان قلت هذا لا يدفع للفقهاء
 لان هذا لا يقتضي ان لهما نظرا في الاما فقلت حاصل
 الجواب ان مراده انما لثوب من صبيغ الاما والفرع عن صبيغها

[illegible]

خاتما

خافوا رجوع اليه الموالاة الساكنين في عزو المشرق المستقل
لنظرا بكونه منتقيا ومعنى بالذرية مغرض التوسيع من
من قولهم لم يكن اخرا اي حرف اعرابه فكان يجيب
من الدار فقولهم قد يحدب تحنيما يعني اذ
حدف بالمنتق من غير واجب ويعبر بذلك قوله ما كانت
جائزا في الادنى ومبني نظرا فان اراد المعزود بال
فليس الكلام فيه قولهم او منتول من جمع وهو
ما سمي به من هذا الجمع قولهم خلافا لمن زعم ان اخره
هو ابن الحبيب فانه قال في الكوفة وراويل الذي يعرف
وهو الذي ذكر فقد قيل انه اعجب من اجل من زعمه وقيل ان
جمع سره والة واذا صرف فلا اشكال انتهى وفي التوضيح وقوله
ابن الحبيب ان من العرب من يعرفه وانهم ابن مالك
عليه ذلك انتهى قال الحفيد لوجه لانك لا ترون ابراهيم
الحبيب شمة وقد تبدل قولهم عليه من الدم سره والة
قائمة فليس يرق لمستطاع هذا القول الظاهر انه اشارة
الى قوله ومن الضويين من زعم مع ملاحظة نقل جمع سره والة
قال من وقال المبره هو عند جم سره والة واسره والة قطعك
خزقة ويشكل عليه ان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجز في
المحصاس فلا يقال الرجل رجل بل واحد ذلك في الفعل كذا من
في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقتدر للجمع كقولك
عمر وذلك لان القاعدة ان ما على هذا الوزن لا يميز
الا للجمعية ولم يمتنع فيه كونها مفردة فقد دناها
ليلا تتخيم القاعدة انتهى وعنده يخرج جواب الوجه الثاني

او ما ليس علامته نظرية والافعال اثبت حطتها ما يصح
 للفظ كما تقدم سبق قولهم لانه لان الحركة قامت
 الى اخره لان الجسم بها خان عن عدل الاستواء وهو المثال
 الساكن الوسط فصار كاد ياتي في التعلق بها في السب
 كالحرف الخامس فلو ثبت الى جزئي قللت جزئي وحذف
 لا غيروا وكان الوسط ساكنا لكان من الحذف والقل
 واوا دفن في قولهم لانه لانه ان حور و ماء انما كان
 من هذا التفسير اذا اعتبرت سماها بلقيا لالتا واما اذا اعتبر
 ملدا فيكون كسج ولو ط جوهر في قولهم لانه جملة ما جين
 قال لان التلا في كل خفيف ففتت قادمة لعدد السنين
 فيصور صرفة وجوانه ان ساكن الوسط اخذ من حركته
 فيقول ان يفي للكل على الاخف دم في قولهم لانه وفي حجب
 عيسى الى اخره استدلالا بقوله تعالى اهدوا الصراط المستقيم
 ادخلوا صراطه وجوانه ان لا ينسب اليه التفرع سلفا لكن اخذ
 انه موثق بل هو ان يكون قد سلكه المالك في حجب في قولهم لانه
 كما رايه لثلاث الف سنة عن واد مقسورة في قولهم لانه وفيه
 صريح في التسهيل وهو ظاهر كلامه هنا ايضا اذ
 وان كان ثانيا لفظا فهو ثلاثي في تقدير ساكن الوسط اذ
 اصله يد في ما لا ساكن كما في الصاح في قولهم لانه في قولهم
 المراد حور او قصر المنع انما كثر في قولهم لانه في قولهم
 صرف مطلقا تحرك وسطه ام لا بقرينة مقابلته في التفسير
 في القولين لعدم رسالت عن الترتيب في قولهم لانه في قولهم
 فان قلت لم لم يكتوا هنا بقوله الوسط لان حركته

الزيادة

الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى ذكر كراحت هنا موقو
 التثنية جدا لكون اللفظ والمعنى قد ذكر فاحتاجوا الى تقوية
 معنى التثنية باقوى الامور الثابتة مقام التثنية وهو المسمى
 الزايد على التثنية فانه في قيامه مقام التثنية من حركته
 الوسط سبق قولهم لانه وان كان زائدا الى اخره المنع في الزيادة
 المذكور شروط الامور ان لا يسبق بتدكيره ويحققنا او مقدا
 فالحق محمول وصال على من جعله فانه كثرت التسمية
 بهما في التثنية فلو سميت بهما ذكر اخر فانه لا بد من التثنية
 قبل التسمية اذ هي في الاصل مصدران والمصدران في وطاشت
 على مذكر متصرف لسبق التذكير بعد اذ المعنى شخص جايضا
 او طاشت بدليل انهم اذا صر قواما بقاوا التثنية فيهما وخرج
 بقولنا الفرد بد محمول وقلول فلو سميت بهما
 بعد فاما المسمى في قولهم لانه فانه اذ هي قبل التسمية
 مطلقان على المذكر والمؤنث تقول حدرت بد محمول وقلول
 وادارة لظهور قول الثاني ان لا يقبل استعماله قبل
 العمالية في المذكر كذا راع فانه مؤنث لكنه غلب استعماله قبل
 العمالية في المذكر قالوا ب ذراع او قصر فافاسي به مذكر
 انصرف التثنية ان لا يكون ثانيا من قولهم لانه في قولهم
 لازم لانها قبل قول ما يلحق وهو مذكر فلو سمى به مذكر لصر
 التثنية ان الاول لوسمي مذكرا هو اسم على لغة ومنه على
 لغة من جنس وودود فاما فانها عند بعض العرب اسم للزح
 وعند بعضهم صفات جرت على الزح وهي مؤنثة فعلى
 الوجهان المنع للتثنية والصرف كهاب حايض التثنية في قولهم

في اسمها هو من الاسماء التي في اخرها زوائد تان زيدا معا ككلمات
 ورو عليه ابو العباس وقال بل هو جمع اسم قال واغماض
 الصدف لانه غلبت عليه تسمية الموت به فلم يسم به
 سعاد وقول يا ايها بكر قول من فقال اصله وسما ويرد عليه
 انه لا سوجب لقلب هذه الواو والمعنونة هزة دم قول **اللفظ**
 كاللفظ صفة تقدير اي تقدير الكاينا كاللفظ لا يغير لست
 قال ابن هاني يعني بقوله تقدير الكاينا كاللفظ ما كان حذفه
 على طريق القياس فان الحذف منه يكون كالمحفوظ به
 ومنه شمل تحتين شمل واحترزه عما هو على غير قياس
 كاي في اية فليس المحذوف من هذا كالمحفوظ به سبق قول **اللفظ**
 نحن جعل تخفيف جليل فان للوقوف المقدون منزلة الملوحة
 به اما اول فلاته قد ينطوي واما ثانيا فلان حركة
 الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترزه عن نحو
 كنت فان هاء التانيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في
 النقص ومع ذلك فهو مصروف وان سمي بدليل ظهورها في
 منها وليس في اللفظ مشعرا به ادم **اللفظ** صرف اسماء
 اعتبارا بل والارضين والكلم ومنه مبنان على المعنى فان
 ابا او حيا او لفظا صرف او قبيلة او قطعة او كلمة او سورة
 لم يعرف وقد يسمونها اعتبار القبيلة نحو همد وجوس
 علمي او البقعة نحو دمشق والمان نحو بهر شهيل
 واطلاقهم التولجوان الامرين مجهول على ما اذا لم يتحقق
 ما نمان من العرف فان تحققتا فمن الصدف بكل حال نحو
 تغلب وباهلة وحولان دم وقامه فيد قول **اللفظ**

حيث

حيث هو في الاصل لم يصح تراسل في كل ما يصح من
 دون انه يضاف في قول **اللفظ** وسبب هو الخدم قول **اللفظ**
 ان يكون على الوجهين جنم في الضاح ينقل ذلك من سر
 قول **اللفظ** والي الوضع اي العلم قول **اللفظ** مع زيد يغير
 التفسير في اي قول **اللفظ** على الثلاث افرم عدم اعتبار
 حركة الوسط قول **اللفظ** كما يكو تعلل في الغتم واس
 نقلت العرب اللفظية اخرى كان تميم باسماء على شخص
 لضرب قول **اللفظ** كندرا وحمدا بنادرة ونجاد
 يلزمون المعادن ومن يحزن المضاع للقلل قاموس قول **اللفظ**
 ولا فرق الى اخره وذلك ان تحرك الوسط في الموت اعاء
 اثر لتياعه فقام الساد مسددا لتياعه التانيث واما الهمزة
 فلا علامة لها حتى يسد مسددا شق بل لا يجوز كونه
 ثلا ثيا سكن وسطا وتحرك يشبه كلام العرب ويحيى كانه
 خارج عن وضع كلام الجيم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يكون
 الاوزان لثنية حلة فالكلام العرب من دم قول **اللفظ**
 نحو يوح ولو طعير بنحوها تشبها على ان يحمل صرفا لثاني
 المذكور في المذكور لهما الموت كاه وجود في نوع العرف كما مر
 والعرف زيادة التانيث في الموت زمان قلت في همد
 وعدد سمان مع سكوت الوسط وقد جاز فيها العرف ومنه
 فيمنه في ان يجوز العرف ومنه في يوح ولو طعير السمين
 فيها اذ قلنا ان التانيث سبب محقق قوي فيمكن
 اعتبارا مع سكوت الوسط واما الهمزة فهي سبب مقدر
 صنف لان معناها ان هذا اللفظ كان مستقلا في اللفظ

العجم قاله ابن هشام ونشره واعلم ان اسما الانبياء
 عليهم السلام محتقة من الصرف المستندة محمد بن اسد عليه
 السلام ومسلم بن عبد الله وهو دكونا عربية ونجح ونوسطا
 وقيل هو دكونج لان سر قرنه معه ويوميه ما يتا
 من ان العرب من ولد اسمايل وما كان قبل ذلك فليس
 بعربي وهو قبل اسمايل فكان كنج حامي ويروى علي
 للصخر شيب وعزير عصام قال السميني وي تنوين
 عزير علي انه عربي منصرف وترك تنوينه بنوعه في انه
 اعجمي انتهى فليست مل فانه اذا ثبت كل منهما في القرآن كما هو
 قطعية القراءة بها حسب جوازها فليكن يكون احدهما
 علي انه عربي والاخر علي انه عجمي مع انه في الواقع لا يكون
 عربيا وعجميا بل احدهما فقط وايضا شرطه العربي زيادة علم
 الثلاثة بغيره بالتصوير سم وقد يقال يكتفي في تخرج القراءة
 للطائفة لوجه بخلاف وان لم يوافق توجيه القراءة العجمي
 كما لا يخفى وقد قري تقي بان تنوين علي ان الالف للعاقل
 وتركه على انها للتانيث ولا يمكن ان يكون في الواقع لها سبق
 واسما الملايكة عليهم السلام كلها افعلة الا اربعة منكرات
 الكاف ويكره وعالك ورجوان شوا في قول **قوله** كشر
 بفتح الشين المجرى والسا العوقية اسم قلعة تصدح
 وفيه انه اذا كان اسم قلعة فهو مونث فيسقط عليها
 سلت ان العجمة اذا لفظت الى تانيث الثلاثي الساكن
 الوسط تحذف المش فكيف لا تنو مع تحركه الا ان شال
 اعتبار التانيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكناس

قوله

قوله ولما ملك الملك جلا بكل به قاسوس قوله وهو
 خاسي الى اخره قال صاحب العين است واحدا في كلام الريب
 كلهما سية بناوها من الحروف المعجمة خاصة ولا رباعية
 كذلك المحلة ولعله وفي عهد خلفه السوي وحش اشتها
 سق قوله في عهد هو الفصح والجوهري والعمري والخطيب
 قاسوس قوله الصريحان بفتح الصاء واللام المجرى ومحمد
 جولي قاسوس قوله محمد ممدود تبدل ذوا سينا سق
 قوله كاحد منتول من فعل ما حل ومضارع او من اسم
 تفصيل قوله او من م وصل وحكمها في الفعل للمسي سية
 انقطع لان المنتول من فعل بعد عن اصله فالصق ينقايه
 من الاسماء حكم منه بقطع المخرج بخلاف المنتول من اسم كاعتدار
 فان المنع تنوي علي وصلها بعد التسمية لان المنتول من اسم
 لم يبعد عن اصله فلم يصب الحرف جاحوله تصدح قوله
 وفعل لان هذه المراجعة من انساب كاي في قوله وسما
 سلمت حينئذ لعمران من المعتل وسيا في قوله وهو
 انطلق بيان لما سلمت الى اخره في قوله محمد بن عبد
 العزير اذ لو اقترناه لكانا من الحكم لان المخرج من الصرف
 قوله لو منة الظاهر ان قوله ادوية والحذرة
 ولطائر المراء بسلة الانواع في اسما العتاس فلو جعلت
 اعلاما سمعت العرف ولذا في واسترق ب قلت كلام الشيخ
 صرح في ذلك قوله وتبكر بفتح التاء وفتح الباء وكسر الشين
 مشددة سم قوله خضم بفتح الخاء وتشديد الصاد المعنوية
 قوله ولما بها الشين المجرى في قوله يد عليهم تصدح قوله

من مصوغ

اما اكثر ثمة فيه يرد عليه ان وزن فاعل يفتح العين كضارب
وقال اكثر في الافعال مع ان ما على وزنه من الاسماء كضارب
بها فتح محروفا لان يكون اطلقا على ان الغالب ان
اكثرية الوزن في الفعل تفتح المنه قولته نعم حين يعرفه
قولته واسبق هو الذي جاء الفيل في قاموسه **قولته**
كما عند بكسر الهمزة والياء وسكون المشددة بينهما واما الالف
في الفعل فتفتح **قولته** واصبح بكسر الهمزة وفتح الياء واحدة
الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة عن جنوب فلان في الالف
الهمزة في تلكه لحوال للاء والماشرة اصبح تفتح **قولته**
والياء في الهمزة واللام وسكون الهمزة بينهما سبعة للمعاني
قولته في الامور من الثلاثي كما ضرب وادعج والكتف في قوله
واما ان اوله زيادة الى اخره احترق به عن حاله كان اوله
اصليا فلا اثر له وان ما كل حروف الضارحة كما في نرجس
ونمشل واصل انه يدخل في كلامه عن يفتح وكذا يفتح
الباء فعمل ذلك من المختصر سم قلت اما جعله ذلك من
المختصر نظر الى المعية بما هو اول من جعله من
الغالب نظر الى جزمها فقام قولته **قولته** فاعل يفتح
الهمزة والكاف وسكون الف بينهما هي الربعة في الالف
الافعال اذا صاحبه ردة تفتح **قولته** وقد جمع الاسرار
اي الكثرة والاولوية **قولته** عن يفتح الالف في جازة يفتح
قولته ونفس هو شجر والتمار زامة واليس في كلام العرب
فعل يفتح **قولته** قد انعم فافكر الى اخره يجوز ان يجعل
قول المصنف او الغالب على الغالب حقيقة لذكره في الفعل

او حكما بان يكون التماس يفتح في الفعل لانه ان
به لان اوله زيادة تدل على معنى فيه وذلك الاسم
هو قولته اجود من التسمية الى اخره لانه قد بان ان هذا
المنوع قسان ما يوجب في الفعل وما يكون به اوله وان لم يوجب
قال السويطي والتعبير **قولته** من التسمية الى الغالب
لانه يميل الى الفعل وهذا في الاسماء اكثر اذا كان فعل في الالف
وله انما اسمها اما للتفصيل او لغيره وقد جاء الفعل في الاسماء
من غير فعل فجدول واخيل وارنب وايضا فلان فاعلة فاعلم
لا يكا ويوجد في الاسماء لاني في خانة وهو في الافعال اكثر
من ان يصح كضارب وقائل ولوسم في آخر حرف فاعلم وان
المعنى كونه اولي به من الاسم انتهى وهو صريح في ان فعلا
المدكور لا يوجب في الفعل اولي والا كان واما في الاسماء
الاخرى التي اختارها وكان وجه ذلك ان الالف في الفعل
مضمرة فيكون فيه زيادة تدل على معنى لو كانت في الاسم
ثم تدل على معنى قاله ب **قولته** كونه في الالف في
الوجه الذي اجاب عنه في الالف في الالف في الالف في الالف
الفعل من الاسم في الالف في الالف في الالف في الالف
الى اخره يدل قول **قولته** في الالف في الالف في الالف في الالف
ليس هو شجر سيبويه **قولته** شجر في الالف في الالف في الالف في الالف
يقول الى اخره وجه التمسك ان جلا فاعل اسم لاني التمسك وليس
فيه تنوين فلو لا انه لعرب لغوا بالالف في الالف في الالف في الالف
وقال جلا فاعلم **قولته** انا ابو رجل الى اخره فاعلم جلا
مفعلة فاعلم وروى ان الجملة الموصوف لا يحذف الالف اذا كان

وقيل انهم افاضوا في العلم والوزن الفصل قوله في الاشياء
 الى اخره فلما اشبه الخلق عوالمها صلت قوله في الاشياء وحدهم
 عطف على قوله في الاشياء قوله في الاشياء وحدهم عطف على قوله في الاشياء
 الى الخلق فقد سمي ذلك في اصول الاسماء سداس فيخلق سيد
 حينئذ فيخلق والقبعة في الجبل العبد والفضل الميزولة
 قاموس قوله في العلم بنية الاضافة الى الخلق والاصل في بنية
 الساجع جمع من في هذا العبد للمعلم به واستغنى بنية
 الاضافة دم قوله في العلم بنية بنية بنية بنية بنية بنية
 فان في بنية العلم للذكر في هذا بنية بنية بنية بنية بنية
 المنع وعن الاشياء صرفة لان العدل انما كان حال التاكيد
 وقد ذهب فان ذكر بعد التسمية حذف وفقا لانه ليس له
 حالة بل هو في ذلك يستعمل بنية بنية بنية بنية بنية بنية
 قوله في العلم وهو كذا هو مذهب سيبويه في قوله هو مذهب
 لانه مذهب الاضافة على معتبر في منع الصرف له ان يقول انما
 لم يمتنع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يمتنع
 فيه وانما مع حذفه في المانع من اعتباره قوله في العلم وقيل
 ما علمية او لمعني الاضافة وايدى بنية بنية بنية بنية بنية
 مع انها ليست بمنزلة تصديق قوله في العلم وهو كذا هو مذهب
 هنا يمكن حمل كلامه هنا على الاول حمل العلم في كلامه على ما
 يشتمل العلم حكما بنية قوله في العلم في شرح الكافية بقوله
 وليس يعني جمع يعلم لان العلم اما شغفيا او حسي في الشخص
 محضوس به من الاشياء فلا يعمل له قوة والشيء محضوس
 ببعض لانها سر فلا يعمل له قوة ومع بخلاف ذلك فالحكم

بعلية

بعلية باطل انتهى قلت على المحاطة من قبيل علم المنزلة
 للمعنى كسبحان للشيخ وفي قوله بنية بالعلمية وهي ان
 لا يمتنع في منع الصرف من المعارف العلمية تصديق قوله في العلم
 ومعدوله الى اخره عطف على معارف الى اخره قوله في العلم
 مذكره جمع بالعلم الى اخره تأمر هذا التعليل مع التعليل بنية
 ومعدوله بنية بنية بنية بنية بنية بنية بنية بنية بنية
 لا مذكره تفسير لقوله اسما محضا قوله في العلم وقوله بنية بنية
 انتم الى اخره جزم دم وعينه بنية هذا التفسير قال وانما قالوا
 في ثقله معدله من ثقله لان ثقله من ثقله مستعمل
 وانتم مستعمل في النسخ ثقل بالقرينة زوايد في الانسان
 وبخلاف مناهجها رجل ثقل واحدة ثقله بنية بنية بنية بنية
 القوم علمنا اذا خالفنا انتهى وثقل ابو ج من طي انتهى بنية
 دم قوله في العلم وانما حمل هذا النوع معدله الى اخره وانما
 قدر العدل دون غيره مكانه دون غيره دم قوله في العلم
 فان ورد فعل مفعولا الى اخره وعالم يسع حرفه ولا عدله
 فيسبويه بنية حمل على الاصل في الاسماء وعنده من مرفد
 حمل على الغالب في مفعولها وليس بنية بنية بنية بنية بنية
 بنية بنية بنية بنية بنية بنية بنية بنية بنية بنية بنية
 لان عدله متحقق فقدر معدله عن غادر ومضى حق فاسق
 وهذا محقق له قبل التسمية وانما عدله بنية بنية بنية بنية
 ما هو عليه فاعتبر بنية بنية العلمية وبها قلنا العدل دم
 قوله في العلم بنية بنية بنية بنية بنية بنية بنية بنية
 سنة متقدمة كان يرد في سنة بنية بنية بنية بنية بنية

هذا هو المذهب في قوله في العلم وهو كذا هو مذهب سيبويه في قوله هو مذهب لانه مذهب الاضافة على معتبر في منع الصرف له ان يقول انما لم يمتنع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يمتنع فيه وانما مع حذفه في المانع من اعتباره قوله في العلم وقيل ما علمية او لمعني الاضافة وايدى بنية بنية بنية بنية بنية مع انها ليست بمنزلة تصديق قوله في العلم وهو كذا هو مذهب هنا يمكن حمل كلامه هنا على الاول حمل العلم في كلامه على ما يشتمل العلم حكما بنية قوله في العلم في شرح الكافية بقوله وليس يعني جمع يعلم لان العلم اما شغفيا او حسي في الشخص محضوس به من الاشياء فلا يعمل له قوة والشيء محضوس ببعض لانها سر فلا يعمل له قوة ومع بخلاف ذلك فالحكم

من سنة ثمانين سم قول الله يخرج من تحتها يوم الجمعة منصرف
 معصية اذا من الغنى وعمل العاقل في طريق زمان يجوز اذا كان
 احدهما اسم غواثيك يوم الجمعة بعد الفري قال هم ليس بين
 البحر واليوم غموم وحضور من بين البحر هو الوقت الواقع قبل
 الغد بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها وما بين
 الغد والغروب فليس شيئا منها بعد وقت غروب الشمس من الغد
 الا ان يطلق يقال البحر اول الفجر لانه من خلاف
 بعد الفجر ويرى على الغد فيكون المراد في جزء من يوم الجمعة
 معجول لا شك ان يوم الجمعة اسم من سبعة ايام قول الله
 على التثنية بالايام اسم جنس اريد به معين فلا بد ان يكون
 احدهما المضافة او اللام وقد انشأ الاول فقسم الثمانية
 ولتقابل ليول كل من الاضافة والفقود لم تحت باية مدلول
 عن ديني اللام دون المضاف والجواب ان هذا الترتيب يحصل
 باحضار من الترتيب المضاف في الضرورة داعية الى اعتبار الترتيب
 ومعها انما يقرب قدر الحاجة واعلم ان هذا العدل محقق
 لا قدر في ما تقدمت عليه قول الله فقل يا اهل البيت
 اي الشفعية حفيد ويلزم عليه انه يمنع لكل من معين
 من اسما السبع بعينه باو حاش متعدي بعدتها وان لا
 يتصور عدله عما قبل لان العمل ليس حقه ان يستعمل باب
 بل حقه ان يستعمل بها وقد يقال ان عليه طارئة وهو في
 الاصل اسم جنس فاستعمل في كل من معينه فتعقبت العدل
 ثم جعل على العدل باعتبار ما كان قبل العلية ومنه بعد
 نظرب قول الله لنفخن في الصور الفوق بين التقنين والعدل

ان التقنين استعمال الكلمة في معناها الاصل من زيد اعلى
 معني اخر والعدل تقييد مصيعة اللفظ مع تمامه فمجرد
 للذكر عند الجمهور غير من لفظ البحر من غير تقييد لعلنا
 وعند صدر الافاضل واره على مصيعة الاصلية ومعناها
 وهو التكميل من زيد عليه معني حرف الترتيب تصحيح
 قول الله لكان حايذا لاهراب اي اذا اضرحت الوجوه
 واللائم ما طلع عند صدر الافاضل لانه من غير مطلقا
 في قول الله في الرقع غير مصف كقوله اهتم بالرجاء ان
 عن ياش وتناش الذي تقين امش سق قول الله يقول
 الرجلوا اخره زعم بعضهم ان امسا فيه فعل عاقل وفاعله
 مستتر واستعمل امسا الماخض مع قول الله فاح لاهراب
 نايب عن الكسة قول الله ولا خلا في اهراب امس الى اخره
 فيه نظر فان من العرب من يستعمل امسا مع ال كقوله لاني
 وقتت اليوم والامس قبله قول الله بها بك حتى كان الشمس
 بكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخروج على ان
 زائدة لغیر ترتيب واستصحاب معني المعرفة فاستخدم الباء او تكون
 هي المعرفة وجعل على افعالها فانك لاهراب لاناسي قول الله
 او لكا اي اريد به يوم من الايام الماضية بهم كما في التوضيح بقوله
 ما اذ الرصد به معين من الايام الماضية كان بوايه اليوم الذي عليه
 اول الشهر الماضي ولا بعد ان يكون حكمه حينئذ حكمه ما لو اريد
 به اليوم الذي يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذي يليه
 يومك لانه المضاف في المراهة اعمين سم ورمي بشور الى ذلك قول
 التوضيح بهم قول الله او صفر صرح في ان اسم معين لكنت

نقرب

فمن سبب يرد وعزوه على لا يصغر وكذا غدا استفتنا بتصفين
 ما هو أشد فكنا وهو اليوم والليل قاله ابو حيان واصب
 بان المبرد ذكر انه يصغر فكذا ابن برهان سق قوا قوله
 فنادى بفتح اوله قوا قوله على اخراج غير العلم قوا قوله مطلقا
 اي سوا حتم فالمراد لا قوا قوله شبهه بنزال لا يشافي ما سبق من
 حصر سبب البناء في شبه المرفلان الشبه بالمرف حاد قد لا وسطه
 كما هنا ويدونها سق قوا قوله وقيل لتوالي العددا في العملية
 والثاني والعدل ورد بان اذ يجران فيه خمسة اسباب
 وهو مع ذلك عمر بن حفصيد ويجاب بان من ابلغوا مثله
 على ان اجمل الاسباب مجوز للبناء لا سبب ب قوا قوله
 حذام معدول عن حاذمه واسله من الخدم وهو القطع
 ونشر قوا قوله جشم معدول عن جاشم وجشم اسم
 رجل يقال جشم الشئ اي عظمه وجشم وجشم اسم
 قوا قوله وهذا اي سبب يرد وهو مقتضى كلام المعتز لقوله
 وهو نظير جشم قوله وقال المبرد للعلمية والثاني قصر
 هو الظاهر لان العدل محقق والثاني محقق والحجاب دم
 وعزوه بان الغالب على الاعمال ان تكون منقولة فلذا جعلها سبب
 منقولة عن فعله المشيئة عن الصفة وعلى مذهب المبرد
 تكون موجبة ولها في عزوه بان سبب يرد واحد فيها
 اعتبار العدل من عزو قوله اذا بنيت وذلك مما ختم بالبر العمل
 سبب البناء السنان لا يوجب له وقد وافق المبرد في حصة
 الحالة على اعتبار العدل فيما يختم بالبر العمل على الظاهر والمعتز
 سبب منع الصرف وسم بان العدل سابق على الثاني

لغيره

والسبق

والسبق من اسباب التوجيه قوا قوله نحو وبان معدول معدول
 وابرة وهو اسب من كانت لعدا وظنار معدول عن ظاهره
 وهو اسم مدينة وسفار معدول عن سافره وهو اسم ما دون شري
 قوا قوله لان لغتهم العمالة الى اخره او لغته جميعهم كما صرحوا به
 وعيد يذ لا يطابق تعبيره ما ذكره المصنف لان قوله لا يجب بشا
 عالم يوحد فيه سبب ان كان للبناء حجب عندهم
 فهو المعتز له والافلا يوح البناء سق قوا قوله وقد
 جمع الاعشى الى اخره فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير
 محرم فليس عنده لا البناء على الكسر وكذا ان كان من اكثر في
 جميع وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول
 بعينهم يجوز للعدول ان يتكلم بغير لغته معدول ونشر قوله
 قوا قوله ومن وهو الى اخره قال في شرح الشذور وقوله
 ان وارثا في ليس باسم كوابل الذي في جش البيت بل الواو
 عاطفة وما بعد ما قبلها من فاعل والجملة معطوفة
 على قوله حكيت فقال ولا حكيت بانثايت على معنى النبيلة
 واثنا باروا بالكتير على معنى المي وعلى هذا القول فيلكت
 باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا سق قوا قوله معدولة
 عن موث اما معدر كما في الانعام الثلاثة الاول او من وصت كما
 في المنزهين للضميرين وهذا ينبغي ان نزال معدول عن النزلة
 كما قال المبرد ولا عن انزل كما يقول المبرد وصدا القاهر يري ان
 معدول عن الغلب وقد يحتمل كلام الشارح دم قوا قوله كذا
 فيعرب ويمنع الصرف قوا قوله كعبا ح فيعرب ويمنع قوا قوله
 كذا م فتجنب على لغة الجواز وقربه غير متعريف عند جميع وان كان اخره

[illegible]

لديها

احدهما لغوا مطلقا والثاني للنسب مطلقا والثالث وهو الصحيح
لغوا في الشئ والنسب في الاختيار والاربع يجوز في العلم خاصة
قولنا **شئ** فاما منعه الى اخره فيؤخذ من التعليق ان اعتبار
العلمية من المسباب مثلها لوجود واحد السبب ايضا كالوهمية
في نحو قايما ولكن ان تقول هذا الخذلا يعم اذ هذا القاسيل
ممنوع بالاجازة مع العلمية دون غيرها فلا يعم ان يؤخذ
من تعليقه معنى يؤيد عليه بالاجمال وغاية ما يتيسر
التعليق مقدح فيه بكذا وكذا لعلنا لان تعليقه مقتض
فيه وانما معناه فيما يظهر ان احد سببي للنسب الذي يؤخر منسبا
انظام سبب اخر اليه منع اذا وحيدها لادمه ذلك ونحو
قايما الذي ورد ليس كذلك فليتأمل في قوله فلا يعم
الى اخره مرود بان الاخذ من العلم سابع مطرد في نظام الاسباب
وقوله وانما معناه الى اخره مرود وكان الصواب ان يقال
مثلا لمزية العلمية على غيرها وبعبارة وجه المزية د بشرط
قولنا **شئ** اربعة اشياء وهي مسئلة على قاعدة هي ان كل معبر
لم يذهب لتفسير واحد سببه ومن غير منصرف والآخر منصرف
مع قولنا **شئ** كبرهان بخلاف سكران لانك تقول وتعتبر
سكران كشيئ الارا وتلك بها الماد **شئ** لروايات
العدل اذ العدل فيهم تقديري فلا يعم رايه المستند
سابع الاسم ممنوع عن الصرف وجميع من اقواهم ويرى
مصرفا ايضا رايها العدل فيه مناقتنا لعلامتهم
وانما يمكننا في اود بانه غير معدول مع مجيئها على
سبب غير كونه ورد مصرفا فهذا الحد رد قولنا

من ذلك قوله ان ترادوا الى اخره رد باحتمال جملة على الضمائر
ولا يتبين كون المعطوف يتم دعاء قد يحتمل بان كلفنا
لكونه دعاء فربما ظاهرا على ان المعطوف عليه كذلك
قوله فلن يحل الى اخره بفتح اللام من حلت المرأة في
عيني بالكره محلا وامحلا الشيء في في فصار علة محلا
قوله في المحض الى اخره اي كيف يعملون واسم
السين وفتحها المصل وثبتت بثلاث في اوله من قول
من ثارت الفتيل وبانقتل قتلت قاتله والفتيل النار
والصياح الحرب يد كما في البيت وتبصر شيئا
كما يجوز الى اخره اي للضر والنفع قوله ان تقر
المعطوف تنسوي مصدر فقال اكل الناس اصحت ما حاله
شيء قوله وتبصر ذلك الى اخره ومبصر الفارة اذا جازت
قبل اللام سيوطي قوله لدخول حرف الجر عليها ولا يصح بين
حرفي جر لمعرف في النفع ولك ان تقول هلا جاز والسطاة
وتكون مؤكدة كما لو وقع بعد هان وكانا حرفات قبل نحو كذا
لا لفرقة الا ان يقال الضرورة داعية هنا لا هيلاك ونية
نظرب قوله ارهت لكما الى اخره فاحه فتقر كما شئنا اي
طابقنا والمفرد بفتح المجهة القريبة للخلق والبدن بفتح الهمزة
والسد الارجل التي تبعد اي تبذل من يدخاها واليتيم
الارامل القفر التي لا يقيم بها شيء قوله واليتيم حال
اخره قد ذهب بغيره الى ان لا يكون مصدره وفي النصوص
اقول ما اذا قال ابن مالك فيه شأنا هذا ان ما الاستعانة
اذا ركبت مع ذات غار وجوبه المقدير شيئا قوله

غير مختلص بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس قوله
حرف جر ما ياتي والمصب بعدها بان معرفة او نكرة ورد بقوله
قناي كليلات سوافان زعم ان كيتا كيد اللام كقوله ولا اله الا هو
فارد بان النصب المختلص لا يخرج على اشياء فتصريح قوله
ومنه الجمهور ان ك من الموصولات كقافية وممولا الصلابة يتقدم
على الموصول وان كانت خارج فان معرفة بعدها هي موصولة
قوله اذا فصل بين ك الى اخره قال ابن حيان وهو اعلى جواز
النصب فيها وبين محو لها بك النافية وما الدلالة ولما الفصل
ينفي ما ذكر فلا يجوز عند النعمان وهشام ومن وافقه
من الكوفيين في الاختيار وجود الكسائي وهو الفصل الذي
دخلت عليه وبما قسم وبما شرط فيسقط عملها واختار ابن مالك
ودله جواز النصب على ك مع العمل سيوطي به تعل ما في كلام
الشارح من الاماكن قوله في قول والفتيل النار
حزم به المراد قوله وطرفك الى اخره المرفق العيون
ولا يجمع لانه في اصل مصدر وهو مبتدأ خبره جملة الشرط
والجزا شئني قوله وخلاها معنى التخليد فنصب يلزم
عليه عملها هو الاسم في الفعل وهو متضمن والهيبة بان نسبة
نصب الفعل الى الكاف التعليلية كسب لفظ اللام التعليلية وهي
نسبة مجازية باقتبالان النصب بان معرفة بعدها ولا يخفى ان
التخلف فيها قاله ابن مالك وادروا ان ك حسوا موبد لولا القادة
وانه يمكن ان يقال ان ما في البيت مصدر بفتح اللام كقوله
بها حلا على ان اختار ك قيل في كما يكونوا على شئني قوله
كما بان هي ام الباء لا نهنا لظاهرة ومقدرة ولانها مشتق هليسا

والاعمال السعيب لا يثبت ان المشقة من جهة الله
 والمعنى والاضيق من بين وانما لم تعلم الفرق والسعيب بها
 فنع عنها ولم تعلم الفرق وان السعيب لانه ليس في كلامهم حرف
 يوضح ولا يفسد وانما لم يفسد لانها لم تظهر لها عمل حفيد
 فلو لم يفسد لانها لم تظهر لها عمل حفيد لان المعنى لا يعد مقيد
 علم بنوراني وتيقن وتيقن فظن مستقلا في العلم
 سئل قواله فما شذ او محمول على التاويل المذكور
 قواله اذا اول العلم بغيره كان يراى العلم انظر قواله
 في المهور على المنع هو الصواب لان انما صلبه على علم
 ليس مستقلا ثابت لانها تتعلم للاستقبال فلذلك لا تقع
 بعد افعال التحقيق بخلاف المحققه فانها تتعقني بما كيد
 انشي وبثوته واستقراره دم قواله والى من بعد
 نحن الى اخره عبارة التسهيل والتنصب بان ما لم تعلم العلم او علمنا
 في احد الوجهين قال دم وهو الوحيد الذي يزل فيه الظن منزلة
 العمل الا فيما معني نحو وحسب ان لا تكون فتنة او فيما ياتي دوا
 لما لا يتفق الشواحيب ان وليس في الواقعة بعد الشك الالاف
 ميولي قواله ونحوه لخاصة ذلك اذا المعنى من بعد مقيد
 ظن بان تقع بعد ما اراد به الظن ولو انما العلم ونحوه قواله
 بعد الحرف قال السيومي وفي الواقعة بعد فصل حرف تيقن
 مجموع قوله انما هو احد الفرق كما بعد الفرق وان في تيقن
 وعليه المودانتين وهذا استعمال الحرف في معناه فانما استعمل
 معني العلم كان مقابله ويظهر من قوله تيقن مخوفه وجوبه
 انصب عند عدم التيقن وهو انما اذا نحن مخوفه ونظامه

ان العلم لا يثبت ان المشقة من جهة الله

انما يثبت لا يلحق بالظن فالراجح قواله لخاصة
 الى اخره صدره ولا تدفع في الغلاة فانه وقوله اذا صفا مدني
 الى جيب كرامة تروي عظامي بعد موتي وعروقه دم قواله
 او امكان تقدير عامل اي كان هذا وان لم يلد بالعمان لجلده
 فلما رواه الحموي ومعلق بجلد الحموي لا المذكور دم قواله
 لما ريت الى اخره هو لفظ يقال فيه ان يظن لما فهم السعيب
 ادع ويجوز الاول ان الاصل من ما ذكر ادعت الغزل في الميم
 للفتار وبصلاحه للالفاظ وانما حقها ان يكتبها متسلسلين
 ونظيره في الالفاظ قوله كفايت الحائي الثنا فقلنا بوجه تصاد
 فيه مخيرة فيقال كيف يكون التبريد سببا لمعاد قتة سفيانا
 وجوابه ان الاصل بل روي به نكس على لفظه للالفاظ والمجرب
 على الثاني ان استعماله بلن وما الظرفية وصلتها ظنله فاصحل
 بوجه وبين لن للضرورة فيقال حينئذ كيف يجمع حينئذ
 قوله من ادع القتال مع قوله لا تشهد العجا فيجب بان تشهد
 ليس معطوفا على ادع بل مضى بان معتر وان والضمير على
 القتال الذي ادع القتال وشهد بالهجوم قواله الصفا في بكر
 اللام وسكونها للمهمة فليان ابو قبيلة وسام بلخ المعاد للمهمة
 وتشد بدو الوجه واخره عاملة ومضمة في معنى حكة وموجة
 مشددة ابو قبيلة شين قواله اذا ما عدنا في بكرنا خطب
 بكرا الخط المهمة معمار خطبهم الخطب من قواله
 تاتي ان مضرة الى اخره وخبر التكميل في قول بعض العرب ان عدلت
 وخبر الخطب في عن التات الى اخره سق وعن الكوفيين انكار
 المسرة البتة قال في المنق وهو مقته لا نك اذا قلت كتبت ايده

وانما جعلت المنصب لانه اشبهت ان المشتك من جهة اللطفا
 والمعين والاضمتا من بينه وانما لم يعمد الرق والمنصب لانه
 دفع عنها ولم يعمد الرق ومن المنصب لانه ليس في كلامهم حرف
 بفتح ولا يفتح وادعوا لورفضوا بها لانه ليس في كلامهم حرف
 فوالله اعلم بالصواب فان العلم لا يبعد من حيث
 علم هو راي وتحقق وتيقن وتبين وظن مستقلا في العلم
 سبق قولنا **فانما** فيها شدة او محمول على التاويل المذكور
 قولنا **فانما** اذا اول العلم بغيره كان يراود العلم النقص قولنا **فانما**
 العلم هو على المنع هو الصواب لان الناحية كمن جعل على ما
 ليس مستقلا فاقب لانهما تخلص للاستقبال فلذلك لا يقع
 بعدا فعلا التحقيق بخلاف الحقيقة فانما تقتضي كالمسند
 انتهى وبثبوته واستقراره دم قولنا **فانما** والتميز من بعد
 ظن الى اخره عبارة التسهيل والتنصب بان ما لم يقل علما او ظنا
 في احد الوجهين قال دم وهو الوجه الذي ينزل فيه الظن منزلة
 العمل الا فيما معني نحو حسابا ان لا تكون مقننة او فها ياتي دون
 لما لا يقتضي التوجه وان وليس في الواقعة بعد التمسك بالنسب
 ميوطي قولنا **فانما** ونحوه لاجل ذلك اذا المعنى من بعد مفيد
 ظن بان كتبه بعد ما روي به الظن ولو لم نقل العلم ونحوه قوله
 بعد الحرف قال السيوطي في الواقعة بعد فعل صرف تيقن
 محوفا قوله ان احضره بعد الرق كما بعد الظن وانما في تيقن
 وعليه المبرور انتهى وهذا الاستعمال للظن في معناه فان استعماله
 معني العلم كان من بابيه ويقيم من قوله تيقن محوفا وجوب
 المنصب عند عدم التيقن وهو لما اذا ظن محوفا وظاهر

لا يكتفي بالظن
 من غير التيقن

انما يثبت لا يلحق بالظن فاليراجع قولنا **فانما** لظن
 الى اخره صدره ولا يثبت في الغلة فانه وقوله اذا مضى فادعني
 الى حجب كرامة تروي عظامي اجدوني عروفا دم قولنا **فانما**
 او امكان تقديره عاملا اي كان جزاء ان اجلد بالعصا ان اجلد
 فلما روي الخبر ومعلق باجلد الجرد في لا المذكو روم قولنا **فانما**
 لما ريت الى اخره هو لفظ يقال فيه ان يفتوا لما وقع المنصب
 ادع وجوابه الاول ان الفصل من ما شرعت المنون في الميم
 للتناوب ووصلا خطأ للالفاظ وانما حقما ان يكتبه منفسلين
 ونظيره في الالفاظ قوله **فانما** في الماضي اشتاقا فقلت يا بريدة تصاد
 فيه من حيث لا فيقال ليت يكون التوبيخ سببا لمصادقته سخطنا
 وجوابه ان الاصل بل رديه فتركب على لفظه للالفاظ والمجواب
 على الثاني ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلته اظرفه فاصل
 بينه وبين من للضرورة فيقال حينئذ كيف يفتح حينئذ
 قوله من ادع القتال مع قوله لراشد الجيها فيقال بان اشهد
 ليس معطوفا على ادع بل بضمه بان محذوف وان والفتحة على
 القتال اي لما ادع القتال وشهد بالجهاد دم قولنا **فانما** في الجهر
 اللام وسكونها للمهمة فليان ابو قبيلة وصاح بفتح الصاد للمهمة
 وتشديد اللام واخرها ماملة ومنه في معنى حدة ومجدة
 حشد في الوقبيلة شتم قولنا **فانما** اذا ما عدنا ابي بكرنا خطب
 بكسر الطاء المهمة معناه خطبهم للطب سبق قولنا **فانما**
 تاتي ان مفسرة الى اخره وهو التمسك في قولنا بعز الرب ان فعلت
 وهو الخطا لم يخط في نحو التناوب الى اخره سبق وعن الكوفيين انكار
 المسرة البتة قال في المنع وهو مقته لانك اذا قلت كتبت اليه

ان افعل لم يكن افعل نفس كسبه كما كان الذهب نفس المعبد
 في قولك هذا عسل امي ذهب ولهذا لم يمت باي مكان ان
 لم يتولد مقبولا في الطبع التي هي ~~التي هي~~ وجوابه ان التفسير ليس
 لكسبت نفسه بل المتعلق وهو الشئ المكتوب قال عز وانفس
 الاممغولا مقدر نحو كسبت اليه ان قم اي كسبت اليه شيا فعدت
 او ظاهرا عز اذا لم يكن الا اكل ما يوحى ان اقدمه دم قوله
 هي المسبوقة بحالة الى الضمير المتأخر عنها بحالة ولم تقترن بحالة
 فتخرج واخذ عوام ان المحدث رب العالمين لعدم تقدم الحسنة
 وقالت له ان افعل لوجود حروف القول فلا يقال لعدم وجوده
 في الكلام ويتقدم وجوده لا تتبين ان فيه للتفسير لوجود ان يكون
 من اليد وعقد كسبت عسل ان ذهب لعدم تأخر الحسنة بل
 لا يتبين ما يترك حرفه التفسير ونحو كسبت اليه بان افعل
 او كسبت اليه ان افعل اذا قدر منها اليه لا فترانها بالمبار في مصدرية
 في المصدرية لان حروف القول لا يدخل اليه على اسم متبع او مودون
 سبق قوله دون حروفه اما الشرط عدم القول لمن سبقه
 القول فيخرج الى تفسيره من الجملة فتح منقول التفسير
 وفي شرح الجمل انها تقع مفسرة بعد القول سبق قوله
 نحو فاوحينا اليه ان اصنع الكوكب الجملة مفسرة فلا محل
 لها قال الكافي والظاهر ان الجمل متعلق بها فعلق منقول
 فتكون منقوبة الجمل سبق قوله وانطلق الملك الى اخره
 ليس المراد بالانطلاق المتعدي بل انطلاق السهم هذا الكلام كما
 انه ليس للراء بالمشي المتعارف بل للاستقرار على الشئ مسيلة
 اذا ولي ان الصلوة للتفسير مضاعف عليه لا نحو اشرت اليه ان لا ينبل

جاز رفعه على تقديره لا نافية وجزمه على تقديرها نافية
 وعليهما فان مفسرة ونصية على تقديرها نافية وان مصدرية
 فان تقدمت لا اتمن للجزم وجازا الرفع والنعت معني قوله
 الثانية لما هي التوقيفية كما في المعنى اتمن ازا عن النافية وحيث
 للبانة والوجهية وهي التي هي في الوجود ~~قوله~~ كان ظلية
 تقدم في باب ان قوله ~~قوله~~ كان كجواب القسم لتقدم قوله
 ومالك ان لا نقا ان قلت لوسط هذه من مواضع الزيادة المتقدمة
 قلت الاضطر لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم انها تزداد في
 غير ذلك نصيخ قوله ~~قوله~~ انما اللطاف والمجربا ان قوله ~~قوله~~
 في المنقول او ان لا تتأثر قوله ~~قوله~~ ان لا تكون لا زائدة اي كما
 ترم على هذا اذ المعنى وما صفتنا ان تتأثر قوله ~~قوله~~ حلا على
 ما يجتمع ان كلا منهما حرف مصدرية فتأثر بعضهم على ما للعبارة
 حلا على ان المصدرية نحو كما تكونوا اي لي عليكم معني ولا حاجة
 الى جمل ما هنا نصية فان في ذلك اثبات حكم لغا لم يثبت في
 هذا العمل بل العمل حرف وتكون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا وكلاما
 دم قوله ~~قوله~~ لما رواه ان يتم اي بالرفع والقول بان اصله يتكون
 وهو منصوب بحذف النون وحذف الواو والسين واستقص
 ذلك خطأ والجمع باعتبار معني من تكلف نصيخ قوله ~~قوله~~
 ان تقترن الى اخره في محل نصب بدل من جملة في قوله قبله ما
 له وتحملا حامية لي خت محمولة وتقصنا فقه عند يديها ويدرأه
 ولما في محل رفع خبر مبتدأ احمد وف عايد الى حامية اي حان تقترن
 قال في المعنى والشاهد ان الاول وليت معنفة من التثنية
 بدليل ان المتطوقة عليها واخر من باب لا مانع من ذلك ان

انما صفة وصلتها على ان المنفعة وصلتها اذ هو صلت مصدر
 على مصدر سبق قول ^{في} ~~في~~ ظاهر كلام المصنف الى اخره
 وظاهره ايضا اختصاصه بالاعمال والى ذلك عليه فيقال لم يخصص
 بهذا الحكم دون كي مع ان الاخرى مصدرية سبق قلت ومن
 الجواب بان ان ام المبادى عادت انهم يقرسون في المبادى
 ويخصونها باحكام قول ^{في} ~~في~~ على كرم اذن لا يستلزم
 المنسوب لا يقتضي على ناسبه قول ^{في} ~~في~~ لئلا يرد على
 الى اخره واجهلت اذن كقولها بين القسم المعتد وجوازه
 لا بين الشرط وجوازه وغيره مثلها عايد على حقاالة عند الكرم
 فليس على قولها لا قبلها اي لو اترك مقالته انتم عليها
 ان تكون كما تباعدك بغير قول ^{في} ~~في~~ تشبهوا الكرم بمجزة
 اي من بابا مقصود قول ^{في} ~~في~~ او الخواص خبر ان محذوف
 قول ^{في} ~~في~~ ان لا يوصل الى اخره ليعتبر مع الفصل من العمل
 بغير قول ^{في} ~~في~~ وجه الضيف عدم اختصاصها بوليل
 ولز تشبهوا اذا ابدوا وفيه نظرا بين هتم سبق قول ^{في} ~~في~~
 ويفتر الفصل بالضم كذا بلا افتراضية لان الضم ثابت له
 اذا اولم بغيره بما فاسدة في ان في كذا في اذن سيوطي قول ^{في} ~~في~~
 الفصل بمحور الفصل عاودت فيك ارضب واذن صاحبك
 اكرم فلو قدمت محمول الفصل على اذن بخير زيدا اذن اكرم
 فذهب الغرض الى اذ يبطل عملها واحاز الكرم اذ قال
 الرفع والضم فقال ابو حيان ولا نص لضمه عن البصائر
 في ذلك ومنعني ان اظهر المصدر في عملها ان لا تعمل حينئذ
 لانها غير مصدرية ولا يحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تنقد رنظا

ففي

فهي مصدرية في النية لان النية بالعمول التأخير سيجي ويؤخذ
 من كلامه عدم العمل قطعا عند البصريين في نحو يا زيدا اذ
 اكرمك ب قول ^{في} ~~في~~ عند الكسائي المنسوب فيه انه تقدم عن
 الكسائي في الفصل بين كي والفعل بمحور اذ يبطل عملها ويمكن
 الفرق يشبه امتثالي المصدر بالانصال بالفضل لانها اسم
 واحد ب قول ^{في} ~~في~~ وعند هشام الرفع ليعتبر عملها بالفضل
 وكان القياس بطلان العمل فلا اقل من ان يكون مفعولا قولا
 وانصب وارفعاً ويجوز للزم ان اقتضاه لعل وسيا في الفتح
 قول ^{في} ~~في اذ لجيتي كرمك برفع اكرم قول ^{في} ~~في واهضت انت
 ولعل المفرد للاول بان عند فاعل اي اذ لجيتي وقع اكراما
 لا مبتدأ وخبره محذوف اي حاصل والادرجيت الفاعل لا يفسد
 الواجبة مع الجملة الاسمية كما لو قلت اذ لجيتي فاكرا اكرمك
 حاصل سبق قول ^{في} ~~في~~ لا مركبة من اذ وان نقلت صيغة الخبر
 الى الدال شرحت مب قول ^{في} ~~في ان مصرع بعد هاتك نا
 للفعل في احد قوليه لان لا تنجز الا بعد عطف او حصار
 دم قول ^{في} ~~في~~ الجواب والخبر المراء يكون الجواب ان تقع في كلام
 بحاج به كلام اخر ملغوظ به او مقدر سواء وقعت في مصدره
 او حشوه او اخره والمراء يكون الخبر ان يكون محمول الكلام
 الذي في منه جز المحمول كلام اخر يصح قول ^{في} ~~في انما عاودت
 هنا لان الشرط والخبر اعاني الاستقبال او في الماضي ولا يدخل
 الخبر في الحال من وقال الاشكوبين يكتل في مثل هذا جزا اي ان
 كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك سيوطي قول ^{في} ~~في~~ وهي نية
 نادرة تلقاها البصريون بالقبول فلا الثقات الى قولهم انك اكرام~~~~~~~~

قوله **فان** لا مسا كانت فائدة او زائدة ولا يجوز الفصل بينهما
 لا مكي والفصل المنسوب اليها وانما ساع ذلك لان اللام حرف
 جرد ولا قد يفسر بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو
 غفبت من كذا شيء وجهت بكذا او سوي على قوله **فان** ولا مكي
 مسا كانت للتنزيل كما مثل اول العاقبة عن فاعل المتكلم ال فرعون
 ليكون لهم عدا وحرنا او للتركيب وهو الفاعل بعد فعل متعد
 نحو وامرنا القوم العالمين فاكفي قوله **فان** ما زاع
 لفظا ومعنى او معنى لا لفظا تصح قوله **فان** وبعد ثبوته
 الى اخره يعني ما لم يتحقق نحو ما كان زيدا لا يضرب عمر ولا يجوز
 ذلك مع لام كي نحو ما زيدا لا يضرب عمر واقاله ابو حيان قال
 والفرق ان الذي مضى مع لام الجرد على ما قبلها وهو المجرور وقس
 الذي يتلحق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعده او ذلك على
 مذهب البصريين وفي لام كي يتلحق على ما بعده ما عن ما قبله
 يضرب فبشيء يضرب خاصة ولا ينفي الجي الا بترينه نكر على
 انتباهه سبق قوله **فان** لام الجرد عن تشبيه العام بالخاص لان
 الجرد انكار الحق لا معطوف انتهى والضربون المطلقه واراد والثاني
 تصح وهذا زيد مع قول الضار **فان** وجوب اظهارها
 الى اخره كراهة لئلا يقع لام من سم قوله **فان** وجوب اظهارها الى
 اخره على ان اشياء ما كان زيدا ليفعل كان زيدا سيفعل جعلت
 اللام معادة للمبين كما ان الجمع بين ان والسوق لا يجمع بين ان واللام
 زويان لام الجرد لما لم تدخل على الاسم الصحيح لم يظهر بعدها حا
 يقرب الفعل الى الاسم الصحيح وهو ان المصدر في جامي قوله **فان**
 ليست لام الجرد بل لام كي قوله **فان** لم يكن لانه ما من معنى

قوله

قوله **فان** ومن اجاز في طنت وبمعنى اجازة في الفعل تقدم منه
 في نحو ما زيدا ليفعل فتصح وهو فاسد لان هذه لام كي سبق
 قوله **فان** وذهب الكوفيون الى اخره ابقوا بقوله لقد عذر لكونه
 عز وجل ان مقالتها ما كنت حق لا مستمرا ادلوا كانت ان هي الناصبة
 لا مستمرا لان تقدم عمل صلته عليها وذلك متنع وعبر من ذلك
 في صحيح ان في قوله كان محرابي يا نصرا ان اجلها تصح قوله **فان**
 ظلم للتوكيد اي رايدة للتوكيد التي كاد دخلت اليها في ما زيد
 تباين لذلك فمضه هي انما زيدة موكدة غير جارية لكنها ناصبة
 واعتر من قولهم بان اللام الزائدة تعمل الجري في الاسماء وعوامل الاسماء
 لا تعمل في الافعال والجيب بانهم لم يعملوا يسلمون هذه الكلمة دمه
 وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمد طمعاك لباكل فائدة لا يجوز
 على راي البصريين لان ما في خبر ان لا يعمل في ما قبلها ويجوز على
 راي الكوفيين لان اللام متنع الفعل فيما قبلها فتصح قوله **فان**
 واللام متعلقا في اخره قال اللواد وقولهم متعلقا بالخبر يعقوب انها
 ليست بزائدة وتقدم مريدا يعقوب انها زائدة لقوة العمل ا هـ
 وفي الخبر ان التولية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما
 قول **فان** وقد رده الى اخره واليدل على هذا التيد برائه قدما محضا
 به في بعض كلام العرب قال سوت ولم تكن افعلا لا تسمى لفتح وحصل
 الكوفيون ان يقولوا ان ذلك ضروري وشاذ اوانهم لا يعرفون ان الفعل
 خبر الا فاعل بي خبر ضروري سبق قوله **فان** لان الناصب عند
 ان مضى يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجسد وهو لا يجوز وجوب بان الخبر
 بالفعل المتدر بالمصدر عن الجنة جايز وان لم يجر الاخبار بالمصدر
 عنه لانه الفعل بصيغة على الفاعل والزمان بخلاف المصدر

قوله **فان** لا مسا كانت فائدة او زائدة ولا يجوز الفصل بينهما
 لا مكي والفصل المنسوب اليها وانما ساع ذلك لان اللام حرف
 جرد ولا قد يفسر بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو
 غفبت من كذا شيء وجهت بكذا او سوي على قوله **فان** ولا مكي
 مسا كانت للتنزيل كما مثل اول العاقبة عن فاعل المتكلم ال فرعون
 ليكون لهم عدا وحرنا او للتركيب وهو الفاعل بعد فعل متعد
 نحو وامرنا القوم العالمين فاكفي قوله **فان** ما زاع
 لفظا ومعنى او معنى لا لفظا تصح قوله **فان** وبعد ثبوته
 الى اخره يعني ما لم يتحقق نحو ما كان زيدا لا يضرب عمر ولا يجوز
 ذلك مع لام كي نحو ما زيدا لا يضرب عمر واقاله ابو حيان قال
 والفرق ان الذي مضى مع لام الجرد على ما قبلها وهو المجرور وقس
 الذي يتلحق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعده او ذلك على
 مذهب البصريين وفي لام كي يتلحق على ما بعده ما عن ما قبله
 يضرب فبشيء يضرب خاصة ولا ينفي الجي الا بترينه نكر على
 انتباهه سبق قوله **فان** لام الجرد عن تشبيه العام بالخاص لان
 الجرد انكار الحق لا معطوف انتهى والضربون المطلقه واراد والثاني
 تصح وهذا زيد مع قول الضار **فان** وجوب اظهارها
 الى اخره كراهة لئلا يقع لام من سم قوله **فان** وجوب اظهارها الى
 اخره على ان اشياء ما كان زيدا ليفعل كان زيدا سيفعل جعلت
 اللام معادة للمبين كما ان الجمع بين ان والسوق لا يجمع بين ان واللام
 زويان لام الجرد لما لم تدخل على الاسم الصحيح لم يظهر بعدها حا
 يقرب الفعل الى الاسم الصحيح وهو ان المصدر في جامي قوله **فان**
 ليست لام الجرد بل لام كي قوله **فان** لم يكن لانه ما من معنى

هـ لاسيما وقد انتم اضرادات فصار منقوطة في سلك الفعل على
 انه يحتمل ان يكون في الكلام حذف سبق في قوله **فقد** لكن قال
 في شرحه الى اخره وعلى هذا فاقاله لا يخالف قول البصريين
 قول **فقد** اي فما كان هم او ضرورة الى التقدير قول **فقد**
 وامان ففي معنى ما للحق السببي وغيره بل قال فلا يجوز
 ان كان زيدا ليخرج قول **فقد** لا يرفع الخبير الى اخره يعني
 لا يستند الفعل بعد لام الجوز الاما استداليه الكون المنوط
 فلا يجوز ما كان زيدا ليدفع عن وجوه ذلك في لام في عوقا يرد
 ليدفع عن سبق قول **فقد** في تاويل مصدره وهو الخبر والقران
 مصدره قول **فقد** خبر مصدره عن مصدره سببي وفيه نظر لان المراد
 بالقران للقرآن والقرأة والقران هذا ليس مما نحن فيه لانه
 الكلام فيما للقرآن فيه مریدا ونحو تصريح وكون القران بمعنى
 المقر ولا ينبغي كون الاخبار معيدة عن مصدرها بانهما
 معيدان مع عمل اسم المنقول قول **فقد** يجب اخباران بعد
 او الى اخره كجاءت الشمس طلعت موعدة وقال اللطاعي واما النور
 والساو او فلانها ما اقتضب نصب ما بعدها للتصغير على
 معنى السببية والجمعية والانه صارت كما هو حال النصب
 فلم يظهر المناسب بعد هاتفي قول **فقد** لا لزمنك الا
 اخره جهلا للتقديرات الثلاث لعني الاوالية وكما سبق
 قول **فقد** لا تستعملن الى اخره جواز الوجهان ان يكون
 في هذا البيت بمعنى الا قالهم وليس ينبغي وفيه نظر
 لان كون او معنى الجمع عليه محلي في العدد وهو الذي اقتصر
 عليه سبق والفي جمع منية قول **فقد** وكنتا والغزمت

الى

الى اخره بالنون والزاوي المجتهدين عصمت والقناه بالعاقب النون
 الترخ واللمعوب النواشر في اطراف الاناسيب تصح قول **فقد**
 ان النصب بان الى اخره ولذا لا يتقدم معول الفعل عليها
 ولا يفصل بينهما وبين الفعل لانهما حرف عطف وحرف الخفض
 الفعل بينهما بالشرط نحو لا زمك او ان شاء الله تعالى حتى
 سيرطي قول **فقد** الى ان او الا ان الصواب حذف ان فان وانما
 وقعت موقع الى وحدها او الا وحدها دم قول **فقد** بمعنى
 كي يفرطي ولا يناسب هنا معني الى ولا معنى الا لا يذوي هو
 انقطع الارضا اذا حصل العتار ب قول **فقد** يوم ان اولاد
 الى اخره الزهراء في العبارتين ايضا لا فدهنا اشد
 قول **فقد** وبعد حتي أي الجارية ومن احكامها انها لا تفصل
 بينها وبين الفعل بشي واحازر بعضهم بالنظر وان شرط الماضي
 والتمس والجارية والجور والممنول سيرطي قول **فقد** انما ان حكم
 وقد نظهران في المصنوف على منضوبها تسهيل لقوله حتي يكون
 عزوا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وهو جهة التسهيل
 على اخباران دم قول **فقد** والغالب في حتي الى اخره بخالفه
 قول الجاهلي لا قلب فيها ان تسهل معني كونه لاذ وجب اخباران
 بعدها لا نهابعدا المعنى لا تدخل على الاسم المنقول فكرهوا
 ان يظهر بعدها ما يقلب الفعل الى الاسم المنقول وحمل عليها
 التي معني الى انهي قول **فقد** ان تكون للغاية اذا كان ما بعدها
 غاية لما قبلها قول **فقد** وقد تكون للتقليل اذا كان ما قبلها
 علة لما بعدها فتصح قول **فقد** لمجد حتي تسر للغاية هنا ممكنة
 اذ كانت قول **فقد** بمعنى الا ان الصواب اسقاط الا لان معني

بمعنى الله المستغاثية استغاثا متعظما وان حجرة بعد هاهنا
دم وسوا كان الاستغاثا متعظما او متعظما وجعل الله مستغاثا
في واعد لا فعل الا ان تفعل مستغاثا او افعل او المفعول
لا تفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك وفي البيت الاقط
معتظما ولا يجوز كونها هاهنا مع انها بمعنى الا ان عمل الجبر يشهد
مع افادته الاستغاثا كما هو خلا عنه الجبر بما سبق قوله
ليس العطا الى اخره المعنى ان لفظك من زيارته وذلك لا يبعد جملة
الان تقطع في حال قلة المال والاستغاثا على هذا المعنى مستغاثا
حكمة ايضا فاكمل قوله ثم هو طاهر في قوله والله الى اخره
يعني ان كون حتى بمعنى الاستغاثا في هذا البيت لا يجوز
والتمثيل اما الغاية فبان يكون المعنى لا تترك الغاية تبارك
الانما قتل هذين للتبيين وايضا بابا الموحدة والواو من باد فلان هناك
ولما به الله اهلكه وما لك وقها قسيلتان مربي اسديني قوله
لغير غاية اي فلا يكون بمعنى الى قوله ولا يفسد عنه ذلك كون
بمعنى كيد وهذا يجب التعلل وان كان الغاية والتعليل محتمل
لحتم لا جرح جرحا كما مر قوله قد ذهب انكون يوجه الى اخره والاصح
الاول لان حتى ثبت جرحا لا سما وعوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال
لان ذلك يعني الاشتغال من ونام تكن مثل كوحارة وبناصبه بنفسها
لان التعصب بغير اكثر من الجبر ولم يكون تاويل الجبر كيد وحتى ثبت
جرح الاسماء وان كان حمل التعصب على ذلك بما قدمنا من الامتياز
والاشتراك خلاف الاصل لانها بمعنى واحد في الفعل والامر خلافت
كي فانها سبكت الفعل وخلفت للاستغاثا فاكمل قوله وتلو
حتى جاء اي حقيقة قوله او لا به وهو الماخي او المستقبل للولاية

قوله

قوله انهم ارفعون لان تعصب يوجه الى التعدي بران وهو الاستغاثا
والحال في المستقبل فتعصب قوله تعصب الاستغاثا حقيقة
عالم بول بالحال اي من قوله تعصب الاستغاثا قوله
وكا لاية اسبقته في نبي الى اخره وقد يقال انها من القسم الثاني
فان التعصب عليه ورجوع موسى واصحابه الى الله الى زمن
الانزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فيو على حد الزوال
وقول الرسول في الامة الانسية واجب بان قوله تعالى قالوا سبح
الى اخره فيه حكاية حكماءهم وعبارتهم الساذجة منهم فلم يطور منه
حكاية حكماءهم او ذاك الا ان ولا شك ان رجوع موسى مستقبل الى الله
الذي من قهره لك على ما على وحمل حكاية فانه الزوال نفس
فيها حكاية لقول اخره انا في لعنار من الله سبحانه وتعالى والمنثور
فيه انا هو من الزوال لانه زعم الحكماء بنظر اليد
قوله انهم بان كان بالنسبة الى ما قبلها اي ولم يكن للحال حقيقة
مبدل لما فاني انه يجب وقع للحال حقيقة مع انه قد يكون مستقبل
بالنسبة لما قبلها بخبر حتى ادخلها اذ اقلت ذلك حال الدخول
بوسا في ما في قوله ثم في الزوال اي ان يجوز ان يعاجل شديد
شبه ما في الزوال سق قوله فاكمل قوله فاكمل قوله فاكمل قوله
الحال بما ذكره بعد الوجه ان المراد ان يكون من الماضي حاملا
في الحال اي في زمان التكلم فتعصب قوله فهو اي القول
قوله انهم الى ذلك الحال الذي هي انصافه ما يدخل المقدر قوله
والثاني بقدر الى اخره استاويل بالمستقبل بهذا المعنى فيقول
الحال حقيقة فيصير ان جعل وجوب الرفع فيه عالم بول بالمستقبل
فليصير بوقد يقال بيانه فيه اولوي واوب الى اعتبار استغاثية

من الماضي سم قلت ويؤيد ذلك ما ذكره من ان النسيب
يدخل الحقائق حقيقة بالماويل بان مقدر كونه مستقبلا وقا
الشروع في الفعل للتقدم وقد تبع من على ذلك الجاني وعسبر
لكن طاهر قوا لهم وتلفيز منسوبة حتى ان يقال ان هذا المعنى
بعد ما وقع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب والبيان
كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى بمزيد ان الحاصل
لا يدخله التاميل بالمستقبل قوا قوله او ثانيا وبلا نحو حتى يقول
الى الخيرة ويحسرت حتى اقبلها تزيد فان قوله من الممكن من الممكن
وحاصلها ان يكون الماضي او المستقبل قد مر منه موجود في الحالت
دم قوا قوله ان يكون مسببا عما قبلها فيحصل الربط معني
لانها لما لم يتصل ما بعدها ما قبلها لفظا زال الاتصال اللطيف
فخرطت السببية المرجعية للاتصال المعنوي جبر لما قامت
من الاتصال اللطيف تقترن قوا قوله والرفع حينئذ جازي وحكي
الجري ان من العرب من ينسب بحقي في كل شيء قال ابو حيان
وهو لغة شاذة سيوطي قوا قوله وما سرت حتى اقبلها فان استغفر
نحو ما سرت الا ان ما سرت حتى اقبلها جاز الرفع ولما قلنا سر حتى اقبلها
فان اردت فني السر وهو الاغلب في كلامهم وجب النصب وان ارد
التعليل جاز الرفع على ضعف سق من قوا قوله واجاز لاغفر
الى اخيرة قاله ان العرب لم تنكاه وقد غلب فيه قال دم
والذي يظهر لاجراما قاله لاغفر في الاستفهام ايضا بان يقدر
الكلام مخاها عن الاستفهام فواو خلك او اتم على الكلام باسره
لما لم يات قبل حتى خاصة كان يقول لاغفر لخصرت حتى يرحلها
فشككت انت في صدق الخبر فتقول انت للمخاطب هل سرت حتى

تدخلها

تدخلها اي هل ما خبرك به هذا الخبر صحيح فهو قوا قوله
ان يكون مقسمة ليدل على اعتداله خبره فاذا رغب الفعل كانت
حتى حرفا متعا في الجملة بعد ما مستانفة تقترن قوا قوله فيجب
النصب في نحو سري الى اخيرة فبق ما لم يتم الكلام بقدره مستاندا
اوخيرة واللام يجب ب قوا قوله ناقصا اي وحتى اقبل خبرها
قوا قوله ولم تقدر انظر خبرها فان قدر خبرها او قدرت كان قامة
رفعت لان ما بعد حتى حال مسببة فغلبة وحتى فيه ابتداءية
سق قوا قوله غار انت التثني الى اخيرة فج تقدف ومجلة لكن
الاول هو العلق والاشكل الا بين الذي فيها الطهره زق قوا قوله
وربهم للمعنى اي تبعوا لرواج واهن ورستوه ان حتى هذه هي المبتدئة
جاءت اي الجملة الواقعة بعدها محلا معني قوا قوله ووزع في ذلك
ما من حواله لا يعلق عن الفعل وانما يدخل على المفعولات او ما في لاويل
المفعولات وانما اذا او قل ان بعدها كرها ههنا ما معني قوا قوله
وبعد فاجواب الى اخيرة وهي فالسببية او التي مقصد بها سببية
ما قبلها لما بعد هالان المدلول عن العطف الى النصب للتشخيص
على السببية حتى يدل تغيير النقط على تغيير المعنى فان لم يطر السببية
لا يحتاج الى الاشارة عليها سق قوا قوله في بالحرف او بالنصب او
بالاسم والتقدير والارادة التي كالتن حو قوا قوله اثبتت فتعذرنا وبعنا في
بعد فنصب الجواب بعدها نحو قد كنت في جزو فترده سق قوا قوله
معنيين تقيد الطلب بالبحر من جبهين كونه لم يعد وانواع
الطلب وكونه اتم ان التبيد راجع الى التواضع وانما هي خارج
بالاسم والاسم والاسم والتقدير التسهيل هو ان لا يمدوا بني ودعا قبل
اصيل في ذلك وقال ابن هشام النصب بالانجوبة غرضه سببية التماس

وان لا يبين ما بعد ما على سبيل هذا وهذا الشرطان عامدان والشرط
 شرط ان يكون حالهما من شوب الاثبات وللامر شرط ان يكون العمل
 وما بعد الثاني والامر لا يفرط فيها شي ارباسم وكذا التفسير الثاني
 ما لم يفرط فيه نظرا لانه يخرج التقدير عن اوله ليس هو في الاجز فتكون
 قاله ابن هشام لكن في العمدة وشرهما ان التكرار لا ينبغي جوابه
 وفي الترمذ واحترز بعضهم من الذي التاثير وانما تاتي
 فاحسن اليك اذا لم تفر الاستفهام الحقيقي ولا شارة فثبت ان الاستفهام
 التقديرية يقتضي ثبوت العمل فلا ينبغي جوابه لعدم تحقق التفسير
 وما ورد منه من غير انما صرح التفسير ان كان تقديرا او لا فربما
 الاستفهام انتهى قوله يعني ان ان تغيب الى اخره وانما الشرط
 كان للمنازع في جواب هذه الاشياء حقيقة يحصل له الشبهة بالحدا
 لكن هذه المستحالة كانت غير ثابتة المصنوع اشبهت الشرط الذي
 ليس بمحقق الواقع فيكون ما بعد النفا كل من الضمير قوله
 لا يقتضي عليهم فيقول على معنى لا يقتضي عليهم فكيف يجوز ان لا يكون
 معنى لا يقتضي عليهم يتبين بل غير متبين اذ يتبين ان يقتضي عليهم
 ولا يجوز ان يكون قضا عليهم فقولهم واذا قدرنا هذا التقدير فربما
 وفيما لا يمان ان العمل ما بعد ما في حكم المصدر فيكون مغرر او يفتقر
 ان يكون المعطوف عليه وهو ما قبل الفاء في تاويل الفرض لعدم جواز
 عطف الفرض على الجملة التي لا يحصل لها من الاعراب سبق قوله
 اما امر الى اخره او تخرج كما في الجملة مع النفي المتقدم تسعة بجملة
 في قوله ممدودا وادع وادع وادع وادع وادع وادع وادع وادع وادع
 قوله او استفهام مجوز او باسم قوله ياناق الى اخره ناق
 مدرم ناقه وفتنا اي سرور اعتنا وهو ضرب من السرور اي ليس سرور

فاستراحة

فاستراحة قوله استسنان اي طريق قوله مشقة مقروء من العترة
 ما لم يرد بها الكسرة الصائبة منه ومن لم يرد بها الكسرة الصائبة منه
 تراهم قاموس قوله مشقة مخزول لنا من شقة الى اخره اي فبدل جعل
 شقة شفاقة لنا ونحو من يدعوني فاستجب له متى تيسر
 فاما انك كونه تكون فامضك ابن بكيل فانزلة انك قد
 بعد السبب بعد الاستفهام لوضع المعنى وقام للجواب مقامه
 عندي فامضك اي وعدي يوم قوله مشقة له انما في الجواب
 بين اللام وهي الحاجة قوله مشقة له لولا تعرجين اي تعطيني
 قاموس قوله مشقة طرد المعطف يعني ان فالجواب عطفه لئلا
 وهو كذلك قوله مشقة معني ما تاتي الى اخره ذكر على كل حال
 الدرع والسبب وهو قوله مشقة فانت تكرر اي لكونك
 لم تات اذا كنت تملها لا تمانه فتخرج قوله مشقة وهو الطلب
 باسم المفسر انظر في اجتماعها والنفي معصب على المعطوف ودلت
 المعطوف عليها اي يكون منك اتيان يعقبه تحديد هل يكون منك
 اتيان لا يعقبه تحديد فتخرج قوله مشقة وهو الطلب باسم الفعل
 الظاهر كان الطلب بهذه المذكورات ليس محتملا وان نحو البيت
 ولعل محتملا انه قيل انما ليس موضع للطلب بل في الفتح
 فان اردت ان الطلب في المذكورات ليس باووقع فهو مشكل في الاستدلال
 الفعل على القول بانه موضع المعنى الفعل لم يتبين قوله او المعنى
 قال ابن هشام الحق ان المصدر لا يتبع اذا كان للطلب ينبغي
 ما بعد سيوطي قوله مشقة في مذنبنا الذي مجلس القوم وعقدتهم
 قوله مشقة على ذلك سر وبتفريع على ذلك ما لو قلت ما كان
 احد الخريد فاكرمه فان جعلت اليها احد نصبت لتقدم الفعل

على انتقام من النبي وان جعلته بالزبد روفت لتأخره عند سق
قوله قد تقرر ان الى اخره سيذكره المحقق في المواضع وهناك
بسطه قوله في قراءة من نصب ونهضت جعله جواب الامر وهو
كن وان لم يكن امرا في الحقيقة لكن على صورته فهو على ما عاينته
سيروي قوله في بيان الناحية الى اخره وكذا المتبع عند هر
تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرهه وايضا ولما روى الكوفيون
اذ الناحية هي ليست للعلف ومذهبهم جواز تقديم جواب اللفظ
على الشرط من قوله وكذا يقدري في جميع المواضع بشرط ان لا
يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامدا فان كان خبرها متغيرا
فلكونه كالمعتق والنعيب وتعين النظم او العلف والنعيب الحسن
لان العلف ضعيف لعدم المثل كلف من حيث انه علف عليه
على اسمية سيروي قوله هو الواو كالنحو الكوفيون بها في قوله
صل الله عليه وسلم لا يجوز ان احدهم في اعم الالزام فربما تسلسل منه جواز
فيه ان مالك الرفع والنصب ورد ما نهى عن المعنى النبي عن الجمع
بين البول والاعتسال وليس للعلم خامسا به بل هو بال في الجملة كان
دخلا تحت النبي وهو فيه الجزم أيضا سق قوله في أي موضعها
للمسألة يوحى منه ان النصب بعد الواو ليس على معناه بعد النفا
وقوله الواو تقع في جواب كذا وكذا نحو ظاهره وزعم بعضهم ان النصب
بعد ما على معنى الجواب وليس بصحيح مراد من قوله في أي موضعها
الله الى اخره قال في شرح الشذور والمعنى انهما دون ولا يفسرون
وتطعنون ان تدخلا الجنة وانما يستحق لكل الملع في ذلك اذا اجتمع مع
جهنم الصبر على ما مضى فيه فبعد الله حينئذ ذلك واقعا معكم
والواو في ما رواه الطائفة المتقدم بل حسبتم ان تدخلوا الجنة وعالمكم

هذه الحالة انتهى وما صلبان العلم في المرة مجاز عن المعلوم وانه
انقضى لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما قيل في الما لفظي وكيفية
يعلم ان العلم الله وحده يتعلق بالواجب والماز والماضي سق
قوله ان الذي من المذهب في لغة العزق والبال مقصودا وهو
بعد ذلك الصوت زق قوله في قوله ان الذي من المذهب في لغة العزق والبال
في المعنى نقل الى غير كبير من يقوى على العربية انما استعمل هذا البيت
وقال كيف من الناحية من بيت وهو الذي اطلقه الحكم وفهمه من البيت
وهو للملك لا للمناظر في بيت الناحية ان الناحية من مضارعان وان
انما فيها لام النكته وان الناحية في الاول مستند من الناحية
والنكته في الثاني مستند من الناحية وان الاول مرفوع على قوله عمل
الاسم والثاني منصوب بان مضارع بعد الواو والمضاربة انتهى
وليلة المسح كذا يده عن ليلة السهر سق قوله في أي موضعها
الى اخره الاستعانة منه للتقرير وقدم ما عني قوله في أي موضعها
في غير الموضع أي في النفي والطلب وقوله من حيث التفسير
الى اخره كالصنف الكاشفة والمراد في المسئلة التي ينتصب فيها
ما بعد النازق قوله ولا يبدع هذا الى اخره هذا علم من قوله
ابن السراج وارادت عطفا الفعل على مصدر الفعل الذي قبله
قوله في أي موضعها على ذلك المعنى وهو بيتا الفعل بعد الواو على
حيثما يحذف وعليه فلا حاجة لقوله ولكن الى اخره او انما
ولكن بقوله وهو قول ابن هشام ان قوله لا شيء ذلك المعنى
مشاوبه الى معنى النصب فاعترضه بقوله لو كان قد دللنا
للحاك ومعه بعد ذلك قولها في اللغة على المناسخ المشبهة
فقرعها نالت كلامهم او جعلوا الكل من اوجه الاخراب معقوب

انتهى ومنشأ قوله غفلة عن ان ذلك يشاء الله
 لا للترتيب **قوله** لا يجوز ان يشرع
 معهما وتبقى في ذلك فلو قيل ان يريد ان يخرج
 بتلك اريد وان حذف الخرج واجازة بعضهم
 في صحيح البخاري فيذهب كما في سورة طه
 كما لا يبعد قال وهذا كقولهم جيت ولما قال ابو حيان
 لان حذف الفعل بعد لما لا يبعد في ضم الكلام
 من نحو هذا اشقي في كلام العرب قالوا **قوله** وليد
 غير المتبقي ان ليس في انشا لو التي للمعنى في نحو فلان
 كره فنكون ووجهه ان اشراها التي لها فلان لم
 الجزم بعد ما سئل عن ابن هشام **قوله** ان تسقط الفاي
 لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي
 سبق **قوله** وللجواز قد قصد بان تقدمه مستلزم
 الطلب المتقدم كما ان جواز الشرط مسبب عن فعل الشرط
قوله وكذا بنية الاستلزام لا تقصر الله به
 الجنة ولرب وفقر اطعمك وهل تزدري انك وليت لي مالا
 افتقد ولا تنزل الخيب **قوله** لما قصد ابيه الوصف ان
 كان قبله مكره لا تصح له ذلك منها **قوله** اولها ان كانت
 قبله معرفة بجمع هو الجواز منها **قوله** كدوالي اخره الكد
 الرجوع وباب رد وحديثك نشئة حرة وهي اربعة اقسام
 منها **قوله** من معنى حرف الشرط اي كما ان اسم الشرط
 انما جزم لذلك فتصح وفيه ان تضمن الفعل معنى الحرف
 اعلمه واقع او غير كثر سبق **قوله** ثابت عن الشرط الى نحو

كما ان النسب ينعزل في خبرا زيدا شيا بانه عن اخيه لا لا يتخذ
 معناه ويرد بان نائب الشيء يودي معناه والطلب لا يودي
 معنى الشرط والوجه في خبرا زيدا ان زيدا منسوب بالفعل
 لا المعدن فتصح **قوله** بشرط محذوف بعد الطلب معلول
 عليه به وهل يتعين تقديره ان **قوله** والشارع المثلث
 ابطاله للمنفق بقوله تعالى قل العباد الذين امنوا اتقوا الصلاة
 قال لان تقديره اداء الشرط يستلزم ان يختلف احد من المتولين
 ذلك عن الامتثال لكن التعلق واقع قال دم وهذا مبني على
 ان بين الشرط والجزم ملازمة عقلية وهو مخرج قال بعض
 المتأخرين يكفي الشرط في كونه شرطا لو قبله لزم عليه وان كان
 متوقفا على شيء اخر غير ان لو متلك صحت صلاتك واجاب
 ابن الحنفية عن اعتراف والده بان الحكم بسد الهم عسلي
 سبيل الاحمال لا العمل فزاد في جعل ان يكون الاصل في اكثرهم
 فزاد للمعاف وانيب عنه للمعاف اليه فارتفع والنقل
 لا العمل وباحتمال انه ليس المراد بالعلاء الموصوفين بالعبادات
 مطلقا بل الموصوفين منهم وكل محقق قاله الرسول اقر الصلاة
 اقامها ولا يبره المتقدم قل لم ايقوا ايتوا وللجزم في جواب
 ايقوا المتقدم لا في جواب قل وروى في المعنى بان الجواب لا يدان
 بحال الجواب اما في الفعل والفاعل نحو اني اكرمك او في الفعل
 نحو اسم تدبر الجنة او في الفاعل نحو قرا قرأ ولا يجوز ان يتأقفا
 فيها انتهى **قوله** لان الشرط لا بد له الى اخره لوجب بان
 هذا في الشرط الضمني لا التقديري الذي كلام الحنفية في
قوله الطلب بنفسه لا بد له من ذلك **قوله**

من زيادة في مخالفة الأصل عبرا بالزيادة لأن تغلب الطلب
معنى الحر خلاف الأصل فتغلب مع ذلك فعمل الشرط زيادة
مخالفة للأصل **قوله** جاز لا تدن من الأسد كسب العفة
قوله ان لا تدن من الأسد قبل لأن السلامة مسببة عن عدم
الدنو فالكسب **قوله** لا تدن من الأسد ياكلك كعدم صحة
قوله ان لا تدن من الأسد ياكلك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم
الدنو وإنما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط لعدم الصحة
على الرغم في ولا تتمثل تستلزم الكسب واما عبارة للسبب المسمى
تستلزم الجرم فعلى الابدال من قنن ابن هشام **قوله**
خلاف الكسبي فإنه لم يشترط ذلك وجوز للجزم في غير تدن
من الأسد ياكلك بقدر يراى تدن بغيره في ما لم يوافق
بالأثر والحدوث لا يقيس وبالقياس على السبب فامته
يجوز لا تدن من الأسد فيما ياكل وفي التزويل لا تغزو وأصل
الحد كذا ما في سببكم وأما باب المبروت فإنه لو لم ينعكس
على السبب لصح للجزم بعد النقي قياسا له على السبب وفي الرد
نظير فان الكونيين قائلون بجواز الجزم بعد النقي **قوله**
قوله وأما قول المعاصي إلى غيره جواب عما أحق بدالكسبي
ومثله في الاحتجاج والجواب **قوله** على الله عليه السلام لا ترجعوا
بعد في كفار الجزم بعينكم فإجاب بعض من يقول ان يكون
اليقين الادغام نحو **قوله** لا الجزم دم **قوله** على
الابدال الذي يدل على اشتراك **قوله** شرط الجزم بعد
لا حرج إلى حزم غير الآخر من أنواع الطلب غير الذي كماله
في الشرط المذكور بخلاف **قوله** ان تدن منه ازرل بخلاف

ابن بيتك اضرب تريد في السوق اذ لا معنى لتركك ان تدن منه
اضرب زيدا في السوق وقس ان يتسبب **قوله** يدوم اجرا
الآخره فيكون عندك اسل تكمل الشايعي ان لم تسلم لغيرك
النازوم **قوله** مع الكسب تقدم النظر هذا التفتيح لم يصح
ان الواو كذلك سب قلت هو من الاكتمال كسر ليل تمكيد الجزم
قوله مدغم في سببكم وهو من الاستغناء يستلزم من الجزم في
جواب توعدون ولما هددون لا بها حاشية معناها الطلب
ابن املوا واحدا هددوا وليس الجزم في جواب الاستغناء لأن غرضه
الذنب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان واليهاد وقيل للجزم
في جوابه **قوله** لا السبب منزلة السبب وهو الاستغناء **قوله**
قوله مكانك تحدي إلى غيره مصدره **قوله** كذا حاشية
فجاءت او اضطربت وخافت ومكانك اسم فعل والمصدر
الزمي مكانك تحدي بالجماعة او كسرتي بالقتل من الام
الذي اسبق **قوله** سببكم نعم الناس قال الراوي حسب
مبتدأ خبره محذوف اي حسب السكوت وهذا يظهر وقال العلامة
ان مبتدأ الخبر لا تدن في معنى لا لا يخبر عنه **قوله** اي وهو الكسب
وهذا كله على ان حذفت الحروف وقيل منه مبتدأ وهو اسم
به الفعل وفيه على الغلظة انه كان معدا لاسبق **قوله** والمفعول
بعدها لثابت ما لنا انتم اعل المسبح ولهذا قال ابو حيان ولا
احفظ السبب حاشية الواو بعد الدعاء العزم والفتنة من الجبا
فمنه لا يقدم على ذلك الا بعد ما يت **قوله** في الرجاء
افروه بالذم مع دخول في الطلب اهتماما بأنه تكون البعوض
خالفوا فيه واحده لا يجمع ما ذكره قبله من الحكماء فخرج لما

من زيادة في مخالفة الأصل عبرا بزيادة لأن تغلظ الطلب
معنى الحرب خلافا للأصل فتتضمن مع ذلك فعل الشرط زيادة
مخالفة للأصل **قوله** جاز لا تكون من الأصل تسليمة
قوله ان لا تكون من الأصل تسليمة لأن السلامة مسببة عن عدم
الدخول في قول **قوله** لا تكون من الأصل تسليمة لعدم صحة
قوله ان لا تكون من الأصل تسليمة لأن الأصل لا يتب عن عدم
الدخول وإنما يتب عن الدخول فيه ولهذا الشرط لجملة الصفة
على الرغم في ولا تمنع تسليمة فالقوله أما قرأة الحسن البصري
تستلزم الجزم فعل الأبدال من تمنع أي هشام **قوله**
خلافا للكمالي فإنه لم يشترط ذلك وجوز الجزم في قوله لا تكون
من الأصل تسليمة برأى قد بنى في قوله لا تكون من الأصل تسليمة
بلا شرو ولا بد من التبيين وبالقياس على السبب فاستد
يجوز لا تكون من الأصل تسليمة وفي الاستدلال لا تغلظ وأصل
استدكذ ما في سببكم وإجاب البصريون بأنه لو مع القياس
على السبب لصح للجزم بعد النفي قياسه على السبب وفي الرد
نظروا فان الكوميون ما يكون جواز الجزم بعد النفي تصح
قوله أما قول القائل المعنى جواب عما أحق بدا كساي
ومثله في الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا
عدي كذا انزعاب بعبكم جواب بعضه فيقول ان يكون تسليمة
اليان المدغم بخبره فيقول لا الجزم دم **قوله** لا تكون من الأصل تسليمة
الأبدال أي بدل استلزامه **قوله** لا تكون من الأصل تسليمة
لأنموال آخره غير الأمر من قول الطلب غير الذي كماله
في الشرط المذكور عن ابن بيتك أنكر أي ان تعرف فيه أركان بخلاف

ابن بيتك اضرب زيد في السوق اذ لا معنى لقوله ان تعرف فيه
اضرب زيدا في السوق وقسرا باساق **قوله** لا يكون من الأصل تسليمة
الي آخره فيقولون اسئل نكحل الشارعي ان لم تسئل كحل
الشارع **قوله** مع الكمال أقدم انظر هذا التفسير مع
ان الواو كذلك قلت هو من الاستدلال تسليمة الجزم
قوله لا تكون من الأصل تسليمة وهو من الاستدلال تسليمة الجزم في
جواب قومون والجارحون لا يأتوا فائقة معناها الطلب
أي امتوا واحدا واحدا وليس للجزم في جواب الاستدلال لأن خبران
الذين لا يتب عن الدلالة بل عن الإيمان واليهاد وقيل للجزم
في جوابه تنزيه السبب منزلة السبب وهو الاستدلال تسليمة
قوله لا تكون من الأصل تسليمة أي لا تكون من الأصل تسليمة
صحا شت أي اضطربت وخافت وكانك اسم فعل للمعنى
الزمن كانك تخدي بالجماعة أو كسرتي بالقتل من الام
الذين اساق **قوله** لا تكون من الأصل تسليمة أي لا تكون من الأصل تسليمة
مبتدأ خبره محذوف أي سبب السكوت وهو لا يظهر وما الجمل
انه مبتدأ بالخبر لا نفي معني ما لا يخبر عنه تصح أي وهو الكمال
وهذا كله على ان حقه اعرب وقيل صفة مبتدأ وهو اسم
به الفعل ويقال له لأنه كان معر اساق **قوله** لا تكون من الأصل تسليمة
بما انما قيد ما انما اقتضاه على المسموع وهذا قال ابو حيان ولا
أعقل السبب بما بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتضمين والجماع
لأنه لا يقدم على ذلك الا بفتح **قوله** لا تكون من الأصل تسليمة
أفرد ما ذكره مع دخوله في الطلب اهتماما بأنه لا يكون البطلان
خالوا فيه وأخذه لأن جميع ما ذكره قبله هذا الحكم فخرج لما

فعمل اللفظ المعرب كلفظ المبني لأنه مثله في المعنى وحلت عليه
 لا في النفي من حيث كانت حرة لها ومنه نظر من جهة حال التعاريف
 على أنها لا تملك قدرا نكر على من اللفظ مثله حينئذ وقول المبني
 حال مقتضاها أي وهو الضبط والقياس وسكت عن بنية أو فاع
 الشرط لأنها خفيت معوقات قول توالت الطليعتان أي مسالة
 فان اللفظ قد يراد بها في محضها للفرق فيلزم له الدهن
 مدرا والتقدير يدعي ومن شأ فليكن ولا قد تستعمل في التهديد
 كقولك لمبدل لا تطعني وأما اليكز يا أبا ابتاهم وكيجتمعوا
 فيتحمل اللامان فيه التقليل فيكون ما بعدا ما مضيا
 والتهديد فيكون مجزوما لكن اللام منزهة لطلب
 الفعل ولا موضع لطلب الترك سق قول توالت للشيء
 وللانتماس كقولك لمساورك لا تفعل كذا قول توالت للآخر
 إلى غيره وللانتماس كقولك لمساورك لتفعل فذلك إذا الصر
 تو لا استعماله عليه دم توالت وقد أشير طامه إلى غيره
 وجهان الشعر لا يطلب من نفسه وفيه تطلب قول توالت
 وهو كذلك في الأعيان والسوحي وجزم فعل المتكلمين كقول توالت
 والآخران يكون اللفظ بها فعل الغائب والمخاطب قال توالت
 على السوا ولا يخفى الغائب كاللام وفي الآخر شاف الآخر كذا
 للمخاطب ويخفى كونه الغائب كقول توالت ويندر إلى
 غيره لأن الإنسان لا يفتي نفسه المحذور لا تترك له منزلة الجليل
 سق قول توالت لعل يعرف إلى غيره الدرب القطع من البق
 شبه الساب في حسن البق وسكون المشي وهو أصنف جمع
 حورا من النور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامها
 موقوع

موقوع يجوز أن يراد بها العين لأنها مواضع الدم وتام البق
 موقوع على الغائب كالأور والاعتقاب جمع عقب وهو أخضر
 والأور جمع كد بضم الكاف وهو الرجل بأبنته قول توالت
 الجراخيم تقريظ عنما ويؤثر في الله تعالى عنه والجراخيم بضم الجيم
 الأكل الواسع البقن وكان معاوية كذلك ز قول توالت
 وأما اللام في معنا إلى غيره سكت عن المبني المنقول لغيره
 في قول توالت قوموا فلا يصل لكم أي لا يحكم وإنزاية سق
 قول توالت وأقل منه جزعها إلى غيره وذلك لأن له صيغة تامة
 وهي فعل الأمر واختص بها كسب ما لا يربط بالعينة وغيره
 ما لا يلام لأن أحد المخاطب أكثر استقواء كان الضيق فيه أو لم يسق
 قول توالت وقالوا إخوانا إلى غيره للشاهد في فصل الأمر من غيره
 وهو تطلب بقوله ذا حق قومكم منسوبا تطلب وحق قومكم
 كلام اتقاني منسول ثان وتخشع بتشديد الشين قول توالت
 حركة اللام إلى غيره أي حلا على لأم الجرا لا بها الخبا في الاختصار
 بنوع وعلمها فيه فإن قلت لأم الجرا تفرقة مع المخبر عنك
 حلت لأم الأمر على لأم الجرا في الغنة قلت لأن مدحوك
 لأم الأمر هو المضارع وهو كسب ما لا يربط بالظن أعني
 الفعل فعملت لأم الأمر معاملة لأم لغير الدخلة على
 المظهر وقا للضم للام الطلبية الأصالة في السكون لوجهين
 أحدهما كون السكون متعدها على الحركة الذي يربطها بفعل
 عدمها وإنشائي أن يكون للضم ما كماله لعلها بفعل
 الجرا كن متع من سكونها لا تبدأ فسكرت دم قول توالت
 ونقها لغة في لغة سليم معني وقيل إننا نتبع على هذه اللغة

ان فاعلا بالاعمال اذا كسر نحو ليتذاوهم نحو لتكلم سبوحا
 قوا **قوله** وجوز تسكينها الي اخره فلو قيل سبوحا وليسوا
 في وجوز لتفتنوا في قراءة الكوفيين وقانون واليزي
 دم **قوله** كثر معمر كذا في التسهيل وغروه وقال
 السوطي لا مع ان جواز الحذف ينضم بالشر مطلقا التوضيح
 في **قوله** نحو قل لصادي الى اخره كذا الحذف فيها كلام
 الامر هو اختيار المعتمد ومذهب الجمهور انه بشرط
 مقدم وقت رتب الكلام في ذلك **قوله** في هذه
 دارها الحجة وتبين اصلها لتبين في حذف اللام وكسرها
 حرف المساعدة حفيد **قوله** في هذه الى اخره هذه
 لا ياتي على قول غيره ان الضرورة ما وقع في الشعر قوله
 ايذن اعترض بان قد تحل من ضرورة ضرورة وهي
 اقامت خرج الوصل وليس في **قوله** لا يما بينان لا بيت معص
 فانه من في والبيت لا معصو حفيد وفيه تأمل
قوله تنبأ الاضال بلح التوفيق في الوحدة الصادق
 المقد والعداوة **قوله** في عاصمة الشرط اي جواز
 ذلك بخلاف لما قاله عز وكان ذلك كونها فاصلة قوية
 بين المقامل للفرق او شبهة ومعمولة بريد بشبه للفرق اسما
 الشرط كما تقول من لم يكلم في اهنه فلا تقول من لا قات
 دم هذا فتخرج من الوصف بان حرف الشرط هو العاقل
 الحذف في الصانع المعترف في النبي وليس كذلك بل للبرم بل
 سبق **قوله** في جواز انقطاع في اخره لا يقال من التواضع ما
 يكون في لم منقطعا فيه بل يجب انما هو محمول بزل ولم يبرح ولم
 ينك

ينك فكذلك يجوز انقطاعه قلنا ليس وجوب الاتصال
 في اجزاء النبي بل اجزاء النبي هي الالفاظ وتقول ان هذا
 لكم ثابت لها في الجملة حفيد **قوله** واستمع لما يكن شهر
 كان لان امتداد النبي واستمراره الى زمن النكاحين من المتضار
 بان ذلك النبي المستمر فيه وحده في الماضي بعد الاخبار بانفسه
 في المستقبل صرح ولا ينافي استمرار النبي فتقول لما يكن هذا الامر
 او قد يكون دم **قوله** فاضمت الى اخره المتاني بالمجبة
 جمع معني وهو الموضع الذي كان بداخله والتقاء جمع قمر مقارعة
 لانبات فيها ولا ما والوسم جمع رسم وهو ما كان من اشار الديار
 لا مستمرا في أرض شقي **قوله** في احوالهم الى اخره جمع فارس
 وذهل حي من بكر واسرة الرجل حفيد والصلوة في العباد للجملة
 وبالنسبة للمقام موضع **قوله** في جواز حذف الجوز ومعا
 دليل على كافي المعنى والتسهيل لان لما النبي قد فعل وقد يجوز حذف
 محذوف كما قوله وكان قد فعل النبي على الاشياء ويرد عليه
 ان لم لن فعل وهو ما يجوز حذفه للدليل دم **قوله**
 وهو احسن الى اخره قال ابن العاجب وعزه **قوله** في مرجع
 وان كالمات بعد يدنون ان ومع ما وهم ابن عامر وحرفه وحسن
 قال ابن العاجب لما هن حازمكا حذف قلبها والتقدير لما انما
 بدليل تقدم فكل السعدا ولا شقا وبما انهم قال ابن هشام وفي
 تتدبره نظروا في غدي ان يقدر لما يعفوا التمام اي انه الى الان
 لم يوفوها وسبوا في قلوبها ووجه جهانه اعدان احدها ان يفسده
 ليوفينهم وهو قيل على ان التفرقة لم تقع بعد وانما سبق
 والثاني ان منقلا ان يكون متوقع الثبوت مسلمات لكن

البوت لم ولان ان يخ
 البوت لم ولان ان يخ
 البوت لم ولان ان يخ

قوله العيس بكسر العين ابل يعني بشقرة قماروس قوله
معدة الى اخره اي هي المرة معدة او قنطرة مبيتية والمباصرة
بالحاء والراء المهملة يجمع لماز قوله **قوله** وانك اذا الى اخره
تات واتيا اعمان الاثنيان او من الدنيا بمعنى الممتنع وتلك
تجد قوله **قوله** وحيثما استقر الى اخره منه دليل على جيبها
للزمان معنيها في التبرع بالزمان في قوله عا بصر
الزمان ومراوه ان ذلك ظاهر وان لم يكن قطعاً فلا
اعتراض عليه باحتمال ذلك في سق قوله **قوله** كما ذهب اليه
المير في اخره لصحوا بانها قبل دخولها كانت اسما والمحل
عدم التغيير والحيث بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت
لما صفي مضاراة للمستقبل فدل على انها خرجت منها ذلك
المعني البتة واعتراضه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير
ذاتها بدليل ان لم تغلب زمان المعناخ الى المعني مع بقاء
ذاته على اصلها تصحيح قوله **قوله** مما هو اسم ان وقع
على زمان او مكان فطره احدث فنقول مطلق والا
فان وقع بعده فمض لازم في بداخره جملة الشرط
على ما صححه في المعني او مضد واقع عليه فنقول
او على خبره او متعلقه فاشتغال وكذا القول في استاده
الاستفهام فالك في قوله **قوله** وهي موصولة حاله فاعل
تدل اي لتعلم مذكورها في حال الموصولية وليس امتينافا
حتى يفيد انها حال الشرطية موصولة مث قوله **قوله**
وتما عني ما قيل العر منها سيوطي قوله **قوله** انها تكون
حرفا الى اخره زاعم ذلك هو السهيلي واستدل بقوله

۷۴۵

ومها يكن عند امرئ البيت قال في حرف يدل انما
لا محل لها ولم يعد عليها خبر والحواب انما اخبر
تكن وخليفة اسم تكن ومن زاوية واما مبتدا واسم تكن
خبر وارجع اليها والخرف خبر وم عن ابن هشام قولك
انما تكون استغما الى اخبر زاعمر ذلك هو المعنى
ومائة واستدوا قوله مما الى الليلة مما اليه او
فزعوا انما مبتدا وفي الخبر وعيدت لليلة التوحيد او
هلك ونعلاي فاعل وابنا زائدة وويل فيد لامحالة
ان التقدير هو ام فعل ثم استغما استغما بما وحدها
معني توحيده ولا يجوز ان لا منافاة فلا يقال لجملة مما يمكن
اكن قولك لا يوحى تقديرها بالمصدر والتقدير اي
حياة تحي واي اعطى تعطى واي عيشة تعيش فوضع ما فيها
في هذه الالفاظ لعن على الغنولية المطلقة قوله
فامسها ما وما هو اصل لم ينطق به في موضع من المواضع
بقوله معني كقوله ما به لا معني لذلك هشام
الاصلي جحد وهو ان يقال فيهما تتعد افضل انهم ولكن
مقدر كانه قيل لا تتعد عليهما افضل قوله
وقيل انها بسيطة هو المختار لانه لم يفتح على التركيب
دليل قاله ابو حيان وبني لمن قال بالباطل ان يثبتها
بالباي لمن قال اسلمها ما ان يثبتها باللا في دم قوله
الى طرف مكان نحو اي مكان تجلس تجلس في اي طرف
نزلت نحو اي يوم تصوم قوله في اي غير نحو اي يوم
واي الدواب تركب اركب قوله حيث واذا ما وجميعها

وسریبالیہ

زيادة ما فيها لتكنها عن الاضافة فيشأن في الجزم بها وانما الصبر
 يتبع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حاله في الاسم فهو
 واجب الرفع فليكن يجزم دم **قوله** اما اذا ارادوا ان
 اوجيان واذا استعملت او شرطه فيكون مضافه للجملة
 بعد هاء لا تحذف وينبغي على ذلك الخلاف في التعامل فيها فمن
 قال انها مضافة للعمل للجزم لا يبعد ومن منع ذلك العمل فيها الشرط
 كسائر الاء مات انتى وظاهره ان الخلاف جار فيها وان كانت
 حارمة وهو خلاف ما في الغني سبق **قوله** لا يجزم بها الا
 في الشعر لانها موصولة لجزم معين واجب الوقف والشرط
 المتضمن للجزم لا يكون الا في ما يحتمل الوقف وعدم سبق **قوله**
 فيها في بعض معاني الكلام لها القتها لاء وات الشرط لوجوب موافقة
 شرطها لجوابها قالوا ومن ورد هاء شرطها يتفق كذا يشاء
 في الارجاس كذا يشاء وجوابها في ذلك محدود لئلا يمتد ما قبلها
 وهذا في كل على ما تقدم ان جوابها ما يجب مماثلته لشرطها
قوله اما ان الجزم بها قياسا ريان معنى ادوات الشرط
 فتليق مثل ينزل وتريد لو علمت لمعلمت حالها في الفعل
 بحال اجري والفعل كمن الوقف عليه لظهوره والحال لا يمكن فيها
 ذلك لظنها وان من الامتداد لا يدخل تحت الاعتقاد فساد
 ليعلم ان يعلق عليه حال سبق **قوله** وتناول في شرحه الى اخره
 سيد كواشاح في فصل لوز البيت الاول جاء على لغة من يقول
 في يثايشا لانه قد ابدلت هاء ساكنة كما قبل اعاما ولما قر
 وان الشا في سكنت في حركه الاء عرب تخفيفا لقراءة الاء ويترك
 ويغير ك**قوله** لو يثايشا الى اخره تمامه لاحق الاطال ينددو

حصل المبتدئة النشاط واول جدي الغرس واللاحق العاصم
 والا طالع اجمع اطل بكلمة الجزم وسكونها على الجملة وهي الفاصلة
 ونهد بفتح النون وسكون الاء هي جسيم وحصل الجزم الفاصلة
 المجهولة وسكون الصاد الجملة وهي لفظة من شعر شامي
قوله تامة الى اخره يسمه الحب عيده وذلكه وبقية الاوصاف
 تلحقه فلا تسمى **قوله** وجوابا شرط الجواب الامانة للجزم
 المبتدأ فلا يجوز ان يوزن مرد في زمان وحده معنى مخروجه للاضافة
 جاز ومنه من كانت هي علة الى اخره ورسوله فموجبه الى اخره
 ورسوله ميوطي **قوله** يسمى الجزم اجوابا قال ابو حيان التميمي
 بما يجازي الجزم هو الفعل المرتب على فعل اخر فاجابا عليه او
 مقابا وهو مفقود هنا لكن لما كان هذا الفعل منزها على فصل
 اخر لشمه للجزم انما هو جوابا لانه لما لم يزل من القول صار
 كالجواب الا في بعد كلام السائل ميوطي ووعده في الجوز حقيقة
 باعتبار اللغة واما اعتبار الاصطلاح فيمنعه بل الظاهر
 ان التسمية حقيقة اصطلاحية **قوله** انه لا يقدم كذا
 معموله الا ان يكون الجواب مرفوعا نحو جزا ان يستفي لتسبب
 وصيغته لك انه ليس بفعل جواب بل في نية التقدير والجواب
 محذوف ميوطي **قوله** قبل في الجزم له لغز من يات
 الجازم كالمجاز فلا يعمل في شي من يات له ليس لنا ما يبعد وعمله
 الا ويختلف كرفع ونصب ونحو ما نفوق بان الجازم لما
 كان لتليق حكم على اخره عمل فيها بخلاف الجازم وبان تعدد
 العمل قد عهده من غير اختلاف كمنقولين ومنه على العسل
 تصح **قوله** وقيل للجزم بفعل الشرط لانه منزه له

ما احدثت فيه الالة من المعنى والمستلزم ورد باستقرار
 عمل الفعل للجزء دم قوا ^{الالة} والفضل معا اي لا يربطها
 وحدهم اضطرر صنيف لا يقدر على عملين وجوابه من انفسا
 قوا ^{الالة} وقيل للجواب ما قد يكون بينهما معا ^{الالة} فاصلة
 فلا تجاور وقيل ان الشرط والجواب تجازيا تنصيح قوا ^{الالة}
 وما شئنا اي يجب الماسل والافادوات الشرط تفعلها الماضي
 مستقبلا وكان في ذلك كفوها في الاصم ويحتمل المهر ان كان شئ
 على المعنى لقوتها فيه حصة تجردت كدلالة عليه نجات
 كنت تملكته فقد علمته قوا ^{الالة} او متعلقين والاصح ان يكونا
 معارفين لظهور ما فيهما العامل فيها اخر ما شئنا في المشاكلة
 في عدم التاثير لئلا يكون الاول ما شئنا والجواب مغاير لان
 فيه لغز من ان المتعلق لا يمتري اعني من عدم التاثير الى
 التاثير وما عكسه فالجهمي حضوره بالضرورة قاله ابو حيان
 سيوطي قوا ^{الالة} وضعه الجهمي بالضرورة لانا اذا علمنا
 الالة في لفظ الشرط فترجينا بالجواب ما شئنا كذا قد هيئا
 العامل للعقل فترقطناه وهو لا يجوز حفيد قوا ^{الالة} ايمان
 اي يقدر بها بانها حق وطاعة واجتبا او طاعة لربها وقوا
 لا للرب وهو مستق قوا ^{الالة} لان تابع للجواب جوابه قد يقال
 فتنشر في التابع ما لا يقتصر في المستوي وجواب بان هذا خلاف
 الالة بل ولذا السر فتنشر وأطلقا بل في مواضع مخصوصة
 ب قوا ^{الالة} من يك في الاخره كنت بمنع التاثير لانه يسبح
 به شخشا او شئ ما يشئ في الملق من عظم افعاله والوريدون
 خلوط في العنق قوا ^{الالة} ان تقرر من الاخره الصم القطع
 والارها

والارهاب المضافه قوا ^{الالة} وان الالة خلط اي يفتقر
 وحدهم بفتح المعاد وكسر الهمزة اي لا يمنع قوا ^{الالة}
 ورفعه عندهم من الاخره من قول من لا يفرق ما عطف
 عليه ويجوز ان ينسب فاصلا لما قبل الالة عن زيدا ان اتاني
 اكرمه وعلى قول المهر يجوز للجزء وعينه التنوير من ذوات
 الجواب وما شئنا ان لا يكون تسليط على ما قبل الالة فصار
 ينسوخا ملا فيه دم قوا ^{الالة} لعلنا يظهر الى اخره فتنسوخ
 ان المتعلق الطبيعي كالمصافي فاذا وقع شرطها جاز من الجواب
 وقيل يجوز بان شك المتصاع التاثير لمتناسم قوا ^{الالة} فتنسوخ
 عن العمل في الجواب بلزم منه ان لا يكون للجزء المعنى الالة الشرط
 لا لفتنا ولا قد يترتب عليه قوا ^{الالة} وقد يشعظ فلا مشك
 بان يراه ماض ولو معنى فتق قوا ^{الالة} كما اشعر به كلامه
 لان قوله حسن يشعر بان للجزء احسن قوا ^{الالة} فقلت
 تحمل الى اخره المتصاع للبخني وغيره انما التعليل مطبقة
 اي محمولة من الطعام قوا ^{الالة} وقراء طلبة التمثل بها يوضع
 اعتصامها للضرورة قوا ^{الالة} على التقدري انك تقرر ان
 يصح انك قوا ^{الالة} على حذف الفا انظر لم خالف سيوطي
 هنا مع غيره فيما تقدم ويمكن بين الماصي والمتصاع قوا ^{الالة}
 واقرن بفاحش الى اخره وحضرت التاثير كذا لما افهم من حفيد
 السببية ولما نسبتها للجزء اعني يجوز ان معناها التفتيش بل فعل
 كما ان للجزء امتق على الشرط كذلك تقرر وفي كلام الجاهل
 وصرح به في المعاني ان الجمل المجمع الفا وما تبعها وليست شئ
 من وجوب العتق بالفا كما كان للجواب مصدره من التاثير

قوله تعالى ان لا يكون
 من الجمل على التفسير فيقولون
 ان لا يكون من الجمل على التفسير فيقولون
 ان لا يكون من الجمل على التفسير فيقولون
 ان لا يكون من الجمل على التفسير فيقولون

الخرق
 من

وهو ما كان مستقبلا معني لا انه يصدق بان يورثه والشرط فيه
 يتكلم معناه الى المستقبل فاستقبل فاستقبل من الرابطة جاري
 قوله **فان** هو ما كان ماضيا فعلا ومعني لا يتلوهما ان يجعل
 شرطنا نهجت الغاب وعبارة التفسير وقد يكون للوالم
 ماضيا للفظ المعني مقرر بالماضي وقد طهره ان يحوان كنت
 قلته لقد علمت او مقدرة ان يحوان كان فيصير الالية قال ١٠٥
 وهذا لا يمتشي للمصنوع مع كقول بان الشرط سبب والحذر لسبب
 اذ الشرط مستقبل بالمعنى مع كقول بان الشرط سبب والحذر لسبب
 مسببا عن المستقبل هذا مما لا سهل اليه ولما لم يسهل
 مع التزم هذه القاعدة بان الحذر احتساق لعدم ان يكون معنونه
 مسببا عن معنونه الشرط يحوان حيث في التزمك فان معنونه
 الحذر او هو الاكراه مسبب عن معنونه الشرط وانما ان لا يكون
 معنونه الحذر مسببا عن معنونه الشرط وانما ان لا يكون
 مسببا عن تكليفه فقد التزمك اسر امان الاكراه في سبب
 لا في خبره بان قد اكتملك اسر والمعنى ان اعتدت على ما اكتملك
 اياي فانما ايضا اعتدت عليك باكرام اياك والالتزام للفتوات
 من هذا التفسير فلا اشكال وقال في الحذر في الشرط سبب
 والحذر مسبب وانما الشرط ههنا معنونه والحذر لا يزم لسواك
 الشرط سبب لانه لا يكون ان كان النهار موجودا كانت الشمس
 طالما لم **قوله** وقد عده وعدا وحده لان سائر الوعد
 والوعد لغيره الى المستقبل لوجوده ما يقتضي قلب معناه
 وهو الاداة فكانت اثر من وجهه فاستغنى عن الربط بالفاء
 دون وجهه فجاز الربط بها فاستلزم **قوله** حسن
 فقد

تقدروا في المعني قد عدا الى التمسك لكونه وعدا وحده
 انما هو الاستقبال معني سبب قلص من الناس تميز بها
 المعني ماضية في تحقيق وقوله **قوله** الثالث انه مستقل
 ما جعله الى اخره بعبارة بان اللوان في ذلك في مقابلة الامتناع
 الذي هو غير الشارح او ابن النظم بالماله عندك بالوجوب
قوله او كان الجواب جملة اسمية هذا معلوم من كونه اذا
 الجملة اسمية والجملة الاسمية **قوله** في عدم الاستدلال بها
 وفي اقتضاها بالتعقيب حين **قوله** ان عموما من مزيل
 له وان اطاع ذلك عليه **قوله** لا يجوز الجمع بينهما لانها لغز
 عن الفاء وقد يجمع بينهما في كونهما خلافا للمعنى ولكن تقتضي
قوله وفي بعض نسخ التفسير الى اخره فقام التفسير في
 الشرط والجازمة فلا يبرر عليها انه ورد الربط ما في الفاء
 بعد اذ الشرطية سبق **قوله** قال ابو حنبل الى اخره
 جزم به ابن هشام سيوطي **قوله** من بعد الحذر او لو حذرت
 اسمية كما في التفسير وهو ما عرفت لان محلها الجزم ومثاله
 الالية الثانية والثالثة **قوله** لا يثبت في قول في شرح
 الشذور جزء قوي ونسب حتمية ورفعه ما يزسيوطي
قوله فانه يمكن الى اخره قد عدا في العينة المشبهة **قوله**
 فانه يثبت بالنسب وفي اسر ما في عن الكوفيين من جوارحه
 فيها اذا وقع للمعار بعد ما بين الشرط والفتا جوارحه هنا ايضا
 وان لم يسم **قوله** وجزم او منصب الى اخره في الشذور
 الجزم قوي والنسب حتمية وفي شرح الكافية عن سيوطي
 والنسب في مسئلة التمسك اعقل حتمية في مسئلة التمسك

وهو ما كان مستقبلا معني لا يصدق بان يترجى من الشرط منه
 بطلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الدالة جاي
 قولهم هو ما كان ماضيا لفظا ومعني لا مثلا يعلم ان يجعل
 شرطا فيجب الغاب وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب
 ماضيا للفظ المعني متروك بالعام قد ظاهره ان يكون كلف
 قلت لقد علمت او مقدرة او يحوان كان قبيصة الامة قال ١٥٠
 وهذا يقتضي للمصنف مع القول بان الشرط سبب والجزء لمسبب
 ان الشرط مستقبل بالانصراف والجزء المحقق المعني فليكن يكون للماضي
 مسببا عن المستقبل هذا ما لا يسهل اليه والظاهر ان المعنى
 مع التزمه في القاعدة بان الجزء المتحقق هو الذي يكون معنونه
 مسببا عن معنونه الشرط يحوان حيث في التمكن فان معنونه
 الجزاء هو التمكن مسبب عن معنونه الشرط والاشكال ان لا يكون
 معنونه الجزاء مسببا عن معنونه الشرط وانما يكون الاختيار سببه
 مسببا يحوان فكيف في فقد التمكن امس ان التمكن في سبب
 لا يخبر بان قد التمكن امس والمعنى ان اعتدت على ما التمكن
 ناي فان ايضا اعتد عليك ما كرمي اوك والاشكال المتكوتات
 من هذا التسهيل فلا اشكال وقال الراجح في التسهيل ان الشرط سبب
 والجزء مسبب وانما الشرط عديم ملزوم وللجزء الارز سوا كان
 الشرط سببا لم لا يكون ذلك ان كان النهار موجودا كانت الشمس
 طالعة **قوله** وقصد به وعدا وحيد لان سياق الوجد
 والوجد يهرف الى المستقبل لوجوده ما يقتضي قلب معناه
 وهو الاداة فكانها الترت من وجهه فاستغنى عن الربط بالفتة
 دون وجهه لجازا الربط بها فتأمل مع **قوله** حسرت
 قدور

تقدر ما عني المعني قد قدينا الى المناس كونه وعدا وحيدا
 انما هو الاستقبال المعني سبب قلص بل المناس تعكيزهما معنونه
 المعني مع لغة في تحقيق وقوله **قوله** الثالث انه مشكل
 ما يجهد الى اخذه بيجاب بان الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع
 الذي يهزمه الشارع او ابن الناطق بالخلاف فيصدق بالوجوب
قوله اذا كان الجواب جملة اسمية فلا معلوم من كونه اذا
 التما يقتضي صفة بالجملة الاسمية **قوله** في عدم الاستدلال
 وفي اقتضائها التتقيب حديد **قوله** ان عني به هو جيل
 له وان اطاع ذلك جعله **قوله** لا يجوز الجمع بينهما لانها لغوي
 عن الفا وتذبح بينهما ان يكونا خلافا لمن منع ذلك فتمسك
قوله وفي بعض نسخ التسهيل الى اخذه فلام التسهيل في
 الشرط والجازمة فلا يبرر عليها به ورد الربط بالالف الفرية
 بعدا في الشرطية **قوله** قال ابو جهمان الى اخذ
 جزم به ابن هشام سبب **قوله** من بعد الجز او لوجه
 اسمية كما في المتعرج وهو ما جعل لان محله الجز ومثاله
 الامة الشامية والاشكال **قوله** بنسبته من قال في شرح
 الشذور جزمه قوي ونسبه ضعيف ورفع جازم سبب
قوله فادرك الى العزوة تقدم في العسفة المشبعة **قوله**
 فانه يتضح بالنسب وقيل اسر ما في عن الكوفيين من حواره بعدها
 فيها اذ وقع للضارة بعدها بين الشرط والجزاء حواره هنا ايضا
 وان لم يسم **قوله** وجزم او نصبه الى اخذه في الشذور
 للجزم قوي والنسب ضعيف وفي شرح الكافية عن سبب
 والنسب في مسئلة التوسط افضل منه في مسئلة التاخ

وهو ما كان مستقبلا معني لا يصدق تارة حروف الشرط فيه
 يكتب معناه الى المستقبل فاستغنى فيه عن الدال على حالي
 قوله وهو ما كان ماضيا انظروا ومعني لا يصدق ان يجعل
 شرطا في حيث الغاب وحيث التفسير وقد يكون الجواب
 ماضيا انظروا المعنى مذكور بالغايب وقد ظاهر اي يجوز ان يكتف
 قلته فقد علمت او مقدرة اي يجوز ان يكون قيد الية قال د ١٥٠
 وهذا لا يتشبه بالمعنى مع القول بان الشرط سبب والجزء العسب
 اذ الشرط مستقبل بالعرض والجزء العسب المعنى فليكن يكون لماضي
 مسببا عن المستقبل هذا هو الاسباب والاعباب اي لماضي
 مع التزم هذه القاعدة بان الجزء العسب ان يكون مضمونه
 مسببا عن معضون الشرط يجوز حيث في الكرمات فان معضون
 الجزاء هو الكرمات مسبب عن معضون الشرط والشرط ان لا يكون
 معضون الجزاء مسببا عن معضون الشرط وانما يكون العسب سببه
 مسببا يجوز ان يكون في وقت الكرمات المسر او ان الكرمات في سبب
 لا يخبر بان قد كرمات المسر والمعنى ان اعتدت على ما كرمات
 اياي فانما انما اعتد عليك يا كرمات ام لا والاشارة المتكلمات
 من هذا القبيل فلا اشكال وقال في الاصل ان الشرط سبب
 والجزء العسب وانما الشرط مضمون مضمون والجزء الاصل سؤالان
 الشرط سبب لم لا يكتف ذلك ان كان النهار موجودا كانت الشمس
 طالعت دم قوله وهو قد عده وعدا وهو لان سائق الوعد
 والوعد لغيره الى المستقبل لوجود ما يقتضي قلب معناه
 وهو الاداة فكانها اثرت من وجهه فاستغنى عن الربط بالفاء
 دون وجهه فجاز الربط بها فتأمل مع قوله ح ١٥١

تقد

تقد رما من المعنى قد قبل الى المناس لكونه وعدا وهو حيدا
 انما هو الاستقبال معني سبب قلنا سبب المناس تكرر بها اخير
 المعنى ماضية في تحقيق وقوله قوله قوله الثالث انه مشكل
 ما جعله الى اخره يحيا بان الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع
 الذي هو سبب الشارع او بان الناظر الى الجواب قد يكون
 ز قوله اذا كان الجواب جملة استتم هذا معلوم من كون
 الجواب يتحقق به بالجملة لا سيما قوله في عدم الاستدلال بها
 وفي استقناها بالتعقيب حديد قوله ان عموما من مزيل
 له وان اطاع فله عليه قوله لا يجوز الجمع بينهما لانها موزون
 عن الثاني وقد بين بينهما ان يكونا احدا فالمناس ذلك تقتضي
 قوله وفي بعض نسخ التسهيل الى اخره كلام التسهيل في
 الشرط والجازمة فلا يرد عليه انه ورد الربط ما في الفخاير
 بعد اذ الشرطية مع قوله قال ابو حيان الى اخره
 جزء به ابن هشام سيوطي قوله من بعد الجزاء ولو جملة
 اسمية كما في التفسير وهو رافع لان محلها الجزم ومثاله
 الية الثانية والثالثة قوله ح ١٥٢ ينشأ من قوله في شرح
 الشذور جزء قوي ونسبه ضعيف ورفعة حايرو سيوطي
 قوله فان يملك الى اخره تقدم في العنفة المشبهة قوله
 فانه يمتنع بالعنبة وكما سر ما في عن الكوفيين من جوارحه بعدها
 فيها اذ وقع للمعارع بعدها بين الشرط والجزاء هنا ايضا
 وان لم يسم قوله ح ١٥٣ وجزء او مضى الى اخره في الشذور
 للجزم قوي والعنبة ضعيف وفي شرح الكافي يتعين ح ١٥٤
 والعنبة في مسجلة التوسعة اعش منه في مسجلة التاخر

لان المعنى فيها على غير الشرط وفصل الشرط وغير واجبه
تسرع قولك **فلا بد** من يقترب الى اخره تمامه ونقحش ظاهرا
ما قام ولا هنا قولك **فلا بد** ولا يجوز السبق الى اخره اجازة
خروف مع الواو خاصة على الحال كانه قال ان تأتي والنصب
قال العروحي **فلا بد** من معنى ولا يقدر التمسك
مع الواو والاباحية فلا يقدر وسال الله انسانكم ليهوئ هذا
بل وقت مع سر والجماعة لكن معنى له في باب الجواز
وقوع المنع للثبت ما مع الواو على اخره مستدا على الفصح
من ذهب الى المنع فما باله من ذلك هنا قولك **فلا بد**
لا بد مع الاستيناف حلا جاز على الاعتراض فانه يجوز
الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزا وان صدرت بالفاء والواو
كما صرح به في المنقح والظهير المتع الاستيناف بين الشرط
والجزا دون الاعتراض قولك **فلا بد** من غير الواو
نראה الانفا بين الشرط والجزا دون ما بعد الجزا واطلاقه
السيوطي يقتضي عدم الفرق بين قولك **فلا بد** وقوله
ما ضا ولو معقبا يا قولك **فلا بد** من غير الواو فان استطعت
هذا الشرط مع جوابه المزدوج جواب الشرط الاول
اعني وان كان نكر عليك اخره قولك **فلا بد** والعكس
اطلقه وقال البيهقي ولا احتفل فصل الشرط جازعا
غير ان الاول المستفاد ببيتا لعدم انه حذف منه فصل
الشرط بعد معي سيوطي وذلك البيت هو قوله **فلا بد** من غير الواو
قولك **فلا بد** قال الكفوي ولما اختلفت ان بعد الواو الشرط وانما
من غيرها فخذ قولك **فلا بد** وجوز بعضهم في وما لم من غير

من

فمن اكد ان تكون ما شرطية والاصل ما يكتب ثم حذف فعل الشرط
وعلى هذا فلا يشترط ان تكون الاداة ان تكون هذا القول
غير صحيح لانه اذا قلنا قاله الصواب قلت انتم في الاستدلال
بأنه يفتح اياه وثلاثة والفتح اوله وكذا في الالف وهو خطأ
الراس الذي يعرف فيه الشرع باسم قولهم حتى توفى هذا الف
قرايهم كثير والظن بمكة لظن التهمة والعناد بمكة العاد
ما يجوز فيه الاستدلال ولا يفتح يريد الا وهو في العناد وفيه
مدخل من زعم شرطية في حذف فعل الشرط ان تكون الاداة ان
وزعم انه لا يفتح الاداة في قولهم يعني فتشوا بآيات الله
تتصادم في قولهم كنه في بعض النسخ التسهيل في الف
عبارة وحذف الجواب كثير القليلة وكذا الشرط للنفي مبالا
قالية ان التوفى وعرفه حذف الشرط بلا منه فلا يرد
وان احدهم المشركون استجازك لكن مثل قوله ان طيرا فخير
وليه كذا قيل وليس هو في الكلام في حذف الشك لا يفتح
حذفه قاله دم ولا يخفى ان عبارة التسهيل المذكورة كما تعيد
الكثرة التي قالها الشارح تعيد تقويدا مع حذف النفي بان تنفي
بلا قالية ان قال النويان ومعنى هذا انه اذا كان مشتا او
منشأ بل لم يجر حذفه قال وهذا ليس بعصم بل قد
يحذف وهو مشبه للدلالة على ما في قولهم فليكن هو
هنا وكذا في شرح الكافية فانه يشهد لك قوله في هذا
الي ليرد في حكم الاداة وحدها قال السيوطي لا يجوز حذف
اداة الشرط وان كانت ان في الجمع كما لا يجوز حذف غيرها
من الجوانب واحذف حرف الجر وهو يعصم حذف الف

فوق كلف الفعل وتدخل النافذة لا بد لك وخروج عليه قوله
تعالى فليسوا بها من بعدهم إلا فتنة من رب الله انتهى
قوله **فليسوا** وكذا كلام الشافعي وكلام المتصفي في ذلك من كلام
قوله لا يجوز ذلك إلى آخره فيه نظر بل يجوز مع غير الاست
ففي التصريح وجوب حذف الشرط والحذف معاً وأما اللفظة
كقولهم فمن قلب فإن الفرية من تحريفها فليسوا بها رقة
أيما أي أيما ذهب تصادف انتهى قوله **فليسوا** وحذف لدي
إلى آخره لا يشترط أن يكون القسم مطلقاً بل هو مقول
ومثل المنفرد القسم المقدر بقوله تعالى وإن اطعتموه
الكل مشركون قال فالقسم مقدر قيل وإن وقول بعضهم
لو كان مقدر واجب اللزم اللوطية تنهيهما عليه حود ودلان
وحولها أكملها وأحب وقول بعضهم أن الجواب للشرط على
تقدير النافذة ولا بد منه فتنهياً ليعمل حفيد دق الشك
وبما خرج إلى آخره هذا مقدر بقوله السابق فهو ملزم **فليسوا**
فالمعنى ملزم غالباً ويجعل أن يكون ذلك حكاية لما ذهب
الغير فيه قوله **فليسوا** على إطلاقه **فليسوا**
ليس صيغة من باب التثنية وعبارتها كسر الهمزة المجرية
عاقبة مع قوله **فليسوا** ليس كان إلى آخره هذا الشافعي
للخاطب من ذهب حكيمه مؤكداً ذلك بنزهة هذا القسم
الشاق معللاً على صدق الحديث الذي جعل له واللفظ
بالقاف والظلال لجهة شدة الضرورة وأما حال من حال
دم **فليسوا** كل موطن استثنى إلى آخره شامل لجميع
الضرر مع القسم وانزاعه كاللعمري في قوله **فليسوا**

عن جواب قد علمت في النسخة الماضية المنقط الى احضره
ليكون من اجل وجه لا تسمى اذ كانت الاخرى جميعا محلي
قوله في النسخة ما اعطيه مع المنقط بما يلي من كون الجواب
للتسوية القسم جواب الشرط قوله في النسخة ما اعطيه
لا وليها هو الاصح وجواب ما بعد من ذلك لا يقال
وجوابه عليه ومنه من جعل الجواب للاخرى وجواب
الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث
ان كان وجوابه وهكذا على اخر الثاني فان قالان جازيد
ان اكل ان تمك مفهومي هو من اكل الاصح الفصحك او اخر
لا اكل في الجاني فان وقتت هذا الترتيب المستقيم وعلى
مقابله حكمه فان وقع الجاني في الاكل اخر الفصحك المزمع
العتق وعلى ان الجواب للاول ينبغي من اجل الشرط الثاني
ما ضابطه على مقابله من قوله في النسخة لا والثاني مقصود
الارضه هو الاصح فتوالتك من الجاني ان دعوتك احسنت
اليه في تقديره من الجاني داعي له احسنت اليه قال ابو
حيان وغيره من مالك بحمله متاخرا في التفسير فكانت
من الجاني احسنت اليه ان دعوتك فافا وقع دعاءه وشخص
فاجابه بعد دعائه الاول ثم احسنت لان جواب الشرط
في الاستدلال بعد الشرط سيوطي قوله في النسخة ان تدعوا
مبني للمفعول من الذعر وهو الغنى والافتقار مع
وهو الجاني مع قوله في النسخة ومثل بقوله تعالى هذا التمثيل مع
التمثيل في التسمية بينهما فبعد ان لا فرق فيه بين تكرار
الادوات وعدم تكررها فيه فمعنى قوله في النسخة للعرض قاطم

فصل لوقوله

لم نزلها ذكر ان لو تكون للعصر من غير المعتد قوا **قوله**
 ولمدا عصب فتكون الى اخره لانه ليس فيه جواز ان يكون
 المعتد في فيكون مثله في البس عبا وتقرعني منفي
 قوا **قوله** فلونيش المتبادر الى اخره قاله جليل خبير
 اخذ بشرا حيه طيب وخبر عني المفعول والقدار
 هجوة فنون واخره موحده موحدة واي زير المدا
 وهو ظاهر اقم مقام المفعول والذير كبر اللاوي الذي
 النساء يوم التفتيح اسم لمرب وقمت بالذنايب شمني
 قوا **قوله** او انها حروف وضع للفتي الى اخره والظاهر ان
 هذا الوجه هو مراد الزحشري فيكون مذهبه ان
 قد تروى مقيدة للفتي بحسب الوضع وما افعله من استلزامه
 يمنع الجمع ويثبت فعل التاني لا يرد عليه فاما عند جمل
قوله التاني يكون لغير المصدرية مطلوبة الدلالة
 على التمر فلا يمنع الجمع اذ كان ولا اشكال لكن يحتاج الى
 ثبوت ان الزحشري يوافق على ان لو مصدر يرد قوا
 سرنا الى اخره شروري بالشعر المجرى اسم جبل وفتنه سداد
 من يند الى العبد واي نفع قوا **قوله** والظاهر الى اخره
 ساقية قوا **قوله** ففعله تصغير قتله بالفتا والاسماء
 المتوقفة على طالب النبي صلى الله عليه وسلم من قتله ابا هيب
 فلا سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعها قبل ان قتله
 ما قتله تصغير واسلمت قتيلة يوم الفتح شمني قوا **قوله**
 ما كان منك الى اخره ما نافية او استنافية واعلم ان
 اليم اسم مفعول والفتنق اسم مفعول من اخنقه بمعنى اغاطه

نقل

من

فلو توكيد للمفيدة شمني قوا **قوله** واكثر لم يثبت ومرد لو
 مصدرية ويتولون في معنى يود لخدم تولوا انها شرطية وان
 مفعول يود وجواب لوجوه وان والتقدير يود احد من
 التقدير لوجوه ان سنة لسه ذلك ولا يخفى ما في ذلك من الكسفة
 معني قوا **قوله** ففعله تصغير قتله بالفتا والاسماء
 والذي يظهر ان تدهنا مقصور بيان مفعول جواز التوليد منها
 ومن صلتها مفعول على الجوز من لور صلتها دم ومالك للفتي
 بعد الوجوه في البعد والثاني ان جواب ود لفتنه فتعني لفت
 ولا يسل ان اشارة ان بعد الفاعل هنا عين لان ذلك اذا كان
 العطف على اسم ليس في تاويل الفعل حتى لو كان المصطف بها
 على اسم في تاويل الفعل وجب الرفع وعلى ما قاله يكون المصطف
 بها على معنى صرف وفعل مضموم وذلك المجرى في تاويل اسم وهو
 اولي بوجوب الرفع شمني قوا **قوله** ففعله تصغير قتله بالفتا
 المعني وانظر معني قوله قبل اسمي صلت فان عليه ان اقبل
 لعل لا للوفاءين صلت لوالتي لذت قبل مجيها اذ ان يقال
 التوكيد قبل مجي الصلة صادق مع عدو عاب قوا **قوله**
 لان توكيد المصدر بعبارة الفتح للموصلة امتناعية وهذه توكيد
 ثلاثة امور احدها الشرطية لعل عدا السببية والسببية بين
 للولتين بعد ما التفتي لفتيد الشرطية بالمر من الماضي خلافا
 فانها لعتد السببية والمسببية والمستقبل والثالث
 الامتناع وقد لفتت في افادتها الوضوح وكيفية افادتها
 اياه على ثلاثة اقوال سيدني الشارح حديثا في ليد والفت
 ان لا توكيد بوجه وهو قول الكلوبين وابن هشام للفتراوي

قوله صح
 كد لومع الماخذ

ورد ما به كذا كذا الطور وما به اذ فهم المستمع عنها كالسبب
 فان كل شيء لو فعل فم عدم وقوع الفعل من غير وقوعه وسلا
 بعض كل واحد من استلزامه ان تصحبه ضرورة الاستدلال
 والاطلاق فكل الشرط منقضي الفاعل ومعنى لقول لو كان الشرط
 لكنه لم يمتد في معنى الشرط ومعنى ان في المثل في الماهية
 ان الشرط متى كان مستلزما محتملا وليس المستلزم هو الشرط
 لان اوقافا معني في معنى ان ومعنى ان ما من اوجاهة مستلزما
 لكن يقصده من ان اوقافا معني في الاصلية هيبة التبع
 قولنا ان الشرط لو هو شرط فاعل اوجاهة المستلزم فيكون
 لو ان يعرف شرط واعضا بنا لا يمتثلون حلها انما اداء شرطه
 الا اذا كانت بمعنى ان ان الشرط عدمه مختص بالاستسناد
 انتهى وهذا الاطلاق لم يقتضيه المستلزم بل في كلامه ان الشرط
 ايضا في التلخيص لو للشرط في الماهية انتهى قولنا ان الشرط في الماهية
 اي وان كان ليقول ما سبب غير طاعة بل من من الماهية في
 اعتناء جوابها ولا شئ في شرطه ان يكون شرطه ما لا يمتثل
 فانه لا يمتد من انتفاء اطلاق الشرط انتفاء وجوده العنصري
 لا احتفاء لان يكون ما ليس ايج قاشبا مع طاعة الشرط اولى
 وعنده لو لم يمتد لادله كونه فانه لو يمتد من انتفاء الشرط
 يمتد انتفاء الماهية حتى يكون قد حان وعمل في انتفاء الشرط
 له سميان لعدم احتفاء العقاب وهو وظيفة العوام وان
 المصطلح والاعلام وهو وظيفة الخواص والمرد ان سببها
 جهتي المتعلقين من قسم الخواص وانما لو قد يمتد عن الترتيب
 لوقوع عدمه مع سبب فكيف في الترتيب حاصل وانما قد لوعلي

انتفاء

انتفاء الخواص مع ما لان ولا يمتد احد لك من باب معنوم الخالف
 وفي هذا الشرط لمعنوم الموافقة لانه اذا انتفت المعنوية عند
 عدم الخوف فعند الخوف اولى وانما تعارض هذا المعنى ان
 قدم معنوم الموافقة وتارة يكون ما لا يمتد فيكون
 ولا في ذرة بنت سلم لو لم يكن يمتد في معنى ما حلت في انما
 لا يمتد في فان حل حكمه له عليه الصلاة والسلام عند
 معنوم معنوم ما يمتد وكونها انتفاء احد من الرضا والحقا وكون
 في معنى الحل وتارة يكون بالاولى كقولك فمن من عليك طاعتها
 لو انتفت لخواص الرضا لما حلت من انتب فان حلها انتفت من
 وجهي لخواص الرضا والنسب لان حرمة الرضا اكون من
 حرمة النسب تقتضي معنوم الخرافة ان يكون المسكوت عنه
 مخالفا للحكم المذكور اشيا قاطنا ومنه معنوم الشرط ومنه الموافقة
 ان يكون المسكوت عنه موافقا للحكم المذكور قولنا ان الشرط
 صديقا للجزاء المردود عن غير مني اقتضاه عند من نسب هذا
 الاطلاق لا ينبغي على السببية بل قد يمتد في قولنا ان الشرط
 فبان لك ان قولهم الى اخره هذه عبارة للبيان والمشهور ان الشرط
 بما اعتنع الا في الحق المعنى الاستثناء الاول للحق الشرطية دون ان
 الجزاء اعتنع بسبب انتفاء الشرط وهو قوله ان الشرط بل الاول
 سبب الانتفاء بسبب انتفاء السبب لا يدل على انتفاء السبب
 لجزا ان يكون للشرط اسباب متعدي بل الامر بالعكس ان
 السبب يدل على انتفاء جميع اسبابه في الاستثناء الاول للمعنى
 الثاني لا يمتد ان قوله تعالى لو كان فيها العتلة لكانت قد
 انما يمتد ليعتدل بما اعتنع انتفاء على انتفاء العتلة دون

على عدم المعنوية

العسكر قال لا سعد واستحسن المتأخرون حق كادوا به من عليه
 اما ما ذكره واملان الاول من عدم والشافعي لم يزم وانتفاء الاول
 يوجب انتفاء المزوم من غير عكس لم يزل ان يكون السلام لم
 ثم رده السعد بان لا يفسد معنى المولى لو لم ينتفع الثاني لاستنتج
 الاول انه فيدل بعينه الاول على انتفاع الثاني حتى لا
 عليه ان انتفاء السبب او المذموم لا يوجب انتفاء السبب
 او المذموم بل معناه انما للعلم ان انتفاء الثاني في الخارج
 انما هو بسبب انتفاء الاول فعني لو شاء الله بعد ما جاز
 ان انتفاء البداية انما هو بسبب انتفاء النتيجة يعني انما لا يستعمل
 للعلم ان علمه ان انتفاء محضين للجزاء في الخارج هو انتفاء
 معنوي التوسط من غير انتفاء ان علمه العلم بان انتفاء الجزاء
 ما هي دم قوله فان انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
نقص فانه لا يتغير ان انتفاءها لا يستتبع في الماضي فاذا قيل
حرف ينتفي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه
 كان ذلك اجود العبارة حقن قوله وعبارة سيبويه
 الى اخره عدل هذه العبارة ان لو لم يقع في الماضي كلفه
 كان منقوضا لوقوع غيره قال بعضهم ان سيبويه اخطأ بقوله
 كان من ان والا فانه كما سبق في التقتل لوقوع غيره على
 سبيل الفقه في ان وعلى سبيل الظن في اذا والى بالفعل للمستقبل
 احترق العلم لما فانه لما وقع لوقوع غيره والى ما بين الدلالة
 على التوقع للدلالة على انه لو كان غير ذلك لضرر استنباطه في
 مصرحة بانه لو كان وقع فلا هو واقع في ذلك الوقت دم وفيه
 فلو ان قوله حرف ليس متساو لا اول ولا الا فانه يجوز عنما

شقي

شقي قوله فان انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
 الذي يجب ان يكون متساو في الجهل وقوله والمرسل المتعذر
 تراه والسبب في هذا من جهة المقتضى والفرقة بكونها
 النظام النهائية وتقتضي تواتر والطرف خفة المراد من
 والمراد بالاول قوله فان انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
 انما هو بسبب انتفاء الاول قوله فان انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
 وانما هو بسبب انتفاء الاول قوله فان انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
 ولان قيل الى اخره لانه لا يملك السبب في انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
 عليه ما يحد من جانب التوسط من جهة المقتضى والفرقة بكونها
 العدا على ذلك بزاوي وقاف حقن قوله وعبارة سيبويه
 الفحاح الى اخره قال فليس في القول لو يتصور في غير منطلق
 منفي واحجب العمارة بان امتناع هذا الذي ليس ليس في
 ما استعمل في التقتيل اذ رب حرف يكون معنويا
 ولا يابويه في جميع الخطوط التي ورعه الشرح في هذا ما كانت
 معناها الوقتة لوقوعها قال ابن الجاصق قوله فان انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
 معناه لا يخلو من معناه التوقع والنتيجة والنتيجة انكروا الشارح
 ومن علم انكروا ذلك قوله فان انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
 كلامهم انكروا ذلك بل لو لم يكن سبب انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
 انتهى قوله فان انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
 ان يقال لو علموا فيما عرفت من حيث يكون ذرية منها فلما انما
 عليهم لكونهم لم يعلموا ذلك قوله فان انتفاء العبارة الجارية الى اخره في هذه العبارة
 لضرر ما لا يكون فيه ذلك لانه متساو ان يرد لو كانا صاويين
 فيها معني ما انت بمصدق لنا لكننا لم نصدق شقي قوله

قوم الاحبار في الاخره المازيه من زعمه وهو الازار وشهدوا
 كتابه عن تركه في حق الله او جعل فعله في اخره
 كما فعل المذنب كما فعل والنصوب عن لو زيد اذ اكرمه
 وقد يكون النصوب خبرا كان محذوفه عن القس ولو جازا
 من جديد معني قول الله تعالى كقول عر لوطي كن كما لعنا العنبره
 للنصوب ليعود الى كلمة الى علية وذلك لان عر مني الله تعالى عن
 لما قره في زمن خلافته بل يشتر الى الشام بلده في الشا الطريق
 انه وقع بها وما فيهم راى على الرجوع بعد ان اشار به من
 الكبر العصابة فقال له ابو عبد الله الم لا اقل قدر الله تعالى فقال
 له لم يرضي الله تعالى عنه لو جازا قالها يا ابا عبد الله قد
 نذر من قدر الله الى قدر الله وجواب لو محذوف اي احدتها ولا
 محال للتحقق هناك قول الله تعالى وقال من عمنور في اخره هو
 مذهب جمهور الصحاح سبوطي قول الله تعالى في الاخره
 تمامه عنده ولكن ما على الدهر معتب اي كتاب والخلق
 بيا معنونه كأنهم جعلوه على فعل المبدود واكجود من ذلك
 في حكم العدمية ان يشهد لظلالهم في محسوسة ومبراة لظلالهم
 بالامانة بغيره في ندر في قول الله تعالى كقولها في الاخره
 اي حين لم تنته جازية وهو ما سور في بعض ايام العرب في
 وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرته ان تعقد ناقصة
 لها تاكل ومما افترها فقبل له في ذلك فقال هذا قصدي
 فطلعت الجارية فقال لو ذات سوار لم تنتي وذات السوار
 لليرة لان الاما عن العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف
 فقبوه لعان علي ذلك فتنه قول الله تعالى فان فعل العنبره

والاصل

والاصل لو لم يكون تمكون وقيل المصل لو كنتم تمكونه وورد
 بان المجهول وبعد لو حذف كان واسمها وقيل المصل لو كنتم
 انتم فخذوا وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد مع
 قول الله تعالى لو يغير الله الملة التي اخرجتم اليها لغيرت
 شرقا بالما فان غصصت فلما فتم اسبغوا واعتصموا
 بجاني زقوا في قوله وذلك لان فعله الى اخره يعني ان خبر
 هذا السيد اعني ان الفتوحه مع مملكتها انما يقدر عليها
 دفعا لا تشبهه ان الفتوحه المولدة بالفتوحه التي هي
 لغة في فعل وهذا المشابه متفق وبعدها ما وليد لولا
 العمل لا تقع بعدها فكذا في هذا الخبر موجزا احداهما قلنا
 بعد ما شق قول الله تعالى فاعل شت مقدما والعدل عليه ان
 قانها لتعطي معنى في بان فيه انما لو على الاختصاص بها بالفعل
 فيبعد ان الفعل لم يحد بعد لو وعبر هلن ادوات الشرط لانه
 مفرا بعد الاكثان والمقرود بلا بعد ان تعني عن الموضع قول الله
 كما قال للجمع في ما وصلتها في اخره قد يفرق بان الموضع المرفوع
 لخرج الى الفعل من الشرط قول الله تعالى وقالوا انما ذلك لاي
 كون للتعرف فعل قول الله تعالى تنبوا اي بعد والحوادث معا في الزمان
 قول الله تعالى مسومة اي مرسومة وصبيها الغيب وانما يقع
 الهمة وتسكون الزمان وفيه النون انما شخصين في قول الله تعالى
 ورد للمعنى في الاخره قال في اللغة وقد وجدت اليه في التفسير
 وقع فيها الخبر انما مشتقا وكبر يتلقبوا بها وهو قوله تعالى في قوله
 انهم يا ورك في الخبر انما انتهى وردهم بان لو في هذه الآية مصدرية
 لا شرطية لغيرها بعد فعله الى على المعنى صريح بذلك من الكلام في

لو انظر طرية قول **٢٠٠** بعد دهم من انشا المشقة ثبت ضعيف
 له من خص وناوه تنق **٢٠١** في قول **٢٠٢** في قول القارح الى احتسره
 الفرس الفاح الذي في خمس سنين والعدوان شدة العدور
 قول **٢٠٣** ولو انشا الى اخره تقدم في الجوارم كالذي بعد **٢٠٤**
 قول **٢٠٥** في الامام من هو المتعارف للقرن بل ويجب تجرده
 من اللام قول **٢٠٦** فاقترنا بين الامم الى اخره في الابدان النطق
 هذه اللام تسمى لهم التسوية لانها قد اقبلت في اختيار وقول الجواب
 عن الشرط كان استقامتها يدل على التفسير ولهذا دخلت
 لاجلها حطما وحذفت في جعلها لاجلها في قوله في القرن من
 غير تلخيص والغاية في تلخيص جعلها لاجلها في قوله في القرن من
 اي اذا استوفى على سبوت وقوله في المطامع جعلها لاجلها في قوله
 تعالى حتى انما اخذت الارض من غير فيها الآية في قوله وقد بينت جوابها
 باذن وتذكره في قوله بعد راب او الذي سيوطي وورد جوابها
 الماضي مقدر وانما هو غريب في قوله في قوله قد بينت الجواب في قوله
 قد بينت الجواب في قوله في قوله قد بينت الجواب في قوله
 عليه الصلاة والسلام اي الذي لم يقع فيه الجواب ما ضيق لا لفظا
 ولا معنى في هذا ما ذكر في قوله في قوله قد بينت الجواب ما ضيق لا لفظا
 مما لا ذكره في قوله في الآية قال ولما اوتيت لليلة الاسمية على
 العفلية في جواب كوفي الآية في ذلك من الدلالة على ثبات
 المشقة في قوله عن السبب الى الموضع في سلام عليك لذلك ورد
 السعيد بان الاسم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 اما انشا في الاشارة الى ان لا يكون جواب لوجه في قوله في قوله
 واما معنى فلا يخبر في المشقة لا تتغير بما فيهم والتعظيم ولا تتغير

ما انتباهها

بانسحابها وان الاسمية لما تدر على ثبات عدولها وهو كون المشقة
 خيرا للمعنى ثبات للتوبة الى قوله في قوله في قوله في قوله
 ما صوبه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الى المشقة لهم للدلالة على ثبات المشقة لهم في قوله في قوله
 من هذا الله خير حسر الله ثماني في قوله في قوله في قوله في قوله
 مستانقة فاللام لا متعدي الى الواقعة في جواب له وجواب له
 محذوف لفهم المعنى اي لا يتغير الامر بتدري على طريق الاضمار في قوله
 طريق تعليقه بما فيهم وقوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 للجواب محذوف عن قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 اي مفقود عن جواب لو وتقدمه لا يتغير والله المشقة
 سيوطي وحدهم في التسهيل قال دم وهو مخالف لقوله
 ان لو ولا يجب ان يستغنى جوابا عن جوابا في قوله في قوله
 للفتي لا يجوز جعلها على التفسير المحكمات على معنى انه على معنى
 المعارف ايمانهم والتعظيم لتعلمهم دم اما وولا واما في قوله
 فيه معنى قال الى حيان وتعلم بعضا على ان كانت شرط لكانت
 ما بعد ما متوقفا عليها وانت تقول انما عايناهم ونوها في قوله
 ان ذكرته اوله تذكره بخلاف ان تمام من قوله في قوله في قوله
 على قيام ربه واجب بانه قد بين في الشرط على ما طاهره عدم
 التوقف عليه لقوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 على اقامة السبب مقام السبب الا ترى في المعنى في قوله في قوله
 فان لا اختار سبب ذلك ان لي بنا وكذا عليهم اما على افعالهم في قوله
 ما ذكره على افعالهم له قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 تذكره سيوطي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

منه وجه
 واما ما
 فلا يكون له

اما وولا واما قوله

في الآية التي ذكرها لا يصح ان تكون عاطفة اذ لا يصح ان يكون
 على صفة دائمة ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فمعين انها قسمة
 الجزاء معقولة وقد يقال لا يقتضي ان تكون زائدة وقد لم يثبت
 وكبر زائدة بل يوزم كالبها في الفعل به في التفسير في قوله فلا تزد
 وما قلنا في الجزء قال ابو حيان هذه الناحية في النظم خارجة
 عن قضاها لانها لم تكن رابطة بين جملتين ولا عاطفة متبديرا
 على قوله قال وتعليل المصنف لزوم العائبات والهاجيات يمكن
 من شيء ليس بحيد لان جوابها لا يوزم فيه الفا اذا كان
 سالما لاداء الشرط بخلاف جواب لما سيوط وتقدم به
 واقروه واقول لا شك ان قول المصنف امكنه ان يكون تعليل
 للزوم العائبات قوله واقا كما استدرأك على قوله لما كان
 التشبيه يفهم عدم لزوم العائبات لغيره من الجوانب وادعى على
 قول المصنف في التسهيل اما ان يكون من شيء فلا يلزم ان الفا
 يعود ما يليها انتهى فليدل مراده ذلك قال ولما لم يمت
 الفاعل لاداءه من غيرها لان لما كانت ولايتها على الشرط
 بانها تباعن معها يمكن لزوم العائبات معها فافاد لا يتسا
 على الشرط لا مسألة انتهى وقال من افاد وجبت العائبات جواب
 اتا ولم يحسن الجرم وان كان فعلا معناها لانه لما وجبت
 حذو شرطها فافاد قوله من قبح ان فعل في الجزاء الذي هو العبد
 منها من الشرط طالع فعل في الجزاء وجبت الفا انتهى قوله فلا تزد
 لا يوزن هذه الفا في الجزء لما التزموا معها ان يطبقوا في الجملة
 الشرطية التزموا ان يشرطوا فكر الجملة الجزائية لئلا يفتقروا الكلام
 مرتين بخلاف كذا الجملتين وحازوا العذوف في مسألة القول لانه

في باب العذوف نظير الطرف في باب التعديل وما شملوا بقا المعالجة
 فتكون سادة في النظم مستعدة وزوايا الاستقيا حال وجودها
 ينير محوطة يس قوا فلا تزد لانه دخلت على قول هذا قول
 الجمهور ونظير بعض المستحقين ان في جواب اما لا يزد في غير
 العذوف اما لا وان الجواب في الآية لعني فلما الدين اسوقه
 الى الجزء فذوقوا العذاب والاصل فيها ان لم يزد في القول
 وانتكست الفا المقول وان ما بيننا العز الحس منفي فلو فلا تزد
 حابا لا يصل قايال رجال وما استقيا حية كعبت ادوا بالبعث في
 شأن خبرها مقسوق وقد يقال ان التقدير في قول ما بالرجال
 فيكون ما دخلت فيه على قوله عيب فالاول ان يغفل قول فلا تزد
 صلي التثنية ولم اعلم سوى كافي انظر اليه اذ يقدر من الراي
 وقول عايشة رضى الله تعالى عنها واما الذين جمعوا بين الجوزية
 طافوا طوافا على فلا تزد فلو وقف على الاسلحة والاشي
 في العلم منتطح مما قبله فامرهم ان القسم الثاني قال السعد والحق
 انه ان اريد بالمتشابهة ما لا سبيل الى العذوف في الحق الوقت
 على الله وان اريد بها لانه تم حديث وشاؤوا العمل وافادوا
 فلما العطف ثم في قوله فلا تزد وقدنا في التفسير اوله لفتا ولا
 تعدوا وهذا هو الغالب الذي فهم من قوله واما التفسير
 فهو غالب لكونها قال عز وقد التزم بعضهم لزوم التسهيل
 فيها وجوزوا السكوت على ذلك اما زيد فقام به في تفسيره قوله فلا تزد
 ولذلك قال س في تفسيره الى الجزء وقد رها غير ما رويت
 معرفة حال زيد فزيد ذاهب وعلى كوفي ناسية عداة
 شرطه وعلما من المصنف ان الفعل لما حصل من التثنية صرح

في التوحيه وهو معنى قولهم نائية عن اداة شرط وفعلها اذن
 المعلوم ان الفعل له قائل وفي التفسير في الدلالة انها نائية
 عن الفعل وحده وشي في كل مريد به علم اريد به خاص
 وهو مانع من موافق معتبر جوازها فاذا قلنا ان المعتز لا يذهب
 فالمعنى انه لا يمتنع من الذهاب شي ومن هنا افادته
 التوكيد بخلاف مريد ذهب فانه لا يمتنع منه لا يمتنع شي
 وقيل افاقته لانه معان على محقق من دعوى بدليل بخلاف
 مريد ذهب فانه دعوى مجرورة وبان تامة وفاعلها انما
 من شي على قول الخليل واما من استقر على ان الاسم الشرط
 ومن البيان بالجنس ويشكل عليه انه لم يتجر على جنس بعينه
 واجيب بان المقصود من البيان هذا التعميم ودفار اداة
 نوع بعينه وما هو من ان المراد شواخص من قول المعتز
 لا يريده ان معنى الى اخوه من غير نظر انما ان فلاس محال بعينه
 المحققين انما فاضل ما بهما ومنه من انه فسرهما بهما يكن من شي
 فهو يلا حظا شرطها المجدد من بعد هاهنا اما ثانيا فلانه
 لا يلزم من التفسير ان يراف من كل وجه لانك تقول معني
 ان التوكيد وليست التقي فلا يلزم منه ان يكون اسمين شي
 فوالله في شرط ان لا تقدم الجملة الى اخوه يوجه بان استلزام
 تمامه مقام الفعل ولك يلزمها الفعل وفيه اطلاقها بنية لانه
 تقتصر في الفعل بشي قوله المعتز احدها المبتدأ قال المعتز
 اصل ما يريد فقاير منها لكن من غير توكيد فليجوز ان يقع شي
 في الدنيا يقع قيام زيد عندنا جزم بوضع قيا حده وقطع
 به لانه جعل حصول قيامه لازما لمحصل شي في الدنيا وما

وامك

ما قامت الدنيا فلا مبد من حصول شي فيها لما كان الغرض
 الكل من هذه الملازمة لزوم القيام لازما حذف للملزم الذي هو
 الشرط اعني يكن من شي وقيم ملزم القيام وهو زيد مقام ذلك
 الملزم وبقى الثاني للبتدأ والخبر لان قائله ما بعد هذا
 لازم لما قبلها لمحصل لهم من حذف شرط واقامة بعض الجزا
 مقامه شيان مقصود ان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط
 الثاني قيام ما هو الملزم حقيقته في نفس المتكلم مقام الملزم
 في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام بعض الجزا موضع
 الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل خبر ونسب للفتنة
 بشي لم يحصل ايضا بقا القامته محذوف في الكلام كما هو محتمل
 شني المعتز ما تلتها جملة الشرط كان جملة الشرط في معنى الاسم
 الواحد لعدم استقلالها فلا يشك على قولك ان لا يقر ان
 تقدم على الثاني اكثر من اسم واحد وكذا يقال في الما والجر ومن
 قول المعتز فروع الى اخوه لاجواب ايتا وجواب الشرط الفاصل
 بحذف مدلوله عليه بجوابها وانما اريدت ذلك لوجهين
 احدهما ان القاعلة انه اذا جمعت شرطان كان الجواب لاسيما
 الثاني ان شرطهما قد حذف فلو حذف جوابهما لمحصل من ذلك
 لخصف بها قاله ابن هشام ومعهما ابو جيان فقالوا انما
 ان اداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جوابها اما على
 ولعلك لزم ان يكون فعل الشرط عاصيا ولا يلزم من حقيقته
 المحذوف الجواب كانه قيل بها يكن من شي فلو ان كان
 من المقدم وهذا من ذهب النهرين وهو ان يخلص الجواب
 للذات لا تاداة الشرط فاما ويلو في احد من ليه ان النص

جواب ان وجوب امتثال حروف وهذا لا يعم وثانيهما كقول
 سر شري قولي **لا** انهما لم يمتدوا بالواجب قال من يمتد
 على العنا من اجزاء المتعدي به والفرق والخلل والفتور
 المطلق والمنعوله ولا يستكمل ما بعد التأسيس وان كان متنا
 في غير هذا الموضع لان مقتضى هذه الحروف ان مقتضى حروف
 قولي **لا** ان امانا يمتد الى اخره علة للتقدير بعد التأسيس
 استتبع على مدحها المعدل بان المنعول يكون مقدما على
 المنعول قولي **لا** والمنعول لا يمتد الى المنعول واما زيد كان يعمل في مكان
 معين فاصل مغني ومنه نظر فان اتا انا في تاليفه من جهة الوجود
 لا فعله فقط فلهذا ورا المنعول في قوله مقتضى حروف قولي **لا**
 هذا قول سر في الاستيعاب في قوله من ملها زعمه بعد حذف
 اما والناهل منها قبل التأسيس واما قوله المتعدي **لا** لو حذف
 اتا التأسيس في الامة وقيل التأسيس لا يقتضي كان حايضا بخلاف حروف
 اما زيدا فاني منار اذ لو حذف اصله لكان الوجود مقتضى حروف
 خبر ان طبعها وكذا لا يجوز اما مدحها عند حروف اكلها
 لا من فيها قبله واما التأسيس قولي **لا** وخالفه للبر والى لغوه
 فلهذا زاد ذلك واما على هذا قول التأسيس **لا** والى
 حاجتي فقد تكافرت التأسيس واما من هو ليل وقد
 زيد في قولي **لا** التأسيس ومعنى البيت الثاني شكك لانه اذا
 يتب من كون الزيادة من تارك الزيادة واما ابن
 بري من الزيادة وهي لا تترك قال ابن الجنيب وروي
 التأسيس مقتضى **لا** التأسيس ولكن المشهور وقول وجهه
 انه لا يكون التأسيس لبيان ما يطلب منه التأسيس منه الا تتركها

لوقال واما من هو كذا ليل وقيل من زيايتها فاني لا التأسيس لانه
 مستقما على معنى فاني لا التأسيس مما يطلبه في التأسيس منه لا على
 معنى فاني لا التأسيس من قولي فكذا هذا اذ لا فرق بين ان يقول
 وقيل زيد وكذا وقيل من زيايتها فاني لا التأسيس اما العلم في السر
 تقدم الكلام عليه في باب حال قولي **لا** ومقتضى التأسيس
 مما ذكرت احد العمل **لا** قولي **لا** وحالا في اخره اي مما ذكرت
 شيئا لانه على قولي **لا** مرات في حاله الى اخره مع حروف التأسيس
 وبعضه يمتد وهو في قوله التأسيس وفي الماضي بكه حروفه وعجز
 ما لكان التأسيس وقيل الصا والمعد المتعارض خبر بكه الصا اذ الله
 البر في اخره شري قولي **لا** امتناعا من قول مقتضى قولي **لا**
 بوجوه متعلق بمقتضى قولي **لا** وقيل ان حروفه حروف التأسيس
 اخره وليس للرفع بعد في حاله التأسيس حروفه في قوله **لا**
 عنه ولا يمتد اصالة خلافا لراي ذلك معنى قولي **لا** في جواب
 لوقال ان حروفه لم يكن قد تقرر جواب **لا** لا يقتضي حروفه في التأسيس
 وهو الحق طاعته لمدحها على من الصا **لا** التأسيس
 وجه الاستدلال فان جواب **لا** قد يقرن بقوله **لا**
 التأسيس قد يقع التأسيس في حروفه وهو شاك ان في حروفه
 لوجها شاك لان يريد ان جواب **لا** لا يمتد مقتضى حروفه
 مودد **لا** كقوله **لا** لا يمتد قد قلت اذ في واما حروفه
 لى فاما سيع مقتضى **لا** دون اللام واما مع هذا فلهذا
 له وجه دم قولي **لا** كرموطن في الحروف تقدم في حروف
 الحروف حروف قولي **لا** حال حذفه من قول مقتضى حروفه
 قال السمعاني في الجواب متروك للتقديم اي لتفهم معاجله

بالمعقوبة انتهى قوله **وهما** التضمين الى اخره **وقال** حنه
على الثاني جهاد افارغته في فعله وحذره من تركها فاقبل
حفظها للتضديد ولعل في تأييد الحرف والمبالغة في التعزيز
فلذا قبل حذف التضمين لاهروها لغرض سبوطي قوله
او ما في قواعده **بمقتضى** ان المتضمن في التضمين وذكر بعض المتأخرين
اي للاستقبال ونقل عن ابن الجاهلي ان يكون التضمين قوله
هو لا يرد التضمين وهو لا يرد ما غرضه عليه اي هلا اعلنت زيدا
او تركت زيدا وخو ذلك ما يدل عليه معنى التضمين **دم**
قوله **نقد** ون الى اخره **انتهى** جمع تام وفي الناقاة
المسنة وضوطي بالعناء البهجة **واما** الجملة المروءة الحقن
والكمي الشجاع المكني في سلاحة والمقتن الذي على راسه بيضة
حد يد ضمي **قوله** **نقد** في النقد بكذا في سبوطي من جلد فيروني
سهر **قوله** **الذي** قبله كان الى اخره وقيل التقدير فملا شفت
نفس لي لان الاخبار من جنس المذكور اقدس شفتيه على ما لا
خبر به حذف اي شفتيه **دم** **قوله** **وهذا** المراد كوفي
التشهير الى اخره لكنه قال هو ذكر الحروف الاربعة وقد ينفرد
عن ابن لولا واشرحه ابن حيان معقرا له عليه والصحيح من ذلك
تليانته في العملة فانه ذكر الحروف الاربعة **نقد** قال ولا في
بعض النواصب وقال في شرحها الحروف الخمس خمسة قد ذكر الاربعة
فراقا ومنعاقف سبوطي في الاصلح منوها لاهلها عن الاستعانة
بالاجزاء **نقد** خبره الاخر من سبوطي الاخبار بالذي لا يترك
والا لن واللام **قوله** **نقد** ما السبوت والمعنى اخبر به في التعبير
عنه الذي في الاماين الجاهل انما الاستعانة اي اخبره من سلا

ای

المخضيا والذى طوي ثلاث والدم

الى هذا الخبر المتصور والذي قال ابو حيان انه لا يجمع في عينه
قولان ما به السكك ان يسكن الضم وهو اسمية قديمة تعني
قولان لقد اختلف قولك الذي قام زيد راجعا من قال
قام زيد وخالف قولان لا وقتوا الحكم لان في هذا الخبر انما هو
فان اقول بما عينه اسناد واحد قولان **قوله** اول ثمن السبع قولك
واصف ناقصا للمعاليه السلام والذي عجزت الربة فيه حيوان
مستحب من حماد بن غاري ليس قولان خبر عنه حماد راجعا
حيوان كون عن هذا يجمع اليه قولان بالذي هو ابو حيان كون
هذه الباعية عن قولان مستبدا قبل استقراره ان حكم الخبر
تقدم للمعاليه الخبر والذي يدل عليه كلام الضميين هو وجوب
ذلك لا شرا لم في الخبر عنه قبول التفسير وتفسيره على وجوده
وفي السبطان ذلك على وجهه الاول والاخر وانما يجمع ان تقول
زيد الذي ضرب به واقتول زيد اخبراهن الذي اقامت قدسا
ولما احتضروا حوزة الخبر وعروى قولان **قوله** هذا لا يظن ان
معبر عنه بهذا اللفظ قولان اي ما سوي الذي خبروه من
ما في الجملة قولان **قوله** عايد ما خلف الى اخره يعني ان الخبر الذي
يخلف الاسم المتخولا به من مطالبته الموصول لانه عايد ولم يكن
عايدا لانه عايد على ما في لان الموصول في حكم الغائب ولو كان
خبره منك والغائب واجازة بينهم جعله مطالبا للخبر في الغائب
والكل مقبول في الخبر عن الثاني من حيث الذي ضربت انت وعن
الثاني من حيث الذي ضربت انا واما ما لم يورد مع ذلك وعروى
واما سوا ذلك هنا مع جواز الجمع في انت الذي قد واثق الذي
تمت لاننا لم نكن نكون فائدة الخبر حالة في المشدود فذلك خطأ

عايد ب قول **عليه** وفي نحو ضرب في الخضر ولو اخبر عن الساق في
 هذا المثال قيل الذي ضرب وضربه زيد انما قلنا في بدل كل من اي
 والتا بغير الغيبة لانها راجعة الى الموصول وهو محلي وكذا قلنا
 اننا هكذا ظهر من كلامهم قال دم وتقول في الاخبار عن التام
 ضربت وضربني زيد الذي ضرب وضربه زيد انما قلنا في بدل كل من اي
 بغير الغيبة المستتر ليعود على الموصول وكذلك عرفت عن
 يا ضربني بالها ذلك لان الجملتين الثانية صلة لانها معلقة
 على الصلة فلا يقع فيها من غير وجه الى الموصول ولا يكون بدان
 غايبا دم قول **عليه** وعن عمر والذي كثر في الخضر فاعله
 جنود ومستور وقد كان فاعله عمر واب قول **عليه** معنى الواو
 والتورية عليه معنوية وهي المنطوق في المعنى وفي ان الخارج بكل
 منها غير الخارج بالاضطرار فيلزم ان احدهما لا ينفق عن الاخر فتكون
 او معني الواو تقابرة في كلام المصنف التورية مع قرينة معنوية
 عليه ولا يخبر عليه ب قول **عليه** واخبروا عنها بال الى اخبره ذكر
 الاختصاص مسيلين بغير فيها بال لا بالذي الاولي قامت جارية
 زيد لا بعد ثا فاذا اخبر عن زيد قلت الاخبار جارية لانه
 التام عدنان زيد ولا اخبرت بال الذي قلت الذي قامت جاريته
 لا الذي قلنا زيد لم يجز لان لا خبر به وهو من الجملة المعلقة
 وقد لجأ بعض النحويين مودت بال الذي علم الجاه لا الذي قلنا
 فغير هذا يجوز الاخبار في المسئلة بال الذي اخبرنا الثانية يجوز
 المصوب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد قلت
 ويضرب ان يحذف من اجاز تشبيه الفعل للزم بال فعل المتعدي
 قال المداوي قال سم الغيرة في مقدما الخبر يكون المضاعف للغير

الموصول اذا التزم به قدمت جاريته والمصنف اكتفى في عايد
 ابتدا بمثل ذلك وهو في قوله تعالى والذين يتقون منكم
 ويذرون اربابا يتربصون ان يكون يتربصون خبر الذين لا
 انون عايدة للارواح للمصنف في المعنى الموصول فتعبد الموصول
 في مسئلة و لوخذ توجه المسئلة الثانية من قوله قلنا
 الى اخبر وهو ان الفعل لازم بالسنة للوجه الما ان يشبه بالمتعدي
 كالصفة المتعدي وفيما تشبيه اللزم بالمتعدي خاص بالصفة
 كما قال ابن خالزي قول **عليه** من تشبه ما الذي تكلم قول **عليه**
 من جملة تقدم فيها الفعل جارا للاحترار مع تقدم الاسم نحو
 زيد قام فقيل انما يريد له مكان الصريح ويكون زيدا فاعله الفعل
 في المعنى انتهى قلت زيد وان كان فاعله في المعنى لكنه مبتدأ في
 اللفظ وشروط التثنية ان يكون طريق الفرض في اعرايه من فاعلية
 وغيرها قول **عليه** وهي الفعلية فلو تكلم معلقا عليها نحو
 زيد ضرب عمرو وتربص الا ان يتقدم الفعل وكذلك اذا كانت
 الفعل متعديا على جميع معولا لكنه تقدمت عليه اذ اقم
 الادوات الداخلة للزمان او العمل في ذلك الفعل فلا يصح للخبار
 ان يشأ طمس قول **عليه** اي ومن وافق هذا المطلق موافق
 لقوله في باب التثنية وابرز من مطلق الى اخبره وقد اشار المصنف
 في التثنية جاز عدم الامران عند لمن اللبس فاما لك فغيره
 وعلى هذا تشبيه هذا المطلق بخوف اللبس قول **عليه**
 وان رفعت خبرا الى اخبره بيان لمعنى خبرها وسكت
 عن صحتها الصريح وهو الشاهر قال الشاطبي ما اذا كان ظاهره ولا
 خبره منها كما لو رقت ان تحذف عن عمر ومن ضرب زيد فاستول

٣

الضاربة زيد عمر وقال هنا غير الضارب وإنما هي لمصلحة الضرب
 للمضروب وهو غير فقد جبرت الصلة على غير من هي له وهذا
 شأنه المار بفت الظاهر أبدأ ولا يلزم في ذلك محذور التمسك
 أو عن زيد من ضرب الجوز زيد عمر وأقلت الضارب أخوه عمر
 زيدا أنتم قولك قد فعلت في نحو قولك إلى أخوه وقول في ضرب زيد
 أن أخبرت عن الفاعل الضارب أنت فينت تر فاعل الصلة
 لا بد لال وأنت خبرها أو عن المفعول فإن قلنا بقبول الجمهور
 أنه يجب كون الخلف غاييا مطلقا قلت الضارب أنت أنت
 فانت مرفوع الصلة أي ذلك قوله لغيره أو يقول بعضهم يجوز أن
 المطابقة بين الخلف والخبر عنه في الخطاب وانكسر التثنية
 الضارب أنت أنا في قولك قد فعلت وهو العاقل أي في
 منها وأبهم والميلها في الأمثلة قولك قد فعلت الضارب فيكون
 فإن قلت أذا انحلت لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما
 اشتراط تقدم الفعل والثاني قولهم أن الخبر يكون مبتدأ
 والخبر عنه يكون خبرا أو الضارب مائل جملة الخبر فالحق أن
 لا انفصال بين مفعول مقدم تقدمه في الجملة التي يقع منها الظار
 لا تقدمه في أول كل شيء منكم أبدأ أما الثاني فما قلنا أن الضارب
 مبتدأ وهو فاعل وجازية خبر للبتدأ والكتبت وأخبره خبر
 عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخبره عن أن يكون مبتدأ
 قال ابن هشام قولك قد فعلت أما الخبر فتبين خلافه والصحيح
 للجمهور أن السوطين بالجامد فقال والأصح جواز أي الضارب
 عن ضمير التثنية والخطاب وخبر كان للجامد والمصدر المنفصل
 لا غيره أي الموكد وعلى المنقول له ومعه ومنه في كل خبر

مشق

مشق أي لمبتدأ أو كان أو غيرها أو قيل يجوز في بدل دون مبتدأ
 وعكسه والأصح المنع كما في باب التمسك والتوكيد انتهى
 وحده المنع في المشق تقدم وأما السوطين فلا بد من كونه
 فلا يفرد عن السوطين بل يجوز فيها ما عجز السوطين بنقته
 هو أساسه نصف مجموع حاشيته والقرينين أو السوطين
 السواك لا شين فإن حاشيته السوطين واحد والعليا ثلاثة ومجموع
 ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنا عشر وهو المطلوب ومن ثم قيل
 الواحد ليس بمعد ولا ملة لا حاشيته ملة سفيضة ترفع العليا
 والمراد بهذا المعنى إذا الدالة على المعدود تصغر على السوطين
 ثلاثة إلى آخره خرج واحد واثنان وواحدة واثنان حتى صار
 على التماس فقالوا الثلاثة عشرة وما بينهما في هذا الحكم
 وتعالى عنها أي أنها لا تجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد
 جبر ولا اثنان جبر لأن قولك رجل وفيد الجنسية والجنسية
 وقولك جملان وفيد الجنسية وضع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما
 فوضع قولك في العدد جبره بقى عليه أن تقول لو سكن هبت
 عشر وهي الشين نحو ولما مضى من وأخبرت الساتر عدده
 العشر وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم من الأقسام
 اسماء جماعات كزمره وأمة وفردة فالأصل أن يكون ما في التثنية
 نظائرها فاستفصلنا الأصل مع المذكر لتقدم مرقته وحفظ
 مع المذكر فزاد التثنية ونبهت تصغر عن النظم قولك
 ولما كان الدنيا قولك هذا إذا ذكر المعدود أي لفظا
 قولك فان قصد لمرئيه قولك أخوه أطلقتهما لجماعة وقيد
 السبكي إذا كان المعدود المردوف لفظا الأيام وجعل حذف التثنية

العدد

من على نحو المثال

الموافق الكلام العرب سق قولهم وهو ان تحذف النسا
 في المذكور يمكن ان يوجد ما في حذف المعد وحذف اربعا
 مناسب من افعال الاربعة في لفظ العدد والواو تقول لما
 حذف العدد وتلفظ طلبة الفرق فما حذف النسا وقد
 يكثر فيقال هو عند حذفه ليعرج لا الفرق به وهاهنا
 حبيذ في الموت صرح بغير استناعه قوله لا اله الا الله
 مؤنثه ثم ان كان اسما الذي هو علم لما في قوله لا اله الا الله
 ان ذلك على سبيل الوجوب وبما فيه حكمة السويط عن ابن
 هشام وغيره من ان ما كان قتلهم وذكر او صيغته مؤنثا والذكر
 فانه يجوز فيه وجهان م و بما ذكره الشريد ما استعمل به
 بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة قروء باربعة شدة اعلى ان
 الاقوال الاصل ان لا الحيز في ان شأه التثنية مقبولة
 لان الحيز في حيزه فلو اراد الحيز لغير ثلاث ولولا ان
 في اربعة ضمة التثنية اربع ووجدنا ان المعتز هنا انقلب لفظ
 قروء وشهد به ذكره في سبيل حكمة في سبيل الاصل في قوله
 ثلاثة النسخ التي تروى منه المذكور والمؤنث والما أعيد
 الضم عليه افا يوجد وذكره في ذلك يؤنث العدد اذا اعتبرت
 الى وجهه سواء اريد به مذكر او مؤنث حفيد قوله فأت
 انقل الى اخره ومع ذلك فليس يتبعها في الاصل في قوله
 قوله في جاز من افعال المعنى افع جواز مع اعادة اللفظ في قوله
 ثلاث شخص من كل يد عن النساء وبنها كيد والخاصة لليلة
 حين يبدؤن بالقتل والمعصية للامانة اول ما تذكر
 وسيت معمر الدوا في عصر الشعب قاله للليل تصح

قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

قوله عشر اهل كفي بالابطن عن السائل يدل على
 ابيوت قوله في حقه التثنية وفي ذلك السائل اشهر
 اسما لان السبيل مذكور في قوله لا اله الا الله من افع عشرة
 اي لا يتغير كما هو معنى الكلام شرح الكافية وانظر ما افاد من
 ابدية شرح حاشية المعقب ثلث للأن كونه في القول في التثنية
 من جملة اخرى لكونه غير متكرر العامل الخوان هذا لا يظهر على
 بحثا والمعتد من ان العامل في السبيل هو العامل في السبيل
 قوله لا اله الا الله واما في وهو ما ذكره في قوله لا اله الا الله
 انفس لان التثنية ثلاث لان النفس مؤنثة ومثال العكس ثلاث
 زيود والمعاد تسعة والقياس ثلاثه زيود لان زيودا مذكر لكثرة
 غلب معنا وهو اموال قوله لا اله الا الله وثلاث زيودا ومن الاصل
 ما بين الثلاثة الى اربعة وهو مؤنث لا محذور من ثقله والكثير
 ازاد في قوله لا اله الا الله وان كان صيغة الى اخره مقابل قوله لا
 ان كان اسما في قوله لا اله الا الله ثلاثه ربعات اي باثبات التثنية
 اذا اعتدت ربعا لا ويتركها اذا اعتدت تسعة ذلك لان
 ربعات بنوع الباء في الاصل اسم ثم استقل في الصيغة وهي جمع
 ربيعة يسكنون يوسف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربيعة
 واهله ربيعة وهي الربيعة والخطيب واقتصر بفتح قوله لا اله الا الله
 لان الدابة صيغة في الاصل وقال بعض العرب ثلاث دواب
 لاهنا جوفت جوري الاسما للفاضة مراد في قوله لا اله الا الله
 ذكر الظاهر في وجه الكلام ان اسم الجنس يجوز في خبره التثنية
 ملائكة للجنسية والتميز على الاصل وهو الاكثر في اللفظ ما ذكره
 هنا وما سئل ما ذكره من اعتد اسم الجنس هنا ثلاثة انما واما

قوله

اسم الجمع ففصل عنه ابن عصفور فقال ان كان لمن يقتل فكل حكم
 المذكور كالقوم والرهط والنسروان كان لا يقتل فكل حكم
 المقتول كالجامل والباقر فتخرج قولك ثلاثة من القوم اسم جمع
 قولك ثلاثة واربعة من القوم اسم جمع قاله ب قال ابن هشام
 والصواب ان القوم اسم جمع لا اسم جنس وقول المعاصنة ففصل
 خطأ انتهى **قوله** ما كان الا في الترتيب وقول ابن العصفور فتولد
 عندي ثلاث من القوم يحذف الالف الغنوية التي وهو الخلق
 للجر هي وفيه ويبدو كلام الشرح كالقوله قولك من القوم
 ففصل الى اخره بان لم يذكر المنة لولا حرف ههنا قولك ثلاثة
 والظلال هو الغنوي الى ان فصلت فالمراد هو الغنوي وجوبه
 وخالف في وجوبه بعض المتأخرين وكذلك ان تقول ما لا تنطق
 بان هذا بين ما هو في الجمع المعناني اليه العود اما التسليم ما يكون
 المعنى حرف جاز اعتبار المعنى في وجوبه لاعتبار ههنا حاله الفصل
 وامتنع اعتبار محالة التاكيد **قوله** ولا اثر للوصف المتأخر
 كذا الا اثر للوصف الذي لا يدل على المعنى غير ذلك حساسات
 من اليد ولا اثر فان حساسات ترك بين الذكور والاناث عدم
 قولك ثلاثة رجله مثله ثلاثة اشياء فترى اشياء فعل لا ناسك
 عن جمع على افعال فاشياء وان كان هو ثانيا لكانا تاب عن جمع وذكره
 وجب اثبات التامية هو احدى ب **قوله** لا يمتنع ايضا لفظ
 المنور الى اخره بل يمتنع معناه قولك واليه ارجع الى اخره اي ان
 لم يكن موصوفه ولا منة فالاول حق الثواب حنة والثاني
 عن حنة اثبات والاعين في الثاني ان يكون مطلقا بيان لجموده ولا
 معناه الى مستحقه عن حنة زيد كنه قد عرفنا وعرفنا غيره

ولولا ذلك لم ينقص الاضافة ولا يرد بها حقايقها نحو قولك
 نصف ستة ووجهه في قوله ما لا يمتنع انما هو انما هو ارجع الى اخره
 بالامانة للتصنيف لا يمتنع التسليم وكذا في جملة المطابقة
 بين العدد والعدد ومثله في الثلاثة والمطابقة ايضا ففصل
 للعدد ويسمى **قوله** فان كان اسم جنس الى اخره منبعد
 يقتضي دخول هذا في المعنى ومنه نظره وان امكن حمل الجمع
 على غير الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بل ينظر قليلا في مناسب الجمع
 ب **قوله** من الرهط هو ما دون العشرين من الرجال واليه ارجع
 ولعدم لفظه وجملة رهط واهلها طوارق والرهمون من الجورهم
 قولك قم على السماع على الاختصار استماع الامانة الى اسم الجنس
 بانه قد وقع على الواحد فلا يضاف هذا الجمع للواحد فكذا
 ما اشبهه ما لا يمنع وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان
 صيغة كسيفة الواحد وان كان لا ينطبق على الواحد والنايل
 على انديما على لفظا معاملة الواحد قد يعم ويحيط بغير الواحد
 وبغيره والبرهنة نحو ذلك سائر تصحيح **قوله** حكم الامة
 الفاظ العمود اقرب الى جمع التكميل لفظا فمقتضى المطابقة
 لفظا **قوله** من القوم الثلاثة التي هي اهلها والكل وافعال
 وفعله **قوله** ان كان حامية الى اخره لان الفاظ اهلها لغز
 لفظا في جمع معني لا يمتنع ثلاث من القوم الى اخره فاما رده
 الموضح فتخرج **قوله** من ثلاث من القوم الى اخره فاما رده
 وحلت من وجوه الهام انفق لفظا عوج حيث رده بالثلاث
 الثلاث ووجه الهام اعينهم وادابا الهام في الامة سنان
 سمي بذلك لانه كبرت ثنيتة واليهتم كسر اشياء وجملة

لهم لم ينسب منه ابن عصفور فقال ان كان لمن يقتل حكم
 المذبح كالنعم والرهط والنسر وان كان ملا فيقتل حكم
 الموت كالحامل والبارقة يقتل قولك ثلاثة من النعم اسير
 قولك واربعة من النعم اسير قاله ب قال ابن هشام
 والصواب ان النعم اسم جمع لا اسم جنس وقول المعاصفة
 خطأ انتهى في النعم ما لا خلاف في الترميز وقال ابن المعتز قولك
 صدي ثلاثة من النعم يحذف التاء لان النعم قولك انتهى وهو خطأ
 للموهري وقيل وبه في كلام الفصح كالنعم قولك انتهى
 فينسل الى اجزائه بان لم يتركوا الصفة او تاحضرت ههنا قولك
 والظلال هي هو المعنى ان فصلت فالمراد هو المعنى وهو مبني
 وحال في وجوبه بعض المتأخرين وكذلك ان تقول ما الترميز
 بن هذا وبين جاور في الجمع المضاف اليها المعنى ان التسلية ما يتو
 للمعنى حيث جاز اعتبار المعنى في وجوب اعتبارها في الفصل
 واحتج اعتبار محالة التسلية قولك لا تقولون من المتأخر
 كذا الا اثر للوصف الذي لا يدل على المعنى نحو قولك حسان
 من البهائم ولا ترفان حسانا مثرك بين الذكور والاناث دم
 قولك ثلاثة رجله مثله ثلاثه اشيا فزون اشيا فعلا ناسك
 عن جمع على افعال فاشيا وان كان هو مثالا لكن لما تاب عن جمع مذكوره
 وجب اثبات التامية هو ادى ب قولك لا يستعمل فيها النظم
 المنزلة الى اخره بل يميز معناه قولك واليه ارجع الى اخره او ان
 لم يكن من موصوفيه ولا صفة فالاول نحو اثنان حصة واثنان
 نحو خمسة اثنان والآخر ان الثاني ان يكون عطفاً على الاول ولا
 مضافاً الى مستحقه نحو حصة زيد لانه قد عرفنا وعرفنا غيره

وقولا

ولولا ذلك لم يقع الاسمافة ولا يرد بها حقاً بقا عن ثلاثه
 نصف ستة ووجهه في ان هذا كقولك استأجره او اجره لثلاثة
 بالاسمافة للتصنيف لا بتقسيم التثنية ويكون ههنا بالاسمافة
 بين العدد والمعدود كونه للثلاثة بالمطابقة ايضا فقد شئت
 للعدد ويسر قولك فان كان اسم جنس الى اخره منبسط
 فيستوي دخول هذا في المعنى ومنه فلو لم يكن وان امكن حمل الجمع
 على مفرد الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بل في قوله لا يناسب الجمع
 ب قولك من الدهط هو ما دون العشرين من الرجال وليس له
 واحد من لثلاثة وجمعه من الدهط والرهط اراهط رعن للموهري
 قولك قطع على السماع على الاستعارة استعمال الاسمافة الى السمسار
 بانه قد وقع على الواحد فلا يضاف هذا الجمع للواحد فكذا
 ما اشبهه قال الفرع وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فأت
 صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد والناسل
 على انما يحمل لفظاً معاملة الواحد اية قد يجمع عليه غيره الواحد
 وغيره للفرع عنه نحو الذك سائر تسمى قولك مكرس لثلاثة
 الفاظ العدد اقرب الى جمع التكرس لفظاً فصمت المطابقة
 لفظاً قولك من اثنان اثنان في افعله واسئل وافعال
 وفعله قولك ان كان حاية الى اخره لان الهاء وان لزوجة
 لفظاً فهي جمع معني لا بها عشر عقارات وهو عدد قليل قاله
 الموضع فتصح قولك ثلاثه من اثنان الى اخره تمامه رداه في
 وجبت عن وجوه المعاني انفقوا لفظاً عو حث رهن رداه بالثلاث
 الثلاث ووجه الاحكام اعياهم واراد بالاحكام بني الاحكام سنان
 سي بذلك لانه كسرت ثلثته والهم كسر اثنا عشر واحداً

بالشديد معناه جلت بالقصص قوالنا اذا كان
 مصلح العين ب قوالنا في ذكر بعضه انما جمع قرويع
 الناك فلا يكون شاذ امرادي قوالنا في ثلاثة اشياء
 فمملة تسع جمع بكسر او معسكون ثمانية احد سبورا النعل
 تسع قوالنا ومائة والالف للعدد اختلف لان المائة اجمع
 فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الامانة والافراد لانهما
 شملت عليهما فاخذت من العشرة للعدد ومن العشرين
 الالف والالف عو من عشرين مائة وهي تسمى عشرة مئة
 فوجلت الالف معاملة ما عرفت منه تسع وقوالنا
 فاخذت الى اخره وجهه ان هذا الخلف ولو عكس حصل الشل
 بالجمع والتسعين ب قوالنا في قراءة حرة والكسبي في
 مائة تسعين الجبال امانة ووجد ذلك في تصنيف الحارثي بالشرع اذ كانت
 تسع في المشرقات وقيل الله من ومن الجمع موطن للعدد وسبق
 وقوالنا بقرآنك ومنها على حيل تسعين بقرآنك لا يميز الالف بل يزم
 الشذوذ من وجهين احدهما جمع تسمى امانية والآخر لعدم
 قال الزحاج لو ثبت تسع على التسعين لوجب ان يكونوا اقل بشوا
 تسع مائة خمسة قال ابن الجاهلي وجهه ان مئة مائة واحد
 من مائة فاذا قلت مائة رجل فهو واحد من مائة
 والاف كان كذلك وقلت تسعين فيكون تسعين واحدة من المائة
 وهي ثلاث مائة واقل التسعين ثلاثة فيكون التسعين تسع مائة
 وما قاله الزحاج يرد على قرا حرة والكسبي ايضا اذ تسعين هذا
 تمييز لا حرة وان لم يكن مضمونا ولا شك ان قوله للجماعة اقرب عند
 النفاة وما ذكره الزحاج غير لازم لان الذي ذكره مخصوص بان

يكون

يكون التمييز مضمونا اما اذا كان جمعا فالعدد منه كالعدد
 في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة اثنان مع ان الالف في الجميع
 الجمع وانما عدك الى المفعول لعملة كما تقدم فاما استعمال المجرى
 استعمال على الالف وما قال الزحاج انما يلزم لو كان ما استعمال
 جمعا استعمال على استعمال المفعول فاما اذا استعمال الجمع على اصله
 فيما وضع العدد له فلا انتهى دم قوالنا اذا عاش الى اخره
 قامة فقد ذهب اللغاة والقنا قوالنا في مائة احد الى اخره
 كذا في احد في الان الاول شاذ لكون الاول مفعولة لا مفعول
 والشاذ في مطلق على الاصح كاشاد الحاف ولهذا ينبغي ان لا
 في احد فقالوا وجدوا في نسخة عليه في احد تصح والله
 احد في التانيث عند الاكثرين ومثل للاحق وقال التسعين
 في احد عشرة للتركيب فتشول في العطف احد وعشرين
 بالتسعين فقلنا ابن هشام دم قوالنا في احد عشرة ولا استعمال
 احد في التركيب او معطوف عليها او معقوفة نحو هذا احد في
 الكوز قوالنا واحدة عشرة فيه جمع بين علامتي التانيث
 قوالنا عن تميم كبرت لتوالي الفخات قوالنا وقد سكن
 عين عشاوي في المذكر فان قيل كيف جاز تسكين فالاستسار
 قلنا اذا جاز تسكين ها هو هو بعد الواو والفاء هذا احد من
 دم قوالنا لتوالي الحركات والافادة البهائية في الامتزاج دم
 قوالنا ومع غير احد واحد الى اخره بين مبداء المشرع اذا
 ركبت مع التسعة فاما ومنها ثمرين يقولون في وثلاثة حكم
 التسعة وما تحتها اثار كبرت معها العشرة ب قوالنا
 وثلاثة وتسعة الى اخره فمما سبغلة احد ما لا يجوز

الحزبان على ما كان عليه من لحاق التاليفات الخمسة عشرة
 رجلا كما يقال خمسة رجال وعشرة رجال والجواب انه كرهوه
 لما فيه من اجتماع تائينتين بلفظ واحد **قوله** ان الكلمتين كلمة
 واحدة فان قلت فذلك كرهوه اشتا عشرة قلت التاليفات
 في عشرة ولا كذلك في ثنتا بدليل سكون ما قبلها مصيحا فان
 قلت فلم لا كرهوه اشتا عشرة فان التاليفات بدليل افتتاح
 ما قبلها قلت لما في ثنتا عشرة ان الدال على التائين
 انما هو العينة لا التائين لئلا ذلك في اشتا عشرة وان التائين
 ما قبل التالسوال الثاني في المونث ثلاث عشرة جوار كما
 تقول ثلاث جوار وعشر جوار الجواب انه كرهوه اخلافتين
 واقصوه على المونث من لحاق تاليفتين في الحاقها السوال الثالث
 لم كان المونث هو الثاني في ثلث عشرة جارية وللذلول الثاني
 في ثلث عشرة جارية وحاصله لم كان الحادي على القياس هو الثاني
 والجواب ان الضرورة لما اوجبت ان لا يجزوا معا ولا يكونان
 معا فحين يجزوا احدهما وتائين الاخر وكان ما فعلوه او لم
 عكسه لوجهين احدهما انه لغير التائين على ما ثبت له قبل التركيب
 لانه سبق فلفظوا قبل ان يجمع التائينين بلفظ واحد لانه لا يفرق
 انما عشت الى الخرج عن قياس العدد واتبع قياس غيره عند
 مجيئ العقد فارغوا قبل مجيئ العقد لم يناسب والثاني ان
 القياس لما اوجب الخرج عن قياس العدد واتبع قياس غيره في
 احدي الكلمتين حتى لا يحصل التائين وان اللذان تقدم شرحهما كان
 اجرا العند على القياس اولى من اجرا التائين عليه وسبب ذلك
 ان تائين الكلمة وقد كثرها انما يكون في اخرها قال ابن هشام

يسر قوله

قوله فعله بناية تضمنه الى اخره هذه العلة جارية
 في اثني عشر واحد عشر واخواته دم قوله حذف المطف
 او الواو فان ظهر المعاطف من التركيب والتا فقد التفت
 كقوله كان بها البدر اربع عشرة واربع وانظر اذا ميز كيف
 يكون التميز حينئذ ورغم ابو حيان انه لا يظهر الا مع تقدم
 العدد كالتبعية المذكور وليس كذلك فقد اشهد ابن السجزي
 وفي يزيد ابن حمير وعشر دم قوله **قوله** وقوع العجز منه
 الى اخره لا يقال سبب التا مختصر وشبه الحرف فلا يصح
 ما ذكره لان المختصر بما ذكره البنا الاسم الواجب لا العارض
 الجاز كما هنا لان سبب التائين التائين عزم عند ترتيبها فصح
 بغير من عليه بان حاصله ان اخر الكلمة صار وسطا او وسطا ليس
 محلا للاعراب ووجه الاعتراض ان البنا كذلك اذا كان احوال
 الاخر وانما في حركة لانه له اصلا في التمكن ورد بان كل اسم
 له اصل في التمكن فالظاهر في الجواب انه انما يبق على حركة لان
 له حالة اعراب وكانت للحركة فتحة لان هذا الاسم طالع بالترتيب
 فاكثر باجف للركات يسر قوله **قوله** لعرب صدر اثني عشر
 الى اخره وقيل هو مبني كاخواته حمير او حمزا وفرد لاختلاف
 العدد باختلاف الكواصل وذلك انه لو اريد قوله **قوله**
 التين بفتح النون وتشديد التاء المكسورة وقد تحققت واصلة
 الواو من نافي بينها فاذا تسع وهو التسعة فما حوتها فصح
 قوله **قوله** وميز التائين الى اخره اما ان بعض ان يقال عندي
 عشرون ورام لعشرين رجلا فاصدا ان لكل واحد منهم عشرون
 قال في شرح السبيل فاذا دعيت الحاجة اليه فاستماله احسن وان لم

تستعمله العرب لان استعماله لا ينفك عنه ولا يغيره ولا يحذف منه
 شيء من غير هذا النوع سيوط قولك **قوله** الواحد مثل منصرف
 انما يصح التمييز في التقويد فلتقيد الاصناف او لا يستقيم
 ابتداء القول عنها اذ هي في صورة قولك الجمع ولا حذوها اذ ليست
 في الحقيقة قولك الجمع وانما هي عداها فلان كرهوا ان يصيروا
 ثلاثة اسماء كالجم الواحد ولا يراد عليه نحو خمسة عشر لان
 اللغات السبعة لما كان غير العدد لم يربطوا بها ذلك
 المبدأ فلم يلزم صيرورة ثلاثة اشياء واحدا وانما افراد
 فلا بد لما صار مضمونا بامارة فضلة فاعتبروا الواحد **فكبر**
 انفسه اقل جاء وقوله واحدها انتم مع قولك انما
 عشر وزيد وقولك صار مضمونا الى اخره فيه امارة فضلة مع
 الجواز انما الواو يقال السبب المذهب **قوله** في مذهب
 المتقدم مطروحا ولا يتقيد العطف بالواو وعمل انما يصح
 الواو بعطف المتقدم الذي اذا اريد وقوعها دفعة ولا
 خلافا من ان تقول قممت حنت ثلاثة عشرين او ثمانين
 الا قصد الترتيب مع الواو والترجيح **قوله** فاسلمنا
 بدل الى اخره اي بدل كل من كل وهو مقول على قول ان السبيل
 عند في نية الطرح غالب او قيل وقصصا واسباطا فانما
 قائم بكمية العدد وحده على غير الغالب لا يحسن تخريج الواو
 عليه فتصح واقول قد خرج عليه قراءة التنوين في التثنية
 سبني فاحمر **قوله** كذا كذا وان لم يقبل التي عشر **قوله**
قوله واخره القيرز ذهب الفراء الى انهم وظاهر
 الآية اشهد له تصحيح **قوله** ونحوه انظم انه تميز وكذا

زمر

زعم الزمخشري ثم قال والمراد وقطعان اثنتي عشرة قبيلة
 وان كل قبيلة اسباط لاسبط فاوقع اسباطا موقعة قبيلة قال
 للصف ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رأت إحدى عشرة
 انعاما اذا الريد إحدى عشرة حلة كل واحدة منها انعام ولا بأس
 برأيه لو ساعدت استعرا ولكن قوله كل قبيلة اسباط لاسبط
 يخالف لما يقوله اهل اللغة من ان السبط في بني اسرائيل من قبيلة
 السبطية في العرب فلهذا معنى قطعان اثنتي عشرة اسباطا
 قطعان اثنتي عشرة قبيلة فاسباط الواقع موقع قبائل الواقع
 قبيلة فلا يجمع كونه قبيل اسرائيل فخذ من هذا كلام للصف
 وقال اللغوي القاهر ان الزمخشري اعرف باللغة قال وم
 هذا دفع للفتل بجموع معوي لم يفر عليه دليل وذلك
 ان المعصن نقل ما ذكره عن اهل اللغة وهو عدد تسعة
 فيسبل فقله والزمخشري لم يفتل خلافاً لذلك من اهل اللغة
 حتى يكون معلوماً فيقدم لكونه اعرف باللغة والى بيئت
 يثبت القدر كون الزمخشري اعرف من ابن مالك باللغة ولعله
 يؤيدها له في معنى وما انكاه الا عصبية مجردة او حجب
 التماس على ابن العرب لم يوافق له وان ذكر ما الى الواقع
 فلتا لاسبطا قوله **الزمخشري** مع حكم التانيض هذا في جملة التانيض
 وبني توجيه الجمع مع التانيض الاغذاء ما عرج قوله **الزمخشري**
 فيها اي الركاب وسودا فيه ان اشد الحفاية بلحاظ الجملة
 واحده للزاني وفيه ما دون الرقيات العشرة من مقدم الجناح
 والاسم بالجملة الاسود مع قوله فيستغنى عن
 التانيض لانك اذا قلت عشرة من فتد حاطبت من تعرف

العشرين للضرورة اليد ولا تقول عشرة وزيد المان يعرف زيد
 وعشر بكذا الك لا تقول غلام زيد المان يعرف الغلام وزيد
 قولك لا يلبس بالخرق صر في جواران يقال اشك في
 قصد لصفة اشترى بلا تركيب قولك لم يذكرها مطلقا اي سوا
 كان المذكور سابقا او لا وسواء وقع الفصل بين العددين وبين او لا
 دم قولك ان وجد العقل لعمري ان يوجد في الشجر او لعمري
 فتقول عند خمسة عشرة وناقلة او ناقلة وعنده اربعين
 بعد وناقلة او بعد عند فلو قيل العاقل المذكور فان كان العقل
 موشا فالقياس في تثنية فتقول اربع عشرة جملا وامة اليه
 لخره لان صف الانوثة مع العقل اربع من وصف الذكورة صرح
 عدم العقل ولا مظهر في خلاف ذلك فلهذا يقتضي ان المذكور
 هي المبتدئة اذ اوجد العقل سواء اوجد معها اربع الموش دم قولك
 وان فقد فلا سابق الى الخضر مطلقا ان انما متصل او لا يقع بالتركيب
 فان وحيدا اعتبر صاحبها لا محالة واذا فقد العقل فيها لا يفتية
 فاذا انتفت ودل على ان يفصل بينهما في اربابا فتعني الشاوي
 في الحكم مع ما مر اعانة على ما ليس كذلك وذلك
 ان المذكور لا يقتل يكون في استعماله كالموش حتى ان قد يعود
 عليه ضرورة فاذا جعلنا لعمري لثنا كذا كما اعتبرنا في اختلاف
 ما اذا جعلنا المذكور دم قولك في لسانهم في الصنافة مطلقا
 اي ما قلنا كان المضاف اليه لو فوه مذكور كان او غيره وانما
 كان كذلك لان المتعنا فيهم كالشي الواحد فلا ينبغي ان
 يفتنك حالهما فان قيل المعطوف في المضاف اليه مضاف
 اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضافا اليه بواسطة الاول

مضاف

مضاف اليه والمباشرة فكل اولي بالاعتبار تثنية
 اهل الشر ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي ان كالعند
 المركب فتقول عندي احدى وعشرون عبدا وامة بتثنية
 المذكور واحد وعشرون جملا وناقلة بتثنية السابق واحد
 وعشرون بين جملا وناقلة بتثنية الموش دم قولك
 وام بالمدح امة على وزن افعل قولك وان اضيف
 عدد موكب لموافقي عكرا واثني عشرة لما مر قولك
 كعندك لكن هذا متصرف كاهل من الموكب او لا هنا فتد
 قولك ومنع في التسهيل الى اخره قال بعضهم هي لغة ضعيفة
 عند سيبويه واذا ثبت كونها لغة لم تمنع القياس عليها
 وان كانت ضعيفة مرادى قولك لان المبني قد مضاف
 الى اخره قد يفروق ما بناوه اصلي فلا يدور الى الاقرا عبت
 وما بناوه جار من سبب التركيب فهو اليه باحني ملازمة
 فتعني قولك كلف موعنا اليه الى اخره من التثنية
 والعنا السبع وبيت بالضم مفعول ثان كلف والاش
 في اضافة ثمانية عشرة حيث اضيف مذكر الى مجعزة بكذا
 اضافة عشر الى شي اخره قولك في ثمانية اذ اركبت
 الى اخره اي في عدد الموش شجلي قولك في اربابا
 المركب كذا التايت يجب ان يكون مفعولا وما قبلها
 مفتوح لانها تشبه التايت ايت فكذلك ما قبلها تشبه
 تا التايت يجب ان يكون مفعولا واهل ان يا الثاني زامية
 لانها مصيبة اكثر من اصلين ولهذا قيل في انه اربابا في التثنية
 كالعوم من احدي يا والنب فتكون النما موجودة كحياتهم وان

هد

وبذلك زائدة بلا تنوين ودم قولهم وسكونها تخفيفا لشيء اللزك
 بالتركيب دم قولهم وحذفها لزيادة وطول الاسم قولهم
 مع كسر اللزك ليدل على الياء المحذوفة قولهم وفصحنا زعم
 من احد اولي لواء في اخوانه لانهما مفتوحهما الاول اخر موكب
 مع العشرة وظهر كلام الخلفاء انها في الترتيب على نحو ما حكاه الشرح
 دم قولهم وقد تحذف ياوها او لا تزداد فالحمد احد من هذا
 عدم الا تبين ما دم قولهم وجعل العواجا عجا البون وقال
 ابو حيان فكان اسم حرموني في العرب مجوز المنقول من قول حياه
 غمان وحررت بغمان وزيارت ثمانية قولهم فبعضه وضع
 بكسر الواو حلة على المشهد وبعض العرب ينقلها دم قولهم
 من ثلاث الى مس كذا في المعاصم وفيه وعن بعضهم في النسخ
 من واحد الى عشرة ومن احد عشر الى عشرين دم قولهم
 ومنع من اثنين الى اخره لم يترك قوله الى عشرة لانه حينئذ لا قبل
 النهاية ولم يترك قوله فاقول لمن المبالغة حينئذ ليت نقل
 في دخول كل مرتبة من المتوسطات وقوله من فعلا فاوردت مع
 ما قبله بيان ان هذا وصف لا اسم بل عدد ولم يكتف بهم ذلك
 من ذكر الصريح لانه قد يراد به اثبات مجرد للنسبة وبيان
 وطلاق الاختلاف قولهم اي فاقولهما لانه في قوله اي فاعط
 اثنين لان العس من الثلاثة قولهم فاعط من فعلا لانه
 الاشتقاق من اسم العدد مجازي لانه من قبيل الاشتقاق من
 اسمها الا حينا من كثرته يدان من التراب واستجر الطين من
 الحجر تصنع قولهم واما واحد الى اخره يريد مخرج قوله
 من اثنين قولهم فلهذا يوصف تبع فيه التوضيح لكن

قال

قال الضم والواحد اسم فاعمل من واحد يحد وحد الي المنفرد
 في الواحد بمعنى المنفرد اي العدد بمعنى المنفرد انتهى
 قولهم مثل بعض المراد به المثلث لانه بعض اشق من
 لانه ما حذره منه كما يشهد به كلام المصنف قولهم
 بين اي ظلال البعضية قولهم لانه المراد احد اثنين الى
 اخره لكن لم يطلعا بل ما عتبار وقوله في المرتبة الثانية
 او الثالثة او الرابعة لا يلزم ارادة العدد الاول من عاشر
 عشر وذلك مستبعد جدا كما في قولهم ثلثان اثنين
 الى اخره لكن لم يطلعا بل المثلث وقوله هل ان معناه
 اثنين ومتم ثلاثة سبب في قولهم ذهب في التسهيل الى ان
 ثلثية ابو حيان فقال ثلثية الرجلين بخالف نقل النواة
 فهو ليس ثلثا في ثلثية الاثنين حقي في علمه هو ان ثلثان
 اثنين قال المصنف وما نقلنا من ما كمن العرب قالوا بلفظ
 التثنية في كتاب الافعال واذا هي ثلثية الرجلين حازما
 ثلثية الاثنين ولا يتوقف فيه الا ظهوري جامد تصحيح
 قولهم لانه لا قبل اي فلا يقال ثلثية الثلاثة وقد
 بينا في قول المصنف في ثلثية التثنية باللسان اذ اقول
 ثالثا او اقلت ثلثية نفسك وثلثية الثلاثة بالثنية
 ايضا انتهى قولهم المسوخ من العدد وهذا لا يوافق
 قوله الا في الوصف ليس معطوفا من انظر العدد الى اخره
 ولعل في هذا ما يبره لظاهره لئلا يكون اسدرا كما عليه
 قولهم تحت ما اشق منه اي بدرجته واحدة الا
 يقال رابع اثنين مع انه يصدق عليه انه تحت ما اشق منه

حفيد قول **فلم** لم فعل الى اخره وذلك فان قلت هل اختصر
 حاصل بالفتحة فاذن قلت نعم وهي التنبيه على ان معنى استمر
 فاعمل العدد انما يستعمل مع ما تحته معنى حاد فاعمل فاعلمت
 رابع ثلاثة فعناء حاد على الثلاثة ومبنيه اربعة مرادى
 قول **فلم** جازت اصافته الى اخره ولكن قالوا الاضافة في
 هذا اكثر من الضم بخلاف سائر اسما الفاعلين فلا يضاف
 بعده على المنعول ليم وحقيقته على الاضافة مستوية وان اختلف
 اكثر قال من وانما قل الضميت هنا لان الانفعال والتأخر في
 هذا المنعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس التأويل لا يصير
 ثلاثة اصلا وان اخر اليمين واحد بل يكون المنعول والمنع عليه معا
 ثلاثة والتاويل انما سقط عن الجمع للاول بالضم وكذا الواحد
 اسم الاثنين وصار يطلق على الجمع الثاني فكأنه صار الجمع الاول
 مرادى في قول **فلم** واحاله الى بالشروط السابقة في باب
 اسم الفاعل فتخرج قول **فلم** لا يستعمل الى اخره غير ظاهر
 اذ لا مانع من قولك زيد ثان واحدا في مصير واحد اثنين
 بنسبه دم قول **فلم** واجازه بعضهم جزم به الرضي والعايني
 قول **فلم** رابع ثلاث مبنيه فيه تثنية اذا شئ واشتق ليسا
 مبنيين ومثله ياتي في قوله بعد يا قيا سناوه الى اخره
 قول **فلم** ان تقتصر على صدر الاول الى اخره قال ابو جابر
 وهذا الوجه اكثر استعمالا وجايزا فاعلم قول **فلم**
 فيمر ب الى اخره هل يجوز بناؤه بتعدد مرعيه الجاهل
 محمول وعنه بعبء قول **فلم** ويحتمل اني للتركيب الى اخره
 قال ابو جابر وقياس من احاز الاله في ثالث ثلاثة ان غيره

هنا

هنا على معنى ميم تسعة عشر سوطي قوله في جواب ما مضى
 الى اخره ما المانع من جعله وشفا التركيب اي مركب والحق ان
 بان يكون مناسب الفاعل المذكور من جنس يد قول **فلم**
 لمجول كل الى اخره هذا وجه تعدد ما حذف من كل منهما كما
 وجهها منها الكتاب في ثنية صدره في قوله وحول النواهي الواو
 قول **فلم** بعد اللام وهي الدال قول **فلم** لا تكسر ما قبلها قال
 في التفسير لان الواو اذا تفرقت اشر الكسرة قلت يا ويا التاويل
 في حكم التثنية الدال انك تفرجها ويا اعلان قاض ولا قبل احاديه
 فتركيب اليا انتهى قول **فلم** لم يذكر هنا صريح الى اخره هذا يتعلق
 بمفهوم قوله السابق مثل ثاني في قول **فلم** اجازوه وشي
 علمه في التسهيل قول **فلم** لا لكنا ساي لا لياسر الوجه المصير
 والوجه الدال على انه لبعضهما عمة مختصرة فلا فرق بين الاخر
 واثنين وهذا اولى من قول التفسير للالاسر والاسر احده
 تركيبين فان الالاسر على تفسيره في قول يا مراد بالترتين او
 الاول فقط ويول جواب ذلك فيما تقدم عند قوله وشاع التثنية
 الى اخره قول **فلم** في موضع حتم انما ياتي في الكلام
 ومن هنا يعلم ان التركيب يكون متناوذا وهو مخالفا لما قدمه
 المعوض في بابك العلم فاعلم ان الاسم واللقب مركبان ولو اختلفا
 قول **فلم** لكن قال الرازي وكذا ابن عقيل في شرح التسهيل
 قول **فلم** وهو محصاهم لكونه الابعاد جوازا وان الابعاد مختصة
 بصورة ما لا يثبت بتركيبين لان عمل فاعل افعالها في تركيب
 والتثنية من مركب التركيب فيثبت ان التركيب الثاني في
 موضع مختص وكلام التوضيح يدل على كسره التثنية في كل

قوله لا يجوز ان تحذف الواو قال ابن هشام في قول الشافعي
 حادي عشرين شهر جمادى مثلاً ثلاث لحقات تحذف الواو في ثلاث
 النون وذكر كلف الشافعي وهو لا يذكر الهمزة برعنان والربيعين
 لكن قال السيويني والمنقول عن سيبويه انما حذفت الواو في
 قال دم وهو قول كثير الصوريين **قوله** بالهمزة مضارع
 ارجع وبالواو كذلك والخروج مبدلة واو الوقوع بها بعد حنة
 واما مضارع خرج بالواو وخرج من المادتين اصل وقد اولى الناس
 بان يقولوا في المصدر ايتا خرج بالالف وذلك بعد الابدال
 التماسي للتصنيف **قوله** في الفاعل بالهمزة ولا يكادون
 يقولون خرج دم **قوله** بالياء في جمع ليلاء واستقلوا به
 عن جمع ليلاء دم **قوله** لسبق الاضافة الى الفاعل اعني
 لسبق الياء في الايام بلعبار ان شهر العرب قمرية والحق ان ياء
 ليلاء في قوله لسبقها اشارة الى عدم دمنها فتقول من قال ائت
 ارجع بالياء في د والايام للتقلب وان ذلك جرى على خلاف
 الاكثر من تقلب الياء على العرش ذكر ذلك الفراهيدي وجماعة
 قال ابن هشام وهو سوفيان حقيقة التقلب ان يجمع شيان
 فيجوز ان يجمع احداهما على الاخر ولا يجمع الدليل والبناء فاحسن
 تبيين عن شيئين بلفظ احدهما واما المسئلة العصوصة قوله
 كنيت ثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معناده
 فيكون كذا وموت وكلاهما لا يقتل ويضاح من العدد بكلمة
 بين دم **قوله** لا يولد الاخره اللام بمعنى في او عند دم
قوله او لغزته يستغني ان الغزوة مختصة بالليلة الاولى
 ويؤيد قول الجوهري غزوة كل شيء اوله لكنه قال باثر هذا

والغزوة

الشعر

والغزوة ثلاث ليلان من اول الشهر وكذا قال غيره من اهل اللغة
 وهو مستخرج في عدم الاختصاص فالت في بعضها انما يكون اذا لم
 يدور التقدير بل اريد الماعلم بان ذلك الشيء وقع في بعض هذه
 الليالي دم **قوله** او مهلا او مستهلا بفتح الهمزة
 مستهلا منقول من اهل الهذلي واستهلا منقول من النحويين
 فالمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر واستهلا به وقد اوسع
 بعض المتأخرين من الصوريين بالتلفظ بالمستهل بكسر الهمزة
 حمل ذلك بعض ادباءهم الفصلا على التورية بذلك قال الصوريون
 فلا ينبغي من اول المسئلة اننا عليه قديم مجرود وهو انما
 من ادعي وجعلك ارجع غدا في مستهل وقدره وقال
 ابن نباتة ما خط سوطي بالرفق ولا اري حنك يا هذا بولك
 يسبح ويذبح جففي بالدموع وما له من شهر هذا الشهر
 تحوي هل لعاني من جيبك غزوة ليلاء دم **قوله** المستهل
 بين اسميه من قبل الغصون معاطفة لشد اموت ايضا
 ووجه ذلك ان يجعل المستهل اسم فاعل من قوله استهل الهلال
 بمعنى بين ومعه قوله كنيت المسئلة كذا وشاعرا في ذلك
 ليلان كذا الموقوت هلاله دم **قوله** في الظل حلتون
 استهوا من الظل الى المشرق يحلون ومع ما في قوله الى المشرق
 بطلت انما هي سبل الاطوية لما تقدم اول الكتاب من ان
 الاقنع في قوله ليلان لغزوة الماعقل المعالقة وفي جمع الاكثره للبلاد
 وبمعنى كل بانك ليرجت بعدة الليلة اي من ثلاثة الى عشرة
 كان مجزاة جمعا فتصريحه في قوله الميع والوجه حجت بعدد
 اكثره او ما فوق الغزوة لكان مجزاة مفردة استهلا عليه في الغزوة

وتشبه

ولا ينبغي ان ياتي دم قواشك ليجو دكونه احمر قواشك
 الى ليلة يبيت وهذا مقال في ليلة التاسع والعشرين
 وفي يوم تلك الليلة وهو يوم التاسع والعشرين
 لاستقبال ليلة يبيت دم قواشك في ليلته معصومة
 ليلة الثلاثين فان سمعت وكتب في المثال في وقت ليلته
 واذا كتب ليلته لولا خروجه علينا ان الشكر كان تاما دم
 ليلته او صفة او املا خضع كل منهما بياك حسب الاول
 حسب اليرام وذلك ان في ليلة الثلاثين سلمنا الليلي سلمنا
 وانسلمنا في املا خضع على هذا فيصير في استلامها اشبه
 وانما بها في قولك كتب سلمنا شمر كذا او املا خضع على الظن
 اي وقت كذا في هذا الظرف المضاف واقم المدة المضاف اليه
 مقامه واما في قولك مزل كذا ومسهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يتبع
 المتقدم حضان لعل احببه المنظر للذين من غير مقتدر دم كم وكان
 وكذا قولهم يوم الجنس والمقدار بين الاول بالتميز والثاني
 بالبدل التتميل لكون هذه لك لعشرون لم ثلاثين فافق بين
 الفصل في كم من حيث التميز والبدل التتميل الذي هو قولك
 لعشرون لم ثلاثين بين اليرام الذي في كم من حيث المقدار دم قوله
 استقرامية وسهلهما من ليلته ليلية الشين تصير قولك
 وخبرية من الغير الذي هو قسم الطلب وهو الذي جعل العقد
 والكذب لمن الغير الذي هو سائر المصداق الدارين فقامت
 من يومها اكثر ولذا في خوارق ^{المراد} مثل ما لم يترفع
 اثر ذكرها على الامد عشر ليلته ليلتها وثقل المنظر الموكب وانما كان
 مجوزم الاستقرامية مندمر او مندمر بالانها كانت حقاوية عن العدد

كم وكان وكذا قوله

جملت

جملت عبارة عن وسطه وهو من احد عشر الى المائة لا هذا الجملت
 كما يدعى احد الطرفين كان تقا او وسط العدد من هذه مضروب
 معزدة فكذلك امير ما هو كناية عنه واعتبر من بان حمله على الوسط
 دون غيره فكله ايضا في الوجه ان يقال كبر الاستغناء حيلة لمسا
 كحاف مقدرة لعدد وقرن بهنم الى استنهام اشبهت العدد المكون
 فافرد من زها وعضب وهذا ايضا صنعت والاولى الامالة في
 مثله على السماع دم واجاب الشفي عن الاعتراض بان الحاصل
 على الوسط لا يحكم منه لان الوسط عدل بين الطرفين ووجه
 من كل منهما قواشك كك ثغما سكا كمر مبتدا وسامعه قوله
 خلافا للكونين الى اخره واما في الجمع في الاعداد في هذا وقت
 فاذا قلت كم لك غلمانا فان استكر مرهنا كم فمسا استقرامية وكنت
 غلمانا فخذف القميز والجمع المضروب حال من خبر الطرف
 المستقرامية العامل فيه الطرف فلو قلت كم غلمانا لك لم يمتش
 هذا الصنيع الاعلى اي الخفض في جملة تقدير الحال على
 جعلها المعنوي في مثل ذلك دم قواشك ان قلت كم الاثر
 ليامن حرف النهي لعل لعل لعل من المنظر بين المعنى فاك انهم
 ومتقني كونها كالمعز من عند انهم لا يحتمل ان فلا تقول على
 من جملتي يبينك لاني معه يمل وحيد وهو يمل اخذ وقد خفي
 على دم فقالا لعل وجهه ولا كبر ابن الحبيب ان من تدخل
 في ميلها قال من ليا القوية فلكر عن وكمر من ملكا ولما استنهام
 فلم اعتر عليه مجرور ما من ولا دل عليه فتاب من كتب الضم ولا
 ادرى عصية انتهي قال في المطول بعد نقله واقول سل ليلتي
 كبر استنهام من اية بينك التي ولا يخفى ما فيه من اللطافة

ابرهشار

مية

قولي **العلم** من معرفة قد يتبين ان تميزها بمنزلة تميز عدد لا يتغير
 بمن قولا واحدا فليس يختص بها دم وحوايد ان المثلث لا يميز ان يتبين
 له جميع احكام المثلث به فلذلك هو تميزها عن افعالها
 للناسية والاعتناء من لانها الاصل في الجبر قاله **قولي**
 بالامانة رد بان كم بمنزلة عدد عدوك والعدد المركب
 لا يعمل للجبر في منزله فكذلك ما كان بمنزلة قاله ابو حنوف
 فتصح **قولي** **العلم** فليكون منفردا الى اخره افا حاز منفردا لان
 العدد الكثير جازي كذلك وانما حاز مجموعا لان العدد الكثير
 فيه ما يميز عن كثرته صريحا وما كان هذا ليس مثله في
 التفرع بالاشارة جعل جميع معرفة كانه نائب عن التفرع
 جازي ورجل في المنفرد ما يودي معنى الجمع فهو كم قوم صدقوني
 تصح **قولي** **العلم** كم ما لو كان الى اخره تمامه ونعم سورة بلدي
 طابا وهلك والسوقة يوم الدين الممثلة خلافا لما لا يستوي
 فيه الواحد وعزوه والمذكر والمؤنث وقوله ملوك شايه
 على التمييز ونعيم شاهد على افراده شتم **قولي**
 وكم ليما الى اخره تمامه بناحية الجاهل من غير القلب والجلال
 موطن **قولي** **العلم** كم مرة الى اخره تقدم في باب الاستدلال
قولي **العلم** اذا كان منفردا قال اشلو بين والمصعب ان يجوز
 منه الافراد والجمع على هذه اللفظة كما في شرح الكافية ونشر
 على ذلك السور في مواد **قولي** **العلم** وانما والظهور حاله على
 لفظ العلم انه عايد على جميع من تقدم كما في قولك انما فعلت
 دم **قولي** **العلم** وليس العلم شاذ الى اخره ومن اهم به المنصف
 وقدمه **قولي** **العلم** بالامانة كم حلالها على ما هي مشابهة له

من العدد والميزانية انما يختص بالامانة فكذلك يكون ميزانها
 دم **قولي** **العلم** من مقدرة وعمل الجاهل المقدرة في غير هذا الموضع
 وان كان نادرا لكن لما كثر دخول من علم من الغيرة وساخ عنه
 مقدرا لان الشيء اذا عرفت في موضع جازي لم يفرق القلابة
 عليه دم **قولي** **العلم** كم دون ميزان اخره حوايه او مضافه
 تميزها بال فعل مجهول اي يفرق عنها والقرينة بكسرها للامانة
 وتشديد القرا وهو انما هو الحدث **قولي** **العلم** كم يجوز الى
 اخره كم مبتدأ او الخبر ومفروق تميز وهو الذي لا اصاله
 من جهة **قولي** **العلم** كم في بني بكر الى اخره سيد تميز ونظم
 الدسيسة عظم العطية **قولي** **العلم** هو المصعب اختصارا
 اي الجرح العقل بما ذكره كقول الشارح فيما ساق ولا ينسل
 بين الخبرية وعجزها الى ان قال على ما مر يتقني ان الغير في
 اختصاصه للفصل وبواقفه قوله ومثله الى اخره وعجازه
 ابن المصنف معرجة به **قولي** **العلم** بما قصر كانه اراد
 بالناقص الغير المستعتر كما لامثلة فان الظرف فيها متعلق
 بمذكور ويبدو ان من غير بعدم الاستقراء **قولي** **العلم**
 كم نال الى اخره اي كم مرة او يوم وتامه اذ لا كما ومنه
 لا قنار اجمل والاعتبار الفهم واليقول من جلت الشواهد
 اذ يتبع **قولي** **العلم** غارها بالغير الممثلة اصله غايرها وهو
 الارض الغاير المطرق **قولي** **العلم** كمن السبب لان الفصل
 بالجملة بين التمتاينين لا يجوز ان يستخرج من الكونين
 يتا على ان الجرح من لفظه يستخرج من ذلك الفصل
 كم قولا من جملاتكم كمن حلكم من قربة لا بالامانة

سبوطي وحل تيقن الغيب فما لا يحتمل طلب الفعل المبرر
 مبنو ولا لا يحتمل من ليدل بالمتن فمقول ذلك الفعل
 نحو كبر فركوا من حبات وكبر اهلكنا من قربة وحل كبرها
 الغيب على المنولية ز قولك قد تنقشان في سبعة
 امور بقا انهما يتنشان في السطة وفي ان يبرها لا يكون
 منفي لا يما لا كبر لا جلا جلا وكبر لا رجل مضت نصر
 عليه س واجازه بعض النحويين بغير يجوز السطة
 عليه بالنق مع الاستعانة كبر قولك قد ودلله
 واضح هو جرها بالحرف والاضافة عن كبر درهم اشترت
 وغلام كبر سلات قولك قد وانما مبدوان او كشيها
 بالحرف وضما او لتضمها معنى البرز ورب قولك قد
 وانما يلزمان المصدر اما المستفهامية فواضح واما اللزمية
 فبالحل على رب ز وجهه كونها لا نشاء التكرار فان قيل
 كيف يتاقي ان تكون للظهورية متضمنة لمعنى الانشا مع
 ما بين للبر والانشاء من التنا في الجواب ان الانشا في
 كبر من جهة التكرار افتاير بنفسه فمقول لا وجوده
 في الخارج حتى يقال باعتبار ان طابق مضد ولا
 فكذب والمقتدر في الكلام الذي هو فيه وهو الذي
 قيل لما شبهت خيرية انما هو باعتبار الكثرة لا
 باعتبار التكرار والكثرة امر له وجود في الخارج فان
 طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج كان صدقا
 وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كبر رجلا بعدي
 فله جهتان احدهما التكرار الذي قام به ذلك ولا

وجود

وجوده في الخارج وهذا الاعتبار يكون انشاوية
 والاضري كقوة البرهان المنبر عنها بالاندية ولها وجود
 في الخارج وهذا الاعتبار يكون خيرية دم عن البرهان
 وحكي الاختلاف ان بعض العرب يقدم العامل على
 كبر الخيرية ففيل لا قياس عليه والعصم حواز القياس
 عليه لا يما لغة مرادى قولك قد كبر كناية عن مصدر كبر
 منبرية ضربت قولك قد اظرف حتى كبر يوما صحت
 قولك قد فان كبر يلها فعل نحو كبر رجل في الدار قولك قد
 ابرولها وهو لا يزم نحو كبر رجل قام قولك قد ابران في دارها
 نحو كبر رجل ضرب لم يا اوسيبها يدل ما تقدم نحو كبر
 رجل ضربت اخوه كبر اموال كبره وان ولها فعل متقدم
 الي اخره اي غير رافع خبرها اوسيبها يدل ما تقدم
 نحو كبر رجل ضربت قولك قد من مفعول اي به دليل قوله
 قبل ان يصفو به على المصدر او انظر قولك قد وان لفظ
 نحو كبر رجل ضرب زيد بغير ما عده قولك قد الا ان يكون
 مبنو البعد عليها نحو كبر رجل ضربت قولك قد الا ابتدا
 والغيب والابتداء اراه دم قولك قد ولا يتصل بين
 الخيرية الي اخره كذا قالوا وقضية ان الفصل بالجملة
 حاق بالضموزع ومنه نظر لوقع ذلك في اقصم
 الكلام وهو القدر ان الجيد كما تقدم عن المطول وقول
 سم انه مستثنى لا يخفى ما فيه قوله بخلافه مع
 الاستفهامية والاحوج في جوابها ان يكون على حسب
 موضعها عن الاعراب ولورق مطلقا لجاز مرادى

قوله اي الغيرية لاحاجة لهذا التفسير مع قوله الذي
 والاستثناء اخري الى اخره والجواب ان الحاجة موافقة
 التفسير لما في التفسير والخاصية وكونها لا تستلزم
 نادرا ب قوله في الدلالة على كونه مسل في كايين واعا
 كذا فليس كذلك لان كذا ليس كالتكثير بل لا يمتنع فتنط
 فلك ان تكفي بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة و
 قوله في تنسب تميز ذين وكان حقها ان يضافا اليه
 كما يضاف كمر لكن من ذلك ان في اخر كايين تقويها
 مستحق الثبوت لاجل الحكاية وفي كذا اسم اشارة وها
 مانعان من الاضافة دم قوله اوبه اي في تميزه
 كايين فقط اذ التميز بغير ذين فالتميز للمعجم لما في
 ب قوله فتقول كايين رجلا رايته كايين مفعول
 قوله وكايين لنا الى اخره كايين مبتدأ خبرها النظم
 قوله اطرو الناس اي التثنية والاسم الاصل واعا يوزن
 فاعل من المرح قد رشح في قوله وكايين من نحو الى
 اخره كايين مبتدأ خبره قتل قوله وكايين من رايته
 الى اخره كايين مبتدأ خبره مرون عليها قوله رايته
 كذا رجلا كذا مفعول قوله كايين فقرر اهل كايين
 في موضع الحال من سورة وهل يمكن ان مفعول كان
 لتقر ابعدي بعد قوله اي ان كان هو الخبر فاذا
 جواز الفصل بين الاستنفاية وجزءها بجملة قوله
 وكم بسيطة على المصير وقيل هو كيت من الكاف و
 الاستنفاية مفرضة انها الخبر الجار وسكنت معها

للتفتين

للتفتين معني ويبره ان الالف لم يبق عليها وليس
 مختلفا بم وغير قوله لان التفتين الى اخره انك
 بماذا يتعلق فان كان مجازا وهو الظاهر فهذا الفصل
 قد ذكرت علمته اولا بقوله وفي هذا فافهم التفتين
 والفاعل الواحد لا يتقدم الى مفعول من نوع واحد
 الا باسراع ويمكن ان يكون الثاني بدل عن الاول اتي به
 لانه اول على المصير دم واقول ليس الثاني تقليلا
 لجواز الوقت بالوزن حتى يكون له بعمله بين العمل
 وانما هو تقليل لتقليد جواز الوقت بالوزن شقي قوله
 حتى زعم ابن عمشورا الى اخره من هنا قدم المصنف
 النصب اهتماما وكان قوله نصب متعلق بالتقريب لا
 مختم بقوله اوبه صل من رعا على من ادعي لزوم الجرح
 التفتين تفتين قوله قال فيهم الجوامع وشرحه ولا يخبر
 عنها كايين اذ اوقفت مبتدأ الجملة فعلية مفعولها
 برامز او مضارع نحو وكايين من بني قتل معديريون وكايين
 من اية في السموات والارض مرون عليها قال ابو حنيفة قد
 استقرت على وقعت فيه فوجدت الغيرية لا يكون الا كذلك
 ولم تكن على كونه اسما مفردا ولا جملة اسمية لا فعلية مفعولها
 مستعمل ولا ظرف ولا مفعول فينبغي ان لا تقدم على شيء من
 ذلك الا بسماء العرب امي فالنظر قوله تعالى وكايين
 من اية لا يتخلل رزقا اصد بينهما فان الغيرية جملة اسمية
 وهي التفتين فيها الا ان تجعل الغيرية لا يتخلل رزقا والاسمية
 استينافا ب قلت وانظر قوله وكايين لنا فغفلة الى اخره

قول الله اي الغنوية لاحاجة لهذا الفريد مع قول الله في
 والاستثناء اخري الى اخره والجواب ان الحاجة موافقة
 التثنية لما في التسهيل والكامنة وكون جميعها للاستثناء
 نادرا وب قول الله في الدلالة على تكثير مسلم في كايين واما
 كذا فليس كذلك لان كذا ليست كالتكثير بل الابهام فقط
 فلك ان تكفي ما عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة دم
 قول الله في تنصب تميز ذين وكان حقما ان يبيننا فالله
 كما يضاف كمر لكن من ذلك ان في الحق كايين تنوين
 مستحق الثبوت لا جعل الفكاكية وفي كذا اسم اشارة واما
 ما مضى من الاضافة دم قول الله او بعد اي يميز
 كايين فقط او التقدير بغير ذين فالنظر للمعنى لما ياتي
 ب قول الله فتقول كايين رجلا رايته كايين كمنقول
 قول الله وكايين لنا الى اخره كايين مبتدأ خبرها الظرف
 قول الله اطردوا الناس اي التثنية والرجاء الامل والاعمال
 فاعلم من المرح قدر شئني قول الله وكايين من بني الى
 اخره كايين مبتدأ خبره قتل قول الله وكايين من امية
 الى اخره كايين مبتدأ خبره يحرون عليها قول الله رايته
 كذا رجلا كذا مقول قول الله كايين نقرأ اهل كايين
 في موضع الحال من سورة وهل يمكن ان يكون قول الله
 لتتم اي يفي تعد قول الله ان كان هو لا يميز فاذا
 جواز الفصل اي الاستنباطية وجزءها جملة قوله
 وكمر بسيطة على المعبر وقيل حركة تن الكاف وسنا
 الاستنباطية ثم حدثت انها لم يحز الجار وسكنت فيها
 للتثنية

للتثنية معني ويروى ان الالف لم يبق عليها دلالة
 بخلاف م ومع قول الله لان التثنية اي اخره انظر
 بماذا يتعلق فان كان محاروه وانما هو هذا الفصل
 قد ذكرت علته او لا بقوله وفيه ما هذه التثنية
 والعامل الواحد لا يتقدم الى محولين من نوع واحد
 الا ما يتبع ويمكن ان يكون انشا في بدل من الاول اي يد
 لانه اول على المقصود وم اقول ليس الثاني تعليلا
 لجواز الوقت بالمؤمن حتى يكلف له يجعله بغير العمل
 واما هو تعليل لتقدير جواز الوقت بالمؤمن شئني قوله
 حتى زعم ابن عصفورا الى اخره من هنا قدم المصنف
 النصب اهتماما وكان قوله نصب متعلق بالتقدير ولا
 يختم بقوله او بعد صل من راعا على من ادعي لزوم الخبر
 التثنية تدبيرة قال في جمع الجوامع وشرحها لا يجوز
 عنها ان كايين اذا وقعت مبتدأ الجملة فعلية مصدرية
 بامز او مضارع نحو وكايين من بني قتل عدة من بنيون وكايين
 من اية في السموات والارض من غير ان عليها قال ابو حنيفة قد
 استعملت معا وقعت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون الا كذلك
 ولم تفت على كونه اسما مفردا ولا جملة اسمية لا فعلية مصدرية
 مستقلة ولا ظرفا ولا محمولا فينبغي ان لا تقدم على طي من
 ذلك الابهام العرب اعني فالنظر قوله تعالى وكايين
 من دابة لا يحل رزقها الا بعد من رزقها فان الخبر جملة اسمية
 وهي التثنية رزقها الا ان تجعل الخبر لا يحل رزقها والاسمية
 استينافا ب قلت وانظر قوله وكايين لنا فضلا الى اخره

فان الخبر منه ظرف قولك وفي ان خبرها لا يقع اليها
 اخره واختلفت في جواز حذفه والا فمضارعها لا يجوز
 الفصل بالجملة وفيما لم يسل سوطي قولك وفادة التكملة
 فمنها ما هو وفي جميع المراجع وتشرح في كذا يجب ان يشرع
 ولا تتبع تبايع قولك وبانه قال دم بعد ذلك
 وقال ابن معيط فان قلت كذا اذا درهم لزم ثلثا في لانهما
 عددان اختلفتا فيهما الى المفعول ويحتمل ما فوق ذلك
 الى تسوية فان قلت كذا اذا درهم لزم الف وما به درهم
 لاجل العطف مع خبر التبيين انتهى ونما فيه قولك
 راجع الى تبيين كاي دون كذا كذا في المروادي وفيه لكن جنم
 المكود يحل المقن على ظاهره فقال في قوله ويذهب
 تمييزه الى اخره ما نسبته الى ان تبيين كاي وكذا ان يذهب
 او يجوز ان الان النسب بعد كذا اكثر ولجوز بعد كاي
 اكثر انتهى قولك في لانهما كاي اي يسكون النون على وزن
 اسم الفاعل من كان سوطي قولك والاربعة كاي هي مفعولة
 ساكنة نالها من واصل كاي قد عتق الفاعلة قد عتقت
 كيت دم قولك والفاسدة كان يوزن من قوله وكيت
 يسكون اليها مفعولة في الاولى وتشديد حاء في الثانية وكذا
 فيما بعده قولك بفتح التا المفعولة وكسر هاء تشبها
 بغيره وهو ما تشبها به حيث فتكون التا مفعولة للفكرة
 والكلية على كل حال مبنية لانها واقعة موقع الكلام والجملة
 لا تصح اعرابا ولا بنا لانها من حواشي الكلمة لا الكلام او ارد
 به الله كان يجب ان لا تكون مبنية امنا للجل واجيب ما

بانته يجوز حذفه المجلت من المصراع والبنا الماحور ولا يجوز اخذ
 المفعول عنها مفعول على الاصل وهو البنا لنتقرب الى سبب الخط
 كما قيل عدم المعلقة عدم واعتبر من انما كناية عن جملة
 لها اصل من قال فلا تكتب وكيت اي زيد قايروني في محل
 نصب واجيب بان المصراع المحلي في الجملة عارض فليس
 يستدبره دم من قولك مفعولان من كيد وذو يد يحدف
 لام الكلمة وانما انتا منها كما في بنت والوقت عليهما بانها
 كما في بنت ولاهما بالاولا واذا ليس في الكلام حيث دعاوة
 حيوان بدل عن البنا ولو نقل ان اصلها كوي وذو يد لان انتا
 في كيت وذيت بدل عن اللام فلو كان العيون واو القلت كوت
 وذيت وحلي ابو عبدة كيد بالها مكان تا كيت مفعولة
 ومكسورة دم من قولك الا انشا الذبح لثقل التشديد
 قولك كان من الامور الى اخره اذا قيل كان من الامور كيت
 فكان ثمانية خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة وكذا
 يكون كيت وكيت اسما كان كما لا يكون اسم جملة قاله
 الناصبي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير خبره
 الشان بغير جملة لا محسوس محذوف والظاهر ان من الامور
 تفسيره يتعلق باعني فقد لزم قولك لا بد من تكديها نحو
 قال لي كيت وكيت ومحل كيت النسب قولك وان كان مفعولا
 لانه كناية عن جملة دم قبيل باب الموصول للجمالية
 في ايراد لفظ التكملة على حسب ما اوردته في الكلام سوطي وهو
 عو شاع على المعنى باني ومن فيمنه ان يزداد او مفعولة لفظ التكملة
 ب قولك اعلم بانها بالجملة او ظهري وفي شرح السهل

المراد في الاختلاف في الحركات اللاحقة لاي تقبل في حركات
 اعراب وفي في الوهم على قياس قول البصريين مستند او غيرها
 محذوف كغيره او قاسم وانما هو بقدر ما لا خلاف في الاستفهام
 لا يصل فيه ما قبله واحراز الكون في باب الحكاية رفعها
 بمنزلة يكون طبق الحكمي على انفس الجاز وبغيرها اظهر
 عندهم في اشترى اي ايا لمن قال اشترى رجل فربما يتبين ان
 الاسمين محمولين على فعل واحد واما في النسب والمجرى في قوله
 على مقدر فتدبره ايا ضربت وبابي مورت ويحيى وكلمة على اظهر
 موحدا واما ان بعضهم ان يوتي به قبل اي فتقول ضربت ايا مورت
 بآي ولم ينعلم ذلك الا في الاستثنائات مع اي ومن وعادون
 عزوها وقيل في حركات حكاية لان من جعلها المجرور فيعلم
 على كونها المراما اضرار حروف المجرور وقد التزم بعضهم ادخال حرف
 المجرور متقولا بآي واذا كانت حكاية فتكون بمنزلة من في موضع
 رفع بالابتداء او المجرور ولا يبعد ان يكون مفعولة والاولى
 لتعريفنا لغويا هو الاظهر انتهى ويجوز في هذا الخلاف في الرفع
 اللاحقة لاي نحو ايان واين واين واين كما بينه ما في شرح
 الباب سمر ولم يصح كون الحكاية في اي وكيفية اوجازة
 وقيل الوجه ان من الضمير من احراز كون الحكاية في باب
 اي واحراز الاستئناف على الابتداء او المجرور قال ذلك لانه لا خلاف
 للمجرور قلت اي من ذكرت سيوطي في قوله ما المذكور اعتراف
 عن المعرفة فانها لا تتصل بآي بفتق قوله المذكور اي سابقا
 في كلام غيره واعتز به عن السؤال مما ابتدأناه من غير
 على حسب التامل وهذا الشرط نضر عليه في التسهيل قوله

واين

واين فلو قيل انيت رجلة وامرأة قيل في السؤال ايا وادجته
 وهل يجوز ان يشيخ مع فتليب المذكور سلفي فيه لصحة لان غيرت
 الي حيان قوله لا يمكن بها مع تخصيص بقسب جمع على الخالف
 من خبر الموت المجرور بآي المرفوع العمل بالانباية عن فاعل
 على ما يجب في قوله على انباية لا يمكن لساو الذي قوله
 او صلحا لان يومئذ به حقيقة هذا ان ريت محمولا لا يقال فيه
 ايون او عندي محمولا لا يقال فيه ايون سيوطي في قوله ما المذكور
 بمن اي منكرو حدثك وانما اشترط في الحاق الملاحة المذكورة بكون
 كونه اسئلة عن كنه لان المعارف اذا استغنى بها عنها ذكرت
 بقدها في الاغلب اما محكية او غير محكية لان الاستفهام عن
 المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن التكرار فلا يطلب
 التفتيش عند السؤال عنه كما في التكرار قوله
 والذين حركوا الحروف قال ابن هشام مشكل لانه عطف على قول
 احكمه فدل على ان حركوا الحروف والاشباع غير الحكاية وانما الحكاية
 تنسب ذلك فتر قوله حطفا لا ما يرد له وعوادة به للحركات المتكلمة
 انتهى وجواب الاشكال ان المعطف تنسيب في تنبيهه كما قال ابن
 غازي فون اشبعن ثقبلة خففت للقرينة وكذا كانت خفيفة
 بالاصالة لوجب ابدالها التماس قوله وقيل انما ان الغرض
 انما هو ان منان ومنين ليس اسما مديا فاقا قد بينه وانما هو
 من وهي مبنية لكن زبد عليها هذه الحروف ولا تتصل حال السؤل
 عنه وكما يقال في منون ومنين ومنان ومنين ومناتش في
 الجمع مع هذه الزيادة اسم مبنية في محل رفع وهذه الكلمات ليست
 متشابهة بل على صورتهم وهم لا تشبه عند كون للسؤل عنه

منشئ فلو كانا متعاطفين كان يقال رايته رجلا فانه يحكي
بقوله من وجهه قال ابي حيان وهل يجوز ان يشترط في
فريقا منين كما تقول لعمري في رجل امر وامرأة حمرا
يحمل ان يجوز للعاقبة ويحتمل ان لا يجوز لان المقصد في
الحكاية الاستنباط وكذا في فيها الاحتمالان وسواء في
المصورتين انقول لعمري المحكي ام اختلف سيوطي قوله
الفان اي ما لو فان قوله لعمري اي لعمري العدل لان
هذا حكم العرب قوله لعمري وقيل لم قال لعمري ثبت منه
وكذا في المنصب والجر لا يختل ولعمري انما اشياء جروها
للدلالة على الاعراب في منه اذها التي ثبت لا تكون في الوقت
للاساكنة والفتوى اجماعية انما ثبت وتركوا حكاية الاعراب
لان الاعراب فرع الذات واذا اعتنع من لغة الفصح والاهل
كان حفظ الاصل والحق قوله لعمري مسكنه واسكنه
ينبغي على ان التا لست لست انما الكلمة اللاحقة لعمري
بل الحكاية تانيث كلمة اخرى قوله لعمري ليلتي ساكنان
وان كان جائزا في الوقت قوله لعمري انه حكى مقعد لود ذلك
لان قوله التا فاري حكاية لما وقع له في الجرح وانه حين انما
قال لهم معون انتم ولا يخفى ان المعنوم من هذا الكلام انه حين
اقيانه لم يكن يقول التا فاري ثم يقول معون انتم بل لم يتكلم
بقوله التا فاري وما لا بعد قوله معون انتم حين انما وقوله
المتكلم انه ليس من حكاية المقدر معني علمنا واضعنا بل قد سمع
عندي انه سبوتيس قوله لعمري والعم احكيته اسما كان او كنية
اولعيا واما احضروا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وقع

للاعلام على

على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد منها
لا يعمى كان والحكاية لا تمنع الاشتراك فكانت انبى بالعلم
من قول لعمري من بعد من ظاهره ان حكاية العلم بعد من
لا تتقيد بالوقت وهو مقيدة اطلاقهم في وخروج او فلام
يحكي العلم بعد ما كسبوا المعرفة فاذا قيل رايته رجلا احوط
بزيده قلت اي بالرفع في بيان الاعراب يظهر في اي فكر هو
ان يخالفه الثاني بخلافه من زيدا ومن زيد من قوله لعمري
ان عربيت من عطف الى اخره طاهره ان المراد للعطف حقيقة
لصورة فليست من هذا العطف مع اختلاف للتكم وليس
من العطف التلقيني وهل هو مبني على جواز عطف الانش
على الخبر مع ان التصويين لم يخلو انما في جواز هذا العطف
فما علمت سم والحق العاطف وعلمة انما طهرت على
اختصاصه بالواو والفاء في شرح اللهاج التمتع بانه الواو
والفاء حاصلة يسر قوله لعمري وهذه لغة الجاهليين هي
احدي اللغتين عندهم لانه لم يتر مون الحكاية بل يجوز في الحكاية
والاعراب التوسيع والفتوى وليست الراجحة عندهم بل الراجحة
عندهم الاعراب وعلم ان المنصف للحكاية بوقع قوله ان السبوت
عنه غير الاول في حاله الرفع وان اعتدت للركبة في حالتي الحكاية
والاعراب الخان وقول الاسم عقب فكر الحكم بصورته يدل على
ارادة حكاية هذا الذكر في الجملة يسر قوله لعمري فان اقرنت
بعاطف الى اخره سبب ذلك ان الغرض من الحكاية بيان
ان السبوت لعمري هو الاول لانه لا يثبت في سبوتها امر معصوم
المتقدم الذكر لغيره فاذا عطف جملة السؤال على كلام السبوت

اي ادفع ما مضاه من
الاشتراك اللغوي فلا
يتاخر ان وضعت
على عدم الاشتراك
اي معني

صار في ذلك بيان ان السيقول عنه هو الاول لا قبله في
سواله المريد كرمه من جوف العطف اذا كان حرف العطف
لا يربط العطف بين معطوف ومعطوف عليه من وليست في
منه من الرفع نحو من زيد او من زيدا فلا يبطر دخول حرف
العطف على الثاني للحكاية لانه انما يبطرهما في الاول فيسقط
قوله في الثاني من طرفة العطف في اخره ويحذف ايضا ان يكون
علما لما قبله كما في وان لا يقع بينه وبينه او في كيد او بدل
قوله الموصوف في العطف خلاف باقي واغما شوطوا استقام التبع
لهم استغنوا باطاعة عن الحكاية واستغنى بعضهم البعض
كما في لانه مع الجمع للمفرد كشي واحد واستغنى عطف النسق
على القول بالخوارزمية لانه ليس منه بيان للمتيقن فلا يصح
الاول للحكاية تصحيح قوله لا يحكي العلم موصوف قادر على
قوله وحركة اعداءه مقدرة وذهب بعضهم الى ان
الصفة لعوارب قوله في المصنف في اخره قوله به
الجملة المحكية القول وفروعه وحجوز حكايتها على المعنى
فتقول في حكاية زيد قائم قائم وقامير زيد فان كانت الجملة
معلومة لغير المعنى على الاصح فيصير افي صوابه ان كتاب
المعنى ولولا يتوهم ان المعنى نشأ من المعنى فعلى هذا اذا
قال شخص جازيد بالمجد واراد حكاية كلامه قلت قال
فلان جازيد بالرفع ولكنه خفض زيد اليه بالاسم وال
على لانه تصحيح قوله سميت الى اخره سمع الشاعر
قوما يقولون الناس ينصبون فيها حكلي ذلك كما سمع فرفع
اناس وصيد حينئذ اسم ناقصة تصحيح قوله ولي

الاستنباط

الاستنباط الى اخره قال ابن هشام يعني هذا السؤال
في اصطلاحهم استنباطا وكذا في سواله من شي سبق ذكره
فان كانت الى سواله من غير ذكر فلا يكاد توحيدها لغيره
مذكورة وشذوذه باي كتاب ام باية سنة توحيدها
على وقت انتمى الثاني من طرفة العطف لما خرج من ذكر العدد
وما يخرج منه ذكر جملة التامية اذا كان باصلا لعدد
قد ذكره في شي من التذكير والتامية واحوالها وحزوها
عن التماس ولو قال التذكير والتامية كما في التامية والتاميل
كان الحسن لانه نظير قوله المصروف والمصروف والتكثرة والمعرفة
والمقصود والمدد وسبوط قوله علامة التامية
اي في الاسم المتكسر تسهيل احكام امر المبتدئ في الاصالة
فانهم يجعلوا لعلامة تامة ما يذكرونه في التامية
بغير ذلك كالكسري في التامية والتميز في التامية
ليس كل اللغات يفرق فيها بين المذكور والمؤثر بل في بعضها
لا يفرق بينهما يفرق في التامية والتميز فان المذكور
يتميز بالتميز عن التامية في قولنا تا او انت اي ما والتميز
لاحد الشئ في الشارع الى ان العلامة لا يفرقان في كلمة واحدة
فلا يقال في ذكره مثلا وكذا لعلامة لغيره بالحدس
الخروج والعلامة فالادب مع وجود التامية لا يفرق
ومع عدمها للتامية تنبسط لغيره عليه ان بعضهم
عدمها اليها في هذي وتغفلون والكسري في ضربت وانتم
والاين والتامية التامية والتامية في هذي وانتم اما اليها في
هذي فليست علامة وانما التامية من العبيدة وكذلك

التامية

القول في منزلة وانت ونون هن وتا هذبات في المذكرة اولا
 والالت قبيلها سميت للجمع واما اليا في فاعلين فغير مستند
 مسبوقة فهي كالنون في فاعلين ولم يبق لولا انها علامة للتثنية
 بل صيغة تدل على المذكر شاطبي سم قولك وتختص بالاسماء
 فهي كالجذر من الاسم مفعول ثم تحذف الهمزة ومعه ٢٠
 بل يختص من المفعولة بالاسماء فتصلح بها اذا لم تكن اخرا او اذا
 تضمنت للتثنية فلا يرد ان المفعولة تكون اول المعانيخ الثلاثة
 على تانيث الفاعل والمعانيخ قولك تكتب كقائمة الى اخره ٢٠
 ابو حيان ولا يلزم ما فيه التا فلهذا ان يكون مونثا انما
 في الاخبار عنه والوصف وغير ذلك بل في ذلك تفصيل
 فان كان مدلوله مذكرا حقيقة فهو مذكر عن الحقيقة ومن
 اسهي رجلين فنقول قام فلانة ولا توث لفظ اللفظ وان
 كان مونثا حقيقة انشئ من فاعله وهما يشة ولا تذكر هذا
 فيما احتار فيه المذكر من المونث فان لم يتر فهو مونث
 سواء كان المدلول مذكرا مونثا عن حقيقة ومثله وان كان
 مدلول الاسم الذي هو التا ليس مونثا حقيقة واحكامه
 حقيقة فهو مونث على كل حال نحو خشة واحدة انتهى قولك
 وتختص بالافعال قال من وتا التانيث قد مر في المرفوع
 كبرت اذا كان المفعول بها مونثا وقد جازت انسان حسن
 ويجوز ان يرد ما لا انسان المونث وتلقوا ثرا ايضا اذا عطفت
 بها قصة على قصة لا مفعول لها مفرد وتوال لالت مشابهة
 ليس وعملت في العمل واما تاهنت وبنت واحنت وكلنا
 وشنان ومثنتان فليست لمفعول التانيث بل هي بدل من التام

في حال التانيث ولذا سكون ما قبلها وفي عثمان كانه بدل
 من التام لان واحدا كشد انتهى قولك لو فقلت في حصة
 ينبغي ان التا تانيث هي التانيث المستتلية هي لالا و
 وهو كذلك يستعمل في التا التا الى اخره ولذا قال
 المستفاد ان التا اصل للالت وقيل بل كعكس لالت التانيث
 بالالت لا يزم قال ابن ابي رز والذم امرى ان كل منهما اصل
 حديثه انتهى قولك فيشمل التا التا الى اخره ولا يشملها
 اليها قولك فيشمل وعكس الكونون الى اخره وليس بشيء
 لان التا في الوصل والها في الوقت والاصل هو الوصل لانه
 الوقت هو الذي في التا لانه لا يصل الى اخره لاسا لالتا
 وليلان لعدما ان ما من مذكر ولا مونث الا ويطبق عليه
 شيء وشي مذكور والثاني انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث
 لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التا والتانيث الا
 في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم
 جان تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة
 وكذا العمل والحرف ومرووف اليها يجوز فيها الوجهان
 باعتبارين وفي غير الفاعل ان تذكير حرف اليها لا يجوز
 الا في المفرد مفعول في التا وفي اسم الاسمي على فاعل
 جمع اسما الذي هو جمع اسم فاسم جمع الجمع شاطبي قولك
 قد روا التا ولا يقدح في العلم بالمدلول لان مقتضاها على
 الدعوى والمدلول كمال فيكون ان تحذف وتقدر بخلاف اللفظ
 الدعي وتقدر بان التا في كلامه يحتمل معنيين احدهما ان يكون
 حقه في لفظ الكلمة لا عين من ظهورها الا استعماله وقد

اذا استعملت استعمالا اخر وهذا هو التثاق ومنه كقولهم
 وشمس منوع على تقدير التثاق في اخره حتى كأنك قلت كنته
 وعينه وشمسه والديلم في ذلك ظهورها في التقدير ومنه
 كقولهم وعينه وشمسه وكذلك الباقي في الاضافات
 عن العريب مصدرة بغير تاشد واذا في ان تقصد ما هو
 اعلم من هذا وان يكون الموثق على تقدير التثاق اسوا
 ظهرت في التقدير ام لم تظهر في حكم المقدار التثاق
 فلما تقدم واما الزيادة في المرفوع الرابع فاما مقام اليا غيرة
 عناق وذرير ولا ذلك اذا صنفوا هذا الصنف لم يطوقوا بها
 التاشد ولم يسموا مصدره بل منقول صرف ما فيه اليا هذا
 القسم كان اليا فيه هي اذن مقدرة الظهور والتثاق وهذا
 اول ما يحل عليه كلامه والديلم على تقدير اليا انما اصفوا
 المذموم منه بغير الترخيم ظهرت نحو عينيه في عناق وذرير
 في ذريع شاطبي قولهم لا يعرفون التثاق في اخره يعني
 ان يزيد فيما اخرج له اذ الموثق بالفتح لا يحتاج فيه الى علامة
 لتبين التثاق فيه بالعمى فلم يخرج منه الى النقط واعلم
 ان ما لا علامة فيه اما ان يكون حقيق التثاق او حقيق
 التثاق او مجازيها ان كان مجازيها فالاصل فيه التثاق
 نحو عاد وحابط ولا يوثق شيء من ذلك للاستصواب
 السماع وبما في اللغة نحو قدر وشمس وان كان حقيق التثاق
 او التثاق فاما ان عينا في المذموم من الموثق او ان
 امتداد من ميث ان اردت الموثق وهذا ان اردت المذموم
 نحو هند ونريد وافتح من ميث المذموم من الموثق

فذكر

فذكر سر اريد به الموثق ام المذموم وذلك نحو بغير ميث
 عن اليا حيا قولهم كالد في التقدير والتقدير كقولهم
 لا سيما في الميث وهذه العلامة تخفى بالتثاق في قولهم
 ومهدار باليه كقولهم الميث في منطق في قولهم ملوك
 من الملوك واليا كقولهم رجل ملوك واليا ملوك ملوك
 زقوا في وقوفه من الفرق بفتح السر وهو الميث
 قولهم للمبالغة وقا لا افي بالفضل الى الاسمية قولهم
 منضم بغير وشين ميث هو الذي لا ينتمى الى برون وهو
 لشجاعته تقصير قولهم وميثان من التثاق وهو عدم
 التردد ويقال بغير ميثان لا يجمع شيئا الا ايقته قولهم
 ومن فعل متعلق بفتح قولهم ان تبع الى اخره قلنا
 هذا ما لا يريد بيقوله ان تبع موصوفه الموصوفه السماع بل
 الميث في ذلك في نحو هند فتبيل لا تلحق السماع فتبيل خبر لا
 نعت سيبوطي قولهم فرار من التثاق هذا التثاق موجود
 في ميث السمت اذا قلت مايت سيبوطي او شكوا في ذلك
 ولم يفرقوا فيه بين الميث والموصوفه لعدم الميث عليه
 فان كان ما قالوه في فعل بالقياس فالجواب سوا ان كان
 مستند السماع وهو الظاهر فلا اشكال قاله ابن هشام
 قولهم لكان ليعود الى اخره بحاج بان المراد بقوله تبيل
 ان يذكر معه في الكلام لانه تابع له في المعنى او انه موصوفه
 بالوافقة قولهم معلم الموصوفه الى اخره لا يدخل في
 ذلك ما اذا علم الموصوفه بالشارة اليه او غيره وهو عليه
 او نحو ذلك قولهم بخوان رحمة الله قريش من الحسن

تقدم الكلام عليه في الامانة قوله **فان** واكثر ما يكون ذلك
 في الصفات لان الغالب في الصفات المتضمنة بالموت
 ان لا تلحقها التان لم يتعد فيها معنى الحد وشكها في
 وطائق وموضع قال الكسائي لعدم الحاجة ما من اللبس
 وقال سيبويه لانها في المصطلح كذا كانه قيل شفع جاني
 وقال الخليل لانها قوي بمعنى النسب فان قصد معنى الحد
 فالتان لانه لم يخاصن في جانيه وطلعت في طالع
 وقد تلحق التان وان لم يتعد الحد وشكها في
 وحز قوله **فان** في الاساقيل ولا يناس عليه سيبويه
 قوله **فان** ورجلة قال ابن خالويه القول صدي رجل
 احدهما حامل وطلامان احدهما يش ووجهه ان
 من كلامهم رجل ورجلة وطلامان وطلامة واذا الحق للذكر
 والموت غلب المذكور والموت دم قوله **فان** وامانة
 وامانة وخالفه وخالفه وهم وهم دم قوله **فان** هذا ليس
 لم يرد كما افاده قول الصحاح وغيره يقال للثاني امانات
 لا امانة والامانة قولهم **فان** وفيه وقاة
 وشيخ وشيخه دم قوله **فان** مخبر ومخبره وبقر وبقره
 ومنه غلة في قوله تعالى قالت غلة يجوز ان يكون
 مذكورا التان للوحدة فتكون تان قالت كذا الموحدة في
 كذا كذا مونا حقيقيا دم قوله **فان** وقد تكرر في
 البشر فهو داخل على البشر قوله **فان** مخبرها
 بفتح الميم وسكون الموحدة بعدها ضرب من الكفاة امر
 والهاء بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل

الى العبرة والسواد يتضح وقال بعضهم ان ذاك التان والوحدة
 والحد ومنها الجنس والاكثر من هذا الاول دم قوله **فان**
 كذا في الاخرى وانما هذا الذي ذكره لا يراد والله غايه في ذلك
 والغاية من ثمة تتضح قوله **فان** كذا كذا كذا
 لا فاعلا لا في هذا الموضع بنيت فاذا دخلت عليه المشا
 افادت تأكيد الباقية قوله **فان** كذا كذا كذا
 السيد كذا كذا قاموس قوله **فان** كذا كذا كذا
 على واحد هذا الجمع منسوب وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا
 المنسوب جمع التثنية وجب حذف يا التثنية لان يا النسب
 والجمع لا يجمعان فلا يقال في النسب اليها اليها بل يلى
 فحذف يا النسبة فجمع يا التثنية انتا كذا كذا من السبا
 ولما ادلت منها التثنية التثنية في كونها للوحدة
 كذا كذا وتسمى بالاسماء كذا كذا كذا وكذا كذا
 لا كذا كذا وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 العزق بين العرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاسماء
 فان خالفت بين النقطه فقدر عرفت والا فلا تتضح قوله
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهمزة بعدها جمع تتضح
 قوله **فان** كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 المالك احشاشه ما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 لان معناه انه لا يصلح الا لكذا كذا كذا كذا كذا كذا
 التان في هذه الصفة لكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 في الاصل اذا حصل نفس الهمزة قال سيبويه ما كان من

لانه

وصفا لله كرفكاته في الاستل سنة لعين وانفس
 كما كان الغايض في الاستل صنفه لشيء وان لم يستعملوه دم
 قواشيه وناقته وجوهر قواشيه وجوهره وعوضه
 انما هذا جسد الله لا يصح ان دم قواشيه وذات مسد
 ظاهره ان الالف في جوهره الملاحة اعق الالف التي احد
 الهرة لانها الالف التي في اللفظ وهذا هو الالف
 بل قال لا خسر الالف والهمزة جميعا للتانيث وقالت
 الزجاجة والكوفيين الهمزة وحدها للتانيث والالف زائدة
 وقال السجديون ليس شيء منها للتانيث بل الالف زائدة
 للسند والهمزة متعلقة بهن الالف التانيث وفي الحقيقة
 هي في الجسد متغيرة في ثبوت قبلها الالف زائدة الحمد
 دم ولتقدم بلسانه في لا تصرف قواشيه والاشتهار
 في مبانى الالف والهمزة في كون قواشيه لا يكون مشبهة
 نظير في الترميز ان وزن الالف يادى وفي شرحه انشاد
 وفي شرح العدة ان شئى في شئى واختار من الهمزة
 النكاحه انتهى واما ما فيها ما يكون لها اعم من ان يكون
 لغير هله بنا ولا فلا بنا في لا شئى في بعض ما قاله جبار
 قواشيه كعظم الفروع عظيم لا علم والمداد به كما وانفرد
 اللاتي في بعض من لهن افواه واحدة تصنع قواشيه كعبد
 يتال حار حبهما اذا كان ميل من ظله الى جمل منه حديد
 قواشيه ورمي في جمل قواشيه الوجهان ان يكون الالف
 للتانيث وكونها للالف والوجهان مبنيان على العرف
 وعدده من صدوره قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها

للتانيث

للتانيث تصنع قواشيه اهل في شعر الرمل يدبغ
 به الادب والعلقي بنت تصنع قواشيه لعين من
 المشي فالاول مشقة فيها لفظها الثاني مشقة فيها
 تصنع واسرع تصنع قواشيه وجمل الكساي الى الخد
 حبله المرادى والكساي يتوسر على ماسع من فصيله
 جميع الاباب وغيره يصنع على السبع الله قواشيه
 للتانيث بالالف من الحلو في مصباح قواشيه والهمزة
 لغير هذه استندار امين في جمل هذه الاضافة على الجسد فلا
 تقتضي المسارة بثوت للتكرار لكل افراد الغير فلا تصنع
 لغير ذلك انما ظن في ما هنا في الهمزة فقط حيث استند
 لاستند فيها فالتكرار ذلك في الهمزة لحوار ان يكون
 التخصيص من كثرة النادر هنا فقلت هناك او ان يكون فيه
 بهذا على نظيره هناك سم قواشيه ليدها من اضافة
 النوع الهمزة معنى حمد وهاه قواشيه كوخها بالواو
 المصلة والعين المصلة تصنع قواشيه كطرافها بالواو
 والالف المصلا والالف المصلا التماسا بها الهمزة احتضا في
 منها لا تال او واحدة طرفا او طرفه تصنع قواشيه كدبها
 في المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وهطلا مستأجرة
 لفظ قواشيه وفعلها بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح
 ثالثه تصنع قواشيه فعال بكسر الفاء قواشيه كلامه
 قدح الى الخد اخذ ذلك من قوله كدها فملا وبجانب ان
 تقتضي الظرف للاهتام دون المصدر قواشيه كضرب
 من المشي والهمزة فيها تال قبل وقبل مشقة بفتح تارة

المقصور والمدود تتوخى المقصور والمدود ذكر هذا الباب هنا بمنزلة
 ذكر العام بعد الخاص فانه قد تقدم ذكرها بالنسبة
 الى كونها علامة التانيث قال الخاريري للمقصود والمدود
 من جنس من جنس الاسم للتمكن من اللزوم والافعال
 والاسماء المنزلة للتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم في هو لا
 مدود قسم او على مقتضى اللغة كقولهم انما في حاد شاة
 انه مدود انتهى قولهم المقصور هو الذي لا
 اخره غير ما لا يشتمل الفعل نحو خشي لان التانيث
 ان الغنة غير ان مقتضى هذا الجازم وخرج بقوله حرف
 اعرابه الى اخره الميم كخذا ومكي وقوله لانزلة الغنة
 نحو اياك قولهم ان الزائدة خرج ما اخره جزء بمد
 الف بدل عن اصل نحو ما اصله موه قلبت الواو الفاء
 والباء خرج فانه لا يسم مدودا كما نرى عليه الفارسي
 بعد و من المد منه لان الغنة واد في المصطلح
 قولهم استخرج الى اخره ايا استحق ذلك في التبرار
 وان كان السالم قد ورد في بعضه بخلاف ذلك فشم الغنة
 اللازم عن اسم مفعول ما زعموا في التانيث من يكون والقاب
 من مصدر فليس اللازم فانه قد جاء على فعالة نحو سكر
 شكاسة وعرفوه في صيغة مفعولة وعلى فاعل
 نحو سكر سكر مرادى قولهم تبياس ظاهر ثم خرج
 انا وجد العنايط المذكور في كلمة فانها لا يحتاج في
 استعمالها معقولة الى سماع خاص في حينها بل تقدم على
 انطقها معقولة من غير افتقار الى سماع وكذا الحكم

هو مبتدأ تهادم قولهم جوي الجوى الموقفة من عشق او
 حزن جوهرى قولهم مصدر غاريت فيكون من
 المدود القياسي لان له نظير امن المعجم يجب قبل اخره
 ان نحو قاتلت قتالا توخرهم قولهم لا مصدر عزيت
 او بكسر الراء حتى يكون مدود شاة الغند شرط قياسه
 بل كان القياس قصير لموجود شرطه لانه حينئذ
 يكون وجوي ب قولهم كنعل الى اخره قال ابن هشام
 كان حقه وقيل بالواو عطفا على قوله كالعنف قال فانه
 تقدير وكنعل بخلاف العاطف سيوطي وفيه نظير ظاهر
 لان قوله كنعل تمثيل لقوله فلنظير كنعل الاخر وقوله
 كالعنف تمثيل للاسم القصير في قوله اذا اسم فكلين يعطف
 احدهما على الاخر قولهم لغوية ما لنا وادراك الكلبة
 تتوخى قولهم ومدة من العرا وهو العدل قولهم
 والذي بعث الله الاممالة الصور المنقوشة في الحائط
 ويطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه تتوخى قوله
 انما الافعال اختزمت من نحو هي لبنت وجعل في الوصف
 فان ماخذ مقصدها وقرتها السماء لا القياس قولهم
 ومدة للدرى في فحات التراب المتكبد مصباح قولهم
 وكذلك للفعل كسر الميم وفيه العيون فان قلت اسما
 الالات فاعمال كثير وهو لاصل ومفعول مقصور فيه
 كنيب وخياط قلت احبوا بانه لم يشق الفعل الاصل
 مفعول مفعول وفيه نظير لان الدليل حينئذ
 سماعي لا قياسي فان القياس ان يعامل المعتل بالحكم الذي

يجب للمصنف وخروج بقوله مدلوله على الالة العنصرية
 من جملة ما شهدنا انه من باب المدود كذا قيل وليس
 بشي فان جعلنا هذا لم يمتلحس العمل حتى يخرج بهذا
 القيد دم قوله قوله قبل اخر الف اي زيادة بدل قوله
 الشرح الذي وما ليس له نظير اطرد زيادة الف قبل اخره
قوله كما هو مما يكتف عن الصور قوله قوله وكذا
 من الراي والتدبير والاصل ارتقاى هذا كما قلنا
 اليا في العمل النا للتعلمها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر
 قلبت جزء لظرفها اثر ان زيادة تقتصر قوله كما رعاها
 صحت ذوات لفظ جوهرى قوله قوله والثنا موت
 انشاء من العنان والجزء تصحيح قوله قوله والاشا
 يقال مشي بطنه مشا قوله قوله البهائم بالمرحمة صوت
 النابية ز قوله قوله والدوار من دوار الراس قوله قوله متا
 ومن الصفات الى اخره احتراز عن مفعول المداد به الالة
 فان اكثره قوله على مفعول ومفعول قليل دم قوله قوله
 ومقصودى المتد الى اخره يستثنى منه نحو سرقا لوا
 منه سوي بالهم والكسر مع التصريف ما وجوباً في المصنف
 وجوازا في المسكود وحديث نصرا مد ولا يجوز فليس لك
 ان تقع وتقر للضرورة لان لك عن ذلك مبدوحة
 بان نقرأ وتكرهه ابن هبيل ولما احتج الى استثناء ما
 ذلك على راي من يقول انه يجوز ان يكتب للمنفق وان كان
 عنه مبدوحة لان الشرح نفس ضرورية وهو راي ابن
 عسكور وراي حيوان وقيل انه لا يجوز الحديث لمدوحة

عنه

عنه وعليه ابن مالك فعلى هذا الاحتياج الى استثناء
 سيوطي ولم يذكر السامع كيفية التصور ولا ما الذي يحدف
 الزايد وهو العمل قبل ام الوصول والقياس حذف الزايد
 وهو حذف قبل الخبر شاطبي ولعمري ما يعمل بعد
 حذف ما قبل الخبر فان الخبر خرج والمقصود لا يكون
 اخره الا لما قبله تبدل الفا وتوجه الى اصلها الذي
 انتقلت عنه وهو حذف في حروف اللام في نحو كسا
 وحيان فان اصلها كسا ووحياى لكن نقرأ الان
 بعد الرجوع اليها وتبدل اللام الكا في القسم الثاني
 فيه نقرأ قوله اذ الاصل التصور بدل ليل الصا
 المدود لا تكون الفه الزايدة والف للتصور قد يكون
 اصلية واذا كانت الف المدودة زايدة ابتداء لزيادة
 على خلاف الاصل قوله لا يد من صنفه الشاهد
 قوله وهو مد المقصور لم يبين كيفية المد فهل معناه
 ان يضاف جزء في الآخر فيصير مدودا قوله او كما
 او كما جاء انه يضاف الف قبل الخبر وتبدل الخبر جزء
 وهذا وفق لقولهم المدود ما اخره ما قبلها قوله
 زايدة اذ على الاول لا يكون ما قبلها جزءا قوله الف الزايدة
 مطلقا بل قد تكون كما في مفعول وقد تكون اصلية
 كما في جوي ومستدعي قوله ياك الى اخره
 كما خبر ميتا محذوف اي لك شي من قولا قوله
 الشيعين وكذا الشيعيا وينبغي ان يعلق على عمل موضع
 اسما عن الخلق والشاهد في الالهامع لها وهو

الهيمية المطابقة في أقصى سقف الحلقز قولته كزبادة
 هذه اليافنتت للوازي اسماء مجامير وبالقيااس عطي
 الاشباع فان اشباع الحركات للمزورة حايضا جاع وقد
 تاول البصليون الابيات السابقة ورموها بجهلها للفتحة
 القايلين والديضاف حملنا قلبها في الصدوق والناويل
 بعيد شاطلي كيفية تشنية المقصور والممدود
 كيفية تشنية المقصور وضعها في قولته لوضوح الى اخره ولم يذكره
 والممدود وضعها هنا جميعا تكسيرا لانه عطف لجمع التفسير بما يافاناب
 ذكره فيه ب قولته اخر مقصورا الى اخره وذكر ثلاث
 مسائل يجب فيها قلب للالف يا اما القلب في الجميع
 فلان علامة التشنية لا بد من فتح حايضها وما اخره
 انشلا يمكن تحركه لان الالف لا تقبل للحركة ولا يمكن تحرك
 الالف لا لتباس للثني بالحدود عند الاصنافه واما وجه
 قلبها ما في المسئلة الاولى في حال حمل على الفعل لان التعريف
 في الاسم هو عليه في الفعل وانت لو شئت فقلها ما اراد
 على الثلاثة لتقلب الالف الى الياء سواء كان اصلا
 او اوام او اما في المسئلة الثانية فمن من الرجوع الى اصل
 واما في المسئلة الثالثة فلان الاما لما عطف على الفعل لانه
 الى الياء في الياء في التشنية فتصح قولته
 ام سادسها هلا قال ام سادسها كارقما وي بيقول
 وفتح قري هو لجل الضمن والعنيل للفتح ول قاسوس
 قوله مذكروان بانها لا تليق لا الهيمية فان المدعى
 بالهيمية وهي شي كالمسئلة يجمع به قرن الشانطق بها

كيفية تشنية المقصور
 والممدود وضعها
 هنا جميعا

هكذا

هكذا بصيغة الافراد فاذا تشبها قلب مدريان واما
 مذكروان فين علي صيغة المثنى فتشبه قنبران وخوزان
 والقياس قنبران وخوزان لومر تفسير الخوزي لخر
 يا مانتايش قولته حوان والقياس حيان لان الفه
 مبدله من يا تقول حيت المكان حاية يقتض قولته بقلب
 واو الالف اعتبارا للاصل حقيقة او حيا مع حنة الثلاث
 قولته ما كانت في حرف كبل او شبعه كفي وظاهر كلا حرة
 ابن المعنيد ان التي في حرف تشبها من المجهولة الاصل
 الياءات قولته والمجهولة الاصل يحمل عطفه على الاصلية
 وعليها كانت ومثل المراد في المجهولة الاصل ليجوز هذا وهو الابر
 قال لان الله لا يدري هل هي عن يا او اوب قولته
 اي اول الواو والآخره نفس لغير او لعل لكن قضية المعني ان لا
 يختص بها وان يرجع للياء المتقلب اليها الالف او ثابان براد
 اول اللفظة المتقلبة اليها الالف من يا او طوع قولته
 وما كصرا شرح في الممدود قولته بقلب الهمزة واما
 قلبت الهمزة هناك بقاها على صور تقارود في الهمزة بفتح
 اليون وذلك كقول ثلاث الفات واختير قلبها واو التمد
 شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما علامة
 تانيث قاله المبرد وهو منتزع من مطلقا والهجوان يقال
 اغا قلبت واو لعل على ان التشنية وهي التضمين والنت
 تجري مجرى واحد كاله الشاطلي فتصح قولته عشفا
 لفتح الميم تكون الشين الميمه وهي التي تيمر ولا لا تيمر
 فتصح قولته في قلها في اسم لصد ما في جرة اليراع كما عرفت

الثاني قولته بواو او هو اما البز فلان الهزة في سورة
 طها وقوبا منقلبة عن يا اولاد ملققة بالاصل وفي سورة كسا
 وحيا منقلبة عن اصل نشا بهتا هزة كذا فكيف في المعركة
 كما في قرا واما الواو فلان عين الهزة في المعركة ليست بالهزة
 فاشبهت حرف حمدا فاشكلت مثلها واوامب قولته
 الا وهو في الهمز الخلال تشبيها للهمزة بغير حركات
 ان كلامها يدل من حرف زائد هو اصل النسخ قولته
 شتتة وحسية وفي المعركة بين النقص لانا الهزة فيها
 اقرب الى الاصلية لكونها بدلا عنها في قولته شتتة وسقاية
 لغز وشعر شتتة وقلة زوين وسقاية لثنيين الواو الواو
 واليا لليا دم وانما سرك لا التا ابدال الواو واليا هزة قولته
 في جمع يجوز كونه يعني للمعداي في جمع اسم او عوق الفقة على
 حذف معناه اي في ذلكا وصح جمع ب قولته على حصص
 المشق اي الطريقة في انما عرب بحروفين وسلم فيه بنا الواحد
 وحتم بدون حذف للاضافة وقولته الشق ابن الخوة
 والامر بيقول الكسرة في المنقوص مشعر الشك ب قولته
 ما الفه زائدة كحكي مسمى به قولته عزيزا اية كمنطق
 قولته كان ينبغي الى اخره كان وجه قولته ان لا يكون
 في هذا الباب لغير المنقوص والحدود قولته حيا القاصد
 اصله القاصون حذف من اليا للاستشكال فحذفت
 اليا للاستشكال الثاني وحذف الكسرة التي كانت قبل اليا لئلا
 يلزم قلب الواو يا شرعي من الكسرة العمة لمناسبة الواو وان
 شلت قلت استشكلت العمة على اليا فنقلت اليها قبلها

بعد سلب حركته فحذفت اليا للاستشكال الثاني
 قولته وان حذفت اليا واليا الى اخره اصله ان اليا الى اخره
 لم ينفذ في المعركة بالهزة والتا وهو ذكره في ذلك
 صا لا يجمع والذي يجمع من ذلك بالهزة خسة ان الواو احد
 ما فيه تا الثاني منقلبة عن اليا في اخره واما
 وشقه وشاه استغنت العرب عن التميم فيها بالتكبير
 والتا في المعركة بالهزة المدودة او المتسورة ملحا فحذفت
 اصله وعظمي فعلا له ما لا يجمعوا اميركا الواو واليون ليس
 بجمعوا مونقا اما بالهزة والتا في المعركة العاقل
 الذي لا علامة عليه من حيا غنية علامته داخل في السور الاول
 والعراي صفة للذكر وعبر العاقل عن ايام معدودات والقلوس
 مصغر ما لا يعقل عن حيا مت واما ذلك موق في السور
 خلافا لاهن مصغر القائل بان حذره ما لا يعقل ان لو تكر
 العرب جمع بالتا حيا ساخر حيا مت وسراقات ولا تكر
 استغنى بلسان ورد عليه الاستاذان التميم وفيها
 قليل قالوا بجمع اليا في الباقى فاذن كان هو الثاني
 ان يبين هذا اما هنا واما المعرب واليتي حيث يبين
 شروط الجمع بالواو واليون قولا قولته
 وتسد في هذا التا وتذكر اورد مصغرا وحيدا
 والمسلم به المقصود في المسئلة شاطو في قولته فالان
 اقلب الى اخره المنقوب من جمع التا حيث يحذف منه
 لغير المنقوص والمنقوص من بين التا في جمع التا حيث

تستخرج قولنا في جميع الجبلية يسكون الجبل وفي صفة يقال
شأن الجبلية انما قل لبنها وربعه يسكون البنا وهو صفة بعض
معتدل القائمة دم قولنا في الجبلية وربعه يفتح الجبل والنا
دم قولنا عن جمع الساكن وقيل لما لم يمت التاء في الجبلية لكونها
صفة المحدث ولا مذكور لها انها شاة الجبلية اذا قل لبنها
صار كالتاء في لزوم التاء عن جفنة وصفة وقال
ابن الفاحب ربعة ولبية وصفا السمين ثم وصفهما
وروي ذلك الاصل بفتح الهمزة دم قولنا في جميع
عيرات التي اخوة الشدة فيمنع وجهين احدهما جمع
بالاند والتا والثاني في فتح العين والفتحة تسكينها لانه
مكسور الفاكديمية فلم يكن في ياءه حلق فينبط من الاتباع
وابن الجلب حبلى في فسانية جواز السكون والفتحة في ياءات
من غير مشدود لفتح منها بل قال باثرو ذلك ان حكم غير
حكم ما تقدم فعلى هذا يجوز عيرات بالفتح وعيرات بالسكون
ولا شذوذ في واحد منها من جهة اقرار العين ونقصها ٥٠
قولنا في جمعة بالان والتا لانه وان كان موقفا الا ان
المعنى العادي من الملاحة لا يجمع هذا الجمع الا اذا كان علما
لما قل كما مر منه قولنا في الموقوفة بكسر الميم يسكون الصنية
الطعام تصح قولنا في المكتف او العدم وهو
العظم الثاني انما خسر في وسطها دم قولنا ومن الضرورة
اي المكتف لان العين قد تسكن للمزوجة مع الافراد ٥٠
وانتد كبر كونه ياء وياء الاكبر موقفا قولنا يسكون العين
واذا مضوا ذلك في الافراد على الجمع اولى قولنا وحملت

مرفعات

مرفعات الياخذ بتسكينه الثاني المرفعين والمرفعة خروجه
النفس باثنين تصح قولنا في المرفعات التي اخوة قامت
ربيع يسكنون يسكنون اي على في سره حكيمة كذا كذا النعام
الذي له مرفعات يسكنون وبها لا يصل اليها وريق يسكن
للسكنين اي عالم بقدر يكما وسبح اي حسن البور قوله
وذلك عن فاضل ليس هذا من موقوف المسئلة في شي لان
الاقام انما هو موقوف على ما حدثت لانه والقاضي ليس من
المحذوف اللام في الافراد ومثله يقال في شئ قولنا في
وشح في المسلاح سبي الرجل ينشئ شيئا من باب تنحيز
منه في ما ينشئ وينشئ في ما لم يولد فيقال شيئا الاسم
يسمى شيئا من باب مقل اذا لم يولد انتم جمع التكسير
قولنا في الاسم الاخره لك ان تقول هذا الشرف صادق
على جمع المذكور السالم فان اخرج ما من تنقيده لا يجوز واحدا
لا لصيغته ورد صنف في صنوان الا ان يقال ذلك التثنية في
نية لا تتعال لانه اعرب الكلمة بخلاف صنوان
قولنا وقسم المصنف كذا اي المراد في شرفه بقوله ٥٠
واعترض ما لا لا تقدر به لانه صنوان من باب زيادة ٥٠
وتبدل شكل وتحم من باب نفس وتبدل شكل لان للمركبات
التي في الجمع غير المركبات التي في المفرد انتم واحباب في
التثنية ما لا نظر في ظاهر اللفظ او ان لا يفي بقدر التثنية
يؤخذ من كلامه في التثنية قولنا كمصنوع وصنوان في ما
العصا اذ اخرج لثلاث او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة
منهن صنوان الاثنان صنوان والجمع صنوان بوضع النون انتم

جمع التكسير

فالفرق بين حقيقة الشيء والحج ان يكون الحج حادثة ونزلة
 المشتق غير حادثة **قوله** كقوله في المسحاح والحقه وان عليه
 والحج بحد ذاتها والحقه السكون فنية والتاخير من واد
 لانها من العظامه انتهى **قوله** او من اي باذراة والنسب
 وتهديل الشكل **قوله** في غير الزايات التي في الحزب ذلك ان تقول
 هذه المعايير لا تتفق فتعني حقيقة الواحد حقيقة بل حقيقة فعل
 الواحد ان يقال ان لفظ الحج غير لفظ المنزلة **قوله**
 ولا سراي يراق يقال للواحد والحج من الدرع حلي **قوله**
 وهما ان يقال للواحد والحج من الحلي **قوله** الحليقة اي الحلي
 ومن وقع شاعرا للحج **قوله** الم تسمى ان اللامه لغزها فكيف
 وما دعي هذا من شاعرا وفي الحصر ان اشرا الذي في الدنيا
 على العمل وعلى شاعرا قال سيبويه وزعم ابو الخطاب انهم يقولون
 شاعرا في تكسر شاعرا للحج بلفظ الواحد **قوله** وكسر في
 شرح الكافية الى اخره وذكر للحلي من ذلك كذا في مكتبة الفهرست
 ونوق كذا في زاد الامم ابن هشام **قوله** عفتان
 بكسر العين وسكون الفاء هما عفتان فو قية فالع فتو ليع
قوله وكذا باقية فانها في حلة الامم ونظير الحلي وفي الجمع
 نظير كرام ابو حيان **قوله** وهذا من جنس اي على انفسهم
 وان كان بعضهم قد شاء فيكون ذلك من باب فاك ابو حيان
 ب **قوله** وهو التشبيه وعدها لكن يكمل عليه ما في الجمع
 انهم قالوا هذه كفرة واحدة وكذلك الجمع وقالوا هذا كفران
 فكذا نظير ذلك في الواحد فلك في الجمع وفي التشبيه ولا
 يمكن ان يقال فيه بما قيل في ذلك ان فعل ليس من اوزان الجمع

فلتبث

فثبت عدم احتلام هذه الطريقة للحج دم **قوله** مستقيا
 عن تقدير التعيين اشار به لك الرحلة ما اشار به من كونه اسم جمع
 وذلك انه على هذا الوجه لا يحتاج الى تقدير التثنية وما على تقدير
 كونه جمعا فيحتاج الى تقدير التثنية كما هو خلافا لاصل م
قوله قد دل على ان القلة الواحدة قد تقرب السعد بين علي
 اقله والكثرة بان جمع القلة والكثرة من الثلاثة الى العشرة
 اكثر من الثلاثة الى ما لا نهاية لولا الفرق بينهما من جهة النهاية
 لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشيخ في قوله عليه السلام
 انية من باب القلة عن الكثرة لان التكرار في قوله القلة
 الى اخره اما الضمت هذه الاوزان الاربعة في القلة لانها تصغر
 على انفسها نحو ايلب واجمال واحيرة ومسيبة بخلاف غيرها من
 الجمع فانها تفرق الى واحد في الصغير وتصف في الجمع يدل على
 التكثير فتصح وعلى من يقدية استعمالها في تقدير التثنية
 واشارها منه على ساير الجمع ان وجدت انتهى **قوله** من جمع
 قلة اعتر من بانه كان المناسب ان يعربت القلة لان جمع
 ههنا واقع على اربعة الفاخذ الى ان هشام والجواب من
 وجهين الاول ان جمعا لجمع قلة فصار التثنية من كالتثنية في
 وجاب عن الادة القلة الثاني ان القليل اذا هو هذه اللفظ او اما
 مؤنثا تافكثرة فالكثرة ههنا بهذا الاعتبار سبوطي
قوله جمعا النقص وقال ابن حزم في جمعا السلافة معروفا
 بين القلة والكثرة والظاهر انها لم تطلق الجمع من غير نظر الى
 القلة والكثرة من حيث ان قولها او تكليف الى ما يدل
 على الكثرة في بيان قوله واسيا فها لم يثبت الي ما ذكره علي

ن

وغنى الحق غشا قايوس قواشه وحزيرة للزبدية من الشاخص
 ولو قوة لم تلتفت قواشه لغناهم فغلان في قتلهم شيئا مثل
 عمر فيهم على عرات ومثل ادو فيهم على اوان قواشه على سرده
 بجم الامداد والرا الممهلين طايير خنجر الداس قبل وهو اول
 طايير صام به تعالى بقتل قواشه وفي جوفه الخيم والرا واد
 والذال المجهه ضرب من الغار تصيح قواشه في الفس باليه
 والعين المجهه والرا الممهله جمع لغز كهمزة وهو طايير كالغصاة
 جها الساقير بقتل قواشه في جوفه موصوف بذلك هذا صمغ لان
 الغلسه تفتني الكثرة والكثرة دليل القياس ب قوله عند كوا
 يتناول عن قضيب قواشه وقوح هو الكسر السهم قبل التبريد
 ويركب بصله مصاص قواشه وعيل هو واحد العيال وجمع بون
 عاصيل تصيح قواشه مصاصي تصيف يريد بالضعاف
 ما كان عينه ولا سمه مرنج واحد حصيد قواشه او اهللال
 او اللام ب قواشه نحو شاش هو حدة مغنوعة وتايير
 قواشين وهو الذاد ونتاج البيت تصيح قواشه وابيه
 اصله ابتكوكذا الزمه اصله انمه قواشه قبا اصله قباي
 ومثله انا قواشه يعني المطر يكون مذكرا سريوطي
 قواشه لخواجر قال ابن هشام يستقي منه اجمع والجمع قواش
 والجمع فانه الترموا في جميعها جمع السلاحة ولا يجوزون تكسرها
 ولم يستقها الساطق قبلها سريوطي قواشه وصغيرين متقابلين
 اي احدهما للذكور الاخر للثمن في حمية هطل او نحو افضل
 فاربها افضل وفغلا وصغيرين ولكن لا تقابل بينهما دم قواشه
 نحو الم الى لغزه الامر عظيم الامر بفتح الكاف وفي حشقة المذكر

واذر

واذر بفتح الهمزة المدد ومة والدال المعلة عظيم الادرة بفتح الهمزة
 وسكون و هم للمضيه المنتهية ورتنا بالراء المعلة والشاء بالهمزة
 واحاف من الرتد هو اسد اناضول بالهمزة وغفلا بالهمزة الممهلة
 والنا من الغفل بفتح العين والفاء وهو كذا في قتل المرأة
 يشبه الادرة للرجل بقتل قواشه رجل الهمزة كبير
 الامة بقتل قواشه والاطلاقه هذا الخ اول اندك لاهل على التثنية
 فدخل منه كل ما شاء المشايخ في الوقت والوزن فان حصر
 كلامه بالمتابيع لخصوصية المثال لم يستطع لخرج المزدحم
 لما في في الخلقة فتعين النظم مرادى وما اوداه من عدم
 صمغ لانه اذا حصر كلامه بالحقا بطلان كان في المعنى لتفصيل
 وذلك كما يري قواشه وانك تقي الى اخره صده طوي
 للبديان ما قد كنت اخره قواشه والجل بفتح الجيم التوت
 جمع بخلا من الضل وهو عة شق العين والرجل الخجل واليمين بخلا
 واشاهد في تحريك الخيم قواشه وبارك يقال بعد يبارك
 وناقة بانه اذا انشق ناعما وذلك في السنة التاسعة ورمعا
 برك في الشحنة وطم برك يسكون الزاوي في القاموس انسه
 بارك اي برك برك برك يعني بغيره فاعلم هذا الاصل برك
 باسكان الزاوي متمسكا للشرح في اشياء هذه المنيه جها من
 الكلمة لان يكون الاصل علة لغز وسكنت تخففنا دم قواشه
 وعابذ بالذال المجهه قواشه فائدة قوله جمعا اي مع الله عز
 من اول الساب قواشه بقول ابن السراج انه اسم جمع لجمع قواشه
 المنية عليه الى اخره فقد جعل السر بفتح اول الدال وفي لغته
 افضل من ذلك ب قواشه لاسم رباعي مذكر كان او مؤنثا

الاستقامة

ويدخل فيه نحو طامات قولك مفصول مقدم للقد وقاعا
 فقد ضمير اللام قولك غوفذاك عجمي جماع الواو من مخرج وهو
 معتد العذار من اس الفرس خلف النامية قولك غومنا
 ليخرج الصاد اي جازقه قولك غومنا وور عليه الى اخره وتجاوب
 باب المعنوم فيه تعسيل وذلك لا يرد وجب قولك غومنا
 مفصول بل المعنى فاعل قولك غومنا بكسر الهمزة جازا
 الفرس ونفسه المخر وجماع بها ملة مكسورة وجماع بها العنق
 للستبر حول العين وهديل هو الاعلى الذي يقبض عليه الجناح
 ووطا ينفخ الواو ويحمل بين الضمير والضمير قولك غومنا
 بمقتضى قوله الموت من الموت والضمير من الشاية من الموت
 قولك غومنا الشا الى اخره افرام ايضاً والشا يجمع شية
 ولم الملمات من الهمزة وفي لوت بين الدجوة والكثرة والشمات
 جمع لشد وهي الهمزة للركبة فيها الاسنان والاسنان بكسر الهمزة
 ليخذه منه السائر قولك غومنا ومثل هذا لا يعرف قال
 ابن هشام اذا اطلق الذقة في ذم موزعها كان الاطلاق
 بالنظر الى ما يمكن اعتبار من الحالات لكونه جاعداً او شتفاً
 او مصصاً او معتلاً او مدكلاً وموتاً او لما قبل او بعده واذا
 قيد بالاسم فلا تأخذ الصفة وكذا بالعكس وكذا في الباقي
 فان مثل مثال قبل تأخذ خصوصاً عند ذلك انما كان نفس
 ما هو موزع من كلامه على المثال كوصف هكذا الصلابة
 واصطلاح غيره من اهل العلم وهو القياس سيوطي قولك غومنا
 بهم بعض الموحدة وسكون العا الشجاع الذي لا يورى من ابن
 يوتي قولك غومنا بعض التميميين الى اخره عبارة المرادي عند

قولك

قول المصنف ومثل الاسم رباعي الى اخره المراد عند بعض تميم
 وبعض طيب فتم عين قبل اللغات تحفيتها فتميل في الاسم
 فتم فلا يصح في ثمانية جدد وقيل مطلقاً في الاسم والصفة
 والى هذا ذهب ابو الفتح والشلوبين والمصنف انتهى قولك غومنا
 من هذا المخرج رابع الى اخره قد يحيا بانه محمول عن اقبله تحفيتها
 والكلام في الامتثال قولك غومنا اسماء تاماً اي شتملاً على
 جميع امثاله قولك غومنا صفة بكسر الهمزة الموحدة تعدد
 قولك غومنا ذرية بكسر الهمزة وسكون الواو بالموحدة تعدد
 قولك غومنا وقطع شاف حذو حة فشين مجبهة ساكنة فعلمت
 موحدة دم قولك غومنا في نحو لم الى اخره قال ابن هشام قال بعضهم
 اذا كان الحكم شاملاً في جميع الباب لم يجز ان يقال في التفسير
 عنه يلزم هذا الحكم في نحو كذا الان ما بعد نحو يخرج عنه او يكون
 غير فعل وعلى هذا لا يدخل من طريق الوضوح رام في قوله في
 نحو رام وكذا العجمي من قولك لانه انما يحل على نحو ذلك لا عليه
 نفسه قال الجواب عنه انه ان اراد انه لا يدخل من طريق وضع
 القسط فسد بل يدخل من طريق المعنوم لانه انما يريد في نحو هذا
 ما هو متضمن بصفته فكان ذلك عجزه ان يذكر صفة ذلك
 الشيء الذي ذكر بعد نحو وانت لو فعلت ذلك لدخل قطعاً
 كذا او اذكره على هذا الحد سيوطي قولك غومنا ما تقتضيه الامتثال
 الاصطلاح في مثل ذلك حركات صفات التمثيل كما
 قولك غومنا شري ليس على فاعل قولك غومنا وادامه لزم
 قولك غومنا وراميه موحدة ومثل ذلك بطا قولك غومنا ومثل غير
 عاقل من الصراة ليكون معتل اللام لامر المنزلة والاكاء جميع

اللام زقوله وشارب مصحح اللام قولته ورد في براهن الجمع
 فثباته مشددة على وزن فاعيل وهو البصر المنقطع من الوجه
 والباقي ان تقول ان والدمية وان تخطف البصر وان تخطف من الوجة
 فمنها غلط وقد سمع في جميع هذه الروايات قولته وشاع عن كاسل
 ويحل فيه شارب قولته ان يكون معطوف اليه مع انه معطوف قولته
 وزمن مبتدأ وما لك وموت عطوف عليه وقدر خبره وبه متعلق
 انتم قولته ما اشبهه في المعنى من كونه دال على هالك او تجميع
 ليعني ولو في غير الموصوف به ليدخل فيه قوله بعد كما حق وعق
 وسكران وسكرى واغني عن هذا التكلف قول ابن هشام عمل عليه
 ستة اوزان ما دل على انه في اخره زقوله كليت اصله ميموه
 اجتمعت الواو والياء وسقط لحيته بالسكون فقلبت الواو ياء
 وادخلت الياء في اليا تصريح قولته ذرب بالذال المجرى اي حاد
 قولته لنزل الى اخره وفعل فعله ورج قولته اي حاد
 نحو قولته والوجه الى اخره اي والوجه قلل فعله في جمع
 فعل وفعل لانه لم يوضع له الا قليلا ب قولته نحو ربح
 الدرع حشر النساء ونشر بك الحيا والاعمال جوهري قولته
 نحو غرور بالعين المجرى والراء من الكفاة وهو عند الفراء
 الغرور وعند غيره بكسر ما تصح قولته هادر هو الذين اذا طهر
 اعلامه واسفله يوق جوهري زقوله على العلم حار الوجه
 الغلوظ ورجل علم شديده على علم من باب نبت اشتد
 والعلم الرجل الغنم وبعض العرب يطلق على الكافر مطلقا
 والجمع علوج والعلاج ورجل استعمل الرجل اذا خرجت لحية
 وكل ذي لحية على ولا يقال للمرد على مباح قولته ١٠

وبالضم

وبالعصم اللام الى اخره اخذ الحذر من النسبة لغير فعل فحصل
 للحدوثي كان غيره سماعي فلا افر فيه للتفسير ب قولته
 مصحح اللام خرج العسل كرام وقاض قولته على فاعل
 وفاعله يدخل حكمه وما بعد شارب وشاربه قولته
 وشاربه البيت احقر من جاريه من جاز فانه وصف ب
 قولته ونذر فعل ايضا الى اخره فترده اشارة الى ان اخلا
 لدرجات في ذلك ب قولته لنزل هو الذي لا سلاح معه والجمع
 اعازل ب قولته وخذله بشاربه والادال مفعلة متلينة
 السايين والذراعي تصح قولته وقل فاعينه الياء متلينة
 كلامه متح في ان ذلك عام في فعله وفعله لئلا منها وفي
 التسهيل حقه افعال فقال وهو كعمل غريبا في العين ولفعلة
 مطلقا وشروها بوجبات على ذلك غير متعقب له ب قال
 قوله مطلقا اي سوا كان ياء العين ام غير متعقبه وجبات
 وفيه وشارب لمرار احد من الشواخ لمع ب ذلك على
 الالفية ولا بد من هذا لانه من سويل فليت قاله في شرح
 قول التسهيل مطلقا ما فيه راجع الى فعل وفعله والضمير
 التعميم والاسم والصفة اسمي وحيث ذكر جمل قول التسهيل
 ولفعلة على غريبا في العين ايضا قال ابن هشام قالوا اما قبل
 فقال فيما عرفت الياء من نحو ضيق واصناف للتشديد لئلا يتبع
 الكسرة والهمزة الياء كقولهم اياها رافعا ليعرف ان التشديد لان الكسرة
 على الياء فيها قال وهذا الذي قالوه منتقص بامور منها
 انه كان ينبغي على هذا ان يكون ثوب وشاب منبثقا وهم
 لا يقولون به انما يشترطون في فعل ان لا يكون عينه ياوه لا

تفسير
للحدوثي

ليت مینه با صول و قد يقال يقتصر في الما من مالا يغفر في الغل
 ب قولك و فعل ايضا هل فيه فب و كرب قولك و مثل
 فعل و انا قال ان هناك يقتضي طاهر فان ما فيه انما هو فعل
 في انه جمع على صال و ليس كذلك و انما يريد ما فيه تاو و هو وزن
 فعل به و لما تبارك له لتساعد فيه سيوطي قولك نحو رقبه
 و رقاب قال ابو حيان و حسنه و كان قال السويطي قال لعمري انه
 لا يشترط ان يكون انما و لم يقدره به في السهل انني هذا مخالف
 قول الشرح انه يشترط فيها ما يشترط في فعل انتهى قولك و مثل يمشي
 فرد و مثل قولك كوت قياسه جيتان قولك نحو محدي قياسه
 ب و المدي هو التثنية الشامي و هو غير المدحج مركب قولك نحو خرج
 تقدم ان قياسه جيتي قولك و شاع في وصف الى اجرة قال السويطي
 قد يقال ان قوله فكلما يا و انشبه ليس بغير جيت لان فكلان اما
 ممنوع الصرف و مواشيه فكلان اما منصرف فكلان فكلان و هو
 انما يظن بالمتنوع الصرف به لئلا يفتحه اياه في موضع الخبر تنويعه
 و انشبه باطل لانه ليس له الا في واحدة و في فكلان انما يراد
 بضم لان المتصرف خطأ اصنافي و جميع احدها متعريفه فكلان
 و الثاني انه اما انت له الا واحدة و هي فكلان قال و لو ان
 ان مراده جنس فكلان و ذلك في مثل المعروف و المتنوع الصرف
 و اما منع صرفه لانه علم و فيه الزيادة فهو مثل فكلان و سيات
 سيوطي في يظن على فكلان في مثل سكرات قولك و انشبه
 بمعن الكوا و قولك نحو فكلان يقال رجل فكلان و جميع
 الخشاشي صامر البليج جوهري في قولك لا يبرد فيها ايم
 المذكور ان قولك يقتضي الاطراد و قد صرح باطراده في ما

في العدة و شرها سيوطي قولك و الزمها من بالنية لصنع
 التكميل فلا يثبت في التخصيص قولك في اي نحو اللغة
 قولك لا يجاوز الى اخره فهو ما بينا الفضول او لا يستعمل غير فعل
 لمن جمع التكميل في نحو طويل و طويلة قولك و ما عجزنا في
 هذا فيفتح قولك كراج الدين التفسير فيفتح في الرابع صباح
 قولك كسرحان بكسر السين الذي مصرع قولك و فيقول
 فعل الى اخره قال ابن هشام في عبارة فاسئلة لا اصلاح لها لان
 المنصوصة و الغلبة متساويان قال و لا يمكن ان نقول ما قلناه
 في باب التمدد او بعد لولا غلبا حذفت الخبر جيتي سيوطي قال سب
 دعوي المناقاة ممنعتان دعوي تخصيص فعل بضمول جعله
 حقيقا يقتضيه الى عزوه من الدوران و عدم المحاورنة يستفهم
 تقييده بالغلبة لا قري انه يصح ان يقال زبده لا يبقا و هو و
 في انشائه و لو سلم كان قوله غالبا في بنية على التعميم في الخصم صرا
 قولك و غير و غير و قولك ايضا انما في موضع او على غير القياس
 تخرج و عليه فيستثنى فعل يفتح الفاء و كسر العين من قول المصنف فما
 سبق و هو ما فعل فيه مطر و عن انشائه في سبابا فعل بود و عليه
 فنقول ان من جمع الكثرة في هذا التثنية و شوبه قولك و ما
 في اسم على فعل الى اخره قال ابو حيان و لم يصحح الا مضاف ان فعلا
 و منولا في اسم فعل جيتي المير في الكثرة كمثل في الغلبة الدانة
 يجب التوقف هنا في البحث على اسماء جملة العرب منها فان لم
 ينفذ منها واحد نظروا في ما ذكر من بنية للجمع فان
 جمع على واحد منها او اكثر اشبع في ذلك ما سمع فان لم يرد حيد
 جمع على واحد من هذين على التثنية سيوطي في كلام ابو حيان

فاثروه ب قول **نعم** وفيه ذاك المذكور من المنافع والمقتل
 فقولنا قل اي مع هذا الغير على افعلا يجوز ان تكون الاشارة
 اي وفيه افعلا في المنافع والمقتل كقولنا اشارة الى ان يكون الاشارة
 معه وان يكون الاشارة الى افعلا وافعلا على التوزيع اي وفيه افعلا
 فيما تقدم وفيه افعلا فيما هنا من المقتل والمنافع ب قول **نعم**
 وتبين بطلان ما لا يحد فيهم فهو منفعه من غير افعلا معقول
 وبطلان المبراة اسم وصفتة للشيء ب قول **نعم** مع نحو كالحا غير
 هنا محمودون ما قبله لانه ذكره كونه من حيث والى كالحا مقدم
 اعلى انفسه على النقص وهو الثالث الاعلى وفيه من فراض
 مصباح ب قول **نعم** معطايح بالفتح بلطافه وبالكسر لانه فيه
 جوهر ب قول **نعم** فاصحا هو جوهر البهيم الذي يقسم منه
 اي يدخل ب قول **نعم** ما تافه الف زاوية خرج بالزاوية التي
 ادم فانها يدل من في الكلمة فلا جمع على افعلا على افعلا
 او ادم ب قول **نعم** نحو خورق الواو وفيه لهما في الكلمة
 وفي القوس للزريق مقر للثمنان الاكبر انتهى ب قول **نعم** وبالكسر
 هو المظالم راسه ب قول **نعم** نحو حاجبه مع في هذا المظالم وحاجبه
 في يجوز ان يكون حواج جمع العاد مستغنى عن حاجته ب قول **نعم**
 ود ولفظ ما لها للجمعة والتماس دخان كذا بان دم ب قول **نعم**
 وعنان بالمثلثة الدخان وزنا ومعنى اكثر ما يستعمل فيما
 يتكبر به مصباح ب قول **نعم** نحو وايدما لغيرهم من الكنفوق
 من الشعر فاذا كانت مرسله فان كان ملووية هي طليعة والدواء
 البطلان العامة والدواء طرف السوط والجمع فواي مصباح
 ب قول **نعم** نحو الحال بكسر الشين مقابل بين وفيه حواج تيب من

جمعة

جمعة لتقلب وجهها بشا ولا تصح ب قول **نعم** جزء وهو من
 اهل خاصية تقع على الذكر والذكر وللنظر في دور من حيث يقال
 رعت الخزور مصباح ب قول **نعم** معطايح بلطافه وبالكسر لانه فيه
 ووعدا الوعد فنا وعنه وبات كنفوق من حواج في جعل
 وكف امصاب الكنف والهيل والنبات للتمارين المصباح ومن
 غنق حوتين قاموس ب قول **نعم** لاسية لم يقيد في التوزيع
 بالاسية في ذي النوا في الجود منها ومن شاربها بالاطلاق
 ب قول **نعم** كذا هو كلامه في اخره وشيوع هذا الظاهر صاحب
 التوزيع ب قول **نعم** حراون حيم مخوفه فوالفخمة مكسوة
 فتناو حيرة وهو العظم الطين دم ب قول **نعم** وقربا بقاء في
 مفتوحة فوالعكسورة فخشاة خشية فوالعكسورة فوالعكسورة
 يقال بخل قريشا وبسر قريشا وهو لجهود التوزيع ب قول **نعم**
 وبالكسر البراك الاشات في الحرب والعلو كما المندرية بخاصية فارس
 جوهر ب قول **نعم** وحالية بجامه منفتحة فزاي خالت
 ديا محبة فخشاة خشية فزاي خالت وهو الغلبة في التوزيع
 قراشه ولصومرة وهي احدي زوجتي الرجل او زوجاته ولفظ
 بنق المطا المملة وتشديد النون رتبة حراشدة للملاوة
 دم ب قول **نعم** نحو علي تقدم في التوزيع ب قول **نعم** ما انتقاه
 الى اخره وهذا للتقوى نحو علي في التوزيع ب قول **نعم** مري
 اسم للخب من الدبل ب قول **نعم** حذرية بجامه من مكسورة فذال
 مية ساكنة فزاشاة خشية فزاي خالت وهي القطعة من الارض
 دم ب قول **نعم** حذرية بجامه من مكسورة فذال
 لبث الغيلان دم ب قول **نعم** وعرقوة بعين ملة مفتوحة فذال

ساكنة فمفاتيح مضمومة فواو فيها تانيث واحدة المرقوتون وجماعة
 للفتيات اللتان لسان من على الدلو كالصليب دم قول **قوله**
 والماتي بفتح اللام واسكان الهمزة وكسر القاف وبعد هاء ياء
 وهو طرف العين مما يلي اللام والهمزة دم قول **قوله** نحو
 حينئذ يحامله فيا موحدة وكلاهما ما لفتح فنون ساكنة
 فطام مملوءة فالت وهو الفظم البطن واول زايديه النون
 فاذا حذف قبل في هذه الحروف دم قول **قوله** وعرف
 بعين مملوءة وقامت حيتن فساكنة فنون فالت وهو
 الاسد واول زايديه النون فاذا حذف قبل في جملة الحروف
 دم قول **قوله** وعدو العين والهملة مفتوحين فواو
 ساكنة فلام فالت وهي قديمة بالبحرين واول زايديها الواو
 فنند حذف ياء على العدا في دم قول **قوله** وهو بفتح
 وها مفتوحين فواو ساكنة فوحدة فالت فيها تانيث
 وهو سهر صغروا واول زايديها الواو فتجمع عند حذفها
 على التماسي دم قول **قوله** ويلهنة موحدة مضمومة
 فلام مفتوحة فيها ساكنة فنون مكسورة فتشاة تختص
 فيها تانيث وهي السعة بقا فلان في بلهنة حر التوش
 اي في سعة واول زايديها النون فيقال في هذه عند حذفها
 البلاء في دم قول **قوله** وقلنوة بقاف ولام مفتوحين
 فنون ساكنة من مملوءة مضمومة فواو فيها تانيث وهي
 شيبلس في الاسر جمع على القلا سعي عند حذف اول زايديها
 وهو النون قول **قوله** فبأري اذا حذف اول زايديها
 وهو الالف فجمع الحباري دم قول **قوله** في نحو حيا يحامله

مضمومة

فتوحة فيها موحدة مكسورة فطام مملوءة وهو البصر المستنير
 البصر لوجه جمع على صا في دم قول **قوله** واورهمز مفتوحة
 فتشاة تختص فيها مضمومة فقم وهو من لا زوجه له ومن لا زوج لها
 دم قول **قوله** وفي بفتح الهمزة استثناء لانه جمع على فاء البصر
 الحاد دم قول **قوله** استثنى بواو الجمالي بضم الكا ملة اي عت
 بنيتها قول **قوله** مستثنى بواو الجمالي بفتح الكا ملة اي عت
 دون صير الي اخره قليل القول هو الاصل واوضح منه قول
 المراد لا تلك اذا جمعت صير او دخلت بين الحاء والالف وكسرت
 الهمزة فكسر ما بعد الدال بفتح في كل موضع نحو ما وجد فتشاة
 التي بعد الدال لا تكسر ما قبلها وتقلب التانيث التي التانيث
 ايضا ياء فتشاة الاولى فيها تانيث قول **قوله** ومن حذف فلام
 الى اخره كان تحميم الفتح تحذف فلام الى لانه التانيث مكررة
 فاذا فتح ما قبلها عقلت التانيث فواو فصر فيها فتشاة حاصت
 حالها ب قول **قوله** لغير ذي لب جود غيرة ما يشمل شيعه
 اعمها لال انب منيد مطعنا والثاني لال انب لانه ليس بموحدة
 فيها رية غير سديدة والجواب انه اذا ثبت حكم التانيث بمضمومة
 فالت مستطاع ان تلك المنة فاحشة لانفس الحكم من حيث هو
 فاذا قيل اجعل فمالي الغرر ما نسب من حقه فيه فالت مستطاع
 على المقصود وثبوت النسب لا بد منه سوي في غير الغرر ثم قد
 يجاب بان ظاهر عبارة القصص ان فعالي يكون لال انب فيه
 مطلقا كلياً وقول في وجها لا ذكره الشرع قول **قوله** وهو
 فمالي ساكنة البصر منه تعيد التانيث قال ابن هشام لا بد من
 تعيد التانيث في ميمون قول **قوله** واصلها فاسين بدليل ان البصر

نيت

بفتح اللام واسكان الهمزة وكسر القاف وبعد هاء ياء وهو طرف العين مما يلي اللام والهمزة دم قول قوله نحو حينئذ يحامله فيا موحدة وكلاهما ما لفتح فنون ساكنة فطام مملوءة فالت وهو الفظم البطن واول زايديه النون فاذا حذف قبل في هذه الحروف دم قول قوله وعرف بعين مملوءة وقامت حيتن فساكنة فنون فالت وهو الاسد واول زايديه النون فاذا حذف قبل في جملة الحروف دم قول قوله وعدو العين والهملة مفتوحين فواو ساكنة فلام فالت وهي قديمة بالبحرين واول زايديها الواو فنند حذف ياء على العدا في دم قول قوله وهو بفتح وها مفتوحين فواو ساكنة فوحدة فالت فيها تانيث وهو سهر صغروا واول زايديها الواو فتجمع عند حذفها على التماسي دم قول قوله ويلهنة موحدة مضمومة فلام مفتوحة فيها ساكنة فنون مكسورة فتشاة تختص فيها تانيث وهي السعة بقا فلان في بلهنة حر التوش اي في سعة واول زايديها النون فيقال في هذه عند حذفها البلاء في دم قوله وقلنوة بقاف ولام مفتوحين فنون ساكنة من مملوءة مضمومة فواو فيها تانيث وهي شيبلس في الاسر جمع على القلا سعي عند حذف اول زايديها وهو النون قوله فبأري اذا حذف اول زايديها وهو الالف فجمع الحباري دم قوله في نحو حيا يحامله

قوله وأما الخامس بزيادة ليريد بدل الخامس الأصول بل العلم
 منه وعن الرابع المزيدي دليل على أنه فان مدح رابعي مزيدي
 فتولد بزيادة أي معها ليعر من أن تكون الزيادة بواسطتها
 صار خمسة وكان خمسة بدو قوام قولك يحذف زائدة
 فجميع على مثال ذلك على من قولك السابق أو ما قبله في علمه
 زادت أصوله على ثلاثة قوام سطر في السطر في
 الأصلين مع ثبات السطر أو اضبط واحتمد والله وكسر العدد
 الكثرة فاسم من اسم العدد فقولك العادي الرابع في الأصول
 الأصول مع قولك بعد ذلك في الأصول في الأصول في الأصول
 حذفه أن يكون رابعاً في التسميل وهو حذف من هذا في الحظيرة
 قال أبو حيان فلو كان يجوز أربع كذا في وسيدع وقد كسر أو
 خامس كذا في قولك وحيد شقوه فانه حذف وشروط في العدة
 فيها أن لا يكون مدغم فيها وحدها أصليا فاستكاه كذلك حذف
 فيقال في مصور معاصره لا معاصره وأغفل هذا الضبط في سائر
 كتبه ولغيره علمه أبو حيان في شرح التسميل ولا غيره فلام مع
 اعتبار فهو وارد على الألفية سبب على وقوله أو خامسا أصليا
 أخرج العارض كقولك تصغيره قولك قولك قبحه في تقدم
 في تسمية المقصور قولك حذف من هذا فادانيد عمله
 حذفه من هنا وخامس الأصول على حذفه من قوله السابق
 ومن خامس إلى آخره فانظر على ما في هذا التقدير بين الخامس
 بشرطه ولا بعد الأتيان مع قولك في قولك في قولك في قولك
 المنة وسكون الراء في قولك طير من طير الما طير الما طير
 قولك وفردوس سائر في باقي البسائر قوام قولك

لكنه

لكنه الكليم من حساب الله أكرموا الغنى قوام قولك وقوله
 بفتح الهمزة والياء الموحدة والفتحة والفتحة المشددة واحضره
 خامسة الفلام المتصل قولك وحذف الهمزة عن متار وكل
 إلى آخره فيختار من خصصتار وفتحة داخل في قولك العادي
 الذي في وفيه تكرر بل يمتد في أو خال ذلك في هذا الثاني
 ب قولك والسين والت إلى آخره حاصل كلام المتن
 أنه يحذف السين والت لا خلاهما بين الهمزة فيرد على
 هذا التعليل أن رفع الخط لا يحصل بغير الهمزة مع أحدهما
 ويذوق هذا الخط إذا ما يرفع من قوله والهمزة أو الهمزة
 قولك مثا في الهمزة أراد بذلك فمالا وفما قبل وساء
 شابهما في العدة والهمزة وإن خالفتهما في الوزن دليل
 المشكلة التي فكرها فان نحو مدح ليس فمالا ولا فمال
 ب قولك أبو ماله مزية وتحصل المزية بواجب
 من سبعة أمور التمدد والتحرك والدلالة تنطلي معنى ومثالية
 للأصول وهو كونه للالحاق والمخرج عن حروف سائر القوام
 وأن لا يودي إلى مثال غير موجود وأن لا يودي حذفه إلى
 حذف الآخر الذي سواه في جواز الحذف وروما في التسميل
 إلى ثلاثة أمور المزية من نتيجة المعنى والمزية من جهة
 اللفظ وأن لا يفسد حذفه من حذف غيره وإشراج مضي على
 التسميل قولك في المعنى يختص بالآخره لها تدل على استمر
 انها قولك مرموس المرموس الدائمة ووزن
 نعميل يتكرر الثاني المعنى يقال ما هي مرموسا في شدة
 والمرموس الحلس أيضا جوهر في قولك أما إذا كان

الذي يبين كأنه أراد بالزائد من المم واما علاها من الزيادة والحد
 فالسبب في متعفس ليس ثانياً بل ثالثاً لأن المسم
 والمزك واحد في الصيغة من الزيادة في قولك متعفس
 أي متاخر في خلف من المتعفس وهو خرج الصدر وخلف
 المتعفس من الخلف جوهر في قولك متعفس أي المتعفس
 لأن السين زيدت للتحاق بالخرجه في قولك متعفس والمزك
 والياء من كذا ابن هشام قد يور في قوله متعفس استخرج فان
 الهمزة ليست أولى بالابتداء بل لا يجوز ابتداءه من ان الهم
 لا يكون فيه هج عكسوة وان الهمزات في الهمز متعطفة
 سبب في قولك متعفس وليد وابتداء الهمزات منها وسكون
 الهمز فيها واما في الد وهو الشدة في المضمة جوهر في
 وفي التثنية وهو الد التثنية في قولك متعفس والياء في اولها
 للشارع بيان في معنى قولك متعفس يكون مما فيه زلات
 حذف أحدهما يعني من هذا المضمر بدون العكس
 والمضمر يكون الضم في قولك متعفس وهو في السبب الموهبة
 نافذة مهيمة قاموس قولك متعفس حذفها إلى اخره
 لا يمكن له حذف التاء ولتكت حيارين وذلك بحرف العيفة
 الهمز فحذف التاء في قولك متعفس سبب في السبب
 الذي هو على المعهود والعندي الهمز في قولك متعفس
 يا وشك التثنية اعلالاً من قولك متعفس وحذفها من مثال
 من غير قال بعض المتأخرين ينبغي ان يبيد ذلك بان لا يودي
 إلى التثنية قولك متعفس التثنية من الحروف الجارية
 مما لا أصل من وجهين فلا ينبغي تنوينه إلى المضطر ولتأله

دم قولك متعفس واستثنى من أجل ان عني الضم في قولك متعفس
 في قولك متعفس وان عني من أجل مطلقاً صيغة في قولك متعفس والاسم
 فليس كذلك فقد حكم من عن بعض العرب دوايق وطرايق
 وخواتم ويبدل على ان عني ان عني قولك متعفس
 كسرا في قولك متعفس وهو الهمز الاسعة وحذفها من قولك
 سبب في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 والمنع في قولك متعفس من قولك متعفس والمنع في قولك متعفس
 سبب في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 ان جمع الهمز في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 الكثرة في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 على زنة من أجل الهمز في قولك متعفس وهو من قولك متعفس
 او فعله ينقذات في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 الوحشة في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 السبب في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 وقد في الهمزة في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 كذا قيل في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 م دوايق في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 دونا من قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 على المعصية في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 الاسم في قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس
 دم قولك متعفس وهو من قولك متعفس في قولك متعفس

يقولون انهم ذوو حنافة دم قواشند ولين بقية النصارى
لا تكسر لها لان تكسوها اسم حنفي واحد لئلا قواشند
برقة لئلا تار او تكسر قطع دم قواشند من وصف القرايات
بالج تفرق لئلا تفرق المفرد منزلة لئلا تفرق دم النصفين
هو في اللغة التفسير وفي الاصطلاح تغير حنفي من
قواشند انما هي التفسير والاصطلاح وحمل التفسير هو
المؤخر لئلا يحمل على التفسير ولم يفسر لئلا التفسير هو
التفسيرين لئلا يحمل على التفسير قواشند فلا بد من فهم
اوله لئلا يفرق كثر النكاح على كثرها ظاهر النكاح
منها انما يقصو في التفسير والاصطلاح والخاص والعموم
التفسير والعموم فكان لئلا كان لئلا ونقصا لئلا لان
يا التفسير والتفسير في من مفاعل لئلا لئلا
قبل لئلا على ما قبل لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا
كفراب او ثابته مفتوحا كثر لئلا لئلا لئلا لئلا
من قبل لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا
احتمالات فكرها ابو حيان وحريم ابن ابي راما لئلا لئلا
ويؤخذ ما جزم ابن ابي راما لئلا لئلا لئلا لئلا
لم يفسر فانه يفسر فيقصد في المراكات وبه صرح التفسير
وسيا لئلا قواشند ونبين انما قللت التفسير لئلا لئلا
دنبين لئلا في فكره قللت اصل دينا رونا يفسد بيد
لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا
لئلا التفسير يود الاشياء الى اصولها فتصير قواشند
فالامثلة ثلاثة وهي من وضع الخليل فيل لئلا بنيت التفسير

علي

علي هذه الامنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على ما
فلس ودمهم ودينار تصير قواشند لئلا لئلا لئلا لئلا
الاسما المعاملة فتصير قواشند لئلا لئلا لئلا لئلا
لا يوصف قواشند لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا
مثل ذلك لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا
تفاوت اي تفاوت في الامثلة لئلا لئلا لئلا لئلا
تفسير لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا
من القليل لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا
كاسما لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا
والدسوس عند سيبويه والحكمي وغيرهم والاصح
والغند وكل بعض تصير قواشند لئلا لئلا لئلا لئلا
قليل وصغير فلا يجوز تفسيره لان فيه معنى التفسير
كذا قيل وليس بطاهر وقد حمل ان العرب قصرت قليلا
ولعله احتراز من نحو سطر اسم فاعل سطر فانه مشابه لئلا
المعنى يراى على التسهيل والافاق شئ عليه الشارح لما لا يفسد
ولا يفسد لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا
الذي يفسر فتصير قواشند لئلا لئلا لئلا لئلا لئلا
نحوه وختلف التفسير ويظهر الفرق بين التفسير وبين اللفظ
فالمراد بغيره وفتح مياطر والمفسر لا يجوز فيه التفسير
لانه لو كسر حرفه باو ووزل لئلا لئلا لئلا لئلا
ومهم من هذا من اسم الله فهو من الاسماء المعطلة وهو لا يحل
مع قوله ولا الاسماء المعطلة وقد تعال هذه صيغة تفسير وليس
بتفسير لانه وضع هكذا قواشند لئلا لئلا لئلا لئلا

ون

قواشند
لئلا لئلا
لئلا لئلا
لئلا لئلا

يعني ان الحرف الى اخره عبارة للراي اجماع ان ما بعد يا التفسير وان
 كان حرف الهاء جري بوجوه انصرافه على حسب ما يقتضيه
 العواصم يجوز يبدوان لم يكن حرفا هاء وجب كسرهما كسرة
 ما بعد التاء التفسير لا يفسد شيئا ما قبله على ما اقتضت
 الى اخره قوله **قوله** والفاء انما يفسد ويلا بها وان كانت للالفاظ
 نحو اطرى وعليه لم يبق فمما قبلها بركات في تفسيره هاء ارسيد
 وعليه **قوله** ما كان متصلا او بميل انما يفسد
 اوان تكون تلوها التفسير متصل بها انما يفسد **قوله**
 بعلبك وحكيك **قوله** لا يفسد بكونه كذا **قوله** ما في
 اخره الفاء الى اخره يشتمل لسور الاول ومعه من ادونها
قوله الذوات وزايدا فان خرج ما قبله اصله فانه يكسر
 فيه ما قبل الالف سيوطي قال وم يخف حان اذا اخذته من
 الحسن فتقول حنن حذف احدى السينين وقبل الالف
 واد قامها في الياء انتهى وانظر الى حذفت احدى السينين وهذا
 بقيت فتقول حسنين على فببيل **قوله** على فعالين
 اسمها كان او صفة مكسورة الف او مفتوحة او مضمومة
قوله وفي تفسيره سكران او عوان وعفان **قوله** سكران
 وعفان **قوله** لم يبق الى اخره انما يقولوا
 سكران وعفان وعفان من الالف والواو من الفاء
 الى الثاني **قوله** بدليل منع الصرف فلي لا يفسد الفاء الثانية
 لا يفسد ما شبيهها وما لم يكن الالف والواو في سكران كذا
 حصل التفسير **قوله** مثله غرتان قيا سده غرتان
 سكران وب والغرتان من غرت كفتح جاع قاموس **قوله**

حار على باب سكران الى اخره قال ابو حبان فان كان ما فيه
 ومنون للزيتان جميع كثره كفتان فافتح على عاين وصح
 ذلك لا يفسد كسر عينين كثره لا يفسد على فلفظ يبدل
 يرد الى القلة وينتقل عقيب ذكره في التسهيل سيوطي خراجه
 المعنى بفساد سكران غرتان كثره **قوله** ما في الجمع
 ما ذكره من امثلة اقواله وامثلة **قوله** من امثلة
 حذره لم يبق في المنوعات هذا صريح في ان الكلام في افعال يفتح
 الهمزة لا غوا فلو ادوا لا غير ليسهم دعوى انه لم يبق
 في المنوعات لظهور كونه غير المنوع فيها نحو اصباح **قوله**
قوله ما خلاق واسما لطف تفسيره لسان العرب سمول
 اخلاق في ثوب اسماء قاصور **قوله** والفاء انما يفسد
 مد الى اخره ليس مقصود المعنى استشهاده من **قوله**
 السابق وما يفسد في الجمع وصل الى اخره حتى يكون المعنى انه يفسد
 في الجمع بالتحذف في هذه الاشياء الثمانية ولم يبق الى التفسير
 بلحذف فيها فتردها لان الجمع المضاف لم يحذف كذا ولا هذا
 فلا يبق عنه في المستثنيات وانما يفسد انه اكتفى في هذه الاشياء
 الثمانية بضمير لا يفسد التفسير فيما قبلها التفسير انما
 عن ما يحصل بالصفة فيها اجماع من ان يكون قد فعلت
 ذلك في الجمع ولا يعلم ان الالف هو السبعة منها لم يفعل
 في ذلك في الجمع منه فبما المشاهدة من قول المعنى السابق
 وما كتبت الجمع الى اخره ونحو المضاف ليس لانها من كلامه
 حكايته لا يفسد به ما ندفع ما في التوضيح وخرجه على
 ما في قول الشرح الذي هذا تفسيره الى اخره فيه نظرون

لا يوافق ان يقول فيه انقيديت قولك ما له على تشبيهة بحتم
 ان المقادير دلالة عقلية على التشبيه او النسخ وان وجود
 الزيادة مستلزم لوجود القلبية او النسخة او النسخة او النسخة او النسخة
 على معنى التشبيه استقلا او لا قولك ما له على تشبيهة بحتم
 مستلزم وفيه كلام للشاطي ويحتمل انه معطوف على قولك ما له
 لقوله جمع تصغير ومعنى جلا جمع التصغير انه دل عليه دلالة
 عقلية لاستلزام وجوده واوله جلا معناه اى دل عليه
 ولو بواسطة بقية الكلمة قولك ما له على تشبيهة بحتم
 الى غير قولك ما له اسم له الجوز فيفسد الى كل شيء
 بحيث تصح قولك ما له على تشبيهة بحتم الى اخره قال في
 التوضيح ان المعنى يكسر لا حذف كما في التصغير فيقول
 امارى القيس كما تقول القيس لا تكسر ان كل منهما ذات
 لغو اب يحتمل ان ينبغى التلخيص الا يستشبهه اقرى وفيه
 ما هو قولك ما له على تشبيهة بحتم مع قلب الواو والفتحة
 قولك ما له من قبل مشار كما من جهة قولك ما له من قبل
 او الحذف التسمية قولك ما له اختلقت التوا في نحو ثلاثين الى
 لغوه وحده التسمية منه وتبييد ما بعدك بالعلم قد يخذ
 من قولك ما له زيادة تطارية الى اخره فان نحو ثلاثين زيادة
 غير طارية مطلقا انه لا محذور له بخلاف عن جلا ومن وما
 ذكره بعد ان يكون زيادة قسما طارية اذا كان علما بخلاف
 ما اذا لم يكن علما ان له حيزا محذورا قولك ما له
 يشبهنا فان قلت فلم تعد قولك ما له التانيث كما حدثت الت
 التانيث في الاسم الرباعي او شئت التانيث كما ثبت التانيث

قول

تيل التانيث مع الاسم كالجزم منه لانها لا تعد عن تشبيهة
 بخلاف التانيث فاشبهت الفرق من تشبيهة الكلمة فحدثت كما
 يحذف وتثبت رابعة لانها لو كانت حرفا من بنية الكلمة لثبتت
 فكذا التانيث شح المنفصل قولك ما له على تشبيهة بحتم الى اخره
 فان قلت فحينئذ فصل وليت من ابدية التسمية وان لا تكون
 ضم ولكنها توافق فصيلا فما هذا الكثرة التي خرج منها ما صنع
 التانيث فنقول قولك ما له على تشبيهة بحتم الى اخره اسم مكان
 تصح قولك ما له على تشبيهة بحتم الى اخره اسم مكان
 التامع والناقنا بمن مستقيما الى اسفل ثم بعد ذلك يبين
 وشماله فوضوح مكانه مثلك الانفاذ هو مرمى قولك ما له ويرد
 بفتح الباء الواحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعد هذا
 راغلت فيما مشاة تحتية اسم موضع ووزنه فعلمنا ما قاله
 ابن القطاع تصح قولك ما له التانيث بحيث لا يرد
 ما يورد من انما لا تستقل حتى يحكم لها بحكم المنفصل ودفعه
 مع التامع ظاهر قولك ما له على تشبيهة بحتم الى اخره
 وحده ثالث وهو لما قد التامع الى الجوز تصح قولك ما له
 في معتد احده من بعد ابدية الواو واذا غنت في التانيث
 لاجتماع المثلين تصح قولك ما له على تشبيهة بحتم الى اخره
 وانما التانيث من الواو التي هي الغائبة قولك ما له
 ليرد الى اصله لانه لا موجب قلبها ما هو من الافتعال
 تصح قولك ما له لا ايهام منه مع ان سر له بليغ
 للباس في مواضع كثيرة تصح قولك ما له مراده بالتثنية
 الاخره كان الشاغل على هذا تعميم الغلب في كلامه حديث

يدخل في القاسم والقياس والقياس في كلامه على
 ظاهره اصطلاحاً وغاية القياس انه ترك مسيلة اخرى تداخل
 قوله القاسم والقياس اي من المنطق الستة المذكورة في الشرح
 منه قوله من حروف صحيح كافي وبنار وكابد الى ان من الحرف
 في حيز بنا على ان الحرف حروف صحيح ب قوله فلا عكس
 كما في منقذ قوله فتقلب النفس واقتبال او يدور قوله
 فيصير على التقليد انما هو انه يكون على تصغير اية التماسك في
 لانه يصغر على كونه لكنه على حقه لان الاول حرف ليدور
 مدغم من كونه تصغيراً حاصلاً ب قوله غير مدغم لانه
 يخرج عنه ما كان منقلباً عن حروف صحيح عن ديور كما كانت
 عن حرف لا يتحرك عن ديب فانه يدور ان في التصغير كما منقلب
 عن ليدور ذلك مستند من بيان التفسير وبنار في قوله
 قوله فانه من الوجهة او فقلب قلباً مكانياً في قوله
 وقياسه هو يدور على يتبع النطق بالقياس وقد يخرج على
 الخلاف في المصدر اذا ورد غير القياس منه ولم يرد القياس
 هل يجوز استعمال القياس انتهى جوابه وصح جمع الى اخبر
 قال ابو حيان احوال هذا المعنى على التصغير وقد تقدم للمعنى
 وللؤالة اما انك على المستعمل في الذكر على المعنى خصوصاً
 قال ب هو محجب لان الواجب في المعنى التقدم حكم المعنى على
 وهو حاصل هنا قوله فانه لا كذا في الاخر اعلم ان
 الف للتصغير اذا كانت ثانية وهي منقلبة عن ثانياً فانه ترد ايها
 في التصغير وان كانت منقلبة عن واو او ياء او مجهولة او منقلبة
 عن هرة كادم فانه ترد الى الواو فترد الى الواو في اربع صور والى

اليها في صورة واحدة حفيد قوله المرد الى اخره يدخل
 فيه الف حايض فيقال حويض وسياتي ان التصغير تصغير
 ترقيم حبيب ب قوله صاحب هو عبارة عن ترقيم
 وهو في القاموس بانه شجر ولا يصح ان يكون ترقيم
 وبه امته سنة وهو الذي في قوله ويدي عبارة للذي
 عبارة التوضيح يد يد قوله وسيد بولام هو الذي
 وعليها لا يصح ان يكون ب التصغير بواو كما في القاموس
 ثم اعلم الاولى ان الواو في الثانية ومن قال انها
 هامة هامة في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 كما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ووزنه قال وليس المحذوف فاعلم ان حرف الف في قوله
 كثير اما تحذف بخلاف العلامة قال صاحب الكشاف
 في قوله تعالى شفا جوف هارون فاعلم ان حرف الف في قوله
 ونظيره شاك في شاك والندية الف فاعلم ان حرف
 واصلاً اي من انما هو في قوله وقال في المعنى وبنار
 العين فيقال شاك والاصواب هذا ومنه من قلب او ينقلب
 من من اللاحق ومع العين فيقال شاك في قوله في قوله
 اصلاً اي ان في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 جاني شاك ومرت بقاء في قوله في قوله في قوله في قوله
 التي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ومرت شاك في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ومرت وبنار في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

ف

ت

فلا يرد عليهم تصنيفهم ههنا ام لا يخرجهم في الطرف
فلا يرد عليهم قولا في يوم الرب اي القاهية العظيمة
قاموس قولك اورد هو من الابل ما في لونه بنيان
الي سواد وهو من الطيب الابل ما جعله وبيها قاموس
قوله العظيم هو ذكر النعام قاموس قولك اورد
يجري بليق ويذكر مثل يهرب للمحسن يزدحم ويلق
اسم نرس سباق ومع ذلك ان يحاسب قاموس قولك
حطفا ابلق من ابلق ما تقوى سواد حطفا من ابلق
بالضم وقد يلق كفر وكبريلكا وابلق غيا بليق وقاموس
قولك ما لم يكن بالثابت في ذلك فان قلنا
لم يصرفنا عن اللبس هنا وكذا في قوله في تصنيف
القرع الساق حيث صنفنا محمود وحامد وعثمان
على حيد فقلت لان ما سبق في تصنيف الترجيم ليس
من قبيل اللبس بل من قبيل الجمل لان لا يتبادر
من خلاف المراد بل لا يفرق منه المراد بخلافها هنا
للمبادر من خلاف المراد ب قولك وحوب قد يقال
تصنيف حوب مع الحوقا في اورد في اللبس مصنف حربة
للديوب قولك اذا سميت مونا بنت الى اخوه
كذا لغيرهم به مطلقا واما ذكر التسمية لنبينا
تسمية العرش وتسمية المذكر وصات دم واما قبل التسمية
به او بعدها والسمي مونا فتقول ببيها وخرقة قولك
فرك او لعل الاخرى وضم لام اللزبا والفتا الحبة تسيل
قولك وفي اثنينها منه ساعة وكذا في قولك وجمع الذي

لان الذين والذين والذين ليس شي منها شي ولا هما
بل اللذان واللتان صفتان واقتان على المشي والذين
واللهي لان شرا للذين والجمع مفقود بها حسب
قوله والجمع اما في قتال من الى اخوه يوم حدة انه
في هذا المصنف الجمع وليس هذا تصنيفا للجمع
بل هو جمع للمصنف خلاف قول المصنف في والذين
فلا يردوا في الذين قبل ايها وقبل الذين بمصنف
الذين ثم اوردوا الفتحة حمة والفتحة والفتحة
بالتسوية استوفى فان فيه تصنيفا للجمع بلا اشكال
قولك فيهم الذي الذين جرم فيقال على لفة
من المصنف الذين بوجه لواء واما على لفة المصنف فلا
فرق بين الرفع والسحب والجمع قولك جرم انصاف
ظاهر انه حينئذ يرد قولك والكسر قبل الما لان لم
يكن منه انت قولك وقرق بين الحماز فليس فنقول
حذف في الما امنا لذكرا ثم ادخلت علامة الجمع على
ويخرج القرق بين الحذف فتكونا والحذف للسالكين
ان الحذف والحذف منزلة المجرود مني ملاحظة مقترن
قولك يقول حذف لانتا السالكين فحذف عندها
في الما امنا وتبقى الفتحة ولما كان في الحذف والمصنفين
والحذف ب قولك فكم الا حشر في اللوحان
واما لا اخفش فتقول اللاتي واللاتي واللاتي
منه حرف لان لا يفسر في المقام لزم ان يكون المصنف
بزيادة الالف في اخره سوي بالتصنيف فذلك لا يكون

الذين
الفا

في المنصور وهو منقول على انتم ليقول الله تعالى فعمل الخلق في
 نفس الخلق ومن ماله في النفس في العمل في النفس في
 قوله من التسمية والخطاب الى النفس فنتقل الى
 وها تباوها وها في الخطاب في النفس في النفس في
 واولها كذا دم في النفس في النفس في النفس في
 على قول النفس في ان فالسؤال في ان النفس في النفس في
 محذوفة اما يا اولها اما على قول النفس في ان النفس في
 ما اية وانما وضع في حرف واحد فلا يستقيم هذا التقدير
 دم قوله محذوف من ثلثة اوجده في راء وهو ان
 قوله من واشذوذ الف لا يناس على ما في النفس في النفس في
 بل قاسهم من كمال الصلة كما في النفس في النفس في
 ومنه لا يوجب ما يشذوذ في واجب عن هذا ما في النفس
 لم يبق القابل من النفس في النفس في النفس في النفس في
 غرض في قوله في النفس في النفس في النفس في النفس في
 ما في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 على الصالح في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 وان كان جملة من النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 لا الى العمل خلافا لما في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 تقدير لفظ في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 القياس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 اليه والوجه في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 فخر في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 وعن عمل في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في

عبيد في شريط في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 والاعمال في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 المنسوب اليه او من اهل تلك المدينة او المنسوب اليها
 فامية الصفة وانما اتفقت في ذلك على ما في النفس في النفس في
 فلا بد لها من علامة وكانت من حروف الالف في النفس في النفس في
 زيادتها في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 حيث الصفة من نفس من زيادتها في النفس في النفس في النفس في
 الالف في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 وسيا في وجه تشديد ما قال في النفس في النفس في النفس في
 المنسوب اليه يا مشددة في النفس في النفس في النفس في النفس في
 التي في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 باب الاضافه في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 فانهم يقدرون المنسوب اليه في النفس في النفس في النفس في النفس في
 ثم في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 وفي قايمة مقام الرجل المنسوب اليه في النفس في النفس في النفس في
 المنسوب اليه في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 زاد والمنسوب اليه في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 والا كان قد رتب المنسوب اليه في النفس في النفس في النفس في النفس في
 اراد الترتيب في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في
 لغوي في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في النفس في

بقوله لتعدي وجوه الخراب عليها ولو كانت مفردة
لاستشككت الصحة والكسرة عليها والجار يردى بقوله
ليلا تلتبس بها الحكام وابن النصار يقولون لمن الحقيقة
تخلف لا تلتبس بالكلية ويكره ذلك أجود من تعليل الصريح
بقوله لتعدي على نفسه إلى الخبر وعنها انشور لا يثبت
المدة في قوله أحد من الشبهات انشور المذكور الذي
من حيث كس قبل الياء ويترك عليه الشك في التلم قالوا
ان انشور لا يورد في التفسير بل الكسرة في قوله
لا يورد في قوله من ذلك معونا الخاطئة عن انشور قوله
لا في المشبه به عن الشبه قد يمنع هذا الدليل المحصور
المغايرة بالكلية والمزلة يثبت في قوله ومثله ما حقه
إسلاف قال ابن هشام فإن قلت قال في معنى ان انشور
اليد هل يقول معنى حذف الالف كما حذف الياء لان الالف
مع التثنية السابغة قلت لا يحضر على ذلك أي على ذلك
لا نفسا لهما ولك ان تقول كان مقتضى التباسك لا يحذف
الالف في الكلام لان الالف لا يبق في التثنية واليد ولكن
كدها في الالف والالف في هذه الالف مقتضى في التثنية فان
قلت ما نأب عن التثنية لتقول لا يورد في قوله جوار قلت
انشور في اجتماع الالف في وجود الالف في كلمة غير حقيقة
فأخبر الالف في قوله لا يورد في قوله لا يورد في
ما إذا كانت بعد حرف واحد في قوله وعرف في قوله
يجب وما إذا كانت بعد حرفين في قوله والمقتضى
لام عن الالف قوله لا في الالف في قوله لا في التثنية

لان من الكسرة اذا لم يكن علما ولا حاريا بحري المعطلة
لا يثبت الياء على الفتح بل يرد في قوله لا يثبت الياء
وقيد في التوضيح التسمية يكون للملك حيث قال في الجمل
اعترا لا إذا كان لامدة فان ما ينعين: العرب المعقولة
والثابت لا مبنية عن قولهم لا يثبت في قوله لا يثبت
عنا في مصر وفي الزمر المبنية عن قولهم لا يثبت في قوله
قبل الالف غير مصروف استعمل كما كان عليه قبل
العلمية من الجملة في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت
تأنيث وليلا يورد في قوله في التثنية حيث قال في قوله
فان كانت خامسة فصاعدا حذفت إلى آخره كما شملته
قوله هنا التثنية وما يأتي في قوله والالف للياء اربع الالف
قوله في قوله في قوله ظاهر ان الالف قبل في التثنية
وقد صاعن التثنية انما كانت للتثنية ولا للتثنية
بلازم ثالث وهو انشور قوله في الالف في قوله لا يثبت
حذف إلى آخره هو مفهوم البيت الذي افادته قوله
في قوله في قوله والالف والالف في قوله لا يثبت في قوله
الالف وهو ضرب من السيل في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت
بأنه على قوله لا يثبت وحذفها تنقيها بتأنيثها
لزيادة التثنية قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله
منع بل قوله الذي ولا أصل في قوله لا يثبت في قوله
الوجود فيها الفتح من هذا بيان في قوله لا يثبت في قوله
والالف في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت
بيان في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت

على السوا قولك قبل الحذف هو المختار لمن شبهها بـ
 الثانية اقوي من شبهها بالمنتقلة من اجل تصغير
 قولك لشيها اي في كونها رابعة ثانيا كالتبا ساكن
 قولك اجود من الحذف محافظة على حروف التلقا
 قولك في الزيادة وحذف الابدح من حذف الابدح
 قولك تحذف من الابدح والابدح من حذف الابدح
 الابدح منه كاف وهو اقوى من قولك لان كون المنتقلة
 الى الحذف هذا لتقليل لذهب في نفس لا لقوله وهو متعين
 قولك لاجتماع ثلاث يا آت لان اصله محيى بيا مشددة
 وبلا مخففة هي اسم الكلمة حذف الابدح وهي المدحفة
 لما ذكر مضاركة الثانية وهي المدحفة فيها محذوفة
 فانقلب الفاضل محايي تحذف الابدح التي في لام الكلمة
 عند دخول يا السب للسكنين قولك فاقول امي
 في تنقيح يد نظر لان اميها شاخو اما محيى هو وجه قوي
 مرادى قولك فقال المير وهو اجود قال كذا كذا اجود
 حذف امير حذف هو محذوف واحدة قولك ولما كان السكون
 ها اليا والنتي من قولك والنتي الى اخوة كالعرب
 انقلبا معنويا اول لاول ولا انقلب منهم لا ثانيا لافاد
 انظم ما هو الصحيح قولك شمع بالشين طيبة والحمد من
 شبي الى حزن تصغر قولك فقلت حينئذ فتنمنا ولا
 الى انقلب مع قولك كراهة اجتماع الى اخوة عبارة
 الجارية في كراهة لتوالي اليا بين والكسرين مع قلة حروف
 الكلمة انتهى وقال ابن هشام لولا تسولي الكسرات على

الذخيرة والكلمة ومن شروجه بيا الكلمة في تحريكها
 وانما جاز الوجدان في نقلها على ما ذكره اللان اسكن
 منهم من يستدبه ومنهم من لا يستدبه في الاول هو مغزلة
 عليه وعلى الثاني هو مغزلة فرائض قولك ومنهم من
 بنى للهم وسكون لها اظلمة وفي اللهم وكسر الابدح
 شين مهملة وهي الجوز الكبيرة والمراء اسم للصويح
 في التكرير قولك فوجدت في اللهم والسكون وكسر الابدح
 وهو الموضع الذي فيه حمامة دم قولك في اللهم اصله
 مدوي قلت الواو والواو العلة كسرة وادخلت اليا في اليا
 قد صحت قولك قبل حذف الزاوية وهي المدحفة من اليا
 معنول ونقطة عينه فتبدل الثانية الفاضل لها وانتاج
 ما قبلها في تقلب واما اليا السب قولك وطوبى قال
 الثار يدوي وهو يقلبوا الاول في مدوي الفاضل اليه صرف
 زيادة التنبيه مع اللبس والاقائية لسكون ما بعد حسا
 كيد وبلا النسبة تستغنى انقلاب الالف والفتي وقال
 غيرة انما هو يقلب حرف العلة الفاضل معنول والفتي حارة
 قبله لان الاول من حرفي اصالة حركته عارضة والفتي
 وان قلب الفاضل الفاضل عدة لكن الالف تقلب واما
 لاجل يا السب انتهى وانتقل كيف قلت اليا الثانية في جيا
 الحاشية قلت الالف وادع ان ما بعد اليا ساكن وميت
 شرط قلبها الفاضل وان لا يكون بعد حاسا ساكن يستلزم
 قولك فسا في حكمها في قوله والفتي اصله عود الى الفتى
 قولك فقد تفرح حكما في قوله ومثله الخوا احدف

قولته على التنبيه الى اخره لان المتن والمع قبل
 التسمية بها الزايب لمفردا قولته على
 لغة للكثرة كذلك لئلا يجمع على الاسم الواحد لئلا
 لحداب بالحروف وعراب بالحوادث في باب النسب وحققت
 انون تسميها قبل الانظار في هذا المصنف فان معناه
 تستخرج قولته التي هي في كان وحده الواو في تنوي
 به الكلام كما يفهم من قولته في شرح قول الناطق وياخذ
 الى اخره اندها عند سيبويه في تحت ان تنوي في
 المرداد انه اذا سمي به قبل التي والا قبل تنوي لانه اذا سمي
 به تحذف زائدة فهو بيت بعد التسمية واذا لم يكن
 به يرد الى اصله فينظر الى اصله في قولته لم تقلت
 اليها في الاول بعد حذف التانية قولته على نحو قياس
 وقولته حذف التانية الاولى الساكنة وقيل ان اجزاء
 التانية المحذرة الناك ان القلب على القياس تصنع
 قولته عن مفضل كما هو بلد قرب فاس قايوس
 قولته حينئذ نفع الفاء والباء الموحدة وتندب
 المشاة القعية وتبلى الفاء الغلام المتل وتصل
 الغلام الساعه بفتح قولته نحو مهيوم لا يهاك
 اجتمع ثلاث باات ولم تحذف احداهما وقد تقدم خلافه
 لان ذلك اذا اجتمعت طرعا حقيقة او حكما ب قولته
 تصغير مهيوم او تصغير مهيوم من هوم الرجل اذا
 راسد من التماس او تصغير مهيوم اسم فاعل من مهيوم
 لقب فاحيله هايم تصنع قولته من هوم اي عشر

او من

او من هوم على وحده اذا ذهب من شدة العشق تصنع
 قولته اي هو من لا منج لها ومن لا امرؤ لها قايوس
 قولته ولم يقل بالاشتباك الى اخره وعلى مقتضى
 اطلاق سيبويه معناه بان هذا ليس من قبيل اللطاس
 بل الاجال ب قولته وضل في فعله التمر قال
 في منهاج البقا اخذ قول الباق من ربي وحسن جدي
 ليترقب بين ربيعه وربيح وحنيفه وحنيق وجديله
 وجدي فان شديك يا رافعيه فويل له من هذا
 قالوا سلق وعوي اذا لا وجود له في هذا هو
 القليل الضخم لا قولهم ان الشقوب ليس بالثقل ولا
 ذلك يودي الى كثرة التغير وهو يفرق من مديح المنطق
 فلت يتعظم بقولهم سلق في سلبه مع تحقق وجود
 سلب دم قولته في سلبه كمنى كلمة الورد كما
 سلبه غير اذ فيقال سلب على التماس ومثل يقال
 فيما بعد تصنع قولته قد في وعدوي يحذف زائدة
 وهو الواو كحذف زائدة فسله وهو الياء قولته
 الرشوة هي من الجن تصنع قولته شناعي ولما قيل
 شنوي فبالفتح عن قال ارد شنوي بشد يد الواو
 تصنع قولته كسلول في التماس وسلول فقدم
 قيس وم بنهرة بن مصحفة وسلول اسم التي
 قولته وعدوي وقد تقدم في عدة الحذف فيقال
 عدوي فيفرق بين عدو وعدوب قولته ربيعه
 هو اسم امرأة السهمري كاليوم ان القناجوهري زاء

طيرى صاحبنا ومطوف نحو وزيره او ثمر زيد فقالوا انه
 يمكن ان ينام على كنف النسبة ما يدعيه انتمى قولك كنتم
 وسمع كنتم بزيادة السين لشيء المتعلق من الكسر ليدل
 بصير كغيره في قوله ليل على ان الناع على كونه الفعل
 انما هو كما قلنا فلم ينفذ الثاني على التماس في الثاني
 قولك فاصبحت كتيبي في اخره فاصبه وتوقعه في المذكر كنت
 وما جندوا الكنتي الشئ الكبر لا يذكرون اما يقول كنت كنت
 واصحابه الذي يعتمد على ظهور اصابع يديه اذ اراه في المنام
 من الكبر قولك فتنك ليلا وتقول في معدي كبر
 معدي ومعدي لانه تخاصم في قوله تزدوجتها في اخره
 فنبهها الى رام هو مقروء في بلد من بلاد خراسان وسمي
 بفتنة ما لفظ الامير من الرزق فتصريح قولك شاذ
 معزوم ان ما قبلها ليس شاذ فاعلم قولك
 بالانصاف او تصفيف واولوي فلا يكره ان يصح معه
 ابو حيان وهذا خلافا لقوله وصلحنا الثاني من الثاني
 قولك بامر او بقال في الزهراء وام سيوطي في قوله
 او عاله المتعدي الى الضم في النسب والجملة في قوله او
 تقدير اقل في شرح العدة والحد في قوله او تقدير الى الكنت
 والاعلام التي لو كانا فانا واما معرفة ما واخره في
 تقدير الخو كبري وكلا في في اليك وذي كمال سيوطي
 قولك ما لم يفت ليس قال ابن هشام ينفذ في باب
 يفتن السبل في قوله معدي وقد قال وقد ملأوا العدة
 وذلك لانهم قد خرجوا في النكاح الى صطفي ومطوفين

والي

والي منار ومنازيه والي مسجد ومسلم والي زبدون وزبدون
 والوحشة وخمس عشرة فان متعني الحلة يدان يقال قس وكان
 ينبغي ان يقولوا خمسة عشري فان النسخة الاولى وحده او الحقة
 الثاني وحده غير كافية في دفع الالتباس وبالحلة فان قول الجاهل
 الالتباس هو ادم لقوا عداها صاحب او متعني لترجع لصديقتها
 وفي المقرب مثل ما قال النحاة وفي كلام ابن النجار واختلف بين
 قولك من عطف العالم على الناس منه قلنا فان عطف العالم على
 الناس شرطه الاول فالوحيد انه من عطف المسلمين بناعلي كقولك
 ما عدا ما عداكم ب قال في قوله كونه من عطف او للمسلمين كقولك
 مثال ليس منه الدولة ما بين اواب واي فز من جافه الكلام
 الوار في كلام زبدون وهذا القرف اذا بن المستند على اياه فالتعريف
 عليها انتهى قولك وفي تمثيل الشر من كلام زبدون فكل من كان
 وفقد هو غلام زيد على ما اذا كان على الكنت ساقى رده مع جوابه
 قولك فليس من قبيل ما تعرف الى اخره ما الثاني من ان يكون منه
 بنا على ان اسما قد سميت العدة فتعرف بها خبرها على ما
 بالغة مثلا ويومئذ ذلك علمهم من تمثيل دم المالم يعرف الاول
 بالثاني يا مري القوس ثم قوله فطق اموي وجرى لانه لم
 تعرف صدره بغير الامر يسبق له اسما قد قيل اسما له على التيقن
 قولك ولهم يرد الكلام الى اخره في قوله فليس على ما اذا صر
 ليعوم عن الكلام بدليل قوله الا في واج انما الاخره ويجوز ان
 يطلق في قوله هذا الذي ويكون ذكره للتنبه على خلاف
 يوشم ب قولك لا تظنوا اني الاخره قولك وانه في
 الجمع يرد في التثنية فذكر التثنية يفي عن ذكر الجمع وانه بان لم اب

ولم لا ترد في الجمع واجب بانها ردت لكن حذفت للاعلان
 وقد وردت من هذا الوجه الاعراض بانها لم تظفر لورومها
 ردت فحذفت للاعلان او لم ترد اصلا فلا تارة في ذكر الجمع
 لعدم العلم بالردوت قولك حذفت في شاة في السوم
 وشرحه واذا ثبت ان حذفت لعدم ردوها وجوبا في
 مسكنين احدهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوبه
 يسكون الواو كعصفه قبل العت الواو والباء لم انفصها فاضلت
 اليها وحذفت احدهما وهي الها وهو من عت الشاة قبل قولهم
 في تكسيرها شاة وقبل الواو والالف ليس ما قبلها والتكسر
 ورد الدش الي اصولها فاذا نسبت الي شاة ردت لامرهما
 اثنا عشر حذفت في عتها هل تنوع في عتها العار من مسترعا
 او تورد الي سكونها الاصل فتسليم من انقلاب الفا ذهب سيبويه
 الي الاول والحق ان الثاني الى اخره انني وقبله حذفت للعت
 الواو والباء عتارة السوم فلم احذفت اليها باشرت تا التانيث
 الواو فانقلب الي التانيث وانفتح ما قبلها وحذفت انت
 الواو لما باشرت تا التانيث ففت جعل انت شاة قبلت انصا
 لتعزها وانفتح ما قبلها فتسليم مشوه يسكون الواو تنوع
 قولك حذفت في شاة لانه لا يرد في اللام وفقت العين لانها
 في الاصل مفتوحة اقبلت اليها التانيث فكتب اليها وينسب الي
 في دم قولك حاز الوجهان فتقول يدي ويدي قولك حذفت
 الرابع اذا نسبت الي اخره لعل هذا الرابع معام من كلام المعر
 لانه لا يجوز في التشبيه عنوان في عين الوجهان ومن لم يرد
 اللام حذفت عوضها قولك حاز الوجهين حذفت الوجهين ليس لانه

يجمع بين المعوض والمعووض قولك حذفت للفارس مذهب سيبويه
 الى اخره قد اتفق من والاضطر على انك اذا نسبت الي الرب
 خفيفة الباردة المعذوف ولم تحرك بل تزداد الا اصلها
 من السكون فتقول ربي ملكان المنعيبين فندب في المعر
 ان يقيد فتقول عالم يكن معضعا دم قولك حذفت يدي يرد
 المعذوف وقلب اليها واوا كراهة لاجتماع الكسرة والياء التثنية
 قولك ما اصله السكون وهو ما عدا ما عدا الامثلة للذات
 دم قولك حذفت يدي بفتح الدال في النسبة الي يدي وهو ما
 عينه ساكنة في الاصل اثنا قادم قولك حذفت انتا
 لانها ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولا ينافي
 في الوقف ما قال في التانيث وذلك من كونها عاملا في نسبتها
 معاملة ما التانيث بدليل سيبويه في الجمع انتهى وحيث قالوا
 اخوات ومبات ولم يؤولوا النحان وبيتان ولان يفرق بين
 الجمع والنسب بان الجمع لا ليس فيه بخلاف النسب اخذت
 التانيث وليس المنسوب الي التانيث بالنسب الي المذكور يقتضي
 وقد قيل لا ليس غير مرعي في هذا الباب حازم قولك حذفت
 فتقول اخوي ويضي قضيته وجوب للبر فيها وهو المنقول
 وان اقتصق لما قال النحان البيت بالدين جواز المبرين ولعل
 مراده انها حذفت مع اواجب يرد لانه (قولك حذفت في الومل
 خاصة وتبدلها في الوقف فليت بلازمة تنوع قولك حذفت
 في الوقف وتذهب في الومل تنوع قولك حذفت في كوفي وكوفي
 الى اخره قضيته ان هذه الواو هي اللام فتكون التانيث
 معذوفة عند النسب وكان وجهه انها لو اتمت ابدلت واوا

وتدغم احد الواوين في الاخرى فيحصل التشديد قولنا
 لما فيها من التشديد الى اخره وما التثنية تحذف من الالف قولنا
 فزقنا يدك الى اخره حاصل الفرق الذي ان السويعين يكون في غير موضع
 المعوض عنه فحذفوا ان وباسف من اجل الابدال قولنا
 ومناعف الثاني الى اخره قال السيد في شرح ابيات قد تقرر
 ان الكلمة الشائبة او اجعلت على اللفظ وقصد امر بها خذت
 الحرف الثاني منها سوا كان حرفا معينا او حرفا عاما كقوله من
 الكم والحمل ومن اللؤلؤ على اقل وزن المعربات مع انه لا يلزم
 التعبير في اللفظ والمعنى مما بخلاف ما اذا جعلت على الغير اللفظ
 فانه لا يشهد الفرق الثاني من اذا كان حرفا معينا او عاما كقوله
 وماتت مثالا لانه لو شهد لزعم التثنية في اللفظ والمعنى واما
 اذا كان الثاني حرفا على فترادفها في جنسها وان لزعم منه
 التثنية في اللفظ والمعنى مما لا ينظر الى الزيادة وذلك لانه
 لو اخرج قولك فولا لا زيادة شي عليها لزم سقوط حرف العلة
 للتثنية ايضا ساكنة غير التثنية فيبقى الحرف على حرف واحد وهو فوف
 في علمهم فلذا كان من ادخلها حرف من جنسها فبقا هذا القول في
 ولا يعجزه فانه لما زيدة في اخر الالف اخرج فله حمزة عربا
 من نحو وزا ساكنة التثنية وقوله هو انه لا يتردد الى اخره اي ان
 المعنى المقصود لم يتغير لا بما اذا اجعلت على اللفظ التثنية
 مع كونهما الة على معناها فبقي قولنا الى الشراي وضمان
 لتثنيه بالوضع توخذ الفرق بين هذا وبين ما تقدم له من تعقيب
 واولوي المنسوب الى لولا وحاصل الفرق ان لولا لا ياتي فاء النسب
 الى صدره في نفسنا بخلاف لوالا في الوضوح فانه يخلع والتعجيل

ف

فان النسب فلا بد من تحريكه قبل النسب وبعدة يامين قوله
 ولوي عارة المرادي والوضع لوي التثنية ووجه الادغام
 اجتماع التثنيين بخلاف كوي لعدم اجتماعهما الحيوي ولعل الشرح
 مقصد بيان لام قبل الادغام ب قوله صار ملح في فعله
 ما ينصلح من العمل قوله فتلت لوي لما تقرر ان المحذوف اذا
 كانت بدلا لعل هو فيها المقصود والتثنية واو هذا اذا قلنا
 ردنا على الالف التثنية لعلها حمزة واما من قال ردنا حمزة
 في اول لوي فانه يقول لا يلا غير ولا يجوز ولا يلا في الاعلى قول
 بعضهم قروي قاله ان للتثنية في قولنا كشيء التثنية قولون
 بخلاف سطر اللون واصطفا وبشيء بكسرا واو نقلة الشرع في
 التي يترددة الواو وحرفا وهما فوف من حيث ان التثنية
 تخرج قوله وتوحي بكسرا واو في قولنا كشيء قوله
 ونما كل اللام سائلة المقصود بقلب اللام الف التثنية كفا والفتحة ما فيها
 ففوا واو المقصود ب قوله بقر المحذوف تسمى اي في المثال
 الشاطي لم يكسر المحذوف على حرف محذوف اليه لو جعق احدما
 ان ما حذفت بحسبه فله جدد في كلام العرب لم يتل منها الا للفتحة
 والفتحة وانما انه على تسو كثر فقال لا يحتاج الى ذكره اذ الزيادة
 فيه على ما ثبت له لانه لما ذكر التثنية وما تقرر به انما انما
 عندنا لا يغير عن حاله وهو في هذا المقصد في كلامه انه لما ذكر محذوف
 منه العالم يذكر منه الا ما يجب فيه الرد وسكت عن ما الحكم فيه
 ان يترك على حاله كونه وسقته وكما انما استوفى الكلام على ثلاث
 اقسام انتهى قوله لم يحذف ال الشاطي وجه عدم الرد في ما
 حذفت عينه ان الرد عن باب تغيير الاسم ولم يرد عن بنات

الحرفين الى اصله الا ما يقع عليه تغيير النسب وهذا اللام واما اللين
 وانما فلا يقع عليه تغيير لغيرها عن النسب للوجوب للتغيير
 انتهى قوله في اسم فاعل من اري يري دم قوله في
 ويروي بفتح الياء والواو قال في القدر واصل يري يري بفتح حركة
 المنزعة الى الراء فحذف الهمزة وهي منه التي في قوله والهمزة
 في القدر مخرج وشرحه فتقول في يري يري بفتحة على الياء والراء
 فحذف قبل الياء وترد العين وهي المنزعة على قوله يري في انباء
 الحركات بعد الراء وذلك لانه يصير يري يري في قوله
 حينئذ حذفوا الالف من اربعة حركات ثانيا في قوله وقيل
 الى الحسن يري يري يسكون الراء والهمزة وحذف الالف او يري
 بقلب الالف واوا كما تقول علي وعليه يري التي في قوله يري
 قال العاصمي والغني يظهر انه لا وجه له وعين المدي وفي المنزعة
 بل لا وجه لوزنه فان قيس هذا على شبيهة ودية فباطل لان
 ذنوبك قيسا على حروفين تايينها لين فوجب رد المذوف وانما
 هذا فتلحقه الحروف للم والراء والياء فلا حاجة لرد الهمزة بل يوجب
 قلب كسر الالف في فتح شرف قلب الياء الفاضلة والالف واو اصل
 انه يجب رد المذوف ويجوز في الياء الوجهان المعكيان في قاض
 انتهى قوله في تاسي الجمع اراد الجمع النوني فقد حل التنوين
 كما كسر السالمين شاطئ قوله خطا منه نظر فقد ذكر
 بعض الاصل ان الفراء من قبيل العماقير كما قاله وكلايت
 الاثريين ونشره قوله في كسبا ويدم الرق من الناس المزاوية
 في كل واحد تصح قوله وقد يحتمل كلامه هنا بان يكون
 للواحد النريشاه الواحد والاولى كالحق اسوا لاشدوا

قوله

قوله ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود منه نظر في الصحاح
 الفرهود بالهمزة الفارقة والفرهود هي من نجد وهو جن من العرب
 انتهى فالنسر حاصلا اذا قيل فرهودي تصح قوله وسنرى
 او سنرى هذا اذا العرب كالمع فان جعل العرب على النور فسيت
 البدل لفظه لانه منفر ولفظ الجمع معني مضار مثل قوم فتقول سين
 قوله او سنرى والنسبة حينئذ الى الفرهود وهو داخل في منطلق
 قوله المصنف والوجه الذي ذكره في اخره وينبغي ان لا يكون ذلك اذا نسب اليها
 اعلا من اعلا لغة للحكاية كما علم من قوله التزم فتح العربي الى الفرهود
 وانما التزموا فتح عين غرات وارتفع فز قايين النسبة اليها علمين
 والنسبة اليها هي من دم قوله كطريق له الى اخره تقدم في التكميم
 قوله قوله لم حايك الى اخره مثله صايغ في معنى صواع قاله اعم
 مذوق دعيت الى صرف هذين اللفظين عندك فما اسم فاعل من
 صاع وحاك الى النسب انتهى قوله وعلى هذا حمل الى اخره ولله
 علم على ذلك ان النبي مع بعض بني المصطفى فيمنعت اصل الفعل
 واسم شاعر منزه عن ذلك تصح قوله في البيت جمع ريت
 قوله ولست دليل الى اخره تمامه لا امل الا ليل ولكن ابتكر
 يقال امل اذا ساء امل الليل وادج بالشد ويرا في سائر لغوه قوله
 وان كان بعضها كقولهم ان الله ولا تكن في التماسر قوله
 الى البصرة بفتح الباء فتصح قوله وهو في هو الشيخ الكبرية
 تصح قوله والى الخدين بخلاف ذلك ان تقول لا يكون خبرا الى
 علم لغة من جعل المشتق المسمى به جارا يجره وسمان زق قوله
 والى اميد هي قبيلة من قريش والنسبة اليها هي بالهمزة وبها
 فتقوا جوهر قوله شام وعمان وبها في التسهيل وقد يجر من

من احدي ياي النسب انت قبل اللام وشدا حقا عما الي كما في شي
 وفقدوا انا تمام لحنا العون من اني لكون الله موجود في الأصل و
 قولهم فيخ وزجوا في الخوة قالهم هذا عمل نظير والذي فيهم
 ان اليا اما لمعت لا فادة نسبة الموصوف الى الجرم وعنها كما في من هذا
 المقع معني رومي شي منسوب اليه من الروم كان ومشي شي
 منسوب اليه مشق وكونه واحدا انما استفيد من كون صيغة الواحد
 له في جملتها ما يدل على الجمع بل هي صيغة الاتحاد ولا يصح في الوحدة
 كون للنسب اليه اسم مع كما ان قولك قوي وكوي معناه وبدلك
 على ان روميا ليس مفرد روم بل هو واحد منسوب اليه ان روميا واللفظ
 معي له بغيره يقال قوب رومي وجور رومي انتهى قوله في طلب الله
 وذلك كثير في المسنات ووجد ذلك في الفقه فوجبه بغيره فاما
 لا لحاق الباء بجمع الاسم ومنها لا ترمي امك تقول جوي ومشي
 وعري وهو جوي منسوب اليه كما في المصنف اليه المشددة المعنى
 تالكنت وصيغة الجاهل ان الامانة فتد معني اللام فلما قلنا
 لا اياه ولا غلاميه كانت عشيبة لمعني الامانة وهو كونه
 قولهم وادعي بحمل كون النيا منه لتكثيرها بالمبالغة كالنبا في علامه
 والمثال للبعد للزايه غير الامانة قول المسنات المذكور و
 الوقف قوله قطع انطلق الى الخوة هو الحسن من قول ابراهيم
 قطع الكلمة ما بعد ما دم ايمانه قد لا يكون بعد ما شق من قوله
 المختار في المشاة القشية لا المختار في المشاة لان الوقف
 ان قصد لاداه واختار في المشاة لم يفسد اصلا بل قطع النفس
 عنه فاختار في المشاة لاداه بل لعل حال القاري واختار في
 قاله شيئا البنا في خبايه انما البش قولهم استشبا تا الى الخوة
 كقولك

كقولك في النكاية اذا استشبت بمن في الوقف عن المزا قال ريت رحله
 والاكتاري كقول المتأطيلون قال له زيد ما امر ازدي فيه والمغالب
 منك لقيامه وانتهى لكل وهو قطع انطلق قبل تمام المقصود من الكلام
 ليدكر ما فيه في الحال كقولك في سين هذا سين والفرس يتو في حيث
 التنوين انه مد الصوت عزوي قوله وقسم الى سبعة نظرها
 بعضهم في بيت فقامت تغل وحذف واسكان وتبينها التثنية في الميم
 والاشتمال المدل تمنع قوله ما بدل تنوينه الى اخره انما ابدال التنوين
 بعد الفتح لان التنوين يشد الهمزة من حيث كان اليه في الالف
 ثانيا وفي الفتحة في التنوين فادركه الفاعل ثانيا من الثابتة ولما
 يدل بعد الغنة واو بعد الكسرة يا كان كمالا واو او في
 انفسها واذا اجتمعت الغنة مع الواو والكسرة مع الياء كذا نقل
 ولم يكن في الحقيقة مع الالف نقل فتروها جاحا كما تصح
 قوله وسكون اخره مطلقا ليخبري الباء مجري واجداد
 قوله ونسبها للمعنف اليه يمينه قال ابن عسقلان والظاهر
 ان هذا غير لازم في لغة يمينه في اشعاره كثيرا جدا الوقف
 على المعنوب المنون بالالف فكان الذي اخصوا به جواز الابدال
 ب قوله يستثنى من المنون للمعنوب الى اخره قد شبه المعنف
 على هذا حيث قال في الوقف تانايت الاسم ما جعل
 اي فذا كتحضير هذا ولا ايراد معني شي لا في قوله
 كقولنا التانايت فيما ياتي لا ياتي في دخولها في هذا المعنى المذكور
 هنا بان يكون المعنوف بما ياتي في زيادة حكم على ما هنا ونظيره
 ان المعنوب يجوز فيه الهمزة في قوله التي اوقفت رايه
 الصرك مع دخول المنون معني قوله هنا تنوين ارفع اجعل

العناقا للمقد ما ياتي افادة حكم اخر له ب قول **قوله** ما كان مؤثرا
 بالما فخرج المؤث بالتا نحو بيت وكنت فانه يدل فيه التثوين
 العناك من المؤث نحو رابت بنتا واهنا سوي **قوله** فان يؤث
 لا يدل على اخره علوه بان التا حينئذ تقع حشا وورد ابن
 اوزان ان الالف كانتين والتا لو تكن معه حشا وان هذا
 اسهل من شجرتان والصواب ان المؤث بالتا تثيل ولهذا
 اجوز توجيهه وان خلا من علمية ويزيد على الدعامة والوقت
 موطن تخفيف ابن هشام **يسر** **قوله** لسكنها لا يجوز قبول
 قايمة **قوله** الاول انها يدل الى اخره وذلك لعدم لا يجزى القاد
 في اللفظ فلما اجتمع في التقدير حذف احد **قوله** وكان **قوله**
 الالف الاولى اولي بالحذف لان الطاري يزيل حكم **قوله**
قوله وهو من ذهب الى الحسن الى اخره وجهتم ان القياس
 كان يقتضي الابدال من التثوين مطلقا لكن منع منه في الرفع
 والجر ماع وهو هنا مختلف وان فصة **قوله** لا زمة فلا بد
 لها القوي منه للمعارضة **يسر** **قوله** وفيه هذا الى اخره
 لا يوجب ايضا انها اجماعا كانت في الحسم بالما **قوله** ويدل
 التثوين عنهما لذلك لعاب ابن اوزان المعتل بغيره بل كما
 يدل سيد وقمنة والاصالة لمناسبة روي الاي اولشبهها
 لفظا بالاصلية وكذا وقعها رويها وكما يتا بالما **قوله**
 ومثلا للاعتداد بها روي الى اخره للمهاجرة ان يجيبوا عنه ما دعا
 على لفته بارت زوي في الوقف ولم تكا مثله في الشعر سابق دم
قوله لو قلنا عت من باذر ايد لان كلامه في الوقت واجب
 يمنع الزيادة فانه لو قال وحذف في سوي واضطر ان يفتي كما

لروى عنه وهو ان حذف الصلة يكون في غير الاضطراب وانما التثوين
 في الاضطراب ولا معنى لذلك لمن ترك الحذف لا يقتصر بالضرورة
 بل الحذف هو المقتضى لما لكن حال الفصل لصلال الوقت وحينئذ
 فتوله لوقته صلة الحذف لا بيان لمصلحة غزي **قوله** ولا معنى
 لذلك معنى على ما مشي عليه هو والشافعي من ان قول الناطق في ترك
 الاضطراب معناه ان الصلة قد تحذف وصلا للضرورة واملا كلام
 الشارح الا شذوه عن ان ترك الحذف وقصاص بالضرورة فلا يعي
 فلا يعم جوابه المذكور **قوله** فان كانت معضومة او مكسورة
 اي كانت قبلها مقصورة فخرج ما اذا كان قبلها ساكن ثابتا
 او محذوف للمزيد او البنا فانما يحذف سلتها في الاختيار ما
 واشياء تقتول حشو منه وعليه وعليه ولوريدعه ولوريدعه
 ولوريدعه ولوريدعه وادعه وادعه وادعه وادعه وادعه وادعه
قوله حذف صلتها بغير ان الكلام في هذا الخبر الوصول
 يعرف ساكن من جنس حركتها فلا يجوز حذف او هو وادعه وادعه
 لتامها بالضرورة عن الحذف بل يقال في الوقت هو وهو الساكن
 فتخرج **قوله** واحترق الى اخره وقال الشافعي من قوله في سوي
 اضطراب ان الصلة قد تحذف وصلا للضرورة مما انشده سوي
 للشعر قاله من محذوف وما دعه من اللفظ لا الحذف والاصطلاح
 ويدر عليه ما قبله ساكن فلا بد فانه وقد اريد واغرب كما
 اعز به يحمل الصلة هنا مثلما حملت على المع مثل **قوله**
قوله وانما يكون ذلك لغير الابهات قال ابن غادي ومثله
 في المكودي واستشهد به بقوله اذا كنت في حاجة متروكة فارتل
 مكيما ولا تعصه انتي والانه لو كان في اخر المعراج من

الوقت من أو الضرب لأن الجمع أن البيت أم المصطفى فهو مخرج
كل واحد الله لا يكون في آخر المصير الأول وليس كذلك قال ومنه
منه أوجاهة كان كون امرئ ساء ليس قولاً صحيحاً ويوجد
أي يخذل الخلف وتقل حركته اليها إلى الأبد من قوله واشتبهت
أذن إلى آخره أي في الصورة لأنها ثلاثة وقسمتها السما المكونة
بجلاف لن وكان اللذان بل سبق هذا البيت بالبيت الأول يستو
قوله يؤقت عليها بالنون اختاره ابن عصفور وإجماع الفقهاء
السبعة على خلافه توضيح وهو ذهب في المستوفى إلى أن أصل أدن
الأما يستقبل ثم الحق الزمن عوضاً عن الكسرة الثانية كما في يوم يذ
وجل هذا يتبع وحده الوقف عليها بالألف نصراً قولاً **والله**
ومن البر والفتنة إلى آخره كقولهم هذا مع رسماً في العصف بالان
كما تقدم قولاً **والله** وينبغي أن يكون هذا الجلاف اللولبي في وجهها
مفعول على قول من يثبت بالألف ولم يلحق قولاً **والله** وبني التفسير
إلى آخره نعم أنه إذا نصب لم يكن فيه بل حكمه من قول له وأول الجاه
متروكاً الفتح ليجعل الثاني هذا منه بـ قولاً **والله** والخاتمة
الوقف عليه بالخذف هذا ذهب سيدي يوسف والشافعيين لأنهما
غير ثابتة وصلح الخلاف قصد وقت عليه حذف حركته وفتح ثنية
قياساً على الصحيح ولأن الوقت محل راحة فلا يجوز أن يكون فيه
بالمركن في الوصل يس قولاً **والله** ونحو ذلك الوقت عليه برهان
اختاره يونس الزوان موجب حذفها وهو السنين قلنا تعارض
فلا بد منه إذ لا شبهة قال ابن الرواح والذي إراه أنا الوقت
على وجهه ما لم أحسن لولا تخفيف عدته عن أقل الأصل
وإن الوقت على من قام بالوجهين وعلى من ينقض بالخذف

الحزب

احسن للمولد يس قولك **قوله** وعينه في التنوين والعكس اي اثبات
يا وبعالم ينسب كانا العكس كذلك فامدفع للعترة من الاثبات
المصنف لم يستثن للمضروب وايضا الفاضل اعانكم على المخرو
ساكن واما المضروب فتمحرك **قوله** فهو كما المصحح أي الغير
للنون ب **قوله** مخرج غيره مذهب التسهيل وهو ان المصنف
اعتمده في هذا الكتاب **قوله** حواريات جوار مر ايضا الى اخوه
قال دم ودخل في كلام المصنف ماسقط تنوينه طبع الصرقت
فاستقر ذلك جوار الوجهين فيه فتقول رأت حواري وحوار
وليس كذلك فقد نص الشيخ ابو حيان على وجوب الوقف بالياء
في ذلك انتهى وكلاهما للوامع وترجحه مصحح جوار الاثبات
والخذف في بحر جوار رفعا وجوارا ان الرفع الاثبات **قوله**
ما تقدم في المضروب وهذا معناه ما فهمه للمصنف في المنسوب
فلا اعتراض عليه **قوله** مر عا د اليه وهو يندرج في قول المصنف
ذي التنوين فلا اعتراض عليه **قوله** وهو التنوين فتنبيه على ذلك
ان يدبر ال تنوين في المحبب الناء والسابق الي النعم انفعونه
مراد ب **قوله** فاما منزه الوجهان في التنوين وبنا على ذلك ما
فرعوا وهو ان ماسقطا منه اذا وقعت عليه ردت مؤنه عن ما
هو لا قاموا زيد فاقوت عليه قلت قاصون لربوا المحبب
حذفها فاما وقت القراء على قوله تعالى عز وجل المصنف حذف
النون فاشباع القراء **قوله** وفي هذا نظر مرادي **قوله**
معتز من وجهين تقدم الجواب عنهما **قوله** وذلك لان
بالطه لا يقال لتقول هذا المصنف في الوصل فلما جئت فيه
كما اجبتوه في الوقت علان الوصل اصل له فكان اولي الاحتساب

حديد وذهب ما فيه طالع روي الياف الوقت او حيناً متعزلاً
 من الاوصاف لتيسر التفرقة واما حاله الوصل فلما لم يسع روي
 الياف وجوده على الذات وهو التماس الكثرة في كمال
 الياف اتممت الذات فتأمل انتهى الجواب ان كل من كمال
 والجواب في الرادي فكيف غاب عن هذين العاقلين حقا
 اوها الضمير فما ذكره قوله كين على السلب في من الوفي
 من حذف فاه واصل لما سي به اطلاق فاه ونظر الدمايين
 في التمثيل به قال ان الكلام في المنصور المنزلة ومثل في اذاسي
 به جميع الصنف لوزن التمثيل والعلية فلا يتبين فيه نقله
 قوله فلا ليس بتقدير الدمايين في اذاسي في قوله التمسك بالمتن
 غير المنسوب ان كان منونا فاستجاب حذفه لوجوده لان
 يحذف فاه او عينه فيتم من الاشياء انتهى ولا ياتي في ما هنا
 لان العلم في المنزلة وغيره قوله وغيرها التام في الاخر
 خرجت التاكيد وبيت فريه من التفرقة قوله من محرك
 اي معترف عليه ويق عليه ان يقول حركة غير علمه كما في ذلك
 في الحركة لان ذا الحركة لا يتحرك الساكن فلا يوقف عليه في الحركة
 لكن كما في قرب الساحة ويومئذ كما في شوا من الحاشية وعلا
 خا الاخره فاقطع الموقف فما لا على راسهم او راسهم
 وكلاهما عتق من اجزء انتهى وانظرا ان راسهم من ذلك
 مختص من استخرج للماء من ان الوقتات لا يحق جعلها
 بغير الكتاب داية لان المداية مشروعه الذي لا شيء منه
 من العدد وجعلها بغيره والا كان لما رويها بغير تفرقة فكلها
 والا يصح قوله والاشياء علم التفتين وقبح بينهما بغير

انفراج

انفراج فيخرج منه النشردم قوله مع اصنافه من ذلك
 تقوم للحركة ولا تتقها بل تحتلها فضلا عما شبيها على حركة
 الوصل قاله الجاردي تصح قوله بدركه الا وهو
 والبعير لان فيه مع حركة الشفة صوتا كما في الحروف
 يكون به متحركاً دم قوله فان كان المحرك لها التام
 فيه نحو ان كان شايها اذا المحرك انما هو التام المحركة
 هي متبدا وهي والالوقت عليها بغير الاسكان ايضا غيرها
 زقوله وان كان غيرها الي اخره شاملا لجميع الجمع اذا التام بها
 واو اديا وصلا نحو بكم فيهم والحركة العارضة نحو قل افعلوا
 لكن جميعا ابن الجاصب مع اما التام في النظر للروم والاشياء
 حيث قال والاكثرون لا روم ولا اشياء فيها التام في
 وجميع الجمع والحركة العارضة انتهى وفي معنى جميع الجمع التام في ذلك
 افاخر ما قبله او كسا وكان يا او او نحو بكم فيهم ومنه
 وفيه قوله ما لا اسكان وهو الاصل اما لان للحروف الوقف
 عليه ضمنا عليه وفيه فينبغي ان تكون صفة معناه وق
 لصنته اولا ان المقصود من الوقت الاستراحة وسلب الحركة
 اليه في تفسير هذا الوصف دم قوله في الحركات الثلاث
 اي خلافا للتا فيمنه في الضمير لصفة التفتين ورجع
 اياه في الفتحة واكثر التفتين رقيه في ضمير وقوله
 دم والاكثر منه في المفتوح فتحة الفتحة وسرعته في
 انطق ولا كما يخرج المعانيها في الوصل قال الجاردي
 ولا تدل عليه التفتين فيضمها الي شوبه صوت في الفتحة
 منه نظرها من جوارها النطق بجميع الحركات مع انه يشبه التفتين

فكيف بمنعها الهمزة قولته او اشم الغنة مناه او اشم
الحرف الصلة أي الصلة شاملا وما بعده ذلك قول القاري
واشتقاقه من اشم كما ان اشمعت الحرف را ح على الحركة بان حوات
المعنى لنتق بها انتهى وج قولته ان قتا الى اخره زيد
شرط رابع وهو ان لا يكون معنوا منقولا وقد لا يحل هذا
الشرط لان المعنوب المنقولات او ان يكون متبوعا بالهمزة
الحرف الذي قبل الالف موقفا عليه ح بل الموقوف
عليه انه هو الالف والكلام في احكام الوقوف على سبيل
ويرى على هذا للجواب الروم وجوابا ان السبيل في صرح
عنه للفتن المنسوب قال ابن هشام منقولة كوك نقف
عليه لم يرض بالمتعديت والجواب لا يجوز لان الالف في
الحرف فما كان في الالف معركا لان تعديتها لمعركا من
حركات الداهية قولته او متعديتها في قنديلها ولان المراد
بقوله يحطلا لا يشمل التعدي كما ان المراد بالخطا المتعدي
وبذلك اندفع الاعتراض على الداهية بان عليها بالتعدي
نقل الحركة الى الواو والياء وليس كذلك بل حكمها حكم الالف
في منع اشتمال الهمزة قولته او متعديتها لاندغام الالف
بقوله مباركة الاكثرية لهذا التسم يكون اولى من غيرها من
غير بقوله لساكن معصم بق قولته لا يجوز في لغة الخراب
اخره كذا في التسهيل والشهد له انعمت يقول الشاعر
من يا ترمي الى اخره ولعل من يافه ان كان مستنده في اثبات
هذه الغنة هذا البيت فلا حجة فيه لاحتقال ان يكون اصله
قد دوه حلا على معني من شحدث الواو والياء بالضم
قوله

قوله فلو ان الالف كان حواليا انتهى فيجاب بان ذلك
يراد المعنى في مساهمة ورشده بق قولته الى ان الحرف
يجوز نقل حركته شامل للمعنى المنون لكنه كثير ولا يحل
الانفصال عن الالف فراجعه وعلى الاطلاق فيقول زمنية
او نقا قلب تنوينه الساكنة حمله كلام المصنف او ان
الهمزة قولته ما يت للفتن الى الالف والياء الهمزة
والياء الموحدة ملح في غيره والياء الموحدة والياء
منها السبعة تصح قولته واما غير الالف والياء فلا
يجوزها لانه اما راجح مع اجتماع الساكنين والفتن على
الاعراب من الزوال تصح قولته وقد تدهد للفتن
الح او بها اولى من غير نقل ولا امتاع بل بعدتها ما عليها
بحاله من ساكنة دم قولته بعد ساكنة باقيا صحتا من
النقل والافتقار قولته الايجام فيها وذلك لانها
تسكن في الوقت والهمزة الساكنة عندهم تغلب الهمزة
حركتها ما عليها دم قولته تاننا فيث الاسم هنا صحتها
في التسهيل بقوله في اخر الاسم اعتبارا من نحو قاتان
وقناتان ونسبها الى الواو والياء اسم هتاما بعد المعرك وجمع
التعديت والفتن هما ويكون قولها الف في اخر الالف
تتمسك بهذا الوجها له بق قولته من ثا الفعل وكذا
تالفتن نحو ريت واما التسمت التا في الفعل واللف
حرفا للفتن بالفتن نحو ضربه وربه وحمل ما الجبر
فيه على ما فيه ليس في الفاظ وان قال سر لوسيت
مريلا بغير ترحمته لقلت ضربته ونق في فعلها

بالماء لانه قد اشتغل من الفعل الى الاسم فتصريح قولنا **لما**
 ولا يكون الا ان كان مرادوه ان الواو والياء انما هما حرفان
 بعد هاتين التانيث **قولنا** فما اذ عرفنا هذا سألنا
 اننا وانما كان الهمزة في الوقت بالتاليين لما انما كان الهمزة
 في جمع المثنى زيا وتارة لم يكن ان يزداد الواو ولا
 ولا يفتح لانه لا يفتح لوزاده وانما انتقلت من فزاد وا
 للتأنيث لانه لم يفتح لوزاده من الواو كما في جمع المثنى
 في الالف التانيث وانفتحت عن ان يفتح في مثنى
 فلما انما فتحت هذه التانيث والفتحة وانفتحت عن علامة
 التانيث المطلقة بالواحد اقبلت في الوقت ولم تبدلها
 وعاملوا بالفتح بالجمع فمشتتة لما الحروف هاء واو
 اجروا حروف في خبره فتصريح قولنا **لما** وبعدفت امة
 ما فاقول من الالف هاء ام لا انما كانوا في حقيقة التواني
 جازي في وظلالا من جوابه كيد لا يفتح كذا في التانيث
 لها هاء التانيث ففتحت عليها بالثاء والفتحة من الالف
 وهو الموضع الثاني في المقدم فتصريح قولنا **لما** بعدفت امة
 الزايدة مثلك بقا غير التانيث في المقدم بعد والآخر
 فيه نظرا لان الوقت في الالف في ما قبله في الالف
 حذبه قولنا **لما** وقت ما السكت الى اخره في المقدم
 اليها الحركة في الوقت كما جعلت في الالف المقدم الى الالف
 السكون في الالف وسميت هاء السكت لانه يفتح عليها
 دون اخر الكلمة فتصريح قولنا **لما** وقتا ليس المراد
 مقابل الوصل اذ يلزم عليهما ان الكلم المذكور في المذهب في الخبر

جزئا

جزئا لا يفتقر بالوقت وليس كذلك بل المراد به التناوب
 غير ان هشام في قوله واجبة قد يقال هلا كان
 جازية فقط في الثاني لان حروف المضارعة كلهم وكما
 جازية فقط في ما الاستقامية المجزوءة بالحرف في هذه الحالة
 بت قولنا **لما** بقايد على اصل واحد هذه الحالة
 موجودة في الوصل الى اخره في المقدم
 مع انه لا يزداد فيه هاء السكت الا ان يقال لم يكن
 دفع المجرور في الوصل الى اخره في المقدم هاء السكت فان قيل
 هلا رد المجرور وهو الياء في عي وهي كارت الياء في
 مرد ونحو قلنا لم نره الياء لان الموجب لحد فها قايما
 وهو المجرور او الوقت بخلافه فان الموجب لحد لا يمد
 قد زال في الوقت **قولنا** او حروف المضارعة واجبة
 بان ذلك ليس بمعل الا حروف الكلام فيه وان الثاني في
 عجزه الاصل يدل على حروف المضارعة في خبرها ويد
 الاول بانه لا يفتح كذا في المقدم على تيقا الفعل على اصل
 واحد وهذا موجود في ان كونه غير مفعول الاخر لا يفتح
 له ويدل على ذلك ايضا ما بين الياء ايضا في خبرها
 حرف المضارعة في بييرب قال في البيه في عمل ان المجرور
 وافق الثاني في شرح التمر وقال بما انت مضارعة
 الا انما غاها ان جوابه هو من جوابها انما انت في قولنا
 جازية لا يفتح والوجود بالوقت بالها لان هذا الفعل حذفت
 لانه ونقبت حركته ما قبلها والها عليها فلو لم يفتح الياء
 لذهبت الحركة بسبب الوقت فيذهب الدليل والدلول

قوله فوجين وليس ذلك اي الشذوذ قوله في الاول
 فلم يرد في الثاني قوله نحو ضربه ليلا وليس بغيره
 المتعدي بخلاف فقد فاعله لا يتعدي الى مفعول
 قوله شبهه بالمضارع الى اخره يرد عليه ان كل
 الما امر تشبها بالمضارع المحذوم نحو ينفخون
 في الحركة للشبهة للاقتفاء وهو في المنع
 الذي يشبه الممرس قوله في جميع الوقت من ان كان
 مجردا ومع الروم والاشياء ومن ينعيق وقيل ومن
 اجتلابها الكلت تقتل قوله لم ينفذ وانظر
 كونها مبهمة للكت مبهمة على انه من السند واحد
 المسنون وان لاهه واو محذوفة والاصل يتسوا قلت
 الواو والفتحة لها وانفتح ما قبلها وحذفت الواو
 الحازم واما اذا قلت الحز منه فاعلمها في نفسه اصلية
 لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون واما على القول
 بانه من الما المسنون فاعلمه لم يكن في ثلاث نواك
 ابدلت النون انما الله انما كراهه لاجتماع الحركات
 فاعلم على هذا للكت ومعنى لم يتسبه لم يتغير
 الزمان قيل كان طبعه ثباتا وحيثا وشرابه عميرا
 اوليا تصح قوله مثل الخريف الى اخره صدره
 بعد خشية ان اري حبه باو الشاهد في جده باو قضا
 والاصل جدي وقصب والجدب عند القصب زوفخ
 والجدب بالهمزة التضعيف قوله بكتلون الروي
 الى اخره الروي هو الحرف الذي تفرق في الية التسمية وهو

تعريف

تعريف دوري لان معرفة الروي هو قننه على معرفة
 ما اخذ في تعريفه وهو نسبة التسمية الى ما لا يتسب
 التسمية الى امر فحق يقال انه رويها دم قال رب هو تعريف
 لتعريفه فلا بد من ذلك كقولك والاعرفوا منها التسميات
 فالتسميات لترا التسمية لتعريفه وحوال الكتاب قوله
 مطلتا في حالة السند وغيرها الامثلة قوله اما حقيقيا
 فانه يصح الى اخره فقالا بين انما نظري ان تصح الفقة نحو
 الكسرة وبالاختصاص والاولى هي التي هي الامثلة عبارة
 عن علمي وظاهر كلام الشرح انها غل ولعمد وهو الظاهر
 لانه اذا نفي الفقة عن الكسرة لزمه قطعا ان ينفى بالث
 عن الياء وان كلام ابن ابي عمير شاعرا في امثلة الامثلة
 لا يخرج عنه ما لا ينفى الفقة عن حشد قوله
 انما كان بعد ما الت فان لم يكن بعد ما انما كان الفقة
 وحدها كغيره من تصح قوله هو التسمية في كتاب
 الاصوات وصورة من خط واحد بيان ذلك انك اذا
 قلت عاين كان لتلك بالفقة والالف تصعد واستعمل
 واذا احدث الى الكسرة كان اخذوا وتنفلا فيكون في الصوت
 يغير لاختلاف قاف العلة الالف قرب من الياء وامتنع
 بالفقة طرف من الكسرة فتناسل الكسرة الواقعة بعد
 الالف وتسمى الاصوات من خط واحد وهذا نظيره
 اشياءهم العاين بالالف تسمى في تصدقها اشياءهم العاين
 صوت اذ في الاصوات قوسهم والالف حروفهم و
 فيكون بينهما فرق والزاي في كل الصاد في العينة والالف

الاصالة

لله ونجعل هذا الاشرب متناسبا للصوات حنيئد
 قولك فكل حال يجوز فقد لاند الاسل اذا الالف لاند السم
 تال كان حنيئة واذا العيلت تودت بين الف والياء اصل
 في المزان لا مانح صوتة صوت عني جاردي تنصير
 قولك عومر في الف عني في ربي مدله من ربا
 بديل الميمات ورميت اخذ من قول الشاطبي المقرري
 وتنشئة الاسم لكشف اوله رومت اليك الفعل صا في
 مهلا قولك في تكسيرة او على قول قولك
 في اصله قنو قلت الواو الحيرة بأكراهه اجتمع واد
 فصار قنري فاجتمعت الواو والياء وسقطت احد هما
 بالسكون فقلت الواو يا واد غمت الياء فقلت
 الهمزة الثانية كسرة لتس الياء من القلب واما كسرت
 فاوه اتباعا لكسرة عني ومثل عني تنصير قولك ولعند
 بقوله لو شذذ قال لحيه قال الشاطبي منه نظروا كسرت
 يصح المطلق الشاذ على انه شهيرة وقيل اجتز من قلب
 الالف يا في الوقت عند بعضهم وهو اقرب لانه الفسة
 نادرة والحقرب انه اجتز من تنشئة رضى على رميان
 انتهى قولك وحلف في كلامه حال قال ابن هشام او
 خبر كواقع الموصول به على تاويله بالصاير وهو عني
 حسن ولا اراه يقولون به انتهى يعني ان واقفا في قول
 الواقع عني الصاير والياء اسد وخلف خبره ووقف عليه
 ايضا بلغة ربيعة وعلى ان واقفا عني است فاليا فاعل به
 لانه اسم فاعل قولك لاجل الكسرة في الواو يعني ان الكسرة

اذا كانت في الواو في اعلاله الواو في سوا كانت متعده مشددة
 على الالف كالمربا او متعده عنون دار جاردي ب قولك
 يجوز امالة الالف في نحو عني الى اخره وعلى هذا يشك قولك
 ان امالة الف تلالا في قوله تعالى الحقرا اذا تلاها لمناسبة الف
 جلاها وقوله وقول ابنه ان امالة سمي لمناسبة الف قل
 تو من قولك اذا كانت الفما عن واولا من الفعل توول
 الفه الى اليادون مزيد وشذ وقب قولك ما الصاء
 عومر ما مبتدأ يحذف عنصاف خبره لما يليه والتقدير
 وحدهم الياء في الامالة ثابت لما يليه ها التانيث زاء
 قولك ان يقول الى قلت ينبغي ان يقول مرادها الفعل
 والمورود عليه فهو قال نحو طال من الطول بالفتح اذا بقي
 للمفعول فانه يقال طلت ابن هشام قولك فخذت
 العين لاني لما انتقلت حركتها الى الف انتقلت مسالمة مع
 اللام فخذت لا لتسا الساكنين قولك مع المستدلى وهو
 لغا والطا قولك ارادوا للدلالة على الياء في الاول
 قولك والكسرة اي في الثاني قولك بان لا يكون قبلها
 ضمة لا يخفى ان الياء اذا كانت فائنة لا يتصور بعدها ضمة
 انما لا كسرها والالف لا يكون ما قبلها لا معنوها
 واما اذا كانت اولي فتدريتها كونها معنوية فبها
 كغم ما قبلها في اقتضا المنع فيه نظرا لا سبعا ذلك ب
 قولك الامالة للثبوت لشددة الياء عني اي لتكسر السب
 تنصير قولك والامالة للياء ان كسرة الياء لا ت
 انتفا من الصوت ما لكسرة الظهور منه في المقدره لقرينها

من حيث المدقق قولك متصلة بيني ومنصلة بالها
كشافين زقوا كشافين بيني ان بقرا بقع الهاملي
انه تشبيه شاه لا بكره الحظاس من اهل الامالة فيدلان
الكسر عليها قولك ما يعين المشاة الصبية مما حرم
قوله لليا بعدها مراده انيا المنقحة لا اليها مطلقا
وذلك لانه لم يقل احد بان اليها في ما يعين موجهة الى الامالة
مع ان الالف هنا قبل اليها الان ايها قال في الفعلة وكذلك
اذا كانت الكسرة او اليها لانه لا الف واعني من عليه بات
اليها لا يتبعها في الامالة في ما يعين وانما ذلك للكسرة الاقوي
انك لو منعت حرمته بغيرها احزركانت الامالة حاضرة ولو
كانت قاي في جعل اليها لوجب ان تذهب بنهاية كما انك لمسا
احلت لاجل الكسرة في علم ذهبت بنهاية الكسرة نحو
عالم من قوله سبحانه في العالمين حفيد قولك ما
ودر حاله الى احزرك وذكر ان الحاحبان اما ذلك شاذ
وهو ظاهر ان اول درجات الشان طالها ان ينزل من تحت
واحد محرك غيرها وذلك لاهامالة معده ولورنوك القاري
ان امالة درهمان بالوزن شاذة مع تنصيصه على الامالة
للكسرة السابقة يعني لا لكسرة وزن التشبيه فذلك مثل
المعنيت معناه اللكان مقصود قولك نحو محلال بالحق
المعجزة وهي النقة للفتنة مقصود قولك وهو ما في او اصل
هذه الى احزرك عمارة للراوي في محلهما فطاحض خضعت اليهم
قولك الراوي للكسرة هذا المقدم ماض من قول المنصف
الذي في بكره الحارسين عليه الشرح قوله اذا كان كسرة ظاهرة

تيد بكسرة مع مقصود المتن بما في اللزوم في اليها كاسيا في قولك
على تفسير ما في قول المنصف ان كان ما كانت قولك للاحتراز
من اسبب المنوي وهو كسرة زائلة للوقت والادغام او كسرة
تدزم في بعض الاحوال كما هو ظاهر من سياقه وجعله في
التوضيح انقلابا لا يقع عن واو مكسورة او عن يا قولك
فانها لا تمنع لان ما اميل للدلالة على شوا منعه حرف الاحتقلا
وقال في التوضيح ان السبب المقدر ههنا لكونه موجودا في
نفس الالف اقوي من انما هو لانه اما متقدم عليها او متاخر
عنها في نفس هذا فاق من سبب الامالة منه كسرة بعد الالف
سقطت للوقت والادغام قولك في الامالة باي الى كسرة وما
سبب الامالة منه كسرة تدزم في بعض الاحوال كما في خفت حيث
على ما تقدم او ما سبب الامالة كسرة مقدرة او ما مقدرة في
الفه لكونها منقلبة عن واو مكسورة او عن يا في التوضيح قال
في شرحه سبب لما لتخلف الكسرة المقدرة في الواو والفتحة
عنها الالف وسبب لاهامالة القطاب اليها المقدرة المنقلبة لانه
لكسرة خلف ويا طاب مقدرة في اليها انتهى قولك قال للزوم
للاشكالي ما سبق عن التوضيح وذلك لان السبب في طامس
وفي مقدم فلا تمنع الامالة لا في الاسم ولا في الفعل حتى يفرق
بين الاسم والفعل وانما الكلام في السبب الظاهر ونظير
ان اليها في الفعل لا يكون الا مقدرة منوارة ان الكلام في امالة
الاسم لا في الفعل لانها اما اللفظي لا في الفعل ما قاله الناظر
قولك بعد متصل بعد حال ومتصل خبر كان ب قولك
او بعد وفيه فصل هل يتصل خبره من زيادة ها اذا لم يق

او كما هو معتق اطالفة ويزق فيسقط قولك فنقل من امثلة
 عن قوم ان سلمه المصنف فكلامه بالنظر للغة الجمهور لا وارا
 بالكف ما وشر للغير ليسنا ولهذه قولك كالمطلوع من امر من
 ما ومن الميرة وهي الطعام اي اتيه يبره او من قولك ما به
 اذا اعطاه مطلقا وهو اشهر شاطئ قولك فلهذا يجوز ان امالة
 في نحو طالب الى اخره لوجود شرط الكثرة قولك وهو مخالف
 ما هنا يمكن ان تقع المخالفة بان مراده هنا ما لمع اسم
 من المبلغ وجره بالاشع هو اذا جيب قولك فلهذا هو قوله
 كذا اذا قدم الى اخره بل يصحح به مثاله والدلالة في كلام المع
 من حيثين احدهما اطالفة والاخرى قوله عالم بتركيبه الى اخره
 اذ لو شرط الاتصال لم يكن طلاب ونحوه المطالع خارجا
 يكون الاول متكررا والثاني ساكن انكر كسرة بل يكون خارجا
 له فنمنا بحرف الاستعلاء عن الالف فيها فيلغو قوله ما لم
 ينكر الى اخره اذ لا يتصور مع اتصاله انكساره حتى يخرج
 ب قولك والذي ذكره سيبويه وغيره عبارة التوضيح
 المنع بالامكان كونه غير مكسورة وانما لها بالالف ما قبلها
 او بعدها وبعضهم يجعل الموحدة المنصولة بحرف نحو هذا
 كاذرا للمتنصلا في في منع الاعمال في حروف الاستعلاء
 المتقدم على الالف ان يتصل بها نحو صالح او يتصل بحرف
 نحو عنان والوان يكون مكسورا او ساكنة بعد كسرة التي وفيه
 زيادة على ما ذكره الشارح عن س في حروف الاستعلاء المتقدم
 المنفصل بحرف وفيه مخالفة للشارح وغيره في الالف الى اخره
 حيث لم يشر فيها الفعل بحرف ب قولك فلهذا كانت

الالف

الالف للبيان الفصل لا يفتقر في المتقدم وفتحة في المتأخر
 على ما تقدم من قولك في النسخ ان المنع بالمتأخر اقوى
 من المنع بالمقدم موجب ذلك ان القصد بعد التسفل
 اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد فنسخ قولك
 وراينك قال الشاطبي اعمى ولا يد كقولك شريك ما وكذا
 كل ما في هذا النظم من هذا الضمير او شريك اعمى كما سمي بوزنه
 وهو سخط انتهى وفتحة له عند قوله وبين البحر ونحو ذلك وانه
 لا يحدف الشين الى الضرورة وسيا في ما يخالفه عند قوله
 ذوالدين فاما في افتعاله لا يترك قولك اذا وقعت الدوام
 المكسورة الى اخره يشير الى انها وقعت قبل الالف فلا اثر
 لها ولهذا لم يعد احد من راجع للقليل لولا ان لم يعد ولما
 سفل الى علو جاز بردي ب قولك كفت مانع الامالة
 اي المانع للتقدم على الالف في المتأخر عنها سبب على السيد
 ونحوه في الغار بردي عن شريك الهادي وجره به ابو حسان في جيب
 يشك في قول الشرح بطا ر ب قولك في نحو قولك لا يفت
 مانعه وهو اتفاق قولك في نحو هذا كما في لا تقع امالة
 الالف للكسرة وان وجدت الدلالة المعهودة التي كفت
 قولك سبب شين الى اخره هذه الالف بعد الاستثنا وانما قول
 المعنى انما سبب شين اذ قد قال بعضهم لهذا بغير الف
 كما ان هذا يخص لهذا بغير للتفصيل قال ابن غزالي ولا يحتاج
 لهذا الاستثنا بل مثل هذا عند متصل قولك لم يفت
 السبب هنا الكسرة قبل الالف في لظنه وادرجيها السبب
 هنا الباقيل الالف قولك ان الكسرة اذا الى اخره خرجت البيا

قوله وسعناهم يقولون في اخره اما ان عينه المصنف
 ان يحمله على الشذوذ في قولنا لا ان الامالة
 عنده الى اخره عبارة المرادى الا ان الامالة في المتصل
 بخبرها ملق قوي منها في المتصل بخبرها قاسم
 قوله في خبره بربما بالخلق اشكال هذا القليل
 لان السياق لم يمتد من العرب بحرف الاستعلاء
 وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من تعبد
 بحرف الاستعلاء لانه المتصل بالكثير من حروفين وما هو
 لذلك لا يعتد به كما تقدم ب قوله فيقال في
 احد بالامالة اي لا تصال السبب ونوعه عليه ان السبب
 لا يقال فيه متصلا الا اذا كان خارجا عن الالف
 المائلة كوقوعها قبل الباء او بعد ما بشرطه وهنا
 السبب قايما بنفس الالف وهو ابدالها عن الباء في
 الطرف وانه لا حاجة لقوله احد الخوف لتوقيت الامالة
 عليه كما يوقت منع الامالة على قاسم مع ان الامالة
 لا تتوقف عليه لان سبب الامالة في ان يكون الالف مبدية
 من باب في طرفها فذكر لان الفعل لا يبدل له من فاعل
 قوله وتبعه الشر في هذه العبارة قبل المتصل
 بالفي احد ليس بظاهر ولا محلي بترك الامالة لوجود
 حرف الاستعلاء وهو التاء في كلمة اخرى ب قوله
 وتبعه الشر في هذه العبارة قبل المتصل بالفي احد
 ليس بظاهرا ولا محلي لان مثل بقوله لزيد قال فان
 التي احدا غا اميل لعدم الانفصال انتهى ولا يخفى ما فيه

فانه

فانه مبني على ان المقصود التمثيل للامالة مع انفصال
 السبب وكثير كذلك انما المقصود التمثيل لها مع
 انفصال السبب لان هذا التمثيل يفرع على قوله ان
 سبب الامالة لا يمتد من العرب بحرف الاستعلاء
 ياتي قاسم فطر عيانا التوضيح لحددها اي لا يمتد من العرب بحرف الاستعلاء
 وانها فيها مثلا ياتي قاسم مع اعتبارها ما ان الباء المقدرة
 لا يفرق فيها التامع اي لا يفرق مع ان شرط الامالة التي يمكنها
 المانع ان لا يكون سببها ما مقدرة والاستعلاء في هذا النوع
 لو اتصل لم يفرق فكيف يفرع مع انفصاله انتهى قوله
 في اطلاق التاء فمضى الى اخره مع فيه صلح التوضيح
 ولا يخفى ان مجرد كلام ابن عسكرو ليس جهة على المصنف
 ولا مقتضى ان تصور من التخييل بخلاف ما قاله ب قوله
 ولو ما في شرح الى اخره لا يخفى ان ما في شرح الكافية لا يفرع
 صحت على الصور يتبين ان يكون النظم مخالفا لما في شرح
 شرح الكافية قوله بلا داع سواء فاذ كان بيان آية
 التماس مستقلا اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفتد ذلك
 واما قال سواء ليصح في الداعي اذا التماس سبب داع فلا يصح
 بفيه على المطلق ب قوله ليس بخلاف ان تشبهه مثلا
 الخ كما عرفت من على المصنف بذلك لان كثير من المصنفين عليه
 الحقول الضعيفة قوله على اي غير من جعل قوله بلا داع
 سواء على جعل بلا اعتبار داع سواء لمع من ان يكون
 داع الا ان يكتفى على وجه سبب قوله ولما انضمت
 الى اخره مع انها منقبة عن واو الضميمة قوله

للتاسب او المناسبة بيني وقلا وما بعدهما قولته وكذا ما
 والشعر الى اخره او امالة بعضها المناسبة ما بعد قولته
 ظاهر كلامه الى اخره لم يعبه بظاهر مع قوله وفاقوا من رب
 قولته ولا مثل عالم الى اخره او من الاسماء بترتبة قوله السابق
 كما هي خفا ودن ب قولته فهذا يطرر اما التماثل
 ما بعد في الاصل طرر فانما ان اراد ان يجرى الاما لهما في نحو
 التركيب الذي سمعنا فيه فانظر اهران هذا ثابت في كل
 مسوع والظاهر ان وزانها في الهمزة وزان ذالك الشاوية
 وحكي وغيرهما سمع وان اوهت عبارة الهمزة خلافة
 وان في ذلك الاطلاق مسامحة وان اراد بعبارة لا تنصف
 فيه فانظر خلافة وان اما لا يجوز للممكن مطلقا
 منعقة الا الفعل الماضي كما ياتي في هذا نحو في جمع
 للوابع بقوله فلا يلبس الاصل غيرهما وكما هو في
 ب قولته هذه الى اخره انما لو اذ لا شارة لان
 انها عن يا واما الف مقي وافي فلا سبب لاعتبارها الا
 قسبها بالالف المنكبة دم قولته فيها عن
 بنا وجعل حنا بن هشام لمسرح فيه نقسرح بان
 فواتح السور مربية في الاصل لكن بنيت للتركيب قولته
 خلافا لما اوجه كلامه في ب بان الماضي مستثنى من
 كلامه والزمينة على استثنائه قوله السابق وهكذا يدل على
 الفعل ان يقول اني قلت الى اخره وقوله كعبا واد تالا
 لان قلا فعل ما سمر واما المصدر باطلاق قوله الاصل الجدل
 من يا في طرف فقيده فيما مضى لا يطلق هنا واذا ذهبنا

الى

الى تخصيص كل نحو من الاخر كما رشا في الماضي ب قولته
 نحو الى اخره لك ان تقول هذا اسما المحروق نعم واسما محروق
 ويرون ما تقدم عن ابن هشام قولته متممة بما لا اذ يقال
 التيلية صا دقة مع الهمزة ب قولته نحو المرق هو الصليب
 التديد قاموس قولته والآخر الى اخره هذا المصدر قدما
 يوخذ من قوله في طرف ب قولته الان اما التبا عنصوة
 بالوقت واعلم ان كل في الوصل انما فيه تاوان لا تشيلا لفت
 قولته فانها لا محالة اي لا يمكن سكتها قبل الالف اذ لا يمكن شهادتها
 بان التانيث وان للرف الى الالف لا بد له من حرف محذوف
 قبله ليرتب فتح ذلك ليرتب من الكسرة فيكون ذلك التانيث
 سلبا الى ما قبله والوجه ساكنة لا يمكن ذلك فيها ولا الف
 لو اميلت لم يكن ذلك الحما ما لهما قبلها ولو قبل ذلك
 لظن ان الهمزة للالف دون الالف ب قولته فلا وجه
 لاستثنائه الى اخره انما هو موصوف الموصول اعني
 الذي الفع وليس يلزم له ان يكون موصوف انما هو موصوف
 انفع والالف فان ما قبل الالف لا يكون الموصوفها او الفعا
 فانما هو منه الالف فحين الفع وهو ان يجعل غير الالف
 بمعنى حرف الموصوف فيكون الفعل يا ما الله على التقدير
 قولته فكان هو الفعا الى اخره ومن توجيه عبارة النظر
 بجعل ما اذ و كان تامة وفاعلها ضمير الفع وغير حال منه
 والتقدير كذا يا الالف اذ او جد حال كذا معناه في الالف
 في هذا الحكم منو اشارة الى ان الالف ليس كالف حق يقال قبل
 الباب وهذا يبعد فالاحسن ما قدمناه قولته مثبت

لان الله اخل في الكثير معبود واما الله اخل في الكثرة الواسعة
 فمعه يد قال والاهتم ان يحكم عليه وعلى الذين بالشدة و
 ولا يحتاج الى كلف سيوطي قولك قبل وهذا الحسن قابله
 ابو حيان قال العزبي في خواشي الجار يودي ولو يوتي منه
 من بعدك وعندي فيه كقولك لان آفة التعريف كلمة منفصلة
 ومن ثم استثنى الفراء من ضم اول الساكنين استثناء ثم ثلثه في
 نحو ان الحكة وقال الريح وغلبت الروم ولم يلحقوها قبل النكر
 ونحوه فالساكن للذكر وحل حمص لما ذكر على انه لا يجري
 في غير الالف اني قولك دبل بضم الدال المهملة وكسر الهمزة
 قاموس قولك فوقيس معمره في القاموس اعوسو العوسو
 انزلوا الخليل لاسرا واحدة وموضع معمر ومعمرس انتهى
 قولك نيم بالراء المجرى والياء المشبهة التثنية قاموس
 قولك بمعنى متفرق في العزول نيم اي متفرقا في البسات
 قولك في قراءة من قرأ الى اخره هو الكونين وابن عامر
 قولك وما صبري كالياما ليل لكثرة قاموس قولك
 وما دعي في القاموس وما روي كذا وكالي وكما كذا ورو
 انني قولك في طيبة في الصباح سبيت العبد وسبيا
 والاسم السام مثل كذا والقصر لكثرة انني قولك لا يكون
 لا مفتح الاول لرفضهم الاستدراك الساكن وكون الفتح اخف
 واللام مفتوح وايا اللغاة تصح قولك متقدما نحو كذا
 وتعد له اكثر من ثلثه عكس قولك في ثلثه وروى لمعان
 كثرة لما كان تحت الوزان كثر واحداً وروى من ليسا نهان
 لكثرة انتشارها مع ان ذلك من علم اللغة وكونها مبالغة

لانه قياسي وذكر في التسهيل كلمة من معانها منها الجمع
 نحو نكاح والتفريق نحو قسم والجمع نحو حطال والجمع
 نحو عاذل والغلبة نحو قهر والدفع نحو دورا والتفريق نحو
 والتفريق نحو حطال والمستقر نحو سكن والبر نحو بر
 واستقر نحو حبب والتفريق نحو كشط والرمي نحو حذفت
 والاصلاح نحو سجع والتفريق نحو مخرج دم قولك
 بباب المعالجة ومعناه اسناد الغلبة في فعل يكون كذا
 فيه مشاركة في احد ما يطرق التفاعلية كما تقول منار يبت
 زيد فضائية فان معنى منار يبت يراى اذ وقع منه ضرب
 على وقع من ضرب عليه وان كان اسناد وقع من ضرب
 عليك بطريق التبع ووقع ضربك عليه بطريق التبع
 والحاصل ان المشاركة حاصلة بينك وبين زيد فارت
 ان تخبر بان الغلبة لهما جعلت لك وانك غلبت في الحرب
 فقلت ضربه دم قولك وقد يحيى فقاموا على الاخره
 المراد بالمطامير العمل المشبه بموت تاشرف فاعلم يكون
 نتيجة عن فعل اخذ ملق لهما لا الفعل في الاحتشاق وهذا
 كقولك يا بعدن زيد اغتباعد فان يتابعه يشترط حصول
 البعد في زيد وهو اقتراب المباعدة وتقصتها تنبيه اطرد
 فتح من اسم الاصحان لامساها نحو شغلها او اصاب
 شغلها قلها اي غلاقه ورأسه او اصاب رأسه وحمله اي
 اصاب حمله وقبضه او اصاب قبضه او انما نحو لجمته وشحمته
 وزبدته وممرته اذ الحشمته ذلك او اصلها بها نحو رجمته
 او اصلها بذلك وقد يصاغ لعلها نحو بار البر وعصا العصاة

او اخذ منها حتى ثلث المال وربعه اذا اخذ ثلثه وربعه وكذا
 الى عشرة ولا تقع عين معنار فقلاد ونشد وان لم تكن
 في او اللام حلتية بل وكلمة غير اخي مثل اخي او اخي او اخي
 يشتر احد الامرين كيف وب وممثل او يلقوم لبيب كالزم الكس
 فيما فاوله واو كعبد او عينه يا كعبد انا مد يا وعينه عين
 حلتية نحو يري والعن منها عينه او اعمه او نحو ليعوم وكفرو
 وتامد في التمسك قواشقه وانثاني فصل بكبر المدين وحق معنار
 فتمت وكثر من وزن ووق وولي ووق وورث وودع و
 الرجل اذا صار ذائع وورم وورى الى الجبل المتتر من السم
 ووز معنار ع حسب ونف وبيس وبيس وورث وورث وورث
 المجنة تلبس غنط او حيا بالمعالمه مثله ووله اذا كان
 بعدد المعنار ووله اذا اشتد فزعه وحيان انفسها المنصع
 تسهيل قواشقه نحو شبا الشنب بالفتح بك ما وركه وورد
 وعذوبه في الانسان وحنث كفي عن حثايب وحنثايب وحنث
 وهي شبا قاقوس قواشقه وقل الشنب بالفتح وحنثايب وحنثايب
 صفق الانسان وحنث كفي قاقوس قواشقه المجتهد
 الاخرى اي مصاحبا كذا كذا بالفتح لا يجوز ان يكون
 سببه لمعلمه الحق بل على التفسير والحق بل لا يفسر بالحق
 قطعا ولا يفسر على السبب لا سبب دم قواشقه كرو حلتية
 واستحب المقدي اثبات له قبل الحق لدم قواشقه وشبهه
 اي شبهه بنفق وهو احسن من قول التمسك او شبهه بملحها
 لان قواش او طيب عليه معناه او شبهه بطيب عليه فقول
 بعده لك او شبهه باحد ما يحجب دم قواشقه ولا يرد في

العين

العين استثنى للعين على اليا دم قواشقه الى هيا واه
 حسنت هيته قواشقه واهتم قواشقه الى اخذه ليعتد به فاق
 نحو قنقوز وهو عيني ما اقنناه وما ليعناه فانه مطرد في باب
 القنب كما مدرم قواشقه لانهوا فان كان ملازما للتبسيط
 فان قلت حصن اهل بيتي من زنته ولبس به اهل بيتي ولفه
 فلم كان ذلك قلت لان اللام يسوع اليها التفسير بالفتح الى
 العين فالتبسيط فيها مستل ولا يفسد الوقت عليها
 ولا تمكن اليها بعد الف لا فراط التثنية دم قواشقه لبيب
 اي صار لبيب قواشقه كبر ما صار ما حجب قواشقه
 كاتي كدت بضم الكاف قواشقه وذهب المبرد الى اخذه و
 مستدلين بان نحو جن وبيت وطلد مد واهد واولع
 فكنا وعني يوافق عني ليعني وز في عينه عيني تكو ليعني
 الامسية للمعول قواشقه وجوابه ما التفتت وهاون لينا حيا
 لم ينفق اليها واحد كما ديد ويا بيل ولبس في الاخر اقامنا
 فلو كان ما ذكر من حجبها كفي لكان اليها اصلا لراسته وان لم
 لا ينفق لكونه بما كان جوابه عن هذا من جوابه عن ذلك
 تقصير قواشقه وذهب التفسير الى اخذه استدلو ابرك
 الادغام في سويرو منضاي في قول الامام غام دل على انه غير
 عن سائر قواشقه لا تقصير التفسير فكذا لعل عن عينه واهد
 بان تترك الادغام ليل لا يلبس بمحول فقل تقصير قواشقه
 نحو شهده يسكون اليها وفضا الشين وشهد بكها وسكون
 اليها كذا شهد بكها اسكنها كذا شهد بفتح الشين وكلمتها
 قواشقه ثلاث مبيغ ولربذا كذا المعنار لان حرفا المعنار ع

فيه زائد والكلام في المحرور قوله **فمنها اربع** وانما لم
يقموا زعمهم لوقوعه في القاسم كان مساويا للاستدلال
في الرتبة وهو احدى درجتي من الاسم بدليل احيد
اليه واختلافه منه فوجب ان لا يقبلوا الاية لسلطانها
تلك المساواة دم قولك وهو قليل وذلك في الرباعي
لما كان اقل من الثلاثي ووجب ان يكون منه حليما وان
تقله اذ لو كان على منجى الثلاثي لزم اربع حركات متتالية
وهو ما رفض في كلامهم فوجب ان يكون فيه سكون لئلا
حاجز اجابا للفتحة ولا حافز ان يكون موزون او لا
ولا فاشارة الى انها اما الاول فليكون عليه من الابد
بالسكن واما الثاني فلا بد من تدعيم الساكنين في نحو **محر**
ولما الثالث فلا بد من تدعيم عند اتصاله بواو
الهمزة او ثانيا التانيث كما ذكره ووجب التماس على الفتحة لما عثر
فتبين ان لا يكون موزون السكون الا في الالف ولما اشتد
النقص في الاول والثالث فلكونه مشكلا على الاستصحاب
اذا هو اختصارا دم قولك **فمنها اربع** متقدما الى اخره وقد
يصاغ من اسم رباعي فعل ماضى نحو **فمنها اربع** اذا عمل
فيها بالفرجوان وهو الحصة او كما كان نحو غزيت الشيء
لوقت كالعقرب او يجعل في شيء نحو قللت الطعام او جعلت
اقتل من فيه الاصلية نحو **فمنها اربع** اذا اصاب القطار او اما
به نحو عرجه اذا اصابه بالعرجون او اقلناوه نحو عملت
اذا خرجت عما لها او ما لم يماخض من قسماتها او احدى
عليق وقد يصاغ من مركب اختصارا كقائمه نحو **محر** اذا قال

بسم الله

بسم الله ويجعل اذا قال **محر** ان الله وحده اذا قال **محر**
تسبيل وشرحه من تشبها بالبحر في التبيين نحو **سبيل**
قوله **محر** التانيث نحو **محر** و **محر** واستخرجت قولك
او من التوكيد نحو **محر** استخرجت قولك وهو
للتقدير او لكثرة او لا يصدق او الامانة او لكثرة
للسلب او لثبات الشيء عن في ماضيه عند اوله او بعد او
زبان لو كان اوله وافقه قلنا او لا غنا يد عنه او لطافة
فيل تسبيل واثباتا على الترتيب اخراج والى المعصاة
اذ كانت خبايا وواخذ التبيين اذا صار قاعا واحليته
اذا ملكته من الخلب وافقته عليه وابتدأ الصديق جملته
مترعا للبع واشكيت زيدا اي ازلت شكايته واحدا منه
اذا وحده نحو **محر** او عشرت اندراج **محر** ما رت عشر من
وامر به وانجد اذا ابلو جندا واحيد فانه يوافق حبه **محر**
اي مال والى مطاوع كبيت قولك **محر** وقيل **محر** يدعون
واختلت في الزامه منه فالجليل وسبب ذلك انه الاول
لانه في مقابلة اليمين بيده وقال اخرون الزايد هو الثاني
لانه في مقابلة العا ومن جهور **محر** ولا الوجهين **محر**
ولما اختلف في الزايد من كل مكر وهو تقديره القاصر
وذموا احد نحو **محر** حته وخوفته زيدا والسلب نحو
فردت اذا ازلت عنه فزاده ونسبه الشيء الى معلى ما
صنع منه نحو نسقت وعدلته ولا اختصارا كقائمه نحو **محر**
اذا قال لا اله الا الله من اذا قال لا اله الا الله اذا قال لا اله
الرجل ونحوه ولما افقه تفعل نحو **محر** وولي ولما افقه

فعل نحو قد وقع في البحر وغيره ومازول لاكثر وهو
 ثلاثة اشخاص احدهما ان يكون لهما الى نفس الفعل كقولك
 يجرول ويلوفا ويكثر للولان والطواف في الشا في ان يكون
 واحدا الى الفاعل نحو برك النعم ورمز الشا والاشا
 ان يكون احدهما الى المفعول كقولك غلقت الابواب ونظمت
 الاشباب واشترط الفاعل في المفعول ان لا يكون الفاعل او
 المفعول واحدا فلا يقال برك برك ولا رمز شاة ولا غلقت
 بابا ولا نظمت ثوبا اذا التكرير فيها راجع الى غير الفعل
 اما الى الفاعل وهو ما اذا كان لازما واما الى المفعول وهو
 ما اذا كان متعديا ومحال ان يكون اشيا لو اريد كبرا
 بخلاف النوع الاول انما في حصول فعل من فاعل واحد
 مدارا كثيرة وهذا الكلام لا ينبغي ان يوجد على الإطلاق
 اذا التكرير في المتعدي يجوز ان يكون في نفس الفعل كما يجوز
 ان يكون في المتعلق بل الاول هو الاصل قال سيبويه قوله
 كسرتة وقطعتة يريد بالمتعدي فاذا اريدت كثرة الفعل
 قلت كسرتة وقطعتة فلهذا يجوز قطعت التوسيب
 على تكرير الفعل لا للمتعلق تسهيل وشرحه دم قوله
 وتقتل وهو لما وعة فعل نحو كسرتة فتكسر وعلمته فتعلم
 وللتكسر وعلمته ان الفاعل يتبع ما اذا كان الفعل المتعدي
 بما ناته كالتجوع واردة حصول الفعل منها وعلمته
 في تناعل في الفاعلة بينهما في كون كل منهما لا يصلح
 بلا حقيقة قال سيبويه وليس هذا يعني فكل مثل تناعل
 لان هذا يطلب ان يصير علمها والتجوع نحو تاغ اذا تجعب

الاشم

الاثم وتجب اذا تجعب الحبيب وهو الاثم وتجب اذا تجعب
 للوج وللصور ورجع عن تاتمت المرأة اذا صار عاقبة
 وتجب اذا صار رجلا والاتحاد نحو تبتيتة ولو اوصلة العمل
 في مهلة حيا عن تجعبت الدوا او معنى نحو تفتحت
 للمسلمة وتعتلتها ولو افاقة استعمل نحو تفتل الشئ
 او طلب محبته عن مثل استعمل وتبتيتة او طلبوا بيان
 حاله فهو كما سببتين او تبتيتة او طلبوا الامد الشايب
 ولو افاقة الجرد ونحو تجعب ولا غنا عن فعلين التفتيد
 عن معتدرة فوجدت كما اذا قلنا انه عن فعلين ولو افاقة
 نحو قولي معنى ولي تسهيل وشرحه قوا تسهيل
 وهو لا يقتضي الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيها
 معني نحو مناربه زبدية واورد وعمر وقد اقتضى الفاعلية
 والمفعولية بحسب اللفظ فان احدهما فاعل والآخر مفعول
 واشتركا فيها بحسب المعنى فكل واحد منهما بحسب المعنى
 فاعل ومفعول اذ كل منهما مناربه لصاحبه ومفعول عليه
 ولا حمل الاشارة الى المذكور مع اشباع الرفع بمفعول والمكسر
 واعتر من بيان ذلك بخلاف هذه النعمين والاشا الكونية
 وانما قال بذلك ابن سعدان ولو افاقة افضل نحو باعدت
 وابعدته وشارفت الابل او اشرقت عليها ولو افاقة للجرد
 نحو سافر زيد عن سفره كما لم يحسن ولا لغنا عن فاعله
 وارتب الاشيا بمعنى الضميمة ونحو بارك الله فيك تسهيل
 قوا تسهيل وتناعل وهو الاشارة الى الفاعلية لفظا
 وفي المفعولية معني نحو خضاربه زيد وعمر ولتسهيل لارك

الفعل كونه فاعلا أي متصفا بالفعل عن تجلله وقماي فان
 هذا يصدر عن ليس لمفعول محيل ولا محيل وهو محيل انه متصف
 بهما ومنه قول الشاعر لا شيء ولا شيء ولا شيء لا شيء
 قد ظنرت بذلك كونه لطاوعة فاعل للواقع افضل نحو
 باعدته فباعده وضاعفت لاسباب فتضاعفت ولو افقت
 الجرد نحو قماي الله فاعل على وقد اني بمعنى ذي والمفعول عنه
 نحو قماي تسهيل وشرحه في قوله واقتمل وهو للاختلاف
 نحو الطبع واشتق اي اتخذ لنفسه طباوعة والنسب
 والاجتهاد يقال اكنت المال اذا كان حصوله بسبب الجهد
 لسببه فانه قد مطلق اذا كان حصوله باصابة محروقة
 عن السوي والفعل الفاعل بنفسه نحو التخله وادهن وفتشط
 ولتتقو في اصطفي والتقي طباوعة افعل نحو او قدت النار
 فاقتمت وطباوعة فعل نحو مدته فاحدد ولو افقت فاعل
 نحو لضعفوا او اتقوا معا في قماي اجتنابوا او فعل نحو ابستم
 ولهم او استعمل نحو لضعفوا استعملوا الجرد نحو هذا الشيء
 واحتمله والمفعول عنه نحو الشيء اذا اطلعت عليه تسهيل
 وشرحه في قوله واقتمل وهو طباوعة فعل ذا علاج اي
 تاجر محسوس نحو تسهله فاقتمت بخلاف علمت المسئلة
 فافعلت لانهم لم يضعوا هذا الفعل للطاوعة والمطامع
 لا يكون الامتنان اقصدوا ان يكون اثره صاعدا
 ليكون ظهروا وعلمت حصول مطاوعته ولما نحو فاعلمت
 لا يسمعا لكشف في حقيقة المسئلة من باب التخييل والتمني
 ولكنه ليس مطاوعا فكما تقول انطلقا في ذهب وقد مطلق افعل

نحو

نحو ازجته فانزع وقد يشرك الجرد نحو انطقات النار ولفاء
 وقد يعني منه نحو انطلق اي ذهب وانزرب اي دخل الرب
 وقد يعني عن فعله في مطلق كذا نحو انظر اذا الى الجرد وقد
 يعني عنه اي عن الفعل افضل فيها فانه لا محذور في قوله
 اورا نحو رفعت فارتفع او او نحو وصلت فاقتمل او نحو ولا
 فاقتمل او من نحو نزلت فاقتمل وقد يشرك كذا فعل كذا
 ليس كذلك نحو جئت فاقتمل والفتح في قوله فاقتمل
 وانشوي وقد يعني منه نحو استقر تسهيل وشرحه في قوله
 واستعمل للطلب كاستتم واهل في حيلتها والحق في
 العصور كما سبق الطين والمعدني لقول استتبت الشاة
 او قوي في حق مباركة كانه ليسو للتحاذ نحو استعبد اي
 اتخذ عبدا ولا انما انشي عيني ما صنع منه نحو استقر
 الارض وحدها وبقي وطباوعة افعل نحو اراد فاستراح
 ولو افقت كما سبق في قوله ميو لا افقة تفعل نحو استكبر
 وتكبر ولو افقت ففعل نحو استقنى وفتق ووافقة المحسوس
 نحو استقنى وغرق للاضغاضة نحو استعان اي خلق عانة
 وعن فعل الذي اخفقت له الكاية نحو استرح اما قال انا
 لله وانما الله هو الله وكان عياسه رجع لانه المهور في ما
 اخفقت له الكاية كما سبق في قوله استقنى فاقتمل بتشد يد الام
 وامال كذلك وهما اللان وقديلا ن علي عيب حسبي
 نحو احوال العوال واعور ما عور وقد يدان على غير لوت
 وعيب عن انقراض الحارط اي سقط واملا من الملامة
 عند للشونة قولك سواقفوا على وهو لكما لفتة نحو اخشوش

هذا هو الالف الذي هو في الالف واللام والسين والهمزة والواو والياء والالف واللام والسين والهمزة والواو والياء

قوله لو مدك نحو حرف موت قواشما واما في نحو حرف قواشما
 ولما الساقط لعله الاخره دفعه الى اخره من على المنصف باصبع
 ثم يده غير جامع في موضع ما يستقط في بعض النسخ وهو اصل
 كما ويعد وغيره من النسخ لعله عاين من هو في الالف والسين والهمزة
 ولا علامه لان شرطه الملاحة الاطراف قواشما وهو في النسخ
 المدور في المثال في المصور كالصوف قواشما وغيره هو قواشما
 ومجماح وانحره قواشما قواشما وغيره قواشما قواشما قواشما
 فنا قام هو الطليط الشفة قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما
 لم تعثره قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما
 قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما
 بل يعم وزيدت السين هو من عن حركة من الفعل لان اصل الطاع
 الطاع في الالف والسين قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما
 هو في زرق قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما
 بالتشديد بزيادة احدى التانيه تصنع قواشما قواشما قواشما
 هو الكشب العظيم المتدخل الامل وهو في الالف والسين والهمزة
 الصب عتقت لا جوهر قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما
 للالحاق بدوح وحلباب مصدره ويطبق على الحسنة
 تصنع قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما
 قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما
 القصور الفكيك وقال حلب راس من اي اصل غلب
 مشدد تصنع وزيد عند النسخين فعمل كذا قواشما قواشما
 قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما
 قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما قواشما

العين

هذا هو الالف الذي هو في الالف واللام والسين والهمزة والواو والياء والالف واللام والسين والهمزة والواو والياء

العين فيه تصنع قواشما في امان لا وعبر عنها
 في التسهيل يقولون ان الالف في هذه العبارة وقعت
 في بعض النسخ وقدمه له اختصاصه من حروف الزيادة فقال
 ساقط منها فقالوا نعم فقالوا لعلهم التي وقد جمعها الانظم
 في بيت واحد راجع منات فقالوا نعم وتسلم بلا يوم اتسد
 نها وتسلم في الالف وتسلم في العين وتسلم في الالف
 الشين المجردة في نحو الكرمكش في خطاب الكون قالوا
 هذه مختصة بالوقت قلنا وهاها السكت كذلك وختمت
 هذه الحروف الزيادة دون غيرها لان اول ما زيد حروف
 المد واللين لانها الحرف الحروف وغيرها من الحروف
 رجع اليها فاذا التزم بها في الالف في الخارج وتلقاها في الحرف
 اللين عند الخفيف والها ايضا مجاوزة للالف في الخارج والهم
 من تخرج الواو وفيها غنة والنون في غنة تمد في الحروف
 امتدادا للالف والتاخر في هموس ابدت من القوافي فيناه
 والسين حرف هموس فيه صغر وقرب من حجة من تخرج النان
 واللام وان كان حرفا هموسا لكنها تشبه النون وقرينة من
 تخرجها تخرج قوله وتسهيل العا من جملة الجمع قوله
 سقوله من اصل قال المراد به وهذا التصريف هو الذي تسميه
 اهل التصريف بالاستقاق والاستقاق ضربان اكر واصغر
 فالاكبر عند اكيب الكلة كين ما قبلتها على مع كعند تراكيب
 قولا على معنى الخفة والسرعة وعند تراكيب كذا لم على معنى
 الشدة والقوة والاصغر انشا مركب من مادة يدل عليها وعلى

العين

معناه كاحم والهمزة التثنية وفي الحذف ان مادة التثنية في الحذف
تدل على القوة والحركة وان تراها في التثنية مستقلة في العمل
منها شيء من ذلك قول ووجهه القلوب وهو من الحروف
لحفظه واسمعه ووقل ووجهه الوقول وهو من الحروف
مادة كاحمها قتلته فعناها الشدة والقوة وان المستعمل
من اصولها الخمسة اصله من كرم وان كرم من كرم
وذلك للشدة التثنية ول كرم ووجهه اللام ولا شك في شدة
وهم ل كرم ومنه الملك المطايعين من القوة انتهى قوا
ثالثها استوطنت الى الحرف هل يشهد بالثبوت في التثنية
قوا لثبوتها ابطال في اطلوها يعنى قوا لثبوتها
البرعة قال الجوهري في بيان معنى فعل يقال لخصه
افعل اذا اراد من يود او خوف وهو من قوا فان جعلته
علما لم يترقه للتثنية ووزن الفعل في قوا لثبوتها
من كذا وفازها من اية لثبوتها ما لا يصلح للزيادة
فلا يوجد مثل سر او مادي والكتنا وكاف حاسوب
منون ساكنة وثالثة مفتوحة فمزم ساكنة فواو منونة
على وزن جوفل وكذا ما ذكر معه فاموس بالفتح
قوا لثبوتها فاكثنا الى اخره من كذا تلويح في نيتهم
قوا لثبوتها في كنهه لفتح الكاف والنون وفي المرحلة
وهو من شجر الفناء دم قوا لثبوتها بعض فعل الى اخره
افاعول الميزان فعل دون عمل لان الاول اقبح لانه
يقال كذا فاعول قد فعلت ولا يقال قد عملت
وكذا يقال سمع حذرتي واهم كلامي فيقال في كل ذلك فعلت

لا عملت

قوا لثبوتها فاكثنا الى اخره من كذا تلويح في نيتهم قوا لثبوتها في كنهه لفتح الكاف والنون وفي المرحلة وهو من شجر الفناء دم قوا لثبوتها بعض فعل الى اخره افاعول الميزان فعل دون عمل لان الاول اقبح لانه يقال كذا فاعول قد فعلت ولا يقال قد عملت وكذا يقال سمع حذرتي واهم كلامي فيقال في كل ذلك فعلت

لا عملت لان ما يتلق بالقلب يسمى فعلا لا عند بعضهم
فهذا ان عموا في عموم الفعل في جميع افعال الجوارح بخلاف
العمل بليل قولك قد فعلت دون قد عملت بعد قول
التايل اسمع وكلم وانما في عموم في افعال الجوارح افعلا
القول بخلاف العمل فالتبوت المكتوب وقوله بعض
معان يقول قابيل الحصول والمعنى قابيل الحصول
فعل اي ما تفعله من هذه الحروف الثلاثة وانما قال بعض
ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل لا هيئت لان
هيئت الميزان لا تلتزم هذه الهيئة ولذا عبر بعضهم
بانتها حروف فعل حيث قال بالذات واليمين واللام وبعضهم
بالمسماة كما اسلفناه قوا لثبوتها ليعلم ان هذا الى اخره
فيه نظرا من الوزن فرع معرفة الاصل والرايد فان
قوا لثبوتها لوزن التكلم مع قوا لثبوتها في بيانها في قوله
وان يكره ان يرد منعنا اصل الى اخره قوا لثبوتها ومناعت
اللام الى اخره فمضاه من ذهب البصرين واما الكوفيات
فذهبوا الى ان نهاية اصول الكلمة ثلاثة ومما زاد عليها
حكوا بزيادة فمزمون حاكنا ثلاثا بلفظ الفعل وما زاد
عليه نحو جعفر لثبوتها فمزمون وقيل يوزن
ونثا بل اخره بلفظه وقيل يوزن ونثا بل اما قبل اخره
بلفظه فمزمون فمزمون لثبوتها ليعلم ان هذا الى اخره
الدا او ففعل من زيادة القاء او يدرى ما هو اقول ان لثبوتها
قوا لثبوتها وكذا الى اخره الحروف اي حروف حاصلة افعلا
ما كرمه الباء والتاء والظا اشار الى ما كرمه حروف هذه

قوا لثبوتها فاكثنا الى اخره من كذا تلويح في نيتهم قوا لثبوتها في كنهه لفتح الكاف والنون وفي المرحلة وهو من شجر الفناء دم قوا لثبوتها بعض فعل الى اخره افاعول الميزان فعل دون عمل لان الاول اقبح لانه يقال كذا فاعول قد فعلت ولا يقال قد عملت وكذا يقال سمع حذرتي واهم كلامي فيقال في كل ذلك فعلت

قوا لثبوتها فاكثنا الى اخره من كذا تلويح في نيتهم قوا لثبوتها في كنهه لفتح الكاف والنون وفي المرحلة وهو من شجر الفناء دم قوا لثبوتها بعض فعل الى اخره افاعول الميزان فعل دون عمل لان الاول اقبح لانه يقال كذا فاعول قد فعلت ولا يقال قد عملت وكذا يقال سمع حذرتي واهم كلامي فيقال في كل ذلك فعلت

الحروف الثلاثة من تسمية الحروف فقامت تفعيلها من قبل كقولك
 قولك مصدره مبنية بكسر اللام في كذا خرج قولك تفعيل
 تبيين لان مصدره فعل التفعيل قولك واختلاف وزن
 الفعلين في الحزبه فالمقصود به التثنية وزنه فعل لانها قد
 انما يد اذ كان تليها اصل ما يذكر ذلك الفصل واما المقصود
 به الحلق في الارباع في فعل المشهور يكون وزنه فعل لانها قد
 فوزته وزن الملقوبه وحسينه في مختلف وزنها في نفس
 وعلى غير المشهور يكون وزنه فعل في العالين فلم يخلت الوزن
 ب قولك فقد يكون نحو قولك ففقدت العين
 وقلت انما قولك فقدت او بعد نقل حرفها الى الدال قوله
 وقلت انما اي لغيرها في الاصل وانفتح ما قبلها الهمزة قوله
 في ناي بالمد قولك لانه من الثاني واسله ناي وحول اللام
 وهو الياء في موضع العين وفي الهمزة مضارضا فقلت الياء
 لغيرها وانفتح ما قبلها مضارضا بالمد قولك وفي الحادي
 وهو مبدأ العدد قولك لانه من الوحدة واسله الواو
 في قولك والواو في موضع اللام وهي الدال ولا يمكن الا بندا
 ما لا تقديم للعلية فصار للحادي قبل الواو لوقوعها
 متطرفة اشركت مضار الحادي قولك واسله الواو ففقدت
 لا يجتمع بل ينفذ الاسم بل ياتي في الفعل انما نحو الحاصيت
 وعلت وفي المصدر نحو الزلزلة والزلزال عزى قولك
 ولغلت الى اخره مظاهر انه لا خلاف في التثنية الاولى مع انه فيه
 خلافا اشار اليه بعضهم سيوطي قولك ولو كان مضاعفا في
 الحاصل الى اخره ما لا يوحى ان يمكن الجواب عن هذا انه انما كان

قوله
 والواو بالمد
 من العين

بلغ

يلزم

يلزم ذلك لو بقي على ادغامه ما بعد الابدال والتثنية كقوله
 اشفي العورة مالت بالارباع نحو حلت فجا صدره على بنية
 مصدره اشفي قولك تحفه بالاولين اي بالضعفين الاولين
 وما اليه والى الاولين قولك واسبق او على الاولين وهو
 المصدر قولك ثاني المتأملات وثالثها يعني الحاديات
 والمماثلية قولك اكثر من الى اخره مقول صاحب
 قولك لا تزداد اولاً فلهذا استثنى المصدر عن استثنائها
 قولك لا تستلج الا مبتداً لسكونها قولك ومروءة هو انفة
 الطولية قاموس قولك نحو افي في التثنية به نظر فان منعها
 صرفه لعل زيادة من تدم قولك وهو سوي مداه من قولك
 لاسم النبي دم قولك ما روي فقد سقطت الهمزة في بعض
 التصاريح وذلك من ادلة زيادتها قولك حطبا بالصلته
 ظاهراً تعين ذلك قولك واليا كذا الى اخره قال ابن هشام
 فان قلت كيف استثنى يوياء ووعو عا مع انه قد علم من قوله
 واحببنا ميل حروف سيم ان ما كان كذلك لم يحكم عليه بزيادة
 قلت دفع هذا التوجيه تخصيصه بذلك بالطلاقة هنا سوطي
 وعبارة التوجيه وتزاد الواو والياء مثلاً شرط احدها
 ما لا ياتي الا في وان قصص القرآن من مثله وانما انما يكون
 الكلمة عن باب سيم والثالث ان لا تستدبر الواو مطلقا
 ولا الياء قبل الهمزة اصول في غير مضارع انتهى قولك فاحجب
 اكثر الى اخره كقوله ومقول قولك عا في يوياء عا
 للمراد في الاشارة الى كذا يوياء الى اخره قولك او عا
 مصدره لم تترك التثنية قولك لانه اي ففعل

قوله وجه العمل الذي ينقل حركة اليه الى الدال والراء
فتنقلب اليه الفاء لتدركها في الاصل وانفتح ما قبلها
الان فيقال مرام ومدان وسيا في ذلك عند قولهم
فعل في ذلك الاعلان اسم الى اخره قوله في عالم يدرك
على خلافه لم يذكر مثل هذا في الالف قوله في حيزه
هي قطعة من الارض غليظة ولحم للذاري جوهرى قوله
بحر عرقه في احد من خطبتين بغير بيان على البدل
كالصليب وكما هو قوله قاتلوه في قوله في محل هو
المستاعد السابق واللام للحاق قوله في قوله
هو لتوب الخلق ولعله للحاق بذكر دم قوله في قوله
يستقر غشاء تخشية فصور مملئة فتناء فوقية فغير
مملئة فوافرا مملئة وزنه فعلا قول كنعن مملئة
قوله وهكذا هو الى اخره فيه امورا او كان ينبغي
ان يقول ثلاثة فقط الفرج ما سبق اربعة كما عطل
ومرجهوش الثاني قال ابن هشام كان محققا في اشتباه
تخوي يور وعمر عابعد تنصيصا ولا على مسيلة سوس
ان يستثنى هنا بخبر من الثلاث قال ابن هشام كان ينبغي
ان ينص على ان الميم التي هي والثالث من الفعل المتعذر
او مقعول او معند او زمان او كان زيادة سوا كان
بعد هاتلثة اصول ام اكثر وان لم يمتنع في الفعل
مزيد ولو كان بعد هاتلثة اصول ولا ينفعه
قوله في ما يجب ابعدها ومنه زيادة قد سبقت لان
هذا هو ظاهر الخبر الرابع قال ابن هشام فان قلت يور عليه

نحو

تخو مره فان جميع اصل لقوله في خبره لا مره
قلت الاشتقاق هو انما هو اصل الذي لا يدفع
حكمه ويحذف ما ذكرنا هذه الصواب الذي قدما كتبه
بالمشتق منه الدال على الصالة وعندها وان كان يدرك
فيها ما على اشتقاقه او كتد من اول الامر على ذلك
من غير نظر في خبره وعنده فيه الاشتقاق فلا يلتزم
فيها الى الصابط لعموم قوله فيها معنى والفرقان يلزم
فما ذكرنا بهت وقال في بعض كتبه اذا علم الاشتقاق
يقض الابد للامس قال ابن هشام اعلم انهم قالوا ان الميم
مزيدة في انهما وانهم وعندها وضرب علامة للمصنفين
قال والذي يظهر لي ان هذه ونحوها ينبغي ان لا تقبل لان الميم
هنا بمنزلة كاف في ما ذكرنا من ان الحرف وضع للدلالة على معنى
فتمتصو دون ملحقه من الكلمة سيوطي وقول ابن هشام ولا
ينفعه الى اخره عنى على انه يريد عليه ما لم يرد به على
السؤال الذي اوردته بقوله الاشتقاق هو انما هو الذي
الى اخره لوجود الاشتقاق فيما نحن فيه ولا فتسلي زيادة
الميم فيما اخذ من الفعل وقوله لعموم قوله فيما مضى الى اخره
يرد عليه ان ما هنا عام ايضا فيستلزم ان في خبره كان
ذلك يقتضي اصالة وهذا زيادة فيضاح لا يصح في مثله
وانظر قوله ونحن انما ذكرنا الى اخره مع تعليم السابق
وهو لانه الاشتقاق الى اخره قوله وينبغي الثلاثة
الى اخره اما اذا سبقا اصلين فلتعجيل اقل الابدية واتساع
اذا سبقا اربعة فلان الاشتقاق لم يدرك في الزيادة في نحو ذلك

الا في فعل او تحول عليه نحو صحيح ومصحح فوزن اصليل
 فعلل ووزن مرزجوش فعللول وقيا من ابراهيم واسم فعلل
 ان تكون من بها اصلية لو كانا عربيين ولذا كان رد الجوهري
 قول سيويه في تصغيرها بفتحهم وسهليل وتقدم ذلك
 في باب التثنية مرادى قولك او مرزجوش ففتح الميم ويكون
 انرا وفتح الزاي وضم الميم واخره بين معوية وهو المراد
 بالميم والنوا والوال الميملة والقاف واخره بين معوية
 بفتح طيبة الراجحة تصغير وكلاهما ما رسا تصغيرا
 قولك وبفتح القاف من اوطى الى اخره ثم قولك
 في باب الثالث اقم قوله تاميلا تحمقا كلاهما متعلق
 بفهم قوله تحمقا كان ينبغي معهما في فعل واحد وذكر
 حاصلها وهو انه يحكم بزيادة الهمزة والهمزة في اقم
 وموسى لا انه يدل دليل على اصلها كما في اوطى على
 قوام ما روت ونحوه قولك هو جعل المرحل بكسر الشا
 والقدر من جهارة او غاس قاموس ومضول هو تصغير
 الميم قاموس انعه بكسر الهمزة وتشديد الميم مفتوحة بعد
 عين ميملة وتا في بيت قاموس قولك كسر عزمي بكسر
 الميم وفتحها مع كسر الميم الزعب الذي تحت شعر الميم
 قاموس قولك مجز بكسر الميم وفتح الميم وهو الترسماله
 العزيمي في قوله صلى الله عليه وسلم ادنى ما يقطع فيه
 يد السارق عن الميم قولك ما ج الملح المحل المشطاب
 ولذا الاجاج معج كذا من جود من جاج قاموس قولك جاج
 ادغامه لانه حينئذ متعلق بفعل لا جاله فعله قولك

فانته

فانه في ذلك التثنية ونحو اصل نحو شأ او بدل من اصل
 نحو كسا وما ورد في قولك نحو سلا قال دم لا يصح
 التثنية سلا لئلا لا يصح الهمزة بحكاية الى زيد سلا في الفخذ
 سلا اذا نزع سلا اي شوكه امته قولك سلا في الفخذ
 كما لم يرد عليه ما تقدم في الهمزة في قولك سلا في الفخذ
 كما لم يرد عليه في الكافية نحو شوكه امته في قولك سلا في الفخذ
 هشام ولحق المصنف من موطن زوايته اول الفعل المصالح
 والطارع نحو الكسر والحد من سيوط وجواب الهمزة ما تقدم
 عن ابن هشام نفسه وهو قوله لا شتاق هو انقاضي العدل
 الى اضراب قولك مغلفة في القاموس ورسالة مغلفة
 مجرله عن بلد الى بلد اقوى قولك سمين بفتح السين وفتح
 وبعد هاشمئة تخفيف فصح مفتوحة ولا تفتح السين فانه
 خطا السيد الكوفي الشريف السمي الموهل الخفاف والشام والاب
 والتفت في حواشيها والبيت وامر رجل وبيت قيس العنابية
 وفرس البراء بن قيس بن عازب قال سر قولك فدرك الدرس
 الاسد والعدد الكسر هو هي فالفاء في قدس زايلا جوف
 لها في قولك وعند يس هو التثنية من الغدسة ولم تفتح
 او روية معربة فحصلت عند رسل عوقية قاموس قولك
 وعند يس هو طائر يقال له الهزار يصوت الوانا وجمعه وندل
 ومنا ديب قاموس قولك حطت الهزار اي تاذت من اكل اللؤلؤ
 كما سيأتي في قولك من العسلان يقال فعل الذيب والفرس يصل
 عسلا وعسلا ناظر عدو او هز را سدا قاموس قولك
 كنهل بفتح الكاف والنون وضم الواو وهو من شجر العساة دم

قولك وكنا بيل فكا في مضمومة ووزن مفتوحة فمزة ساكنة
 فيها موحدة فتنة تحتين كذا عيسى بن موسى بن الحسن قولك
 نحو جئنا نفتح العين المهملة والهمزة فتنة النون والهمزة
 مهملة الجمل الخ فتح قولك كذا عيسى بن الحسن قولك
 من ابل ويا عيسى بن الحسن قولك كذا عيسى بن الحسن قولك
 قولك من الضممة مضافا مفعول فاعل فاعل مفعول فاعل
 وهو مفعول بغير ضمير راي وفعله كرم قاموس قولك النون
 هو في الزايب وتقرى للمكسب في الكسب والفتح كذا في الزايب
 قيل ومنه النون كذا قاموس قولك لا في هذه نهاية الى اخره
 وشكل عليه قولك المنص والتا في التايش قاله ب ويسند كونه
 حيوانا في كذا والتا في التايش الى اخره زماهم من افتقار
 على ما ذكرنا في التايش اصلية وهو احد قولين قاله في القاموس
 التايش كفتوان وزعفران ويريقان للفسر للسان وقد تروعه
 وعندنا الفعل يدل على اسالة التايش في قوله فعللات
 وهو معرب وقيل عذري وزعم بعضهم انه يجوز ان يكون
 ملحوظا من الهمزة في الجاء لان الفتح في الجاء كذا في
 الجاء فيمنع كونه نكرة وانه يكون نكرة في فعللات
 وقد صرح هذا البعض بان من تايه اسما علم جوهه فوري
 قولك كذا قال ابن هشام عذري ان تايه ونحوها
 لا تقع في هذا الباب بل هي كلمة مستقلة قاعة بنفسها فيخلف
 تامسة فانها بعد كلمة ولهذا جعلها في العرب قال والتايش
 العر من ان يكون في مفرده هم كسلمات ويدخل في ذلك ايضا
 التا في ريت وثبت ولا في التايش قولك المنص في التايش

علي

على بن مسلم لانها الاصل وبعيد دفع استكمال بيت
 السابق قولك للمضارع قال ابن هشام لم يعد من حروف
 المضارعة الا التا ولا فرق بين يلو وبين غيرها قولك وذلك
 الافتعال الى اخره بيان للنحو فانه قد وقع قول ابن هشام
 انها بقيت عليه ببقائه التثنية على زيادة السين في الافتعا
 ولهذا قال ابن هشام وهذه الخلاصة تحتاج الى بيت من ذرة
 ابن معمر وهو قوله والسين في استعمل كما استعملنا وزيد
 للتقويض في اسطعا انتهى قلت ويسد كذا الشاح الجواب عن
 هذا قولك دون فروعها لانها تايها في ردود وود
 قولك لتغيب بفتح المثناة الموقوفة وسكون النون
 وفيه السنا والمجرب من الفجر ويروي بفتح التا فتصريح
 قولك وتنتقل التثنية ولد التثنية والتدري المدافعة
 والتعليق الذي منها التثنية قولك في الالف والواو
 قال ابن هشام قد تقرر في باب الوقت اذا التا في نحو طلعت
 ومسلمة اسل وانما التثنية الى الالف لا تدرها مسلمة والفتح وقيل
 فيا زبيت فيقول بعد فاعل زبيت في التا لانها الاصل يسوي
 قولك او وقتا المراد به التا لانها لا تقابل الالف قولك
 فبه العير وزان سكر من عن المعاصير الواحدة قبوة
 معصاح قولك في التا في الهمزة كسرة الفتح والهمزة
 وتا في تايه قاموس قولك كسرة السبط ويجوز
 وكسرة تايه من المعصاح كسرة قاموس قولك
 ودمت الدماكة سهولة لخلق قاموس قولك التثنية
 في الاصل الصفة كلام على تقدير معناه اي زيادة اللام

المشيرة في الاشارة للتسليم على الاقنانه التي خذت زيادتها
 فيها نحو عيول وزيد ولست صفة للاشارة لانها لا توصف
 بعدم الاشياء وخصتها بالاعتبار مسبوقة عن ابن هشام قوله
 ان لم تبين بغير الاشياء فيجب علينا ان نحذف الحذف في
 التأسيس ووجهه فاعله لا يجوز ضم الناعل الى مضافين فيكون
 حجة المنقول ووجهه نائب الناعل في في المنقول في زيادة
 حصة الوصل قول كما استنبطوا من قوله انظر في قوله
 الاولي على انه امر في حوزة حمال الناعل المنقول في قوله
 وقيل في قوله الاخره عبارة في شرح التوضيح وقيل في صفة
 الغالبية في قوله الرجل في الاستنباط انتهى قوله اذ
 المستداه منقذ لما في الالف في قوله وما في غيره
 فذلك نص عليه ابو الفتح والى البيت العسكري وذهب
 الصديق الجاني والكافي الى انه يمكن الا انه مستند في
 قوله وكلف وذلك من قوله في حاشية قوله
 وهو فصل ما في حاشية قوله في حاشية قوله
 انتم للفرق على الواقع في حاشية قوله في حاشية قوله
 فكانا في ابتدا النطق في حاشية قوله في حاشية قوله
 ما زاد على الربعة واما التلافي وسكت عن امر الربعة كما
 لان تافي في حاشية قوله في حاشية قوله
 بدوح فلا حاجة الى حاشية قوله في حاشية قوله
 تافي في حاشية قوله في حاشية قوله
 لانها لا تستلزم في حاشية قوله في حاشية قوله
 ساكن فاحتج الى حاشية قوله في حاشية قوله

فصل في زيادة
 حصة الوصل قوله

ومر

ومر وكل فان قياس المر منها اخذوا واما قوله لكان لما اشتقوا
 المر منها اخذوا النسخ الصلبة للغة الاستعمال في حاشية قوله
 لعدم الاستيعاب اليها والذوالا قدرها ساكن وهو حذف في حاشية قوله
 واجب في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 العذري من حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 وكل واجب له اكثر من حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 كما يتول الكونيون لكان جمعاً وساماً ونقصه ونسب والعتبار
 القلب بغير سبق في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 يوقع حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 الاسم على حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 ب قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 المقام ولا يجوز على حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 عبارة المتع لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعروفة في حاشية قوله
 لاسماء والاشارة في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 الهاري في باب التيم وفي الايمان ان منه اثنين وعشر من حاشية قوله
 وعبارة القاموس في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 اولها واما حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 المر في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 ومع المتع في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله
 والاسماء في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله في حاشية قوله

راجع من قولهم وامن الختم به او بكر الهرة وفتح الختم والمسل
 ان هرة امير ان فقت قوت في الختم وان كرت جازم الختم وفتحها
 وعانض جملته هذين البين طوعا ودل عليه كلامه وانظر الى
 شرح التلاوة سبق قولك يقال واين هو من الاخره يعني
 التلاوة بالفرق بان انما حدث له بزيادة الختم اتباع التلاوة
 للم في حركاتها بحسب العوامل فصار كما لكلمة للاسليسة
 حتى ذهب الكوفون الى انه معرب من حركات بخلاف ام لغة
 في امين فانه لم يزل هذه المشايقة تلاحق حصة للعلماء
 يذكر ابن فان موشاة هذه الاسماي حذركا بان بزيادة التلاوة
 قولك لا تحذف الى اخره وقيل ان هرة الوصل حذفت على الختم
 وان المدة ليست بدلائنها واعلم هذه نطقة للفرق بين الامتسا
 والخبير ويره وجه التسهيل سين على قولك تامل الرجل اسله
 اضطره من مفتوحة الاستفهام فتفوية للوصل فحذفت
 من الوصل الاستفهام عنها هرة الاستفهام سبق قولك
 في نحو اخذت في رواية غير الخمر والاصول اخذت في
 مكسورة فلما حذفت هرة الاستفهام حذفت قولك في
 حلة لقوله ولا تحذف قولك في الخمر الى اخره فانه الشاهد
 وهو مرفوع بالابتداء خبر بان قليك طابرو والمايد حذوف
 اي طابرو له اي طابرو احد دار الرباب وهي محبوبة وان داره
 ونحو كسرها وقيل التي منصوب بالظرفية وهي في محل
 للغير وان قليك طابرو مستدا وابت اي انقطع والليل الكودة
 وهي ارملة التي كانت بينهما من قولك سغزو في اي حيد
 فاستثنت لكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو

لا تلتا

لا تلتا السكتين فالختم نظر الى ان القيمة الاصولية معتدلة
 لان المعتدلة بالوجود والكسرة نظر الى الحالة الراهنة ووجه
 الوجهين المعتدلة وبالمسا من بعده ولم يحذف هذا
 الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهرة وقد عتدما اصل
 الكسرة التي العارض لمعارضة اصليين ولا كذلك لغزى لحن
 هذا السار من واع اصل هو الكسرة في الاعتدال به دون الختم
 في امشوا تصح قولك ما وجار مجراه يريد ما لا يفسد
 حرفه ما قبله فيخرج عن قولك انتلوا ب الابدان
 بكر الهرة مصدرا بئد واصطلاحا جمل حرف مكان اخره
 مطلقة فيحذف بقية اللكان الموزون بقية الاطلاق للقلب
 تصح قولك ونجا الغنما الترويض سكت عن الاعلالت
 وهو تغيير حرفا لعمل للتخفيف ويكون قلب او حذفت
 او اسكان لغزى قولك كسرين اسطع الى اخره فارت
 السين يدل من حذوكة عين اطاع عند يوبه قولك
 تصغيرا صيل الى اخره فيه تسهيل هو تصغيرا صلان احد
 جمع اصيل كيمو وجران وهو الوقت بعد انقضاء الزمان
 جوهرى ولكنه عكس تياس للتصغير من جمع الجمع اذا صغر ان
 يصغر على لفظ واحد وهذا ما عتدما على كسره جمعه
 ومنع الاشارة الى من وجد لان العمل بتصغير المفرد شذو
 اولى من العمل على تصغير الجمع شذو في الكثرة ومنع الاشارة
 اولى من جعله لاسمه من دعوى الزيادة التي لم يصل اليها
 تصح قولك فقت حيا الى اخره المعنى وقتت في دار
 الحبيبة احيانا وسالها عن الحبيبة فيخرج عن الجواب

الابدان

ومابها احد بحسبني تصحيح قولك اضيلا لما بدأ باللام
من النون لقرب الفتح وقالوا انما اضيلا تصحوا امثال
فزاو الامم عونا عما جازوا الختم لوجا وادع على الاصل انما
او يضيا لفتح قولك مالا الى الرطاة الى اخره صديدا لما
ان لا بعد ولا شيع والبعده الواحد والصغير في اي موضع
الى الديب والاطاء شجر من شجر الرمل والحقف بها مكسورة
فتاف ساكنة ففتا المفعول من الرمل والطعم اصله اضياع
قولك خالي عوين اسمية وابو علي عطف على عوين واسمه
ابو علي فابدل الخيم من ليا المشددة وكذا اصل الفصح العيش
والبرق البرقي والصبيح الصبيحي والكثير جمع كثره وهي الكلمة
الجمعة والبرق ضرب من النور والود الوفد والصبيح مفرغ
البتق من لظلمه الى اخره اي الله والشاهد في جملة فتح
ووقوع اذا اصلها حق وني ووقوع في الشئ التيقظ واليقظ
ابو شمس ففتح لفتح وكذا انما اي صياح ويترى بفتح
والو بدو الشجر الى شجرة الخبز جوهر في قولك وفيه
هذه سكنت من السكون ففتح الحركة قال يعقوب هذه
الهي اذا ضربت عليه لسان وموطأ لسان النسي في هذه
وهو اسم فاعل تصحيح قولك وفكره مبتدأ خبره زيادة
قولك اذ جمعها فيه في طوبى ما ياضه مناقشة من ثلاثة
او حيد اسقاط الهمزة كذا في الالف واما الحاص في واما
وهو مثل ابد التصحیح عن الموضع قولك هي اكل الى اخره اي
في هذه الامثلة بدلهن جمع واو اصل اكل ولا تترك وارقت
واردت وارحت قولك لم خردل اي خردل وللزاد

معروف

معروف قاموس قولك بتبدي اللام وهو الامل العبري
وهي الناز قولك شذبه في الناموس وكذا قولك شذبه
هذه ويكسر لهما اذ هبوا في كل جهة وتشذبه الجمع لقولك
انهم قد شذبه في الدال المهملة هو الناموس قاموس قولك
والثاني نحو اقله فيه كظن بالهو من الاول اي ما رجع في تضاريف
الى اصل لزوما لافلية فان الطال لا تجد في شيء من تضاريف
هذه الكلمة يرمعون الدهر يقولوا اقلنا وانما اقلنا
له وهو عقلت وهكذا فلا ين الغلبة في ذلك نعم التمثيل
لثاني بل من لمعت صبح فانهم قالوا في الجمع لموس ولم يوقوا
لصوت المشا واخبرهم قولك لظن لظن الشجر الى ورت
الى اخره اي وذلك يدل على ان التبادل من الواو وكذا الجموع جمع
وجه فان الكوجه والبرق وجه والمواجبة فدل على ان هذه تبدلت
الواو جارية في قولك الشا ليعرف الضم في النعال والواو
بامثلة المستنفاة ايضا لهما جمان لتعليق وارنق واما الشا
وارنق للثني وتعليق وارنق لذكر جارية في قولك
لها الشا من الى اخره اي قطع وخبرها يرجع الى فرقة غشابة
لغيري شكر وتقر اي تفرقة والاشا اي اياها اصلها اشا
والواو فابدل للوجه فيملا وكذا ينطقوا الزاوي المجهول
شيء قليل قولك ويكونه فرعا والحرف زاي اي لغيره والواو
يكون للفرقة لظن لظن الحرف زاي في الاصل فالحرف الواقع
في الفرع باق الحرف الزاوي في الاصل يكون بدلا منه وتامة في الجارية
قولك وهو اصل اي والفرع اصل في الفرع فالحرف الذي بزيادة في
الاصل يكون بدلا منه جارية في قولك وهو واو اسم للحرف

قواشيه واي جمع الية قولك اصلية فيها اما او فوزيه فعل
 يقتضين وفي لونه عسته يا الو او اقوى الدور لا في على والثاني
 لا في الحسن على التوليد فاما من منقلب من اصل واما على
 فاصله اي يقتضين قلبت الا في الالف كقوله واقتضاهما
 قبلها لتعني وقولا في الحسن اقرب لان الواو اكثر من الالف
 يسر قولك والاقوال في العلل وذلك لان واو اويا اعصلا
 بقلب عينها انما خلو اعلا بقلب لامها فخرج لم يجمع لعلالات
 وفي كلامه قلب والاقوال في ان يقول والاقوال في العلل والاقوال
 زقولك هذا لا بد ان يستقيم مع ما التامت وعما
 المستصاحفة بذلك بان يراد التمر ولتقدير الان هالتا
 في تقدير الانفصال قولك وسفانية بوزن هداية
 اسم لكان الصق فالتا لزمة واعاستا به الذي في كلام التمر
 فهو اسم فاعلم ان سقا فالتا فيه عارضة فلا تشارك في قولك
 اسق وراس الى اخره روي سقا بلا واو هالتا فالتا منه
 لكن رواه ابو هرويهما وقال ان للشارب فخر به الحسن اعي
 لصنوا اليد لاصانه زقولك قد اورد الى اخره اجيب
 بان لا انسم ان الواو متظرف في حشو الخذف عارضة قولك
 فلما في الى اخره اي لا تخرج غاوة لان الواو فيه عين لا لا
 قولك فقلت الالف التا في الالف فالتا التا التا
 اولي لا يبعد او حيه لهما ان تحرك اليه الذي يفتحها وهو المد
 الثاني ان التثنية في الالف اولي التا لثان حروف الاعداد
 محرك تقدير فلا يبعد في تحريكه لثان الالف ان في تحريكه تحسلا
 نظير الاعداد الذي يحصل به الفرق بين المعاني فتخرج قولك

وفي

وفي فعل ما فعل الى اخره ولو لحقت فاعلا المذكر علامة تشبيه او
 جمع فالظاهر انه لا يختلف حكمه بذلك كالمال لجمته تا التا في
 لان كذا في تقدير الانفصال وكما في نحو كسا وبراد
 قولك فاعلم ان الفعل ما ذكره من ان اسم الفاعل مفعول عن الفعل في
 الاعلان وانتمهم مثل كذا في خبر واحد انه قد يدرجه للمحال
 وان لم يكن له فعل اصلا كما سذكره من جازم وجازم فان ادعوا
 انها متقولان من اسم الفاعلين فتذكر والنقل واسما الحسن
 قليل بل قيل يمتنع والثاني ان العوض ان الوصف فخرج عن العوض
 لكن الفعل يقتضيه قولك كذا في خبر واحد فان عاين
 الفعل لما مضى خذ في الانسار بيان وعارضة في اسعر
 الفعل يقتضيه قولك كذا في خبر واحد والاقوال في
 قولك كذا هي التثنية المستوية فثبت كذلك قاله يسر قولك
 في الواحد لم يذكر محذوفه قولك كذا في خبر واحد قاله ليل
 الخلف والياء الواو في رسايل ومضامين وعما يترك حروف
 اللين في ليس اصل من الحركة وانما هي حروف مبدية كذا في
 الحركات على او حقن بعد الالف من كذا في خبر واحد لا اصل
 له من في الحركة تقتضيه قولك كذا في خبر واحد لا اصل
 لعدم الزيادة لان كذا في خبر عن الفعل فاصلا الحركة فالتا
 وقت جد ان من فعل كذا في خبر واحد فالتا في الاعداد
 فتخرج قولك كذا في خبر واحد وعما يروي فالابدال مع ان
 المدة في الواحد اصلية لا يباعين الكلمة والذي سهل ابدالها
 تشبيه المصلي بالادب يقتضيه قولك كذا في خبر واحد فالتا في
 فيما يبعد ما راجع قولك كذا في خبر واحد فالتا في خبر واحد

ح
 ح
 ح

جمع بينا اي الحاصل به اي كاللفظ للحاصل بسبب جماعت
 نينا وهو نينا بق فقد مثل نينا بق قولهم وامرله
 سيود فاجمعت الواو والياء فثبتت له ما بالسكون
 فقلت الواو ياء وادغيت في الياء قولهم ومما يولدوا
 بدل آت صايد قولهم ولان لذلك الى اخره الاشارة
 الى ابد ال احدى الواو والياء في غير وان كانت
 المبدلة في مسكنتا التمامية وفيما ذكره الاول نحو
 او اصل ونزح في قولهم لانه اذا التفت الى اخره
 تكلما قبله فلا حاجة اليه ونزح في قولهم نحو بين
 كذا يوم تسرع قولهم في سببته مما استأقعه العدو
 من الدواب قولهم لما جمع في ذلك الى اخره لكن لا
 يجعل شذوذ المفرد سببا للشذوذ في الجمع ويرتكب داءيا
 فلو بنيت من القول مثل صبيقة قلت يقول واذا جمعت
 قلت حيا ياربهم وليس كذلك انما تقيسه على صياغون وهم
 دم قولهم مد مفاعل المد اريد ان مفاعل وقوله
 العنان للآراء اريد بحرف اللين الثاني الذي ينتج عنه
 قولهم وكل المومنين الى اخره منه وارجع الى الدهر
 قولهم عواربهم المومنين وتشديد الواو يقال للفتاة
 المومنة جوهر هو وقالوا الماير يقال للفتاة والامير
 يذكران الموارير كما ذكره الشارح نعم ذكره صاحب
 التاموس ورايت بعضهم قال عواربهم عواربهم المومنين
 وتختص الواو الرمدان تشديد وقيل هو كالتدني وذكره
 العاوسه ولان الفه حينئذ ثالثه رابعة فجمع عواربهم

لاعو او يرز

لاعو او يرز قولهم لا يفتقر هذا العبد الى اخره قد
 يتا العبد الممنون حوازن مفاعل في غير وعده للروف
 والهيئات فمثل المفرد ولا يفتقره قولهم نينا لان المثال
 لا يفتقر قولهم فاشارة الى التفتيد الى اخره منه وشي لان
 لقم الذي الملقه فيما سبق اطلاقا فمفتيد لان لا يبدل هزة
 نابك في هذه الصورة فمفتيد انه بين هنا زيادة افعال رجاء
 اندين هنا ان الهمزة المبدلة لا تبقى اذا كانت اللام معتلة
 بل تنو وتسير الى الا ان يريد بالاسلام في المطلق باعتبار
 ثبات الهمزة واما مفتيد فتضع التفتيد لانه بين هنا انه
 ذلك الهم وهو العبد الى اخره لا يفتقر الى الهم بتدله
 ب قولهم وامرله حذرة الاول هذا في قولهم من الخطا وهو
 الظاهر او من الخطا وهو المدح والعلل في الصور او حذرة
 تصح قولهم حذرة نزلوا الى اخره هذه الواو حارة في
 في الجمع على صواب في يبدل عن الالف المفردة وكان للناصب
 لما مر ان يقول زواوي ثم ابدلت الواو قولهم هراوة هي
 المسماة الغضفة تفتح قولهم بعد خمسة افعال اعمها قلت
 الالف هزم والثاني ابدل الواو والياء الثالث قلبا الكسرة ففتح
 والرابع قلب الالف النوا والناسر قلب الهمزة واو قولهم
 خلست في المسائل العربية في قولهم ولفظ ما يبدل الهمزة من
 واو والى الى اخره لكن هذه اختصتها الواو فكان الاول
 قد يها على قولهم واو في ورد الهمزة الى اخره لما انها مفعلات
 المسائل السابقة قولهم في ان لا تكون الثانية الى اخره
 عبارة التسهيل وليس الثانية مدغوة اصلية ومبدلة

سلة

ان قلبنا متناه في فوق وقد غمر في التنا وهو معقولا لا كبريا
 ما وقام الهمز المقلوب تافا في التنا ولعل القدر في على الوجه الاول
 انتهى وهو صريح من حديث الاماميين اما انكر ما في قلبنا فخطي
 التصريحين وقوا عدم مستنبطه من اللسان العربي ولا يميل
 لما نقله لطمين فيها وراستند الحديث الشريف فان قلبه
 روايته عما قال قنوشا ذولا رب في وقوعه في افعه الكلام وهو
 القرآن المجيد واما العمي في قلبه جونا الوجهين والاعلم
 ان الهمز تين اذا التفتا وسكنت الثانية وجب قلبها من جنس
 حركتها ما قبلها ثم جونا البعدا ويون قلبها الهمز الثانية متجا
 ولحنا وهما في التنا في المصروف في التفتا قالوا جازا في التفتا
 جازا في المصروف يسر قولنا ان يسكن او لا ولا هو متحرك
 على ذلك من بعد سكنه ب قولنا كما قولنا امر قولنا
 والهمز قبل مصارع مبي في الملام فاعله قولنا والمصروف لا
 عبارة السعد في خرج العربي وقال في كلمة لا تنالوا كناف
 كلمتين لا يجب انما ذلك بل يجوز عن يار حاري ابو النجم
 قولنا فيقول او من الياخوة منه فوقفنا الهمز الاول
 في قولنا الحق زبدان كانت حجة او مصل فليس مما عجز
 لانها حينئذ من كلمة او همزة الاستفهام فالساق الى الهمز
 ان همزة الاستفهام لا تكون الا مفتوحة فواجبه قلبا اظمنة
 وادمع انها انما قلبت من جنس حركتها الاولى وكذا قوله ايقن
 به قولنا فان كانا في موضع اليون ولا يكونان في موضع
 التنا لئلا يفتدا بالسكن قولنا سأل كثيرا اسوالا
 قولنا ولا يابح الاول قولنا وباس ما يابح الروس قولنا

فيا في

فيا في الكلام عليهما الى اخوه حكمهما ابدال الثانية ياء
 مطلقا مثله ان تتي من قولنا فقول قراي والاصل
 قولنا فقول فيا في تينته عند قولنا لم يكن لفظا استمر
 وحكمه انه قلب ياء مطلقا ومن امثله ان تتي من قرا
 كعنه فقول قرا الال والاصل قرا الالوت الهمزة الاخيرة
 ياخو الفا لهما وانفتح ما قبلها قولنا لسان يفتح اشهر
 الى اخوان قلت لم يوت للكسرة بغير قلبها والاعلم
 بكونها فقلبت واو او يفتح ولك في المفتوحة قلبا
 فانهم ارموا قلب اللين الحركة بحركاته والاصل لا تترك ولو
 حركت رجعت همزة معناه والواو او يفتح ولا يفتح اذا انفتح
 ما قبلها قولنا لسان يفتح اشهر لسان لسان لا تثبت بغير الفتحة
 ولا يفتح فقلبت في ياء او ادم الفاضلة لانتها الكين
 فوفقت الفاضلة الثانية وما رجلي وزن فاعل فاعله الفرد
 ثكا قلبها الى الواو مع ان الواو اقرب الى الالف حلا للتكسيرة
 على التفتا وكان التفتا مفتوحا للواو لا يفتح في التفتا
 ولما سبقت الفتح قبلها يسر قولنا عن او ادم التفتا بفتح
 ادم وتفتا مبي على انه عزلي وانعرب فيه كلام التفتا
 فذهب في الكشف الى انه اعم على وزن فاعل كذا وزنه
 في التفتا الى انه عزلي على وزن فاعل فقلبت في التفتا
 بدل من التفتا فلان قال انما يدل على ان التفتا لا يفتح
 الى اخوه كانه يريه وقولنا سألنا بعد فتحة قولنا التفتا
 اول الهمز تين قولنا لسان يفتح اشهر فقولنا التفتا
 قولنا تين من ام مثل اصبح الى اخوه فان قلت كان التفتا

قلب الثانية انما تكونها وانفتاح كان فيهم انا قلت لما وقع
 بعد هاتين واراد الاوغام فقلوا حكمة العلم الاولى الى الازم
 قبلها وادغموا العلم في المم مضارا امة قلبوا العلم الثانية
 محضه تصح قولهم ابدلت اللغز كذا الى اخره فرار من
 لو بقيت قولهم وصلت لسكون ما قبلها سال ابو عثمان
 اما الحسن هلا اذموا في مثالا قمر من قمر انما اذموا في سال
 فاجابوا يا ابا العباس لا يكونان الا من جسد واحد لا فصل
 اللغز من دليل درهم وقرود ويا في المشويعو زينة ما اظهر في
 الطرف مدليل دروي وامتناع ذلك في جمع واقبه قولهم
 لما انتهت الى اخره ولدا لانه كل منهما على معنى زائد في قولهم
 ان الابدال الى اخره المراد به ما علم مما سبق من ان اللغز حصة
 اترفع او ضم قلب واما او اترك قلب يا والكسرة قلب
 يا عطلة وهذا اي قولهم هم زين بيتا يا عبد الله من هرة
 قال المراد في وانما ابدلت لانها في موضع اللام واورده عليه
 ان هذا لا يصلح حلة لتعويض الثانية لاول لان كلامه
 البتة في موضع اللام فالوجه ان حلة تعويضها ان ابدل
 ما عداها فهو الى قولهم زين من غير ابدال وهما اما الاولى وانما
 ان ابدلت الثانية في الثانية وانما الله ان ابدلت الاولى بعد
 قولهم والاسم ١١١ اية ابدلت الثانية وانما اية واول السكون
 اخره ميب قولهم نحن في غزوي قال بعضهم فان قيل القلب
 انما في قومي ياد في قومي الثاني وهو يدغم العلم والاول في الثانية فيها
 كما ادغموا في قومه وتسمى الاوغام فيها عتق كما ان متعلقا بالاحلال
 متعلق فيها فاحد ترجيح الاحلال فيها على ما في الاوغام مع انه
 ينبغي

ينبغي التفتت كما ان الاحلال مفيد له ويمكن ان يحاجب ما في
 التفتت الحاصل عن الاحلال ان يبين التفتت الحاصل عن الاحلال
 لان التفتت بالعلم المقول ما سهل من التفتت بالعلم والمذموم
 فيه وذلك كما هو عندكم ما هو في قولهم فالتفتت الى ترجيح احكام الاحلال
 اولي من المصير الى ترجيح احكام الاوغام وقدر في قولهم فالتفتت
 يا ليتني علم الى اخره يبين الى انما حيز في حكم الساكنة المتكسر
 ما قبلها وهي قلب يا ليت قولهم فالتفتت يا ليت التفتت الى
 كسرة ما قبلها في قولهم ما يبعد ما الى اخره اولان اكدت
 قريبة من اما فالتفتت هي والكسرة مع عدم حصة الواو في النقل
 على قلبها يان قوله كما في شرح قوله وهم ذي من الى اخره
 قولهم فقد المانع من الاحلال الذي من كونهما من كونه
 السابق غير متا صلا فاقا وسكونا في قولهم لا يحسن الواو
 المتطرفة قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كونه
 متصفا بكلام المستدوان ارادته حصة والعبارة صالحة
 له غاية الامر ان الحكم لا يخص ما بالمتطرفة العلم لان يولد ليس
 متصورا لذات قولهم لو قبلنا الثانية ولو لم يولد قولهم
 تا الثانية بنسبة اكمل عليها اولان كان ينبغي في هرة بنسبة
 لا تقبل الاول وبما لمن الكلمة قد بنيت على التايد قبل الله ليس
 كما اسم من غير اخره واد قبلها حدة تصح قولهم فالتفتت الى
 فعلان يعني عزدي فخلدون وصار في الترجيح او قبل الالف
 والنون الزايد بين التفتت حصة تسمى باسم فاحل من الشخص
 بالثوبين الجوهرة والقيم وهو الخزن تصح ونما هو متصنع اشتر
 انه يجوز قوله وقبل الثانية الى اخره ما لو اد بعد كسرة والهاء

التي تحمل الواو قبل ما التصغير ايضا نحو سبه ابله جرونه اني
 قولك وشذ قصصها الى اخره والتماس مقابلة وسواسه
 قولك مقابله قبان واما مشاة فوي جمع مقنن اسم فاعل مشاة
 الفتوة وهو الخدعة اسلمه مقنن ومجلس الواو الثانية بالنظر
 بعد كسرة كمر اعلال قان تصنع قولك وسواسه جمع
 سواسن السون للميلة عيني مستوي قال الناس سواسية في
 هذا الامور مستويون فيه فكانه جمع مستوي عند زوايد
 الا انه زيد منه سين اخري وقالوا سواسية على الاصل
 في الاعلال ووزنها ففعلته ووزن للوهري انه جعل سولحة
 وسية كلمة اخري ووزن كلامها وزن جمعها والتقدير ما
 تقدم لكن فيه شذوذ من جهات احدها تكرار الثاني في الجمع مع
 عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير
 عشية الثانية جمع فاعل هذا الوزن واما سواسية اسوة
 كقبا واقسبه اثالثان القياس اذا تكررت زائدة ان
 تكون العين مكررة معها ايضاً كمرس فاذا تكررت وحدها
 فقياسها ان تكون اصلاً كزفت وسندس وفي حواشي الامام
 لابن بري سواسية جمع سواسي والواحد كهاطل والليل
 وكان جمع سواسه فعلمه كشوشاه لاختلافه لند وراي
 سلس ولا مفعله لند وراي كوكب ولا تقبل لان افعا
 لا تكسر وحدها فاعلم الجينيد كون سواسية فعليه
 وفواعله وفعا فله وتعين فماله وهذا الكلام حسن نقله للمؤلف
 في الحواشي تصح قولك قولهم رجل عليان الى اخره بمعنى ان
 الكلام في الواو المكسرة ما قبلها والواو في الذوات لم تكرر

قبلها

قبلها بل سكن فيكون الاعلال اذا جاء قولك ونحوه
 لاوذا لوذا قال للوهري لا ذبه يلوذا لوذا ولهاذا اذا
 لما اليه وعاديه ولاوذا القوم ملاوذة ولوذا اي لا ذه
 بعضهم ببعض وعنه قولك قبال يتسللون عنك لوذا واسو
 كان من لاوذا لقالي يا ذا انتي قولك استقل بقاوها
 في المصدر الى اخره ويختلف المصدر المفتوح راو له لرواح او
 المنهم كموار سويلي قولك وقيل حرف يشبه ايتا
 وهو لاوت قولك نار نواد بالنون والراء يقال نار يص
 الظبية تنور نواد عيني لوت تصنع قولك الى الفطو
 الاخير وهو ان يكون بعد العين الت قولك وجمع ذي
 عين اي واما جمع كما قيل فيك قلد قولك يذا
 الاعلال يوجد منه ان العين واو وان قبلها سواي
 الاعلال المشار اليه هو قلب الواو التي قبلها كسرة يا
 قولك وهو القلب للواو وقوله لكس ما قبلها الى الواو
 قولك حيث عن اي حيث ظهر هذا اليه فاحل الى اخره
 غري قولك نحر دار الى اخره استندت من تكرار الفتحة
 انه اذا كانت الواو معلقة في الواحد لا يشترط في
 الالف بعد الحاقها في ديار خلا فاللادي تصنع قولك
 بقلية التالعة او لا حبل قولك حيلة وحيلة
 فليصرب قلت هذا الكلام من اشرفها من نحو ديار
 كما صرح به واما قيمة ونحوه فنصنعه عليه قولك
 وحي والقياس جمع تصنع قولك في هذا ونحوه كانه
 اشارة الى ما في الثانية وهذا استقرار على قولهم ان تكون

الواو في واحدة مبنية على السكون ولم يقل او مفعلة
 وذلك من الشروط ان يكون كيدما الت وهذا انما يكون في
 الثانية قولك يا في البيت اي يوحدهما في البيت
 بعده قولك خوان وسوار اي وسوان وسوار والخوان ككتابا
 وغراب جازيكل على الطعام قاموس قولك في السوان والعمار
 السوان قوب والصوار ككتاب وغراب قلوب من بقر قلموس
 قولك تين لي الى اخره القاء بالمط لقم وطبا العايا بد الطاع
 الواو يا والقاسطوا الهما رواه القالي تصح قولك الصافنا
 الجيا الصافنا جميع صافند وهي من الحيل التي تقوم على
 طر فيد ارجل وهي من الصفات الموصوفة في الحيل لا تكاد توجد
 الا في الدان للامر واللبا وجمع جواد وهو الذي يسرع في يديه
 تصح قولك وعود بعقم اوله المشرع من الحيل كوكبها
 قولك وقيل جمع جيد الى اخره فلا تشذو فيه قولك من
 الاقط الاقط مثلثة وتحمول وكنت وجبل وابل يفتقد من
 الخبز من الغنم وجمع اقطان واقط الطعام واقط عليه
 وفلان الطعمه اياه قلموس قولك فقالوا في الجوان فيوه للم
 والمقصود انهم لما قالوا فيهم ثور من الجوان فيوه ان يقلت
 الواو بالسكون والسكانا قبلها على فيوه في جمع عليه وليس
 لغور من الاقطا عمل في القلب عليه تصح قولك جمع
 ريان يفر من عطفان واملده ريان لم يفت الواو والريان
 وسبت احدهما بالسكون فقلت الواو يا واعني في الصيا
 قولك لولا يجتمع اعلان الاعلان العوس بغيرها لكثرة قبلها
 واعلان اللام بامها جمع لوقوعها طر فاصدالت زانية فاقتر

علي

على اعلان اللام لانه جعل تغيير تصح قولك ومثل ١٨
 جوارجل قولك جمع جوارجل يد الواو وهو ما بين السما
 والارض واسم ملية ما يوحده تصح قولك ملية فنعنا عسرا
 يوحده من المتشبه بجل فيد امب قولك على معنار عسرا
 لانها في المعتاد على عليه يوحده قولك على اسم الفاعل
 فان قيل اخره كسرة قولك ريفي في القلب في المعتاد على
 عليه والمناص قولك من الشا وبقيين معجزة فانه ساكنة
 واخره واو قاموس قولك وجب ابر الى اخره فيسهب
 قبيح يسمى التخمين وهو ان يعمل اخر كلمة من البيت الاوكت
 باو وكلمة من البيت بعده غزي قولك وهلك يفرع ما قبلها
 سوا كانت في فعل كما مثل ام اسم غرضوب تصح معنار رب
 ان لم تكن الالف ثمانية متقلبة عن راي غوناب وهو السن فانه
 حينئذ ترجع الى اليا فتقول نبيص تصح قولك غويويع
 ومنورب اصلها قبل البناء المفعول بايع ومنارب فلما بينهما
 لا يعمول فقلت اولها فتعذر ريبا الا لك بعد فقلان الا لك
 لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلت الا لك والواو المانسة
 حركتها قبلها تصح قولك لاويان تكون ساكنة الى اخره
 سوا كانت في اسم كما مثل ام فعل غويويع وروسر تصح قولك
 مخو هيام هو يا لعمري قال لا شد المطر ولعمري غويون من العشق
 ولذا ياخذ الامل فتميه ولا تفرق بينا فامة هيما جوهر في من
 قولك غويويع هذا لك الخايج الوسا بقوله في غويويع لان
 جميعهم والى اللجيدان تبني من البع مثلها من فتعذر لطف
 بياح ولا تعذر لما كرت تصح قولك عابرة العاوية من اهل

ما انزى عليها الخلق قاموس قد ان يضرها الى ما نعتد اي
باعتبار احد وجهيها ويجاب بان فيها الى ذلك معلوم
يا قولك الى ما تقدم يعني الجمع المذكور قوله من الامور
المذكورة وهذا يدل الى ان هذه هي الواو قولك وفيه
مثل هذا خلاف الى اخره راجع ما ياتي في فصل الساتر
في شرح قول المصنف ومثل فعل في الامور اسم وقوله
وما لا فعل من الخلف الى اخره قوله عوفي جميعا
الى اخره للاصل عوفي وكذا في استنباط الحق مما بعد
صحتي فكرت انما فقلت الواو في الساتر والاسرار
ما قبلها فاحتمت ولو رايست احدتها بالسكون
فقلت الواو يا وادعت اليها في الواو كرت النون ابتداء
لما بعد قولك ولا قبلها في الخرف اي لا يجب لك
لما سياتي عند قوله كذا ان وجه من جمل المفعول الى اخره
ان قد الامور المذكورة وعملوه فعمل عوفي قوله
وواو ان الرخم الى اخره جعل الشرح هذا في اخره وقيل
تا التاميش او زرا في فعلان من جعل ذلك مسئلة ان
يجعلها هنا مسئلة واحدة قولك لا فعل اي محذوف
العين وهذا مستفاد من كون الكلام في واو بعد العلم
قال ابو حسان ولو سكتت تصديقاً لم تذكر الواو لان التصديق
ها من لا يعتد به قولك كسيمان قال ابن هشام الصواب
فان فون سيمان على لغة من اسوي المثنى يسمى به مجري
سيمان ولو كرت النون لم يكن كذا اذ كسيمان ولم يكن كونها
عنونة لانها فون التثنية قولك صبره اليها نزع الى الراجح

المعجم من رمي والمستور يرجع الى قوله بان قولك وفي الامور
وهو ابدال العنة كسرة حاله وفي المثلث الاعلا على ذلك كما اذا
حقيقة الاعلا في الشافية تغيير حرف العلة للتصنيف بخلاف
او قلب او اسكان قولك ويحول فيه ابن امر الى اخره المصنف ان
قايده تخيم من اي مقبل الى ابن امر قولك اهل من اهل الاكثا
والملوان الليل والنهار والابلا بك الباء مصدر بلي اقرب الى الخلق
ع في النسب وفي التاموس امله قاله فكتبت هذه قولك لا يكون
استغنى الى اخره لك ان تقول الا ياتي من الخرف مثل طريبات
فانه يقال عزبان فيعطي ما قبل الاكث والنون حكم ما وقع
اخرا عني كسرة في حقيقته هذا لان ما قبل في مثل سيمان من
الرمي من وان لانه لا يجوز ان يقال في مثل عني من الرمي
رمي لانه ليس لنا اسم مقبل اخره واو اخره بعد عني بل يجب
ان قلب العنة كسرة فقلت فقلت وكذا يجب ان يقال سيمان
بالعلا للركة دون اللوف قاله للموضع نصيب قولك فقال اي
ايها الواقع بعد قولك بالوجدين اي اساتين وهي البدا
الضمة التي قبل اليك كسرة والثاني امتا العنة فقلب اليها واو
قولك فثمة قال ابو حسان العلة قرعني اعراي طويي لعمري
فقلت له طويي فقال طويي بعدت فناد فلما لم اعلى فقلت
له طويي فقل طويي دم فقلت قولك كنعوي اصله
وقبي قايبت واوه يات في فرائث كنعوي واوه اضار كنعوي وهو
غير متصرف لان الفعل كنعوي في الكشاف عن عيسى بن عمر
انه قرعني كنعوي بالتثنية يعمل الفعل للثقاق يصغر كنعوي
قال الدون كنعوي ويلزم في كنعوي اجتماع اعلاين قلب الواو تاوله

وقلب لا يملأوا ولا يفرقون من اجتماع اعلايين في الكلمة لكن
ذلك موجود في كثير من الكلمات انتم قلت الممنوع انما هو
اجتماع اعلايين من غير فاصل او مع الفاصل كما يتبعوه
ينون اذا صلح يوتون صرح به في فصل لسكان المذنبين
وعاها من الثاني ولذا امر في مقام المنع ليعرفوا
بالقوالي دون الاجتماع قولكم نحن نشوي في المصباح
نشأنا بكوننا ورجل نشوان مثل سكران انتي قولكم نشوي
بالشئ المحببة معني للشئ يقال لك شربة اي مثله نصيب
قولكم للاختلاف عن الربا قد يقال لا مشدود في رباين
قلب بايها واوستلزم قلبها بالعمال تباعدة اخري وحيث
انه اذا اجمعت اليها والواو نسبت لهدما بالسكون
قلبت الحواذير واذا حلت في اليها قلبها واو ايودي والقلب
الواو بالعملا ما ذكر فقدم قلب اليها والواو المانع وهو ما ذكر
انتم وفيه نظر فلهذا ما ذكر من القصة لا ياتي هنا
اذ شرطها ان تكون الواو اصلية وهي هنا حصة الاول
من اليها انتي لان يقال هذا العدد من واحد والعدد
الواحد لا يقع الا بابل وهذا كله في الربا اسمها للرايحة
واما ربا من الذي عند صديان فقدم انقلب فيها واخرج
لكنها صفة ونوشري قولكم وسعي الموضع قال الله
وسعيها بجمع اوله واحاله اسم لبني وقيل باجمع اوله
اسم لموضع انتي قولكم وهي للاختلاف عن هذا الظاهر
الى اخره لانه تعقبوه وتبعهم الكون في قولهم في الحواش
بعد ان مراده شدوا الاستلزام فان قرأت بخطه حاشية

هنا ابدال اليها من الواو لاسيما في قولهم لا يفرقون
السبب واستلزام من هذا الفعل انتي قولكم صفة غلبت
الى اخره اي وتصحيح الصفة ليس بشاذ نعمت قولكم
منقول من صفة اي واستحقاق التصحيح ليدخله علما
تستخرج قولكم بالتمسك من قولكم اسباق لعله نحو
حزوني بجمع صفة معضلة وراي ساكنة قولكم صفة
المهبة الدعوة وبما الهوي وفتحة لانه ينعت به فلذلك
اصنفت اليه ويوفر لسل وقول قرق يرق في الدين مقبولا
في وينتهي قولكم غلبت لما عليه اهل الى اخره قالكم
انما طي ولا تخطي بان يخرجوا لاجتماعهم اذ يحتمل ذلك النظر
من جهات واما قولكم بربا في ليل الجمع الصفاء محبة
اذ لم يرد في قرآن ولا سنة الا بالجمعون على خطا كما
المنع من قولكم سوا الله حيل الله عليه وحيث لا يتجوز
مثلا لولا انه هو اعني عن استعمال هذه اللغة فحتمل
من كسبه لمن حالة محبة وطريقه كان خليا لشيء
واياهم وفكره من قولكم مودود بل كقولكم ان الاجتماع في كل
منه شرعية انتي قولكم فانهم يقولون الى اخره
حاصل كلامهم انهم ارادوا ان يفرقوا بين الاسم والصفة في
الاسماء اعني في الفعل ومنه فقلبا في الاسم ولم يخلوا في
الصفة من قولكم نعموا وكم يقولون ان الاسم للصفة بالفتحة
اولا ثم لما قبلها في الاسم دون الصفة ارادوا ان يفرقوا
بين الاسماء الفعل فقلبا وفتحة فعمل مفتوح النسا
بقلب ما يبعثوا واحصوا فعلي محض الكتاب قلب واوه

قف على حكم اجتماع الاعلايين

فَمَنْ لَقِيَ

يا فتوة منها ولو يكسروا لان معنى بالعزم انقل فكان اول ما
 يقرب من الواو بالتحريك في لغة جاري وادي فحصل قولك
 ومن عرو من عرو اي عرو عن ما يتخلفا العرو من الواو
 فادخلوا في الابدال كما سندهم في قوله فوا واوا قبل الهمزة
 لانها انقل من الياء فحصلت الالف فممكن تصحح قولك
 اذا وسكونها انقلب على التميمي فقولك اصلها اسود ١٠
 وميوت لانها من ساديسو وانما قوامت ميوت على احدى
 الغنوين هذين هما عند المحققين من اهل النهر فيعمل بكسر العين
 وذهب السعدانيون الى انه فيعمل بفتح العين نقل الى فيعمل
 بكسر العين قلوا انما تنفي المصحيح ما هو على فيعمل ما كسر
 وهذا ضعيف لان المعتل قد يثاق فيه ما لا يثاق في المصحيح
 فان دفع على انفراده فيكون هناك من اختصاصا بالمعتل
 كاختصاصهم فاعلم انه بفعله كفتاه ورماء ولو كانت
 سيد فيعمل ما افتح لقوا سيدا بالفتح تصحح قولك
 ان كانا من كلمتين كان ينبغي ان يزيد عدم التام
 فقولك عرويه ما بدال او او من الهمز قولك مخففة
 روية بالهمز فافتح الابدال والادغام لعرو عن الواو بخلاف
 اوهم مخفف اوهم وهو عا لاي من الهمزة ابدلت الهمزة
 الثانية واو الانضمام التي قبلها فاضا راوهم وهذا الجهد الشاق
 واجب لان الواو عارضا لذات وجوبا واصلها الهمزة قامت
 العرو من الذي يخرج عن الابدال انما هو العرو من الواو لا الواو
 تصحح قولك حق قوي بكسر الواو ولاحظ انهم في اللاحق
 بعد القلب تصحح قولك على مفاعل من محرك الواو واحترارا

من

من نحو يجوز وعمود فانهما وان كسر ا على فاعل فالاصلاح
واجب في مضمرة نحو يجوز وعمود ولا يجوز في التصريح والرفع
قوة المتحرك وضعف الساكن تصح قولك كرامة كرامة
الواحدة هو ا ب جميع قولك بالابدال ا ب والاصنام مع الصفة
الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة قولك نحو ضيق
واذا لم يرد فعله ناسم موضع وليس على وجه الفعل جوهر
قولك ا يوم على رنة الفصل لانهم يقولون انما كانوا في يوم
حصل لهم فيه خلة يوم ا ب اي كثير الشدة تقتض قولك
ورحاً بالهمزة وكسب بن حبيب فبلغ الحاد وسكون الواو ا ب الصبر
يظهر لانه اسم رجل ممن عن العرب في العلم والبيان التانيث جوهر
قولك من ا ب ا و ا و ا لجزء ا فاجوب كليهما الفتح حينئذ
لان كل واحد منهما مقدر على كثرين فالألف في ذلك حركة محذورة
ما قبله اجتمع في التثنية ا و ا ب حركات متواليات في كلمة وذلك
مستثقل فاجتنبوه بقلبيها الفاعل ليس جرك تعاقبها بما لا يري
قولك اصل بفتح الهمزة وضم الصاد كذا واحد بخط ابن الجراح
ومنه ا ب ه ت م بعض الهمزة وكسر الصاد قولك حبيب ا ب
للتصريح قولك ا و ا لجزء او ان توكيد نحو لا تسعين في
تثنية و لم يذكر هذه المسئلة لانها قد علمت من ا ب في التثنية
قولك و خ و ز ق اسم قمر بالعراق قولك في نحو قال
في التصريح وعلمت ا ب من نحو نحو ا و ا المفتوح حاقبها
تبع فيه ا ب م ا ل ك في شرح الكافية ولم يثبت لغة لان انقراض
بالثنية المضمولة انتهى ولم ينظر فقد قال ز و نحو من محاذ
نحو نحو ا ب ح في محاذ جميعا لما اذهب اثره قاله الجوهري

قوله في موضع الآخر لا نرى النسب تستوجب قلب اللفظ
 ولو اقول لك كما قيل هو الوساخ المذلل العنق ترهق لفظه
 عن عجزه وما يكمل بقوله يبين اولها مكسورة فانه
 كقول فكان اقتباس قلب اولها يبين لنا الوجود عكسه
 القلب واحكامه ما به تركوا ذلك حاله في العنق نحو هي
 المحاذية فيه القلب لئلا يجتمع لعل لان لا يجمع لفظ
 ووجه الحمل ان المفتوح اصل لانه اخف واكثر وجعا منه
 اكثر والمكسورة فتح والحق ما اصل في عدم الاعلال انتهى قوله
 معانيه اكثر ينظر ما معناه وعلما هو فاعلى هو ما اذكر
 ويمكن ان يقال لعل انما يظهر في معتدل العين واللام وخاف
 ليس كذلك قوله وكل منهما يستحق الآخر فيه إشارة
 الى انه لو كان المستحق للاعلال لجرها ولكن لزوم من
 اعلاه لعل الآخر ولو يكن ذلك من قول الاعلال ليدل
 في شيء وهذا كما ورد عليه في حفظها اذ بها يندفع
 الاستحالة في كثير من الحال من ذلك نحو معدى وعصى
 عصى وعنى مصدر عني كما في بيان ذلك الشرح قوله
 لئلا يجتمع لعل لان اي ولا فاصل والا فاقعا جها كما يرمح
 الفاصل من يكون اذا اصله وقبوله وفي شرح القاموس
 ان نزل الى الاعلال لكان فينبغي ان يجنب على الاعلال في
 خاصه لجنبه اذا كان الاعلال مستقفا واغتنقوا اليها
 اذ الفيلسوف انما انتهى الى وكش او ترى والاصل منه وشوه
 وترى وقد يجاب بان هذه اللفاظ شاذة عن الياس
 يسر قوله نحو الفيلسوف تلك اللفظة من القوة وهي سحر

الاشقيين

الاشقيين تمتدح قوله فيلزمه تقديم الاعلال الى اخره
 فيه ان هذا الخزم على الوجه الذي قال فيه لئلا يسيل مع انه
 فيه لعل الاول وهو خلاف الحق ثم ان الاعلال مقدم
 على الادغام في باب قوة قوله بدليل ابدال الى اخره
 وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة يا انما هو حاصل
 الادغام لا محلهما فقل العمل بحركة اللام الاولى للسان قبلها
 اعني الهمزة الشاذة قلت يا حركاته فحركه الحرف
 المدغم والما قبلت يا لحنها من جيتس الحرة فلو يدعي الاعلال
 ليدل الهمزة الشاذة الفاصلة عن شرطه فليبدلها
 يا بعد المتكلم ولابد لها الفاصلة ذلك على ان عنايتهم
 بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهما اذا كانا
 يندمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان قول
 الادغام على الاعلال اولى وفي شرح الكامنة للبارودي وانما لم
 يميز الادغام في قومي مع ان اصله قول وان الاعلال مقدم
 على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب
 للاعلال وسبب الادغام محو الادغام وبدل عليه اعتساح
 التتميم في رعي وجواز الفك في حي انتهى وفصل بعض
 فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان
 يكون في العين وفي اللام فان كان في العين قدم موجب
 الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة
 في ذلك ان الطرف محل التقدير في يفتقر فيه ذلك كما التقى
 في العين تمتدح قوله لفظ اخره فليست على الطرف متعلق
 بترديد وما في قوله ما يفتقر الاسم حرف في قوله فلهذا

ان الاطلاق هو القلب سرقا لان الالف واللام لا يخرجان
 الاسم عن حيثما يستعمل الفعل كونهما في تقدير الاتصال قال
 النجاشي ويؤيد قولهم في زعفران زعفران فنيها في التفسير
 ولم يجد ما ينسج قولك لانها تصح الماضي فيه كقوله
 دم قلت لمعل وجه التفسير ان الذي ينسج الماضي فيه كقوله
 والكلام في المنقذة قولك حركه جمع حركاته وهو السكون
 خاين ثم قولك صومري بفتح الصاد المهملة والواو
 والبر المهملة قولك وهو اسم ما يقال للصفا في اسم واد
 تصح قولك بفتح اللام المهملة والسين المهملة قولك
 والصيد مصدر الصيد وهو الذي يدفع رأسه ليراقب
 قولك مكنيت الى اخوه يجوز منبطه بالثالث المشددة
 او من بيت سرك لا تصيبه بل امثلة قال بنديك شيء
 امثلة بالكل في القيتته من يدس في قولك سلكا عرفت
 الى اخوه او من ان القلب اصطلاحا يختص به حرفا الصلة
 قولك يا مال الى اخوه اراد يا هالة فزجه بجذبة السا
 لا يدع على امرأة والتمتاع من التمتع والقيام اليها صبح
 نعتنق وقوله واليه اسم المصاحح مرود بان البقاع سما
 في المصاحح اطراف الاصابع والاصابع انتم ويظهر في الوب
 وكفك وهل يصح منبه عطلة على المنادي او لا ومع ذلك
 لا يمنع نحو يا غلامك وان اعلم الفرق بان الداء فيك
 ليس حقيقيا بخلافه يا غلامك فمستعمل قولك
 فقلت حركه الواو الى اخوه فان قلت لم استشكلت
 العنة والكلية على الواو والياء في يقيم ويدين حتى نقلت منها

فصل قوله

وله

وله بيت تشبلا في خرو غلبي والباء مع ان حرفا الصلة سكون
 ما قبله اجيب بان حركه الاصل من منتقلة لا من حركة
 وباءه الفعل معني وباءه واقعة في الاسم وهو خروفت
 فان قلت فقد نقلوا في خراف والفتحة لا تستقل قلت
 حركه على الفتحة وهو منتقلة لذكرها من نقل اللزوم والفعل
 قولك يا ولدي لان الساكن قبل الواو والياء وهما لا
 لا يشبهان للوكة قولك صومري ودين بفتح الواو والياء
 واعتنى لنقلها لان نقل حركه الواو والياء الى الواو والياء
 يوجب قلبها اليدين لتحرهما وانفتح ما قبلهما فيكون سائلا
 فان حذفت الهمزة قلت عوق ودين وان حذفت الهمزة
 عاق ودين فلما كان للخلال والحذف يودي الى لا لتباين
 ترك التخرج قولك حركه على نظيره الى اخوه قد نقلوا الى
 لاسم التنزيل اما هو ما افعله واما الفعل فليس هو انما
 له كما هو ظاهر قد يجاب بان الفعل له حمل على الفعل
 وان لم يكن مواز لاسم التنزيل ونوحي قولك
 وهو فعل التنزيل لم يركبوا اسم التنزيل لتصد الفرق بين
 لفظة الفعل للماضي ولفظة الاسم للتنزيل في الصورة فان نقلت
 للماض من الالف لفظ اسم التنزيل من القول متفقان لولا
 الخلال فخصص الاسم ولفظ الفعل وكان ذلكا ولم يكن العكس
 لان الخلال في ايها كان انما يوجه بالمول على الفعل لما فيه
 التلا في نحو قالوا الفعل باللفظ اشبه بحركه الواو والياء
 قولك حركه الواو الى اخوه بان نقلت حركه الواو والياء
 اليها لانت حركتها في الاسم وانفتح ما قبلها لان وحذفت

من الرسل الاستغناء عنها قولك كتمام اصله مقوم على مثال
 مذهب فنقلوا قولك مواضع الفعل الى اخره وهو وقت
 قولك مواضع الاعمال بالنقل من القلب قولك مواضع
 نقل هو القدر الذي على وجه الامر مما يلزم من حيث التفسير
 قولك يجب تصحيحه لبيان من الفعل قولك مواضع
 واسود اشياء اصل في الوزن وزيادة الهمزة قولك مواضع
 اي بالنقل من القلب فمقتل باجر واساد قولك مواضع
 يزيد الى اخره جواب سوال العقدر فتدبره انا وحيد من
 الاسماء ما شبه الفعل في الوزن والزيادة ومع ذلك نقل
 الاعمال قولك لعلنا ومعنى اما لفظا مقفلا كما لا يفرق
 بينهما الا بالاعتناء واما معنى فلان كلاهما يكون التخي
 جنيط وجنيط وصفة مقصودا بها المبالغة في جنيط
 فسوا بينهما في التصحيح لاستحقاق مقفلا ذلك ولا يحسن
 بغير الامسالة التصحيح من الاعمال قولك مواضع
 ما قالوا الى اخره بما وان حصصها لربها منها شذوذ
 في الفعل بخلافها ثم اذكر العرب في حسب شاذ وزايل
 مراد هاجل جنيط على جنيط انه مقصود منه كالجنيط اليه
 الخليل لخص قولك مواضع لانه صول الى اخره تقدم جوابه
 قولك ثم قلت اذا وان استشكل بان شرط قلبها انما
 اذا كانت حين ان لا يكون جديها ساكن ولهم بان جعل
 ذلك في غير الاعمال والاستغناء وحسن ان ذلك لا يفرق
 انما هو باعتبار استحقاق الكلمة تلك الاعمال لذاتها
 والاعمال في الاعمال والاستغناء الفعل على فعلها وقد قونا

بسا فلان في باب اشارة المصادر من اجمع قولك فلان الاستغناء
 الى اخره منه نظرا لانه لا يكون الجمع بين الماهون حتى يحصل
 الاستغناء وانما يحصل من الماهون حتى يحصل
 وفي هذا النظر فان الجمع بين الاثنين ممكن بل واقع كما هو
 صريح كلام النور والعزير قولك مواضع من عنانها التانيث
 هذا يريد الاغنى لان التانيث من من الهمزة الى ما قبلها
 قولك مواضع اصله اراي نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها
 تحذف الهمزة وتعرفت اليها اثر التانيث فقلت
 همزة ولم يزلت بها الموضع لا يقال المتحرك فيه همزة لا حروف
 عليه لانما نقول قد تقدم ان اسطر عدها من حروف الهمزة
 زقوا لعلنا وبذلك مع الاساقفة كسدها مسد التانيث
 قولك على حد الخلل الى اخره قد ذهب سبويه ان المذوق
 واو مقنول ومذهب الخفش انهم عن الكلمة فلان مقنول
 الواو علامة والعلامة تحذف قلنا لانها علامة
 بلا شاع الضمة كمنهم مفعول في كلام الاعراب وموت
 والعلامة اها هي الهمزة في ذلك كن بالعلامة المقنول في المزيد
 فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الواو والهمزة في الهمزة
 هو الهمزة كالهمزة في دون التانيث واذا التانيث كان
 والاول حروف مذكورة الاول كما في قوله وحف قلنا كل ذلك
 انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حروف مقنول واما مقنول
 فليس كذلك بل هو حروف مقنول تسمى قولك مواضع الى
 الحسن الى اخره يومئذ ذلك ان الهمزة المتحركة اذا كان قبلها
 واو او ياء لم يزل الحاق قلبها الهمزة من جها وادعت فيها

وان كانت الاو غير زائدة فقلت حركة الهمزة اليها وحذفت
 قولك خلافا للمورد فان يجوز القياس على ذلك وهذا
 احد قوليه وله قول اخر بان ذلك انما يجوز في الضرورة
 دم قولك واحال انك الى اخره صدر قد كان قولك يجوز
 سدا ومعيون من عنت الرجل اصبته بالعين تصير
 قولك حقيق قد لا الى اخره اي العظيم وهو في الاسم للدور
 فيما قبله ويوم الورد اذ فاعل للحيية والورد اذ فاعل للخنثى
 والادحج الباسم للعين السام ومفيد قياسه مفيد من النجم
 وهو السحاب ز قولك حلال على مثل الشعر وهو عدا
 فانه من عدا فانه لم يزل يقلب واوه يا وان قلبت الناء
 ز قولك انا الليث الى اخره صدر وقد قلت عرسي
 ملكة انتي وعرس الرجل زوجته وملكه بالضم في
 اسمها تصير قولك واعترض من وجود القلب
 الى اخره يجاب بجواز تعدد العلل فيجوز ان تكون العلة
 في المصدر شيئا اخر لان المصدر يعمل للفاعل والمفعول
 فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل لمدا
 لياب المصدر يسر قولك هراق ماء هراق فعل ماض
 وهراوه بدل عن هرق وهاء مفعول قولك هرق من لي
 اخره بضم الميم وقع العين المهمة والاشارة وبالهاء
 المهمة وهو الملق في العروسة المصنعة والرجل
 جمع مرجل وهو انقدر من النخاسر والاشارة في جميع
 ع قولك فراق النيام الى اخره صدر الاطرقتا من
 ابنه منذ ز قولك وموان هو وما الشيء واجلوا ذ

بالجيم

بالجيم والذال المشجبة وهو دلم السرمع السرعة
 واعلوا بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعتق
 يتا لا علوط بغير واذا تعلق بمقتد تقترن فصح
 قولك فاما قال ابن غازي تقدم للشاطلي ان ما وردت
 من اسما هذه اللزوف موقوف على حد شرب ما وهو اوصاف
 بالحمية قال الاستاذ ابو عبد الله الصغير الصواب
 تنوينها لانها مبنية لوجهها ومنع اللزوف وشا عند غيره
 وقد علمت ما في طه ونحوه من التوابع قولك ما بدا اليها
 ولم تقلب الواو يا مشاة تحتانية على ما هو مقتضى القياس
 لانها انقلبت يا اول قلب لم قبلها في هذه القصة
 فالاولى المكتوبة بالعلال واحد كذا كره ابن الجاحظ قال
 التفتت انا وفيه نظر لانه لو قلبت الواو تحتانية ليجوز
 قلب اليا التفتتة من قانية لتدغم كما في اليا التفتتة من
 الهمزة انتهى واجيب بان يجوز هذا الفرق بين اليا المنقلبة
 عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالياء
 التوابع انيت بخلاف الواو تصير قولك وقال النضر بن
 الى اخره الاول ان يقول لعل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة
 اذا ردت في ما حاكما وهذا ليس كذلك قد ثبت مع تبدل
 تاز قولك وهم لانه لو كان من اخذ لوجب ان يقال لا يفتد
 بغير او غام قاله التفتت انا تقترن قولك المطبقة سميت
 بذلك لانها في اللسان معا على الحنك الاعلى فيضمر
 الصوت حينئذ بين اللسان وما حاكاه من الحنك
 الاعلى وفيه يجوز ان المطبق اقل هو اللسان والحنك وانما

تصل قوله

للرفق من مطبق عندك فتعبر به جروفا المصليا قاولا
 تصح قولك ومع عكسه قال الاستاذ اني وهذا عكس
 الاصل قولك هو الجواد الى اخره نايلا في عطاه وبعثوا
 او سهولته ويطرأ بالمت المتقول اي يطلب منه في غير موضع
 الطلب وفي قوله اي فيقول لك ولا يريد سائلا تصح قوله
 ما الى ارجاء الى اخره تقدم الكلام عليه اول باب الابدال
 قولك والامر وزر به الى اخره مبدرة تنحى عن الشر لغيره
 متعصبا وتضيق معناه ثم من من قولك اخذت على حلقه الكين
 اي عرفت والكين انطلق من قولك اجزله بجوزة افا قطع
 ولكراد به هنا اسنان الناقة واشتدب معناه والامر يسكن
 المهملة ثبت فيه حموضة غزى على شرح الذي قولك
 فتعصبها الى اخره اي عن شئ لا يمكن ان يكون له جزا
 تيسر من تعصبانه واخصانه واسرنا في التقى والتعصب في قوله
 يرجع الى الكلاء قولك والتأكد في احد ر في بعض النسخ
 لا تحسنا وهي رواية الجوهرى وعلمنا فبينه شاهد احسن
 وهو اطلاق الشك على الواحد قولك وكأبها اعد الكاف
 لان عاد كرمها كرمها من ما ذكره الناطق قولك وهو الميم
 لا يورد انها تبدل منها البوز كملتن في تمام لان الكلام فيها
 علمنا ذكره الناطق وهذا ليس كذلك قولك وهو التامة
 نظره فندع من كلام الناطق انها تبدل وتبدل منها وقد عرفت
 الشرفها في ذلك قولك في غنم الرعين كالمع الاسنا
 للقول وقوله كالارغل واكل وشرب في لغة والطعم وارضنه
 الطعم قاموس قولك معهما بالهشة الموقية والحا المملة

والطابع

والناخ المستقيم الماكن اذا اترعه قاموس قولك
 صبح صبحا لليل اكن صبحا مسلحا من افواهها
 صوبا ليس بصهيل ولا ههه او عتد وقد التزم
 والتا والتى غفوتة ولو تبالغ قاموس قولك خطبنا
 خطر في مشيه رفع يديه ووعدهم بخطرنا قاموس قولك
 مريو ميا لربيع الاجل في المكان وفي الما كين شاقا مونا
 قولك الاغن في القاموس في كين الغن كين صوته من
 خياشمة انتهى قولك اي مدح و مدح موحا دخل في
 التي واستكمل فيه قاموس قولك في هذه هذه اي
 وحرجه قاموس قولك من حمار مسنون قال البيهقي
 من حماري طين تغريه اسود من طول حماري واما مسنون
 اي معصرا انتهى قولك اراد قيام اي بشلل يال من
 الانتماع عفيفا لا يتدافع قولك حوانق اي حوانق الخرق
 للما اي تحبسه قولك تفاق اي اصوات قولك انفرقد
 هو النجم الذي يمتدي به قاموس قولك فليح حياك
 ليلة دكح و فوجد احد حنك قاموس قولك نثله
 في القاموس الزكية ينثله استحق حايها والكثافة استحق
 ثلها و ثلها انتهى قولك فحلوب بالذال المجهدة والحق
 المهملة حياك قولك في عن حياك من كل سون وقعت فيها
 استعلا كاسين و لم ذكر لا فرق بين ان يكون السين المهملة
 هذه الموقية او بينهما كما صل ووجه ذلك ان السين المهملة
 مستقلة هذه الحروف متشابهة فكل هو للفرج من المستقل الي
 المستقل فاند لو امن السين صا على اميل الجواز لن الصاد

توافقا بين في المبرور والسفوف توافق هذه المبرور في الاستحالة
 فان زاعمة البر في هذه المبرور لو لم يتبع فيه هذا الكسر في الاستحالة
 في مقت قصت ولا في غير غير لربنا اذا كانت متاخرة كان التكمل
 غير لربنا بصورت من حال وهو لا يتكامل تكمل المقصود من مقتضيه
 جاريه في قولهم من البرين الساكنة ولا يجوز ذلك في الحركة المتحركة
 بالحركة الا في لغة بين كل فانهم يريدون ان زاعمة لو لم يتبع في سن زاعمة
 جاريه في قولهم ومن العباد الساكنة يجوز فيها ايضا ان لا يتبع
 الراي في قولهم لا تتحرك في قولهم لا يتبدل لانهما في قولهم لا يتبدل ولكن
 يجوز الاشارة لان فيه ملائمة للمعاد قولهم من كسب مكافئا
 مثله في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 فوسعي في الجلب لغير التكامل وجعل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 غيره لا يرد مقتضى قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 لا مائة للكون في البرية قبله وقع بالوزن وانما في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 من مقتضى ما لا يرد في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 وهي السطحي في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 ولهذا اتفق على منقول واحد والشاهد في الجردن بين قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 ومع ذلك انما مقتضى من يقع ويحوي لان مقتضى البر في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 وفي سيع اشكال اما الاول فلان ما ضيق وقع بالفتح وكون السطحي
 مفتوح المعنى للسفوف في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 بهذا واما الثاني فان ما ضيق بالفتح في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 فتدبر الكسر ليس مويا بشئ اخر غير هذا الواو في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 وادع لا حاصل ان قيل مثل انما حصل من قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 ولي يبي وقالوا اصل قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل

فصل قولهم

استدبر

استدبر الكسر وان الفتح عار من قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 ان الفتح في سيع كالفتح في يقع قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 مقدرة ضريب من التبدل واما يقال قياس وقع ويحوي ان يكون مقتضى
 مضارعه مكسورا نحو بعد فعله بعد من التماس لعله اخري في قولهم لا يتبدل
 مطرفة فيه فاجري في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 مقدرة اخري من لوجيا في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 حصل ما قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 في الاوقام قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 بالتميز اخري في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 اولها للتحرك في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 اول للخلل ما سكت فان كان ما عكست لربها في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 اليها معنوي الثبوت وقد روي عن ورشاد عام ما ليس هناك وهو في قولهم لا يتبدل
 من جهة القياس والثاني ان لا يكون من جهة مقتضى من قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 لربها احد فان الادغام في ذلك روي في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 بالناوحي الادغام نحو سأل واثالث ان يكون حدة في اخسر
 او مبدلة من غيرهما دون لزوم فان كان حدة في اخسر لربها غير نحو
 لم يربس ربي وهو اذ لم يربس ربي في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 وحسب الادغام نحو مغزاة صله فتدبر وعلى وزن منقول واعتز
 ذهب للغة في هذه لقوة الادغام لان كانت مدة مبدلة من
 غيرهما دون لزوم لربها الادغام بل يجوز ان لم يربس ربي في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 حمزة ويشتق ان البر نحو قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل في قولهم لا يتبدل
 المدية مبدلة من غيرها البر لا الحزما وحسب الادغام نحو اولها صله
 او ب يمزاي معنوية فساكنة ابدلت الثانية واو ادخلت في

فصل قولهم

الواد الثانية وفتح الالف غام اذا فتح كان اول المشايين وسكن ثلثهما
 بمن فقلت ورسول الحسن تصح قولك وقد روي عن ابي هريرة
 او غام ذلك قال ابن الجاهلي هذا الموضع ما الحرب فيه الحقون لان
 الضربين مطبقون على انه لا يبع للادغام والفرق بين علي انه يبع فيغير الفرق
 بينهما قال وقد جمع الناجي لان الغزاة اراووا لاجلنا وسوء اء غامنا القريظة
 واداء الضم يون للادغام المحسن قال وهذا الجواب وان كان جيدا على ظاهره
 لما انه لا يثبت ان الغزاة استمعوا من لادغام بل اذ غزاه غام العزم وقد
 كان هذا الجيب يتوابع في نحو لادغام في الحرف والاولي الود على الضربين
 وليس قولهم نجه لاعداء لاجلنا ومن الغزاة جماعة من الضربين ثم لو قدر ان
 ليس منهم حقوق فهم فاعلمون لغزاة اللغة عن من ثبتت عصية عن الغلط
 في مثاله ولان الغزاة ثبتتوا تراها فاعلموا الضربين احاد في الواسم
 ان مل ذلك ليس بموافقا لغيره والاولي الود في الهم لول انهم
 قوله لا يبعد بل ان الالف غام يستدعي سكون اول الثاني ولا يثبت بالسكان
 مستند بغيره قوله يحدون به الذين منهم ملحقين مفتوحين وهو اللبس
 واللبس يصح قوله جمع صفة هو اسم لينا والصفة ايضا الظلال في النقطة
 غزوا قوله جمع صفة هو بكرة الكاذب وتفيد الالف السور الرقيق فاعلم
 كما البيت يتوفاق به من اللفظ ومن يسمي في عرفنا الناموسه نصيح
 قوله وظلال هو التمسك فاعلم بكرة الالف وتفيد الهم الشعر الجواز
 لفتح الالف فصح قولك وظلال هو ان شخص من اثار الزيار
 تصح قولك وكب هو موضع اقلادة من الصدر وما
 يشد على صدر الكروب لينة الزجاء من الاستفاد والاشرف
 من الزمير قوله نحن خففنا في كثره في المعاصم ما فيه
 فانه قال الخلف اصل الخلف على فاعلمنا دغما التي تصح

قوله

قوله حبيه بكر الجاهل بعد بقرها وهو الثانية مدحوله
 الفاضل اوجن صمغ قولك في خطبة اي مستندة لها
 وساقها في قولك سبلة اي قطعة مستطيلة من فخر
 وسدة البيت بابوع قولك وهي بمن السنين كما في القاموس
 في قتي قولك وفيه نظير فيه ان ابن مالك وابنه من اجل على
 الاسلام وقد ذكر في الجوز للادغام في الجوز او جئت من اجل
 فتعد له امتدادا الساكن ولا يجوز لها من احد من لمان يكون
 استنادي ذلك الي سماع ولما ان يكونا استناديهم ذلك من لغة اخرى
 واستند الى ذلك منها لعدم ما بينهما وبينها فتعد على كل الاوجه والورد
 جليهما في عدم العلم بدخولها في اول المضارع لانها مشتقان والورد
 نافي والمثبت مقدم على النافي ومن حمله على من لا يحسنه
 نظن بها انها اقدم ما ذهب اليه محمد والشيخي من غير استناد الي
 شيء ويعتمد على سكون سوا الظن ما ائتم به لا يكون وقد نقل النسخ
 ان ابن مالك قال لم اجدت الصمغ حياء فاعلم استند منه لادغام
 صاير ولا يخفى على عدم ذكرها المستند متوجها قال العلامة ابن قاسم
 ان اريد ان فتح الوصل لا يكون في اول المضارع اصالة فليس ولا يرد
 لان الكلام فيما هو على سبيل العرض اذا يكون مطلعا لفتح الترتيب
 المذكور في حق واقع كيف والمقام قاض بان للاد الثاني من غزوا
 قولك لا العولي لا لا يتسا على المضارع قولك خلافا لغيره
 ان الثانية في تنتم لفتح كالمطوعة مثلا وهذا ما جازي لما
 للفتح فتصح قولك مدحولا للملايكة او ينبغي للملايكة قولك
 لعله نهي عن فتح النسخ الثانية وتشديد لليم للكسرة وسكونها
 تصح قولك وذلك سكن اخره فيه ترك على القول بان في فعل

والاد الثانية وفتح الالف غام اذا فتح كان اول المشايين وسكن ثلثهما
 بمن فقلت ورسول الحسن تصح قولك وقد روي عن ابي هريرة
 او غام ذلك قال ابن الجاهلي هذا الموضع ما الحرب فيه الحقون لان
 الضربين مطبقون على انه لا يبع للادغام والفرق بين علي انه يبع فيغير الفرق
 بينهما قال وقد جمع الناجي لان الغزاة اراووا لاجلنا وسوء اء غامنا القريظة
 واداء الضم يون للادغام المحسن قال وهذا الجواب وان كان جيدا على ظاهره
 لما انه لا يثبت ان الغزاة استمعوا من لادغام بل اذ غزاه غام العزم وقد
 كان هذا الجيب يتوابع في نحو لادغام في الحرف والاولي الود على الضربين
 وليس قولهم نجه لاعداء لاجلنا ومن الغزاة جماعة من الضربين ثم لو قدر ان
 ليس منهم حقوق فهم فاعلمون لغزاة اللغة عن من ثبتت عصية عن الغلط
 في مثاله ولان الغزاة ثبتتوا تراها فاعلموا الضربين احاد في الواسم
 ان مل ذلك ليس بموافقا لغيره والاولي الود في الهم لول انهم
 قوله لا يبعد بل ان الالف غام يستدعي سكون اول الثاني ولا يثبت بالسكان
 مستند بغيره قوله يحدون به الذين منهم ملحقين مفتوحين وهو اللبس
 واللبس يصح قوله جمع صفة هو اسم لينا والصفة ايضا الظلال في النقطة
 غزوا قوله جمع صفة هو بكرة الكاذب وتفيد الالف السور الرقيق فاعلم
 كما البيت يتوفاق به من اللفظ ومن يسمي في عرفنا الناموسه نصيح
 قوله وظلال هو التمسك فاعلم بكرة الالف وتفيد الهم الشعر الجواز
 لفتح الالف فصح قولك وظلال هو ان شخص من اثار الزيار
 تصح قولك وكب هو موضع اقلادة من الصدر وما
 يشد على صدر الكروب لينة الزجاء من الاستفاد والاشرف
 من الزمير قوله نحن خففنا في كثره في المعاصم ما فيه
 فانه قال الخلف اصل الخلف على فاعلمنا دغما التي تصح

قالوا له يا ربنا
 تبييضنا يوم القيامة
 حاسن عشر هادي الاول
 من شهر رنة الف واربعة
 وعشرين حسنا الله
 الحكيم

219